

لمُوَفَّق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامة المُفدسيّ الجَمَّاعِيليّ الدَّمشْقيّ الصَّالحِيّ الحَنْبَلِيّ

سرح مختصرا لخرقت أبى القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله المتوفى سنة ٣٣٤ حد

تحقيق

الد*ك*تور ع<u>الفاخ محمك إ</u>محلو

الدُستور عاسبُ بِنْ عابد <u>حيث ال</u>تركي

الجزء الأول



بِسْإِنْهُ إِلَٰجَالِكُمْ

(قال الشيخُ الإمامُ العالمُ العاملُ شيخُ الإسلام، قُدُوهُ الأنام، مَجْمُوعُ الفضائل، مُوقَّقُ الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامَةَ المَقْدِسِيُّ، قَدَّس اللهُ رُوحَه، وَنَوَّر ضَرِيحَهُ: ()

الحمدُ لله بارِيءِ الْبَرِيَّات، وغافِر الحَطِيَّات، وعالِم الحَفِيَّات، المُطَّلِع على الضمائِرِ والنَّيَّات، أحاط بكلِّ شيءِ عِلْما، وَوَسِعَ كُلَّ شيء رحمةً وحِلْما، وَقَهَرَ كُلَّ عَلَوقِ عِزَّةً وحُكْماً ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِه كُلَّ عَلَوقِ عِزَّةً وحُكْماً ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِه عِلْما ﴾ (٢)، لا تدركه الأبصار، ولا تُغيِّره الأعصار، ولا تتوهَّمه الأفكار، ﴿ وَكُلَّ شَيءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ (٣)، أتقن ماصنع وأحْكمه، وأحْصَى كُلَّ شَيءٍ وعلمه، وخلق الإنسانَ وَعَلَّمهُ، ورفع قَدْرَ العِلْمِ وعظمه، وحظره على من استرْذَله وحَلَّمه، وحَضَّ عبادَه المؤمنين على النَّفِيرِ لِلتَّفَقَّهِ فِ وَحَرَّمَه، وخصَّ به مِن خَلْقِه مَن كرَّمه، وحَضَّ عبادَه المؤمنين على النَّفِيرِ لِلتَّفَقَّهِ فِ اللهِينَ وَلِيُنْذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (١)، نَدَبَهِم اللهِينِ وَلِيُنْذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (١)، نَدَبَهِم اللهِينَ فِقَالَ تعالَى وهو أصدق القائلين: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلُّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِي النَّفَقِهِ فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (١)، نَدَبَهم المَقيامِ بحُجَّتِه، والنَّيابَةِ عنه في الإخبارِ بشريعتِه، واختصَّهم مِن بينِ عبادِه وَرَضِيَهم للقيامِ بحُجَّتِه، والنَّيابَةِ عنه في الإخبارِ بشريعتِه، واختصَّهم مِن بينِ عبادِه بخشْمِيته، فقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَحْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ وَنَّ مَا مَر سَائِرَ النَاسِ بَعَنَهُ وَاللهُ عَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهِ الْعَالِ عَلَالُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَا المُعْلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُؤْمِلُ اللهُ اللهُ المُ اللهُ المُؤْمِلُ اللهُ اللهُ

⁽١-١) فى م: وقال الإمام العالم الأوحد، الصدر الكامل، السيد الفاضل، شيخ الإسلام، سيد العلماء، إمام أهل السنة، بقية السلف، مفتى الأمة، موفق الدين، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى، رضى الله عنه وأرضاه، كما اختاره لنصر دينه وارتضاه.

⁽۲) سورة طه ۱۱۰.

⁽٣) سورة الرعد ٨.

⁽٤) سورة التوبة ١٢٢.

⁽٥) سورة فاطر ٢٨.

بسُوُالهم، والرُّجوعِ إلى أقْوالِهم، وجعل علامةَ زَيْغِهم وضلالهم ذَهَابَ عُلَمَاثِهم، والنُّجون والرُّجوعِ إلى أقوالِهم، فقال النبيُّ عَلَمَاتُهُ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً مِنَ النَّاسِ وَلْكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاء، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جُهَّالاً، فَسُئِلُوا، فَأَفْتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا ").

وصلَّى الله علَى خاتِم الأنبياء، وسيِّد الأصفياء، وإمام العلَماء، وأكرم مَن مَشَى تَحت أدِيم السماء، محمَّدٌ نبي الرحمة، الدَّاعِي إلى سبيل رَبَّه بالحكمة، والكاشفِ برسالتِه جَلابِيبَ الغُمَّة، وخيرِ نَبيٍّ بُعِثَ إلى خيرِ أُمَّة، أرسلَه الله بَشِيراً ونَذِيراً، هُو^{(٧}وَدَاعِياً إِلَى آللهِ بِإِذْنِهِ) وَسِرَاجَا مُنِيراً (١٠)، صلَّى الله عليه وعلى آلِه وسَلَّم تسليما كثيرا.

أما بعد: فإنَّ الله تعالى برحمتِه وطُوْلِه، وقُوْتِه وَحُوْلِه، ضَمِن بقاءَ طائفةٍ مِن هذه الأُمَّة على الحقِّ لا يضرُّهم مَن خَذَهم حتى يأتِي أمرُ الله وهم على ذلك، وجعل السبب في يقائِهم بقاءً عُلَمائهم، واقتداءهم بأثمَّتِهم وفُقهائهم، وجعل هذه الأُمَّة السبب في يقائِهم الحالية مع أنبيائها، وأظهر في كلِّ طبقةٍ مِن فقهائها أثمة يُقتَدَى بها، ويُنتَهَى إلى رأيها، وجعل في سلَفِ هذه الأُمَّةِ أَئِمَّةً مِن الأعلام، مَهَّد بهم قواعد الإسلام، وأوضع بهم مُشكلاتِ الأحكام، اتّفاقُهم حُجَّةً قاطِعة، واختلافُهم رحمة واسعة، تَحْيَى القلوبُ بأخبارِهم، وتحصل السعادة باقتفاءِ وأنهم مناح بهم مُشكلاتِ ومناصِبَهم، وأبقى ذكرهم وأثارِهم، ثم اخْتَصَّ منهم نَفَرًا أَعْلَى أَقْدَارَهم (١٠) ومَناصِبَهم، وأبقَى ذكرهم

. •

⁽٦) أخرجه البخارى، فى: باب كيف يقبض العلم، من كتاب العلم، وفى: باب ما يذكر من ذم الرأى، من كتاب العلم. المتصام. صحيح البخارى ٢٣/٩، ٢٣/٩، ١٩٠٩. ومسلم، فى: باب رفع العلم وقبضه، من كتاب العلم. صحيح مسلم ٢٠٥٩، ٢٠٥٩، والترمذى، فى: باب ما جاء فى ذهاب العلم، من أبواب العلم. عارضة الأحوذى ١٢٠/١. وابن ماجه، فى: باب اجتناب الرأى والقياس، من المقدمة. سنن ابن ماجه ٢٠/١، والدارمى، فى: باب ذهاب العلم، من المقدمة. سنن الدارمى ٢٧/١، والإمام أحمد، فى: المسند ٢٠٢/١،

⁽٧-٧) لم ترد في: الأصل.

⁽٨) سورة الأحزاب ٤٦.

⁽٩) في الأصل: وعلماتهم).

⁽۱۰) في م: اقدرهما.

ومَذاهِبَهم، فَعلَى أَقُوالِهم مَدارُ الأحكام، وبمذاهبِهم يُفْتِي فُقَهاءُ الإسلام.

وكان إمامُنا أبو عبد الله أحمد (١١ بن محمد ١١) بن حَنْبَل، رضى الله عنه، مِن أَوْفاهم فَضِيلة، وأقربِهم إلى الله وَسِيلة، وأتَبَعِهِم لرسولِ اللهِ عَلَيْكُ وأَعْلَمِهم به(١٢)، وأزْهَدِهم في الدنيا وأطْوَعِهم لربِّه، فَلذلك وقع اختيارُنا علَى مذهبِه.

وقد أُحبَبْتُ أَن أشرحَ مذهبه والختيارَه، ليَعْلَم ذلك مَن اقتفَى آثارَه، وأبيّنَ ف كثيرٍ من المسائل ما اختُلِفَ فيه مِمَّا أُجْمِعَ عليه، وأذكرَ لكل إمام ما ذهب إليه، تبرُّكا بهم، وتعريفاً لمذاهبهم، وأشير إلى دليل بعض أقوالِهم على سبيل الاختصار، والاقتصار مِن ذلك على المختار، وأغزُو ما أمكنني عَزْوُه (١٤) مِن الأخبار، إلى كُتُبِ الأئمَّةِ مِن عُلَماء الآثار، لتَحْصُلَ الثَّقةُ بمَدْلُولِها، والتَّمييزُ بين صحيحِها ومَعْلولِها، فيعْمَد على مَعْروفِها، ويُعْرَض عن مَجْهولِها.

ثم رتَّبَتُ (١٥) ذلك على شرح مُخْتَصَر أبى القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الْخِرَقِيِّ، رحمَه الله ، لِكُوْنِه كتابا مُبارَكا نافعاً ، ومختصراً مُوجَزاً جامِعاً ، وَمُؤلِّفُه إمامٌ كبير ، صالح ذُو دِين ، أخو وَرَعٍ ، جَمع العلمَ والعملَ ، فنتبرَّك بكتابِه ، ونجعلُ الشَّرَحَ مُرتَّباً على مَسائِله وأبوابِه ، ونبدأ في كلِّ مسألةٍ بشرْحِها وتَبْيينِها ، وما دَلَّتْ عليه بمَنْطُوقِها ومَفْهُومِها وَمَضْمُونِها ، ثم نُتْبع ذلك ما يُشابِهُها مما ليس بمذكورٍ في

⁽١١-١١) سقط من: الأصل.

⁽۱۲) سقط من: م.

⁽١٣) تجاوز – رحمه الله – فى هذا التعبير؛ لأنه لا يجوز التبرك بالصالحين، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه مع غير النبى عَلِيَّةً فى حياته، لا مع أبى بكر ولا غيره ، ولا فعله التابعون مع قادتهم فى العلم والدين. والنبى عَلَيْقًا له خصائص فى حال حياته لا يصلح أن يشاركه فيها غيره، فلا يجوز أن يقاس عليه أحد من الأثمة، هذا لو كانوا على قيد الحياة، فكيف وهم أموات! إن الأمر إذًا أشدً، ولا يجوز إطلاقا.

⁽١٤) في الأصل: (وأعزى) و(عزيه)، وهي لغة.

⁽۱۵) في م: (بنيت).

⁽١٦) هذه مبالغة منه—رحمه الله— لأنه ليس هناك كتاب يعتقد فيه البركة غير كتاب الله عزّ وجلّ؛ قال تعالى ﴿وَهٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَهُ مُبَارَكُ﴾ سورة الأنعام ٩٢، ولأنه معصوم من الخطأ، وماعداه من الكتب فهو عرضة للخطأ. والله أعلم.

الكتاب، فتَحْصُلُ المسائلُ كتَرَاجِم الأبواب.

وبالله (۱۷ أعتصم و ۱۷) أستعين فيما أقْصِده، وأتوكَّل عليه فيما أَعْتَمِدُه، وإيَّاه أَسأُلُ أَن (۱۸ يوفقنا ۱۸) و يجعلَ سَعْيَنا مُقرِّبا إليه، ومُزْلِفاً لَدَيْه، برَحْمته.

فنقول، (^^ وبالله التوفيق^^):

(قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عُمَرُ بن الْحُسَيْنِ بنِ عَبد الله بن أحمد الْخِرَقِيُّ، رحمةُ اللهِ عليه):

قال القاضى الإمام أبو يَعْلَىٰ ((() رحمه الله ((` `) : كان الْخِرَقِيُّ عَلَّامة ، بارعاً في مذهب أبي عبد الله ، وكان ذا دِين ، وأخا وَرَع.

الله القاضى أبو الحسين (٢١): كانت له المصنَّفاتُ الكثيرة في المذهب، ولم يُنشرُ (٢٢) منها إلَّا (المختصر) في الفقه، لأنه خرج من (٢٢) مدينة السَّلام لمَّا ظهر سَبُّ الصحابة بها (٢١)، وأوْدَع كُتُبَه في دَرْب (٢٥) سليمان، (٢١فاحترقت الدارُ والكتبُ فيها ٢٦).

قرأ العِلْمَ علَى مَن قرأَهُ علَى أبى بكر الْمَرُّوذِيّ (٢٧)، وحَرْب الكَيرْمانِيّ (٢٨)،

⁽١٧ - ١٧) سقط من: م.

⁽١٨ - ١٨) سقط من: الأصل.

⁽١٩) يعنى أبا يعلى محمد بن الحسين بن محمد، ابن الفراء، الحنبلي، عالم زمانه في الأصول والفروع، المتوفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

ترجمه ولده ترجمة حافلة في طبقات الحنابلة ١٩٣/٢ - ٢٣٠.

⁽۲۰) لم ينقله ابن أبي يعلي، في ترجمته في الطبقات ٧٥/٢ ــ ١١٨٨

⁽٢١) محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، ابن أبي يعلى، أي في طبقات الحنابلة ٧٥/٢.

⁽٢٢) في الطبقات: (ينتشر).

⁽٢٣) في الطبقات: (عن).

⁽٢٤) لم ترد في الطبقات.

⁽٢٥) في م: (دار)، والمثبت في: الأصل، والطبقات.

⁽٢٦ - ٢٦) في الطبقات: وفاحترقت الدار التي كانت فيها الكتب ولم تكن انتشرت لبعده عن البلد).

⁽٢٧) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذى، كان أجل أصحاب الإمام أحمد، وهو الذى تولى إغماضه لما مات وغسله، وروى عنه مسائل كثيرة، توفى سنة خمس وسبعين ومائتين. طبقات الحنابلة ٥٦/١ -٦٣، العبر ٥٤/٢.

⁽٢٨) أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني ، رجل جليل ، كان يكتب بخطه مسائل سمعها من

وصالح وعبد الله ابْنَيْ أحمد(٢٩).

وروَى عن أبيه أبى على الحسين بن (٢٠٠) عبد الله، وكان أبو على فقيهاً صَحِب أصحابَ أحمد، وأكثَر صُحْبَته لأبى بكر الْمَرُّوذِيّ.

وقرأ على أبى القاسم الْخِرَقِيِّ جماعةً مِن شُيوخ المذهب؛ منهم أبو عبد الله ابن بَطَّةَ (٣١)، (٢٦ وأبوالحسن التَّمِيميّ ٣٦)، وأبو الحسين ابن سَمْعُون (٣٣).

وقال أبو عبد الله ابن بطَّة: تُوفِّى أبو القَاسم الْخِرَقِيُّ سنة أربع وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثيات ورديت و

وسمعتُ مَن يذكر أن سببَ موته، أنه أنْكَر مُنْكراً بدمشق، فضُرِب، فكان مَوْتُه بذلك.

قال، رحمه الله: (المحتَصَرْتُ هَذَا ٱلْكِتَابَ). يعنى قَرَّبَتُه، وقَلَّلْتُ أَلْفَاظُه، وأَوْجَزْته، والاختصار: هو (٥٠٠ تقليل الشيء، وقد يكون (٢٠٠ اختصار الكتاب بتَقْليل مسائِله، وقد يكون (٣٠ بتقليل أَلْفَاظِه مع تَأْديَةِ المعنى، ومِن ذلك قولُ النبيِّ

⁼ الإمام أحمد ، وهو من رجال القرن الثالث . طبقات الحنابلة ١٤٥/١ ، ١٤٦ .

^(7) أبو الفضل صالح بن الإمام أحمد هو أكبر أولاده، وكان سخيا، سمع من أبيه مسائل كثيرة، وولى القضاء، مولده سنة ثلاث ومائتين، ووفاته سنة ست وستين ومائتين. طبقات الحنابلة ١٧٣/١ - ١٧٦١. أما أبو عبد الرحمن عبد الله، فقد ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين، وكان صالحا صادق اللهجة كثير الحياء، وقع له عن أبيه مسائل جياد كثيرة، وتوفى سنة تسعين ومائتين. طبقات الحنابلة ١٨٠/١ م ١٨٨١، العبر ٨٦/٢.

⁽۳۰) سقط من: م.

⁽٣١) أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد العكبرى، ابن بطة، صنف كتبا كثيرة فى السنة، وكان مستجاب الدعوة، توفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ١٤٤/٢ –١٥٣ ، العبر ٥٣/٣.

⁽٣٢ - ٣٢) سقط من: الأصل، وهو في: الطبقات، وفيه خطأ: «أبو الحسين»، وهو: أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي، مولده سنة سبع عشرة وثلاثمائة، صنف في الأصول والفروع والفرائض، وتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ١٣٩/٢.

⁽٣٣) أبو الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل، ابن سمعون، الشيخ الزاهد، دوَّن الناس حكمه، وجمعوا كلامه، وأملى عدة مجالس. توفى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ١٥٥/٢ –١٦٢، العبر ٣٦/٣.

⁽٣٤) هذا آخر كلام ابن بطة، كما جاء في الطبقات ١١٨/٢.

⁽٣٥) سقط من: م.

⁽٣٦-٣٦) سقط من: الأصل.

عَلِيْكَةُ: «أُورِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَاخْتُصِرَ لِيَ الْكَلَامُ اخْتِصَاراً (٣٧)»، ومِن ذلك مُخْتَصَرات الطريق (٣٦)، وفي الحديث: «الْجِهَادُ مُخْتَصَرُ طَرِيقِ الْجَلَّةِ» (٣٩)، وقد نُهِيَ عن اختصارِ السجود، ومعناه جَمْعُ آي السَّجدات فيقرؤها في وقتٍ واحد. وقيل: هو أن يحذِفَ الآية التي فيها السجدة ولا يقرؤها. وفائدة الاختصار التَّقْرِيبُ والتَّسْهيل على مَن أراد تعلَّمَه وحِفْظَه، فإنَّ الكلامَ يُخْتَصَرُ لِيُحْفَظَ، ويُطَوَّلُ لِيُفْهَمَ.

وقد ذكر، رحمه الله، مَقْصودَه بالاختصار، فقال: (لِيَقْرُبَ عَلَى مُتَعَلِّمِهِ)، أى يسْهُلَ عليه، ويقلَّ تَعَبُه في تَعلَّمِه.

وقوله: (عَلَى مَذْهَبِ أَبِى عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ، رَضِى اللهُ عَنْهُ (1 أَ وَأَرْضَاهُ (1)) فهو الإمام (٢٠) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حَيَّان بن عبد الله بن ذُهْل بن شَيْبان بن ثَعْلَبة بن عُكَابة بن صَعْب بن على بن بكر بن وائِل بن قاسِط بن هِنْب بن أَفْصَى بن دُعْمِى ابن جَدِيلة بن أسد بن ربيعة بن نِزَار بن مَعَد بن عدنان، يَلْتَقِى نسبُه ونسب رسولِ

⁽٣٧) أخرجه الدارقطني، في النوادر، بلفظ: وأعطيت جوامع الكلم واختصر لى الحديث اختصارا، سنن الدارقطني ١٤٠/١، والجامع الدارقطني ١٤٠/١، والجامع الكبير، للسيوطي ١٢٠/١، والجامع الصغير (الفتح الكبير) ١٩٩/١.

وأخرج صدره البخارى، فى: باب قول النبى على: نصرت بالرعب مسيرة شهر، من كتاب فضل الجهاد والسير، وفى: باب المفاتيح فى اليد، من كتاب تعبير الرؤيا، وفى: باب قول النبى عليه: بعثت بجوامع الكلم، من كتاب الاعتصام. صحيح البخارى ٢٥/٤، ١٩٣٠.

وورد بألفاظ: ﴿أُوتِيتِ﴾ و﴿بعثتٍ﴾ و﴿أعطيتٍ﴾.

⁽٣٨) في م: والطرق.

⁽٣٩) لم نجده.

⁽٤٠) يأتى فى سجود التلاوة.

⁽٤١ – ٤١) سقط من: الأصل.

⁽٤٢) انظر: مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزى، طبقات الحنابلة، لابن أبى يعلى ٤/١ - ٢٠، المنهج الأحمد، للعليمى ٥/١ - ٥٤، طبقات الشافعية الكبرى ٢٧/٢ -٦٣، وما جاء من المراجع فى حاشيته، وترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام، للذهبى، وسير أعلام النبلاء، له ١٧٧/١ –٣٥٨.

الله عَلَيْكُ في نزار ؛ لأنَّ رسولَ الله عَلِيْكُ من ولد مُضر بن نزار ، وأحمد من ولد ربيعة ابن نزار .

قال عبد الله بن أحمد: قال/ أبي: وُلِدْتُ سنة أربع وستين ومائة.

وقال عبد الله: ومات فى ربيع الآخِر، سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة.

۳و

حملَتْ به أُمُّه بِمَرْوَ، وولدتُه ببغداد، ونشأ بها، وسافر في طلب العلم أسفارا كثيرة، ثم رجع إلى بغداد، وتُوفِّي بها، بعد أن ساد أهلَ عصره، ونصَر الله به دينه. قال أبو عُبَيْد القاسم بن سَلَّامٌ: كيس في شَرقٍ ولا غربٍ مثلُ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، مَا رأيتُ رجلاً أعْلَمَ بالسُّنَةِ منه.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشَّافِعِيُّ، رحمةُ اللهِ ورضُوانُه عليه: أحمد بن حنبل إمامٌ فى ثمانِ خِصَالٍ؛ إمام فى الحديث، إمام فى الفقه، إمام فى القرآن، إمام فى اللغة، إمام فى الفقر، إمام فى الزهد، إمام فى الوَرَع، إمامٌ فى السُّنّة. وقال عبد الرحمن بن مَهْدِئُ فيه، وهو صغير : لقد كاد هذا (مُ الغلامُ أن مُ يكون إماماً فى بطنٍ أمّه.

وقال أبو عُمَيْر^(٤٦) ابن النَّحَّاس الرَّمْلِيّ، وذكر أحمدَ بن حنبل: رحمَه الله^(٤١)، ماكان أصْبَرَه، وبالماضِين ماكان أشْبَهَه، وبالصالحين ماكان ألْحَقَه^(٤١)، عَرَضتْ له الدنيا فأبَاها، والبِدَعُ فَنَفَاها^(٤٩)، واخْتَصَّه اللهُ سبحانه بنَصْرِ دينِه، والقيام بحفْظِ

⁽٤٣) أبو عبيد القاسم بن سلام الخزاعي اللغوى صاحب المصنفات في فنون شتى، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ١٩٧٧ - ٠٠٠ . وانظر حواشيه .

⁽٤٤) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدى البصرى اللؤلؤى الحافظ ، أحد أركان الحديث بالعراق ، توفى سنة تمان وتسعين ومائة . سير أعلام النبلاء ٩ /٩٢ - ٩٠٩ .

⁽٥٥ – ٤٥) سقط من: الأصل، وهو في: م، ومناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي ١٠٢.

⁽٤٦) في م: «عمر»، والصواب في: الأصل، ومناقب الإمام أحمد ١٧٣، وهو عيسي بن محمد.

⁽٤٧) جاءت في م مؤخرة بعد قوله: (وبالصالحين) الآتي.

⁽٤٨) وكذلك في سير أعلام النبلاء ١٩٨/١١، وفي مناقب الإمام أحمد: وأبصروه.

⁽٤٩) إلى هنا انتهى ما جاء في سير أعلام النبلاء، ومناقب الإمام أحمد، من كلام أبي عمير.

سُنَّتِه، ورَضِيَه لإقامةِ حُجَّتِه، وَنَصْرِ كلامِه حين عَجَز عنه الناسُ.

قيل لبشر بن الحارث، حين ضُرِب أحمد: يا أبا نصر، لو أنَّك خرجْتَ فقلتَ: إنِّي علَى قَوْلِ أحمد بن حنبل؟

فقال بشر: أتُرِيدون أن أقومَ مقامَ الأنبياء؟ إنَّ أحمدَ بن حنبل قد^(١٥) قام مقامَ الأنبياء.

وقال على بن شُعَيْب الطُّوسِيّ: كان أحمدُ بن حنبل عندنا المثلَ، الذي قال النبيُّ عَلَى عَلَى إسْرَائِيلَ، حَتَّى إِنَّ الْمِنْشَارَ لَيُوضَعُ عَلَى عَلَى اللهِ كَائِنٌ فِي أُمَّتِى مَا كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَتَّى إِنَّ الْمِنْشَارَ لَيُوضَعُ عَلَى مَفْرِقِ رَأْسٍ أَحَدِهِمْ مَا يَصْرِفُهُ (٥٠) ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ (٥٠)»، ولولا أن أبا عبد الله أحمد (٥٠) بن حنبل قام بهذا الشَّأْن لَكان عاراً وشَناراً علينا إلى يوم القيامة، أنَّ قوماً سُئِلُوا فلم يخرُجْ منهم أحد.

وفضائلُه، وما قالَه الأئمَّةُ في مَدْحِهِ كثيرٌ، وليس هذا (٥٠٠ مَوْضِعَ اسْتِقْصائِه، وقد صنَّف فيه غيرُ واحدٍ من الأئمَّة كُتُباً مُفْردَة، وإنما غرضُنا هاهنا الإشارةُ إلى أكْتةٍ مِن فضلِه، وذِكْرِ نَسَبِه، ومَوْلِدِه، وَمَبْلَغِ عُمْرِه، إذْ لا يحسُن مِن مُتَمَسِّكٍ بمذهبِه، وَمُتَفَقِّهٍ علَى طَريقتِه، أن يجهلَ هذا القَدْرَ من إمامِه.

⁽٥٠) أبو نصر بشر بن الحارث المروزى الزاهد ، المعروف ببشر الحاف ، توفى سنة سبع وعشرين ومائتين . العبر ٣٩٩/١.

⁽٥١) سقط من: م.

⁽٥٢) في م: (يصده)، والمثبت في: الأصل، ومواطن التخريج عدا ما رواه البخاري في كتاب الإكراه، ففيه: (يصده).

⁽٥٣) لم يرد تخصيص ذلك ببنى إسرائيل، وإنما ورد فيمن كان قبلكم، على إطلاقه، أو فى قصة أصحاب الأخدود. وأخرجه البخارى، فى: باب ما لقى النبى عليه وأصحابه من المشركين بمكة، من كتاب المناقب، وفى باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر، من كتاب الإكراه. صحيح البخارى ٥٧/٥، ٢٦/٩. ومسلم، فى: باب قصة أصحاب الأحدود، من كتاب الزهد. صحيح مسلم ٤/٠. ٢٣٠. وأبو داود، فى: باب فى الأسير يكره

باب قصة أصحاب الاخدود، من كتاب الزهد. صحيح مسلم ٢٣٠٠/ وابو داود، في: باب في الاسير يحره على الكفر، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٤٤/٢ . والترمذي، في: تفسير سورة البروج، من كتاب التفسير . عارضة الأحوذي ٢٤١/١٢ . والإمام أحمد، في المسند ٥٠٩٠ - ١١١، ١٧/٦، ٣٩٥.

⁽٤٥ - ٥٤) سقط من: الأصل.

⁽٥٥) في م: «هاهنا»، والمثبت في: الأصل.

ونسألُ الله الكريمَ أن يجمعَ بيننا وبينه فى دارِ/كرامتِه، والدَّرجاتِ العُلَى مِن ٣٠ جَنَّتِه، وأن يجعلَ عملنا صالحاً، ويجعلَه لوجهِه خالصاً، ويجعلَ سَعْيَنا مُقَرِّباً إليه، مُبَلِّغاً إلى رِضُوانِه، إنّه جَوادٌ كريم.

قال أبو القاسم، رحمه الله:

(باب ماتكونُ به الطَّهارةُ (١ من الماء ١))

إِذَا كَانَ الشُّنَّاءُ فَأَدْفِعُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشُّنَّاءُ (٥)

أي إذا جاء الشتاءُ وحَدَث (٦).

وفى نُسْخةٍ مَقْروءَة علَى ابنِ عَقِيلٍ: (باب ما تَجُوز به الطهارةُ من الماء) ومعناهما مُتقاربٌ.

والطَّهارةُ فَى اللغة: النَّزاهةُ عن الأَقْدَار، وفي الشَّرْع: رَفْعُ ما يمَنَعُ الصلاة مِن حَدَثٍ أو نجاسةٍ بالماءِ، أو رَفْعُ حُكْمِه بالتُّرابِ. فعند إطْلاقِ لفظِ الطهارة في لَفْظِ

⁽١-١) سقط من: الأصل.

⁽٢-٢) في: م: وتكون الطهارة.

⁽٣) سورة البقرة ٢٨٠. وفي م زيادة: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ .

⁽٤) هو الربيع بن ضبع الفزاري، وكان من المعمرين.

[ُ] والبيت في: المعمرون، لأبي حاتم السجستاني ١٠، الجمل، للزجاجي ٢٢، شذور الذهب، لابن هشام ٣٥، الدرر اللوامع، للشنقيطي ٨٤/١، وصدره في: همع الهوامع، للسيوطي ١١٥١، ١١٦.

⁽٥) في م: «يُهْرِمُه». وهي رواية.

⁽٦) سقط من: م.

ر) أبو الوفاء على بن عقيل بن محمد البغدادى، أحد الأثمة الأعلام، وكان واسع العلم قوى الحجة، وله مسائل تفرد بها توفى سنة ثلاث عشرة وخمسمائة . ذيل طبقات الحنابلة ١٤٢/ ١٦٣ – ١٦٣ ،العبر ٤ /٢٩ ، وانظر: طبقات الحنابلة ٢٩/٢ ، وورد اسمه فيه : «على بن محمد بن عقيل» •

الشارع أو كلام الفقهاء ينصرفُ إلى الموضوع الشَّرْعِيِّ. (^ دون اللغوى وكذلك كُلُّ مالَه موضوعٌ شَرْعِيُّ ولُغُويٌ، إنما ينْصِرِف المُطْلَقُ منه إلى الموضوع الشَّرْعِيِّ ^ كالوضوء، والصلاة، والصَّوْم، والزَّكاةِ، والحَجّ، ونحوه، لأنَّ الظَّاهرَ مِن صاحبِ الشرع التَّكَلُّمُ بِمَوْضُوعاتِه.

والطُّهور – بضَمِّ الطَّاء – :المصدرُ، قالَه الْيَزيديُّ (٩)

والطَّهُور – بالفَتْح – من الأسماء المُتَعَدِّيَة، وهو الذي يُطَهِّرُ غيرَه، مثـلُ الغَسُول الذي يُغَسَّل به.

وقال بعضُ الحنفيَّة: هو من الأسماء اللَّازمة، بمعنى الطاهر سَواء؛ لأن العَرَبَ لا تُفرِّق بين الفاعل والفَعُول فى التَّعَدِّى واللَّزُوم، فما كان فاعِلُه لازماً كان فَعُولُه لازما، بدليل قاعِد وقَعُود، ونائم ونَوُّوم، وضارِب وضرُوب.

وهذا غيرُ صحيح؛ فإن الله تعالى قال: ﴿ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ' ' ﴾ ، وروى جابر ، رضى الله عنه ، أن النبيَّ عَلِيْكِ قال: ﴿ أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِي قَبْلى ؛ نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِى ٱلْأَرْضُ مَسْجِداً وطَهُوراً » . مُتَفَقَّ عليه (۱۱) ، ولو أراد به الطاهِرَ لم يَكنْ فيه مَزِيَّةٌ ؛ لأنَّه طاهِر في حَقِّ كلِّ أَحَدِ ، وسئل النبيُّ عَلَيْكُ عن النَّوضُو بَاءِ البحر ؟ فقال: ﴿ هُو الطَّهُورُ مَا وَهُ ، الْجِلُّ مَيْتَنُهُ (۱۲) » . ولو لم يكن النَّوضُو بماءِ البحر ؟ فقال: ﴿ هُو الطَّهُورُ مَا وَهُ ، الْجِلُّ مَيْتَنُهُ (۱۲) » . ولو لم يكن

⁽٨-٨) سقط من: الأصل.

⁽٩) أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدى النحوى اللغوى المقرئ، مؤدب الخليفة المأمون، توفى سنة اثنتين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ١١٣ - ١٢٠.

⁽١٠) سورة الأنفال ١١.

⁽۱۱) أخرجه البخارى، في: أول باب من كتاب التيمم، وفي: باب قول النبي على: جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا، من كتاب الصلاة، صحيح البخارى ١٩٢، ٩٢، ١٩٩١. ومسلم، في: مواضع الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٢٠٧١، ٣٧٠، والنسائي، في: باب التيمم بالصعيد، من كتاب الغسل والتيمم، الجميعين من السنن ١٧٢١، والدارمي، في: باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام، من كتاب الصلاة، وباب الغنيمة لا تحل لأحد قبلنا، من كتاب السير، سنن الدارمي ٢٢٢/١، ٣٢٣، ٣٢٢، ٢٤٤٢. والترمذي في: باب ما جاء في الغنيمة، من أبواب السير، عارضة الأحوذي ٤٠/٧، والإمام أحمد، في: المسند ١٩٨١، ٣٠١، ٢٥١، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٥٠، ١٩٨١ أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء بجاء البحر، من كتاب الطهارة، سنن أبي داود ١٩٨١، ١٦١، ٢٥١، ١٩٨١، وفي:

۹ ٤

الطَّهُورُ مُتَعَدِّياً لم يكنْ ذلك جَواباً للقوم، حيث سألوه عن التَّعَدِّى، إذ ليس كلُّ ا طاهرٍ مُطَهِّراً، وما ذكروه لا يَسْتَقيم؛ لأنَّ العربَ فرَّقتْ بين الفاعِل والفَعُول، فقالت: قاعد لمن وُجِدَ منه القُعود، وقَعُود لمن يتكرَّر منه ذلك، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّق بينهما هاهنا، وليس إلَّا مِن حيثُ التَّعَدِّى واللَّزُومُ.

١ - مسألة؛ قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَالطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ الْمُطْلَقِ الَّذِى لَا يُضَافُ إِلَى اسْمِ شَيْءٍ غَيْرِهِ: مِثْلُ مَاءِ الْبَاقِلَا، وَمَاءِ الْوَرْدِ، وَمَاءِ الحِمَّصِ، وَمَاء الزَّعْفَرَانِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، مِمَّا لَا يُزَايِلُ اسْمُهُ اسْمَ الْمَاءِ فِي وَقْتٍ)

قُوله: «والطهارة» مبتداً خبرُه محذوف، تقديرُه: والطهارةُ مُباحةً، أو جائزة، (أو حاصِلةً) ، ونحو ذلك، والألفُ واللهم للاسْتِغْراق، فكأنَّه قال: وكلُّ طهارةِ جائزةٌ بكلِّ ماء طاهِرٍ مُطْلَقِ، والطاهِرُ: ماليس بنجس. والمُطْلَقُ: ماليس بمُضافِ إلى شيءٍ غيرِه. وهو معنى قوله «لا يُضافُ إلى اسْمِ شيءٍ غيرِه». وإنما ذكره صِفةً له وتبييناً، ثم مَثَّلَ الإضافة، فقال: «مثلُ ماءِ البَاقِلَّا، وماءِ الورد، وماءِ الحِمَّصِ، وماء الزَّعْفَران، وما أشْبَهه».

وقوله: «ممَّا لا يُزايلُ اسمُه اسْمَ الماءِ في وقتٍ»، صفةً للشيءِ الذي يُضافُ إليه الماءُ، ومعناه: لا يفارِقُ اسمُه اسْمَ الماء. والْمُزَايَلَةُ: اَلمُفارَقة؛ قال اللهُ تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا آلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ ﴾ (٢)، وقال أبو طالِبٍ (٣):

⁼ باب ماجاء فى البحر أنه طهور، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٨٨/١. والنسائى، فى :باب ماء البحر، من كتاب الطهارة، وفى: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب المياه، وفى باب: ميتة البحر، من كتاب الصيد. المجتبى ١٩٤١، ١٩٣٧، ١٩٣٨، وابن ماجه، فى: باب الوضوء بماء البحر، من كتاب الطهارة، وفى: باب الطافى من صيد البحر، من كتاب الصيد. سنن ابن ماجه ١٣٦١، ١٣٧١، ١٣٧، ١٨١/ والدارمي، فى: باب الوضوء من باب البحر، من كتاب الصيد. سنن الدارمي الوضوء من كتاب الصيد. سنن الدارمي المرادم، من كتاب الصيد. سنن الدارمي البحر، من كتاب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة، وفى: باب ما جاء فى صيد البحر، من كتاب الصيد. الموطأ ٢١/١، ١٩٥٩، والإمام أحمد، فى: المسند ٢٣٧/، ٣٦١، ٣٩٣، ٣٩٨، ٣٩٠،

⁽١-١) سقط من: م.

⁽٢) سورة الفتح ٢٥. وتمام الآية في: م.

⁽٣)عم الرسول علي من قصيدته التي تعوذ فيها بحرم مكة ، وبمكانه منها ، وتودد فيها أشراف قومه ، وصدر البيت: =

وقد طَاوَعُوا أَمْرَ الْعَدُوِّ الْمُزَايِلِ

أى المُفارق.

أى: لا يُذَكّرُ الماءُ إلّا مُضافاً إلى المُخالِطِ له فى الغالِبِ. ويُفِيدُ هذا الوصفُ الاحْتِرازَ مِن المُضافِ إلى مَكانِه وَمَقَرَّه، كاءِ النهرِ والبئر؛ فإنَّه إذا زال عن مَكانِه زالت النَّسْبةُ فى الغالِب، وكذلك ما تَغَيَّرتْ رائحتُه تغيُّراً يَسِيراً، فإنَّه لا يُضافُ فى الغالِب.

وقال القاضى(¹⁾: هذا احْتِرازٌ من المُتَغَيِّرِ بالتُّراب؛ لأنَّه يَصْفُو عنه، ويُزايِلُ اسْمُه اسْمَه^(٥).

وقد دلت هذه المسألةُ على أحكام:

منها؛ إباحةُ الطَّهارةِ بكلِّ ماءٍ مَوْصوفٍ بهذه الصفة التي ذكرها، علَى أيِّ صفَةٍ كان من أصْلِ الخِلْقَةِ، من الحرارة والبُرودة، والعُذُوبة والمُلُوحة، نزَل من السماء، أو نبَع من الأرض، في بحر أو نهر أو بئر أو غِدِير، أو غير ذلك، وقد دَلَّ على ذلك قولُ الله تعالى: ﴿ وَيُنزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ (٢)، وقولهُ سبحانه: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً ﴾ (٧)، وقولُ النبيِّ عَلِيْكُمْ: «الْمَاءُ طَهُورًا لَهُ لِنَا السَّمَاءِ مَاءً طَهُورً لَهُ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الحِلُ مَيْتَهُ ﴾.

/ وهذا قولُ عامَّةِ أهلِ العِلْم، إلَّا أنه حُكِيَ عن عبد الله بن عمر، وبمبد الله بن

٤ظ

^{*} وقد صارَحُونا بالعَداوَةِ والأُذِّي *

السيرة النبوية، لابن هشام ٢٧٢/١.

⁽٤) يعنى أبا يعلى ابن الفراء. وتقدم في صفحة ٦.

⁽٥) سقط من: م.

⁽٦) سورة الأنفال ١١.

⁽٧) سورة الفرقان ٤٨.

⁽٨) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في بتر بضاعة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٦/١. والترمذي، في: باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٨٣/١. والنسائي، في: الباب الأول، وباب ذكر بتر بضاعة، من كتاب المياه. المجتبى ١٤٢١، ١٤٢١، وابن ماجه، في: باب الحياض، من كتاب الطهارة، سنن ابن ماجه ١٧٣/١، ١٧٣١، والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٤/١، ٣٠٨، ٣٠٨، ٣١، ٢٨، ٨٦، ٢٨، ١٧٢٨.

عمرو، رضى الله عنهما، أنهما قالا في البحر: التَّيُّمُ أَعْجَبُ إلينا منه. وقال عبد الله ابن عمرو: (أهو نارٌ أَ). وحَكاهُ الْمَاوَرْدِيُّ (١٠) عن سَعِيد بن المُسَيِّب (١١).

والأوُّلُ أَوْلَى، لِقَوْلِ الله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءُ فَتَيَمَّمُواْ ﴾ (١٢)، وماء البحر ماءً، لا يجوزُ العُدُولُ إلى التَّيَمُّيمِ مع وُجودِه، ورُوِيَ عن أبي هريرة، قال: سألَ رجلُّ النبيُّ عَلِيْكُم ، فقال: يارَسولَ الله، إنَّا نَركَبُ البحرَ، ونحمِلُ معنا القليلَ مِن الماء، فإن تَوضَّأْنَا به عَطِشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ بماءِ البحر؟ فقال رسولُ الله عَلَيْكُم: «هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» رواه(١٣) أبو داود، والنُّسائيُّ والتُّرْمِذِيُّ، وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيح. ورُوِيَ عن عمر، رضيَ الله عنه، أنه قال: «مَنْ لم يُطَهِّرُه ماءُ البحرِ فلا طَهَّرَهُ اللهُ»، ولأنَّه ماءٌ باقِ عَلَى أُصلِ خِلْقَتِهِ، فجاز الوضوءُ به كالعَذْب.

وقولهم: «هو نَارٌ» إن أُريد به أنه نارٌ في الحال فهو خِلافُ الحِسِّ، وإن أُريد أنه يَصِيرُ ناراً، لم يمنَعْ ذلك الوضوءَ به في(١٤) حال كَوْنِه ماءً.

ومنها، أنَّ الطهارةَ مِن النجاسةِ لا تحصُل إلَّا بما يحصُلُ به طَهارةُ الحَدَثِ؛ لِدُخولِه في عُمومِ الطهارةِ، وبهذا قال مالك، والشافعيُّ، ومحمد بن الحسن، و کو (۱۳) و زفر

⁽٩-٩) في م: (وهو نادر). خطأ، وسيأتي.

⁽١٠) أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، إمام جليل الشأن، وهو صاحب «الحاوي» و«أدب الدنيا والدين» و«الأحكام السلطانية»، توفي سنة خمسين وأربعمائة. طبقات الشافعية الكبرى . 110-171/0

⁽١١) أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي المدنى الفقيه ، أحدالأعلام ، توفى سنة أربع وتسعين . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٥٧ ، ٥٨ ، العبر ١ /١١٠ .

⁽١٢) سورة المائدة ٦.

⁽١٣) في م: (أخرجه). وسبق.

⁽١٤) سقط من: م.

⁽١٥) أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة، وناشر علمه، صاحب المؤلفات الفائقة، توفى سنة سبع وثمانين ومائة. الجواهر المضية ١٢٢/٣–١٢٧.

⁽١٦) أبو الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري، صاحب الإمام أبي حنيفة، وكان حافظا، ثقة، تو في سنة ثمان وخمسين ومائة. الجواهر المضية ٢٠٧/٢ ــ ٢٠٩.

وقال أبو حنيفة: يجُوز إزالةُ النجاسةِ بكل مائِع طاهرٍ مُزِيلِ للعَيْن والأَثَرِ، كَالخَلِّ، وماء الوَرْدِ، ونحوِهما. ورُوِى عن أحمد ما يَدُلُّ علَى مِثْلِ ذلك، لأن النبيَّ عَيْلِيَّةً، قال: ﴿إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعاً (١٧)». أَطْلَقَ الغَسْلَ، فَتَقْبِيدُه بالماء يحتاجُ إلى دليل، ولأَنَّه مائِعٌ طاهِرٌ مُزِيلٌ، فجازت إزالَةُ النجاسةِ به، كالماء، فأمَّا مالا يُزِيلُ كالمَرَقِ واللَّبَنِ فلا خلافِ في أن النجاسةَ لا تُزالُ به. ولَنَا ما رُوِى أَنَّ رسولَ الله عَيْلِيَّةً قال لأَسْماءَ بنتِ أبى بكر (١٠٠): ﴿إِذَا أَصَابَ وَلِنَا ما رُوِى أَنَّ رسولَ الله عَيْلِيَّةً قال لأَسْماءَ بنتِ أبى بكر (١٠٠): ﴿إِذَا أَصَابَ ثَوْبٍ مِن ماءٍ مُرَجِهِ البُخارِى (١٩٠)، وعن أنس رضى الله عنه، أنَّ النبيَّ عَيْلِيَّةً، أمَرَ بذَنُوبٍ مِن ماء أَخْرَجِهِ البُخارِى (١٩٠)، وعن أنسٍ رضى الله عنه، أنَّ النبيَّ عَيْلِيَّةً، أمَرَ بذَنُوبٍ مِن ماء

(١٧) أخرجه البخاري، في: باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان إلخ، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ١/٤٥. ومسلم في: باب حكم ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٤/١، ٢٣٥. وأبو داود، ف: باب الوضوء بسؤر الكلب، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٧/١، ١٨. والترمذي، في: باب ما جاء في سؤر الكلب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٣٣/١. والنسائي، في: باب سؤر الكلب، وفي: باب الأمر بإراقة ما في الإناء إذا ولغ الكلب فيه، وفي: باب تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب، من كتاب الطهارة، وفي: باب سؤر الكلب، وفي: باب تعفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه، من كتاب المياه. المجتبي ٤٦/١، ٤٧، ١٤٤، ١٤٥. وابن ماجه، في: باب غسل الإناء من ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/ ١٣٠/ . والدارمي، في: باب في ولوغ الكلب، من كتاب الصلاة والطهارة. سنن الدارمي ١٨٨/١ . والإمام مالك، في: باب جامع الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٣٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٥/٢، ٢٥٣، ٥٢٢، ١٧٢، ١٤٣١، ١٣٦، ١٩٣، ١٤٤، ٢٢١، ١٨٤، ١٨٤، ١٨٤، ١٨٥، ١٤٨، ٥/١٥. (١٨) إنما قال الرسول عَلَيْكُ هذا القول لامرأة جاءت تسأله، وروت هذا أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما. (١٩) في: باب غسل الدم، من كتاب الوضوء، وفي: باب غسل دم الحيض، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٦٦/١، ٨٤، وأخرجه أيضا مسلم، في: باب نجاسة الدم وكيفية غسله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١/٠٤١. وأبو داود، ف: باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٧/١. والترمذي، في: باب ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢١٩/١. والنسائي، في: باب دم الحيض يصيب الثوب، من كتاب الطهارة. وفي: باب دم الحيض يصيب الثوب، من كتاب الحيض. المجتبي ٢٦/١، ٢٢/١، ١٦١، ١٦١. وابن ماجه، في: باب ما جاء في دم الحيض يصيب الثوب، من كتاب الطهارة. ٢٠٦/١. والدارمي، في: باب في دم الحيض يصيب الثوب، من كتاب الصلاة والطهارة. سنن الدارمي ١٩٧/١. والإمام مالك، في: باب جامع الحيضة، من كتاب الطهارة. الموطأ ١/ . ٢، ٦١ . والإمام أحمد، في: المسند ٥٤٦، ٣٤٦، ٣٥٣ . وهكذا جاء وفلتقرضه، عند أبي داود، والإمام أحمد، وورد: (فلتقرُّصُه) و (ثم اقرُّصيه). و (ثم تقرصُه) في بقية المواضع. فأُهْرِيقَ علَى بَوْلِ الأَعْرابِيّ. مُتَّفَقٌ عليه (٢٠)، وهذا أمرٌ يَقْتَضِى الوُجوبَ؛ ولأَنَّها طَهَارةٌ تُرَادُ للصَّلاةِ، فلا تحصُل بغيرِ الماءِ، كطَهارةِ الحَدَثِ، ومُطْلَقُ حَديثِهم مُقَيَّدٌ بحَدِيثِنا، والماءُ يَختَصُّ بتَحْصِيل إحْدَى الطَّهارَتِيْن، فكذلك الأُخْرَى.

ومنها، اختصاصُ حصُولِ الطهارةِ بالماء، لتَخْصِيصِه إِيَّاهُ بالذِّكْرِ، فلا يحصُل عائع/ سوَاه، وبهذا قال مالك، والشافعيُّ، وأبو عُبَيْد، وأبو يوسف (٢١٠).

ورُوِىَ عن عليٍّ، رضَى اللهُ عنه – وليس بئابتِ عنه – أنه كان لا يَرَى بأُساً بالوُضوءِ بالنَّبِيذِ، وِبِه قال الحسنُ، والأَوْزاعِيُّ.

وقالَ عِكْرِمَةُ: النَّبِيذُ وَضوءُ مَن لم يَجِدِ الماء.

وقال إسحاق: النَّبيذُ حُلُواً أَحَبُّ إلىَّ مِن التَّيَمُّم، وجَمْعُهما أَحَبُّ إلىَّ. وعن أبى حنيفة كقَوْلِ عِكْرِمَة. وقيل عنه: يجوزُ الوضوءُ بنَبِيذِ التَّمْرِ، إذا طُبِخَ

⁽٢٠) أخرجه البخارى، فى: باب يهريق الماء على البول، من كتاب الوضوء، وفى: باب قول النبى على البول، من كتاب الوضوء، وفى: باب وجوب غسل يسروا ولا تعسروا، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ٢٥/١، ٢٥/١. ومسلم، فى: باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت فى المسجد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٦/١، ٢٣٧٠ كا أخرجه أبو داود، فى: باب الأرض يصيبها البول، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٥/١، ٩٠/١، والترمذى، فى: باب ما جاء فى البول يصيب الأرض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٤٣/١ ٢٤٤، والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى البول قائماً وغيره، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٤١، ٦٥، والإمام أحمد، فى: المسند ٢٣٩/٢، ٢٥٠، والإمام أحمد، فى:

⁽٢١) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى صاحب الإمام أبى حنيفة، كان إليه تولية القضاة فى الآفاق من الشرق إلى الغرب فى زمانه، وتوفى ببغداد سنة اثنتين وثمانين ومائة. الجواهر المضية ١١/٣ - ٦١٣ .

⁽٢٢) أبو سعيد الحسن بن يسار البصرى، العالم العابد الناسك، توفى سنة عشر ومائة. سير أعلام النبلاء ٥٨٨٥ - ٥٨٨.

⁽۲۳) أبوعمرو عبدالرحمن بن عمر بن يحمد الأوزاعى ، إمام الشاميين وفقيههم ، وأحد الزهاد والكتاب المترسلين ، توفى سنة سبع وخمسين وماثة . وفيات الأعيان ٣ /١٢٧ ، العبر ١ /٢٢٧ . (٤٤) هو عكرمة مولى ابن عباس، وأصله من بربر، روى أن ابن عباس قال له: انطلق فأفت الناس. توفى سنة سبع وماثة . طبقات الفقهاء، للشيرازى ٧٠.

⁽٢٥) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم من مخلد التميمى المروزى، ابن راهويه، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد، وتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين. طبقات الحنابلة ١٠٩/١، سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١٠.

واشْتَدَّ، عند عَدَمِ الماء فى السَّفَرِ؛ لما رَوَى ابنُ مسعود، أنَّه كان مع رسولِ الله عَيْقَ لَمُ للهَ عَيْقَ للهُ عَلَيْقَ للهُ عَلَيْقَ للهُ عَلَيْكَ وَضُوءٌ؟ ﴿ فَقَالَ : لا ، مَعِى لِيلَةَ الجِنِّ ، فأراد أَنْ يُصَلِّى صلاةَ الفجر ، فقال : ﴿ أَمَعَكَ وَضُوءٌ؟ ﴾ فقال : لا ، مَعِى إِدَاوةٌ فيها نَبِيدٌ. فقال : ﴿ تَمْرَةٌ طَيَّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ (٢٦) ﴾ .

ولنا قولُ الله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمُّمُواْ (٢٧) ﴾. وهذا نَصٌ في الانتِقَال إلى التُراب عند عَدَمِ المّاء، وقال النبي عَيِّلُهُ: ﴿ الصَّعِيدُ (٢٨) الطَّيْبُ وَضُوءُ المُسْلِم وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ﴾. رواه أبو داود . (٢٩) ولأنّه لا يجوز الوضوء به في الحَضَرِ، أو عند (٢٠) وجودِ الماء، فأشبّه الخلَّ والمَرقَ، وحَدِيثُهم لا يثبُتُ، ورَاوِيهِ الحَضَرِ، أو عند أهلُ عند أهلِ الحديث، لا يُعْرَفُ له غيرُ هذا الحديث، ولا يُعْرَفُ بصُحْبةِ عبد الله . قاله التَّرْمِذِيُ (٢١) وابنُ الْمُنْذِر (٢٦)، وقد رُوِي عن ابن مسعود، بصُحْبةِ عبد الله . قاله التَّرْمِذِيُ (٢١) وابنُ الْمُنْذِر (٢٦)، وقد رُوِي عن ابن مسعود، أنَّه سُئِلَ: هل كنتَ مع رسولِ الله عَيْلُهُ ليلةَ الجِنِّ ؟ فقال: ما كان معه مِنَّا أَحَد . رَوَاه أبو داود (٢٦). وروَى مُسْلِمٌ بإسْنَادِهِ، عن ابن مسعود، قال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلُهُ ليلةَ الجِنِّ ؟ فقال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلُهُ ليلةَ الجِنِّ ؟ فقال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلُهُ ليلةَ الجِنِّ ؟ فقال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلةً ليلة عَيْلهُ ليلة الجِنِّ ؟ فقال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلهُ ليلة الجِنِّ ؟ فقال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلهُ ليلة الجِنِّ ؟ فقال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلُ ليلة الجِنِّ ؛ فقال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلهُ ليلة الجَنِّ ؟ فقال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلُ اللهُ عَيْلُهُ ليلةَ الجِنِّ ؟ فقال: لم أكن مع رسولِ الله عَيْلُهُ ليلةً الجِنْ ؟ فقال الله عَلْهُ الجَنْ م وَدِدْتُ أَنِّي كنتُ معه (٢٠٠).

⁽٢٦) أخرجه أبو داود، فى: باب الوضوء بالنبيذ، من كتاب الوضوء. سنن أبى داود ٢٠/١. والترمذى، فى: باب الوضوء بالنبيذ، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٣٧/١. وابن ماجه، فى: باب الوضوء بالنبيذ، من كتاب الوضوء. سنن ابن ماجه ١٣٥/١، ١٣٦. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٩٨/١، ٣٩٨، ١٣٦.

⁽۲۷) سورة المائدة ٦.

⁽٢٨) في الأصل: «التراب الصعيد».

⁽٢٩) في: باب الجنب يتيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٠/١ . وكذلك أخرجه النسائي، في: باب الصلوات بتيمم واحد، من كتاب الطهارة ١٣٩/١.

⁽٣٠) في م: ومعه.

⁽٣١) في: باب الوضوء من النبيذ، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٢٨/١.

⁽٣٢) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى الشافعي، نزيل مكة، وأحد أعلام هذه الأمة، توفى سنة تسع أو عشرة وثلاثمائة، كذا قال أبو إسحاق الشيرازى، وذكر الذهبي أن محمد بن يحيى بن عمار لقيه سنة ست عشرة وثلاثمائة.

مبقات الشافعية الكبرى ١٠٢/٣ -١٠٨٠.

⁽٣٣) فى: باب الوضوء بالنبيذ، من كتاب الوضوء. سنن أبى داود ٢٠/١. وكذلك أخرجه الترمذى، فى: تفسير سورة الأحقاف، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ١٤١/١٢.

⁽٣٤) أخرجه مسلم، في: باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٣٧) مسلم.

فصل: فأمَّا غيرُ النَّبِيذِ من المائِعَات، (" غيرِ الماء")، كالخَلِّ، والمَرَق، واللَّبَنِ، فلا خلافَ بين أهلِ العِلْم، فيما نعلم، أنه لا يجوز بها وُضوءٌ ولا خُسْلٌ، لأنَّ الله تعالى أثْبَتَ الطُّهُورِيَّةَ للمَاءِ بقولِه تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ ("")، وهذا لا يقَعُ عليه اسْمُ الماء.

ومنها، أنَّ المُضافَ لا تحصُل به الطُّهَارةُ، وهو على ثلاثةِ أَضْرُب:

أحدها؛ مالا تَحصُل به الطُّهارةُ رِوَايةً واحدة، وهو ثلاثة(٢٧) أنواع:

أحدها، ما اعْتُصِر من الطَّاهِرات، كماء الورد، وماء القَرَنْفُلِ، وما يَنزُّ (٢٨) من عُروقِ الشَّجَرِ إذا قُطِعَتْ رَطْبةً.

الثانى، ما خالطَه طاهِرٌ فَغَيْرَ اسْمَه، وغلَب علَى أَجْزائِه، حتى / صار صِبْغاً، أو حِبْراً، أو خَلًا، أو مَرَقاً، ونحو ذلك.

الثالث، ما طُبِخ فيه طاهِر فَتَغَيَّر به، كاء الباقِلًا المَعْلِيّ.

فجميعُ هذه الأنواع لا يجوزُ الوُضُوءُ بها، ولا الغُسْل، لا نَعْلَم فيه خلافاً، إلَّا ما حُكِيَ عن ابن أبى لَيْلَى(٣٩) والأَصَمِّ(٤٠)، في الْمِيَاهِ الْمُعْتَصَرَةِ، أنها طَهُورٌ يَرْتَفِع بها الْحَدَثُ، ويُزالُ بها النَّجَسُ.

ولأَصْحابِ الشَّافِعيِّ وَجُهٌ في ماء الباقِلَّ المَعْلِيّ، وسائِرُ مَنْ بلَغنا قولُه مِن أهلِ العلم على خِلافِهم.

قال (١١ أبو بكر ٢١) بن المُنْذِر: أَجْمَعَ كُلُّ مَن نَحْفَظُ قُولَه مِن أَهِلِ العلم أَن

۲.

⁽٣٥-٣٥) سقط من: الأصل.

⁽٣٦) سورة الأنفال ١١.

⁽٣٧) في م: (على ثلاث).

⁽٣٨) في م: (ينزل) تحريف.

⁽٣٩) أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى الكوفى، مفتى الكوفة وقاضيها، توفى سنة ثمان وأربعين ومائة. سير أعلام النبلاء ٣١٠/٣ ٣١٦ .

⁽٠٠) أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم النيسابورى، المحدث، مسند العصر، المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ٥٠/١٥ ٤ - ٤٦٠.

⁽٤١-٤١) سقط من: الأصل.

الوُضوءَ غيرُ جائزِ بماء الورد، وماء الشَّجَر، وماء العُصْفُرِ، ولا تَجوزُ الطهارةُ إلَّا بِمَاءٍ مُطْلَقٍ، يَقعُ عليه اسْمُ الماء، ولأنَّ الطهارَةَ إنَّما تَجوزُ بالماء، وهذا لا يَقَعُ عليه اسْمُ الماءِ بإطْلاقِه.

الضرب الثانى؛ ما خالطَهُ طاهرٌ يُمْكِن التَّحَرُّزُ منه، فَغَيَّر إِحْدَى صِفَاتِه، طَعْمِه، أَوْ لَوْنِهِ، أَو رِيجِهِ، كماء الباقِلَا، وماء الحِمَّصِ، وماء الزَّعْفَران.

وانحتلف أهلُ العِلَم في الوُضوءِ به، وانحتلَفتِ الرَّوايَّةُ عن إمامِنا، رحمه الله، في ذلك؛ فرُوِيَ عنه: لَا تحصلُ الطَّهارةُ به. وهو قَوْلُ مالك، والشافعي، وإسحاق. وقال القاضي أبو يَعْلَى: وهي أَصَحَّ، وهي المنْصُورةُ عند أصحابنا في الخلاف.

ونقل عن أحمد جماعة من أصحابِه، منهم أبو الحارث (٢٤)، والمَيْمُونِيّ (٣٤)، وإسحاق بن منصور (٤٤)، جواز الوُضوءِ به. وهذا مذهبُ أبى حنيفة وأصحابِه؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمُّمُواْ ﴾ (٤٤)، وهذا عامٌّ فِي كلِّ ماءٍ، لأنه نكرة في سِيَاقِ النَّفي، والنكرة في سِياقِ النَّفي تَعُمُّ، فلا يجوز التَّيَمُّمُ مع وُجودِهِ، وأيضاً قولُ النبيّ عَلِيْكٍ في حديث أبى ذرِّ: «التُرابُ كَافِيكَ مَالَمْ تَجِدِ الْمَاءَ (٢٤)»، وهذا واجدٌ للماءٍ، ولأنَّ النبيّ عَلِيْكٍ وأصحابَه كانوا يُسافِرون، وغالِبُ أسْقِيَتِهم وهذا واجدٌ للماءٍ، ولأنَّ النبيّ عَلِيْكُ وأصحابَه كانوا يُسافِرون، وغالِبُ أسْقِيَتِهم

⁽٤٢) أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، بضعة عشر جزءًا، وجوَّد الرواية عنه. طبقات الحنابلة ٧٥، ٧٤/١ .

⁽٤٣) أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميمونى الرق، كان إماما جليل القدر، صحب الإمام أحمد من سنة خمس وماثتين إلى سنة سبع وعشرين، وعنده عنه مسائل فى سنة عشر جزءا، وتوفى سنة ثلاث وسبعين وماثتين. طبقات الحنابلة ٢١٢/١ - ٢١٦، العبر ٥٣/٢.

⁽٤٤) أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزى، العالم الفقيه، وهو الذى دوَّن عن الإمام أحمد المسائل فى الفقه، وتوفى سنة إحدى وخمسين ومائتين، بنيسابور. طبقات الحنابلة ١٩٣/١ –١١٥ العبر ١٠٢٧.

⁽٤٥) سورة المائدة ٦.

⁽٤٦) حديث أبى ذر أخرجه السيوطى في الجامع الكبير ٦٤١/٢ بلفظ قريب مما هنا في قصة طويلة، عن عبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وفيه: «الصَّعِيدُ الطَّيُّبُ كَافٍ مالَمْ تَجِدِ الْمَاءَ».

الأَدَمُ (٢٠)، والغالبُ أنها تُغَيِّرُ الماءَ، فلم يُنْقَلْ عنهم تَيَمُّمٌ مع وُجودِ شيءٍ من تلك الْمِيَاه، ولأ رِقَّتُه، ولا جَرَيانَه، فأَشْبَهَ الْمُعَاه، ولا رِقَّتُه، ولا جَرَيانَه، فأَشْبَهَ الْمُتَغَيِّرُ بالدَّهْن.

وَوَجْهُ الْأُولَى: أنه ماءٌ تغيَّر بمُخالَطة ماليس بطَهُورٍ يُمْكِنُ الاَحْتِرازُ منه، فلم يَجُز الوُضوءُ به، كماء الباقِلَّا الْمَغْلِيِّ، ولأنه زال عن إطْلاقِه، فأشْبَه الْمَغْلِيِّ.

إذا ثَبَت هذا فإنَّ أصحابَنا لم يُفَرِّقُوا بين الْمَذْرُورِ في الماءِ ممَّا يُخْلَط بالماء كالزَّعْفَران والعُصْفُر والأَشْنَان ونحوه، وبين الحُبُوب من الباقِلَّا والحِمَّص، والتَّمر كالتَّمْرِ والزَّبيب والوَرَقِ وأشْباهِ ذلك.

وقال أصحابُ الشافعيِّ: ما كان مَذْرُوراً مُنِع إذا غيَّر الماءَ، وما عَداهُ لا يُمْنَع إلَّا أن يَنْحَلَّ في الماء، وإن غَيَّره مِن غيرِ/ انْحلالٍ لم يُسْلَبْ طَهُورِيَّتَه ؛ لأنه تغيّر مُجاورة، أشْبَهَ تَغْييرَ الكافُور.

ووافَقهم أصحابُنا في الخَشَب والعِيدَان، وخالَفُوهم في سائر ما ذكرْنا؛ لأن تَغَيُّر الماءِ به إنما كان لِانْفِصَالِ أَجْزاءَ منه في (١٨) الماءِ وانْجِلَالِها فيه، فوجَب أن يُمْنَع كَما لو طُبِخ فيه، ولأنَّه ماءٌ تغيَّر بمُخالَطة طاهرٍ يُمْكِنُ صَوْنُه عنه، أشْبَهَ ما لو أُغْلِيَ فعه.

الضرب الثالث من المُضاف؛ ما يجوز الوُضوءُ به رِوَايةً واحدة، وهو أربعة أنواع:

أحدها ما أُضِيفَ إلى مَحَلِّهِ ومَقَرِّهِ، كاء النهر والبئر وأَشْباهِهما؛فهذا لا ينْفَكُّ منه ماءٌ وهي إضافةٌ إلى غير مُخالِط. وهذا لا خلافَ فيه بين أهل العلم.

الثانى ما لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه، كالطُّحْلُب والخَزِّ وسائرِ ما ينْبُت فى الماء، وكذلك وَرَق الشَّجَر الذى يسقُط فى الماء، أو تحمله الرِّيحُ فتُلْقِيه فيه، وما تجْذِبُه السُّيولُ من العِيدَان والتِّبْن ونحوه، فتُلْقِيه فى الماء، وماهو فى قَرارِ الماء كالكِبْرِيت

⁽٤٧) بفتحتين وبضمتين.

⁽٤٨) في م: ﴿ إِلَى ١٠

والْقَار وغيرِهما، إذا جَرَى عليه الماءُ فتغيَّر به، أو كان فى الأرض التى يقفُ فيها الماءُ، فهذا كُلَّه يُعْفَى عنه؛ لأنه يَشُقُّ التَّحَرُّزُ منه، فإن أُخِذَ شيءٌ من ذلك وألْقِى فى الماءِ وغيرَّهَ كان حُكْمُه حُكْمَ ماأَمْكَن التَّحَرُّزُ منه، من الزَّعْفَران ونحوه؛ لأن الاَحْتِرَازَ منه مُمْكِنَّ.

الثالث ما يُوافِقُ الماءَ في صِفَتَيْه؛ الطَّهارة، والطُّهُورِيَّة، كالتُّرابِ إِذَا غَيَرَ المَاء، لا يَمْنَعُ الطُّهورِيَّة؛ لأنَّه طاهرٌ مُطَهِّرٌ كالماء، فإن ثَخُنَ بحيثُ لا يجرِى علَى الأعضاء لم تَجْزِ الطهارةُ به؛ لأنَّه طِينٌ وليس بماء، ولا فَرْقَ في الترابِ بين وُقُوعِه في الماء عن قَصْدٍ أو غيرِ قصد، وكذلك المِلْحُ الذي أصلُه الماء كالبَحرِيِّ، والملج الذي ينْعَقِدُ من الماء الذي يُرْسَلُ على السَّبِحَة فيصيرُ مِلْحاً، فلا يسْلُب الطُّهُورِيَّة؛ لأنَّ أصْلَه الماء، فهو كالجَلِيد والتَّلْج، وإن كان مَعْدِنًا ليس أصلُه الماءَ فهو كالزَّعْفَران وغيره. الرابع ما يتغيَّرُ به الماءُ بمُجاوَرتِه مِن غيرِ مُخالَطةٍ، كالدَّهْنِ علَى اختلافِ أنواعِه، والطَّاهِرَاتِ الصُّلُبةِ كالعُود والكافور والعَنْبَر، إذا لم يَهْلِكُ في الماء، ولم يَمِعْ أنواعِه، والطَّاهِرَاتِ الصُّلْبةِ كالعُود والكافور والعَنْبَر، إذا لم يَهْلِكُ في الماء، ولم يَمِعْ فيه، لا يخرُج به عن إطْلاقه؛ لأنَّه تَغْيِيرُ مُجاوَرةٍ، أَشْبَهَ ما لو ترَوَّحَ المَاءُ بريح شَيْءٍ فيه، لا يخرُج به عن إطْلاقه؛ لأنَّه تَغْيِيرُ مُجاوَرةٍ، أَشْبَهَ ما لو ترَوَّحَ المَاءُ بريح شَيْءٍ إلى الماء. ولا نعلمُ في هذه الأنواع خلافا.

وفى معنى الْمُتَغَيِّرِ باللَّدْهْنِ ما تغيَّرُ بالْقَطِرَانِ والزِّفْتِ والشَّمْعِ/ لأَنَّ فى ذلك ٦٠ دُهْنِيَّةً يتَغَيَّرُ بها الماءُ تَغَيُّرُ مَجُاوَرةٍ، فلا يُمْنَعُ كالدُّهْن.

فصل: والماءُ الآجِنُ، وهو الذي يتغَيَّرُ بطُولِ مُكْثِه في المكان، مِن غيرِ مُخالَطةِ شيءٍ يُغَيِّرُه، بَاقِ علَى إطْلاقِه في قَوْلِ أَكْثَرِ أَهلِ العلم، قال ابنُ الْمُنْذِر: أَجْمَع كُلُّ مَن نَحْفَظُ قولَه مِن أَهلِ العلم علَى [أنَّ] الوُضوءَ بالماء الآجِن مِن غيرِ نَجاسةٍ حَلَّتْ فيه جائز، غيرَ ابنِ سِيرِينَ (٥٠)، (٥ فإنه كَرِهَ ذلك ٥). وقَوْلُ الجمهورِ أَوْلَى،

⁽٤٩) في م : (علي) .

⁽٥٠) أبوبكر محمد بن سيرين الأنصارى البصرى ، كان فطنا ، حسن العلم بالفرائض والقضاء والحساب ، ورعا ، أديبا،، توفى سنة عشر ومائة . سير أعلام النبلاء ٤ /٦٠٦ - ٦٢٢ .

⁽٥١ - ٥١) سقط من : الأصل .

فَإِنَّه يُرْوَى أَنَّ النبيَّ عَلِيْكُ تَوَضَّأً مِن بِعْرٍ كَأَنَّ ماءَه نُقَاعَةُ الحِنَّاءِ('``، ولأنَّه تغيَّر مِن غير مُخالَطةٍ، ('` فأشبَهَ المُتَغَيِّر بالمُجاورَةِ '``.

فصل: وإذا كان علَى العُضْو طاهِر، كالزَّعْفَران والعَجِين، فتَغَيَّر به الماءُ وَقْتَ غَسْلِه، لم يَمْنَعْ حُصولَ الطَّهارةِ به؛ لأَنَّه تَغَيَّر في مَحَلِّ التَّطْهِير، أَشْبَهَ ما لو تغَيَّر الماءُ الذي تُزالُ به النَّجاسةُ في مَحَلِّها.

٢ ــ مسألة؛ قال: (وَمَاسَقَطَ فِيه مِمَّا ذَكَرْنَا أَوْ مِن (١) غَيْرِهِ وَكَانَ يَسِيراً فلم
 يُوجَد لَهُ طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رائِحةٌ كِثيرَةٌ حَتَّى يُنْسَبَ الْمَاءُ إلَيْهِ تُؤْضَّىءَ بِهِ).

قوله: «مما ذكرنا»، يعنى الباقِلَّا والحِمَّصَ والوردَ والزَّعْفَرانَ وغيرَه، يعنى من الطَّاهِرات سِوَاه، وقوله: «حتى يُنْسَب الماءُ إليه»، أى: يُضاف إليه، علَى ماقدَّمْنا، واعْتَبر الكَثْرةَ في الرائحةِ، دونَ غيرِها مِن الصِّفات؛ لأنَّ لها سِرَايةً ونُفوذا، فإنَّها تحصُل عن مُجاوَرةٍ تارة، وعن مُخالَطةٍ أُخْرَى، فاعْتَبَر الكثرةَ فيها لِيُعْلَم أنها عن مُخالَطةٍ.

قال ابنُ عَقِيل : غيرُ الْخِرَقِيِّ ، مِن أصحابِنا، ذهب إلى التَّسْوِيَةِ بين الرَّائحةِ واللَّوْن والطَّعْم؛ لأنها صفةٌ مِن صفاتِ الماء، فأشْبَهَت اللونَ والطعم. وقال القاضى: يجبُ التَّسْوِيةُ بين الرَّائحةِ واللَّون والطَّعم، فإن عُفِيَ عن اليَسِير في بعضِها

⁽٥٢) لم أجده بهذا اللفظ ، والذي وصف بقوله : ﴿ كَأَنْ مَاءُهُ نَقَاعَةُ الْحَنَاءُ ﴾ هو بثر ذي أروان ، أو بئر ذروان ، في حديث السحر .

وأخرجه البخارى ، ف : باب السحر وقول الله تعالى : (وَلَكِنَّ ٱلشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسَّحْرَ) ، وف : باب هل يستخرج السحر ، وف باب السحر ، من كتاب الطب ، وف باب قول الله تعالى : (إنَّ الله يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإحسَانِ)، من كتاب الأدب ، وف : باب تكرير الدعاء ، من كتاب الدعوات . صحيح البخارى ٧ /٧٧ ، ١٧٧ ، ٢٣/ ٨ ، ١٠٣ .

ومسلم ، في : باب السحر ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ /١٧٢٠ .

وابن ماجه ، في : باب السحر ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ /١١٧٣ . والامام أحمد ، في : المسند ٦ /٥٠ ، ٦٣ ، ٩٦ .

⁽٥٣ ــ ٥٣) سقط من : م .

⁽١) سقط من : الأصل .

عُفِيَ عنه في بَقِيَّتهِا، وإن لم يُعْفَ ('عن اليَسييرِ') في بَعْضِها لم يُعْفَ عنه في بَقِيَّتِها. وقد ذكرْنا مَعْنَى يقْتَضِي الفَرْقَ، إن شاء الله تعالى.

ولا نعلمُ خِلافاً بين أهلِ العلم في جَوازِ الوضُوءِ بماءِ خالَطَهُ طاهرٌ، لم يُغَيِّرُهُ، إلاَّ ما حُكِيَ عن أُمٌ هانِيء، في ماءٍ بُلَّ فيه خُبْزٌ: لا يُتَوَضَّأُ به (٢). ولعلها أرادتْ ما تغَيَّر به.

وحَكَى ابنُ الْمُنْذِر، عن الزُّهْرِيِّ، في (٥)كِسَرٍ بُلَّتْ في الماء(٦)، غيَّرتْ لَوْنَه أو لم تُغَيِّرٌ لَوْنَه، لم يُتَوَضَّأُ به.

والذى عليه الجمهورُ أُوْلَى، لأنَّه طاهرٌ لم يُغَيِّرُ صِفَةَ الماء، فلم يُمْنَعُ كَبَقيَّةِ الطاهِرات إذا لم تُغَيِّرُهُ، وقد اغْتَسل النبيُّ عَيِّلِيَّةٍ وزوجتُه مِن جَفْنَةٍ فيها أثرُ الْعَجِين، رَوَاه النَّسائِيُّ (٢)، وابنُ ماجَه (٨)، والأَثْرَمُ (٩).

فصل: وإذا وقَع في الماءِ مائِعٌ، (١٧ يُغَيِّرُ الماءَ ١٠) لموافقة صفته، وهذا يَبْعُدُ، إذ الظَّاهِرُ أَنَّه لا بُدَّ أن ينْفَرِد عنه بصِفَةٍ، فَيُعْتَبَرُ التَّغَيُّرُ بظُهورِ تلك الصِّفةِ. فإن اتَّفَقَ

⁽٢ ـ ٢) في الأصل: (عنه).

⁽٣) أخرجه الدارقطني ، في : باب الماء يبل فيه الخبز ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١ /٣٩ .

⁽٤) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله، ابن شهاب الزهرى، الإمام العالم، حافظ زمانه، توفى سنة أربع وعشرين ومائة. سير أعلام النبلاء ٣٥٠٥-٣٥٠.

⁽٥) سقط من : م .

⁽٦) في م: ﴿ بِالمَاءِ ﴾ .

 ⁽٧) في : باب الاغتسال في القصعة التي يعجن فيها ، من كتاب الطهارة ،وفي : باب الاغتسال في قصعة فيها أثر العجين ، من كتاب الغسل والتيمم . المجتبى ١ /١٠٨/ ، ١٦٦ .

⁽٨) في : باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد ، من كتاب الطهارة وسننها . سنن ابن ماجه / ١٣٤/ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في المسند ٦ /٣٤٢ .

⁽٩) أبو بكر أحمد بن محمد بن هانىء الطائى الأثرم الحافظ الإمام ، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة ، وصنفها ورتبها أبوابا ، وكانت وفاته بعد الستين ومائتين . طبقات الحنابلة ١ /٦٦ – ٧٤ ، العبر ٢ /٢٢ . (١٠ – ١٠) في م : « لايغيره » .

ذلك اعتَبَرْناه بغَيْرِه ممَّا له صِفَةً تَظْهَر علَى الماء ،كالحُرِّ إذا جُنِى عليه دوُنَ الْمُوضِحَة (١١) قَوَّمْناهُ كأنه عَبْدً، وإنْ شَكَّ فى كَوْنِه يَمْنَع بَنَى علَى يَقِينِ الطَّهُوريَّة ؟ لأنها الأصلُ، فلا يَزُولُ عنه (١٢) بالشَّكِّ.

فصل: وإن كان الواقعُ في/ الماء ماء مُسْتعمَلا عُفِيَ عن يَسِيرهِ.

قال إسحاقُ بن منصور: قلتُ لأحمدَ:الرجلُ يتوضَّأَ، فيَنْتَضِحُ مِن وَضُوثِه في إنائِه؟ قال: لا بأسَ به.

قال إبراهيم النَّخْعِيُّ: لابُدّ من ذلك. ونحوه عن الحسن.

وهذا ظاهر حال النبي عَلَيْكُ وأصْحابِه. لأنَّهم كانوا يتوَضَّوُون مِن الأَقْداجِ والأَثْوَارِ (١٤)، ويغْتَسِلُون مِن الجِفَان، وقد رُوِى أَن النبي عَلَيْكُ كَانَ يغتسلُ هو ومَيْمُونَةُ مِن جَفْنَةٍ فيها أَثَرُ العَجِين (١٥)، واغْتَسل هو وعائشةُ مِن إناء واحد (١١) تختلِفُ أيديهما فيه، كلَّ واحدٍ منهما يقولُ لِصاحبِه: «أَبْقِ لِي»(١٧). ومِثْلُ هذا لا يَسْلَمُ مِن رَشَاشٍ يقَع في المَاء، وإن كثر الواقِعُ وتفاحَش منع على إحدى الرَّوايتَيْن.

⁽١١) أوضحت الشجة بالرأس: كشفت العظم، فهي موضحة.

⁽١٢) في م : (عنها) .

⁽١٣) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعى ، فقيه العراق ، توفى سنة ست وتسعين . طبقات الفقهاء ، للشيرازى ٨٢ . وقال الذهبى : توفى سنة خمس وتسعين . العبر ١ /١١٣ .

⁽١٤) التور : إِنَّاءَ يشرِب فيه .

⁽١٥) هو الحديث الذي سبق تخريجه قريباً .

⁽١٦) سقط من : الأصل .

⁽١٧) أخرجه الإمام أحمد ، في المسند ٦ /٩١ .

وبنحوه أخرجه البخارى ، فى : باب هل يدخل الجنب يده فى الاناء ، من كتاب الفسل . صحيح البخارى ١ /٧٤ . ومسلم ، فى : باب القدر المستحب من الماء فى الجنابة وغسل الرجل والمرأة فى إناء واحد ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١ /٢٥٧ ، وأبو داود ، فى : باب الوضوء بفضل المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ١ ، ١ ، والنسائى ، فى : باب الرخصة فى الاغتسال بفضل الجنب ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب اغتسال الرجل والمرأة من نسائه من اناء واحد ، وباب الرجل والمرأة ذلك ، من كتاب الغسل والتيمم . الجحتبى ١ /١٠٨ ، ١٦٦ . وابن ماجه ، فى : باب الرجل والمرأة يغتسلان من اناء واحد ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ /١٣٣ .

وقال أصحابُ الشافعيِّ: إن كان الأَكْثَرُ الْمُسْتَعْمَلَ منَع، وإن كان الأَقَلُّ لم يمْنَع.

وقال ابنُ عقيل: إن كان الواقِعُ بحيث لو كان خَلَّا غَيَّرَ المَاءَ مَنَع وإلَّا فلا. وما ذكَرْنا من الخبرِ، وظاهرِ حالِ النبيِّ عَيِّلِكُ وأصحابِه، يَمْنَع مِن اعْتبارِه بالْخلِّ، لأنهَّ مِن أَسْرَعِ المَاتُعاتِ نُفُوذاً، وأَبْلَغِها سِرَايةً، فَيُؤثِّرُ قليلهُ في المَاء، والحديثُ دَلَّ عَلَى العَفْوِ عن يَسِيرِه، فإذاً يُرْجَع في ذلك إلى العُرْف، فما كان كثيراً مُتفاحِشاً منَع وإلَّا فلا، وإن شَكَّ فالماءُ باقٍ على الطَّهُورِيَّة؛ لأنها الأصلُ، فلا يزولُ عنه بالشَّكِّ.

فصل: فإن كان معه ماءً، لا يكْفيه لطَهارته، فكَمَّله بمائِع لم يُغَيِّره، جاز الوضُوءُ به، في إحْدَى الرَّوايتيْن، لأنه طاهر لم يُغَيِّر الماء، فلم يَمْنَع كما لو كان الماء قَدْراً يُجْزىء في الطَّهارة. والثانية: لايجوز، لأنّنا نَتيقَّنُ حصُولَ غَسْلِ بعض أعضائِه بالمائِع. والأُولَى أُولَى، لأنه لمَّا لم تظهر صفةُ المائع على الماء صار حكم الجميع حُكْمَ الماء، وما ذكرناه للرَّواية الثانية يبْطُل بما إذا كان الماء قَدْراً يُجْزىء في الطَّهارةِ فخلطَه بمائع، ثم توضًا به، وبَقِي قَدْرُ المائع أو دونه، فإنه يجوزُ، مع (١٨٠) العلم بأن المُسْتَعمَلَ بعضُ الماء وبعضُ المائع، وكذلك الباق، لاسْتِحالةِ انْفِرَادِ الماء عن المائع. واللهُ أعلم

فصل: ولا يُكْرَهُ الوضوءُ بالماءِ الْمُسَخَّنِ بطاهرٍ ، إلَّا أَن يكون حارًا يمْنَعُ إسبًا غَ الوُضوءِ لحرارتهِ. وممنَّ رُوِى عنه أنه رأى الوضوءَ بالماءِ المُسَخَّن عمرُ ، وابنهُ ، وابنهُ عباس، وأنس، رضى الله عنهم، وهو قولُ أهلِ الحِجَازِ وأهلِ العراقِ جَميعهِم غيرَ مُجاهدُ ، ولا مَعْنَى لقولهِ ، فإنَّ زَيد بن أَسْلَمَ رضى الله عنه رَوَى (٢٠): أنَّ عمر غيرَ مُجاهدُ ، ولا مَعْنَى لقولهِ ، فإنَّ زَيد بن أَسْلَمَ رضى الله عنه رَوَى (٢٠): أنَّ عمر

⁽١٨) في م : ومن، خطأ .

⁽۱۹) أبو الحجاج مجاهد بن جبر ، مولى بنى مخزوم ، من فقهاء التابعين بمكة ، وكان أعلمهم بالتفسير ، ذكر الذهبى أنه توفى سنة ثلاث ومائة . طبقات الفقهاء ٦٩ ، العبر ١٢٥/١.

⁽۲۰) أي : عن أبيه أسلم مولى عمر .

٧٤ كان له قُمْقُمَةٌ (٢١) يُسَخَّن فيها الماء/، (٢٢)، وعن ابن عباس رضى الله عنهما، أنه دخل حَمَّاماً بالجُحْفَة، وذكر ابنُ عَقِيل حَدِيثاً عن [الأُسْلَع بن] (٢٤) شَرِيك رَحَّالِ النبيِّ عَقِيلِ مَدِيثاً عن [الأُسْلَع بن] (٢٤) شَرِيك رَحَّالِ النبيِّ عَقِيلِ مَدِيثاً عن الأُسْلَع بن] للنبي عَلِيلِ فَجمعتُ حَطَباً، فأَحْمَيْتُ الماء، فاغتسلتُ. فأخبرتُ (٢٥) النبيُّ عَقِلِهُ فلم يُنكِرْ عَلَى، (٢١) ولأنها صِفَةً، نُحِلِق عليها الماء فأَشْبَهَ ما لو بَرَّدَهُ

فصل: ولا تُكْرَهُ الطهارةُ بالماء المُشمّس.

وقال الشافعيُّ: تُكْرَه الطهارةُ بماءٍ قُصِدَ إلى تَشْمِيسِه في الأوانِي، ولا أَكْرَهُه إلَّا مِن جِهَة الطَّبُ؛ لما رُوِيَ عن عائشة، رضى الله عنها، قالت: دَخَلَ عليَّ رسولُ اللهِ عَلَيْ وقد سَخَّنْتُ له الماءَ في الشمس، فقال: ﴿ لَا تَفْعَلِي يَاحُمَيْراءُ، فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرِصَ (٢٧) ﴾ واختاره أبو الحسن التَّعِيجِيُّ.

ولنا أنه سُخِّنَ بطاهرٍ، أَشْبَهَ ما فى الِبرَكِ والأنهار، وما سُخِّنَ بالنارِ وما لم يُقْصَدُ تشْمِيسُه، فإن الضَّررَ لايخْتلِفُ بالقَصْدِ وعَدَمِه، والحديثُ غيرُ ثابتٍ، يَرْوِيه خالدُ ابن إسماعيل، وهو متروكُ الحديث، وعمرو(٢٨)بن محمد الأعْسَمُ، وهو مُنْكُرُ

⁽٢١) القمقمة: آنية .

⁽٢٢) أخرجه الدارقطني ، في باب : الماء المسخن ، من كتاب الطهارة . سنن الدار قطني ١ /٣٧ . والبيهقي ، في : باب كراهة التطهير بالماء المسخن ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ١ /٦ .

⁽٢٣) الجحفة : قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل ، وهي ميقات أهل مصر والشام . معجم البلدان ٢ /٣٥ .

⁽٢٤) سقط من النسخ . وانظر : الشرح الكبير ١ /٤ ، وأسد الغابة ١ /٩١ .

⁽٢٥) في الأصل : ﴿فَأَخْبُرُۥ .

⁽٢٦) أخرجه البيهقى ، في : باب التطهير بالماء المسخن ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ١ /٥ ، ،

⁽٢٨) في م : وعمره ، وفي الدار قطني : والأعشم، . وانظر : ميزان الاعتدال ٣ /٢٨٦ .

الحديث.قالَه الدَّارَقُطْنِيُّ، قال: ولا يَصِيعُ عن الزُّهْرِيِّ. وحُكِيَ عن أهلِ الطَّبِّ أنهم لايعرفون لذلك تأثيراً في الضَّرر.

فصل: فأمَّا الماءُ المُسَخَّنُ بالنَّجاسةِ، فهو على ثلاثة أقسام:

أحدها، أن يَتَحَقَّقَ وصولُ شيءٍ من أجزاءِ النجاسةِ إلى الماء، فيُنَجِّسُهُ إذا كان يَسِيراً.

والثانى، أن لا يتَحَقَّق وصول شيء مِن أجزاءِ النجاسةِ إلى الماءِ والحائلُ غيرُ حَصِين، فالماءُ علَى أصلِ الطهارة ، ويُكْرَهُ استْعِمْالُه.

وقال الشافعيُّ: لا يُكْرَهُ؛ لأنَّ النبيُّ عَلِيلًا دخل حَمَّاماً بالجُحْفَةِ .

ولنا، أنه ماء تردد بين الطهارة والنجاسة مع وُجودِ سَبِيها، فأقل أخوالِه الكَراهة، والحديث لا يثبت عن النبي عَلَيْكُ، وإنما يُروَى عن ابن عباس، ولم يثبت أن الوَقُودَ كان نَجِساً، ولا أنَّ الحائل كان غير حَصين، والحديث قضية في عَيْن لا يثبت به نَفْي الكَراهةِ إلَّا في مِثْلها، ولا يثبت به نَفْي الكَراهةِ على الإطلاقِ.

القسم الثالث، إذا كان الحائل حَصِيناً، فقال القاضى: يُكْرَهُ، واختار الشريفُ أبو جعفر (٢٩)، وابن عَقِيل، أنه لا يُكْرَه؛ لأنه غيرُ مُترَدَّدٍ في نجاستِه، بخلافِ التي قبلها.

وذكر أبو الخطَّاب (٢٠٠) في كَراهةِ الْمسَخَّنِ بالنجاسة روايَتَيْن، على الإطْلاق. فصل: ولا يُكْرَهُ الوُضوءُ والغُسْلُ بماءِ زَمْزَم؛ لأنه ماءٌ طَهُورٌ،/ فأَشْبَهُ سائرَ المياه.

⁽٢٩) أبو جعفر عبد الخالق بن عيسى بن أحمد الشريف ، ينتهى نسبه إلى العباس بن عبدالمطلب ، رضى الله عنه ، ولد سنة إحدى عشرة وأربعمائة ، وبرع فى المذهب ، ودرس وأفتى وصنف ، وتوفى سنة سبعين وأربعمائة . طبقات الحنابلة ٢ /٣٣٧ - ٢٤١ ، العبر ٣ /٢٧٣ ، ٢٧٤ .

⁽٣٠) أبوالخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني البغدادي ، أحد أثمة المذهب الحنبلي وأعيانه ، ولد سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة ، وصنف كتبا حسانا في المذهب والأصول والخلاف ، وتوفى سنة عشر وخمسمائة . طبقات الحنابلة ٢ /٢١٨ - ١٢٧ ، العبر ٤ /٢١ .

وعنه: يُكْرَهُ لقولِ العباس: لا أُجِلُها لمُغْتَسِل، لكن لِمُحْرِمِ (''') حِلَّ وبِلَّ ('''). ولأنه يُزيلُ به مانِعاً مِن الصلاة، أشْبَهَ إزالة النَّجاسةِ به.

والأوَّلُ أَوْلَى، وقولُ العباس لايُؤخَذُ بصَرِيحِهِ فى التَّحْرِيم، ففى غيرِه أَوْلَى، وشَرَفُه لايوُجِب الكراهة لاستعماله(٣٣)، كالماءِ الذي وضَع فيه النبيُّ عَلَيْظَةً كَفَّه، أو اغْتَسلَ منه.

فصل: الذَّائِبُ من الثَّلْج والبَرَدِ طَهُورٌ؛ لأنه ماء (٢٠) نزَل من السماء، وفي دُعاءِ النبيِّ عَلِيلِةً: «اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بالْمَاءِ والثَّلْجِ والْبَرَدِ». مُتَّفَقٌ عليه (٣٠).

فإن أخذ الثَّلْجَ فأمَرَّه علَى أعضائهِ لَم تحصُل الطهارةُ، لأن الواجبَ الغَسْلُ، وأقلُّ ذلك أن يَجْرِىَ الماءُ علَى العُضْو، إلَّا أن يكونَ خَفِيفاً فيذوبَ ويَجْرِىَ ماؤُه علَى الأعضاء، فيحصُل به الغَسْلُ، فيُجْزِئُه.

⁽٣١) في م: (للمحرم) .

⁽٣٢) البل: المباح. وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١ /١٥٤.

⁽٣٣) في الأصل: ومن استعماله.

⁽٣٤) سقط من : الأصل .

⁽٣٥) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يقول بعد التكبير ، من كتاب الأذان ، وباب التعوذ من المأثم والمغرم ، وباب الاستعاذة من أرذل العمر ، وباب التعوذ من فتنة الفقر ، من كتاب الدعوات . صحيح البخارى ١ /٩٨ ، ١٨٨ ، ١٠٠ . ومسلم ، فى : باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب الصلاة ، وباب مايقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة ، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، وباب التعوذ من شر الفتن وغيرها ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ١ /٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ك ٢٠٧٨ ، وأبو داود ، فى : باب السكتة عند الافتتاح ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٨ . والترمذى ، فى : باب من أبواب الدعاء .عارضة الأحوذى ١٣ / ٢٩ ، والنسائى ، فى : باب الوضوء بماء الثلج والبرد ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب المياه ، وباب الاغتسال بالملج والبرد ، من كتاب الطهارة ، وباب الدعاء بين التكبيرة والقراءة ، من كتاب الاستعاذة . الاغتسال بالماء البارد ، من كتاب الغسل والتيمم ، وباب الدعاء بين التكبيرة والقراءة ، من كتاب الاستعاذة . المؤتني ١ / ٢٥ ، ١ ، ٢ ، ٢٠ ، ١ ، ١ ، ٢ ، ٢٠ ، ١ ، وابن ماجه ، فى : باب الفتاح الصلاة ، من كتاب الاستعاذة . وباب الاستعاذة من شر فتنة الغنى ، من كتاب الاستعاذة . باب الفتاء ، وباب الاستعاذة ، وباب الاستعادة ، وباب الاستعاذة ، وباب الاستعادة ، وباب الاستعاد ، من كتاب الصلاة ، وباب الاستعاد ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١٠٠ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١ ، ١٩٠٤ ، ١

٣ ــ مسألة: قال: (ولَا يُتَوَضَّأُ بِماءٍ قَدْ تُوضَّىءَ (١) بِهِ).

يعنى: الماءَ المُنْفَصِلَ عن أعضاءِ المُتَوضِّىء، والمُغْتَسِلُ فى مَعْناه، وظاهرُ المُنْفَصِلَ فى رَفْع الحدثِ طاهرٌ غيرُ مُطَهِّرٍ، لا يَرْفَعُ حَدَثاً، ولايُزِيلُ نجساً، وبه قال اللَّيْثُ^(٢) والأوْزَاعِيُّ ، وهو المشهورُ عن أبى حنيفة ، وإحدى الرَّوايتيْن عن مالك، وظاهِرُ مذهب الشافعيِّ.

وعن أحمدَ روايةٌ أُخْرَى، أنه طاهِرٌ مُطَهِّرٌ. وبه قال الحسنُ، وعَطاءً، والنَّخْعِيُ، والزُّهْرِيُّ، ومَكْحُولُ، وأهلُ الظَّاهِر، والرِّوايةُ الثانية لمالك، والقولُ الثاني للشافعيِّ.

ورُوِى عن علَى، وابنِ عمر، وأبى أُمَامةً فيمَن نَسِى مَسْحَ رأْسِه، إذا وجدَ بَللاً في لِحْيَتِه، أَجْزَأَهُ أَن يمسحَ رأْسَه بذلك البَلَلِ. ووَجْهُ ذلك أَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ قال: «الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ^(٥)»، وقال: «الْمَاءُ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ»، ورُوِى أَنَّ النبيَّ عَلِيْهُ الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ^(٥)»، وقال: «الْمَاءُ لَيْسَ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ»، ورُوِى أَنَّ النبيَّ عَلِيْهُ الْمَاءُ اغْتَسلَ مِن الْجَنابِة، فرأى لُمْعَةً لم يُصِبْها الماءُ، فعصر شَعَرَه عليها. رَواهما الامامُ أحمد، في «المسند^(١)»، وابنُ ماجَه (٧)، وغيرُهما، ولأنه غُسِلَ به مَحَلَّ طاهِر، فلا يخرُج عن تَزَلْ به طُهُورِيَّتُه، كَا لو غُسِلَ به الثوبُ، ولأنه لَاقَى مَحَلًّا طاهِراً، فلا يخرُج عن

⁽۱) في م : (وضي) .

 ⁽٢) أبو الحارث الليث بن سعد الفهمى ، شيخ الديار المصرية وعالمها ، الإمام الثقة الحجة ، المتوفى سنة خس وسبعين ومائة . وفيات الأعيان ٤ /١٢٧ ، ١٢٨ ، العبر ١ /٢٦٦ ، ٢٦٧ .

سس وتسبين وقاق . وقيات القيهان ع ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩١٨ ، العبر ١٩١١ ، ١٩١٠ . الما عشرة أو (٣) أبو محمد عطاء بن أبى رباح ، من فقهاء التابعين بمكة ، من أجلائهم ، توفى سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائة . طبقات الفقهاء ٦٩ ، العبر ١٤١/١ ، ١٤٢ .

⁽٤) أبو عبدالله مكحول بن عبدالله الهذلى مولاهم الشامى الحافظ ، فقيه الشام فى عصره ، اختلف فى و فاته بين سنوات اثنتى عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة وست عشرة وثمانى عشرة ومائة .

طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٧٥ ، وفيات الأعيان ٥/ ٢٨ - ٢٨٣ ، تذكرة الحفاظ ١٠٨ ، ١٠٠٨ .

⁽٥) أخرجه أبو داود ، فى باب الماء لايجنب ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ /١٧ . والترمذى ، فى : باب الرخصة فى فضل طهور المرأة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ /٨٣ . وابن ماجه ، فى : باب الرخصة بفضل طهور المرأة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٣٢/ .

⁽٦) الأول في ٦ /٣٣٠ ، وانظر للثاني : الفتح الرباني ٢ /١٣٨ .

⁽٧) روى الثانى ، فى : باب من اغتسل من الجنابة فبقى فى جسده لمعة لم يصبها الماء كيف يصنع ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ /٢١٧ .

حُكْمِه بَتَأْدَيِةِ الفَرْضِ به، كالنَّوْبِ يُصَلَّى فيه مِرَاراً.

وقال أبو يوسف: هو نَجِسٌ. وهو رِوَايةٌ عن أبى حنيفة؛ لأنَّ النبَّى عَلَيْكُ قال: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءَ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلْ فِيهِ مِنْ جَنَابَةٍ». رَواه أبو داود ((^)، فاقتضَى أنَّ الغُسْلَ فيه كالبَوْلِ فيه، ولأنه يُسمَى طَهارةٌ والطَّهارةُ لا تكون إلَّا عن عناسة، إذْ تَطْهيرُ الطاهر لا يُعْقَلُ.

ولنا على طهَارِتِه، أنَّ النبيَّ عَلِيْكُ كان إذا تَوَضَّأُ كَادُوا يَقْتَتِلُون عَلَى وَضُوئِه. رَوَاه البُخارِيُّ (١) ولأنه عَلَيْكُ صَبَّ عَلَى جابر مِن وَضُوئِه إذْ كان مَرِيضاً (١) ولو كان نَجِساً لم يَجُزْ فِعْلُ ذلك، ولأنَّ النبيَّ عَلِيْكُ (١ وأصحابه ١١) ونِسَاءَه كانوا يتوَضَّئُونَ في الأقداج والأَثُوارِ ويَغْتَسِلُون في الْجِفَانِ، ومِثْلُ هذا لا يسْلَمُ مِن رَشاش يقَعُ في الماء مِن الْمُسْتَعْمَلِ، ولهذا قال إبراهيم النَّحْعِيُّ: ولا بدَّ (١٢) من ذلك.

⁽A) فى : باب البول فى الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ /١٧ ، وأخرجه أيضا البخارى ، فى : باب الماء الدائم ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ١ /٦٩ . والنسائى ، فى : باب النبى عن اغتسال الجنب فى الماء الدائم ، وباب النبى عن البول فى الراكد والاغتسال منه ، من كتاب الطهارة ، وباب ذكر نبى الجنب عن الاغتسال فى الماء الدائم ، من كتاب الغسل والتيمم . المجتبى ١ /١٠٣ . والإمام أحمد ، فى المسند ٢ /٣٣٢ .

وبنحوه أخرجه مسلم ، فى : باب النهى عن البول فى الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم / ٢٣٥/ ، والترمذى ، فى : باب كراهية البول فى الماء الراكد ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى / ٨٦/ . والنسائى ، فى : باب الماء الدائم ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ /٤٤ . وابن ماجه ، فى : باب الوضوء من البول فى الماء الراكد ، من كتاب الطهارة ١ /١٢٤ . والدارمى ، فى : باب الوضوء من الماء الراكد ، من كتاب الوضوء من / ١٨٦/ . والإمام أحمد ، فى المسند ٢ /٢٥٩ ، الماء الراكد ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمى ١ /١٨٦ . والإمام أحمد ، فى المسند ٢ /٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٥٠ .

⁽٩) فى : باب استعمال فضل وضوء الناس ، من كتاب الوضوء ، وباب الشروط فى الجهاد ، من كتاب الشروط . صحيح البخارى ١ /٥٩ ، ٣ /٢٥٤ . ورواه أيضا الإمام أحمد ، فى المسند ٤ /٣٢٩ ، ٣٣٠ .

⁽١٠) أخرجه البخارى ، في : باب وضوء العائد للمريض ، من كتاب المرضى . صحيح البخارى ٧ /١٥٧ .

⁽١١ - ١١) سقط من : الأصل .

⁽١٢) في الأصل : ﴿ وَبِدْ ﴾ .

فلو كان الْمُسْتَعْمَلُ نَجِساً لَنَجُسَ المَاءُ الذي يقَع فيه ، وقد رُوِيَ عن النبيُّ عَيْكُ ، أَنَّهُ قَدَّمَتْ إليه امرأةٌ مِن نِسائِه قصعةً ليَتُوضًّا منها ، فقالت امرأة: إنِّي غَمَسْتُ يَدِي فيها وأنا جُنُبٌ. فقال: «الْمَاءُ لَا يُجْنِبُ(١٣)»، ورَوَاه الإمام أبو عبد الله في «المُسْنَد»(١٤): «الْمَاءُ لَا يَنْجُسُ»، وعندهم الْحَدَثُ يَرْتَفِعُ مِن غيرِ نِيَّةٍ، ولأنه ماءٌ طاهر لَاقَىٰ مَحَلًّا طاهِراً، فكان طاهِراً، كالذي غُسِلَ به الثُّوبُ الطاهِر، والدليلُ عَلَى أَنَّ الْمُحْدِث طاهِر ما رَوَى أبو هريرة، رضى الله عنه، قال: «لَقِيَنِي رسولُ اللهِ عَلِيْتُهُ وَأَنَا جُنُبٌ، فَانْخَنَسْتُ مَنَهُ فَاغْتَسَلْتُ ثُمْ جَئْتُ، فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَة؟ ﴾ قلت: يارسولَ الله كنتُ جُنباً، فكرهتُ أن أُجالِسَك، فذهبتُ فَاغْتَسَلْتُ ثُم جئتُ. فقال: «سُبْحَانَ الله، الْمُسْلَمُ لَا يَنْجُسُ». مُتَّفَقٌ عليه (١٥)، ولأنه لو غَمَس يدَه في الماء لم يُنَجِّسُه، ولو مَسَّ شيئاً رَطْباً، ولو حَمَلَه مُصَلِّ لم تَبْطُلُ صلاتهُ.

وقولهم: إنه نَهَى عن الغُسْل مِن الجنابة في الماء الدَّائِم، كنَهْيه عن البُّولِ فيه. قلنا: النَّهْيُ يدلُّ علَى أنه يُؤثِّرُ في الماء، وهو الْمَنعُ مِن التَّوَضُّو به، والاقِتْرانُ يقْتَضِي التَّسْوِيةَ في أصل الحُكْمِ، لا في تفصيلهِ، وإنما سُمِّي الوضوءُ والغُسْلُ طهارةً لكَوْنِه يُنَقِّى الذُّنوبَ والآثامَ، كما ورد في الأنحبار، بدليل ما ذكرْناه.

إذا ثبَت هذا فالدليلُ علَى حُرُوجِه عن الطُّهُورِيَّةِ قُولُ النبيِّ عَلِيْكُ : ﴿ لَا يَغْتَسِلْ

⁽١٤) في ١ /٣٣٧، وبرواية : ﴿ إِن المَاءِ لَا يَنجسه شيء ﴾ في ١ /٣٣٥ ، ٢٨٤ ، ٣٠٨ . (١٥) أخرجه البخارى ، في : باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس ، وباب الجنب يخرج ويمشى في السوق وغيره ، من كتاب الغسل . صحيح البخارى ١ /٧٩ ، ٨٠ . ومسلم ، في : باب الدَّليل على أن المسلم لا ينجس ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١ /٢٨٢ . وأبو داود ، في : باب في الجنب يصافح ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ /٥٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء في مصافحة الجنب ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١ /١٨٤ ، ١٨٥ ، والنسائي ، في : باب مماسة الجنب ومجالسته ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ /١١٩ ، وابن ماجه ، في : باب مصافحة الجنب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ /١٧٨ . والإمام أحمد ، في المسند ٢ /٣٣٥ ، ٣٨٢ ، ٢٧١ ، ٥ /٣٨٤ ، (المغنى ٣/١)

أَحَدُكُمْ فِى الْمَاءِ الدَّائِمِ وهُوَ جُنُبٌ ، رَوَاه مُسْلَم (١٦) ، منَع مِن الغُسْلِ فيه كَمنْعِه مِن البَوْلِ فيه ، فلولا أنه يُفِيدُه مَنْعاً لم يَنْهَ عنه ، ولأنه أُزِيلَ به مانِعٌ مِن الصلاة ، فلم يُجُزْ استعمالُه في طهارةٍ أُخْرَى ، كالمُسْتَعْمَلِ في إِزالَةِ النَّجاسةِ .

فصل: وجميعُ الأحداثِ سَواءٌ فيما ذكرنا؛ الْحَدَثُ الأصْغرُ، والْجَنابةُ، والحَيْضُ، والنّفاسُ، وكذلك الْمُنْفَصِلُ مِن غَسْلِ الميّتِ إذا قُلْنا بطَهارتِه، والْحَيْضُ، والنّفاسُ، وكذلك الْمُنْفَصِلِ عن غُسْلِ الذّميّة من الحيض؛ فرُوِى أنه مُطَهِّرٌ، لأنها لأنه لم يُزِلْ مانِعاً من الصلاة، أشْبَهَ (١٠ما لو تَبَرَّد به ١٠٠). ورُوِى أنه غيرُ مُطَهِّرٍ، لأنها أزالتْ به المانِعَ مِن وَطْءِ الزَّوج، أشْبَهَ ما لو اغْتَسلتْ به مُسْلمةٌ، فإن اغْتسلتْ به مُسْلمةٌ، ولا اسْتُعْمِلَ في مِن الجنابةِ كان مُطَهِّراً وَجُهاً واحداً؛ لأنه لم يُزِلْ مانِعاً مِن الصلاة، ولا اسْتُعْمِلَ في الغُسْلِ عبادةٍ، أشْبَهَ ما لو اغْتسلتْ به مسلمةٌ.

فصل: وإن استُعْمِل في طهارةٍ مُستحبَّةٍ غيرِ واجبةٍ، كالتَّجْديد، والغَسْلةِ الثانية والثالثة في الوُ ضوء، والغُسْلِ للجمعة والعيديْن وغيرهما، ففيه روايتان:

إحداهما؛ أنه كالْمُسْتَعْمَلِ فى رَفْع الحَدَث؛ لأنها طَهارةٌ مشروعة، أَشْبَهَ ما لو اغْتَسل به مِن جَنابةِ.

والثانية؛ لَا يَمْنَعُ؛ لأنه لم يُزِلْ مانِعاً مِن الصلاة، أشْبَهَ ما لو تَبَرُّد به.

فإن لم تكن الطهارةُ مشروعةً لم يُؤثّر استعمالُ الماءِ فيها شيئاً، وكان كما لو تَبَرَّدَ بهُ اللهُ عَسَل به ثَوْبَه، ولا تختلفُ الرِّوايةُ أنَّ ما اسْتُعْمِل في التَّبَرُّدِ والتَّنْظيفِ، أنه باق علَى إطْلاقِه، ولا نعلمُ فيه خِلافاً.

⁽١٦) في : باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ /٢٣٦ .

⁽۱۷ – ۱۷) في م: (ماء تبرد به) .

⁽١٨) في الأصل : ﴿ برد ﴾ .

⁽١٩) سقط من : م .

فصل: فأما الْمُسْتَعْمَلُ فى تَعَبَّدِ مِن غيرِ حَدَثٍ، كَغَسْلِ اليَدَيْن مِن نَوْمِ الليل، فإن قُلْنا: ليس ذلك بواجب لم يُؤثِّر استعمالُه فى الماء، وإن قُلْنا بِوجُوبِه، فقال القاضى: هو طاهِرٌ غيرُ مُطَهِّرٍ.

وذكر أبو الخطَّاب فيه روايتَيْن:

إحداهما؛ أنه يخرُج عن إطْلاقِه؛ لأنه مُسْتعمَلٌ في طهارةِ تَعَبُّدٍ، أَشْبَهَ المستعملَ في رَفْعِ الحَدث، ولأنَّ النبيَّ عَلِيَّا لَهُ مَنْ الْفَائِمُ مِن نَوْمِ الليل يَدَهُ في الإناءِ قبل غسلِها(٢٠). فدَلَّ ذلك على أنه يُفِيدُ مَنْعاً.

والرواية الثانية، أنه باق علَى إطْلاقِه؛ لأنه لم يَرْفَعْ حَدَثاً، أَشْبَهَ الْمُتَبَرَّدَ به، وعلَى قياسِه المستعْمَلُ في غَسْلِ الذَّكَرِ والأَنْتَيَيْن من الْمَذْي، إذا قُلْنا بوجُوبِه، لأنه في مَعْناهُ.

فصل: إذا انْغَمس الجُنُبُ أو المُحْدِثُ فيما دون القُلَّتَيْن ينْوِى رَفْعَ الحَدَثِ صار مُسْتعمَلا، ولم يرتفِعْ حدَثُه.

وقال الشافعيُّ: يصير مُسْتعملًا ويرتفعُ حدَثُه؛ لأنه إنما يصيرُ مستعملا بارْتفاع حدَثه فيه.

ولنا قولُ رسولِ الله عَلِيَّةِ: ﴿لَا يَغْتَسِلْ أَحَدُكُمْ / فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ ﴾ رواه مسلم، والنَّهْيُ يقْتَضِي فسادَ المَنْهِيِّ (٢١)عنه، ولأنه بالْفِصَالِ أَوَّلِ جزءٍ من الماءِ عن بدنِه صار الماء مستعمَلا، فلم يرفَع (٢٢) الحدث عن سائرِ البدن، كما لو أَغْتَسَل فيه (٢٣) شخصٌ آخرُ.

فإن كان الماءُ قُلَّتَيْن فصَاعِداً ارْتَفَع حَدَثُه، ولم يَتأثَّرُ به الماءُ؛ لأنه لا يَحْمِلُ الْخَبَثَ.

⁽۲۰) يأتي في صفحة ٤٠

⁽۲۱) فی م : (المنتهی) تحریف .

⁽٢٢) في م: (يرتفع) .

⁽٢٣) في الأصل: (به) .

فصل: إذا اجْتَمع ماءٌ مُسْتعمَلً إلى قُلَّتَيْنِ غيرِ مُسْتعمَلِ صار الكُلُّ طَهُوراً؛ لأنه لو كان المستعمَل أَوْلَى.

وإن انْضَمَّ إلى ما دون القُلَّتَيْن وكثُرَ المسْتعمَل ولم يبلُغْ قُلَّتَيْن منع، وإن بلَغ قُلَتَيْن باجتاعِه فكذلك، ويحْتَملُ أن يزولَ المنْعُ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلِيْكُ: ﴿إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لمْ يَحْمِل اَلخْبَثَ(٢٠)﴾.

وإن أَنْضَمَّ مُسُتَعمَلٌ إلى مستعمَلٍ ولم يبلُغ القُلَّتَين فهو باقٍ على المَنْع، وإن بلَغ قُلَّتَيْن ففيه وجهان؛ لما ذكرْناه.

خمسألة: قال: (وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلتَيْن، وَهُوَ خَمْسُ قِرَبٍ، فَوَقَعَتْ فِيهِ
 نجَاسَةٌ فَلَمْ يُوجَدْ لَهَا طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رَائحَةٌ، فَهُو طَاهِرٌ).

والقُلَّةُ: هِى الْجَرَّةِ، سُمِّيتْ قلة لأنها تُقَلَّ بالأيدى، أَى (') تُحْمَلُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَقَلَتْ سَحَاباً ثِقَالًا ﴾ ('')، ويقع هذا الاسمُ علَى الكبيرةِ والصغيرة، والمراد بها ها هنا قُلَّتان من قِلالِ هَجَرَ ('')، وهما خمسُ قِرَبِ، كُلُّ قِرْبةٍ مائةُ رِطْلِ بالعِرَاقيِّ، فتكون القُلَّتان خَمْسَمائة رطْلِ بالعِرَاقيِّ.

هذا ظاهرُ المذهبِ عند أصحابِنا، وهو مذهبُ الشافعيُّ؛ لأنه رُوِيَ عن ابن

⁽٢٤) في م: (لكان) .

⁽٢٥) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما ينجس من الماء ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ /١٥ . والترمذى ، فى : باب من أن الماء لا ينجسه شىء من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ /٨٥ . والنسائى ، فى : باب التوقيت فى الماء ، من كتاب الطهارة ، ومن كتاب المياه . المجتبى ١ /٤٢ ، ٢٧ . وابن ماجه ، فى : باب مقدار الماء الذى لاينجس ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ /١٧٧ . والإمام أحمد ، فى المسند ٢ /٢٢ ، ٣٨ . وهو عند ابن ماجه والإمام أحمد فى المسند ٢ /٢٣ ، ٢٧ ،

⁽١) في م: وأو ، تحريف.

⁽٢) سورة الأعراف ٥٧ .

⁽٣) هجر : مدينة ، وهي قاعدة البحرين ، وقال أبو الليس الماوردى : الذى جاء فى الحديث ذكر القلال الهجرية ، قيل : إنها كانت تجلب من هجر إلى المدينة ، ثم انقطع ذلك فعدمت . وقيل : هجر قرية قرب المدينة ، وقيل : بل عملت بالمدينة على مثل قلال هجر . معجم البلدان ٤ /٩٥٣ . وذكر ياقوت مواضع أخرى سميت بهجر .

جُرَيْج ('') أنه قال: رأيتُ قِلالَ هَجَرَ، والقُلَّةُ تَسَعُ قِرْبَتَيْنَ أَو قربتين وشيئاً. فالاحتياط أن يُجْعَلَ قِرْبَتَيْن ونِصْفاً.

وروَى الأَثْرَمُ (°)، وإسماعيل بن سعيد (١)، عن أحمد، أن القُلَّتَيْن أربعُ قِرَبٍ، وحكاه ابنُ المُنْذِر عن أحمد في «كتابِه»؛ وذلك لما رَوَى الْجُوزَجانِيُّ (٧)، بإسنَادِه عن يحيى بن عُقَيْل (٨)، قال: رأيتُ قِلالَ هَجَرَ، وأظنُّ كلَّ قلةٍ تأخذ قربتين. ورُوِىَ خُو هذا عن ابن جُرَيْج.

واتَّفَق القائلون بتَحْديد الماءِ بالقِرَبِ على تقديرِ كلِّ قِرْبِةِ بمائة رِطْلِ بالعِرَاقِيِّ، لا أعلمُ بينهم في ذلك خلافا، ولعلهم أخذوا ذلك ممَّن اخْتَبر قِرَبَ الحجازِ، وعرف أن ذلك مِقْدارُها.

وإنما خَصَصْنا هذا بقِلَالِ هَجَرَ لَوَجْهَيْن:

 ⁽٤) أبو الوليد عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الرومى ، فقيه الحرم المكى ، وإمام أهل الحجاز فى عصره ، مولده سنة ثمانين ووفاته سنة خمسين ومائة . تاريخ بغداد ١٠ /٤٠٠ ، العبر ١ /٢١٣ ، ٢١٤ .
 (٥) سبقت ترجمته فى صفحة ٢٠٠ .

⁽٦) أبو إسحاق إسماعيل بن سعيد الشالنجى ، روى الكثير عن الإمام أحمد ، وكان عالما بالرأى كبير القدر عند الحنفية ، توفى سنة ثلاثين ومائتين ، وقيل : سنة ست وأربعين ومائتين . الجواهر المضية ١ /٤٠٦ ، ٤٠٧ ، طبقات الحنابلة ١ /١٠٤ ، ١٠٥ .

⁽٧) أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، عنده عن الإمام أحمد جزءان مسائل ، وكان الإمام أحمد يكاتبه ويكرمه إكراما شديدا ، وهو من رجال القرن الثالث . طبقات الحنابلة ١ /٩٩ ، ٩٩ .

 ⁽۸) یحیی بن عقیل (بالتصغیر) الخزاعی البصری نزیل مرو ، یروی علن أنس بن مالك وغیره . انظر :
 تهذیب التهذیب ۲۰۹/ ۱۱ .

⁽٩) أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابى البستى ، الفقيه المحدث الأديب ، توفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة . يتيمة الدهر ٤ /٣٣٤ – ٣٣٦ ، وفيات الأعيان ٢ /٢١٤ – ٢١٦ ، العبر ٣ /٣٩ . (١٠)معالم السنن ٩ ، وانظر نصب الراية ١ /١١٠ – ١١٢ .

والثانى، أنَّ قِلالَ هَجَرَ أكبرُ ما يكونُ مِن القِلالِ، وأَشْهرُها فى عَصْرِ النبيِّ عَلَيْهِ، ذكره الْخَطَّابِيُّ، قال: وهي مشهورةُ الصَّنْعةِ، معلومةُ المِقْدار. لا تَختلفُ كَاللَّهُ، ذكره الْخَطَّابِيُّ، قال: وهي مشهورةُ الصَّنْعةِ، معلومةُ المِقْدار. وقال أبو عُبَيْد: كا لا تختلف الصِّيعانُ والْمَكاييل، لأن (١١) الحَدَّ لا يقعُ بالمجهول. وقال أبو عُبَيْد: هي الحِبابُ (١١)، وهي مُسْتفيضةٌ معروفة، فينبغي أن يُحْمَلَ لفظُ القُلتَّيْن عليها؛ لشُهْرتها وكِبَرها، فإنَّ كلَّ معدودٍ جُعِلَ مِقْداراً واحدا لم يتناولُ إلَّا أكبرَها، لأنها أقربُ إلى العِلْمِ، وأقلُ في العَدَدِ، ولذلك قُلِدَ (١٦) نِصابُ الزَّكاةِ بالأَوْسُقِ (١١)، دون الآصُع (١٠) والأُمْدَادِ (١٦).

وقد دَلَّتْ هذه المسألةُ بصَريحها على أنَّ ما بلغ القُلَّتْيْن فلم يتغَيَّر بما وقع فيه لا يَنْجسُ، وبمَفْهُومِها على أنَّ مَا تغيَّر بالنجاسةِ نَجُسَ وإن كَثُرَ، وأنَّ ما دون القُلَّتَيْن يَنْجُس بمُجَرِّدِ مُلاقاةِ النجاسةِ، وإن لم يتغَيَّر.

فأما نجَاسةُ ما تغيَّرُ بالنَّجاسةِ فلا خلافَ فيه، قال ابنُ المُنْذِر: أَجْمَعَ أَهُلُ العِلْمِ على أَنَّ الماءَ القليلَ والكثيرَ، إذا وقعتْ فيه نجاسةٌ فغيَّرتْ للماءِ طَعْماً أَو لَوْناً أَو رائحة، أنه نَجِسٌ مادام كذلك. وقد روى أبو أمامةَ الباهِليُّ، أن النبيَّ عَيِّلِيُّ قال: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» روَاه ابنُ ماجَه (۱۱). وقال حَرْبُ بن إسماعيل: سُئِل أحمدُ عن الماءِ إذا تغيَّر طَعْمُه أَو ريحُه (۱۸)، قال: لايتوَضَّا به ولا يَشْرَب، وليس فيه حديثٌ، ولكنَّ الله تعالى حَرَّم المَيْتَة، فإذا صارتِ الميتةُ في الماءِ فتغيَّر طَعْمُه أَو رِيحُه، فذلك طعمُ الميتةِ وريحُها،

⁽١١) في م: ﴿ وَلِأَنَّ ﴾ .

⁽١٢) الحب ، بالضم : الخابية . فارسى معرب ، وجمعه حباب ، بالكسر ، وحببة ، وزان عنبة .

⁽١٣) في م :﴿ جعل ﴾ . وقُلِد بمعنى جُمِع . انظر القاموس .

⁽١٤) جمع الوسق ، وهو حمل بعير ، أو ستون صاعا بصاع النبي عليه .

⁽١٥) الصاع :مكيال ، وصاع النبي عليه الذي بالمدينة أربعة أمداد .

⁽١٦) المد : كيل ، وهو رطل وثلث عند أهل الحجاز .

⁽١٧) في : باب الحياض ، من كتاب الطهارة وسننها .سنن ابن ماجه ١ /١٧٤ .

⁽۱۸) فی م : « وریحه » .

فلا يَحِلُّ له، وذلك أمرٌّ ظاهِر.

وقال الخَلَّالُ (١٩): إنما قال أحمد: ليس فيه حديثٌ. لأنَّ هذا الحديثَ يَرْوِيه سليمان بن عمر، ورِشْدِينُ بن سعد، وكلاهما ضعيفٌ، وابنُ ماجَه رواه من طريق رشْدِين.

وأماً ما دون القُلَّتِيْن إذا لاقَتْه النَّجاسةُ فلم يتغَيَّر بها، فالمشهورُ في المذهب أنه يَنْجُسُ، (٢٠٠ وروى عن ابن عمر، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وبه قال الشافعي، وإسحاق، وأبوعُبَيْد ٢٠٠٠.

ورُوِىَ عن أحمد رواية أخرى، أنَّ الماءَ لا يَنْجُس إلَّا بالتغيَّرِ قليلَه وكثيرَه، وروى مِثْلُ (٢٢) ذلك عن حُذَيْفَة، وأبى هُرَيْرة، وابن عباس، قالو: الماءُ لاينْجُس. ورُوِىَ ذلك عن سعيد بن المُسيَّب، والحسن، وعِكْرِمِة، وعطاء، وجابر بن زيد، وابن أبى لَيْلَى، ومالك، والأُوزَاعِيِّ، والتَّوْرِيِّ/، ويحيى القَطَّان (٢٥)، وعبد الرحمن ابن مَهْدِيٍّ ، وابن المُنْذِر ، وهو قول للشافعيِّ؛ لحديثٍ أبى أمامة الذي أوْرَدْناه.

وروَى أبو سبعيد، قال: قِيلَ يارسولَ الله، أَنتَوضَّأُ مِن بئرِ بُضاعةً؟ – وهي بئرٌ

⁽١٩) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال ، صاحب التصانيف الدائرة والكتب السائرة ، وكانت له حلقة بجامع المهدى ، أنفق عمره فى جمع مذهب الإمام أحمد وتصنيفه ، توفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢ /١٢ – ١٥ ، العبر ٢ /١٤٨ .

⁽۲۰ – ۲۰) سقط من : م .

ر (٢١) أبو عبد الله سعيد بن جبير الوالبي ، مولاهم ، التابعي الفقيه المفسر ، قتله الحجاج سنه خمس وتسعين . العبر ١١٢/١ .

⁽٢٢) سقط من: م .

⁽٢٣) أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدى الفقيه بالبصرة ، توفى سنة ثلاث ومائة ، وقيل : سنة ثلاث وتسعين . طبقات الفقهاء ، للشيرازى ٨٨ ، العبر ١٠٠٨ .

⁽٢٤) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى الكوفى، إمام الحفاظ، وسيد العلماء العاملين في زمانه، توفي سنة إحدى وستين ومائة. سير أعلام النبلاء ٢٢٩/٧ - ٢٧٩.

⁽٢٥) أبو سعيد يحيى بن سعيد القطان البصرى الحافظ ، كان ثقة مأمونا رفيعا حجة ، توفى سنة ثمان وتسعين ومائة . الجواهر المضية ٣ /٥٨٧ – ٥٨٨ ، وانظر حاشيته .

يُلْقَى فيها الحِيَضُ، ولحومُ الكلابِ، والنَّتَنُ – فقال: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنجِّسُهُ شَيْءٌ». رواه أبو داود، والنَّسائِيُّ، والتَّرْمِذِيُّ (٢٦)، وقال: حديثٌ حَسَنَّ (٢٧). قال الخَلَّالُ: قال أحمد: حديثُ بثر بُضَاعَةَ صحيحٌ.

ورُوِى أَنَّ النبَّى عَلَيْكُ سُئِلَ عن الحِيَاضِ التي بين مَكَةً والمدينة، تَرِدُها السِّباعُ والكلابُ والحُمُر، وعن الطَّهارةِ بها، فقال: «لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بُطُونِهَا، وَلَنَا (١٨ مَا غَبَرَ ٢٨) طَهُورٌ (٢٩)»، ولم يُفَرِّقُ بين القليلِ والكثيرِ؛ ولأنه لم يَظْهَرْ عليه إحْدَى صِفَاتِ النجاسة، فلم يَنْجُسْ بها كالزَّ أَيُد عن القُلَّتَيْن.

ووَجْهُ الرِّوايةِ الأُولَى، ما رَوَى ابنُ عمر، رضى الله عنهما، أنَّ النبَّ عَلَيْكُ سُئِلَ عن الماءِ وما يَنُوبُه مِن الدَّوابِّ والسِّباع، فقال: «إِذَا كَانَ المَاءُ قُلَّتَيْن لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ». روَاه أبو داود، والنَّسائِيُّ (٣)، والتِّرمِذِيُّ، (٣ وابن ماجَه ٣)، وفي لفظ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسهُ شَيْءٌ»، وتَحْدِيدُه بالقُلَّتَيْن يدُلُّ على أنَّ ما دُونَهما فإذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسهُ القُلَّتِيْن وما دونَهما لم يكنِ التَّحْديدُ مُفِيداً، وصَحَّ أنَّ النبي عَلَيْ قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِن مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَايدُرَي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ (٣٢)». فلولا أنه يُفِيدهُ مَنْعاً لم يَنْهَ عنه.

⁽٢٦) أبو داود ، في : باب ماجاء في بئر بضاعة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ /١٦ . والنسائي ، في : باب ماجاء أن في : باب ذكر بئر بضاعة ، من كتاب المياه . المجتبى ١ /١٤١ ، ١٤٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء أن الماء لاينجسة شيء ، من كتاب الطهارة . عارضة الأحوذي ١ /٨٣ . ورواه الإمام أحمد ، في المسند ٣ /١٥ ، ١٠ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٨٦ .

⁽٢٧) في الأصل بعد هذا زيادة : ﴿ صحيح ﴾ ، وليس في الترمذي .

⁽٢٨ – ٢٨) سقط من م : ﴿ مَا ﴾ ، وفيها : ﴿ غير ﴾ مكان : ﴿ غير ﴾ . وغير : بقي .

⁽٢٩) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الحياض ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ /١٧٣ .

⁽٣٠) سقط من : م .

⁽٣١ – ٣١) فى الأصل: ﴿ وقال: هو حديث حسن ﴾ ، ولم يرد فى الترمذى ، والحديث بهذا اللفظ عند أبى داود والنسائى والترمذى والإمام أحمد فى بعض مواضع من المسند ، وباللفظ الآتى عند ابن ماجه ، والإمام أحمد فى بعض المواضع ، على ما سبق بيانه فى صفحة ٣٦ .

⁽٣٢) أخرجه البخارى ، في : باب الاستجمار وترا ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ١ /٥٠ . ومسلم، في: باب كراهة غمس المتوضىء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا ثلاثا،=

أَمَرِ النبِيُ عَلِيْكُ بِعَسْلِ الْإِنَاءِ مِن وُلُوغِ الكلبِ، وإِرَاقَةِ سُؤْدِه، ولم يُفرِّقُ بين ما تغيَّر وما لم يتغيَّر، مع أَنَّ الظاهِرَ عدمُ التَغيُّرِ، وخبرُ أَبَى أَمامةَ ضعيفٌ، وخبرُ بئرِ بُضاعةَ والخبرُ الآخرُ مَحْمولان على الماءِ الكثير، بدليلِ أَنَّ ما تغيَّر نَجُسَ، أو نَخُصُّهما بخبرِ القُلَّيْن، فإنه أخصُ منهما، والخاصُّ يُقَدَّمَ على العامِّ.

وأما الزَّائَدُ عنِ القُلَّتَيْن، إذا لم يتغيَّر، ولم تكنِ النجاسةُ بَوْلًا أو عَذِرَةً، فلا يخْتَلِفُ المذهبُ في طَهارتِه، ورُوِي ذلك عن ابن عمر، وسعيد بن جُبَيْر، ومُجاهِد، وهو قولُ الشافعيِّ، وإسحاق، وأبي عُبَيْدة وأبي نَوْر^(٢٣)، وهو قولُ مَن حَكَيْنا عنهم أنَّ اليَسِيَر لا ينْجُسُ إلا بالتغيُّرِ.

وحُكِى عن ابن عباس، أنه قال: إِذاَ كان الماءُ ذَنُوبَيْنِ لَم يَحْمِلِ الخَبَثَ. وقال عِكْرِمة: ذَنُوباً أو ذَنُوبَيْن.

و ذهب أبو حنيفة وأصحابُه/ إلى أنَّ الكثيرَ يَنْجُسُ بالنَّجاسةِ، إلَّا أن يَبْلُغَ حَداً يغْلِبُ على الظِّنِّ أن النَّجاسةَ لا تصِلُ إليه. واختلفُوا في حَدِّه؛ فقال بعضهم: ما إذا حُرِّك أَحَدُ طَرَفَيْه لم يتحَرَّكِ الآخَرُ. وقال بعضهم: ما بلَغ عَشْرةَ أَذْرُع في عشرة أذرع (٢٤٠)، وما دون ذلك يَنْجُسُ، وإن بلغَ ألفَ قُلَّةٍ؛ لأنَّ النبيَّ عَيْقَالَةٍ قال: «لَا

١١,

من كتاب الطهارة. صحيح مسلم 7777. وأبو داود ، فى : باب الرجل يدخل يده فى الإناء قبل أن يغسلها ، من كتاب الطهارة . سنن ألى داود 1777 ، 177 ، والترمذى ، فى : باب إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى 1/1 ، 17 ، 17 ، والنسائى ، فى : باب تأويل قوله تعالى : (إذا قعتم إلى الصلاة فاغسلوا) ، وباب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة ، وباب الأمر بالوضوء من النوم ، من كتاب الغسل . المجتبى 1/17 ، 177 ، 177 ، وابن ماجه ، فى : باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده فى الإناء قبل أن يغسلها ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه 1/17 ، 177 ، 177 ، والدارمى ، فى : باب إذا استيقظ أحدكم من منامه ، من كتاب الطهارة . الموضوء . سنن الدارمى 1/17 ، والإمام مالك ، فى : باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة ، من كتاب الطهارة . الموطأ 1/17 ، والإمام أحمد ، فى المسند 1/17 ، 17

⁽٣٣) أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان الكلبى البغدادى الفقيه ، ذكر الذهبى أنه برع فى العلم ولم يقلد أحدا ، وكانت وفاته سنة أربعين وماثنين . طبقات الشافعية الكبرى ٢ /٧٤ - ٨٠ ، العبر ١ /٤٣١ . (٣٤) سقط من : الأصل .

يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِى الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ». مُتفَّقَ عليه (٣٠)، فنَهى عن الوضوءِ من الماء الرَّاكِد بعد البَوْلِ فيه، ولم يُفرِّقْ بين قليلهِ وكثيرهِ، ولأنه ماءَّ حَلَّتْ فيه نجاسةٌ لا يُؤْمَنُ انْتِشارُها إليه، فينْجُسُ بها (٣٦) كاليَسِيرِ.

ولنا خَبرُ القُلَّتَيْن، وبئرِ بُضاعة، اللذان ذكرْ ناهُما؛ فإنَّ النبيَّ عَلَيْكُ قال: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنجِّسُهُ شَيْءٌ»، مع قولِهم له: أنتوضأُ مِن بئرِ بُضاعةَ وهي بئرٌ يُلْقَى فيها الحِيَضُ ولحومُ الكلابِ والنَّتنُ ؟ وبئر بُضاعةَ لا يبلُغ الحَدَّ الذي ذكروه.

قال أبو داود: قَدَّرْتُ بئر بُضاعةَ بردَائِي، مَدَدْتُه عَلَيها، ثم ذَرَعْتُه، فإذا عَرْضُها سِتَّهُ أَذْرُع، وسألتُ الذي فتَح لى باب البستان: هل غُيِّر بِناؤُها عما كانت عليه ؟ قال: لا. وسألتُ قَيِّمَها عن عُمْقِها، (٣ فقلتُ: أكثرُ ما يكون فيها الماء؟ قال: إلى الْعَانةِ ٣٠٠. قلت: فإذا نَقَصَ. قال: دون العَوْرَةِ (٣٨٠). ولأنه ماء يبلُغ القُلَّيْن، فأَشْبَهَ ما زاد على عشرةِ أَذْرُع، وحديثُهم عامٌ وحديثُنا خاصٌ، فيجب تقديمُه.

الثانى، أنَّ حديثهم لا بُدَّ مِن تَخْصيصِه، فإنَّ ما زاد على الحدِّ الذى ذكروه لا يمْنَعُ مِن الوضُوءِ به اتّفاقاً، وإذا وجَب تخصيصُه كان تخصيصُه بقولِ النبيِّ عَيَّا اللهِ أَي مِن تَخْصيصِه بالرَّأَي والتَّشَهيِّ من غيرِ أصْلٍ يُرْجَعُ إليه، ولا دليل يُعْتَمَد عليه، ولأنَّ ما ذكروه مِن الحدِّ تقديرٌ طريقُه التَّوْقِيفُ، لا يُصارُ إليه إلَّا بنَصِّ أو إجماع، ولأنَّ حديثهم خاصٌ في البَوْلِ، ونحن نقول به على إحدى الرِّوايتيْن، ونَقْصُرُ الحُكْمَ على ما تناولَه النَّصُ، وهو البولُ؛ لأنَّ له من التَّاكيدِ والإنتشارِ في الماء ما ليس لغيرِه، على ماسنذكرُه إن شاء الله تعالى.

⁽٣٥) تقدم حديث النهى عن البول فى الماء الدائم ، فى صفحة ٣٢ ، وبهذا اللفظ أخرجه الترمذى ، فى : باب ذكر باب كراهية البول فى الماء الراكد ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ /٨٦٨ . والنسائى فى : باب ذكر نهى الجنب عن الاغتسال فى الماء الدائم ، من كتاب الغسل . المجتبى ١ /١٦٢ . والإمام أحمد ، فى المسند ٢ /٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٥٣٢ ، ٥٣٢ .

⁽٣٦) في الأصل : « به »

⁽٣٧ – ٣٧) فى السنن : « قال :أكثر مايكون فيها الماء إلى العانة » . انظر سنن أبى داود ١ /١٦ . (٣٨) آخر كلام أبى داود .

فإن قيل: المرادُ بقولِه: «لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ». أَى لَمْ يَدْفَع الْحَبَثَ عن نفسِه، أَى أَنْ يَنْجُس بالواقِع فيه.

قلنا هذا فاسِدٌ لوجُوهِ ثلاثة (٢٩٠): أحدُها، أنَّ فى بعضِ ألفاظِه «لَمْ يَنْجُسْ» روَاه أبو داود، وابنُ ماجه، واحتجَّ به أحمدُ.

الثانى، أنه لو أراد أنَّ ما بلَغ القُلَّتَيْن فى القِلَّة / يَنْجُسُ لكَان ما فوقَهما لا يَنْجُسُ، لِتَحَقَّقِ الفَرْقِ بينهما، فإنه جعَل القُلَّتَيْن فَصْلًا بين ما يتنَجَّسُ '' وما لا يتنَجَّس' '' فلو سَوَّيْنا بينهما لم يَبْقَ فَصْلًا '' .

۱۱ظ

الثالث، أنَّ مُقْتضاه في اللغة أنه يَدْفَعُ الْخَبَثَ عن نفسِه، مِن قولِهم: فلان لا يَحْتَمِلُ الضَّيَّمَ. أي يَدْفعُه عن نفسِه، والله أعلم.

فصل: اختلف أصحابُنا: هل القُلتانِ خمسُمائة رِطْلِ تَحْدِيداً أو تَقْرِيباً؟ قال: أبو الحسن الآمِدِيُّ (٢٠٠): الصحيحُ أنها تَحْدِيد، وهو ظاهِرُ قولِ القاضى، وأحدُ الوَجْهَينْ لأصحابِ الشافِعِيّ؛ لأنَّ اعتبارَ ذلك كان احْتِياطاً، وما اعْتُبِرَ احْتياطاً كان واجباً، كغَسْلِ جُزْءِ من الرَّأْسِ مع الوَجْهِ، وإمساكِ جُزْءِ من الليلِ مع النهارِ في الصَّوْمِ، ولأنه قَدْرٌ يدْفَع النجاسةَ عن نفسِه، فاعْتُبِر تحقيقُه كالعَدَدَ في الغَسَلات.

والصَّحيحُ أن ذلك تَقْريبٌ؛ لأنَّ الذين نقلُوا تقديرَ القِلَالِ لم يَضْبِطُوهما بحَدِّ، إِنَّمَا قال ابن جُرَيْج: القُلَّةُ تَسَعُ قِرْبتَيْن أو قربتين وشيئاً. وقال يحيى بن عُقَيل: أظنُّها تَسَعُ قِرْبتَيْن. وهذا لاتَحْدِيدَ فيه؛ فإنَّ قولَهما يدُلُّ على أنهما قَرَّبا الأَمْرَ، والشيءُ

⁽٣٩) من: الأصل.

⁽٤٠ – ٤٠) في م : « وبين ما لم يتنجس » .

⁽٤١) في م : ﴿ فَصِلْ ﴾ ، وانتصابه على الحال .

⁽٤٢) أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحمن البغدادى الآمدى ، أحد أكابر أصحاب القاضى أبى يعلى ، بلغ من النظر الغاية ، وكانت له مروءة ، توفى سنة سبع أو ثمان وستين وأربعمائة . ذيل طبقات الحنابلة ١ /٨ ، ٩ .

الزائدُ عن القِرْبتيْن مشكوكَ فيه، مع أنه يقعُ علَى المجهول، والظاهِرُ قِلَّتُه؛ لأنَّ لفظَه يدلُّ على تَقارُبِ ما بين الأَمْرَيْن المذكورَيْن، وكلَّما قَلَّ الشيءُ كان أَقْرَبَ إلى القِرْبتيْن، وكلامُ أحمد يدلُّ علَى هذا؛ فإنه رُوِى عنه أن القُلَّة قِرْبتان، ورُوِى القِرْبتيْن، وكلامُ أحمد يدلُّ علَى هذا؛ فإنه لم يَحُدَّ في ذلك حَداً. ثم ليس قِرْبتان ونصف، ورُوِى: وثلث، وهذا يدُلُّ علَى أنه لم يَحُدَّ في ذلك حَداً. ثم ليس للقِرْبة حَدِّ معلومٌ؛ فإنَّ القِرَبَ تختلفُ اختلَافاً كثيراً، فلا يكاد قِرْبتان يتفقان في حَدود حَدِّ واحد، ولهذا لو اشْتَرَى منه شيئاً مُقدَّراً بالقِرَب، أو أَسْلَمَ في شيءٍ محدود بالقِرَب؛ لم يَجُزُ ذلك؛ ولأن النبيَّ عَلَيْكُ قد عَلِمَ أَنَّ الناسَ لايكيلُون الماءَ ولا يزنونه، فلم يكنْ ليُعَزِّفهم الحَدَّ بما لا يُعَرَّفُ بَه، وإنما أراد أنَّ مَن وجَد ماءً فيه نجاسةٌ فظنَّه مُقارِباً للقُلَّيْن توضًا منه، وإنْ ظَنَّه ناقِصاً عنهما مِن غَيْرِ مُقارَبةٍ لهما تَرَكَهُ.

وفائدةُ هذا، أنَّ مَن اعْتَبَرَ التَّحْدِيدَ، فنقَص عن الحَدِّ شيئاً يَسِيراً، لم يُعْفَ عنه، ونَجُسَ بوُرُودِ النجاسةِ عليه، ومَن قال بالتَّقْريبِ عُفِى عن النَّقْصِ اليَسِير عندَه، وتعلَّق الحُكْمُ بما يُقارِبُ القُلَّتِيْن، إن شَكَّ في بُلوغِ الماءِ قَدْراً يدفَعُ النجاسةَ أو لا يدفعُها ففيه وجهان:

أحدُهما، يُحْكَم بطَهارتِه؛ لأنه كان طاهِراً/ قبلَ وُقوع النجاسةِ فيه، وشَكَّ هل ينجُس به أو لا ؟ فلا يزولُ اليَقِينُ بالشَّكِّ.

والثانى، يُحْكَم بنجاستِه؛ لأن الأصلَ قِلَّةُ الماءِ، فَنبْنِي عليه، ويَلْزَمُ من ذلك النحاسةُ.

فصل: فأمَّا (٣٠ ماعدا ٢٠٠) الماء مِن الْمَائِعاتِ، ففيه ثلاثُ روايات:

إحْدَاهُنَّ، أنه ينْجُسُ بالنَّجَاسَةِ وإن كَثُرُ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْكُ سُئِل عن فَأْرةٍ وقعتْ في سَمْن، قال: «إِنْ كَانَ مَاثِعاً فَلَا تَقْرُبُوهُ» روَاه الإمامُ أحمد، في «مُسْنَدِه»(نُنَّ)،

⁽٤٣ - ٤٣) في م: (غير ١ .

⁽٤٤) فى الجزء الثانى ، صفحات ٣٣٣ ، ٢٦٥ ، ٤٩٠ ، وفى الموضع الأخير : ﴿ فَلَا تَأْكُلُوه ﴾ . وأخرجه أبو داود، فى: باب فى الفاّرة تقع فى السمن، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٣٢٨/٢. =

إسنادُه صحيحٌ على شَرْطِ «الصحيحين»، ولم يُفَرِّقْ بين كثيرِه وقليلهِ (٥٠٠)، ولأنها لا قُوَّةَ لها علَى دَفْعِ النجاسة، فإنها لا تُطَهِّرُ غيرَها، فلا تَدْفَعُها عن نفسِها كاليَسِير. والثانية، أنها كالماء، لا ينجسُ منها ما بلَغ القُلَّتِيْن إلَّا بالتغيُّر. قال حَرْب: سألتُ أحمد، قلتُ: كلب (٢٠٠) وَلَغ في سَمْن أو زيتٍ ؟ قال: إذا كان في آنيةٍ كبيرةٍ، مِثْلِ حُبِّ أو نحوِه، رَجَوْتُ أن لا يكونَ به بَأْسٌ ويُؤْكُلُ (٢٠٠)، وإن كان في آنية صغيرةٍ فلا يُعْجِبُنِي. وذلك لأنه كثيرٌ، فلم ينجُسْ بالنجاسةِ مِن غيرٍ تغيرٌ كالماء. والثالثة، ماأصْلُه الماءُ، كالحَلِّ التَّمْرِيِّ، يدْفَعُ النجاسةَ؛ لأنَّ الغالِبَ فيه الماءُ،

ومالا فلا. والأُولَى أَوْلَى(^^{،،}). فصل: فأمَّا الماءُ المُسْتَعْمَلُ، وما كان طاهِراً غيرَ مُطَهِّر من الماء، فإنه يدْفَعُ

النجاسةَ عن نفسِه إذا كَثَرَ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيِّقِكَمَ: ﴿إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خَبَثًا ﴾. ويحْتَمِلُ أن ينْجُسَ، لأنه طاهِرِّ غيرُ مُطَهِّر، فأشْبَهَ الخَلَّ.

فصل: إذا كان الماءُ كثيراً، فوقَع في جانبٍ منه نجاسةٌ، فتغَيَّر بها، نظَرْتَ فيما لم يتغَيَّر، فإن نقَص عن القُلَّتَيْن فالجميعُ نَجِسٌ؛ لأنَّ المتغيَّرُ نَجُسَ^(٤٩) بالتغَيُّرِ، والباقيَ تنجَّس بمُلاقاتِه، وإن زاد عن القُلَّتَيْن فهو طاهِرٌ.

⁼ والترمدى ، فى : باب ما جاء فى الفأرة تموت فى السمن ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٧ /٣٠٣ . والنسائى ، فى : باب الفأرة تقع فى السمن ، من كتاب الفرع والعتبرة . المجتبى ٧ /١٥٧ . (٤٥) فى حاشية م : و هذه رواية معمر ، وقد جزم البخارى وغيره بأنها غلط ، وأنه اضطرب فى متنها وسندها ، وإنما قال النبى عليات : وألقوها وما حولها وكلوه » . وانظر كلام الترمذى على الحديث ، فى سننه . عارضة الأحوذى ٧ /٣٠٣ ، ٣٠٤ .

⁽٤٦) في الأصل: (كل كلب) .

⁽٤٧) لم ترد واو العطف في الأصل.

⁽٤٨) في حاشية م أنه اختار الأشد الأعسر ، وأن التحقيق قول الشيخ تقى الدين ابن تيمية ، أن قول معمر متروك ، وأن السمن ونحوه لاينجس إلا بالتغير كالماء . انظر تفصيل ذلك في الفتاوى ٢١ /٤٨٨ – ٤٩٨ . (٤٩) في م : « تنجس » .

وقال ابنُ عَقِيلٍ، وبعضُ الشافعيَّة : يكون نَجساً أيضاً، وإن كَثُرَ (`` وتباعَدتْ أقطارهُ؛ لأنه ماءٌ راكِدٌ بعضُه نَجِسٌ، فكانَ جميعُه نَجِساً، كما لو تقارَبت أقطارُه، ولأنَّ المَتَفَيِّرَ مائعٌ نَجسٌ، فينْجُسُ ما يُلاقِيه، ثم تنَجَّس بذلك ما يُلاقِيه إلى آخرِه. فإن اضْطَرِبَ فزال التغيُّرُ زال التُّنجِيسُ؛ لزوَالِ عِلَّتِه.

ولنا قولُ النبيِّ عَيْلِكُمْ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ». وقولُه عَيْلُكُمْ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ». وغيرُ المتغيِّر قد بلَغ القُلَّتيْن ولم يتغَيَّر، فيدخُل في عُموم الأحاديث، ولأنه ماءٌ كثيرٌ لم يتغيَّرُ بالنجاسةِ، فكان طاهِراً، كما لو لم يتغيَّرُ منه شيءٌ، ولأنَّ العِلَّةَ في نجاسةِ الماءِ الكثيرِ التَغَيُّر/ فقط، فيخْتَصُّ التَّنْجِيسُ بمَحَلِّ العِلَّةِ، كما لو تغيَّرُ بعضُه بطاهِرٍ، فلا يصِحُّ القياسُ علَى ما إذا كان غيرُ المتغيِّرِ ناقِصاً عن القُلَّتين؛ لأنه قليلٌ ينْجُسُ بمُجَرَّدِ المُلاقاةِ للنجاسة، بخلافِ الكثير.

وأما تباعدُ الأقْطار وتقارُبُها فلا عِبْرةَ بها، إنما العبرةُ بكُوْنِ غير المتغيِّر قليلا أو كثيراً، (١° فلا يمتنعُ ١°) الحُكْمُ بطهارةِ الماء المُلاصِق للنجاسة، بدليل ما لو كان فيه كلبٌ أو مَيْتة، فإنَّ المُلاصِقَ له طاهِرٌ ، وإن منعت طَهارته فالمُلاصِقُ للمُلاصِقِ طاهِر، وعلى قياس قولِهم ينبغي أن يتنَجُّس البحرُ إذا تغيَّر جانبُه، والماءُ الجاري، وكلُّ ما تغيَّر بعضُه، ولا قائل به، وقد قال أحمد في الْمُصانِعِ(٢٠)التي بطريق مكة: لا يُنَجِّسُ تلك شيءٌ.

فصل: ولا فَرْقَ بين يَسِيرِ النجاسةِ وكثيرِها، وسواءٌ كان اليسيرُ ممَّا يُدْرِكُه الطُّرْفُ أو لا يدركُه مِن جميع النجاسات، إلَّا أنَّ ما يُعْفَى عن يسيره في التُّوب، كالدُّم ونحوه، حكمُ الماء المُتَنجِّس به حكمُه في العَفْو عن يَسيره، وكلُّ نجاسةٍ يَنْجُس بها الماءُ يصيرُ حُكْمُه حُكْمَها؛ لأنَّ نجاسةَ الماء ناشئةٌ عن نجاسةِ الواقع، وفَرْغٌ عليها، والفرغُ يثبُت له حكمُ أصلهِ.

⁽٥٠) في م: (كبر) .

⁽٥١ – ٥١) في الأصل : « ولا يمنع » .

⁽٥٢) المصنع : مايصنع لجمع الماء ، كالبركة والصهريج ، ويأتى توضيحه فى شرح المسألة الخامسة .

وقيل عن الشافعيّ: إنَّ ما لا يدركُه الطَّرْفُ من النجاسةِ مَعْفُوَّ عنه؛ للمَشَقَّةِ اللاحقةِ به. ونَصَّ في موضع على أنَّ الذُبابَ إذا وقع على خلاء رقيق، أو بَوْلٍ، ثم وقع على التَّوْبِ، غُسِلَ موضعُه، ونجاسةُ (٢٥) الذبابِ مما لا يدركها (٤٥) الطَّرْفُ، ولأنَّ دليلَ التَّنجيسِ لا يُفَرِّقُ بين يسِيرِ النجاسةِ وكثيرِها، ولا بين ما يُدْرِكُه الطرفُ وما لا يدركه، فالتَّفْريقُ تَحَكُّمٌ بغيرِ دليل، وما ذكروه من المَشَقَّةِ غيرُ صحيح، لأنَّنا إنما نحكُم بنجاسةِ ما عَلِمْنا وُصولَ النجاسةِ إليه، ومع العلمِ لا يفترِقان في المشقَّة، ثم إن المشقة حِكْمة لا يجوز تعليقُ الحُكْمِ بمُجَرَّدِها، وجَعْلُ ما لا يدركُه الطرفُ ضابطاً لها غيرُ صحيح، فإنَّ ذلك إنَّما يُعْرَفُ بتَوْقِيفِ، أو اعْتبارِ الشَّرْعِ له في مَوْضِعِ، ولم يُوجَدْ واحدٌ منهما.

فصل: والعَدِيران إذا اتَّصَل أحدُهما بالآخِرِ بساقِيَةٍ بينهما، فيها ماءً قليل أو كثير، فهما ماءً واحد، حكمُهما(٥٠٠ حُكْمُ العَدِير الواحِد، إن بلغا جميعاً قُلَّتَيْن لم يتنجَّسْ واحدٌ منهما إلَّا بالتغيُّرِ، وإن لم يبلُغاهما(٥٠٠ تنجَّس كُلُّ واحدٍ منهما بوُقوع النجاسةِ/ في أحدِهما؛ لأنَّه ماءً راكِدٌ مُتَّصِلٌ بعضُه ببَعْض، أشْبَهَ العَدِيرَ الواحدَ.

فصل فى الماء الجارى: نُقِل عن أحمد، رحمهُ الله، ما يدُلُ على الفرق بين الماء الجارى والرَّاكِد؛ فإنه قال فى حَوْضِ الحَمَّام: قد قيل إنَّه بمَنْزِلَة الماء الجارى وقال الجارى وقال فى البير يكونُ لها مَادَّةً: هو واقِف لا يَجْرِى، ليس هو بمنزلةِ ما يَجْرِى. فعلى هذا لا يتنجَّسُ الجارى إلَّا بتغيَّرِه، لأنَّ الأصْل طَهارتُه، ولم (٢٥) نعلم فى تَنْجِيسه نَصاً ولا إجْماعاً، فبقِى على أصْل الطهارة، ولأنه يدخُلُ فى عُموم قولِه عليه السلام: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنجِّسُهُ شَىءٌ إلَّا ما غَلَبَ ويجِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ».

۹۱۳

⁽٥٣) في م : (لنجاسة) .

⁽٤٥) في م: «يدركه».

⁽٥٥) في م: « حكمها ». « يبلغاها ».

⁽٥٦) في م: ﴿ وَلا ﴾ .

فإن قِيلَ: قد ورَد الشرعُ بتَنْجِيسِ قليلِه؛ بقوله'^° عليه السلام: ﴿ إِذَا بَلَغَ الماءُ قُلْتَيْنِ لم يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

قُلْنا: هذا حُجَّةٌ علَى طَهارتِه؛ لأنَّ ماءَ الساقية بمَجْمُوعِه قد بلَغ القُلَّتَيْن، فلا يَحْمِلُ الخَبَثَ، وتخْصِيصُ الجرْية منه بهذا التَّقْدير تحَكُّمٌ لا دليلَ عليه، ثم الخبرُ إنما ورَد في الماء الرَّاكد، ولا يصحُّ قِياسُ الجاري عليه، لِقُوَّتِه بجَريانِه واتِّصالِه بمادته، ثم الخبرُ إنما يدُلُّ بمَنْطُوقِه على نَفْي النجاسةِ عمَّا بلَغ القُلَّتَيْن، وإنما يُسْتَدلُّ ها هنا بمَفْهُومِه، وقَضاء حَقِّ المفهومِ يحصُل بمُخالَفةِ ما دون القُلَّتَيْن لِماَ بلَغهما، وقد حصَلتِ المُخالفةُ بكُونِ ما دون القُلَّتيْن يفْتَرقُ فيه الماءُ الجارى والرَّاكدُ في التُّنْجيس، وما بَلَغهُما لا يختلِفُ، وهذا كافٍ.

وقال القاضي، وأصحابُه: كلُّ جِرْيَةٍ من الماءِ الجارِي مُعْتبرَةٌ بنفسِها، فإذا كانت النجاسةُ جاريةً مع الماء، فما أمامَها طاهِرٌ؛ لأنها لم تصلُ إليه، وما خَلفهَا طاهرٌ ؛ لأنه لم يصِلْ إليها، والجرْيةُ التي فيها النجاسةُ إن بلَغتْ قُلَّتْين فهي طاهِرةٌ، إِلَّا أَن تَتغَيَّر بالنجاسةِ، وإن كانت دون القُلَّتَيْن فهي نَجسةً، وإن كانت النجاسةُ واقِفةً في جانب النهرِ، أو قَرارِه، أو في وَهْدةٍ (٥٠) منه، فكلُّ جِرْيَةٍ تَمُرُّ عليها إن كانت دون القُلَّتَيْن فهي نَجِسَةٌ، وإن (٥٠ كانت الجِرْيةُ٥٠ قُلَّتَيْن فهي طاهرةٌ، إلَّا أن

والجرْيَةُ: هي الماءُ الذي فيه النجاسةُ، وما قَرْبَ منها مِن خَلْفِها وأمامِها، ممَّا العادةُ انْتِشارُها إليه إن كانتْ ممَّا ينْتَشِر، مع مايحًاذِي ذلك كلُّه ممَّا بين طَرَفَى النَّهْر، فإن كانت/ النجاسةُ مُمْتَدَّةً فلكلِّ جُزْءِ منها مثلُ تلك الجرْيَةِ المُعْتبرَةِ للنجاسة القليلة، ولا يُجْعلُ جميعُ ما يُحاذِيها جِرْيةً واحدةً، لئلَّا يُفضِي إلى تَنْجِيس الماء الكثيرِ بالنَّجاسةِ القليلةِ، ونَفْي التَّنْجِيس عن الكثيرِ مع وجُودِ النجاسةِ

⁽٥٧) في م : ﴿ لَقُولُه ﴾ .

⁽٥٨) الوهدة : المكان المطمئن .

⁽٥٩ – ٥٩) في م: « بلغت » .

الكثيرة، فإنَّ المُحاذِى للكثيرةِ كثيرٌ فلا يتنَجَّسُ، والمُحاذِى للقليلةِ قليلٌ فيتنجَّس، والمُحاذِى للقليلةِ قليلٌ فيتنجَّس، فإننا لو فَرضْنا كلباً في جانبِ نهرٍ، وشَعْرةٌ منه في الجانبِ الآخوِ، لكانَ المُحاذِى للمُشَعْرةِ لا يبلُغ قُلْتَيْن؛ لِقلَّةِ ما يحاذيها، والمُحاذِى للكلبِ يبلُغ قِلالاً، وقد ذكر القاضى وابنُ عَقِيلٍ، أن الْجِرْيَةَ المُحاذِيةَ للنَّجاسةِ فيما بين طَرَفَي النهرِ ويتعَيَّنُ حَمْلُه على ما ذكرناه، لما بَيَّنَاه.

فإن قيل: فهذا يُفْضِي إلى التَّسْوِيَةِ بين النجاسةِ الكثيرةِ والقَلِيلةِ.

قُلْنا: الشَّرْعُ سَوَّى بينهما فى الماءِ الرَّاكدِ، وهو أصلَّ، فتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بينهما فى الجارِى، الذى هو فَرْعٌ.

فصل: فإن كان في جانبِ النهر ماءٌ واقِفٌ، مائِلٌ عن سَنَن الماء، مُتَّصِلٌ بالجارِي، أو كان في أرضِ النهرِ وَهْدَةً، فيها ماءٌ واقِفٌ، وكان ذلك مع الْجِرْيَةِ المُقابِلَةِ له دون القُلَّتَيْن، نَجُسَا جميعاً بُوجودِ النجاسةِ في أُحدِهما؛ لأنَّه ماءٌ مُتَّصِلّ دون القُلَّتَيْن، فينْجُس بها جميعهُ كالرَّاكِد. وإن كان أحدُهما قُلَّتَيْن لم ينْجُسْ واحدٌ منهما ما داما مُتلاقِيَيْن إلَّا بالتغيُّر؛ لأنَّ القُلَّتَيْن تَدْفَعُ النجاسةَ عن نفسِها، وعمَّا لاَقَتْهُ. ثم لا يخْلُو مِن كَوْنِ النجاسةِ في النهرِ، أو في الواقِفِ، فإن كانتْ في النهرِ وهو قُلَّتان فهو طاهِرٌ علَى كلِّ حالٍ، وكذلك الواقِفُ، وإن كان دون القُلَّتَيْن فهو نَجِسٌ قبلَ مُلاقاتِه للواقفِ، فإذا حاذاه طَهُرَ باتِّصالِه به، فإذا فارَقه عاد إلى التنجُّسِ؛ لقِلَّتِه مع وُجودِ النجاسةِ فيه. وإن كانت النجاسةُ في الواقِفِ لم ينْجُس بحالٍ، لأنه لا يزالُ هو وما لَاقاهُ قُلَّتَيْن. فإن كان الواقِفُ دون القُلَّتَيْن، والجُّرْيَةُ كذلك، إلَّا أنهما بمجموعِهما يَزيدان عن القُلَّتين، وكانت النجاسةُ في الواقفِ، لم ينْجُسْ واحدٌ منهما؛ لأنها مع ما تُلاقِيه أكثرُ مِن قُلَّيْن. وإن كانتْ في النهرِ، فقياسُ قَوْلِ أَصِحَابِنَا أَن يُنْجُسَ الواقِفُ، والجِرْيَةُ التي فيها النجاسةُ، وكلُّ ما يَمُرُّ بعدَها بالواقِفِ؛ لأن الْجِرْيَةَ التي فيها النجاسةُ كانت نَجسةً قبلَ مُلاقاةِ الواقفِ، ثم نَجُسَ (٢٠) بها/ الواقِفُ؛ لكَوْنِه ماءً دون القُلَّتَيْن وَرَدَ عليه ماءٌ نَجِسٌ، ولم تَطْهُرِ

⁽٦٠) في م: « تنجس » .

الجِرْيَةُ؛ لأنها بمنزلةِ ماء نَجِس صُبَّ علَى ما دون القُلَّتَيْن، فلمَّا صار الواقِفُ نَجِساً نَجُسَ ما يَمُرُّ عليه، ويَحْتَمِلُ أَن يُحْكَمَ بطهارةِ الجِرْيَةِ حَالَ مُلاقاتِها للواقِف، ولا يتنجَّسُ الواقف بها، لأنه ماءً كثيرٌ لم يتغَيَّرُ فلا يَنْجُس؛ لِقولِ النبيِّ عَيْقَا : «إِذَا بَلَغَ النَّاهُ قُلَّيْنِ لَمْ يُنجِّسُهُ شَيْءً». وهذا مذهبُ الشافعيِّ.

وهذا كُله ما لم يتغيَّر، فإن تغيَّر فهو نَجِسٌ، وحكمُه حكمُ أعْيانِ النجاسة، فإذا كان الواقفُ متغيِّراً وحدَه فالْجِرْيَةُ التي تَمُرُّ به إن كانت قلَّتَيْن فهي طاهِرة، وإن كانت دون القُلَّيْن فهي نَجِسة، وإن كانت الْجِرْيَةُ مُتغيِّرةً، والواقفُ قُلَّتان، فهو طاهِرّ، وإلَّا فهو نَجِسٌ، وإن كان بعضُ الواقفِ مُتغيِّراً وبعضُه غيرَ متغيِّر، وكان غيرُ المتغيِّر مع الجِرْيَةِ المُلاقِيَةِ له (١٦) قُلَّتَيْن لم يَنْجُسْ؛ لأنه ماء زائِد عن القُلَّتَيْن لم يتغيَّر، فكان طاهِراً، كما لو كانت الجِرْيةُ قُلَّتين، وإن كان المُتغيِّر من (٢٦) الواقفِ يتغيَّر، فكان طاهِراً، كما لو كانت الجِرْيةُ قُلَّتين، وإن كان المُتغيِّر من (٢٦) الواقفِ يَلِي الجِرْيتين (٢٠) وغيرُ المتغيِّر لا يَلِيه ولا يَتَّصِل به من أعْلَى الماءِ ولا من (٢٠١) أسفَلِه، ولا يَتَّصِل به من أعْلَى الماء ولا من (٢٠١) أسفَلِه، ولا مِن ناحيةٍ من نواجيه، وكلَّ واحدٍ منهما دون القُلَّيْن، فينْبغِي أن يكونَ الكلُّ نجساً؛ لأنَّ كلَّ ما يُلاقي الماءَ النَّجِسَ لا يبلغُ القُلَّيْن، وإن اتصَّلَ به مِن ناحيةٍ فكُلُّ ما لم يتغيَّر طاهِرً إذا بلغ القُلَّيْن؛ لأنه كالغَدِيرَيْن اللذَيْن بينهما ساقِيةً، وإن شَكَّ ف ذلك فالماءُ طاهِرٌ؛ لأنَّ الأصلَ الطهارة، فلا تزولُ بالشَّك، والله أعلم.

فصل: إذا اجْتَمعتِ الجِرْياتُ في مَوْضِعٍ، فإن كان متغيِّراً بالنجاسةِ فهو نَجِسٌ، وإن كَثْرَ، وإن كان في بعضِ الْجِرْياتِ ماءٌ طاهِر متواترٌ (١٥) يبلغُ قُلتَين، إمَّا سابقاً وإمَّا لاحِقاً، فالجميعُ طاهِرٌ. ما لم يتغيَّر؛ لأنَّ القُلَّتين تدْفَعُ النجاسةَ عن نفسيها، وعمَّا اجتمعتُ معه. وإن كان المجتمِعُ دون القُلتين، وفي بعضِ الجِرْياتِ شيُّ نَجسٌ، فالكُلُ نَجسٌ في ظاهِر المذهب. وإن كان قُلتَين إلاَّ أن الجِرْياتِ كلَّها

⁽٦١) سقط من: الأصل.

⁽٦٢) في م: (منه) .

⁽٦٣) في م: (الجاري) .

⁽٦٤) سقط من: الأصل.

⁽٦٥) في م : « متوال » .

نَجِسةً ، أو بعض الجِرْياتِ طاهِرٌ وبعضَها نَجِسٌ ، ولا يتوالَى مِن الطاهِر قُلَّتان ، فظاهرُ المذهبِ أَنَّ الجميعَ نَجِسٌ، وإن كَثُرَ، ويحْتَمِلُ أن يكونَ طاهِراً، وهو مذهبُ الشافعيّ؛ لقولهِ عليه السلام: «إذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَينِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ». ولأنَّه ماءٌ كثيرٌ لم يتغيّرُ بالنجاسة، فكان طاهِراً، كما لو كان متغيّراً/فزال تغيُّرهُ ١٤ ط بمُكْثِه.

ولنا أنَّه انْضَمَّ النَّجِسُ إلى النَّجِسِ، فصار الجميعُ نَجِساً كغيرِ الماء، وإذا(١٦٠ كان بعضُ الْجِرْياتِ طاهِراً، لكنَّه قليلٌ، فهو ممَّا لا يدْفَعُ النجاسةَ عن نفسِه، فعن غيرِه أُولَى.

فإن كان الماءُ كثيراً متُغَيِّراً بالنجاسةِ، فزال تغيَّرهُ بنفسِه، طَهُرَ الجميعُ، وإن زال بماءٍ طاهرٍ دون القُلَّين، أو باجْتاع ماءٍ نَجِس إليه، فظاهِرُ المذهبِ أنه نَجِسٌ؛ لأنه لا يدْفَعُ النجاسةَ عن نفسِه، فلا يدفعُها عن غيرِه، ويَحْتَمِلُ أن يطْهُرَ؛ لأنَّه أزالَ عِلَّهَ التَّنَجيس، فأزال التَّنجيس، كما لو زال بنَزْجٍ أو بمُكْثِه.

فصل: في تطُّهِير الماء النَّجِسِ، وهو ثلاثة أقسام:

أحدها، ما دون القُلتين، فتطْهيرُه بالمُكاثرةِ بقُلتين طاهِرَتين، إمَّا أن يُصبَّ فيه، أو يَنْبُعَ فيه، فيزولُ بهما تغيُّرُه إن كان مُتَغَيِّرًا، وإن لم يكن مُتغيِّراً طَهُرَ بُمجَرَّدِ المُكاثرةِ؛ لأنَّ القُلتين لا تحمِلُ الخبَث، ولا تنجُس إلا بالتَّغيُّر، ولذلك لو ورَد عليها ماءٌ نَجِسٌ لم يُنجِّسُها، ما لم تتغيَّر به، فكذلك إذا كانت وارِدةً، ومِن ضرُورةِ الحُكْمِ بطهارتِهما طَهارةُ ما اختلطتا(٢١) به.

القسم الثانى، أن يكونَ وَفْقَ القُلَّتين، فلا يخلُو مِن أن يكونَ غيرَ مُتَغَيِّرٍ بِالنجاسةِ، فيَطْهُر بالمُكاثَرَةِ المذكورة لا غيرُ، الثانى أن يكونَ مُتغيِّرًا فيَطْهُر بأَحَدِ أَمْرَيْن؛ بالمُكاثرةِ المذكورةِ (٦٠ إذا أزالت التَّغيُّرُ (٦٠)، أو بتَرْكِه حتى يزولَ تغيُّرُه بطُولِ مُكْثِه.

⁽٦٦) في م: « وإن » .

⁽٦٧) في الأصل : « اختلطت » .

⁽٦٨ - ٦٨) سقط من : الأصل .

القسم الثالث، الزَّائِدُ عن القُلَّتين، فله حالان، أحدهما، أن يكونَ نَجِساً بغيرِ التَّغَيِّرِ، فلا طريقَ إلى تطْهِيرِه بغيرِ المُكاثرةِ، الثانى أن يكون مُتغيِّراً بالنجاسةِ، فتطهيرُهُ بأحد أمورٍ ثلاثة؛ المكاثرة، أو زَوالُ تغيُّرهِ بمُكْثِه، أو أن يُنزَحَ منه ما يزولُ به التَّغيُّر، ويبْقَى بعد ذلك قُلَّتان فصاعِداً، فإنه إن يَقِى ما دون القُلَّتين، قبلَ زوالِ تغيُّرِه، لم يَبْقَ التَّغيُّرُ عِلَّة تَنْجِيسهِ؛ لأنه تنجَّس بدونهِ، فلا يزولُ التَنجيسُ بزوالهِ، ولذلك طَهر الكثيرُ بالنَّرْح وطُولِ المُكْثِ، ولم يطْهُرِ القليلُ، فإنَّ الكثيرَ لما كانت عِلَّة تَنْجِيسه (10) التغيُّر زالَ تنْجِيسه بزوالِ علَّتِه، كالخَمرْةِ إذا انقلبتْ خَلاً، والقليلُ عِلَّة تنْجِيسِه المُلاقاة لا التغيُّر، فلم يُؤثِّر زَوالُه في زَوالِ التَّنْجِيسِ.

فصل: ولا يُعْتَبُرُ في المُكاثرةِ صَبُّ الماءِ دَفعةً واحدةً؛ / لأنَّ ذلك غيرُ مُمْكِن، لكنْ يُوصِلُ الماءَ على ما يُمْكِنُه من المبالغةِ (٢٠٠)، إمَّا مِن ساقيةٍ، وإمَّا دَلُواً فَدَلُواً، أُو يَسِيلُ إليه ماءُ المطرِ، أو يَنْبُعُ قليلاً قليلاً، حتى يبلُغَ قُلَّتين فيَحْصُل به التَّطْهيرُ.

فصل: فإن كُوثِرَ بما دون القُلَّتِين، فزال تغيَّرُه، أو طُرِحَ فيه ترابٌ أو مائعٌ غيَّر الماء، أو غيرُ ذلك، فزال تغيُّرُه به، ففيه وجهان؛ أحدهما، لا يطْهُر بذلك؛ لأنه لا يدْفَعُ النجاسةَ عن نفسِه، فعَن غيرِه أوْلَى، ولأنه ليس بطَهُورٍ، فلا يحْصُلُ به الطهارةُ كالماء النَّجِسِ. والثانى، يطْهُرُ؛ لأنَّ عِلَّة نجاستِه التغيُّر، وقد زال، فيزُولُ التَّنْجيسُ، كما لو زال بمُكْثِه، وكالخَمْرةِ إذا انقلبتْ خَلاً.

فصل: ولا يطْهُر غيرُ الماءِ من المائعاتِ بالتَّطْهيرِ، في قولِ القاضى وابنِ عَقِيل، قال ابنُ عَقِيل: إلَّا الزَّئْبَقَ؛ فإنه لقُوَّتِه وتَماسُكِه يجْرِي مَجْرَى الجامِد؛ لأنَّ النبيَّ عَقِيلٍ سُئل عن السَّمْنِ إذا وقَعتْ فيه الفَأرَةُ، فقال: «إِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرَبُوهُ» رَوَاه أبو داود، ولو كان إلى تطْهيرِه طريقٌ لم يأمُرْ بإراقتِه.

والْحْتَارِ أَبُو الْخَطَّابِ أَنْ مَا يَتَأَتَّى تَطْهِيرُه كَالزَّيْتِ، يَطْهُر بِه؛ لأَنْهُ أَمْكَنَ غَسْلُه

⁽٦٩) في الأصل : « نجاسته » .

⁽٧٠) في م : « المتابعة » .

بالماء، فيطْهُر به، كالجامِد، وطريقُ تَطْهيرِه جَعْلهُ في ماءٍ كثيرٍ، ويُخاصُ فيه حتى يُصِيبَ الماءُ مَعيعَ أَجْزائِه، ثم يُتْرَك حتى يَعْلُوَ علَى الماءِ، فَيُؤْخَذ، وإن تركه في جَرَّةٍ وَصَبَّ عليه ماءً، فخاضَه به، وجَعل لها بُزالاً (١٧) يخرُج منه الماءُ، جاز، والخبرُ ورَد في السَّمْنِ، ويحْتَمِلُ أن لا يُمْكِنَ تطْهيرُه؛ لأنه يجْمُدُ في الماءِ، ويحْتَمِلُ أنَّ النبيَّ عَلِيْتُهُ تَرَك الأَمْرَ بِتَطْهيرِه لمشَقَّةِ ذلك، وقِلَّةٍ وُقُوعِه.

فصل: وإذا وقعتِ النجاسةُ في غيرِ الماء وكان مائِعاً نَجُسَ، وإن كان جامداً كالسَّمْنِ الجامِد أُخِذَتِ النجاسةُ بما حولها فألْقِيَتْ، والباقي طاهِرٌ؛ لما روَتْ مَيْمُونَةُ، رَضِيَ الله عنها، أنَّ رسولَ الله عَيْقِالَةٍ سُئِل عن فَأْرَةٍ سقطَتْ في سَمْن، فقال: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُوا سَمْنَكُمْ» روَاه البُخارِيُ (٢٧٠). وعن أبي هُرَيْرة، فقال: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُوا سَمْنَكُمْ» روَاه البُخارِيُ (٢٧٠). وعن أبي هُرَيْرة، رضي الله عنه، أنَّ النبيَّ عَيْقِيلَةٍ سئل عن الفَأْرةِ تموتُ في السَّمْنِ، فقال: « إنْ كَانَ جَامِداً فَأَلَّقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرَبُوهُ» أخرجَه (٢٧٠) الإمامُ أحمد، في «مُسْنَدهِ»، وإسْنادُه علَى شَرْطِ «الصحيحين».

وحَدُّ/ الجامِد الذي لا تَسْرِي النجاسةُ إلى جميعه، هو المُتاسِكُ الذي فيه قوةٌ ١٥ ظ تَمْنَعُ انتقالَ النَّجاسةِ عن (٢٤) المُوضِع الذي وقعَتْ عليه النجاسةُ إلى ماسِوَاهُ.

قال الْمَرُّوذِيُّ: قِيلَ لأبي عبد الله في الدوشاب (٧٥). يعني: يقَعُ فيه نجاسةٌ؟ قال:

⁽٧١) البزال : الموضع المثقوب في الإناء .

⁽٧٢) فى : باب ما يقع من النجاسات فى السمن والماء ، من كتاب الوضوء ، وفى : باب إذا وقعت الفأرة فى السمن الجامد أو الذائب ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخارى ٢٨/١ ، ١٢٦/٧ . وأخرجه أبو داود ، فى : باب فى الفأرة تقع فى السمن ، من كتاب الأطعمة ، سنن أبى داود ٣٢٧/٢ . والترمذى ، فى باب ما جاء فى الفأرة تموت فى السمن ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٧،٠٠٧ . والنسائى ، فى : باب الفأرة فى : باب الفأرة تقع فى السمن ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ١٥٧/٧ . والدرامى ، فى : باب الفأرة تقع فى السمن ، من كتاب الأطعمة . سنن تقع فى السمن ، من كتاب الأطعمة . سنن الدرامى ، ٣٣٥ ، ٣٣٥ ، ٣٣٥ .

⁽٧٣) فى الأصل : ﴿ رواه ﴾ ، وتقدم الحديث ، فى صفحة ٤٤ .

⁽٧٤) في الأصل : « من » .

⁽٧٥) هو نبيذالتمر ،معرب .انظر :شفاءالغليل ٩٩ .

إذا كان كثيراً أُخِذَ (٧٦) ماحَوْلَه، مِثْلَ السَّمْن.

وقال ابنُ عَقيلٍ: حَدُّ الجامِد ما إذا فُتِحَ وِعاؤهُ لم تَسِلْ أَجْزاؤُه.

وظاهرُ مَا رَوَيْنَاهُ عَن أَحَمَدَ خِلافُ هَذَا؛ فإن الدوشاب لا يكادُ يبلُغ هذا، وسَمنُ الحجازِ لا يكاد يَبْلغُهُ، والمقصودُ بالجمُودِ أن لا تَسْرِىَ النَّجاسةُ (٧٧)، وهذا حاصِلٌ بما ذكرْناه، فيُقْتَصَرُ عليه.

فصل: وإن تنجَّس العَجِينُ ونحُوه فلا سَبِيلَ إلى تطْهيرِه؛ لأنه لا يُمْكِن غَسْلُه، وكذلك إن نُقِع السَّمْسِمُ أو شَيَّ مِن الحبوب في الماءِ النَّجِس، حتى انْتفَخ وابْتَلَّ، لم يطْهُرْ. قيل لأحمد، في سمسم نُقِع في تِيغَارِ (٢٨٠)، فوقَعتْ فيه فأرة، فماتت؟ قال: لا يُنتَفَعُ بشيءٍ منه. قيل له: (٢٩٠) أفيُعْسَلُ مِراراً حتى يذهبَ ذلك الماءُ؟ قال: أليس قد ابْتَلَّ مِن ذلك الماء، لا يَنْقَى منه وإن خُسِلَ.

إذا ثَبت هذا فإنَّ أحمدَ قال في العَجِين والسِّمْسِم: يُطْعَمُ النَّواضِح، ولا يُطْعَمُ لما يُؤْكُلُ لَحْمُه قريباً.

وقال مُجاهِد، وعَطاء، والثَّوريُّ، وَأَبُو عُبَيْد: يُطْعَمُ الدَّجاجَ.

وقال مالك، والشافعيُّ: يُطْعَم البَهائمَ.

وقال ابن الْمُنْذِر: لا يُطْعَمُ شيئاً؛ لأَنَّ النبيَّ عَلِيْكُ سُئل عن شُحومِ الْمَيْتَةِ تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، ويُدْهَنُ بها الجلودُ، ويَسِنتصْبِح بها الناسُ؟ فقال: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» مُتَّفَقُ عليه، (٨١) وهذا في مَعْناه.

⁽٧٦) في م : « أخذوا » .

⁽٧٧) في م: ﴿ أَجِزَاءِ النجاسة ، .

⁽٧٨) في النسخ: «تغار». والتيغار، كقيفال: الإجَّانة، وهي إناء، تغسل فيه الثياب.

⁽٧٩) سقط من : م .

⁽٨٠) الناضح : البعير ، سمى بذلك لأنه ينضح الماء ، أى يحمله من نهر أو بئر لسقى الزرع ، ثم استعمل في كل بعير وإن لم يحمل الماء .

⁽٨١) أخرجه البخارى، في: باب بيع الميتة والأصنام، من كتاب البيوع. صحيح البخارى٣٠.١١٠ =

ولنا ما رَوَى أحمدُ، بإسْنادِه، عن ابن عمر، رضى الله عنهما، أنَّ قوماً اخْتَبزُوا مِن آبارِ الذين (٢٠ ظلمُوا أنفسَهم ٢٠)، فقال النبي عَلَيْهِ: «أَعْلِفُوهُ النَّواضِحَ» (٢٠) اخْتَجَّ به أحمد. وقال في كَسْبِ الحَجَّام: «أَطْعِمْهُ نَاضِحَكَ أَوْ رَقِيقَكَ». (١٠) وقال أحمد: ليس هذا بمَيْتَةٍ. يعنى أنَّ نَهْى رسولِ الله عَلِيَّةِ إنما تناوَل الميتة، وليس هذا بداخل في النَّهْي، ولا في معناها، ولأن استعمال شُحومِ المَيتةِ فيما سُئل عنه النبيُّ بداخل في النَّهْي، ولا في معناها، واستعمال مأدهِنَتْ به من الجلود، فيكون عَيْفَ مُسْتَعْمِلاً للنجاسةِ، وليس كذلك ههنا؛ فإنَّ نجاسةَ هذا لا تتعَدَّى أكْله.

قال أحمد: ولا يُطْعَمُ لشِيءٍ يُؤْكَلُ في الحالِ/، ولا يُحْلَبُ لَبَنهُ، لئلَّا يتنجَّس به، ٢٠و ويصير كالجَلَّالِ^(٨٥).

مسألة؛ قال: (إلَّا أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ بَوْلاً أَوْ عَذِرَةً مَائِعَةً فَإِلَّهُ يَنْجُسُ، إلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَ المصانِع الَّتِي بِطَرِيقِ مَكَّةَ، ومَا أَشْبَهَهَا مِن الْمِياَهِ الْكَثِيرةِ الَّتِي لَا يُنجَسُهُ شَيْءٌ).

⁼ ومسلم ، فى : باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ٣ /٧٠٧ . وأبو داود ، فى : باب فى ثمن الحمر ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢ /٢٥١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى بيع جلود الميتة والأصنام ، من كتاب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٣٠٠ . والنسائى ، فى : باب بيع الخنزير ، من كتاب البيوع ، وباب النهى عن الانتفاع بشحوم الميتة ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ٧ /٢٧٣ ، ٧ /١٥٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما لايحل بيعه ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٢٧٣ . والإمام أحمد ، فى المسند ٢ /٣١ ، ٣ / ٣٢٤ ، وبنحوه فى

⁽٨٢ – ٨٢) في الأصل: ﴿ مسخوا ﴾ .

⁽٨٣) انظر : المسند ١١٧/٢ ، ومعجم الطبراني ٩١/٢ ، والجامع الكبير للسيوطي ١٢٣/١ .

⁽٨٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كسب الحجام ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٧٧ ، ٢٧٧ . وابن ماجه ، فى : باب كسب الحجام ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٣٧ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الحجامة وأجرة الحجام ، من كتاب الاستئذان .الموطأ ٢ / ٩٧٤ . والإمام أحمد ، فى المسند ٣ /٣٠٧ ، ٣٨١ ، ٤ / ١٤١ ، ٥ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

يعنى بالمصانع: البِرَكَ التي صُنِعَتْ مَوْرِداً للحاجِّ، يشربون منها، يجتمعُ فيها ماءً كثير يكْفِيهم (١) ويفْضُلُ عنهم، فتلك لا تتَنَجَّس بشيء من النَّجاساتِ ما لم تتغَيَّر، لا نعلمُ أحداً خالفَ في هذا. قال ابنُ الْمُنْذِر: أَجْمَع أَهلُ العِلْم على أنَّ الماءَ الكثير، مِثْلَ الرِّجْلِ (٢) مِن البحر ونحوه، إذا وقعتْ فيه نجاسةٌ، فَلم تُغيِّرُ له لَوْناً ولا طَعْماً ولا رِيحاً، أنه بحَالِه يُتطَهَّر منه، فأمَّا ما يُمْكِنُ نَزْحُه إذا بلَغ قُلَّتَيْن فلا يتنجَس بشيء من النَّجاسات، إلَّا ببَوْلِ الآدَمِيِّين، أو عَذِرَتِهم المائِعة؛ فإنَّ فيه رِوَايتَيْن عن أحمد، أشهرُهما: أنه يتنجَس بذلك.

رُوِىَ نحوُ هذا عن عليٍّ، والحسن البصريّ. قال الخَلَّالُ: وحُدِّثنا عن عليٍّ رضِيَ الله عنه بإسْنادٍ صحيحٍ، أنه سُئل عن صَبِيٍّ بالَ في بئرٍ، فأمرَهم أن ينزفُوها (٣)، ومثلُ ذلك عن الحسن البصريّ.

وَوَجْهُ ذلك: مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَة، عَنَ النبِيِّ عَيِّلِكُمْ، أَنه قال: ﴿لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الذَى لَا يَجْرِى، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ». مُتَّفَقٌ عليه (''). وفي لَفْظٍ: ﴿ ثُمَّ يَتُوضَأُ مِنْهُ». صحيح. وللبُخارِيّ: ﴿ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيه». وهذا مُتناوِلٌ للقليلِ والكثير، وهو خاصٌ في البَوْلِ، (') وأصَحُّ مِن خَبَرِ ('') القُلَّتِيْن فَيتَعَيَّنُ تَقْدِيمُه.

والرِّواية الثانية، أنه لا يَتَنَجَّس ما لم يتغَيَّر، كسائِر النَّجاسات، اختارَها أبو الخَطَّاب، وابنُ عَقِيل، وهذا مذهبُ الشافعيِّ، وأكثرُ أهلِ العلم لا يُفرِّقون بين البَوْلِ وغيرِه من النَّجاسات؛ لِقَوْلِ النبيِّ عَيِّلِكَةٍ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْن لَمْ يَنْجُسْ». ولأنَّ نجاسة (٧) بول الآدَمِيِّ لا تزيدُ علَى نجاسةِ بَوْلِ الكلب، (^وهو^) لا .

⁽١) سقط من: م .

⁽٢) الرجل من البحر: خليجه.

⁽٣) في م : ﴿ يَنزحوها ؞ .

⁽٤) تقدم في مسألة ٣، صفحة ٣٢، وانظر أيضا ٣٤، ٤٢.

⁽٥) في م : « بالبول » .

⁽٦) في م : « حديث » .

⁽٧) سقط من : م .

⁽A - A) في الأصل : « ثم » ·

يُنَجِّسُ القُلَّتَيْنِ، فَبُولُ الآدَمِيِّ أُولِيَ، وحديثُ أَبِي هُرَيْرة لا بُدَّ مِن تَخْصِيصهِ، بدليلِ ما لا يُمْكِنُ نَزْحُه، فَيُقاسُ عليه ما بلَغ القُلَّتَيْن، أو يُخَصُّ بخبرِ القُلَّتَيْن، فإنَّ تخصيصه بالرَّأي والتَّحَكُم مِن غيرِ دليل، ولأنه لو تَساوَى/ الحديثان لَوجَب العُدولُ إلى القياسِ على سائِر النَّجاسات.

فصل: ولم أجِدْ عن إمامِنا، رحمه الله، ولا عن (أحدٍ من أصحابِنا، تَحْدِيدَ ما يُمْكِنُ نَرْحُه، بأكثر من تشبِيهه بمَصانِع مكة. قال أحمدُ: إنما نَهَى النبيُ عَلَيْتُهُ عن الرَّاكِد من آبارِ المدينة علَى قِلَّةٍ ما فيها؛ لأن الْمَصانِع لم تَكُنْ، إنما أُحْدِثَتْ. وقال الأَثْرَمُ: سمعتُ أبا عبد الله يُسْألُ عن الْمَصانِع التي بطريقِ مكة ؟ فقال: ليس يُنجِّسُ الأَثْرَمُ: سمعتُ أبا عبد الله يُسْألُ عن الْمَصانِع التي بطريقِ مكة ؟ فقال: ليس يُنجِّسُ تلك عندى بولٌ ولا شيءٌ إذا كثر الماءُ، حتى يكون مثل (١٠٠) المصانِع. وقال إسحاقُ ابن منصور: سئل أحمدُ عن بئرِ بالَ فيها إنسانٌ ؟ قال: تُنْزَحُ حتى تَغْلِبَهم. قلت: ما حَدُّه ؟ قال: لا يَقْدِرُون علَى نَزْحِها. وقيل لأبي عبد الله: العَدِيرُ يُبالُ فيه ؟ قال: العَديرُ أسهلُ. ولم يَرَ به بأساً، وقال في البئر، يكون لها مَادَّةٌ: هو واقِفٌ لا يجْرِي ليس بمنزلةِ ما يجْرِي. يعني أنه يتنجَّس بالبَوْلِ فيه إذا أمْكَنَ نَزْحُه.

فصل: ولا فَرْقَ بين البَوْلِ القليلِ والكثير. قال مُهَنَّا(١١): سألتُ أحمدَ عن بئرٍ غزيرةٍ وقعتْ فيها خِرْقةٌ أصابَها بولٌ؟ قال: تُنْزَحُ. وقال فى قَطْرةِ بولٍ وقعتْ فى ماءِ: لا يُتَوضَّأُ منه. وذلك لأن سائر النَّجاساتِ لا فَرْقَ بين قليلِها وكثيرِها.

فصل: إذا كانت بئرُ الماء ملاصقةً لبئرٍ فيها بَوْلٌ أو غيرُه من النَّجاسات، وشَكَّ في وُصولِها إلى الماء، فهو على أصْلِه في الطهارة. قال أحمدُ: يكونُ بين البئرِ والبَالُوعةِ ما لم يُغَيِّرُ طَعْماً ولا رِيحاً – وقال الحسن: ما لم يتَغَيَّرُ لَوْنُه أو رِيحُه – فلا

⁽٩ - ٩) سقط من : م .

⁽١٠) في م زيادة : (تلك) .

⁽١١) أبو عبد الله مهنا بن يحيى الشامى السلمى ، من كبار أصحاب الإمام أحمد ، روى عنه من المسائل ما فخر به ، وكتب عنه عبد الله بن أحمد مسائل كثيرة ، بضعة عشرجزءا ، من رجال القرن الثالث . طبقات الحنابلة ٢٤٥/١ – ٣٨١ .

بَأْسَ أَن يَتَوَٰضًا منها. وذلك لأن الأصْلَ الطهارةُ، فلا تَزوُلُ بالشَّكِّ، وإن أَحَبَّ عِلْمَ حَقِيقَةِ ذلك فْليَطْرَحْ فى البئرِ النَّجِسَةِ نِفْطاً، فإن وَجَدَ رائحتَه فى الماءِ عَلِمَ وُصُولَه إليه، وإلَّا فلا.

وإن تغيَّرُ المَاءُ تغيُّراً يصْلُح أن يكونَ مِن النجاسة، ولم يعلمْ له سَبَباً آخَرَ، فهو نَجِسٌ؛ لأنَّ المُلاصَقةَ سَبَبٌ، فيُحالُ الحكمُ عليه، وما عَداهُ مَشْكوكٌ فيه.

ولو وجَد ماءً مُتغَيِّراً في غير هذه الصورة، ولم يعْلَمْ سَبَبَ تغيَّرِه فهو طاهِر، وإن غلَب على ظُنِّه نَجاستُه؛ لأنَّ الأصلَ الطهارةُ، فلا تَزولُ بالشَّكِّ.

وإن وقعتْ فيه نجاسةٌ فوجَده متغيِّراً تَغَيُّراً يصلُح أَن يكونَ (١٠) منها فهو نَجِسٌ؛ (١٠ لأن سببَ التَّغَيُّر بالنجاسةِ قد وُجِدَ، فلا يُحال على غيرِه، وإن كان ١٠ التَّغَيُّرُ لا يصلُح أن يكونَ مِن النجاسة/ الواقعةِ فيه، لكَثْرتِه وقِلَّتِها، أو لمُخالفتِه لَوْنَها أو طَعْمَها، فهو طاهر؛ لأننا لم (١٠) نعلمْ للنجاسةِ سَبَباً، فأَشْبَهَ ما لو لم يقعْ فيه شيءٌ.

فصل: وإن تَوَضَّأُ من الماءِ القليلِ، وصلَّى، ثم وجد فيه نجاسةً، أو تَوَضَّأً من ماءِ كثيرٍ، ثم وجدهُ متغيِّراً بنجاسةٍ، وشَكَّ؛ هل كان قبلَ وُضوئِه، أو بعدَه؟ فالأصلُ صِحَّةُ طهارتِه (٥٠ وصلاتِه ٥١٠)، وإن علم أنَّ ذلك كان قبلَ وُضوئِه بأمارةٍ أعاد، وإن علم أنَّ النجاسةَ قبلَ وُضوئِه ولم يعلمْ أكان دون القُلَّيْن، أو كان قُلَّيْن فَضَ الماءِ.

فصل: إذا نُزِحَ ماءُ البئرِ النَّجِسِ، فنبَع فيه بعدَ ذلك ماءٌ، أو صُبُّ فيه، فهو طاهِر؛ لأنَّ أرضَ البئرِ مِن جُمْلةِ الأرضِ التي تطهرُ بالْمُكاثَرةِ بمُرورِ الماءِ عليها، وإن نجستْ جوانِبُ البئر، فهل يجبُ غَسْلهًا؟ على روايتَيْن:

إحداهما، يجبُ؛ لأنه مَحَلُّ (١٦ أصابته نجاسةٌ ١٦)، فأشْبَهَ رأسَ البئر.

⁽١٢) في زيادة : ﴿ التغير ﴾ .

⁽١٣ – ١٣) مكانه في م : « إلا أن يكون » .

⁽١٤) في م: ولا ،

⁽١٥ – ١٥) سقط من : م ، وهو في : الأصل ، ا .

⁽١٦ – ١٦) في م : (نجس) ، والمثبت في : الأصل ، ١ .

والثانية، لا يجبُ؛ (١٧ لأن المشقَّةَ تَلْحَقُ ١٧) بذلك، فَعُفِي عنه، كَمَحَلِّ الْاسْتنجاء، وأَسْفَلِ الحذاء.

فصل: (١٨) قال محمد بن يحيى (١٩): سألتُ أبا عبد الله عن قُبُورِ الحجارة التي للرُّوم (٢٠) يَجِيءُ المطرُ فيصيرُ فيها، ويشربون من ذلك، ويتوَضَّؤُون؟ قال: لو عُسلَتُ كيف تُعْسلُ! إِنَّما (٢١) يجيءُ المطرُ إِلَّا أن يكونَ قد غسلَها مَرَّةً أو مَرَّتين. والأُوْلَى الحكمُ بطهارِتها؛ لأنَّ هذه قد أصابَها الماءُ مَرَّاتٍ لا يُحْصَى عددُها، وجَرَى علَى حيطانِها من ماءِ المطر ما يُطَهِّرُها بعضُه، ولأن هذه يَشُقُّ غَسْلُهَا، فأَشْبهَت الأرضَ التي تطهرُ بمجئى المطر عليها.

٦ - مسألة؛ قال: (وَإِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ اليَسِيرِ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلةٌ، مِثْلُ النَّبَابِ والْعَقْرَبِ والْحُنْفُسَاءِ ومَا أَشْبَهَ ذَلكِ، فَلَا يُنجِسُهُ).

التَّفُس ها هناً: الدَّم، يعني : ما ليس له دَمَّ سائل، والعربُ تسمِّى الدم نَفْساً، قال الشاعر (١):

أُنْبِئْتُ أَنْ بَنِي سُحَيْمٍ أَدْخَلُوا أَبْيَاتَهُمْ تَامُورَ نَفْسِ الْمُنْذِرِ يعنى: دَمَه (٢). ومنه قيل للمرأة: نُفَساء؛ لِسَيَلان دَمِها عند الولادة، وتقول

⁽١٧ - ١٧) في م: (للمشقة اللاحقة) ، والمثبت في : الأصل ، ا .

⁽۱۸) سقط من : م .

⁽١٩) أبو جعفر محمد بن يحيى الكحال المتطب البغدادى ، كان من كبار أصحاب الإمام أحمد ، وكان يقدمه ويكرمه ، وكانت عنده عن أبى عبدالله مسائل كثيرة حسان مشبعة . من رجال القرن الثالث . طبقات الحنابلة ١ /٣٢٨ .

⁽۲۰) في ا : ﴿ فِي الرومِ ﴾ .

⁽٢١) في م: ﴿ المَاءِ ؟ ﴾ ، المثبت في : الأصل ، ا .

⁽١) هو أوس بن حجر ، والبيت في ديوانه ٤٧ .

⁽٢) التامور : دم القلب ، وعم بعضهم به كل دم . وقال الأصمعى : أى مهجة نفسه ، وكانوا قتلوه . (7) اللسان ((7) مر) .

العرب: نَفِسَت (٢) المرأة. إذا حاضَتْ، ونُفِسَتْ مِن النَّفاس.

وكلَّ ما ليس له دَمَّ سائلٌ؛ كالذى ذكره الخِرَقَى، من 'عيوان البَرِّ'، أو حيوان البَرِّ'، أو حيوانِ البحر، (٥) العَلَقِ، والدِّيدان، والسَّرَطان، ونحوها، لا يتَنَجَّسُ بالمُوْتِ، / ولا يتَنجَّسُ الماءُ إذا مات فيه، في قول عامَّةِ الفقهاء؛ قال ابنُ المُنْذر: لا أعلمُ في ذلك خلافاً، إلَّا ما كان من أحدِ قَوْلِي الشافعيّ، قال فيها قولان؛ أحدهما، يَنْجسُ قليلُ الماء. قال بعضُ أصحابِه: وهو القياسُ. والثاني، لا يَنْجُسُ. وهو الأصْلَحُ للناس. فامَّ الحيوانُ في نفسِه فهو عنده نَجِسٌ، (٦ قَوْلاً واحداً ٢). لأنه حيوانٌ لا يُؤْكَلُ فأمَّ الحيوانُ في نفسِه فهو عنده نَجِسٌ، (٦ قَوْلاً واحداً ٢). لأنه حيوانٌ لا يُؤْكَلُ لحمُه (٧) لا (٨) لحُرْمتِه، فينْجُسُ بالموتِ، كالبَعْل والحمار.

ولنا قَوْلُ النبِيِّ عَلِيْكُ : ﴿ إِذَا وَقَعَ اللَّهَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْقُلُهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً، وفِي الْآخِرِ شِفَاءً». روَاه البُخارِيُّ، وأبو داود^(٩)، وفي لَفْظٍ: ﴿إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهَ، ثُمَّ لْيَطْرَحْهُ؛ فإنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ

 ⁽٣) من باب تعب . ونقل عن الأصمعى و تُفِست ، بالبناء للمفعول أيضا ، وليس بمشهور في الكتب .
 المصباح المنير .

⁽٤ - ٤) في م : ﴿ الحيوانِ البري ﴾ .

⁽٥) في م : (منه) .

⁽٦ - ٦) سقط من : ١ .

⁽٧) من : الأصل .

⁽٨) سقط من: ١.

⁽٩) بلفظ « فليمقله » أو « فامقلوه » أخرجه أبو داود ، فى : باب الذباب يقع فى الطعام ، من كتاب الطب . الأطعمة . سنن أبى داود ٢ /٣٢٨ . وابن ماجه ، فى : باب يقع الذباب فى الاناء ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ /١٠٩٩ . والنسائى ، فى : باب الذباب يقع فى الإناء ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى من السنن ٧ /١٥٨ . والإمام أحمد ، فى المسند ٣ /٢٤ ، ٧٧ .

وبلفظ: ﴿ فليغمسه ﴾ أخرجه البخارى ، فى : باب إذا وقع الذباب فى شراب أحدكم ..إلخ ، من كتاب بدء الحلق ، وفى : باب إذا وقع الذباب فى الإناء ، من كتاب الطب . صحيح البخارى ٤ /١٥٨ ، ٧ / ١٨١ . وابن ماجه ، فى : باب يقع الذباب فى الإناء ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٥٩ . والدارمى ، فى : باب الذباب يقع فى الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمى ٢ / ٩٩ . والإمام أحمد ، فى المسند ٢ / ٢٦٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤٣ ، ٣٥٥ ، ٣٤٠ ، ٣٩٨ ،

سَماً، وفِي الْآخَرِ شِفَاءً». قال ابنُ الْمُنذِر: ثَبَتَ أَنَّ رسولَ الله عَلَيْكُ قال ذلك. قال الشافعيُّ: مَقْلُه ليس بقَتْلِه.

قلنا: اللفظُ عامٌ في كلِّ شراب باردٍ، أو حارٍّ، أو دُهْنِ، ممّا يموتُ بِغَمْسِه فيه، فلو كان يُنجِّسُ الماءَ كان أمْراً بإفسادِه، وقد رُوِى أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ قال لسلْمانَ: «يَاسَلْمَانُ، أَيُّمَا طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ مَاتَتْ فِيهِ دَابةٌ لَيْسَتْ لَهَا نَفْسٌ سَائِلةٌ، فَهُوَ الْحَلَالُ: أَكْلُهُ، وشُرْبُهُ، ووُضُوؤُهُ». وهذا صريحٌ. أخرَجه التَّرْمِذَيُّ، (١٠) والدَّارَقُطْنِيُّ، (١٠) قال التَّرْمِذِيُّ: يرْوِيه بَقِيَّةُ، (١١) وهو يُدَلِّس (١١)، فإذا روَى عن النَّقاتِ جَوَّد. (١٠ ولأنه لا نَفْسَ له ١٠) سائلة، لم يتولَّد مِن النجاسةِ، فأشبَه دود الحلِّ إذا مات فيه، فإنهم سَلَّمُوا ذلك ونحوه، أنه لا ينْجُس المائِع الذي تولَّد منه، إلَّا أن إذا مات فيه، فإنهم سَلَّمُوا ذلك ونحوه، أنه لا ينْجُس المائِع الذي تولَّد منه، إلَّا أن ينجُس، لَزِمَ أن لا يكونَ نَجِساً؛ لأنه لو كان نَجِساً لنَجُسَ كسائِر النَّجاسات. ينجُس، لَزِمَ أن لا يكونَ نَجِساً؛ لأنه لو كان نَجِساً لنَجُسَ كسائِر النَّجاسات.

فصل: فإن غَيَّرَ الماءَ فحُكْمهُ حكمُ الطاهِرات؛ إن كان مما لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه، كالجَرادِ يتسَاقَطُ في الماء ونحوِه، فهو كورَقِ الشَّجَرِ الْمُتناثِرِ في الماء، يُعْفَى عنه، وإن كان ممَّا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه، كالذي يُلْقَى في الماء قصْداً، فهو كالوَرقِ الذي يُلْقَى في الماء.

ولو تغيَّر الماءُ بحَيوانٍ مُذَكِّى، من غير أن يُصِيبَ نجاسةً، فقد نقَل إسحاقُ بن منصور، قال: سُئل أحمدُ عن شاةٍ مَذْبُوحةٍ، وقعتْ فى ماءٍ/ فتغيَّر رِيحُ الماءِ؟ قال: ١٥٥ لا بأسَ، إنَّما ذلك إذا كان مِن نجاسةٍ. وقال عبد الله بن أحمد: قال أبى: وأمَّا

⁽١٠) لم نجده في سنن الترمذي ، وإنما هو عند البيهةي ، في : باب ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ١ /٢٥٣ . وانظر : حاشيته الدر النقى ، وانظر أيضا : نصب الراية ١ /١١٥٠ .

⁽۱۱) في : باب كل طعام وقعت فيه دابة ليس لها دم ، من كتاب الطهارة . سنن الدار قطني ۱ /٣٧ . (۱۲) أي : ابن الوليد بن صائد . انظر ترجمته في الميزان ۱ /٣٣١ .

⁽۱۳) في م : « مدلس » . (۱۳) في م : « مدلس » .

^{(ُ} ١٤ - ١٤) في م : ﴿ وَ لَأَنَّ مَا لَانْفُسُ ﴾ .

السمكُ إذا غيَّرَ الماءَ، فأرجُو أن لا يكونَ به بأسِّ.

فصل: ذكر ابنُ عَقِيل، فيمَن ضَرَبَ حيواناً مأْكولاً، فوقَع في ماء، ثم وجَده مَيّتاً، ولم يعَلمْ؛ هل مات بالْجرَاحة، أو بالماء، فالماءُ علَى أصْلهِ في الطهارة، والحيوانُ على أصْلهِ في الحَظْر، إلَّا أن تكونَ الجِرَاحةُ مُوجِبةً، فيكونُ الحيوانُ أيضاً مُباحاً؛ لأنَّ الظاهِرَ مَوْتُه بالجرَاح والماءُ طاهِرٌ، إلَّا أن يقَعَ فيه دَمَّ.

فصل: الحيوان ضربان: ما ليستْ له نَفْسٌ سائلةٌ، وهو نَوْعان: ما يَتَولَّدُ مِن الطاهرات، فهو طاهرٌ حَيا وَميِّتا، وهو الذي ذكرْناه. الثانى، ما يَتَولَّد مِن النجاسات، كدُودِ الحُشِّ(١٠) وصَراصِرِه، فهو نَجِسٌ حَيا ومَيِّتا؛ لأنهَ مُتَولِّدٌ مِن النجاسةِ فكان نَجِساً، كولَدِ الكلبِ والخنزير.

قال أحمدُ، فى رواية الْمَرُّوذِيِّ: صَراصِرُ الكَنِيفِ والبالوعةِ، إذا وَقَعَ فى الإناءِ أو الحُبِّ، صُبَّ، وصَراصِرُ البئرِ ليست بقَذِرَةٍ، ولا تأكلُ الْعَذِرة.

الضرب الثاني، ماله نَفْسٌ سائلةً، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها، ما تُباحُ مَيْتَتُه، وهو السَّمَكُ وسائرُ حيوانِ البحر الذي لا يَعيِشُ إِلَّا في الماء، فهو طاهرٌ حَياً ومَيِّتاً، لولا ذلك لم يُبَعْ أكلُه، وإن غيَّرَ الماءَ لم يَمْنَعْ؛ لأنه لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه.

النوع الثانى، مالاتُباحُ مَيْتَتُهُ غيرَ الآدَمِيِّ؛ كحيوان الْبَرِّ المأكولِ، وغيره، وحيوانِ البَرِّ المأكولِ، وغيره، وحيوانِ البحرِالذي يعيشُ في البَرِّ، كالضِّفْدَع، والتِّمسْاج، وشِبْههما، فكلَّ ذلك ينْجسُ بالموتِ، وينجُس الماءُ القليلُ إذا مات فيه، والكثيرُ إذا غَيَّرُهُ. وبهذا قال ابنُ المبارك، والشافعيُّ، وأبو يوسف.

⁽١٥) أصل الحش: البستان ، الفتح أكثر من الضم ، وبيت الحش مجاز ؛ لأن العرب كانوا يقضون حوائجهم فى البساتين ، فلما اتخذوا الكنف وجعلوها خلفا عنها أطلقوا عليها ذلك الاسم . المصباح المنير . (١٦) في م : « كحيوان » .

⁽١٧) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المروزى الحنظلي، الإمام الزاهد، جمع العلم والفقه والأدب، توفى سنة إحدى وثمانين ومائة. الجواهر المضية ٣٢٧- ٣٢٦.

وقال مالك، وأبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، في الضُّفْدَع: إذا ماتتْ في الماء لا تُفْسِدُه؛ لأنها تعيشُ في الماءِ. أشْبَهَتِ السَّمَكَ.

ولنا أنها تُنجِّسُ غيرَ الماء، فُتنَجِّسُ الماء، كحيوانِ البَرِّ، ولأنه حيوانَّ له نَفْسٌ سائلةٌ، لا تُباحُ مَيْتُتُهُ. فأَشْبَهَ طيرَ الماء، ويُفارِق السَّمَكَ؛ فإنه مُباحٌ، ولا يُنجِّسُ غيرَ الماء.

النوع الثالث، الآدَمِيُّ، الصحيحُ في المذهبِ أنه طاهرٌ حياً ومَيِّتاً؛ لِقُولِ النبيِّ / عَلَيْهِ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ» مُتَّفَقٌ عليه.

۱۱ظ

وعن أحمد: أنه سُئل عن بئر وقَع فيها إنسانٌ، فمات؟ قال: يُنْزَحُ حتى يَغْلِبَهم. وهو مذهبُ أبى حنيفة، قال: يُنْجُس ويطْهرُ بالغَسْلِ؛ لأنه حيوانٌ له نَفْسٌ سائلةً، فنَجُسَ بالموتِ، كسائر الحيوانات.

وللشافعيُّ قَوْلان، كَالرِّوايتَيْن.

والصحيحُ ماذكُرْنا أُوَّلاً؛ للخَبَرِ، ولأنه آدَمِيٌ، فلم ينْجُسْ بالموتِ، كالشَّهِيد؛ ولأنه لو نَجُس بالموت لم يطُهُرْ بالغَسْل، كسائر الحيوانات التي تنْجُس بالموتِ (١٨٠) ولم يُفَرِّقُ أصحابُنا بين المسلم والكافر؛ لاسْتوائهما في الآدَمِيَّة، وفي حالِ الحياة، ويحتَمِلُ أن ينْجُسَ الكافر بمَوْتِه؛ لأن الخبرَ إنَّما ورَد في المسلم، ولا يصِحُّ قياسُ الكافرِ عليه، لأنه لا يُصلَّى عليه، وليس له حُرْمَةٌ كحرمَةِ المسلم.

فصل: وحُكْمُ أَجْزاءِ الآدَمِيِّ وأَبْعاضِه حكمُ جُمْلتِه، سواءٌ انْفَصلتْ في حياتِه أو بعد مَوْتِه؛ لأَنها أجزاء مِن جُملةٍ. فكان حكمُها كسائرِ الحيوانات الطاهِرة والنَّجسة، ولأنها يُصلَّى عليها، فكانت طاهرةً كجُمْلته.

وَذَكُرُ القَاضَى أَنَهَا نَجِسَةٌ، روايةً واحدة؛ لأنها لا خُرْمةَ لها، بدليلِ أنه لا يُصَلَّى عليها.

ولا يَصِحُّ هذا؛ فإنَّ لها حُرْمةً، بدليل أنَّ كَسْر عَظْم اللَّيْتِ كَكَسْر عظِمِ الحَّيِّ، ويُصَلَّى عليه، ويُصَلَّى عليه، أي عليه، ويُصَلَّى عليه، وهو طاهِرٌ.

⁽١٨) سقط من : م .

فصل: وفي الوَزَغِ(١٩) وَجُهان:

أحدهما، لا ينْجُس بالموتِ؛ لأنه لا نَفْسَ له سائلةً، أَشْبَهَ العَقْرَبَ، ولأنه إن شَكَّ في نَجاستِه فالماءُ يَبْقَى علَى أَصْلِه في الطهارة.

والثانى، أنه ينجُس؛ لما رُوِىَ عن عليٍّ رضي الله عنه، أنه كان يقول: إن ماتَتِ الوَزَغَةُ أو الفأرةُ في الحُبِّ يُصَبُّ مافِيه، وإذا ماتتْ في بئرٍ فائزَحْها حتى تَغْلِبَكَ.

فصل: وإذا مات في الماءِ حيوانٌ لا يُعْلَمُ، هل ينجُس بالموت أم لا؟ فالماء طاهرٌ. لأنَّ الأصْلَ طَهارتهُ، والنجاسةُ مَشْكوكٌ فيها، فلا نَزُولُ عن اليَقِينِ بالشَّكِّ.

وكذلك الحكمُ إن شَرِبَ منه حيوانٌ يُشَكُّ في نجاسةِ سُؤْرِه وطهارتِه؛ لما ذكرْنا.

٧ - مسألة؛ قال: (وَلَا يَتَوَضَأُ بِسُؤْرِ كُلِّ بَهِيمَةٍ لَا يُؤْكُلُ لَحْمُهَا، إِلَّا السَّنَّوْرَ (١)
 وَمَادُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ).

/السُّؤْرِ. فَصْلَةُ الشُّرْب. والحيوان قسمان: نَجِس، وطاهر. فالنَّجِسُ نوعان:

أحدهما، ماهو نَجِسٌ، راويةً واحدة، وهو الكلب، والخنزير، ومَاتولَّد منهما، أو من أحدِهما، فهذا نَجِسٌ؛ عَيْنُه، وسُؤْرهُ، وجميعُ ما خرَج منه، رُوِيَ ذلك عن عُرْوَةً، وهو قَوْلُ أبي حنيفة في السُّؤْر خاصَّة.

وقال مالك، والأُوْزاعِيُّ، وداودٌ: سُؤْرُهما طاهر، يُتَوَضَّأُ به ويُشْرَب، وإن وَلغَا في طعام لم يحرُمْ أكلُه.

وقال الزُّهْرِيُّ: يَتَوَضَّأُ به إذا لم يَجِدْ غيرَه.

1.4

⁽١٩) الوزغ : هو مايعرف بسام أبرص .

⁽١) السنور : الهر .

 ⁽٢) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام، من فقهاء التابعين بالمدينة، توفى سنة أربع وتسعين. طبقات الفقهاء للشيرازى ٥٥، ٥٥.

⁽٣) أبو سليمان داود بن على بن خلف الأصبهاني الظاهري الفقيه الزاهد، انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد، وتوفى بها سنة سبعين ومائتين. طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٢.

وقال عَبْدَةُ بن أبي لُبابة (٤)، والقُوْرِيُّ، وابن المَاجِشُوُن (٥)، وابن مَسْلَمة (١): يَتَوَضَّأُ ويتَيَمَّم.

قال مالك: ويُغْسَلُ الإناءُ الذي ولَغ فيه الكلبُ تَعَبُّداً.

واحْتَجَّ بعضُهم على طهارته بأنَّ الله تعالى قال: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٧) ولم يأمُرْ بعَسْلِ ما أصابَه فَمُهُ، وروَى ابنُ ماجَه بإسْنادِه، عن أبى سعيد الخُدْرِيِّ، أنَّ رسولَ الله عَيْقِيَّ سُتل عن الْجِياَضِ التي بين مكة والمدينة، تَرِدُها السِّباعُ والكلابُ والْحُمُر، وعن الطهارة بها؟ فقال: ﴿ لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بُطُونِهَا، وَلَنَا مَا غَبَرَ طَهُورٌ ﴾ ولأنه حيوانٌ فكان طاهِراً كالمأكولِ.

ولنا مارَوَى أَبُو هُرَيْرة، رضَى الله عنه، أَنَّ النبِّي عَيْلِتُكُم، قال: ﴿إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِى إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعاً ﴾ مُتَّفَقٌ عليه (^)، ولمُسْلم: ﴿فَلْيُرِقْهُ، ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مِرَارٍ ﴾ . (٩) ولو كان سُؤْرُه طاهِراً لم تَجُزْ إراقتُه، ولا وجَب غَسْلُه.

فإن قِيل: إنَّما وجَب غَسْلُه تَعبُّداً، كَما تُغْسَلُ أعضاءُ الوضوءِ وتُغْسلُ اليَدُ مِن نَوْمِ الليل.

قُلْنا: الأصلُ وجُوبُ الغَسْلِ من النجاسةِ؛ بدليلِ سائرِ الغَسْل، ثم لو كان تَعَبُّداً لَمَا أَمرَ بإراقةِ الماءِ، ولَمَا اخْتَصَّ الغَسْلَ بموضعِ الوُلوُغ؛ لِعُمومِ اللفظِ في الإِناءِ كلّه. وأمَّا غَسْلُ اليَد من النوم (١٠) فإنما أمَر به للإحْتياطِ؛ لاحْتالِ أن تكونَ يدُه قد

⁽٤) أبو القاسم عبدة بن أبي لبابة الأسدى الغضائرى ، مولاهم ، كوفى ثقة ، نزل دمشق ، وروى عن ابن عمر وابن عمرو وغيرهما . تهذيب التهذيب 7 /٤٦١ .

⁽٥) أبو مروان عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبدالله التيمي ، مولاهم ، الفقيه المالكي ، كان عليه مدار الفتوى في زمانه ، توفي سنة اثنتي عشرة وماثنين . الديباج المذهب ٢ / ٢ ، ٧ .

⁽٦) أبو هشام محمد بن مسلمة بن محمد ، أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك ، ثقة مأمون حجة فى العلم ، توفى سنة ست وماتتين . الديبياج المذهب ٢ /١٥٦/ .

⁽٧) سورة المائدة ٤ .

⁽٨) تقدم في صفحة ١٧.

⁽٩) في م: و مرات ، والمثبت في : الأصل ، وصحيح مسلم .

⁽١٠) في ١: ﴿ نُومُ اللَّيْلِ ﴾ .

أصابَتُها نجاسةٌ ، فيتَنَجَّسُ المَاءُ ، ثم تنْجُس أعضاؤه به ، وغَسْلُ أعضاءِ الوضوءِ شُرِعَ للوضاءة والنظافة ليكونَ العَبْدُ في حالِ قيامِه بين يَدَي الله سبحانه وتعالى علَى المُحسَنِ حالٍ وأَكْمَلِها ، ثم إن سَلَّمْنا ذلك ، فإنما عَهِدْنا التَّعَبُّدَ في غَسْلِ اليدَيْن ، أمَّا الآنِيَةُ والثّيابُ فإنما يجب غَسْلُها من النجاسات ، وقد رُوِيَ في لفظٍ : «طهُورُ إِناءِ الآنِيَةُ والثّيابُ فإنما يجب غَسْلُها من النجاسات ، وقد رُوِيَ في لفظٍ : «طهُورُ إِناءِ الطَّهُورِ "أَنْ وَلَعَ الْكَلْبُ فِيهِ أَنْ يَعْسِلَهُ سَبْعاً » . / أخرَ جه أبو داو د (١١٠) ولا يكون الطُّهُور (١٠٠) إلَّا في مَحَلِّ الطَّهارةِ .

وقَوْلُهم: إِنَّ الله تعالى أَمَر بأكْلِ ما أَمْسَكَه الكلبُ قبلَ غَسْلِه. قُلْنا: الله تعالى أَمَر بأكْلِه، والنبيُ عَيِّلِهِ أَمَر بغَسْلِه، فيُعْمَلُ بأمرِهما، وإن سَلَّمْنا أنه لا يجبُ غَسْلُه فلأنه يَشُتُق، فعُفِيَ عنه، وحديثُهم قَضِيَّة في عَيْن، يَحْتَمِلُ أَنَّ الماءَ المسئولَ عنه كان كثيراً، ولذلك قال في موضع آخر، حين سئل عن الماء، وما يَنوبُه مِن السِّباع: «إِذَا بَلَعُ الْمَاءُ قُلَّتُيْن لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»، ("ا ولأنَّ الماءَ لا ينجُس إلا بالتغيَّر على , واية لنا، وشُرْبُها من الماء لا يُغَيِّرُه، فلم يُنجِسه ذلك").

النوع الثانى، مااختُلِفَ فيه، وهو سائرُ سِباعِ البهائم، إلَّا السَّنُورَ وما دونها فى الْخِلقَةِ، وكذلك جَوارِحُ الطيرِ، والحمارُ الأَهْلِيُّ والبغلُ؛ فعن أَحمدَ: أنَّ سُؤْرَها نَجسٌ، إذا لم يجدُ غيرَه تيمَّم، وتَرَكه.

ورُوِيَ عن ابن عمر: أنَّه كَرِهَ سُؤْرَ الحمار. وهو قولُ الحسن، وابنِ سِيرِينَ، والشَّعْبِيِّ، والأَوْزَاعِيِّ، وحَمَّادٍ (١٠)، وإسحاق.

وعَن أحمد رحمه الله: أنه قال في البغلِ والحمارِ: إذا لم يَخِدْ غيرَ سُؤْرِهما تَيَمُّم

⁽١١) في: باب الوضوء بسؤر الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ /١٧ ، ١٨ ، وتقدم تخريجه . (١٢) في م.: « الطهر » .

⁽١٣ - ١٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الحبر العلامة، وكان صاحب آثار، توفي سنة أربع ومائة. سير أعلام النلاء ١٩٤٤ - ٣١٩ ...

⁽١٥) أبو إسماعيل حماد بن مسلم بن أبي سليمان الكوفى ، أحد أثمة الفقهاء ، وشيخ أبي حنيفة ، توفى سنة عشرين ومائة .الجواهر المضية ٢ /١٥٠ - ١٥٢ .

معه. وهو قولُ أبى حنيفةَ، والثَّوْرِيِّ.

وَهَذَهُ الرَّوايَّةُ تَدُلُّ عَلَى (١٦ القَوْلِ بطهارةِ ١٦) سُؤْرِهما؛ لأنه لو كان نَجِساً لم تَجُزِ الطهارةُ به. ورُوِىَ عن إسماعيل بن سعيد: لا بأْسُ بسُؤْرِ السِّباع؛ لأنَّ عمر قالَ في السِّباع: تَرِدُ علينا، ونَرِدُ عليها(١٧).

ورخَّص فى سُؤْرِ جميع ذلك الحسنُ، وعطاءٌ، والزُّهْرِيُّ، ويحيى الأنْصارِيُّ (١٨)، وبُكَيْرُ بن الأَشَجِّ (١٩)، وربيعةُ (٢٠)، وأبو الزِّنادِ (٢١)، ومالك، والشافعي، وابن الْمُنْذِرِ؛ لحديثِ أبى سعيد فى الحِيَاض (٢٢)، وقد رُوِى عن جابر أيضاً (٢٢)، وفي حديثٍ آخَرَ عن جابر، أنَّ النبيَّ عَيْنِكُ سُئل: أنتَوَضًا بما أفْضَلَتِ الْحُمُرُ؟ قال: (نَعَمْ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ كُلُّهَا» رواه الشَّافِعي، في «مُسْنَدِه»، (٢٤) وهذا نَصَّ، ولأنَّه حيوانٌ يجوز الائتفاعُ به مِن غير ضرورةٍ، فكان طاهِراً كالشَّاةِ.

وَوَجْهُ الرِّوايةِ الْأُولَى، أَنَّ النبيَّ عَلِيْكَ سُئل عن الماءِ، ومايَنُوبهُ من السِّباعِ؟ فقال: «إذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْن لَمْ يَنْجُسْ». ولو كانت طاهرةً لم يحدّه بالقُلَّتَيْن، وقالَ

⁽١٦ - ١٦) في م: «طهارة»، والمثبت في: الأصل، ١.

⁽١٧) انظر : باب الماء المتغير ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ١ /٣٢٠.

⁽۱۸) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصارى المدنى الفقيه ، روى عن أنس بن مالك وخلق ، وولى قضاء المنصور ، توفى سنة ثلاث وأربعين ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازى ٦٦ . العبر ١٩٥/ ١٩٦ . (٩٩) أبو عبد الله بكير بن عبد الله بن الأشج القرشى مولاهم المدنى ، نزيل مصر ، ثقة صالح ، توفى سنة سبع عشرة ومائة ، وقيل غير ذلك . طبقات الفقهاء للشيرازى ٧٨ ، تهذيب التهذيب ١ / ٤٩١ - ٤٩٣ . (٢٠) أبو عثمان ربيعة بن فروخ (أبى عبدالرحمن) المدنى ، ربيعة الرأى ، أدرك الصحابة ، وعنه أخذ مالك ابن أنس ، وتوفى سنة ست وثلاثين ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازى ٦٥ ، العبر ١ /١٨٣ .

⁽٢١) أبو الزناد عبد الله بن ذكوان المدنى الفقيه ، توفى سنة ثلاثين ومائة . طبقات الفقهاء ، للشيرازى ء ٢٦ .

⁽٢٢) تقدم في صفحة ٤٠.

⁽٢٣) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الحياض ، من كتاب الطهارة وسننها . سنن ابن ماجه ١ /١٧٣ . (٢٣) مسند الإمام الشافعي بحاشية الأم ٦ /٤ ، ٥ ، وترتيب مسند الشافعي ، للسندى ٢٢ ، وفيه : « وبما أفضلته » .

النبي عَلِيْكُ في الْحُمُرِ يومَ خَوْبَرَ: «إِنَّهَا رِجْسٌ». (((*)) ولأنه حيوان حُرِّمَ أَكُلُه، لا لحُرْمَتِه، يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه غالباً، أَشْبَهَ الكلب، ولأنَّ السِّباعَ والجوارح الغالبُ عليها أَكُل الْمَيْتاتِ والنَّجاسات، فَتَنْجُس أَفُواهُها، ولا يتحقَّقُ وجودُ مُطَهِّرٍ لها، ويتعيَّنُ عليها أَكُل الْمَيْتاتِ والنَّجاسات، فَتَنْجُس أَفُواهُها، ولا يتحقَّقُ وجودُ مُطَهِّرٍ لها، ويتعيَّنُ وينبغى أَن يُقْضَى بنجاستِها، كالكلاب، وحديثُ أبى سعيد قد أَجَبْنَا عنه، ويتعيَّنُ حَمْلُه على الماءِ الكثير، عند مَن يرَى نجاسةَ سُؤْرِ الكلب، والحديثُ الآخرُ يرْوِيه ابن أبى حَبِيبة، وهو مُنْكَرُ الحديث. قاله البُخارِيُّ (٢١). وإبراهيمُ بن يحيى، (٢٧) وهو كَذَّابٌ.

والصَّحِيحُ عندى: طهارةُ البغلِ والحمار؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْكِ كان يركبُها، وتُرْكَبُ في زمنِه، وفي عصرِ الصحابة، فلو كان نَجِساً لبَيْنَ النبيُّ عَلِيْكِ ذلك، ولأنهما ممَّا (٢٨) لايُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منهما لِمُقْتنهما. فأشبَها السَّنُورَ، وقولُ النبيِّ عَلِيْكِ (٢٠في الحُمُرِ ٢٠): «إِنَّهَا رِجْسٌ» أراد أنها مُحَرَّمةُ ،كقولِه تعالى في (٢٠ الحمر ٢٠) والمَيْسِرِ والأنْصاب والأزْلام إنها ﴿رِجْسٌ ﴾ (٢١)، ويحْتَمِلُ أنه أراد لَحْمَها الذي

⁽۲۰) أخرجه البخارى ، فى : النهى عن لحوم الحمر الإنسية فقط ، وفى : باب لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الذبائح ، وفى : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ٢ / ١٢٣ ، ١٢٣ ، ٥ / ١٦٧ . ومسلم ، فى : باب تحريم أكل لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ٣ / ١٥٤٠ . والنسائى ، فى : باب سؤر الحمار ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٤٩ . وابن ماجه ، فى : باب لحوم الحمر الوحشية ، من كتاب الذبائع . سنن ابن ماجه ٢ /١٠٦٦ . والدارمى ، فى : باب لحوم الحمر الأهلية ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى ٢ /٨٠٨ .

⁽٢٦) في التاريخ الكبير ١ /٢٧١ ، وهو إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة المدنى الأنصارى ، وكان موجودا سنة ستين وماثة .

⁽۲۷) إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد الشجرى ، روى عن أبيه ، وعنه البخارى فى غير الصحيح ، وغيه . انظر : ميزان الاعتدال ١ /٧٤/ ، تهذيب التهذيب ١ /١٧٦ .

⁽٢٨) سقط من : م .

⁽٢٩ - ٢٩) سقط من: م.

⁽٣٠ – ٣٠) سقط من : الأصل ، ا .

⁽٣١) سورة المائدة ٩٠ .

كان فى قُدورِهم، فإنه نجسٌ (٣٢)، لأنَّ (٣٣) ذَبْحَ ما لا يَحِلُّ أَكْلُه لا يُطَهِّرُه. القسم الثانى؛ طاهِرٌ فى نفسيه، وسُؤْرِه وعَرَقِه، وهو ثلاثة أَضْرُبِ:

الأول، الآدَمِيُّ، فَهُو طَاهِرٌ، وسُؤْرُه طَاهُر، سُواءً كَان مسلماً أو كَافراً، عند عامَّةِ أهلِ العلم، إلا أنه حُكِى عن النَّحَعِيِّ أنه كَرِهَ سُؤْرَ الحائض ، وعن جابر ابن زيد ، لا يَتَوَضَّا منه ، وقد ثبت أنَّ رسولَ الله عَيْلِيَّةٍ قال: «الْمُؤْمِنُ (اللهُ عَيْلِيَّةٍ قال: «الْمُؤْمِنُ (اللهُ عَيْلِيَّةٍ قال: «الْمُؤْمِنُ فَا لا يَنْعُرَفُ مِن الإِناءِ، وهي حائضً، فيأ حدُه رسولُ الله عَيْلِيَّةٍ فيضَعُ فَاهُ علَى موضع فِيهَا، فيشربُ، وتَتَعَرَّقُ العَرْقَ (٥٣٠ فيأ حدُه فيضعُ فَاهُ علَى موضع فِيهَا، فيشربُ، وتَتَعَرَّقُ العَرْقَ (٥٣٠ فيأ حدُه فيضعُ فَاهُ علَى مَوْضِع فِيهَا، وكانتْ تغسِلُ رأسَ رسولِ الله عَيْلِيَةِ وهي حائضٌ. مُتَّفَقٌ عليه (٢٧)، وقال لعائشة: «نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ (٢٨٠) مِنَ المَسْجِدِ»

⁽٣٢) في م : (رجس) .

⁽٣٣) في م: و فإن ، .

⁽ 27 – 39) في م : (ليس بنجس) ، والصواب في : الأصل ، (، وتقدم في صفحة 37 .

⁽٣٥) عرقت العظم عرقا ، من باب قتل : أكلت ماعليه من اللحم . المصباح المنير .

⁽٣٦) في ١: (البخاري ومسلم ، خطأ .

وأخرجه مسلم ، فى : باب جواز غسل الحائض رأس زوجها .. إلخ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم المحرورة مسلم ، وقى : باب مؤاكلة الحائض والشرب من سؤرها ، من كتاب الطهارة ، وفى باب سؤر الحائض ، وفى : باب مؤاكلة الحائض والشرب من سؤرها ، من كتاب الحيض . المجتبى ١ / ٩٩ ، ١٢٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٦ . وأبو داود ، فى : باب فى مؤاكلة الحائض الحيض . المجتبى ١ / ٩٩ ، ١٢٢ ، ١٤٥ ، وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى مؤاكلة الحائض وسؤرها ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٥ ، وابن ماجه ، فى : باب الحائض تمشط زوجها ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ٢١١ ، والدارمي ، فى : باب الحائض تمشط زوجها ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١ / ٢٤٦ . والإمام أحمد ، فى المسند ٦ / ٢٦ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ١٩٢ ، ١٩٢ . ومسلم ، فى باب جواز غسل الحائض رأس زوجها ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب غسل الحائض رأس زوجها ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب غسل الحائض رأس زوجها ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب الحائض الحائض رأس زوجها ، من كتاب الطهارة ، فى : باب الحائض . المجتبى ١ / ٢٤٢ ، ١٩٧ ، والدرامي ، فى : باب الحائض . المحتبع مسلم الحائض رأس زوجها ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١ / ٢٤٧ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٥٠ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٥٠ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٥٠ ، ٢٤٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٠ .

⁽٣٨) الخمرة : هي السجادة ، وهي مايضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده ؛ من حصير أو نسيجة من خوص ، وسميت محرة ؛ لأنها تخمر الوجه ، أي تغطيه .

قالت: إنيِّ حائضٌ. قال: «إِنَّ حَيْضَتكِ ليستْ فِي يَدِكِ ١٣٩٠).

الضرب الثانى، ما أُكِل لَحْمُه؛ فقال أبو بكر ابن المُنْذِر: أَجْمَعَ أَهُلُ العِلْم على أَنَّ سُؤْرَ ما أُكِلَ لحمُه يجوزُ شُرْبُه، والوضوءُ به.

فإن كان جَلاَّلاً يأكُل النجاساتِ. فذكر القاضى فيه (٤٠٠) روايتيْن؛ إحداهما: أنه نَجِسُ. والثانية: طاهر. فيكونُ هذا من النوع الثانى من القِسْمِ الأولِ الْمُختَلَفِ فيه..

الضرب الثالث، السُنَّوْرُ وما دونها في الخِلْقة؛ كالفَأْرةِ، وابنِ عِرْسِ (انه)، فهذا ونحوه من حَشراتِ الأرض سُؤْرُه طاهر، يجوزُ شُرْبُه والوضوء به. ولا يُكْرَه. ٢٠ وهذا قولُ أكثِر أهل العلم؛ من الصَّحابة، والتَّابِعين، من أهل المدينة، والشام، وأهل الكوفة وأصحاب الرَّأي، إلَّا أبا حنيفة، فإنه كَرِهَ الوُضوءَ بسُؤْرِ الهِرِّ، فإن فعَل أجزأه. رُوِيَ (٢٠٠) عن ابن عمر أنه كَرِهَه، وكذلك يحيى الأنصارِيّ، وابن أبي لَيْلَمَ،

وقال أبو هُرَيْرة: يُغْسَلُ مَرَّةً أو مرَّتَيْن. وبه قال ابنُ المُسَيّب (٢٠).

(٣٩) أخرجه مسلم ، في : باب جواز غسل الحائض لرأس زوجها ... إلخ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١ / ٢٤٥ . وأبو داود ، في : باب الحائض تناول من المسجد ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ / ٢٠٠ والترمذي ، في : باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذي ١ / ٢١٦ . والنسائي ، في : باب استخدام الحائض ، من كتاب الطهارة ، وفي :باب استخدام الحائض ، من كتاب الطهارة ، وفي :باب استخدام الحائض ، من كتاب الخيض . المجتبى ١ / ٢٠٠ ، ١٥٨ . وابن ماجه ، في : باب الحائض ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٧ . والدارمي ، في : باب الحائض تبسط الخمرة ، وفي : باب الحائض تمشط زوجها ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمي ١ / ١٩٧ ، ١٩٧ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٧٠ ، ٢ / ٥٠ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢٢٥ ، ٢٠٥ .

⁽٤٠) سقط من : م .

⁽٤١) ابن عرس ، بالكسر : دويبة كَتْشبه الفأرة .

⁽٤٢) في م: « وقد روى ».

⁽٤٣) في م: « المنذر » ، والمثبت في : الأصل ، ا .

وقال الحسن، وابن سِيرِين: يُغْسَلُ مَرَّةً. وقال طاوُس^(٤٤): يُغْسَلُ سَبْعاً، كالكلب.

وقد روَى أبو داود، بإسْناده، عن أبى هُرَيْرة رضَى الله عنه، عن النبيِّ عَلَيْكُ، فَدْكُر الحديث، وقال: «إذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْهُرُّ (°¹⁾ غُسِلَ مَرَّةً».

ولنا مارُوِى عن كَبْشَة بنتِ كَعْبِ بَن مالِك، وكانت تحت أبى قتادة، أنَّ أَبَا قَتادة دخل عليها، فسكَبتْ له وَضُوءًا، قالت: فجاءت هِرَّة فأصْغَى (٢٠) لها الإناءَ حتى شَرِبَتْ، قالت كَبْشَة: فرآنِى أَنْظُرُ إليه، فقال: أتَعْجَبِين ياابنَة أخى؟ الإناءَ حتى شَرِبَتْ، قال: إنَّ رسولَ الله عَيْقِيلَة، قال: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَس، إنَّهَا مِنَ فقلتُ: نعم. فقال: إنَّ رسولَ الله عَيْقِلَة، قال: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَس، إنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ والطَّوَّافِينَ مَ أَخْرَجه أبو داود (٢٠ والنَّسائيُّ، والتَّرْمِذِيُ ٢٠)، وقال (٢٠): هذا حديثٌ حَسَنٌ صَحِيح. وهذا أحْسَنُ شيءٍ في الباب. (٢٠ وهذا قد ٢٠) دَلَّ بلفظِه على نَفْي الكراهةِ عن سُؤْرِ الهِرِّ، وبِتَعلِيلهِ على نَفْي الكراهة عمَّا دونها مما يَطُوفُ علينا. وروَى ابنُ ماجَه، عن عائشة، قالت: كنتُ أتوَضَانً أنا دونها مما يَطُوفُ علينا. وروَى ابنُ ماجَه، عن عائشة، قالت: كنتُ أتوَضانً أنا

⁽٤٤) أبو عبد الرحمن طاوس ين كيسان اليماني الجندى ، من فقهاء التابعين ، وكان جليلا ، توفي بمكة حاجا سنة ست وماثة . طبقات الفقهاء ، للشيرازي ٧٣ ، العبر ١٣٠ / ١٣١ .

⁽٤٥) في م : ﴿ الهُرة ﴾ ، والمثبت في : الأصل ، ١ ، وسنن أبي داود .

وأخرجه أبو داود ، في : باب الوضوء بسؤر الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود / ١٧ . وكذلك أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في سؤر الكلب من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذي ١ /١٣٧ ، وهو فيه بلفظ : « الهرة » .

⁽٤٦) أصغى طا الإناء: أماله.

⁽٤٧-٤٧) أخرجه أبو داود ، في : باب سؤر الهرة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١٨/١ . والنسائى ، في باب سؤر الهرة ، من كتاب المياه . المجتبى ١ /٤٨ ، ١٤٥ ، باب سؤر الهرة ، من كتاب المياه . المجتبى ١ /٤٨ ، ١٤٥ ، والترمذى ، في : باب ما جاء في سؤر الهرة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ /١٣٧ .

وكذلك أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الوضوء بسؤر الهرة والرخصة فى ذلك ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمى ، فى : باب الهرة إذا ولغت فى الإناء ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمى ، الله المرة إذا ولغت فى الإناء ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمى ، والإمام مالك، فى: باب الطهور للوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٣/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٩٦/٥، ٣٠٩، ٣٠٩، ٣٠٩.

⁽٤٨) انظر : عارضة الأحوذى ١ /١٣٨ .

⁽٤٩ - ٤٩) في م: « وقد ».

ورسولُ الله عَيِّكِ من إناء، قد أصابَتْ منه الهِرَّةُ قبلَ ذلك (''). وعن عائشة، أنها قالت: إنَّ رسولَ الله عَيْكِة، قال: «إنَّها لَيْسَتْ بِنَجَس، (''إنَّمَا هِيَ '') مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ». وقد رأيتُ رسولَ الله عَيْكِةُ يَتُوضًا بَفَضْلِها. رواه أبو داود (''').

فصل: إذا أكلت الهِرَّةُ نجاسةً ثم شَرِبَتْ من ماء يَسِيرِ بعدَ أن غابتْ، فالماءُ طاهِر؛ لأنَّ النبيَّ عَيِّلِيَّةٍ نَفَى عنها النجاسةَ، وتَوضَّأُ ("مِن فَضْلِها"،)، مع عِلْمِه بأكْلِها النَّجاسات. وإن شربتْ قبلَ أن تَغيب، فقال القاضى، وابنُ عَقِيل: ينْجُس؛ لأنه ورَدتْ عليه نجاسةٌ مُتَيَقَّنةٌ، أَشْبَهَ ما لو أصابَه بَوْلٌ.

وقال أبو الحسن الآمِدِئُ: ظاهرُ مذهبِ أصحابِنا أنه طاهِرٌ، وإن لم تَغِبْ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْكُ عَفَى عنها مُطْلَقاً، وعلَّل بعَدَمِ إمْكِان الاحْترازِ عنها، ولأننا حَكَمْنا بطهارةِ سُؤْرِها بعد (أث) الغَيْبة في مَكانٍ لا يَحتَمِلُ وُرودَها على ماء كثيرٍ / يُطَهِّرُ فَاهَا، ولو احْتمَل ذلك فهو شَكُّ لا يُزيلُ يَقِينَ النجاسة، فوجَب إحالةُ الطهارةِ على العَفْوِ عنها، وهو شاملٌ لما قبلَ الغَيْبةِ.

فصل: وإن وقَعتِ الفارةُ أو الهِرَّةُ ونحوُهما، في مائعٍ، أو ماء يَسِيرٍ، ثم خرجتْ حَيَّةً، فهو طاهِر. نَصَّ عليه أحمدُ، فإنَّه سُئل عن الفارةِ تقَع في السَّمْنِ الذائِبِ، فلم تَمُتْ؟ قال: لا بَأْسَ بأكْلِه. وفي روايةٍ أخرى (٥٥) قال: إذا كان حَياً فلا شَيْءَ، إنما الكلامُ في الميِّتِ.

وقيل: يَحْتَمِلُ أَن يَنْجُسَ إِذَا أَصَابَ المَاءُ مَخْرَجَهَا؛ لأَنَّ مَخْرَجَ النجاسةِ نجسٌ، فينْجسُ به المَاءُ. י יפ

⁽٥٠) في الموضع السابق من سنن ابن ماجه .

⁽٥١ – ٥١) في م : ﴿ إنها ﴾ . والمثبت في : الأصل ، ا ، وسنن أبي داود .

⁽٥٢) في الموضع السابق من سنن أبي داود .

⁽٥٣-٥٣) في م: « بفضلها ».

⁽٤٥) في م : ﴿ مع ﴾ .

⁽٥٥) سقط من : م .

ولنا أنَّ الأصْلَ (٥٠ طهارةُ الماء ٥٠)، وإصابةُ الماءِ لموضعِ النجاسةِ مَشكُوكٌ فيه، فإنَّ الْمَحْرَجَ ينْضَمُّ إذا وقَع الحيوانُ في الماءِ، فلا يزولُ اليقينُ بالشَّكِّ.

فصل: كلَّ حيوانٍ فحُكْمُ جِلْدِه وشَعَرِه وعَرَقِه ودَمْعِهِ ولُعابِه حكمُ سُوْرِه في الطهارة والنجاسة؛ لأنَّ السُّوُرَ إنما يثبُت فيه حكمُ النجاسةِ في الموضع الذي (٥٠ نَجُسَ بملاقاتِه ٥٠ لُعابَ الحيوان وجسمه، فلو كان طاهِراً كان سُؤْرُه طاهِراً، وإذا كان نَجساً كان سُؤْرُه نَجساً.

٨ ــ مسألة؛ قال: (وَكُلُّ إِنَاءِ حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ؛ مِنْ وُلُوغِ كَلْبٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ غَيْرِه، فَإِنَّهُ يُعْسَلُ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرابِ).

النجاسةُ تَنْقَسِم قسمَيْن:

أحدهما؛ نجَاسة الكلبِ والخنزيرِ والمُتَوَلِّد منهما، فهذا لا يختلفُ المذهبُ في أنه يجبُ غَسْلُها سَبْعاً، إحداهُنَّ بالتُّراب، وهو قولُ الشافعيِّ.

وعن أحمد: أنه يجبُ غَسْلُها ثَمانِياً، إحْداهُنَّ بالتَّرابِ. ورُوِى ذلك عن الحسن؛ لحديثِ عبد الله بن الْمُعَفَّلِ، أنَّ رسولَ الله عَلَيْكَ ، قال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بالتُّرَابِ». روَاه مُسْلِمٌ (١).

وَالروايةُ الْأُولَى أَصَحُّ، (٢) ويُحْمَلُ هذا الحديثُ علَى أنه عَدَّ التُّرابُ ثامِنَةً ؛ لأنه

⁽٥٦ - ٥٦) في م: (الطهارة) .

⁽٥٧ - ٥٧) في م : ﴿ ينجس لملاقاته ﴾ .

⁽١) في : باب حكم ولوغ الكلب ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١ /٢٣٥ .

وكذلك أخرجه أبو داود ، فى : باب الوضوء بسؤر الكلب ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود المحدل المحدل المحدد ال

وبلفظ «أولاهن بالتراب» أخرجه الترمذى، فى: باب ماجاء فى سؤر الكلب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٣٣/١. والنسائى، فى: باب تعفير الإناء بالتراب من ولوغ الكلب فيه. المجتبى من السنن ١٤٤/١، ١٤٥٠.

⁽٢) تقدمت في صفحة ١٧.

وإن وُجِدَ مع إحْدَى الغَسَلاتِ فهو جنْسٌ آخَرُ، فيُجْمَعُ بين الْخَبَرَيْن.

وقال أبو حنيفة: لا يجبُ العدَدُ في شيءِ من النجاسات، وإنما يُغْسَلُ حتى يَغْلِبَ على الظُّنِّ نَقاؤُه من النجاسة؛ لأنَّه رُويَ عن النبيِّ عَلَيْكُم أنه قال في الكلب يَلِغُ في الإناء: «يُغْسَلُ ثَلَاثاً، أَوْ خَمْساً، أَوْ سَبْعاً » (٣) فلم يُعَيِّنْ عَدَداً. ولأنها نجاسةً، فلم يجبْ فيها العَدَدُ، كما لو كانتْ علَى الأرض.

ولنا مارَوَىَ أَبُو هُرَيْرة أَنَّ رسولَ الله/ عَيْلِيِّهِ، قال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاء أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعاً». مُتَّفَقٌ عليه، ولمُسلم، وأبى داود: «أُولَاهُنَّ بالتُّرَابِ». وحديثُ عبد الله بن الْمُغَفَّلِ، الذي ذكرْناه. وحديثُهم (٤) يَرْويه عبدُ الوَهَّابِ بِن

الضَّحَّاكِ، وهو ضعيفٌ (°). وقد روَى غيرهُ من الثِّقات: «فَلْيَغْسِلَهُ سَبْعاً». وعلَى أنه يَحْتَمِلُ الشَّكُّ مِن الرَّاوِي، فينْبَغي أن يُتَوَقَّفَ فيه، ويُعْمَلَ بغيرهِ. وأمَّا الأرضُ

فإنةً سُومِحَ في غَسْلِها للمَشْتَقَّة، بخلافِ غيرِها.

فصل: فإن جَعل مَكانَ التُّرابِ غيرَه؛ من الأشنان،(١) والصَّابون، والنُّخالة(٧)، ونحو ذلك، أو غسَله غَسلُةً ثامنةً، فقال أبو بكر: فيه وجهان:

أحدهما، لا يُجْزِئُه؛ لأنَّه طهارةٌ أُمِرَ فيها بالتُّراب، فلم يقُمْ غيرُه مَقامَهُ، كَالتَّيَمُّجِ، ولأنَّ الأمرَ به تَعَبُّدٌ غيرُ معقولٍ، فلا يجوزُ القِياسُ فيه.

والثاني يُجْزِئُه؛ لأنَّ هذه الأشياءَ أَبْلَغُ من الترابِ في الإزالةِ، فنَصُّه علَى الترابِ

⁽٣) أخرجه الدارقطني ، في : باب ولوغ الكلب في الإناء ، من كتاب الطهارة ١ /٦٥ .

⁽٤) سقط من : م .

⁽٥) في حاشية م : « هذا غلط فقد رواه مسلم وغيره من طرق ليس عبدالوهاب هذا منها ، بل هي مجمع على صحتها ، .

وعبدالوهاب هذا هو أبو الحارث عبدالوهاب بن الضحاك بن أبان السلمي العرضي الحمصي . انظر ترجمته في : ميزان الاعتدال ٢ /٦٧٩ ، ١٨٠ ، وتهذيب التهذيب ٦ /٤٤٦ – ٤٤٨ . وانظر نصب الراية ١ /١٣١ . في تصحيح الحديث الآخر الذي رواه أبو هريرة .

⁽٦) الأشنان ، بضم الهمزة والكسر لغة : معرب ، يقال له بالعربية : الحُرْض . المصباح المنير .

⁽٧) النخالة: قشر الحب.

تَنْبِيةٌ عليها، ولأنه جامِدٌ أُمِرَ به في إزالةِ النجاسة، فأَلْحِقَ به ما يُماثِلُه كالحجر في الاستجمار.

فأمًّا الغَسْلَةُ الثامنةُ فالصحيحُ أنها لا تقومُ مَقامَ التراب؛ لأنَّه إنْ كان القَصْدُ به تَقْويةُ الماء في الإزالةِ فلا يحصُل ذلك بالثامنة، لأنَّ الجمعَ بينهما أَبْلَغُ في الإزالةِ، وإن وجَب تَعَبُّداً امْتنَع إِبْدالُه، والقِياسُ عليه.

وقال بعضُ أصحابِنا: إنما يجوزُ العدُولُ إلى غيرِ الترابِ عندَ عَدَمِه، أو إفْسادِ المَحَلِّ المُعْسولِ به، فأمَّا مع وُجودِه وعدمِ الضَّرَرِ به^^ فلا. وهـذا قَوْلُ ابن حامد^(۹).

القسم الثانى؛ نَجاسةُ غيرِ الكلبِ والخنزير، ففيها رِوَايتان:

إحداهما، يجبُ العَدَدُ فيها قِياساً علَى نجاسةِ الوُلُوغِ، ورُويَ عن ابن عمر، أنه قال: أُمِرْنا بغَسْلِ الأَنْجاسِ سَبْعاً. فَيَنْصَرِفُ إِلَى أَمْرِ النبيِّ عَلِيُّكُمْ.

والثانية، لا يجبُ العَدَدُ، بل يُجْزئُ فيها الْمُكاثَرةُ بالماء مِن غير عَدَدٍ، بحيث تزولُ عَيْنُ النجاسة. وهذا قُولُ الشافعيِّ؛ لما رُويَ عن ابن عمر، قال: كانتِ الصلاةُ خَمْسِينِ، والغُسْلُ مِن الجنابةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، والغَسْلُ مِن البَّوْلِ سَبْعَ مَرَّات، فلم يزَلِ النبيُّ عَلَيْكُم يَسْأُلُ حتى جُعِلَتِ الصلاةُ خَمْساً، والغَسْلُ مِن البَوْلِ مَرَّةً، والغُسْلُ مِن الْجَنابةِ مَرَّةً» رُوَاه الإمامُ أحمد، في «مُسْنَدِه»(١٠) وأبو داود. في «سُنَنِه»(١١). وهذا نَصٌّ، إلَّا أنَّ في رُواتِه أيُّوبَ بنَ جابرٍ ، وهو ضعيفٌ ، وقال النبيُّ عَلِيْكَةٍ: ﴿ إِذَا أَصَابَ إِحْدَاكُنَّ الدُّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ/ فَلْتَقْرَصْهُ، ثُمَّ لِتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لِتُصَلِّ فِيهِ». رَوَاه البُخارِيُّ (١٣)، ولم يأْمُرْ فيه بَعَدَدٍ، وفي حديثٍ آخر، أنَّ امْرَأَةً

⁽٨) سقط من: م.

⁽٩) أبو عبدالله الحسن بن حامد بن على البغدادي ، إمام الحنبلية في زمانه ومدرسهم ومفتيهم ، صاحب المصنفات ، المتوفى سنة ثلاث وأربعمائة . تاريخ بغداد ٧ /٣٠٣ ، طبقات الحنابلة ٢ /١٧١ – ١٧٧ . (١٠) انظر : الفتح الرباني ٢ /١٩٨ .

⁽١١) في : باب في الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ /٥٧ .

⁽۱۲) تقدم في صفحة ۱۷.

ركبتْ رِدْفَ النبيِّ عَلِيْكُ ، علَى ناقتِه ، فلما نزلَتْ إذا علَى حَقِيبَتِهِ شيءٌ مِن دَمِها ، فأمرَ ها النبيُّ عَلِيْكُ أَن تَجْعَلَ في الماءِ مِلْحاً ، ثم تَعْسِل به الدَّمَ . روَاه أبو داود (١٣) ، ولم يأمُر ها بعَدَدٍ ، وأمرَ النبيُّ عَلِيْكُ ، أنْ يُصَبَّ علَى بَوْلِ الأعْرابيِّ سَجْلٌ مِنْ مَاءِ . مُتَّفَقٌ عليه (١٤) ، ولم يأمُر بالعدد (١٥) ، ولأنها نجاسة غيرِ الكلب ، فلم يجبْ فيها العَدَدُ ، (١٦ كنجاسة الأرض ٢١) .

ورُوِىَ أَنَّ العدَدَ لا يُعْتَبَرُ في غيرِ مَحَلِّ الاسْتِنْجاء من البَدَنِ، ويُعْتَبرُ في مَحَلِّ الإسْتِنْجاء وبقيَّة المَحَالُ. قال الخَلَّال: هذه الرِّوايةُ وَهمَّ. ولم يُثْبِتْها.

فإذا قُلْنا بوجُوبِ العَددِ، ففي قَدْرِه رِوَايتان: إحداهما، سَبْعٌ؛ لِمَا قَدَّمْنا. والثانية، ثلاثٌ؛ لأنَّ النبيَّ عَيْقِهِ قال: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي وَالثانية، ثلاثٌ؛ لأنَّ النبيَّ عَيْقِهِ قال: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثاً؛ فإنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عليه (١٧)، (١٨ إلَّا قُولُهُ «ثلاثا» انْفَرد به مُسْلَمٌ (١٠). أمر بعَسْلِها ثلاثا؛ ليرْتَفِعَ وهمُ النَّجاسةِ، ولا يَرْفَعُ وَهمَ النَّجاسةِ، ولا يَرْفَعُ وَهمَ النجاسة إلَّا ما يَرْفَعُ حَقِيقَتَها. وقد رُوِيَ أن النجاسة في مَحَلِّ الإسْتِنْجاءِ تَطُهُرُ بِثَلاثٍ، وفي غيرهِ تَطْهُر بسَبْعٍ؛ لأنَّ مَحَلَّ الاسْتِنْجاءِ تَتَكَرَّرُ فيه النجاسة، فاقْتَضَى ذلك التَّخْفِيفَ، وقد اجْتُزِئَ فيها بثلاثةِ أحْجارٍ، مع أنَّ المَاءَ أَبْلَغُ في الإزالةِ، فأولَى أن يَجْتَزئَ فيها بثلاثِ غَسَلاتٍ.

قال القاضى: الظاهِرُ مِن قَوْلِ أَحْمَدَ مَا اخْتَارَ الْخِرَقِيُّ، وهو وُجوبُ العَدَدِ في جميعِ النَّجاسات.

فَإِن قُلْنا: لا يجبُ العَدَدُ لم يجِبِ التُّرابُ، وكذلك إن قلنا: لا يجبُ العَسْلُ سَبْعاً؟

⁽١٣) في : باب الاغتسال من الحيض ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ /٧٤ ، ٧٥

كما رواه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ /٣٨٠ .

⁽۱٤) تقدم فی صفحة ۱۷ ، ۱۸ . (۱۵) فی ۱: (بعدد) .

^{ُ(}۱۷) تقدم فی صفحة ٤٠.

⁽١٨ - ١٨) سقط من : الأصل .

لأنَّ الأصْلَ عَدَمُ وجُوبِه، ولم يَرِدِ الشَّرْعُ به إلَّا في نجاسةِ الوُّلوُغِ.

وإن قُلْنا بوجُوبِ السَّبْع، ففي وجُوبِ التُّرابِ وَجْهان: أحدهما، يجبُ؛ قياساً علَى الوُلوغ. والثانى، لا يجبُ؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيْكُم، أمر بالغَسْلِ للدَّم وغيرِه، ولم يأمُرْ بالتراب إلَّا في نجاسةِ الوُلوُغ، فوجَب أن يُقْتَصَرَ عليه، ولأنَّ الترابَ إن أُمِرَ به تَعَبُّداً وجَب قَصْرُه على مَحَلِّه، وإن أُمِر به لِمَعْنَى في الوُلوُغ لِلزُوجَةٍ فيه لا تَنْقَلِعُ إلَّا بالتُّراب، فلا يُوجَدُ ذلك في غيرِه.

والْمُسْتَحَبُّ أَن يَجْعَلَ الترابُ في الغَسْلةِ الأُولَى؛ لموافقتِه لَفْظَ الخَبَر، وليأْتِيَ المَاءُ عليه بعدَه فينظِّفه، ومتى غَسَلَ به أَجْزَأَه؛ لأنه رُوِى في حديثٍ: ﴿إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرابِ». وفي حديثٍ: ﴿فِي الثَّامِنَةِ». / فيدُلُّ علَى أَنَّ بِالتُّرابِ». وفي حديثٍ: ﴿فِي الثَّامِنَةِ». / فيدُلُّ علَى أَنَّ مَحَلًّ الترابِ مِن الغَسَلاتِ غيرُ مَقْصُودٍ.

فصل: إذا أصاب الْمَحَلَّ نجاساتٌ متساويةٌ فى الحُكْمِ فهى كنجاسةٍ واحدة، وإن كان بعضُها أغْلَظُ، كالوُلوُغ مع غيرِه، فالحكمُ لأغْلَظِها، ويدخلُ فيه ما دونه. ولو غَسل الإناءَ دون السَّبْع، ثم وَلَغُ فيه مَرَّةً أخرى، فغسله سَبْعاً، أَجْزَأً؛ لأنه إذا أَجْزَأً عمَّا يُماثِلُ فَعَمَّا دونَه أَوْلَى.

فصل: وإذا غسَل مَحَلَّ الوُلوغ (١٩) فأصاب ماءُ بعضِ الغَسَلاتِ مَحلاً آخَرَ، قبلَ تَمامِ السَّبْعِ، ففيه وَجْهان:

أحدهما، يَجب غَسْلُه سَبْعاً، وهو ظاهرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ، واخْتيارُ ابن حامدٍ، لأنها نجاسةٌ، فلا يُراعَى فيها حكمُ أَلْمَحلِّ الذي انفصلتْ عنه، كنجاسةِ الأرضِ ومَحَلِّ الإسْتِنْجاء. وظاهرُ قَوْلِ الخِرَقِيِّ أنه يجبُ غَسْلُها بالتُّراب، وإن كان الْمَحلُّ الذي انفصلتْ عنه قد غُسِلَ بالترابِ؛ لأنها نجاسةٌ أصابتْ غيرَ الأرضِ، فأشْبَهتِ الأولَى.

وَالثَانِي، يجب غَسْلُه مِن الْأُولَى سِتاً، ومن الثانية خَمْساً، ومن الثالثة أرْبعاً،

⁽١٩) في م : (النجاسة) .

كذلك إلى آخرِه؛ لأنها نجاسةٌ تطْهُر في مَحَلِّها بدونِ السَّبْع، فطَهُرتْ به (٢٠) في مثلِه، كالنجاسةِ علَى الأرض، ولأن الْمُنفَصِلَ بعضُ الْمُتَّصِل، والمتصِلُ يطْهُر بذلك، فكذلك الْمُنفَصِلُ، وتُفارِق المنفصلَ عن الأرضِ ومَحَلَّ الاستنجاء؛ لأن العِلَّة في خِفَّتها الْمُحَلَّ، وقد زالتْ عنه، فزال التَّخْفيف، والعِلَّة في تخْفيفها ههنا قصورُ حكْمِها بما مرَّ عليها من الغَسْلِ. وهذا لازمٌ لها (١٠ حيث كانت ٢١)، ثم إن كانت قد انفصلتْ عن مَحَلِّ غُسِل بالترابِ غُسِلَ مَحَلُّها بغيرِ تُرابٍ، وإن كانت الأُولَى بغير تُرابٍ غُسِلَتْ هذه بالتراب. (٢٠ وهذا اختيارُ القاضى، وهو أصَحُّ إن شاء الله تَعالى ٢٢).

فصل: ولا فَرْقَ بين النجاسةِ مِن وُلوغِ الكلبِ، أو يَدهِ، أو رِجْلهِ، أو شَعْره، أو غيرِ ذلك من أَجْزائِه؛ لأنَّ حُكْمَ كلِّ جُزْءِ من أَجْزاءِ الحيوانِ حكمُ بَقيَّةِ أَجْزائِه، أو غيرِ ذلك من أَجْزائِه؛ لأنَّ النَّصَ ورَدَ^(٢٢) في الكلبِ، على ما قرَّرْناه، وحكمُ الخِنْزيرِ حكمُ الكلبِ؛ لأنَّ النَّصَ ورَدَ^(٢٢) في الكلبِ، والخِنزيرُ شرِّ منه وأَغْلَظ منه (٢٠)؛ لأن الله تعالى نَصَّ على تَحْرِيمه، وأجمعَ (٢٠) المسلمون على ذلك، وحَرُم اقتناؤه.

فصل: وغَسْلُ النَّجاسةِ يختلفُ باختلافِ مَحَلِّها؛ إن كانت جِسْماً لا يتَشَرَّبُ النَّجاسةَ كالآنيةِ، فغَسْلُه بإمْرارِ (٢٦) الماءِ عليه كلَّ مَرَّةٍ غَسْلَة، سواء كان بفِعْلِ آدَمِی أو غیر فِعْلِه، مثل أن ينزل عليه ماءُ المطرِ، أو يكون فی نهرِ جارٍ، فتمُرُّ عليه ٢٠ جِرياتُ النهر، فكلُّ جِرْيةٍ تمُرُّ عليه غَسْلَةٌ؛ لأنَّ القصْدَ غيرُ مُعْتَبرٍ، فأشْبَه/مالو صَبَّهُ آدَمِی بغیرِ قَصْدٍ، وإن وقع فی ماءِ قلیل راكِدٍ نجَسه ولم يَطْهُر، وإن كان كثيراً

⁽٢٠) سقط من : م .

⁽۲۱ – ۲۱) في م : « حسب ما كان » .

⁽٢٢ - ٢٢) سقط من : الأصل .

⁽۲۳) في م : « وقع » .

⁽٢٤) سقط من : م .

⁽۲۵) فی ا : « واتفق » .

⁽٢٦) في م : (بمرور) .

احْتُسِب بوَضْعهِ فيه ومُرورِ الماءِ علَى أَجْزائِه غَسْلَةٌ، فإن خَضْخَضَه في الماءِ وحَرَّكه بحيثُ يَمُرُّ عليه أَجْزاءٌ غيرُ التي كانتْ مُلاقِيَةً له، احْتُسِبَ بذلك غَسْلَةٌ ثانيةٌ، كما لو مَرَّتْ عليه جرياتٌ من الماءِ الجارِي. وإن كان المغسولُ إناءً فطُرِحَ فيه الماء، لم يُحْتَسَبْ به غَسْلَةٌ حتى يُفْرِغَه منه؛ لأنه العادةُ في غَسْلِه، إلّا أن يكونَ يَسَعُ قُلَّتُيْن فصاعِداً، فَمَلاً ه، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ إدارةَ الماءِ فيه تُجْرَى مُجْرَى الغَسَلات، لأنَّ أَجْزاءَه تَمُرُّ عليها جِرياتٌ مِن الماءِ غيرُ التي كانتْ مُلاقيةً له، فأشْبَهَ مالو مَرَّتْ عليها جِرياتٌ مِن ماءِ جَارٍ.

وقال ابنُ عَقِيل: لا يكونُ غَسْلُه إلَّا بتَفْريغه منه أيضا.

وإن كان المغْسولُ جِسْماً تدنُحل فيه أَجْزاءُ النجاسة، لم يُحْتَسَبْ برَفْعهِ من الماءِ غَسْلَةٌ، إلَّا بعدَ عَصْرِه، وعَصْرُ كلِّ شيءٍ بحَسَبِه، فإن كان بِساَطاً ثقيلاً أو زِلِّياً (۲۷)، فعَصْرُه بتَقْلِيبِه ودَقِّه.

فصل: ما أُزِيلَتْ به النجاسةُ، إن انْفَصل مُتغيِّراً بالنجاسة، أو قبلَ طَهارةِ الْمحَلِّ، فهو نَجِسٌ؛ لأنه تغيَر بالنجاسة (٢٠فينْجُسُ بها ٢٠٠)، أو ماءٌ قليلٌ لاَقَى مَحَلا نَجِساً لم يُطَهِّرْهُ، فكان نَجِساً، كما لو ورَدتْ عليه. وإن انْفَصلَ غيرَ مُتغيِّر مِن الغَسْلَةِ التي طَهُرَ بها المَحَلُّ، فإن كان الحُلُّ أرضاً فهو طاهِرٌ، روايةً واحدةً؛ لأن النبيَّ عَيْقِلَةٍ، أمر أن يُصبَّ علَى بَوْلِ الأعْرابيِّ ذَنُوبٌ مِن ماءٍ. لِيُطَهِّر الأرضَ التي بال عليها، فلو كان المُنْفَصِلُ نَجِساً لنَجُسَ به ما انْتَشرَ إليه مِن الأرض، فتكثر النجاسةُ. وإن كان غيرَ الأرض، ففيه وَجُهان؛ قال أبو الحَطَّاب : أصَحُهما أنه طاهِرٌ. وهو مذهبُ الشافِعيِّ؛ لأنه انْفَصِلَ عن مَحَلٍّ مَحْكُومٍ بطهارِته، فكان طاهِرً، كالغَسْلَةِ الثامنة، وأن المُنْفَصِلَ بعضُ المُتَّصِل، والمُتَّصِلُ طاهِر، وكذلك المُنْفَصِل. والثانى: أنه نَجِسٌ. وهو قَوْلُ أبي حنيفة. واختاره أبو عبد الله ابنُ

⁽٢٧) في الأصل ، م : « زوليا » ، والمثبت في : ١ . والزلية ، بكسر الزاى وتشديد اللام : نوع من البسط ، والجمع الزلالي .

⁽۲۸ – ۲۸) سقط من : م .

حامدٍ؛ لأنه ماءٌ قليل، لَاقَى مَحَلاً نَجِساً، أشْبَه مالو لم يُطَهِّرها.

قال أبو بكر: (٢٩) إنما يُحْكَمُ بطَهارةِ المُنْفَصِلِ مِن الأَرضِ إِذَا كَانَتْ قَد نَشِفَتْ أَعْيَانُها قَائمةً ، فَجَرَى المَاءُ عليها، طَهَّرهَا. وفي المُنْفَصِل وَايتان ، كَالمُنْفَصِل عن غيرِ الأَرْض. قال: وكَوْنُه نَجِساً أَصَحُّ في كلامه.

" قال المصنّفُ: " والأَوْلَى الحُكْمُ بطهارتهِ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْكُ أَمَر بغَسْلِ بَوْلِ الأَعْرابِيِّ عَقِيبَ بَوْلِه، ولم يشْتَرِطْ نشافَه .

الله فصل: إذا غَسل بعضَ النَّوْبِ النَّجِسِ، جازَ، ويطْهُرُ المَغْسولُ دونَ / غَيْرِه ؛ فإن كان بغَمْسِ بعضِه في ماء يسير راكِدٍ يَعْرُكُه فيه، نَجُسَ الماء، ولم يطْهُرْ منه شيءٌ ؛ لأنه بغَمْسِه في الماء صار نَجِساً، فلم يُطهِّرْ منه شيئاً، وإن كان يَصُبُّ علَى بعضِه في جَفْنَةٍ طَهُرَ ما طَهَّرَه، وكان المُنْفَصِلُ نَجِساً؛ لأنه لابُدَّ مِن أن يُلاقِيَ الماء المُنْفَصِلَ جزءٌ غيرُ مَعْسُولٍ (٢٢)، فيَنْجُس به.

فصل: إذا أصاب ثَوْبَ المرأةِ مِن (٣٣) دَمِ حَيْضِها، اسْتُحِبَّ أَن تَحُتَّه بِظُفُرِها، لتذهبَ مُحشونَتهُ، ثم تَقْرُصَه لِيَلِين للغَسْلِ، ثم تعْسِلَه بالماء؛ لقَوْل النبيِّ عَيْكُ للأَسْماءَ في دم الحَيْضِ: ﴿ حُتِّيهِ، ثُمَّ اقْرُصِيهِ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ». مُتَّفَق عليه (٢٠٠). فإن اقْتصرَتُ على إزالته بالماءِ جاز، فإن لم يَزُلْ لَوْنُه، وكانت إزالتُه تَشُقُّ أَو يُتْلِفُ النَّوْبَ ويضرُّه، عُفِي عنه (٣٠٠ لِقَوْلِ النبيِّ عَيْكَ : ﴿ وَلَا يَضُرُّ لِ أَثْرُهُ ٢٠٠)». وإن التَّوْبَ ويضرُّه، عُفِي عنه (٣٠٠ لِقَوْلِ النبيِّ عَيْكَ : ﴿ وَلَا يَضُرُّ لِ أَثْرُهُ ٢٠٠)». وإن

⁽٢٩) في م: ﴿ أَبُو الْخَطَابِ ﴾ ، والمثبت في : الأصل ، ١ .وأبوبكر هو أحمد بن محمد بن هارون الخلال .

⁽٣٠) في م : ﴿ البول ﴾ ، والمثبت في : الأصل ، ا .

⁽٣١ – ٣١) من :ا وحدها .

⁽٣٢) في م : (المغسول) .

⁽٣٣) سقط من : م .

⁽٣٤) انظر ما تقدم في صفحة ١٧ ، ولم يروه بهذا اللفظ البخاري .

⁽٣٥ - ٣٥) سقط من : الأصل ، والحديث أخرجه أبو داود ، ف : باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه ف حيضها ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١ /٨٨ .

اسْتَعْملَتْ فی إِزالتهِ شیئاً يُزِيلُه كالمِلْح وغيره، فحَسَنٌ؛ لِمَا رَوَى أبو داود، بإسْنادِه عن امرأةٍ من غِفَار، أَنَّ النبيَّ عَيِّلَةٍ أَرْدَفَها علَى حَقِيبَتهِ، فحاضَتْ، قالتْ: فنزلْتُ، فإذا بها دَمَّ مِنيِّ، فقال: «مَالَكِ؟ لَعَلَّك نَفِسْتِ»؟. قلتُ: نعم. قال: «فَأَصْلِحِي مِنْ نَفْسِكِ، ثُمَّ خُدِي إِنَاءً مِنْ مَاءٍ فَاطْرَحِي فِيهِ مِلْحاً، ثُمَّ اغْسِلِي مَا أَصَابَ الْحَقِيبَةَ مِنَ الدَّمِ (٢٦)».

قال الخَطَّابِيُّ : فيه مِن الفِقْه ؛ جَوازُ اسْتعمالِ المِلْح، وهو مَطْعُومٌ، في غَسْل الثوبِ وتَنْقِيَتِه مِن الدَّم، فعلَى هذا يجوزُ غَسْلُ الثيابِ بالعَسَلِ، إذا كان يُفْسِدُه (٢٧) الصَّابُون، وبالخلِّ إذا أصابَه (٢٨) الحِبْرُ، والتَّدَلُّكُ بالنُّخالَةِ، وغَسْلُ الأَيْدِى بها، والبِطِّيخ ودَقِيقِ البَاقِلاَ، وغيرِها من الأشياءِ التي لها قُوَّةُ الجِلاء. والله أعلمُ.

فصل: فإذا كان في الإناءِ خَمْرٌ أو شِبْهُه مِن النَّجاسات التي يتَشَرَّبُها الإناءُ، ثم متى جُعِلَ فيه مائِعٌ سِوَاهُ ظهرَ فيه طَعْمُ النجاسة، (٣٩ أو لَوْنُها لم يَطْهُرْ بالعَسْلِ؛ لأن الغَسْلَ لا يسْتَأْصِلُ أَجْزاءَ النجاسة ٣٩) مِن جِسْمِ الإناء، فلم يُطَهَّرْهُ، كالسَّمْسِم إذا ابتَلَّ بالنجاسة.

قال الشيخ أبو الفرَج المَقْدِسِيُّ (١٠) في «المُبْهِج» (١٠): آنِيَةُ الخمرِ منها المُزَقَّتُ، فتطْهُر بالغَسْلِ؛ لأن الزِّفْتَ يمْنَعُ وُصولَ النجَاسَةِ إلى جسم الإناء، ومنها

⁽٣٦) أخرجه أبو داود ، في : باب الاغتسال من الحيض ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود / ٧٤/ .

وكذلك أخرجه الإمام أحمد ، في المسند ٦ /٣٨٠ .

⁽٣٧) في م : ﴿ يفسدها ﴾ ، والمثبت في : الأصل ، ١ ، ومعالم السنن ١ /٩٦ .

⁽٣٨) في م : و أصابها ، ، والمثبت في : الأصل ، ومعالم السنن .

⁽٣٩ – ٣٩) سقط من : ١ .

⁽٤٠) أبو الفرج عبدالواحد بن محمد بن على الشيرازى المقدسى الحنبلى ، شيخ الشام فى وقته ، له تصانيف عدة فى الفقه والأصول ، توفى سنة ست وتمانين وأربعمائة . طبقات الحنابلة ٢ /٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ذيل طبقات الحنابلة ١ /٢٤٨ - ٧٣ ، العبر ٣ /٣١٣ .

⁽٤١) ذكر البغدادي أنه في فروع الحنابلة . إيضاح المكنون ٢ /٢٥٠ .

ما ليس بمُزَفَّتٍ، فيتَشَرُّب أَجْزاءَ النجاسة، فلا يطْهُر بالتَّطْهِير، فَإِنِهِ مَتَى تُرِكَ فيه مائِعٌ أَظْهَرَ (٢٠) فيه طَعْمَ الخمر ولَوْنَه.

٩ ــ مسألة؛ قال: (وإذا كَانَ مَعَهُ فِي السَّفَرِ إِناءَانِ؛ نَجِسٌ وطَاهِرُ، واشْتَبَهَا
 عَلَيْه، أَرَاقَهُمَا، ويَتَيمَّم).

إِنَّمَا خَصَّ حَالَةَ السَفْرِ بَهْذَهُ الْمُسَأَلَة؛ لأَنهَا الْحَالَةُ التَّى يَجُوزُ التَّيَمُّمُ فِيهَا، / ويُعْدَمُ فيها المَاءُ غالِبًا، وأراد: إذا لم يجدُ ماءً غيرَ الإِناءَيْنِ المُشْتَبِهَيْن، فإنَّه متى وجدَ ماءً طَهُوراً غيرَهما توَضَّأُ به، ولم يَجُزِ التَّحَرِّى ولا التَّيَمُّمُ، بغيرِ خلافٍ.

ولا تخلوُ الآنِيَةُ المُشْتَبِهَة مِن حالَيْن:

أحدهما، أن لا يَزِيد عددُ الطاهِر علَى النَّجِسِ، فلا خِلافَ في المذهبِ أنه لا يجوزُ التَّحَرِّي فيهما.

والثانى، أن يكُثرَ عددُ الطاهر (١)؛ فذهب أبو على النَّجَّادُ (٢)، مِن أصحابِنا، إلى جَوازِ التَّحَرِّى فيها. وهو مذهبُ أبى حنيفة؛ لأنَّ الظاهرَ إصابةُ الطاهِرِ، لأنَّ جِهَة (٣) الإِباحةِ قد ترجَّحتْ، فجاز التَّحَرِّى، كما لو اشْتَبَهِتْ عليه أُختُه في نِسَاءِ مِصْرٍ.

وظاهرُ كلام أحمد: أنه لا يجوزُ التَّحَرِّي فيها بحالٍ. وهو قَوْلُ أكثرِ أصحابِه (١٠). وقولُ المُزَنِيِّ (٥) وأبي تَوْر.

وقال الشافعيُّ: يتَحَرَّى، ويتَوَضَّأُ بالأغْلبِ عندَه في الحالَين؛ لأنه شَرْطٌ

⁽٤٢) في ا، م: (ظهر) .

⁽١) في م: (الطاهرات ، .

⁽٢) أبو على الحسين بن عبدالله النجاد الصغير البغدادى ، كان فقيها معظما ، إماما في أصول الدين وفروعه ، توفى سنة ستين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢ /١٤٠ – ١٤٢ ، العبر ٢ /٣٢١ .

⁽٣) في الأصل: « حجة ».

⁽٤) في الأصل: « الصحابة » .

ر . - () () أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزنى، صاحب الإمام الشافعي، وناصر مذهبه، وصاحب المختصر، توفى سنة أربع وستين ومائتين. طبقات الشافعية الكبرى ٩٣/٢ – ٩٠٨.

للصلاةِ، فجاز التَّحَرِّى مِن أَجْلِه، كما لو اشْتَبهَتِ القِبْلةُ، ولأن الطهارةَ تُؤَدَّى بِالنَّقِينِ تارةً، وبالظَّنِّ أخرى، ولهذا جاز التَّوَضُّؤُ بالماءِ القليلِ المُتَغَيِّرِ، الذي لا يُعْلَمُ سببُ تغُيره.

وقال ابنُ الْمَاجِشُون: يتَوضَّا مِن كلِّ واحدٍ منهما وُضوءاً، ويصلِّى به. ("وبه" قال محمد بن مَسْلَمة، إلَّا أنه قال : يغْسِلُ ما أصابَه من الأوَّل؛ لأنه أمْكَنَه أداءُ فَرْضِه بيَقِينٍ، فَلِزمَه، كما لو اشْتَبَهَ طاهِرٌ بطَهُورٍ، وكما لو نَسِيَ صلاةً من يومٍ لا يعْلَمُ عَيْنَها، أو اشْتَبهتْ عليه الثِّيابُ.

ولنا أنه اشْتَبَهَ المُباحُ بالمَحْظُورِ، فيما لا تُبيحُه الضرورةُ، فلم يَجُزِ التَّحَرِّى، كَا لو اسْتَوى العددُ عند أبى حنيفة، وكما لو كان أحدُهما بَوْلاً عند الشافعيّ، فإنه قد سَلَّمه، واعْتذَر أصحابُه بأنه لا أصْلَ له فى الطهارةِ.

قلنا: وهذا الماءُ قد زال عنه أصلُ الطهارةِ، وصار نَجِساً، فلم يَبْقَ للأصْلِ الزَّائِلِ أَثْرٌ، علَى أن البولَ قد كان ماءًا ، فله أصلٌ في الطهارةِ، كهذا الماءِ النَّجِسِ. وقولُهم: إذا كثر الطاهرُ ترجَّحتِ الإباحةُ. يبطُل بما إذا اشْتَبهتْ أختُه في مائةٍ وقولُهم: إذا كثر الطاهرُ ترجَّحتِ الإباحةُ. يبطُل بما إذا اشْتَبهتْ في أو مَيْتَةٌ بِمُذَكَّياتٍ، فإنه لا يجوزُ التَّحَرِّى، وإن كثر المُباحُ، وأمّا إذا اشْتَبهتْ في نِساءِ مِصْرٍ، فإنه يَشُقُ اجْتنابُهنَّ جميعاً، ولذلك يجوزُ له النّكاحُ مِن غيرِ تَحَرِّ. وأمّا القبلةُ فيباحُ تَرْكُها للضرورةِ، كحالةِ الخوف، ويجوزُ أيضاً في السّفر في صلاةِ النافلة، ولأن قِبْلتَه ما يتَوجُّه إليه بظنّه، ولو بانَ له يقينُ الخطأ لم يَلْزَمْه الإعادُة، أصلِ الطهارة، وإن غلب على ظنّه نجاستُه، ولا يحتاجُ إلى تَحَرِّ. وفي مَسْألتِنا عارض يَقِينَ الطهارة، وإن غلب على ظنّه نجاستُه، ولا يحتاجُ إلى تَحَرِّ. وفي مَسْألتِنا عارض يَقِينَ الطهارةِ يَقِينُ النجاسة، فلم يَبْقَ له حُكْمٌ، ولهذا لا يجوزُ اسْتِعْمالُه مِن غيرِ يَقِينَ الطهارةِ يَقِينُ النجاسة، فلم يَبْقَ له حُكْمٌ، ولهذا لا يجوزُ اسْتِعْمالُه مِن غيرِ يَقِينَ الطهارةِ يَقِينُ النجاسة، فلم يَبْقَ له حُكْمٌ، ولهذا لا يجوزُ اسْتِعْمالُه مِن غيرِ يَقِينَ الطهارةِ يقينُ النجاسة، فلم يَبْقَ له حُكْمٌ، ولهذا لا يجوزُ اسْتِعْمالُه مِن غيرِ يَقْ الله عَلْمُ اللهُ اللهُ والآخُرُ ماءً.

ويدُلُ علَى صِحَّةِ ما قُلْنا: أنه لو تَوَضَّأُ مِن أُحدِ الإِناءَيْن وصلَّى، ثم غلَب علَى ظَنِّه في الصلاة الثانية أن الآخَرَ هو الطاهِرُ، فتَوضَّأُ به وصلَّى مِن غير غَسْل أثَر

٤٢ظ

^(7 - 7) سقط من : الأصل .

الأوَّل، فقد عَلِمْنا أنه صلَّى بالنجاسةِ يَقِيناً، وإن غَسَلَ أَثَرَ الأَوَّل ففيه حَرَجٌ ونَقْضٌ لاجْتهادِه باجْتهادِه، ونَعْلمُ أن إحْدَى الصلاتَينْ باطِلةٌ، لا بعَينها، فيلزَمُه إعادتُهما، فإن تَوَضَّأُ مِن الأَوَّلِ فقد تَوَضَّأُ بما يعْتَقِدُه نَجساً.

وما قالَهُ ابنُ الماجِشُون فباظِلٌ؛ فإنه يُفْضِي إلى تَنْجِيسِ نفسِه يَقِيناً، وبُطْلانِ صَلاتِه إجْماعاً.

وما قالَهُ ابنُ مَسْلَمَة ('ففيه حَرَجُ ')، ويبْطُل بالقِبْلةِ؛ فإنَّه لا يلزمُه أن يُصَلِّىَ إلى أرْبَع جِهَاتٍ.

فصل: وهل يجوز له التَّيَمُّمُ قبلَ إراقَتِهما؟

علَى روايتَين:

إحداهما، لا يجوزُ؛ لأنَّ معه ماءً طاهِراً بيَقِينٍ، فلم يَجُزْ له التَّيَمُّمُ مع وجودِه. فإن خلَظهما، أو أراقَهما، جاز له التَّيَمُّمُ؛ لأنه لم يَبْقَ معه ماءً طاهِرُ.

والثانية، يجوزُ التَّيَمُّمُ قبلَ ذلك. اختارَه أبو بكر. وهو الصحيح؛ لأنه غيرُ قادرٍ على اسْتعمالِ الطاهِرِ، أَشْبَهَ مالو كان فى بئرٍ لا يُمْكِنُه اسْتِقاؤُه، وإن احْتاجَ إليهما للشُّرْبِ لم تجبْ إراقتُهما، بغيرِ خِلافٍ؛ فإنه يجوزُ له التَّيَمُّم لو كانا طاهِرَيْن، فمع الاشْتباهِ أَوْلَى. وإذا أراد الشُّرْبَ تحرَّى وشرِبَ من الطاهِر عنده؛ لأنها ضرورة تبيحُ الشُّرْبَ من النَّجس إذا لم يجدْ غيرَه، فَمِنَ الذي يظُنُّ طَهارته أَوْلَى.

وإن لم يَغْلِبْ علَى ظنّه طهارةُ أَحدِهما شَرِبَ مِن أَحدِهما، وصار هذا كما لو اشْتَبهتْ مَيْتَةٌ بِمُذَكَّاة (^^) في حالِ الاضْطِرار، ولم يجدْ غيرَها، فإنه إذا جاز اسْتعمالُ النّجس، فاسْتعمالُ ما يظُنُّ طهارته أوْلَى.

وإذا شَرِبَ مِن أحدِهما، أو أكل مِن المُشْتَبِهات، ثم وجَد ماءً طهوراً، فهل يلزمُه غَسْلُ فِيه؟

⁽٧ – ٧) في الأصل : ﴿ فحرج ﴾ .

⁽٨) في ١: و بمذكيات ، .

يَحْتَمِلُ وجهين: أحدهما، لا يَلْزَمُه؛ لأن الأصْلَ طهارةُ (٩) فِيهِ، فلا يزُولُ عن ذلك بالشَّكِّ. والثانى يَلْزَمُه؛ لأنه مَحَلِّ مُنِعَ اسْتعمالُه مِن أَجْلِ النجاسةِ، فلَزِمَه غَسْلُ أَثَرِهِ، كالمُتَيَقَّنِ.

فصل: وإذا عَلِمَ عَيْنَ النَّجِسِ اسْتُجِبَّ إِراقتُه لِيزُيلَ الشَّكَّ عن نفسِه. وإن احْتَاجَ إلى الشُّرْبِ شَرِبَ مِن الطاهِر، ويتيمَّم إذا لم يجدُ غيرَ النَّجِسِ. / وإن خاف العَطَشَ في ثَانِي الحالِ، فقال القاضي: يتوَضَّأُ بالطاهِر (١١) ويحْبِس النَّجِسَ؛ لأنه (١١) ليس بمُحْتاج (١) إلى شُرْبه في الحال، فلم يجز التَّيمُّمُ مع وُجودِه.

,40

والصحيحُ، إن شاء الله، أنه (١٠ يُرِيقُ النَّجِسَ ١٠) ويتيَمَّمُ؛ لأن وُجودَ النَّجِسِ كعدَمِه عند الحاجةِ إلى الشُّرْبِ في الحالِ، وكذلك في المآلِ، وخَوْفُ العَطَشِ في إباحةِ التَّيَمُّمِ كحقيقَتِه.

فصل: وإن اشتبه ماء طَهُورٌ بماء قد بطَلتْ طُهُورِيَّتُهُ، تَوَضَّا مِن كُلِّ واحدٍ منهما وُضوءًا كاملا، وصلَّى بالوُضوءَيْن صلاةً واحدة. لا أعلمُ فيه خِلافاً؛ لأنه أمْكَنَهُ أداء فَرْضِه بَيقِين، مِن غيرِ حَرَجٍ فيه، فيَلزمُه، كما لو كانا طَهُورَين (١٣) ولم يَكْفِه أحدُهما، وفارَق ما إذا كان نَجِساً؛ لأنه يُنجِّسُ أعضاءَه يَقِيناً، ولا يأمنُ أن يكونَ النَّجِسُ هو الثاني، فيَبْقَى نَجِساً، ولا تصِحُّ صلاتُه، فإن احْتاجَ إلى أحدِ يكونَ النَّجِسُ هو الثاني، فيَبْقَى نَجِساً، ولا تصِحُّ صلاتُه، فإن احْتاجَ إلى أحدِ الإناءَيْنِ للشُرْبِ تحرَّى، فتوضَّا بالطَّهُورِ عنده، وتَيَمَّمَ معه ليحصلُ له اليَقِينُ. والله أعلمُ.

فصل: وإن اشتبَهتْ عليه ثيابٌ طاهرةٌ بنَجِسةٍ، لم يجُز التَّحَرِّى، وصلَّى فى كُلُّ ثوبِ بعدَد النَّجِس، وزادَ صلاةً. وهذا قولُ ابنِ الماجِشُون.

⁽٩) سقط من : م .

⁽١٠) في م: ﴿ بِالمَاءِ الطَّاهِرِ ﴾ .

⁽۱۱ -- ۱۱) في م : (غير محتاج) .

⁽١٢ - ١٢) في م ، ١ : ﴿ يَحِبُسُ الطَّاهِرِ ﴾ .

⁽١٣) في م : (طاهرين) .

وقال أبو ثَوْرٍ، والمُزَنِيُّ: لا يُصَلِّى فى شيء منها، كالأوانِي. وقال أبو حنيفة، والشافعيُّ: يتَحَرَّى فيها، كَقَوْلِهِم فى الأوانِي والقِبْلَةِ. ولنا أنه أَمْكَنَهُ أداءُ فَرْضِه بيَقِينٍ من غيرِ حَرَجٍ فيلْزمُه، كما لو اشْتَبَه الطَّهُورُ بالطاهِر، وكما لو نَسِيَ صلاةً مِن يُومٍ لا يعلمُ عَيْنَها.

والفرقُ بين هذا وبين الأوانِي النَّجِسَةِ مِن وَجْهَيْن: أَحدُهما أَن اسْتعمالَ النَّجِسِ يَتَنَجَّسُ به، ويمنعُ صِحَّةَ صلاتِه في الحالِ والمآلِ، وهذا بخلافِه. الثاني، أَن الثَّوْبَ النَّجسَ تُباحُ له (١٤) الصلاةُ فيه إذا لم يجدْ غيرَه، والماءُ النَّجِسُ بخلافِه.

والفرق بينه وبين القِبْلَةِ مِن وُجوهٍ: أحدُها، أن القبلة يكثر الاشتباه فيها، فيشتُ اعتبارُ اليَقِينِ، فسقَط دَفْعاً للمَشتَقة، وهذا بخلافه. الثانى، أن الاشتباه ههنا حصل بتَفْرِيطِه؛ لأنه كان يُمْكِنُه تَعْلِيمُ النَّجِسِ أو غَسْلُه، ولا يُمْكِنُه ذلك في القِبْلَةِ. الثالث، أن القِبلة عليها أدِلَّة من النجوم والشمس والقمر وغيرِها، فيصِحُ الاجتهاد في طلَبِها، ويَقْوَى دليلُ الإصابة لها، بحيثُ لا يَبْقَى احتالُ الخطأ إلَّا وَهْماً ضَعِيفاً، بخلافِ الثِّيابِ.

فصل: فإن لم يعلمْ عدد النَّجِسِ، صَلَّى فيما يَتَيقَّنُ به أنه صَلَّى في/ثوبٍ طاهر، فإن كُثُرَ ذلك وشَقَ، فقال ابنُ عَقِيلٍ: يتَحَرَّى فى أَصَحِّ الوَجْهَيْن؛ دَفْعاً للمَشَّقة. والثانى لا يتحَرَّى؛ لأن هذا ينْدُرُ جِداً، فلا يُفْرَدُ بحُكْمٍ، ويُسْحَبُ عليه ذَيْلُ (١٥٠) الغالب.

فَصَل: وإن ورَد ماءً فأخبرَهُ بنجاستِه صَبيٌ أو كافرٌ أو فاسقٌ، لم يَلْزَمْه قَبولُ خبرِه؛ لأنه ليس مِن أهل الشهادةِ ولا الرِّوايةِ، فلا يَلْزَمُه قبولُ خبرِه، كالطفلِ والمَجنون، وإن كان المُحْبِرُ بالغاً عاقلاً مُسْلِماً غيرَ معلومٍ فِسْقُه، وعَيَّنَ سببَ النجاسةِ، لَزِمَ قبولُ خَبرِه، سواء كان رجلاً أو امرأةً، حُراً أو عَبْداً، معلومَ العدالةِ أو مَسْتُورَ الحالِ؛ لأنه خبرٌ دِينِيٌ، فأشْبَهَ الخبر بدخولِ وقتِ الصلاةِ. وإن لم يُعَيِّنْ

٥٢ظ

⁽١٤) سقط من :الأصل .

⁽١٥) في م ، أ : « دليل »

سببَها، فقال القاضى: لا يلْزمُ (١٦) قبولُ خَبَرِه؛ لاحْتالِ اعتقادِه نجاسةَ (١٧ الماءِ بسبب لا يعتقدُه المُحْبَرُ، كالحنفي يرَى نجاسةَ الماءِ الكثير، والشافعي يرى نجاسةَ ١١٠ الماء اليسيير بما لا نَفْسَ له سائلة، والمُوَسْوَسِ الذي يعتقِدُ نجاستَه بما لا يُنجَسُه. ويَحْتَمِلُ أَن يَلْزَمَ قبولُ خَبرِهِ، إِذَا انْتَفَتْ هذه الاحْتالاتُ في حَقِّه.

فصل: فإن أخبره أن كلباً وَلَغ في هذا الإِناء، لَزِمَ قبولُ خَبَرهِ، سواء كان بَصِيراً أو ضَرِيراً؛ لأن للضَّرِيرِ طريقاً إلى العِلْمِ بذلك بالْخَبَرِ والحِسِّ.

وإن أخبرَه أن كلباً وَلَغ في هذا الإِناءِ ولم يَلِغُ في هذا. وقال آخرُ: لم يَلِغُ في الأُوَّلِ، وإنما ولغ في الثاني. وجَب اجْتنابُهما، فيَقْبَلُ قولَ كلِّ واحدٍ منهما في الأثباتِ دون النَّفي؛ لأنه يجوزُ أن يَعْلَمَ كلُّ واحدٍ منهما ما خَفِي على الآخرِ، إلَّا أن يُعيِّنا وَقْتاً مُعَيَّناً، وكلباً واحداً، يَضِيقُ الوقتُ عن شُرْبِه منهما، فيتعارَضُ قَوْلاهما، ويَسْقُطان، ويُباحُ اسْتعمالُ كلِّ واحدٍ منهما. فإن قال أحدُهما: شَرِبَ مِن هذا الإناء. وقال الآخرُ: نزلَ ولم يشْرَبْ. قُدِّمَ قَوْلُ الْمُثْبِتِ، إلَّا أن يكونَ لم يتحقَّقُ شُرْبه، مثل الضَّرِيرِ الذي يُخْبِرُ عن حِسِّه، فيقَدَّمُ قولُ البَصِيرِ؛ لأنه أعْلَمُ.

فصل: إذا سقط على إنسانٍ مِن طريقٍ ماءٌ، لم يَلْزَمْه السُّوالُ عنه؛ لأن الأصْلَ طَهارتُه، قال صالح: سألتُ أبى عن الرجلِ يَمُرُّ بالموضِع، فيَقْطُر عليه قطرةٌ أو قطرتان؟ فقال: إن كان مَخْرَجاً بيعنى خَلاءً فاغسِلْه، وإن لم يكنْ مَخْرَجاً فلا يُسْأَلُ عنه؛ فإنَّ عمر، رَضِيَ الله عنه، مَرَّ هو وعمرو بن العاص على حَوْضٍ، فقال عمرو: ياصاحبَ الْحَوْضِ، أترِدُ على حَوْضِكَ السِّباعُ؟ فقال عمر: ياصاحبَ الْحَوْضِ، فإنَّا نَرِدُ عليها، وتردُ علينا. رواه مالك، في «الموطَّأ» (١٨).

⁽١٦) في م: «يلزمه».

⁽١٧ - ١٧) سقط من : الأصل .

⁽١٨) في باب الطهور للوضوء ، من كتاب الطهارة . الموطأ ٢٣/١ ، ٢٤ ، ورواه الدارقطني ، ف : باب الماء المتغير ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٣٢/١ . وتقدم بعضه في صفحة ٦٧.

رو فإن سأل، فقال ابنُ عَقِيل: لا يَلْزَمُ الْمَسْتُولَ رَدُّ الجواب؛ لخبرِ عُمَر، / ويَحْتَمِلَ أَن يَلْزَمَه؛ لأنه سُئلَ عَن شَرْطِ الصلاة ، فلَزِمَه الجوابُ ، إذا عَلِمَ ، كما لو سألَهُ (١٩٠) عن القِبْلَةِ. وخبرُ عُمَرَ يدُلُّ علَى أن سُؤْرَ السِّباعِ غيرُ نَجِسٍ. والله أعلمُ.

⁽١٩) في م : « سئل » .

باب الآنية

• 1 - مسألة، قال أبو القاسم، رحمه الله: (وَكُلُّ جِلْدِ مَيْتَةٍ دُبِغَ أَوْ لَمْ يُدْبَغُ فَهُوَ لَحِسٌ) لا يختلفُ المذهبُ فى نَجاسةِ جلدِ (١) الميْتةِ قبلَ الدَّبْغ، ولا نعلمُ أحداً خالفَ فيه، وأمَّا بعدَ الدَّبْغ فالمشهورُ فى المذهبِ أنه نَجِسٌ أيضا، وهو إحدَى الرَّوايتين عن مالك، ويُروَى ذلك عن عمرَ وابنهِ عبدِ الله بن عمر، رَضِى الله عنهما، وعِمْران بن حُصَيْن، وعائشة، رَضِى الله عنهم.

وعن أحمد رواية أخرى: أنه يطهر منها جِلْدُ ما كان طاهِراً في حالِ الحياة. ورُوِى نحو هذا عن عَطاء، والحسن، والشَّعْبِيّ، والنَّخعِيّ، وقتادة، ويحيى الأنصارِيّ، وسعيد بن جُبَيْر، والأوزاعِيّ، واللَّيْثِ، والتَّوْرِيّ، وابن المُبارَك، وإسحاق، ورُوِى ذلك عن عمر، وابنِ عباس، وابنِ مسعود، وعائشة، رَضِيَ الله عنهم، مع اختِلَافِهم فيما هو طاهِر في الحياة، وهو مذهبُ الشافعيّ، وهو يَرَى طهارة الحيوانات كلِّها، إلَّا الكلبَ والخنزير، فيطهر عنده كلَّ جِلْدٍ إلَّا جِلْدُهما. وله في جلْدِ الآدَمِيِّ وَجْهان.

وقال أبو حَنيفة: يطْهُر كلُّ جِلْدٍ بالدَّبْغِ، إلَّا جِلْدَ الخِنْزيرِ.

وحُكِى عن أبى يوسف: أنه يطْهُرُ كلَّ جِلْدٍ. وهو روايةٌ عن مالك، ومذهبُ مَن حَكَم بطهارة الحيواناتِ كُلِّها؛ لأن النبيَّ عَلِيْكُ قال: «إِذَا دُبِغَ الإِهابُ فَقَدْ طَهُرَ». مُتَّفَقٌ عليه (٢)، ولأن رسولَ الله عَلِيْكُ وجَد شاةً مَيِّتَةً أَعْطِيَتُها مَولاةً

⁽١) سقط من: م.

 ⁽٢) أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، حافظ العصر، وقدوة المفسرين والمحدثين، توفى سنة سبع عشرة ومائة. سير أعلام النبلاء ٧٦٩/٥ ٢٨٣٠.

 ⁽٣) بهذا اللفظ رواه مسلم ، في : باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٧/١ . وأبو داود ، في : باب في أهب الميتة ، من كتاب اللباس.سنن أنى داود ٣٨٦/٢ .

لَمَيْمُونَةَ مِن الصَّدَقِة. فقال رسولُ الله عَيِّلِيَّهُ: «هَلاَّ انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟» قالوا: إنَّها مَيْتةٌ. قال: «إنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا». وفي لفِظ: «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَعُوهُ فَانْتَفَعُوا بِه». مُتَّفَقٌ عليه (٤)، ولأنه إنَّما نَجُسَ باتِّصالِ الدماءِ والرُّطوباتِ به بالموتِ، والدَّبْعُ يُزِيلُ ذلك، فيرْتَدُّ الجلْدُ إلى ما كان عليه في حالِ الحياةِ.

ولنا ما روَى عبدُ الله بن عُكَيمْ، أنَّ النبيَّ عَلِيْكُ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ: ﴿إِنِّى كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ الْمَيْتِةِ، فَإِذَا أَتَاكُمْ (٥) كِتَابِي هٰذَا فَلَا تُنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بَاهَابٍ وَلَا عَصَبٍ». روَاه أبو داود، في ﴿سُنَنِهِ﴾(١)، والإمَام أحمد،/ في

1: --

⁼ والإمام مالك، في : باب ما جاء في جلود الميتة ، من كتاب الصيد . الموطأ ٩٩٨/٢ .

وبلفظ: ﴿ أَيَمَا إِهَابِ دَبِغُ فَقَدَ طَهُمْ ﴾ .رواه الترمذي ، في : باب ماجاء في جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذي ٢٣٣، ٢٣٣، . والنسائي ، في : باب جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ١٥٣/٧ . والدارمي ، في باب الاستمتاع بجلود الميتة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٥٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٩/١ ، ٢٧٠ ، ٣٤٣ .

وفى طهارة جلود الميتة بالدباغ أحاديث كثيرة فيما تقدم من كتب السنة ، وفى غير هذه الكتب . وانظر : مسند الإمام أحمد ٢٢٧/١ ، ٢٣٧ ، ٢٦٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣١٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٦٩ ،

⁽٤) أخرجه البخارى ، ق : باب الصدقة على موالى أزواج النبي عَلِيلَة ، من كتاب الزكاة ، وف : باب جلود الميتة من كتاب الذبائح . صحيح البخارى ١٠٥/٢ ، ١٠٧/٣ ، ١٢٤/٧ . ومسلم ، فى : باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، من كتاب الباس . المبخارى ١٠٥/٢ ، ٢٧٦/١ . ومسلم ، فى : باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، من كتاب اللباس . الحيض . صحيح مسلم ٢٣٥/١، ٢٧٧، وأبو داود ، فى : باب ماجاء فى جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب سنن أبى داود ٢٣٤/٣ ، والترمذى ، فى : باب ماجاء فى جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٣٤/٧ . والنسائى ، فى : باب جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعتبرة . المجتبى ١٥١/١ ، ١٥١ . وابن ماجه ، فى : باب لبس جلود الميتة إذا دبغت ، من كتاب اللباس . سنن الدارمى المباب الاستمتاع بجلود الميتة ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى المراب ماجاء فى جلود الميتة ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى أحمد ، فى : باب ماجاء فى جلود الميتة ، من كتاب الصيد . الموطأ ٢٩٨/٢ ، والإمام مالك ، فى : باب ماجاء فى جلود الميتة ، من كتاب الصيد . الموطأ ٢٩٨/٢ ، والإمام ألك ، فى : باب ماجاء فى جلود الميتة ، من كتاب الصيد . الموطأ ٢٠٧٠ ، ٢٢٧ ، والميلة أي المين ال

^(°) في ا ، م : « جاءكم » .

 ⁽٦) في : باب من روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٣٨٧/٢ .
 وكذلك رواه الترمذى ، في : باب ماجاء في جلود الميتة إذا دبغت ، من أبواب اللباس.عارضة =

"مُسْنَدِهِ " () وقال (الإمام أحمد () إسناد جَيِّد، يَرْويه يحيى بن سعيد عن شعبة ، () عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلَي ، عن عبد الله بن عُكَيْم. وفي لفظ: أتانا كتابُ رسولِ الله عَيِّلِيَّة قبلَ وفاتِه بسَهْرٍ أو شَهْرَين (() وهو ناسِخ لما قبلَه ؛ لأنه في آخِرِ عُمْرِ النبيِّ عَيِّلِيَّة ، ولفظه دَال على سَبْقِ التَّرْخِيصِ ، وأنه مُتأخِّر عنه ، لقوله : (كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ) . وإنما يُوْخَذُ بالآخِرِ فالآخِرِ مِن أمرِ رسولِ الله عَيِّلِيَّة فإن قيل : هذا مُرْسَل ؛ لأنه مِن كتابٍ لا يُعْرَفُ حامِله . قلنا : كتابُ النبيِّ عَيِّلِيَّة لِي أَخْدُ وقد كتَب إلى مُلوكِ الأطرافِ ، كَافْظِه . ولو لا ذلك لم يكتُب النبيُّ عَيِّلِيَّة إلى أحدٍ ، وقد كتَب إلى مُلوكِ الأطرافِ ، وإلى غيرهم فَلزَمَتْهم الحُجَّة به ، وحصَل له البلاغ ، ولو لم يكن حُجَّة لم تَلزَمْهم الإجابة ؛ لجهلِهم بحامِل الإجابة ، ولا حصَل به بلاغ ، ولكان لهم عُذْرٌ في تَرْكِ الإجابة ؛ لجهلِهم بحامِل الكتابِ وعَدالته ، وروَى أبو بكر الشافِعي ، بإسْنادِه ، عن أبى الزُبَيْر ، عن جابر ، أن الكتابِ وعَدالته ، ولأنه حُرِّم المُولِه تعالى : ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ ((١) . فلم يطهُر من المُيْتَة ، فكان مُحَرَّماً ، لقولِه تعالى : ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَة فِلْ الدَّبْغ ، ولأنه حُرِّم بالموتِ ، فكان نَجِساً كا قَبْلَ الدَّبْغ .

⁼الأحوذى ٢٣٤/٧ ، ٢٣٥ . والنسائى ، فى : باب مايدبغ به جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ١٥٥/٧ . وابن ماجه ، فى : باب من قال لاينتفع من الميتة بإهاب ولاعصب ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه٢/١٩٤٤ .

⁽٧) المسند ١١٠/٤ ، ٣١١ .

⁽۸ – ۸) من : م

⁽٩) سقط من : ۱.

⁽١٠) انظر ما مر في تخريج الحديث السابق .

قال الترمذى : وسمعت أحمد بن الحسن يقول : كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث ؛ لما ذكر فيه قبل وفاتة بشهرين ، وكان يقول : هذا آخر أمر النبى عليه . ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده ؛ حيث روى بعضهم فقال عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ لهم من جهينة . عارضة الأحوذى ٢٣٥/ ٢٣٥/ .

⁽١١) جمع الجوامع ، للسيوطي ٩٠٧/١ .

⁽١٢) سورة المائدة ٣ .

وقولهم: إنه إنما نَجُسَ لاتِّصالِ (١٣) الدِّماءِ والرُّطوباتِ به، غيرُ صحيحٍ ؛ لأنه لو كان نَجساً لذلك لم يَنْجُسْ ظاهرُ الجلْدِ، ولا ماذَكَّاه المَجُوسِيُّ والوَثَنِيُّ، ولا ما قُدَّ نِصْفَيْن، ولا مَتْرُوكُ التَّسْمِيَةِ؛ لِعَدَمِ عِلَّةِ التَّنْجيس، ولَوجَبَ الحُكْمُ بنجاسةِ الصَّيْدِ الذي لم تَنْسَفِحْ دماؤهُ ورُطوباتُه. ثم كيف يَصِحُّ هذا محندَ الشافعيِّ، وهو يحكُّم بنجاسةِ الشُّعَر والصُّوفِ والعَظْجِ؟ وأبو حنيفة يُطَهِّرُ جلْدَ الكلب، وهو نَجسٌ في الحياةِ.

فصل: هل يجوز الانتفاعُ به في اليابسات؟

فيه روَايتان: إحداهما: لا يحوز؛ لقولِه: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ»، وقولِه: « لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ».

والثانية: يجوزُ الانتفاعُ به؛ لِقَوْلِ النبيِّ عَيْقَكُم: ﴿ لَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَانْتَفَعُوا بِه " ١٠ . وفي لفظٍ : «ألا أَخَذُوا إِهَابَها فَدَبَغُوهُ فائْتَفَعُوا بِه " ، ولأنَّ الصحابة ، رَضِي الله عنهم، لمَّا فَتَحُوا فارسَ، انتفعُوا بسُروجهم وأسْلحَتِهم، وذبائحُهم مَيْتَةً، ولأنه انتفاعٌ مِن غيرِ ضَرَرٍ، أَشْبَهَ الاصْطيادَ بالكلبِ، ورُكوبَ البغلِ والحمارِ.

فصل: فأمَّا جلودُ السِّباعِ، فقال/ القاضي: لا يجوزُ الانتفاعُ بها قبلَ الدَّبْغِ، ولا بَعْدَه. وبذلك قال الأُوْزَاعِيُّ، ويزيد بن هارون (١٥٠)، وابن المُبارك، وإسحاق، وأبو ثُوْر.

ورُوِيَ عن عمرَ وعليٌّ، رَضِييَ الله عنهما، كَراهية الصلاةِ في جُلودِ التَّعالب، وكَرِهَه سعيد بن جُبَيرْ، والحَكَمْ، ومَكْحولٌ، وإسحاقُ.

⁽١٤ – ١٤) سقط من : الأصل ،ا . وتقدم تخريج الحديث في صفحة .٩.

⁽١٥) أبو خالد يزيد بن هارون الواسطى الحافظ ، توفى سنة ست ومائتين . العبر ٢٥٠/١ .

⁽١٦) أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي الفقيه ، صاحب أبي حنيفة ، المتوفى سنه تسع وتسعين ومائة . الجواهر المضية ، برقم ١٩٨٠ .

وكَره الانتفاعَ بجُلودِ السَّنانيرِ عطاءٌ، وطاوسٌ، ومُجاهد، وعَبيدة السَّلْمانِيّ (٧٠).

ورخَّص فى جلودِ السِّباع جابر، ورُوِىَ عن ابن سِيرِينَ، وعُرُوةَ، أنهم رَخَّصُوا فى الركوب علَى جُلودِ النَّمور، ورَخَّص فيها الزُّهْرِيُّ.

وأُباح الحسنُ، والشَّعْبَى، وأصْحابُ الرَّأْي، الصلاة في جُلودِ الثَّعالبِ؛ لأَنَّ الثَعالبَ بُلْنَ الثَّعالبَ بُلْنَ الثَّعالبَ بُلْنَ الثَّليلِ علَى طهارةِ جُلودِ النَّعالبَ تُفْدَى في الإِحْرام، فكانتْ مُباحةً، ولِما ثبَت مِن الدَّليلِ علَى طهارةِ جُلودِ الْمَيْتَةِ بالدِّباغ.

وُلنا ما روَى أبو رَيحْانة ، قال: كان رسول الله عَيْنَة نَهَى عن رُكُوبِ النَّمورِ . أَنَّ الْخَرَجه أبو دواد ، وابنُ ماجَه (١٨) ، وعن معاوية ، والمِقْدام بن مَعْدِيكَرب ، أَنَّ رسولَ الله عَيْنَة نَهَى عن لُبْسِ جُلُودِ السِّباع ، والرُّكوبِ عليها . روَاه أبو داود ، (١٩) وروَاه ورُوِيَ أَنَّ النبيَّ عَيْنَة نَهَى عن افْتِرَاشِ جُلُودِ السِّباع . روَاه التَّرْمِذِيُّ (٢٠) وروَاه أبو داود (٢١) ، ولفظُه (٢١) أَنَّ النبيَّ عَيْنَة نَهَى عن جُلُودِ السِّباع . مع ما سَبَقَ مِن أَبُو داود (٢١) ، ولفظُه عن الائتفاع بشيءِ من المَيْتَة .

⁽۱۷) أبو مسلم عبيدة بن عمرو السلمانى ، أسلم قبل وفاة النبى عَلَيْتُ بسنتين ولم يره ، وتوفى سنة اثنتين وسبعين ، وكان من أعلم الناس بالفرائض . طبقات الفقهاء ۸۰ ، العبر ۷۹/۱ .

⁽١٨) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى جلود النمور والسباع ، من كتاب اللباس ، وفى : باب ماجاء فى الذهب للنساء ، من كتاب الخاتم . سنن أبى داود ٣٨٨/٢ ، ٤١٠ . وابن ماجه ، فى : باب ركوب النمور ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١٢٠٥/٢ . والنسائى ، فى : باب النتف ، من كتاب الزينة .المجتبى ١٢٣٨٨ . والإمام أحمد ، فى المسند ٤٢/٤ ، ٩٦، ٩٩، ٩٩، ١٣٤ .

⁽١٩) فى : باب فى جلود التمور والسباع ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٣٨٨/٢ . كما رواه النسائى ، فى : باب النهى عن الانتفاع بجلود السباع ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى من السنن ١٠١/٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٠١٤ .

⁽۲۰) فى : باب ماجاء فى النهى عن جلود السباع ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ۲۷۱/۷ . وكذلك رواه النسائى ، فى : باب النهى عن الانتفاع بجلود السباع ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ١٥٦/٧ . والدارمى ، فى : /باب النهى عن لبس جلود السباع . سنن الدارمى ٨٥/٢ . وفى النهى عن جلود السباع انظر ما رواه الإمام أحمد ، فى : المسند ١٠١/٤ ، ٧٤/٥ ، ٧٥ .

⁽٢١) انظر ما تقدم في تخريج الحديث الأسبق .

⁽٢٢) في الأصل : ﴿ وَلَفَظُ ﴾ .

وأمَّا التعالبُ فيُبْنَى حُكْمُها علَى حِلِّها، وفيها رِوايَتان، كذلك يُخَرَّجُ فى جُلودِها؛ فإن قُلْنا بتَحْرِيمها فحكمُ جلودِها حكمُ جلودِ بقيَّةِ السباع، وكذلك السَّنانيرُ البَرِّيَّة، فأمَّا الأهليَّةُ فمُحَرَّمةٌ، وهل تطْهُرُ جلودُها بالدِّباغِ؟ يُخَرَّج علَى روايَتيْن.

فصل: إذا قُلْنا بطهارِة الجلودِ بالدِّباغِ لم يطْهُرْ منها جِلْدُ ما لم يكنْ طاهِراً في الحياةِ، ٢٣٠ ويطْهُر ما كان طاهراً حالَ الحياةِ ٢٣٠، نَصَّ أَحمدُ علَى أنه يطْهُر.

وقال بعضُ أصحابِنا: لا يطْهُر إلَّا ما كان مأكولَ اللحم. وهو مذهبُ الأَّوْزَاعِيِّ، وأَبِى ثَوْرٍ، وإسحاق؛ لأنه رُوِىَ عن النبيِّ عَلِيلِيَّهُ أَنه قال: «دِبَاغُ الأَّدِيمِ الأَوْزَاعِيِّ، وأَبِى اللَّبْعُ بالذَّكاة؛ والذَّكاة إنما تَعْمَلُ في مأكولِ اللحم، ولأنه أحدُ المُطَهِّرين للجِلْدِ، فلم يُوَثِّر في غيرِ مأكولِ كالذَّبْح (٢٠).

وظاهرُ كَلَامِ أَحمد/ أَن كُلَّ طَاهَرٍ فِي الْحَيَاةِ يَطْهُرُ بِالدَّبْغِ؛ لِعُموم لفظِه في ذلك، ولأن قولَه عليه السلام: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» يَتَناوَلُ المَأْكُولَ وغيرَه، ولأن قولَه عليه السلام: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبغَ فَقَدْ طَهُرَ» يَتَناوَلُ المَأْكُولَ وغيرَه، وخرج منه ما كان نَجِساً في الحياة؛ لأنَّ (٢٦) الدَّبْغ إنما يُؤثِّر في دَفْع نجاسةٍ حادثةٍ بالموتِ، فيَبْقَى فيما عَداهُ علَى قَضِيَّةِ العُموم.

وحديثهم يَحْتَمِلُ أنه أراد بالذَّكاةِ التَّطْييبَ، مِن قولهم: رائحةٌ ذَكيةٌ، أى: طيّبة، وهذا يُطيِّبُ الجميع، ويدُلُّ علَى هذا: أنه أضاف الذَّكاةَ إلى الجِلْدِ خاصَّةً، والذى يخْتَصُّ به الجلدُ هو تَطْيِيبُه وطَهارتُه، أمَّا الذَّكاةُ التي هي الذبحُ، فلا تُضافُ إلَّا إلى الحيوان كله، ويحْتَمِلُ أنه أراد بالذَّكاةِ الطهارةَ، فسمَّى الطهارةَ ذَكاةً، فيكونُ اللفظُ عَاماً في كلِّ جِلْدٍ، فيتناوَل ما اخْتَلفْنا فيه. ۲۷ظ

⁽٢٣ - ٢٣) سقط من : م .

ر ۲۲) أخرجه النسائي ، في : باب جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ۱۰۲ ، ۱۰۶ . والام م آخمد ، في : المسند ۲۷۲/۳ ، ۲۷۲ ، ۲۷۲/۳ . وبنحوه في المسند ۲۷۷/۱ ، ۳۷۲ ، ۳۷۲ ، ۶۷۶/۳ ، ۵/۲ .

⁽٢٥) في م: « الذبح » .

⁽٢٦) في ١، م: « لكون ».

فصل: ولا يَحِلُّ أَكْلُه بعد الدَّبْغ، في قَوْلِ أَكثرِ أَهلِ العلم، وحُكِى عن ابن حامدٍ: أنه يَحِلُّ. وهو وَجْهٌ لأصْحابِ الشافعيُّ؛ لقوله: «دِبَاغُ الْأَدِيمِ ذَكَاتُهُ»، ولأنه معني يُفيد الطهارة في الجِلْد، فأباحَ الأكلَ كالذَّبْح.

ولنا قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾، والجِلْدُ منها، وقالَ النبيُّ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ والجِلْدُ منها، وقالَ النبيُّ عَلَيْكُمُ أَلْمَيْتَةً ﴾ وإنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكُلُهَا ». مُتَّفَقٌ عليه (٢٧)، ولأنه جزءٌ من الْمَيْتَةِ ، فُحرِّم أكلهُ كسائرِ أجزائها، ولا يلْزَمُ من الطهارةِ إباحةُ الأكلِ، بدليلِ الخَبائثِ مما لا ينْجُسُ بالموتِ، ثم لا يُسْمَعُ قِياسُهم في تَرْكِ كتابِ الله وسُنَّةِ رسولِه عَلَيْكُ

فصل: ويجوز بَيْعُه، وإجارتُه، والانتفاعُ به فى كلِّ ما يُمْكِنُ الانتفاعُ به في علل ما يُمْكِنُ الانتفاعُ به فيه (٢٨)، سِوَى الأَكْلِ؛ لأنه صار بَمْنزِلةِ المُذَكَّى فى غيرِ الأَكْلِ. ولا يجوز بَيْعُه قبلَ دَبْغِه؛ لأنه نَجسٌ، مُتَّفَقٌ علَى نجاسةِ عَيْنِه، فأشْبَهَ الخنزيرَ.

فصل: ويفْتَقِرُ مَا يُدْبَغُ بِهِ إِلَى أَن يَكُونَ مُنَشِّفاً للرُّطوبِة، مُنَقِّياً للخَبَثِ، كالشَّبِّ (٢٩) والقَرَظِ، قال ابنُ عَقِيلٍ: ويُشْتَرَطُ كُوْنُه طاهِراً، فإن كان نَجِساً لم يُطَهِّرِ الجلد؛ لأنها طهارةٌ مِن نجاسةٍ، فلم تحصُلْ بنَجِسٍ، كالاسْتِجْمار والغُسْلِ. وهل يطْهُرُ الجلدُ بُمجَرَّد الدَّبْغِ قبلَ غَسْلِه بالماء؟ فيه وجهان:

أحدهما، لا تحصُل؛ لقَوْلِ النبِيِّ عَيْقِيْكُمْ في جِلْدِ الشَاةِ المُيْتَةِ: «يُطَهِّرُهَا المَاءُ وَالْقَرَظُ» (٣٠٠). رَوَاه أَبُو داود (٣٠)، ولأن ما يُدْبَغُ به نَجُسَ بُملاقاةِ الجلدِ، فإذا انْدَبَغُ الجلدُ بَقِيَت / الآلةُ نَجِسةً، فتَبْقَى نجاسةُ الجِلدِ لمُلاقاتِها له، فلا يزولُ إلَّا بالغَسْلِ.

۲۸و

⁽۲۷) انظر ما تقدم فی صفحة ۹۰.

⁽٢٨) سقط من: الأصل.

⁽٢٩) الشب : من الجواهر التي أنبتها الله تعالى في الأرض ، يدبغ به ، يشبه الزاج .

⁽٣٠) القرظ : حب يخرج في غلف كالعدس من شجر العضاه ، يدبغ به .

⁽٣١) في : باب في أهب الميتة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٨٧/٢ .كما رواه النسائي ، في : باب ما يدبغ به من جلود الميتة ، من كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ١٥٤/٧. والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٤/٦ .

والثانى، يطْهُر؛ لقولِه عليه السلام: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ». ولأنه طَهُرَ بانْقِلابِه، فلم يفتَقِرْ إلى اسْتعمالِ الماءِ، كالخَمْرةِ إذا انقَلبتْ خَلاً.

والأُوَّلُ أُوْلَى، والخبرُ والمعنَى يدُلَّانِ علَى طهارةِ عَيْنهِ، ولا يَمْنَعُ ذلك مِن وُجوبِ غَسْلهِ مِن نجاسةٍ تُلاقِيه، كما لو أصابتُه نجاسةٌ سِوَى آلةِ الدَّبْغ، أو أصابَتُه آلةُ الدَّبْغِ بعدَ فَصْلِه عنها.

فصل: ولا يفْتَقِرُ الدَّبْغُ إلى فِعْلِ؛ لأنها إزالةُ نَجاسةٍ، فأشْبَهَتْ غَسْلَ الأرض، فلو وقَع جِلدُ مَيْتةٍ فى مَدْبَغةٍ، بغيرِ فعلٍ، فانْدَبَغَ، طَهُرَ، كما لو نَزل ماءُ السماءِ علَى أرضٍ نَجِسةٍ، طَهَّرهَا.

فصل: وإذا ذُبِعَ مالا يُؤْكُلُ لحمُه كان جلدُه نَجِساً. وهذا قولُ الشافعيِّ. وقال أبو حنيفة، ومالك: يطْهُر؛ لقوْل النبيِّ عَلِيلِيَّد: «دِبَاغُ الأَدِيمِ ذَكَاتُهُ». أى: كذَكاتِه، فشبَّة الدَّبْعُ بالذَّكاة، والْمُشبَّة به أَقْوَى مِن الْمُشبَّةِ، فإذا طَهَّرَ الدَّبْغُ مع ضَعْفِه فالذَّكاة أَوْلَى، ولأنَّ الدَّبْعُ يرفعُ العِلَّة بعدَ وُجودِها، و الذَّكاة تَمْنَعُها، والْمَنْعُ أَقْوَى مِن الرَّفْعِ.

ولنا أنَّ النبيَّ عَلَيْكُمْ نَهَى عن افْتِرَاشِ جُلودِ السِّباع، ورُكوبِ النَّمورِ، وهو عامٌ في المُذَكَّى وغيرِه، ولأنه ذَبْحُ لا يُطهِّرُ اللحم، فلم يُطهِّر الجلد، كذَبْحِ المَمجُوسِيِّ. أو ذَبْحِ غيرِ مشروع، فأشْبَهَ الأصْل، والخبرُ قد أَجَبْنا عنه فيما مَضَى، ثم نقول: إن الدَّبْعَ إنما يُؤثِّرُ في مأكولِ اللحم، فكذلك ما شُبَّهَ به، ولو سَلَّمْنا أنه يُؤثِّرُ في تطهِيرِ غيرِه، فلا يلزمُ حُصولُ التَّطْهِيرِ بالذَّكاةِ، لكَوْنِ الدَّبْغِ مُزِيلاً للخَبَثِ والرُّطوباتِ كُلِّها، مُطيِّباً للجلدِ على وَجْهٍ يَتَهَيَّا به للبقاءِ على وَجْهٍ لا يتغيَّر، والذَّكاةُ لا يحصُل بها ذلك، فلا يُسْتَغْنَى بها عن الدَّبْغ.

وقولُهم: الْمُشَبَّهُ أَضْعَفُ مِن الْمُشَبَّه به. غيرُ لازِمٍ؛ فإن الله تعالى قال فى صِفَةِ الْحُورِ: ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴾ (٣٦). وهُنَّ أحسنُ مِن البَيْضِ، والمرأةُ الحسناءُ تُشَبَّه بالظَّبْيَةِ وبَقَرةِ الوَحْشِ، وهى أحسنُ منهما. وقولُهم: إنَّ الدَّبْعَ يرفعُ العِلَّةَ

⁽٣٢) سورة الصافات ٤٩ .

مُمْنُوعٌ، فإنَّنا قد بَيَّنَا أن الجلدَ لم يَنْجُسْ؛ لما ذكروُه (٢٣)، وإن سَلَّمْنا فإن الذَّبْحَ لا يَمْنَعُ منها. ثم يَبْطُل ما ذكَرُوهُ/ بذَبْجِ الْمجُوسِيِّ والوَثْنِيِّ والْمُخرم، وبتَرْك (٣١) - ٢٨ التَّسْمِيَة، وما شُقَّ بنِصْفَيْن.

فصل: ظاهرُ المذهبِ، أنه لا يطْهُر شيءٌ مِن النَّجاساتِ بالاِستحالةِ، إلَّا الخمرة، إذا انْقلَبتْ بنفسِها خَلاً، (٥٥) وما عَدَاهُ (٣١) لا يطْهرُ؛ كالنجاساتِ إذا اجْترقتْ وَصارت رَماداً، والحنزيرِ إذا وقع في المَلاَّحة وصار مِلْحاً، والدُّخَانِ المُتَرَقِّي مِن وَقُودِ النجاسةِ، والبُخارِ المُتصاعِدِ مِن المَاءِ النَّجِسِ إذا اجْتمعَتْ منه ندَاوة على جسمٍ صَقِيلِ ثم قطر، فهو نَجِسٌ.

ويَتَخرَّ جُ أَن تَطْهُرَ النجاساتُ كلُّها بالاسْتحالةِ قياساً علَى الخمرةِ إذا الْقلَبَث، وجُلودِ المَيْتَةِ إذا دُبغَتْ، والْجَلاَّلةِ إذا حُبِسَتْ. والأُوَّلُ ظاهرُ المذهبِ. وقد نَهَى إمامُنا رحمَه الله عن الْخَبْزِ في تَنُّورِ شُوىَ فيه خِنْزِيرٌ.

١ - مسألة، قال: (وكذلك آنية عظام المَيْتة). يعنى: أنها نَجِسَةٌ. وجملةُ ذلك، أنَّ عظامَ الْمَيْتةِ نَجِسَةٌ، سواءٌ كانت مَيْتةَ ما يُؤْكَلُ لحمه (١)، أو ما لا يُؤْكَلُ لَحمهُ، كالفِيلَةِ، ولا يطْهُر بحالٍ. وهذا مذهبُ مالكٍ، والشافعيّ، وإسحاق.

وكَرِه عَطاء، وطاوُس، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، رَضِيَ الله عنهم، عِظامَ لُفيَلة.

ورَخُّص في الانْتفاع بها محمدُ بن سِيرِين، وغيرُه، وابنُ جُرَيج؛ لِمَا رَوَى

⁽٣٣) في م: « ذكرناه ».

⁽٣٤) في ا : ﴿ وَالْمُتَّرُوكُ ﴾ .

⁽٣٥) من: م .

⁽٣٦) في م : ﴿ عداها ﴾ . وما في الأصل ،ا بعود الضمير إلى الخل .

⁽١) سقط من : م .

أبو داود^(٢)، بإسْنادِه عن تَوْبانَ، أنَّ رسولَ الله عَلَيْكُ قال:^(٣) «اشْتَرِ^(١) لِفَاطِمَةَ^(٥) قِلَادَةً مِنْ عَصَبَ^(٢) وسِوَارَيْن مِنْ عَاجٍ».

ولنا قولُ الله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾. والعَظْمُ مِن جُمْلَتِها، فيكونُ مُحَرَّماً، والْفِيلُ لا يُؤْكُلُ لحمُه فهو نَجِسٌ علَى كلِّ حالٍ، وأمَّا الحديثُ، فقال الْخَطَّابِيُّ: قال الأَصْمَعِيُّ: العاجُ الدَّبُلُ. (٧) ويقال: هو عظمُ ظَهْرِ السُّلُحْفاةِ البَّرِيَّة (٨).

وذهب مالك إلى أن الفِيلَ إن ذُكِّى فعَظْمُه طاهِر، وإلَّا فهو نَجِسٌ؛ لأن الفِيلَ مأكولٌ عندَه، وهو غيرُ صحيح؛ لأن النبيَّ عَيْشِهُ نَهَى عن أكل كُلِّ ذِى نابٍ مِن السِّباعِ. (أُمُتَّفَقٌ عليه أ)، والفيلُ أعْظَمُها ناباً.

 ⁽۲) في : باب ماجاء في الانتفاع بالعاج ، من كتاب الترجلي . سنن أبي داود ٤٠٥، ٤٠٥، ٠ .
 ورواه أيضا الإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٥/٥ .

⁽٣) سقط من : م .

⁽٤) في م : (اشترى) .

⁽٥) في م زيادة : ﴿ رضى الله عنها ﴾ .

⁽٦) ذكرها ابن الأثير بسكون الصاد، ثم نقل عن الخطابي فى المعالم قوله: إن لم تكن الثياب اليمانية فلا أدرى ما هي، وما أرى أن القلادة تكون منها. ونقل عن أبى موسى: يحتمل عندى أن الرواية إنما هى العضب، بفتح الصاد، وهي أطناب مفاصل الحيوانات، وهو شيء مدور، فيحتمل أنهم كانو يأخذون عصب بعض الحيوانات الطاهرة فيقطعونه ويجعلونه شبه الخرز، فإذا يبس يتخذون منه القلائد. ونقل عنه أيضا، عن بعض أهل اليمن، أن العصب سن دابة بحرية تسمى فرس فرعون، يتخذ منها الخرز وغير الخرز من نصاب سكين وغيره، ويكون أبيض. النهاية ٢٤٥/٣٠.

 ⁽٧) فى القاموس : والذبل : جلد السلحفاة البحرية أو البرية ، أوعظام ظهر دابة بحرية تتخذ منها
 الأسورة والأمشاط .

 ⁽٨) معالم السنن ٢١٢/٤ . وفيه بعد هذا : ﴿ وأما العاج الذي تعرفه العامة فهو عظم أنياب الفيلة ،
 وهو ميتة لايجوز استعماله › .

⁽٩ - ٩) في م : « رواه مسلم » .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب ألبان الأتن ،من كتاب الطب . صحيح البخارى ١٨١/٧ . ومسلم ، فى : باب تحريم أكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير ، من كتاب الصيد . =

فأمَّا عِظامُ بَقِيَّةِ المَيْتاتِ، فذهب الثَّوْرِيُّ، وأبو حنيفة، إلى طَهارتِها؛ لأن الموتَ لا يُحِلُّها فلا تَنْجُسُ به، كالشَّعَرِ، ولأن عِلَّةَ التَّنْجِيسِ فى اللحمِ والجلدِ اتِّصالُ الدِّماءِ والرُّطوباتِ به، ولا يُوجَدُّ ذلك فى العظامِ.

فصل: والقَرْنُ والظُّفُر والحافِر كالعَظْمِ، إن أُخِذَ مِن مُذَكِّى فهو طاهِر؛ وإن أُخِذَ مِن مُذَكِّى فهو طاهِر؛ وإن أُخِذ مِن حَيًّ فهو نَجِسٌ؛ لقولِ النبيِّ عَيْقِلِلَّهِ: «مَا يُقْطَعُ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَنْ عَريب. وكذلك ما يتساقطُ مِن مَيْتَةٌ». رؤاه التَّرْمِذِيُّ، (١١) وقال: حديثٌ حسن غريب. وكذلك ما يتساقطُ مِن

⁼ صحيح مسلم ١٥٣٣/٣ . وأبو ذاود ، فى : باب النهى عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٢١٩/٢ ، ٣٠٠ . والترمذى ، فى : باب ماجاء فى كراهية أكل المصبورة ، من أبواب الصيد ، وفى : باب ماجاء فى الانتفاع بآنية المشركين ، من أبواب السير ، وفى : باب ماجاء فى الأكل فى آنية الكفار ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٢٦٦/٦ ، ٧/٠ ، ، ٢٩٨ . والنسائى ، فى : باب تحريم أكل السباع ، من كتاب الصيد ، وفى : باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية ، من كتاب الصيد ، وفى : باب إباحة أكل لحوم الدجاج ، من كتاب الصيد ، وفى : باب أكل كل ذى ناب من السباع . سنن ابن ماجه ، فى : باب أكل كل ذى ناب من السباع . سنن ابن ماجه / ١٠٧٧/١ . والدارمى ، فى : باب ما لايؤكل من السباع ، منكتاب الأطعمة ١٩٤/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٩٤/١ / ١٩٣/٤ ، ١٩٤٠ .

⁽١٠) سورة يس ٧٩،٧٨ . ولم يرد في الأصل ، ١ : « وهو بكل خلق عليم » .

⁽۱۱) فى : باب ما قطع من الحى فهو ميت ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ۲۷۳/٦ . وكذلك رواه أبو داود ، فى : باب فى صيد قطع منه قطعة ، من كتاب الصيد . سنن أبى داود ، ١٠٠/٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما قطع من البهيمة وهى حية ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه / ١٠٧٢/٢ ، والدارمى ، فى : باب فى الصيد يبين منه العضو ، من كتاب الصيد . سنن الدارمى ، والإمام أحمد ، فى : المسند ، ٢١٨/٥ .

قُرونِ الوعُولِ في حياتِها، ويَحْتَمِلُ أن هذا طاهِرٌ؛ لأنه طاهرٌ مُتَّصِلٌ، مع عَدَمِ الحياةِ فيه، فلم يَنْجُسْ بفَصْلِه من الحيوان، ولا بِمَوْتِ الحيوان كالشَّعَرِ. والْحَبَرُ أُرِيدَ به ما يُقْطَعُ مِن البَهِيمةِ ممَّا فيه حياةٌ؛ لأنه بفَصْلِه يمُوت، وتُفارِقهُ الحياةُ، بخلافِ هذا، فإنه لا يموتُ بفَصْلِه، فهو أَشْبَهُ بالشَّعَرِ. وما لا يَنْجُسُ بالموتِ لا بَأْسَ بعظامِه كالسَّمَكِ؛ لأن مَوْتَه كَتَذْكِيَةِ الحيواناتِ المَأْكُولَةِ.

فصل: ولَبَنُ المَيتَةِ وإِنْفَحَّتُها(٢٠) نَجِسٌ فى ظاهِر المذهبِ. وهو قولُ مالكِ، والشافعيِّ، ورُوِى أنها طاهرةٌ، وهو قَوْلُ أبى حنيفة، وداود؛ لأن الصحابة، رَضِيَ الله عنهم، أكلُوا الجُبْنَ لمَّا دَخَلُوا الْمَدَائِنَ (٣٠)، وهو يُعْمَلَ بالإِنْفَحَّة، وهي تُؤْخَذُ مِن صِغَارِ الْمَعْزِ، فهو بِمَنْزِلَةِ اللَّبَنِ، وذَبائحهُم مَيْتَةٌ.

ولنا أنه مائِعٌ في وِعَاءٍ نَجِس، فكان نَجِساً، كَا لو حُلِبَ في وِعَاءٍ نَجِس، ولأنه لو أصاب المَيْتَة بعدَ فَصْلِه عنها لكانَ نَجِساً، فكذلك قبلَ فَصْلِه، وأما الْمَجُوسُ فقد قبل: إنهم ما كانوا يتوَلَّوْنَ الذَّبْحَ بأنفُسِهم، وكان جَزَّاروهم اليهودَ والنَّصارَى، ولو لم يُنقَلُ ذلك عنهم لكانَ الاحتالُ موجوداً، فقد كان فيهم اليهودُ والنَّصارَى، والأصلُ الحِلُ، فلا يزولُ بالشَّكَ، / وقد رُوِى أنَّ أصحابَ النبيِّ الذين قَدِمُوا العراق مع خالدٍ، كَسُروا جَيشاً مِن أهلِ فارس، بعدَ أن نَصَبُوا الموائد وضَعُوا طعامَهم ليأْكُلُوا، فلمَّا فرَغ المسلمون منهم جَلسُوا فأكلُوا ذلك الطَّعام، والظَّاهِرُ أنه كان لحماً، فلو حُكِمَ بنجاسةِ ماذُبِحَ (الله على المديم مُا لو دخل أرْضاً لحمهم شيئاً، وإذا حَكَمُوا بحِلِّ اللحيم فالْجُبْنُ أَوْلَى، وعلَى هذا لو دخل أرْضاً لحمهم شيئاً، وإذا حَكَمُوا بحِلِّ اللحيم فالْجُبْنُ أَوْلَى، وعلَى هذا لو دخل أرْضاً

⁽١٢) الإنفحة ، بكسر الهمزة وفتح الفاء وتثقيل الحاء أكثر من تخفيفها . وهي لكل ذي كرش شيء يستخرج من بطنه أصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبن . المصباح المنير .

⁽١٣) المدائن : مدن مجتمعة بناها الفرس بين الفرات ودجلة ، توسطوا بها مصب الفرات فى دجلة ، ثم تحول عنها الناس إلى الكوفة والبصرة وواسط وبغداد ، وذكر ياقوت أن المسمى بهذا الاسم فى زمانه بليدة شبيهة بالقرية ، بينها وبين بغداد ستة فراسخ . معجم البلدان ٤٥/٤ – ٤٤٧ .

⁽۱٤ – ۱٤) في م : و ببلدهم ، .

فيها مَجُوسٌ وأهلُ كتابٍ، كان له أكلُ جُبْنهِم ولَحْمِهم، احْتِجَاجاً بفِعْلِ النبيِّ عَلِيلِةً وصحابته.

فصل: وإن ماتتِ الدَّجاجةُ، وفي بَطْنِها بَيْضةٌ قد صَلُبَ قِشْرُها، فهي طاهرةٌ. وهذا قولُ أبي حنيفة، وبعضُ الشافعيَّة، وابنُ المُنْذِرِ.

وكَرِهَها على بن أبى طالب، وابن عمر، ورَبِيعةُ، ومالك، واللَّيثُ، وبعضُ الشافعيَّة؛ لأنها جُزْءٌ مِن الدَّجاجةِ.

ولنا أنها بيضةٌ صُلْبَةُ القِشْرِ، طَرأَتِ النجاسةُ عليها، فأَشْبَهَ ما لو وقَعتْ فى ماءٍ نَجِسٍ.

وقولُهم: إنها جزءٌ منها. غيرُ صَحِيجٍ، وإنما هي مُودَعةٌ فيها، غيرُ مُتَّصِلَةٍ بها، فأشْبَهَتِ الوَلدَ إذا خرج حَياً من المَيْتَةِ، ولأنها خارجةٌ من حيوانٍ يُخْلَقُ منها مثلُ أَصْلِها، أَشْبَهَتِ الولدَ الحَيَّ، وكراهةُ الصحابةِ لها محمولةٌ على كَراهة التَّنْزِيهِ، اسْتِقْذاراً، ولو وُضِعَتِ البيضةُ تحتَ طائرٍ، فصارتْ فَرْخاً، كان طاهِراً بكلِّ حالٍ.

فإن لم تكْمُلِ البَيْضةُ، فقال بعضُ أصحابنا: ما كان قِشْرُه أَبَيْضَ، فهو طاهِرٌ. وما لم يَبْيَضَ قِشْرُه فهو نَجِسٌ؛ لأنه ليس عليه حائِل حَصِينٌ. واختار ابنُ عَقِيلِ أنه لا ينْجُس؛ لأنَّ البيضةَ عليها غاشِيَةٌ رقيقةٌ كالجِلْدِ، وهو القِشْرُ قبلَ أن يَقْوَى، فلا ينْجُس منها إلَّا ما كان لَاقَى النجاسةَ، كالسَّمْنِ الجامد إذا ماتتْ فيه فأرة، إلا أنَّ هذه تطهر إذا غُسِلتُ وَ الله أن لأن لها مِن القُوَّةِ ما يَمْنَعُ تدَاخُلَ أَجْزاءِ النجاسةِ فيها، علافِ السَّمْنِ.

١٢ - مسألة، قال: (وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فِي آنِيَةِ اللَّهَبِ وَالْفِضَّةِ).(١)

أراد بالكَراهةِ التَّحْرِيمَ، ولا خلافَ بين أصحابِنا فى أن اسْتعمالَ آنيةِ الذهبِ والفِضَّةِ حرامٌ، وهو مذهبُ أبى حنيفة، ومالك، والشافعيِّ، ولا أعلمُ فيه

⁽١٥) في م : ﴿ غسلها ﴾ .

⁽١) في م زيادة : « فإن فعل كره » .

٣٠ خلافا(٢)، /لأن النبيُّ عَلِيُّكُ قال: ﴿لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَاتَأْكُلُوافِي صِحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ». ونَهَى عن الشُّرب في آنيةِ الفضةِ، وقال: «مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي ٱلآخِرَةِ». وقال عليه الصلاة والسلام: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةٍ (٣) الْفِضَّةِ إِنَّما يُجَرُّ جِرُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عليهِنَّ، (^{٤)} والنَّهْئُ (^{٥)} يقْتَضِي التحريِمَ، وذكر في ذلك وعيداً شديداً، (ايقْتَضِي التَّحريمَ ١٠) ويُرُوَى «نَار جَهَنَّمَ» بَرَفْعِ الراء ونَصْبِها؛ فمَن رفَعها نسَب الفعلَ إلى النار، ومَن نَصَبها أَضْمَر الفاعلَ في الفعل، وجعل النارَ مفعولا، تقديرُه: يُجَرْجِرُ الشَّارِبُ في بطنِه نارَ جهنم. والعلةُ في تحريم الشُّرب فيها ما يتضَمَّنُه ذلك مِن الفخرِ والخُيَلَاء، وكَسْر قلوب الفقراء، وهو موجودٌ في الطهارةِ منها، واسْتعمالِها كيفما كان، بل إذا حَرُمَ في غيرِ العبادةِ ففيها أَوْلَى.

فإن تَوَضَّأُ منها، أَو اغْتَسَل، فعلَى وَجْهَين:

⁽٢) في حاشية م: (الحلاف ثابت عن داود ، حتى في الأكل ، وعن معاويةبن قرة ، حتى في الشرب. والحديث خاص بالأكل والشرب، فقياس كل استعمال عليه قياس مع الفارق. كما حققه الشوكاني في نيل الأوطار ، وقال : إن الأصل الحل المعتضد بالبراءة الأصلية ، وقد أيده حديث : ولكن عليكم بالفضة فالعبوا بها لعبا . رواه أحمد وأبو داود » .

⁽٣) في م زيادة : « الذهب و » . وليس في مصادر التخريج .

⁽٤) أخرجهن البخاري ، في : باب الأكل في إناء مفضض ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب الشرب في آنية الذهب ، وباب آنية الفضة ، من كتاب الأشربة ، وفي : باب لبس الحرير وافتراشه للرجال ، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ٩٩/٧ ، ١٤٦ ، ١٩٣ . ومسلم ، في : باب تحريم استعمال أوانى الذهب والفضة ..إلخ ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٣٤/٣ ، ١٦٣٥ ، والنسائي ، في : باب النهي عن لبس الديباج ، من كتاب الزينة . المجتبي ١٧٥/٨ . وابن ماجه ، في : باب الشرب في آنية الفضة ، من كتاب الأشربة . سنن ابن ماجه ١١٣٠/٢ . والدارمي ، في : باب الشرب في المفضض ، من كتاب الأشربة . سنن الدارمي ١٢١/٢ . والإمام مالك في : باب النهي عن الشرب في آنية الفضة والنفخ في الشراب، من كتاب صفة النبي عليه . الموطأ ٩٢٤/٢ ، ٩٢٥ . والإمام أحمد، في : T.7 . T. & . T. Y . T. Y . A./7 . TY1/1

⁽٥) في م :« فنهي والنهي » .

⁽٦ - ٦) من: الأصل، ١.

أحدهما، تَصِحُ طهارتهُ. وهو قولُ الشافعيِّ، وإسحاق، وابن الْمُنْذرِ، وأصحابِ الرَّأْيِ؛ لأن فِعْلَ الطهارةِ وماءَها لا يتعلَّقُ بشيءٍ من ذلك، أشْبَهَ الطهارةَ في الدار المَغْصُوبة.

والثانى، لإ يصِحُّ. اخْتارَه أبو بكر؛ لأنه اسْتَعْمَلَ المُحَرَّمَ في العبادة، فلم يصِحَّ، كالصلاةِ في الدار المَعْصُوبةِ.

والأوَّلُ أَصَحُّ، ويُفارِقُ هذا الصلاة في الدارِ المغصوبة؛ لأن أفعالَ الصلاةِ من القيام والقعود والركوع والسجود، في الدار المغصوبة، مُحَرَّم؛ لكَوْنِه تَصَرُّفاً في مِلْكِ غيرِه بغير إذْنِه، وشُغْلاً له، وأفعالُ الوضوء؛ من الغَسْلِ، والمَسْح، ليس بمُحَرَّم، إذ ليس هو اسْتِعْمالاً للإناء، ولا تَصَرُّفاً فيه، وإنما يقع ذلك بعد رَفْع الماء من الإناء، وفصلِه عنه، فأشبه ما لو غَرَف بآنية الفضةِ في إناءِ غيرِه، ثم توضاً به، ولأن المكانَ شَرْطٌ للصلاةِ، إذ لا يُمْكِنُ وُجودُها في غيرِ مكانٍ، والإناءُ ليس بشرْطٍ، فأشبه ما لو صَلَّى وفي يده خَاتَمُ ذَهَبٍ.

فصل: فإن جَعل آنية الذَّهَبِ والفِضَّةِ مَصَبَّا لماءِ الوُضوءِ، يَنْفَصِلُ الماءُ عن أعضائهِ إليه، صَحَّ الوضوء؛ لأن الْمُنْفَصِلَ الذي يقَع في الآنيةِ قد رفَع الحدث، فلم يُرُلُ ذلك بُوقوعهِ في الإناء. ويَحْتَمِلُ أن تكون/كالتي قَبْلَها؛ لأن الفَحْرَ والْخُيلاءَ ٣٠ وَكَسْرَ قلوبِ الفقراءِ يَحْصُلُ باسْتعمالِه ههنا؛ كحصولهِ في التي قبلَها، وفِعْلُ الطهارةِ بحصُل ههنا قبلَ وُصولِ الماء إلى الإناءِ، وفي التي قبلَها بعدَ فَصْلِه عنه، فهي مِثْلُها في المعنى، وإن افْتَرقا في الصُّورةِ.

فصل: ويَحْرُمُ اتِّخاذُ آنيةِ الذهبِ والفضةِ. ومُحكِىَ عن الشافعيِّ أن ذلك لا يحرُم؛ لأن الْخَبَر إنما ورَد بتَحْريمِ الاسْتعمالِ، فلا يحرُم الاتِّخاذ، كما لو اتَّخَذَ الرجلُ ثيابَ الحرير.

ولنا، أنَّ ما حَرُمَ اسْتعمالُه مُطْلَقاً حَرُمَ اتِّخاذُه علَى هيئةِ الاستعمال، كالطُّنْبُورِ (٧)، وأمَّا ثِيابُ الحريرِ فإنها لا تحرُم مُطْلَقاً، فإنها تُباحُ للنِّساء، وتُباح

⁽٧) الطنبور : فارسى معرب ، وهي من آلات اللهو ذات عنق طويل لها أوتار .

التَّجارةُ فيها، ويحْرم استعمالُ الآنيةِ مُطْلَقاً في الشُّرْبِ والأكلِ وغيرهما؛ لأن النَّصَّ ورَد بتَحْريمِ الشربِ والأكلِ، وغيرُهما في مَعْنَاهما.

ويحرُم ذلك علَى الرجالِ والنِّساءِ؛ لِعمُومِ النَّصِّ فيهما، ووُجودِ معنَى التحريمِ في حَقِّهما، وإنما أُبِيحَ التَّحَلِّى في حَقِّ المرأةِ؛ لحاجتِها إلى التَّزَيُّنِ للزَّوْجِ، والتَّجَمُّلِ عنده، وهذا يخْتَصُّ الْحَلْيَ، فتَخْتَصُّ الإباحةُ به.

فصل: فأمَّا الْمُضَبَّبُ (^) بالذهبِ أو الفضةِ، فإن كان كثيراً فهو مُحَرَّمٌ بكلِّ حالٍ؛ ذهباً كان أو فضة، لحاجةٍ أو لغيرها. وبهذا قال الشافعيُّ.

وأباح أبو حنيفة الْمُضَبَّبَ، وإن كان كثيراً؛ لأنه صار تابِعاً لِلْمُباح، فأَشْبَهَ الْمُضَبَّبَ باليَسير.

ولنا، أنَّ هذا فيه سَرَفٌ وخُيَلاءُ، فأَشْبَهَ الخالِصَ، ويبْطُل ما قالَه بما إذا اتَّخَذَ أبواباً مِن فضةٍ أو ذهبٍ، أو رُفوفاً، فإنه يحْرُم، وإن كان تابعاً، و فارقَ (٩) اليَسِيرَ، فإنه لا يُوجَد فيه المعنَى الْمُحَرَّمُ.

إذا ثبَت هذا، فاختلَف أصحابُنا؛ فقال أبو بكر: يُباحُ اليَسِيرُ من الذهبِ والفضةِ؛ لما ذكرْنا. وأكثرُ أصحابِنا علَى أنه لا يُباحُ اليسيرُ من الذهب، ولا يباحُ منه إلَّا ما دَعَتِ الضَّرورةُ إليه، كأنْفِ الذهب، وما رَبَطَ به (١٠) أسْنانَهُ.

وأمَّا الفِضةُ فيباحُ منها اليَسِيرُ؛ لما رَوَى أَنسٌ، أَن قَدَحَ رسولِ الله عَلَيْكُ الْكَسَر، فاتَّخذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِن فِضَّةٍ. روَاه البُخارِيُّ (١١)؛ ولأن الحاجة تدعُو اليه، وليس فيه سَرَفٌ ولا خُيلاء، فأَشْبَهَ الضَّبَّةَ مِن الصُّفُر (١٢). قال القاضى:

⁽٨) المضبب : ما صنعت له ضبة من حديد أو صُفْر أو غيرهما يُشْعَب به .

⁽٩) في م: «أو فارق».

⁽١٠) سقط من :م .

⁽۱۱) فى : باب ما ذكر من درع النبى عَلِيْكُ وعصاه . إلخ ، من كتاب الخمس . صحيح البخارى . ١٠١/٤ . وانظر : باب الشرب من قدح النبى عَلِيْكُ وآنيته ، من كتاب الأشربة . صحيح البخارى . ١٤٧/٧ .

⁽١٢)الصفر: النحاس.

ويُباحُ ذلك مع/ الحاجةِ وعَدَمِها؛ لمِا ذكرْنَا، إلَّا أن ما يُسْتَعْمَلُ مِن ذلك لا يُباحُ ٢٠٠ كالْحَلَقةِ، وما لا يُسْتَعْمَلُ كالضَّبَّةِ يُباحُ.

وقال أبو الخَطَّاب: لا يُباحُ اليَسِيرُ إِلَّا لِحَاجِةٍ ؛ لأن الْخَبَرَ إِنَّما ورَد في تَشْعِيبِ الْقَدَحِ في مَوْضِعِ الْكَسْرِ، وهو لحاجةٍ ، ومعنى الحاجةِ أن تَدْعُو الحاجةُ إلى مافَعَلَه به ، وإن كان غيرُه يقومُ مَقامَه ، وتُكْرَه مُباشرةُ مَوْضِعِ الفضةِ بالاستعمالِ ؛ كَيْلا يكونَ مُسْتَعْمِلاً لها . وسنذكر ذلك في غيرِ هذا الموضِعِ بأَبْسَطَ من هذا ، إن شاء لله تعالى .

فصل: فأمَّا سائر الآنِيَةِ فُمباحٌ اتِّخاذُها واستعمالُها، سواء كانتْ ثمينةً، كالياقوتِ والبِلَّلُوْرِ(١٣) والْعَقِيقِ والصُّفْر والمَخْرُوط من الزُّجاج، أو غيرِ ثمينةٍ، كالخشبِ والحَزَفِ والجلود.

ولا يُكْرَهُ (أَ استعمالُ شيء منها أَ) في قولِ عَامَّةِ أَهْلِ العلم، إلَّا أَنه رُوِيَ عن ابن عمر، أَنه كَرِهَ الوُضوءَ في الصُّفْر والنُّحاسِ والرَّصاصِ وما أَشْبَهَ ذلك. واختارَ ذلك الشيخُ أبو الفرج المَقْدِسِيُّ؛ لأن الماءَ يتغَيَّرُ فيها، ورُوِيَ أَن الملائكةَ تَكْرَهُ ريعَ النُّحاس.

وقال الشافعي، في أَحَدِ قُولَيْه: ما كان ثَمِيناً لِنَفاسةِ جوهرِه فهو مُحَرَّمٌ؛ لأن تَحْرِيمَ الأَثْمَانِ تَنْبِيةٌ علَى تحريمِ ماهو أعْلَى منه، ولأن فيه سَرَفاً ونُحيَلاءَ وكَسْرَ قلوبِ الفقراءِ، فكان مُحَرَّماً كالأَثْمانِ.

ولنا مارُوِيَ عن عبد الله بن زيد، قال: أتانا رسولُ الله عَلَيْكِم، فأخْرَجْنا له ماءً

⁽١٣) فى البللور لغتان : كسر الباء مع فتح اللام مثل سنور ، وفتح الباء مع ضم اللام وهى مشددة فيهما مثل تنور .

⁽١٤ - ١٤) في الأصل: ﴿ استعمالها ﴾ .

فى تَوْرٍ مِن صُفْرٍ، فَتَوَضَّأً. مُتَّفَقٌ عليه، (١٥) وروَى أبو داود، فى «سُنَنِه»، (١٦) عن عائشة، قالت: كنتُ أغْتَسِلُ أنا ورسولُ الله عَيْقِلَةٍ فى تَوْرٍ مِنْ شَبَهٍ (١٧). ولأن الأصْلَ الحِلُّ، فَيَبْقَى عليه.

ولا يصِحُ قياسُه علَى الأَثْمَانِ؛ لوَجْهَيْن:

أحدهما، أن هذا لا يعرفهُ إلَّا خَوَاصُّ الناسِ، فلا تنْكَسِرُ قلوبُ الفقراءِ باسْتعمالِه، بخلافِ الأثْمان.

والثانى، أن هذه الجواهِرَ لِقِلَّتِها لا يحصُل اتِّخاذُ الآنِيَةِ منها إلَّا نادراً، فلا تُفْضِى إباحتُها إلى اتِّخاذِها واسْتعمالِها، وتَعلَّقُ التحريمِ بالأَثْمانِ التي هي واقعةٌ في مَظِنَّةِ الكَثْرةِ، فلم يتجَاوَزْه، كما تعلَّق حكمُ التحريمِ في اللِّباسِ بالحريرِ، وجاز استعمالُ القَصَبِ مِن الثياب، وإن زادتْ قيمتهُ علَى قيمةِ الحرير، ولو (١٨) جعَل فَصَّ خاتِمهِ بَوْهرةً ثمينةً جاز، وخاتِمُ الذَّهبِ حَرامٌ، ولو جعَل فَصَّهُ ذهباً كان حَراماً، وإن قلَّتْ قِيمتُه.

عظ ١٣ – / مسألة، قال: (وَصُوفُ الْمَيْتَةِ وَشَعَرُها طَاهِرٌ). يعنى: شَعَرَ ما كان طاهِراً في حياتِه وصُوفَه، ورُوِى ذلك عن الحسن، وابن سِيرِينَ، وأصْحابِ عبد الله، قالوا: إذا غُسِلَ. وبه قال مالك، واللَّيْثُ بن سعد، والأوزَاعِيُّ، وإسحاق، وابن الْمُنْذِرِ، وأصْحابُ الرَّأْي.

⁽١٥) أخرجه البخارى ، فى : باب الغسل والوضوء فى المخضب والقدح والخشب والحجارة ، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ٦١/١ . وابن ماجه ، فى : باب الوضوء بالصفر ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٩٥١ . وأبو داود ، فى : باب الوضوء فى آنية الصفر ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٢٣/١ .

وأخرجه مسلم ، في : باب صفة وضوء النبي ﷺ ، من كتاب الطهارة ، عن عبد الله بن زيد ، ولم يذكر فيه تورا من صفر . صحيح مسلم ٢١٠/١ ، ٢١١ .

⁽١٦) في : باب الوضوء في آنية الصفر ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢٢/١ .

⁽١٧) الشبه من المعادن : ما يشبه الذهب في لونه ، وهو أرفع الصُّفر .

⁽۱۸) في م : « ولأنه لو » .

ورُوِىَ عن أَحمدَ ما يُدلُّ علَى أنه نَجِسٌ. وهو قولُ الشافعيِّ؛ لأنه يَنْمُو مِن الحَيوانِ، فيَنْجُس بِمَوْتِه، كأعْضائِه.

ولنا مارُوِى عن النبي عَلَيْكُ، أنه قال: «لَا بَأْسَ بِمَسْكِ() الْمَيتَةِ إِذَا دُبِغ، وَصُوفِهَا وَشَعَرِهَا إِذَا خُسِلَ». روَاه الدَّارَ قُطْنِيُ ()، وقال: لم يأْتِ به إلَّا يوسف بن السَّفْر، وهو ضَعِيفٌ. ولأنه لا تَفْتَقِرُ طَهارةٌ مُنْفَصِلِهِ إلى ذَكاةِ أصْلِه، فلم يَنْجُسْ بموتِ الحيوانِ، بِمَوْتِهِ، كأَجْزاءِ السَّمَكِ والجَرادِ، ولأنه لا يُحِلُّه الموتُ فلم ينْجُسْ بموتِ الحيوانِ، كَبَيْضهِ، والدليلُ على أنه لا حياة فيه، أنه لا يُحِسُّ ولا يألُمُ، وهما دليلُ (اللهِ الحياةِ، ولو انفَصَلَ في الحياةِ كان طاهِراً، ولو كانتْ فيه حياةٌ لَنَجُسَ بفَصْلِه؛ لِقَوْلِ النبي عَلَيْكُ: « مَاأُبِينَ مِنْ حَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ». روَاه أبو داود بمَعْناه (اللهُ وما ذكرُوه ينْتَقِضُ والنبي ويُفارِقُ الأعضاء، فإن فيها حياةً، وتَنْجُسُ بفَصْلِها في حياةِ الحيوانِ، بالبَيْضِ، ويُفارِقُ الأعضاء، فإن فيها حياةً، وتَنْجُسُ بفَصْلِها في حياةِ الحيوانِ، والنّمُو بُمُجَرَّدِه ليس بدليلِ الحياةِ، فإن الحشيشَ والشجرَ (٥) يَنْمُو، ولا يَنْجُسُ.

فصل: والرِّيشُ كالشَّعَرِ فيما ذكرْنا؛ لأنه في مَعْناه، فأمَّا أُصولُ الرِّيشِ، والشَّعَرِ، إذا كان رَطْبًا إذا نُتِفَ من الْمَيْتَةِ، فهو نَجِسٌ؛ لأنه رَطْبٌ في مَحَلِّ نَجِسٍ، وهل يكونُ طاهراً بعد غَسْلِه؟ علَى وَجْهَيْن:

أحدهُما، أنه طاهِرٌ، كرءُوس الشعر إذا تنجُّس.

والثاني، أنه نَجِسٌ؛ لأنه جُزْءٌ مِن اللحم لم يُسْتَكْمَلْ شَعَراً ولا رِيشاً.

فصل: وشَعَرُ الآدَمِيِّ طاهِرٌ؛ مُتَّصِلُه ومُنْفَصِلُه، في حياةِ الآدَمِيِّ وبعدَ مَوْتِه. وقال الشافعيُّ، في أَحَدِ قُوْلَيْه: إذا انْفَصلَ فهو نَجِسٌ. (أولهم في شَعَرِ النبيِّ عَلِيلِلَّهِ وَجُهانِ؛ أَحدُهما أنه نَجِسٌ؛ أَ لأنه جزءٌ من الآدَمِيِّ انْفَصلَ في حياته، فكان نَجساً كعُضُوه.

⁽١) المسك : الجلد .

⁽٢) في : باب الدباغ ، من كتاب الطهارة . سنن الدارقطني ٤٧/١ .

⁽٣) في م: «دليلا».

⁽٤) انظر ما تقدم في صفحة ٩٩.

 ⁽٥) سقط من : الأصل ، ١ .

ر . (٦ – ٦) سقط من: م .

ولنا أنَّ النبيَّ عَلِيْكَ فَرَقَ شَعَرَه بين أصحابِه ، قال أَنس: لَمَّا رَمَى النبيُّ عَلِيْكَ ، وَنَحَر نُسُكُهُ ، ناوَل الحالِق شِقَهُ الأَيْمَن ، فَحَلَقَه ، ثم دَعَا أَبا طَلْحة الأَنْصارِيّ ، فأعطاه إيَّاه ، ثم ناوَله الشَّقِ الأَيْسَر ، فقال: «احْلِق ((()) فحلَقه ، وأعطاه أبا طلحة) فقال: «اقْسِمْهُ بَيْنَ النَّاسِ» . روَاه مسلم ، وأبو داود ((() . ورُوِى أن معاوية أوْصَى أن يُنجْعَلَ تصيبه (() منه في فِيهِ إذا مات ، وكانت في قلَنْسُوَةِ خالد شَعَرات مِن شَعِرِ النبي عَلِيلَة ، ولو كان تَجِساً لَمَا ساغَ هذا ، ولَمَا فَرَقَهُ النبي عَلِيلَة ، ولو كان تَجِساً لَمَا ساغَ هذا ، ولَمَا فَرَقَهُ النبي عَلِيلَة ، ولو كان تَجِساً لَمَا ساغَ هذا ، ولَمَا فَرَقَهُ النبي عَلِيلَة ، وقد النبي عَلِيلَة كان طاهِراً مِمَّن سِواه ، كسائِره ، ولأنه شَعَر مُتَّصِلُهُ طاهِر ، فمُنْفَصِلُه عليه عَلَيْه كان طاهِر أ مِمَّن سِواه ، كسائِره ، ولأنه شَعَر مُتَّصِلُهُ طاهِر ، فمُنْفَصِلُه طاهِر ، كشعرِ الحيواناتِ كلّها ، وكذلك نقول في أغضاءِ الآدمِي ، ولئن سَلَمْنا فَسَعْر ، طاهِر ، كشعرِ الحيواناتِ كلّها ، وكذلك نقول في أغضاءِ الآدمِي ، ولئن سَلَمْنا فضاء و أَبْن المَها ، فَهُنْعُره مثل بَقِية أَجْزائِه ؛ ما كان طاهِراً فشَعْره وحالة فصل : وكل حيوانِ فشَعْره مثل بَقية أَجْزائِه ؛ ما كان طاهِراً فشَعْره وحالة الموت وجَها في الخِلْقة ، فيها بعد الموت وجهان : الموت ، إلَّا أن الحيواناتِ التي حَكَمْنا بطَهارتِها لمشَقَّة الاحْترازِ منها ؛ كالسَّتُور ، وما دونه في المؤت وجهان :

أحدهما، أنها نَجسةٌ؛ لأنها كانت طاهرةً مع وجُودِ عِلَّةِ التَّنْجِيسِ لِمُعارِضٍ،

⁽٧) في م : (احلقه) .

⁽٨) رواه مسلم ، فى : باب بيان أن السنة يوم النحر ... إلخ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٤٨/٣ . وأبو داود ، فى : باب الحلق والتقصير ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٥٧/١ . وكذلك رواه الترمذى ، فى : باب ماجاء بأى جانب الرأس يبدأ الحلق ، من أبواب الجج . عارضة الأحوذى ١٤٦/٤ .

⁽٩) سقط من: الأصل.

⁽١٠) هذا خاص بآثار الرسول عَلِيْكُ المنفصلة من جسمه؛ كشعره، وماء وضوئه، وعرقه، ولا يجوز فعله مع غير الرسول عَلِيْكُ. غير الرسول عَلِيْكُ، فلا يجوز التبرك بآثار الصالحين، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه مع غير الرسول عَلِيْكُ. والله أعلم.

⁽١١ – ١١) سقط من: م.

وهو الحاجةُ إلى العَفْوِ عنها (١ لمشقَّة التَّحرُّزِ منها ١٠). وقد انْتَفَت الحاجةُ (١٠ إلى تَطْهيرِهَا ١٠). فَتَنْتَفِي الطهارةُ.

والثانى، هى طاهرة. وهذا أصَحُّ؛ لأنها كانت طاهرةً فى الحياةِ، والموت لا يقتضى تنْجِيسَها. فتَبْقَى على (١٤) الطهارةِ. وما ذكرْناه للوَجْهِ الأُوَّلِ لا يصِحُّ، لأننا لا نُسَلِّم وُجُودَ عِلَّةِ التَّنْجِيسِ، ولئن سَلَّمْناهُ غيرَ أَنَّ الشَّرْعَ أَلْغاهُ، ولم يثْبُت اعتبارهُ فى موضِع، فليس لنا إثباتُ حُكْمِه بالتَّحَكُّمِ.

فصل: واختلَفتِ الرِّوايةُ عن أحمدَ في الْخَرْزِ بشَعْرِ الخنزيرِ، فُروِيَ عنه كَراهتُه، وحُكِيَ ذلك عن ابن سيرِينَ، والحَكَمِ، وحَمَّاد، وإسحاق، والشافعيُّ؛ لأنه استعمالٌ لِلْعَيْنِ النَّجِسَةِ، ولا يَسْلَمُ من التنجُس بها، فحَرُمَ الانتفاعُ بها، كَجِلْدِه.

والثانية، يجوزُ الْخَرْزُ به. قال: وباللِّيفِ أَحَبُّ إلينا.

ورخَّص فيه الحسنُ، ومالك، والأُوْزَاعِيُّ، وأبو حنيفة؛ لأن الحاجةَ تَدْعُو إليه. وإذا خَرَزَ به شيئاً رَطْباً، أو كانت الشَّعْرةُ رَطْبةً نَجُسَ، ولم يطْهُرْ إلَّا بالغَسْلِ.

قال ابنُ عَقِيلٍ: وقد رُوِيَ عن أحمدَ، أنه لا بَأْسَ به. ولعُلُّه قال ذلك لأنهُ لا

يَسْلَمُ الناسُ منه، وفى تَكْلِيفِ غَسْلِه/ إتلافُ أموالِ الناسِ، فالظَّاهِرُ أن أحمدَ إنما عَنَى لا بَأْسَ بالْخَرْزِ، فأمَّا الطهارُة فلابُدَّ منها. والله أعلمُ.

فصل: والمشركون علَى ضَرْبَيْن: أهلِ كتابٍ، وغيرِهم.

فأهلُ الكتابِ يُباحُ أكْلُ طَعامِهم وشرابِهم، والأكلُ في آنِيتِهم، مالم يتحقَّقُ نَجاسُتها. قال ابنُ عَقِيلٍ: لا تخْتَلِفُ الروايةُ في أنه لايحْرُم اسْتعمالُ أَوَانِيهم؛ وذلك لقَوْل الله تعالى: ﴿ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَهُمْ ﴾ (١٥). ورُوِيَ عن عبد الله بن الْمُغَفَّلِ، قال: دُلِّيَ جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرَ،

⁽١٢ - ١٢) في م : و للمشقة ، .

⁽۱۳ – ۱۳) سقط من: م.

⁽١٤) سقط من : م .

⁽١٥) سورة المائدة ٥ . ولم يرد في الأصل ، ١ :١ وطعامكم حل لهم ١ .

فالْتَزَمْتُه، وقلتُ: والله لا أَعْطِى أحداً منه شيئاً. فالْتَفَتُ، فإذا رسولُ الله عَلَيْتُهُ يَبْتَسِمُ. (11 رواه مُسْلم، وأَخْرَجه البُخارِيُّ بمَعناه (11). ورُوِيَ أَنَّ النبَّي عَلَيْتُهُ أَضَافَه يَهُودِيُّ بخُبْرٍ وإهَالةٍ سَنِخَةٍ (17). روَاه الإمام أحمد، في «المسند» (١٨) وكتاب «الزهد» (19)، وتوضَّأ عمر مِن جَرَّةِ نَصْرانيَّةٍ . (٢٠)

وهل يُكْرَهُ له اسْتعمالُ أُوانِيهم؟

على رِوَايَتيْن:

إحداهما، لا يُكْرَهُ؛ لِمَا ذِكْرُناهُ.

و الثانية، يُكْرَهُ؛ لَمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ، قال: قلتُ يارسولَ الله، إنَّا بأَرْضِ قومِ (٢١) أهلِ كتابٍ، أفناكُ في آنِيتِهم؟ فقال رسولُ الله عَيْقِ : «إنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا» مُتَّفَقٌ عليه، (٢٢) وأقلُّ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا» مُتَّفَقٌ عليه، (٢٢) وأقلُّ

[.] ١٦ - ١٦) سقط من: الأصل، ١.

ورواه مسلم ، فى : باب جواز الأكل من طعام الغنيمة فى دار الحرب ، من كتاب الجهاد ١٣٩٣/٣ . وأخرجه البخارى بمعناه ، فى : باب ما يصيب من الطعام فى أرض الحرب من كتاب الخمس ، وفى : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازى ، وفى باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها من أهل الحرب وغيرهم ، من كتاب الذبائح . صحيح البخارى ١١٦/٤ ، ٥٢/٧ ، ١٢٠/٧ .

وأخرجه أبو داود ، فى : إباحة الطعام فى أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٢٠/٢ . والنسائى ، فى : باب أكل والنسائى ، فى : باب ذبائح اليهود ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٩/٧ . والدارمى ، فى : باب أكل الطعام قبل أن تقسم الغنيمة ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢٣٤/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند المعام قبل أن تقسم الغنيمة ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢٣٤/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند

⁽١٧) الإهالة : الودك المذاب ، والسنخة : المتغيرة الريح .

⁽١٨) في الجزء الثالث ، صفحة ٢١١ .

⁽١٩) الذي ورد في الزهد صفحة ٣٠ حديث أنس: مشيت إلى رسول الله عَلِيْتُكُم بخبر شعير وإهالة سنخة.

⁽٢٠) انظر: الأم ٧/١.

⁽٢١) سقط من: الأصل ، ١.

ر (۲۲) أخرجه البخارى ، فى : باب صيد القوس ، وباب ماجاء فى التصيد ، وباب آنية المجوس (۲۲) أخرجه البخارى ، البخارى ۱۱۱۷ ، ۱۱۷ ، ومسلم ، فى : باب الصيد والميتة ، من كتاب الدبائح . صحيح البخارى ۱۵۳۲/۳ ، وأبو داود فى : باب الأكل فى آنية أهل = بالكلاب ، المعلمة ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ۱۵۳۲/۳ ، وأبو داود فى : باب الأكل فى آنية أهل =

أحُوالِ النَّهْيِ الكرَاهةُ, (٢٠ ولأنهم لا يتورَّعُونَ عن النجاسةِ، ولا تَسْلَمُ آنيتُهم من أَطْعِمَتِهم، وأَدْنَى مايُوَثِّرُ ذلك الكرَاهةُ, ٢٠) وأمَّا ثِيابُهم فما لم يسْتعملُوه، أو عَلا منها؛ كالعمامةِ والطَّيْلَسان (٢٠) والثَّوبِ الفَوْقانيِّ، فهو طاهرٌ، لا بأسَ بلُبْسِه، وما لاقَى عَوْراتِهم؛ كالسَّراويلِ والثوبِ السُّفْلانِيِّ والإزار، فقال أحمد: أحَبُّ إلىَّ أن يُعِيدَ. يعنى: مَن صَلَّى فيه. فيَحْتَمِلُ وَجْهَين: أحدهما، وجوبُ الإعادةِ. وهو قولُ يُعِيدَ. يعنى: وكرِهَ أبو حنيفة، والشافعيُّ، الإزارَ (٢٠) والسَّراويلات؛ لأنهم يتعبَّدون (٢٠) بتَرْكِ النجاسة، ولا يتحَرَّزُونَ منها، فالظاهر نجاسةُ ما وَلِيَ مَحْرَجَها. والثانى، لا يَجبُ. وهو قولُ أبى الخَطَّاب؛ لأن الأصْلَ الطهارةُ، فلا تزولُ بالشَّكِ.

الضرب الثانى، غير أهلِ الكتاب، وهم الْمَجوُسُ، وعَبَدَةُ الأَوْثان، ونحوُهم، فحكمُ ثيابِهم حكمُ ثيابِ أهلِ الذِّمَّة، وأمَّا أوانِيهم، فقال القاضى: لا يُستَعْمَلُ ما استعملوه مِن آنيتهم، لأن أوانِيهم لا تخلُو مِن أطْعِمَتِهم، وذبائحهُم مَيْتةٌ، فلا تخلُو أوانِيهم من وَضْعِها فيها.

وقال أبو الخطَّاب: حُكْمُهم حكمُ أهلِ الكتاب، وثِيَابُهم وأَوَانِيهم طاهرةٌ، مُباحةُ الاسْتعمالِ،/ مالم يَتَيقَّنْ نَجاستَها. وهو مذهبُ الشافعيِّ؛ لأن النبيَّ عَيْلِيْكُمْ

⁼ الكتاب ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٣٢٧/٢ . والترمذى ، فى : باب ماجاء مايؤكل من صيد الكلب ومالا يؤكل ، من أبواب الصيد ، وفى : باب ماجاء فى الانتفاع بآنية المشركين ، من أبواب السير ، وفى : باب ماجاء فى آنية الكفار ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٥١/٥ ، ١٠٧٥ ، ٢٩٩ . وابن ماجه ، فى : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ، فى : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ، فى : باب الشرب فى آنية المشركين ، من كتاب السير ، سنن الدارمى ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٨٤/٢ ، ١٩٣/٤ ، ١٩٥٥ .

⁽٢٣ - ٢٣) سقط من: الأصل.

⁽٢٤) الطيلسان ؛ مثلثة اللام : كساء ، معرب .

⁽٢٥) في م: «الأزر».

⁽٢٦) كذا ورد بالنسخ .

وأصْحابَه تَوَضَّؤُوا مِن مَزَادةِ (٢٧) مُشْرِكَةٍ . (٢٠ مُتَّفَقٌ عليه ٢٠). ولأن الأصْلَ الطهارةُ ، فلا تزولُ بالشَّكِّ.

وظاهرُ كلامِ أحمدَ، رحمَه الله، مثلُ قُوْلِ القاضي، فإنَّه قال في الْمَجُوسِ: لا يُؤْكَلُ مِن طَعامِهم إلَّا الفاكهةُ. لأن الظاهرَ نجاسةُ آنيتِهم المستعملةِ في أطعمتِهم، فأشْبَهَتِ السَّراويلاتِ مِن ثِيَابهم.

ومن يأكل الخنزير مِن النَّصَارَى، فى مَوْضِعٍ يُمْكِنُهم أَكُله، أو يأكل الميتة، أو يذبحُ بالسِّنِّ والظُّهُرِ ونحوه، فحكمهُ حكمُ غيرِ أهلِ الكتاب؛ لِاتَّفاقِهم فى نجاسةِ أَطْعِمَتِهم. ومتى شَكَّ فى الإِناءِ؛ هل استعملوه فى أطعمتِهم، أو لم يستعملوه، فهو طاهِر؛ لأن الأصلَ طَهارتُه.

وَلا نعلمُ خلافاً بين أهلِ العلمِ في إباحةِ الصَّلاةِ في الثوبِ الذي يُنْسِجُه الكُفَّارُ؛ فإنَّ النبيَّ عَلِيْكُ وأصْحابَه، إنما كان لِباسُهم مِن نَسْجِ الكُفَّارِ.

فَأُمَّا ثِيابُهِم، التي يَلْبَسُونَها، فأباحَ الصّلاةَ فيها النَّوْرِيُّ، وأصحابُ الرَّأْيِ. وقال مالك في تَوْبِ الكُفَّارِ: يَلْبَسُه علَى كلِّ حالٍ، وإن صَلَّى فيه يُعيِدُ، مادام في الوقتِ.

ولنا أن الأصْلَ الطهارةُ، ولم تتَرجَعْ جِهَةُ التَّنْجِيسِ فيه، فأَشْبَهَ ما نسَجه الكُفَّارُ.

فصل: وتُباحُ الصلاةُ في ثيابِ الصَّبْيانِ، مالم تُتَيَقَّنْ نَجاستُها. وبذلك قال النَّورِيُّ، والشافعيُّ، وأصْحابُ الرَّأْيِ؛ لأن أبا قَتادةَ روَى، أن النبيَّ عَلِيْتُهُ صلَّى

⁽٢٧) في الأصل : ﴿ إِدَاوَةَ ﴾ .

⁽۲۸ – ۲۸) من : م .

ولم نجده فى البخارى ومسلم . وانظر تعليق الشيخ ناصر الدين الألبانى عليه ، فى : إرواء الغليل ٧٢/١ – ٧٤ . وقوله : والمؤلف – أى إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان – تبع فيه مجد الدين ابن تيمية ، فيه نظر ؛ لأن صاحب المغنى أسبق من مجد الدين ابن تيمية ، حيث توفى سنة عشرين وستمائة ، وتوفى مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن الخضر ، ابن تيمية ،سنة اثنتين وخمسين وستمائة .

وهو حامِلٌ أُمامةَ بنتَ أبى الْعاصِ بنِ الرَّبِيعِ. مُتَّفَقٌ عليه، (٢٩) وكان النبيُّ عَلِيْكَةٍ يُصَلِّى فإذا سجَد وثَبَ الحسنُ والحسينُ علَى ظَهْرِه. (٣٠)

وتُكْرَهُ الصلاةُ فيه؛ لِمَا فيه من احْتَالِ غَلَبة النجاسةِ له.

وتَصِحُّ الصلاةُ فى ثَوْبِ المرأةِ الذى تَحِيضُ فيه؛ إذا لم تتَحَقَّقْ إصابةُ النجاسةِ له؛ لأن الأصْل الطهارةُ، والتَّوقِّى لذلك أوْلَى؛ لأنه يَحْتَمِلُ إصابةُ النجاسةِ إيَّاه، وقد روَى أبو داود (٣١)، عن عائشة رَضِىَ الله عنها، قالت: كان رسولُ الله عَيْطَةُ لا يُصَلِّى فى شُعُرنا ولُحُفِنَا.

ولُعابُ الصَّبِيانَ طَاهِر، وقد روَى أبو هُرَيْرة، قال: رأيتُ رسولَ الله عَيْقَةَ حامِلَ الحسينِ (٣٦ بنِ عليِّ ٣٦) علَى عاتِقهِ، ولُعابُه يَسِيلُ عليه. (٣٣) (١٣ وحمَل أبو بكرٍ الحسنَ بن عليٍّ علَى عاتِقهِ، ولُعابهُ يَسْئِيلُ، وعليٌّ إلى جانِبهِ، وجعل أبو بكر يقول: وَا بأبي شِبْهَ النَّبِيِّ لا شَبِيهاً بعَلِي

وعليٌّ يضْحَكُ. ٣٤)

⁽٢٩) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه فى الصلاة ، من كتاب الصلاة ، وفى : باب رحمة الولد وتقبيله ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١٣٧/١ ، ٨/٨ . ومسلم ، فى : باب جواز حمل الصبيان فى الصلاة ، من كتاب المساجد : صحيح مسلم ٣٨٥/١ . وأبو داود ، فى : باب العمل فى الصلاة ، من كتاب الصلاة ، سنن أبى داود ٢١٠/١ ، ٢١١ ، والنسائى ، فى : باب حمل الصبايا فى الصلاة ووضعهن فى الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٠/٣ . والإمام مالك ، فى : باب جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة فى السفر . الموطأ ١٠٧٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥/٠٤ .

 ⁽٣٠) انظر : باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة ، من كتاب الصلاة ، في سنن النسائي . المجتبى ١٨٢/٢ ، والمسند ،الإمام أحمد ٤٩٤/٣ ، ٢ /٤٦٧ .

⁽٣١) فى : باب الصلاة فى شعر النساء ، من كتاب الطهاره ، وفى : باب الصلاة فى شعر النساء ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٨٨/١ ، ١٥٠ . وأخرج نحوه الترمذى ، فى : باب كراهية الصلاة فى لحف النساء ، من أبواب الجمعة وبقية أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٨٠/٣ .

⁽٣٢ - ٣٢) سقط من : م .

⁽٣٣) أخرجة ابن ماجه ، فى : باب اللعاب يصيب الثوب ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢٠٦/ . ٢١٦/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٧٩/٢ ، ٢٠٦ .

⁽٣٤-٣٤) من: م. وأخرجه البخارى، في: باب صفة النبي عَلِيقٌ، من كتاب المناقب. صحيح البخارى ٢٢٧/٤ والإمام أحمد، في: المسند ٨/١

فصل: وإذا صَبَغ في حُبِّ صَبَّاعٍ لم يجب غَسْلُ الثوبِ المصْبُوعِ، سواء كان الصَّبَاغُ مُسْلِماً أو كِتابياً (٥٥). نصَّ عليه أحمد؛ لأن الأصلَ الطهارة، فإن تحقَّقتْ نجاستُه طَهُرَ بالغَسْلِ، وإن بَقِىَ اللَّوْنُ، بدليلِ قولِه عليه السلامُ في الدَّمِ: «لَا يَضُرُّكِ خِاستُه طَهُرَ بالغَسْلِ، وإن بَقِىَ اللَّوْنُ، بدليلِ قولِه عليه السلامُ في الدَّمِ: «لَا يَضُرُّكِ أَنَّ هُ» (٢٦)

٣٣ظ

/ فصول في الفِطْرة: روى أبو هُرَيْرة، قال: قال رسول الله عَلِيْكَة: «الْفِطْرة خَمْسٌ: الْخِتَانُ، والإسْتِحْدَادُ، وقصُّ الشَّارِب، وتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، ونَتْفُ الإبطِ». مُتَّفَقٌ عليه. (٢٧) وروَى عبدُ الله بن الزُّبَيْر، عن عائشة، رَضِيَ الله عنها، قالت: قال رسولُ الله عَلِيْكَة: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِب، وإعْفَاءُ اللَّحْيَةِ، والسَّواكُ، واسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وقصُّ الأَظْفَارِ، وغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، ونَتْفُ الْإِبطِ، وحَلْقُ الْعَانَةِ، والْتِقَاصُ الْمَاءِ». قال بعضُ الرُّواةِ: ونسيتُ العاشرة، إلَّا أن تكونَ والمَضْمَضة (٢٨)

⁽٣٥) في م :« كافرا » .

⁽٣٦) تقدم في صفحة ٨٠.

⁽٣٧) أخرجه البخارى ، في : باب قص الشارب ، وباب تقليم الأظفار ، من كتاب اللباس ، وفي : باب الحتان بعد الكبر ونتف الإبط ، من كتاب الاستئذان : صحيح البخارى ٢٠٦/٧ ، وأبو المبار . موسلم ، في : باب خصال الفطرة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٢١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وأبو داود ، في : باب في أخذ الشارب ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٢٠/٢ ، والترمذى ، في : باب دكر ماجاء في تقليم الأظفار ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١١٥/١ . والنسائي ، في : باب ذكر الفطرة ، الاختتان ، تقليم الأظفار ، نتف الإبط ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب من السنن الفطرة ، وباب ذكر الفطرة ، من كتاب الربة . المجتى ١١٧/١ ، ١١١/٨ ، ١١١/٨ ، والإمام مالك ، في : باب ماجاء في النسنة باب الفطرة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه / ١١٨ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٩/٢ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٩/٢ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٩/٢ ،

⁽٣٨) أخرجه مسلم ، فى : باب خصال الفطرة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٢٣/١ . والنسائى ، فى : وأبو داود ، فى : باب السواك من الفطرة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١٣/١ . والنسائى ، فى : باب ما جاء فى باب من السنن الفطرة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٠ ، ١١ ، . والترمذى فى : باب ما جاء فى تقليم الأظفار ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢١٦/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٣٧/٦ . ويأتى تفسير البراجم فى صفحة ١١٩ .

الاسْتِحْداد: حَلْقُ الْعَانةِ، (٢٩ استفْعالٌ مِن الْحَدِيد. ٢٩ وانْتِقَاصُ المَاء: الاسْتِنْجاء به؛ لأن الماءَ يقْطَعُ البَوْلَ ويَرُدُه.

قال أبو دواد: وقد رُوِيَ عن ابن عَبَّاسِ نحوُ حديثِ عائشة، قال: خَمْسٌ كُلُّهَا فِي الرَّأْسِ. ذَكَر منها الفَرْق. ولم يذْكُر إغْفاءَ اللِّحْيَة. (٢٠٠)

قال أَحَمد: الفَرْقُ سُنَّةٌ. قيل: يا أبا عبد الله يُشْهِرُ نفسه! قال: النبيُّ عَلَيْكُ قد^(١١) فرَق، وأَمَرَ بالفَرْق.

فصل: فأمَّا الخِتَانُ فواجِبٌ علَى الرِّجالِ، وَمكْرُمَةٌ في حَقِّ النِّساءِ، وليس بواجبٍ عليهنَّ. هذا قولُ كثيرٍ من أهلِ العلم. قال أحمد: الرجلُ أشَدُّ، وذلك أن الرجلَ إذا لم يَخْتَتِنْ، فتلك الجِلْدةُ مُدَلَّاةٌ على الكَمَرةِ، ولا يُنَقَّى ما ثَمَّ، والمرأةُ أهْرَنُ.

قال أبو عبد الله: وكان ابنُ عباس يُشَدِّدُ في أُمْرِه، ورُوِيَ عنه أنه لا حَجَّ له ولا صَلاة. يعنى: إذا لم يَخْتَتِنْ، والحسنُ يُرَخِّص فيه، يقول: إذا أَسْلَمَ لا يُبالِي أن لا يَخْتَتِنَ. يقول: أَسْلَمَ الناسُ؛ الأَسْوَدُ، والأبيضُ، لم يُفَتَّشْ أَحَدِّ منهم، ولم يَخْتَتِنُوا. والدليل على وُجوبِه: أنَّ سَتْرَ العورةِ واجبٌ، فلولا أن الخِتانَ واجبٌ (٢٠٠ لم يَجُرْ هَتْكُ حُرْمةِ المختُونِ بالنَّظِرِ إلى عَوْرتهِ مِن أَجْلِه، ولأنه مِن شِعارِ المسلمين، يَجُرْ هَتْكُ حُرْمةِ المختُونِ بالنَّظرِ إلى عَوْرتهِ مِن أَجْلِه، ولأنه مِن شِعارِ المسلمين، فكان واجباً، كسائرِ شِعارِهم، وإن أَسْلَمَ رجل كبيرٌ فخاف على نفسِه الخِتانَ، (٢٠٠) سقَط عنه؛ لأن الغُسْلَ والوُضوءَ وغيرَهما يَسْقُطُ إذا خاف على نفسِه الخِتانَ، (٢٠٠) سقَط عنه؛ لأن الغُسْلَ والوُضوءَ وغيرَهما يَسْقُطُ إذا خاف على نفسِه

⁽٣٩ - ٣٩) سقط من : ا

⁽٤٠) باب السواك من الفطرة ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١٣/١ . ورواه البهيقى ، ف : باب السنة في الأخذ من الأظفار والشارب ...إلخ ، من كتاب الطهارة سنن البيهميي ١٤٩/١ .

⁽٤١) سقط من : الأصل .

⁽٤٢) في الأصل ، ا :« فرض » .

⁽٤٣) في م : « من الحتان » .

منه، فهذا أَوْلَى. وإن أَمِنَ علَى نَفْسِه لَزِمَه فِعْلُه، قال حَنْبَل: (١٤) سألتُ أبا عبد الله عن الذَّمِّيِّ إذا أَسْلَمَ، تَرَى له أن يُطَهَّرَ بالخِتَانَة؟ قال: لابُدَّ له مِن ذاك. قلتُ: وإن كان كبيراً أو كبيرةً؟ قال: أحَبُّ إلى أن يتَطَهَّر؛ لأن الحديثَ: «احْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ كان كبيراً أو كبيرةً» (٢٠١) قال تعالى: ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ . (٢٦)

٠ ٣٤

ويُشْرَعُ الْحِتَانُ في حَقِّ النِّسَاءِ أَيضاً. قال أَبُو عبد الله: حديثُ/ النبيِّ عَلَيْكُمَ: «إِذَا الْتَقَى الْحِتَانَانِ وَجَبَ الغُسْلُ» (٧٠) فيه بَيانُ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَخْتَتِنَّ، وحديثُ عمر: إِنَّ خَتَّانَةً خَتَنَتْ، فقال: «أَيْقِى مِنْهُ شَيْئاً إِذَا خَفَضْتِ». وروَى الْخَلَّالُ، بإسْنادِه، عن شَدَّادِ بن أُوسٍ، قال: قال النبيُّ عَلِيْكَةٍ: «الْخِتَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، وَمَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ». (٨٠) وعن جابر بن زيد مثلُ ذلك مَوْقُوفاً عليه، ورُوىَ عن النبيُّ

⁽٤٤) أبو على حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيبانى ، ابن عم الإمام أحمد ، كان ثقة ثبتا صدوقا ، توفى سنة ثلاث وسبعين ومائتين . طبقات الحنابلة ١٤٣/١ – ١٤٥ ، العبر ٥١/٢ .

⁽٤٥) أخرجه البخارى ، فى: باب قول الله تعالى ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفى : باب الحتان بعد الكبر ونتف الإبط ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخارى ١٧٠/٤ ، ١٨/٨ . ومسلم ، فى : باب فضائل إبراهيم الخليل عليه ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨٣٩/٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨٢٧٢ ، ١٨ ، ٢٥٥ .

⁽٤٦) سورة الحج ٧٨ . وجاء فى الأصل ، ١ : « اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم » . وهو خطأ ، إنما ذلك قوله تعالى ، فى سورة آل عمراه ٩٠ : ﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَبْعُوا مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفاً ﴾

⁽٤٧) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا التقى الختانان ، من كتاب الغسل . صحيح البخارى ١٨٠٨ . ومسلم ، فى : باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ومسلم ، فى : باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١٩٩١ . والترمذى ، فى : باب ماجاء إذا التقى الختانان وجب الغسل ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٦٤/١ ، ١٦٥ . والنسائى ، فى : باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١٩٢١ . ١٩٩٠ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى وجوب الغسل إذا التقى الختانان . سنن ابن ماجه ١٩٩١ . ١٩٩٠ والإمام مالك ، فى : باب واجب الغسل إذا التقى الختانان ، من كتاب الطهارة . الموطأ ١٩٩١ . ٢٢٧ . ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ .

⁽٤٨) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥/٥٠ . وانظر الجامع الكبير ، للسيوطى ٤٠٩/١ .

عَيْضَةٍ، أنه قال لِلْخافِضَةِ: «أَشِمِّى وَلَا تَنْهَكِى، (٤٩) فَإِنَّهُ أَحْظَى لِلرَّوْجِ، وأَسْرَى لِلْوَجْهِ». (٠٠)

والخَفْضُ: خِتَانَةُ المرأةِ.

فصل: والاستخداد: حَلْقُ الْعانةِ. وهو مُسْتَحَبُّ؛ لأنه مِن الفِطْرةِ، ويَفْحُشُ بِتَرْكِه، فاسْتُحِبَّ إِزالتُه، وبأَى شيء أزالَه صاحبُه فلا بَأْسَ؛ لأن المقصودَ إِزالتُه. قيل لأبي عبد الله: تَرَى أَن يَأْخُذَ الرجلُ سِفْلَتَه بِالْمِقْرَاضِ، وإِنْ لَم يَسْتَقْصِ؟ قال: قيل لأبي عبد الله: تَرَى أَن يَأْخُذَ الرجلُ سِفْلَتَه بِالْمِقْرَاضِ، وإِنْ لَم يَسْتَقْصِ؟ قال: أرْجُو أَن يُبْوِرةٍ وَان لَمْ يَسْتَقُصِ؟ قال: يا أبا عبد الله، ما تقولُ في الرجلِ إِذَا نَتَفَ عَائِتَه؟ قال: وهل يَقْوَى علَى هذا أَحَدٌ؟ وإِن اطلّى بنُورَةٍ (١٥) فلا بَأْسَ، إلَّا أنه لا يَدُع أَحَداً يَلِى عَوْرَتَه، إلَّا مَن يَحِلُ له الاطلاعُ عليها؛ مِن زَوْجةٍ، أو أَمةٍ. قال أبو العباس النَّسائِيُّ: (٢٥) ضَرَبْتُ لأبي عبد الله نُورَةً، ونَوَّرْتُه بها، فلما بلَغ إلى عائتِه نَوَرَها هو. وروى الخَلَّالُ، بإسناده عن نافع، قال: كنتُ أطلِى ابنَ عمَر، فإذا بلَغ عائتِه عَدْرَها هو بيَدِه. وقد رُوى ذلك عن النبيِّ عَيْلِهِ، قال الْمَرُّوذِيُّ: (٢٥) كان أبو عبد الله لا يدخلُ الحمَّام، وإذا احْتاجَ إلى النُورَةِ تنَوَّرَ في البيتِ، وأَصْلَحْتُ له غيرَ عَرَوةً نُورَةً بَنَوَرَةً بَنَوَّرَ في البيتِ، وأَصْلَحْتُ له غيرَ مُرَّةٍ نُورَةً بَنَوْرَةً تَنَوَّرَ في البيتِ، وأَصْلَحْتُ له غيرَ مَرَّةٍ نُورَةً تَنَوَّرَ بها، واشتريتُ له جِلْداً لِيَدَيْهِ (٣٠)، فكان يُدْخِلُ يدَيْه مَن ويُورَدُ مُ يُورَةً تَنَوَّرَ بها، واشتريتُ له جِلْداً لِيَدَيْهِ (٣٠)، فكان يُدْخِلُ يدَيْهُ عَرَقَ فيه، ويُنَوِّرُ

⁽٤٩) قال ابن الأثير : شبه القطع اليسير بإشمام الرائحة ، والنهك بالمبالغة فيه ، أى اقطعى بعض النواة ولا تستأصليها . النهاية ٥٠٣/٢ .

⁽٥٠) ذكره الهيثمى ، فى : باب الحتان ، من كتاب اللباس . مجمع الزوائد ٥/١٧٢ . وقال : رواه الطبراني فى الأوسط ، وإسناده حسن .

ورواه باختلاف فى بعض ألفاظه أبو داود ، فى : باب ماجاء فى الحتان ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٢٥٧/٢ .

⁽٥١) النورة : حجر الكلس ، ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنيخ وغيره ، وتستعمل لإزالة الشعر .

⁽٥٢) الخبر في : مناقب الإمام أحمد ، لابن الجوزي ٢٧٥ .

⁽٥٣) في مناقب الإمام أحمد : « يده » في الموضعين .

نَفْسَه. والحَلْقُ أفضلُ لموافقتِه الخبرَ، وقد قال ابن عمر: هو ممَّا أَحْدَثُوا مِن النَّعِيمِ. يعني: النُّورَةَ.

فصل: وَنَتْفُ الْإِبْطِ سُنَّةٌ؛ لأَنّه من الفِطْرَةِ، ويَفْحُشُ بِتَرْكِهِ. وإن أَزَالَ الشَّعْرَ بالحَلْق أو النُّورَةِ جازَ، ونَتْفُهُ أَفْضَلُ لمُوافَقتِه الخَبَرَ، قال حرب: قُلْتُ لإسحاق: نَتْفُ الإِبْطِ أَحَبُ إليكَ أو بِنُورَةٍ؟ قال: نَتْفُهُ إن قَدَرَ.

فصل: ويُسْتَحَبُّ تَقْلِيمُ الأَظْفَارِ؛ لأنّه من الفِطْرَةِ، ويَتَفَاحَشُ إِذَا تَركها، ورُبَّما حَكَّ به الوَسَخُ، فيجتمعُ تَحْتَها من المَواضِعِ المُنْتِنَةِ، فتصِيرُ رائحةُ ذلك فى رُءُوسِ الأصابع. ورُبَّما مَنعَ وصُولَ ماءِ (١٥٠ الطَّهارِة إلى ماتَحْتَه، وقد روينا فى خَبَرٍ: أن النبيَّ عَلِيلِةٍ قالَ: «مالِي لا أَسْهُو؟ وأَنتُم تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحاً (٥٠ ورُفْغُ (٢٠ عَبَرِ: أن النبيَّ عَلِيلِةٍ قالَ: «مالِي لا أَسْهُو؟ وأَنتُم تَدْخُلُونَ عَلَيَّ قُلْحاً ر٥٠ ورُفْغُ (٢٠ عَبَرِ أَنْفُارِهُ ثَمَ يَحُكُ بها أَخْدُ ومَواضِعَ النَتْنِ، فتصِيرُ رائحةُ ذلك تَحْتَ أَظْفارِهِ. ورُويَ في حَديثٍ مُسكَسْلٍ قد سَمِعْناه أَنَّ عَلِياً رضيَ الله عنه قال: رأيتُ رسولَ الله عَيِلِيلَةً يُقلِّمُ أَظْفارَهُ مُسكَسْلٍ قد سَمِعْناه أَنَّ عَلِياً رضيَ الله عنه قال: رأيتُ رسولَ الله عَيْلِيلَةً يُقلِّمُ أَظْفارَهُ يومَ الخَمِيس، ثم قال: «ياعِليّ، قصُّ الظُفْرِ ونَتْفُ الإِبْطِ وحَلْقُ العانةِ يومَ الخَمِيس، والغُسْلُ والطِّيبُ واللَّباسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ». ورُويَ في حَدِيثٍ «مَنْ قَصَّ الظَفَارَهُ مُخالِفاً لَمْ يَرَ في عَيْنَيْهِ رَمَداً». (٥٠) و فَسَرَهُ أَبُو عَبْد الله ابن بَطَةً بأَنْ يَبْدَأ أَنْ عَلِياً أَنْ يَبِدَأ وَسَرَهُ أَبُو عَبْد الله ابن بَطَّةً بأَنْ يَبْدَأ أَنْ مُخالِفاً لَمْ يَرَ في عَيْنَهِ رَمَداً». (٥٠) وفَسَرَهُ أَبُو عَبْد الله ابن بَطَّةً بأَنْ يَبْدَأ

⁽٥٤) سقط من : م .

⁽٥٥) القلح ، بالتحريك : صفرة تعلو السنان، ووسخ يركبها .والرجل أقلح ، والجمع قُلْح. النهاية ٩٩/٤ . (٥٦) أراد بالرفغ هنا : وسخ الظفر . وأصل الرفغ بالضم والفتح : واحد الأرفاغ ، وهى أصول المغابن كالآباط والحوالب ، وغيرها من مطاوى الأعضاء وما يجتمع فيه من الوسخ والعرق . النهاية ٢٤٤/٢ .

⁽٥٧) قال الهيثمي : رواه الطبراني والبزار باختصار ، ورجال البزار ثقات ، وكذلك رجال الطبراني إن شاء الله . مجمع الزوائد ١٦٨/٠ .

⁽٥٨) في حاشية م : « هذا الحديث غير ثابت . قال السخاوى في المقاصد الحسنة : لم يثبت في كيفية قص الأظافر ولا في تعيين يوم له شيء عن النبي عليه ، وما يعزى لعلى فباطل » . وانظر تذكرة الموضوعات ١٦٠ .

بِخِنْصَرِ اليُمْنَى ثم الوُسْطَى ثم الإِبْهامِ ثم البِنْصَرِ ثم السَّبَّابةِ ثم بإِبْهامِ اليُسْرَى ثم الوُسْطَى ثم السَّبَابةِ ثم البنْصَرِ.

فصل: ويُسْتَحَبُّ غَسْلُ رُءُوسِ الأصابِعِ بعد قَصِّ الأَطْفارِ، وقد قِيلَ: إنَّ الحَكَّ بالأَطْفارِ قَبْلَ غَسْلِها يَضُرُّ بالجَسَدِ. وفي حديثِ عائشة «غَسْلِ البَرَاجِمِ» في الحَكَّ بالأَطْفارِ قَبْلَ غَسْلِها يَضُرُّ بالجَسَدِ. وفي حديثِ عائشة «غَسْلِ البَرَاجِمِ» في تَفْسِيرِ الفِطْرةِ، فيحتمل أنه أراد ذلك، وقال الخطابيُّ: البَرَاجِمُ: العُقَدُ التي في ظُهورِ الأصابِع، والرَّوَاجِبُ: ما بين البَرَاجِمِ. قال: (٥٩) تَنْظِيفُ المَواضِعِ التي تَتَشَنَّجُ (٢٠) ويَجْتَمعُ فيها الوَسَخُ. (٢١)

ويُسْتَحَبُّ دَفْنُ مَا قَلَّمَ مِنْ أَظْفَارِهِ أَو أَزَالَ مِن شَعَرِه، لَمَا رَوَى الخَلَّالُ بإسْنادِه عِن مِيل بنت مِشْرَ ح (٢٠) الأَشْعَريَّة قالت: رأيتُ أَبِي يُقَلِّم أَظْفَارَه ويَدْفِنُها، ويقول: رأيتُ رَسُولَ الله عَيْقِيلَةٍ يَفْعُلُ ذَلك. (٢٠) وعن ابنِ جُرَيْج، عن النبي عَيْقِلَةٍ، قال: كان يُعْجِبهُ دَفْنُ الدَّمِ. وقال مُهنَّا: سألتُ أحمدَ عن الرَّجُلِ يأخذُ من شَعْرِهِ وأَظْفَارِه كَان يُعْجِبهُ دَفْنُ الدَّمِ. وقال مُهنَّا: سألتُ أحمدَ عن الرَّجُلِ يأخذُ من شَعْرِهِ وأَظْفَارِه أَيْدُفِنُه أَمْ يَدْفِنُه، قلت: بَلَغَك فيه شيءٌ؟ قال: كان ابنُ عُمَرَ يَدْفِنُه. وروينا عن النَّبِيِّ عَيْقِلَةٍ، أنه أَمَر بدَفْنِ الشَّعْرِ والأَظْفَارِ، وقال: (لَا يَتَلَعَّبُ (٤٠) به سحرةُ بَنِي آدَمَ». فَا فَا ذَا ولأنه مِن أَجزائه، فاسْتُحِبَّ دَفْنُه كأعضائه. (٥)

فصل: واتِّخاذُ الشَّعْرِ أَفْضَلُ من إِزَالِتِهِ. قال أبو إسحاق: سُئِلَ أبوُ عَبْد الله عنِ الرَّجُلِ يَتَّخِذُ الشَّعْرَ؟ فقال: سُنَةٌ حَسَنةٌ، لو أَمْكَنَنَا اتَّخَذْناهُ. وقال: كان للنبيِّ

⁽٥٩) سقط من: م.

⁽٦٠) في م : « تتسخ » ، والصواب في : الأصل ، ا ، ومعالم السنن . ومعنى تتشنج : تتقبض .

⁽٦١) معالم السنن ٣١/١ .

⁽٦٢) انظر : الإكال ، لابن ماكولا ٧٩/٧ ، ٢٥٢ .

⁽٦٣) قال الهيثمى : رواه البزار والطبرانى فى الكبير والأوسط ، من طريق عبيد الله بن سلمة بن وهرام ، عن أبيه ، وكلاهما ضعيف ، وأبوه وُثَق. مجمع الزوائد ١٦٦/٥ .

⁽٦٤) في م : (يتلاعب) . والمثبت في : الأصل ، ا .

⁽٦٥ - ٦٥) سقط من :م . وهو في : الأصل ، ١ .

عَلَيْكُ جُمَّةٌ. (١٦) وقال: تِسْعَةٌ من أصحابِ النبي عَلَيْكُ لهم شَعْرٌ. وقال: عَشَرَةٌ لهم جُمَمٌ. وقال في بعضِ الحديثِ: إن شَعْرَ النبيِّ عَلَيْكُ كان إلى شَحمةِ أُذُنَيْهِ. (١٧) وفي بعض الحديثِ: إلى مَنْكِبَيْه. ورَوَى البراءُ بن عازِب، قال: ما رأيتُ (١٨ مِنْ ذِى ٢٨) لِمَّة في حُلَّةٍ حَمْراء أحسَنَ من رسولِ الله عَيْكُ، له شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْه. مُتَّفَقٌ عليه. (١٩) ورَوَى ابنُ عُمَرَ، عن النبيِّ عَيْكِيْكُ، / قال: ((رأيتُ ابنَ مَرْيَمَ لَهُ لِمَّةٌ) (٢٠).

٥٣٥

(٦٦) انظر : باب فى صفة النبى عَلَيْكُ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١٨/٤ . و : باب اتخاذ الشعر ، وباب اتخاذ الجمة ، من كتاب الزينة . المجتبى من السنن ، للنسائى ١١٥/٨ ، ١٥٩ . والمسند ، للإمام أحمد ٢٨١/٤ ، ٢٩٥ .

(۱۷) وورد أيضا: ﴿ إِلَى أنصاف أذنيه ﴾ و ﴿ لايجاوز أذنيه ﴾ و ﴿ لايجاوز شعره شحمة أذنيه ﴾ . انظر: باب صفة النبى على المناقب ، وباب الجعد ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٤ / ٢٠٨٨ . وباب في صفة النبى على النبى ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١٨/٤ . وباب في صفة النبى على النبى ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١٨/٤ . وباب الرخصة في الحلة الحمراء ، من كتاب اللباس ، وباب ماجاء في الشعر ، من كتاب الزينة . المجتبى من أبي داود ٣٧٤/٢ ، ٣٩٩ . وباب اتخاذ الجمة ، من كتاب الزينة . المجتبى من السنن ، للنسائي ١٥٨/٨ – ١٦٠ . والمسند ١١٣/٣ ، ١٥٧ ، ١٥٧ ، ٢٤٩ .

(٦٨ – ٦٨) في م : ﴿ ذَا ﴾ ، والمثبت في الأصل : ١ ، ومصادر التخريج .

(٦٩) أخرجه البخارى ، فى : باب الجعد ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢٠٨٠ ، ٢٠٨٠ . ومسلم ، فى : باب فى صفة النبى على ، وباب صفة شعر النبى على ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١٨/٤ ، ١٨١٩ . وأبو داود ، فى : باب ماجاء فى الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٣٩٩/٢ . والنسائى ، فى باب اتخاذ الشعر ، وباب اتخاذ الجمة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٥/٨ ، ١٩٩٢ . والترمذى ، فى باب ماجاء فى الرخصة فى الثوب الأحمر للرجال ، من أبواب اللباس ، وفى : باب ماجاء فى صفة النبى على ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ٢٢٨/٧ ، ٣١٦/١٢ .

وفى الباب عن أنس رضى الله عنه ، أخرجه البخارى ، فى : باب الجعد ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢٠٧/ ، ٢٠٨ . والإمام أحمد ، فى المسند ١١٨/٣ ، ١٢٥ ، ٢٦٥ .

(٧٠) أخرجه البخارى ، فى : باب الجعد ، من كتاب اللباس ، وفى :باب رؤيا الليل ، من كتاب التعبير . صحيح البخارى ٢٠٨/ ، ٢٠٨ ، ٤٣/٩ . ومسلم ، فى : باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١٥٤/١ – ١٥٦ . والإمام مالك ، فى : باب ماجاء فى صفة عيسى ابن مريم عليه السلام ، والدجال . الموطأ ٢٠/٢ . والإمام أحمد ، فى المسند ١٢٧/٢ .

قال الخَلَّالُ: سألتُ أحمدَ بن يحيى – يعنى (٢١) ثَعْلَباً – عن اللَّمَّةِ؟ فقال: ما أَلَمَّت بالأُذُنِ. والجُمَّة: ما طالتْ. وقد ذَكَر البراءُ بن عازِب فى حدِيثِه: أن شَعْرَ النبيِّ عَلِيْكُ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْه، وقد سَمَّاهُ لِمَّة.

ويُسْتَحَبُّ أَن يكونَ شَعْرُ الإنسانِ عَلَى صِفَةِ شَعْرِ النبِّي عَيَّالِيَّهُ، إذا طالَ فإلى مَنْكِبَيْه، وإن قَصُرُ (٢٢) فإلى شَحْمَةِ أُذُنَيْه. وإن طَوَّلَهُ فلا بَأْسَ، نَصَّ عليه أحمدُ. وقال أبو عُبَيْدة: كان له عَقِيصَتَان، (٢٣) وعُثْمان (٢٤) له عَقِيصَتان.

وقال وائلُ بنُ حُجْر: أتيتُ رسولَ الله عَيْقِالِكُمْ ولى شَعْرٌ طَوِيلٌ، فلمَّا رآنِي قال: «ذُبَابٌ ذُبَابٌ». (°۷۰) فَرَجَعْتُ فَجَزِزْتُه، ثم أَتَيْتُه من الغد، فقال: «لم أَعْنِكَ، وَهَذَا أَحْسَنُ». رَوَاه ابنُ مَاجَه. (۲۲)

ويُسْتَحَبُّ تَرْجِيلُ الشَّعْرِ وإكرامُه، لما روَى أبو هُرَيْرَة (٧٧ أَنَّ النبيَّ عَيَّالِكِم، قال:(٧٧) «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فلْيُكْرِمْهُ». رواه أبوُ دَاوُدَ.(٨٧)

ويُسْتَحَبُّ فَرْقُ الشَّعْرِ، لأَنَّ النبَّى عَلِيْكَ فَرَقَ شَعْرَهُ، وذكره من الفِطْرَةِ فَ حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسِ،(٢٩٠)وفى شُرُوطِ عُمَرَ عَلَى أهلِ الذِّمَّةِ: أن لا يَفْرُقُوا شُعُورَهُم، لِغَلَّا يَتَشَبَّهُوُا بالمُسْلِمِينَ.

⁽٧١) سقط من : الأصل . وهو أبو العباس الشيبانى ، صاحب المصنفات فى النحو واللغة ، المتوفى سنة إحدى وتسعين ومائتين . تاريخ العلماء النحويين ١٨١ ، ١٨٢ .

⁽٧٢) في الأصل: «قصره».

⁽٧٣) العقيصة : الشعر المعقوص ، وهو نحو من المضفور ، وأصل العقص : اللي ، وإدخال أطراف الشعر في أصوله . النهاية ٣٧٠/٣ .

⁽٧٤) في م زيادة : « كانت » وفي ا : « كان » .

⁽٧٠) الذباب : الشوّم . وقيل : الشر الدائم . النهاية ١٥٢/٢ .

⁽٧٦) فى : باب كراهية كثرة الشعر ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١٢٠٠/٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى تطويل الجمة ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٢٠٠/٢ . والنسائى ، فى : باب الأخذ من الشارب ، وباب تطويل الجمة ، من كتاب الزينة .المجتبى ١١٣/٨ ،١١٢/ .

⁽۷۷ – ۷۷) فی م : « یرفعه » .

⁽٧٨) في : باب إصلاح الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٣٩٥/٢ .

⁽٧٩) انظر ما تقدم في صفحة ١١٥ .

فصل: واختَلَفَتِ الرِّوايةُ عن أحمد في حَلْقِ الرَّأْسِ. (^^ فرُوِيَ عنه ^^) أَنَّه مَكْرُوهٌ، لما رُوِيَ عن النبيِّ عَلِيلِكُ أَنه قال في الخوارج: «سِيمَاهُمُ التَّحْلِيقُ». (^^) فَجَعَلَهُ علامةً لَهُم. وقال عُمَرُ لصبيغ: لو وَجَدْتُكَ مَحْلُوقاً لضَرَبْتُ الذي فيه عَيْنَاكُ بالسَّيْفِ. ورُوِي عنِ النبيِّ عَلِيلِكُ أَنه قال: «لا تُوضَعُ النَّواصِي إلا في حَجِّ أو عَيْنَاكُ بالسَّيْفِ. ورُوِي عنِ النبيِّ عَلِيلِكُ أَنه قال: «لا تُوضَعُ النَّواصِي إلا في حَجِّ أو عَمْرَةٍ». أخرجه (^^) الدَّارِقُطْنِيُّ، في «الأَفْراد»، (^^) ورَوَى أَبُو موسَى عن النبي عَيْلِكُ (^ أَنه قال: ^^) «ليسَ مِنَّا مَنْ حَلَق» راوهُ الإمامُ أحمدُ. (^^) وقال ابنُ عَبَّاس: عنه: لا يُكْرَهُون ذلك. وروى عنه: لا يُكْرَهُ ذلك لكن تَرْكَهُ أَفْضَلُ. قال حَنْبَل: كنتُ أَنَا وأَبِي نَحْلِقُ رُءُوسَنَا في عنه: لا يُكْرَهُ ذلك لكن تَرْكَهُ أَفْضَلُ. قال حَنْبَل: كنتُ أَنَا وأَبِي نَحْلِقُ رُءُوسَنَا في حياةِ أَبِي عَبْدِ الله ، فَيَرانَا ونَحْنُ نَحْلِقُ فلا يَنْهَانَا ، (^^ عن ذلك، ^^) وكان هو يأخذُ على الله عَنْد كُلُق الْ يَعْفَلَ رَأْسِهُ وَلَوَى ابنُ عُمَرَ أَن رَسُولَ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَمْ مَالَم ، وفي لفظٍ قال: «احْلِقُه كُلّه أَوْ دَعْهُ كُلّه». وَرُويَ عن عَبْد الله أَخرجَه (^^^) مُسْلِم ، وفي لفظٍ قال: «احْلِقُه كُلّه أَوْ دَعْهُ كُلّه ». وَرُويَ عن عَبْد الله أَخرجَه (^^^) مُسْلِم ، وفي لفظٍ قال: «احْلِقُه كُلّه أَوْ دَعْهُ كُلّه ». وَرُويَ عن عَبْد الله أَخرجَه (^^^) مُسْلَم ، وفي لفظٍ قال: «احْلِقُه كُلّه أَوْ دَعْهُ كُلّه ». وَرُويَ عن عَبْد الله أَخرجَه (^^^)

⁽۸۰ – ۸۰) فی م : ﴿ فعنه ﴾ .

⁽٨١) أخرجه البخارى ، فى : باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لاتجاوز حناجرهم ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٩٨/ . وأبو داود ، فى : باب فى قتال الخوارج ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٢٤٤/ . والنسائى ، فى : باب من شهر سيفه ثم وضعه فى الناس ، من كتاب تحريم الدم . المجتبى ١١٠/٧ . وابن ماجه ، فى : باب فى ذكر الخوارج ، من المقدمة . سنن ابن ماجه . مراكبا ، ٢٢/ . والإمام أحمد ، فى المسند ٥/٣ ، ٦٤ ، ١٩٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٥ ، ١٧٦/٥ .

⁽AY) في م : « رواه » .

⁽٨٣) أى : « الفوائد الأفراد » . انظر : تاريخ التراث العربي ٢٢/١/١ .

⁽ ٨٤ - ٨٤) سقط من : م .

⁽٨٥) في المسند ٣٩٦/٤ . وبلفظ : برىء رسول الله عَلَيْكُ ممن حلق أو خرق أو سلق . تعنى في المصيبة ، في المسند أيضا ٣٩٦/٤ ، ٤١٦ ، ٤١٦ .

⁽٨٦ – ٨٦) سقط من : م .

⁽٨٧) الجلم بالتحريك ، والجلمان بلفظ التثنية : المقراض .

⁽٨٨) في م: «رواه». والحديث بهذا اللفظ ومعه ما يأتي أخرجه أبو داود ، في : باب في =

ابن جَعْفَر، أن النبيُّ عَيْنِكُ لما جاءَ نَعِيُّ جَعْفَر أُمْهَلَ آلَ جَعْفَر ثلاثاً أن يَأْتِيهم، ثم أتاهُم، فقال: «لا تَبْكُوا عَلَى أَخِي بَعْدَ اليَوْمِ»، ثم قال: «ادْعُوا بَنِي أَخِي»، / فَجِئَ ٥٣٠ بنًا، قال: «ادْعُوا لِيَ الحَلَّاقَ» (٩٩) فأُمَرَ بِنَا فَحَلَقَ رُءُوسَنا. رَوَاهُ (٩٠٠ أَبُو دَاوُد، والطَّيَالِسيُّ، ٩٠ ولأنَّه لا يُكْرَهُ استئصالُ الشَّعَرِ بالمِقْراضِ. وهذا في معناه، وقولُ النبي عَلَيْكُم: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَقَ» يَعْنِي في المُصِيبةِ، لأنَّ فيه «أو صَلَقَ^(٩١) أو خَرَقَ». قال ابنُ عبد البَرِّ: وقد أُجْمَعَ العُلماءُ (٩٢ في جميع الأَمْصارِ ٩٦) على إباحَةِ الحَلْق، وكَفَى بهذَا حُجَّة.

وأمَّا اسْتِئْصالُ الشُّعْرِ بالمِقْرَاضِ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ روايةً واحدةً. قال أحمد: إنَّما كَرِهُوا الحَلْقَ بالمُوسَى وأمّا بالمِقْراضِ فلَيْسَ به بَأْسٌ، لأنَّ أُدِلَّةَ الكَراهِةِ تَخْتَصُّ بالحَلْق.

فصل: فأمَّا حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ فَمَكْرُوهٌ. ويُسمَّى القَزَعُ، لما ذَكَرْنا من حديثِ ابن عُمَر، ورَوَاه أَبُو داوُد،(٩٣) ولَفْظُه، أن النبيُّ عَلِيلَةٍ نَهَى عَنِ القَزَعِ وقال:

⁼الذؤابة من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٨/٢ . أما ماأخرجه مسلم فهو ماجاء في : باب كراهة القزع ، من كتاب اللباس والزينة . وسيأتي (٨٩) في م: « الحالق ». والمثبت في: الأصل ، ا.

^{(.} ٩ - . ٩) في الأصل ، م : ﴿ أَبُو دَاوِدِ الطِّيالَسِي ﴾ ، والمثبت في : ١ .

وأخرجه أبو داود ، في : باب في حلق الرأس ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠١/٢ .

⁽٩١) الصلق : الصوت الشديد . يريد رفعه في المصائب وعند الفجيعة بالموت ، ويدخل فيه النوح . النهاية ٣/٨٤.

⁽۹۲ – ۹۲) سقط من :م .

⁽٩٣) في : باب في الذؤابة ، من كتاب الترجل . سنن أبي داود ٤٠١/٢ . وأخرجه النسائي ، في : باب الرخصة في حلق الرأس ، من كتاب الزينة . المجتبي ١١٢/٨ .

وفي الباب أحاديث أخرجها البخاري ، في : باب القزع ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢١٠/٧ . ومسلم ، في : باب كراهة القزع ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٧٥/٣ . والنسائي ، في : باب النهي عن القزع ، وباب النهي عن أن يحلق بعض شعر الصبي ويترك بعضه ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٣/٨ ، ١٥٩ . وابن ماجه ، في : النهي عن القزع ، من كتاب اللباس سنن ابن ماجه ١٢٠١/٢ . والإمام أحمد ، في المسند ٤/٢ ، ٣٩ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٠١ ، ١١٨ ، . 108 . 187 . 177

«احْلِقْهُ كُلَّه أو دَعْهُ كُلَّه». (٩٤) وفي شُرُوطِ عُمَر على أهِل الذَّمَّةِ: أن يَحْلِقُوا مَقادِمَ رُءُوسِهِم لِيَتَمَّيزُوا بذلك عن المُسْلِمينَ. فَمَنْ فَعَلهُ من المُسْلِمين كان مُتَشَبِّهاً بهم.

فصل: ولا تَخْتَلِفُ الرُّوايةُ في كَرَاهةِ حَلْقِ الْمَرَأَةِ رَأْسَها مِنْ غيرِ ضَرُورَةٍ. قال أَبُو مُوسَى: بَرِئَ رَسُولُ الله عَلَيْكُ من الصَّالِقَةِ والحالِقَةِ. مُتَّفَقٌ عليه، (٥٠) ورَوَى الخَلَّالُ بإسْنادِه عن قَتَادَة عَنْ عِكْرِمَة قال: نَهَى النبيُّ عَلَيْكُ أَن تَحْلِقَ المرأةُ رَأْسَها. (٢٠٠ قال الحَسَنُ: هي مُثْلَةٌ. قال الأَثْرَمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله يُسْأَلُ عنِ المرأةِ تَعْجِزُ عن شَعْرِها وعن مُعَالَجَتِهِ، أَتَأْخُذُه على حديثِ مَيْمُونة؟ قال: لأيِّ شيءٍ تَعْجِزُ عن شَعْرِها وعن مُعَالَجَتِهِ، أَتَأْخُذُه على حديثِ مَيْمُونة؟ قال: لأيِّ شيء تَأْخُذُه؟ قيلَ لَهُ: لا تَقْدِرُ عَلَى الدُّهْنِ وما يُصْلِحُه وتَقَعُ فيه الدَّوَابُ. قال: إذا كان لضَرُورةٍ، فأرْجُو أن لا يَكُونَ به بَأْسٌ.

فصل: ويُكْرَهُ نَتْفُ الشَّيْبِ، لما رَوَى عَمْرُو بنُ شُعَيْبِ (٢٠، عن أبيه، عن جَدِّه، قال: ﴿إِنَّهُ نُورُ جَدِّه، قال: ﴿إِنَّهُ نُورُ الله عَلِيْكِ عن نَتْفِ البشَّيْبِ، وقال: ﴿إِنَّهُ نُورُ الإسلامِ ﴿ (٩٨) وعن طارِقِ بنِ حَبِيبٍ، أَنَّ حَجَّاماً أَخَذَ من شاربِ النبيِّ عَلِيْكُ فَرَاى شَيْبَةً في لِحْيَتِهِ فَأَهْوَى إليها ليأخُذَهَا، فأمسَكَ النبيُّ عَلِيْكُ يَدَهُ، وقال: ﴿مَنْ

⁽٩٤) اللفظ في سنن أبي داود : ﴿ احلقوه كله أو اتركوه كله ﴾ .

⁽٩٥) أخرجه البخارى ، فى : باب ما ينهى عنه من الحلق عند المصيبة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١٠٣/٢ . ومسلم ، فى : باب تحريم ضرب الخدود ... إلخ ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم / ١٠٠/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٩٧/٤ . وانظر ما تقدم من حديث ألى موسى ،صفحة ١٢٢ . (٩٦) أخرجه الترمذى ، فى : باب ماجاء فى كراهية الحلق للنساء ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٤٧/٤ . والنسائى ، فى : باب النهى غن حلق المرأة رأسها ، من كتاب الزينة . المجتبى المراه . من المراه . والنسائى ، فى : باب النهى غن حلق المرأة رأسها ، من كتاب الزينة . المجتبى المراه .

^{. (}٩٧ – ٩٧) سقط من : م

⁽۹۸) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى نتف الشيب ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٤٠٢/٢ . والترمذى ، فى : باب ماجاء فى النهى عن نتف الشيب ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ١١٨/٨ . والنسائى ، فى : باب النهى عن نتف الشيب ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٨/٨ . وابن ماجه ، فى : باب نتف الشيب ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٢٦/٢ . والإمام أحمد ، فى : باب نتف الشيب ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٢٦/٢ . والإمام أحمد ،

شَابَ شَيْبةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُوراً يَوْمَ الْقِيَامَةِ».(٩٩) رَوَاهما(١٠٠٠) الخلالُ في «جامعه».

فَصَل: ويُكْرَهُ حَلْقُ القَفَا لِمَنْ لَم يَحْلِقُ رَأْسَه ولَمْ يَحْتَجْ إليه. قال الْمَرُّوذِيُّ: سَأَلْتُ أَبا عبد الله عَنْ حَلْقِ القَفَا. فقال: هو من فِعْلِ المَجُوس، ومَنْ تَشَبَّه بقَوْمٍ سَأَلْتُ أَبا عبد الله عَنْ حَلْقِ القَفَا. فقال: هو من فِعْلِ المَجُوس، ومَنْ تَشَبَّه بقَوْمٍ فهو مِنْهم. وقال: لا بَأْسَ أَنَ يَحْلِقَ قَفَاهُ وقت الحِجَامةِ. ('' 'وروَى الخَلَّالُ/ ٢ بإسْنادِه، عن الهَيْتُم بن حُمَيْد، ('' ') قال: حَفَّ الْقَفَا مِن فِعْلِ المَجُوسِ. '' ' ' وأمَّا حَفَّ الوَجْهِ، فقال مُهَنَّا: سألتُ أبا عبد الله عن الحَفِّ؟ فقال: لَيْسَ به بأسَّ للنِّسَاءِ. وأَكْرَهُه للرِّجَالِ.

فصل: ويُسْتَحَبُّ خِضَابُ الشَّيْبِ بغَيْرِ السَّوَادِ، قال أَحمدُ: إنى لأَرَى الشَّيْخَ المَخْضُوبَ فَأَوْرُ جُهِ. وذَاكَرَ رَجُلاً، فقال: لم لا تَخْتَضِب؟ فقال: أسْتَحِى. قال: سُبْحانَ الله، سُنَّةُ رَسُولِ الله عَيْظِةً! قال الْمَرُوذِيُّ: قلتُ: يُحْكَى عن بِشْرِ بنِ الحارِث، أنه قال: قال لى ابنُ دَاود: (١٠٠٠ خَضَبْت؟ قلت: أنا لاأتَفَرَّ عُ لغَسْلِهَا فكيفَ أَتَفَرَّ عُ لخِضَابِهَا! فقال: أنا أُنْكِرُ أن يكونَ بِشْرٌ كَشَفَ عَمَلَه لابن داود، ثم قال: قال النبيُ عَيْشَةِ: ﴿ فَيْرُوا الشَّيْبَ ﴾ (١٠٠٠) وأبو بكر وعمر خَضَبَا، قال: قال النبيُ عَيْشَةِ: ﴿ فَيْرُوا الشَيْبَ ﴾ (١٠٠٠) وأبو بكر وعمر خَضَبَا،

⁽۹۹) فى الباب عن غير طارق بن حبيب . انظر : باب ماجاء فى فضل من شاب شيبة فى سبيل الله ، من أبواب الفضائل . عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى ١٣٠/٧ ، ١٣١ . و : باب ثواب من رمى بسهم فى سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد ، المجتبى من سنن النسائى ٢٣/٦ ، ٢٤٠ . والمسند ، للإمام أحمد٢٧/٢ . ٢٠٧ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ١١٣/٤ .

⁽۱۰۰) في م :﴿ رواه ﴾ .

⁽۱۰۱ – ۱۰۱) سقط من : م . (۱۰۲) الغسانی مولاهم ، الدمشقی ، أبو أحمد ، روی عن الأوزاعی وغیره ، صدوق ، لابأس به . تهذیب التهذیب ۲/۱۱ ، ۹۳ .

⁽١٠٣) أبو بكر محمد بن داود بن على الظاهرى ، الفقيه ، أحد أذكياء العالم ، المتوفى سنة سبع وتسعين ومائتين . طبقات الفقهاء ، للشيرازى ١٧٦ ، ١٧٦ ، العبر ١٠٨/٢ .

⁽۱۰٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب ماجاء فى الخضاب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٥٤/٧ . والنسائى ، فى : باب الإذن بالخضاب ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٩١٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٦٥/١ ، ٢٦١/٢ ، ٣٥٦ ، ٤٩٩ ، ٣٢٤٧ ، ٣٣٨ .

والمُهاجِرُون، فهؤلاء لم يَتَفرَّغُوا لغَسْلِها! والنبيُّ عَلِيْكُ قد أَمرَ بالخِضَابِ، فَمَنْ لم يَكُنْ عَلَى ما كان عليه رسولُ الله عَلِيْكَ فَلَيْسَ هو (١٠٠٠) من الدينِ في شيء، وحَدِيثُ أبى ذَرِّ، وحَدِيثُ أبى هُرَيْرَةَ، وحَدِيثُ أبى رِمْقَة، (١٠٠١) وحَدِيث أُمِّ سَلَمة (١٠٠٠). ويُسْتَحَبُ الخِضَابُ بالحِنَّاءِ والكَتَمِ؛ (١٠٠٠) لما رَوَى الخَلَّالُ، وابنُ مَاجَه،

(١٠٥) سقط من: م.

(۱۰٦) أبو رمثة هو رفاعة بن يثربى البلوى ، ويقال عكسه . انظر تقريب التهذيب ٤٣٣٢ . (١٠٧) حديث أبى ذر رضى الله عنه ، أن النبى على قال : « إنَّ أَحْسَنَ ما غَيْرتُم به الشَّيْبَ الحِنَّاءُ والكَّتَمُ » . أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الخضاب ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٤٠٣/٢ ، والتسائى ، والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الخضاب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٧٥٥/٧ . والنسائى ، فى : باب الخضاب بالحناء والكتم ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٠٠/٨ . وابن ماجه ، فى : باب الخضاب بالحناء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢٥٩/١٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٥٧/٥ ، ١٥٠ ،

وحديث أبى هريرة تقدم ، وروى أبو هريرة أيضا عن النبى عَلَيْكُم : « إِنَّ اليهودَ والنَّصارَى لا يَصْبِغُون فخالِفُوهم » . أخرجه البخارى ، في : باب ما ذكر عن بنى إسرائيل ، من كتاب الأنبياء ، وفي باب الخضاب ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢٠٧/٧ ، ٢٠١٧ . ومسلم ، في : باب في مخالفة اليهود في الصبغ ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ١٦٦٣/٣ . والنسائى ، في : باب الإذن في الخضاب ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٨/٨ ، ١١٩ ، وأبو داود ، في : باب في الخضاب ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٢٠٣/٢ . وابن ماجه ، في : باب الخضاب بالحناء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ، في : المسند ٢٤٠/٢ ، ٢٦٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٠ .

وحديث أبى رمثة ، قال : انطلقت مع أبى نحو النبى عَلِيَكُم ، فإذا هو ذو وفرة بها رَدْعُ حِنّاء . وعليه بردان أخضران . [الردع : اللطخ] . أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الخضاب من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٢٣٧٤ ، ١٦٣/٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧ ، ١٦٣/٤ . والنسائى ، فى : باب الخضاب بالحناء والكتم ، من كتاب الزينة . ثم روى قوله : ورأيته وقد لطخ لحيته بالصفرة . المجتبى ١٢١/٨

وحديثه أيضا ، قال : « أتيت النبي عَلِيْكُ أنا وأبي . فقال لرجل أو لأبيه : « مَنْ هذَا ؟ » . قال : ابنى . قال : « لاتُخبِنى عليَّهِ » . وكان قد لطخ لحيته بالحناء . أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الخضاب ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٤٠٣/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢٦/٢ ، ٢٢٧ ، ٤٦٣/٢ . وروى الإمام أحمد ، فى المسند ١٦٣/٤ ، عنه قال : كان النبى عَلَيْكُ يخضب بالحناء والكتم . وحديث أم سلمة رضى عنها يأتى .

(١٠٨) الكتم: نبت فيه حمرة يخلط بالوسمة ، ويختضب به للسواد .

بإسْنادِهِما عن عثمان (۱۰۹) بنِ عَبْدِ الله بن مَوْهَبٍ، قالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمةَ، فأَخْرَجَتْ إليْنَا (۱۱۰) شَعْراً من شَعْرِ رَسُولِ الله عَلِيَّةِ، مَخْضُوباً بالحِنَّاءِ والكَتَم. (۱۱۱) وخَضَبَ أبو بَكْر بالحِنَّاءِ والكَتَمِ.

ولا بَأْسَ بِالوَرْسِ وِالزَّعْفَرِانِ، لأَن أَبِا مَالِكِ الأَشْجَعِيّ قال: كان خِضَابُنا مع رَسُولِ الله عَيِّلِيَّةِ الوَرْسَ (۱۱۲) وِالزَّعْفَرانَ (۱۱۳) وعن الحَكَمِ بنِ عَمْرِ و الغِفَارِيّ، قال: دَخَلْتُ أَنَا وَأَخِي رَافَعَ عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُمَر، وأَنَا مَخْضُوبٌ بِالحِنَّاءِ، وأَخِي مَخْضُوبٌ بِالصَّفْرَةِ، فقال عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ: هذا خِضَابُ الإسْلامِ، وقال لأَخِي رَافَع: هذا خِضَابُ الإيمان.

ويُكْرَهُ الخِضَابُ بالسَّوادِ. قِيلَ لأَبِي عبد الله: تَكْرَهُ الخِضَابَ بالسَّوادِ؟ قال: إلى والله. قال: وجاء أبو بكر بأبِيهِ إلى رَسُولِ الله عَيْنِ ورَأْسُه ولِحْيَتُه كَالتَّعَامِة (١١٠) بَيَاضاً، فقال رَسُولُ الله عَيْنِيَّةِ: «غَيْرُوهُما وجَنِّبُوهُ السَّوادَ». (١١٠) ورَوَى أبو دَاودَ، بإسْنادِه عن عبد الله بنِ عَبَّاس (١١١ قال: قال رسولُ الله عَيْنِيَّةِ ١١٠): «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بالسَّوادِ كَحَواصِلِ (١١٧) عَيْنِيَّةً ١١٠): «يَكُونُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَخْضِبُونَ بالسَّوادِ كَحَواصِلِ (١١٧)

⁽١٠٩) في النسخ : « تميم » . وهو خطأ 🏻 انظر مايأتي في تخريج الحديث .

⁽۱۱۰) في م: «لنا».

⁽۱۱۰) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يذكر من الشيب من كتاب اللباس . صحيح البخارى ۲۰۷/۷ ، ووقف به عند قولها : « مخضوبا » . وابن ماجه ، فى : باب الحضاب بالحناء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ۲۹۳/۲ ، ۲۱۹ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ۲۹۳/۳ ، ۲۱۹ ، ۳۲۲ .

⁽١١٢) الورس : نبت أصفر ، يزرع باليمن ، ويصبغ به .

⁽١١٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٢/٣ .

⁽١١٤) الثغامة : شجرة بيضاء الثمر والزهر ، ينبت بالجبال غالبا .

⁽١١٥) أخرجه مسلم ، فى : باب استحباب خضاب الشيء بصفرة أو حمرة وتحريمه السواد ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٦٣/٣ . وأبو داود ، فى : باب فى الخضاب ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٤٠٣/٢ . والنسائى ، فى : باب النهى عن الخضاب بالسواد ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٩/٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣١٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٢ . ٣٣٨ .

⁽١١٦ - ١١٦) في م: « مرفوعا » .

⁽١١٧) حواصل الحمام: صُدُورها. ويغلب عليها السواد، وفي مسند أحمد أن قولــه =

الْحَماَمِ، لا يَرِيحُونَ رَائحَةَ الْجَنَّةِ». (١١٨) ورَخَّصَ فيه إسحاقُ (١١٩ بن رَاهُويَه ١١٩) للمرأةِ تَتَزَيَّنُ به لزَوْجها.

/ فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَكْتَحِلَ وِثْراً، ويَدَّهِنَ غِبًّا، وينظُرَ فَى المرآة ويتطَيَّبَ. قال حَنْبَل: رأيتُ أَبا عَبْدِ الله وكانت له صِينِيَّة فيها مِرْآة ومُكْحُلَة ومِسْط، فإذا فَرَغَ مِن (۱۲ قراءة جُزْئه ۱۲ نظرَ فى المِرْآةِ واكْتَحَلَ وامْتَشَطَ، وقد رَوَى جابِرُ ابنُ عبد الله قال: قال رَسُولُ الله عَيْلِيَّةٍ: ﴿عَلَيْكُم بِالْإِثْمِدِ (۱۲۱) فَإِنَّه يَجْلُو البَصَرَ ويُنْبِتُ الشَّعَرَ ﴾ (۱۲۱) قِيلَ لأبى عَبْدِ الله: كَيْفَ يَكْتَحِلُ الرَّجُلُ؟ قال: وَثراً. ولَيْسَ له إسْنادٌ. ورَوَى أبو دَاوُد بإسنادِه، عن النبيِّ عَيْلِيَّةٍ، أنه قال: ﴿مَن اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ،

^{= «} كحواصل الحمام » من لفظ أحد رجال السند .

⁽۱۱۸) أخرجه أبو داود ، فى : باب ماجاء فى خضاب السواد ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود 2/4 . والنسائى ، فى : باب النهى عن الخضاب بالسواد ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٩/٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٧٣/١ .

⁽١١٩ – ١١٩) من: الأصل، ١.

⁽١٢٠ – ١٢٠) في م :﴿ حزبه ﴾ وفي الأصل : ﴿ قراءة حزبه ﴾ ، والمثبت في : ١ .

⁽١٢١) الإثمد : الكحل الأسود .

⁽١٢٢) أُخرجه ابن ماجه ، فى : باب الكحل بالإثمد ، من كتاب الطب ١١٥٦/٢ . وذكره الترمذى ، فى : باب ماجاء فى الاكتحال ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٥٩/٧ . ومثله عن ابن عمر ، أخرجه ابن ماجه ، فى : باب الكحل بالإثمد ، من كتاب الطب ١١٥٦/٢ .

وفي الباب عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أن رسول الله عليه قال : ﴿ إِنَّ خَيْرَ أَكْحَالِكُم الْأَثْمِدُ ، يَجْلُو البَصَرَ ، ويُشِتُ الشَّقَرَ ﴾ . أخرجه أبو داود ، في : باب في الأمر بالكحل ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٣٦/٢ ، ٣٧٣ . والترمذي ، في : باب ماجاء في الاكتحال ، من أبواب اللباس ، وفي : باب ماجاء في السعوط ، من أبواب الطب . عارضة الأحوذي ٢٥٩/٧ ، ٨٥٠ ، ٢٥٩/٧ . والنسائي ، في : باب الكحل ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٢٩/٨ . والاسائي ، في : باب ٢٧٤ ، ٣٢٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٣ .

وفيه أيضا عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذة الأنصارى ، عن أبيه ، عن جده ، نحوه ، أخرجه أيضا عن عبد الرحمل عند النوم للصائم ، من كتاب الصوم . سنن ألى داود ١٥٤/١ . والإمام أحمد ، في : باب الكحل للصائم ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ، في : باب الكحل للصائم ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٠١ . ومن كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢٥/١ . والإمام أحمد ، في :

مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، ومَنْ لَا فَلَا حَرَجَ». (١٢٣) والوَثْرُ ثَلاثٌ فى كُلِّ عَيْنٍ، وقيل: ثَلاثٌ فى النُّيْنَيْنِ مَعاً.

وروى الخَلَّالُ بإسْنادِهِ عن عبدِ الله بنِ الْمُغَفَّلِ قال: نَهَى رسولُ الله عن التَّرَجُّلِ إِلَّا غِباً (١٢٤) قال أحمدُ: معناه يَدَّهِنُ يوماً ويوماً لا. وكان أحمد يُعْجِبُه الطِّيبُ، لأن رَسُولَ الله عَيِّلِيَّهُ كان يُحِبُّ الطِّيبَ ويَتَطَيَّبُ كَثِيراً.

فصل: ورُوِى عن النبيِّ عَيِّلِيَّةِ، أنه لَعَنَ الواصِلَةَ والمُسْتَوصِلَة، والنامِصَةَ والمُتنَمِّصَة، والنامِصَة والمُتنَمِّصَة، والواشِرَة والمُسْتَوْشِرَة .(١٢٥) فهذه الخِصَالُ مُحَرَّمَةٌ. لأن النبيَّ عَيْسَةً لَعَنَ فاعِلَ المُبَاجِ.

⁽۱۲۳) أخرجه أبو داود ، فى : باب الاستتار فى الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٨/١ . وابن ماجه ، فى : باب الارتياد للغائط والبول ، من كتاب الطهارة ، وفى باب : من اكتحل وترا ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ١٢٠/١ ، ١١٥٧/٢ . والدارمى ، فى : باب التستر عند الحاجة ، من كتاب الوضوء . سنن الدارمى ١٦٩/١ ، ١٧٠ وأخرج صدره الإمام أحمد ، فى : المسند ٣٥١/١ ، ٣٥٠ . ونحوه فى : ١٥٦/٤ .

⁽١٢٤) أخرجه أبو داود ، ف : أول كتاب الترجل . سنن أبى داود ٣٩٤/٢ . والترمذى ، ف : باب ماجاء فى النهى عن الترجل إلا غبا ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٥٨/٧ . والنسائى ، ف : باب الترجل غبا ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٤/٨ . والإمام أحمد ، ف : المسند ٨٦/٤ .

⁽١٢٥) أخرجه البخارى ، فى : باب المتفلجات للحسن وباب المتنمصات ، وباب الوصل فى الشعر ، وباب الموصولة ، وباب المستوضمة ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ٢١٢/٧ – ٢١٤ . ومسلم ، فى : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٧٦/٣ – ١٦٧٨ . وأبو داود ، فى : باب فى صلة الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٢٩٦/٠ . والترمذى ، فى : باب ماجاء فى مواصلة الشعر ، من أبواب اللباس ، وفى : باب ماجاء فى الواصلة والمستوصلة والمستوصلة والمستوصلة ، وباب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٦٢/٧ ، ٢٦٣/١٠ . وباب والنسائى ، فى : باب الواصلة ، وباب المستوصلة ، وباب المتنمصات ، وباب الواشمات ، وباب لعن الواضلة والمستوصلة ، وباب لعن الواشمة والموتشمة ، وباب لعن المتمصات ، وباب لعن الواشمة والموتشمة ، وباب لعن الواشمة والمواشمة ، وباب لعن الواشمة والمواشمة ، وباب لعن الواشمة والمواشمة ، وباب لعن الواشمة والواشمة ، وباب لعن الواشمة والواشمة ، وباب لعن الواشمة والواشمة ، من كتاب الزينة . الجمعيم ١٢٥/ ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٤ . والدارمي ، فى : باب فى الواضلة والمستوصلة ، من كتاب الاستثنان . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ ، ٢٠٠ ، والإمام أحمد ، فى : المستوسلة والمستوصلة ، من كتاب الاستثنان . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٢١ ، ٢٠٠ .

والواصِلةُ: هي التي تَصِلُ شَعْرَها بغَيْرِه، أو شَعْرَ غَيْرِها. والمُسْتَوْصِلَةُ: المَوْصُولُ شَعْرُها بأُمْرِها، فهذا لا يَجُورُ للخَبَرِ، لما رَوَتْ عائشةُ رضى الله عنها، أنَّ المَوْصُولُ شَعْرُها بأَمْرِها، فهذا لا يَجُورُ للخَبَرِ، لما رَوَتْ عائشةُ رضى الله عنها، أنَّ امرأةً أتَتِ النبيَّ عَيِّلِيَّهِ، فقالت: إنَّ ابْنَتِي عِرْسٌ وقد تَمَرَّقَ (١٢١) شَعْرُها، أفاصِله فقال النبيُّ عَيِّلِيَّةٍ: «لُعِنَتِ الْوَاصِلةُ والْمُسْتُوصِلَةُ». (١٢٧) فلا يَجُوزُ وَصْلُ شَعْرِ المرأةِ بشَعْرٍ آخَر ؛ لهذه الأحاديث، ولما رُوى عن مُعَاوِية، أن أَخْرَجَ كُبَّةً (١٢٨) من شَعْرٍ، فقال: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَيِّلِيَةٍ يُنْهَى عن مِثْل هذا، وقال: (إنما هَلَكَ بَنُو إسْرَائيلِ حِينَ اتَّخِذَ هذا نِساؤُهُمْ». (١٢٩)

وأما وَصْلُه بغَيْرِ الشَّعْرِ، فإن كان بقَدْرِ ما تَشُدُّ به رَأْسَها فلا بَأْسَ به، لأنَّ الحاجة داعِية إليه، ولا يُمْكِن التَّحَرُّز منه. وإن كان أَكْثَرَ من ذلك فَفِيه رِوَايَتان: إحداهما، أنه مَكْرُوهٌ غير مُحَرَّم، لحديثِ مُعَاوِية في تَخْصِيصِ التي تَصِلهُ بالشَّعْر، فَيُمْكِن جَعْلُ ذلك تَفْسِيراً لِلَّفْظِ العَامِّ، / وبَقِيَت الكَرَاهةُ لعُمُومِ اللَّفْظِ في سائرِ

(١٢٦) في م . « تمزق » . وتمرق الشعر : انتثر وتساقط من مرض أو غيره . النهاية ٣٢٠/٤ ،

⁽۱۲۷) أخرجه البخارى ، فى : باب الوصل فى الشعر ، وباب الموصولة ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ۲۱۲/۷ ، ۲۱۳ . ومسلم ، فى : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ... إلخ ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ۱۲۷۲/۷ ، ۱۲۷۷ . والنسائى ، فى : باب لعن الواصلة والمستوصلة ، من كتاب الزينة . المجتبى ۱۲۳/۸ ، ۱۲۶ . وابن ماجه ، فى : باب الواصلة والواشمة ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ، رم ٢٤٠/١ .

⁽١٢٨) الكبة: الجماعة.

⁽١٢٩) أخرجه البخارى ، فى : باب الوصل فى الشعر ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ، ١٦٧٩ . ومسلم ١٦٧٩٣ . الماستوصلة . صحيح مسلم ١٦٧٩٣ . وأبوداود ، فى : باب فى صلة الشعر ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ والترمذى ، فى : باب فى صلة القصة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٣٢/١٠ . والإمام مالك ، فى : باب الوصل فى الشعر ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٦٢/٨ . والإمام مالك ، فى : باب السند ٤ . المسند ٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ . ٩٨٤ .

الأحاديث، ورُوِى عنه (١٣٠) أنه قال: لا تَصِلُ المرأةُ برَأْسِها الشَّعْرَ ولا الْقَرَامِلَ (١٣١) ولا الصُّوفَ، نَهَى النبيُّ عَيَّالِيَّةُ عن الوِصَالِ، فكُلُّ شَي يَصِلُ فهو وِصَالٌ، ورَوَى ١٣٢٥ في مُسْنَدِه، ١٣٢ عن جابر، قال: نَهَى النبيُّ عَيِّالِيَّةُ أَن تَصِلَ المرأةُ برَأْسِها شيئاً. وقال الْمَرُّوذِيُّ: جاءت امرأةٌ من هؤلاءِ الذينَ يُمشِّطُونَ إلى أبى عبد الله فقالت: إنى أصِلُ رَأْسَ المرأةِ بقَرَامِلَ وأمشِّطُها، فَتَرَى لى أن أَحُجَّ مِمَّا اكْتَسَبْتُ؟ قال: لا. وكرة كَسْبَها، وقال لها: يكونُ من مالٍ أطْيَبَ مِن هذا.

والظاهِرُ: أن المُحَرَّمَ إنما هو وَصْلُ الشَّعْرِ بالشَّعْرِ، لما فيه من التَّدْلِيسِ واسْتِعْمالِ الشَّعرِ المُخْتَلَفِ في نَجَاسَتِه، وغيرُ ذلك لا يَحْرُمُ، لعَدَمِ هذه المعانى فيها، وحُصُولِ المَصْلَحةِ من تَحْسِينِ المرأةِ لِزَوْجِها من غير مَضَرَّةٍ. والله تعالى أَعْلَمُ.

فصل: فأمَّا النَّامِصَةُ: فهى التى تَنْتِفُ الشَّعْرَ من الوَجْهِ، والمُتنَمِّصَةُ: الْمَنتُوفُ شَعْرُها بأُمْرِها، فلا يَجُوزُ للخَبَرِ. وإن حُلِقَ الشعرُ فلا بَأْسَ؛ لأنَّ الخبرَ إنّما وَرَد فى النَّيْف. نَصَّ عَلَى هذا أَحمدُ. وأما الوَاشِرَةُ: فهى التى تَبْرُدُ الأَسْنانَ بِمِبْرَدٍ ونَحْوِهِ؛ لتُتَحَدِّدَها وتُفَلِّجها وتُحَسِّنها، والمُسْتَوْشِرَةُ: المَفْعُولُ بها ذلك بإذْنِها، وفى خَبرِ آخَرَ: «لَعَنَ الله الوَاشِمَة والمُسْتَوْشِمَة». (١٣٣) والواشِمةُ: التى تَعْرِزُ جِلْدَها بإبْرَةٍ،

⁽١٣٠) أي عن الإمام أحمد .

⁽١٣١) القرامل: ضفائر من شعر أو صوف أو إبريسم، تصل به المرأة شعرها. النهاية ٥١/٤. و ١٣٢) القرامل: من : المسند ٢٩٦/٣. وأخرجه الإمام أحمد، في : المسند ٢٩٦/٣. وأخرجه مسلم، في : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ...إلخ، من كتاب اللباس. صحيح مسلم ١٦٧٩/٣.

⁽۱۳۳) أخرجه البخارى ، فى : باب ثمن الكلب ، من كتاب البيوع ، وفى : تفسير سورة الحشر ، من كتاب الطلاق ، وفى : باب مهر البغى والنكاح الفاسد ، من كتاب الطلاق ، وفى : باب المتفلجات للحسن ، وباب الموصولة ، وباب الواشمة ، وباب المحسن ، وباب الموصولة ، وباب الواشمة ، وباب المستوشمة ، وباب من لعن المصور ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ١١١/٣ ، ١٨٤/٦ ، المستوشمة ، وباب تمريم فعل الواصلة والمستوصلة . . إلى ، من حيل الواصلة والمستوصلة . . إلى ، من حيل الواصلة والمستوصلة . . إلى ، من حيل الواصلة والمستوصلة . . إلى ، من كتاب الله ، في : باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة . . إلى ، من حيل المناسم والمناسم و

ثم(١٣٤) تَحْشُوهُ كُحْلاً. والمُسْتَوْشِمَةُ: التي يُفْعَلُ بها ذلك.

= كتاب اللباس. صحيح مسلم 17٧٧/ . وأبو داود، في: باب صلة الشعر، من كتاب الترجل. سنن أبي داود 177/ . والترمذى ، في : باب ماجاء في مواصلة الشعر ، من أبواب اللباس ، وفي : باب ماجاء في الواصلة والمستوصلة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى 177/ ، 177/ . والنسائى ، في : باب إحلال المطلقة ثلاثا وما فيه من التغليظ ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب الواصلة وباب المستوصلة ، وباب الموتشمة والموتشمة ، من كتاب الزينة . المجتبى وباب المستوصلة ، وباب الموتشمة ، من كتاب الزينة . المجتبى 17/ 1 ،

⁽۱۳٤) سقط من: م.

بابُ السُّواكِ وسُنَّةِ الْوُضُوءِ

1 ٤ - مَسْأَلَةٌ؛ قال أبو القاسِم: (والسَّواكُ سُنَّةٌ، يُسْتَحَبُّ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ) أَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ يَرَوْنَ السَّواكَ سُنَّةً غَيْرَ واجِبٍ، ولا نَعْلَمُ أحداً قال بوجُوبِهِ إلا إسحاق وداود؛ لأنه مَأْمُورٌ به، والأمْرُ يَقْتَضِى الوُجُوبُ. وقد رَوَى أبو داود بإسْنادِهِ، أنَّ النبيَّ عَيِّلِكُ أَمِرَ بالوُضُوءِ عندَ كُلِّ صَلاةٍ طاهِراً وغيرَ طاهِرٍ، فلمَّا شَقَّ ذلك عليه أَمْرَ بالسَّواكِ لِكلِّ صَلاةٍ المَّوادُ.

ولنا قولُ النبيِّ عَيِّلِكُمْ : ﴿ لَوْ لَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أُمَّتِى لأَمْرْتُهُم بالسِّواكِ عند كُلِّ صلاةٍ ﴾ . مُتَّفَقٌ عليه (٢) ، يَعْنِى لأَمَرْتُهُم أَمْرَ إيجابٍ ؛ لأن المَشْقَةَ إنما تَلْحَقُ بالإيجابِ لا بالنَّدْبِ، وهذا يَدُلُ على أن الأَمْرَ في حَدِيثِهَم أَمْرُ نَدْبٍ / واسْتِحْبَابٍ، ويَحْتَمِلُ ٣٧ ط أن يكونَ ذلك وَاجباً في حَقِّ النبيِّ عَيِّلِكُمْ عَلَى الخُصُوصِ، جَمْعاً بين الخَبَرَيْنِ،

(١) أخرجه أبو داود، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٣/١. والدارمي، في: باب قوله هواذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم لله الآية، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٦٨/١، ١٦٩، والإمام أحمد، في: المسند ٥/٥٧٠.

وفي م: «أمر بالسواك عند كل صلاة».

واتّفَقَ أهلُ العِلْمِ على أنه سُنّةً مُؤكّدةً، لِحَثّ النبيّ عَلَيْكُ ومُواظَبَتِه عليه، وتَرْغِيبه فيه ونَدْبِه إليه، وتَسْمِيتِه إياهُ من الفِطْرةِ فيما رَوَيْنا من الحِديثِ. وقد رُوِيَ عن أبي بكرالصّدِّيق، رضى الله عنه، عن النبيّ عَلَيْكُ أنه قال: «السّواكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضاةً للرّبّ». رواهُ الإمامُ أحمد، في «المُسْنَدِ» (٢)، وعن عائشة ، رَضِيَ الله عنها، قالت: كانَ النبيّ عَلَيْكُ إذا دخل بَيْته بَدَأ بالسّواكِ، رواه مُسْلِم (١٠). ورُوِيَ عن النبيّ عَلَيْكُ أنه قال: «إنّي لأسْتَاكُ، حَتّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَحْفِيَ مَقادِمَ فَمِي» رَوَاهُ ابنُ مَا يَجَه. (٥)

ويَتَأَكَّدُ اسْتِحْبابُه في مواضِعَ ثلاثةٍ: عِنْدَ الصَّلاةِ؛ للخَبْرِ الأُوَّلِ. وعِنْدَ القِيَامِ مِنَ النَّوْمِ؛ لما رَوَى حُذَيْفة، قال: كان رسولُ الله عَيْقِيْ إذا قامَ مِنَ اللَّيْلِ^(١) يَشُوصُ فاهُ بالسَّوَاكِ. مُتَّفَقٌ عليه (٧)، يعنى: يَعْسِلُه، يقال: شَاصَهُ، يَشُوصُهُ (٨)، وماصَهُ: إذا

⁽٣) المسند ١٠، ٣/١

وأخرجه، عن عائشة، رضى الله عنها، البخارى، فى: باب سواك الرطب واليابس للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخارى ٣٠/٥. والنسائى، فى: باب الترغيب فى السواك، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٥١. والدارمى، فى: باب السواك مطهرة للفم، من كتاب الوضوء. سنن الدارمى ١٧٤/١. والإمام أحمد، فى المسند ٢٧٤/١، ٢٦، ١٢٤، ٢٣٨.

وأخرجه، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، الإمام أحمد، في: المسند ١٠٨/٢.

⁽٤) فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٠/١. وأخرجه النسائى، فى: باب السواك فى كاب السواك فى كتاب الطهارة. المجتبى ١٧/١. وابن ماجه، فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢١/٦، ٤١/١، ١٨٢، ١٨٢، ٢٣٧.

⁽٥) في: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٦/١.

وروى الإمام أحمد نحوه، في: المسند ٢٦٣/٥.

⁽٦) في ا: «النوم».

⁽۷) أخرجه البخارى، فى: باب السواك، من كتاب الوضوء، وفى: باب السواك يوم الجمعة، من كتاب الجمعة، وفى: باب السواك يوم الجمعة، من كتاب الجمعة، وفى: باب طول القيام فى صلاة الليل، من كتاب التهجد. صحيح البخارى ۲۲۱، ۲۲۱، وأبو داود، فى: باب السواك ومسلم، فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٤٤/١، والنسائى، فى: باب السواك إذا قام من الليل، من كتاب الطهارة، وفى: باب ما يفعل إذا قام من الليل من السواك، من كتاب قيام الليل. المجتبى ١٣/١، كتاب الطهارة، وابن ماجه، فى: باب السواك، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٥/، والدارمى، فى باب

غَسَلَه، وعن عائشة، قالت: كان رسول الله عَيْظَة لا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلِ أَو نَهَارٍ فَيَسْتَيْقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلُ أَن يَتَوَضَّأً. رَوَاهُ أَبُو داود (٩٠)، ولأنه إذا نام يَنْطَبِقُ فُوهُ فَتَتَغَيَّرُ رائِحَتُهُ. وعند تَغَيُّرِ رائِحَةِ فِيهِ بِمَأْكُولٍ أَو غَيْرِهِ؛ لأن السِّوَاكَ مَشْرُوعٌ لِإِزَالَةِ رائِحَتِهِ وَتَطْيِيهِ.

فصل: ويَسْتَاكُ على أَسْنَانِهِ ولِسَانِهِ، قال أبو موسى: أَتَيْنَا رَسُولُ اللهِ عَيْقِكُ فَرَأَيْتُهُ يَسْتَاكُ عَلَى لِسَانِهِ. مُتَّفَقٌ عليه (١١)، وقال عليه السلام: ﴿إِنِّى لأَسْتَاكُ حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُحْفِى مَقَادِمَ فَمِى ﴾ (١١). ويستاك عَرْضاً، لقَوْله عليه السلام: ﴿اسْتَاكُوا عَرْضاً، وادَّهِنُوا غِبًّا، واكْتَحِلُوا وِتْراً ﴾ (٢١). ولأنَّ السِّواكَ طُولاً من أَطْرافِ الأَسْنانِ إلى عَمُودِها ربما أَدْمَى اللَّنَةَ وأَفْسَدَ العَمُودَ. ويُسْتَحَبُّ التَّيَامُنُ في سِوَاكِهِ،

⁼ السواك عندالتهجد، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٧٥/١ . والإمام أحمد، في : المسند ٣٨٢/٥ ، ٣٩٠ ، ٢٩٠

⁽٨) زيادة من: م.

⁽٩) في: باب السواك لمن قام بالليل، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٢١/٦.

⁽١٠) بهذا اللفظ أخرجه أبو داود، في: باب كيف يستاك، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٢/١. وبنحوه أخرجه مسلم، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٠/١. والنسائي، في: باب كيف يستاك من كتاب الطهارة. المجتبى ١٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤١٧/٤.

أما المتفق عليه، فهو حديث أبى موسى: أُتيتُ النبى عَلِيُّكَ فوجدتُه يَسْتَنُّ بسواكٍ بيدِه يقولُ أُغُ أُغُ، والسِّواكُ في فِيهِ كَأَنَّه يَتَهَوَّعُ. حيث أخرجه البخارى، في: باب السواك، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١٠/١. ومسلم، في: باب السواك، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٠/١.

⁽١١) تقدم في الصفحة السابقة .

⁽١٢) قال الزرقانى: لا أصل له بهذا اللفظ. نعم ورد معناه فى أحاديث. مختصر المقاصد الحسنة ٥٦. وقال ابن الديبع: قال ابن الصلاح: بحثت عنه فلم أجد له أصلا، ولا ذكر له فى شئ من كتب الحديث،

وقال ابن الديبع: قال ابن الصلاح: بحثت عنه فلم اجد له اصلا، ولا ذكر له في شئ من كتب الحديث، والجملة الأولى منه رواها أبو نعيم في كتاب السؤال، من حديث عائشة، قالت: كان رسولُ الله عليه يستاك عَرْضا، ولا يستاك طولا. وفي مسنده، عبد الله بن حكيم، وهو متروك، والجملة الثانية صححها الترمذي وابن حبان، من حديث عبد الله بن مغفل، قال: نهى النبي عَلِيه عن الترجل إلا غِبًّا، والجملة الثانية عن أبى داود، عن أبى هريرة، رفعه: «مَن إكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، ومَنْ لاَ فَلاَ حَرَجَ». تمييز الطيب من الخبيث

لأن عائشة، رضَى الله عنها، قالت: كان النبى عَلَيْكَ يُعْجِبُه التَّيَمُّنُ في تَنعُلِه، وتَرَجُّلِه، وطُهُورِه، وفي شَأْنِه كُلِّه. مُتَّفَق عليه (١٠٠). ويَعْسِله بالماء؛ ليُزِيلَ ماعليه، قالت عائشة، رضى الله عنها: كان رَسُولُ الله عَلَيْكَ يُعْطِينِي السِّواكَ لأَعْسِلَه (١٠٠)، فأَبْدَأُ به فأَسْتَاكُ، ثم أَعْسِلُه، ثم أَدْفَعُه إليه. رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٥٠٠). ورُوِيَ عنها، قالت: كُنَّا نُعِدُ مَهُ لِيه عَلِيهِ مُخَمَّرةً /من اللَّيلِ: إناءً لِطَهُورِهِ، وإناءً لِسِوَاكِهِ، وإناءً لِسِوَاكِهِ، وإناءً لِشَوَلِ اللهِ عَلَيْكَ لِشَرَابِهِ . أَخْرَجَهُ ابنُ مَاجَه (١٠٠).

فصل: ويُسْتَحَبُّ أن يكونَ السِّواكُ عُودًا لَيُّناً يُنَقِّى الفَمَ، ولا يَجْرَحُه، ولا يَضُرُّه، ولا يَتَفَتَّتُ فيه، كالأرَاكِ والعُرْجُونِ، ولا يُسْتَاكُ بِعُودِ الرُّمَّانِ ولا الآسِ ولا

⁼ وقد مرت أحاديث السواك : وانظر للترجل غِبًّا ما أخرجه أبو داود ، فى : أول كتاب الترجل. سنن أبى داود ٣٩٤/٢ . والترمذى ، فى : باب ماجاء عن النهى عن الترجل إلا غبا ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٥٨/٧ . والنسائى ، فى : باب الترجل غبا ، من كتاب الزينة . المجتبى ١١٤/٨ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٨٦/٤ . وعن الاكتحال وترا ، ما أخرجه أبو داود ، فى : باب الاستتار فى الحلاء ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٨١٨ . وابن ماجه ، فى : باب الارتباد للبول والغائط ، من كتاب الطهارة ، وفى : باب من اكتحل وترا ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ١١٢٧١ ، ١١٥٧/٢ . والدارمي ، فى : باب التستر عند الحاجة ، من كتاب الوضوء . سنن الدارم ي ١٩٥/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٥٦/٢ ، ٣٧١ ، ١٥٦/٤ .

⁽١٤) في م: «أغسله». والمثبت في: الأصل، ١. وسنن أبي داود.

⁽١٥) في: باب غسل السواك، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٣/١.

⁽١٦) في: باب تغطية الإناء، من كتاب الطهارة، وفي: باب تخمير الإناء، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه ١٦/١) في المرابع المرابع الطهارة، وفي: باب تخمير الإناء، من كتاب الأشربة. سنن ابن ماجه

الأَعْوادِ الذَّكِيَّةِ؛ لأنه رُوِى عن قَبِيصَة بن ذُوَيْبٍ، قال: قال رسولُ الله عَيَّالَةِ: «لا تَحَلَّلُوا بعُودِ الرَّيْحانِ، ولا الرُّمَّانِ، فإنَّهُمَا يُحَرِّكانِ عِرْقَ الجُذَامِ». رَوَاهُ مُحمَّد ابن الحُسنَيْنِ الأَرْدِيُ الحافظُ بإسْنادِه (۱۷)، وقيل: السِّواكُ بِعُودِ الرَّيْحانِ يَضُرُّ بلَّحِمِ الفَيمِ. وإن اسْتَاكَ بِأَصْبُعِهِ أو خِرْقَةٍ، فقد قِيل: لا يُصِيبُ السُّنَّةَ؛ لأن الشَّرَعَ لم يَرِدْ بهِ، ولا يَحْصُلُ الإِنْقاءُ به حُصُولَه بالعُودِ، والصَّحِيحُ أنه يُصِيبُ بقَدْرِ ما يَحْصُلُ من الإِنْقاء، ولا يُتْرَكُ القليلُ من السُّنَةِ للعَجْزِ عن كَثِيرِها. والله أعلم. وقد أَخْبَرنا مُحمَّد بنُ عبد الباق (۱۱)، أَخْبَرنا رِزْقُ الله بن عبد الوَهَّابِ التَّمِيمِيُّ (۱۱)، أَخْبَرنا أبو الحُسنَيْن ابن بِشْرَان (۱۲)، أَخْبَرنا ابنُ البَخْتَرِيِّ (۱۲)، حَدَّننا محمد بن المُثنَّى (۱۲)، حَدَّنن بَعْضُ أَهْلِي، عن أَنسِ بنِ مالك، أن رَجُلاً من بَنِي عَمْرُو بن المُثنَّى (۱۲)، حَدَّني بَعْضُ أَهْلِي، عن أَنسِ بنِ مالك، أن رَجُلاً من بَنِي عَمْرُو بن

(۱۷) أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدى الموصلى، نزل بغداد، وحدث بها، وكان حافظا، صنف كتبا فى علوم الحديث، فى حديثه غرائب ومناكير. توفى سنة سبع وستين وثلاثمائة، وقيل: سنة أربع وسبعين وثلاثمائة بالموصل. تاريخ بغداد ٢٤٣/٠، ٢٤٤، تذكرة الحفاظ ٩٦٧/٣، العبر ٣٦٧/٣، ٣٦٨.

(۱۸) أبو بكر محمد بن عبد الباق بن محمد الأنصارى البغدادى، الحنبلى، قاضى المارستان، عارف بالعلوم، متفنن، نظر فى كل علم، وكان سماعه صحيحا، توفى سنة خمس وىلاثين وخمسائة. العبر ٩٦/٤، ٩٧، ذيل طبقات الحنابلة ٢/١ ١٩٢١_

(١٩) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي البغدادي، الفقيه الواعظ، شيخ الحنابلة، المتوفى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة. العبر ٣٢٠/٣، ذيل طبقات الحنابلة ٧٧/١-٨٥.

(٢٠) أبو الحسين على بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموى، كان صدوقا، تام المروءة، ظاهر الديانة، توفى سنة خمس عشرة وأربعمائة. تاريخ بغداد ٩٨/١٢، ٩٩، العبر ١٢٠/٣.

(٢١) لعله أبو عمرو محمد بن أحمد بن جعفر النيسابورى المزكى الحافظ، صاحب الأربعين المروية، كان من. حفاظ الحديث المبرزين في المذاكرة، توفي سنة ست وتسعين وثلاثمائة. العبر ٦١/٣، ٦٣.

(۲۲) أبو بكر أحمد بن إسحاق بن صالح الوزان، صدوق، لابأس به، توفى بسرمن رأى، سنة إحدى وثمانين وماثتين. تاريخ بغداد ۲۸/٤، ۲۹.

(۲۳) خالد بن خداش بن عجلان المهنبي مولاهم البصرى، نزيل بغداد، روى عن مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وعدة، وُثُق، وهو صدوق، توفى سنة ثلاث وعشرين أو أربع وعشرين وماثنين. تاريخ بغداد ۲۰۷۸-۳۰۰ ميزان الاعتدال ۲۹/۱.

(۲٤) أبو موسى محمد بن المتنى بن قيس العنزى البصرى الزَّمِن الحافظ، ثقة، ثبت، صدوق، صالح الحديث، توفى سنة سبع وستين وماثة. تاريخ بغداد ٢٨٣/٣ - ٢٨٥، ميزان الاعتدال ٢٤/٤. عَوْف، قال: يارَسُولَ الله، إنَّك رَغَّبْتَنَا في السِّواكِ، (٢٠ فَهَلْ دُونَ ذلك مِن شيءٍ ٢٥)؟ قال: (أُصْبُعَيْكَ (٢٦)، سِوَاكُ عِنْدَ وُضُوئِكَ، أُمِرَّهُمَا عَلَى أَسْنانِكَ، إنَّه لا عَمَلَ لِمَنْ لا نِيَّةَ لَهُ، ولا أَجْرَ لِمَنْ لا حَسَنَة لهُ».

١ - مسألة؛ قال: (إلا (٢٧) أن يَكُونَ صائِماً، فَيُمْسِكَ مِنْ وَقْتِ صَلاةِ الظُهْرِ إلى أن تَعُرُبَ الشَّمْسُ).

قال ابن عَقِيل: لا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ أَنه لا يُسْتَحَبُّ للصَّائِمِ السِّواكُ بعدَ النَّوَالِ، وهل يُكْرَهُ؟ علَى رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُما يُكْرَهُ، وهو قَوْلُ الشَّافِعِيّ، وإسْحَاق، وأبِي ثَوْر، ورُوِيَ ذلكَ عن عُمَر، وعَطَاء، ومُجَاهِد؛ لما رُوِيَ عن عُمَر، رضى الله عنه، أنه قال: يَسْتَاكُ ما بَيْنَه وبَيْنَ الظَّهْرِ، ولا يَسْتَاكُ بعد ذلك. ولأن السِّواكَ إنما اسْتُحِبَ لإزالَةِ رَائِحَةِ الفَمِ، وقد قالَ النبيُّ عَيِّلَةٍ: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عندَ اللهِ مِنْ رِيجِ المِسْكِ» (٢٨). قال التَّرْمِذِيُّ: هذا حَدِيثٌ

⁽٢٥ - ٢٥) سقط من: الأصل.

⁽٢٦) كذا في النسخ ولعله على تقدير: «هما سواك».

⁽۲۷) في م: «لا».

حَسَنٌ (٢٠). وإزالةُ المُسْتَطابِ مَكْرُوهٌ، كَدَمِ الشُهَداءِ وشَعَثِ الإِحْرام. والثانية لا يُكْرَهُ، ورَخَّصَ فيه غُدْوَةً وعَشِيًّا النَّخَعِيُّ، وابن سِيرِينَ، وعُرْوَة،/ ومالك، ٣٨ ظ وأصحابُ الرَّأْي. ورُوِيَ ذلك عن عُمَر، وابن عَبَّاس، وعائشة، رضى الله عنهم، لِعُمُومِ الأَحادِيثِ المَرْوِيَّةِ في السِّوَاكِ، وقَوْلِ رَسُولِ اللهِ عَيَّالِيَّةٍ: «مِنْ خَيْرِ خِصَالِ لِعُمُومِ اللهِ عَلَيْكِ: «مِنْ خَيْرِ خِصَالِ اللهِ عَلَيْكِ السِّواكِ، وقال عامرُ بن رَبِيعة: رأيتُ النبيَّ عَيَّالِيَّهُ مالاً السَّواكُ وهو صَائِمٌ (٢٠). قال التَّرْمِذِيُّ: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

17 - مسألة؛ قال: (وغَسْلُ اليَديْنِ إذا قامَ مِن نَوْمِ اللَّيْلِ قَبْلُ أَنْ يُدْخِلَهُما الْإِنَاءَ ثَلَاثًا). غَسْلُ اليَدَيْنِ فَى أُولِ الوُضُوءِ مَسْنُونٌ فَى الجُمْلَةِ، سَواءٌ قامَ مِن النَّوْم أُو لَمْ يَقُمْ؛ لأنها التي تُغْمَسُ فَى الإِنَاءِ وتَنْقُلُ الوُضُوءَ إلى الأَعْضَاءِ، فَفِي غَسْلِهِما أَحْترازٌ (٢١) لجميع الوُضُوءِ، وقد كان النبيُّ عَيِّلِكَ يَفْعله، فإن عَمْان، رضى الله عنه، وصَفَ وُضُوءَ النبيِّ عَيِّلِكَ ، فقال: دَعَا بِإِنَاءِ (٢٦) فأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثلاثَ مَرَّاتٍ، فَعَسَلَهُما، ثم أَدْخَل يَدَهُ فِي الإِناءِ . مُتَّفَقٌ عليه (٤٦). وكذلك وَصَفَ عَلِيٌّ وعبدُ الله ابن زيد، وغيرُهما (٥٦)، وليس ذلك بواجبٍ عند غَيْرِ القِيامِ مِن النَّوْمِ، بغيرِ خلافٍ

⁽٢٩) تمام كلام الترمذي: «صحيح غريب». عارضة الأحوذي ٢٩٦/٣.

⁽٣٠) في: باب ماجاء في السواك والكحل للصائم، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٣٦/١.

⁽٣١) أخرجه أبو داود، في: باب السواك للصائم، من كتاب الصيام. سنن أبى داود ٥٥٢/١. والترمذى، في: باب ماجاء في السواك للصائم، من أبواب الصيام. عارضة الأحوذى ٢٥٥/٣. والإمام أحمد، في: المسند ٤٤٥/٣.

⁽٣٢) في م: «إحراز».

⁽٣٣) في م: «بالماء».

⁽٣٤) أخرجه البخارى، في: باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، وباب المضمضة في الوضوء، من كتاب الوضوء. صحيح مسلم صحيح البخارى ١٩١٥، ٥٦، ومسلم، في: باب صفة الوضوء وكاله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١٠٥٠، وأبو داود، في: باب صفة وضوء النبي عليه أله من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١، ٢٥، (٣٥) انظر: باب غسل اليدين، وباب صفة الوضوء، وباب ذكر غسل الجنب يديه قبل أن يدخلهما الإناء، وباب إزالة الجنب الأذى عن جسده بعد غسل يديه، من كتاب الطهارة. المجتبى من سنن النسائي ١٩٥١، ٥٠، ١٠، ١٠، وانظر: باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها، وباب ما جاء في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه المحارا، ١٩٥٠، ١٩٥٠،

نَعْلَمُه، فأمّا عندَ القيامِ مِن نَوْمِ اللَّيلِ، فاحتلفت الرّوايةُ في وُجُوبِه؛ فرُوِيَ عن أحمد وُجُوبُه، وهو الظاهِرُ عنه، واحتيارُ أبي بَكْر، وهو مَذْهَبُ ابن عُمَر، وأبي هُرَيْرة، والحَسَن البَصْرِيّ؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْكِيّةِ: ﴿إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُم مِن نَوْمِه فَلْيُغْسِل يَدَيْهِ وَالْحَسَن البَصْرِيّ، لقولِ النبيِّ عَلَيْكِيّةِ: ﴿إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُم مِن نَوْمِه فَلْيُغْسِل يَدَهُ وَ وَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهُ الْإِنَاءَ ثَلاثاً ﴾ وفي لَفْظِ لمُسْلِمٍ: ﴿فلا يَغْمِسْ يَدَهُ في وَضُوءٍ حتى يَغْسِلَهَا ثَلاثاً ﴾ وأيس عليه (٢٦)، وفي لَفْظِ لمُسْلِمٍ: ﴿فلا يَغْمِسْ يَدَهُ في وَضُوءٍ حتى يَغْسِلَهَا ثَلاثاً ﴾ وأيس وأجب. وبه قال عَطَاء، ومالِك، والأوْرَاعِيّ، والشافِعيُّ، وإسحاق، وأصْحابُ بوَاجِبٍ. وبه قال عَطَاء، ومالِك، والأوْرَاعِيّ، والشافِعيُّ، وإسحاق، وأصْحابُ الرَّأَى، وابن المُنْذِر؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا الرَّأَى، وابن المُنْذِر؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا اللَّلْيَلِ (٢٦). ولأنَّ القِيامَ مِن النَّوْمِ داخِلٌ في عُمُومِ الآية، وقد أُمَرَهُ بالوُضُوءِ من غيرٍ وُجُوهِكُمْ ﴾ (٢٦). الآية. والأمرُ بالشيءِ يَقْتَضِي حُصُولَ الإجْزاءِ بهِ ولأنه قائِمٌ من النَّوْمِ داخِلُ في عُمُومِ الآية، وقد أُمَرَهُ بالوُضُوءِ من غيرٍ نَوْمٍ النَهْلِ المَنْ واللهُ اللهُ عَلَى الطهارة والحديثُ مَحْمُولً على الاسْتِحْبابِ، لتَعْلِيله بما نَوْمٍ النَهْل، وهو قولهُ: ﴿فَإِنَّهُ لا يَذْرِى أَين باتَتْ يَدُهِ ﴾ وطَرَيانُ الشَّكُ على يَقِينِ الطَهارة والمَدَّنُ في الحَدَثِ، فَيَدُلُ ذلك على أَلهُ النَّذُلُ ذلك على أَلهُ أَذَا النَّذُلُ اللهُ الْمَا الْوَالَةُ الْمَادُ أَوْ الْمَادُ أَلْ النَّذُلُ ذلك على أَنه أَلْ النَّذُلُ ذلك على أَلهُ أَذَا النَّذُلُ .

فصل: ولا تَخْتَلِفُ الرَّوايةُ فى أنه لا يَجِبُ غَسْلُهما من نَوْمِ النَّهارِ، وسَوَّى الحُسنُ بَيْنَ نومِ اللَّيْلِ ونَوْمِ النهارِ فى الوُجُوبِ؛ لِعُمُومِ قَوْلَهِ: ﴿إِذَا قَامَ أَحَدُكُم من نَوْمِهِ».

ولنَا أنَّ فِي الخَبَرِ مَايَدُلُّ عَلَى إِرادةِ نَوْمِ اللَّيْلِ؛ لقَوْلهِ: «فإنَّه لا يَدْرِي أينَ باتَتْ

⁽٣٦) تقدم في صفحة ٤٠.

⁽٣٧) سورة المائدة ٦.

⁽٣٨) أبو عبد الله زيد بن أسلم العدوى العمرى مولاهم، كان له حلقة للعلم في مسجد رسول الله عليه ، وله «تفسير». توفي سنة ست وثلاثين ومائة. سير أعلام النبلاء ٥٣١٦/٥.

⁽٣٩) سقط من: م. وانظر مايأتي في أول الفصل التالي، وانظر لقول زيد بن أسلم: تفسير الطبرى ١٠/١٠، وتفسير القرطبي ٨٢/٦.

يَدهُ»، والمَبِيتُ يكون في اللَّيلِ ('') خاصَّةً، ولا يَصِحُّ قِياسُ غَيْرِه عَلَيْه لِوَجْهَيْنِ: أحدهما، أن الحُكْمَ ثَبَتَ تَعَبُّداً، فلا يَصِحُّ تَعْدِيتُه. الثاني، أن اللَّيْلَ مَظِنَّةُ النَّوْمِ والاسْتِغْراقِ فيه وطُولِ مُدَّته، فاحْتِمالُ إصَابِة يَدِه لِنَجَاسَةٍ لا يَشْعُر بها أَكْثُرُ مِن اخْتِمالِ ذلك في نَوْمِ النَّهَارِ. قال أحمد، في رواية الأَثْرَمِ: الحَدِيثُ في المَبِيتِ النَّيْلِ، فأمَّا النَّهارُ فلا بَأْسَ بِهِ.

فصل: فإن غَمَسَ يَدَهُ في الإناءِ قَبْلَ غَسْلِها، فعَلَى قَوْلِ مَنْ لَمْ يُوجِبْ غَسْلَها، لا يُوَثِّرُ غَمْسُها شيئًا، ومَنْ أُوْجَبَه قال: إن كان الماءُ كَثِيراً يَدْفَعُ النَّجاسةَ عن نَفْسِه، وإن كان يَسِيراً، فقال أحمد: أعْجِبُ لم يُوَثِّرُ أيضا؛ لأنه يَدْفَعُ الحَبَثَ عن نَفْسِه، وإن كان يَسِيراً، فقال أحمد: أعْجِبُ إلى أن يُهَرِيقَ الماء، فيحتَملُ أن تجبَ إراقتُه، وهو قولُ الحسن؛ لأنَّ النَّهٰي عن غَمْسُ اليَدِ فيه يَدُلُ عَلَى تأثِيرِه فيه، وقد رَوَى أبو حَفْص عُمَر ابن المسلم العُكْبَرِي (١٤) في الحَبَرِ زِيادةً عن النبي عَلِيكِيد: «فإنْ أَدْحَلَها قَبْلَ العَسْلِ أَرَاقَ الماء». ويَحْتَملُ أنْ لا تَزُولَ طُهُورِيَّتِهُ ولا تَجِبَ إرَاقتُه؛ لأنَّ طُهُورِيَّةِ الماء كانت ثابِتَة ولا تَجِبَ إرَاقتُه؛ لأنَّ طُهُورِيَّة الماء كانت ثابِتَة النَّجَاسِةِ اللهِ والطَّهُورِيَّةِ (٢٤)؛ لأنَّه إلى كَنُولُ بالشَّكُ النَّجَاسِةِ اليَدِ ولا الماء، ولأنَّ اليَقِينَ لا يَزُولُ بالشَّكُ يَزِيلُ الطَّهُورِيَّة، فإنَّنا لم نَحْكُمْ بنَجاسِةِ اليَدِ ولا الماء، ولأنَّ اليَقِينَ لا يَزُولُ بالشَّكُ العَسْلِ وتَحْرِيم العَمْسِ، ولا يُعَدِّى إلى غيرِ ذلك، ولا يَصِحُّ قِياسُه عَلَى رَفْع العَسْلِ وتَحْرِيم العَمْسِ، ولا يُعدَّى إلى غيرِ ذلك، ولا يَصِحُّ قِياسُه عَلَى رَفْع العَدْثِ، لأنَّ هذا لَيْسَ بحَدَثِ، ولأنَّ بين أن يَنُوى أو لا يَنْوى.

وقال أبوُ الحَطَّاب: إنْ غَمَسَ يَدَه فَى الماءِ قَبْل غَسَٰلِها، فَهَلْ تَبْطُلُ طُهُورِيَّتُه؟/ ٣٩ ط عَلَى رَوَايَتَيْن.

⁽٤٠) في م: «بالليل».

⁽٤١) هو أبو حفص عمر بن إبراهيم بن عبد الله العكبرى الحنيلي، يعرف بابن المسلم، معرفته بالمذهب المعرفة العالية، وله التصانيف السائرة، توفى سنة سبع وتمانين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ١٦٣/٢ - ١٦٦ .

⁽٤٢) في ا: «طهورية الماء».

فصل: وحَدُّ اليّد المَأْمُورِ بِعَسْلِها مِنَ الكُوعِ؛ لأنَّ اليّدَ المُطْلَقَةَ فِي الشَّرْعِ تَتَناوَلُ ذلك، بدَلِيلِ قَوْلِه تعالى ﴿ والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواۤ أَيْدِيَهُما ﴾ ("ئ)، وإنّما تُقْطَعُ يدُ السَّارِقِ مِن مَفْصِلِ الكُوعِ، وكذلك التَّيَمُّمُ (عَنَى اليَدَيْنِ إلى الكُوعِ، والدِّيةُ الواجِبةُ فِي اليّد تَجِبُ عَلَى مَنْ قَطَعَها مِن مَفْصِلِ (فَ اليَدَيْنِ إلى الكُوعِ، والدِّيةُ الواجِبةُ فِي اليّد تَجِبُ عَلَى مَنْ قَطَعَها مِن مَفْصِلِ (فَ الكَدُينِ إلى الكُوعِ، والدِّيةُ الواجِبةُ فِي اليّد تَجِبُ عَلَى مَنْ قَطَعَها مِن مَفْصِلِ (فَ الكُوعِ، وعَمْسُها، ولو أَصْبُعِ أو ظُفُرٍ منها، كغَمْسِ جَمِيعِها فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ؛ لأنَّ ما تَعَلَّقُ المَنْعُ بَجَمِيعِهِ تَعَلَّقَ بِبَعْضِه، كالحَدَثِ والنَّجاسةِ. والثاني لا يَمْنَعُ، وهو قَوْلُ الحَسَن؛ لأن النَّهْيَ تَناوَلَ غَمْسَ جَمِيعِها، ولا يَلْزَمُ مِن كُونِ الشيءِ مانِعاً وَوْلُ الحَسَن؛ لأن النَّهْيَ تَناوَلَ غَمْسَ جَمِيعِها، ولا يَلْزَمُ مِن كُونِ الشيءِ مانِعاً كُونُ بَعْضِهِ مانِعاً، كا يَلْزَمُ مِن كَوْنِ الشَّيءِ سَبَباً كُونُ بَعْضِهِ سَبَباً (أَنَّ النَّهُ يَ باقِ (اللهُ ال

فصل: ولا فَرْقَ بين كَوْنِ يَدِ النائِمِ مُطْلَقَةً أَو مَشْدُودةً بشيء، أَو في جِرَابٍ، أَو كَوْنِ النائِمِ عليه سَرَاوِيلُه أَو لَم يَكُنْ. قال أَبو دَاوُد: سُئِلَ أَحْمَدُ إِذَا نَامَ الرَّ جُلُ وعليه سَرَاوِيلُه؟ قال: السَّرَاوِيلُه وَغَيْرُه وَاحِدّ، قال النبي عَلِيلَةً: ﴿إِذَا انْتَبَهَ أَحَدُكُم مِنْ مَنَامِه فَلا يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الإِناءِ حتى يَغْسِلَها ثَلاثاً». يعني أَن الحَدِيثَ عَامٌ، فيَجِبُ مَنامِه فَلا يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الإِناءِ حتى يَغْسِلَها ثَلاثاً». يعني أَن الحَدِيثَ عَامٌ، فيجبُ الأَخْذُ بعُمُومِهِ. ولأنَّ الحُكْمَ إِذَا عُلِقَ (٢٠) على المَظِنَّةِ لَم يُغْتَبَرُ حَقِيقَةُ الحِكْمَةِ، كَالِعِدَّةِ الوَاجِيَةِ لاسْتِبْرَاءِ الرَّحِم، تَجِبُ في حَقِّ الآيِسيَةِ والصَّغِيرَةِ، وكذَاكُ الاسْتِبْرَاء، مع أَنَّ احْتِمالَ النَّجَاسَةِ لا يَنْحَصِرُ في مَسِّ الفَرْج، فإنه قد يكونُ في البَدَنِ بَثْرَةٌ أَو دُمَّلٌ، وقد يَحُكُ جَسَدَه فَيَخْرُجُ منه دَمٌ (٢٠ بين أَظْفَارِه ٢٠)، أو يَخْرُجُ البَدُنِ بَثْرَةٌ أَو دُمَّلٌ، وقد يَحُكُ جَسَدَه فَيَخْرُجُ منه دَمٌ (٢٠ بين أَظْفَارِه ٢٠)، أو يَخْرُجُ

⁽٤٣) سورة المائدة ٣٨.

⁽٤٤) في م: «في التيمم».

⁽٥٥) سقط من: الأصل.

⁽٤٦) سقط من: الأصل.

⁽٤٧) سقط من: م.:

⁽٤٨) في م: «تعلق».

⁽٤٩) سقط من: الأصل.

من أَنْفِهِ دَمٌ، وقد تكون نَجِسَةً قبلَ نَوْمِهِ فَيَنْسَى نَجاسَتَها لِطُولِ نَوْمِهِ، على أَنَّ الظَّاهِرَ عند مَنْ أَوْجَبَ الغَسْلَ أنه تَعَبُّدٌ؛ لا لِعِلَّةِ التَّنْجِيسِ، ولهذا لم يَحْكُمْ بنَجاسةِ اللَّهِ ولا الماء، فيَعُمُّ الوُجُوبُ كُلَّ مَنْ تَنَاوَلَهُ الخَبَرُ.

فصل: فإن كان القائمُ من (''نَوْمِ اللَّيْلِ'') صَبِيًّا أَو مَجْنُوناً أَو كَافِرًا، فَفِيهِ وَجْهَان: أَحَدُهما، أَنه كَالمُسْلِمِ البالغ العاقلِ ('')؛ لا يَدْرِى أَين باتَتْ يَدُه. والثانى، أنه لا يُؤَثِّرُ غَمْسُه شيئًا؛ لأنَّ المَنْعَ من الغَمْسِ إنما يَثْبُتُ (' من الخطابِ'')، ولا خِطَابَ في حَقِّ هؤلاءِ، ولأنَّ وُجُوبَ الغَسْل هاهُنَا تَعَبُّدٌ، ولا تَعَبُّد في حَقِّ هؤلاءِ، ولأنَّ عُمْسَهُم لو أثَّرَ في الماءِ لأثَّر في جميع زَمانِهم؛ لأن الغَسْل المُزِيلَ لِحُكْمِ (''') المَنْعِ مِنْ شَرْطِهِ النِّيَّة، وما / هُمْ مِنْ أَهْلِها. ولا نَعْلَمُ قائِلاً بذلك.

فصل: والنَّوْمُ الذي يَتَعَلَّقُ به الأَمْرُ بِعَسْلِ اليَدِ مانَقَضَ الوُضُوءَ. ذَكَرَه القَاضِي؛ لِعُمُومِ الخَبَرِ في النَّوْمِ. وقال ابنُ عَقِيلٍ: هو مازادَ على نِصْفِ اللَّيلِ؛ لأنه لا يكونُ بائِتاً إلَّا بذلك، بدَلِيلِ أَنَّ مَنْ دَفَعَ من مُزْدَلِفَةَ قبلَ نِصْفِ اللَّيلِ لا يكونُ بائِتاً بها، ولهذا يَلْزَمُه دَمِّ، بخِلَافِ مَنْ دَفَعَ بعد نِصْفِ اللَّيلِ. والأُوَّلُ أَصَحُّ، بائِتاً بها، ولا دَمَ وماذكره يَبْطُلُ بما إذا جاء مُزْدَلِفَةَ بعد نِصْفِ اللَّيلِ، فإنَّه يكونُ بائِتاً بها، ولا دَمَ عليه، وإنما باتَ بها دُونَ النِّصْفِ.

فصل: وغَسْلُ اليَدَيْنِ يَفْتَقِرُ إِلَى النَّيَّةِ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهُ فِي أَحَد الوَجْهَيْنِ؛ لأنه طَهَارَةُ تَعَبُّدٍ (°°)، فأشْبَهَ الوُضُوءَ والغُسْلَ. والثانى: لا يَفْتَقِرُ (°° إِلَى النِّيَّةِ °°)؛ لأنه مُعَلَّلُ بوَهْمِ النَّجَاسَةِ، ولا تُعْتَبَرُ في غَسْلِها النَّيَّةُ، ولأنَّ المَأْمُورَ به الغَسْلُ، وقد أَتَى

٠٤ و

⁽٥٠–٥٠) في م: «النوم».

⁽١٥) في م زيادة: «الأنه».

⁽٥٢ - ٥٢) في م: «بالخطاب».

⁽٥٣) في م: «من حكم».

⁽٥٤) في م: «تعبدية».

⁽٥٥-٥٥) سقط من: الأصل.

به، والأمرُ بالشيءِ يقْتَضِي حُصُولَ الإِجْزاءِ به. ولا يَفْتَقِرُ الغَسْلُ إلى تَسْمِيةٍ. وقال أَبُو الحَطَّاب: يَفْتَقِرُ إِلَيها قِيَاساً على الوُضُوءِ. وهذا بَعِيدٌ؛ فإنَّ التَّسْمِيةَ في الوُضُوءِ غَيْرُ واجبةٍ في الصَّحِيج، ومَنْ أَوْجَبَها (٥ فإنَّما أَوْجَبَها ٥) تَعَبُّداً، فيجبُ قَصْرُها على مَحَلِّها؛ فإن التَّعَبُّد به فرعُ التَّعْلِيل، ومِنْ شَرْطِه كَوْنُ المَعْنَى مَعْقُولاً، ولا يُمْكِنُ إِلْحاقُه به لِعَدَمِ الفَرْقِ، فإنَّ الوُضُوءَ آكَدُ، وهو في أَرْبَعةِ أعضاء، وسَبَبُه غيرُ سَبَب غَسْلِ اليَدِ.

فصل: ولو انْغَمَسَ الجُنُبُ في ماء كثير، أو تَوَضَّا في ماء كَثِير، يَغْمِسُ فيه أَعْضاءَهُ، ولم يَنْوِ غَسْلَ اليَدَيْنِ من نوم اللَّيْل، صَحَّ غُسْلُه ووُضُوؤُهُ، ولم يُجْزِهِ عن غَسْلِ اليَدِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَ النِّيَّةَ في غَسْلِها؛ لأَنَّ بَقاءَ النَّجاسةِ علَى العُضْوِ لا يَمْنَعُ رَفْعَ الحَدَثِ، فلو غَسَلَ أَنْفَهُ أو يَدَه في الوُضُوء، وهو نَجِسٌ، لارْتَفَعَ حَدَثُه، وبَقَاءُ الحَدَثِ عَلَى الوُضُوءِ لا يَمْنَعُ رَفْعَ حَدَثٍ آخَرَ؛ بِدَلِيلِ مالَوْ تَوَضَّا الجُنُبُ يَنْوِى رَفْعَ الحَدَثِ الأَصْغَرِ، أو اغْتَسَلَ ولم يَنْوِ الطَّهارةَ الصُغْرَى، تَوَضَّا الجُنُبُ يَنْوِى رَفْعَ الحَدَثِ الأَصْغَرِ، أو اغْتَسَلَ ولم يَنْوِ الطَّهارةَ الصُغْرَى، صَحَّتِ المَنْويَّةُ دون غيْرِها، وهذا لا يخرُج عن شَبَهِه بأحدِ الأَمْرَيْن.

فصل: إذا وَجَدَ ماءً قَلِيلاً لَيْسَ مَعَهُ ما يَغْتَرِفُ به و يَدَاهُ نَجِسَتان، فقال أحمد: لا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ بِفِيهِ ويَصُبُّ عَلَى يَدِهِ. وهكذا لو أمكنَهُ غَمْسُ خِرْقَةٍ أَو غَيْرِها وصَبُّهُ على يَدَيْهِ (٢٥) فعلَ ذلك. فإنْ لم يُمْكِنْهُ شيءٌ من ذلك تَيَمَّمَ وتَرَكَه؛ لئلًا وصَبُّهُ على يَدَيْهِ (٢٥) فعلَ ذلك. فإنْ لم يُعْسِلْ يَدَيْه من نَوْمِ اللَّيْلِ تَوضًا منه، عِنْدَ/ مَنْ يَجْعَلُ المَاءَ باقِيًا على إطْلاقِهِ. ومن جَعَلَهُ مُسْتَعْمَلاً، قال: يَتَوَضَّأُ به ويَتَيَمَّمُ مَعه. ولو اسْتَيْقَظَ المَحْبُوسُ من نَوْمِهِ فلم يَدْرِ؛ أَهُوَ مِن نَوْمِ النهارِ أو اللَّيْلِ؟ لم يَلْزَمْهُ غَسْلُ يَدَيْه؛ لأن الأَصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ، فلا نُوجِبُه بالشَّكِ.

⁽٥٦-٥٦) سقط من: الأصل.

⁽٥٧) في م: «يده».

⁽۸م) في م: «فإن».

١٧ - مسألة؛ قال: (والتَّسْمِيَةُ عِنْدَ الوُضُوء)

⁽١-١) في م: «طهارة الأحداث».

⁽٢) أخرجه أبو داود، فى: باب فى التسمية على الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٣/١. والترمذى، فى: باب فىالتسمية عند الوضوء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤٣/١.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في التسمية في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٠/٠ . والامام أحمد، في: والدارمي، في: باب التسمية في الوضوء، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ١٧٦/١. والامام أحمد، في: المسند ١٨٦/٢ ، ٤١/٣ ، ٢٨٢/٥ ، ٣٨٢/٦ .

⁽٣) أى: الخدرى. وانظر: نصب الراية ١/١.

⁽٤) في م: «بدون».

⁽٥) في م: «فيه».

⁽٦) الأتماطي البغدادي، نقل عن الإمام أحمد مسائل صالحة. طبقات الحنابلة ١٣٨/١.

⁽٧-٧) سقط من الأصل. وهو الأسلمي. انظر: تهذيب التهذيب ٣٣٨/٣.

رُبَيْح – يعنى حَدِيثَ أبى سَعِيدٍ – ثم ذكر رُبَيْحاً ، أى مَنْ هُوَ؟ ومَنْ أَبُوهُ؟ فقال: يعنى الذى يَرْوِى حَدِيثَ سَعِيدِ بن زَيْدٍ. يعنى أنهم مَجْهُولُونَ ، وضَعَّفَ إسْنادَهُ. وإن صَحَّ ذلك فَيُحْمَلُ على تأْكِيدِ الاسْتِحْبابِ ونَفْيِ الكَمَالِ بِدُونِها ، كَقَوْلِه : «لا صَلَاةً لِجَارِ المَسْجِدِ إلا في المَسْجِدِ» (^^)

فصل: وإن قُلْنَا بِوجُوبِها فَتَرَكَها عَمْداً، لم تَصِحَّ طَهَارَتُه، لأنه تَرَكَ واجِباً في الطَّهَارَةِ،أَشْبَه مالو تَرَكَ النَّيَّةَ. وإن تَرَكَها سَهْوًا صَحَّتْ طَهَارَتُه. نَصَّ عليه أَحمدُ في رواية أبى داود؛ فإنه قال: سألتُ أَحمدَ بن حَنْبَل: إذا نَسِى التَّسْمِيةَ في الوُضُوءِ؟ قال: أَرْجُو أَن لا يَكُونَ/ عَلَيْهِ شيءٌ. وهذا قولُ إسحاق، فعلَى هذا إذا ذكرها(٩) في قال: أَرْجُو أَن لا يَكُونَ/ عَلَيْهِ شيءٌ. وهذا قولُ إسحاق، فعلَى هذا إذا ذكرها(٩) في أثناءِ طَهارَتِه أَتى بها حَيْثُ ذَكَرَها؛ لأنَّه لَمَّا عُفِي عنها مع السَّهْوِ في جُملَةِ الوُضُوءِ فَفِي بَعْضِه أَوْلَى. وإن تَرَكَها عَمْداً حتى غَسلَ عُضْواً لم يعْتَد بعَسْلِه؛ لأنه لم يَذْكُر اسْمَ الله على وُضُوئِهِ. وقال بَعْضُ أصحابِنا: لا يعْني عَلَى كُلِّ حالٍ؛ لأنه قد ذكرَ اسْمَ الله على وُصُوئِهِ. وقال بَعْضُ أصحابِنا: لا يَعْني عَلَى كُلِّ حالٍ؛ لأنه قد ذكرَ اسْمَ الله على وصُوئِهِ. وقال بَعْضُ أصحابِنا: لا يَعْني عَلَى كُلِّ حالٍ؛ لأنه قد ذكرَ اسْمَ الله على وصُوئِهِ. وقال بَعْضُ أصحابِنا: لا يعْني عَلَى كُلِّ حالٍ؛ لأنه قد ذكرَ اسْمَ الله على وصُوئِهِ. ولا يَوبَعِ قياسُها على سائِر الوَاجِباتِ. والطَهَارةِ؛ لأن تلك تأكَّد وُجوبُها، بخِلَافِ التَسْمِيةِ.

إذا ثَبَتَ هذا فإنَّ التَّسْمِيةَ هي قَوْلُ «بِسْمِ اللهِ» لا يَقُومُ غَيْرُها مَقَامها، كالتَّسْمِيةِ المَشْرُوعِةِ على الذَّبِيحةِ، وعند أَكْلِ الطَّعامِ وشُرْبِ الشَّرَابِ، ومَوْضِعُها ('''بعدَ النَّيَّةِ قبلَ أَفْعالِ الطَّهارةِ، فيكونُ ''' النَّيَّةِ قبلَ أَفْعالِ الطَّهارةِ، فيكونُ '''

⁽٨) يأتى في الفصل الثالث من باب الإمامة.

⁽٩) في م: «ذكر».

⁽١٠) من هنا إلى آخر قوله «ولا يصح قياسها» الآتي، سقط من: الأصل.

⁽۱۱) أخرجه ابن ماجه، فى: باب طلاق المكره والناسى، من كتاب الطلاق. سنن ابن ماجه ٦٥٩/١. وقد بين الزيلمى طرقه، ومن أخرجه، بتفصيل واف، فى: نصب الراية ٦٤/٢ – ٦٦.

⁽١٢) سقط من: الأصل.

بعدَ النَّيَّةِ، لتَشْمَلَ النَّيَّةُ جَمِيعَ واجِبَاتِها، وقبلَ أَفعالِ الطَّهارةِ، ليكونَ مُسَمِّيًا على جَمِيعِها، كما يُسَمِّي على الذَّبيحةِ قبلَ (١٣) ذَبْحِها.

١٨ - مسألة؛ قال: (والمُبالَعَةُ في الاسْتِنْشَاق إلَّا أَن يَكُونَ صَائِماً)

مَعْنَى المُبالَغَةِ فى الاسْتِنْشَاقِ: اجْتِذَابُ المَاءِ بالنَّفَس إِلَى أَقْصَى الأَنْفِ، ولا يَجْعَلُه سَعُوطًا، وذلك سُنَّة مُسْتَحَبَّة فى الوُضُوءِ، إلا أن يكُونَ صائِماً فلا يُسْتَحَبُّ، لا نَعْلَمُ فى ذلك خِلَافاً. والأصلُ فى ذلك ما رَوَى عاصِمُ بن لَقِيط بن صَبِرَةَ، عن أبيه، قال: قُلْتُ: يارَسُولَ الله، أخْبِرْنِى عن الوُضُوءِ. قال: «أَسْبِغ الوُضُوءَ، وخَلِّل بَيْنَ الْأَصَابِع، وبَالِغْ فِى الاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِما» رَوَاه أبو داود، والتَّرْمِذِيُ (١)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنَّ صَحِيحٌ. ولأنَّه من أعضاءِ الطَّهارةِ، فاسْتُحِبَّت المُبَالَغَةُ فيه كَسائِر أَعْضائِها.

فصل: المُبَالَغَةُ مُسْتَحَبَّةٌ فى سائِرِ أَعْضاءِ الوُضُوء؛ لِقَوْله عَيَّالِيَّهِ: «أَسْبِغ الوُضُوء». والمُبالَغَةُ فى المَضْمَضَةِ إِدَارَةُ الماءِ فى أَعْماقِ الفَمِ وأَقَاصِيهِ وأَشْدَاقِهِ، ولا يَجعلْه وَجُوراً (٢) لم يَمُجَّه، وإن ابْتَلَعَهُ جازَ؛ لأن الغَسْلَ قد حَصلَ. والمبالَغَةُ فى سائِرِ الأَعْضَاءِ بالتَّخْلِيلِ، وبِتَتَبُّعِ المَواضِعِ التى يَنْبُو عنها الماءُ بالدَّلْكِ والعَرْكِ ومُجَاوَزَةِ مَوْضِعِ الوُجُوبِ بالعَسْلِ. وقد رَوَى نُعَيْم بنُ عبد الله (٢)، أنه رَأَى أبا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأً، فعَسَلَ وَجْهَهُ ويَدَيْه حتى كادَ أن يَنْلُغَ المَنْكِبَيْن، ثم غَسَلَ رِجْلَيْه

⁽۱۳) في م: «وقت».

⁽١) أخرجه أبو داود، في: باب الاستنثار، من كتاب الطهارة، وفي باب الصامم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق، من كتاب الصوم. سنن أبى داود ٣١/١، ٥٥٢. والترمذي، في: باب في تخليل الأصابع، من أبواب الطهارة، وفي: باب ماجاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذي ٥٦/١، ٥٦/١٣.

كما أخرجه النسائى، فى: باب المبالغة فى الاستنشاق، وباب الأمر بتخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٠/١، وباب عليل الأصابع، من كتاب المجتبى ٥٠/١، وباب تخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٢/١، ١٥٣، والإمام أحمد، فى: المسند ٣٣/٤، ٢١١.

⁽٢) الوجور: الدواء يوجر في الفم.

⁽٣) المُجْمِر، مولى آل عمر بن الخطاب، كان يجمر المسجد، وهو ثقة. تهذيب التهذيب ٢٠/١٥٠.

ا؛ طحتى رَفَع إلى السَّاقَيْن، ثم قال/: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْكَ يقول: «إنَّ أُمَّتِى يَأْتُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ غُرَّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الوُضُوء، فَمَن اسْتَطاع مِنْكُم أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيه. ورَوَى أبو الحازِم (³⁾ عنه قريبًا مِنْ هذا، وقال: سَمِعْتُ خَلِيلَى عَيْنِكَ يقول: «تَبْلُغُ الحِلْيَةُ مِنَ المُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الوضُوءُ» مُتَّفَقٌ عليه (°).

١٩ _ مسألة؛ قال: (وتَحْلِيلُ اللَّحْيَة)

وجُمْلَةُ ذلك: أَنَّ اللَّحْيَةَ إِن كَانت خَفِيفَةً تَصِفُ البَشَرَةَ وَجَبَ غَسْلُ بَاطِنِها. وإِن كَانت كَثِيفَةً لَم يَجِبْ غَسْلُ ماتَحْتَها، ويُسْتَحَبُّ تَخْلِيلُها. ومِمَّنْ رُوِى عنه أنه كان يُخَلِّلُ لِحْيَته: ابنُ عُمَر، وابنُ عَبَّس، والحَسَنُ، وأنسُ، وابنُ أَبى لَيْلَى، وعَطَاءُ بن السَّائِب ('). قال إسحاق: إذا تَرَكَ تَخْلِيلَ لِحْيَتهِ عامِداً أَعَادَ، لأَنَّ النَّبِيَّ عَظَاءُ كان يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ كَانَ. قال التَرْمِذِي: هذا حَدِيثُ عَشَانُ بنُ عَفَّان. قال التَرْمِذِي: هذا حَدِيثُ عَسَنُ صَحِيحٌ. وقال البُخَارِيُّ: هذا أَصَحُ حَدِيثٍ في البابِ. ورَوَى أَبُو دَاوُد ('') عَنْ أَنسَ، أَنَّ النبيَّ عَلِيلًا كَان إذا تَوضَّا أَخَذَ كَفا من ماءٍ فأَدْخَلَهُ تحت حَنكِهِ عَن أنس، أَنَّ النبيَّ عَلِيلًا إذا تَوضَّا أَخَذَ كَفا من ماءٍ فأَدْخَلهُ تحت حَنكِهِ ('وَخَلَّلُ بِهِ لِحْيَتَهُ أَو قال: (هَكَذَا أَمَرَني رَبِّي عَزَّ وجَلَّ). وعن ابنِ عُمَر، قال: كان رَسُولُ اللهِ عَيْلِيلًةً إذا تَوضَاً عَرَكَ عارِضَيْه بَعْضَ العَرْكِ، ثم شَبَكَ لِحْيَتَه بأصابِعهِ مِنْ تَحْتِها. رواهُ ابنُ مَاجَه (').

⁽٤) يعنى سلمان الأشجعي الكوفى، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز. انظر: تهذيب التهذيب ١٤٠/٤. (٥) كذا جاء في النسخ، ولم نجده عند البخارى، وأخرجه مسلم، في: باب تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٩/١. والنسائي، في: باب حلية الوضوء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٧١/٢.

⁽١) أبو السائب عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي، صالح ثقة، توفي سنة ست وثلاثين ومائة. العبر ١٨٤/١ تهذيب ٢٠٣/٧ - ٢٠٠٧.

⁽٢) أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في تخليل اللحية، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٤٩/١. وأخرجه ابن ماجه أيضا، في: باب ماجاء في تخليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٨/١.

⁽٣) في: باب تخليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٢/١.

⁽٤ - ٤) سقط من: م.

⁽٥) في: باب ماجاء في تخليل اللحية، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٩/١.

وقال عَطاء وأبو ثَوْر: يَجِبُ غَسْلُ باطِن شُعُورِ الوَجْهِ (وإن كان كَثِيفًا كما يَجِبُ فى الجَنابَةِ، ولأنهُ مَأْمُورٌ بغَسْلِ الوَجْهِ (فى الوُضُوءِ كما أُمِرَ بغَسْلِهِ فى الجَنابةِ، فما وَجَبَ فى أَحَدِهِما وَجَبَ فى الآخَرِ مِثْلُه.

ومَذْهَبُ أَكْثَر أَهْلِ العِلْمِ أَن ذلك لايَجِبُ، ولَا يَجِبُ التَّخْلِيل؛ ومِمَّنْ رَخَّصَ فَى تَرْكِ التَّخْلِيلِ ابنُ عُمَر، والحَسنُ بنُ عَلِى، وطَاوُس، والنَّخَعِي، والشَّعْبِي، وأبو فى تَرْكِ التَّخْلِيلِ ابنُ عُمَر، والقاسِم (^)، ومُحمّد بن عَلِى (1)، وسَعِيد بنُ عَبْدَ العَزِيز ('')؛ العَن الله تعالَى أمرَ بالعَسْلِ، ولم يذكر التَّخْلِيل، وأكثر مَنْ حَكَى وُضُوء، ولو كَن واجِباً لما أخَلَّ به فى وُضُوء، ولو فَعَلَه فى كُلِّ وَضُوء للقَلَهُ كُلُّ مَنْ حَكَى وُضُوءَهُ أو أَكْثَرُهم، وتَرْكُه لذلك يَدُلُ عَلَى أَنْ غَسْلَ ماتَحْتَ الشَّعْرِ الكَثِيفِ ليس بِواجِبِ؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْكُ كان كَثِيفَ الله عَلَى النَّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْل والمُبَالَغة، وفِعْلهُ للتَّخْلِيلِ (١٢) فى الله عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى واللهُ أَعَلَمُ.

فصل: قال يَعْقُوبُ (١٣): سَأَلْتُ أَحْمَدَ عن التَّخْلِيل؟ فأرانِي مِنْ تَحْتِ لِحْيَتِهِ،

٤٢ و

⁽٦-٦) سقط من: الأصل.

⁽٧) أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي مولاهم، البصرى، المقرئ المفسر، توفي سنة ثلاث وتسعين. العبر ال.١٠٨ ، تهذيب التهذيب ٢٨٤/٣ – ٢٨٦.

 ⁽٨) فى م: «وأبو القاسم». ونخشى أن يكون: «وأبو القاسم محمد بن على». فإن محمد بن على الآتى كنيته أبو
 القاسم.

وهو أبو محمد القاسم بن محمد بن (أبي بكر الصديق) عبد الله القرشي التيمي، وهو أحد الفقهاء السبعة، وكان ثقة، عالما، ورعا، كثير الحديث، توفي سنة ست ومائة. سير أعلام النبلاء ٥٣/٥ - ٦٠.

⁽٩) أى: ابن الحنفية. وهو أبو القاسم محمد بن على بن (أبى طالب) عبد مناف القرشى الهاشمى، كان ورعا، كثير العلم، توفى سنة ثمانين. سير أعلام النبلاء ١١٠/٤ - ٢٩ - ١

⁽١٠) أبو عجمد سعيد بن عبد العزيز التنوخى، فقيه الشام بعد الأوزاعى، وكان صالحا قانتا، توفى سنة سبع وستين ومائة. العبر ٢٠٠/١.

⁽۱۱ – ۱۱) في م: «والمنذر».

⁽١٢) في م: «التخليل».

⁽١٣) لعله: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدى الدورقى، جالس الإمام أحمد، وسأله عن أشياء رواها عنه، وصنف «المسند»، توفى سنة اثنتين وخمسين ومائتين. طبقات الحنابلة ٤١١٤/١، ٤١٥.

فَخَلَّلَ بِالأَصابِعِ. وقال حَنْبَل: مِنْ تَحْتِ ذَقَنِه مِنْ أَسْفَلِ الذَّقَنِ، يُخَلِّلُ جَانِبَيْ لِحْيَتهِ جَمِيعًا بِالمَاءِ، ويَمْسَحُ جانِبَيْها وباطِنَها. وقال أَبُو الحارِثِ (١٤): قال (٥١) أحمدُ: إن شاءَ خَلَّلَهَا مع وَجْهه، (١٦ وإن شاء إذا مَسَحَ رَأْسَه.

ويُسْتَحَبُّ أَن يَتَعَهَّدَ بَقِيَّةَ شُعُورِ وَجْهِه ۚ `` ويَمْسَحَ مَآقِيهِ؛ لِيَزُولَ مابهما مِن كُحْلِ أَو غَمَصٍ. وقد رَوَى أَبُو داود (١٧) بإسْنادِهِ عن أَبَى أَمَامَةَ أَنه ذَكَرَ وُضُوءَ رَسُولِ الله عَيْلِيَّةٍ فقالَ: كان يَمْسَحُ الْمَأْقَيْنِ.

• ٢ _ مسألة؛ قال: (وأَحْذُ مَاءٍ جَدِيدِ لِلْأَذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا)

المُسْتَحَبُّ: أن يَأْخُذَ لأَذُنَيْهِ ماءً جَدِيداً. ('قال أَحْمَدُ: أنا أَسْتَحِبُّ أن يَأْخُذَ لأَذُنَيْهِ ماءً جَدِيداً '. وبهذا قال مالِك، والشافِعِيُّ. وقال ابنُ المُنْذِرِ: هذا الذي قَالُوه غيرُ مَوْجُودٍ في الأَخْبَارِ، وقد رَوَى والشافِعِيُّ. وقال ابنُ المُنْذِرِ: هذا الذي قَالُوه غيرُ مَوْجُودٍ في الأَخْبَارِ، وقد رَوَى أبو أَمامة، وأبو هُرَيْرة، وعبدُ الله بن زيدٍ، أنَّ النبيَّ عَيَالِيَّةِ قال: «الْأَذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ». رَوَاهُنَّ ابنُ مَاجَه ('')، ورَوَى ابنُ عباس، والرُّبيِّع بنت مُعَوِّذ، والمِقْدامُ بن الرَّأْسِ». رَوَاهُنَّ النبيَّ عَيَالِيَّةِ مَسَعَ برَأْسِهِ وأَذُنَيْه مَرَّةً واحدةً . رَوَاهُنَّ أبو داود (''). ولَنَا أنَّ إنْ النبيَّ عَلَيْكِم قال الشَّعْبِيُّ: ماأَقْبَلَ مِنْهُما من الوَجْهِ وظاهِرُهُما من الرَّأْسِ. وقال مِن الوَجْهِ. وقال الشَّعْبِيُّ: ماأَقْبَلَ مِنْهُما من الوَجْهِ وظاهِرُهُما من الرَّأْسِ. وقال

⁽١٤) هو أحمد بن محمد الصائغ. وتقدم في صفحة ٢١.

⁽١٥) في الأصل: «سألت».

⁽١٦-١٦) سقط من: الأصل.

⁽١٧) في: باب صفة وضوء النبي عَلِيْكُم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٩/١.

⁽١-١) سقط من: الأصل.

⁽٢) فى: باب الأذنان من الرأس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٢/١. كما أخرج حديث أبى أمامة أبو داود، فى: باب صفة وضوء النبى عَلِيَاتُهُ، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٩/١. والترمذى، فى: باب ما جاء أن الأذنين من الرأس، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٤/١.

⁽٣) في: باب صفة وضوء النبي عَلِيَّةً، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٧/١ - ٢٩.

⁽٤) سقط من: الأصل.

الشَّافِعِيُّ وأَبُو ثَوْرِ: لَيْسَا من الوَجْهِ ولَا مِنَ الرَّأْسِ. ففى إِفْرَادِهِما بماءِ جَدِيدٍ نُحرُوجٌ من بعضِ^(°) الخِلَافِ، فكانَ أَوْلَى. وإِنْ مَسَحَهُما بماءِ الرَّأْسِ أَجْزَأُهُ؛ لأَن النبيَّ عَلِيْلِةٍ فَعَلَهُ.

فصل: قال الْمَرُّوذِيُّ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ الله مَسَحَ رَأْسَه، ولَمْ أَرَهُ يَمْسَحُ عَلَى عُنُقِه، فَقُلْتُ له: ('أَلَا تَمْسَحُ') على عُنُقِك؟ قال: إنَّه لَمْ يُرُو عِنِ النبيِّ عَيَّاتُهُ. فقلتُ: أَيْسَ قد رُوِى عِن أَبِي هُرَيْرة، قال: هُو مَوْضِعُ الغُلِّ؟ قال: نَعَمْ، ولكِن هكذا يَمْسَحُ النبيُّ عَيَّاتُهُ، لم ('') يَفْعَلْه. وقال أيضا: هو زِيادَةٌ. وذكر القاضى وغيرُه هكذا يَمْسَحُ النبيُّ عَيَّاتُهُ، لم ('') يَفْعَلْه. وقال أيضا: هو زِيادَةٌ. وذكر القاضى وغيرُه أَنَّ فِيه رِوَاية أُخْرَى: أَنه مُسْتَحَبِّ. واحْتَجَّ بَعْضُهم أَن في خَبَرِ ابنِ عَبّاس: هالمُسَحُوا أَعْنَاقَكُم مَخَافَةَ الغُلِّ». والذي وَقَفْتُ عليه عَنْ أَحمد في هذا، أَنَّ عَبْدَ الله قال: رأيتُ أَبِي إذا مَسَحَ رَأْسَه وأُذُنَيْه في الوُضُوءِ مَسَحَ قَفَاهُ. وَوَهَنَ الخَلَّلُ هذه الرّواية، وقال: هِي وَهَمْ. وقد أنكر أحمد حَدِيثَ طَلْحَة بن مُصَرِّف، عن أَبِيه، عن الرّواية، وقال: هِي وَهَمْ. وقد أنكر أحمد حَدِيثَ طَلْحَة بن مُصَرِّف، عن أَبِيه، عن أَبِيه، عن أَن سُفْيان (٩) كان يُنْكِرُهُ، وأَنْكَرَه يَحْيَى (١٠) أيضاً. وخَبَرُ ابنِ عباس لا نَعْرِفُه، أَن سُفْيان (٩) كان يُنْكِرُهُ، وأَنْكَرَه يَحْيَى (١٠) أيضاً. وخَبَرُ ابنِ عباس لا نَعْرِفُه، (١٠) أَنْ كُرُهُ، وأَنْكَرَه يَحْيَى (١٠) أيضاً. وخَبَرُ ابنِ عباس لا نَعْرِفُه، (١٠) أَصحابُ السُنَن.

فصل: وذَكَرَ بعضُ أَصْحابِنَا من سُنَنِ الوُضُوءِ غَسْلَ دَاخِلِ العَيْنَيْن، ورُوِيَ عن ابن عُمَر أَنَّه عَمِيَ من كَثْرَةِ إِدْخَالِ المَاءِ في عَيْنَيْه. وقال القاضِيي: إِنَّما يُسْتَحَبُّ

⁽٥) سقط من: م.)

⁽٦-٦) في م: «أتمسح».

⁽٧) فى م: «ولم».

⁽٨) أخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء النبي عَلَيْكُ ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٨١/٣.

 ⁽٩) أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبى عمران الهلاني الكوفى، الإمام الكبير، حافظ العصر، المتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة. سير أعلام النبلاء ٨/٠٠٠ – ٤١٨.

⁽١٠) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادى، الإمام الحافظ، شيخ المحدثين، توفى سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. سير أعلام النبلاء ٢١/١١ – ٩٦.

⁽۱۱ – ۱۱) في م: «ولم يروه».

ذلك فى الغُسْلِ، نَصَّ عليه أَحْمَدُ فى مَواضِعَ؛ وذلك لأنَّ غُسْلَ الجَنَابِةِ أَبْلَغُ، فإنَّه يَعُمُّ جَمِيعَ البَدَنِ، وتُعْسَلُ فِيهِ بَواطِنُ الشَّعُورِ الكَثِيفَةِ، وماتحتَ الجَفْنَيْنِ ونَحْوِهما، وداخلُ العَيْنَيْنِ من جُمْلَةِ البَدَنِ المُمْكِنِ غَسْلُه، فإذا لم يَجِبْ فلا أقلَّ مِن أن يكونَ مُسْتَحَبًّا. والصَّحِيحُ أَنَّ هذا لَيْسَ بمَسْنُونٍ فى وُضُوءٍ ولا غُسلٍ؛ لأنَّ النبيَّ عَيِّلِةً لم يَفْعَلُه، ولا أَمَر به، وفيه ضَرَرٌ، وماذُكِرَ عن ابنِ عُمَر دَلِيلٌ علَى كَرَاهَتِه؛ لأنه ذَهَبَ بِبَصَرِه، وفِعْلُ مايُخافُ منه ذَهَابُ البَصَرِ أو نَقْصُه مِن غيرٍ وُرُودِ الشَّرْعِ به إذا لم يَكُنْ مُحَرَّماً، فلا أقلَّ مِنْ أَنْ يكونَ مَكْرُوهًا.

٧١ _ مسألة؛ قال: (وتَحْلِيلُ مابَيْنَ الْأَصَابِع)

تَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ فَى الوُضُوءِ مَسْنُونٌ، وهو فَى الرِّجْلَيْنِ آكَدُ؛ لِقَوْلِ النبِّي عَلِيلِ لِلَقِيطِ بن صَبِرَة: «أَسْبِع الوُضُوءَ وَحَلِّلِ الأَصَابِع». وهو حَدِيثٌ صَحِيحٌ (')، وقال المُسْتَوْرِدُ بن شَدَّاد: رأيتُ رَسُولَ اللهِ عَلِيلِ إِذَا تَوَضَّا دَلَكَ صَحِيحٌ (اللهِ عَلِيلِ إِذَا تَوَضَّا دَلَكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْه بِخِنْصَرِهِ. رَوَاهُ أَبو دَاوُد، وابنُ مَاجَه، والتَّرْمِذِي (')، وقال: لا نَعْرِفُه أَصَابِعَ رِجْلَيْه بِخِنْصَرِهِ لَذَا لَا مَنْ حَدِيثِ ابنِ لَهِيعَةً (''). ويُسْتَحَبُّ أَن يُخَلِّلُ أَصَابِعَ رِجْلَيْه بِخِنْصَرِه لَمَذَا اللهُ مَنْ حَدِيثِ ابنِ لَهِيعَةً (''). ويُسْتَحَبُّ أَن يُخَلِّلُ أَصَابِعَ رِجْلَيْه بِخِنْصَرِه لَمَذَا اللهُ مَنْ حَنْصَرِها إِلَى إِبْهامِها، وفي اليُسْرَى من الحديث، ويَبْدَأُ في تَخْلِيلِ النَّهُ عَلِيلٍ النَّهُ عَلَيْكُ كَان يُحِبُّ التَّيَمُّنَ ('' في وُضُوئِه. وفي هذا إَبْهامِها إلى خِنْصَرِها؛ لأن النبيَّ عَلِيلٍ كان يُحِبُّ التَّيَمُّنَ ('' في وُضُوئِه. وفي هذا يَبَمَّ ('').

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَعْرُكَ رِجْلَه بِيَدِه، ويَتَعَهَّدَعَقِبَيْه، والمَواضِعَ التي يَزْلَقُ

⁽١) وتقدم في المسألة رقم ١٨، صفحة ١٤٧

⁽٢) رواه أبو داود، فى: باب غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٣٢/١. وابن ماجه، فى: باب تخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٢/١. والترمذى، فى: باب فى تخليل الأصابع، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٥٧/١.

⁽٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضر مي المصرى الحافظ الفقيه القاضي، توفى سنة أربع وسبعين ومائة. العبر ٢٦٤/١، ٢٦٥/، تهذيب التهذيب ٣٧٣/٥ - ٣٧٩.

⁽٤) في م: «التيامن».

⁽٥) في م: «تيامن».

عنها الماءُ، قال أبو داود: قلتُ لأَحْمدَ: إذا تَوَضَّا فأَدْخَلَ رِجْلَه في الماءِ، فأَخْرَجَها؟ قال: يَنْبَغِي أَن يُمِرَّ يَدَهُ عَلَى رِجْلِه، ويُخَلِّلَ أَصَابِعَه. قلتُ: فإنْ لَمْ يَفْعَلْ، يُجْزِئُه؟ قال: أَرْجُو أَن يُجْزِئُه مِن التَّخْلِيلِ^(١) أَن يُحَرِّكَ رِجْلَه في الماءٍ، فإنَّه رُبَّما زَلَقَ الماءُ عن الجَسَدِ في الشَّتَاءِ.

قِيلَ لَهُ: مَنْ تَوَضَّأَ/يُحَرِّكُ خَاتِمَه؟ قال: إن كانَ ضَيِّقًا لاَبُدَّ أَن يُحَرِّكَه، وإن ٣؛ كان وَاسِعًا يُدْخِلُ (٧) الماءَ أَجْزَأَهُ، وقد رَوَى أبو رافِع، رضى الله عنه، أن رَسُولَ الله عَيْضَةُ كان إذا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتِمَه (^). وإذا شَكَّ في وُصُولِ الماءِ إلى ماتَحْتَه وَجَبَ تَحْرِيكُه؛ لِيَتَيَقَّنَ وُصُولَ الماءِ (٩ إلى ماتحتَه ٩)، لأَنَّ الأصْلَ عَدَمُ وُصُولِه.

وإن الْتَفَّ بَعْضُ أَصَابِعِهِ عَلَى بَعْضِ وَكَانَ مُتَّصِلاً، لَمْ يَجَبْ فَصْلُ إحْداهما مِن الْأَخْرَى، لاَنَّهما صَارَتَا كَأُصْبُعِ وَاحِدَةٍ. وإن لم يَكُنْ مُتَّصِلاً ('') وَجَبَ إيصالُ المَاءِ إلى مابينهما.

٢٢ - مسألة؛ قال: (وغَسْلُ المَيَامِنِ قَبْلَ المَيَاسِرِ)

لا خِلَافَ بَيْن أَهْلِ العِلْمِ - فيما عَلِمْنا - فى اسْتِحْبابِ البَدَاءَةِ باليُمْنَى، ومِمَّنْ رُوِى ذلك عنه أَهْلُ المدينة، وأَهْلُ العِرَاقِ، وأَهْلُ الشَّامِ، وأَصْحابُ الرَّأْي، وأَجْمَعُوا علَى أَنّه لا إعادَةَ عَلَى مَنْ بدأً بيَسَارِهِ قبلَ يمينهِ. وأصلُ الاسْتِحْبابِ فى ذلك (۱) أنَّ النبيَّ عَيِّلِهُ كَان يُعْجِبُه ذلك، ويَفْعَلُه، فرَوَتْ عائشةُ، أنَّ النبيَّ عَيِّلِهُ ذلك كان يُعْجِبُه ذلك، ويَفْعَلُه، فرَوَتْ عائشةُ، أنَّ النبيَّ عَيِّلِهُ كَان يُعْجِبُه ذلك، ويَفْعَلُه، فرَوَتْ عائشةُ، أنَّ النبيَّ عَيْلِهُ كَان يُعْجِبُه وطُهُورِهِ وفى شَأْنِه كُلِّه. مُتَّفَقً عليه (۲). وعن كان يُحِبُّ التَّيَمُّنَ فَى تَنَعُّلِه وتَرَجُّلِه وطُهُورِهِ وفى شَأْنِه كُلِّه. مُتَّفَقً عليه (۲). وعن

⁽٦) في الأصل: «التخلل».

⁽٧) في م زيادة: «فيه».

⁽٨) أخرجه ابن ماجه، في: باب تخليل الأصابع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٣/١.

⁽٩-٩) في م: «إليه».

⁽۱۰) في م: «ملتصقا».

⁽۱) فی م زیادة: «ماروی».

⁽٢) تقدم في المسألة ١٤، صفحة ١٣٦

أَى هُرَيْرة، رضَى الله عَنه، قال: قال رَسُولُ اللهِ عَلِيْكَة: «إذا تَوَضَّأَتُم فَابْدَءُوا بِمَامِنِكُم». رَوَاه ابنُ مَاجَه ((). وحَكَى عُثْمانُ وعَلِيّ، رضَى الله عنهما، وُضُوءَ النبيّ عَيْلِكَة: فَبَدأ باليُمْنَى قَبْلَ اليُسْرَى. رَوَاهُما أَبُو دَاوُد (أ). ولا يَجِبُ ذلك لأنَّ الله يَعالَى قال: ﴿وَأَيْدِيكُمْ ﴾، اليَدَيْنِ بَمُنْزِلَةِ العُضْوِ الواحِدِ، وكذا الرِّجْلانِ؛ فإنَّ الله تَعالَى قال: ﴿وَأَيْدِيكُمْ ﴾، (و) أَيْفَصِّلُ، والفقهاءُ يُسَمُّون أَعْضاءَ الوُضُوءِ أَرْبَعة، يَجْعَلُونَ اللهَ يَعِنُواً، ولا يَجِبُ التَّرْتِيبِ في العُضْوِ الواحِدِ.

(٣) في: باب التيمن في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤١/١.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الانتعال، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٣٩٠/٢.

^(؛) في: باب صفة وضوء النبي عَلِيلَةُ ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١-٢٦.

⁽۵) سورة المائدة ٦.

باب فَرْض الطُّهارَةِ

٢٣ - مسألة؛ قال: (وفَرْضُ الطُّهَارَةِ ماءٌ طاهِرٌ، وإزَالَةُ الحَدَثِ)

أرادَ بالطَّاهِرِ: الطَّهُورَ. وقد ذكرنا فيما مضى أنَّ الطَّهَارَةَ لا تَصِحُّ إلَّا بالماءِ الطَّهُورِ. وعَنَى بإزَالَةِ الحَدَثِ الاسْتِنْجاءَ بالماءِ أو بالأَحْجارِ، ويَنْبَغِى أن يَتَقَيَّدَ الطَّهُورِ. وعَنَى بإزَالَةِ الحَدَثِ، كما تَقَيَّدَ اشْتِرَاطُ الطَّهَارةِ بحالةٍ وُجُودِهِ. وسَمَّى هَذين ذلك بحالةٍ وجُودِهِ. وسَمَّى هَذين فَرْضَيْنِ لأَنَّهُما مِن شَرائِطِ الوُضُوءِ، وشَرَائِطُ الشَّىءِ وَاجِبةٌ له، والواجبُ هو الفَرْضُ، في إحْدَى/ الرِّوايَتَيْنِ.

٤٣ ظ

وظاهِرُ كلامِ الخِرَقِيِّ: اشْتِراطُ الاسْتِنْجاءِ لِصِحَّةِ الوُضُوءِ، فلو تَوَضَّاً قَبْلَ الاسْتِنْجاءِ، الوصُوعُ قبلَ الاسْتِنْجاءِ، الاسْتِنْجاءِ، الوصْوعُ قبلَ الاسْتِنْجاءِ، والرَّوايةُ الثانيةُ: يَصِحُ الوُضُوءُ قبلَ الاسْتِنْجاءِ، ويَسْتَجْمِرُ بعد ذلك بالأحْجَارِ، أو يَعْسِل فَرْجَه بحائِلِ بَيْنَه وبَيْنَ يَدَيْهِ ولا يَمَسّ الفَرْجَ. وهذه الرِّواية أصَحّ، وهي مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لأنها إِزَالَةُ نَجاسَةٍ، فلم تُشْتَرَطْ لِصِحَّة الطَّهَارةِ، كما لو كانت على غَيْر الفَرْج.

فأمَّا التَّيْمُمُ قَبَلَ الاسْتِجْمارِ، فقال القاضى: لا يَصِحُّ وَجْهاً واحِداً؛ لأن التَّيمُم لا يَرْفَعُ الحَدَثَ، وإنما (ايبيحُ الصَّلاة ()، ومَنْ عليه نَجاسَةٌ يُمْكِنُه إِز التَها لا تُبَاحُ له الصَّلاة، فلم تَصِحّ نِيَّةُ الاسْتِباحةِ كالتَّيمُّمِ قبلَ الوَقْتِ. وقال القاضى: فيه وجة آخر، أنه يَصِحُّ؛ لأن التَّيمُّم طَهارةٌ فأشْبَهَت طهارة (١) الوُضُوءِ، والمَنْعُ من الإباحةِ لمانعِ آخر لا يَقْدَحُ في صِحَّةِ التَّيَمُّم، كَما لَوْ تَيَمَّم في مَوْضِعٍ نُهِي عن الصَّلاةِ فيه، أو تَيَمَّم مَن علَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ أو عَلَى بَدَنِه في غَيْرِ الفَرْجِ. (أوقال ابنُ عَقِيل: لو كانت على الفَرْجِ من بَدَنِه فهو كما لو كانت على الفَرْجِ ")؛ لِمَا

⁽١-١) في م: «أبيح للصلاة».

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣-٣) سقط من: الأصل.

ذَكَرْنَا مِن العِلَّةِ. والأَشْبَهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُما، كما لو افْتَرَقَا فى طَهَارةِ المَاءِ، ولأَنَّ نَجاسةَ الفَرْجِ سَبَبُ وُجُوبِ التَّيَمُّمِ، فجازَ أن يكونَ بقاؤها مانِعاً منه، بخِلَافِ ﴿ سائِر النَجَّاسات.

مَنْ £ ٢ مسألة؛ قال: (والنَّيَّةُ لِلطَّهارَةِ) لَمُ اللَّهُ اللَّ

يعنى نِيَّة الطَّهارَة. والنِّيَّةُ: القَصْدُ، يقال: نَوَاكَ اللهُ بِخَيْرٍ. إِذَا^(١) قَصَدَك به. ونَوَيْتُ السَّفَرَ. أي: قَصَدْتَه، وعَزَمْتَ عَلَيْه.

والنَّيَّةُ مِنْ شَرَائِطِ الطَّهارَةِ للأَحْداثِ كلها ، لا يَصِحُّ وُضُوءٌ ولا غُسْلٌ ولا تَيَمُّمٌ ، إِلَّا بها. رُوِى ذلك عن عَلِيٍّ رضى الله عنه ، وبه قال رَبِيعة ، ومَالِك ، والشَّافِعِيّ ، واللَّيْفِعِيّ ، واللَّيْفِعِيّ ، واللَّيْقُ ، وأبو عُبَيْدة ، وابن المُنْذِر . وقال التَّوْرِيُ ، والشَّافِعِيّ ، واللَّيْفُ واللَّيْقُ في طَهارَةِ الماءِ ، وإنما تُشْتَرَطُ لِلتَّيَمُمِ (١) ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوآ وُجُوهَكُمْ ﴾ (١) الآية ، ذكر الشَّرائِط ، ولم يَذْكُر النَّيَّة ، ولو كانت شَرْطاً لَذَكَرَها ، ولأنَّ مُقْتَضَى الأَمْرِ حُصُولُ الإِجْزاءِ بها يَضَمَّنَه ، ولأَنَّها طَهارة بالماءِ ، فَعَيْلُ المَّمُورِ بهِ ، فَتَقْضِى الآية حُصُولَ الإِجْزاءِ بما تَضَمَّنَه ، ولأَنَّها طَهارة بالماء ، فلم تَفْتَقِرْ إلى النَّيَةِ كَعَسْل النَّجَاسَةِ .

ولنا مارَوَى عُمَر، عن النبيِّ عَلَيْكُ أنه (٤) قال: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ (٥)، وإنَّمَا لِكُلِّ امْرِيءٍ مَانَوَى». مُتَّفَقٌ عليه (٦)، فنَفَى أن يكونَ له عَمَلٌ/ شَرْعِيٌّ بدُونِ النِّيَّةِ،

⁽١) في م: «أي».

⁽٢) في م: «في التيمم».

⁽٣) سورة المائدة ٦.

⁽٤) سقط من: م.

⁽٥) في الأصل: «بالنية».

⁽٦) أخرجه البخارى، في: باب كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله عليه وفي: باب الخطأ والنسيان، من كتاب العتق، وفي: باب هجرة النبي عليه وأصحابة إلى المدينة، من كتاب مناقب الأنصار، وفي: باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله مانوى، من كتاب النكاح، وفي: باب الطلاق في الإغلاق إلخ (الترجمة)، من كتاب الطلاق، وفي: باب الطلاق، وفي: باب النية في الأيمان، من كتاب الأيمان، وفي: كتاب الإكراه (الترجمة)، وفي: باب =

ولأنّها طَهَارَةٌ عَنْ حَدَث، فلم تَصِحَّ بغير نِيَّةٍ (كَالتَّيَمُّمِ، أو عبادةً ، فافْتَقَرَتْ إلى النّيَّةِ كالصلاةِ () والآية حُجَّة لنا ؛ فإنَّ قَوْلَه : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فاغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ ﴿ . أَى : للصَّلاةِ ، كَا يَقُالُ : إِذَا لَقِيتَ الأَمِيرَ فَتَرَجَّلْ . أَى : له . وإذا رَأَيْتَ الأَسَدَ فاحْذَرْ . أَى : منه . وقَوْلُهم : ذَكَرَ كُلَّ الشَّرَائِطِ . قُلْنا : إِنَّمَا ذَكَرَ أُلُ الشَّرَائِطِ . قُلْنا : إِنَّمَا ذَكَرَ كُلَّ الشَّرَائِطِ . قُلْنا : إِنَّمَا ذَكَرَ خُلُ الشَّرَائِطِ . قُلْنا : إِنَّمَا ذَكَرَ خُلُ الشَّرَائِطِ . قُلْنا : إِنَّا النَّيْمُ مِنْ وَهُو وَاجِبٌ ، فَاشْتُوطَ لِصِحَّتِهُ مُوبُ الفِعْلِ ، وهو واجِبٌ ، فاشْتُوطَ لِصِحَّتِه شَرْطٌ آخر ، بدَلِيلِ التَّيَمُّمِ . وقَوْلُهم : إنَّها طَهَارَةٌ . قُلْنَا : إلا أنها عِبادَةٌ ، والعِبَادَةُ لا شُرُطٌ آخر ، بدَلِيلِ التَّيَمُّمِ . وقَوْلُهم : إنَّها طَهَارَةٌ . قُلْنَا : إلا أنها عِبادَةٌ ، والعِبَادَةُ لا تَكُونُ إلا مَنْوِيَّةً ، لأَنَّها قُرْبَةٌ إِلَى الله تَعالَى ، وطَاعَةٌ لَهُ ، (وامْتِئَالُ لأَمْرِه ، ولا يَحْصُلُ () ذلك بغير نِيَّةٍ .

فصل: ومَحَلُّ النَّيَّةِ القَلْبُ؛ إِذْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ القَصْدِ، ومَحَلُّ القَصْدِ القَلْبُ، فَمَتَى اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ أَجْزَأَهُ، وإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِلِسَانِهِ (أُوإِنْ لَفَظَ بِلِسانِهِ ولم أَ تَخْطُرِ النَّيَّةُ بِقَلْبِهِ لَمْ يُخْزِهِ. ولو سَبَقَ لِسائه إلَى غيرِ ما اعْتَقَدَهُ لَمْ يَمْنَعْ ذلك صِحَّةً ما اعْتَقَدَهُ ('')بقَلِه.

فصل: وصِفَتُها أَن يَقْصِدَ بِطَهَارته اسْتِباحَةَ شيءٍ لا يُسْتَباحُ إِلَّا بها، كالصَّلاةِ

⁼ فى ترك الحيل. صحيح البخارى ٢/١، ١٩١/٣، ١٩١/٥، ٥٨، ١٧٥/٨، ١٩٥/، ٢٥، ٢٥/١، ٢٥، ومسلم، فى: باب قوله عليه إنه الأعمال بالنية، من كتاب الإمارة. صحيح مسلم ١٥١٥، ١٥١، ١٥١، وأبو داود، فى: باب فيما عنى به الطلاق والنيات، من كتاب الطلاق، سنن أبى داود ١٠١٥. والنسائى، فى: باب النية فى الوضوء، من كتاب الطلاق، وفى: باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه، من كتاب الطلاق، وفى: باب النية فى اليمين، من كتاب الأيمان. المجتبى ١١٥، ٢٩/١، ٢١/٧، ١٣٠. وابن ماجه، فى: باب النية، من كتاب النية، من كتاب النية، من كتاب الخهاد. سنن ابن ماجه ١١٤/٣/٢، والترمذي، فى: باب ماجاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا، من كتاب فضائل الجهاد. عارضة الأحوذي ١١٤٥/١، ١٥٠، والإمام أحمد، فى: المسند ١٢٥١، ٣٥٠.

⁽٧-٧) سقط من: م.

⁽٨-٨) في الأصل: «وامتثال أمره لا يحصل».

⁽٩-٩) في م: «وإن لم».

⁽١٠) في الأصل: «قصده».

والطُّوَافِ ومَسِّ المُصْحَفِ، أو يَنُوِى (١١) رَفْعَ الحَدَثِ، ومعناه إِزالةُ المانِع مِن (١١) كُلِّ فِعْلِ يَفْتَقِرُ إِلَى الطُّهارةِ. وهذا قَوْلُ مَنْ وَافَقَنا فَ (١٦) اشْتِراطِ النَّيَّة، لا تَعْلَمُ بينهم فيه خِلافًا (١٠) فإنْ نَوَى بالطَّهارةِ مالا نُشْرَعُ له الطَّهَارَةُ ؟ كالتَّبَرُّدِ والأَّكُلِ والبَّيْعِ والنَّكَاجِ وَنَحْوِه، ولَمْ يَنْوِ الطَّهَارةَ الشَّرْعِيَّة، لم يَرْتَفِعْ حَدَثُه؛ لأنه لم يَنْوِ الطَّهَارةَ، ولا ما يَتَضَمَّنُ نِيَّتِها، فلم يَحْصُلُ له شيءٌ (١٥)، كالذى لم يَقْصِد شَيْئًا. وإن نَوَى تَجْدِيدَ الطَّهارةِ، فَتَبَيَّنَ أنه كان مُحْدِثًا، فَهَلْ تَصِحُّ طَهارَتُه؟ عَلَى رَوَايَتَيْن: إحْدَاهُمَا تَصِحُّ ؛ لأنَّه نَوى طَهارةً شَرْعِيَّة، فينَبَغِى أن يَحْصُلُ له ما نَوَاهُ، وللخَبَرِ (١١)، وقِياسًا عَلَى مالُوْ نَوَى رَفْعَ الحَدَثِ. والثانية لا تَصِحُّ طَهَارَتُه؛ لأنَّه لم وللخَبَرِ (١١)، وقِياسًا عَلَى مالُوْ نَوَى رَفْعَ الحَدَثِ. والثانية لا تَصِحُّ طَهَارَتُه؛ لأنَّه لم وللخَبَرِ (١٦)، وقِياسًا عَلَى مالُوْ نَوَى رَفْع الحَدَثِ. والثانية لا تَصِحُّ طَهَارَتُه؛ لأنَّه لم وللخَبَرِ (١٦)، وقِياسًا عَلَى مالُوْ نَوَى رَفْع الحَدَثِ. والثانية لا تَصِحُّ طَهَارَتُه؛ لأنَّه لم وللخَبَرِ (١٦)، وقِياسًا عَلَى مالُوْ نَوَى رَفْع الحَدَثِ. والثَّوْمِ، فَهلْ يَرْتَوْعُ حَدَثُه؟ عَلَى يَنْ وَحِي ماتُشْرَعُ له والخَانِ والنَّوْمِ، فَهلْ يَرْتَوْعُ حَدَثُه؟ عَلَى الطَّهَارةِ وهو الفَضِيلَةُ الحاصِلَة وَجُهُيْنِ: أَصُلُهُ مَلَى طَهَارَتُه، كَا لَوْ نَوَى بها مالَا يُبَاحُ إِلَّا لِمَنْ فَعَلَ ذلك وهو عَلَى طَهَارةٍ، فَصَحَّتْ طَهَارَتُه، كَا لَوْ نَوَى بها مالَا يُبَاحُ إِلَّا بَنَ وَى طَهَارةً مُن طَهَارَتُه، كَا لَوْ نَوَى بها مالَا يُبَاحُ إِلَّا بَالْ وَلَا لَهُ وَى طَهَارةً مُن طَهَارةً فَا للخَبْر.

فإنْ قِيلَ: يَبْطُلُ هذا بِمَا لَوْ نَوَى بِطَهَارَتِه ما لا تُشْرَعُ له الطَّهارةُ. قُلْنَا: إنْ نَوَى طَهارةً شَرْعِيَّةً ''، أو قَصَدَ طَهارةً شَرْعِيَّةً ''، أو قَصَدَ أَنْ يَأْكُلُ وهو مُتَطَهِّرٌ ''طَهَارةً شَرْعِيَّةً ''، أو قَصَدَ أن لا يَزَالَ عَلَى وُضُوء، فهو كَمَسْأَلْتِنَا، وتَصِحُّ طَهَارَتُه. وإن قَصَد بذلك نَظافة

⁽۱۱) فی م: «وینوی».

⁽۱۲) في م: «بين».

⁽۱۳) في م: «علي».

⁽١٤) في م: «اختلافا».

⁽١٥) سقط من: الأصل.

⁽١٦) سقطت الواو من: م.

ر ۱۷) في م: «لم».

⁽۱۸) في م: «ضرورة».

⁽١٩-١٩) سقط من: الأصل.

أعْضائِه مِنْ وَسَخٍ أو طِينِ أو غَيْرِه، لم تَصِحَّ طَهارَتُه؛ لأَنَّه لم يَقْصِدْها، ('' وإن نوى '') وضُوءًا مُطْلَقا أو طَهارة ، فَفِيهِ وَجْهان : أَصَحُهما صِحَّتُه؛ لأَنّ الوُضُوءَ والطَّهارة ('' بإطْلاقِهما إنَّما ينْصَرِفُ '') إلى المَشْرُوع، فيكون ناوِيًا لوُضُوءٍ شَرْعِيٍّ . والوَجْهُ الثانِي لا تَصِحُّ طهارَتُه في هذه المواضع كُلِّها؛ لأنَّه قَصَدَ ما يُباحُ بدُونِ الطَّهارةِ ، أَشْبَهَ قاصِدَ الأَكْلِ، والطَّهارة تَنْقَسِمُ إلى ماهو مَشْرُوعٌ وإلى غَيْرهِ ، فلم تَصِحَّ مع التَّرَدُّدِ . وإن نَوى بطَهارتِه رَفْع الحَدَثِ وتَبْرِيدَ أَعْضائِهِ ، صَحَّتْ طَهارَتُه ؛ لأَن التَّبْرِيدَ يَحْصُلُ بدون النِّيَّةِ ، فلم يُؤثر هذا الاشْتِراكُ ، كما لو قَصَدَ بالصَّلاةِ الطَاعة والخَلاصَ مِنْ خَصْمِه . وإن قَصَدَ الجُنُبُ بالغُسْلِ اللَّبْثَ في المَسْجِدِ ارْتَفَع حَدَثُه ؛ لأَنه شَرْطٌ لذلك .

فصل: ويَجِبُ تَقْديمُ النَّيَّةِ علَى الطَّهارَةِ كُلِّها؛ لأَنَّها شَرْطٌ لها، فيعْتَبَرُ وُجُودُها في جَمِيعِها، فإن وُجِدَ شيءٌ مِنْ وَاجِباتِ الطَّهارَةِ قبلَ النَّيَّةِ لم يُعْتَدَّ به. ويُسْتَحَبُ أَن يَنْوِى قبل عَسْلِ كَفَّيْه، لِتَسْمَلَ النَّيَّةُ مَسْنُونَ الطَّهارةِ ومَفْرُوضَها. فإن غَسلَ كَفَّيْهِ قبلَ النَّيَّةِ كَان كَمَنْ لم يَعْسِلْهُما. ويَجُوزُ تَقْدِيمُ النَّيَّةِ على الطَّهارةِ بالزَّمَنِ اليَسِيرِ، قَلَوْلِنا في الصَّلاةِ، وإن طالَ الفَصْلُ لم يُجْزِهِ ذلك. ويُسْتَحَبُّ اسْتِصْحَابُ ذِكْرِ النَّيَّةِ إلى آخر طَهَارِتِه؛ لتكون أَفْعالُه مُقْتَرِنةً بالنَّيَّةِ، فإن اسْتَصْحَبَ حُكْمَها أَجْزَأَهُ. النَّيَّة إلى آخر طَهَارِتِه؛ لتكون أَفْعالُه مُقْتَرِنةً بالنَّيَّةِ، فإن اسْتَصْحَبَ حُكْمَها أَجْزَأُهُ. ومعناه: أَنْ لا يَنْوِى قَطْعَها. وإن عَزَبَتْ عن خَاطِرِه، وذَهَلَ عنها، لم يُؤثِّر ذلك في قطْعِها؛ لأنَّ مااشْتُرطَتْ له النَّيَّةُ لا يَبْطُلُ بِعُزُوبِها، والذَّهُولِ عنها، كالصَّلاةِ والصِّياعِ. وإن قَطَع نِيَّتَهُ في أَثْنَائِها مثلَ أَن يَنْوِى أَن لا يُتِمَّ طَهارَتَه، أو (٢٧) نَوى والصِّياعِ. وإن قَطَع نِيَّتَهُ في أَثْنَائِها مثلَ أَن يَنْوِى أَن لا يُتِمَّ طَهارَتَه، أو (٢٧) نَوى جَعْلَ الغُسْلِ لغَيْرِ الطَّهارةِ، لم يَبْطُلُ ما مَضَى من طَهارَتِه؛ لأَنه وَقَع صَحِيحاً، فلم يَبْطُلُ بقَطْعِ النَّيَّةِ بعدَه، كَا لَوْ نَوى/ قَطْعَ النَّيَّة بعدَ الفَرَاغِ مِنَ الوُضُوءِ، وما أَتَى يَبْطُلُ بقَطْعِ النَّيَّةِ بعدَه، كا لَوْ نَوى/ قَطْعَ النَّيَّة بعدَ الفَرَاغِ مِنَ الوُضُوء، وما أَتَى

⁽٢٠-٢٠) في الأصل: «ولو قصد».

⁽٢١ - ٢١) في م: «إنما ينصرف إطلاقهما».

⁽٢٢) في م: «وإن».

به (۲۳) مِن الغُسْلِ بعد قَطْعِ النَّيَّة لا (۲۰) يُعْتَدُّ به؛ لأنه وُجِدَ بَغَيْرِ شَرْطِه. فإن أعاد غُسْلَه بِنِيَّةٍ قَبْلَ طُولِ الفَصْلِ، صَحَّتْ طَهَارَتُه؛ لِوُجُودِ أَفْعالِ الطَّهارةِ كُلِّها مَنْوِيَّةً مُتُوالِيَةً. وإن طالَ الفَصْلُ، انْبَنَى ذلك عَلَى وُجُوبِ المُوالاةِ في الوُضُوءِ، فإنْ قُلْنَا: هي وَاجِبَةً. بَطَلَتْ طَهَارَتُه؛ لِفُواتِها، وإن قُلْنا: هي غَيْرُ واجِبَةٍ. أَتَمَّها.

فصل: وإن شَكَّ في النَّيَّةِ في أثناءِ الطهارةِ لَزِمَهُ اسْتِعْنافُها؛ لأنها عِبادَةٌ شَكَّ في شَرْطِها وهو فيها، فلَمْ تَصِحَّ كالصلاةِ، إلَّا أَنَّ النَّيَّةَ إِنَّما هي القَصْدُ، ولا يُعْتَبَرُ مُقَارَنتُها، فمَهْمَا عَلِمَ أنه جَاءَ لِيَتَوَّضَا أو أرادَ ('') فِعْلَ الوُضُوءِ مُقَارِناً له أو سابِقاً عليه قَرِيباً منه فقد وُجِدَت النِّيةُ، وإن شَكَّ في وُجُودِ ذلك في أثناء الطَّهارةِ لَمْ يَصِحَّ مافَعَلَهُ منها، وهكذا إن شَكَّ في غَسْلِ عُضْوٍ أو مَسْجِ رَأْسِهِ، كان حُكْمُه حُكْمَ مَنْ لم يَأْتِ به، لأنَّ الأصْلَ عَدَمُه، إلَّا أَنْ يكون ذلك وَهْمًا كالوَسْوَاسِ، فلا يُلْتَفَتُ إليه. وإن شَكَّ في شيء من ذلك بعد فَرَاغِهِ من الطَّهارةِ لم يُلْتَفَتْ إلى شَكَّه؛ لأنه شَكَّ في العِبادَةِ بعد فَرَاغِه منها، أشبَه الشَّكَ في شَرْطِ الصلاةِ، ويحتمِلُ أَنْ يُطُلُ الطَّهارةُ؛ لأنَّ حُكْمَها باق، بدَلِيلِ بُطْلَانِها بمُبْطِلَاتِها، بخِلَافِ الصَّلاةِ. والأَوَّلُ الصَّلاةِ، والأَوَّلُ الصَّلاةِ في وَجُودِ الحَدَثِ المُبْطِل الصَّلاقِ، فلا يَزُولُ ذلك بالشَّكُ، كا لو شَكَ في وُجُودِ الحَدَثِ المُبْطِل.

فصل: وإذا وَضَّأَهُ غيرُه اعْتُبِرَتِ النَّيَّةُ مِن المُتَوَضِّئُ دُونَ المُوَضِّئُ ؛ لأَنَّ المُتَوَضِّئُ هو المُخَاطَبُ بالوُضُوء، والوُضُوءُ يَحْصُلُ له بِخِلَافِ المُوَضِّئُ ، فإنَّهَ المُتَوَضِّئُ هو المُخَاطَبُ به (٢٦)، ولا يَحْصُلُ له شيءٌ (٢٦) فأشْبَهَ الإناءَ أو حامِلَ الماءِ إليه.

فصل: وإذا تَوَضَّأُ وصَلَّى الظُهْرَ، ثم أَحْدَثَ وتَوَضَّأُ وصَلَّى العَصْرَ، ثم عَلِمَ أنه تَرَكَ مَسْحَ رَأْسِه، أو واجِباً في الطَّهارةِ في أَحَدِ الوُضُوئِيْنِ، لَزِمَهُ إعادةُ الوُضُوءِ

⁽٢٣) سقط من: م.

⁽۲٤) في م: «لم».

⁽۲۰) فی م: «وأراد».

⁽٢٦) سقط من: م.

والصَّلاتَيْنِ مَعاً؛ لأنه تَيَقَّنَ بُطْلانَ أَحِدِ الصَّلَاتَيْنِ لا بِعَيْنِها. وكذا لو تَرَكَ واجِباً فى وُضُوءِ إحْدَى الصَّلَواتِ الحَمْسِ ولَمْ يَعْلَمْ عَيْنَه، لَزِمَهُ إعادةُ الوُضُوءِ والصَّلُواتِ الحَمْسِ؛ لأنه يَعْلَمُ أن عليه صلاةً مِنْ حَمْسِ لا يَعْلَمُ عَيْنَها فَلِزَمَتْهُ (٢٧)، كا لو نَسِى صلاةً فى يَوْمٍ لا يَعْلَمُ عَيْنَها، وإن كانَ الوُضُوءُ الثانى (٢٨) تَجْدِيداً لا عَنْ حَدَثٍ، وقُلْنَا إن التَّجْدِيدَ لا يَرْفَعُ / الحَدَث، فكذلك؛ لأنَّ وُجُودَه كعَدَمِه. وإن قُلْنا: يَرْفَعُ ٥٤ ط الحَدَثَ لم يَلْزَمْهُ إلَّا الأُولَى؛ لأنَّ الطَّهَارة الأُولَى إن كانت صَحِيحَةً فصَلَواتُه (٢٩) كُلُهَا صَحِيحَةً فصَلَواتُه (٢٩) الحَدَثُ لم يَلْزَمْهُ إلَّا الْأُولَى؛ لأنَّ الطَّهَارة الأُولَى إن كانت صَحِيحَةً فصَلَواتُه (٢٩) الحَدَثُ لم يَلْزَمْهُ إلَّا القَيْهُ لم تَبْطُلْ بالتَّجْدِيدِ، وإن كانت غَيْرَ صَحِيحَةٍ فقد ارْتَفَعَ الحَدَثُ بالتَّجْدِيدِ.

٢٥ ـ مسألة؛ قال: (وغَسْلُ الوَجْهِ، وهو مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إلى ما الْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ والذَّقَنِ وإلى أُصُولِ الأَذُنيْن، ويَتَعاهَد المَفْصِلَ، وهو مابَيْن اللَّحْيَة والأَذُنِ)
 اللَّحْيَة والأَذُنِ)

غَسْلُ الوَجْهِ واجِبٌ بالنَّصِّ والإِجْماع، وقَوْلُه ('): «مِن مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ»، أى فى غالِبِ النَّاسِ، ولا يُعْتَبَرُ كُلُّ أَحَدٍ (') بَنفْسِه، بل لو كان أَجْلَحَ يَنْحَسِرُ شَعْرُهُ عَن مُقَدَّمِ رَأْسِهِ، غَسَلَ إلى حَدِّ مَنابِتِ الشَّعْرِ فى الغالبِ، والأَفْرَعُ الذى يَنْزِلُ شَعْرُهُ إلى الوَجْهِ، يَجبُ عليه غَسْلُ الشَّعْرِ الذى يَنْزِلُ عن حَدِّ الغالِبِ. وذَهَبَ الزُّهْرِيُّ إلى اللهَ اللهُ الل

(المغنى ١١/١)

⁽٢٧) في الأصل: «فلزمه».

⁽٢٨) سقط من: م.

⁽٢٩) في م: «فصلاته».

⁽١) في الأصل زيادة: ﴿حده،

⁽٢) في م: «واحد».

⁽٣) في الأصل: «لله الذي».

⁽٤) سقط من: الأصل.

⁽٥-٥) سقط من: م.

وقال مالِك: مابَيْنَ اللَّحْيَةِ والأَذُنِ لَيْسَ مِنَ الوَجْهِ ولا يَجِبُ غَسْلُه؛ لأن الوَجْهَ ماتَحْصُلُ به المُوَاجَهةُ، وهذا لا يُواجَهُ به. قال ابنُ عَبْدِ البَرِّ (٦): لا أَعْلَمُ أَحَداً مِنْ فُقَهاءِ الأَمْصارِ قالَ بقَوْلِ مالكِ هذا.

ولَنَا عَلَى الزُّهْرِى قُولُ النبِّى عَلِيْكُ : «الأَذُنانِ مِنَ الرَّأْسِ». وفي حديث ابنِ عَبَّاس، والرُّبَيِّع، والمِقْدام، أن النبيَّ عَيَّالِيَّهِ مَسَحَ أُذُنَيْه مَعَ رَأْسه. وقد ذَكَرْنَاهُما (٧). ولم يَحْكِ أُحدٌ أنه غَسَلَهُما مِعَ الوَجْهِ، وإنَّما أضَافَهُما إلى الوَجْهِ لمُجَاوَرَةِهما له، والشيءُ يُسَمَّى باسْمِ ما جاوَرَهُ.

ولَنَا عَلَى مَالِكٍ أَنَّ هذا مِن الوَجْهِ فَ حَقِّ مَنْ لا لِحْيَةَ لَهُ، فكان منه فَي حَقِّ مَنْ لَا لِحْيَةً لَهُ، فكان منه في حَقِّ مَنْ لَا لِحْيةٌ كَسَائِرِ الوَجْهِ. وقولهُ: إِنَّ الوَجْهَ مَا يَحْصُلُ بِهِ المُواجَهَةُ. قُلْنا: وهذا يَحْصُلُ بِهِ المُوَاجَهَةُ مِن (^) الغُلَامِ.

ويُسْتَحَبُّ تَعَاهُد هذا المَوْضع بالغَسْلِ؛ لأنَّه مِمَّا يَغْفَلُ الناسُ عنه، قال المَرُّوذِيّ: أَرَانِي أَبُو عَبْد اللهِ ما بَيْنَ أَذُنِه وصُدْغِه، وقال: هذا مَوْضِعٌ يَنْبَغي أن المَرُّوذِيّ: أَرَانِي أَبُو عَبْد اللهِ ما بَيْنَ أَذُنِه وصُدْغِه، وقال: هذا مَوْضِعٌ مَفْصِلاً.

فصل: ويَدْخُلُ فِي الوَجْهِ العِذَارُ، وهو الشَّعْرُ الذي عَلَى العَظْمِ النَّاتِيءِ الذي هو سَمْتُ صِمَاخِ الأَذُنِ، وما انْحَطَّ عنه إلى وَتِدِ الأَذُنِ. والعارِضُ: وهو ما نَزَل عن حَدِّ العِذَارِ، وهو الشَّعْرُ الذي على اللَّحْيَيْنِ. قال الأَصْمَعِيُّ (٩) والمُفَضَّل بنُ

⁼ وأخرجه مسلم، فى: باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها. صحيح مسلم ٥٣٥/١، والترمذى، فى: باب مايقول فى سجود القرآن، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٣٠/٣. والنسائى، فى: باب نوع آخر من الدعاء فى السجود، من التطبيق. المجتبى ١٧٥/١، ١٧٦. وابن ماجه، فى: باب سجود القرآن، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٥٥/١، والإمام أحمد، فى: المسند ٣٠٥/١.

 ⁽٦) أبو عمر يوسف بن عبد البر بن عبد الله النمرى القرطبى، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها فى وقته،
 توفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة. الديباج المذهب ٣٦٧/٢ – ٣٧٠.

⁽٧) في المسألة رقم ٢٠، صفحة ١٥٠

⁽A) في م: «في».

⁽٩) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي، الراوية، اللغوى، كان الرشيد يسميه شيطان الشعر، توفى سنة ست عشرة ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ٢١٨-٢٢٤.

سَلَمة (١١): ما جَاوَزَ وَتِدَ الأَذُنِ عارِضٌ. واللَّقَنُ: مَجْمَعُ اللَّحْيَيْنِ. فهذه الشُّعُور الأَرْبَعة، وهي الحاجِبَانِ، التَّلاثة من الوَجْهِ يَجِبُ غَسْلُها مَعَه. وكذلك الشُّعُور الأَرْبَعة، وهي الحاجِبَانِ، وأَهْدَابُ العَيْنَيْنِ، والعَنْفَقَةُ، والشَّارِبُ. فأمَّا الصَّدْغُ، وهو الشَّعَرُ الذي بعد انتهاءِ العِذَارِ، وهو مايُحَاذِي رَأْسَ الأَذُنِ ويَنْزِلُ عن رَأْسِها قلِيلاً، والنَّزَعْتَان، وهما ما انْحَسَرَ عنه الشَّعرُ من الرَّأْسِ (١١) مُتَصاعِداً في جانِبِي الرَّأْسِ، فهما من الرَّأْسِ. وذَكَرَ بعضُ أصْحابِنا في الصَّدْغِ وَجْهًا آخرَ، أنَّه مِنَ الوَجْهِ، لأنه مُتَّصِلٌ بالعِذَارِ، وَوَدَكَرَ بعضُ أصْحابِنا في الصَّدْغِ وَجْهًا آخرَ، أنَّه مِنَ الوَجْهِ، لأنه مُتَّصِلٌ بالعِذَارِ، وَلَيْسَ بصَحِيحٍ؛ فإنَّ الرُّبِيِّعَ بنتَ مُعَوِّذٍ قالت: رأيتُ رَسولَ اللهُ عَلَيْكُ يَتُوضًا (١٢) فَمَسَحَ رَأْسَه، ومَسَحَ ما أَقْبَلَ منه وما أَدْبَرَ، وصُدْغَيْهِ وأَذُنَيْهِ، مَرَّةً واحدةً (١٢). فمَسَحَهُ مَعَ الرَّأْسِ، ولم يُثقَلُ أنه (١٠) غَسَلَه مع الوَجْهِ (١٠)، ولأنه شَعَرُ واحيه، يَتَصِلُ (١١) بشَعَرِ الرَّأْسِ (١٧ لا يَخْتَصُّ الكبيرَ، فكان من الرأسِ، كسائر نواحِيه، وماذكرهُ مِن القياس طَرْدِيِّ لا معنى تحته، وليس هو أَوْلَى مِن قياسِنا ١٧).

فأما التَّحْذِيفُ، وهو الشَّعْرُ الداخِلُ في الوَجْهِ ما بين انتهاءِ العِذَارِ والنَّزَعة، فهو من الوَجْهِ. ذَكَرَهُ ابنُ حَامِد؛ (١٨ لأنَّه شَعَرٌ بين بياضِ الوَجْهِ، فأشْبَهَ العِذَارَ ١٨٠٠. ويَحْتَمِلُ أنَّه مِنَ الرَّأْسِ؛ لأنَّهَ شَعَرٌ مُتَّصِلٌ به، (١٩ لم يَحْرُجْ عن حَدِّهِ، أَشْبَهَ الصَّدْعَ ١٠٠. والأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لأنَّ مَحلَّه لَوْ لَمْ يَكُن عليه شَعَرٌ لَكَانَ مِنَ الوَجْهِ، فكذلك إذا كان عليه شَعَرٌ، كسَائِر الوَجْهِ.

⁽١٠) أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الضبى اللغوى، كان فهما فاضلا، توفي سنة ثلاثمائة. إنباه الرواة ٣١٠-٣١١.

⁽١١) في الأصل زيادة: «مناعا».

⁽١٢) في م: «توضأ». والمثبت في: الأصل، وسنن أبي داود.

⁽١٣) أخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء النبي عَلِيُّكُ ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٨/١.

⁽١٤) سقط من الأصل.

⁽١٥) في الأصل زيادة: «رواه أبو داود».

⁽١٦) في م: «متصل».

⁽۱۷ - ۱۷) في م مكانه: «فكان منه».

⁽۱۸ – ۱۸) سقط من: م.

⁽١٩-١٩) سقط من: م.

فصل: وهذه الشُّعُورُ كُلُّها إن كانت كَثِيفةً لا تَصِفُ البَشَرة، أَجْزَأَهُ غَسْلُ ظَاهِرِها. وإن كان بَعْضُها كثيفاً وبَعْضُها كثيفاً وبَعْضُها خَفِيفًا، وَجَبَ غَسْلُ بَشَرةِ الخَفِيفِ معه وظَاهِرِ الكَثِيفِ. أَوْمَأَ إليه أَحْمَدُ، رَحِمه الله تَعالَى.

ومِنْ أَصْحابِنا مَنْ ذَكَر فى/ الشَّارِبِ، والعَنْفَقَةِ، والحَاجِبَيْنِ، وأَهْدَابِ العَيْنَيْنِ، ولِحْيَةِ المَرْأَةِ، وَجْهًا آخرَ فَى وُجُوبِ غَسْلِ باطِنِها، وإن كانت كَثِيفَةً، لأَنَّها لا تَسْتُر مَا تَحْتَها عادةً، وإن وُجِدَ ذلك كان نادِراً، فلا يَتَعَلَّقُ به حُكْمٌ. وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. ولَنَا أَنَّه شَعْرٌ سَاتِرٌ لِمَا تَحْتَه، أَشْبَه لِحْيَةَ الرَّجُلِ، ودَعْوَى النُّدْرَةِ فَى الشَّافِعِيِّ. والشَّارِبِ والعَنْفَقَةِ، غيرُ مُسلَّمٍ، بل العَادَةُ ذلك.

فصل: ومَتَى غَسَلَ هذه الشُّعُور، ثم زالتْعنه،أو انْقَلَعتْ جِلْدَةٌ من بَدَنِهِ (۲۰)، أو قَصَّ ظُفْرهُ أو انقَلَع، لَمْ يُؤَثِّر في طَهَارَتِه. قال يُونُس بن عُبَيْدٍ (۲۱): مازادَهُ ذلك إلَّا طَهارةً. وهذا قَوْلُ أَكْثَر أَهْلِ العِلْمِ. وحُكِى عن ابنِ جَرِيرٍ (۲۲) أَنَّ ظُهُورَ بَشَرةِ الوَجْهِ بعد غَسْلِ شَعْرِه يُوجِبُ غَسْلَها، قياساً علَى ظُهُور قَدَمِ الماسِجِ عَلَى الخُفّ. ولا يَصِحُّ؛ لأن الفَرْضَ انتقلَ إلى الشَّعْرِ أَصْلاً، بدَلِيلِ أنه لو غَسَلَ البَشرةَ دون الشَّعْرِ، لم يُجْزِه، بخِلَافِ الخُقَيْنِ فإنهما بَدَل يُجْزِىءُ غَسْلُ الرِّجْلَيْن دُونهما، الشَّعْرِ، لم يُجْزِه، بخِلَافِ الخُقَيْنِ فإنهما بَدَل يُجْزِىءُ عَسْلُ الرِّجْلَيْن دُونهما، (۲۲ فإذا كان أَصْلاً أَشْبَهَ مالو انْكَشَطَتْ مِن الوَجْهِ بعدَ غَسْلِه ۲۳).

فصل: ويَجِبُ غَسْلُ ما اسْتَرْسَلَ من اللَّحْيَةِ. وقال أَبُو حَنِيفَةَ، والشَّافِعِيُّ في أَحَدِ قُولَيْهِ: لا يَجِبُ غَسْلُ ما نَزَل منها عن حَدِّ الوَجْهِ طُولاً وعَرْضاً؛ لأنه شَعْرٌ

⁽۲۰) في م: «يديه».

⁽۲۱) يونس بن عبيد بن دينار العبدى مولاهم البصرى، كان من سادات أهل زمانه علما وفضلا، وحفظا وإثقانا، مع الفقه فى الدين. توفى سنة أربعين ومائة. الجرح والتعديل ۲٤٢/۲/٤، تهذيب التهذيب التهذيب الدين. ٤٤٥–٤٤٥.

⁽٢٢) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبرى، المفسر المؤرخ، كان من أفراد الدهر؛ علما، وذكاء، وكثرة تصانيف، وكان من كبار أئمة الاجتهاد، توفى سنة عشر وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٤ – ٢٨٢. (٣٣ –٣٣) سقط من: م.

خِارِجٌ عن مَحَلِّ الفَرْضِ، فأشْبَهَ ما نَزَل من شَعْرِ الرَّأْسِ عنه. ورُويَ عن أبي حَنِيفَةَ أنَّه لا يَجِبُ غَسْلُ اللَّحْيَةِ الكَثِيفةِ؛ لأنَّ الله تعالَى إنَّما أمرَ بغَسْلِ الوَجْهِ، وهو اسْمُّ (* الْبَشَرَةِ الوَجْهِ * ١ التي تَحْصُلُ بها المُواجَهةُ، والشَّعْرُ ليس بِبَشَرَةٍ، وما تَحْتَهُ لا تَحْصُلُ بِهِ المُواجَهةُ. وقد قال الخَلَّالُ: الذي ثَبَت عن أبي عبد الله، رحمه الله ، ف اللَّحْيةِ أَنَّه لا يَغْسِلُها ولَيْست من الوَجْهِ أَلْبَتَّةَ. قال: ورَوَى بَكْرُ بنُ مُحمَّد (٢٠)، عن أبيهِ، قال: سألتُ أبا عَبْدِ الله: أَيُّمَا أَعْجَبُ إليك غَسْلُ اللِّحْيةِ أو التَّخْلِيلُ؟ فقال: غَسْلُها ليس من السُنَّةِ، وإن لم يُخَلِّلْ أَجْزَأَهُ. وهذا (٢٦ ظاهِرُ مَذْهب أبي حَنِيفَةَ ٢٦) في الرِّواية التي ذُكِرَتْ عنه. ويَحْتَمِلُ أنه أرادَ ما خَرَجَ عن حَدِّ الوَجْهِ منها، وهو (٢٧ قَوْلٌ لأبي حَنِيفة ٢٧)، وأحدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ، والمَشهورُ عن أبي حنيفةَ أنَّ عَلَيْه غَسْلَ الرُّبْعِ مِنَ اللُّحْيَةِ، بناءً على أَصْلِهِ في مَسْجِ الرَّأْسِ. وظاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمد، الذي عليه أصحابهُ، وُجُوبُ غَسْلِ اللِّحْيَةِ/ كُلِّها مِمَّا هو نابتٌ في مَحَلِّ الفَّرْضِ، سَوَاةً حاذَى مَحَلَّ الفَرْضِ أُو تَجَاوَزَهُ، وهو ظاهِرُ كلامِ الشَّافِعِيِّ. وقَوْلُ أحمدَ في نَفْي الغَسْلِ، أرادَ به غَسْلَ باطِنِها، أي غَسْلُ باطِنِها ليس مِنَ السُنَّةِ، وقد رُويَ أنَّ النبيُّ عَلِيْتُهُ رَأَىَ رَجُلاً قد غَطَّى لِحْيَتَهُ فى الصَّلاةِ، فقال: «اكْشِفْ وَجْهَكَ؛ فإنَّ اللَّحْيةَ مِنَ الوَجْهِ (٢٨)». ولأنَّهُ نابتٌ في مَحَلِّ الفَرْضِ يَدْخُلُ في اسْمِه ظاهِراً، فأشْبَه اليَدَ الزَّائِدَةَ، ولأنه يُواجَهُ به، فيدخلُ في اسْمِ الوَجْه، ويُفارقُ شَعْرَ الرَّأْس، فإنَّ النازلَ عنه لا يَدْخُلُ في اسْمِه، (٢٩ والخُفُّ لا يَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِه، بخِلَافِ ما نَحْرُ فيه ٢٩).

⁽٢٤- ٢٤) في م: «للبشرة».

⁽٢٥) أبو أحمد بكر بن محمد النسائي البغدادي، كان الإمام أحمد يقدمه ويكرمه، وعنده مسائل كثيرة سمعها منه، وبعضها عن أبيه. انظر: طبقات الحنابلة ١٢٠،١١٩/١.

⁽٢٦-٢٦) في م: «ظاهره مثل مذهب أبي حنيفة».

⁽٢٧ – ٢٧) في م: «قول أبي حنيفة».

⁽۲۸) لم نجده.

⁽٢٩-٢٩) سقط من: الأصل.

فصل: يُسْتَحَبُّ أن يَزِيدَ في ماءِ الوَجْهِ؛ لأن فيه غُضُوناً وشُعُوراً ودَوَاخِلَ وحَوَارِجَ، لِيَصِلَ المَاءُ إلى جَمِيعِه، وقد رَوَى عَلِيَّ، رضى الله عنه، في صِفَةٍ وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْةٍ، قال: ثم أَدْخَلَ يَدَيْهِ في الإِنَاءِ جَمِيعاً، فأخَذَ بهما حَفْنَةً من ماء فَضَرَبِ بهما على وَجْهِه، ثم الثانية، ثم الثالثة مثل ذلك، ثم أَخذَ بكفه اليُمْنَى قَبْضةً من ماء فَرَكَها تَسْتَنُ علَى وَجْهِه. رَوَاهُ أبو داود (١٠٠٠). وقولُه: (تَسْتَنُ) يَعْنِى (١٠٠٠): تَسِيلُ وتَنْصَبُّ. قال أَحْمَد، رحمَه الله: يُؤْخَذُ لِلْوَجْهِ أَكْثُرُ مِمَّا يُؤْخَذُ لِعُضْوِ مِنَ الأَعْضاءِ. وقال مُحمَّد بنُ الحَكَم (١٠٠٠): كَرِه أبو عبدِ الله أن يَأْخُذَ المَاءَ، ثم يَصُبُّه، ثم الله عَسْلَ وَسُولَ الله عَلَيْهُ وَقال: هذا مَسْحٌ، ولكِنَّه يَعْسِلُ غَسْلاً. ورَوَى أبو دَاوُد، عن أنس، أنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ الله عَلَيْهَ عَنْ وجَلَّ (٢٠٠)».

٧٦ _ مسألة؛ قال:(والْفَمُ والأَنْفُ مِنَ الوَجْهِ).

يَعْنِى أَنَّ المَضْمَضَةَ والاسْتِنْشَاقَ واجِبَانِ فِى الطَّهَارَتَيْنِ جَمِيعاً: الغُسْلُ، والوُضُوءُ؛ فإنَّ غَسْلَ الوَجْهِ واجِبٌ فيهما. هذا المَشْهورُ في المَذْهَبِ، وبه قال ابنُ المُبَارِك، وابنُ أبِي لَيْلَى، وإسحاق، وحُكِى عن عَطَاء. ورُوِى عن أَحْمَد رِوَايةٌ أَخْرَى 'أَنَّ الاسْتِنْشَاقُ واجِبٌ أَ. قال القاضى: الاسْتِنْشَاقُ واجِبٌ في الطَّهَارَتَيْنِ، رِوَايةً واحدةً، وبه قال أبو عُبَيْد وأبو ثَوْر، وابنُ المُنْذِر؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْد، قال: «مَنْ تَوَضَّا فَلْيَسْتَنْشِرْ (٢)». وفي رواية قال (٣): (إذا تَوَضَّا أَحَدُكُم عَلَيْهِ أَلَى اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ

⁽٣٠) في: باب صفة وضوء النبي عَلِيْكُم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٦/١.

⁽٣١) في م: «أي».

⁽٣٢) أبو بكر محمد بن الحكم الأحول، كان قد سمع من الإمام أحمد، ومات قبل موته بنمان عشرة سنة، وكان أبو عبد الله يبوح بالشئ إليه من الفتيا، لا يبوح به لكل أحد. توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين. طبقات الحنابلة ٢٩٥/١ ، ٢٩٦.

⁽٣٣) تقدم في المسألة رقم ١٩، صفحة ١٤٨.

⁽١-١) في م: «في الاستنشاق وحده أنه واجب».

⁽٢) أخرجه البخاري، في: باب الاستنثار في الوضوء، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٢/١٥. ومسلم،=

فَلْيَسْتَنْشِقِ (٥)». وعن ابنِ عَبَّاس، (١ قال: قال رسولُ الله عَلَيْكَة: ١) «اسْتَنْشِورُا مَرَّتَيْنِ فَلْيَسْتَنْشِق (٥)». وعن ابنِ عَبَّاس، (١ قال: قال رسولُ الله عَلَيْكَة: ١) «اسْتَنْشِرُوا مَرَّتَيْنِ فَلْيَعْتَيْنِ أَو ثَلَاثًا ﴾ (٧). وهذا أمر يَقْتَضِي الوُجُوب، ولأنَّ الأَنْفَ لا يَزالُ مَفْتُوحًا ﴾ (٧ ظوليس عليه (٨) غِطاءٌ يَسْتُرُه، بخِلَافِ الفَيم. وقال غيرُ القاضي، عن أحمد رِوَاية أَخْرَى: إنَّ المَضْمَضَة والاسْتِنْشاق واجِبانِ في الكُبْرَى، مَسْتُونانِ في الصُّغْرَى. وهذا مَذْهَبُ الثَّورِيِّ، وأصحابِ الرَّأْي؛ لأنَّ الكُبْرَى يَجِبُ فيها غَسْلُ كُلِّ مَا أَمْكَنَ مِن البَدَنِ كَبُواطِنِ الشَّعُورِ الكَثِيفةِ، ولا يمْسَحُ فيها عن الحَوائِل، فوَجَبَا فيها، بِخلَافِ الصُعْرَى. وقال مالك والشافِعِيُّ: لا يَجِبانِ في الطَّهارَتَيْنِ، وإنما هما فيها، بِخلَافِ الصُعْرَى. وقال مالك والشافِعِيُّ: لا يَجِبانِ في الطَّهارَتَيْنِ، وإنما هما مَسْنُونانِ فيهما. ورُوِيَ ذلك عن الحَسَنِ، والحَكَمِ (٩)، وحَمَّاد (١٠)، وقتَادة، مَسْنُونانِ فيهما. ورُوِيَ ذلك عن الحَسَنِ، والحَكَمِ (٩)، وحَمَّاد (١٠)، وقتَادة، ورَبِيعَة، ويَحْيَى الأَنْصَارِيّ، واللَّيْث، والأَوْرَاعِيّ. لأن النبيَّ عَيْنِهُ، قال: «عَشْرٌ ورَبِيعَة، ويَحْيَى الأَنْصَارِيّ، واللَّيْث، والأَوْرَاعِيّ. لأن النبيَّ عَيْنِهُ، قال: «عَشْرٌ

ف: باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٢/١. والنسائي، في: باب الأمر بالاستنثار، من كتاب الطهارة. المجتبي ٥٧/١. وابن ماجه، في: باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٣/١. والإمام مالك، في: باب العمل في الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٨/٢٥.

⁽٣) سقط من: م.

⁽٤) أخرجه البخارى، فى: باب الاستجمار وترا، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٥٢/١. ومسلم، فى: باب فى باب الإيتار فى الاستنثار والاستجمار، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٢/١. وأبو داود، فى: باب فى الاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٣١/١. والنسائى، فى: باب اتخاذ الاستنشاق، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥٧/١. والإمام مالك، فى: باب العمل فى الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٩/١. وإلامام أحمد، فى: المسند ٢٤٢/٢، ٢٧٨.

والذى ورد: «ثم لْيَنْثِرْ» و «ثم لْيَنْتَثِرْ» و : «ثم لْيَسْتَنْثِرْ».

⁽٥) أخرجه مسلم، في: باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار. صحيح مسلم ٢١٢/١.

⁽٦-٦) مكان هذا في م: «مرفوعا».

⁽٧) أخرجه أبو داود، في: باب في الاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣١/١. وابن ماجه، في: باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٨/١، ٣١٥، ٣١٥.

⁽A) في م: «له».

⁽٩) هو أبو مطيع البلخي، وتقدم في صفحة ٩٢.

⁽١٠) سقط من: الأصل.

من الفِطْرَةِ (١١)»، وذَكَر منها المَضْمَضة والاسْتِنْشَاق، والفِطْرَةُ: السُّنَّةُ، وذِكْرُه لهما مِن الفِطْرَةِ يدُلُّ على مُخَالَفِتهما لسائِر الوُضُوء، ولأنَّ الفَمَ والأَنْفَ عُضْوانِ باطِنانِ، فلا يَجِبُ غَسْلُهما كباطِن اللِّحْيةِ وداخِل العَيْنَيْن، ولأنَّ الوَجْهَ ما تَحْصُلُ به المُواجَهةُ، ولا تَحْصُلُ المُواجهةُ بهما. ولنا مارَوَتْ عائِشةُ، رضيَ اللهُ عنها،أنَّ رَسُولَ الله عَيْضَة قال: «المَضْمَضةُ والاسْتِنْشاقُ مِنَ الوُضُوءِ الَّذِي لابُدُّ مِنْهُ». رواه أبو بكر (١٢)في «الشَّافِي» بإسْنادِهِ عن ابنِ المُبَارَكِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن عُرْوة، عن عائشة، وأخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِي في «سُنَنِهِ (١٣)». ولأنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وُضُوءَ رسولِ الله عَيْنَا مُسْتَقْصِياً، ذَكَرَ أَنه تَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ، ومُدَاوَمَتُه عليهما تَدَلُّ عَلَى وُجُوبِهِما، لأنَّ فِعْلَهُ يَصْلُحُ أن يكونَ بَيَاناً وتَفْصِيلاً للوُضُوء المَأْمُور به في كِتاب اللهِ (١٤ تعالى؛ لأنَّهما عُضُوان مِن الوَّجْهِ، ولا يشُقُّ غَسْلُهما؛ لقولِه تعالى: ﴿ فَآغْسِلُوآ وُجُوهَكُمْ ﴾، وكالخَدِّ. مِن الدَّليلِ علَى أَنَّهما في حُكْمِ الطَّاهِرِ أنَّ الصائمَ لا يُفْطِرُ بَوَضْعِ الطعامِ فيهما ويفطرُ بُوصولِ القيْءِ إليهما، ولا تُنْشَزُ (°') حُرْمةُ الرَّضاعِ بوُصولِ اللَّبَنِ إليهما، ولا يجبُ الحَدُّ بتَرْكِ الخَمْرِ فيهما، ويجبُ غَسْلُهما مِن النَّجاسةِ ١٠٠، وكَوْنُهما من الفِطْرَةِ لا يَنْفِي وُجُوبَهُما، لاشْتِمالِ الفِطْرةِ على الواجب والمَنْدُوب، ولذلك ذَكَرَ فيها الخِتانَ، وهو واجبٌ، (١٦ وعَطْفُهما على ماليسَ بواجبٍ، أو اقْترانُهما به، لا يَمْنَعُ الوُجوبَ، بدليل الخِتانِ، وقولهِ تعالى: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُم مِّنْ مَّالِ الله آلَّذِيٓءَاتَاكُمْ﴾. والكتابةُ غيرُ واجبةٍ، والإيتاءُ واجبُّ ١٦.

⁽١١) تقدم في المسألة ١٣، صفحة ١١٤.

⁽١٢) أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلي، المعروف بغلام الخلال، كان أحد أهل الفهم، موثوقا به في العلم، متسع الرواية، توفي سنة ثلاث وستين وثلاثمائة. طبقات الحنابلة ١٩/٢ ١١–١٢٧.

وكتابه «الشافي» في الحديث. انظر: كشف الظنون ١٠٢٢.

⁽١٣) في: باب ماروى في الحث على المضمضة والاستنشاق والبداءة بهما أول الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٨٤/١.

⁽۱٤ – ۱٤) سقط من: م.

⁽١٥) أنشزه: رفعه، وركب بعضه على بعض، أي لا تثبت الحرمة.

⁽١٦ – ١٦) سقط من: م.والآية هي الثالثة والثلاثون من سورة النور.

فصل: والمَضْمَضَةُ: إِذَارَةُ المَاءِ فَ/الفَمِ. والاسْتِنْسَاقُ: اجْتِذَابُ المَاءِ بالنَّفَسِ إِلَى باطِنِ الأَنْفِ. والاسْتِنْتَارِ عن السَّتِنْسَاقِ؛ لِكَوْنِه مِنْ لَوازِمِهِ. ولا يَجِبُ إدارة المَاءِ في جَميع الفَمِ، ولا إيصالُ المَاءِ الاسْتِنْسَاقِ؛ لِكَوْنِه مِنْ لَوازِمِهِ. ولا يَجِبُ إدارة المَاءِ في جَميع الفَمِ، ولا إيصالُ الماءِ إلى جَميع باطِنِ الأَنْف، وإنما ذلك مُبَالغة مُسْتَحَبَّةٌ في حَقِّ غيرِ الصائِم، وقد ذكرُ ناه في سُنَنِ الطَّهارةِ. وإذا أدارَ الماءَ في فِيهِ فهو مُخَيَّرٌ بين مَجِّهِ وبَلْعِهِ؛ لأنَّ المَقْصُودَ قد حَصلَ به، فإنْ جَعَلَهُ في فِيهِ يَنْوِى رَفْعَ الحَدَثِ الأَصْعُرِ، ثم ذكرَ أنه جُنُبٌ، فَنَوى رَفْعَ الحَدَثِ الأصْعُرِ، ثم ذكرَ أنه جُنُبٌ، فَنَوى رَفْعَ الحَدَثِينِ، ارْتَفَعَا جَمِيعاً؛ لأنَّ الماءَ لا يَثْبُتُ له حُكْمُ الاسْتِعْمالِ إلا بعد الأَنْفِصَالِ، ولو كان المَاءُ قد لِبَثَ في فِيهِ حتى تَحَلَّلَ مِنْ رِيقِهِ ماءٌ يُعَيِّرُه لَمْ يَمْنَع؛ لأنَّ المَّعَيِّرُ الماءُ على عُضُوهِ بعَجِينِ عليه. لأنَّ التَّغَيَّرُ في مَحَلِّ الإِزَالَةِ لا يَمْنَعُ، أَسْبَهُ مالُوْ تَغَيَّرُ المَاءُ على عُضُوهِ بعَجِينِ عليه.

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَتَمَضْمَضَ ويَسْتَنْشِقَ بِيُمْناه، ثَم يَسْتَنْثِرَ بِيُسْرَاه؛ لِمَا رُوِى عن عُثْمانَ، رضَى الله عنه، أنَّه تَوضَّا، فَدَعَا بِمَاءٍ فَعَسَلَ يَدَيْه ثَلاثاً، ثَم غَرَفَ بيمِينِه، ثَم رَفَعَها إلى فِيهِ، فَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ بكف واحدة، واسْتَنْثَرَ بيُسْراه، وفَعَل ذلك ثَلاثاً - ثَم ذَكَر سائِرَ الوُضُوءِ - ثَم قال: إن النبيَّ عَيْقِلِهُ تَوضَّا لَنَا كَا تَوضَّا أَنَا كَا تَوضَّا أَنَا كَا مَوضَّا فَكُم، فَمَن كان سائِلاً عَنْ وُضُوءِ رسولِ الله عَيْقِلِهُ فَهذا وُضُووُهُ (١٧٠). رَوَاهُ سَعِيدُ بنُ مَنْصُورْ بإسنادِهِ. وعن عَلِيًّ، رضَى الله عَنْهُ أَنَّه أَذْ خَلَ يَدَهُ اليُمْنَى في الإناءِ، فَمَلاً وَضُوءُ رَبِهِ اللهُ عَنْهُ فَعَلَ ذلك ثَلاثاً، ثم قال: هذا وُضُوءُ نَبِي الله عَيْقِيلُهُ . رَوَاهُ أَبُو بَكُر في «الشَّافِي»، والنَّسائِيُّ (١٤٠).

⁽١٨) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الحافظ، صاحب «السنن»، المتوفى سنة سبع وعشرين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١٨٠/٥٠ - ٩٠ .

⁽١٩) أخرجه النسائى، فى: باب بأى اليدين يستنثر، وباب غسل الوجه، وباب عدد غسل الوجه، وباب =

ويُسْتَحَبُّ أَن يَتَمَضْمَضَ ويَسْتَنْشِقَ مِنْ كَفَّ واحدةٍ يَجْمَعُ بينهما، قال الأَثْرَمُ:

سَمِعْتُ أَبا عَبْد الله يُسْتَلُ: أَيُّمَا أَعْجَبُ إليكَ؛ المَضْمَضَةُ والاسْتِنْشَاقُ بِغُرْفَةٍ

واحدةٍ، أو كُلُّ واحدةٍ مِنْها عَلَى حِدَةٍ؟ قال: بغُرْفَةٍ واحدةٍ. وذلك لما ذكرْنَا من

حَدِيثِ عُثْمان وعَلِيٍّ، رَضِي الله عنهما. وفي حَدِيثِ عبد الله بن زَيْدِ (٢٠٠)، أَنَّ

رَسُولَ الله عَيْمَان وعَلِيٍّ، رَضِي الله عنهما. وفي حَدِيثِ عبد الله بن زَيْدٍ (٢٠٠)، أَنَّ

رَسُولَ الله عَيْمَان وعَلِيٍّ، رَضِي الله عنهما. وفي حَدِيثِ عبد الله مِن زَيْدٍ مَرَّاتٍ،

يُمَضْمِضُ ويَسْتَنْفِرُ مِنْ غَرْفَةٍ واحدةٍ. رَواهُ البُخارِيُّ. وفي لَفْظٍ: فتَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ من

ثَلاثاً ثَلاثاً مِنْ غَرْفَةٍ واحدةٍ. رَواهُ البُخارِيُّ. وفي لَفْظٍ: فتَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ من

كفِّ واحدةٍ، فَعَلَ ذلك ثَلاثاً. مُتَّفَقَ عليه. وفي لَفْظٍ: فمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ واسْتَنْشَقَ عليه. وفي لَفْظٍ: فمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ واحدةٍ. رَواه الأَثْرَمُ، وابن مَاجَه. فإن شاء المُتَوضَى عُرَفَاتٍ. وَاحدةٍ. رَواه الأَثْرَمُ، وابن مَاجَه. فإن شاء المُتَوضَى عُرَفَاتٍ واحدةٍ. رَواه الأَثْرَمُ، وابن مَاجَه. فإن شاء المُتَوضَى عُرَفَةً واحدةٍ. رَواه الأَثْرَمُ، وابن مَاجَه. فإن شاء المُتَوضَى عُرَفَةً واحدةٍ. واها الأَثْرَمُ، وابن مَاجَه. فإن شاء المُتَوضَى عُرَفَاتِ عَرَفَاتٍ. مُتَفَقَى عليه وابن مَاجَه. فإن شاء المُتَوضَى عُرَفَةً واحدةٍ. وواه الأَثْرَمُ، وابن مَاجَه. فإن شاء المُتَوضَى عُرَفَةً مَضْمَضَى واسْتَنْشَقَ

⁽۲۰) حديث عبد الله بن زيد برواياته، أخرجه البخارى، فى: باب مسح الرأس كله، وباب غسل الرجلين إلى الكعبين، وباب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، وباب مسح الرأس مرة واحدة، وباب الغسل والوضوء فى المخضب إلخ، وباب الوضوء من التور، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ۲۱۱، ۱۲۱، وأبو داود، فى: ومسلم، فى: باب فى وضوء النبى عليه، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ۲۱۱، ۲۱۱، وأبو داود، فى: باب صفة وضوء النبى عليه، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ۲۷/۱، والترمذى، فى: باب المضمضة والاستنشاق من كف واحدة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ۲۱/۱، وابن ماجه، فى: باب المضمضة الغسل، وباب صفة مسح الرأس، من كتاب الطهارة. المجتبى ۱۱/۱، وابن ماجه، فى: باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد، وباب ماجاء فى مسح الرأس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ۱۹۶۱، والدارمى، فى: باب الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ من الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ من المنارمى ۱۱، ۱۸، والإمام مالك، فى: باب العمل فى الوضوء، من كتاب الطهارة. الموطأ منهد، فى: المسئلة ۱۲، صفحة ۱۰، وانظر ماتقدم فى المسئلة ۱۲، صفحة ۱۰،

⁽۲۱-۲۱) في م: (في التنور فتمضمض».

والتور: القدح. وقيل: الطست. (٢٢) سقط من: الأصل.

واسْتَنْشَقَ من ثلاثِ غَرَفاتٍ، وإن شاء فَعَل ذلك ثَلاثاً بغَرْفةٍ واحدةٍ؛ لما ذَكَرْنَا مِنَ الأَحاديثِ. وإن أَفْرَدَ المَضْمَضةَ بثلاثِ غَرَفاتٍ، والاسْتِنْشَاقَ بثلاثٍ، جَازَ؛ لأَنَّه قد رُوِى فى حَدِيثِ طَلْحةَ بن مُصَرِّف، عن أبيهِ، عن جَدِّه، عن النبيِّ عَلِيلِةٍ، أنه فَصَلَ بَيْنَ المَضْمَضَةِ والاسْتِنْشَاقِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٣). ولأنَّ الكَيْفِيَّةَ في العَسْلِ غَيْرُ وَاجبةٍ.

فصل: ولا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بينهما وبَيْنَ غَسْلِ بَقِيَّةِ الوَجْهِ؛ لأَنَّهما من أَجْزائِه، ولكن المُسْتَحَبَّ أن يَبْداً بهما قبلَ الوَجْهِ؛ لأَنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وُضُوءَ رَسُولِ الله عَيْلِيَّةِ ذَكَرَ أَنَّه بَدَأَ بهما إلَّا شيئاً نادِرًا. وهل يَجِبُ التَّرْتِيبُ والمُوالاةُ بينهما وبين سائِرِ الأَعْضاءِ غير الوَجْهِ؟ على رِوَايَتَيْنِ: إحداهما تَجِبُ، وهو ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ؛ لأَيْهما مِنَ الوَجْهِ، فَوَجَبَ غَسْلُهما قبلَ غَسْلِ اليَدَيْنِ لِلْآيةِ، وقِيَاساً عَلَى سائِرِ النَّهُما مِنَ الوَجْهِ، فوجَبَ غَسْلُهما قبلَ غَسْلِ اليَدَيْنِ لِلآية، وقِيَاساً عَلَى سائِرِ أَجْزائِه. والثانية لا تَجِبُ، بل لو تَرَكَهُما في وُضُوئِه وصَلَّى (١٤) تَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ وأعادَ الصَّلاةَ ولم يُعِدِ الوُضُوءَ؛ لِمَا رَوَى المِقْدَامُ بنُ مَعْدِيكَرِبَ، أنَّ رَسُولَ الله عَيْلِيَّةُ أَتِى بِوَضُوءٍ، فعَسَلَ كَفَيْهِ ثَلاثاً، ثم غَسَلَ (١٤ وَجُهُهُ ثَلَاثاً، ثم غَسلَ (١٤ وَوَهُ أَبُو دَاوُد (٢١). ولأَنَّ وُجُوبَهُما غَمَسلَ ٢٠ فَرَاعَيْهِ ثَلاثاً، ثم عَسلَ (١٤ وَرُعُهُ وَلَاثُو وَمُوعِهُ وَهُوبَهُهُ عَسلَ (١٤ وَوَهُ أَبُو دَاوُد (٢١). ولأَنَّ وُجُوبَهُما في الآيةِ مايَدُلُ علَى إِرَادَةِ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الأَعْضَاءِ المَذْكُورةِ (٢٧ في القرآنِ ٢٢)، لأنَّ في الآيةِ مايَدُلُ علَى إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ. ولم يُوجَدُّ ذلك فيهما. قِيلَ لأَحْمَد: فنَسِي في الآيةِ مايَدُلُ علَى إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ. ولم يُوجَدُّ ذلك فيهما. قِيلَ لأَحْمَد: فنَسِي المَضْمَضَةَ وَحُدَها؟ قال: الاسْتِنشاقُ عِنْدِى آكَدُ (٢٨)، وذلك لِيصَعَةِ الأَخْبارِ المَنْ مَا مَعُ وُجُوبِهِما؟ على الواردةِ فيه بخُصُوصِهِ. قال أَصْحابُنا: وهل يُستَمَيانِ فَرْضاً مع وُجُوبِهِما؟ على الواردةِ فيه بخُصُوصِهِ. قال أَصْحابُنا: وهل يُستَمَيانِ فَرْضاً مع وُجُوبِهِما؟ على

⁽٢٣) في: باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١.

⁽٢٤) في الأصل زيادة: «ثم».

⁽٢٥-٢٥) سقط من: م.

⁽٢٦) فى: باب صفة وضوء النبى عَلِيَّةٍ، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٧/١. ووضع قوله «ثم تمضمض واستنشق ثلاثا» بين معقوفين، وجاء بعد قوله: «فغسل كفيه ثلاثا». ولعله تصرف من الناشر.

⁽٢٧-٢٧) سقط من: م.

⁽٢٨) في الأصل: «أوكد».

رِوَايَتَيْنِ. وهذا يَنْبَنِي على اخْتِلافِ الرَّوايَتَيْنِ في الواجِبِ، هل يُسَمَّى فَرْضاً أَوْ لا؟ والصَّحِيحُ: أنَّه يُسَمَّى فَرْضاً، فيُسَمَّيانِ هْهُنا فَرْضاً، واللهُ أَعْلَمُ.

٧٧ ـ مسألة؛ قال: (وغَسْلُ اليَدَيْنِ إلى المِرْفَقَيْنِ ويُدْخِلُ المِرْفَقَيْنِ فِ العَرْفَقَيْنِ ف

لا خِلافَ بين عُلَماءِ الأُمَّةِ في وُجُوبِ عَسْلِ اليَدَيْنِ في الطَّهارةِ، وقد نَصَّ اللهُ عَلَى عليه بقَوْلِه سُبْحانَهُ: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ (١). وأَكْثُرُ العُلماءِ علَى أنه يَجِبُ إِدْخالُ المِرْفَقَيْنِ في الغَسْلِ، منهم عطاء، ومَالِك، والشافِعِيُّ، وإسْحاق، وأصحابُ الرَّأي. وقال بعضُ أصْحابِ مالِك، وابنُ داود: لا يَجِبُ. وحُكِي ذلك عن زُفَر؛ لأنَّ الله تعَالَى أَمَرَ بالغَسْلِ إليهما، وجَعَلَهُما غَايَتُه بحَرْفِ ﴿ إِلَى ﴾، ذلك عن زُفَر؛ لأنَّ الله تعَالَى أَمَرَ بالغَسْلِ إليهما، وجَعَلَهُما غَايَتُه بحَرْفِ ﴿ إِلَى ﴾، وهو لإنْتِهاءِ الغاية، فلا يَدْخُلُ المَذْكُورُ بعدَه، كقولِه تعالى ﴿ مُمَّ أَتِمُوا الصَّيَامَ إِلَى ﴾، و اللَّيْل ﴾ (١). / ولنا مارَوَى جابِرٌ ، قال: كان النبيُّ عَلَيْكُ إِذَا تَوَضَّأُ أَدارَ الماءَ إلى مِرْفَقَيْه (١). وهذا بَيَانٌ للعَسْلِ المَأْمُورِ به في الآية، فإنَّ (إلى » تُسْتَعْمَلُ بمَعْنَى مَع، عَلَيْكُ أَلُوا اللهُ تَعالَى: ﴿ وَهُومَنُ أَنْصَارِى إِلَى اللهُ اللهُ المُعَلَى المَا وَقَوْلُهُمْ إِلَى الْمَالِكُ وَلَا مَاكُولُ فَعْلُه مُبَيِّناً. وقد تَكُونُ بمَعْنَى (مع»، قال المُبَرِّ دُ (١): إذا كان وقَوْلُهُمْ: إنَّ ﴿ إِلَى » للقَاية. قُلْنَا: وقد تَكُونُ بمَعْنَى (مع»، قال المُبَرِّ دُ (١): إذا كان الحَدُّ مِنْ جُنْسِ المَحْدُودِ دَخَلَ فيه، كَقَوْلِهم: بِعْتُ هذا القُوْبَ مِن هذا الطَّرْفِ الحَدُّ مِنْ جُنْسِ المَحْدُودِ دَخَلَ فيه، كَقَوْلِهم: بِعْتُ هذا الثَوْبَ مِن هذا الطَّرْفِ

⁽١) سورة المائدة ٦.

⁽٢) سورة البقرة ١٨٧.

⁽٤) سورة هود ٥٢.

⁽٥) سورة النساء ٢.

⁽٦) سورة آل عمران ٥٢. وانظر: الجني الداني، للمرادي ٣٨٥، ٣٨٦، والأزهية، للهروي ٢٨٢.

 ⁽٧) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر العالم الشهير بالنحو واللغة والأدب، صاحب «المقتضب»،
 و «الكامل»، المتوفى سنة ست وثمانين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ٥٣ – ٦٥.

إلى هذا الطُّرْفِ.

فصل: وإنْ خُلِقَ له إصْبَعٌ زائدةٌ، أو يَدٌ زائِدةٌ في مَحَلِّ الفَرْضِ، وَجَب غَسْلُها مع الأَصْلِيَّةِ؛ لأنها نابِتَةٌ فيه، أشْبَهَت النُّوْلُولَ (١٠)، وإن كانت نابتةً في غيرِ مَحَلِّ الفَرْضِ كالعَضُدِ أو المَنْكِب، لم يجِبْ غَسْلُها، سواء كانت قصيرةً أو طويلةً؛ لأنها في غيرِ مَحَلِّ الفَرْضِ، فأشْبَهت شعرَ الرَّأْسِ إذا نزلَ عن الوَجْهِ، وهذا قَوْلُ ابنِ كَا غيرِ مَحَلِّ الفَرْضِ غَسَلَ ما حَامِد وابنِ عَقِيل. وقال القاضِي: إن كان بَعْضُها يُحَاذِي مَحَلَّ الفَرْضِ غَسَلَ ما يُحاذِيهِ منها. والأوَّلُ أصَحُّ. واخْتَلَفَ أصْحابُ الشَّافِعِيِّ (١٠) في ذلك، كنَحْوِ ممَّا ذَكَرْنا. وإن لم يَعْلَم الأَصْلِيَّة منهما وجبَ غَسْلُهما جميعاً؛ لأنَّ غَسْلَ إحْدَاهُما واجب، ولا يَحْرُجُ عن عُهْدَةِ الواجِبِ يَقِيناً إلَّا بِعَسْلِهما، فوَجَبَ غَسْلُهما، كا لو واجب، ولا يَحْرُبُ عن عُهْدَةِ الواجِبِ يَقِيناً إلَّا بِعَسْلِهما، فوَجَبَ غَسْلُهما، كا لو تَنجَست إحْدَى يَدَيْه ولم يَعْلَمْ عَيْنَها.

فصل: وإن انْقَلَعَتْ (١٠) جِلْدَةٌ مِنْ غيرِ مَحَلِّ الفَرْضِ، حَتَّى تَدَلَّتْ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ، وَجَبَ غَسْلُها؛ لأَنَّ أَصْلُها في مَحَلِّ الفَرْضِ، فأشْبَهَت الإصْبغ الزائدة، وإن تَقَلَّعت (١١) مِن مَحَلِّ الفَرْضِ حتى صارَتْ مُتَدَلِّيةً مِن غيرِ مَحَلِّ الفَرْضِ، لم يَجِبْ غَسْلُها؛ قصيرةً كانت أو طويلةً بلا خِلَافٍ، لأنها في غيرِ مَحَلِّ الفَرْضِ. وإن يَجَبْ غَسْلُها؛ قصيرةً كانت أو طويلةً بلا خِلَافٍ، لأنها في غيرِ مَحَلِّ الفرْضِ. وإن تَقَلَّعت (١١) مِن أحدِ المَحَلَّيْنِ، فالْتَحَمَ رَأْسُها في الآخرِ، وبَقِي وَسَطُها مُتَجَافِياً، صارت كالنابِتَةِ في المَحَلَّيْنِ، يَجِبُ غَسْلُ ماحَاذَى مَحَلَّ الفَرْضِ منها (١١) من ظاهِرِهَا وباطِنِها، وغَسْلُ ما تحتَها مِن مَحَلِّ الفَرْضِ.

فصل: وإن قُطِعَت يَدُه مِنْ دُون المِرْفَقِ، غَسَلَ ما بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الفَرْضِ. وإن قُطِعَت مِن المِرْفَقِ غَسَلَ العَظْمَ الذي هو طَرَفُ العَضُدِ؛ لأنَّ غَسْلَ العَظْمَيْنِ

⁽٨) الثؤلول: حلمة الثدى، وبثر صغير صلب مستدير.

⁽٩) في م: «الرأى». والصواب في: الأصل. وانظر اختلافهم في: المجموع شرح المهذب ٣٨٧/١، ٣٨٨.

⁽١٠) في م: (تعلقت).

⁽١١) في م: «تعلقت».

⁽١٢) سقط من: م.

المُتَلَاقِيَيْن مِن الذِّرَاعِ والعَضُدِ واجبٌ، فإذا زَالَ أَحَدُهما غَسَلَ الآخر. وإن كان مِن فَوْقِ المِرْفَقَيْن سَقَطَ الغَسْلُ لِعَدَم مَحَلَّه. فإن كان أَقْطَع البَدَيْن فوجَدَ مَنْ يُوضِئُه فَوْقِ المِرْفَقَيْن سَقَطَ الغَسْلُ لِعَدَم مَحَلَّه. وإن لَمْ يَجِدْ مَنْ يُوضِئُه إلَّا بأَجْرٍ يَقْدِرُ عليه، وإن لَمْ يَجِدْ مَنْ يُوضِئُه إلَّا بأَجْرٍ يَقْدِرُ عليه، وإن لَمْ يَجِدْ مَنْ يُوضِئُه إلَّا بأَنْ لا يَلْزَمه، كما لو عَجَزَ عن لزِمَه أيضاً، كما يَلْزَمه اسْتِعْجارُ مَنْ يُقِيمُه ويَعْتَمِدُ عليه. وإن عَجَزَ عن القِيامِ في الصَّلاةِ لم يَلْزَمْه اسْتِعْجارُ مَنْ يُقِيمُه ويَعْتَمِدُ عليه. وإن عَجَزَ عن الأَجْر، أو لم يَقْدِرْ عَلَى مَنْ يَسْتَأْجِره، صَلَّى على حَسَبِ حالِه، كعادِمِ الماءِ والتُرَابِ. وإن وَجَدَ مَنْ يُبَمِّمُه، ولم يَجِدْ مَنْ يُوضِئُه، لَزِمَه التَّيَمُّمُ، كعادِمِ الماءِ إذا وَجَدَ التَّرَابِ. وهذا مَذْهَبُ الشَافِعِيِّ، ولا أَعْلَمُ فيه خِلَافًا.

فصل: إذا كان تحت أظفارِه وَسَخْ يَمْنَعُ وُصُولَ الماءِ إلى ما تَحْتَه، فقال ابنُ عَقِيل: لا تَصِحُ طَهَارَتُه حتى يُزِيلَه؛ لأنَّه مَحَلِّ مِنَ اليّدِ اسْتَتَر بما ليس مِن خِلْقَةِ الأَصْلِ سَتْراً مَنَعَ إيصالَ الماءِ إليه، مَعَ إمْكَانِ إيصالِه وعَدَم الضَّرَر به، فأشبه مالو الأصْلِ سَتْراً مَنَعَ إيصالَ الماءِ إليه، مَعَ إمْكَانِ إيصالِه وعَدَم الضَّرَر به، فأشبه مالو كان عليه شَمْعٌ أو غيره. ويَحْتَمِلُ أنْ لا يَلْزَمُه ذلك؛ لأن هذا يَسْتُر عادةً، فلو كان غَسْلُه واجبًا لبَيْنَه النبي عَلَيْكَ، لأنّه لا يَجُوزُ تَأْخِيرُ البَيانِ عن وَقْتِ الحَاجةِ إليه، وقد عابَ النبي عَلَيْكَ عليهِم كَوْنَهُم يَدْخُلُون عليه قُلْحًا، ورُفغُ أَحِدهم بين أَنْمُلَتِه وظُفْرِه (١٣). يعنى أن وَسَخَ أرْفاغِهم تحت أَظْفارِهم يَصِلُ إليه رائحةُ نَتْنِها، فعابَ عليهم نَثْنَ رِيجِها، لا بُطْلانَ طَهارَتِهم، ولو كان مُبْطِلاً للطَّهارةِ كان ذلك أهمَّ من عليهم نَثْنَ رِيجِها، لا بُطْلانَ طَهارَتِهم، ولو كان مُبْطِلاً للطَّهارةِ كان ذلك أهمَّ من غَيْنِ الرِّيج، فكان أَحَقَّ بالبَيانِ؛ ولأنَّ هذا يَسْتَتُرُ عادةً، أَشْبَهَ ما يَسْتُرُه الشَّعْرُ من الوَجْهِ.

فصل: ومن كان يَتَوَضَّأُ من ماءٍ يَسِيرٍ يَغْتَرِفُ منه بِيَدِه، فَغَرَفَ منه عند غَسْلِ يَدَيْه، لم يُؤَثِّر ذلك في الماءِ. وقال بعضُ أصحابِ الشافِعِيِّ: يَصِيرُ الماءُ مُسْتَعْمَلاً بعَرْفِه منه؛ لأنَّه مَوْضِعُ غَسْلِ اليَدِ، وهو ناوِ للوُضُوءِ ولِغَسْلِها(١٤)، فأشْبَه مالو

⁽١٣) تقدم في صفحة ١١٨.

⁽۱٤)في م: «بغسلها».

غَمَسَها في الماءِ يَنْوِى غَسْلَها فيه. ولنا أَنَّ في حدِيثِ عبدِ الله بنِ زَيْدِ (١٠) في صِفَةِ وَضُوءِ رَسُولِ الله عَلَيْتُه، أَنَّه دَعَا بماءٍ، فذَكَرَ وُضُوءَهُ - إلى أَن قال - وغَسَلَ وَجُهَه ثَلاثاً، ثَمُ أَدْخَلَ يَدَهُ فاسْتَخْرَجُها، وغَسَلَ يَدَيْه إلى المِرْفَقَيْن، مَرَّتَيْن. وفي عَدِيث عُثمان (١٠): ثم غَرَفَ بيدِه اليُمْنَى فصَبَ (١٧) على ذِرَاعِه اليُمْنَى، فغَسَلَها إلى المِرْفَقَيْن ثَلاثًا، ثم غَرَفَ بيوِه اليُمْنَى فصَبَ (١٧) على ذِرَاعِه اليُمْنَى، فغَسَلَها إلى المِرْفَقَيْن ثَلاثًا، ثم غَرَفَ بيوِه فغَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى، رَوَاهُما سَعِيدٌ. وحَدِيثُ عَبْدِ الله بنِ زَيْدِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وغيرُه، وكُلُّ مَنْ حَكَى وُضُوءَ رَسُولِ الله عَلَيْتُ لَمْ عَبْدِ الله بن زَيْدِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وغيرُه، وكُلُّ مَنْ حَكَى وُضُوءَ رَسُولِ الله عَلَيْتُ لَمْ يَعْدِ الله بن زَيْدِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وغيرُه، وكُلُّ مَنْ حَكَى وُضُوءَ رَسُولِ الله عَلَيْتُ لَمْ يَعْدِ الله بن زَيْدِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وغيرُه، وكُلُّ مَنْ حَكَى وُضُوءَ رَسُولِ الله عَلَيْتُهُ لَمْ يَعْدِ الله بن وَيْدِ الله عَلَيْه الله عَلَيْه الله الله عَلَيْق الله المُعْتَرِقُ لَمْ الله عَلَيْه الله الله عَلَى الله وعَلَمْ الله وعلى الله وعلى الله وعلى الله عَلَمْ الله المُعْتَرِقَ الله وعلى الله وعلى الله المؤتِق الله المؤتِ الله وعلى الله المؤتِه عَمْ الله المؤتِه الله وعليه جَنابَةٌ لا يَقْصِدُ غيرَ تَرْقِيَتِهِ، ونِيَّةُ الاغْتِرافِ عارَضَتْ نِيَّةَ الطَّهارةِ فَصَرَفَتُها. والله أعلمُ.

٢٨ _ مسألة، قال: (ومَسْحُ الرَّأْسِ)

لاخِلافَ فى وُجُوبِ مَسْج الرَّأْسِ، وقد نَصَّ الله تعالَى عليه بقولِه: ﴿ وَآمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ (١) واخْتُلِفَ فى قَدْرِ الوَاجِبِ؛ فرُوِىَ عن أَحْمدَ وُجُوبُ مَسْج جَمِيعهِ فى حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ. وهو ظاهِرُ قَوْلِ (٢) الْخِرَقِيّ، ومَذْهَبُ مالِك . ورُوِىَ عن أحمد: يُجْزِئُ مَسْحُ بَعْضِه. قال أبو الحارِث: قُلتُ لأَحْمدَ: فإنْ مَسَحَ برَأْسِه وترَك يُحْضَه؟ قال: يُجْزِئُه. ثم قال: ومَنْ يُمْكِنُه أَن يَأْتِيَ علَى الرَّأْسِ كُلّه! وقد نُقِلَ عن سَلَمةَ ابن الأَكْوَع، أنه كان يَمْسَح مُقَدَّمَ رَأْسِه، وابنُ عُمَرَ مَسَح اليَافُوخَ. ومِمَّن قال بمَسْج البَعْضِ الحَسَنُ، والتَّوْرِيُّ، والأَوْزَاعِيُّ، والشافِعِيُّ، وأصحابُ الرَّأَي، إلَّا

⁽١٥) تقدم في صفحة ١٧٠.

⁽١٦) تقدم في صفحة ١٦٩.

⁽١٧) سقط من: الأصل.

⁽١) سورة المائدة ٦.

⁽۲) في م: «كلام».

أن الظَّاهِرَ عن أحمد، رحمه الله، في حَقِّ الرَّجُلِ، وُجُوبُ الاسْتيعابِ، وأنَّ المَرْأَةَ يُهُا مَسْحُ مُقَدَّمِ رَأْسِها. قال الخَلَّالُ: العَمَلُ في مَذْهَبِ أَحْمدَ أَبِي عبد الله أنّها إِن مَسْحَتْ مُقَدَّمَ رَأْسِها أَجْزَأُهَا. وقال مُهَنَّا: قال أحمدُ: أرْجُو أن تكونَ المرأةُ في مَسْجِ الله أنّها الرأسِ أَسْهَلَ. قلتُ له: ولِمَ ؟ قال: كانت عائشةُ تَمْسَحُ مُقَدَّمَ رَأْسِها (٣). واحْتَجَّ مَنْ أَجازَ مَسْحَ البَعْضِ بأنَّ المُغِيرة بن شُعْبة، رَوَى أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ مَسَحَ بِنَاصِيتِه وَعَمامَتِه (١). وأن عُثْمانَ مَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِه بيدِهِ مَرَّةً واحدةً ولمْ يَسْتَأْنِفُ له ماءً جَدِيداً، حين حَكَى وُضُوءَ النبيِّ عَلَيْكُ (٥). رَوَاه سَعِيد؛ ولأنَّ مَنْ مَسَحَ بَعْضَ رَأْسِه يُقِلُلُ: مَسَحَ بِرَأْسِ اليَتِيمِ وقَبَّلُ رَأْسِه.

وزَعَمَ بعضُ مَن يَنْصُرُ ذلك أن الباءَ للتَّبْعِيضِ، فكأنه قال: وامْسَحُوا بَعْضَ رُءُوسِكُمْ، والباءُ للإِلْصاقِ، فكأنَّهُ قال: وَامْسَحُوا رُءُوسِكُمْ، والباءُ للإِلْصاقِ، فكأنَّهُ قال: وَامْسَحُوا رُءُوسَكُم. فَيَتَناوَلُ الجَمِيعَ. كَا قال فى التَّيَمُّمِ: ﴿ فَامَسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ ﴾. وقَوْلُهُم: الباءُ للتَّبْعِيضِ غيرُ صَحِيحٍ، ولا يَعْرِفُ أَهْلُ العَربِيَّة ذلك، بِوُجُوهِكُمْ ﴾. وقَوْلُهُم: الباءُ للتَّبْعِيضِ غيرُ صَحِيحٍ، ولا يَعْرِفُ أَهْلُ العَربِيَّة ذلك، وقولُهُم أَن الباءُ للتَّبْعِيضَ فقد جاء أهلَ اللَّغَةِ/ بمالايعْرِفُونَه (٧). وحَدِيثُ المُغِيرَة يَدُلُّ عَلَى جَوازِ المَسْجِ على العِمَامَةِ، ونحنُ نقولُ به، ولأن النبيَّ عَلَيْ التَّبَعِيضَ فقد جاء أهلَ اللَّمَسْجِ المَأْمُورِ به، ولأن النبيً عَلَيْ لَمَا تَوْضًا مَسَحَ رَأْسَه كُلَّه، وهذا يَصْلُحُ أن يكونَ مُبَيِّناً للمَسْجِ المَأْمُورِ به، وماذَكُرُوه من اللفظ مَجَازٌ لا يُعْدَلُ إليه عن الحَقِيقةِ إلَّا بِدَلِيلٍ.

⁽٣) انظر: باب مسح المرأة رأسها، من كتاب الطهارة. المجتبى من سنن النسائي ٦٢/١.

⁽٤) أخرجه مسلم، فى: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٠/١، والترمذى، فى: باب ماجاء فى المسح على الجوربين والعمامة، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٢٥٠/١، والنسائى، فى: باب صفة الوضوء – غسل الكفين، وباب المسح على العمامة مع الناصية، وباب كيف المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٥١/١، ١٥٥، ٦٦، والإمام أحمد، فى: المسند ٤٤٤/٤، ٢٥٠، ٢٥٠، والإمام أحمد، فى: المسند ٤٤٤/٤،

⁽٥) تقدم في صفحة ١٦٩.

 ⁽٦) أبو القاسم عبد الواحد بن على بن برهان العكبرى النحوى اللغوى، المتوفى سنة ست و خمسين و أربعمائة .
 إنباه الرواة ٢١٣/٢ - ٢١٠٠ .

⁽٧) انظر: البحر المحيط ٤٣٦/٣، وإملاء مامَنَّ به الرحمن ٢٠٨/١.

فصل: وإذ قُلْنَا بِجَوَازِ مَسْجِ البَعْضِ، فَمِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ مَسَعَ أَجْزَأُهُ؛ لأن الجَمِيعَ رَأْسٌ، إلَّا أَنه لا يُجْزِىءُ مَسْحُ الأَذُنَيْنِ عن الرَّأْسِ، لأنهما تَبَعّ، فلا يَجْتَزِئُ بهما عن الأَصْلِ، والظاهرُ عن أبى عبد الله أنه لا يَجِبُ مَسْحُهما، وإن وَجَبَ الاسْتِيعابُ؛ لأنَّ الرَّأْسَ عند إطلاق لَفْظِه إنما يَتناوَلُ ما عَلَيْه الشَّعْرُ.

واخْتَلَفَ أَصْحَابُنا فى قَدْرِ البَعْضِ المُجْزِىءِ، فقال القاضِى: قَدْرِ الناصِيَةِ ؟ لَحَدِيثِ المُغِيرَةِ. أَنَّ النبَّ عَيَالِكُم مَسَحَ ناصِيَتَه. وحَكَى أَبُو الخَطَّاب، وبعضُ اصحابِ الشافِعِيِّ، عن أَحْمَد: أَنَّه لا يُجْزِىءُ إلَّا مَسْحُ أَكْثَرِهِ ؟ لأَن الأَكْثَر يَنْطَلِقُ عليه اسْمُ الشَّيءِ الكَاملِ. وقال أَبُو حَنِيفةَ: يُجْزِىءُ مَسْحُ رُبْعِه. وقال الشافِعِيُّ: يُجْزِىءُ مَسْحُ رُبْعِه. وقال الشافِعِيُّ : يُجْزِىءُ مَسْحُ رُبْعِه. وقال الشافِعِيُّ : يُجْزِىءُ مَسْحُ رُبْعِه . وقال الشافِعِيُّ : يُجْزِىءُ مَسْحُ رُبْعِه . وقال الشافِعِيُّ : يُجْزِىءُ مَسْحُ أَبْعُولَ اللهُ عَلَيْهِ الاسْمُ، وأقلَّهُ ثلاثُ شَعَراتٍ . وحُكِى عنه : لو مَسَحَ شَعْرةً ، أَجْزَأَهُ ، لُوقُوعِ الاسْمِ عليها . ووَجْهُ مَا قاله القاضِى: أَنَّ فِعْلَ النبِي عَيْلِكُ يَصْلُحُ بَيَاناً لِمَا أَمَر به ، فَيُحْمَلُ عليه .

فصل: والمُسْتَحَبُّ في مَسْجِ الرَّأْسِ أَن يَبُلَّ يَدَيْه، ثم يَضَعَ طَرَفَ إِحْدَى سَبَّابَتَيْه عَلَى طَرَفِ الْأَجْرَى ويَضَعَهُما على مُقَدَّمِ رَأْسِه، ويَضَعَ الإنهامَيْن على الصَّدُغَيْنِ، ثم يُمِرَّ يَدَيْه إلى قَفَاه، ثم يَرُدَّهما إلى المَوْضِع الذي بَدَأ منه. كَا رَوَى عبدُ الله بن زَيد في وَصْفِ وُضوءِ رَسُولِ اللهِ عَيْلِيَّهِ، قال: فمَسَحَ رَأْسَه بيدَيْه، فأقبَل بهما الله بن زَيد في وَصْفِ وُضوء رَسُولِ اللهِ عَيْلِيَّهِ، قال: فمَسَحَ رَأْسَه بيدَيْه، فأقبَل بهما وأَدْبَرَ، بَدَأ بمُقَدَّمِ رَأْسِه حتى ذَهَبَ بهما إلى قَفَاه، ثم رَدَّهُما إلى المكان الذي بَدَأ مِنْهُ. مُتَّفَقً عليه (٩). وكذلك وَصَفَ المِقْدامُ بنُ مَعْدِيكَرِبَ، رَوَاه أَبُو دَاوُد (١٠). وين كان ذا شَعْرٍ يَخَافُ أَن يَنْتَفِشَ بِرَدِّ يَدَيْه لم يَرُدَّهما. نَصَّ عليه أحمد؛ فإنه قِيلَ له: فإن كان ذا شَعْرٍ يَخَافُ أَن يَنْتَفِشَ بِرَدِّ يَدَيْه لم يَرُدَّهما. نَصَّ عليه أحمد؛ فإنه قِيلَ له: مَنْ لَه شَعْرٌ إلى مَنْكِبَيْه، كيفَ يَمْسَحُ في الوُضُوءِ؟ فأقبل أحمدُ بيَدَيْه على رَأْسِه مَرَّةً، وقال: هَكَذَا، كَرَاهِيَة أَن يَنْتَشِرَ شَعْرُه. يَعْني أَنَّه يَمْسَحُ إلى قَفَاه ولا يُردُّ يَدَيْه. قال الله وقال: هَكَذَا، كَرَاهِيَة أَن يَنْتَشِرَ شَعْرُه. يَعْني أَنَّه يَمْسَحُ إلى قَفَاه ولا يُردُّ يَدَيْه. قال الله وقال: هَكَذَا، كَرَاهِيَة أَن يَنْتَشِرَ شَعْرُه. يَعْني أَنَّه يَمْسَحُ إلى قَفَاه ولا يُردُّ يَدَيْه. قال أحمد: حَدِيثُ عَلِي قَلْه، وإن شاء مَسَعَ، كا رُوىَ عن الرُّبَيِّع، أَنَّ رَسُولَ الله أَحْد: حَدِيثُ عَلِي قَالَه وإلا شَاء مَسَعَ، كا رُوىَ عن الرُّبَيِّع، أَنَّ رَسُولَ اللهِ أَمْد:

⁽٨) سقط من: الأصل.

⁽٩) تقدم تخريجه في حاشية صفحة ١٧٠.

⁽١٠) تقدم أيضا في صفحة ١٧١.

٥١ و عَلِيْتُهُ / تَوضًّأ عندها، فمَسَحَ الرَّأْسَ (١١) كلَّه من فَرْق الشُّعْر كلُّ ناحِيةٍ لمَصَبّ الشُّعْرِ لَا يُحَرِّكُ الشُّعْرَ عَنِ هَيْئَتِهِ. رواه أبو داود. وسُئِل أَحْمَدُ: كيفَ تَمْسَحُ المرأةُ؟ فقال: هكذا. ووَضَعَ يَدَه عَلَى وَسَطِ رَأْسِه، ثم جَرَّها إلى مُقَدَّمِه، ثم رَفَعَها فَوَضَعَها حيثُ مِنه بَدأ، ثم جَرَّها إلى مُؤَخَّرِه. وكيفَ مَسَحَ بعدَ اسْتِيعابِ قُدْرِ الواجب أُجْزَأُهُ.

فصل: ولا يُسَنُّ تَكُرارُ (١٢ مَسْجِ الرأس ١٢) في الصَّحيج من المَذْهبِ. وهو قُولُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِك، ورُويَ ذلك عن ابن عُمر، وابنهِ سَالِم، والنَّخَعِيِّ، ومُجاهِد، وطَلْحة بنِ مُصَرِّف، والْحَكَمَ، قال التُّرْمذِيُّ: والعملُ عليه عندَ أَكْثرِ أهل العلم مِنْ أصحاب رَسُولِ الله عَلَيْكُ، ومَنْ بَعْدهم.

وعن أحمد: أنه يُسنُّ تَكْرارُه. ويَحْتَمِلُه كلامُ الْخِرَقِيِّ؛ لقَوْلهِ: «الثَّلاثُ أَفْضَلُ». وهو مَذْهبُ الشَّافِعِيِّ. ورُوِيَ عن أنس، قال ابنُ عَبْد البَرِّ: كُلُّهُم يقول: مَسْحُ الرأسِ مَسْحةً واحدةً، وقال الشّافِعيُّ: يَمْسَحُ برَأْسِه ثَلاثاً؛ لأنَّ أَبا دَاوُد(١٣) رَوَى عن شَقِيق بنِ سَلَمة (١٤)، قال: رأيتُ عُثْمانَ بن عَفّان غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلاثاً، ومَسَحَ برَأْسِه ثَلاثاً. ثم قال: رأيتُ رسولَ اللهِ عَلِيلِتُم فَعَلَ مِثْلَ هذا. ورُوِى مثلُ ذلك عن غير واحدٍ من أصحاب رسولِ اللهِ عَلَيْكُ. ورَوَى عثمانُ، وعلىّ، وابنُ عُمَر، وأبو هُرَيرة، وعَبْدُ الله بن أبي أَوْفَى، وأبوُ مالِك، والرُّبَيِّع، وأبَيُّ بنُ كَعْب، أنَّ رَسُولَ الله عَيْلِيُّ تَوضًّا ثَلاثاً ثَلاثاً ثَلاثاً ((١٥). وفي حديثِ أُبَيِّ، قال: «هٰذَا وُضُوئِي

⁽۱۱) في م: «رأسه». وتقدم تخريجه في صفحة ، ١٥٠

⁽١٢-١٢) في الأصل: «المسح».

⁽١٣) في: باب صفة وضوء النبي عَلِيلًا، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٥/١. وانظر: باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٤/١.

⁽١٤) في الأصل زيادة «أنه». وليس في سنن أبي داود.

⁽٥٥) تقدم تخريج أحاديث عثمان وعلى والربيع صفحات ١٥٠، ١٦٩، وأحاديث عثمان وعلى وابن عمر وعائشة وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفي وأبي مالك الأشعري والربيع بنت معوذ، أخرجها ابن ماجه، في: باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٤/١، ١٤٥.

وَوُضُوءُ المُرْسَلِينَ قَبْلِي». رواهُ ابنُ مَاجَه (١٠٠)، ولأنَّ الرَّأْسَ أصْلٌ في الطهارةِ، فَسَنَّ تَكْرَارُها فيه كالوَجْه. ولنا أنّ عَبْدَ اللهِ بن زَيدٍ وَصَف وُضُوءَ رَسُولِ الله عَلِيالَةٍ، قال: ومَسَحَ برأسِه مرةً واحدةً وقال: هذا وُضُوءُ النبيِّ عَلِيلَةٍ، مَنْ أَحَبَّ عَنه، أنَّه تَوَضَّأً ومَسَحَ برأسِهِ مرةً واحدةً وقال: هذا. قال التَّرْمَذِيّ: هذا حديثُ أن يَنْظُرَ إلى طُهُورِ رسولِ الله عَلِيلَةٍ فَلْيَنْظُر إلى هذا. قال التَّرْمَذِيّ: هذا حديث مَسَنِّ صَحِيعٌ (١٠٠). وكذلك وَصَفَ عبدُ الله بن أبى أَوْفَى، وابنُ عَبَّاس (١٠٠)، وسَلَمَة بن الأَكْوع، والرَّبيِّع، كُلُّهُم، قالوا: ومَسَحَ برأسهِ مرةً واحدةً. وحِكايتُهم وسَلَمَة بن الأَكْوع، والرَّبيِّع، كُلُّهُم، قالوا: ومَسَحَ برأسهِ مرةً واحدةً. وحِكايتُهم وحَديثُ ابن عَبَّاسٍ حكاية وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ عَلِيلَةً/ في اللَّيلِ حَالَ خَلْوَتِه، ولا اللهُعْلَ في اللَّيْلِ حَالَ خَلْوَتِه، ولا اللهُعْل في اللَّيْلُ عَل المَعْمِ عَلَى الجَبِيرةِ، وسائرِ المَسْع، ولم يَصِعُ مِن كُول الوضوءَ ثَلاثا المَسْع، ولم يَصِعُ مِن المَسْع في التَّيشُم، والمَسْع على الجَبِيرةِ، وسائرِ المَسْع، ولم يَصِعُ مِن أَحْدِيثُهُ اللهُ اللهُ عَلَى أَنْ مَسْعَ الرَّأس مرةً؛ فإنهم ذَكُرُوا الوضوءَ ثَلاثا ثَلاثا، وقالوا فيها: ومَسَعَ عَلَى أَن مَسْعَ الرَّأس مرةً؛ فإنهم ذَكُرُوا الوضوءَ ثَلاثا ثَلاثا، وقالوا فيها: ومَسَعَ مَسَعَ عَلَى المَدْدُ الذَى ذُكِر فيه: مَسَعَ عَلَى المَدِيثُ الذَى ذُكِر فيه: مَسَعَ مَسَعَ المَّاسِةُ اللهُ اللهُ اللهُ عَيْره، والحديثُ الذي ذُكْرُوا عَدَدا، كَا ذَكُرُوا في غيره، والحديثُ الذي ذُكرُوا عَدَدا، كَا ذَكرُوا في غيره، والحديثُ الذي ذُكر فيه: مَسَعَ مَسَعَ

⁽١٦) في: باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجة ١٤٥/١، ١٤٦. وأخرجه الترمذي، في باب ماجاء في الوضوء ثلاثا ثلاثا، من أبواب الطهارة؛ حيث قال: «وفي الباب عن عثمان والربيع وابن عمر وأبي أمامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو ومعاوية وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبيّه. عارضة الأحوذي ٢١/١.

⁽۱۷) تقدم صفحة ۱۷۰.

⁽١٨) عارضة الأحوذي ١/٥٦.

⁽۱۹) حدیث ابن عباس أخرجه البخاری، فی: باب الوضوء مرة مرة، من كتاب الوضوء. صحیح البخاری ۱۸ و والترمذی، فی: باب ماجاء فی الوضوء مرة مرة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذی ۱۹ ه و وأبو داود، فی: باب الوضوء مرة مرة مرة مرة من كتاب الطهارة. سنن أبی داود ۲۰/۱. والنسائی، فی: باب الوضوء مرة مرة، وباب مسح الأذنین، وباب مسح الأذنین مع الرأس، من كتاب الطهارة. المجتبی ۱۹۵۱، ۱۳۰ و ابن ماجه، فی: باب ماجاء فی الوضوء مرة مرة. سنن ابن ماجه ۹/۱ و والدارمی، فی: باب الوضوء مرة مرة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمی ۱۷۷/۱، ۳۹.

⁽٢٠) في: باب صفّة وضوء رسول الله عَلِيَّكُم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١، ٢٥.

⁽٢١) في م: (برأسه). والمثبت في: الأصل، وسنن أبي داود.

رأسه ثلاثاً، رواه يَحْيَى بنُ آدَم، وخالَفه وَكِيع، فقال: تَوضّاً ثلاثاً. فقط (٢٠٠). ولم يَذْكُرْ عدداً. هكذا والصحيحُ عن عُثمان، أنَّه توضّاً ثلاثاً، ومَسَح برَأْسِه (٢٠٠). ولم يَذْكُرْ عدداً. هكذا رَواه البخاريُّ ومُسْلِم. قال أبو داود: وهو الصحيحُ. ومَنْ رُوِى عنه ذلك سِوَى عُثمان، فلم يَصِحَ، فإنَّهم الذين رَوَوْا(٢٠٠) أحاديتنا وهي صحاحٌ، فيلزَمُ من ذلك ضَعْفُ ما خالفَها، والأحاديثُ التي ذكرُوا فيها أنَّ النبيَّ عَيِّالِيَّهُ توضاً ثلاثاً ثلاثاً. أرادُوا بها ماسِوَى المَسْج؛ فإن رُواتَها حين فَصَّلُوا(٢٠٠) قالوا: ومَسَحَ برَأْسِه مرة واحدةً. والتَّفْصِيلُ يُحْكَمُ به على الإجمالِ، ويكون تفسيراً له، ولا يُعارَضُ به، كالخاصِّ مع العامِّ، وقياسُهم منقوضٌ بالتَّيَمُّم.

فإن قِيلَ: يَجُوزُ أَن يَكُونَ النبِيُّ عَلَيْكُ قَد مَسَحَ مِرةً لِيُبَيِّنَ الجُوازَ، ومَسَحَ للاثَاثَلاثاً (٢٠٠ لَيُبَيِّنَ الأَفْضَلَ (٢٠٠)، كَافَعَلَ فِي الْغَسْلِ، فَتُقِلَ الأَمْرانِ نَقْلاً صَجِيحاً مِن غير تعارُض بين الرواياتِ. قلْنا: قولُ الرَّاوى: هذا طُهُور رسولِ الله عَيَّاتُ . يدُلُّ على الدَّوَامِ؛ ولأَنَّ الصحابَة، رضى الله عنهم، إنَّما ذكرُوا صِفَة وُضُوءِ رسولِ الله عَيَّاتُ لَتَعْرِيفِ سائِلِهم ومَنْ حَضَرَهم كَيْفِية وُضُوئِهِ في دَوَامِه، فلو رسولِ الله عَيْنِ الله عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى لم يُطْلِقُوا هذا الإطلاق الذي يُفْهَمُ منه أنَّهم لم شاهَدُوا وُضُوءَه على صِفَةٍ أُخْرَى لم يُطْلِقُوا هذا الإطلاق الذي يُفْهَمُ منه أنَّهم لم يُشَاهِدُوا غَيْرَه؛ لأَنَّ ذلك يكون تَدْلِيسًا وإيهامًا بغيرِ الصَّوابِ، فلا يُظنُّ ذلك بهم، وتعينَ حَمْلُ حالِ الرَّاوِي لغيرِ الصحيح على الغَلَطِ لا غيرُ، ولأَنَّ الرُّواةَ إذا رَوْوُا حديثًا واحداً عن شخص واحدٍ، فاتَّفَقَ الحُقَاظُ منهم على صفةٍ، وخالَفَهُم فيها واحدٌ، حَكَمُوا عليه بالغَلَطِ، وإن كان ثِقةً حافِظًا، فكيفَ إذَا لم يَكُنْ مَعْرُوفًا واحدٌ، حَكَمُوا عليه بالغَلَطِ، وإن كان ثِقةً حافِظًا، فكيفَ إذَا لم يَكُنْ مَعْرُوفًا وذلك!

فصل: إذا وَصلَ الماءُ إلى بَشَرةِ الرأسِ، ولم يَمْسَحْ علَى الشَّعْرِ، لم يُجْزِئُه، لأنَّ

⁽٢٢) آخر كلام أبى داود. وهو بمعناه فى الأخير وليس بلفظه.

⁽۲۳) فی م: «رأسه».

⁽۲٤) في م: «رأووا».

⁽٢٥) في م: «فصلوها».

⁽٢٦) سقط من: م.

⁽٢٧) في الأصل: «الفضل».

الفَرْضَ انتقلَ إليه، فلم يَجُوْ مَسْحُ غيرِه، كما لو أَوَصْلَ المَاءَ إلى باطنِ اللَّحْية / ولم يَغْسِلْ ظاهِرَها. وإن نزَلَ شَعْرُه عن مَنابِتِ شعرِ الرأسِ، فمَسَحَ على النازِلِ من منابِتِه، لم يُجْزِئه؛ لأنَّ الرأسَ ما تَرأَّسَ وعَلاَ، ولو رَدَّ هذا النازِلَ وعقده على رأسِه لم يُجْزِئه المَسْحُ عليه؛ لأنه ليس من الرأسِ، وإنما هو نازِلَّ رَدَّه إلى أعْلاه. ولو نَزَلَ عن مَحلِّ الفَرْض فمَسَحَ عليه أَجْزَأَهُ؛ لأنه شعرٌ على مَحلِّ الفَرْض فمَسَحَ عليه أَجْزَأَهُ؛ لأنه شعرٌ على مَحلِّ الفَرْض، فأشبَه القائِمَ على مَحلِّه، ولأنَّ هذا لابُدَّ منه لكلِّ ذى شعرٍ. ولو خَضَبَ الفَرْض، فأشبه بما يَسْتُرُه أو طَيَّنه، لم يُجْزِئه المَسْحُ على الخِضابِ والطِّينِ، نَصَّ عليه فى الخِضابِ؛ لأنه لم يَمْسَحْ على مَحلِّ الفَرْضِ، فأشبه مالو تَرَكَ على رأسِه خِرْقةً فمَسَحَ عليها. واللهُ أعلمُ.

فصل: ويَمْسَحُ رأسَه بماءٍ جَديدِ غير مافَضَلَ عن ذِراعَيْه. وهذا (٢٨) قولُ أبي حَنيفة والشافِعِيّ، والعملُ عليه عند أَكثر أهلِ العِلْم. قالَه التَّرْمِذِيّ (٢٩). وجَوَّزُهُ الحَسَنُ، وعُرُوة، والأَوْزَاعِيُّ؛ لما ذَكَرْنا من حديثِ عُثمان، ويتَحَرَّ جُ لنا مثل ذلك إذا قُلْنا: إنَّ (٣٠) المُسْتَعْمَلَ لا يخرُج عن طُهُورِيَّتِه، سِيَّما العَسْلَةُ الثانية والثالثة. ولنا: مارَوَى عَبْدُ اللهِ بن زيد، قال: مَسْحَ رسولُ اللهِ عَيْلِيَّةٍ رَأْسَه بماءٍ غَيْرِ فضل يَدَيْه. وكذلك حَكَى عَلِيٌّ وَمُعاوية، رَوَاهُنَّ أَبُو دَاوُد (٣١)، قال التَّرْمِذِيُّ (٢٦): وقد

⁽۲۸) فی م: «وهو».

⁽٢٩) عارضة الأحوذي ٤/١ ه.

⁽٣٠) سقط من: م.

⁽٣١) حديث عبد الله بن زيد أخرجه مسلم، في: باب في وضوء النبي عَيَالِتُهُ، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١١، ٢١١، وأبو داود، في: باب صفة وضوء رسول الله عَلَيْكُ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٧/١. والترمذي، في: باب ماجاء أنه يأخذ لرأسه ماء جديدا، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٣/٠. والدارمي، في: باب كان رسول الله عَلَيْكُ يأخذ لرأسه ماء جديدا، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨٠٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩/٤، ٢٠-٢٤.

وحديث على ومعاوية أخرجه أبو داود، في: باب صفة وضوء رسول الله عَلَيْكُ ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٥/١ ، ٢٨.

⁽٣٢) عارضة الأحوذي ٥١/١، ٥٤.

رُوِىَ من غَيْرِ^(٣٣) وَجْهٍ، أَنَّ النبيَّ عَلِيْكُ أَخَذَ لرَأْسِهِ ماءً جَدِيداً. ولأَنَّ البَلَلَ الباقِي في يَدِه مُسْتَعْمَلُ، فلا يُجْزِيءُ المَسْحُ به، كما لو فَصلَه في إناءِ ثم اسْتَعْمَلَه.

فصل: فإن غَسَلَ رَأْسَه بَدَلَ مَسْجِه، فَعَلَى وَجْهَيْن: أَحَدُهُما، لايُجْزِئُه؛ لأنَّ الله تَعالَى أَمَرَ بالمَسْحِ، والنبيُّ عَلِيليُّهِ مَسْحَ وأَمَرَ بالمَسْحِ، ولأنَّه أحدُ نَوْعَى الطُّهارةِ، فلم يُجْزِيءُ عن النَّوْعِ الآخر، كالمَسْحِ عن الغَسْلِ. والثاني، يُجْزِيءُ؟ لأنَّه لو كان جُنباً فانْغَمَسَ في ماءِ يَنْوِي الطَّهَارَتين، أَجْزَأُه مع عَدَمِ المَسْج، فكذلك إذا كان الحَدَثُ الأَصْغَرُ مُنْفَرِداً، ولأنَّ في صُفِةٍ غُسْلِ النبيِّ عَلِيلَةٍ، أنَّه غَسَلَ وَجْهَهُ ويَدَيْه، ثُمَ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ولم يَذْكُرْ مَسْحاً. ولأَنَّ الغَسْلَ أَبْلَغُ مِنَ المَسْجِ، فإذا أَتَى به يَنْبَغِي أن يُجْزِئَه، كما لو اغْتَسلَ يَنْوِي به الوُضُوءَ، وهذا فيما إذا لم يُمِرَّ يَدَه علَى رَأسِه. فأمَّا إِنْ أَمَرَّ يدَه على رَأسِه مع الغَسْلِ أو بعدَه أَجْزَأه؛ لأنَّه قد أَتَى بالمَسْجِ. وقد رُوِيَ عن مُعَاوِية، أنه تَوَضَّأُ للنَّاسِ كَمَا رَأَى النبيُّ عَيْظَةً تَوَضَّأً، ٢ه ظ فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَه غَرَفَ غَرْفَةً من ماء فتَلَقَّاها بشِمَالِه، حتى وَضَعَها علَى وَسَطِ رَأْسِه حتى قَطَرَ الماءُ أو كادَ يَقْطُرُ. ثم مَسَحَ مِنْ مُقَدَّمِه إلى مُؤَخَّرِه، ومِنْ مُؤَخَّرِه إلى مُقَدَّمِه. رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٤). ولو حَصَلَ عَلَى رَأْسِه ماءُ المَطَر، أو صَبَّ عليه إنسانٌ، ثم مَسَحَ عليه يَقْصِدُ بذلك الطُّهارَة، أو كان قد صَمَد للمَطَر، أَجْزَأُهُ. وإن حَصَلَ المَاءُ علَى رَأْسِه من غير قَصْدٍ أَجْزَأُهُ أيضاً؛ لأنَّ حُصُولَ الماءِ على رَأْسِه بغير قَصْدٍ لم يُؤَثِّرُ في الماء، فمتى وَضَع يَدَه على ذلك البَلَل ومَسَحَ به فقد مَسَحَ بماءِ غير مُسْتَعْمَلٍ، فَصَحَّتْ طَهارَتُه، كما لو حَصَلَ بقَصْدِه. فإن لم يَمْسَعْ بِيَدِه، وقلنا إن الغَسْلَ يقومُ مَقَامَ المَسْجِ، نَظَرْنا؛ فإنْ قَصَدَ حُصُولَ الماءِ على رَأسِه أَجْزَأُهُ إذا جَرَى الماءُ عليه، وإلَّا لَمْ يُجْزِئُهُ. وإن قُلْنا لا يُجْزِىءُ الغَسْلُ عن المَسْجِ، لم يُجْزِئُهُ بحَالٍ. فصل: وإن مَسَحَ رَأْسَه بخِرْقةٍ مَبْلُولةٍ، أو خَشَبةٍ، أَجْزَأُهُ في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ؛ لأنَّ الله تَعالَى أَمَرَ بالمَسْحِ، وقد فَعَلَه، فأجْزَأُهُ، كما لو مَسْحَ بيَدِه أو بيَدِ غيره، ولأنَّ

⁽٣٣) سقط من: م.

⁽٣٤) في: باب صفة وضوء رسول الله عَلِيُّكُم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٨/١.

مَسْحَه بِيدِه غَيْرُ مُشْتَرَطٍ، بدلِيلِ مالو مَسَحَه بِيدِ غيرِه. والثانى، لا يُجْزِئه؛ لأنَّ النبيَّ عَيْلِهُ مَسْحَ بِيدِه. وإن وَضَعَ عَلَى رَأْسِه خِرْقَةً مَبْلُولَةً فابْتَلَّ بها (("") رَأْسُه، أو وضَع خِرْقَةً ثم بَلَّها حتى ابْتَلَّ شَعْرُه، لَمْ يُجْزِئه؛ لأنَّ ذلك ليس بمَسْجِ ولا غَسْلِ. ويَحْتَمِلُ أن يُجْزِئه؛ لأنَّه بَلَّ شَعْرَه قاصِداً للوُضُوء، فأجْزَأه، كما لو غَسَلَهُ. وإن مَسْحَ بإصْبَعِ أو إصبَعَيْنِ أَجْزَأه إذا مَسَحَ بهما ممايَجِبُ مَسْحُه كلَّه. ونقلَ محمد بن الحَكَمِ، عن أَحْمَد، أنَّه لا يُجْزِئه. قال القاضيى: هذا مَحْمُولٌ عَلَى وُجُوبِ السَّيَعابِ الرَّأْسِ بإصبَعِه، فأمَّا إنِ اسْتَوْعَبَه أَجْزَأَهُ؛ لأنَّه السَّيعابِ الرَّأْسِ بإصبَعِه، فأمَّا إنِ اسْتَوْعَبَه أَجْزَأَهُ؛ لأنَّه مَسْحَ بَعْض يَدِه، أَشْبَهُ مَسْحَه بكفّهِ.

فصل: والأذنان من الرَّأْسِ، فقِياسُ المَذْهَبِ وُجُوبُ مَسْجِهِما مَعَ مَسْجِه. وقال الحَلَّالُ: كُلُّهُم حَكُوْا عن أَبِي عَبْدِ الله، فِيمَنْ تَرَكَ مَسْجَهُما عامِداً أَو ناسِياً، أَنَّه يُجْزِئُه؛ وذلك لأَنَّهُما تَبَعّ للرَّأْسِ، لا يُفْهَمُ مِنْ إطْلاقِ اسْمِ الرَّأْسِ دُخُولُهُما فيه، ولا يُشْبِهانِ بَقِيَّة أَجْزاءِ الرَّأْسِ، ولذلك لم يُجْزِهِ مَسْجُهما عن مَسْجِه عِنْدَ مَنِ اجْتَزَأً بِمَسْجِ بَعْضِه، والأَوْلَى مَسْجُهما مَعَه؛ لأنَّ النبيَّ عَقِيلَةً مَسَحَهُما معَ رَأْسِه، اجْتَزَأً بِمَسْجِ بَعْضِه، والأَوْلَى مَسْجُهما مَعَه؛ لأنَّ النبيَّ عَقِيلَةً مَسَحَهُما مع رَأْسِه، فَرَوَت الرَّبَيِّعُ، أَنها رَأَت النبيَّ عَيَّالِيهُ مَسَحَ رَأْسَه، ما أَقْبَلَ منه ومَا أَدْبَرَ وصُدْغَيْه وَأَدُنَيْهِ مَرَّةً واحِدَةً (٢٦) ورَوَى ابنُ عَبَّاس، أنَّ النبيَّ عَيَّالِيهُ مَسَحَ برَأْسَه (٢٦) وأَدُنَيْه مَوْ فَا التَّرْمِذِيُّ : حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ وحَدِيثُ الرُّبَيِّع طَاهِرَهُما وباطِنَهُما (٢٦). وقال التَّرْمِذِيُّ : حَدِيثُ ابنِ عَبَاسٍ وحَدِيثُ الرُّبَيِّع طَوَلَهُ مَسَحَ برَأْسِه صَحِيحان (٢٩). ورَوَى المِقْدامُ بنُ مَعْدِ يكَرِبَ. أن النبيَّ عَيَّالِيهُ مَسَحَ برَأْسِه صَحِيحان (٢٩). ورَوَى المِقْدامُ بنُ مَعْدِ يكَرِبَ. أن النبيَّ عَيَّاسٍ وحَدِيثُ الرُّبَيِّ وأَذُيْهِ، وأَدْخَل إصْبَعَيْه في صِمَاخِيْ (٢٠) أَذُنَيْه. رَوَاه أبو دَاوُد (٢١). فيُسْتَحَبُ أن

⁽٣٥) سقط من: الأصل.

⁽٣٦) تقدم تخريج حديث الربيع صفحة ١٥٠ .

⁽٣٧) في م: «رأسه».

⁽٣٨) أخرَجه الترمذي، في: باب ماجاء في مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذي ٤/١ .

⁽٣٩) عبارة الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح». وسبق ذلك قوله بعد روايته حديث ابن عباس: «وفي الباب عن الرُّبِيَّم».

⁽٤٠) في سنن أبي داود: «صماخ». والصماخ: خرق الأذن.

⁽٤١) في: باب صفة وضوء رسول الله عَلَيْكُم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٨/١.

يُدْخِلَ سَبَّابَتَيْه في صِمَاخَى أُذُنَيْه، ويَمْسَحَ ظَاهِرَ أُذُنَيْه بإِبْهامَيْه (٢٠). ولا يَجِبُ مَسْحُ ما اسْتَتَرَ بالغَضَارِيف؛ لأنَّ الرَأسَ الذي هو الأَصْلُ لا يَجِبُ مَسْح ما اسْتَتَرَ منه بالشَّعْرِ، والأُذُنُ أُوْلَى.

٢٩ ـ مسألة؛ قال: (وغَسْلُ الرُّجْلَيْنِ إلى الكُعْبَيْنِ، وهما العَظْمانِ الناتِعَانِ)

غَسْلُ الرِّجْلَيْن واجِبٌ فَى قَوْلِ أَكْثَرَ أَهْلِ العِلْمِ. وقال عَبْدُ الرَّحْمن بنُ أَبِي لَيْلَى (1): اجْتَمَعَ (1) أَصْحابُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ عَلَى غَسْلِ القَدَمَيْنِ. ورُوِى عن عَلِيٍّ ، أنه مَسَحَ على نَعْلَيْه وقَدَمَيْه ، ثم دَخَل المَسْجِدَ فَخَلَع نَعْلَيْه ، ثم صَلَّى . وحُكِى عن ابنِ عَبَّاسِ أنه قال: ما أَجِدُ في كِتابِ اللهِ إلا غَسْلَتَيْن ومَسْحَتَيْن. ورُوِى عن أنسِ بنِ مالِكٍ أنه ذُكِرَ له قُولُ الحَجَّاجِ: اغْسِلُوا القَدَمَيْنِ ظاهِرَهُما وباطِنَهُما، وحَلَوُ اللهُ أنس بن الأصابع، فإنَّه ليس شيءٌ من ابْنِ آدَمَ أَثْرَبَ إلى الحَبَثِ مِنْ قَدَمَيْه . وتَلَوُ المَنْ اللهُ عَلَيْه أَوْرَبَ إلى الحَبَثِ مِنْ قَدَمَيْه . وقال أنس: صَدَقَ الله ، وكذَب الحَجَّاجُ. وتَلَا هذه الآية : ﴿ فَآغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٢٠) وحُكِى عن الشَّعْبِيِّ أنه قال: الوُضُوءُ مَعْسُولان ومَمْسُوحان، فالمَمْسُوحان يَسْقُطان في عن الشَّعْبِيِّ أنه قال: الوُضُوءُ مَعْسُولان ومَمْسُوحان، فالمَمْسُوحان يَسْقُطان في النَّيَّمُ عَنْ اللهَ عَلَى الْكَمْسُوكِ الْ يَسْفُولان ومَمْسُوحان، فالمَمْسُوحان يَسْقُطان في النَّيَّمُ عَنْ .

ولم نعلَمْ مِنْ فُقَهاءِ المُسْلمِين مَنْ يَقُولُ بالمَسْجِ عَلَى الرِّجْلَيْنِ غَيْرَ ما^(٤)ذَكَرْنا، إلَّا ما حُكِيَ عن ابنِ جَرِيرٍ. أنه قال: هو مُخَيَّرٌ بين المَسْجِ والغَسْلِ^(٥)، واحْتَجَّ

⁽٤٢) في الأصل: «براحتيه».

⁽١) أبو عيسى عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى الكوفى الإمام الحافظ، كان أصحابه يعظمونه كأنه أمير، توفى سنة اثنتين وثمانين وقيل سنة ثلاث. سير أعلام النبلاء ٢٦٢/٤ – ٢٦٧.

⁽٢) في م: «أجمع».

⁽٣) سورة المائدة ٦.

⁽٤) في م: «من».

⁽٥) نص عبارة الطبرى: «فإذا كان المسحّ المعنيان اللذان وصفنا: من عموم الرجلين بالماء، وخصوص بعضهما بدلك به، وكان صحيحا بالأدلة الدالة التي سنذكرها بعد، أن مراد الله من مسحهما العموم، وكان لعمومهما بذلك معنى الغسل والمسح، فبَيِّنٌ صواب قرأة القراءتين جميعا، أعنى النصب في الأرجل والخفض؛ لأن في عموم الرجلين بمسحهما بالماء غسلُهما، وفي إمرار اليد وماقام مقام اليد عليهما مسحُهما، فوجه صواب قراءة من قرأ

بظاهِرِ الآية، وبما رَوَى ابنُ عَبَّاس، قال: تَوضَّأُ النبيُّ عَلَيْكُ وأَدَخَلَ يَدَه في الإِنَاءِ، فَمَضْمَض واسْتَنْشَقَ مَرَّةً واحدةً، ثم أَدْخَلَ يَدَهُ، فصَبُّ عَلَى وَجْهِه مَرَّةً واحِدَةً، ثم أَدْخَلَ يَدَهُ، فصَبُّ عَلَى وَجْهِه مَرَّةً واحِدَةً، ثم أَخَذَ مِلْءَ وصَبُّ عَلَى يَدَيْه مَرَّةً واحِدةً (۱)، ومَسَحَ برَأْسِهِ وأَذُنَيْهِ مَرَّةً واحِدَةً، ثم أَخَذَ مِلْءَ كَفِّ مِنْ ماءٍ فَرَشَّ عَلَى قَدَمَيْه وهو مُنْتَعِلً (۱). رَوَاه سَعِيد. وقال أيضاً: حَدَّثَنا هُشَيْم، أخبرنا يَعْلَى بن عَطَاء، عن أبيه، قال: أخبرنى أوْسُ بن أبى أوْس الثَّقفِيّ، أنه رَأى النبيَّ عَلَيْكُ أَتَى كِظَامَةَ قَوْمٍ (۱) بالطَّائِفِ، فَتَوضَّأً ومَسَحَ عَلَى قَدَمَيْهِ (۱). قال هُشَيْم: كان هذا في أوَّل الإسْلَامِ.

وَلَنَا أَنَّ عَبْدَ اللهِ بن زَيد، وَعُثْمان، حَكَيا/ وُضُوءَ رَسُولِ اللهِ عَلِيْكِم، قَالًا: فَغَسَلَ ٥٠ ط قَدَمَيْه. وفي حَديثِ عُثْمان: ثم غَسَلَ كِلْتَا رِجْلَيْه ثَلاثًا، مُتَّفَقٌ عليهما (١٠٠٠. وفي لَفْظٍ: ثم غَسَلَ رِجْلَه اليُمْنَى إلى الكَعْبَيْنِ ثَلاثًا ثلاثًا (١١٠)، ثم غَسَلَ اليُسْرَى مثل ذلك. وعن عَلِيٍّ أنه حَكَى وُضُوءَ رَسُولِ الله عَيْقِيدٍ، فقال: ثم غَسَلَ رِجْلَيْه إلى الكَعْبَيْن ثَلاثًا ثَلاثًا. وكذلك قالتِ الرُّبَيِّعُ بنتُ مُعَوِّذٍ، والبَرَاءُ بنُ عازِب، وعبد الله

خلك نصبا لما في ذلك من معنى عمومها بإمرار الماء عليهما. ووجه صواب قراءة من قرأه خفضا، لما في ذلك من
 إمرار اليد عليهما، أو ما قام مقام اليد، مسحا بهما.

تفسير الطبرى (شاكر) ٦٣/١٠.

ولعل نقل المؤلف عن ابن جرير في القسم المفقود من كتابه اختلاف الفقهاء.

(٦) في الأصل: «مرة».

(٧) ذكر السيوطى فى أول مسند ابن عباس حديثا مقاربا لهذا يختلف معه فى بعض ألفاظه. الجامع الكبير
 ٢/ ٤٤٤، وذكر أن ابن أبى شيبة أخرجه، وهو عنده فى: باب فى الوضوء كم هو مرة، من كتأب الطهارات
 ٩/١. وانظر: باب مسح الأذنين مع الرأس إلخ، من كتاب الطهارة. المجتبى من سنن النسائى ٦٣/١.

(٨) الكظامة: الميضأة، وفم الوادى، وبئر بجنب بئر بينهما مجرى ببطن الأرض.

(٩) أخرجه أبو داود، في: باب حدثنا مسدد وعباد بن موسى، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٨/٤.

(١٠) في م: «عليه».

(١١) في الأصل: «ثلاث مرات».

ابن عُمَر. رَوَاهُنَّ سَعِيد وغَيْرُه (١٢). وعن عُمَر رضى الله عنه، أَنَّ رَجُلاً تَوَضَّأً، فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفْرٍ مِن قَدَمِه، فأَبْصَرَهُ النبيُّ عَيَالِيَّة، فقال: «ارْجِعْ فأحْسِنْ وُضُوءَكَ». فرَجَع فتَوَضَّأُ (١٦) ثم صلَّى. رَوَاهُ مُسْلِم (١٤)، وفى لفْظِ: أَنَّ النبيَّ عَيَالِيَّة وَضُوءَكَ». فرَجُلاً يُصَلِّى، وفى ظَهْرِ قَدَمِه لُمْعَةٌ قَدْرَ الدِّرْهَمِ لَم يُصِبْها المَاءُ، فأَمَرَه النبيُّ عَيَالِيَّة أَن يُعِيدَ الوُضُوءَ والصَّلاةَ. رَوَاه أبو داود (١٥)، والأَثْرَمُ، قال الأَثْرَمُ: ذَكَر أَبُو عَبْد الله إسْنادَ هذا الحديث. قلتُ له: إسْنادٌ جَيِّدٌ؟ قال: نَعَم. وعَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرُو، أَن النبيَّ عَيَالِيَّة رَأَى قَوْماً يَتَوَضَّأُون وأَعْقَابُهُم تَلُوحُ (١٦)، فقال: «وَيْل عَمْرُو، أَن النبيَّ عَيَالِيَّهُ وَلَى اللهُ بنَ النبيَّ عَيَالِيَّة قال: «وَيْل لِلأَعْقابِ مِنَ النَّارِ». وعن عائشةَ، وأبى هُرَيْرة، أن النبيَّ عَيَالَة قال: «وَيْل للأَعْقابِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُنَّ مُسْلِم (١٧). وقد ذَكُونا أَمْرَ النبيِّ عَيَالَة بتَخْلِيل للأَعْقابِ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُنَّ مُسْلِم (١٧). وقد ذَكُونا أَمْرَ النبيِّ عَيَالَة بتَخْلِيل

⁽١٢) انظر تخريج هذه الأحاديث فيما تقدم صفحات ١٥٠، ١٦٩، ١٠٠ .

⁽١٣) سقط من: الأصل. وهو في بعض الروايات.

⁽١٤) فى: باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٥/١. وأبن ماجه، فى: باب وأخرجه أبو داود، فى: باب تفريق الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٩٨١. وابن ماجه، فى: المسند من توضأ فترك موضعا لم يصبه الماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٨/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٢٠/١، كا أخرجه أبو داود وابن ماجه، عن أنس، فى الموضعين السابقين. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٤٦/٣.

⁽١٥) في: باب تفريق الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٩/١.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب من توضأ فترك موضعاً لم يصبه الماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٨/١ . والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/٣ .

⁽١٦) تلوح: أي تلمع.

⁽١٧) روى مسلم حديث عبد الله بن عمرو، فى: باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٤/١. كما أخرجه البخارى، فى: باب من رفع صوته بالعلم، وباب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم، من كتاب العلم، وفى: باب غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٢٥/١، ٥٠ وأبو داود، فى: باب فى إسباغ الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٢/١ والنسائى، فى: باب إيجاب غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٦/١، وابن ماجه، فى: باب غسل العراقيب، من كتاب الطهارة. من النار، من النار، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٩٤/١، والإمام أحمد، فى المسند ٢٠١٢، ٢٠١، ٢٠١، ٢١٥، ٢٢١،

كا روى مسلم حديث عائشة، في: باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢١٤/ ٢٠١٥. وابن ماجه، في: باب غسل العراقيب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٤/١. =

الأَصَابِعِ، وأنه كان يَعْرُكُ أَصَابِعَه بِخِنْصَرِه بَعْضَ العَرْكِ، وهذا كُلُّه يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الغَسْلِ، فإنَّ المَمْسُوحَ لا يَحْتاجُ إلى الاسْتِيعابِ والعَرْكِ. وأما الآية، فقد رُوَى عِكْرِمَة، عن ابنِ عَبَّاس: أنه كان يَقْرَأُ ﴿ وأَرْجُلَكُمْ ﴾. قال: عادَ إلى الغَسْلِ (١٨٠). ورُوِى عن عَلِيٍّ وابنِ مَسْعُودٍ والشَّعْبِيّ، أنهَّم كانوا يَقْرَءُونها كذلك. وروَى ذلك كُلّه سَعِيدٌ، وهي قراءة جَماعةٍ مِنَ القُرَّاء، منهم ابنُ عامر (١٥)، فتكون مَعْطُوفة عَلَى اليَدَيْنِ في العَسْلِ. ومَنْ قَرَأها بالجَرِّ فَلِلْمُجاوَرَةِ، (٢٠ كما أنْشَدُوا ٢٠):

وروى مسلم حديث أبى هريرة، فى: باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١٤/١، ٢١٥٠ كما أخرجه البخارى، فى: باب غسل الأعقاب، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٥٨/١. والترمذى، فى: باب ماجاء ويل للأعقاب من النار، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٥٨/١. والنسائى، فى: باب إيجاب غسل الرجلين، من كتاب الطهارة. المجتبي من السنن ١٦٦١، وابن ماجه، فى: باب غسل العراقيب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٤٥١. والدارمى، فى: باب ويل للأعقاب من النار، من كتاب الوضوء. سنن الدارمى ١٩٥١، والإمام أحمد، فى: المسند ٢٨٢/٢، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٨٩، ٤٠٠٠ من كتاب العراقيب، من كتاب العراقيب، من كتاب العراقيب، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى العراقيب، والإمام أحمد، فى: المسند ٢٨٢/٢، ٢٨٤، ٢٨٩، ٤٠٠٠ كناب كالمناب العراقيب، ويكان كالمناب كالمناب العراقيب، ويكان كالمناب كا

وأخرجه، عن جابر، ابن ماجه، فى: باب غسل العراقيب، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣١٦/٣، ٣٩٠. وأخرجه، عن معيقيب، الإمام أحمد، فى: المسند ٢٢٦/٣، ٤٢٥/٥. كما أخرجه، عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى، الإمام أحمد، فى: المسند ١٩١/٤.

قال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وعائشة، وجابر، وعبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، ومعيقيب، وخالد بن الوليد، وشرحبيل بن حسنة، وعمرو بن العاصي، ويزيد بن أبي سفيان.

وذكر ابن ماجه أنه فيه عن: خالد بن الوليد، ويزيد بن أبى سفيان، وشرحبيل بن حسنة، وعمرو بن العاص.

(١٨) أي عاد الأمر إلى الغسل. انظر: تفسير الطبري ١٠٥/١٠.

(١٩) أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، الإمام الكبير، مقرئ الشام، المتوفى سنة ثمان عشرة ومائة. سير أعلام النبلاء ٢٩٢٥، ٣٩٣، معرفة القراء الكبار ٩٩/١.

(۲۰ – ۲۰) في م: «كما قال وأنشدوا».

والبيتان اللذان استشهد بهما لامرئ القيس، من معلقته المشهورة، وهما في ديوانه، الأول في صفحة ٢٥، والثاني في صفحة ٢٥، وهما من الشواهد النحوية. انظر: معجم شواهد العربية، للأستاذ عبد السلام هارون ٧٠.٥/١.

كأن ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجادٍمُزَمَّلِ (٢١) أنشد:

وظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجِ صَفِيفَ شِوَاءِ أَو قَدِيرِ مُعَجَّلِ جَرَّ قديراً، مَعَ العَطْفِ لِلْمُجَاوَرَةِ، وفي كِتَابِ الله تَعَالَى: ﴿ إِنِّى أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ (٢٠). جَرَّ أَلِيماً، وهو صِفَةُ العَذَابِ المَنْصُوب، لِمُجَاوَرَته عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ (٢٠). جَرَّ أَلِيماً، وهو صِفَةُ العَذَابِ المَنْصُوب، لِمُجَاوَرَته ، و المَجْرُور، وتقول العربُ: جُحْرُ ضَبِّ حَرِبٍ. / وإذا كان الأمْرُ فيهامُحْتَمِلاً وَجَبَ اللهُ جُوعُ إلى بيانِ النبيِّ عَيَالِيَّةٍ، ويَدُلُّ على صِحَّةِ هذا قَوْلُ النبيِّ عَيَالِيَّةٍ في حَدِيثِ عَمْرِو بنِ عَبَسَة (٢٠): ﴿ ثُمْ غَسَلَ رِجْلَيْه كَا أَمَرَهُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ ﴾ (٢٠). فَتَبَتَ بهذا أَنَّ (٢٠) الله تعالى ٢٠) إنَّما أَمَرَ بالغَسْلِ لا بالمَسْجِ، ويحَثْمِلُ أَنه أُرادَ بالمَسْجِ الغَسْلَ الخَمْيُ خَفِيفَ الغَسْلِ مَسْحاً، فيقُولُون: الخَفِيفَ. قال أَبُو عَلِي الفارِسِيّ: العَرَبُ تُسَمِّى خَفِيفَ الغَسْلِ مَسْحاً، فيقُولُون: تَمَسَّحْتُ للصَّلاةِ. أَي تَوَضَّأْتُ. وقال أَبُو زَيْدِ الأَنْصَارِيّ نَحْوَ ذلك، وتَحْدِيدُه بالكَعْبَيْنِ ذَلِيلٌ عَلَى أَنه أُرادَ الغَسْلَ، فإنَّ المَسْحَ لَيْسَ بمَحْدُودٍ.

فإنْ قِيلَ: فَعَطْفُه عَلَى الرَّأْسِ دَلِيلٌ عَلَى أَنه أَرادَ حَقِيقَةَ الْمَسْجِ. قُلْنَا: قَد افْتَرقَا مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُها، أَنَّ الْمَمْسُوحَ فِي الرَّأْسِ شَعْرٌ يَشُقُّ غَسْلُه، والرِّجْلَان بِخِلَافِ دَلك، فَهُمَا أَشْبَهُ بالمَعْسُولاتِ. والثاني، أَنَّهُما مَحْدُودَان بِحَدٍّ يَنْتَهِى إليه، فأَشْبَهَا اللّهَ مُعَرَّضَتَان للخَبَثِ لِكَوْنِهما يُوطَأُ بِهما على الأَرْضِ، اللّهَ يُنْ والثالثُ، أَنَّهُما مُعَرَّضَتَان للخَبَثِ لِكَوْنِهما يُوطَأُ بِهما على الأَرْضِ،

(٢١) رواية الديوان لصدر البيت: _.

^{*} كَأَنَّ أَبَانًا فِي أَفَانِينِ وَدْقِهِ *

والبجاد: كساء مخطط. وخفض «مزمل» وهو صفة لـ «كبير»، لمجاورته «بجاد» المخفوض.

⁽۲۲) سورة هود ۲۶.

⁽٢٣) في النسخ: «عنبسة». وهو أبو نجيح عمرو بن عبسة بن عامر السلمي، أسلم قديما بمكة، وكان أخ أبي ذرٍ لأمه، توفي في أواخر خلافة عثمان. تهذيب التهذيب ٦٩/٨.

⁽٢٤) ذكر الحديث بطوله السيوطى، فى الجامع الكبير ٥٨٢/٢. وقال: أخرجه سعيد بن منصور . (٢٥ – ٢٥) فى م: «النبي عَلَيْكُ ».

بِخِلَافِ الرَّأْسِ. وأَمَّا حَدِيث أَوْسٍ فِى (٢٦) أَنَّ النبَّى عَلِيْكُ مَسَحَ عَلَى قَدَمَيْه (٢٧). فإنّما أَرَادَ الغَسْلَ الخَفِيفَ، وكَذَلِك حَدِيثُ ابن عباس، ولذلك قال: أَخَذَ مِلْءَ كَفِّ مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى قَدَمَيْه. والمَسْحُ يكونُ بالبَلِل لا بِرَشِّ المَاءِ.

فأما قَوْل الْخِرَقِيِّ: ((وهُمَا الْعَظْمَانِ الناتِفَانِ). فأرادَ أَنَّ الكَعْبَيْنِ هما اللَّذَانِ في أَسْفَطِ السَّاقِ مِنْ جَانِبِي الْقَدَمِ. وحُجِي عَنْ مُحمَّد بنِ الحَسَنِ أَنه قال: هُمَا فِي مُشْطِ الْقَدَمِ، وهو مَعْقِدُ الشَّر الِي مِنَ الرِّجْلِ، بدَلِيلِ أَنه قال: ﴿إِلَى الكَعْبَيْنِ ﴾. فَيَدُلُ القَدَمِ، وهو مَعْقِدُ الشَّر الِي مِنَ الرِّجْلِ، بدَلِيلِ أَنه قال: ﴿إِلَى الكَعْبَيْنِ ﴾. فَيَدُلُ عَلَى أَنّ في الرِّجْلَيْنِ كَعْبَيْنِ لا غَيْرُ، ولو أَرَادَ مَا ذَكُرْتُمُوهُ كَانت كِعَابُ الرِّجْلَينِ أَرْبَعَة، فإِنَّ لِكُلِّ قَدَمٍ كَعْبَيْنِ. ولنا: أَنَّ الكِعَابَ المَشْهُورَةَ في العُرْفِ هي التي ذَكَرْناها، قال أَبُو عُبَيْد: الكَعْبُ الذي في أَصْلِ القَدَمِ مُنْتَهَى السَّاقِ إليه، بِمَنْزِلَةِ كَعْبَابِ القَنَا، كُلُّ عَيْدِ منها يُسمَّى كَعْبًا. وقد رَوَى أَبُو القَاسِم الْجَدَلِيُّ (٢٨٠)، عن كَعْب صاحِبِهِ في الصَّلَاةِ، ومَنْكِبَه بمَنْكِ صاحِبِهِ في الصَّلَاةِ، ومَنْكِبَه بمَنْكِ صاحِبِهِ في الصَّلَاةِ، ومَنْكِبَه بمَنْكِ صاحِبِهِ. رواه الخَلَّالُ (٢٩٠)، وقالَهُ البُخَارِيُّ (٣٠٠). ورُوى أَنَّ قُريشا كانت بمَنْكِ صاحِبِهِ. رواه الخَلَّلُ (٢٠٠)، وقالَهُ البُخَارِيُّ (٣٠٠). ورُوى أَنَّ قُريشا كانت ترقي مَنْ وَرَائِه حتى تُدْمِيها./ ومُشْطُ القَدَمِ أَمَامَهُ. وقَوْلُه عَمْ تَعْلَى: ﴿ إِلَى الكَعْبَيْنِ ﴾ حُجَّة لنا؛ فإنَّه أَرادَ أَنَّ كُلَّ رِجْلِ تُعْسَلُ إلى الكَعْبَيْنِ، إذْ لو تعالى: ﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى المَرَافِقِ ﴾ تعالى: وَاللَهُ عَلَى جَمِيعِ الأَرْجُلِ لقال: الكِعَاب، كَا قال: ﴿ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى المَرَافِقِ ﴾ تعالى: أَوْلَوْلُ الْمُعَيْفِ الْكَعْبُونِ الْمُولِ الْقَلْقُ عَلَى الْمَرَافِقِ الْمُعْبَلِ الْمُولِ الْمُولِ الْقَلْمُ الْمُ الْمُولِ الْمُولِ الْمُعَبِي الْمُولِ الْمُ الْمُعَلِي الْمُولِ الْمُعْبَلِي الْمُولِ الْمُولِ الْمُعْبَلِ الْمُعَبِي الْمُولِ الْمُولِ الْمُعْبَلِ الْمُعْبَلِ الْمُولِ الْمُو

فصل: وَيْلزَمُه إِدْخالُ الكَعْبَيْنِ في الغَسْلِ، كَقَوْلِنَا في المَرَافِقِ فِيمَا مَضَى.

٣ - مسألة؛ قال: (ويَأْتِي بالطَّهارَةِ عُضْواً بَعْدَ عُضْوٍ، كَمَا أَمَرَ اللهُ تَعالَى)
 وجُمْلَةُ ذلِكَ: أنَّ التَّرْتِيبَ في الوُضُوءِ عَلَى مافِي الآيةِ واجِبٌ عِنْدَ أَحْمَد. لَمْ أَرَ

⁽٢٦) سقط من: م.

⁽۲۷) تقدم في صفحة ١٨٥.

⁽٢٨) هو الحسين بن الحارث الكوفي، ثقة. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٣٣٣/٢.

⁽٢٩) وأخرجه أبو داود، في: باب تسوية الصفوف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٥٣/١.

⁽٣٠) في ترجمة باب إلزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري

عَنْهُ فِيهِ اخْتِلافًا، وهو مَذْهَبُ الشافِعِيِّ، وأبي ثُوْر، وأبي عُبَيْدٍ. وحَكَى أبوُ الخَطَّابِ رَوَايةً أَخْرَى عن أَحْمد أنَّه غَيْرُ واجب. وهذا مَذْهَبُ مالِكِ، والثَّوْرى، وأُصْحابِ الرأي، ورُويَ أيضاً عن سَعِيد بن المُسَيَّبِ، وعَطاء، والحَسَن. ورُوِيَ عن عَلِيٌّ ومَكْحُول، والنَّخَعِيِّ، والزُّهْرِيِّ، والأَوْزَاعِيِّ، فِيمَنْ نَسِيَ مَسْعَ رَأْسِهِ، فَرَأًى فِي لِحْيَتِه بَلَلاً: يَمْسَحُ رَأْسَه بهِ، ولَمْ يَأْمُرُوهُ بإعادَةِ غَسْل رجْلَيْه. والْحتَارَه ابنُ المُنْذِر؛ لأنَّ الله تَعالَى أمَرَ بعَسْل الأَعْضاء، وعَطَفَ بَعْضَها عَلَى بَعْض بوَاو الجَمْع، وهي لا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، فكَيْفَما غَسَلَ كانمُمْتَثِلاً، ورُويَ عن عَلِيٍّ وابن مَسْعُودٍ: مَاأَبَالِي بِأَيِّ أَعْضَائِي بَدَأْتُ. وقال ابنُ مَسْعُود: لا بَأْسَ أَنْ تَبْدَأَ برجْلَيْكَ قَبْلَ يَدَيْكَ فِي الوُضُوء. ولَنَا أنَّ فِي الآيةِ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أنه أُريدَ بَهَا التَّرْتِيب؛ فإنَّه أَدْخَلَ مَمْسُوحاً بَيْنَ مَغْسُولَيْن، والعَرَبُ لا تَقْطَعُ النَّظِيرَ عَنْ نَظِيرِهِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ، والفائِدَةُ هٰهُنَا التَّرْتِيبُ. فإنْ قِيلَ: فائِدَتُه اسْتِحْبابُ التَّرْتِيبِ. قُلْنَا: الآيةُ ما سِيقَتْ إِلَّا لِبَيانِ الوَاجِبِ؛ وَلَهٰذَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا شَيْئًا مِنِ السُّنَنِ، وَلأَنَّهُ مَتَى اقْتَضَى اللَّفْظُ التَّرْتِيبَ كان مَأْمُوراً به، والأَمْرُ يَقْتَضِي الوُجُوب، ولأَن كُلِّ مَنْ حَكَى وُضُوءَ رَسُولِ اللهِ عَيْطِاللَّهُ حَكَاهُ مُرَتَّباً، وهو مُفَسِّرٌ لِمَا في كِتَابِ الله تَعالَى، وتَوَضَّأ مُرَتِّباً، وقال: «هذا وُضُوءٌ لا يَقْبَلُ اللهُ الصَّلاةَ إِلَّا به» (١) . أي بمِثْلِه، وما رُويَ عن عَلِيٍّ وابنِ مَسْعُودٍ قال أحمد: إنَّما عَنَيَا بِهِ اليُسْرَى قَبْلَ اليُّمْنَى، لأنَّ مَخْرَجَهُما من الكتاب واحِدٌ. ثم قال أحْمَد: حَدَّثنَا جَرير، عن قَابُوس، عن أبيهِ، أنَّ عَلِياً سُئِلَ، ه و فَقِيلَ له: أَحَدُنَا يَسْتَعْجِلُ، فَيَغْسِلُ شَيئاً قَبْلَ شَيء؟ قال: لا. حَتَّى يَكُونَ/ كما أَمَرَ الله تَعالَى، والرِّوايةُ الْأُخْرَى عن ابنِ مَسْعُودٍ، ولا يُعْرَفُ لها أصْلِّ.

فصل: ولا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ اليُمْنَى واليُسْرَى، لا نَعْلَمُ فيه خِلَافاً، لأنَّ مَخْرَجَهُما في الكِتابِ واحدٌ. قال اللهُ تَعالَى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ و﴿وأَرْجُلَكُمْ ﴾.

⁽١) أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا، من كتاب الطهارة، عن ابن عمر، قال: توضأ رسول الله عَلَيْكُ واحدة، فقال: «هذا وضوء من لا يقبل الله منه صلاة إلا به»... إلخ. سنن ابن ماجه ١٤٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٨/٢.

والفُقَهاءُ يَعُدُّونَ اليَدَيْنِ عُضْواً، والرِّجْلَيْنِ عُضْواً، ولا يَجِبُ التَّرْتِيبُ في العُضْوِ الوَاحِدِ، وقد دَلَّ عَلَى ذلك قَوْلُ عَلِيٍّ وابْنِ مَسْعُودٍ.

فصل: وإذا نَكَسَ وُضُوءَهُ، فَبَدَأُ بشَيءِ مِنْ أَعْضائِه قَبْلَ وَجْهِهِ، لم يُحْتَسَبْ بما غَسَلَهُ قَبْلَ وَجْهِه، فإذا غَسَلَ وَجْهَهُ مع بَقَاءِ نِيَّتِه أُو بَعْدَها بِزَمَنٍ يَسِيرٍ احْتُسِبَ له به، ثم يُرَتِّبُ الأَعْضاءَ التَّلاثةَ. وإن غَسَلَ وَجْهَهُ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَه ثم غَسَلَ يَدَيْه ورِجْلَيْه، أَعَادَ مَسْحَ رَأْسِه وغَسْلَ رِجْلَيْه. وإن غَسَلَ وَجْهَه ويَدَيْه ثم غَسَلَ رِجْلَيْه ثم مَسَحَ رَأْسَه، صَحَّ وُضُوؤُهُ إِلَّا غَسْلَ رِجْلَيْه. وإن نَكَسَ وُضُوءَهُ جَمِيعَه، لَمْ يَصِحٌ له (٢) إلَّا غَسْلُ وَجْهِه. وإن تَوَضَّأَ مُنَكِّسا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ،صَحَّ وُضُوؤُهُ، يَحْصُلُ لَهُ مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ غَسْلُ عُضْوٍ إذا كان مُتَقَارِبا. ومَذْهَبُ الشافِعِيِّ مِثْلُ ما ذَكُرْنا. ولو غَسَلَ أَعْضَاءَهُ دَفْعَةً واحدةً لم يَصِحّ له إلا غَسْلُ وَجْهِهِ، لأنه لم يُرَتِّبْ. وإن انْغَمَسَ في ماءٍ جَارٍ فلم يَمُرُّ عَلَى أَعْضائِه إلا جِرْيَةٌ واحدةٌ فكذلك. وإن مَرَّ عليه أرْبَعُ جِرياتٍ، وقلنا: الغَسْلُ يُجْزِىءُ عن المَسْجِ. أَجْزَأُه، كما لو تَوَضَّأُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. وإن كان الماءُ راكِداً، فقال بَعْضُ أصْحَابِنَا: إذا أُخْرَجَ وَجْهَه ثم يَدَيْه ثم مَسَحَ رَأْسَه ثم خَرَجَ من الماء، أَجْزَأُهُ؛ لأنَّ الحَدَثَ إنَّما يَرْتَفِعُ بانْفِصَالِ الماءِ عن العُضُو، ونَصَّ أَحمدُ في رَجُلِ أَرَادَ الوُّضُوءَ فانْغَمَسَ في الماءِ، ثم خَرَجَ من الماءِ، فعَلَيْه مَسْحُ رَأْسِهِ وغَسْلُ رِجْلَيْهِ. وِهذا يَدُلُّ علَى أنَّ الماءَ إذا كان جَارِيًا فمَرَّتْ عليه جِرْيةٌ واحِدةٌ ، أنه يُجْزِئه مَسْحُ رَأْسِه (* ثم يغسلُ *) رِجْلَيْه. وإن اجْتَمَعَ الحَدَثان، سَقَطَ التَّرْتِيبُ والمُوالاةُ. على ما سَنَذْكُرهُ، إن شاءَ اللهُ تَعالَى.

فصل: ولم يَذْكُر الخِرَقِيُّ المُوَالاةَ، وهي واجِبَةٌ عند أحمد، نَصَّ عَلَيْها في مَواضِعَ. وهذا قَوْلُ الأَوْزَاعِيِّ، وأحدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ. قال القاضِي: ونَقَلَ حَنْبَلُ، عن أحمدَ، أنها غَيْرُ واجِبَةٍ. وهذا قولُ/ أبي حَنِيفَةَ؛ لظاهِرِ الآية، ولأنَّ المَأْمُورَ به ٥٥ ظ

⁽٢)سقط من: م.

⁽٣-٣) في م: «وغسل».

غَسْلُ الأَعْضَاءِ، فَكَيْفَمَا غَسَلَ جَازَ، ولأَنها إِحْدَى الطَّهَارَتَيْن، فلم تَجِب المُوالاةُ فيها كالغُسْلِ. وقال مالِك: إِن تَعَمَّدَ التَّفْرِيقَ بَطَلَ، وإلَّا فَلَا. ولنا ماذَكُرْنَا مِنْ رِوَايةِ عُمَر، أَن النبيَّ عَيِّلِهُ رَأَى رَجُلاً يُصَلِّى وَفَ ظَهْرِ قَدَمِه لُمْعَةٌ قَدْرَ الدَّرْهَمِ لَم يُصِبْها المُوالاة مَامَرَه النبيُّ عَيِّلِهُ أَنْ يُعِيدَ الوُضُوءَ والصَّلاةَ (''). ولَوْ لَمْ تَجِب المُوالاة لأَجْزَأَهُ غَسْلُ اللَّمْعَةِ، ولأَنها عِبَادَةً يُفْسِدها الحَدَثُ، فاشتُوطَت لها('') المُوالاة كَاصَّلاةِ، والآية دَلَّتُ عَلَى وُجُوبِ العَسْلِ، والنبيُّ عَيِّلِهُ بَيْنَ كَيْفِيَّتَه، وفَسَرَ كالصَّلاةِ، وأَمْرَ تارِكَ المُوالاة بإعادةِ مُحْمَلَه بِفِعْلِهِ وأَمْرِهِ، فإنَّه لَمْ يَتَوَضَّأُ إِلَّا مُتَوالِياً، وأَمَرَ تارِكَ المُوالاةِ بإعادةِ الوُضُوءِ، وغُسْلُ الجَنابَة بِمَنْزِلَةِ غَسْلِ عُضْوٍ واحِدٍ، بخلافِ الوُضوءِ.

فصل: والمُوَالَاةُ الوَاجِبةُ أَن لا يَتْرُكَ غَسْلَ عُضْوٍ حتى يَمْضِيَ زَمَنٌ يَجِفُ فيه العُضْوُ الذي قَبْله في الزَّمَانِ المُعْتَدِل؛ لأنه قد يُسْرِعُ جَفافُ العُضْوِ في بعضِ الزَّمانِ دونَ بَعْض، ولا (١٠) يُعْتَبَرُ ذلك فيما بين طَرَفَي الطَّهارَةِ. وقال ابنُ عَقِيلٍ: فيه (٢٠) روَايةٌ أُخْرَى، إنَّ حَدَّ التَّفْرِيقِ المُبْطِلَ ما يَفْحُشُ في العادَةِ؛ لأنَّه لم يُحَدِّ في الشَّرَع، فَيْرُجَعُ فيه إلى العادَةِ، كالإحْرازِ والتَّفَرُّقِ في البَيْع.

فصل: وإن نَشِفَتْ أَعْضاؤُهُ لا شَتِغَالِهِ بوَاجِبٍ فى الطَّهارَةِ أو مَسْنُونٍ، لم يُعَدِّ تَفْرِيقًا، كَا لو طَوَّلَ أَرْكَانَ الصَّلاةِ. قال أحمد: إذا كان فى عِلَاجِ الوُضُوءِ فلا بَأْسَ، وإن كانَ لِوَسْوَسَةٍ تَلْحَقُه فكذلك؛ لأنه فى عِلَاجِ الوُضُوءِ، وإن كان ذلك لِعَبَثٍ أو شيء زائدٍ علَى المَسْنُونِ وأشباهِه، عُدَّ تَفْرِيقًا. ويَحْتَمِلُ أن تكونَ الوَسْوَسَةُ كذلك؛ لأنه مُشْتَغِلٌ بما ليس بمَفْرُوض ولا مَسْنُونِ.

٣١-مسألة؛ قال: (والوُضُوءُ مَرَّةً مَرَّةً يُجْزِيءُ، والثَّلاثُ أَفْضَلُ)

هذا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ، إلَّا أنَّ مالِكاً لم يُوَقِّتْ مَرَّةً ولا ثَلَاثًا، قال: إنَّما قالَ

⁽٤) تقدم في صفحة ١٨٦ .

⁽٥) سقط من:م .

⁽٦) ف م: ﴿ولأنهِ .

⁽Y) في م: (ف) .

الله تَعَالَى: ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾. وقال الأَوْزَاعِيُّ، وسعِيدُ بنُ عبد العزيز (١٠): الوُضوءُ ثَلاثًا ثَلاثًا إِلَّا غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ، فإنَّه يُنَقِّيهما. وقد رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاس قال: تَوَضًّا النبيُّ عَيْلِيًّا مَرَّةً مَرَّةً. رَوَاه البُخَارِيُّ (٢)، ورَوَى أَبُو هُرَيْرَة،/ أَنَّ النبيَّ عَيْلِيُّهُ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. رَوَاهُ التُّرْمِذِيُّ (٢). وقال: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَريبٌ. وعن عَلِيٌّ ، أَنَّ النبيُّ عَلِيْكُ تَوَضَّأُ ثَلاثًا ثَلاثًا ثَلاثًا '. قال التُّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ عليٌّ أَحْسَنُ شيءِ في هذا البابِ وأَصَحُّ. وقال سَعِيد: حَدَّثَنا سَلَّام الطَّوِيلُ، عن زَيْدِ العَمِّيِّ، عن مُعَاوِية بن قُرَّةَ، عن ابنِ عُمَر، أن رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُ دَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأُ مَرَّةً مَرَّةً، ثم قال: «هذا وَظِيفَةُ الوُضُوءِ، وُضُوءُ مَنْ لا يَقْبَلُ اللهُ له صَلاةً إِلَّا بِهِ»، ثم تَحَدَّثَ ساعَةً، ثُمَّ دَعَا بماءٍ فَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، فقال: «هَذَا وُضُوءٌ مَنْ تَوَضَّأَهُ ضَاعَفَ الله له الأَجْرَ مَرَّتَيْن »، ثم تَحَدَّثَ ساعةً ، ثم دَعَا بَماء ، فتَوَضَّأَ ثَلاثًا ثَلاثًا ، فقال : «هَذَا وُضُوئِي وَوُضُوءُ النَّبِيِّنَ مِنْ قَبْلِي »(°). ورَوَى ابنُ مَاجَه بإسْنَادِهِ عن أُبَى بن كَعْبِ عن النبِي عَلِيْكُ نَحْوَ هذا، ورَوَى مُسْلِمِ في صَحِيحِهِ (١)، أَنَّ عُثْمانَ دَعَا

194

⁽١) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، فقيه أهل الشام مع الأوزاعي وبعده، توفي سنة ست وستين ومائة. طبقات الفقهاء للشيرازي ٧٦.

⁽٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٧٩ .

⁽٣) في : باب ماجاء في الوضوء مرتين مرتين، من كتاب الطهارة . عارضة الأحوذي ٦٠/١ . وأخرجهأيضاأبو داود، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٠/١. والإمام أحمد، في: المسند

وأخرجه، عن عبد الله بن زيد، البخاري، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ١/١٥. والدارمي، في: باب الوضوء مرتين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٧/١.

⁽٤) أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في الوضوء ثلاثًا ثلاثًا، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٦١/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٤/١. وانظر ما تقدم في مسألة ٢٦، صفحة ١٦٩، وفي مسألة ٢٨، صفحة ١٧٨، والمسند ٨/٢.

⁽٥) تقدم بعضه في المسألة رقم ٣٠، وتقدم تخريجه هناك، صفحة ١٩٠.

وحديث ابن عمر في الوضوء ثلاثا ثلاثا، أخرجه أيضا النسائي، في : باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، من كتاب الطهارة. المجتبى ٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨/٢، ٣٩، ١٣٢.

⁽٦) في: باب صفة الوضوء وكاله، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤/، ٢٠٥. وانظر تخريجه فيما تقدم، مسألة ٢٦، صفحة ١٦٩. (المغنى ١٣/١)

بوَضُوءِ فَتَوَضَّأُ وغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثَم مَضْمَضَ (٧) واسْتَنْثَرَ، ثَم غَسَلَ وَجْهَه ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثَم غَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى فَلاثَ مَرَّاتٍ، ثَم غَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى مثلَ ذلك، ثَم مَسَحَ برَأْسِه، ثَم غَسَلَ رِجْلَه اليُمْنَى إلى الكَعْبَيْنِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثَم عَسَلَ السُرْى مثلَ ذلك، ثَم قال: رأيتُ رَسُولَ اللهِ عَيْقِالِهُ تَوضَّا نَحْوَ وُضُوئِي هذا، ثَم قال رَسُولُ اللهِ عَيْقِالِهُ تَوضَا نَحْوَ وُضُوئِي هذا، ثَم قال رَسُولُ اللهِ عَيْقِالِهُ وَصُوئِي هذا، ثَم قامَ فرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ لا يُحَدِّثُ فِيهِما نَفْسَه، غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه». قال ابنُ شِهَابِ: وكان (٨) عُلَماؤُنا يَتُوضَا أَبِهُ أَحدٌ للصَّلاةِ.

فصل: وإن غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِه مَرَّةً وبَعْضَهَا أَكْثَر، جَازَ؛ لأَنَّه إذا جَازَ ذلك في الكُلِّ جَازَ في البَعْضِ، وفي حَدِيثِ عَبْدِ الله بنِ زَيْدٍ، أَنَّ النبيَّ عَيْظِهِ تَوَضَّأً فَعَسَلَ وَجْهَه ثَلاثًا، وغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْن، ومَسَحَ برَأُسِه مَرَّةً. مُتَّفَقٌ عليه (٩).

فصل: قال أحْمدُ، رحمه الله: لا يَزِيدُ علَى الثَّلاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلِّى. وقال ابنُ المُبَارَك: لا آمَنُ مَن ازْدادَ علَى الثَّلاثِ أن يَأْثَمَ. وقال إِبْرَاهِيمِ النَّحْعِيُّ: تَشْدِيدُ المُبَارَك: لا آمَنُ مَن ازْدادَ علَى الثَّلاثِ أن يَأْثُمَ. وقال إِبْرَاهِيمِ النَّحْعِيُّ: تَشْدِيدُ الوُضُوءِ مِنَ الشَّيْطانِ، لو كانَ هذا فَضْلًا لَأُوثِرَ به أصحابُ محمد عَلَيْكِهُ. ورَوَى عَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه، قال: جاءَ أَعْرَابِيٌّ إلى النبيِّ عَلَيْكُ فَسَأَلَه عن عَمْرُو بنُ شُعَيْبٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه، قال: «هذا (۱۱) الوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ علَى هذا (۱۱) فَقَدْ أَسَاءَ (۱۲) وظَلَمَ». رَوَاه أبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ مَاجَه (۱۲).

⁽٧) في م: «تمضمض».

⁽٨) في الأصل: «فكان»، والمثبت في: م، وصحيح مسلم، والنقل عنه.

⁽٩) تقدم تخريجه، مسألة ٢٦، صفحة ١٧٠ .

⁽١٠) عند النسائي: «هكذا».

⁽۱۱) عند أبي داود زيادة: «أو نقص».

⁽١٢) عند النسائي زيادة: «وتعدى». وعند ابن ماجه: «فقد أساء أو تعدى أو ظلم».

⁽١٣) أخرجه أبو داود، فى: باب الوضوء ثلاثا، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٣٠/١. والنسائى، فى: باب الاعتداء فى الوضوء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٥/١. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى القصد فى الوضوء وكراهة التعدى فيه، من باب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٤٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٨٠/٢.

فصل: وإذا فَرغَ من وُضُوئِه اسْتُجبَّ أَن يَرْفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّماءِ، ثَم يَقُولُ. مَا رَوَاهُ مُسْلِم في صَجِيجِه (١٤)، عن عُمَر بن الخَطَّاب، عن النبيِّ عَيَّالِهُ، أَنه قال: «مَا مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّا فَيُبْلِغُ – أَو فَيُسْبِغُ – الوُضُوءَ، ثم يقولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مِحمدا عَبْدُه ورَسُولُه، إلَّا فُتِحَت له أَبُوابُ الجَنَّةِ النَّمانِيةُ، يَدْخُلُ مِنْ أَيّها شَاءَ». ورواه أبو بكر الخَلَّال بإسْنادِه، وفيه: «مَنْ تَوضَّا فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثم رَفَعَ شَاءَ». ورواه أبو بكر الخَلَّال بإسْنادِه، وفيه: «مَنْ تَوضَّا فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثم رَفَعَ نَظَرَه إلى السَّماءِ» وفيه: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، واجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ» واجْعَلْنِي مِنَ المُتَطَهِّرِينَ» (١٠٠٠).

فصل: ولا بَأْسَ بِالمُعَاوَنِةِ عَلَى الوُضُوءِ؛ لما رَوَى المُغِيرة بن شُعْبة، أنه أَفْرَغَ عَلَى النبِّي عَلِيلِةٍ في وُضُوئِهِ. رَوَاه مُسْلِم (١٦)، ورُوِى عن صَفْوان بن عَسَّال، قال: عَلَى النبِّي عَلِيلِةٍ في السَّفَرِ والحَضَرِ. وعَنْ أُمِّ عَيَّاش، وكانَتْ أَمَةً لِرُقَيَّةَ بنت صَبَبْتُ عَلَى النبِّي عَلِيلِةٍ في السَّفَرِ والحَضَرِ. وعَنْ أُمِّ عَيَّاش، وكانَتْ أَمَةً لِرُقَيَّةَ بنت رسولِ الله عَلِيلِةٍ، قالت: كُنْتُ أُوضِيءُ رسُولَ الله عَلِيلَةٍ (١٧ وأنا قائِمة ١٢) وهو قاعِد. رسولِ الله عَلِيلِةٍ مَا أُوضَى عن أحمد أنه قال: مأجَبُ أَنْ يُعِينَنِي على وُضُوئِي رَوَاهُما ابنُ مَاجَه (١٨). ورُوِى عن أحمد أنه قال: مألُجَبُ أَنْ يُعِينَنِي على وُضُوئِي أَحَدٌ؛ لأَنَّ عُمَرَ قالَ ذلك.

فصل: ولا بَأْسَ بِتَنْشِيفِ أَعْضَائِهِ بالمِنْدِيلِ مِنْ بَلَلِ الوُضُوءِ والغُسْلِ، قال الحَلَّالُ: المَنْقُولُ عن أحمد، أنَّه لا بَأْسَ بالتَّنْشِيفِ بعدَ الوُضُوءِ. ومِمَّنْ رُوِيَ عنه

⁽¹٤) في: باب الذكر المستحب عقب الوضوء، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١١٠/١.

وأخرجه أيضا: أبو داود، فى: باب مايقول الرجل إذا توضأ، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٣٨/١. والنسائى، فى: باب القول بعد الفراغ من الوضوء. المجتبى ٧٨/١. وابن ماجه، فى: باب مايقال بعد الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٤٦/٤، ١٥٣.

⁽١٥) انظر: باب ما يقال بعد الوضوء، من أبواب الطهارة، عند الترمذي. عارضة الأحوذي ٧١/١. (١٦) في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٩/١.

و أخرجه أيضا النسائي، في: باب صفة الوضوء-غسل الكفين، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/٥٥٠. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/٤، ٢٥٥، ٢٥٥.

رابر ا - ۱۷) في سنن ابن ماجه: «أنا قائمة».

⁽١٨) أخرجهما ابن ماجه، في: باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٣٨١.

أَخْذُ المِنْدِيلِ بعدَ الوُضُوءِ عُثْمان، والحسن بن عَلِيّ، وأَنْس، وكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ. ونَهَى عنه جَابُر بن عبد الله. وكَرِههُ عَبْدُ الرَّحْمَن بن مَهْدِيّ، وجَماعةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ؛ لأنّ مَيْمُونة رَوَتْ (١٩) أَنَّ النبيَّ عَيْقِكُ اغْتَسَلَ فأَتَيْتُه بالمِنْدِيلِ، فلم أَهْلِ العِلْمِ؛ لأنّ مَيْمُونة رَوَتْ (١٩) أَنَّ النبيَّ عَيْقِكُ اغْتَسَلَ فأَتَيْتُه بالمِنْدِيلِ، فلم يُردِّها، وجَعَلَ يَنْفُضُ الماءَ بيَدِهِ. مُتَّفَق عليه (٢٠). والأُوَّلُ أَصَحُّ، لأنَّ الأَصْلَ الإَبَاحَةُ، وتَرْكُ النبيِّ عَيْقِكُ لا يَدُلُ عَلَى الكَرَاهِةِ، فإنَّ النبيَّ عَيْقِكُ قد يَتْرُكُ المُبَاحَ كَا يَفْعُلُهُ، وقد رَوَى أبو بكر في «الشَّافِي» بإسْنَادِهِ، عَنْ عُرْوَة، عن عائِشَة، قالت: كانَ لِلنَّبِيِّ عَيْقِكُ خِرْقَةٌ يَتَنَشَّفُ بها بَعْدَ الوُضُوءِ. وسُئِل أَحْمد عن هذا الحَدِيث، كَانَ لِلنَّبِيِّ مُنْكُرٌ مُرُوىَ عن قَيْس بن سَعْدٍ، أن النبيَّ عَيْقِكُ اغْصَلَ، ثم أَتَيْنَاهُ بمِلْحَفَةٍ وَرْسِيَّةٍ (٢٠)، فالْتَحَفَ بها (٢٢). إلَّا أَنَّ التَّرْمِذِيَّ قال: لاَيصِحُ في هذا البابِ بمِلْحَفَةٍ وَرْسِيَّةٍ (٢٠)، فالْتَحَفَ بها (٢٢). إلَّا أَنَّ التَّرْمِذِيَّ قال: لاَيصِحُ في هذا البابِ مَنْ مَنْ مُرْوَة. ولا يُكْرَهُ نَفْضُ المَاء عن بَدَنِه بيَدَيْه؛ لحديثِ مَيْمُونة.

٧٥ و ٣٢ _ /مسألة؛ قال: (وإذًا تُوضًا لِنَافِلَةٍ صَلَّى فَريضةً)

لا أَعْلَمُ في هذه المَسْأَلَةِ خِلَافًا؛ وذلك لأنَّ النافِلَةَ تَفْتَقِرُ إلى رَفْعِ الحَدَثِ كَالفَرِيضَةِ، وإذا ارْتَفَعَ الحَدَثُ تَحَقَّقَ شَرْطُ الصَّلَاةِ وارْتَفَعَ المانِعُ، فأبيعَ له الفَرْضُ، وكذلك كُلُّ ما يَفْتَقِرُ إلى الطَّهارةِ، كَمَسِّ المُصْحَفِ والطَّوافِ، إذا تَوَضَّأ له ارْتَفَعَ حَدَثُه، وصَحَّتْ طَهَارَتُه، وأبيعَ له سائِرُ ما يَحْتاجُ إلى الطَّهارةِ. وقد ذَكَرْنا ذلك فيما مَضَى.

⁽۱۹) في م: «قالت».

⁽۲۰) إنما رواه البخارى، ف: باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة، من كتاب الغسل. صحيح البخارى /۲۰) والنسائى، ف: باب غسل الرجلين فى غير المكان الذى يغتسل فيه، من كتاب الطهارة. المجتبى /۷۷۱. والدارمى، فى: باب فى الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى /۱۹۱/.

⁽۲۱) أي مصبوغة بالورس، وهو نبت كالسمسم.

⁽٢٢) أخرجه ابن ماجه، في: باب المنديل بعد الوضوء وبعد الغسل. سنن ابن ماجه ١٥٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٧/٦.

وفيهما: (فاشتمل بها).

⁽٢٣) نص كلام الترمذى: حديث عائشة ليس بالقائم، ولا يصح في هذا الباب شيء.عارضة الأحوذي . ٦٩/١

فصل: يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّى بِالُوضُوءِ مالم يُحْدِثْ، ولا نَعْلَمُ في هذا خِلَافاً. قال أَحْمد بنُ القَاسِمِ ('): سألتُ أَحْمد عَنْ الرِّجُلِ (') صلى أَكْثَرَ مِنْ حَمْسِ صَلَواتٍ بُوضُوءٍ واحِدٍ؟ قال: ما بَأْسٌ بهذَا إِذَا لَمْ يَنْتَقِضْ وُضُوؤُهُ! ما ظَنَنْتُ أَحَداً أَنْكَرَ هذا. وقال: صَلَّى النبي عَلِيلِ الصَّلُواتِ الخَمْسَ يَوْمَ الفَتْحِ بُوضُوءِ واحِدٍ. ورَوَى هذا. وقال: كان النبي عَلِيلِ يتَوضًا عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. قلتُ: وكَيْفَ كُنْتُم تَصْنَعُونَ! قال: يُجْزِئُ أَحَدَنا الوُضُوءُ مالَمْ يُحْدِثْ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ وأبو دَاوُد (''). وفي قال: يُجْزِئُ أَحَدَنا الوُضُوءُ مالَمْ يُحْدِثْ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ وأبو دَاوُد (''). وفي مُسْلِم (')، عن بُرَيْدَة قال: صَلَّى النبي عَلِيلِهُ يَوْمَ الفَتْحِ خَمْسَ صَلَواتٍ بُوضُوءٍ واحِدٍ، ومَنتَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فقال له عُمَر: إِنِّى رَأَيْتُكَ صَنَعْتَ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُه، واحِدٍ ومَنتَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فقال له عُمَر: إِنِّى رَأَيْتُكَ صَنَعْتَ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُه، قال: «عَمْدًا صَنَعْتَ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُه، قال: «عَمْدًا صَنَعْتَ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُه، قال: «عَمْدًا صَنَعْتُ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُه، قال: «عَمْدًا صَنَعْتُ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُه، قال: «عَمْدًا صَنَعْتَ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُه، قال: «عَمْدًا صَنَعْتُ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُه، قال: «عَمْدًا صَنَعْتُ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُه، قال: «عَمْدًا صَنَعْتُ شَيئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ اللّه عَمْدُ اللّه عَمْدَا لَا لَهُ عَمْدًا لَعْتُمْ الْعَلْمُ لَا لَهُ عُمْرَا الْعَلْ الْعُونَا لَهُ عُمْدِنْ الْعُنْهُ الْمُعْرَادِ الْعُرَادُ اللّهُ عَلَى اللّه عُمْرَادُ اللّهُ الْعُونَا لَهُ عُمْدًا صَالَوْلُولُهُ اللّه عُمْرَادًا لَوْلُولُ الْعُلْمُ اللّهُ الْعُرْدُةُ قَالَ اللّه اللّه عُمْرَادًا لِهُ اللّهُ الْعَلْمُ اللّه الْعُمْدُا صَالَعُونَ اللّه اللّه اللّه عُمْرَادًا لَهُ اللّه اللّه اللّهُ اللّهُ اللّه عُمْرَادًا لَكُنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه اللّهُ اللّهُ اللّه اللّهُ اللّه الل

فصل: وتَجْدِيدُ الوُضوءِ مُسْتَحَبُّ، نَصَّ أَحمدُ عليه في رِوَايةِ مُوسَى بنِ

⁽١) أحمد بن القاسم، صاحب أبى عبيد القاسم بن سلام، حدث عن أبى عبيد، وعن أبى عبد الله أحمد بن حنبل أشياء كثيرة من مسائله، وكان من أهل العلم والفضل. تاريخ بغداد ٣٤٩/٤، طبقات الحنابلة ٥٥/١، ٥٥٠. (٢) في م: «رجل».

⁽٣) أخرجه البخارى، في: باب الوضوء من غير حدث، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٦٤/١. وأبو داود، بلفظ: كان النبي عَلِيَّةً يتوضأ لكل صلاة، وكنا نصلى الصلوات بوضوء واحد. في: باب الرجل يصلى الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٣٨/١.

كما أخرجه الترمذى، فى: باب الوضوء لكل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٧/١. والنسائى، فى: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٧٣/١. وابن ماجه، فى: باب الوضوء لكل صلاة، والصلوات كلها بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٧٠/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٧٣٢/١، ١٩٤، ٢٦٠.

⁽٤) فى: باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٣/١. وأخرجه أيضا أبو داود، فى: باب الرجل يصلى الصلوات بوضوء واحد، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٩/١. والترمذى، فى: باب ماجاء أنه يصلى الصلوات بوضوء واحد. من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٩/١. والنسائي، فى: باب الوضوء لكل صلاة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٣/١. وابن ماجه، فى: باب الوضوء لكل صلاة، والصلوات كلها بوضوء واحد. سنن ابن ماجه ٢٧٠١، والدارمى، فى: باب قوله: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴾ الآية، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٦٩/١. والإمام أحمد، فى: المسند مره ٣٥١٥.

عِيسَى (٥)، ونَقَلَ حَنْبَلُ عنه أنَّه كان يَفْعَلُه؛ وذلك لما رَوَيْنا من الحَدِيث، وعن غُطَيْفِ (١) الهُذَلِيِّ، قال: رأيتُ ابنَ عُمَر يَوْماً تَوَضَّاً لِكُلِّ صَلاةٍ، فقلتُ: أَصْلَحَكَ الله، أَفَرِيضَةٌ أَمْ سُنَّةٌ، الوُضُوءُ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ؟ فقال: لا، لو تَوَضَّأْتُ لصَلاةٍ الصُّبْحِ لَصَلَّيْتُ به الصَّلُواتِ كُلُّها مالَمْ أُحْدِثْ، ولكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْكُم يقولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ فَلهُ عَشْرُ حَسَناتٍ». وإنَّما رَغِبْتُ في الحَسَناتِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد وابنُ مَاجَه (٧). وقد نَقَلَ عليُّ بنُ سَعِيد (^)، عن أحمدَ: لا فَضْلَ فيه. والأوَّلُ أَصَحُّ.

فصل: ولا بَأْسَ بالوُضُوء في المَسْجِدِ إذا لَمْ يُؤْذِ أَحَداً بوُضُوئِه، ولَمْ يَبُلَّ مَوْضِعَ الصَّلَاةِ. قال ابنُ المُنْذِر: أَبَاحَ ذلك كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عنه مِنْ عُلَماء الأمْصار، منهم: ابنُ عُمرَ، وابنُ عَبَّاس، وعَطَاء، وطَاوُس، وأبو بكر بنُ محمد (٩ بن عَمْرو بن حَزْم ٩)، وابنُ جُرَيج، وعَوَامٌ أهْلِ العِلْمِ، قال: وبه نَقُولُ، إلا أن يُبلِّ ٧٥ ظ مَكَانًا/ يَجْتَازُ النَاسُ فيه، فإنِّي أَكْرَهُه، إلَّا أَن يَفْحَصَ الحَصَى عن البَطْحاء، كا فُعِل لعطاء وطاوُس، فإذا تَوَضَّأُ رَدَّ الحَصَى عليه، فإنِّي لا أكْرَهُه، وقد رُويَ عن أحمد أنه يَكْرَهُه؛ صِيَانةً لِلْمَسْجِد عن البُصَاقِ والمُخَاطِ وما يَخْرُجُ من فَضَلاتِ الوُّ ضُوء.

⁽٥) موسى بن تحيسي الجصاص البغدادي، كان لا يحدث إلا بمسائل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وشيح سمعه من أبي سليمان الداراني في الزهد والورع، وكانت عنده مسائل كثيرة عن الإمام أحمد. تاريخ بغداد ٢/١٣، طبقات الحنابلة ٢٣٣١، ٣٣٤.

⁽٦) في سنن أبي داود، وسنن ابن ماجه: «أبي غطيف». وترجمه ابن حجر، في الكنبي، فقال: أبو غطيف، ويقال غطيف، ويقال غضيف. تهذيب التهذيب ١٩٩/١٢.

⁽٧) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/٥/١. وابن ماجه، في: باب الوضوء على الطهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٧١/١.

⁽٨) أبو الحسن على بن سعيد بن جرير النسوى، كبير القدر، صاحب حديث، كان يناظر الإمام أحمد مناظرة شافية، روى عنه جزأين مسائل طبقات الحنابلة ٢٢٤/١، ٢٢٥.

⁽٩ – ٩) في الأصل: «بن عمرو وابن حزم»، وفي م: «وابن عمرو وابن حزم». والصواب ما أثبتناه. وهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري القاضي، ثقة، كثير الحديث توفي سنة مائة، وقيل بعد ذلك. انظر: تهذيب التهذيب ٢٨/٢ - ٤٠.

٣٣ _ مسألة؛ قال: (ولا يَقْرَأُ القُرْآنَ جُنُبٌ ولا حائِضٌ ولا نُفَسَاءُ)

رُوِيَتِ الكَرَاهِيَةُ لذلك عن عُمَر، وعَلِيّ، والحَسَن، والنَّخْعِيّ، والرُّهْرِيِّ، وقَتَادَة، والشَّافِعِيّ، وأصْحابِ الرَّأْى. وقال الأُوْزَاعِيُّ: لا يَقْرَأُ إِلَّا آيةَ الرِّكُوبِ والنُّزُول: ﴿ وَالْمَسْبَحْنَ الَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَذَا (١) ﴾ ، ﴿ وَقُل رَّبِ أَنْوِلْنِي مُنزَلًا مُنازُول: ﴿ وَقَالَ ابنُ عَبّاس: يَقْرَأُ وَرْدَهُ. وقالَ سَعِيدُ بنُ المُسَيَّب: يَقْرَأُ القُرآنَ مُنازِلًا مُنَالِقًا مِنَ القراءةِ نَسِيتْ. ولنا: مارُوِي عَنْ عَلِيٍّ، رَضِي الله عنه، تَطُولُ، فلو (٢) مَنْعُناهَا مِنَ القراءةِ نَسِيتْ. ولنا: مارُوِي عَنْ عَلِيٍّ، رَضِي الله عنه، أَنَّ النبيَّ عَيْلِيَّةً لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُه، أَو قال: يَحْجِزُه، عن قِراءةِ القُرآنِ شيءٌ، ليسَ الجَنَابةُ. رواه أبو داود، والنَّسائِيُّ، والتَّرْمِذِيُّ (٤)، وقال: حَدِيثُ حَسَنَّ صَحِيحٌ. اللهَرَانِ عُمَر، أَنَّ النبيَّ عَيِّلِيَّةً قال: ﴿لا تَقْرَأُ الْحائِضُ ولا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرآنِ». رواه أبو داود، والتَّرْمِذِي (٥). وقال: يَرْوِيه إسْماعِيل بنِ عَيَّاش، [عن القُرآنِ». رواه أبو داود، والتَّرْمِذِي (٥). وقال: يَرْوِيه إسْماعِيل بنِ عَيَّاش، [عن مُوسى بن عُقْبَةَ] (٢)، عن نافِع، وقد ضَعَّفَ البُخَارِيُّ رَوايَتَه عن أَهْلِ الحِجَازِ (٧)، موسى بن عُقْبَةَ] (٢)، عن نافِع، وقد ضَعَّفَ البُخَارِيُّ رَوايَتَه عن أَهْلِ الحِجَازِ (٧)، موسى بن عُقْبَةَ] (٢)، عن نافِع، وقد ضَعَّفَ البُخَارِيُّ رَوايَتَه عن أَهْلِ الحِجَازِ (٧)،

⁽١) سورة الزخرف ١٣.

⁽٢) سورة المؤمنون ٢٩.

⁽٣) في م: «فإن».

⁽٤) أخرجه أبو داود، فى: باب الجنب يقرأ القرآن، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٥٢/١. والنسائى، فى: باب حجب الجنب من قراءة القرآن. المجتبى ١١٨/١. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى قراءة القرآن على غير طهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٨٤/١، ١٠٤، ١٠٤. ولم يذكر لفظه الترمذى، وإنما روى حديث ابن عمر الآتى، ثم قال: وفى الباب عن على. ولم يرد فيه النقل الذى ذكره المؤلف عنه. انظر: عارضة الأحوذى ٢١٢/١.

⁽٥) أخرجه الترمذى، في: باب ماجاء في الحائض والجنب أنهما لا يقر آن القر آن، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢١٢/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١. ولم نجده عند أبي داود.

⁽٦) تكملة من الترمذي. عارضة الأحوذي ٢١٣/١.

⁽٧) عبارة الترمذى: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: إن إسماعيل بن عياش يروى عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث مناكير. كأنه ضعَف روايته عنهم فيما ينفرد به، وقال: إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام.

وقال: إنَّما رِوَايَتُه عن أَهْلِ الشامِ. وإذا ثَبَتَ هذا فى الجُنُبِ فَفِى الحَائِضِ أَوْلَى ؟ لأن حَدَثَها آكَدُ، ولذلك حَرَّمَ الوَطْءَ، ومَنَعَ الصِّيامَ، وأَسْقَطَ الصَّلَاةَ، وسَاوَاها في سائِر أَحْكَامِها.

فصل: ويَحْرُمُ عليهم قراءةُ آيةٍ. فأمَّا بَعْضُ آيةٍ؛ فإنْ كان مِمَّا لا يَتَمَيَّزُ به القرآن عن غَيْرهِ كالتَّسْمِيةِ، والحَمْدِ لله، وسائرِ الذّكْرِ، فإنْ لَمْ يُقْصَدُ به القُرآنُ، فلا بَأْسَ؛ فإنَّه لا خِلَافَ في أنَّ لهم ذِكْرَ اللهِ تعالى، ويحتاجون إلى التَّسْمِيةِ عندَ اغْتِسَالهِم، ولا يُمْكِنُهم التَّحَرُّزُ مِن هذا. وإنْ قَصَدُوا به القِراءةَ أو كان ماقَرَءُوهُ شيئاً يتَميَّزُ به القرآنُ عن غيره من الكلام، ففيه رِوَايتان: إحْدَاهُما، لا يَجُوزُ، ورُويَ عن عَلِيٍّ رَضِيَ الله عنه، أنه سُئِلَ عن الجُنبِ يَقْرُأُ القُرآنَ؟ فقال: لا، ولا حُرْفاً. وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ؛ لِعُمُومِ الخَبْرِ في النَّهْي، ولأَنّه قُرآنٌ، فَمُنِعَ مِن حَرْفاً. وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ؛ لِعُمُومِ الخَبْرِ في النَّهْي، ولأَنّه قُرآنٌ، فَمُنعَ مِن مَرْفَا وَرَاعَتِه، كالآيةِ. والثانية/ لا يُمْنَعُ منه، وهو قولُ أبي حَنِفة؛ لأنَّه لا يَحْصُلُ به الإعْجازُ، ولا يُجْزِيءُ في الخُطْبةِ، ويَجُوزُ إذا لم يُقْصَدُ به القُرآنُ، وكذلك إذا قُصَدَ.

فصل: وليس لهم اللَّبْثُ في المَسْجِد، لقولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَلَا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلِ حَتَّى تَغْتَسِلُواْ ﴾. ورَوَتْ عائشة، قالت: جاء النَّبِيُّ عَلِيْكِ، وبُيُوتُ أصحابِهِ شارِعةٌ في المسجدِ، فقال: ﴿ وَجُهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ؛ فَإِنِّى لَا أُحِلَّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضِ وَلَا جُنُبٍ ». رَواه أبو داود (أ). ويُبَاحُ العبورُ للحاجةِ ؛ مِن أخذِ شيء، أو تَرْكهِ، أو كونِ الطريق فيه، فأمَّا لغيرِ ذلك فلا يَجُوزُ بحالٍ.

ومِمَّن نُقِلَت عنه الرُّخصةُ في العُبورِ: ابنُ مَسْعود، وابنُ عَبَّاس، وابنُ المُستَيَّب، وابنُ عَبَّاس، وابنُ المُستَيَّب، وابن جُبَيْر، والحسن، ومالك، والشَّافِعيُّ. وقال النَّوْرِيُّ وإسحاقُ: لا يَمُرُّ في المَسْجِدِ إلَّا أَنْ لا يَجِدَ بُدًّا، فيَتَيَمَّمَ. وهو قَوْلُ أصحابِ الرَّأْي؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ

⁽٨) سورة النساء ٤٣.

⁽٩) في: باب في الجنب يدخل المسجد، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٣/١.

عَلِيْكَةَ: ﴿ لَا أُحِلُ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ ﴾. ولنا قَوْلُ الله تَعالَى: ﴿ إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ ﴾ ، والاسْتِثْناءُ مِن المَنْهِيِّ عنه إباحة ، وعن عائشة ، أنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكَ قال لها: ﴿ نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ ﴾ . قالت: إنِّي حائضٌ ، قال: ﴿ إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فَى يَدِكَ ﴾ . رواه مُسْلم (١٠٠ . وعن جابر قال: كُنّا نَمُرُّ فِى الْمَسْجِدِ ونَحْنُ جُنُبٌ . رواه ابنُ المُنْذِر . وعن زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ ، قال: كان أصحابُ رَسُولِ الله عَيْكَ يَمْشُونَ فِى المسجِدِ وهم جُنُبٌ . رواه ابنُ المُنْذِر أيضاً . وهذا إشارة إلى جَمِيعِهم ، فيكونُ إجْماعاً .

فصل: فأمَّا المُسْتَحاضةُ، ومَن به سَلَسُ البَوْلِ، فلهم اللَّبثُ في المَسْجِدِ والعُبورُ إذا أَمِنُوا تَلْوِيثَ المَسْجِدِ؛ لما رُوِيَ عن عائشة، أنَّ امرأةً مِن أزُواجِ رَسُولِ الله عَلَيْتُ اعْتَكَفَتْ معه وهي مُسْتَحاضةٌ، فكانتْ ترَى الحُمْرةَ والصُّفْرةَ، وربَّما وضَعتِ الطَّسْتَ تَحْتَها وهي تُصلِّى. رواه البُخارِيُّ (١١). ولأنه حَدَثُ لا يَمْنَعُ الصلاةَ فلم يَمْنَع اللَّبثَ، كخرُوجِ الدَّمِ اليَسِيرِ مِن أَنْفِه. فإنْ خاف تَلْوِيثَ المسجدِ فليس له العُبورُ؛ فإن المسجدَ يُصانُ عن هذا، كما يُصانُ عن البَوْلِ فيه. ولو خشييَتِ الحائِضُ تَلْوِيثَ المسجدِ العُبورِ فيه، لم يكن لها ذلك.

فصل: وإن خاف الجُنُبُ علَى نفسِه أو مالِه، أو لم يُمْكِنْه الخروجُ مِن المسجدِ، أو لم يُمْكِنْه الخروجُ مِن المسجدِ، أو لم يجدْ مكاناً غيرَه، أو لم يُمْكِنْه الغُسْلُ ولا الوُضُوء، تَيَمَّمَ، ثم أقام فى / ٥٥ ط المسجدِ، ورُوِىَ عن عَلِيٍّ، وابنِ عَبَّاس، وسَعِيد بن جُبَيْر، ومُجاهِد، والحسن بن مُسْلِم بن يَنَّاق (١٢)، في تَأْوِيلِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾. يَعْنِي

⁽١٠) تقدم تخريجه، في صفحة ٦٩، ٧٠ وتقدم شرح «الخمرة» هناك.

⁽١١) في: باب الاعتكاف للمستحاضة، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ١٥٥/١.

كما أخرجه أبو داود، فى: باب فى المستحاضة تعتكف، من كتاب الصوم. سنن أبى داود ٥٧٦/١. وابن ماجه، فى: باب المستحاضة تعتكف، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٦٦/١. والدارمى، فى: باب الكدرة إذا كانت بعد الحيض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ٢١٧/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٣١/٦.

⁽١٢) الحسن بن مسلم بن يناق المكي، روى عن صفية بنت شيبة، وطاوس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، =

مُسَافِرِينَ لا يَجِدُون ماءً، فيَتَيَمَّمُون. وقال بعضُ أصحابنا: يَلْبَثُ بغيرِ تَيمُّم، لأن التَيمُّمَ لا يَرْفَعُ الحَدَثَ. وهذا غير صَجِيجٍ؛ لأنه يخالفُ قَوْلَ مَنْ سَمَّيْنا مِن الصَّحابةِ، ولأنَّ هذا أمرٌ يُشْتَرطُ له الطَّهارةُ فوجبَ التَّيمُّمُ له عند العَجْزِ عنها، كالصلاةِ وسائرِ ما يُشْتَرطُ له الطَّهارةُ. وقولُهم: لا يَرْفَعُ الحَدَثَ. قُلْنا: إلا أنَّه يقومُ مَقَامَ مايَرْفَعُ الحَدَثَ، في إباحةِ ما يُسْتَبَاحُ به.

فصل: إذا توضَّأ الجُنبُ فله اللَّبثُ في المسجدِ في قولِ أصحابِنا وإسحاق. وقال أَكْثَرُ أهلِ العِلْمِ: لا يَجُوزُ ؛ للآية والخَبَرِ. واحتَجَّ أصحابُنا بما رُوِي عن زَيْد ابنِ أَسْلَم (١٠٠)، قال: كان أصحابُ رَسُولِ اللهِ عَيْقِيلَةٍ يتحدَّثُونَ في المسجدِ على غيرِ وُضُوءٍ، وكان الرَّجُلُ يكون جُنبًا فيتَوَضَّأً، ثم يَدْخُلُ، فيتحَدَّث. وهذا إشارة إلى جَمِيعِهم، فيكونُ إجْماعاً يُخَصُّ به العُمُومُ، ولأنَّه إذا توضَّأ خَفَّ حُكْمُ الحَدَثِ، فأشْبَهَ التَّيمُّمَ عندَ عَدَم الماءِ، ودَلِيلُ خِفَّتِه أَمْرُ النبيِّ عَيِّلِيَّةٍ الجُنبَ به إذا أراد النَّوْم، واسْتِحْبابُه لِمَنْ أرادَ الأَكْلَ ومُعَاوَدةَ الوَطْءِ. فأما الحائضُ إذا تَوضَّأت فلا يُباحُ لها اللَّبثُ؛ لأن وُضُوءَها لا يَصِحُّ.

٣٤ _ مسألة؛ قال: (ولا يَمَسُّ المُصْحَفَ إلَّا طاهِرٌ)

يعنى طاهِراً من الحَدَثَيْنِ جميعاً. رُوِى هذا عن ابنِ عُمَر، والحَسَن، وعَطَاء، وطاوُس، والشَّعْبِيِّ، والقاسم بن محمد، وهو قَوْلُ مالِكِ، والشافِعِيِّ، وأصحابِ الرَّأْي، ولا نَعْلَمُ مخالفاً لهم إلَّا داود؛ فإنه أباحَ مَسَّهُ، واحْتَجَّ بأنَّ النبيَّ عَيِّلَةٍ كَتَبَ فَي كِتَابِهِ آيةً إلَى قَيْصَرَ. وأباحَ الحَكَمُ وحَمَّادٌ مَسَّهُ بظاهِرِ الكَفِّ؛ لأنَّ آلةَ المَسِّ باطِنُ اليَدِ، فَيَنْصَرِفُ النَّهُيُ إليه دُونَ غَيْرِه. ولنا قولُه تَعالَى: ﴿ لَا يَمَسُّهُ إلَّا عَمْسُهُ إلَّا

وغيرهم، ثقة، صالح الحديث، توفى قبل طاوس، وكانت وفاة طاوس سنة إحدى ومائة. تهذيب التهذيب ٣٢٢/٢.

⁽١٣) أي الذي رواه ابن المنذر. انظر ماتقدم في الصفحة السابقة.

آلُمُطَهَّرُونَ ﴾ (١). وفي كتابِ النبيِّ عَلَيْكَ لِعَمْرِو بن حَزْم (١) ﴿ أَن لا يَمَسَّ القرآنِ إلا طاهِرٌ (٣) ﴾. وهو كتاب مشهورٌ ، رَوَاه أَبُو عبيد في ﴿ فضائلِ القرآنِ » وغيرِه ، ورَوَاه الأَثْرَمُ ، فأمَّا الآية التي كَتَب بها النبيُّ عَيَّكُ / فإنَّما قَصَدَ بها المُرَاسَلَة ، والآيةُ في ٩ الرِّسالةِ أو كتابِ فِقْهٍ أو نَحْوِه لا تَمْنَع مَسَّهُ ، ولا يَصِيرُ الكتابُ بها مُصْحَفاً ، ولا تَثْبُتُ له حُرْمَتُه ، إذا ثَبَت هذا فإنه لا يَجُوزُ له مَسَّه بشيءٍ من جَسَدِه ، لأَنَّه مِنْ جَسَدِه ، فأَشْبَهَ يَدَه . وقَوْلُهم : إن المَسَّ إنَّمَا يَخْتَصُّ بباطِنِ اليَدِ ؛ ليس بصَحِيحٍ ؛ خَسَدِه ، فأَشْبَهَ يَدَه . وقَوْلُهم : إن المَسَّ إنَّمَا يَخْتَصُّ بباطِنِ اليَدِ ؛ ليس بصَحِيحٍ ؛ فإنَّ شيءٍ لاقَى شَيْئاً فقد مَسَّهُ .

فصل: ويَجُوزُ حَمْلُه بِعِلاَقتِهِ. وهذا قولُ أبي حنيفة، ورُوىَ ذلك عن الحَسَنِ، وعَطَاء، وطَاوُس، والشَّغبِيِّ، والقاسِم، وأبي وائِل (١٠)، والحَكَم، وحَمَّاد، ومَنَع منه الأُوْزَاعِيُّ، ومالِك، والشَّافِعِيُّ، قال مالِك: أَحْسَنُ ماسَمِعْتُ أنه لا يَحْمِلُ المُصْحَفَ بِعِلاَقتِه ولا في غِلاَفِهِ إلَّا وهو طاهِرٌ؛ وليسَ ذلك لأنَّه يُدَنِّسه، ولكن تعظيماً للقُرْآنِ. واحْتَجُوا بأنّه مُكلَّفٌ مُحْدِثٌ قاصد لِحَمْلِ المُصْحَفِ، فلم يَخْذِ، كَالو حَملَه مع مَسِّهِ. ولنا: أنَّه غيرُ مَاسٍّ له، فلم يُمْنَعْ منه، كَالُو حَملَه في يَجُزْ، كَالو حَملَه مع مَسِّهِ. ولنا: أنَّه غيرُ مَاسٍّ له، فلم يُمْنَعْ منه، كَالُو حَملَه في وقياسُهم فاسِدٌ؛ فإنَّ التَّهْيَ إنَّما يتناوَلُ المَسَّ، والحَمْلُ ليسَ بِمَسٍّ، فلم يتناوَلُه النَّهْيُ، وهو غيرُ مَوْجُودٍ في الفَرْع، والحَمْلُ لا وقياسُهم فاسِدٌ؛ فإنَّ العِلَّة في الأصْلِ مَسُّهُ، وهو غيرُ مَوْجُودٍ في الفَرْع، والحَمْلُ لا وقياسُهم فاسِدٌ؛ فإنَّ العِلَّة في الأصْلِ مَسُّهُ، وهو غيرُ مَوْجُودٍ في الفَرْع، والحَمْلُ لا وَعِالَمُهم فالله وَعَلَى هذا لو حَملَه بِعِلاقةٍ أو بحائِلِ بينه وبينه مِمَّا لا يُصِحُّ التَعْلِيلُ به. وعلَى هذا لو حَملَه بِعِلاقةٍ أو بحائِلِ بينه وبينه مِمَّا لا يَصِحُ التَعْلِيلُ به. والدَكُونُ في وعِندَهم لا يَجُوزُ. ووَجْهُ المَذْهَبَيْن ما تَقَدَّم.

⁽١) سورة الواقعة ٧٩.

وانظر: مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

⁽٢) جد أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الذي تقدم التعريف به منذ قليل وانظر لكتاب النبي عليه له السيرة ٤/٥٥٠.

⁽٣) أخرجه الدارمي، في: باب لا طلاق قبل نكاح، من كتاب الطلاق. سنن الدارمي ١٦١/٢. والإمام مالك، في: باب الأمر بالوضوء لمن مسَّ القرآن، من كتاب القرآن. الموطأ ١٩٩/١.

⁽٤) أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدى الكوفى، أدرك النبى عَلِيَّةً ولم يره، وروى عن أبى بكر وعمر وعثان وعلى وخلق من الصحابة والتابعين، ثقة، قال خليفة بن خياط: مات بعد الجماجم سنة اثنتين وثمانين. وقال الواقدى: مات في خلافة عمر بن عبد العزيز. تهذيب التهذيب ٣٦١/٤ -٣٦٣.

ويجوزُ تَقْلِيبُه بعُودِ ومَسُّه به، وكَتْبُ المُصْحَفِ بيده من غير أن يَمَسُّه، وفي تَصَفُّحه بِكُمِّه روايتان. وخَرَّ جَ القاضي في مَسِّ غِلَافِه وحَمْلِه بعِلَاقتِه روايةً أحرى أَنَّه لا يَجُوزُ؛ بناءً عَلَى مَسِّه بكُمِّهِ. والصحيحُ: جَوَازُه؛ لأنَّ النَّهْيَ إنما يتناولُ مَسَّه، والحَمْلُ ليسَ بمَسِّ.

فصل: ويَجُوزُ مَسُّ كُتُب التفسير والفِقْهِ وغيرِها، والرسائلِ، وإن كان فيها آياتٌ من القرآنِ، بدليل أنَّ النبيَّ عَلِيلًا كَتَبَ إلى قَيْصَر كتاباً فيه آيةٌ، ولأنَّها لا يقَعُ عليها اسمُ مُصْحَفِ، ولا تَثْبُتُ لها حُرْمَتُه. وفي مَسِّ صِبْيانِ الكَتَاتِيبِ أَلْوَاحَهُم التي فيها القرآنُ وَجْهان: أحدهما، الجوازُ؛ لأنَّه مَوْضِعُ حاجةٍ، فلو اشْتَرَطْنا الطهارةَ أدَّى إلى تَنْفِيرهم عن حِفْظِه. والثاني، المَنْعُ؛ لدُخُولهم في عُمُومِ الآية. وفي الدَّرَاهِمِ المكتوبِ عليها القرآنُ وَجْهان: أحدهما، المَنْعُ، وهو مذهبُ (٥) أبي حَنِيفة. وكَرِهَه عَطَاء، والقَاسِمُ، والشَّعْبِيُّ؛ لأنَّ القرآنَ مكتوبٌ عليها، فأشْبَهَتِ ٩٥ ظ الوَرَقَ. والثانى، الجَوَازُ؛ لأنه لا يقعُ عليها اسْمُ المُصْحَفِ، فأشْبَهَت كُتُبَ الفِقْدِ،/ ولأنَّ في الاحْتِراز منها مَشَقَّةٌ، أشْبَهِت أَلْواحَ الصُّبِّيانِ.

فصل: وإن احْتاجَ المُحْدِثُ إلى مَسِّ المُصْحَفِ عندَ عَدَمِ الماءِ، تَيَمَّمَ، وجازَ مَسُّه. ولو غَسَل المُحْدِثُ بعضَ أعضاء الوُضُوء، لم يَجُزْ له مَسُّه به قبلَ إِتْمامِ وُضُوئِه؛ لأنَّه لا يكونُ مُتَطَهِّراً إلَّا بغَسْلِ الجَمِيعِ.

فصل: ولا يَجُوزُ المُسَافَرةُ بالمُصْحَفِ إلى دار الحَرْب؛ لما رَوَى ابنُ عُمَر، قال: قال رَسُولُ الله عَيْظِيُّهُ: «لا تُسَافِرُوا بالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ »^(٦).

⁽٥) في م: «قول».

⁽٦) أخرجه البخاري، في: باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، من كتاب الجهاد. صحيح البخاري ٦٨/٤. ومسلم، في: باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم، من كتاب الإمارة. صحيح مسلم ٣/ ١٤٩٠، ١٤٩١. وأبو دواد، في: باب في المصحف يسافر به إلى أرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٣٥/٢. وابن ماجه، في: باب النهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو. سنن ابن ماجه ١٩٢٦. والإمام مالك، في: باب النهي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو. الموطأ ٤٤٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢، ٧، ١٠، ٥٥، ٣٢، ٢٧، ١٢٨.

بابُ الاسْتِطابةِ والحَدَثِ

الاسْتِطابةُ: هي الاسْتِنْجاءُ بالماءِ أو بالأَحْجارِ، يقال:اسْتَطابَ، وأَطَابَ: إذا اسْتَنْجَى؛ سُمِّىَ اسْتِطابةً لأَنَّه يُطَيِّبُ جَسَدَه بإزالةِ الخَبَثِ عنه، قال الشاعر، يَهْجُو رَجُلا(٧):

يارَخَمًا قَاظَ علَى عُرْقُوبِ (^) يُعْجِلُ كَفَّ الْخَارِيءِ الْمُطِيبِ

والاسْتِنْجاءُ: اسْتِفْعالُ مِن (٩) نَجَوْتُ الشَّجرةَ، أَى: قَطَعْتُها، فَكَأَنَّه قَطَعَ الأَذَى عنه، وقال ابنُ قُتَيْبَة: هو مَأْخوذٌ من النَّجْوَةِ، وهي ماارْتَفَعَ من الأرضِ، لأنَّ مَنْ أرادَ قَضاءَ الحاجةِ اسْتَتَرَ بها. والاسْتِجْمارُ: اسْتِفْعالُ من الجِمَارِ، وهي الحِجارَةُ الصَّغَارُ؛ لأنَّه يَسْتَعْمِلُهُا في اسْتِجْمارهِ.

٣٥ ـ مسألة؛ قال: (وليس عَلَى مَنْ نامَ أو خَرَجَتْ منه ريحٌ اسْتِنْجاءٌ)

لا نَعْلَمُ فى هذا خِلافا. قال أبو عبد الله: ليس فى الرِّيحِ اسْتِنْجاءً؛ فى كتابِ اللهِ، ولا فى سُنَّةِ رَسُولِهِ، إنَّما عليه الوُضُوءُ، وقد رُوِىَ عن النبيِّ عَيْقِهِ (أَنَّه قال '): «من اسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ فليس مِنَّا». رَوَاه الطَّبَرَانِيُّ فى «مُعْجَمِه الصَّغِير (٢)»، وعن زيْد بنِ أَسْلَم فى قوله تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى آلصَّلَاةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾. إذا قُمْتُمْ

⁽۷) الرجز للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس يهجو وائل بن شرحبيل بن عمرو بن مرثد وقومه، وهو في ديوانه ٢٦٥، واللسان (خ ر أ، ط ي ب، ق ي ظ، ر خ م) ٢١٤/١، ٥٦٧، ٢٥٧٧، ٢٣٥/١٢.

⁽٨) الرَّخْمة: طائر أَبقع على شكل النسر خلقة إلا أنه مبقع بسواد وبياض، وهو مما يأكل العذرة، وجمعه رَخَم ورُخُم. وقاظ بالمكان: إذا أقام به فى الصيف. ورواية الديوان: «على يَنْخُوب». والينخوب: الجبان. ورواية اللسان: «على مطلوب».

⁽٩) فى الأصل: «من الجمار وهى نجوت».

⁽۱ - ۱) سقط من: م.

⁽٢) سقط من : الأصل . و لم نجده في الصغير بعد البحث حسب الطاقة . وهو في الجامع الصغير ، للسيوطي ٢٩٨ .

مِن النَّوْمِ، ولم يأْمُرْ بغيره، فدَلَّ علَى أنه لا يَجِبُ؛ ولأنَّ الوُجُوبَ من الشَّرْعِ، ولم يَرِدْ بالاسْتِنْجاءِ هُنَا نَصُّ، ولا هو فى مَعْنَى المَنْصُوصِ عليه؛ لأنَّ الاسْتِنْجاءَ إنَّما شُرعَ لِإِزَالِةِ النَّجاسةِ، ولا نَجَاسةَ هْهُنا.

٣٦ _ مسألة؛ قال: (والاسْتِنْجاءُ لِمَا حَرَجَ من السَّبِيلُيْنِ)

هذا فيه إضمارٌ، وتَقْدِيرُه: والاسْتِنْجاءُ واجبٌ. فَحَذَفَ خَبَر المُبَّدا (١) الْحِيصاراً، وأرادَ ما خَرَج غيرَ الرِّيح؛ لأنه قد بَيَّن حُكْمَها، وسواءٌ كان الخارِجُ الْعَيْوِ، رَطْباً أويابِساً./ولو الْحَيْقَن فَرَجَعَت أَجْزَاءٌ خَرَجَتْ مِن الفَرْجِ، أو وَطِيءَ رَجُلٌ الْمِرَأَتُهُ دُونَ الفَرْجِ فَدَبٌ ماؤُه إلى فَرْجِها ثم خَرَج منه، فعليهما الاسْتِنْجاءُ على ظاهرِ كلامِ الْجَرَقِيِّ، وقد صَرَّحَ به القاضي وغيرُه. ولو أَدْخَلَ الهِيلَ في ذَكَرِه، ثم أَخْرَجَه، لَزِمَه الاسْتِنْجاءُ على ظاهرِ كلامِ الْجَرَقِيِّ، السَّبِيل، فأشبَهَ الغائِطَ المُسْتَحْجِرَ، والقياسُ أن لا يجب مِنْ ناشِف لا يُنجِّسُ المَحَلَّ، للمعنى الذي ذَكَرْنا في الرِّيح، وهو قولُ السَافِعيّ. وهكذا الحُكْمُ في الطَّهرِ، وهو المَنِيُّ إذا حَكَمْنا بطَهارِته. والقولُ بوُجُوبِ الاسْتِنْجاءَ في الجُملة قولُ أَكْثر أهلِ العِلْمِ، وحُكِي عن ابنِ سِيرِينَ، فِيمَن مَلَّى بِقُومٍ ولم يَسْتُغْجَء لا أَعْمُهُ به بَأْساً. وهذا يَحْتَمِلُ أن يكونَ فِيمَن لم يَلْزُمْه ويكونُ مُوافِقاً لقَوْلِ الجماعة. ويَحْتَمِلُ أنَّه لم يَرَ وُجُوبَ الاسْتِنْجاء. وهذا قولُ أبي المَسْع، فَوْلَ النبي عَيْظَةً؛ لقَوْلِ النبيّ عَيْظَةً؛ وهُمُ الجماعة. ويَحْتَمِلُ أنَّه لم يَرَ وُجُوبَ الاسْتِنْجاء. وهذا قولُ أبي خَرِيهَ، أو مَن فَعَلَ فقد أَحْسُنَ، ومَنْ لا فَلا خَرَج في إذالتُها حَرِيهَ، أو مَن فَعَلَ فقد أَحْسُنَ، ومَنْ لا فلا خَرَج في إذالتُها حَرَج». رَوَاه أبو دَاوُد أبي ولأنها نجاسة يُكْتَفَى فيها بالمَسْع، فلم تَجِبْ إذالتُها حَرَج». رَوَاه أبو دَاوُد (١٤)؛ ولأنها نجاسة يُكْتَفَى فيها بالمَسْع، فلم تَجِبْ إذالتُها حَرَج». رَوَاه أبو دَاوُد (١٤)؛ ولأنها نجاسة يُكْتَفَى فيها بالمَسْع، فلم تَجِبْ إذالتُها حَرَج».

⁽١) في م: «الابتداء».

⁽٢) في: باب الاستتار في الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٨/١.

كما أخرج نحوه في الاستجمار وترا البخارى، في: باب الاستنثار في الوضوء، وباب الاستجمار وترا، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٢/١ه. والترمذي، في: باب ماجاء في المضمضة والاستنشاق، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذي ٤/١، والنسائي، في: باب الرخصة في الاستطابة بحجر واحد، وباب الأمر =

كَيْسِيرِ الدَّمِ. ولَنا قَوْلُ النبِيِّ عَيْقِكَةٍ: ﴿إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُم إِلَى الغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، فَإِنَّهَا تُجْزِىءُ عَنْهُ ﴾. رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣) ، وقال: ﴿لا يَسْتَنْجِى أَحَدُكُم بِلُونِ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَإِنَّهَا تُجْزِىءُ عَنْهُ ﴾. بِدُونِ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَأَمَر ، والأَمْرُ يَقْتَضِي الوُجُوب. وقال: ﴿فَإِنَّهَا تُجْزِىءُ عَنْهُ ﴾. بدُونِ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ . فأَمَر ، والأَمْرُ يَقْتَضِي الوُجُوب. وقال: ﴿فَإِنَّهَا تُجْزِىءُ عَنْهُ ﴾. والإجْزَاءُ إنّها يُسْتَعْمَلُ في الواجبِ ، ونَهَى عن الاقْتِصارِ علَى أَقَلَ من ثلاثةٍ ، والنَّهِي يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وإذا حَرُمَ تَرْكُ بعضِ النَّجَاسِةِ فَتَرَكُ جَمِيعِها أَوْلَى. وقال ابنُ المُنْذِر: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيلَةٍ ، قال: ﴿لا يَكْفِى أَحَدَكُم دُونَ ثَلاثَةِ ابنُ المُنْذِر: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيلَةٍ ، قال: ﴿لا يَكْفِى أَحَدَكُم دُونَ ثَلاثَةِ ابنُ المُنْذِر: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْقِلَةٍ ، قال: ﴿لا يَكْفِى أَحَدَكُم دُونَ ثَلاثِهِ الْحُجَارٍ ﴾. وأمرَ بالعَدَدِ في أَخْبَارٍ كثيرةٍ ، وقولهُ: ﴿لا حَرَجَ ﴾. يعني في تَرْكِ الوِثْرِ ، فيعودُ نَفْيُ الحَرَجِ إليه ، وأمرَ بالعَدَدِ في أَخْبَارٍ كثيرةٍ ، وقولهُ: ﴿لا حَرَجَ ﴾. يعني في تَرْكِ الوثْرِ ، فيعودُ نَفْيُ المَرْجِ إليه ، وأمّا الاجْتِزَاءُ بالمَسْحِ فيه فَلِمَشَقَةِ الغَسْلِ ، لكثرةِ تَكَرُّرِه في مَحَلُ الاسْتِنْجَاءِ .

فصل: وهو مُخَيَّرٌ بين الاسْتِنْجاءِ بالماءِ أو الأُحْجارِ، فى قولِ أَكْثرِ أهلِ العِلْمِ. وحُكِيَ عن سَعْدِ بن أبى وَقَّاص، وابنِ الزُّبَيْر، أنَّهما أنْكَرَا الاسْتِنْجاءَ بالماءِ. وقال

⁽٣) في: باب الاستنجاء بالأحجار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٠/١.

⁽٤) في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٣/، ٢٢٤.

كما أخرجه النسائي، في: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٠/١ . وأبو داود، في: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٠/١ . وابن ماجه، في: باب الاستنجاء بالحجارة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٥/١ . والإمام أحمد، في: المسند ٥/٣٩٥.

⁽٥) سقط من: الأصل. وهو في مسلم. انظر التخريج السابق.

⁽٦) في م: «ترج». تحريف.

سَعِيدُ بن المُسَيَّب: وهل يَفْعَلُ ذلك إلا النساءُ! وقال عَطَاء: غَسْلُ الدُّبُر مُحْدَثٌ. وكان الحسنُ لا يَسْتَنْجِي بالماءِ مُ وَقَلَل لنافع: جَرَّبْناهُ/ فَوَجَدْناهُ صَالِحًا. ورويَ عن حُذَيْفة القَوْلان جَميعاً. وهو مَذْهبُ رافِع بن خَدِيج، وهو الصحيحُ؛ لما رَوَى أنسٌ، قال: كان النبيُ عَلِيْكُ وهو مَذْهبُ رافِع بن خَدِيج، وهو الصحيحُ؛ لما رَوَى أنسٌ، قال: كان النبيُ عَلِيْكُ يَدْخلُ الحَلاءَ فأحْمِلُ أنا وغلامٌ نَحْوِى إداوةٌ (١) مِن ماء وعَنَزَةٌ (١)، فيَسْتَنْجِي بالماءِ. مُتَقَقَ عليه (١)، وعن عائشة، أنها قالت: مَرُنَّ أَزُواجَكُنَّ أن يَسْتَطِيبُوا بالماء؛ فإنِّي أَسْتَخييهِمْ، وإنَّ رسول الله عَلِيْكُ كان يَفْعَلُهُ (١٠). قال التَّرْمِذِيّ هذا حديثٌ صحيحٌ. رواه سَعِيد، ورَوَى أبو هُرَيرة، عن النبيِّ عَلِيْكُ قال: (انزَلَتْ هَذِه الآيةُ في أَهْلِ قُبَاءَ هُونِي رِجَالٌ يُحِبُونَ أن يَتَطَهَّرُوا هُونَ النبيِّ عَلِيْكُ قال: (كَانُوا يَسْتَطْبُوا بالمَاءُ ويُزِيلُ النجاسةُ مِلْ أَلْ يَعْجَلُوا يَسْتَعْجِيمُ ، وإنَّ أرواه أبو داود، وابنُ مَاجَه (١٠). ولأنه يُطَهِّرُ المَحَلَّ، ويُزِيلُ النجاسةَ مِلْ النجاسةُ على مَحَلَّ آخرَ. وإن أرادَ الاقتِصارَ ويُزِيلُ العَيْنَ وهو أبلغُ في التَّيْظِيفِ. وإنْ اقْتَصَرَ عَلَى الحَجَرِ أَجْزَأُهُ، بغيرِ خلافِ بين على أللهُ العَلْمُ المَحَلَّ، ويُزِيلُ العَيْنَ والأَفضُلُ الذَكُرُنا من الأخبارِ؛ ولأنه إجْماعُ الصَّحابَة، رَضِيَ اللهُ عنهم. والأفضُلُ أن يَسْتَجْمِرَ بالحَجَر، ثم يُتْبَعُه الماءً. قال أحمد: إنْ جَمَعَهُما فهو أحَبُ والمُضَلُ أن يَسْتَجْمِرَ بالحَجَر، ثم يُتْبُعُه الماءً. قال أحمد: إنْ جَمَعَهُما فهو أحَبُ والمُشَلُ والمَحْمَر بالحَجَر، ثم يُتْبُعُه الماءً. قال أحمد: إنْ جَمَعَهُما فهو أحَبُ والمَّرْ

⁽٧) الإداوة: المطهرة.

 ⁽٨) العنزة؛ بالتحريك: عصا طويلة في أسفلها زج، ويقال رمح صغير.

⁽٩) أخرجه البخارى، فى: باب حمل العنزة مع الماء فى الاستنجاء، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١/٥٠ ومسلم، فى: باب الاستنجاء بالماء من التبرز، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٧/١ والنسائى، فى: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٩/١. والدارمي، فى: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٣/١، والإمام أحمد، فى: المسند ٢٠٣/١، ٢٠٠٠.

⁽١٠) أخرجه الترمذي، في: باب الاستنجاء بالماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٣٧/١. والنسائي، في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. المجتبي ٣٩/١.

⁽۱۱) سورة التوبة ۱۰۸.

⁽١٢) أخرجه أبو داود، في: باب في الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١١/١. وابن ماجه، في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٨/١.

إِلَى ؛ لأَنَّ عائشة قالت: مَرِّنَّ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يُتْبِعُوا الْحِجَارَةَ الْمَاءَ مِنْ أَثَرِ الغائِطِ والبَوْلِ؛ فَإِنِّى أَسْتَحْيِيهِم، كان النبيُّ عَلِيْكَ يَفْعَلُه. احْتَجَّ به أحمدُ، ورَوَاه سَعِيد، ولأَنَّ الحَجَرَ يُزِيلُ عَيْنَ النَّجاسةِ فلا تُصيبها يَدُهُ، ثم يأتِي بالماءِ فَيُطَهِّرُ المَحَلَّ، فيكونُ أبلغَ في التَّنْظِيفِ وأَحْسَنَ.

٣٧ - مسألة؛ قال: (فَإِنْ لَمْ يَعْدُوا (١) مَحْرَجَهُمَا أَجْزَأَهُ ثَلَاثَةُ أَحْجَارِ إِذَا أَلْقَى بِهِنَّ، فَإِنْ أَنْقَى بِدُونِ الثَّلاثةِ لَمْ يُجْزِهِ، حَتَّى يَأْتِى بالعَدَدِ، وَإِنْ لَمْ يُنْقِ بالثَّلاثةِ زَادَ حَتَّى يُنْقِى).

قولُه: «يَعْدُوا مَخْرِجَهِما» يعنى الخارِجَيْن مِن السَّبِيلَين إذا لَم يتجاوز مَخْرجَهما. يُقال: عَداكَ الشَّرُ. أَى: تَجاوَزك. والمُراد، والله أعلم، إذا لم يتجاوز المخرجَ بما لم تَحْرِ العادةُ به، فإنَّ اليسيرَ لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه، والعادةُ جاريةٌ به، وإذا كان كذلك فإنَّه يُحْزِئُه ثلاثةُ أحْجارٍ مُنْقِيَة. ومعنى الإنْقاء إزَالةُ عَيْنِ النَّجاسةِ وإذا كان كذلك فإنَّه يُحْزِئُه ثلاثةُ أحْجارٍ مُنْقِيَة. ومعنى الإنْقاء إزَالةُ عَيْنِ النَّجاسةِ وبلَّتِها، بحيثُ يخرجُ الحَجَرُ نَقِياً وليس عليه أثرٌ إلَّا شيئاً يَسِيراً. ويُشْتَرطُ الأمران جَمِيعاً؛ الإنْقاءُ، وإكمالُ الثلاثةِ، أَيُّهما وُجِدَ دُونَ صاحِبه لم يَكْفِ، وهذا مذهبُ الشّافِعِيِّ وجَمَاعةً. وقال مالِكَ ودَاوُد: الواجبُ الإِنْقاءُ دُونَ العَدَدِ؛ لِقَولهِ عَلَيْكَ : الشّافِعِيِّ وجَمَاعةً. وقال مالِكَ ودَاوُد: الواجبُ الإِنْقاءُ دُونَ العَدَدِ؛ لِقَولهِ عَلَيْكَ : هَنِ اسْتَجْمَرَ فَلُوتِر، مَنْ فَعَلَ فقَدْ أَحْسَنَ ومَنْ لَا فَلَا حَرَجَ». ولنَا قَوْلُ سَلْمان: «لقد نَهانا – يعنى النبيً / عَلِيْكَ – أن نَسْتَنْجِيَ بأقلَّ من ثلاثةِ أحْجارٍ (٢٠)». ١١ وماذكَرْنا من الأحاديث، وحَدِيثهُم قد أَجَبْنا عنه فيما مَضَى.

فصل: وإذا زادَ علَى النَّلاثةِ اسْتُجِبُّ أَنْ لا يَقْطَعَ إِلَّا علَى وِتْرٍ؛ لَقَوْلِه عَلَيْكَةِ: «مَنِ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِر». مُتَّفَقَّ عليه، فيَسْتَجْمِرُ خَمْسًا أو سَبْعًا أو تِسْعًا أو مازاد على ذلك، فإنِ اقْتُصرَ على شَفْعٍ مُنْقِيَةٍ، فيما زادَ علَى الثلاثةِ جازَ؛ لقوله عَلَيْكَةٍ: «ومَنْ لَا فَلا حَرَجَ».

⁽١) في الأصل هنا وفيما يأتي: «يعد». على الإفراد.

⁽٢) انظر ماتقدم صفحة ٢١٤ في تخريج الحديث عند مسلم.

فصل: وكَيْفَما حَصَل الإِنْقَاءُ في الاسْتِجْمارِ أَجْزَأُهُ. وذكر القاضى أنَّ المُسْتَحَبُّ أن يُمرَّ الحَجَرَ الأُوَّلَ مِنْ مُقَدَّمِ صَفْحَتِه (٣) اليُمْنَى إلى مُوَجِّرِها، ثم يُدِيرَه عَلَى اليُسْرَى، حتَّى (٤) يَرْجِعَ به إلى المَوْضِع الذي بَدَأ منه؛ ثم يُمِرَّ الثاني مِن مُقَدَّمِ صَفْحَتِه اليُسْرَى كذلك؛ ثم يُمِرَّ الثالثَ على المَسْرَبَةِ (٥) والصَّفْحَتَيْنِ؛ لقَوْلِ النبي عَيْلِيَّةُ: ﴿أَو لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ حَجَرَيْنِ للصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَراً للمَسْرَبَةِ!». رَوَاه النبي عَيْلِيَّةً: ﴿ أَو لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ حَجَرَيْنِ للصَّفْحَتَيْنِ وحَجَراً للمَسْرَبَةِ!». رَوَاه النبي عَيْلِيَّةً: ﴿ أَو لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ حَجَرَيْنِ للصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَراً للمَسْرَبَةِ!». رَوَاه اللّارَقُطْنِيُّ (١). وقال: إسنادُه (٧) حَسَنَّ. ويَنْبَغِي أَنْ يَعُمَّ المَحَلُّ بكلِّ واحدٍ من الأَحجارِ؛ لأَنَّه إذا لم يَعُمَّ به كان ذلك تَلْفِيقًا، فيكون بمنزلةِ مَسْحةٍ واحدةٍ، ولا يكون تَكْرَاراً. ذكر هذا الشَّرِيف أبو جعفر (٨)، وابنُ عَقِيل، وقالا: معنى الحديثِ يكون تَكْرَاراً. ذكر هذا الشَّرِيف أبو جعفر (٨)، وابنُ عَقِيل، وقالا: معنى الحديثِ البداية بهذهِ المواضع، ويَحْتَمِلُ أن يُجْزِئَه لكلً جِهَةٍ مَسْحَةً، لظاهرِ الخَبَرِ. واللهُ أعلمُ.

فصل: ويُجْزِئُه الاسْتِجْمارُ في النَّادرِ (1°) كما يُجْزِىءُ في المُعْتادِ. ولأصحابِ الشّافِعِيِّ وَجْهٌ، أَنَّه لا يُجْزِىءُ في النَّادرِ. قال ابنُ عبد البَرِّ: ويَحْتَمِلُ أَن يكونَ قَوْلَ مالكِ؛ لأنَّ النبيَّ عَيِّلِكُ أَمَر بعَسْلِ الدَّكَرِ مِنَ المَذْي، والأَمْرُ يَقْتَضِى الوُجُوب. قال ابنُ عبدِ البَرِّ: واسْتَدَلُوا بأنَّ الآثارَ كُلَّها على اختلافِ أَلفاظِها وأسانِيدِها ليس قلم البنُ عبدِ البَرِّ: واسْتَدَلُوا بأنَّ الآثارَ كُلَّها على اختلافِ أَلفاظِها وأسانِيدِها ليس فيها ذِكْرُ اسْتِنْجاءِ، إنَّما هو العَسْلُ؛ ولأنَّ النَّادرَ لا يَتكرَّرُ ، فلا يَشُقُ (١٠) اعْتبارُ الماء فيه، فوجَب، كَفَسْلِ غيرِ هذا المَحَلِّ. ولنَا أَن الخَبَرَ عامٌّ في الجَمِيعِ؛ وأنَّ الاسْتِجْمارَ في النَّادرِ إنَّما وَجَب ما صَحِبَه مِن بِلَّةِ المُعْتادِ، ثمْ إِنْ لم يَشُقَّ فهو في

⁽٣) الصفحة: جانب المخرج.

⁽٤) في م: «ثم».

⁽٥) المسربة؛ بفتح الراء وضمها: مجرى الحدث من الدبر.

⁽٦) في: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٥٦/١.

⁽٧) في سنن الدارقطني: «إسناد».

⁽٨) هو عبد الخالق بن عيسي، تقدم التعريف به، صفحة ٢٩.

⁽٩) النادر: القليل الوقوع

⁽۱۰) في م: «يبقى».

مَحَلِّ المَشْقَةِ، فَتُعْتَبُرُ مَظِنَّةُ المَشْقَةِ دون حَقِيقَتِها، كما جاز الاسْتِجْمارُ علَى نَهْرٍ جارٍ، وأما المَذْى فَمُعْتادٌ كثيرٌ، وربما كان فی بعضِ الناسِ أكثر مِن البَوْلِ، قال عِلَى بن أبی طالب (۱۱)، رَضِی الله عنه: كُنْتُ رَجُلاً مَذَّاءً، فقال النبی عَلِی الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه ولكل فَحْلِ ماءٌ». وقال سَهْلُ بن حُنَيْف (۱۱): كُنْتُ رَجُلا مَذَّاءً فكنتُ أَكْثِر منه الاغتِسال. ولهذا أوْجَبَ/ مالك منه الوُضُوءَ، وهو لا يوجِبُه من ١٦٠ النَّادِر، فليس هو من مَسْألِتنا، ويجبُ غَسْلُ الذَّكَر منه والأَنْتَيَنِ فی إحْدَی الرِّوايَتْين عَبُداً. والأَخْرَى أَنَّه لا يَجِبُ، وأَمْرُه عَلَيْكُ بغَسْلِه للاسْتِحْبابِ، قِياسا علَى سائرِ مايخرُ جُ. والله أعلمُ.

فصل: ولا يَسْتَجْمِرُ بِيَمِينِهِ؛ لقول سَلْمَان في حَدِيثِهِ: إِنَّه لَيَنْهَانَا أَن يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنا بِيَمِينِهِ. رَوَاهُ مُسْلِم (١٦)، ورَوَى أَبُو قَتَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَيْقِطَةً قال: «لا يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَه بَيمِينِهِ، ولا يتَمَسَّحْ مِنَ الْخَلاءِ بِيَمِينِهِ». مُتَّفَقٌ عليه (١٦). فإنْ كان يَسْتَنْجِي من غائطٍ أَحَذَ الحجر بشِمَالِه فمَسَحَ به. وإن كان يَسْتَنْجِي من البَوْلِ، وكان الحجر كبيرا، أَحَذَ ذَكَرَه بشِمَالِه فمَسَحَ به. وإن كان صَغِيرا فأمكنَهُ أَن

⁽١١) يأتي حديث على بن أبي طالب، وحديث سهل بن حنيف، رضى الله عنهما في باب ما ينقض الطهارة، مسألة ٤٢.

⁽١٢) في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة صحيح مسلم ٢٢٤/١.

وعن غير سلمان، أخرجه النسائى، فى: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ١/٠١. والدارمى، فى: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٧٢/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٥/٣٠، ٣٦٠. ٤٣٧.

⁽١٣) أخرجه البخارى، فى: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ١٠٥٠. ومسلم، فى: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٥/١. وأبو داود، فى: باب كراهية مسّ الذكر باليمين، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٨/١. والترمذى، فى: باب فى الاستنجاء باليمين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣٢/١. والنسائى، فى: باب النهى عن مسّ الذكر باليمين عند الحاجة، وباب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٦/١، ٣٩، ٤٠. وابن ماجه، فى: باب كراهية مسّ الذكر باليمين والاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٣/١. والدارمى، فى: باب النهى عن الاستنجاء باليمين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١١٢/١. والإمام أحمد، فى: المسند

يَضَعَه بين عَقِبَيْه، أو بين أصابِعه، ويَمْسَح ذَكَرَه عليه، فَعَلَ، وإن لَم يُمْكِنه، أَمْسَكَه بَيَمِينه، ومَسَح بيَسَارِه؛ لموضِع الحاجة. وقيل: يُمْسِك ذَكَره بيَمِينه، ويَمْسَح بشِمَالِه؛ ليكونَ المَسْحُ بغيرِ اليَمينِ. والأُوَّلُ أُولَى؛ لقَوْلِ النبيِّ عَلِيلِهِ: «لا يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكْرَهُ بِيَمينِه». وإذا أمْسَكَ الحَجَرَ باليَمينِ، ومَسَحَ الذَّكَر عليه، يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكْرَهُ بِيَمينِه». وإذا أمْسَكَ الحَجَرَ باليَمينِ، ومَسَحَ الذَّكَر عليه، لم يكن ماسِحاً باليَمينِ، ولا مُمْسِكاً للذَّكرِ بها، وإنْ كان أَقْطَعَ اليُسْرَى، أو بها مَرضٌ، اسْتَجْمَر بيَمِينِه؛ للحاجةِ. ولا يُكْرَه الاسْتِعانة بها في الماء؛ لأن الحاجة داعية إليه. وإن اسْتَجْمَر بيَمِينِه عَم الغِنَى عنه، أَجْزَأُهُ في قَوْلِ أكثرِ أَهْلِ العِلْمِ. وحُكِى عن بعضِ أهلِ الظاهرِ أنَّه لا يُجْزِئُه؛ لأنَّه مَنْهِي عنه، فلم يُفِد مَقْصُودَه، كا لو اسْتَجْمارِ المُباشِرة للمَحَلِّ وشَرْطه، فلم يَجُز اسْتِعْمالُ المَنْهِي عنه فيها، واليُدُ ليست المُباشِرة للمَحَلِّ ولا شَرْطه فيه، إنَّما يتناوَلُ بها الحَجَر المُلاقِي والمُرتَّ لُولَ المُمَالِي والمُنْ في عنها المَحْرَ المُلاقِي، فصار النَّهُي عنها نَهْيَ تأديب، لا يَمْنَعُ الإَجْزَاء.

فصل: ويبدأُ الرَّجُلُ فى الاسْتِنْجاءِ بالقُبُلِ؛ لِعَلَّا تَتَلَوَّثَ يَدُه إِذَا شَرَعَ فَى الدُّبُرِ، لَا تَتَلَوَّثَ يَدُه إِذَا شَرَعَ فَى الدُّبُرِ، لَا لَّذَبُرِ. والمرأةُ مُخَيَّرةٌ فى البداية بأيِّهما شاءتْ، لعَدَمِ ذلك فيها.

ويُسْتَحَبُّ أَن يَمْكُثَ بِعِدَ البَوْلِ قليلًا، ويَضَعَ يَدَهُ على أَصْلِ الذَّكَرِ من تحتِ الأَنْفَيْن، ثم يَسْلِتَه إلى رَأْسِه فَيْنتُر (١٠) ذَكَرَه ثلاثا برِفْق. قال أحمد: إذا تَوضَّأْتَ فضَعْ يَدَكُ في سِفْلَتِكَ، ثم اسْلِتْ ماثَمَّ حتى يَنْزِلَ، ولا تجعل ذلك مِن هَمِّكَ، ولا تَلْيَعِتْ/ إلى ظَنّك. وقد رَوَى يَزْدادُ اليَمانِيُّ، قال: قال رسولُ الله عَيْقَةِ: «إذا بالَ أَحَدُكُم فَلْيَنتُرْ ذَكَرَه ثَلاثَ مَرَّاتٍ». (٥ أرواه الإمامُ أحمدُ ١٠٠).

⁽١٤) النتر، بالتاء: الجذب بجفاء. واستنتر من بوله: اجتذ به، واستخرج بقيته من الذكر عند الاستنجاء. (١٥–١٥) سقط من الأصل. وأخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٣٤٧/٤. كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب الاستبراء بعد البول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٨/١.

وإذا اسْتَنْجَى بالماءِ ثُمْ فَرَغَ، اسْتُحِبَّ له دَلْكُ يَدِه بالأَرْضِ؛ لما رُوِىَ عن مَيْمُونَة، أَنَّ النبَّ عَيِّلِلَّهِ فَعَل ذلك. رَوَاهُ البُخارِيِّ (١٦). ورُوِىَ أَنَّ النبَّ عَيِّلِلَّهِ فَضَى حَاجَتَه، ثُمُ اسْتَنْجَى مِنْ تَوْرٍ، ثُمَّ (١٧) دَلَكَ يَدَه بالأَرْضِ. أخرجَهُ ابنُ مَاجَه (١٨). وإنِ اسْتَنْجَى عَقِيبَ انقِطاعِ البَوْلِ، جازَ؛ لأَنَّ الظاهرَ انْقِطاعُه، وقد قيل: إن الماءَ يَقْطَعُ البَوْلَ. ولذلك سُمِّى الاسْتِنْجاءُ انْتِقاصَ الماء.

ويُسْتَحَبُّ أَن يَنْضَحَ على فَرْجِه وسَرَاويله؛ ليُزِيلَ الوَسْوَاس عنه. قال حَنْبَلُ: سألتُ أحمَد، قلتُ: أَتَوَضَّأُ وأَسْتَبْرِىء، وأَجِدُ فى نَفْسِى أَنِّى قد أَحْدَثْتُ بَعْدُ (١٩٠)! قال: إذا تَوَضَّأْتَ فاسْتَبْرِىء، وخُذْ كَفًّا من ماءٍ فَرُشَّه على فَرْجِكَ، ولا تَلْتِفَتْ قال: (جاءَنى إليه، فإنَّه يذهبُ إنْ شاء اللهُ. وقد رَوَى أبو هُرَيْرة، أَنَّ النبيَّ عَلَيْكُ قال: (جاءَنى جُبْرِيل، فقالَ: يامُحمَّدُ، إذا تَوْضَّأْتَ فانْتَضِحْ ». وهو حديثٌ غَرِيبٌ (٢٠٠).

٣٨ - مسألة؛ قال: (والخشَبُ والخِرَقُ وكُلُّ مَا أَنْقِىَ بِهِ فَهُوَ كَالأَحْجَارِ) هذا الصَّحيحُ من المَذْهبِ، وهو قَوْلُ أكثرِ أهلِ العلم. وفيه روايةٌ أخرى، لا يُجْزِىءُ إلَّا الأَحْجَارُ. اختارها أبو بكر، وهو مذهب داود؛ لأن النبيَّ عَيْقِيلَهُ أَمَرَ بالأَحْجارِ، وأَمْرُه يقْتَضِى الوُجُوبَ، ولأنَّه مَوْضِعُ رُخْصةٍ وَرَدَ الشرعُ فيها بآلةٍ مَخْصُوصةٍ، فوجبَ الاقْتِصارُ عليها، كالتُرابِ في التَّيَمُّمِ. ولنَا ماروَى أبو داود (١٠)،

⁽١٦) في: باب الغسل مرة واحدة، وباب المضمضة والاستنشاق في الجنابة، وباب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٧٣/١.

⁽۱۷) في م: «ودلك».

⁽١٨) في: باب من دلك يده بالأرض بعد الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٨/١. (١٩) في م: «بعده».

⁽٢٠) أخرجه الترمذى، فى: باب فى النضح بعد الوضوء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٦٥/١. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى النضح بعد الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٥٧/١.

⁽۱) فى: باب الاستنجاء بالأحجار، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ۱۰/۱. وأخرجه أيضا ابن ماجه، فى: باب الاستنجاء بالحجارة، والنهى عن الروث والرمة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ۱۱٤/۱. والإمام أحمد، فى: المسند والدارمى، فى: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ۱۷۲/۱. والإمام أحمد، فى: المسند مردد ۲۱۳، ۲۱۵، ۲۱۵.

عن خُوزَيْمَةً (٢)، قال: سُئِلَ النبيُّ عَلَيْكُ عن الاسْتِطابة، فقال: «بتَلَاثة أَحْجارِ لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ^(٣)». فلولا أنه أراد الحَجَرَ ومافي معناه لم يَسْتَثْن منها الرَّجِيعَ، لأَنَّه لا يحتاجُ إلى ذِكْرِه، ولم يكن لتَخْصِيصِ الرَّجِيعِ بالذُّكْرِ مَعْنَى. وفي حديثِ سَلْمان، عن النبيِّ عَلِيْكِم، إنَّه لينْهانَا أن نَسْتَنْجِيَ بأقَلُّ مِن ثلاثةِ أَحْجارٍ، وأن نَسْتَجْمِرَ بَرجِيعٍ أَو عَظْمٍ. رواهُ مُسْلم (1)، وتَخْصِيصُ هٰذَيْن بالنَّهْي عنهما يدلُّ على أنَّه أرادَ الحِجارَةَ، وما قام مَقَامَها. ورَوَى طَاوُس، عن النبيِّ عَيَالِيُّهِ، أنَّه قال: «إذا أتَّى أَحَدُكُم البَرَازَ فَلْيُنزِّهُ قِبْلَةَ الله، ولا يَسْتَقْبِلْهَا ولَا يَسْتَدْبُرْهَا، ولْيَسْتَطِبْ بِتَلَاثةِ أَحْجَارِ، أَو تَلَاثَةِ أَعْوَادٍ، أَو ثلاثِ حَثَياتٍ مِنْ تُرابِ». رَواهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (°)، وقال: ٦٢ ظ وقد رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاس مَرْ فُوعًا، والصَّحيحُ أنه مُرْسَلًّ/ ورَواهُ سعيدٌ، في «سُنَنِه» مَوْقُوفًا على طَاوُس. ولأنَّه متى وَرَدَ النَّصُّ بشيءِ لِمَعْنَى مَعْقُولٍ، وَجَبَ تَعْدِيتُه إلى ماوُجدَ فيه المَعْنَى، والمَعْنَى هٰهُنَا إِزالةُ عَيْنِ النَّجاسةِ، وهذا يَحْصُلُ بغيرِ الأَحْجَارِ، كَحُصُولِه بها، وبهذا يَخْرُجُ التَّيَمُّمُ؛ فإنه غيرُ مَعْقُولٍ، ولابُدَّ أن يكونَ مَا يُسْتَجْمَرُ بِهِ مُنَقِّياً؛ لأنَّ الإنْقَاءَ مُشْتَرَطٌّ فِي الاسْتِجْمَارِ، فأمَّا الزَّلِجُ كالزُّجَاج والفَحْمِ الرِّخْوِ وشبْههما مما لا يُنَقِّي، فلا يُجْزِيءُ؛ لأنه لا يَحْصُلُ منه المقصودُ. ويُشْتَرَط كَوْنُه طاهِراً، فإن كان نَجساً لم يُجْزه، وبهذا قال الشَّافِعِيُّ. وقال أبو حنِيفة: يُجْزِئُه؛ لأنَّه يُجَفِّفُ كالطَّاهِرِ. ولنَا، أنَّ ابنَ مَسْعُودٍ جاء إلى النبِّي عَلِيُّكُ بِحَجَرِيْنِ ورَوْثَةٍ يَسْتَجْمِرُ بها، فأخَذَ الحَجَرَيْنِ وأَلْقَىَ الرَّوْثَة، وقال: «هٰذِهِ ركس ». رَواهُ البُحَارِيُ (١) ، وفي لَفْظِ رَوَاهُ التَّرْمِذِيُ (٧) ، قال: «إِنَّها رِكْسٌ ». يعني

⁽٢) أي ابن ثابت.

⁽٣) الرجيع: هو الخارج من الإنسان والحيوان، يشمل الروث والعذرة.

⁽٤) في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٣/١.

⁽٥) في: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٧/١٥.

⁽٦) فى: باب لا يستنجى بروث، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٥١/١، وفيه: «هذا ركس». وأخرجه أيضا، بهذا اللفظ، النسائى، فى: باب الرخصة فى الاستطابة بحجرين، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٧/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٤١٨/١، ٤١٥.

⁽٧) في: بَابُ الاستنجاء بالحجرين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٣٤/١. وأخرجه أيضا الإمام =

نَجِساً، وهذا تَعْلِيلٌ من النبيِّ عَلِيلِ عِبُ المصيرُ إليه، ولأنه إزالةُ نَجَاسةٍ، فلا يَحْصُلُ بالنَّجاسةِ كالعَسْلِ، فإن اسْتَنْجَى بنَجِسٍ احْتَمَلَ أَنْ لا يُجْزِئَه الاسْتِجْمارُ بعَدَه؛ لأَنَّ المَحَلَّ تَنَجَّسَ بنجاسةٍ مِن غيرِ المُحْرَج، فلم يُجْزِيءْ فيها غيرُ الماءِ، كا لو تَنَجَّسَ ابتداءً، ويَحْتَمِلُ أَن يُجْزِئَه؛ لأَنَّ هذه النجاسةَ تابغةٌ لنجاسةِ المَحَلِّ، فزالتْ بزَوَالها.

٣٩ _ مسألة؛ قال: (إلا الرَّوْثَ والعِظَامَ والطَّعَامَ).

وجُمْلتُه، أنَّه لا يجوزُ الاسْتِجْمارُ بالرَّوْتِ ولا العِظامِ، ولا يُجْزِىءُ فى قَوْلِ أَكْثَرِ أَهِلِ العِلْم، وبهذا قال النَّوْرِيُّ، والشافِعِيُّ، وإسْحَاق. وأباح أبو حنيفة الاسْتِنْجاءَ بهما؛ لأنَّهما يُجفِّفانِ النَّجاسةَ، ويُنقِّيان المَحَلَّ، فَهُما كالحَجَرِ. وأباح مالكَّ الاسْتِنْجاءَ بالطَّاهِرِ منهما. وقد ذكرْنا نَهْى النبيِّ عَلِيليَّهُ عنهما، ورَوَى مُسْلِم (۱)، عن ابنِ مَسْعُود، قال: قال رسولُ الله عَلِيليَّهُ: «لا تَسْتَنْجُوا بالرَّوْثِ ولا بالعِظامِ؛ فإنَّه زَادُ إخْوَانِكُم مِنَ الجِنِّ». ورَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ (۱)، أن النبيَّ عَلِيلَةً نَهَى أن فإنَّه زَادُ إخْوَانِكُم مِنَ الجِنِّ». وقال: «إنِّهُما لا يُطَهِّرانِ». وقال: إسنادُ صحيحً. ورَوَى أبو دَاوُد (۱)، عنه عليه السَّلام، أنه قال لِرُونِفِع بن ثَابِت، أبى بَكْرة (۱): «أخبِرِ النَّاسَ أنَّه مَنِ اسْتَنْجَى برَجِيعٍ أو عَظْمٍ فَهُو بَرِىءٌ مِنْ (۱) مُحَمَّدِ». وهذا عامٌ فى الطَّاهِرِ منها، والنَّهُى يَقْتَضِى الفَسَادَ وعَدَمَ الإجْزاءِ. فأما الطَّعَامُ فتَحْرِيمُه مِن طَريقِ التَّنْبِيه؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيلَةً عَلَلَ النَّهْىَ عن الرَّوْثِ والرِّمَّةِ/، فى حديثِ ابنِ مَسْعُودٍ، التَّنْبِيه؛ لأنَّ النبيَّ عَلِيلَةً عَلَلَ النَّهْىَ عن الرَّوْثِ والرِّمَّةِ/، فى حديثِ ابنِ مَسْعُودٍ،

, 15

⁼ أحمد، بهذا اللفظ، في: المسند ١/٣٣٨، ٤٢٧، ٥٥٠.

⁽١) لم نجده عند مسلم. وإنما هو عند الترمذى، فى: باب كراهية ما يستنجى به، من أبواب الطهارة، وفى: تفسير سورة الأحقاف، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٣٦/١ ٣١/١٢.

⁽٢) فى: باب الاستنجاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطنى ٥٦/١.

⁽٣) فى: باب ماينهى عنه أن يستنجى به، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٩/١. وأخرجه الإمام أحمد، فى المسند ١٠٨/٤، ١٠٩.

⁽٤) سقطت الكنية من: الأصل.

⁽٥) فى م زيادة: ودين». وفى الترمذى: وفإنَّ مُحَمَّدًا - عَلِيُّكُ – مِنَّهُ بَرِىءً».

بَكُوْنِهِما زَادَ إِخْوَانِنَا مِنَ الجِنِّ، فَرَادُنا مع عِظَمِ حُرْمَتِه أُوْلَى. فإن قِيلَ: فقد نَهَى عن الاسْتِنْجاءِ باليَمينِ، كَنَهْيهِ هَهُنَا، ولم (١) يَمْنَعْ ذلك الإجْزَاءَ ثَمَّ، كذا ههنا. قُلْنا: قد بَيْنَ في الحديثِ أَنَّهما لا يُطَهِّران، ثم الفَرْقُ بينهما أنَّ النَّهْيَ ههنا لمعنًى في شَرْطِ الفِعْلِ، فمنَع صِحَّتَه، كالنَّهْي عن الوُضُوءِ بالماءِ النَّجِسِ، وثَمَّ لمعنًى في آلةِ الشَّرْطِ، فلم يَمْنَعْ كالوُضُوءِ من إناء مُحَرَّمٍ.

فصل: ولا يجوزُ الاستِنجاء بما له حُرْمَة؛ كشيء كُتِبَ فيه فِقْهُ، أو حَدِيثُ رسولِ اللهِ عَلِيلَةٍ؛ لما فيه من هَتْكِ الشَّرِيعةِ، والاسْتِخْفافِ بحُرْمَتِها، فهو فى الحُرْمةِ أَعْظَمُ مِن الرَّوْثِ والرِّمَّةِ. ولا يجوزُ بمُتَّصلِ بحَيَوانٍ، كيدِه وعَقِبِه، وذَنبِ بيمةٍ وصُوفِها المُتَّصلِ بها. وقال بعضُ أصحابنا: يَجْمَعُ المُسْتَجْمَرُ به سِتَّ بعصالٍ؛ أن يكون طاهِراً، جامِداً، مُنَقِّياً، غيرَ مَطْعُومٍ، ولا حُرْمَةَ له، ولا مُتَصلِ بها بحَيوانٍ.

• ٤ - مسألة؛ قال: (والحَجَرُ الكَبِيرُ الَّذِى له ثَلَاثُ شُعَبِ يَقُومُ مَقَامَ ثَلَاثَةِ الْحُجَارِ)

وبهذا قال الشَّافِعِيُّ، وإسْحاق، وأبو تُوْر. وعن أحمد، رواية أخرى: لايُجْزِىءُ أَقُلُ مِن ثلاثةِ أحجارٍ. وهو قول أبى بكر ابن المُنْذِر؛ لقوله عليه السلام: «لا يَسْتَنْجِى أَحَدُكُمْ بُدُونِ ثَلاثةِ أَحْجارٍ»، «وَلا يَكْفِى أَحَدَكُمْ دُونَ ثَلاثةِ أَحْجارٍ». ولأنّه إذا اسْتَجْمَر بحَجرٍ تَنَجَّسَ؛ فلا يجوزُ الاسْتِجْمارُ به ثانِياً، كالصَّغِيرِ. ولنا، أنّه إن اسْتَجْمَر ثلاثاً مُنقّيةً بما وُجِدَت فيه شُرُوط الاسْتِجْمارِ، أَجْزَأُه، كما لو فَصلَه ثلاثةً صِغاراً واسْتَجْمَر بها، إذ لا فَرق بين الأصْلِ والفَرْعِ إلَّا فَصْلُه، ولا أثرَ لذلك في التّطهِيرِ، والحديث يقْتَضِي ثلاث مَسَحاتِ بحَجَرٍ دون عَيْنِ الأَحْجارِ، كما يقال: ضَرَبْتُه ثلاثةً أَسُواطٍ. أي ثلاث مَسَحاتِ بسَوْطٍ. وذلك لأنّ معناه مَعْقول، يقال: ضَرَبْتُه ثلاثةً أَسُواطٍ. أي ثلاثَ ضَرَباتٍ بسَوْطٍ. وذلك لأنّ معناه مَعْقول، ومُرَادُه مَعْلُومٌ، ولذلك لم نَقْتَصِرْ علَى لَفْظِه في غيرِ الأحجارِ، بل أَجَزُنا الحَشَبَ

⁽٦) في م: «فلم».

⁽٧) كذا، فلم يعطف بعد لا.

والخِرَقَ والمَدَرَ، والمعنى مِن ثَلاثةٍ حاصِلٌ مِن ثَلاثِ شُعَبٍ أو مِنْ (۱) مَسْجِهِ ذَكَرَهُ فَى صَخْرةٍ عَظِيمةٍ، بثلاثةٍ مَواضِعَ منها، أو فى حائطٍ، أو أرْضٍ، فلا مَعْنَى للجُمُودِ علَى اللَّهْظِ مع وُجُودِ ما يُسَاوِيه من كُلِّ وَجْهٍ. وقَوْلُهم: تَنَجَّس. قُلْنا: إنما تَنَجَّس ما أصابَ النَّجَاسة، والاسْتِجْمارُ حاصِلٌ بغيرِه، فأشْبَهَ/ مالو تَنَجَّسَ جانِبهُ بغيرِ ١٣ وَلاسْتِجْمار، ولأنَّه لو اسْتَجْمَر به ثلاثةٌ لحَصَلَ لكلِّ واحدٍ منهم مَسْحَةٌ، وقام مَقَام ثلاثةٍ أحْجارٍ، فكذلك إذا اسْتَجْمَر به الواحدُ، ولو اسْتَجْمَر ثلاثةٌ بثلاثةٍ أحْجارٍ لكلِّ حَجَرٍ منها ثلاثُ شُعبٍ، فاسْتَجْمَر كُلُّ واحدٍ منهم مِن كُلُّ حَجَرٍ بشُعْبةٍ، لكُلُّ حَجَرٍ منها ثلاثُ شُعبٍ، فاسْتَجْمَر كُلُّ واحدٍ منهم مِن كُلُّ حَجَرٍ بشُعْبةٍ، أَجْزَأُهم. ويَحْتَمِلُ علَى قَوْلِ أبى بكر أن لا يُجْزِئَهم.

فصل: ولو اسْتَجْمَر بِحَجَرٍ، ثم غَسلَ أو كَسَرَ ما تَنَجَّسَ منه، واسْتَجْمَر به ثانِياً، ثم فَعَلَ ذلك واسْتَجْمَر به ثالِثاً، أَجْزَأُهُ؛ لأنَّه حَجَرٌ يُجْزِىءُ غيره الاسْتِجْمارُ به، فأَجْزَأَهُ كغَيْرِه. ويَحْتَمِلُ علَى قُولِ أبى بكرٍ أن لا يُجْزِئَه؛ مُحافَظَةً على صُورَةِ اللَّفْظ، وهو بَعِيدٌ.

1 \$ _ مسألة؛ قال: (وماعَدَا المَحْرَجَ فَلا يُجْزِيءُ فيه إلَّا الماءُ).

وبها قال الشَّافِعِيُّ، وإسحاق، وابنُ المُنْذِرِ. يَعْنِي إذا تَجاوزَ المَحَلَّ بِمَا لَمْ تَجْرِ بِهِ العادةُ، مثلَ أَن يَنْتَشِرَ إلى الصَّفْحَتَيْن وامْتَدَّ في الحَشْفَةِ، لم يُجْزِه إلا المَاءُ؛ لأنَّ الاسْتِجْمارَ في المَحَلِّ المُعْتَادِرُ حَصَةً لأَجْلِ المَشْتَقَةِ في غَسْلِه لتَكُرُّرِ النَّجاسة فيه، فمالا تَتَكَرَّرُ النَّجاسةُ فيه لا يُجْزِيءُ فيه إلَّا العَسْلُ، كسَاقِهِ وفَخِذِه، ولذلك قال على، رضي الله عنه: إنَّكُم كُنْتُمْ تَبْعَرُونَ بَعْراً، وأنتُم اليومَ تَثْلِطُونَ ثَلْطاً (١)، فأثبِعُوا الماءَ الأَحْجَارَ. وقولُه عَلِيَّةُ: ﴿ يَكُفِي أَحَدَكُمْ ثلاثةً أَحْجارٍ ﴾ أراد ما لم يُجَاوِزْ (٢)

⁽١) سقط من: م.

⁽١) أثر على رضى الله عنه فى النهاية ٢٢٠/١، ولفظه فيها: «كانوا يبعرون بعرا، وأنتم تثلطون ثلطا». أى كانوا يتغوطون يابسا كالبعر؛ لأنهم كانوا قليلى الأكل والمآكل، وأنتم تثلطون رقيقًا، وهو إشارة إلى كثرة المآكل وتنوعها.

⁽٢) انظر ماتقدم في ضفحة ٢١٤.

⁽٣) فى م: «يتجاوز»

مَحلُّ العادةِ؛ لما ذَكَرْنا.

فصل: والمرأة البِكْرُ كالرَّجُلِ؛ لأنَّ عُذْرَتَها تمنعُ انتشارَ البَوْلِ. فأمَّا الثَّيِّبُ فإن خَرَجَ البولُ بجِدَّةٍ فلم يَنْتَشِر، فكذلك، وإن تَعَدَّى إلى مَخْرَجِ الحَيْضِ، فقال أصحابُنا: يَجِبُ غَسْلُه؛ لأنَّ مَخْرَجَ الحَيْضِ والوَلَدِ غيرُ مَخْرَجِ البَوْلِ. ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يَجِبُ؛ لأنَّ هذا عادةٌ في حَقِّها، فكفَى فيه الاسْتِجْمارُ، كالمُعْتادِ في غيرِها، ولأنَّ العَسْلَ لو لَزِمَها، مع اعْتِيادِه، لَبيَّنَهُ النبيُّ عَيِّقَةٍ لأَزْواجِه، لكُونِه مِمَّا يُحْتاجُ إلى مَعْرِفَتِه. وإن شك في انتشارِ الخارج إلى ما يُوجِبُ العَسْلَ، لم يَجِبُ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُه، والمُسْتَحَبُّ العَسْلُ احْتِياطاً.

فصل: والأَقْلَفُ إِن كَان مُرْتَتِقاً لا تَخْرُجُ بَشَرَتُه مِن قُلْفَتِه فهو كالمُخْتَتنِ، وإِن كان يُمْكِنُه كَشْفُها كَشَفَها، فإذا بالَ واسْتَجْمَرَ أعادَها، فإِن تَنَجَّسَتْ بالبولِ لَزِمَهُ غَسْلُها، كما لو انْتَشَرَ إلى الحَشَفَةِ.

/فصل: وإن انسلًا المَخْرَ جُ المُعتادُ وانْفَتَح آخر، لم يُجْزِه الاسْتِجْمارُ فيه؛ لأنّه غيرُ السَّبيلِ المُعتادِ. وحُكِى عن بعضِ أصحابِنا أنه يُجْزِئهُ؛ لأنه صارَ مُعْتاداً. ولنَا، أنَّ هذا نادرٌ بالنِّسْبةِ إلى سائرِ الناسِ، فلم تَغْبُتْ فيه أحكامُ الفَرْج، فإنَّه لا يَنْقُضُ الوُضُوءَ مَسُّه، ولا يَجِبُ بالإيلاجِ فيه حَدٌّ ولا مَهْرٌ ولا غُسْل، ولا غيرُ ذلك من الأَحْكام، فأشْبَهَ سائرَ البَدَنِ.

فصل: ظاهرُ كلامِ أَحْمد أَنَّ مَحَلَّ الاسْتِجْمارِ بعدَ الْإِنْقاءِ طاهرٌ، فإنَّ أَحمد بن الحُسنَيْن (1) ، قال: سألتُ أَبَا عَبْدِ الله عن الرَّجُلِ يَبُولُ ويسْتَبْرِىءُ ويَسْتَجْمِرُ يَعْرَقُ فَى سَرَاوِيلِه؟ قال: إذا اسْتَجْمَر ثَلاثاً فلا بَأْسَ. وسألَّهُ رَجُلّ، فقال: إذا اسْتَنْجَيْتُ مِن الغائِطِ يُصِيبُ (0) ذلك الماءُ موضِعاً منِّى آخَرَ؟ فقال أحمد: قد جاء فى الاسْتِنْجاءِ ثَلاثةُ أَحْجارٍ، فاسْتَنْج أَنْتَ بَئلاثةِ أَحْجارٍ، ثم لا تُبَالِ ما أَصَابَكَ من

⁽٤) أحمد بن الحسين بن حسان، من أهل سرمن رأى، صحب الإمام أحمد، وروى عنه أشياء. طبقات الحنابلة . ٣٩/١.

⁽٥) في الأصل زيادة: «من».

ذلك الماء. قال: وسألتُ أحمدَ عن رَسٌّ الماءِ علَى الحُفِّ إِذَا لَم يَسْتَجْمِرِ الرَّجُلُ؟ قال: أَحَبُّ إِلَى ان يَعْسِلَه ثلاثاً. وهذا قول ابنُ حامِدٍ. وظاهرُ قَوْلِ المتأخِرِينَ من أصحابِنا أنه نَجِسٌ، وهو قول الشّافِعِيّ، وأبى حَنِيفَة. فلو قَعَدَ المُسْتَجْمِرُ في ماءٍ قليلٍ نَجَّسَه، ولو عَرِقَ كان عَرَقُه نَجِساً؛ لأنه مَسْحٌ للنَّجاسةِ، فلم يطْهُرْ به مَحلُها كسائرِ المَسْج. ووَجْهُ الأوَّلِ قَوْلُ النبيِّ عَيْقِيدٍ: «لا تَسْتَنْجُوا برَوْثٍ ولا عَظْمٍ، فإنَّهُمَا لا يُطَهِّرانِ». فمَفْهُومُه أنَّ غيرَهما يُطَهِّرُ، ولأنَّ الصحابة، رَضِيَ الله عنهم، فإنَّهُمَا لا يُطَهِّرانِ». فمَفْهُومُه أنَّ غيرَهما يُطَهِّرُ، ولأنَّ الصحابة، رَضِيَ الله عنهم، كان الغالبُ عليهم الاسْتِجْمارُ، حتى إِنَّ جماعةً منهم أنكرُوا الاسْتِنْجاءَ بالماء، وسَمَّاهُ بُعضُهم بِدْعَةً، وبلادُهم حَارَّةٌ، والظاهرُ أنَّهم لا يَسْلَمُون من العَرَق، فلم يُنقَلُ عنهم تَوقي ذلك، ولا الاحْتِرازُ منه، ولا ذِكْرٌ لِذلك (١) أصْلاً، وقد نُقِل عن ابن عُمَر، أنَّه بالَ بالمُزْ دَلِفَةِ، فأَدْ خَلَ يَدَه فَنضَعَ فَرْجَه مِن تحتِ ثِيابِهِ، وعن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ نحُو ذلك، ولولا أنَّهما اعْتَقدَا طَهَارَته ما فَعَلا ذلك.

فصل: إذا اسْتَنْجَى بالماءِ لم يَحْتَجْ إلى تُرابٍ. قال أحمد: يُجْزِئُه الماءُ وَحْدَه. ولم يُنْقَلْ عن النبيِّ عَلِيلِهِ أنه اسْتَعْمَلَ التُرابَ مع الماءِ في الاسْتِنْجاءِ، ولا أَمَرَ به.

فأما عَدَد الْعَسَلات فقد الْحُتُلِفَ عن أَحمد فيها؛ فقالَ، في رَوَايةِ الْبَهِ صَالِح: أَقَلَّ مَا يُجْزِئُه من المَاءِ سَبْعُ مَرَّاتٍ. وقال، في رَوايةِ محمد بنِ الحَكَمِ: ولكن المَقْعَدَةُ مَا يُجْزِىءُ أَن تُمْسَعَ بثلاثةِ أَحْجارٍ أَو تَعْسِلها ثلاثَ مَرَّاتٍ، ولا يُجْزِىءُ عندى / إذا ١٤ طكان في الجَسَدِ أَنْ يَعْسِلُه ثلاثَ مَرَّاتٍ، وذلك لِمَا رَوَتْ عائشةُ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْسَةً كان يَعْسِلُه ثلاثاً مَرَّاتٍ، وذلك لِمَا رَوَتْ عائشةُ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْسَةً كان يَعْسِلُه ثلاثاً . رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٧). وقال أبو داود: سُئِلَ أَحْمَدُ عن حَدِّ كان يَعْسِلُ مَقْعَدَتَه ثَلاثاً . رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٧). وقال أبو داود: سُئِلَ أَحْمَدُ عن حَدِّ الاسْتِنْجاءِ بالماءِ؟ فقال: يُنقِّى. وظاهِرُ هذا أنَّه لا عَدَدَ فيه، إنَّما الواجبُ الإِنْقاءُ وهذا أَصَحُّ؛ لأَنَّه لم يَصِحِّ عن النبيِّ عَلَيْتُهُ في ذلك عَدَدٌ، ولاأَمَرَ به، ولابُدَّ من الإِنْقاءِ على الرِّواياتِ كُلِّها، وهو أن تَذْهَبَ زُلُوجةُ (٨) النَّجاسةِ وآثارُها.

⁽٦) في م: «ذلك».

⁽٧) في: باب الاستنجاء بالماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٧/١.

وأخرجه أيضا الإمام أحمد، في: المسند ٢١٠/٦.

⁽A) فى م: «لزوجة». والزلج، محركة: الزلق.

فُصُولٌ في أدب التَّحَلِّي

لا يَجُوزُ اسْتِقْبالُ القِبْلَةِ في الفَضَاءِ لقَضاءِ الحَاجِةِ، في قَوْلِ أَكْثَرِ أهلِ العِلْمِ؛ لما رَوَى أبو أَيُوب، قال: قال رسولُ الله عَلَيْكَةِ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُم الْعَائِطَ فلا يَسْتَقْبِلِ القِبْلةَ وَلَا يُولُها ظَهْرَهُ، ولكِنْ (٩) شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا». قال أبو أَيُّوب: فَقَدِمْنَا الشَّامَ القِبْلةَ وَلَا يُولُها ظَهْرَهُ، ولكِنْ (٩) شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا». قال أبو أَيُّوب: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدُنا مَرَاحِيضَ قد بُنِيَت نحو الكَعْبةِ، فَننْحَرِفُ عنها، ونَسْتَغْفِرُ الله عَنَّ وجَلَّ. مُتَّفَقَ عليه (١٠). ولِمُسْلِمَ (١١)، عن أبى هُرَيْرة، عن رسولِ الله عَيْقِيلةً: «إذا جَلَسَ مُتَفَقِّ عليه حَاجَتِهِ فلا يَسْتَقْبِل القِبْلةَ ولا يَسْتَدْبِرْهَا». وقال عُرُوةُ (١١) وَرَبِيعَةُ (١١)، ودَاوُد: يَجُوزُ اسْتِقْبالُها واسْتِدْبَارُها؛ لما رَوَى جابر، قال: نَهَى وَرَبِيعَةُ (١٠)، ودَاوُد: يَجُوزُ اسْتِقْبالُها واسْتِدْبَارُها؛ لما رَوَى جابر، قال: نَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُ أَن نَسْتَقْبِلَ القِبْلةَ بِبَوْلٍ، فرأيتُه قبلَ أن يُقْبَضَ بعامٍ يَسْتَقْبِلُها (١٤). رَسُولُ اللهِ عَلْمَ نَعْمِ عَلَى حَاجَتِهِ قَلْ القَبْلةَ بِبَوْلٍ، فرأيتُه قبلَ أن يُقْبَضَ بعامٍ يَسْتَقْبِلُها (١٤). قال التَرْمِذِيُ : هذا حديثُ حسنٌ غريبٌ. وهذا دَلِيلٌ على النَسْخ، فيَجبُ تَقْدِيمُه.

(٩) سقط من: الأصل.

⁽١٠) أخرجه البخارى، فى: باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء، من كتاب الوضوء، وفى: باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس فى المشرق ولا المغرب قبلة، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١٠٩، ١٠٩، ومسلم، فى: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٤/١. وأبو داود، فى: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن ألى داود ٣/١. والترمذى، فى: باب النهى عن استقبال القبلة بغائط أو بول، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٣/١. والنسائى، فى: باب النهى عن استقبال القبلة عند الحاجة، وباب النهى عن استدبار القبلة عند الحاجة، من كتاب الطهارة. المجتبى المهارة. من ٢٣/١ الطهارة. سنن ابن النهى عن استقبال القبلة بالغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٥/١. والإمام أحمد، فى: باب النهى عن استقبال القبلة بالغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن

⁽١١) في: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٤/١.

⁽١٢) أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام، من فقهاء التابعين بالمدينة، توفى سنة أربع وتسعين. طبقات الفقهاء للشيرازي ٥٨، ٥٩.

⁽١٣) في م: (بن ربيعة) خطأ.

⁽١٤) أخرجه أبو داود، في: باب الرخصة في استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣/١. والترمذي، في: باب الرخصة في استقبال القبلة بغائط أو بول، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢٦/١. وابن ماجه، في: باب الرخصة في استقبال القبلة في الكنيف، وإباحته دون الصحاري، من كتاب الطهارة سنن ابن ماجه ١١٧/١.

ولنا، أحادِيثُ النَّهْي، وهي صَحِيحةً؛ وحَدِيثُ جابر يَحْتَمِلُ أنَّه رَآهُ في البُّنيَانِ، أو مُسْتَتِراً بشيء، ولا يَثْبُتُ النَّسْخُ بالاحْتِمالِ، ويتَعَّينُ حَمْله على ما ذَكَّرْنا، ليكونَ مُوافِقاً للأحاديثِ التي نَذْكُرها. فأما في البُنْيَانِ، أو إذا كان بينه وبين القِبْلَةِ شيءٌ يَسْتُرُه، فَفِيه رَوَايَتان: إحداهما؛ لا يَجُوزُ أيضاً. وهو قولُ الثُّورِيّ وأبي حَنِيفَة، لعُمُومِ الأحادِيثِ في النَّهْيِ. والثانية، يَجُوزُ اسْتِقْبَالُها واسْتِدْبارُها في البُّنيانِ، رُوي ذلك عن العَبَّاس، وابن عُمَر، رضي الله عنهما، وبه قال مالِك، والشَّافِعِيُّ، وابنُ المُنْذِر، وهو الصَّحِيحُ؛ لحدِيثِ جابرٍ، وقد حَمَلْناه على أنه كان في البُّنيانِ، ورَوَتْ عائشةُ أنَّ رَسُولَ الله عَيْلِيُّكُ ذُكِرَ لَهُ أنَّ قَوْماً يَكْرَهُونَ اسْتِقْبالَ القِبْلَةِ بِفُرُوجِهِم، فقال رَسُولُ الله عَيْلِيَّةِ: «(° أو قَدْ فَعَلُوهَا° ′ اسْتَقْبِلُوا/ بِمَقْعَدَتِي القِبْلَة (° ′ ′). رَوَاهُ أصحابُ السُّنن (١٧). (١٠ وأكثرُ أصْحاب ١١٠ المَسانِيد؛ منهم أبو داود الطَّيَالِسِيّ، رَوَاه عن خالد بنِ الصَّلْتِ، عن عِرَاك بن مالك، عن عائشة. قال أبو عَبْد الله: أَحْسَن ما رُوى في الرُّخصَة حَدِيثُ عائِشة، وإن كان مُرْسَلاً؛ فإنَّ مخْرَجَه حَسَنٌ. قال أحمد: عِرَاك لم يَسْمَعْ من عائشة. فَلذلك سَمَّاهُ مُرْسَلاً. وهذا كلُّه (١٩) في البُّنيانِ، وهو خاصٌّ يُقَدُّمُ عَلَى العامِّ. وعن مَرْوانِ الأَصْفَرِ، قال: رأيتُ ابنَ عُمَر أناخَ راحِلتَه مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، ثم جَلَسَ يَبُولُ إليها. فقلتُ: ياأبا عبدِ الرحمن، أليْسَ قد نُهِيَ عن هذا؟ قال. بَلَي إنما نُهي عن هذا في الفَضَاء، فإذا كان بَيْنَك وبينَ القِبْلةِ شيءٌ يَسْتُرُك فلا بَأْسَ. رواه أبو داود (٢٠٠). وهذا تَفْسِيرٌ لنَهْي رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُ العامّ،

(٥٠-١٥) في سنن ابن ماجه; وأراهم فعلوها». وفي الأصل: وأقد فعلوها».

⁽١٦) أى حولوا موضع قضاء الحاجة إلى جهة القبلة، حتى يزول عن قلوبهم إنكار الاستقبال في البيوت، فيرسخ في قلوبهم جوازه فيها، ويفهموا أن النهى مخصوص بالصحراء.

⁽١٧) أخرجه ابن ماجه، في: باب الرخصة في استقبال القبلة في الكنيف، وإباحته دون الصحارى، من كتاب. الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٧/٦.

⁽١٨-١٨) في الأصل: ووأصحاب.

⁽١٩) في الأصل: (كان).

⁽٢٠) فى باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٣/١.

وفيه جَمْعٌ بين الأَحَادِيثِ، فيَتَعَيَّن المَصِيرُ إليه. وعن أحمد: أنه يَجُوزُ اسْتِدْبارُ الكَعْبة في البُنْيانِ والفَضَاءِ جَمِيعاً؛ لما رَوَى ابنُ عُمَر، قال: رَقِيتُ يوماً (٢١) عَلَى الكَعْبة في البُنْيانِ والفَضَاءِ جَمِيعاً؛ لما رَوَى ابنُ عُمَر، قال: رَقِيتُ يوماً (٢١) عَلَى بَيْتُ جَمْدة في مَسْتَقْبِلَ الشامِ مُسْتَذْبِرَ الكَعْبة. مُسْتَقْبِلَ الشامِ مُسْتَذْبِرَ الكَعْبة. مُسْتَقْبِلَ الشامِ مُسْتَذْبِرَ الكَعْبة. مُتَّفَقً عليه (٢٢).

فصل: ويُكْرَهُ أَن يَسْتَقْبِلَ الشمسَ والقَمَرَ بِفَرْجِهِ؛ لِمَا فِيهِما من نُورِ اللهِ تَعَالَى. فإن اسْتَتَرَ عنهما بشيء فلا بَأْسَ؛ لأنه لو اسْتَتَرَ عن القِبْلةِ جازَ، فههُنا أُولَى. ويُكْرَه أَن يَسْتَقْبِلَ الرِّيحَ؛ لِئَلَّا تَرُدَّ عليه رَشَاشَ البَوْلِ، فَيُنَجِّسَه.

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَسْتَتِرَ عن الناسِ، فإن وَجَد حائِطاً أَو كَثِيباً أَو شَجرةً أَو بَعِيراً اسْتَتَرَ به، وإن لم يَجِدْ شيئاً أَبْعَدَ حتى لا يَراهُ أحدٌ؛ لما رُوِى عن النبي عَيْلِيدُ أَنه قال: «مَن أَتَى الْغائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا مِنَ الرَّمْلِ قَلْيَسْتَدْبِرهُ (٢٢)». ورُوى عنه عليه السلام، أنه خَرَجَ ومَعه دَرَقَةٌ (٢٢)، ثُمَّ اسْتَتَر بها، فَلْيَسْتَدْبِرهُ (٢٠٠). وعن جابر، قال: كان النبي عَيْلِيدٍ إذا أرادَ البَرَازَ انْطَلَقَ حتى لا يَراهُ أَحدٌ (٢٠٠). والبَرَازُ: المَوْضِعُ البارِزُ، سُمِّى قَضَاءُ الحاجةِ به؛ لأنها تُقْضَى فِيهَ. وعن المُغِيرَةِ بن شُعْبة، قال: كان النبيُ عَلَيْكٍ إذا ذَهَبَ أَبْعَدَ (٢٠٠). رَوَى أحادِيثَ هذا المُغِيرَةِ بن شُعْبة، قال: كان النبيُ عَلَيْكٍ إذا ذَهَبَ أَبْعَدَ (٢٠٠). رَوَى أحادِيثَ هذا

(٢١) سقط من: الأصل.

⁽۲۲) أخرجه البخارى، فى: باب التبرز فى البيوت، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٤٩/١. ومسلم، فى: باب الرخصة فى استقبال فى: باب الاستطابة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٥/١. والترمذى، فى: باب الرخصة فى استقبال القبلة بغائط أو بول. عارضة الأحوذى ٢٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٣/٢.

⁽٢٣) أخرجه أبو داود، فى: باب الاستتار فى الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٨/١. وابن ماجه، فى: باب الارتياد للغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٢/١. والدارمى، فى: باب التستر عند الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٧٠/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٧١/٢.

⁽٢٤) الدرقة: الترس من جلد.

⁽٢٥) أخرجه أبو داود، في: باب الاستبراء من البول، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥/١.

⁽٢٦) أخرجه أبو داود، فى: باب التخلى عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١/١. وابن ماجه، فى: باب التباعد للبراز فى الفضاء. سنن ابن ماجه ١٢١/١.

⁽٢٧) أخرجه أبو داود، في: باب التخلي عند قضاء الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١. =

الفَصْلِ كلها أبوُ دَاوُد وابنُ مَاجَه. وقال عبدُ اللهِ بنُ جَعْفَرٍ: كان أَحَبَّ ما اسْتَتَر به النبيُّ عَيْلِيَّةٍ لحاجَتِه هَدَفٌ أو حائِشُ نَخْلِ^(٢٨). رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (٢٩).

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَن يَرْ تَادَلِبَوْلِه مَوْضِعًا رَخُوًا؛ لِعَلَّا يَتَرَشَّشَ عليه، قال/أبو موسى: ١٥ طَ كَنتُ مَعَ النبَىِّ عَيِّقِ ذَاتَ يَوْمٍ، فأراد أَنْ يَتَبَوَّلَ، فأتَى دَمِثًا (٢٠٠ في أَصْلِ حائِطٍ، فبَالَ، ثم قال: (إذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ (٢٠٠ فَلْيَرْ تَدْ لِبَوْلِه (٢٠٠)».

ويُسْتَحَبُّ أَن يَبُولَ قَاعِداً؛ لِئَلَّا يَتَرَشَّشَ عليه، قال ابنُ مَسْعُود: مِنَ الجَفَاءِ أَن تَبُولَ وأنتَ قَائِمٌ. وكان سَعْدُ بنُ إبراهيم (٣٦) لا يُجِيزُ شَهادةَ مَنْ بالَ قائِماً، قالت عائشةُ: مَنْ حَدَّثَكُم أَن رَسُولَ الله عَيْقِالَةٍ كان يَبُولُ قَائِماً فَلَا تُصَدِّقُوه، ماكان يَبُولُ عَائشةُ: مَنْ حَدَّثَكُم أَن رَسُولَ الله عَيْقِالَةٍ كان يَبُولُ قائِماً فَلَا تُصَدِّقُوه، ماكان يَبُولُ إلَّا قاعِداً (٢٠٠). قال التَّرْمِذِيُّ: هذا أَصَحُ شيءٍ في البابِ. وقد رُويت الرُّ خصة فيه

⁼ والترمذى، فى: باب ماجاء أن النبى عَلِيلَةً كان إذا أراد الحاجة أبعد فى المذهب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٧٧/١، وابن ماجه، فى: باب التباعد للبراز فى الفضاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٠/١. والنسائى، فى: باب الإبعاد عند إرادة الحاجة، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٢١/١. والدارمى، فى: باب فى الذهاب إلى الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٩٥١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٠٤٤، ٧٣٧، وفى الباب عن عبد الرحمن بن أبى قراد، أخرجه النسائى، فى الموضع السابق والإمام أحمد، فى: المسند ٤٤٣/٢، ٢٣٧.

⁽٢٨) حائش النخل: الملتف المجتمع منه.

⁽٢٩) في: باب الارتياد للغائط والبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٣/١.

وأخرجه أيضا مسلم، في: باب ما يستتر به لقضاء الحاجة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٩/١. والدارمي، في: باب التستر عند الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٦٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٠٤/١، ٢٠٥.

⁽٣٠) الدمث: السهل الليّن.

⁽٣١) في م: «يتبول».

⁽٣٢) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يتبوأ لبوله، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٩٦/٤، ٣٩٩.

⁽٣٣) سعد بن إبراهيم بن سعد الزهرى العوفى، قاضى واسط، المتوفى سنة إحدى ومائتين. العبر ٢٣٦/١. (٣٤) أخرجه الترمذى، فى: باب النهى عن البول قائما، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٧/١. والنسائى، فى: باب البول فى البيت جالسا، من كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٢٧/١. وابن ماجه، فى: باب فى البول قاعدا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٢/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٣٦/٦، ١٩٢.

عن عُمَر، وعَلِيّ، وابنِ عُمَر، وزيد بن ثابت، وسَهْلِ بنِ سعد (٣٥)، وأنس، وأبى هُرَيْرَة، وعُرْوَة. ورَوَى حُذَيْفَة أن النبيَّ عَيْنِكُ أَتَى سُبَاطَةَ (٣٦) قَوْمٍ، فبالَ قائِماً. رَوَاه البُخَارِيُّ، وغيرُه (٢٧). ولَعَلَّ النبيَّ عَيْنِكُ فَعَلَ ذلك لتَبْيينِ الجَوَازِ، ولم يَفْعَلْه إلا مَرَّةً واحدةً (٣٨)، ويَحْتَمِلُ أنَّه كان في مَوْضِع لا يَتَمَكَّنُ مِن الجُلُوسِ فيه. وقيل: فَعَلَ ذلك لِعِلَّةٍ كانت بمَأْبِضِه. والمَأْبِضُ: ما تحت الرُّحْبةِ من كلِّ حيوانٍ.

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَنْ لا يَرْفَعَ ثَوْبَه حتى يَدْنُوَ من الأَرْضِ؛ لما رَوَى أَبُو دَاوُد (٣٩٠)، عن النبيِّ عَيِّلِكُم، أنَّه كان إذا أرادَ الحاجةَ لا يَرْفَعُ ثَوْبَه حتى يَدْنُوَ مِن الأَرْض. ولأَنَّ ذلك أَسْتَرُ له، فيكونُ أَوْلَى.

فصل: ولا يجوزُ أن يَبُولَ فى طريقِ الناسِ، ولا مَوْرِدِ ماءٍ، ولا ظِلِّ يَنْتَفِعُ بهِ الناسُ؛ لما رَوَى مُعاذ، قال: قال رسولُ اللهِ عَلِيلَةِ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ؛ البَرازَ فى الْمَوَارِدِ، وقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، والظِّلِّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد ('')، قال رسولُ اللهِ عَلِيلَةِ:

⁽٣٥) أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الأنصارى الساعدى الصحابى، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة، اختلف فى وفاته سنة ثمان وثمانين أو إحدى وتسعين، ومولده قبل الهجرة بخمس سنين. تهذيب التهذيب ٢٥٢/١، ٢٥٣.

⁽٣٦) السباطة: الكناسة.

⁽٣٧) أخرجه البخارى، في: باب البول قائما وقاعدا، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٦٦/١. ومسلم، في: باب المسح على الحفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٨/١. وأبو داود، في: باب البول قائما، من كتاب الطهارة. من كتاب الطهارة. من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢/١. والترمذى، في: باب الرخصة في البول قائما، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٠٠١. والنسائي، في: باب الرخصة في الاقتراب عند الحاجة، وباب الرخصة في البول في الصحراء قائما، من كتاب الطهارة. المجتبي ٢٦١/١، ٢٦. وابن ماجه، في: باب ماجاء في البول قائما، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١١١، والدارمي، في: باب في البول قائما، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١١١١، والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٨٥، ٢٠٤.

⁽٣٨) سقط من: الأصل.

⁽٣٩) في: باب كيف التكشف عند الحاجة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٤/١. وأخرجه أيضا الترمذى، في: باب في الاستتار عند الحاجة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٣١/١.

⁽٤٠) فى: باب المواضع التى نهى النبى ﷺ عن البول فيها، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٦/١. وأخرجه أيضا ابن ماجه، فى: باب النهى عن الخلاء على قارعة الطريق، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٩/١. وروى الإمام أحمد، عن ابن عباس نحوه. انظر: المسند ٢٢٩/١.

«اتَّقُوا اللَّعَّانَيْنِ (۱٬۱)»، قالوا: وما اللَّعَّانان (۱٬۱) يارَسُولَ اللهِ؟ قال: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أو في ظِلِّهِمْ». أُخْرَجَهُ مُسْلِم (۲٬۱). والمَوْرِدُ: طَرِيقٌ.

ولا يُبُولُ تحتَ شجرةٍ مُثْمرةٍ، في حالِ كَوْنِ النَّمرةِ عليها؛ لِعَلَّا تَسْفُط عليه الثمرةُ فَتَنَنَجَس به. فأما في غَيْرِ حالِ الثَّمرةِ فلا بَأْسَ، فإنَّ النبيَّ عَيَّلِهُ، كان أحَبُ (النمو في اللهِ الدائم، لأنَّ النبيَّ عَيَّلِهُ نَهَى عن البَوْلِ في الماءِ الراكدِ. مُتَّفَقٌ عليه (اللهُ ولا يَبُولُ في الماءَ إن كان قلِيلاً النبيَّ عَيَّلِهُ نَهَى عن البَوْلِ في الماءِ الراكدِ. مُتَّفَقٌ عليه (اللهُ ولا الماءَ إن كان قلِيلاً نَجَسهُ (اللهُ ولا يَبُولُ فيه، فأمّا الجارِي فلا يَجُونُ التَّعَوُّط فيه؛ لأنَّه يُؤْذِي مَنْ يَمُر به / وإن بالَ فِيهِ، وهو كثير لا يُؤثّرُ فيه البَوْلُ، فلا التَّعَوُّط فيه؛ لأنَّه يُؤذِي مَنْ يَمُر به / وإن بالَ فِيهِ، وهو كثير لا يُؤثّرُ فيه البَوْلُ، فلا بَأْسَ؛ لأن تَخْصِيصَ النبي عَلَيْكُ الرَّاكِدَ بالتَّهِي عن البَوْلِ فيه دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الجارِي بخلافِه. ولا يَبُولُ على ما نُهِي عن الاسْتِجْمارِ به؛ لأن هذا أبلغُ من الاسْتِجْمارِ به، فالنَّهُى ثَمَّ تُنبِيةٌ عَلَى تَحْرِيمِ البَوْلِ عليه. ويُكُرُهُ أن يَبُولَ في شَقِّ أو تَقْبُ؛ لما رَوَى فالنَّهُى ثَمَّ تُنبِيةٌ عَلَى تَحْرِيمِ البَوْلِ عليه. ويُكُونُ أن يَبُولَ في شَقِّ أو تَقْب؛ لما رَوَى عَمْدُ الله بن سَرْجِسَ، أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ نَهَى أَنْ يُبالَ في الجُحْرِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (اللهُ ولائنَهُ لا يَأْمَنُ أن يكونَ فيه حَيوانَ يُلسَعُه، أو يكونَ مَسْكَنَا للجِنِّ فيتَأَذَى بهم، فقد حُيوانَ يُلسَعُه، أو يكونَ مَسْكَنَا للجِنِّ فيتَأَهُ فَسُمِعَتِ الجِنُّ في أن سَعْدَ بن عُبادة (١٤) بالَ في جُحْرٍ بالشَّاعِ، ثم اسْتَلْقَى مَيَّتًا، فَسُمِعَتِ الجِنُّ الجِنُّ الجِنْ

--

⁽٤١) في النسخ: «اللاعنين»، «اللاعنان» والمثبت في صحيح مسلم.

⁽٤٢) في: باب النهى عن التخلى في الطرق والظلال، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٢٦/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب المواضع التي نهى النبي عليه عن البول فيها، مِن كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٧٢/٢.

⁽٤٣-٤٣) فى الأصل: «مااستتر بحاجته». وفى م: «مااستتر به إليه لحاجته». وأثبتناه على الصواب مما تقدم منذ قليل.

⁽٤٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢، وانظر: صفحة ٣٤، وصفحة ٤٢.

⁽٤٥) في م: (تنجس به).

⁽٤٦) في: باب النهى عن البول في الجحر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧/١. وأخرجه النسائي، في: باب كراهية البول في الجحر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٨٢٥. وبعده في م: زيادة: ولأن عبد الله بن المغفل قال، قال رسول الله عَلَيْ : ولا يُبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في مُسْتَحِمَّهِ، وليس هذا موضعه، وسيأتي.

⁽٤٧) ذكر القصة الهيثمي، في: باب البول قائمًا من كتاب الطهارة. مجمع الزوائد ٢٠٦/١، وعزاها إلى =

تَقُولُ:

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الخَزْ رَجِ سَعْدَ بن عَبَادَهُ وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْ فُوَادَهُ وَرَمَيْنَاهُ بِسَهْمَيْ فُوَادَهُ

ولا يَبُولُ فى مُسْتَحَمِّه، فإن عامَّة الوَسْوَاسِ منِه، رَوَاهُ أبو داود، وابنُ مَاجَه (١٤٠٠) وقالِ (٤٠١): سَمِعْتُ عَلِىَّ بن محمد الطَّنَافِسِيَّ، يقول: إنَّما هذا فى الحَفِيرَةِ؛ فأما اليوم فمُغْتَسَلاتُهم الجصُّ والصَّارُوجُ والقِيرُ (٥٠٠)، فإذا بالَ وأَرْسَلَ عليه الماء، فلا بَأْسَ به. وقد قِيل: إنَّ البُصَاقَ علَى البَوْلِ يُورِثُ الوَسْوَاسَ، وإن البَوْلَ علَى النَّارِ يُورِثُ الوَسْوَاسَ، وإن البَوْلَ علَى النَّارِ يُورِثُ السَّقَمَ، وتَوقِّى ذلك كُلِّه أَوْلَى. ويُكْرُهُ أن يَتَوَضَّأَ علَى مَوْضِعِ بَوْلهِ، أو يَسْتَنْجِى عليه؛ لِئلَّا يَتَنَجَّسَ به.

فصل: ويَعْتَمِدُ في حالِ جُلُوسِهِ علَى رِجْلهِ اليُسْرَى، لما رَوَى سُرَاقَة بن مالك، قال: أَمَرَنا رَسُولُ اللهِ عَيْقِيْكُ أَن نَتَوَكَّأَ عَلَى اليُسْرَى، وأن نَنْصِبَ اليُمْنَى. رَوَاهُ الطَّبَرانِيُّ ('°)، في «المُعْجَم»؛ ولأنَّه أَسْهَلُ لخُرُوجِ الخارِج، ولا يُطِيلُ المُقَامَ أَكْثَر من قَدْرِ الحاجةِ؛ لأن ذلك يَضُرُّهُ، وقد قيل: إنه يُورِثُ الباسُورَ. وقيل: إنه يُدْمِى الكَبِدَ، ورُبَّما آذَى مَنْ يَنْتَظِرُه.

ويُسْتَحَبُّ أَن يُغَطِّى رَأْسَه؛ لأَن ذلك يُرْوَى عن أَبى بكر الصِّدِّيق، رضى الله عنه، ولأنَّه حالَ كَشْفِ العَوْرَة فيَسْتَحيِي فيها. ويَلْبَسَ حِذَاءَهُ؛ لِعَلَّا تَتَنَجَّس

⁼ الطبراني في الكبير، وهي فيه ١٩/٦ . كما ذكرها ابن حجر، في : باب الاستطابة، من كتاب الطهارة . المطالب العالية ١٨/١ .

⁽٤٨) رواه أبو داود، فى: باب البول فى المستحم، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٧/١. وابن ماجه، فى: باب كراهية البول فى المغتسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١١/١. كما رواه الترمذى، فى: باب ماجاء فى كراهية البول فى المغتسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٣٨/١. والنسائى، فى: باب كراهية البول فى المستحم، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٣/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٥٦/٥.

⁽٤٩) أي ابن ماجه.

 ⁽٥٠) الجص: ماتطلى به البيوت من الكلس. والصاروج: النورة وأخلاطها التى تصرج بها الحياض والحمامات. والقير: الزفت، وهو مادة سوداء تطلى بها السفن والإبل وغيرها.

⁽٥١) المعجم الكبير ١٦١/٧.

رِجْلَاه. ولا يَذْكُر الله تَعَالَى على حاجَتِه إِلّا بقَلْبِه. وكَرِهَ ذلك ابنُ عَبَاس، وعَطَاء، وعِكْرِمة، وقال ابنُ سِيرِين، والنَّحْعِيُّ: لا بأسَ به؛ لأنَّ ذِكْرُ (٢٥) الله تعالى مَحْمودٌ على كُلِّ حالٍ. ولنَا أنَّ النبيَّ عَيِّلِيَّةٍ لَم يَرُدَّ السلامَ في هذه الحالِ، فَذِكُرُ اللهِ أُولَى. على كُلِّ حالٍ. ولنَا أنَّ النبيَّ عَيِّلِيّهِ ولم يتكلَّم. وقال ابنُ عَقِيلٍ فيه رِوايةٍ/ أخْرَى، إنه يَحْمَدُ الله بِلسانِه. والأُول أُولَى؛ لما ذَكْرُناه، فإنَّه إذا لم يَرُدَّ السَّلامَ الواجِب، فما ليس بواجب أُولَى. ولا يُسلَم ولا يَرُدُّ على مُسلِّم؛ لما رَوَى ابنُ عُمرَ، أن رَجُلاً مَرَّ على النبيِّ عَيِّلِيّةٍ، وهو يَبُول، فسلَم، فلم يَرُدَّ عليه (٢٥). قال التَّرْمِذِيُّ: هذا حديثُ حسن صحيح. وعن جابِر، أنَّ رَجُلاً مَرَّ على النبيِّ عَيِّلِيّةٍ وهو يَبُول، فسلَم عليه، فقال النبيُّ عَيِّلِيّةٍ وهو يَبُول، فسلَم عليه، فقال النبيُّ عَيِّلِيّةٍ وهو يَبُول، فسلَم عليه، فقال النبيُّ عَيَّلِيّةٍ وهو يَبُول، فسلَم عليه، فقال النبيُّ عَيِّلِيّةٍ وهو يَبُول، فسلَم عليه، فقال النبيُّ عَيِّلِيّةٍ يقول: ﴿ لاَ يَحْرُبُ إللهُ الرَّحُلانِ يَضْرِبَانِ الْعَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ ذَلِكَ لمُ أَنُ اللهَ يَمُولُ عَلَى ذَلِكَ ». رَوَاه أبو سَعِيد قال، عَلَى ذَلِكَ هما يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللهَ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ». رَوَاه أبو دَاوُد (٢٥).

فصل: إذا أراد دُخُولَ الخَلاءِ ومعه شيءٌ فيه ذِكْرُ اللهِ تعالى، اسْتُحِبَّ وَضْعُه. قال أَنسُ بن مالِك: كان رسولُ الله عَلِيلِهِ إذا دَخَلَ الخَلاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ. رواه ابنُ

⁽٥٢) سقط من: م، وورد فيها: «لأن الله تعالى ذكره».

⁽٥٣) في م زيادة: «السلام».

وحديث ابن عمر أخرجه أبو داود، فى: باب أيرد السلام وهو يبول، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٤/١ . والترمذى، فى: باب فى كراهة رد السلام غير متوضى، من أبواب الطهارة. وفى: باب كراهية التسليم على من يبول، من أبواب الاستئذان. عارضة الأحوذى ١٣٢/١، ١٨٧/١، ١٨٨، والنسائى، فى: باب السلام على من يبول، من أبواب الطهارة. المجتبى ٣٤/١.

وفى الباب عن غير ابن عمر، انظر: سنن الترمذى، المواضع السابقة. و: باب رد السلام بعد الوضوء، من كتاب الطهارة. كتاب الطهارة. المجتبى من السنن ٢٩/١، ٣٥، و: باب الرجل يسلم عليه وهو يبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٦/١. و: باب إذا سلم على الرجل وهو يبول، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمى ٢٧٨/٢.

⁽٤٥) في الأصل: «فلا».

⁽٥٥) في: باب الرجل يسلم عليه وهو يبول، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٢٦/١.

ر ٥٦) في: باب كراهية الكلام عند الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤/١. كم أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣٦/٣.

ماجَه، وأبو داود (٥٠)، وقال: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ. وقيل: إنما كان النبي عَلَيْكُ وَيَلَا يَضَعُهُ؛ لأَنَّ فيه (محمد رسول الله) ثلاثة أسْطُر، فإن احْتَفَظ بما معه مما فيه ذِكْرُ اللهِ تَعَالَى، واحْتَرزَ عليه من السُّقُوطِ، أو أدارَ فَصَّ الخاتَمِ إلى باطِنِ كَفَّه، فلا بَأْسَ. قال أحمد: الخاتَمُ إذا كان فيه اسمُ اللهِ يجْعلُه في باطِنِ كَفَّه، ويدخلُ الحَلاءَ. وقال عَكْرِمة: (٥٠ اقلِبْهُ هكذا في باطِنِ كَفِّك ٥٠) فاقْبِضْ عليه. وبه قال إسحاق، ورَخَّصَ فيه ابنُ المُسَيَّب، والحَسَن، وابنُ سِيرِين. وقال أحمد في الرَّجُلِ يدخلُ الخَلاءَ ومعه الدَّرَاهِمُ: أرْجُو أن لا يكونَ به بَأْسٌ.

فصل: ويُقدِّمُ رِجْلَه اليُسْرَى في الدُّنُحولِ، واليُمْنَى في الخُرُوجِ، ويقولُ عندَ دُنُحولِه: بِسْمِ الله، أعوذُ باللهِ من الخُبُثِ والخَبَائِثِ (٥٩)، ومِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ النَّجِسِ الله عَلَيْ اللهِ من الخُبُثِ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ. قال أحمد: يقول إذا دَخل الخَلاءَ: أعوذُ باللهِ من الخُبُثِ والخَبَائِثِ، وما دَخلتُ قَطَّ المُتَوضَا ولم أَقُلُها، إلَّا أَصَابَنِي ما أَكْرَهُ. وعن أنس، والخَبَائِثِ، وما دَخلتُ عَلَيْ المُتَوضَا ولم أَقُلُها، إلَّا أَصَابَنِي ما أَكْرَهُ. وعن أنس، أنَّ النبي عَلِيْ كان إذا دخلَ الخَلاءَ قال: «اللَّهُمَّ إنِّى أعوذُ بكَ من الخُبُثِ والْخَبائِثِ». مُتَّفَقَ عليه (١٠). وعن عَلِي قال: قال رَسولُ الله عَلِيَّةِ: «سِثْرُ مَا بَيْنَ

⁽٥٧) أخرجه ابن ماجه، فى: باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والحاتم فى الحلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٠ وأبو داود، فى: باب الحاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الحلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٥/١ . كما أخرجه النسائى، فى: باب نزع الحاتم عند دخول الحلاء، من كتاب الزينة. المجتبى ١٥٥/٨.

⁽٥٨-٥٨) في الأصل: «قل به هكذا في بطن كفك». وهو وجه، أي اجعله هكذا...

⁽٩٩) فى القاموس: أى من ذكور الشياطين وإناثها.

ونقل السيوطى عن الخطابى، أن الخبث، بضم الباء جمع خبيث. قال: وعامة أهل الحديث يقولون: الخبث. ساكنة الباء، وهو غلط، والصواب: الخبث مضمومة الباء. قال: وأما الخبث بالسكون فهو الشر. ثم أورد السيوطى الرد عليه. زهر الربى ٢٣/١. وانظر مايأتى من قول المصنف بعد قلِيل.

⁽٦٠) أخرجه البخارى، فى: باب مايقول عند الخلاء، من كتاب الوضوء، وفى: باب الدعاء عند الخلاء، من كتاب الدعوات. صحيح البخارى ٤٨/١، ومسلم فى: باب مايقول إذا أراد دخول الخلاء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٣١، وأبو داود، فى: باب مايقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢/١، والترمذى، فى: باب مايقول إذا دخل الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١/١، والنسائى، فى: باب القول عند دخول الخلاء، من كتاب الطهارة، المجتبى ٢٢/١، وابن =

الْجِنِّ وَعُوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللهِ (١٦) ، وعن أبى أَمَامَة ، أَنَّ رَسُولَ الله عَيْقِلَةِ قال: «لا يَعْجِزُ أَحَدُكُم إِذَا دَخَلَ مِرْفَقَه أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِلَى اللهِ اللهِ عَلَيْكِ قال: «لا يَعْجِزُ أَحَدُكُم إِذَا دَخَلَ مِرْفَقَه أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِن الرِّجْسِ النَّبِعِسِ الخَبِيثِ المُخْبِثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ». رواهما ١٧ و ابنُ مَاجَه (٢٦). قال أبو عُبَيْد: الخُبثُ بسكون الباء: الشَّرُّ. والخَبائِثُ: الشَّياطِينُ. وقيل: الخُبثُ ، بضم الباء، والخَبائِثُ: ذُكْرَانُ الشياطينِ وإنَاثُهم. فإذَا حَرَج مِن الخَلاءِ قال: «غُفْرَائِكَ ، الْحَمدُ للهِ الَّذِي أَذَى وَعَافانِي . ورَوَى أَنسَ أَنَّ النبيَّ عَلِيلِيلًا فَي اللهِ عَلَيْكُ إِنَا اللهُ عَلَيْكُ إِنَا اللهُ عَلَيْكُ إِنَا اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ إِذَا اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَيْكُ إِنَا اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَيْكَ إِذَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَيْكُ إِذَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَمْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

فصل: ولا بَأْسَ أَن يَبُولَ فِي الإِناءِ. قالت أُمَيْمَةُ بنتُ رُقَيْقَةَ: كَان لِلنبِيِّ عَلِيْكُ قَدَحٌ مِن عَيْدَانٍ (٦٠) يَبُولُ فيه، ويَضَعُه تحتَ السَّرِيرِ. رواهُ أَبُو دَاوُد، والنَّسَائِيُّ، وابنُ مَاجَه (٦٦).

⁼ ماجه، فى: باب مايقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٩/١. والدارمي، فى: باب مايقول إذا دخل المخرج، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧١/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٩٩/٣، باب مايقول إذا دخل المخرج، من كتاب الطهارة.

⁽٦١) أخرجه الترمذى، فى: باب ماذكر من التسمية عند دخول الخلاء، من كتاب الجمعة. عارضة الأحوذى ٨٥/٣ . وابن ماجه، فى: باب مايقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٠٩/١ . (٦٢) تقدم تخريج الأول، وأخرج الثانى، فى الموضع نفسه.

⁽٦٣) في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١.

⁽٦٤) أخرجه أبو داود، في: باب مايقول الرجل إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٧/١ وابن الرحل، والترمذى، في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١/١ وابن ماجه، في: باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١١٠/١. والإمام أحمد، في: المسند باب مايقول إذا خرج من الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٥٥٥٠.

⁽٦٥) عيدان، بفتح العين: جمع عيدانة، بفتح العين، وهي النخلة الطويلة المتجردة. وبكسر العين: جمع عود. ونقل السيوطي عن كتاب تثقيف اللسان: من كسر العين فقد أخطأ. يعنى لأنه أراد جمع عود، وإذا اجتمعت العيدان لا يتأتى منها قدح يحفظ الماء، بخلاف من فتح العين فإنه يريد قدحا من خشب هذه صفته ينقر ليحفظ ما يجعل فيه. زهر الربي ٣١/١. ولم نجد هذا في تثقيف اللسان المطبوع.

⁽٦٦) أُخرِجه أبو داود، في: باب الرجل يبول بالليل في الإناء، ثم يضعه عنده، من كتاب الطهارة. سنن أبي =

باب ما ينْقُض الطُّهارة

٢٤ - مسألة؛ قال أبو القاسِم: (والذي يَنْقُضُ الطَّهارةَ ما خَرَجَ مِنْ قُبُلِ أو دُبُرٍ)

وجُمْلةُ ذلك أَنَّ الحَارِجَ من السَّبِيلَيْنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُعْتَادٍ كَالبَوْلِ والعَائِطِ والمَنِيِّ والمَنِيِّ والمَنِيِّ والوَدِي والرِّيجِ، فهذا يَنْقُضُ الوُضُوءَ إِجْمَاعًا، قال ابنُ المُنْذِر: أَجْمَعَ أَهُلُ العليمِ علَى أَنَّ نُحُرُوجَ الغائِط من الدُّبُرِ وخُروجَ البَوْلِ من ذَكْرِ الرَّجُلِ وَقُبُلِ المَرْأَةِ، وخُرُوجَ المَذْي، وخُرُوجَ الرِّيجِ من الدُبُرِ، أَحْدَاثُ يَنْقُضُ كُلُّ وَاحِدٍ منها الطَّهَارةَ، ويُوجِبُ الوُضُوءَ، ودَمُ الاسْتِحاضَةِ يَنْقُضُ الطَّهَارةَ فَى قَوْلِ عَلَيْ الْوَضُوءَ، ودَمُ الاسْتِحاضَةِ يَنْقُضُ الطَّهَارةَ فَى قَوْلِ عَلَيْ الْوَضُوءَ أَيْضاً، وبهذا قال الثَّوْرِيُّ، والشَافِعِيُّ، وإسحاقُ (١٠)، والحَصَا والشَّعْرِ، فينْقُضُ الوُضُوءَ أَيْضاً، وبهذا قال الثَّوْرِيُّ، والشَافِعِيُّ، وإسحاقُ (١٠)، والحَصَا والحَسَن، وأبو مِجْلَز (١٠)، والحَكَم، وحَمَّاد، والأَوْرَاعِيِّ، وابنُ المبارك، يَرَوْنَ الوُضُوءَ مِن الدَّبِنِ السَّبِيلِ. ولمَا يَعْلَى المَسْتَحاضَةَ بالوُضُوءَ مِن السَّبِيلِ، أَشْبَهَ المَسْتَحاضَةَ بالوُضُوءِ لكُلِّ صَلاقٍ ودَمُها نادِرِّ المُسْتَحاضَةَ بالوُضُوءِ لكُلِّ صَلاقٍ ودَمُها نادِرِّ الْعَبُودِ. عَبْمُ وَمُهَا نادِرِّ عَلَى الْمُسْتَحاضَةَ بالوُضُوءِ لكُلُّ صَلاقٍ ودَمُها نادِرِّ عَلَى عَيْمُ الوَضُوء مَن السَّبِيلِ، أَشْبَهَ المُسْتَحاضَةَ بالوُضُوءِ لكُلُّ صَلاقٍ ودَمُها نادِرٌ (١٤) غيرُ عَيْر

ظ /فصل: وقد نَقَل صَالِحٌ، عن أَبِيهِ، في المرأةِ يَخْرُجُ من فَرْجِها الرِّيحُ، ماخَرَجَ من السَّبِيلَينِ ففيه الوُضُوءُ. وقال القاضى: خُرُوجُ الرِّيجِ من الذَّكَرِ وقُبُلِ المرأةِ يَنْقُضُ الوُضُوءَ. وقال ابنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ الأَشْبَهُ بِمَذْهَبِنا في الرِّيجِ يخْرُجُ مِن الوَّضُوءَ. وقال ابنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ الأَشْبَهُ بِمَذْهَبِنا في الرِّيجِ يخْرُجُ مِن

⁼ داود ٦/١. والنسائي، في: باب البول في الإناء، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣١/١. ولم نجده في سنن ابن ماجه.

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) سقط «وإسحاق» من: الأصل.

⁽٣) أبو مجلز لاحق بن حميد بن سعيد البصرى، تابعى، ثقة، له أحاديث، توفى سنة مائة، أو بعد المائة. تهذيب التهذيب ١٧١/١١.

⁽٤) في م: «خارج».

الذَّكَرِ أَنْ لا يَنْقُضَ؛ لأَنَّ المَثَانة ليس لها مَنْفَدٌ إلى الجَوْفِ، ولا جَعَلَها أصحابُنا جَوْفًا، ولم يُبْطِلُوا الصَّوْمَ بالحُقْنَةِ فيه، ولا نعلمُ لهذا وُجُوداً، ولا نعْلَمُ وُجُوده فى حقّ أحدٍ. وقد قيل: إنه يُعْلَمُ وُجُودُه بأَنْ يُحِسَّ الإنسانُ فى ذَكرِه دَبِيباً. وهذا لا يَصِحُّ؛ فإنَّ هذا لا يَحْصُلُ به اليَقِينُ، والطهارةُ لا تَنْتَقِضُ بالشَّكِ. فإنْ قُدِّرَ وُجُودُ ذلك يَقينًا نَقَضَ الطَهارةَ؛ لأنه خارجٌ من أحدِ السَّبِيلَيْن، فنقضَ، قِياساً عَلَى سائرِ الخَوَارِج.

فصل: وإن قطر في إحْلِيلِه دُهْناً، ثم عاد فَخر جَ، نَقَضَ الوُضُوءَ؛ لأنّه خارِجٌ مِن السَّبِيلِ، ولا يَخْلُو مِن بِلَّةٍ نَجِسَةٍ تَصْحُبه، فَيَنْتَقِضُ بها الوُضُوءُ، كَا لو خَرَجت مُنْفَرِدةً. ولو احْتَشَى قُطْنا في ذَكْرِه (٥)، ثم خَرَج وعليه بَلّل، نَقَضَ الوُضُوءَ؛ لأنّه لو خَرَج مُنْفَرِداً لِنقضَ الوُضُوءَ؛ لأنّه لو خَرَج مُنْفَرِداً لِنقضَ الوُضُوءَ؛ لأنّه وَجُهان: أحَدُهما، يَنْقُضُ؛ لأنّه خارِجٌ مِن السَّبِيلِ، فأَشْبَهُ سائر الحوارِج. والثانى، لا يَنْقُض؛ لأنّه ليس بين المَثانةِ والجَوْفِ مَنْفَذّ، فلا يكونُ خارِجًا مِن الجَوْفِ. ولو احْتَقَن في دُبُره، فرَجَعَتْ أجزاءٌ خَرَجَت من الفَرْج، نَقَضَت الوُضُوءَ. وهكذا لو وَطِيءَ امْرَأَتُه دونَ الفَرْج، فَلَبَ ماؤه، فَدَخل الفَرْج، ثم خَرَج، نقضَ الوُضُوءَ. وهكذا لو وعليه الاسْبِيلِ لا يَخْلُو من بِلَّةٍ تَصْحُبه من الفَرْج. فإن لا يَنْفَلُ عن الخُروج، فَنَقَضَ كالنَّوْم. والثانى، لا يَنْقُضُ فيهما؛ لأنَّ الطَهارةَ مُتَنَقَّنَةٌ، فلا يَنْفَلُ عن الخُروج، فَنَقَضَ كالنَّوْم. والثانى، لا يَنْقُضُ فيهما؛ لأنَّ الطَهارةَ مُتَنَقَّنَةٌ، فلا يَنْفَلُ عن الخُروج، فَنَقَضَ كالنَّوْم. والثانى، لا يَنْقُضُ؛ لأنَّ الطَهارةَ مُتَنَقَّنَةٌ، فلا لا يَنْقُثُ عن الخُروج، فَنَقَضَ كالنَّوْم. والثانى، لا يَنْقُضُ؛ لأنَّ الطَهارةَ مُتَنَقَّنَةٌ، فلا لا يَنْوَلُ عنها بالشَّكُ، لكنْ إن كان المُحْتَقِنُ قد أَدْخَلَ رَأْسَ الزَّرَّ اقةِ (٧٤مُ مُ أَخْرَجَه، نَقَضَ الوُضُوءَ؛ لأنَّه خارِجٌ مِن السَّبِيلِ، فنَقَضَ، كسائرِ الخارِج.

⁽٥) ف الأصل: «ذلك».

⁽٦) في الأصل: «نقض».

⁽٧) الزراقة: الرمح أقصر من المزراق، والمراد به هنا الآلة للحَفْن.

فصل: قال أبو الحارِث: سألتُ أحمد عن رَجُل به عِلَةٌ ربَّما ظَهَرت مَقْعَدَتُه؟ قال: إن عَلِم أنَّه يَظْهَرُ مَعَها نَدًى تَوَضَّأً، وإنْ لم يَعْلَمْ فلا شيءَ عليه. ويَحْتَمِلُ أنَّ أَحمدَ إنَّما أرادَ نَدًى يَنْفَصِلُ عنها؛ لأنَّه خارِجٌ من الفَرْجِ مُنْفَصِلٌ (١٠)، فنقَضَ احمدَ إنَّما أرادَ نَدًى يَنْفَصِلُ عنها؛ لأنَّه خارِجٌ من الفَرْجِ مُنْفَصِلٌ المَّنْفَلُ عن ١٨ و كالحارج/ على الحَصَى، فأمَّا الرُّطُوبةُ اللَّازِمةُ لها فلا تَنْقُض؛ لأنها لا تَنْفَلُ عن ١٨ و رُطُوبةٍ، فلو نَقضَت لنَقضَ خُرُوجُها علَى كلِّ حالٍ، ولأنَّه شيءٌ لم يَنْفَصِلْ عنها، فلم يَنْقُصْ كسائرِ أَجْزائِها، وقد قالوا فيمَن أَخْرَجَ لِسانَه وعليه بَلَلٌ، ثم أَدْخَلَه وابتلعَ ذلك البَلَل: (٩ لم يُفْطِرْ ١٠)؛ لأنَّه لم يثبُتْ له حُكْمُ الانْفِصالِ. واللهُ أعلمُ.

فصل: قد ذكرْنا أنَّ المَدْى ينقضُ الوُضُوءَ، وهو مايخُرج زَلِجًا مُتَسَبْسِباً عند الشَّهْوةِ، فيكونُ على رَأْسِ الذَّكَرِ واختلفتِ الرِّوايةُ في حُكْمِه، فرُوِى أنه يُوجِبُ الشَّهْوةِ وغَسْلَ الذَّكَرِ والأَنْتَيْن؛ لما رُوِى أن عَلِياً، رَضِى الله عنه، قال: كنتُ الوُضُوءَ وغَسْلَ الذَّكَرِ والأَنْتَيْن؛ لما رُوِى أن عَلِياً، كان ابْنَتِه، فأمَرْتُ المِقْدادَ رَجُلاً مَذَّاءً، فاسْتَحْيَيْتُ أنْ أسألَ رَسُولَ الله عَيْقِظَةٍ، لمكان ابْنَتِه، فأمَرْتُ المِقْدادَ ابن الأَسْوَدِ فسألَه، فقال: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وأَنْتَيْهِ، ويَتَوَضَّأً». رَواه أبو داود (١٠٠٠ وفي لفظ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ويَتَوَضَّأً». مُتَفقً عليه (١١٠). وفي لفظ: «يَوضَّأُ وانْضَحْ فَرْجَكَ (١٤٠)». والأمرُ يقْتَضِي الوُجُوبَ؛ ولأنَّه خارجٌ بسببِ الشَّهْوةِ، فأوجبَ غَسْلاً زائِداً علَى مُوجبِ البَوْلِ كالمَنِيِّ، فعلَى هذا يُجْزِئُه غَسْلةً واحدة؛ لأنَّ غَسْلاً زائِداً علَى مُوجبِ البَوْلِ كالمَنِيِّ، فعلَى هذا يُجْزِئُه غَسْلةً واحدة؛ لأنَّ المُمورَ به غَسْلٌ مُطْلَق، فيُوجِب ما يَقَعُ عليه اسمُ الغَسْلِ، وقد ثَبَتَ في قولِه في اللَّهُظِ الآخَر: «وانْضَحْ فَرْجَكَ»، وسواءٌ غَسَلَه قبلَ الوُضُوءِ أو بَعْدَه؛ لأَنَّه غَسْلً اللَّهُظِ الآخَر: «وانْضَحْ فَرْجَكَ»، وسواءٌ غَسَلَه قبلَ الوُضُوءِ أو بَعْدَه؛ لأَنَّه غَسْلً

⁽٨) في م: «متصل».

⁽٩-٩) في م: «إنه لا يفطر».

⁽١٠) في: باب في المذي، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٧/١ ، ٤٨ . كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، ١٢٨ .

⁽۱۱) أخرجه البخارى، فى: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، من كتاب الوضوء، صحيح البخارى ١٥٥، ٥٠، ومسلم، فى: باب فى المذى، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٧/١. والنسائى، فى: باب الوضوء من المذى، من كتاب الغسل. المجتبى ١٧٤/١ - ١٧٦. والإمام أحمد، فى: المسند ١٠٠٨.

⁽١٢) أخرجه مسلم، في: باب في المذى، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٧/١. والنسائي، في: باب الوضوء من المذى، من كتاب الغسل. المجتبى ١٧٤/١-١٧٦. والإمام أحمد في المسند ١٠٤/١.

غيرُ مُرْتِبِطِ بِالوُضُوءِ، فلم يَتَرَتَّبُ عليه، كغُسْلِ الجَنابة (١٠). والرَّوايةُ الثانية، لا يَجِبُ أَكْثَرُ مِن الاسْتِنجاءِ والوُضُوءِ. رُوِى ذلك عن ابن عَبَّاس، وهو قَوْلُ أَكْثِرِ أَهلِ العلمِ، وظاهرُ كلامِ الْخِرَقيِّ؛ لمَا رَوَى سَهْلُ بن حُنَيْف، قال: كنتُ أَلَّقَى من المَذْي شِدَّةً وعَناءً، فكنتُ أَكْثِرُ منه الاغتِسالَ، فذكرتُ ذلك لرَسُولِ الله عَيْقَالَةً، فقال: ﴿إِنَّما يُجْزِئُكَ مِنْ ذَلكَ الْوُضُوءُ». أخرجَه أبو داود، والتَّرْمِذِيُّ (١٠)، وقال: حديثُ حسنٌ صحيحٌ. ولأنَّه خارجٌ لا يُوجِبُ الاغتِسالَ. فأشْبَهَ الوَدْي، والأَمْرُ بالنَّضْجِ وغَسْلِ الذَكرِ والأَنْيَيْنِ محمولٌ علَى الاسْتِحْبابِ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُه. وقوله: ﴿إِنْهَ لَكُ مِن ذَلِكَ الوُضُوءُ». صريحٌ في حُصُولِ الإِجْزاءِ بالوُضُوءِ، فيَجِبُ الْمَعْدِيكَ مِن ذَلِكَ الوُضُوءُ». صريحٌ في حُصُولِ الإِجْزاءِ بالوُضُوءِ، فيَجِبُ تَقْدِيمُه.

فأما الوَدْى، فهو ماءٌ أَيْيضُ ثَخِينٌ، يخرجُ بعدَ البولِ كَدِراً. فليس فيه وفى بَقيَّةِ الْخَوارِجِ إِلَّا الوُضُوءُ. رَوَى الأَثْرَمُ بإسنادِه، عن ابنِ عَبَّاس، قال: المَنِيُّ والوَدْىُ والمَذْىُ، أما المَنِيُّ ففيه الغُسْلُ، وأما المَذْىُ والوَدْىُ ففيهما إسْباغُ الطُّهورِ.

٣٤ ــ /مسألة؛ قال: (ونحرُوجُ البَوْلِ والْعَائِطِ مِنْ غَيْر مَحْرَجهمَا)

لا تختلفُ الرِّوايةُ أَنَّ الغائِطَ والبَّوْلَ يَتْتَقِضُ الوُضُوءُ بخُرُوجِهما من السَّبِيلَيْنِ وَمن غَيْرِهِما، ويستوِى قَلِيلُهما وكَثِيرُهما، سواءٌ كان السَّبِيلانِ مُنْسَدَّيْنِ أو مَنْ غَيْرِهِما، ويستوِى قَلِيلُهما وكَثِيرُهما، سواءٌ كان السَّبِيلانِ مُنْسَدَّيْنِ أو مَنْ عَيْرِهِما، وقال أصحابُ الشافِعيّ: إن انْسَدَّ المَحْرَبُ، وانفتحَ آخرُ دون المَعِدَةِ، لَزِمَ الوُضُوءُ بالخارج منه قولًا واحدًا. وإن انْفَتَحَ فوق المَعِدَة، ففيه قولان: أَحَدُهما، ينقُضُ (١) الوُضُوء. والثانى، لا يَنْقُضُه. وإنْ كان المعتادُ باقِيًا، فالمشهورُ أنه لا يَنْتَقِضُ الوُضُوءُ بالخارج من غيرِه، وبَنَاهُ عَلَى أَصْلِه في أَنَّ الخارِجَ من غيرِه، وبَنَاهُ عَلَى أَصْلِه في أَنَّ الخارِجَ من غيرِه، وبَنَاهُ عَلَى أَصْلِه في أَنَّ الخارِجَ من غير السبيلينِ (١) لا يَنْقُضُ. ولنا عُمومُ قولهِ تَعالَى: ﴿ أَوْ جَآءَ أَحَدً

٦٨ ظ

⁽١٣) في م: (النجاسة).

⁽١٤) أخرجه أبو داود، في: باب في المذى، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٨/١. والترمذي، في: باب في المذى يصيب الثوب، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٧٥/١، ١٧٦.

⁽١) في الأصل: (ينتقض).

⁽٢) في الأصل: (السبيل).

مُّنكُم مِّنَ ٱلغَآئِطِ ﴾ (٣)، وقولُ صَفُوانَ بنِ عَسَّالٍ: أَمَرَنا رسولُ اللهِ عَلَيْكُ إِذَا كُنَّا مُسَافِرِين، أو سَفْرًا، أن لا نُنْزِعَ خِفَافَنا ثَلاثةَ أيام ولَيالِيهِنَّ، إلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لكنْ من غائطٍ وبَوْلٍ ونَوْمٍ. (١) قال التَّرْمِذِيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وحَقِيقةُ الغائِطِ: المكانُ المُطْمَئِنُ، سُمِّى الخارجُ به لمُجاوَرَتهِ إيَّاه، فإنَّ المُتَبَرِّزَ يَتَحَرَّاه لحاجَتِه، كَا المُمَّى عَذِرَة، وهي في الحقيقة فناءُ الدارِ؛ لأنَّه كان يُطْرحُ بالأَفْنِيَةِ، فسُمِّى بها للمُجَاوَرَةِ. وهذا من الأسْماءِ العُرْفِيَّةِ التي صار المَجَازُ فيها أَشْهَرَ من الحقيقةِ، وعندَ الإطلاقِ يُفْهَمُ منه المَجازُ، ويُحْمَلُ عليه الكَلامُ لشُهْرَتِه، ولأنَّ الحارجَ غائِطٌ وبَوْلٌ، فنقَضَ، كَا لو حَرَجَ من السَّبيلِ.

٤٤ _ مسألة؛ قال: (وزَوَالُ الْعَقْلِ. إلَّا أَنْ يَكُونَ (ابِنَوْمِ يَسِيرٍ) جالِساً أو قائِماً)

زَوَالُ العَقْلِ عَلَى ضَرْبَيْن: نَوْمٍ، وغيرِه؛ فأمَّا غيرُ النَّوْمِ، وهو الجُنُونُ والإغْماءُ والسُّكُرُ وما أَشَبَهه من الأَدْوِيةِ المُزِيلةِ للعَقْلِ، فَيْنْقُضُ الوُضُوءَ يَسِيرُه وكَثِيرهُ إجماعًا، قال ابنُ المُنْذِر: أجمعَ العُلماءُ علَى وُجُوبِ الوُضُوءِ علَى المُغْمَى عليه؛ ولأنَّ هؤلاء حِسَّهُم أبْعَدُ مِن حِسِّ النَّائِمِ، بدَلِيلِ أنهم لا يَنْتَبِهُون بالانِتباهِ، ففى إيجابِ الوُضُوءِ علَى النَّائِمِ تَنْبِيةٌ عَلَى وُجُوبِه بما هو آكَدُ منه. الضَّرْبُ الثانى النومُ، وهو ناقِضٌ للوُضُوءِ في الجُمْلةِ، في قولِ عَامَّة أهلِ العِلْمِ، إلَّا ما حُكِي عن أبي وهو ناقِضٌ للوُضُوءِ في الجُمْلةِ، في قولِ عَامَّة أهلِ العِلْمِ، إلَّا ما حُكِي عن أبي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، وأبي مِجْلَزِ (٢) وحُمَيْدِ الأَعْرَجِ (٣)، أنه لا يَنْقُضُ. وعن سَعِيد بن

⁽٣) سورة المائدة ٦.

⁽٤) أخرجه الترمذى، في: باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى 1/17. والنسائي، في: باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر، من كتاب الطهارة. المجتبى ١/١١٠ وابن ماجه، في: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٦١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٩/٤، ٢٤٠.

⁽١ - ١) في الأصل: «النوم اليسير».

⁽۲) ف م: (وأبي مجاز) تحريف. وتقدم قريبا.

 ⁽٣) أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكى القارئ، ثقة صدوق، توفى سنة ثلاثين ومائة. تهذيب التهذيب
 ٤٤ ، ٤٤ ، ٤٧ .

المُسَيَّب، أنَّه كان ينامُ مِرَاراً مُضْطَجِعًا يَنْتظُرُ الصلاةَ، ثم يُصَلِّى ولايُعِيدُ/الوُضُوءِ. ٦٩ ولعَلَّهُم ذَهَبُوا إلى أن النَّوْمَ ليس بحَدَثٍ فى نَفْسِه، والحَدَثُ مَشْكُوكٌ فيه، فلا يَزُولُ عن اليَقِينِ بالشَّكِّ. ولنَا قولُ صَفْوانَ بنِ عَسَّالٍ: لكنْ من غائطٍ وبَوْلٍ ونَوْمٍ. وقد ذَكْرْنا أنه صحيحٌ. ورَوَى عليِّ رَضِيَ الله عنه، عن النبيِّ عَيَّظِيَّهُ قال: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِ (أ)، فمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأَ ». رواه أبو داود، وابنُ مَاجَه (٥٠). ولأنَّ النَّوْمَ مَظِنَّةُ الحَدَثِ، فأَقِيمَ مَقَامَ الإنْزَالِ.

فصل: والنَّوْمُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسام: نَوْمُ المُضْطَجِع، فَيَنْقُضُ الوُضُوءَ يَسِيرُه وَكَثِيرُه، في قولِ كُلِّ مَنْ يقولُ بِنَقْضِهِ بِالنَّوم. الثانى نومُ القاعِد، إن كان كَثِيراً نَقَضَ، رِوايةً واحدةً، وإن كان يَسِيراً لم يَنْقُضُ. وهذا قولُ حَمَّاد، والحكم، ومالِك، والتَّوْرِيِّ، وأصحابِ الرَّأي. وقال الشافِعِيُّ: لا يَنْقُضُ وإن كَثُر، إذا كان القاعدُ مُتَمَكِّناً (٢) مُفْضِيًا بِمَحلِّ الحَدَث إلى الأرْضِ؛ لِمَا رَوَى أنس، قال: كان القاعدُ مُتَمَكِّناً (٢) مُفْضِيًا بِمَحلِّ الحَدث إلى الأرْضِ؛ لِمَا رَوَى أنس، قال: كان أصحابُ رسولِ الله عَيْقِيلِهُ: ينامُونَ، ثم يَقُومُونَ فَيُصلُّون، ولا يتَوَضَّوُون (٧). قال التَّرْمِذِيّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وفي لفظٍ قال: كان أصحابُ النبيِّ عَيَقِلْهُ وسُلُونَ، ولا يتَوَضَّوُونَ (٨). ينتظرونَ العشاءَ الآخِرَةَ حتى تَخْفِقَ رُؤُوسُهم، ثم يُصلُّونَ، ولا يتَوَضَّوُونَ (٨). وهذا إشارةٌ إلى جَمِيعهِم، وبه يتَخَصَّصُ عُمُومُ الحَدِيثَيْنِ الأُوَّلِيْن، ولأنه مُتَحَفِّظُ عن خُرُوجِ الحَدَثِ، فلم يَنْقُضْ وُضُوءَه، كا لو كان نَوْمُه يَسِيراً. ولنا عُمُومُ الحَدِيثِيْن الأَوَّلِيْن، وليس فيه بيانُ كَثْرَةِ عن خُرُوجِ الحَدَثِ، وإنَّما خَصَّصُنَاهُما في اليَسِير لحِدِيثِ أنس، وليس فيه بيانُ كَثْرَةِ الحَدِيثِيْن الأَوَّلِيْن، وإنَّما خَصَّصْنَاهُما في اليَسِير لحِدِيثِ أنس، وليس فيه بيانُ كَثْرَةِ

⁽٤) الوكاء: ماتشد به رأس القربة ونحوها. والسه: من أسماء الدبر.

^(°) أخرجه أبو داود، فى: باب فى الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢/١ ٤. وابن ماجه، فى: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦١/١ . كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ١١١١/١ .

⁽٦) في الأصل: «متكئا».

⁽٧) أخرجه مسلم، في: باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٤/١. والترمذي، في: باب الوضوء من النوم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٠٤/١.

⁽٨) أخرجه أبو داود، في: باب في الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٥/١.

ولا قِلَّةٍ، فإنَّ النائِمَ يَخْفِقُ رَأْسُه مِنْ يَسِيرِ النَّوْمِ، فهو يَقِينٌ في اليَسِيرِ، فيُعْمَلُ به منه (٩)، ومازاد عليه فو مُحْتَمَل لا يُتْرَكُ له العُمُوم المُتَيَقَّنُ؛ ولأنَّ نَفْضَ الوُضُوء بالنَّوْمِ مُعَلَّلُ (١٠) بإفْضائِه إلى الحَدَثِ، ومع الكَثْرَةِ والغَلَبَة يُفْضِي إليه، ولا يُحِسُّ بخُرُوجِهِ منه، بخلافِ اليَسِيرِ، ولا يَصِحُ قياسُ الكَثِيرِ علَى اليَسِيرِ، لاخْتِلافِهِما في الإفضاءِ إلى الحَدَثِ. الثالثُ ماعدا هاتَيْنِ الحالتَيْنِ، وهو نَوْمُ (١١) القائِمِ والرَّاكِعِ والسَّاجِدِ، فُرُوِىَ عن أَحمَدَ في جَميعِ ذلك روايتان: إحداهما، يَنْقُضُ. وهو قولُ الشَّافِعِيِّ؛ لأنَّه لم يَرِدْ في تَخْصِيصِهِ مِنْ عُمُومِ أحادِيث النَّفْضِ نَضٌّ، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوصِ، لكَوْنِ القاعِدِ مُتَحَفِّظاً، لاغْتِمادِه بمَحَلِّ الحَدَثِ إلى الأرض، ٦٩ ظ والراكعُ والساجدُ/ يَنْفَرِجُ مَحَلُّ الحَدَثِ منهما. والثانيةُ، لا يَنْقُضُ إلَّا إذا كَثُرَ. وذَهَبَ أبو حنيفة إلى أنَّ النَّوْمَ في حالٍ من أحوالِ الصلاةِ لا يَنْقُضُ وإنْ كَثُرَ؛ لما رَوَى ابنُ عَبَّاس، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْكُ كَان يَسْجُدُ ويَنَامُ ويَنْفُخُ، ثم يقومُ فَيُصَلِّى، فقلتُ له: صَلَّيْتَ ولم تَتَوَضَّأُ وقد نِمْتَ، فقال: «إِنَّمَا الوُضُوءُ على مَنْ نَامَ مُضْطَجعاً ؟ فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ». رَواهُ أبو داود(١٢٠)، ولأنَّه حالٌ مِن أَحُوالِ الصَّلاةِ. فأشْبَهت حال الجُلُوسِ. والظاهرُ عن أحمدَ التَّسْوِيَةُ بين القِيامِ والجُلُوس، لأنهما يَشْتَبِهانِ في الانْخِفاضِ واجتماعِ المَخْرَجِ، وربَّما كان القائمُ أَبْعَدَ من الحَدَثِ لَعَدَمِ التّمَكُّنِ من الاسْتِثْقالِ في النومِ، فإنه لو اسْتَثْقَلَ لسَقَطَ. والظاهرُ عنه في الساجدِ التُّسْوِيةُ بينه وبين المُضْطَجِع؛ لأنَّه يَنْفَرِجُ مَحَلُّ الحَدَثِ، ويَعَتْمِدُ بأعْضائِه علَى الأرض، ويتَهَيَّأُ لخُروجِ الخارجِ، فأشْبَهَ المُضْطَجِعَ. والحديثُ الذي ذَكِرُوه (١٣) مُنْكِرٌ. قالَه أبو داود. وقال ابنُ المُنْذِر: لا يَثْبُتُ، وهو

⁽٩) سقط من: م.

⁽١٠) في م: «يعلل».

⁽١١) سقط من: م.

⁽١٢) فى: باب فى الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٤٦/١. وأخرجه أيضا الترمذى، فى: باب الوضوء من النوم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٠٣/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٥٦/١. (١٠٣) فى الأصل: «ذكرناه».

مُرْسَلٌ يَرْوِيه قَتَادةُ عن أبي العَالِية. قال شُعْبةُ: لم يسْمَع منه إلا أَرْبَعة أحادِيثَ، ليس هذا منها.

فصل: والْحتَلَفْتِ الروايةُ عن أَحمدَ في القاعِدِ المُسْتَنِدِ والمُحْتَبِي. فعنه: لا يَنْقُضُ يَسِيرُه. قال أبو داود: سَمِعتُ أَحمد قِيلَ له: الوُضُوءُ من النَّوْمِ؟ قال: إذا طالَ. قيل: فالمُحتَبِي؟ قال يتَوَضَّأُ (أنا). قيلَ: فالمُتَّكِي؟ قال. الاثَّكَاءُ شَدِيدٌ، والمُتَسانِدُ كأنَّه أَشَدُّ. يَعْنِي من الاحْتِباءِ. ورَأَى منها كلِّها الوُضُوءَ، إلَّا أن يَعْفُو. يعنى قليلًا. وعنه: يَنْقُضُ. يَعْنِي بكُلِّ حالٍ؛ لأنه مُعْتَمِدٌ عَلَى شيءٍ، فهو كالمُضْطَجِع. والأَوْلَى أنَّه متى كان مُعْتَمِداً بمَحَلِّ الحَدَثِ علَى الأَرْضِ أن لا يَنْقُض منه إلَّا الكَثِيرُ؛ لأنَّ دَلِيلَ انْتِفاءِ النَّقْضِ في القاعِدِ لا تَفْرِيقَ فيه، فيسَوَّى بين أَحْوالِه.

فصل: واختلَفَ أصْحابُنا فى تَحْديدِ الكثيرِ من النَّومِ الذى يَنْقُضُ الوُضُوءَ؟ فقال القاضِى: ليس للقَليلِ حَدُّ يُرْجَعُ إليه، وهو عَلَى ما جَرَتْ به العادةُ. وقيل: حَدُّ الكَثِيرِ ما يَتغَيَّرُ به النَّائِمُ عن هَيْئَتِه، مثل أن يَسْقُطَ على الأرضِ، ومنها أن يَرَى حُدُّ الكَثِيرِ ما يَتغَيَّرُ به النَّائِمُ عن هَيْئَتِه، مثل أن يَسْقُطَ على الأرضِ، ومنها أن يَرَى حُدُماً. والصَّحِيحُ: أنه لا حَدَّ له؛ لأنَّ التَّحْديدَ إنما يُعْلَمُ (١٠) بَتُوقِيفِ، ولا تَوْقِيفَ فَ حُدُماً. والصَّحِيحُ: أنه لا حَدًّ له؛ لأنَّ التَّحْديدَ إنما يُعْلَمُ وَنَهُ وَيَفَ وَعَيره، انْتَقَضَ فَ هذا، فمتَى وَجَدْنا مايَدُلُّ عَلَى الكَثرةِ، مثل سُقُوطِ المُتَمَكِّنِ وغيره، انْتَقَضَ وُضُوؤُه. وإن شَكَّ في كَثْرَتِه لم يَنْتَقِضْ وُضُوؤُه؛ لأنَّ الطَّهارةَ مُتَيَقَّنَةٌ، فلا تَزُولُ بالشَّكَ.

فصل: ومَن لم يُغْلَبْ عَلَى عَقْلِه فلا وُضُوءَ عليه؛ لأنَّ النَّومَ الغَلَبَةُ/ عَلَى العَقْلِ، ٧٠ و قال بعضُ أهلِ اللَّغةِ، فى قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ (٢١٠)﴾. السُّنَةُ: ابْتَداءُ النُّعَاسِ فى الرَّأْسِ، فإذا وَصَلَ إلى القَلْبِ صَارَ نَوْمًا، قال الشاعر (٢٠):

⁽١٤) في الأصل: «لا يتوضأ». وهو يعارض قوله الآتي: «ورأى منها كلها الوضوء».

⁽۱۵) في م: (يعرف).

⁽١٦) سورة البقرة ٢٥٥.

⁽١٧) البيت لعدى بن الرقاع، وهو فى تفسير الطبرى (شاكر) ٥/٥٥/. وانظر لتخريجه وشرحه حاشيته.

وَسْنَانَ أَقْصَدَهَ النَّعَاسُ فَرَنَّقَتْ فَي عَيْنِهِ سِنَةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمِ وَلَانَّ النَّقِضَ وَلَانَّ النَّقِضَ وَوَالُ العَقْلِ، ومَتَى كانَ العَقْلُ ثَابِتًا وحِسَّه غيرُ زَائِلٍ، مثلَ مَنْ يَسْمَعُ مَا يُقالَ عندَه ويَفْهَمُه، فلم يُوجَدْ سَبَبُ النَّقْضِ فَي حَقِّه. وإن شَكَّ هل نامَ أَمْ لَا، أو خَطَر بِبَالِه شيءٌ لا يَدْرِى أَرُؤْيَا أو حَدِيثُ نَفْسٍ، فلا وُضُوءَ عَلَيْه.

٥٤ - مسألة؛ قال: (وَالإِرْتِدَادُ عَنِ الإِسْلَامِ)

وجملة ذلك أنَّ الرِّدَة تَنْقُضُ الوُضُوءَ، وتُبْطِلُ التَّيْمُمَ. وهذا قولُ الأُوْزَاعِيّ، وأبي تُوْرٍ. وهي الإثيَانُ بما يَخْرُجُ به عن الإسلام؛ إمَّا نُطْقًا، أو اعْتِقاداً، أو شكاً ينْقُلُ عن الإسلام، فمتى عاود إسلامَه، ورَجَع إلى دِينِ الحقّ، فليس له الصَّلاةُ حتى يتَوضًا، وإن كان مُتَوضَعًا قبل رِدَّتِه. وقال أبو حَنِيفة، ومالِك، والشافِعيُّ: لا يَبْطُلُ الوُصُوءُ بذلك. وللشَّافِعِيِّ في بُطُلانِ التَّيشُمِ به قَوْلان؛ لقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: يَبْطُلُ الوُصُوءُ بذلك. وللشَّافِعِيِّ في بُطُلانِ التَّيشُمِ به قَوْلان؛ لقوْلِ اللهِ تَعالَى: فَوْمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُو كَافِرٌ فَأُو لَئِكَ حَبِطَتْ أَعْملُهُمْ فَالَى: تَعلَى: هُولَئِنْ أَشْرَكُت لَيْحْبَطَنَّ عَملُكَ في اللهِّرُكِ، والطهارةُ عَمَلٌ، وهي باقية حُكْما تعالى: ﴿ لَيْنَ أَشْرَكْتَ لَيْحْبَطَنَ عَملُكَ ﴾ (١). والطهارةُ عَمَلٌ، وهي باقية حُكْما تعلى: هُولَئِنْ أَشْرَكْت لَيْحْبَطَنَ عَملُكَ ﴾ (١). والطهارةُ عَملٌ، وهي باقية حُكْما تعلى: هُولَئِنْ أَشْرَكْت لَيْحْبَطَنَ عَملُكَ ﴾ (١). والطهارةُ عَملٌ، وهي باقية حُكْما فأفسَدَها الشَّرْكُ، كالصلاقِ والتيمُّمِ، ولأن الرِّدَّة حَدَثٌ، بدلِيلِ قَوْلِ ابنِ عَبَاس: المَحْدَثُ، مَدَلِيلِ قَوْلِ ابنِ عَبَاس: المَحْدَثُ مَدَّنُ اللهَّانِ وحَدَثُ اللَّسانِ، وحَدَثُ الفَرْج، وأَشَدُهُما حَدَثُ اللَّسانِ. وإذا أَحْدَثُ مَ تُقْبَلُ اللهُ صَلَاتُه بغيرِ وُضُوءٍ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيَّالَةٍ: «لا يَقْبُلُ اللهُ صَلَاتُهُ بغيرِ وُضُوءٍ؛ لقَوْلِ النبيِّ عَيَّالَةٍ: «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاتُهُ بنيلِ الخِطابِ، إذا أَحْدَثَ حتى يتَوَضَاً أَسُ مُتَقَفِّ عليه (١). وماذكَرُوه تَمَسُكُ بدَلِيلِ الخِطابِ،

⁽١) سورة البقرة ٢١٧.

⁽۲) سورة الزمر ٦٥.

⁽٣) أخرجه البخارى، فى: باب لا تقبل صلاة بغير طهور، من كتاب الوضوء، وفى: باب فى الصلاة، من كتاب الحيل. صحيح البخارى ٢٩/٩، ٤٦/١. ومسلم، فى: باب وجوب الطهارة للصلاة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٤١. وأبو داود، فى: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن ألى داود /١٠٢٨. والإمام داير مذى، فى: باب فى الوضوء من الريخ، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٠٢/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٠٨/٢.

والمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عليه، ولأنَّه شَرَطَ المَوْتَ لجِميعِ المَذْكُورِ فى الآية، وهو حُبُوطُ العَمَلِ والخُلُودُ فى النارِ، وأما غُسْلُ الجَنابةِ فلا يُتَصَوَّرُ فيه الإَبْطالُ، وإنَّما يَجِبُ الغُسْل بسَبَبِ جَدِيدٍ يُوجِبُه، وهنا يجبُ الغُسْل أيضا عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ الغُسْل.

فصل: ولا يَنْقُضُ الوُضُوءَ ماعدا الرِّدَّةَ مِن الكَلَامِ؛ من الكَذِبِ، والغِيبَةِ، والرَّفَثِ/ والقَذْفِ، وغيرها. نَصَّ عليه أحمدُ. قال ابنُ المُنْذِر: أَجْمَعَ مَنْ نَحْفَظُ وَلَه مِنْ عُلَماءِ الأَمْصارِ على أن القَذْفَ، وقَوْلَ الزُّورِ، والكَذِب، والغِيبَةَ، لا تُوجِبُ طَهارةً، ولا تَنْقُضُ وُضُوءًا، وقد رَوَيْنا عن غيرِ واحِدٍ من الأوائلِ أنهم أمرُوا بالوُضُوءِ من الكلامِ الخَبِيثِ، وذلك اسْتِحْبابٌ عندنا مِمَّنْ أَمَرَ به، ولا نَعْلمُ حُجَّةً تُوجِبُ وُضُوءًا في شيء من الكلامِ، وقد ثَبَت أنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُ قال: «مَنْ حَلَفَ باللَّاتِ والعُزَّى (٤) فَلْيَقُلُ: لَا إلَه إلَّا اللهُ (٥)». ولم يَأْمُرْ في ذلك بوضُوء.

فصل: وليس فى القَهْقَهةِ وضوءٌ. رُوِى ذلك عن عُرُوة، وعَطَاء، والزُّهْرِى، ومالِك، والشّافِعِي، وإسْحاق، وابنِ المُنْذِر. وقال أصحابُ الرَّأْي: يجبُ الوضوءُ مِن القَهْقَهةِ داخِلَ الصلاةِ دونَ خارِجِها. ورُوِى ذلك عن الحَسَن، والنَّخَعِيّ، والتَّوْرِيّ؛ لما رَوَى أبو العالِيَة (١)، أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْتِهُ كان يُصلّي، فجاءَ ضَرِيرٌ فَتَرَدَّى في بِنْرٍ، فضَحِكَ طَوَائِفُ، فأمرَ النبيُّ عَلِيلَةً الذين ضَحِكُوا أن يُعِيدُوا

⁽٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) أخرجه البخارى، فى: باب ﴿ أَفرأَيتم اللات والعزى ﴾ . فى تفسير سورة والنجم، من كتاب التفسير، وفى: باب من لم ير إكفار من كفر أخاه متأولا أو جاهلا، من كتاب الأدب، وفى: باب كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله، من كتاب الاستئذان، وفى: باب لا يُحْلَف باللات والعزى ولا بالطواغيت، من كتاب الأيمان. صحيح البخارى ١٢٦/٨، ١٧٦/، ١٦٥، ومسلم، فى: باب من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله الا ، من كتاب الأيمان. صحيح مسلم ٣١٢/٠، ١٢٦٧، وأبو داود، فى: باب الحلف بالأنداد، من كتاب الأيمان. سنن ألى داود ١٩٨/، ١٩٥، والترمذى، فى: باب حدثنا إسحاق بن منصور، من أبواب النذور. عارضة الأحوذى ٧/٧، ١٠، والنسائى، فى: باب الحلف باللات، من كتاب الأيمان. المجتبى ٧/٧، ٨. والإمام أحمد، فى: المسند ١٩٠٢، ٣٠، وانظر: جمع الجوامع ١٧٧٣/٠.

⁽٦) تقدم التعريف به في صفحة ١٤٩.

الوُضُوءَ والصَّلاةَ (٧). ورُوِى مِنْ غيرِ طريقِ أبي العاليةِ بأسَانِيدَ ضِعَافٍ (٨)، وحاصِلُه يَرْجعُ إلى أبي العالِيّةِ، كذلك قال عبدُ الرحمن بن مَهْدىِّ، والإمامُ أحمد، والدَّارَقُطْنِيُّ. ولنا: أنه مَعْنَى لا يُبْطِلُ الوُضُوءَ خارِجَ الصَّلاةِ، فلم يُبْطِلُهُ داخلها كالكلامِ، وأنه ليس بحَدَثٍ ولا يُفْضِى إليه. فأشْبَهَ سائرَ ما لا يُبْطِلُ، ولأنَّ الوجوبَ مِن الشَّارِعِ، ولم يَصِحَّ (٩) عن الشَّارِعِ في هذا إيجابُ الوضوءِ (١٠) ولا في شيءٍ يُقاسُ هذا عليه، وما رَوَوْهُ مُرْسَلُ لا يَثْبُتُ. وقد قال ابنُ سِيرِينَ: لا تأخذُوا بمَرَاسِيلِ الحَسَن وأبي العَالِية، فإنَّهما لا يُبَالِيانِ عَمَّنْ أَخذَا. والمُخالِفُ في هذه المسألةِ يَرُدُّ الأَخبارَ الصَّحِيحةَ لمُخالَفَتِها الأصولَ (١١)، فكيف (١١) يُحَالفُها هَهُنَا بهذا الخَبَر الضَّعِيفِ عندَ أهلِ المَعْرِفةِ!

٢٤ _ مسألة؛ قال: (ومَسُّ الفَرْج)

الفَرْجُ: اسمٌ لَمَخْرَجِ الحَدَثِ، ويتناولُ الذَّكَرَ والدُبُرَ وقُبُلَ المرأةِ، وفي نَقْضِ الوُضُوءِ بجَمِيعِ ذلك خلافٌ في المَذْهَبِ وغيرِه؛ فنَذْكُرُه إن شاءَ الله مُفَصَّلاً: ونَبْدَأ بالكلامِ في مَسِّ الذَّكرِ، فإنه آكدُها. فعن أحمدَ فيه رِوَايِتَان:إحْدَاهُما، يَنْقُضُ الوُضُوءَ. وهو مذهب ابنِ عُمَر، وسَعِيد بن المُسَيَّب، وعَطَاء، وأبان بن عثمان (۱)، وعُرْوة، وسُلَيْمان بن يَسَار (۱)، والزُّهْرِيِّ، والأُوْزَاعِيِّ، والشّافِعِيِّ، وهو المَشْهُورُ عن مالِك، وقد رُويَ أيضا عن عُمَر بن الخَطّاب، وأبي هُرَيْرة، وابن

⁽٧) أخرجه الدارقطني، في: باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني 17٢١ - ١٦٤ .

⁽٨) انظر: نصب الراية ١/٧١ - ٥٤.

⁽٩) في م: «ينص».

⁽١٠) في م: «للوضوء».

⁽١١) في م: «أصوله».

⁽١٢) في الأصل زيادة: «يرده.

⁽١) أبو سعيد أبان بن عثمان بن عفان الأموى التابعي، ثقة، من فقهاء المدينة، توفى فى خلافة يزيد بن عبد الملك. وكانت وفاة يزيد سنة خمس ومائة. تهذيب التهذيب ٩٧/١.

⁽٢) أبو أيوب سليمان بن يسار الهلالي المدنى، مولى ميمونة رضى الله عنها، ثقة، مأمون، فاضل، عابد، توفى سنة سبع ومائة. تهذيب التهذيب ٢٣٠٢٢٨/٤.

سيرين /، وأبي العالِية. والرّواية الثانية، لا وُضُوءَ فِيهِ. رُوِي ذلك عن عَلِيّ، وعَمَّار، وابنِ مَسْعُود، وحُذَيْفة (٢)، وعِمْرَان بن حُصَين (١)، وأبي الدَّرْدَاء (٥)، وبه قال رَبِيعَةُ، والثَّوْرِيُّ، وابنُ المُنْذِر، وأصحابُ الرَّأْي؛ لما رَوَى قَيْسُ بنُ طَلْقِ، عن أبيه، قال: قِدِمْنا على نبيّ اللهِ عَلَيْلَةٍ فجاءَ رَجُلّ كأنه بَدُويٌّ، فقال: يارسولَ الله ماترَى في مَسِّ الرَّجُلِ ذَكْرَه بعد ما يتَوَضَّأ ؟ فقال: «وَهَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْكَ، أو مُضْغَةٌ مِنْكَ!». رَواه أبو دَاوُد، والنَّسَائِيُّ، والتَّرْمِذِيُّ، وابنُ مَاجَه (٢)، ولأنه عُضُوّ منه، فكان كسائِره، ووَجْهُ الرَّواية الأُولَى مارَوَتْ بُسْرةُ بنت صَفُوان، أنَّ النبيَّ عَضَوْ قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَره فَلْيَتَوَضَّأ » (٢). وعن جابرٍ مثلُ ذلك، وعن أُمِّ حَبِيبَةً، وأبي أَيُوب قالا: سَمِعْنا رَسُولَ اللهِ عَيْقِيلٍ يقول: «مَنْ مَسَّ فَرْجَه فَلْيَتَوَضَّأ ». وفي الله عَيْقِلُ يقول: «مَنْ مَسَّ فَرْجَه فَلْيَتَوَضَّأ ». وفي الله عَيْقِلْ يقول: «مَنْ مَسَّ فَرْجَه فَلْيَتَوَضَّأ ». وفي الله عَيْقِلْ يقول: «مَنْ مَسَّ فَرْجَه فَلْيَتَوَضَّأ ». وقال أحمد: حَدِيث بُسْرةَ وحَدِيثُ أُمِّ الباب عن أبي هُرَيْرة، رَوَاهُنَّ ابنُ مَاجَه (٨). وقال أحمد: حَدِيث بُسْرة وحَدِيثُ أُمِّ

⁽٣) أبو عبد الله حذيفة بن اليمان (حسل) بن جابر العبسى الصحابى، من أعيان المهاجرين، وكان النبي عليه قد أسر إليه أسماء المنافقين، فسمى صاحب السر، توفى بعد عثان بن عفان رضى الله عنه. سير أعلام النبلاء ٣٦١/٣ - ٣٦٩.

⁽٤) أبو نجيد عمران بن حصين بن عبيد الخزاعى الصحابى، وكان ممن اعتزل الفتنة، ولم يحارب مع على رضى الله عنه، توفى سنة اثنتين وخمسين. سير أعلام النبلاء ٥٠٨/٢ - ١٢٥.

^(°) أبو الدرداء عويمر بن زيد بن قيس الأنصارى الخزرجى، حكيم الأمة، وسيد القراء بدمشق، توفى سنة اثنين وثلاثين. سير أعلام النبلاء ٣٣٥/٢ ـ ٣٥٣.

⁽٦) أخرجه أبو داود، في: باب الرخصة في مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود 1/١٤. والنسائي، في: باب ترك الوضوء في: باب ترك الوضوء من مس الذكر، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١١٦/١. وابن ماجه، في: باب الرخصة في مس من مس الذكر، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذي ١١٦/١. وابن ماجه، في: باب الرخصة في مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١١٣/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٠/٤، ٣٢. (٧) أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١١٤١. والنسائي، في: والترمذي، في: باب الوضوء من مس الذكر، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٤/١. والنسائي، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة، وفي الباب نفسه من كتاب الغسل، المجتبي ١١٤/١. والدارمي، وابن ماجه، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨٤/١. والإمام مالك، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨٤/١. والإمام مالك، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٤/١. والإمام مالك، في: باب الوضوء من مس الذكر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٤/١. قال الترمذي: وفي الباب عن أم حبيبة وأبي أيوب وأبي هريرة وأروى بنت أنيس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو. عراضة الأحوذي ١١٤/١.

حبيبة صَحِيحًا، وقال التَّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ بُسْرَة حسنَّ صَحِيحٌ، وقال البُخَارِيُّ: أَمَّ حَبِيبة أيضًا أَصَحُّ شيء في هذا الباب حَدِيثُ بُسْرَة. وقال أَبُو زُرْعَة: حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبة أيضًا صَحِيحٌ، وقد رُوِيَ عن (٢) بِضْعَةَ عَشَرَ من الصَّحابة. فأمَّا خَبَر قَيْس، فقال أبو زُرْعة، وأبو حاتِم: قَيْس مِمَّن (٢) لا تَقُومُ برِوَايَتِه حُجَّةٌ. ثم إِن حَدِيثَنا مُتأخِّرٌ ؛ لأنَّ أَبًا هُريُرَة قد رَواهُ، وهو متأخِّرُ الإسلام، صَحِبَ النبيَّ عَيِّلِهُ أَرْبَعَ سِنِين، وكان قُدُومُ طلق على رسولِ اللهِ عَيِّلَةٍ وهم (١١) يُؤسِّسُون المَسْجِدَ أَوَّل زَمَنِ الهِجْرَةِ، فيكونُ حَدِيثَنا ناسِخًا له. وقياسُ الذَكرِ على سائرِ البَدَنِ لا يستقيمُ ؛ لأنه تتعلَّقُ به فيكونُ حَدِيثُنا ناسِخًا له. وقياسُ الذَكرِ على سائرِ البَدَنِ لا يستقيمُ ؛ لأنه تتعلَّقُ به أحكامٌ يَنْفَرِد بها؛ مِن وُجُوبِ الغُسْلِ بإيلاجِه والحَدِّ والمَهْرِ، وغيرِ ذلك.

فصل: فعلَى رِوَاية النَّقْضِ لا فَرْقَ بين العامِدِ وغيره. وبه قال الأُوْزاعِيُّ، والشَّافِعِيُّ، وإسحاق، وأبو أَيُّوب، وأبو خَيْمَة (٢١)؛ لعُمُومِ الحَبَرِ. وعن أحمد: لا يَنْتَقِضُ الوُضُوءَ إلا بمَسِّهِ قاصِداً مَسَّه. قال أَحْمَد بنُ الحُسَيْن: قِيلَ لأَحْمَد: الوُضُوءُ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ؟ فقال: هَكَذا – وقَبَضَ عَلَى يَدِه – يعنِي إذا قَبَضَ عليه. وهذا قولُ مَكْحُول، وطَاوُس، وسَعِيدِ بنِ جُبَيْر، وحُمَيْد الطَّوِيل (٣١)، قالوا: إن وهذا قولُ مَكْحُول، وطَاوُس، وسَعِيدِ بنِ جُبَيْر، وحُمَيْد الطَّوِيل (٣١)، قالوا: إن عسَّه يُرِيدُ وُضُوءًا، وإلَّا فلَا شيءَ عليه؛ / لأنَّه لَمْسٌ، فلا يَنْقُضُ الوُضُوءَ من غيرِ قَصْدٍ كلَمْسِ النِّساءِ.

فُصل: ولَا فَرْقَ بَين بَطْنِ الكَفِّ وظَهْرِه. وهذا قولُ عَطَاء، والأَوْزَاعِيّ، وقال مَالِك، واللَّيْثُ، والشَّافِعِيُّ، وإسْحاق: لا يَنْقُضُ مَسُّه إلَّا بِباطِنِ كَفِّه؛ لأَنَّ ظاهرَ الكَفِّ ليس بآلةٍ لِلْمَسِّ، فأشْبَهَ مالو مَسَّه بِفَخْذِه. واحْتَجُّ أحمدُ بحَدِيثِ النبيِّ النبيِّ

⁽٩) في م: «عنه».

⁽۱۰) في م: «عما».

⁽١١) في الأصل: «وهو».

⁽١٢) أبو خيثمة زهير بن معاوية بن حُدَيج الجعفى الكوفى، كان حافظا متقنا، توفى سنة اثنتين وقيل ثلاث وسبعين ومائة. تهذيب التهذيب ٣٥١/٣ –٣٥٣.

⁽۱۳) أبو عبيدة حميد بن أبى حميد الطويل الخزاعى، مولاهم، بصرى ثقة، توفى سنة اثنتين وأربعين ومائة. تهذيب التهذيب ۳۸/۳ - ٤٠.

عَلِيْكَةِ: «إذا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بيدِهِ إِلَى فَرْجِهِ لَيْسَ بَيْنَهُما سُتْرَةٌ فَلْيَتَوَضَّأْ». وفي لَفْظٍ «إذا أَفْضَى أَحَدُكُمْ إِلَى ذَكْرِهِ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الوُضُوءُ». رواه الشَّافِعِيُّ في مُسْنَدهِ (١٠) وظاهِرُ كَفِّه مِنْ يَده، والإفْضاءُ: اللَّمْسُ (٥٠) مِن غيرِ حائل، ولأنّه جزءٌ مِن يده تتعلَّقُ به الأحكامُ المُعَلَّقةُ على مُطْلَقِ اليد، فأشْبَهَ باطِنَ الكَفِّ.

فصل: ولا يَنْقُضُ مَسُّه بِذِرَاعِه. وعن أحمدَ أَنَّه يَنْقُضُ؛ لأَنَّه مِن يَدهِ، وهو قَوْلُ عَطَاء، والأُوْزَاعِيِّ. والصحيحُ الأَوَّلُ؛ لأَنَّ الحُكْمَ المُعَلَّقَ علَى مُطْلَقِ اليَيدِ في الشَّرْعِ لايتَجاوَزُ الكُوعَ، بدليلِ قَطْعِ السارِقِ، وغَسْلِ اليَدِمِن نَوْمِ اللَّيلِ، والمَسْعِ في التَيَمُّمِ، وإنَّما وَجَبَ غَسْلُه في الوُضُوءِ لأَنَّه قَيَّدَه بالمَرافِقِ، ولأَنه ليس بآلةٍ لِلْمَسُ، التَيَمُّمِ، وإنَّما وَجَبَ غَسْلُه في الوُضُوءِ لأَنَّه قَيَّدَه بالمَرافِق، ولأَنه ليس بآلةٍ لِلْمَسُ، أشْبَهَ العَضُدَ، وكَوْنُه مِن يَدِه يَبْطُلُ بالعَضُدِ، فإنَّه لا خِلافَ بين العُلَماءِ فيه.

فصل: ولا فَرْقَ بين ذَكِرِه وذَكِرِ غيرِه. وقال داود: لا يَنْقُضُ مَسُّ ذَكَر غَيْرِه؟ لأنَّه لا نَصَّ فيه، والأَخْبارُ إِنَّما وَرَدَتْ في ذَكِرِ نَفْسِه، فَيقْتَصَرُ عليه. ولنا، أنَّ مَسَّ ذَكِرِ غَيْرِه مَعْصِيةٌ، وأَدْعَى إلى الشَّهْوَةِ، وخُرُوجُ الخارِج، وحاجةُ الإنسانِ تَدْعُو إلى مَسِّ ذَكِرِ نَفْسِه فَبِمَسِّ ذَكِرِ غيرِه أُولَى، وهذا إلى مَسِّ ذَكِرِ نَفْسِه، فإذا انْتَقَضَ بمَسِّ ذَكِرِ نَفْسِه فَبِمَسِّ ذَكِرِ غيرِه أُولَى، وهذا تنبيةٌ يُقَدَّمُ علَى الدَّلِيل، وفي بعض ألفاظِ خَبَرِ بُسْرةَ: «مَنْ مَسَّ الذَكَرَ فَلْيَتَوضَاً أَ».

فصل: ولا فَرْقَ بين ذَكَرِ الصغيرِ والكبيرِ. وبه قال عَطَاء، والشَّافِعِيُّ، وأبوُ ثَوْر. وعن الزُّهْرِيِّ، والأَّوْزَاعِيِّ: لا وُضُوءَ علَى مَنْ مَسَّ ذَكَرَ الصَّغيرِ؛ لأَنَّه يجوزُ مَسُّه، والنَّظَرُ إليه، وقد رُوِيَ عن النبيِّ عَيِّلِكُم، أَنَّه قَبَّلَ زُبَيْبَةَ (١٦) الحَسَن، ورُوِيَ أَنَّ النبيَّ عَيِّلِكُ مَسَّ زُبَيْبَةَ الحَسَنِ ولم يَتَوَضَّأَ. ولنا عُمُوم قوله: «مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ

⁽١٤) انظر: مسند الإمام الشافعي، بحاشية الأم ١٢/٦، وترتيب مسند الإمام الشافعي للسندي ٣٥/١. وليس فيهما: «فقد وجب عليه الوضوء، وفيهما: «فليتوضأ». والأول في مجمع الزواللُّد ٢٤٥/١.

⁽١٥) في الأصل: «المس».

⁽١٦) تصغير الزب، وهو الذكر بلغة أهل اليمن، وتدخله الهاء بعد التصغير. ولم نجد هذا الحديث فيما بين أيدينا.

فَلْيَتَوَضَّأَ»، ولأَنَّه ذَكَرُ آدَمِيِّ مُتَّصِلٌ به، أَشْبَهَ الكَبِيرَ، والخبرُ ليس بثابتٍ. (٧٠ ثم إن نَقْضَ اللَّمْسِ لا يَلْزَمُ منه كَوْنُ القُبْلَةِ ناقِضَةً ٧٠، ثم ليس فيه أنَّه صَلَّى ولم يتَوَضَّأً، فَيَحْتَمِلُ أَنَّه لم يتَوَضَّأُ في مَجْلِسِه، وجَوَازُ اللَّمْسِ والنَّظَرِ يَبْطُلُ بذَكَرِ نَفْسِه.

فصل: وفَرْجُ المَيِّتِ كَفَرْجِ الحَيِّ لِبقاءِ الاسْمِ والحُرْمَةِ، لاتصالِه بجُمْلَةِ الاَّدِمِیّ، وهو/ قولُ الشَّافِعِیِّ. وقالَ إسحاق: لا وُضُوءَ عليه. وفي الذَّكَرِ المَقْطُوعِ وَجُهان: أَحَدُهما، يَنْقُضُ؛ لِبقاءِ اسْمِ الذَّكَرِ. والآخَرُ لا يَنْقُضُ؛ لذهابِ الحُرْمةِ، وعَدَم الشَّهُوةِ بمَسِّه، فأشْبَهَ ثِيْلَ الجَملِ (١٨). ولو مَسَّ القُلْفَةَ التي تُقْطَعُ في الخِتَانِ قبلَ قَطْعِها، انْتَقَضَ وُضُوؤُه؛ لأنَّها من جِلْدَةِ الذَّكَرِ. وإن مَسَّها بعدَ القَطْع، فلا وُضُوءَ عليه؛ لزَوَالِ الاسْمِ والحُرْمَةِ.

فصل: فأمَّا مَسُّ حَلْقَةِ الدُّبُرِ، فعنه رِوَايَتان أيضًا: إحداهما لا يَنْقُضُ الوُضُوءَ. وهو مَذْهَبُ مالك. قال الخَلَّالُ: العَمَلُ والأشْيَعُ في قَوْلِه وحُجَّتِه، أَنَّه لا يَتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الدُّبُرِ؛ لأنَّ المَشْهُورَ مِن الحديث «مَنْ مَسَّ ذَكَرهُ فَلْيَتَوَضَّأً»، وهذا ليس في مَعْناه؛ لأنَّه لا يَقْصِدُ مَسَّه، ولا يُفْضِي إلى خُرُوجِ خارِجٍ. والثانية، يَنْقُضُ. نَقَلَها أَبُو دَاوُد. وهو مَذْهَبُ عَطَاء، والزُّهْرِيِّ، والشَّافِعِيِّ؛ لعُمُومِ قوله: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأً»، ولأنَّه أحدُ الفَرْجَيْن، أَشْبَهَ الذَّكَرَ.

فصل: وفى مَسِّ المَرْأَةِ فَرْجَها أيضاً روايتان: إحداهما، يَنْقُضُ؛ لَعُمُوم قولِه: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأَ». ورَوَى عَمْرُو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ عَلَيْ اللهُ مَلَّةُ مَسَّتْ فَرْجَها فَلْتَتَوَضَّأَ (١٥)». ولأنَّها آدَمِيٌّ مَسَّ فَرْجَه، فَالْتَقَضَ وُضُوةُه كَالرَّجُلِ. والأَخْرَى، لا يَنْتَقِضُ. قال المَرُّوذِيّ: قِيلَ لأبي عَبْدِ الله: فالجاريةُ إذا مَسَّتْ فَرْجَها أَعَلَيْها وُضُوءٌ؟ قال: لم أَسْمَعْ في هذا بشيءٍ.

⁽١٧ - ١٧) سقط من: الأصل.

⁽١٨) ثيل الجمل، بالفتح والكسر: وعاء قضيبه، أو القضيب نفسه.

⁽١٩) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٢/٢.

قلتُ لأبي عَبْدِ الله: حَدِيثُ عبد الله بن عَمْرو، عن النبيِّ عَلَيْكُ : «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَها فَلْتَتَوَضَّأً». فتَبَسَّم، وقال: هذا حدِيثُ الزُّبَيْدِيِّ ('')، وليس حديثُه ('') بذاك. ولأنَّ الحديثَ المَشْهُورَ في مَسِّ الذَّكَرِ، وليس مَسُّ المَرْأَةِ فَرْجَها في مَعْناه؛ لكَوْنِه لا يدعُو إلى نحروج خارج، فلم يَنْقُضْ.

فصل: فأما لَمْسُ فَرْجِ الخُنْثَى المُشْكِل، فلا يَخْلُو من أن يكون اللَّمْسُ مِنْه أو مِنْ غَيْرِه؛ فإن كان اللَّمْسُ مِنْه فلَمَسَ أَحَدَ فَرْ جَيْه، لم يَنْتَقِضْ وُضُوؤُه؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أن يكونَ المَلْمُوسُ خِلْقةً زائدةً. وإنْ لَمَسَهُما جميعاً، وقلنا: لا يَنْقُضُ وضُوءَ المرأة مَسُّ فَرْجِها. لَم يَنْتَقِضْ وُضُوؤُه (٢٢٠)؛ لجَواز أن يكونَ امْرأةً مَسَّتْ فَرْجَها، أو خِلْقةً زائدةً. وإن قُلنا: يَنْقُضُ. انْتَقَضَ وُضُوؤُه؛ لأنَّه لابُدَّ أن يكونَ أحدُهما فَرْجاً. وإن كان اللَّامِسُ رَجُلاً، فمَسَّ الذَّكَرَ لغيرِ شَهْوةٍ، لم يَثْتَقِضْ وُضُوؤُه. وإن مَسَّه لشَهْوةٍ، انْتَقَضَ وُضُوؤُه في ظاهر المَذْهَب؛ فإنَّه إن كان ذَكَراً فقد مَسَّه، وإن كان أَنْنَى فقد مَسَّها/ لِشَهْوةٍ. وإن مَسَّ قُبُلَ المرأةِ لم يَنْتَقِضْ وُضُوؤُه؛ لجوازِ أن يكون خِلْقةً زائدةً مِن رَجُل. وإن مَسَّهُما جميعاً لشَهْوة، انْتَقَضَ وُضُوؤُه؛ لما ذَكُونا في الذُّكَرِ. وإن كان لغيرِ شَهْوةٍ، انْتَقَضَ وُضُوؤُه في الظاهر؛ لأنَّه لا يَخْلُو من أن يكونَ مَسَّ ذَكَرَ رَجُلِ أو فَرْجَ امرأةٍ. وإن كان اللَّامِسُ امْرأةً، فَلمَسنت أحَدَهما لغير شَهُوةِ، لم يَنْتَقِضْ وُضُوؤُها. وإن لَمَسَت الذَّكَرَ لشَهُوةِ، لم يَنْتَقضْ وُضُوؤُها؛ لجواز أن يكونَ خِلْقةً زائدةً مِن امرأةٍ. فإن مَسَّت فَرْجَ المرأةِ لشَهْوةٍ، انْبَنَى على مَسِّ المرأةِ الرَّجُلَ لشَهُوةٍ؛ فإن قلنا: يَنْقُضُ. انْتَقَض وُضُوؤُهاهُهنا لذلك. وإلَّا لم يَنْتَقِضْ. وإن مَسَّتْهمُا جميعاً لغير شَهْوةٍ، وقلنا: إنَّ مَسَّ فَرْجِ المرأةِ يَنْقُضُ الوُضُوءَ. انْتَقَض وُضُووُها هُهنا، وإلَّا فَلَا. وإن كان اللَّامِسُ خُنثُني مُشْكِلاً لم يَنْتَقضْ

⁽٢٠) يعنى أبا الهذيل محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي الحمصى القاضي، ثقة، توفى سنة ست أو سبع وأربعين ومائة. تهذيب التهذيب ٥٠٢/٩ . ٥٠٣ .

⁽٢١) فى م: ﴿ إسنادهُ ﴾. وتقدم توثيقه، ولعل الإمام أحمد أراد حديثه هذا نفسه.

⁽۲۲) فی م: «وضوؤها».

وُضُوؤُه، إِلَّا أَن يجمعَ بين الفَرْجَيْن في اللَّمْس. ولو مَسَّ أحدُ الخُنْثَيَيْن ذَكَر الآخرِ، ومَسَّ الآخَرُ فَرْجَه، وكان (٢٣) اللَّمْسُ منهما لشَّهُوةٍ (٢١)، فلا وُضُوءَ على واحدٍ منهما؛ لأنَّ كلُّ واحِدٍ منهما علَى انْفِرادِه يَقِينُ الطُّهارةِ باقِ في حَقُّه، والحَدَثُ مَشْكُوكٌ فيه. فلا نُزُولُ عن اليَقِينِ بالشَّكِّ؛ لأنه يَحْتَمِلُ أن يكونَا جَمِيعاً امْرَأْتَيْن، فلا يَنْتَقِضُ وُضُوءُ لامِسِ الذَّكَرِ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَا رَجُلَيْن، فلا يَنْتَقِضُ وُضُوءُ لامِس الفَرْجِ. وإن مَسَّ كُلُّ واحدٍ منهما ذَكَرَ الآخرِ، احتمل أن يكونا امْرَأْتَيْنِ، وقد مَسَّ كُلُّ واحد منهما خِلْقةً زائِدَةً من الآخرِ. وإن مَسَّ كُلُّ واحدٍ منهما قُبُلَ الآخر، احْتَمَلُ أن يكونَا رَجُلَيْن.

فصل: ولا يَنْتَقِضُ الوُضُوءُ بمَسِّ ماعدا الفَرْجَيْنِ من سائرِ البَدَنِ، كالرَّفْغ (٢٥٠) والْأَنْشَيْنِ (٢٦) والإبْطِ، في قَوْلِ عامَّةِ أهل العِلْمِ؛ إلا أنه رُويَ عن عُرْوَة أنَّه (٢٧) قال: مَنْ مَسَّ أَنْثَيَيْهِ فَلْيَتَوَضَّأْ. وقال الزُّهْرِيُّ: أَحَبُّ إِلَىَّ أَن يَتَوَضَّأً. وقال عِكْرِمة: مَنْ مَسَّ مابين الفَرْجَيْن فَلْيَتَوَضَّأَ. وقَوْلُ الجُمْهور أَوْلَى؛ لأنَّه لا نَصَّ في هذا، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوص عليه، فلا يَثْبُتُ الحُكْمُ فيه، ولا يَنْتَقِضُ وُضُوءُ المَلْمُوسِ أيضاً؛ لأن الوُجُوبَ من الشَّرْعِ، وإنما وَرَدَت السُّنَّةُ في اللَّامِس.

ولا يَنْتَقِضُ الوُضُوءُ بمَسِّ فَرْجِ بَهِيمةٍ. وقال اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ: عليه الوُضُوءُ. وقال عَطَاء: مَنْ مَسَّ قُنْبَ (٢٨) حِمَار، عليه الوُضُوءُ، ومَنْ مَسَّ ثَيْلَ جَمَلِ لا وُضُوءَ عليه. وما قلناه قَوْلُ جُمْهُورِ العُلَماءِ، وهو أَوْلَى؛ لأنَّ هذا ليس بمَنْصُوصٍ ٧٣ و علَى النَّقْض به، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوص عليه، فلا وَجْهَ لِلْقَوْلِ به./

⁽٢٣) في م سقطت واو العطف من الأصل.

⁽٢٤) في م زيادة: «أو لغيرها».

⁽٢٥) الرفغ، بالفتح ويضم: وسخ الظفر ووسخ المغابن وأصل الفخذ.

⁽٢٦) الأنثيان: الخصيتان.

⁽۲۷) سقط من: م.

⁽٢٨) القنب، بالضم: جراب قضيب الدابة أو ذي الحافر.

٤٧ ــ مسألة؛ قال: (والقَيْءُ الفاحِشُ، والدَّمُ الفاحِشُ، والدُودُ الفاحِشُ
 يَخُرُجُ مِنَ الجُرُوحِ)

وجُمْلتُه أَنَّ الخارِجَ من البَدَنِ غيرِ السَّبيلِ يَنْقسمُ قِسْمَيْن: طاهِراً، ونَجساً؛ فالطاهرُ لا يَنْقُضُ الوُضُوءَ علَى حالِ مّا، والنَّجسُ يَنْقُضُ الوُضُوءَ في الجُمْلَةِ، روايةً واحدةً. رُوى ذلك عن ابن عَبَّاس، وابن عُمَر، وسَعيد بن المُسَيَّب، وعَلْقَمة، وعَطَاء، وقَتَادة، والتَّوْريّ، وإسحاق، وأصحاب الرَّأَى. وكان مالِك، ورَبيعة، والشافِعِيُّ، وأبو تُؤر، وابنُ المُنْذِر، لا يُوجبُون منه وُضُوءاً، وقال مَكْحُول: لا وُضُوءَ إِلَّا فيما خَرَجَ من قُبُلِ أو دُبُرٍ؛ لأنَّه خارجٌ من غيرِ المَخْرَج، مع بَقاءِ المَخْرَجِ، فلم يتعلَّق به نَقْضُ الطُّهارةِ، كالبُصَاق، ولأنَّه لا نَصَّ فيه، ولا يُمْكِنُ قِياسُه علَى مَحَلِّ النُّصِّ، وهو الخارجُ مِن السَّبيلَيْن، لكَوْنِ الحُكْمِ فيه غيرَ مُعَلَّل، ولأنَّه لا يَفْتَرقُ الحالُ بين قَلِيلِه وكَثِيرهِ، وطاهِرِه ونَجسِه؛ وهُهنا بخِلَافِه، فَامْتَنَعَ القِيَاسُ. ولنا مارَوَى أبو الدَّرْدَاء: أنَّ النبيَّ عَيْنِكُ قَاءَ (افَتَوَضَّأَ، فَلَقِيتُ ثَوْ بان في مَسْجِد دَمَشْق فذكُرْتُ له ذلك. فقال أَنْ ثُوْبِانُ: صَدَق، أنا صَبَبْتُ له وَضُوءَهُ. رواه الأَثَرْمُ، والتَّرْمِذِي^(٢)، وقال: هذا أَصَحُّ شيءٍ في هذا البابِ^(٣). قِيلَ لأَحْمَدَ: حَدِيثُ ثُوبِان ثَبَتَ عِنْدك؟ قال: نَعَم. ورَوَى الخَلَّالُ بإسْنادِه، عن ابن جُرَيْج، عن أبيه، قال: قال رَسولُ الله عَلَيْكَ: ﴿إِذَا قَلَسَ (عُنَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأُ ﴾. قال ابنُ جُرَيْجٍ: وحَدَّثَني ابنُ أبي مُلَيْكَة، عن عائِشَة، عن النَّبِيِّ عَيِّلِكُ مِثْلَ ذلك (٥٠). وأيضاً فإنَّه قولُ مَنْ سَمَّيْنا مِن الصَّحابةِ، ولم نَعْرفْ لهم مُخالِفاً في عَصْرهم،

⁽١-١) سقط من: الأصل. ومكانه فيه: «وأفطر».

 ⁽٢) أخرجه الترمذى، في: باب الوضوء من القئ والرعاف، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٢٦/١.
 (٣) عارضة الأحوذي ١٢٧/١.

⁽٤) قلس: خرج من بطنه طعام أو شراب إلى الفم.

⁽٥) أخرجه ابن ماجه، فى: باب ماجاء فى البناء على الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. سنن ابن ماجه ٣٨٥/١، ٣٨٦. ولفظه: «مَنْ أَصَابَهُ قَىْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلْسٌ أَوْ مَذْتٌ، فَلْيَنْصَرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأً، ثُمَّ لْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وهُوَ فى ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ».

فَيَكُونُ إِجْمَاعاً، ولأنه خارِجٌ يَلْحَقُه خُكْمُ التَّطْهِيرِ، فنَقَضَ الوُضُوءَ كالخارِجِ مِن السَّبيل، وقِيَاسُهم مَنْقُوضٌ بما إذا انْفَتَح مَخْرَجٌ دونَ المَعِدَةِ.

فصل: وإنما يَنْتَقِضُ الوُضُوءُ بالكَثِيرِ من ذلك دونَ اليَسير. وقال بعضُ أَصْحابِنا: فيه رِوَايةٌ أخرى، أنَّ اليَسيرَ يَنْقُضُ. ولا نعرفُ هذه الرِّواية، ولم يَذْكُرْها الحَلَّالُ في «جامِعِه» إلَّا في القَلْسِ، واطَّرَحَها. وقال القاضيى: لا يَنْقُضُ، روايةً واحدةً. وهو المشهورُ عن الصَّحابةِ، رَضِيَ الله عنهم. قال ابنُ عبَّاس في الدَّم: إذا كان فاحِشاً فعليه الإعادةُ. وابنُ أبيي أَوْفَى (١) بَزَقَ دَما ثم قامَ فصلَّى. وابنُ عُمَر عَصَر بَثْرَةً فخرَجَ دَمٌ، وصلَّى، ولم يتَوَضَّأً. قال أبو عبد الله: عِدَّةٌ من الصَّحابةِ تكلَّمُوا فيه، وأبو هُرَيْرة كان يُدْخِلُ أَصَابِعَه / في أَنْفِه، وابنُ عمر عَصرَ بَثْرَةً، وابنُ أبي أَوْفَى عَصرَ دُمَّلاً، وابنُ عبّاس قال: إذا كان فاحِشاً، وجابرُ أَدْخَلَ أَصَابِعَه في أَنْفِه، وابنُ عَمر عَصرَ أَصَابِعَه العَشَرة في أَنْفِه، وأَبْ وأَبنُ المُسَيَّب أَدخلَ أَصَابِعَه العَشَرة في أَنْفِه، وأَخْرَجَها مُتَلَطِّخةً بالدَّم . يَعْني (٢) : وهو في الصَّلاةِ .

وقال أبو حَنِيفة: إذا سالَ الدَّمُ، فَفِيه الوُضُوءُ، وإن وَقَفَ عَلَى رَأْسِ الجُرْجِ، لم يَجِبْ؛ لعُمُومٍ قَوْلِه عليه السلام: «مَن قاءَ أو رَعَفَ في صَلاتِه فَلْيَتَوَضَّأُ (^)». ولنا، مارَوَيْنا عن الصَّحابةِ، ولم نَعْرِفْ لهم مُخالِفاً. وقد رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ (^)، بإسنادِه، عن النَّبِيِّ عَيِّلِيَّةٍ، أنه قال: «لَيْسَ الوُضُوءُ من القَطْرَةِ والقَطْرَتَيْنِ (''')». وحَدِيتُهم لا تُعْرَفُ صِحَّتُه، ولم يَذْكُرْه أصحابُ السُّنَنِ، وقد تَرَكُوا العَمَلَ به، فإنَّهم قالوا: إذا كان دُونَ مِلْء الفَمِ، لم يَجِبْ الوُضُوءُ منه.

⁽٦) أبو معاوية عبد الله بن أبى أوفى علقمة بن خالد الأسلمى الصحابى، شهد بيعة الرضوان، وهو آخر من بقى بالكوفة من الصحابة، توفى سنة ست وثمانين. أسد الغابة ١٨٣/٣.

 ⁽٧) سقط من: الأصل.

 ⁽٨) أخرج نحوه ابن ماجه، فى: باب ماجاء فى البناء على الصلاة، من كتاب إقامة الصلاقة وسننها ٣٨٦/١.
 والدارقطنى، فى: باب الوضوء من الخارج من البدن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطنى ١٥٣/١ – ١٥٦.
 وانظر: نصب الراية ٣٨/١.

⁽٩) في: باب في الوضوء من الخارج من البدن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٥٧/١.

⁽١٠) لفظه عند الدارقطني: «ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون دما سائلا»..

فصل: وظاهِرُ مَدْهَبِ أَحمد أَنَّ الكَثِيرَ الذي يَنْقُضُ الوُصُوءَ لا حَدَّله أكثرُ مِن أنه يكونَ فاحِشاً. وقيل: ياأبا عبد الله، ماقدُرُ الفاحِشِ؟ قال: مافَحُشَ في قَلْبِك ((وقيل له: مثلُ أَى شيء يكونُ الفاحِشُ؟ [قال] ((قيل له: مثلُ أَى شيء يكونُ الفاحِشُ؟ [قال] ((قيل له: مثلُ أَى شيء يكونُ الفاحِشُ؟ [قال] ((الله عَبْرِ وفي موضع قال: قَلْبِك (الكفِّ فاحِشٌ وفي موضع قال: الذي يُوجِبُ الوُصُوءَ من ذلك إذا كان مِقْدارَ مايرْ فعه الإنسانُ بأصابِعه الحَمْسِ من القيْع والصَّديدِ والقَيْء، فلا بَأْسَ به. فقيلَ له: إن كان مِقْدارَ عشرة أصابِع؟ فرآهُ كَثِيراً. قال الحَلَّال: والذي اسْتَقَرَّ عليه (الله عليه الفاحِشِ الله على قدْرِ ما يَسْتَفْحِشُه كُلُّ إنسانٍ في نَفْسِه. قال ابنُ عقيل: إنما يُعْتَبَرُ ما يَفْحُشُ في نَفُوسِ أَوْسَاطِ الناسِ، لا المُتَبَذِّلِين، ولا عقيل: إنما يُعْتَبَرُ ما يَفْحُشُ في نَفُوسٍ أَوْسَاطِ الناسِ، لا المُتَبَذِّلِين، ولا المُوسِوسِين، كَار جَعْنا في يَسِيرِ اللَّقَطَةِ الذي لا يَجِبُ تعْريفُه إلى مَا لا تَتْبعُه نَفُوسُ أَوْسَاطِ الناسِ، ونَصُّ أحمدَ في هذا كا حَكَيْناه، وذهَبَ إلى قولِ ابنِ عَبّاس، رَضِي اللهُ عنه.

فصل: والقَيْحُ والصَّدِيدُ كالدَّمِ فيما ذَكْرْناه، وأَسْهَلُ وأَخَفُ منه حُكْماً عند أبي عبدِ الله؛ لوُقُوعِ الاختِلافِ فيه، فإنَّه رُوىَ عن ابنِ عُمَر، والحَسَن، أنهم لم يَرَوا القَيْحَ والصَّدِيدَ كالدَّمِ. وقال أبو مِجْلَزٍ في الصَّدِيد: لا شيءَ، إنما ذَكَر الله الدَّمَ المَسْفُوحَ. وقال الأَوْزَاعِيُّ في قُرْحَةٍ سالَ منها كَغُسَالةِ اللَّحْمِ: لا وُضُوءَ فيه. وقال المَسْفُوحَ. وقال الأَوْزَاعِيُّ في قُرْحَةٍ سالَ منها كَغُسَالةِ اللَّحْمِ: لا وُضُوءَ فيه. وقال إسحاق: كل ماسِوَى الدَّمِ لا يُوجِبُ وُضُوءًا. وقال مجاهد، وعَطَاء، وعُرْوة، والشَّعْبِيُّ، والزُّهْرِئُ، وقتَادةُ، والحَكَمُ، واللَّيثُ: القَيْحُ بمَنْزِلَةِ الدَّمِ. فلذلك خَفَّ والشَّعْبِيُّ، والزُّهْرِئُ، واختيارهُ مع ذلك إلْحَاقُه بالدَّم، وإثباتُ مِثْل/ حُكْمِه فيه، ٧٤ ولكن الذي يَفْحُشُ من الدَّمِ.

⁽١١-١١) سقط من الأصل، وتقدم بعضه، ويعضده مايأتي في آخر الفصل.

⁽١٢) تكملة يتم بها السياق.

⁽١٣) سقط من: الأصل.

⁽١٤) أي عند أبي عبد الله.

⁽١٥) سقط من: الأصل.

فصل: والقَلْسُ كالدَّمِ، يَنْقُضُ الوُضُوءَ منه ما فَحُشَ. قال الحَلَّالُ: الذي أَجْمَعَ عليه أصحابُ أبي عبد الله عنه، أنه إذا كان فاحِشًا أعادَ الوُضُوءَ منه. وقد حُكِيَ عنه فيه الوُضُوءُ إذا مَلاً الفَمَ. وقِيل عنه: إذا كان أقلَّ من نِصْفِ الفَمِ لا يَتَوَضَّأُ. والأَوَّل المَذْهَبُ. وكَذَلِكَ الحُكُمُ في الدُّودِ الخارِجِ مِنَ الجَسَدِ، إذَا كانَ يَتَوَضَّأً. والأَوَّل المَذْهَبُ. وكَذَلِكَ الحُكُمُ في الدُّودِ الخارِجِ مِنَ الجَسَدِ، إذَا كانَ كَثِيراً نَقَضَ الوُضُوءَ، وإنْ كَانَ يَسِيراً، لم يَنْقُضْ، والكَثِيرُ ما فَحُشَ في النَّفْسِ.

فصل: فأما الجُشَاءُ فلا وُضُوءَ فِيهِ. لا نَعْلَمُ فِيهِ خلافاً، قالَ مُهَنَّا: سألتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عن الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ الرِّيحُ مِثْلِ الجُشَاءِ الكَثيرِ؟ قالَ: لا وُضُوءَ عَلَيْه. وكذلك النُّخَاعَةُ لا وُضُوء فيها، سواء كانَتْ مِنَ الرَّأْسِ أو الصَّدْرِ؛ لأَنَّها طاهِرَةٌ، أَشْبَهتِ البُصَاقَ.

٨٤ _ مسألة؛ قال: (وأَكُلُ لَحْمِ الجَزُورِ)

وجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ أَكُلَ لَحْمِ الإِبِلِ يَنْقُضُ الوَّضُوءَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، نِيناً ومَطْبُوخًا، عالِماً كَانَ أَو جَاهِلاً. وبِهَذَا قَالَ جَابُر بنُ سَمُرَةَ (()، ومُحَمَّدُ بن إسْحَاق (()، وأبو خَيْمَة، ويَحْيَى بن يَحْيَى (()، وابنُ المُنْذِر، (أوهو أحدُ قُولَي الشَّافِعِيُّ). قالَ الخطابِيُّ: ذَهَبَ إِلَى هذَا عامَّةُ أَصْحَابِ الحِدِيثِ. وقال النَّوْرِيُّ، ومالِك، والشَّافِعِيُّ، وأصحابُ الرَّأْي: لَا يَنْقُضُ الوُضُوءَ بِحَالٍ؛ لأَنَّهُ رُوى عَنِ ابنِ عَباس، عَنِيلَةً، أَنَّهُ قَالَ: (الوُّضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ لا مِمَّا يَدْخُلُ (())». ورُوى عَنِ النِي عَنْ النَّيْ عَنْ النِي عَنْ النَّيْ عَيْلِيَّةً ، أَنَّهُ قَالَ: (الوُّضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ لا مِمَّا يَدْخُلُ (())». ورُوى عَنْ النِي عَنْ النِيِّ عَنْ النِي عَنْ النَّيْ عَيْلِيْهِ ، أَنَّهُ قَالَ: (الوُّضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ لا مِمَّا يَدْخُلُ (())». ورُوى عَنْ

⁽١) أبو خالد جابر بن سمرة بن جنادة السوائي، له صحبة مشهورة، ورواية أحاديث، توفي سنة ست وسبعين. سير أعلام النبلاء ١٨٦/٣ - ١٨٨٨.

 ⁽۲) أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم المدنى، صاحب السيرة النبوية، توفى سنة خمسين ومائة. سير أعلام النبلاء ٣٣/٧ – ٥٥.

⁽٣) أبو زكريا يحيى بن يحيى بن بكر التميمى النيسابورى الحافظ، شيخ الإسلام، توفى سنة ست وعشرين ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٢/١٠ ٥ – ١٩٥ .

وهو غير أبى محمد يحيى بن يحيى بن كثير البربرى الأندلسي، صاحب الإمام مالك، كان كبير الشأن، وافر الجلالة، توفى سنة أربع وثلاثين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/١٠ ٥١٥–٥٢٥.

⁽٤ - ٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) أخرجه الدارقطني، في: باب الوضوء من الخارج من البدن، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني =

جابِرٍ، قالَ: كَانَ آخِرُ الأَمْرِيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُمْ تَوْكَ الْوُصُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ. وَوَاهُ أَبُو داود (٢). ولأنَّه مَأْكُولُ أَشْبَهَ سَائِرَ المَأْكُولاتِ، وقد رُوِىَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَنَّهُ قَالَ فِي الذِى يَأْكُلُ مِنْ لُحُوم الإبلِ: إِنْ كَانَ لا يَعْلَمُ لِيسَ عليْهُ وُصُوءٌ، وإِنْ كَانَ الرَّجُلُ قد عَلِمَ فيلهِ وَسَمِعَ، فهذا عليه واجبٌ؛ لأنَّهُ قد عَلِمَ، فليس هو كَمَنْ لا يَعْلَمُ ولا يَدْرِى. قال الخَلَّالُ: وعلَى هذا اسْتَقَرَّ قَوْلُ أَبِي عبد اللهِ في هذا الباب. ولنا مارَوَى البَراءُ بنُ عازِبٍ، قال: سُئِلَ رسولُ اللهِ عَيْلِيَةً عن لُحُومِ الإبلِ، فقال: (وَعَلَى عَنْ لُحُومِ الغَنَمِ، فقالَ: ﴿ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهَا». ((رَوَاهُ أَبُو مَا اللهِ عَيْلِيَةً مِثْلُهُ ، أَخْرَجَه مُسْلِمٌ ((^^)) م ورَوَى عن اللهِ عَلَيْكِ. وَلَى اللهِ عَيْلِيَةً مِثْلُهُ ، أَخْرَجَه مُسْلِمٌ ((^^)) م ورَوَى عن اللهِ عَلَيْكِ. وَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْكِ. وَلَوَى اللهِ عَلَيْكِ. وَلَوَى اللهِ عَلَيْكِ. وَلَوَى عن اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْكِ. وَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁼ ١/٥١. والبيهقى، فى: باب التوضى من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن البيهقى ١/٥٩/١. والهيثمى، فى: باب ترك الوضوء مما مست النار، من كتاب الطهارة. مجمع الزوائد ٢٥٢/١. وذكر أن الطبرانى أخرجه فى الكبير. (٦) فى: باب ترك الوضوء مما مست النار، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٤٣/١. والترمذى، فى: باب فى ترك الوضوء مما غيرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١١٢/١. والنسائى، فى: باب ترك الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٠/١.

⁽٧-٧) في م: «رواه مسلم وأبو داود». وانظر مايأتي.

وحديث البراء بن عازب أخرجه أبو داود، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١١٢/١ . والترمذى، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١١٢/١ . والإمام وابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١ . والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٨/٤، ٣٠٣.

⁽٨) أخرجه مسلم، عن جابر بن سمرة، في: باب الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٥/١. وأخرجه أيضا، عن جابر، ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٨٦/٥، ٨٨، ٩٧، ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٠٠٠ كا أخرجه عن ذي الغرة، في: المسند ١١٢/٥، ١١٢٥/٥.

⁽٩) في: المسند ٣٥٢/٤. وأخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في الوضوء من لحوم الإبل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٦/١.

⁽١٠) في الموضع السابق.

صَحِيحانِ عن النَّبيِّ عَلِيكُ ؛ حَدِيثُ البَرَاءِ، وحَدِيثُ جَابِرِ بنِ سَمُرَةً. وحَدِيثُهُم عن ابن عَبَّاس لا أصْلَ له، وإنَّما هو مِنْ قَوْلِ ابن عَبَّاس، مَوْقُوفٌ عليه، ولو صَحَّر لُوَجَبَ تَقْدِيمُ حَدِيثِنَا عليه؛ لِكُوْنِه أَصَحَّ منه وأخصَّ، والخاصُّ يُقَدَّمُ علَى العامِّ، وَحَدِيثُ جَابِرِ لَا يُعَارِضُ حَدِيثَنَا أَيضًا؛ لِصِحَّتِه ونُحصُوصِه. فإنْ قِيلَ: فَحَدِيثُ جابرِ مُتَأْخِّرٌ، فَيَكُونُ ناسِخاً. قُلْنَا: لَا يَصِحُّ النَّسْخُ بِهِ لُوجُوهٍ أَرْبَعَةٍ؛ أحدها، أنَّ الأَمْرَ بالوُضُوءِ من لُحُومِ الإبلِ مُتَأَخِّرٌ عن نَسْخِ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النارُ ، أو مُقَارِنٌ له؛ بدَلِيلِ أَنَّه قَرَنَ الأَمْرَ بالوُضُوءِ من لحومِ الإبلِ بالنَّهْي عن الوُضُوءِ من لُحُومِ الغَنَمِ، وهي مِمَّا مَسَّتِ النارُ، فإمَّا أنْ يكونَ النَّسْخُ حَصَلَ بهذا النَّهْي، وإمَّا أنْ يكونَ بِشَيءِ قَبْلُه؛ فإنْ كان به، فالأمْرُ بالوُضُوءِ مِن لُحُومِ الإبل مُقَارِنٌ لِنَسْخِ الوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النارُ، فكيف (١١عجوزُ أَنْ ١١) يكونَ مَنْسُوخًا به؟ ومِنْ شُرُوط النَّسْخِ تَأْخُرُ النَّاسِخِ، وإنْ كان النَّسْخُ(١٢) قَبَلَهُ، لم يَجُزْ أَنْ يُنْسَخَ بما قبلَهُ. الثاني، أنَّ أَكْلَ لُحُومِ الإِيلِ إِنَّما نَقَضَ؛ لِكَوْنِه مِنْ لُحُومِ الإِيلِ، لا لِكَوْنه مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، ولِهَذَا يَنْقُضُ وإِنْ كَانَ نِيئًا، فنَسْخُ إِحْدَى الجِهَتَيْنِ لا يَثْبُتُ به نَسْخُ الجهَةِ الْأُخْرَى، كَمَا لُو حُرِّمَتِ المَرْأَةُ للرَّضاعِ، ولِكَوْنها رَبِيبَةً، فنَسْخُ التَّحْرِيمِ بالرَّضَاعِ لَمْ يكنْ نَسْخًا لتَحْرِيمِ الرَّبِيبَةِ. النَّالِثُ، أنَّ خَبَرَهُم عامٌّ وخَبَرُنَا خَاصٌّ، والعامُّ لا يُنْسَخُ بِهِ الحَاصُّ؛ لأَنَّ مِنْ شَرْطِ (١٣) النَّسْخِ تَعَلَّرَ الجَمْعِ، والجَمْعُ بينَ الحَاصِّ والعامِّ مُمْكِنَّ بتَنْزِيلِ العامِّ علَى ماعدا مَحَلِّ التَّخْصِيصِ. الرَّابِعُ: أنَّ خَبَرَنَا صَحِيحٌ مُسْتَفِيضٌ، ثَبَتَتْ له قُوَّةُ الصِّحَّةِ والاسْتِفاضَةِ والخُصُوص، وخَبَرُهُمْ ضَعِيفٌ؛ لعَدَمِ هَٰذِهِ الوُّجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ ناسِخًا لَهُ. فإن قِيلَ: الأَمْرُ بالوُضُوءِ في خبرِكم يَحْتَمِلُ الاسْتِحْبابَ، فنَحْمِلُه عليه. ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بالوُضُوء (١٤٠ قبلَ الطُّعَامِ وبعدَه '' غَسْلَ اليَدَيْنِ (° ')؛ لأنَّ الوُضُوءَ إذَا أُضِيفَ إلى الطُّعَامِ ،اقْتَضَي

⁽۱۱ – ۱۱) سقط من: م.

⁽۱۲) في م: «الناسخ».

⁽۱۳) في م: «شروط».

⁽١٤ - ١٤) سقط من: الأصل.

⁽١٥) في الأصل: «اليد».

غَسْلَ اليِّدِ، كَمَا كَانَ عليه السَّلَامُ يأْمُرُ بالوُضُوء قبلَ الطَّعَامِ وبعدَه، ونُحصَّ ذَلِكَ بَلَحْمِ الْإِبِلِ؛ لأَنَّ فِيهِ/ مِن الحرارةِ والزُّهُومةِ (١٦) ماليس في غيره. قُلْنا: أُمَّا الأوَّلُ فَمُخَالِفٌ للظَّاهِرِ مِن ثلاثةِ أَوْجُهٍ: أحدُها،أنَّ مُفْتَضَى الأَمْرِ الوُجُوبُ. الثانى، أنَّ النَّبَّى عَلِيلَةٍ سُئِلَ عَن حُكْمِ هذا اللَّحْم، فأجابَ بِالأَمْرِ بِالْوَضُوءِ منه، فلا يَجُوزُ حَمْلُه عَلَى غَيْرِ الوُجُوبِ؛ لأنَّه يَكُونُ تَلْبِيسًا عَلَى السَّائِلِ، لا جوابًا. الثالثُ، أنَّه عليه السلامُ قَرْنَه بالنَّهْي عَنِ الوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الغَنَمِ، والمُرَادُ بالنَّهْي هْهُنا نَفْيُ الإيجَابِ لا التَّحْرِيمُ، فيَتَعَينُ حَمْلُ الأَمْرِ عليه (١٧) علَى الإيجَابِ، ليَحْصُلَ الفَرْقُ. وأمَّا الثاني فلا يَصِحُّ لُوجُوهٍ أَرْبَعَةٍ: أَحَدُها، أنَّه يَلْزَمُ منه حَمْلُ الأَمْرِ علَى الاسْتِحْبابِ، فإنَّ غَسْلَ اليَدِ بمُفْرَدِهِ غيرُ وَاجِبٍ، وقد بَيَّنَا فَسَادَهُ. الثاني، أنَّ الوُّضُوءَ إذا جَاءَ عَلَى لِسَانِ الشَّارِعِ، وَجَبَ حَمْلُه علَى المَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ دُونَ اللُّغَويِّ؛ لأَنَّ الظاهِرَ منه، أنَّه إنَّما يَتَكَلَّمُ بمَوْضُوعَاتِهِ. الثالثُ، أنَّه خَرَجَ جَوابًا لسُوالِ السَّائِلِ عَنْ حُكْمِ الوُضُوءِ مِنْ لُحُومِها، والصَّلَاةِ في مَبَارِكِها، فلا يُفْهَمُ مِنْ ذلك سوى الوُضُوءِ المُرَادِ للصَّلاةِ. الرابعُ، أنَّهُ لو أَرَادَ غَسْلَ اليَدِ لَمَا فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَحْمِ الغَنَمِ؛ فإنَّ غَسْلَ اليَدِ منهما مُسْتَحَبٌّ، ولِهَذَا قالَ: «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ (١٨) فأَصَابَهُ شيءٌ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ (١٩)». وماذكروهُ مِنْ زيادةِ الزُّهُومَةِ فأمْرٌ يَسبيرٌ، لا يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ. واللهُ أعلمُ. ثم لاَبُدَّ مِن دَلِيلِ نَصْرِفُ به اللَّهْظَ عن ظَاهِرِهِ ويجبُ أَنْ يكونَ الدَّلِيلُ له مِنَ القُوَّةِ بقَدْرِ قُوَّةِ الظُّواهِرِ المَتْرُوكةِ، وأَقْوَى مِنْها، وليس لهم دَلِيلٌ، وقِيَاسُهم فَاسِدٌ؛ فإنَّه طَرْدِيٌّ لا مَعْنَى فيه، وانْتِفاءُ

⁽١٦) الزهومة: ريح لحم سمين منتن.

⁽۱۷) سقط من: م.

⁽١٨) الغمر: الدسم والزهومة من اللحم.

⁽١٩) أخرجه أبو داود، في: باب في غسل اليد من الطعام، من كتاب الأطعمة. سنن أبى داود ٢٣٠/٢. والترمذي، في: باب ماجاء في كراهية البيتوتة وفي يده ربح غمر، من أبواب الأطعمة. عارضة الأحوذي ٤٧/٨. وابن ماجه، في: باب من بات وفي يده ربح غمر، من كتاب الأطعمة. سنن ابن ماجه ١٠٩٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٣/٢، ٣٤٤، ٥٣٧.

الحُكْمِ في سَائِرِ المَأْكُولَاتِ لانْتِفاءِ المُقْتَضِي، لا لِكَوْنِهِ مَأْكُولاً، فلا أَثْرَ لِكَوْنِهِ مَأْكُولاً، ووُجُودُهُ كَعَدَمِه. ومِنَ الْعَجَبِ أَنَّ مُخَالِفينَا في هَذِهِ المَسْأَلَةِ، أَوْجَبُوا الْوَضُوءَ بأحادِيثَ ضَعِيفةٍ تُخَالِفُ الْأَصُولَ؛ فأبو حَنِيفة أَوْجَبَهُ بالقَهْقَهةِ في الصَّلاةِ دُونَ خارِجِها، بحِدِيثٍ مِنْ مَرَاسِيل أَبِي الْعَالِيَةِ، ومالِكٌ والشَّافِعيُّ أَوْجَبَاهُ بمَسِّ دُونَ خارِجِها، بحدِيثٍ مِنْ مَرَاسِيل أَبِي الْعَالِيَةِ، ومالِكٌ والشَّافِعيُّ أَوْجَبَاهُ بمَسِّ الذَكرِ، بحَدِيثٍ مُخْتَلَفٍ فيه، مُعَارَضٍ بِمثلِهِ دُونَ مَسِّ (٢٠) بَقِيَّةِ الأَعْضَاءِ، وتركوا هذا الحَدِيثَ الصَّحِيحَ الَّذِي لا مُعارِضَ لَهُ، مع بُعْدِه عن التَّأُويلِ، وقُوَّةِ الدَّلَالَةِ فيه، لمُخَالَفَتِه لِقَياس طَرْدِيِّ.

فصل: وفي شُرْبِ/ لَبَنِ الإِيلِ رِوَايَتَانِ: إحداهُما، يَنْقُضُ الوُضُوءَ؛ لِمَا رَوَاهُ أَسْيُدُ بِنُ حُضَيْرٍ، أَنَّ النبيَّ عَيِّلِكُمْ قَالَ: «تَوَضَّوُوا مِنْ لُحُومِ الإِيلِ وأَلْبانِها». رَوَاهُ الإِمامُ أَحْمَدُ، في «المُسْنَدِ» (٢١). وفي لَفْظٍ: أَنَّ النبيَّ عَيِّلِكُمْ سُئِلَ عَنْ أَلْبانِ الإِيلِ، فقالَ: «لَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ أَلْبانِ الغَنَمِ، فقالَ: «لَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ أَلْبانِها»، وسئِلَ عَنْ أَلْبانِ الغَنَمِ، فقالَ: «لَا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ أَلْبانِها». رَوَاه ابنُ مَاجَه (٢١)، وروى نحوه عَنْ عَبْدِ الله بنِ عَمْرِو (٢١). والثانية، لا وُضُوءَ فِيه؛ لأنَّ الحَدِيثَ الصَّحِيحَ إنما وَرَدَ في اللَّحْمِ. وقَوْلُهم: فِيهِ حَدِيثانِ صَحِيحانِ. يَدُلُّ علَى أَنَّه لا صَحِيحَ فيه سِوَاهُما، والحُكْمُ هُهُنا غَيرُ مَعْقُولٍ، فَيَجِبُ الاقْتِصَارُ علَى مَوْرِدِ النَّصِّ فيهِ.

وفِيمَا سِوَى اللَّحْم مِنْ أَجْزَاءِ البَعِيرِ؛ مِنْ كَبِدِه، وطِحَالِه، وسَنَامِه، ودُهنِه، ومَرَقِه، وكِرشِه، ومُصْرَانِه، وَجْهَانِ: أَحَدُهُما، لَا يَنْقُضُ؛ لأَنَّ النَّصَّ لَمْ يتناوَلْهُ. والثانى، يَنْقُضُ؛ لأَنَّه مِنْ جُمْلَةِ الجَزُورِ، وإطْلاقُ اللَّحْمِ فى الحَيوَانِ يُرادُ به جُمْلَتُه؛ لأَنَّه أَكْثَرُ ما فيه، ولذلك لَمَّا حَرَّم الله تَعالَى لَحْمَ الخِنْزِيرِ، كان تَحْرِيماً لجُمْلَتِه، كذا هُهُنَا.

فصل: وماعدا لَحْم الجَزُورِ مِنْ الأَطْعِمَةِ لا وُضُوءَ فيه، سَوَاءٌ مَسَّتُهُ النَّارُ أَو لم تَمَسَّه. هذا قَوْلُ أَكْثرِ أَهْلِ العِلْمِ. رُوِيَ ذلك عن الخُلَفاءِ الرَّاشدِينَ، وأُبَيِّ بنِ

⁽٢٠) سقط من: الأصل.

⁽۲۱) وتقدم قريبا.

كَعْبِ، وابنِ مَسْعُودٍ، وابنِ عَبَّاسٍ، وعامرِ بنِ رَبِيعة (٢١)، وأبى الدَّرْدَاء، وأبي أَمَامَة (٢٢)، وعامَّةِ الفُقَهاءِ، ولاَنعْلَمُ اليَوْمَ فِيهِ خِلافاً. وذَهبَ جماعةٌ مِنَ السَّلَفِ إلَى إيجابِ الوُضُوءِ ممَّا غَيَّرتِ النارُ، مِنْهم: ابنُ عُمَر، وزَيْدُ بن ثابتٍ، وأبو طلحة (٢١)، وأبو موسى، وأبو هُرَيْرة، وأنس، وعمرُ بن عبدِ العزيزِ، وأبو مِجْلَزٍ، وأبو قِلاَبَةَ، والحسنُ، والزُّهْرِيُّ؛ لِمَا رَوَى أبو هُرَيْرة، وزيد، وعائِشَةُ، أنَّ رسولَ اللهِ عَيْلِيَةٍ قالَ: «تَوضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». وفي لَفْظِ: «إنَّمَا الوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ». وقو لَفْظِ: «ولا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ مَسَّتِ النَّارُ». وقي اللهِ عَيْلِيَةٍ : «ولا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ اللهِ عَيْلِيَةٍ : «ولا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ اللهِ عَيْلِيَةٍ : «ولا تَتَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ اللهِ عَيْلِيَةٍ تَرْكَ الوُضُوءِ مما الغَنَمِ (٢٠٠)»، وقوْلُ جابِرٍ: كَانَ آخِرُ الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَيْلِيَةٍ تَرْكَ الوُضُوءِ مما مَسَّتِ النَّارُ. رَوَاهُ أبو داود، والنسَائِيُّ (٢٠٠).

(٢٢) أبو عبد الله عامر بن ربيعة بن كعب العنزى الصحابي، كان ممن هاجر إلى الحبشة، وشهد بدرا والمشاهد كلها، وتوفي بعد قتل عثمان رضي الله عنه. أسد الغابة ١٢١/٣، ١٢٢٠.

(٣٣) أبو أمامة صدىً بن عجلان بن الحارث الباهلي الصحابي، روى عن النبي عَلِيْكُ فأكثر، وتوفى سنة إحدى وثمانين. أسد الغابة ٣٦٣، ٢٦/٦، ١٧٠.

(٢٤) أبو طلحة زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري الصحابي، كان من الرماة من الصحابة. توفي سنة أربع وثلاثين. أسد الغابة ٢٨٩/، ٢٨٠، ٢٨١، ١٨٢.

(٢٥) في: باب الوضوء مما مست النار، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٢/١، ٢٧٣.

وحديث أبي هريرة أخرجه أبو داود، في: باب التشديد في الوضوء مما مست النار، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٤/١ . والترمذي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٠٨/١ . والنسائي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٧/١ . والإمام أحمد، في: المسند ٢٦٥/٢ ، ٢٧١ ، ٢٥٥، ٤٧٠ ، ٤٧٨ . و٥٢٩ ، ٥٠٣ ، ٥٢٩ .

وحديث زيد أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي المراد . والنسائي، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة . المجتبى ١٩/١ . والدارمي، في: باب الوضوء مما مست النار، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٨٥/١ . والإمام أحمد، في: المسند ١٨٤/٥ المرد ١٨٥/١ . والإمام أحمد، في: المسند ١٨٤/٥

وحديث عائشة أخرجه ابن ماجه، في: باب الوضوء مما غيرت النار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٤/١ . والإمام أحمد، في: المسند ٨٩/٦.

(٢٦) تقدم هذا قريبا.

• عسألة؛ قال: (وغَسْلُ المَيِّتِ)

المُحتَلَفَ أَصْحَابُنا فِي وُجُوبِ الوُضُوءِ مِنْ غَسْلِ المَيِّتِ؛ فقال أكثرُهم بوُجُوبِهِ، سواء كان المَغْسُولُ صَغِيراً أَو كَبِيراً، ذَكَراً أَو أَتْنَى، مُسْلِماً أَو كَافِراً. وهو قَوْلُ مِن السَخاق، والنَّخِيِّ، الوُرُوِيَ ذَلِكَ عَنِ ابنِ عُمَر، وابنِ عَبَّاسٍ، وأبي هُرَيْرَةَ، فُرُويَ عن ابنِ عُمَر، وابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهما كانا يَأْمُرَانِ غاسِلَ المَيِّتِ بالوُضُوءِ. وعن أبي هُرَيْرة، قال: أقلَّ مافِيه الوُضُوء. ولا تعلمُ لهم مُخَالِفاً في الصَّحَابِة. ولأَنَّ الغالِبَ فَيْرُا أَنَّه لا يَسْلَمُ الغاسِلُ ('') أَنْ تَقَع يَدُهُ عَلَى فَرْجِ المَيِّتِ، فكان مَظِئَةُ ذلك قائِماً مَقامَ مَقيمة مَقامَ الحَدَثِ. وقالَ أبو الحسن التَّمِيمِيُّ: لا وُضُوءَ فيه. وهذا قوْلُ أَكثِرِ الفُقهاء، وهو الصَّحِيحُ إن شاء الله؛ لأَنَّ الوُجُوبَ من فيه. وهذا قوْلُ أكثرِ الفُقهاء، وهو الصَّحِيحُ إن شاء الله؛ لأَنَّ الوُجُوبَ من الشَّرعِ. ولم يَرِدُ في هذا يَصِّ، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوص عليه، فَبَقِي علَى الشَّرعِ. ولم يَرِدُ في هذا يَصِّ، فأَشْبَهَ غَسْلَ الحَيِّ. ومارُوي عن أَحمَد في هذا يُحمَلُ المُوبِ المَرْوِيِ عن أَحْدَ في هذا يُحمَلُ العَلِي المَرْوِي عن أَحْدَ في هذا يُحْمَلُ العَلِي المَرْوِي عن النَّبِي عَلِي اللهِ عَلَيْهِ فَلَى المَدْوَى عن أَحْدَ في هذا يُحْمَلُ العَمِّي المَنْ فَوْلُ رَسُولِ اللهِ عَيْقِلَةُ فَلَانُ لا يُوجِبِ العَسْلَ بَقُولِ أَبِي فَلْ رَسُولِ اللهِ عَلِي أَلَي فَرَيْرة، مع احْتِمالِ أَنْ يكونَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ عَلِي فَلَانُ لا يُوجِب الوَصُوعِ بَالْوَضُوءَ بَقُولُهُ مَا مُعَلَى أَبِي وَلَيْ وَالْحَرِي اللهُ عَلِي أَلَى وأَحْرَى.

• ٥ ـ مسألة؛ قال: (وَمُلَاقَاةُ جِسْمِ الرَّجُلِ للمَرْأَةِ لِشَهْوَةٍ)

المَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، رَحْمَه اللهُ، أَنَّ لَمْسَ النِّسَاءِ لِشَهُوةٍ يَنْقُضُ الوُضُوءَ، ولا يَنْقُضُه لِغَيْرِ شَهْوَةٍ. وهذا قَوْلُ عَلْقَمة، وأبى عُبَيْدَة، والنَّخَعِيِّ، والحَكَم،

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) أخرجه أبو داود، في: باب الغسل من غسل الميت، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١٧٩/٢. وابن والترمذى، في: باب ماجاء في الغسل من غسل الميت، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢١٤/٤. وابن ماجه، في: باب ماجاء في غسل الميت، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٧٠/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٠٣/١، ١٠٣٠، ٢٤٦/٤.

وحَمَّاد، ومالِك، والثَّوْريِّ، وإسْحاق، والشُّعْبيِّ، فإنَّهُم قَالُوا: يَجِبُ الوُضُوءُ علَى مَنْ قَبَّلَ لِشَهْوةٍ، ولا يَجِبُ علَى مَنْ قَبَّل لِرَحْمةٍ. ومِمَّن أَوْجَبَ الوُضُوءَ في القُبْلَةِ ابنُ مَسْعُودٍ، وابنُ عُمَرَ، والزُّهْرِيُّ، وزَيْدُ بنُ أَسْلَم، ومَكْحُول، ويَحْيَى الأَنْصَارِيّ، ورَبيعةُ، والأَوْزَاعِيُّ، وسَعِيدُ بن عبد العزيزِ، والشَّافِعِيُّ. قال أحمدُ: المَدَنِيُّونَ وِالكُوفِيُّونَ مازِالُوا يَرَوْنَ أَنَّ القُبْلَةَ مِنِ اللَّمْسِ تَنْقُضُ الوُضوُءَ، حتَّى كان بأَخَرَةٍ وصارَ فِيهم أبو حَنِيفة، فقالُوا: لا تَنْقُضُ الوُضُوءَ. ويأْخُذُونَ بحَدِيثِ عُرْوةَ، ونَرَى أنه غَلَطٌ. وعَنْ أَحْمَدَ، رِوَاية ثانِية، لا يَنْقُضُ اللَّمْسُ بحالٍ. ورُوىَ ذلك عَنْ عَلِيٍّ، وابن عَبَّاس، وعَطَاء، وطَاوُس، والحَسَن، ومَسْرُوق، وبه قال أبو حَنِيفَة، إِلَّا أَنْ يَطَأَهَا دُونَ الفَرْجِ فَيَنْتَشِرَ فِيها، لما رَوَى حَبِيبٌ، عن عُرْوَةَ، عن عائِشَة، أنَّ النَّبيُّ عَيِّالَةً قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسائِه، وخَرَجَ إلى الصَّلاةِ، ولم يَتَوَضَّأَ. رَوَاه أبو دَاوُد، وابنُ مَاجَه، وغَيْرُهُما (١٠). وهو حَدِيثٌ/ مَشْهُورٌ، رَوَاه إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ (٢٠) عن عائِشَة أيْضاً (٣)، ولأنَّ الوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، ولم يَردْ بهذا شَرْعٌ، ولا هو في مَعْنَى ماوَرَدَ الشُّرُّعُ به، وقَوْلُه: ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (١). أرادَ به الجِمَاعَ، بدَلِيل أَنَّ المَسَّ أُرِيدَ به الجماعُ (٥) فكَذَلِكَ اللَّمْسُ، ولأَنَّهُ ذَكَرَهُ بلَفْظِ المُفَاعَلَةِ، والمُفَاعلةُ لا تكونُ مِنْ أَقَلَ من اثْنَيْن. وعن أحمد، رواية ثالِئة، أنَّ اللَّمْسَ يَنْقُضُ بكُلِّ حالٍ. وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، لَعُمُومِ قولِه تَعالَى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾،

٧٦ ظ

⁽١) أخرجه أبو داود، فى: باب الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٠/١ . والترمذى، فى: باب الوضوء باب ترك الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٢٣/١ . وابن ماجه، فى: باب الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦٨/١ .

⁽٢) أبو أسماء إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفى، كان من العباد، مات ولم يبلغ أربعين سنة، توفى سنة اثنتين وتسعين. تهذيب التهذيب ٢٧٦/١، ١٧٧.

⁽٣) قال الترمذى: وقد روى إبراهيم التيمى، عن عائشة، أن النبى عَلَيْكُ قَبَلها ولم يتوضأ. وهذا لا يصع أيضا، ولا نعرف لإبراهيم التيمى سماعا من عائشة. عارضة الأحوذى ١٢٤/١، ١٢٥، وانظر مايأتي من كلام الإمام أحمد.

⁽٤) سورة المائدة ٦.

⁽٥) في م بين معقوفين: ﴿ فِي آيَاتِ الطلاق﴾. والمعنى به ماورد في الآيتين ٢٣٦، ٢٣٧ من سورة البقرة. (المغنى ١٧/١)

وحَقِيقَةُ اللَّمْسِ مُلَاقَاةُ البَشَرَتَيْنِ، قال اللهُ تَعالَى مُخْبِراً عن الجِنّ أنَّهم قالوا: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾ (١)، وقال الشَّاعِرُ: (٧)

* لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَطْلُبُ الغِنَي *

وقرَأُهَا ابنُ مَسْعُود: ﴿ أَوْ لَمَسْتُم النِّسَاءَ ﴾ . وأما حَدِيث القُبْلَة فَكُلُ طُرُقِهِ مَعْلُولَة ، قال يَحْيَى بن سَعِيدِ: احْكِ عَنِّى أَنَّ هذا الحِدِيثَ شِبْهُ لَا شَيْءَ . وقال أَحْمَدُ: نَرَى أَنهُ غَلَّطَ الْحَدِيْثَيْنِ جَمِيعاً — يَعْنِى حَدِيثَ إِبْرَاهِيم التَّيْمِيّ ، وحَدِيثَ عُرُوة — فإنَّ إِبْرَاهِيم التَّيْمِيّ لا (^) يَصِح سَمَاعُه مِنْ عائِشَة ، وعُرْوَةُ المَذْكُورُ هَهُنا عُرْوَةَ المُزَنِيُّ (^) ، ولم يُدْرِكُ عائِشَة ، كذلك قالَه سُفْيَانُ النَّوْرِيُّ ، قالَ: ماحَدَّثنا حَيِيبً إلَّا عن عُرْوَةَ المُزَنِيُّ ، ليس هو عُرُوةَ بن الزُّبَيْرِ . وقال إسْحَاقُ: لا تَظُنُّوا أَن حَبِيبًا لَقِي عُرْوَةَ . وقال: قد يُمْكِنُ أَن يُقَبِّلُ الرَّجُلُ الْمَرَأَتُه لَعَيْرِ شَهْوةٍ بِرًّا بها، ورَحْمةً ، ألا تَرَى إلى ما جاءَ عنِ النَّبِي عَيِيلِهُ ، أنه قَدِمَ من سَفَرٍ فَقَبَل والمَّهُ فَاللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ عَلَى الْمَرَأَتُه لَعَيْرِ شَهُوةٍ ولِغَيْرِ شَهُوةٍ ولِغَيْرِ شَهُوةٍ ولِغَيْرِ شَهُوةٍ ولِعَيْرِ شَهُوةٍ ولَعْير شَهُوةٍ ولَعْير مَن اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّه

⁽٦) سورةُ الجن ٨.

⁽٧) هو بشار بن برد، وهو صدر بيت، عجزه:

^{*} ولم أَدْرِ أَنَّ الجُودَ مِن كُفِّه يُعْدِى*

وينسب هذا البيت مع بيت بعده إلى عبد الله بن سالم الخياط. انظر: حلية الفقهاء ٥٦ وحاشيتها. (٨) في م: «لم».

⁽٩) كذا ورد أيضا عند ابن حجر، فى تهذيب التهذيب، وترجمته تدور حول هذا الحديث، قال ابن حجر: فعروة المزنى هذا شيخ لا يدرى من هو، ولم أره فى كتب من صنف فى الرجال إلا هكذا، يعللون به هذه الأحاديث، ولا يعرفون من حاله بشئ. [كذا]. تهذيب التهذيب ١٩٠،١٨٩/٧.

⁽١٠) أخرجه البخارى، في: باب الصلاة على الفراش، وباب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكى يسجد، وباب التطوع خلف المرأة، من كتاب الصلاة، وفي: باب مايجوز من العمل في الصلاة، من أبو اب

برِجْلهِ (۱۱) ورَوَى الحَسَنُ قال: كان النَّبِيُّ عَلَيْكُ جالِساً في مَسْجِدِه في الصَّلاةِ فَقَبَضَ عَلَى قَدَمِ عَائِشَةَ غيرَ مُتَلَذِّدٍ. رَوَاهُ إسْحَاقُ بإسْنادهِ، والنَّسائِيُّ (۱۲). وعَنْ عائِشَة قالَتْ: فَقَدْتُ النبيَّ عَلِيُكُ ذَاتَ ليلةٍ، فَجَعَلْتُ أَطْلُبُه، فَوَقَعَتْ يَدى علَى عَلَى عَلَى عَلَى فَدَمَيْهِ، وهُمَا مَنْصُوبَتَان، وهو ساجِدٌ، وهو يقولُ: «أَعُوذُ برِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وبمُعافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ». رَوَاهُما النَّسائيُّ، ورَوَاه مُسْلِم (۱۳). وصَلَّى /النَّبِيُّ عَلَيْكُ ٧٧ عَلِيكُ أَمَامَةَ بِنْتَ أَبِي العاصِ بنِ الرَّبِيع، إذا سَجَدَ وَضَعَها، وإذا قامَ حَمَلَها. مُتَّفَقُ على عَلَيه (۱۱). والظاهرُ أَنَّه لا يَسْلَمُ مِنْ مَسِّها، ولأَنَّهُ لَمْسٌ لِغَيْرِ شَهْوةٍ فلم يَنْقُضْ،

= العمل فى الصلاة. صحيح البخارى ٧/١، ١٣٦، ١٣٦، ٨١/٢. ومسم، فى: باب الاعتراض بين يدى المصلى، من كتاب الصلاة، من 7٦/١. وأبو داود، فى: باب من قال: المرأة لا تقطع الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١٦٣/١. والنسائى، فى: باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٥/١. وابن ماجه، فى: باب من صلى وبينه وبين القبلة شئ، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٧/١٠٠١. والدارمي، فى: باب المرأة تكون بين يدى المصلى، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٨٥/١. والإمام مالك، فى: باب ماجاء فى صلاة الليل، من كتاب صلاة الليل. الموطأ ١١٧/١. والإمام أحمد، فى: المسئد ٣٧/١، ١١٧٠١. و١٢١، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٧٥٠.

(١١) انظر ماسبق من التخريج، والمسند ١٨٢/٦.

(١٢) لم يرد في المجتبي، في: باب ترك الوضوء من مسّ الرجل امرأته من غير شهوة.

(١٣) في: باب مايقال في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢٠٣١. وأخرجه أبو داود، في: باب في الدعاء في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٠٣١. والترمذي، في: باب في دعاء الوتر، من أبواب الدعوات. عارضة الأحوذي ٢٠٢١. والنسائي، في: باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، من كتاب الطهارة، وفي: باب نصب القدمين في السجود، وباب نوع آخر من باب الدعاء في السجود، من التطبيق، وفي: باب الاستعاذة برضاء الله من سخط الله تعالى، من كتاب الاستعاذة. الجتبي ١٩٥١، ١٦٦٢، ١٦٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٣، ١٢٦٣، ١٢٦٣، ١٢٦٣، ١٢٦٣، ١٢٦٣، والإمام مالك، في: باب ماجاء في الفنوت في الوتر، من كتاب إقامة الصلاة، وفي: باب ماجاء في الدعاء، من كتاب الدعاء. سنن ابن ماجه ١٢١٣، والإمام أحمد، في: المسند

وفى الباب عن على، رضى الله عنه، فى ذكر دعاء رسول الله عَلِيْكُم، أخرجه أبو داود، فى: باب القنوت فى الوتر، من كتاب الدعاء فى الوتر، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٢٠٦٣. والنسائى، فى: باب الدعاء فى الوتر، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٢٠٦٣. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٩٦١، ١٥٠،

(١٤) أخرجه البخارى، في: باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ١٣٧/١. ومسلم، في: باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، من كتاب المساجد ومواقع الصلاة.

كَلَمْسِ ذَوَاتِ المَحارِمِ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ اللَّمْسَ لِيس بِحَدَثٍ فِي نَفْسِه، وإنما نَقَضَ لأَنَّه يُفْضِي إلى خُرُوجِ المَذْيِ (° أو المَنِيِّ ° ()، فاعْتُبِرَت الحالةُ التي تُفْضِي إلى الحَدَثِ فيها، وهي حالةُ الشَّهْوَةِ.

فصل: ولا فَرْقَ بِينَ الأَجْنَبِيَّةِ وذَاتِ المَحْرَمِ، والكَبِيرَةِ والصَّغِيرَةِ. وقال الشَّافِعِيُّ: لا يَنْقُضُ لَمْسُ ذَواتِ الحَارِمِ، ولا الصَّغِيرةِ، في أَحَدِ القَوْلَيْنِ؛ لأَنَّ لَمْسَهُما لا يُفْضِي إلى خُرُوجِ خارِجٍ، أَشْبَهَ لَمْسَ الرَّجُلِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ (١٦) ولنا، عُمُومُ النَّصِّ، واللَّمْسُ الناقِضُ تُعْتَبَرُ فيه الشَّهْوَةُ، ومتى وُجِدَتِ الشَّهْوَةُ فلا فَرْقَ بينَ الجَمِيعِ.

فأمًّا لَمْسُ المَيِّتَةِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أحدُهما، يَنْقُضُ؛ لَعُمُومِ الآيةِ. والثانى، لا يَنْقُضُ. اخْتَارَهُ الشَّرِيفُ أبو جعفر، وابنُ عَقِيلٍ؛ لأَنَّها ليستْ مَحَلَّا للشَّهْوَةِ، فهى كالرَّجُل.

فصل: ولا يَخْتَصُّ اللَّمْسُ الناقِضُ باليَد، بَلْ أَيُّ شيءٍ منه (١٦) لاقَى شَيْئًا مِنْ بَشَرَتها مع الشَّهْوة، انْتَقَضَ وُضُوؤُه به، سَوَاءٌ كان عُضُواً أَصْلِياً، أَوْ زَائِداً. وحُكِى عن الأَوْزَاعِيِّ: لا يَنْقُضُ اللَّمْسُ إلَّا بأَحِد أَعْضاءِ الوُضُوءِ. ولنا، عُمُومُ النَّصِّ، والتَّخْصِيصُ بغَيْرِ دَلِيلِ تَحَكُّم لا يُصارُ إليه. ولا يَنْقُضُ مَسُّ شَعْرِ المرأةِ، ولا يَنْقُضُ مَسُّ شَعْرِ المرأةِ، ولا ظُفْرِها، ولا سِنِّها، وهذا ظاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. ولا يَنْقُضُ لَمْسُها بشَعْرِهِ ولا سِنِّه ولا ظُفْرِه؛ لأنَّ ذلك ممَّا لا يَقَعُ الطَّلَاقُ علَى المرأةِ بتَطْلِيقهِ ولا الظِّهار. ولا يَقَطْعِهِ منه في حَياتِه.

فصل: وإنْ لَمَسَها مِنْ وَرَاءِ حائِلٍ، لم يَنْتَقِضْ وُضُوؤُهُ، في قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ

⁼ صحيح مسلم ٣٨٥/١، ٣٨٦. وأبو داود، في: باب العمل في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢١١/١. والنسائي، في: باب حمل الصبايا في الصلاة ووضعهن في الصلاة، من كتاب السهو. المجتبي ١٠/٣. والإمام مالك، في: باب جامع الصلاة، من كتاب السفر. الموطأ ٢٧٠/١.

⁽١٥-١٥) لم يرد في: الأصل.

⁽١٦) لم يرد في: الأصل.

العِلْمِ. وقال مالِك، واللَّيْثُ: يَنْتَقِضُ إِنْ كَان ثَوْباً رَقِيقاً. وكذلك قال رَبِيعةُ: إذا غَمَزَها مِنْ وَرَاءِ ثَوْبٍ رَقِيقٍ لشَهْوةٍ؛ لأنَّ الشَّهْوةَ مَوْجُودةٌ. وقال المَرُّوذِيّ: لا نَعْلَمُ أَحَداً قالَ ذَلِكَ غيرَ مالِكٍ واللَّيْث. ولنا، أنَّهُ لم يَلْمَسْ جِسْمَ المَرْأَةِ؛ فأشْبَهَ مالو لَمَسَ ثِيابَها، والشَّهْوَةُ بمُجَرَّدِها لاَتَكْفِى، كما لو مَسَّ رَجُلاً بشَهْوةٍ (١٧٠)، أو وَجِدَتِ الشَّهْوَةُ مِنْ غَيْرِ لَمْسٍ.

فصل: وإنْ لمَسَت الْمَرَأَةُ رَجُلاً، ووُجِدَت الشهوةُ منهما، فظاهرُ كَلامِ الْخِرَقِيِّ نَقْضُ وُضُوئِهما، بمُلاقاةِ بَشَرَتهما. وقد سُئِلَ أَحْمَدُ عنِ المَرْأَةِ/إذا مَسَّت ٧٧ لَوْجَها؟ قال: ماسَمِعْتُ فيه شيئاً، ولكن هي شَقِيقةُ الرَّجُلِ. يُعْجِبُنِي أَنْ تَتَوَضَّاً. لأَنَّ المَرْأَةَ أَحدُ المشتركَيْنِ في اللَّمْسِ، فهي كالرَّجُلِ. ويَثْتَقِضُ وُضُوءُ المَلْمُوسِ إذا وُجِدَتْ منه الشَّهْوةُ؛ لأنَّ ما يَنْتَقِضُ بالْتِقاءِ البَشرَتَيْنِ، لا فَرْقَ فيهِ بين اللَّامِسِ والمَلْمُوسِ، كالْتِقاءِ الخِتَانَيْنِ. وفيه رِواية أُخرَى: لا يَنْتَقِضُ وُضُوءُ المرأةِ، ولا وُضُبُوءُ المَلْمُوسِ، كالْتِقاءِ الخِتَانَيْنِ. وفيه رِواية أُخرَى: لا يَنْتَقِضُ وُضُوءُ المرأةِ، ولا وَضُبُوءُ المَلْمُوسِ، وللشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كالرِّوايَتَيْنِ. وَوَجْهُ عَدَمِ النَّقْضِ أَنَّ النصَّ إنَّما وَرَدَ بالنَّقْضِ بمُلامَسةِ النِّسَاءِ، فيتَتَاوَلُ اللَّمِسَ مِن الرِّجَالِ، فيخْتَصُّ به النَّقْضُ، وَرَدَ بالنَّقْضِ بمُلامَسةِ النَّسَاءِ، فيتَتَاوَلُ اللَّمِسَ مِن الرِّجَالِ، فيخْتَصُّ به النَّقْضُ، كَلَمْسِ الفَرْجِ، ولأَنَّ المَرْأَةَ والمَلْمُوسِ لا نَصَّ فيه، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوص؛ كَلَمْسِ الفَرْجِ، ولأَنَّ المَرْأَةَ والمَلْمُوسِ اللَّامِسِ أَشَدُى النَاقِضِ، فأَقِيمَ مَقَامَهُ، ولا يُوجَدُ ذلك في حَقِّ المرأةِ، والشَّهُوةُ مِن اللَّمِسِ أَشَدُى النَاقِضِ، فأَقِيمَ مَقَامَهُ، ولا يُوجَدُ ذلك في حَقِّ المرأةِ، والشَّهُوةُ مِن اللَّمِسِ أَشَدُّ منها في المَلْمُوسِ، وأَدْعَى إلى الخُرُوجِ، فلا يَصِحُ القياسُ عليهما، وإذا الْمَتَنَعَ النَصُّ والقِياسُ لم يَثْبُتِ الدليلُ.

فصل: ولا يَنْتَقِضُ الوُضُوءُ بِلَمْسِ عُضْوٍ مَقْطُوعٍ مِن المَرْأَةِ؛ لزَوَالِ الاسْمِ، ونحُرُوجهِ عن أَنْ يَكُونَ مَحَلَّ للشَّهْوةِ. ولا بمَسِّ رَجُل ولا صَبِيٍّ، ولا بمَسِّ (١٨) المَرْأةِ المَرْأةَ؛ لأنَّه لَيْسَ بدَاخِل فى الآيةِ، ولاهُوَ فى مَعْنَى مافِى الآيةِ، لأنَّ المَرْأةَ مَحَلِّ لشَهْوةِ الرَّجُلِ شَرْعاً وطَبْعاً، وهذا بخِلافِهِ. ولا بمَسِّ البَهِيمَةِ؛ لذلك. ولا بمَسِّ اخْنتَى مُشْكِلٍ؛ لأنَّه لا يُعْلَمُ كَوْنُه رَجُلًا ولا امْرأةً. ولا بمَسِّ الخُنتَى لرَجُلِ

⁽١٧) في الأصل: ﴿الشهوة﴾.

⁽١٨) في الأصل: «لمس».

أو امْرَأَةٍ؛ لذلك، والأَصْلُ الطهارةُ، فلا تَزُولُ بالشَّكِّ. ولا أَعْلَمُ في هذا كُلِّه خَلَافًا.

١٥ - مسألة؛ قال: (مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهارةَ وشَكَّ فى الحَدَثِ، أو تَيَقَّنَ الحَدَثَ
 وشكَّ فى الطَّهَارَةِ، فَهُو عَلَى مَا تَيَقَّنَ مِنْهُما)

يَعْنى: إِذَا عَلِمَ أَنَّه تَوَضَّاً، وَشَكَّ هَلْ أَحْدَثَ، أَوْ لَا، بَنَى عَلَى أَنه مُتَطَهِّرٌ. وإِنْ كَان مُحْدِثاً فِشَكَّ؛ هل تَوَضَّا، أَوْ لَا، فهو مُحْدِثُ. يَبْنِى فى الحالتيْنِ على ما عَلِمَه قَبْلَ الشَّكِّ، ويُلْغِى الشَّكَّ. وبهذا قال الثَّوْرِيُّ، وأهلُ العِرَاقِ، والأُوْزَاعِيُّ، والشَّافِعِيُّ، وسائِرُ أَهْلِ العِلْمِ، فيما عَلِمْنا، إلَّا الحَسنَ ومالِكاً، فإن الحَسنَ قال: والشَّافِعِيُّ، وسائِرُ أَهْلِ العِلْمِ، فيما عَلِمْنا، إلَّا الحَسنَ ومالِكاً، فإن الحَسنَ قال: إن شَكَ فى الحَدَثِ فى الصَّلَاةِ، مَضَى فيها، وإنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فيها، تَوَضَّاً. وقال مالِكَ: إن شَكَ فى الحَدَثِ إنْ كَانَ يَسْتَنْكِحُه (١) كثيراً، فهو على وُضُوئِه. وإن كان لا يَسْتَنْكِحُه (١) كثيراً، تَوضَّاً؛ لأنَّه / (١ قد دَخَل ١) فى الصَّلَاةِ مَعَ الشَّكِ. ولنا، مارَوَى عبدُ اللهِ بن زَيْدٍ قال: شُكِى إلَى النبيِّ عَيَالِيَّهُ الرَّجُلُ يُحَيَّلُ إليه وهو فى الصَّلاةِ أَنَّه يَجِدُ الشيءَ، قال: ﴿ لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَو يَجِدَ رِيحاً ». مُتَّفَقٌ الصَّلاةِ أَنَّه يَجِدُ الشيءَ، قال: ﴿ لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَو يَجِدَ رِيحاً ». مُتَّفَقٌ عليه (١). ولمُسْلِم عن أبي هُرَيْرَةَ، قال: قال رَسُولُ الله عَلِيْكَةً: ﴿ إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ عَلَى اللهُ عَلِيلِيَّةِ : ﴿ إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ عَلَيْكِ اللهَ عَلِيلَةٍ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المَلْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ المَا عَلَى المَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المَا عَلَى المُعَلَى

⁽١) في م: «يلحقه» في الموضعين.

ويستنكحه: يغلبه ويتسلط عليه. ومنه قولهم: استنكح النوم عيونهم. الأساس ٩٨٩. (٢ – ٢) في م: «لا يدخل».

⁽٣) أخرجه البخارى، ف: باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، وباب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر، من كتاب الوضوء، وف: باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشتبهات، من كتاب البيوع. صحيح البخارى ٢٠١/١، ٥٥، ٣/١٧. ومسلم، ف: باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك فى الحدث فله أن يصلى بطهارته تلك، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٦/١. وأبو داود، فى: باب إذا شك فى الحدث، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٩/١، والترمذي، فى: باب فى الوضوء من الريح، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٩٨/١، والنسائي، فى: باب الوضوء من الريح، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٨٣٨. وابن ماجه، فى: باب لا وضوء إلا من حدث، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٧١/١، والإمام أحمد، فى: المسند ٦٣.

وفى الباب عن أبى سعيد الخدرى، أخرجه ابن ماجه، في الموضع السابق. والإمام أحمد، في : المسند ١٢/٣، ٣٧، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٥. و انظر ماياتي عن أبي هريرة.

فى بَطْنِه شَيْئًا فأَشْكُلَ عَلَيْه، أَخَرَجَ مِنْهُ [شَيْءً] (') أَمْ لَا (')، فلا يَخْرُجْ (') مِنَ المَسْجِدِ حتى يَسْمَعَ صَوْتًا أَو يَجِدَ رِيحًا (''). ولأنَّه إذا شَكَّ تعارَضَ عندَه الأَمْران، فيَجِبُ سُقُوطُهُما، كالبَيِّنَيْن إذا تعارَضَتَا، ويَرْجعُ إلَى اليقِين (^)، ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنّه أَحَدُهما، أو يَتساؤى الأَمْرانِ عِنْدَه؛ لأَنَّ غَلَبةَ الظَّنِّ إذا لمُ تَكُنْ مَضْبُوطةً بضابطٍ شَرْعِيِّ، لا يُلْتَفَتُ إليْها، كا لا يَلْتَفِتُ الحَاكِمُ إلى قُولِ أحدِ المُتَدَاعِيَيْنِ إذا غَلَبَ على ظَنّه صِدْقُه بِغَيْرِ دَلِيلَ.

فصل: إذا تَيَقَّنَ الطهارةَ والحَدَثَ معاً، ولم يَعْلَمِ الآخِرَ منهما، مثل مَنْ تَيَقَّنَ أَنَّه كان في وَقْتِ الظُهْرِ مُتَطَهِّراً مَرَّةً ومُحْدِثًا أَخْرَى، ولا يَعْلَمُ أَيُّهما كان بعدَ صَاحِبهِ، فإنَّهُ يَرْجِعُ إلى حالِهِ قبلَ الزَّوَالِ؛ فإنْ كانَ مُحْدِثًا فهو الآن مُتَطَهِّرٌ؛ لأَنَّه مُتَيَقِّنَ أَنَّه قد انْتَقَلَ عن هذا الحَدَثِ إلى الطَّهارةِ، ولم يَتَيَقَّنْ زَوَالهَا، والحَدَثُ المُتَيَقَّنُ بعدَ الزَّوَالِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قبلَ الطَّهارةِ، ويَحْتَمِلُ أَن يكونَ بعدَها، فو جُودُه بعدَها الزَّوَالِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قبلَ الطَّهارةِ، ويَحْتَمِلُ أَن يكونَ بعدَها، فو جُودُه بعدَها الزَّوَالِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قبلَ الطَّهارَةِ، ويَحْتَمِلُ أَن يكونَ بعدَها، فو جُودُه بعدَها وَلَى عن طَهارَةٍ مُتَيَقَّنَةٍ بِشَكِّ، كَا لو شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ لِرَجُلِ أَنَّه وَفَى مَثْكُوكٌ فيه، فلا يَزُولُ عن طَهارَةٍ مُتَيَقَّنةٍ بِشَكِّ، كَا لو شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ لِرَجُلِ أَنَّه وَفَى زَيْدًا حَقَّه وهو مائةٌ، فأقامَ المَشْهُودُ عليه بَيِّنةً بإقْرارِ خَصْمِه له بمائةٍ، لم يَثْبُتْ له حَقِّ الاَحْتِمالِ أَنْ يَكُونَ إقرارُه قبلَ الاسْتِيفاءِ منه. وإنْ كانَ قَبْلَ الزَّوَالِ مُتَطَهِّراً فِهو الآن مُحْدِثٌ؛ لما ذَكُونًا في الطَّرَفِ الآخَر.

فصل: وإن تَيَقَّنَ أَنَّه في وَقْتَ الظُهْرِ نَقَضَ طَهارَته وتَوَضَّا عن حَدَثٍ، وشَكَّ في السابِقِ منهما، نَظَرَ ؛ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ مُتَطَهِّراً، فهو على طَهارَةٍ ؛ لأَنَّه تَيَقَّنَ أن يَقَضَ تِلْكَ الطهارة، ثم تَوَضَّاً ، إذْ لا يُمْكِنُ أن يَتَوَضَّا عن حَدَثٍ مع بَقَاءِ تلك الطهارة، ونَقْضُ هذه الطَّهارَةِ الثانِيةِ مَشْكُوكٌ فيه، فلا يَزُولُ عن اليَقِينِ بالشَّكِ،

⁽٤) تكملة من صحيح مسلم.

⁽٥) في م: «لم يخرج». والمثبت في: الأصل، وصحيح مسلم.

⁽٦) في صحيح مسلم: ١١ يخرجن٠).

⁽٧) أخرجه مسلم في الباب الذي سبقت الإشارة إليه في الحاشية السابقة. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٣/٢،

^{.13, 313, 073, 173.}

⁽٨) في م: «التيقن».

وإنْ كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ مُحْدِثًا، فهو الآنَ مُحْدِثٌ؛ لأنه تَيَقَّنَ أنه انْتَقَلَ عَنْهُ إلَى الطَهَارَةِ ثَم نَقَضَها، والطَّهَارَةُ بعدَ نَقْضِها مَشْكُوكٌ فِيها. واللهُ أعلمُ.

ط فهذَا جَمِيعُ نَواقِضِ الطَّهَارَةِ. ولا تَنْتَقِضُ بغَيْرِ ذَلِكَ في قَوْلِ عامَّة / العُلَماء، إلَّا أَنَّه قد حُكِيَ عن مُجَاهِدٍ، والحَكَمِ، وحَمَّادٍ: في قَصِّ الشَّارِبِ، وتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، ونَتْفِ الأَبْطِ، الوُضُوءُ. وقَوْلُ جُمْهورِ العُلَماء بخِلَافِهم، ولَا نَعْلَمُ فيما يَقُولُونَ حُجَّةً. والله سبحانه أَعْلَمُ.

بابُ مايُوجِبُ العُسْلَ

قال أبو مُحمَّد بن بَرِّئِ النَّحْوِيِّ^(٩): غَسْلُ الجَنابةِ، بفَتْحِ الغَيْنِ. وقال ابنُ السِّكِّيتُ^(١١): الغُسْلُ: المَاءُ الذي يُغْتَسَلُ بهِ. والغِسْلُ: ماغُسِلَ بهِ الرَّأْسُ^(١١).

٧٠ - مسألة؛ قال أبو القاسم، رحِمَه الله: (والمُوجِبُ لِلْعُسْلِ مُحُرُوجُ الْمَنِيِّ) الأَلفُ واللَّامُ هناللاسْتِغْراقِ، ومعناه أنَّ جَمِيعَمُ وجِباتِ الغُسْلِ هذه السَّتَّةُ المُسَمَّاةُ: الْأَلفُ واللَّامُ هناللاسْتِغْراقِ، ومعناه أنَّ جَمِيعَمُ وجِباتِ الغُسْلِ هذه السَّتَّةُ المُسَمَّاةُ: أَوَّلهُا؛ خُرُوجُ المَنِيِّ، وهو الماءُ العَلِيظُ الدافِقُ الذي (') يَخْرُجُ عِنْدَ اشْتِدادِ الشَّهْوةِ، ومَنِيُّ المرأةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ. ورَوَى مُسْلم في «صَحِيجِه»، بإسْنادِه، أن أُمَّ سُلَيْمٍ حَدَّثَتْ، أنَّها سَأَلَتِ النبيَّ عَلَيْكَ : المرأةُ تَرَى في مَنامِها ما يرَى الرَّجُلُ؟ فقال رَسُولُ الله عَلَيْكِ : «إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ المَرْأةُ فَلْتَغْتَسِلْ». فقالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ : واسْتَحْيَيْتُ من ذلك. [قالتُ] ('): وهل يكونُ هذا؟ فقالَ رَسُولُ اللهِ عَيْلِيَّةِ: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ مَن ذلك. [قالتُ] أَنَّها عَلَى المَرْأةِ رَقِيقٌ أَصْفَلُ، فَمِنْ أَيِّهمَا عَلَا، أو يَكُونُ الشَّبَهُ! مَاءُ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَبْيَضُ، وماءُ المَرْأةِ رَقِيقٌ أَصْفَلُ، فَمِنْ أَيِّهمَا عَلَا، أو سَبَق، يَكُونُ مِنْهُ الشَّبَهُ ! مَاءُ الشَّبَهُ الشَّبَهُ ! مَاءُ الشَّعَمَا عَلَا أَنَّها قَالتْ: هل علَى المَرْأةِ مِنْ أَيُهمَا عَلَا إِذَا مَنْ الشَّهُ الشَّهُ الشَّهُ الشَّهُ الشَّهُ المَّالِ إذَا السَّهُ عَلَى المَوْأةِ مِنْ أَيْهُ الشَّهُ الْمَالِ إذَا اللهُ المَالِهُ الْمَالِهُ الْمَالِهُ الْمَالِ إذَا السَّهُ الشَّهُ المَّهُ المَالِ إذَا الشَهُ السَّهُ المَالِهُ المَالِهُ المَالَّةُ المَّهُ المَوْالِ اللهُ المَالِيْةُ المَالِقُ المَلْقُ المَالَةُ المَالِيْ المَلْ المَالِهُ اللهُ المَلْقَالِ اللهُ المَالِيْ المَالِهُ المَالِهُ المَّسَلِ إذَا المَلْ المَالِيْ المَالْقُولُ المَالِقُ المُلْقَالِ الللهُ المَلْهُ المَالِقُ المُسُولُ اللهُ المَلْهُ المَالِقُ المَالِقُ المَلْ المَالِلَةُ المُلْهُ المَالِهُ المَلْقُ المَالِقُ المَلْولُ المَنْ المَالِهُ المَالِهُ المَالِهُ المَلْهُ المَالِقُ المَالِهُ المَالْمُ المَالِهُ المَالِقُ المَالِهُ المَلْهُ المَالْمُ المَالِهُ المَالْمُ المَالُولُ المَالِهُ المَالِهُ المَالْمُ المَالْمُ المَالِهُ المَال

⁽٩)أبو محمد عبد الله بن برى بن عبد الجبار المصرى النحوى اللغوى، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة . إنباه الرواة ١٠/٢، وفيات الأعبان ١٠٨/٣، ١٠٩.

⁽١٠) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت، اللغوى النحوى، كتبه جيدة نافعة، قتل سنة أربع وأربعين ومائتين. تاريخ العلماء النحويين ٢٠١ – ٢٠٣.

⁽١١) إصلاح المنطق ٣٣.

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) تكملة من صحيح مسلم وغيره.

⁽٣) أخرجه مسلم، في: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ١/ ٢٥٠. والنسائي، في: باب غسل المرأة ترى في منامها مايرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٤/١ والإمام وابن ماجه، في: باب المرأة ترى في منامها مايرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧/١. والإمام مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل. الموطأ ١/١٥. والإمام أحمد، في: المسند مالك، في: باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثلما يرى الرجل. الموطأ ١/١٥. والإمام أحمد، في: المسند

⁽٤) سقط من: م.

هِى احْتَلَمَت؟ فقال النَّبِيُّ عَلِيْكُم: «نَعَمْ، إِذَا رَأْتِ المَاءَ». مُتَّفَقٌ عليه (°)، فخُروجُ المَنِى الدَّافِقِ بشَهْوةٍ (٢)، يُوجِبُ الغُسْلَ مِنَ الرَّجُلِ والمَرْأَةِ فَى يَقَظَةٍ أَو فَ نَوْمٍ. وهو قَوْلُ عَامَّةِ الفُقَهاءِ. قالَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧). ولانَعْلُم فِيهِ خِلَافاً.

فصل: فإنْ خَرَجَ شَبِيهُ الْمَنِيِّ ؛ لَمَرَضِ أُو إِبْرِدَةٍ (^) لَا عن شَهُوةٍ ، فلا غُسْلَ فِيهِ . وهذا قولُ أَبِي حَنِيفَةَ ومالِكٍ . وقالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ بِهِ الغُسْلُ . ويَحْتَمِلهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ عليه السَّلامُ : «إِذَا رَأْتِ المَاءَ » . وقَوْلِهِ : «المَاءُ مِنَ المَاءِ (٩) » . ولأنَّه مَنِيُّ خارِجٌ فأوْجَبَ الغُسْلَ ، كَمَا لُو خَرَجَ حالَ الإِعْمَاءِ . ولنا ، أنَّ النَّبِيَّ عَلِيْكُ وَصَفَ المَنِيَّ المُوجِبَ للغُسْلِ بكُوْنِه أَبْيَضَ غَلِيظًا ، وقال لِعَلِيِّ : «إذا فَضَخْتَ (١١) والأَثْرَمُ : «إذا رَأيتَ (١٢) فَضْخَ المَاءِ اللهُ عَلَى . رَواه أبو داود (١١) ، والأَثْرَمُ : «إذا رَأيتَ (١٢) فَضْخَ المَاءِ اللهَ فَاغْتَسِلْ » . رَواه أبو داود (١١) ، والأَثْرَمُ : «إذا رَأيتَ (١٢) فَضْخَ المَاءِ

⁽٥) أخرجه البخارى، فى: باب الحياء فى العلم، من كتاب العلم، وفى: باب إذا احتلمت المرأة، من كتاب الغسل، وفى: باب مالايستحيى من الحق للتفقه فى الدين، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ٤٤/١، ٧٧، ٣٦/٨. ومسلم، فى: باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥١/١. والنسائى، فى: باب غسل المرأة ترى فى منامها مايرى الرجل، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٩٤١. وابن ماجه، فى: باب المرأة ترى فى منامها مايرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٧١. والدارمى، فى: باب فى المرأة ترى فى منامها مايرى الرجل، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٩٥/١. والإمام أحمد، فى: والإمام مالك، فى: باب غسل المرأة إذا رأت فى المنام مثلما يرى الرجل. الموطأ ١/١٥. والإمام أحمد، فى:

⁽٦) في الأصل زيادة: «ينقض الوضوء».

⁽٧) أي: «وهو قول عامة الفقهاء». انظر: عارضة الأحوذي ١٨٨/١.

⁽A) في م: «برد». والإبردة، بالكسر: برد في الجوف.

⁽٩) أخرجه مسلم، فى: باب إنما الماء من الماء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٩/١. وأبو داود، فى: باب فى الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٤٩/١ . والترمذى، فى: باب ماجاء أن الماء من الماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٨/١. والنسائى، فى: باب الذى يحتلم ولايرى الماء، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٩٢/١. وابن ماجه، فى: باب الماء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٩/١ والدارمى، فى: باب الماء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٩٤/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٩/٣، ٢٩/٥، والإمام أحمد، فى: المسند

⁽۱۰) أي: دفقت.

⁽١١) في: باب في المذي، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٤٧/١. والنسائي، في: باب الغسل من المني، من كتاب الطهارة. المجتبي ٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٠٩/١.

⁽١٢) سقط من: الأصل.

فَاغْتَسِلْ (۱٬۳)». والفَضْخُ: خُرُوجُه علَى وَجْهِ الشِّدَّةِ. وقال إِبْراهيمُ الْحَرْبِيُّ (۱٬۰): ٧٩ و خُروجُه بالعَجَلَةِ. وقَولُه: ﴿إِذَا رَأْتِ الماءَ». يعنى الاحْتِلامَ، وإنما يَخْرُجُ في الاحْتِلامِ بالشَّهْوةِ، والحديثُ الآخَرُ مَنْسُوخٌ، علَى أَنَّ هذا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ كُوْنَهُ مَنِيًّا؛ لأَنَّ النَّبَىَّ عَيْلِيَّةٍ وصَفَ المَنِىَّ بِصِفَةٍ غيرِ مَوْجودةٍ في هذا.

فصل: فإنْ أَحَسَّ بانْتقالِ المنيِّي عندَ الشَّهْوَةِ فأُمْسَك ذَكَرَه، فلم يَخْرُج، فلا غُسْلَ عليه في ظاهِر قَوْلِ الْخِرَقِيِّ، وإحْدَى الرِّوايَتَيْن عن أحمدَ، وقَوْلِ أَكْثَر الفُقَهاء. والمشهورُ عن أحمدَ وُجُوبُ الغُسْلِ، وأنكَرَ أَنْ يَكُونَ الماءُ يَرْجِعُ، وأَحَبَّ أَن يَغْتَسِلَ. ولم يذْكُر القاضِي في وُجُوبِ الغُسْلِ خِلَافًا، قال: لأَنَّ الجَنابةَ تُبَاعِدُ الماءَ عن مَحَلُّه، وقد وُجدَ، فتَكُونُ الجَنابةُ مَوْجُودَةً، فيَجبُ الغُسْلُ بها، ولأنَّ الغُسْلَ ثُرَاعَى فيه الشَّهُوةُ، وقد حَصلَتْ بانْتِقَالِه، فأشْبَهَ مالو ظَهَرَ. ولنا، أنَّ النَّبيّ عَلِيلَةٍ عَلَّقَ الاغْتِسالَ علَى الرُّ ومِية و فَضْخِه، بقوله: «إِذَا رَأْتِ الماءَ»، و «إِذا فَضَخْتَ الماءَ فاغْتَسِلْ». فلا يَثْبُت الحُكْمُ بدونِه، وماذكرَه مِن الاشْتِقَاق لا يَصِحُّ؛ لأَنَّه يجوزُ أَنْ يُسَمَّى جُنُباً لِمُجَانَبَتِهِ الماءَ، ولا يَحْصُلُ إِلَّا بِخُرُوجِه منه، أو لِمُجانَبَتِه الصَّلاةَ أو المَسْجِدَ أو غَيْرَهما؛ ممَّا مُنعَ منه، ولو سُمِّي بذلك مع الخُرُوجِ، لم يلزمْه وُجُودُ التَّسْمِيةِ من غير خُرُوجٍ، فإنَّ الاشْتِقَاقَ لا يَلْزَمُ منه الاطِّرادُ، ومُرَاعاةُ الشَّهوةِ للحُكْمِ لا يلْزَمُ (° ١) منه اسْتِقْلَالهُا به، فإنَّ أَحَدَ وَصْفَى العِلَّةِ وشَرْطَ الحُكْمِ مُرَاعًى له، ولا يَسْتَقِلُّ بالحُكْمِ، ثم يَبْطُلُ بلَمْسِ النِّسَاء، وبما إذا وُجدتَ الشَّهْوَةُ ههنا مِنْ غير انْتِقَالِ؛ فإنَّ الشَّهُوةَ لا تَسْتَقِلُّ بالحُكْمِ في المَوْضِعَيْن مع مُرَاعَاتِها فِيهِ، وكلامُ أَحْمَد ههنا إنما يَدُلُّ علَى أنَّ الماءَ إذَا انْتَقَلَ، لَزمَ منه الخُروجُ، وإنَّما يتأخُّرُ، ولِذَلِكَ يتأخُّرُ الغُسْلُ إِلَى حِين خُرُوجِه، فعلى هذا إذا خَرَجَ المَنِيُّ بعد

⁽١٣) أخرجه النسائى، فى: باب الغسل من المنى، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٣/١. والإمام أخمد، فى: المسند ١٢٥/١.

⁽١٤) أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربى الحنبلى الحافظ، تفقه على الإمام أحمد، وبرع، وصنف التصانيف الكثيرة. توفى سنة خمس وثمانين ومائتين. العبر ٧٤/٢، طبقات الحنابلة ٨٦/١ ٩٣-٨٩. (١٥) في م: «يلزمه».

ذلك لَزِمَه الغُسْلُ، سُواءٌ اغْتَسَلَ قبلَ مُحُرُوجِه أَو لَم يَغْتَسِلْ؛ لأَنَّه مَيِّى خَرَجَ بِسَبَبِ الشَّهُوةِ، فَأَوْجَبَ الغُسْلَ، كَمْ لُو خَرَجَ حال انْتِقالِه. وقد قال أحمدُ، رحمه الله، في الشَّهُوةِ، فَأَوْجَبَ الغُسْلُ، وسُئِلَ عن الشَّبِيُّ عَلَم يُجلُ مُ منه المَنِيُّ : عليه الغُسْلُ. وسُئِلَ عن رَجُلِ رَأَى في المنامِ أَنه يُجَامِعُ فاسْتَيْقَظَ، فلم يَجِدْ شيئاً، فلما مَشَى خَرَجَ منه المَنِيُّ ، قالَ: يَغْتَسِلُ. وقال القَاضِي في الذي أحَسَّ بانْتِقالِ المَنِيِّ ، فأَمْسَكَ ذَكرَه ، المَنِيُّ ، قالَ: يَغْتَسِلُ. وقال القَاضِي في الذي أحَسَّ بانْتِقالِ المَنِيِّ ، فأَمْسَكَ ذَكرَه ، فاغْتَسَلَ، ثم خَرَج منه المَنِيُّ مِنْ غَيْرِ مُقارَنِةِ شَهْوةٍ بَعْدَ البُولِ : لا (١٦٠) غُسْلَ عَلَيْه . واغْتَسَلَ، ثم خَرَج منه المَنِيُّ المُنتَقِلِ / فالمَنْ المَنتَقِلِ المَنتِيِّ المُنتَقِلِ المَنتِيِّ المُنتَقِلِ المَنتِيِّ المُنتَقِلِ المَنتِيِّ المُنتَقِلِ ، وَوَجْهُ مَاقُلْنا، أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْكُمُ أَمَرَ بِالغُسْلِ عَندَ رُؤْيِةِ الماءِ وفَضْخِه، وقد وَجَدَ، ونَصَّ أَحمدُ على وُجُوبِ الغُسْلِ على المُجامِع الذي يَرَى المَاءَ بعدَ غُسْلِه ، وقد وَجَد، ونَصَّ أَحمدُ على وُجُوبِ الغُسْلِ على المُجامِع الذي يَرَى المَاءَ بعدَ غُسْلِه ، وهذا مثلُه، وقد وتَد دَلَّنا على (١٠) أَنَّ مَنْ أَحَسَّ بانتقالِ المَنِيِّ ولم يَحْرُجْ، لا غُسْلَ عليه بظَهُورِه، لِقَلَّا يُفْضِى إلى نَفْي الوُجُوبِ عنه بالكُلِّيَةِ، مع انْتِقالِ المَنِيِّ لِشَهْوةٍ ونُحُرُوجِه.

⁽١٦) في الأصل: «فلا».

⁽۱۷) سقط من: م.

الغُسْلُ بكُلِّ حالٍ. وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لأَنَّ الاعْتِبارَ بخُرُوجِهِ كَسَائِرِ الغُسْلُ عليه. روايةً واحدةً؛ لأَنَّه جَنَابَةً واحِدةً، وقال في مَوْضِعِ آخَرَ: لا غُسْلَ عليه. روايةً واحدةً، الأَقْ جَنَابَةً واحِدةً، والصَّحِيحُ الأَوَّلُ (١٨) واحِدةً، فلم يَجِبْ به غُسْلانِ، كما لو خَرَجَ دَفْعةً واحِدةً. والصَّحِيحُ الأَوَّلُ (١٨) لأَنَّ الخُرُوجَ يَصْلُحُ مُوجِباً للغُسْلِ، وما ذَكرَهُ يَبْطُلُ بما إذا جَامعَ فلم يُنزِل، فاغْتسلَ، ثم أَنْزَل، فإنَّ أحمدَ قد نَصَّ على وُجُوبِ الغُسْلِ عليه بالإِنْزَالِ مع وُجُوبِهِ بالنِّسَلِ عليه بالإِنْزَالِ مع وُجُوبِهِ بالنِّقَاءِ الخِتَانَيْنِ.

فصل: إذَا رَأَى أَنَّهُ قد احْتَلَمَ، ولم يَجِدْ مَنِيًّا، فلا غُسْلَ عليهِ. قال ابن المُنْذِر: أَجْمَعَ على هذا كُلُّ مَنْ أَحْفَظُ عنه مِنْ أَهْلِ العِلْمِ. لٰكِن إِنْ مَشَى فَحَرَجَ منه المَنِيُّ، أو حَرَجَ بعدَ اسْتِيْقَاظِه، فعليه الغُسْلُ. نَصَّ عليه أحمدُ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّه كَان الْمَنِيُّ، أو حَرَجَ بعدَ اسْتِيْقَاظِه، فعليه الغُسْلُ. نَصَّ عليه أحمدُ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّه كَان الْتَقَلَ، وتَخَلَّفُ نُحرُوجُهُ إِلَى ما بعدَ الاسْتِيْقَاظِ. وإِنِ اثْتَبَة فَرَأَى مَنِيًّا، ولم يَذْكُر احْتِلامًا، فعليه الغُسْلُ. لا نَعْلَمُ فيه خِلافًا أيضا. ورُوىَ نحوُ ذلِك / عَنْ عُمَر، والشَّعْبِيُّ، والسَّعْبِيْ رَضِيَ اللهُ عنه، أَنَّه صَلَّى الفَجْرُ وَمُ عَنَى اللهُ عَلْ والْقَالِمُ واللهُ عَلْمُ رَضِي اللهُ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ رَضِي اللهُ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ الْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهُ الله

⁽١٨) فى م: «أنه لا يجب الغسل».

⁽١٩) الجرف: موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام، به كانت أموال لعمر بن الخطاب ولأهل المدينة. معجم البلدان ٢٢/٢.

⁽٢٠) أخرجه البيهقي، في: باب الرجل يجد في ثوبه منيا ولا يذكر احتلاما، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ١٧٠/١.

⁽٢١) أخرجه أبو داود، في: باب الرجل يجد البلة في منامه، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٤/١ . وابن =

سُلَيْمٍ قَالَتْ: يَارَسُولَاللهِ، هَلْ عَلَى المَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إذا رَأْتِ المَاءَ». مُتَّفَقٌ عليه (٢٢)، وهذا يَدُلُّ على أنَّه لا غُسْلَ عليها إلَّا أَنْ تَرَى الماءَ.

فصل: إذا اثْتَبَهَ مِن النَّوْمِ فَوَجَدَ بَلَلاً لا يَعْلَمُ هل هو مَنِيٌّ أو غيرُه؟ فقال أحمدُ: إذا وَجَدَ بَلَةً اغْتَسَلَ، إلَّا أَنْ يكونَ به إبْرِدَةٌ، أو لاعَبَ أَهْلَهُ؛ فإنَّه رُبَّما خرجَ منه المَذْئُ، فأرْجُو أَنْ لا يكونَ به بَأْسٌ. وكذلك إن كان انْتَشَرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ بَتَذَكُّرٍ (٢٢) أَوْرُؤْيَةٍ، لا غُسْلَ عليه. وهو قَوْلُ الحسنِ؛ لأَنَّه مَشْكُوكُ فيه، يَحْتَمِلُ أَنَّه مَذْيٌ، وقد وُجِد سَبَبُه، فلا يُوجِبُ الغُسْلَ مع الشَّكِّ. وإنْ لم يكنْ وَجَدَ ذلك، فعليه الغُسْلُ؛ لَخَبَرِ عائِشةَ، ولأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّه احْتِلَامٌ. وقد تَوقَقَ أحمدُ في هذه المَسْأَلَةِ في مَواضِعَ. وقال مُجاهِد، وقَتَادَةُ: لا غُسْلَ عليه حتى يُوقِنَ بالماءِ الدَّافِقِ. قال قَتَادةُ: يَشُمُّهُ. وهذا هو القِيَاسُ، ولأَنَّ اليَقِينَ بَقَاءُ الطَّهارَةِ، فلا يَرُولُ بالشَّكِ. والأَوْلَى الاغْتِسَالُ؛ لِمُوافَقَةِ الحَبَرِ، وإِزَالَةِ الشَّكِ.

فصل: فإنْ رَأَى فى ثَوْبِهِ مَنِيًّا، وكان مِمَّا لا يَنَامُ فيه غَيْرُهُ، فعليه الغُسْلُ؛ لأَنَّ عُمَرَ وعُشْمَانَ اغْتَسَلَا حِين رَأَيَاهُ فى ثَوْبِهِمَا، ولأَنَّهُ لايَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا منه، ويُعِيدُ الصَّلَاةَ مِنْ أَحْدَثِ نَوْمَةٍ نَامَها فيه، إلَّا أَنْ يَرَى أَمَارَةً تَدُلَّ على أَنَّه قَبْلَهَا، فيُعِيدُ مِنْ أَدْنَى نَوْمَةٍ يَحْتَمِلُ أَنَّه منها. وإنْ كان الرَّائِي له غُلامًا يُمْكِنُ وُجُودُ المَنِيِّ فيُعِيدُ مِنْ أَدْنَى نَوْمَةٍ يَحْتَمِلُ أَنَّه منها. وإنْ كان الرَّائِي له غُلامًا يُمْكِنُ وُجُودُ المَنِيِّ منه، كابْنِ اثْنَتَى عَشَرَةَ سَنَةً، فهو كالرَّجُلِ؛ لأَنَّه وُجدَ دَلِيلُهُ، وهو مُحْتَمِلٌ لِلوُجُودِ. وإنْ كان أَقَلَ مِنْ ذلك، فلا غُسْلَ عليه؛ لأنَّه لا يَحْتَمِلُ، فيَتَعَيَّنُ حَمْلُه عَلَى أَنَّه مِنْ غَيْرِه. فأمَّاإِنْ وَجَدَ الرَّجُلُ مَنِيًّا فَ ثَوْبٍ يَنَامُ فيه هو وغَيْرُه مِمَّنْ يَحْتَلِمُ، فلا غُسْلَ على واحِدٍ مِنْهُما؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما بالنَّظَرِ إليه مُفْرَداً يَحْتَمِلُ أَن لا يكونَ غُسْلَ على واحِدٍ مِنْهُما؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما بالنَّظَرِ إليه مُفْرَداً يَحْتَمِلُ أَن لا يكونَ

⁼ ماجه، فى: باب من احتلم ولم ير بللا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٠/١. كما أخرجه الترمذى فى: باب فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر احتلاما، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٩٧٢/١. والإمام أحمد، والدارمى، فى: من يرى بللا ولا يذكر احتلاما، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٩٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٥٦/٦

⁽۲۲) تقدم قریبا.

⁽٢٣) في الأصل: «بتذاكر».

منه،/ فُوجُوبُ الغُسْلِ عليه مَشْكُوكٌ فيه، وليس لأَحَدِهما أَن يَأْتَمَّ بِصَاحِبِه؛ لأَنَّ ١٠ ظ أَحَدَهُما جُنُبٌ يَقِينًا، فلا تَصِحُّ صَلَاتُهما، كما لو سَمِعَ كُلُّ وَاحِدٍ منهما صَوْتَ رِيجٍ، يَظُنُّ أَنَّها مِنْ صاحِبِه، أو لا يَدْرِى مِنْ أَيِّهما هي.

فصل: إذا وَطِيءَ امْرَأَتُه دُونَ الفَرْجِ، فَدَبَّ ماؤُهُ إِلَى فَرْجِها، ثم خرجَ، أو وَطِعَها في الفَرْجِ، فاخْتَسَلَتْ، ثم خرجَ ماءُ الرَّجُلِ مِنْ فَرْجِها، فلا غُسْلَ عليها. وَجِهذا قَالَ قَتَادَةُ، والأَوْزَاعِيُّ، وإسْحَاقُ. وقال الحسن: تَغْتَسِلُ؛ لِأَنَّه ('' مَنِيٌّ خارِجٌ منه '')، فأشْبَهَ ماءَها. والأَوَّلُ أَوْلَى؛ لأَنَّه ليس مَنِيَّها، فأشْبَهَ غَيْرَ المَنِيُّ.

٥٣ _ مسألة؛ قال: (والْتِقَاءُ الخِتَائيْن)

يَعْنِى: تَغْيِيبَ الحَشَفَةِ فَى الفَرْجِ، فإنَّ هذا هو المُوْجِبُ للغُسْلِ، سواءٌ كانا مُخْتَنِيْن أو لا، وسواءٌ أصابَ مَوْضِعُ الخِتَانِ منه مَوْضِعَ خِتَانِها أو لم يُصِبُه. ولَوْ مَسَّ الخِتَانُ الخِتَانَ مِنْ غيرِ إِيلَاجٍ فَلَا غُسْلَ بالاتِّفَاقِ. واتَّفَق الفُقَهاءُ على وُجُوبِ مَسَّ الخِتَانُ الخِتَانَ مِنْ غيرِ إِيلَاجٍ فَلَا غُسْلَ بالاتِّفَاقِ. واتَّفَق الفُقَهاءُ على وُجُوبِ الغُسْلِ في هذه المسألةِ، إلَّا ما حُكِي عن داود أنَّه قال: لا يَجِبُ؛ لِقَوْلِه عليه السَّلَامُ: «الملهُ مِنَ الماء»، وكانَ جَمَاعَةٌ مِن الصحابةِ، رَضِي اللهُ عنهم، يقولون: لا غُسْلَ على مَنْ جَامَعَ فَأَكْسَلَ. (ايَعْنِي: لم يُنْزِلْ اللهِ عَيْلِيلَةٍ ثم أَمَرَ بالغُسْلِ، قالَ سَهْلُ النبي عَيْلِيلَةٍ. وكانت رُخْصةً رَخَّصَ فيها رسولُ اللهِ عَيْلِيلَةٍ ثم أَمَرَ بالغُسْلِ، قالَ سَهْلُ ابنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أُبَيُّ بنُ كَعْبٍ أَنَّ «الماء مِنَ الماء» كان رُخْصةً أَرْخَصَ فيها رسولُ اللهِ عَيْلِيلَةً ثم نَهي عنها. مُتَفَقّ عليه ("). ورَوَاهُ الإِمامُ أَحْدُ، وأبو داود، وابنُ مَاجَه، اللهِ عَيْلِيلَةً ثم نَهِي عنها. مُتَفَقّ عليه (").

⁽۲۶ – ۲۶) فی م: «متبی خرج».

⁽۱ – ۱) سقط من: م.

⁽٢) كذا ورد. وليس مما اتفق عليه البخارى ومسلم. والذى اتفقا عليه من حديث أبنى بن كعب، أنه قال: يارسول الله، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل؟ قال: «يُغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ ويُصَلِّى». أخرجه البخارى، في: باب غسل مايصيب من فرج المرأة، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ٨١/١. ومسلم، في: باب إنما الماء من الماء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧٠/١.

أما نسخ «الماء من الماء» فقد اتفقا في حديث ألى هريرة، عن النبي عَلَيْكُ ، قال: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». أخرجه البخارى، في: باب إذا التقى الختانان، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ١/٠٨. ومسلم، في: باب نسخ «الماء من الماء» من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧١/١.

والتَّرْمِذِيُّ، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٣). ورُوِى عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيُّ قال: الْحَتَلَفَ في ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ والأَنْصَارِ، فقالَ الأَنْصَارِيُّونَ: لا يَجِبُ الغُسْلُ إلَّا مِنَ المَاءِ الدَّافِقِ أَو مِنَ المَاءِ، وقال المُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجَبَ الغُسْلُ، 'قَال، قال' أبو موسى: فأنَا أَشْفِيكُم مِنْ ذَلِكَ، فَقُمْتُ فاسْتَأْذَنْتُ على عائشة، فقلتُ: يأمَّاهُ، أو يأمَّ المُؤْمِنِين، إنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلك عن شيء، وأنا أَسْتَحْيِيكِ، فقالتُ: لا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلنِي عن شيء كُنْتَ سائِلاً عنه أَمَكَ التي وَلَدَتْكَ، فإنَّما أنا أُمَّكَ. قُلْتُ: فما يُوجِبُ الغُسْلُ، قالتْ: قالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكَةُ: (إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبِهَا الأَرْبَعِ، ومَسَّ الخِتَانُ الخِتَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الغُسْلُ، مُتَفَقِّ وَلَا جَعَلْتُه اللهُ عَلَيْكَةً: عَلَى مَوْ عَدِيثٍ عَنْ عُمَر، رَضِيَ اللهُ عنه ،أنه قال: مَنْ خَالَفَ في ذلك جَعَلْتُه عليه (٥). وفي حَدِيثٍ عَنْ عُمَر، رَضِيَ اللهُ عنه،أنه قال: مَنْ خَالَفَ في ذلك جَعَلْتُه وَجَبَ الغُسْلُ، ورَوَى أبو هُرَيْرَة أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيقِةً قال: (إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبِها الأَرْبَعِ، ومَنْ اللهُ عَنْ عَليه (١). ورَوَى أبو هُرَيْرَة أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيقًةً قال: (إِذَا قُعَدَ بَيْنَ شُعْبِها الأَرْبَعِ، ومَنْ عَلِيهُ عَليه (١). زادَ مُسْلِمٌ: (وإنْ لَمْ يُنْزِلْ». وجَهَدَهَا، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الغُسْلُ». مُتَّفَقٌ عليه (٧). زادَ مُسْلِمٌ: (وإنْ لَمْ يُنْزِلْ».

⁽٣) من أول قوله «رواه الإمام أحمد» سقط من: الأصل، وأخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ١١٦، ١١٦، وأبو داود، فى: باب ماجاء فى وأبو داود، فى: باب فى الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٤٩/١ . وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى وجوب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٠/١ . والترمذي، فى: باب ماجاء فى أن الماء من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٦٧/١ .

⁽٤-٤) في م: «فقال».

⁽٥) حديث «إذا قعد بين شعبها الأربع» متفق عليه، من حديث أبى هريرة، كما مر فى الصفحة السابقة، وكما يأتى بعد قليل، أما حديث أبى موسى الأشعرى، عن عائشة، رضى الله عنها، فقد أخرجه مسلم، ف: باب نسخ «الماء من الماء» ووجوب الغسل بالتقاء الختانين، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٧١/١. والإمام مالك، فى: باب واجب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. الموطأ ٢٦/١ والإمام أحمد، فى: المسند ٢٧/١.

أما حديث عائشة رضى الله عنها فى التقاء الختانين، فقد أخرجه أيضا الترمدى، فى: باب ماجاء فى إذا التقى الختانان وجب الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٤/١. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى وجوب الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٩/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٧/١، ٢١٥، ١١٢.

⁽٦) انظر: مسند الإمام أحمد ١١٥/٥.

⁽٧) تقدم تخريج رواية الشيخين له. وأخرجه أيضا أبو داود، فى: باب فى الإكسال، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٤٩/١ . والنسائى، فى: باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان، من كتاب الطهارة. المجتبى ٩٢/١ . والإمام أحمد، فى: = والدرامى، فى: باب فى مسّ الختان الختان، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ٩٢/١ . والإمام أحمد، فى: =

قال الأَزْهَرِيُّ (^): أَرَادَ بَيْنَ شُعْبَتَىْ رِجْلَيْها/ وشُعْبَتَىْ شُفْرَيْها (٩). وحَدِيثُهم مَنْسُوخٌ ، ٨٠ و بدَلِيل حَدِيثِ سَهْل بن سَعْدِ، والحمدُ الله.

فصل: ويَجِبُ الغُسْلُ على كُلِّ وَاطِيءٍ ومَوْطُوءٍ، إذا كانَ مِنْ أَهْلِ الغُسْل، سواءٌ كان الفَرْجُ قُبُلاً أو دُبُراً، مِنْ كُلِّ آدَمِيًّ أو بَهِيمةٍ ('')، حَيًّا أو مَيْتاً، طائِعاً أو مُكْرُهاً، نائِماً أو يَقْظَانَ. وقال أبو حنيفة: لا يَجِبُ الغُسْلُ بِوَطْءِ المَيَّتَةِ والبَهِيمَةِ؛ لأنَّه ليس بمَقْصُودٍ، ولأنه ليس بمَنْصُوصِ عليه، ولا في مَعْنَى المَنْصُوص. ولنا أنَّه إيلاجٌ ليس بمَقْصُودٍ، ولأنه ليس بمَنْصُوصِ عليه، ولا في مَعْنَى المَنْصُوص. ولنا أنَّه إيلاجٌ في فَرْجٍ، فوجَبَ به الغُسْلُ، كَوَطْءِ الآدَمِيَّةِ في حياتِها، وَوَطْءُ الآدَمِيَّةِ الميتةِ (١١) داخِلٌ في عُمُومِ الأحادِيثِ المَرْوِيَّةِ، وماذَكُرُوهُ يَنْتَقِضُ بوَطْءِ العَجُوزِ والشَّوْهاء.

فصل: وإنْ أُولَجَ بعضَ الحَشَفَةِ، أُو وَطِىءَ دُونَ الفَرْجِ، أُو فِي السُّرَّةِ، ولم يُنْزِلْ، فلا غُسْلَ عليه؛ لأنَّهُ لم يُوجَد الْتِقَاءُ الخِتَائيْنِ ولا ما في مَعْناه. وإن انْقَطَعَتِ الحَشَفَةُ، فأُولَجَ الباقِي مِنْ ذَكْرِه، وكان بِقَدْرِ الحَشَفَةِ، وَجَبَ الغُسْلُ، وتَعَلَّقَتْ بهِ أَحْكَامُ الوَطْءِ؛ مِنَ المَهْرِ وغَيْرِه. وإن كان أقلَّ مِن ذلك، لَمْ يَجِبْ شيءٌ.

فصل: فإنْ أُوْلَجَ فَى قُبُلِ نُحْنَتَى مُشْكِل، أَو أَوْلَجَ الخُنْثَى ذَكَرَهُ فَى فَرْج، أَو وَطِيءَ أَحَدُهُما الآخَرَ فَى قُبُلِهِ، فلا غُسْلَ على واحدٍ مِنْهُما؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أَن تَكُونَ خِلْقَةً زَائِدَةً. فإن أَنْزَلَ الوَاطِيءُ أَو أَنْزَلَ المَوْطُوءُ مِنْ قُبُلِهِ، فعلى مَنْ أَنْزَلَ الغُسْلُ. ويَثْبُتُ لِمَنْ أَنْزَلَ مِنْ قُبُلِهِ حُكْمُ النِّسَاءِ؛ لأنَّ ويَثْبُتُ لِمَنْ أَنْزَلَ مِنْ قَبُلِهِ حُكْمُ النِّسَاءِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى أَجْرَى العادةَ بذلك فى حَقِّ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ، وذكرَ القاضِي فى مَوْضِعٍ، اللهَ تعالى أَجْرَى العادةَ بذلك فى حَقِّ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ، وذكرَ القاضِي فى مَوْضِعٍ، أَنَّهُ لا يُحْكَمُ له بالذُكورِيَّةِ بالإِنْزَالِ مِنْ ذَكَرِهِ، ولا بالأُنُوثِيَّةِ بالحَيْضِ مِنْ فَرْجِهِ، ولا بالأُنُوثِيَّةِ بالحَيْضِ مِنْ فَرْجِهِ،

⁼ المسند ٢/٤٣٢، ٣٩٣، ٧٤٧، ١٧١، ٥٠٠.

⁽٨) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى الهروى اللغوى الإمام المشهور، صاحب «تهذيب اللغة»، المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة. وفيات الأعيان ٣٣٤/٤-٣٣٦.

⁽٩) انظر: تهذيب اللغة ٤٤٤/١.

⁽١٠) في الأصل: «بهيم».

⁽١١) سقط من: الأصل.

كَالْبَوْلِ مِنْ ذَكَرِه أُو مِنْ قُبُلهِ، ولأَنَّهُ أَنْزَلَ الماءَ الدَّافِقَ لِشَهْوَةٍ، فَوَجَبَ عليه الغُسْلُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْلَةٍ: «الماءُ مِنَ الماءِ». وبالقِيَاسِ على مَنْ تَثْبُتُ له الذُّكُورِيَّةُ أُو الْأَنُوثِيَّةُ.

فصل: فإن كانَ الواطِيءُ أو المَوْطُوءُ صَغِيراً، فقال أحمدُ: يَجبُ عليهما الغُسْلُ. وقال: إذا أَتَى على الصَّبِيَّةِ تِسْعُ سِنِينَ، ومِثْلُها يُوطَأُ، وَجَبَ عليها الغُسْلُ. وسُئِلَ عنِ الغُلَامِ يُجَامِعُ مِثْلُه ولم يَبْلُغ، فجَامَعَ المَرْأَةَ، يكونُ عَلَيْهِما جَمِيعاً الغُسْلُ؟ قال: نَعَم. قيل له: أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلْ؟ قالَ: نَعَم. وقال: تَرَى(١٢)عائِشَةَ حينَ كان يَطَوُّهَا النبيُّ عَيْرِ لَمْ تَكُنْ تَغْتَسِلُ! ويُرْوَى عَنْها: «إِذَا الْتَقَى الخِتَانَان/ وَجَبَ الغُسْلُ». وحَمَل القاضي كَلامَ أحمدَ على الاسْتِحْبابِ. وهو قَوْلُ أصْحابِ الرَّأْي، وأبي ثَوْرٍ؛ لأنَّ الصَّغِيرَةَ لا يَتَعَلَّقُ بها المَأْتُمُ، ولا هي مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ، ولا تَجِبُ عليها الصَّلاةُ التي تَجِبُ الطَّهَارَةُ لها، فأشْبَهَتِ الحائِضَ. ولا يَصِحُّ حَمْلُ كَلامِ أَحْمَدَ على الاسْتِحْبابِ؛ لِتَصْرِيحِهِ بالوُجُوبِ، وذَمِّهِ قَوْلَ أَصْحَابِ الرَّأْي، وقَوْله: هو قَوْلُ سَوْءٍ. واحتج بفِعْل عائِشَةَ، ورِوَايَتها للحَدِيثِ العامِّ في الصَّغِيرِ والكَبِيرِ، ولأَنَّها أَجَابَتْ بِفِعْلِهِا وَفِعْلِ النَّبِيِّ عَلِيْكُم، بَقَوْلِها: فَعَلْتُهُ أَنَا ورَسُولُ الله عَيْنِ فَاغْتَسَلْنَا. فكَيْفَ تَكُونُ خارجَةً منه! وليس مَعْنَى وُجُوب الغُسْلِ في الصَّغِيرِ التَّأْثِيمُ بِتَرْكِهِ، بل مَعْنَاهُ أنَّه شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، والطَّوافِ، وإِبَاحَةِ قِرَاءَةِ القُرْآنِ، واللُّبْثِ في المَسْجِدِ، وإنَّما يَأْثُمُ البالغُ بتَأْخِيرِه في مَوْضِع يتَأَخُّرُ الواجبُ بتَرْكِه، ولِذَلِكَ لَوْ أَخَّرَهُ في غير وَقْتِ الصَّلَاةِ، لم يَأْثَمْ، والصَّبِيُّ لا صَلَاةَ عليه، فلم يَأْثَمْ بالتَّأْخِيرِ، وبَقِيَ في حَقِّهِ شَرْطاً، كما في حَقِّ الكَبِيرِ، وإذا بَلَغَ كَانَ حُكْمُ الحَدَثِ في حَقِّهِ باقِياً ، كالحَدَثِ الأَصْغَرِ ، يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ في حَقِّ الكَبِيرِ والصَّغِير، واللهُ أعْلَمُ.

\$ ٥ _ مسألة؛ قال: (وإذًا أَسْلَمَ الْكَافِرُ)

وجُمْلَتُه أَنَّ الكافِرَ إِذَا أَسْلَمَ، وَجَبَ عليه الغُسْلُ، سَوَاءٌ كَانَ أَصْلِيًّا، أَوْ مُرْتَدًّا، اغْتَسَلَ قبلَ إِسْلَامِهِ أَو لم يَغْتَسِلْ، وُجِدَ منه في زَمَنِ كُفْرِهِ ما يُوجِبُ الغُسْلَ أَو لم

⁽۱۲) فی م: «تروی».

يُوجَدْ. وهذا مَذْهَبُ مالِكِ، وأبي تَوْرِ، وابْن المُنْذِرِ، وقال أبو بكر: يُسْتَحَبُّ الغُسْلُ، وليس بَوَاجِبٍ، إِلَّا أَنْ يكونَ قد وُجدَتْ منه جَنَابَةٌ زَمَنَ كُفْرِه، فعليه الغُسْلُ إذا أَسْلَمَ، سَوَاءٌ كان قد اغْتَسَلَ في زَمَنِ كُفْرِه أو لم يَغْتَسِلْ. وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. ولمْ يُوجِبْ عليه أبو حنيفة الغُسْلَ بحالٍ؛ لأنَّ العَدَدَ الكَثِيرَ والجَمَّ الغَفِيرَ أَسْلَمُوا، فلو أُمِرَ كُلُّ مَنْ أَسْلَمَ بالغُسْلِ، لَنُقِلَ نَقْلاً مُتَواتِراً أو ظَاهِراً، ولأنَّ النَّبيَّ عَلِيْكُ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذاً إلى اليَمَن قال: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَة أَنْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ وأَنّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ ورَسُولُه، فإنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِك فأَعْلِمْهُم أنَّ(١) عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أُغْنِيائِهِم فَتَرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِم (٢)». ولو كان الغُسْلُ واجِباً لأَمَرَهُم به؛ لأَنَّه أَوَّلُ وَاجِبَاتِ الْإِسْلَامِ. ولنا مارَوَى قَيْسُ بنُ عاصِمٍ، قال: أَتَيْتُ النَّبِيُّ عَلَيْكُمْ أُرِيدُ الإسْلامَ، فأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسِلَ بماءٍ وسِدْرِ (٣). رَوَاهُ أَبُو داود، والنَّسَائِيُّ (١)/ وأَمْرُهُ يَقْتَضِي الوُجُوبَ، وماذَكَرَهُ من قِلَّةِ النَّقْلِ، فلَا يَصِحُّ مِمَّنْ أَوْجَبَ الغُسْلَ على مَنْ أُسْلَمَ بعدَ الجَنابةِ في شِرْكِه، فإنَّ الظَّاهِرَ أنَّ البالِغَ لا يَسْلَمُ منها، ثم إنَّ النَّخَبَرَ إذا صَحَّ كَانَ حُجَّةً مِنْ غيرِ اعْتِبارِ شَرْطٍ آخَرَ، على أنَّه قد رُوِي، أنَّ سَعْدَ بنَ مُعَاذٍ،

(١) كذا ورد في النسخ، وتمام الحديث: «الله قَد افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ ».

⁽٢) أخرجه البخاري، في: وجوب الزكاة، وباب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، من كتاب الزكاة، وفي: باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، من كتاب المغازي، وفي: باب ماجاء في دعاء النبي عَلِيْكُ أمنه إلى توحيد الله تبارك وتعالى، من كتاب التوحيد. صحيح البخاري ١٣٠/٢، ١٥٨، ٥/٠٤، ١٤٠/٩. ومسلم، في: باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ٥١،٥٠/١ . وأبو داود، في: باب زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ٣٦٦/١. والنسائي، في: باب وجوب الزكاة، وباب إخراج الزكاة من بلد إلى بلد، من كتاب الزكاة. المجتبي ٣/٥، ٤١. وابن ماجه، في: باب فرض الزكاة، من كتاب الزكاة. سنن ابن ماجه ٦٨/١ ٥. والدارمي، في: باب في فضل الزكاة، من كتاب الزكاة. سنن الدارمي ٣٧٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٣/١.

⁽٣) السدرة: شجرة النبق... وإذا أطلق السدر في الغسل فالمراد الورق المطحون. المصباح المنير.

⁽٤) أخرجه أبو داود، في: باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٦/١. والنسائي، في: باب ذكر مايوجب الغسل ومالا يوجبه غسل الكافر إذا أسلم، من كتاب الطهارة. المجتبي ٩١/١ . كما أخرجه الترمذي، في: باب ماذكر في الاغتسال عندما يسلم الرجل، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذي ٨٤/٣. والإمام أحمد، في: المسند ٥٦١/٠.

وأُسَيْدَ بن حُضَيْر، حِينَ أَرَادَا الإِسْلامَ، سَأَلا مُصْعَبَ بنَ عُمَيْرٍ، وأَسْعَدَ بن زُرَارَة: كيف تَصْنَعُونَ إذا دَخَلْتُم في هذا الأَمْرِ؟ قَالاً: نَعْتَسِلُ، ونَشْهَدُ شَهَادَةَ الحَقِّ(٥). وهذا يَدُلُ على أنَّه كانَ مُسْتَفِيضاً، ولأَنَّ الكَافِرَ لا يَسْلَمُ غالِباً مِن جَنَابَةٍ تَلْحَقُه، ونَجَاسَةٍ تُصِيبُه، وهو لا يَعْتَسِلُ، ولا يَرْتَفِعُ حَدَثُه إذا اغْتَسَلَ، فأقِيمَت مَظِنَّةُ ذلك مُقَامَ حَقِيقَتِه، كما أُقِيمَ النَّوْمُ مُقَامَ الحَدَثِ، والْتِقَاءُ الخِتَانَيْنِ مُقَامَ الإِنْزَالِ.

فصل: فإن أَجْنَبَ الكافِرُ ثُم أَسْلَمَ، لم يَلْزَمْهُ غُسْلُ الجَنَابَةِ، سَوَاءٌ اغْتَسَلَ فَ كُفْرِه أَو لم يَغْتَسِلْ. وهذا قَوْلُ مَنْ أَوْجَبَ غُسْلَ الإسْلَامِ، وقَوْلُ أَبِي حنيفة. وقال الشَّافِعِيُّ: عليه الغُسْلُ في الحاليْنِ. وهذا اخْتِيارُ أَبِي بَكْرٍ؛ لأَنَّ عَدَمَ التَّكْلِيفِ لا الشَّافِعِيُّ: عليه الغُسْلِ، كالصبّا والجُنُونِ، واغْتِسَالُه في كُفْرِه لا يَرْفَعُ حَدَثَه؛ لأَنَّه أَحَدُ الحَدَثَيْنِ، فلم يَرْتَفِعْ في حالِ كُفْرِه كالحَدَثِ الأَصْغُوِ. وحُكِي عن أَبِي حنيفة. وأحدُ الوَجْهَيْنِ لأَصْحَابِ الشَّافِعِيُّ أَنَّه يَرْفَعُ حَدَثَه؛ لأَنَّه أَصَحُ نِيَّةً مِن الصَّبِيِّ. وليس بِصَحِيحٍ؛ لأَنَّ الطَّهارَةَ عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ، فلم تَصِحَ مِنْ كافِرٍ، كالصَّلَةِ. ولنا – على أنَّه لا يَجِبُ – أنَّه لم يُنْقَلْ عن النَّبِيِّ عَيَّالِهُ أَنَّه أَمَرَ أَحَداً بغُسْلِ الجَنَابَةِ مع كَثْرَةِ مَنْ أَسْلَمَ مِن الرِّجَالِ والنِّسَاءِ البَالِغِينَ المُتَزَوِّجِين، ولأَنَّ المَظِنَّة الْحَدَثِ، كالسَّفَرِ مع المَشَقَةِ.

فصل: ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ المُسْلِمُ بِمَاءٍ وسِدْرٍ، كَمَا فِي حَدِيثِقَيْسٍ. ويُسْتَحَبُّ إِزَالَةُ شَعْرِه؛ لأَنَّ النَّبَىَّ عَيِّظِيِّهُ أَمَرَ رَجُلاً أَسْلَمَ، فقالَ: «احْلِقْ». وقال لآخر معه: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الكُفْرِ واخْتَتِنْ» رَوَاهُ أبو داود (١٠). وأقَلُّ أَحْوَالِ الأَمْرِ الاسْتِحْبابُ.

مسألة؛ قال: (والطُّهْرُ مِنَ الحَيْضِ والنَّفَاسِ)
 قال ابنُ عَقِيلٍ: هذا تَجَوُّزٌ؛ فإنَّ المُوجِبَ للغُسْلِ في التَّحْقِيقِ هو الحَيْضُ

⁽٥) انظر: السيرة النبوية، لابن هشام ٤٣٦/٢.

⁽٦) في: باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤١٥/٣.

والنّفَاسُ؛ لأنّه هو الحَدَثُ، وانْقِطَاعُهُ شَرْطُ وُجُوبٍ للغُسْلِ وصِحَّتِه، فَسَمَّاهُ مُوجِبًا لذلك، وهذا كَقَوْلِهِم: انْقِطَاعُ دَمِ الاسْتِحَاضَةِ مُبْطِلٌ للصَّلَاةِ. والمُبْطِلُ المَّسْطُلُ الدلك، وهذا كَقَوْلِهِم: انْقِطَاعُ دَمِ الاسْتِحَاضَةِ مُبْطِلٌ للصَّلَاةِ. والمُبْطِلُ الضَّرُورَةِ، فإذا انْقَطَعَ الدَّمُ زالَت الضَّرُورَةُ، فظَهَرَ حُكْمُ الحَدَثِ حِينَئِذِ، وأُضِيفَ الحُكْمُ إلى الانْقِطَاعِ؛ لِظُهُورِهِ عِندَه. ولا خِلَافَ في وُجُوبِ الغُسْلِ بالحَيْضِ والنّفَاسِ، وقد أَمَرَ النّبِي عَلِيلًة بالعُسْلِ مِن الحَيْضِ في أحادِيثَ كَثيرةٍ، فقال لفاطمة بِنتِ أَلى حُبَيْشِ: «دَعِي الغُسْلِ مِن الحَيْضِ في أحادِيثَ كَثيرةٍ، فقال لفاطمة بِنتِ أَلى حُبَيْشِ: وَمَا الصَّلاةَ قَدْرَ الأَيَّامِ التي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثم اغْتَسِلِي وصَلِّي». مُتَّفَقَ عليه (١٠). الصَّلاةَ قَدْرَ الأَيَّامِ التي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثم اغْتَسِلِي وصَلِّي». مُتَّفَقَ عليه (١٠). أو مُرَ بهِ في حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةً، وسَهْلَة بنت سُهَيْل، وحَمْنة وأَمِر بهِ في حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةً، وسَهْلَة بنت سُهَيْل، وحَمْنة بنت جَحْش، وغَيْرِهنَ (١٠)، وقد قِيلَ في قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّونَ فَأَتُوهُنَ (١٠) ﴾ بنت جَحْش، وغيرِهنَ (١٠)، وقد قِيلَ في قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿ فَإِذَا تَطَهَّونَ فَأْتُوهُنَ اللهُ مُنْ الغُسْلِ، فَدَلً عَلَى وُجُوبِه عليها. يَعْنِي: إذا اغْتَسَلْنَ. مَنَعَ الزَّوْجَ وَطْأَهَا قَبْلَ الغُسْلِ، فَدَلً عَلَى وُجُوبِه عليها. والنَّفَاسُ كالحَيْضِ سواء؛ فإنَّ دَمَ النَّفَاسِ هو دَمُ الحَيْضِ، وإنّها كانَ في مُدَّةِ الحَمْل يَنْصَرفُ إلى غِذَاء الوَلَدِ، فَحِينَ خَرَجَ الوَلَدُ خَرَجَ الدَّهُ المُعْرَجِ الدَّهُ المُورِةِ وَعِلَى فَالْعَدَمِ مَصْرفِه، المَدْضَرِ اللهُ عَذَاء الوَلَدِ عَلَى وَحَدَى مَا المَالِي فَا المَدْرَا المُعْرَامِ اللهُ عَلَى وَحِينَ خَرَجَ الوَلَدُ خَرَجَ الدَّهُ (١٤) لِعَدَمِ مَصْرفِه، المَدْرَا المُحْرَا الْعُلَامِ عَذَاء الوَلِدَ عَلَى وَحَدَى المَعْرَا المُعْرَامِ اللهُ العَدْمِ مَالمَا المُعْرَالِ المُعْرَامِ المَالِي اللهُ المُلْهَ المُعْرَامِ اللهُ المُعْرَامِ اللهَ المُعْرَامِ المَالِمَةُ المَالِهُ المَالِمُ المَعْرَامِ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ ال

⁽۱) يأتى الحديث بتمامه فى باب الحيض. وأخرجه البخارى، فى: باب غسل الدم، من كتاب الوضوء، وفى: باب الاستحاضة، وباب إقبال المخيض وإدباره، وباب إذا حاضت فى شهر ثلاث حيض، من كتاب الحيض. صحيح البخارى ٢٦٢/، ٤٨، ٨٥، ٩٠. ومسلم، فى: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٢/١. وأبو داود، فى: باب فى المرأة تستحاض ومن قال لا تدع الصلاة...، وباب من روى أن الحيضة إذا أدبرت لا تدع الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢٦٢/١ - ٥٠. والترمذى، فى: باب فى المستحاضة، من أبواب الطهارة، عارضة الأحوذى ١٩٧/١. والنسائى، فى: باب ذكر الاغتسال من الحيض، وباب ذكر الأقراء، وباب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، من كتاب الطهارة، وفى: باب ذكر الاستحاضة وإقبال الدم وإدباره، وباب ذكر الأقراء، وباب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، من كتاب الطهارة، فى: باب الحيض. المجتمى المجتمى المجتمى المهم الكرة عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ماجاء فى المستحاضة التى قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم، من كتاب الطهارة. والإمام أحمد، فى: المستحاضة من كتاب الطهارة. سنن الدارمى المهارة، عن المستحاضة من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٩٨/١ والمام اللك، فى: باب فى غسل المستحاضة من كتاب الطهارة. سنن الدارمى المهارة. الموطأ ١٩١١. والإمام أحمد، فى: المستحاضة من كتاب الطهارة الموطأ ١٩١٦. والإمام أحمد، فى: المستحاضة من كتاب الطهارة الموطأ ١٩١٦. والإمام أحمد، فى: المن تأتى هذه الأحاديث فى باب الحيض، المسائل ٩٠، ٩٠، ١٩٠.

⁽٣) سورة البقرة ٢٢٢.

⁽٤) من: م.

وسُمِّىَ نِفَاسًا.

فصل: فأمّا الوِلَادَةُ إِذَا عَرِيَت عن دَم، فَلَا يَجِبُ فيها الغُسْل، في ظَاهِرِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ. وقال غَيْرُه: فيها وَجْهَان؛ أَحَدُهُما يَجِبُ الغُسْل بها؛ لأنّها مَظِنَّةٌ للنّفَاسِ الْمُوجِب، فقامَتُ مَقامَهُ في الإيجَابِ، كَالْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ، ولأنّها يُسْتَبْرَأُ بها السُّوخِيم، أَشْبَهَتِ الحَيْضَ. ولإَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَان كَالوَجْهِيْنِ. والأُوَّلُ (°) الرَّحِمُ، أَشْبَهَتِ الحَيْضَ. ولإَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَان كَالوَجْهِيْنِ. والأُوَّلُ (°) الصَّحِيحُ؛ فإنَّ الوُجُوبَ بالشَّرْع، ولم يَرِدْ بالغُسْلِ هُهُنا، ولا هو في مَعْنى الصَّحِيحُ؛ فإنَّ الوُجُوبَ بالشَّرْع، ولم يَرِدْ بالغُسْلِ هُهُنا، ولا هو في مَعْنى المَنْصُوص، فإنَّه لَيْسَ بَدْمٍ ولا مَنِيِّ، وإنما وَرَدَ الشَّرْعُ بالإيجَابِ بهذيْنِ الشَّيْئَيْنِ. المَنْصُوص، فإنَّه لَيْسَ بَدْمٍ ولا مَنِيًّ؛ وإنما يُعْلَمُ جَعْلُها مَظِنَّةً بنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعِ، ولا نَصَّ في هذا ولا إجْماع، والقِيَاسُ الآخَرُ مُجَرَّدُ طَرْدٍ لا مَعْنى تَحْتَه، ثم قد اخْتَلَفَا في في هذا ولا إجْماع، والقِيَاسُ الآخَرُ مُجَرَّدُ طَرْدٍ لا مَعْنى تَحْتَه، ثم قد اخْتَلَفَا في أَكْثِ الأَحْكَامِ، فليْسَ تَشْبِيهُهُ (°) به فِي هَذَا الحُكْمِ أَوْلَى مِنْ مُخَالَفَتِه في سائِرِ الأَحْكَامِ، فليْسَ تَشْبِيهُهُ (°) به فِي هَذَا الحُكْمِ أَوْلَى مِنْ مُخَالَفَتِه في سائِرِ الأَحْكَامِ.

فصل: إذا كان على الحائِضِ جَنَابَةٌ، فليس عليها أَنْ تَعْتَسِلَ حتى يَنْقَطِعَ عَيْضُها. نَصَّ عليه أحمدُ، وهو قَوْلُ إسْحَاق؛ وذلك لأنَّ الغُسْلَ لا يُفِيدُ شَيْئًا من الأَحْكَامِ، فإن اغْتَسَلَتْ للجَنَابَةِ فى زَمَنِ حَيْضِها، صَحَّ غُسْلُها، وزَالَ حُكْمُ الجَنَابَةِ. نَصَّ عليه أحمد، وقال: تَزُولُ الجَنَابَةُ، والحَيْضُ لا يَزُولُ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُ. قال: ولاأَعْلَمُ أحداً قال: لا تَعْتَسِلُ. إلَّا عَطَاء، فإنَّه قال: الحَيْضُ أَكْبُرُ. قال: ثم نَزَلَ عن ذلك، وقال: تَعْتَسِلُ. وهذا لأنَّ أحَدَ الحَدَثَيْنِ لا يَمْنَعُ ارْتِفَاعَ الآخر، كا لو اغْتَسَلَ المُحْدِثُ الحَدَثَ الأَصْعَر.

فصل: ولا يَجِبُ الغُسْلُ مِنْ غُسْلِ المَيِّتِ/ وبه قال ابنُ عَبَّاس، وابنُ عُمَر، وعائشة، والحسنُ، والنَّخِيُّ، والشَّافِعِيُّ، وإسْحَاقُ، وأبو ثَوْرٍ، وابنُ المُنْذِرِ، وأبحابُ الرَّأي. وعن عَلِيٍّ، وأبى هُرَيْرة، أنَّهُما قَالَا: مَنْ غَسَّلَ مَيِّتاً فَلْيَغْتَسِل. وبه قال سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ، وابنُ سِيرِينَ، والزُّهْرِيُّ. واخْتَارَهُ أبو إسْحاق

⁽٥) مكان هذا في م: «الثانى لايجب وهو»، والمثبت في الأصل، وما في م تكرار لما تقدم في أول الفصل.

⁽٦) في م: «تشبهه».

الجُوزَ جَانِيّ؛ لِمَا رُوِيَ عِن أَبِي هُرِيْرَة، عِن النّبِيِّ عَيْقِكَةً أَنه قال: «مَنْ غَسَّلَ مَيْتًا فَلْيَغْسِلْ، ومَنْ حَمَلَهُ (٧) فَلْيَتَوَضَّا (٨) ». قال التّرْمِذِيُّ: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وذَكَرَ أَصْحابُنا رِوَايةً أُخْرَى عِن أَحمد، في وُجُوبِ الغُسْلِ على مَنْ غَسَّلِ المَيْتَ الكَافِرَ خاصَّةً؛ لأَنَّ النّبِيَّ عَقِلَةً أَمَرَ عَلِيًّا أَن يَغْتَسِلَ لَمَّا غَسَّلَ أَبَاهُ (١) . ولنا، قَوْلُ صَفُوانَ بَنِ عَسَّالٍ المُرَادِيِّ (١٠)، قال: أَمرَنَا رَسُولُ اللهِ عَقِلَةً أَنْ لا نَنْزِعَ خِفَافَنَا مَنْ وَلَي المُرَادِيِّ (١٠) إلَّا مِنْ جَنَابِةٍ (١٠). ولأَنهُ غُسُلُ آدَمِيً فلم يؤجِب الغُسْلَ كَفْسُلِ الحَيِّ، وَحَدِيثُهُم مَوْقُوفٌ على أَبِي هُرَيرَة، قاله الإمامُ أحمد. وقال ابنُ كَفْسُلِ الحَيِّ، وَحَدِيثُهُم مَوْقُوفٌ على أَلِي هُرَيرَة، قاله الإمامُ أحمد. وقال ابنُ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأً». قالَتْ وهل هي المُنذِرِ: لَيْسَ في هذا حَدِيثُ يَثْبُتُ ، ولذلك لا يُعْمَلُ به في وُجُوبِ الوُضُوءِ على مَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأً». قالَتْ: وهل هي حَمَلَهُ . وقد ذُكِرَ لعائِشة قُولُ أَبِي هُرَيْرة: (ومَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأً». قالَتْ: وهل هي حَمَلَهُ . وقد ذُكِرَ لعائِشة قُولُ أَبِي هُرَيْرة: (ومَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأً». قالَتْ: وهل هي حَمْلِه. وأما حَدِيثُ عليٍّ ، والله عَلَيْ النّبيُ عَلَيْقَة : (اذْهُبْ فَوْارِهِ، ولا تُحْرَثُنْ شَيْعًا حَتَى عَنْ أَبِي العُسْلُ مِنْ أَلْكَافٍ النَّالِة فَا النَّيْكُ مَا النَّيْلُ هذا القَوْل حُجَّةً تُوجِبُه، وأَهُلُ العِلْمِ على غَلْمُ العَلْمِ على غَلْمُ لَالْكَافِرِ الْحَقِّ الْحَقْ الْحَقِي الْعُسْلُ مِنْ غَلْمُ العَلْمِ على المَالِكُ فِي الْحَقِي الْعَلْمِ هَا الْعَلْمِ على عَلَى الْعُلْمِ على العَلْمُ العَلْمِ الْحَقِ الْحَقِي الْعَلْمُ الْعَلْمِ على الْحَلَوْدِ الْحَقِّ الْحَلْمُ الْعِلْمِ على الْحَلْمُ الْعَلْمِ على الْعَلْمُ الْعَلْمِ على الْعُلْمِ الْعَلْمِ الْحَلَى الْعُلْمُ الْعَلْمِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمِ على الْحَلَى الْمُ الْعَلْمِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعِلْمِ الْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْ

فصل: ولا يَجِبُ الغُسْلُ على المَجْنُونِ والمُغْمَى عليه إذا أَفَاقًا مِنْ غيرِ احْتِلَامٍ،

⁽٧) في م : «حمل ميتا» .

⁽٨) تقدم تخريجه فى المسألة ٤٩، صفحة ٢٥٦، وهو يروى أيضا عن على وعائشة والمغيرة .

⁽٩) أخرجه الإمام أحمد، في : المسند ١٣٠،١٠٣/١ .

⁽١٠) فى النسخ: «الرازى» تحريف. وهو صحابى غزا مع النبى ﷺ ثنتى عشرة غزوة، وسكن الكوفة. انظر: أسد الغابة ٢٧/٣.

⁽١١) سقط من: الأصل.

⁽١٢) أخرجه الترمذى، فى: باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٢/١ . والنسائى، فى: باب التوقيت فى المسح على الخفين للمسافر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧١/١. والإمام أحمد، فى: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦١/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٤٠، ٢٣٩/٤.

ولا أعْلَمُ في هذا خِلَافاً. قال ابنُ المُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ الله عَيْقِيلَةِ اغْتَسَلَ مِن (١٠) الإغْمَاءِ (١٠). وأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّه لا يَجِبُ، ولأَنَّ زَوَالَ العَقْلِ في نَفْسِهِ ليس بمُوجِبِ للغُسْلِ، ووُجُودُ الإِنْزَالِ مَشْكُوكٌ فيه، فلا نَزُولُ عَنِ اليَقِينِ بالشَّكِّ، فإن تُيُقِّنَ منهما الإِنْزَالُ فعليهما الغُسْلُ؛ لأَنَّه يكونُ من احْتِلَامٍ، فيَدْخُلُ في جُمْلَةِ المُوجِبَاتِ المَدْكُورَةِ، ويُسْتَحَبُّ الغُسْلُ مِنْ جَمِيعِ ما نَفَيْنَا وُجُوبَ الغُسْلِ منه؛ لوُجُودِ ما يَذَكُ عليه مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ عَيِّلِيَّةٍ لَهُ، والخُرُوجِ مِن الخِلَافِ.

حسألة؛ قال: (والحائضُ والجُنبُ والمُشْرِكُ إذا غَمَسُوا أَيْدِيَهُمْ فَ
 الْمَاء، فَهُو طَاهِرٌ)

⁽۱۳) فی م: «عن».

⁽١٤) انظر: ماأخرجه البخارى، في: باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١٧٦/ ١٧٦. ومسلم، في: باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١١/١٣. والسمائى، في: باب الائتام بالإمام يصلى قاعدا، من كتاب الإمامة. المجتبى ٧٨/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥١/٦، ٢٥١/٦.

⁽١) تقدم في صفحة ٣٣.

⁽٢) تقدم في صفحة ٣١، ٣٣.

مِنَ المَسْجِدِ». فقالت: إنِّى حائِضٌ، قال: (إنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ في يَدِك ». وكان رَسُولُ الله يَشْرَبُ مِنْ سُؤْرِ عائشة وهي حائِضٌ، ويَضَعُ فَاهُ على مَوْضِعِ فِيهَا، وتَتَعَرَّقُ العَرْقَ، وهي حائِضٌ، فيأْخُذُه النبيُّ عَيْقِيدٍ، ويَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعِ فِيهَا. وكانت تَعْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللهِ عَيْقِيدٍ، وهي حائِضٌ ")، وتَوضَّأُ النَّبِيُّ عَيْقِيدٍ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ، مُتَّفَقٌ عليه. وتَوضَّأً عُمَر مِن جَرَّةِ نَصْرَانِيَّة. وأجابَ النبيُّ عَيِقِيدٍ يَهُودِيًّا مُشْرِكَةٍ، مُتَّفَقٌ عليه. وتوضَّأً عُمَر مِن جَرَّةِ نَصْرَانِيَّة. وأجابَ النبيُّ عَيِقِيدٍ يَهُودِيًّا دَعَاهُ إلى خُبْزٍ وإهَالَةٍ سَنِحَةٍ (أ). ولأنَّ الكُفْرَ معنَى في قلْبِه، فلا يُؤثِّرُ في نَجَاسَةِ ظاهِرِهِ كسائِرِ ما في القَلْبِ، والأصْلُ الطَّهارَةُ. ويَتَخَرَّ جُ التَّفْرِيقُ بِينِ الكِتَابِيِّ الذي لا يَأْكُلُ الميتَةَ والخِنْزِيرَ، ومَنْ لا تَحلُّ لا يَكُلُ الميتَةَ والخِنْزِيرَ، ومَنْ لا تَحلُّ ذَيِيجِم، كَا فَرَقْنا بينهم في آنِيتِهِم وثِيَابِهِم.

فصل: وأمَّا طُهُورِيَّةُ الماء، فإن الحائِض والكافِر لا يُؤَثِّرُ غَمْسُهُما يَدَيْهِما فى الماءِ شَيْعًا؛ لأنَّ حَدَثَهُما لا يُرْتَفِعُ. وأما الجُنُبُ فإنْ لم يَنْوِ بِغَمْسِ يَدِه فى الماءِ رَفْعَ الحَدَثِ عنها (٥)، فهو باق على طُهُورِيَّته؛ بدَلِيلِ حَدِيثِ المرأةِ التى قالت: غَمَسْتُ يَدَى فَى الماءِ، وأنا جُنُب، فقال النبي عَيِّلَيَّةِ: «الماءُ لا يُجْنِبُ». ولأن الحَدَثَ لا يَرْتَفِعُ مِنْ غيرِ نِيَّةٍ، فأشْبَهَ غَمْسَ الحائِضِ. وإن نَوى رَفْعَ حَدَثِها، فحُكْمُ الماءِ حُكْمُ مالو اغْتَسَلَ الجُنُبُ فيه للجَنَابَةِ. / وقال بعضُ أصْحابِنَا: إذا نَوى رَفْعَ الحَدَثِ ، ثم ؛ عَمَسَ يَدَهُ في الماء لِيَغْتَرِفَ بها، صار الماءُ مُسْتَعْمَلاً. والصَّحِيحُ – إن شاء الله – أنَّه إذا نَوَى الاغْتِرَافَ لم يَصِرْ مُسْتَعْمَلاً؛ لأنَّ قَصْدَ الاغْتِرَافِ مَنَعَ قَصْدَ غَسْلِها، على مابَيَّناهُ في المُتَوضِّىء إذا اغْتَرَفَ مِنَ الإناءِ بعدَ غَسْل وَجْهِهِ.

وإن انْقَطَعَ حَيْضُ المَرْأَةِ ولم تَغْتَسِلْ، فهي كالجُنُبِ، فيما ذَكَرْنا من التَّفْضِيل. وقد اخْتَلَفَ (٦) عن أحمدَ في هذا؛ فقال في مَوْضِعٍ، في الجُنُبِ والحائِضِ يَغْمِسُ يَدَهُ

⁽٣) انظر لكل ذلك صفحة ٦٩، وصفحة ٧٠.

⁽٤) انظر لكل ماتقدم صفحات ١١٠-١١٢.

⁽٥) في م: «منها».

⁽٦) أي: النَّقْلُ.

في الإِنَاء: إذا كانَا نَظِيفَيْن، فلا بَأْسَ به. وقال في مَوْضِعِ آخَرَ (٧): كُنْتُ لا أَرَى به بَأْساً، ثم حُدِّثْتُ عن شُعْبة، عن مُحارِب بن دثارٍ، عن ابن عُمَر، وكأنِّي تَهَيَّبُه. وسُئِلَ عن جُنُب وُضِعَ له ماءٌ فأَدْخَلَ يَدَهُ يَنْظُرُ حَرَّهُ مِنْ بَرْدِه؟ قال: إِنْ كان إصْبَعًا فأرجو أن لا يكونَ به بَأْسٌ، وإن كانت اليَدَ أَجْمَعَ فكأنَّه كَرِهَه. وسُئِلَ عَن الرَّجُلِ يَدْخُلُ الحَمَّامَ، وليس معه أحَدِّ، ولا مايَصُتُّ به على يَده، أَتَرَى أَنْ يَأْخُذَ بِفَمه؟ قال: لَا، يَدُهُ وفَمُهُ واحِدٌ. وقِياسُ المَذْهَبِ ماذكرناهُ، وكلامُ أحمدَ مَحْمُولٌ على الكَرَاهَةِ المُجَرَّدَةِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الخِلَافِ. وقال أبو يوسُف: إنْ أَدْخَلَ الجُنُبُ يَدَهُ في الماء لم يَفْسُدْ، وإن أَدْخَلَ رجْلَهُ فَسَدَ؛ لأنَّ الجُنُبَ نَجِسٌ، وعُفِيَ عَنْ يَدِه لِمَوْضِعِ الحَاجَةِ. وكَرِه النَّخَعِيُّ الوُضُوءَ بسُؤْرِ الحَائِضِ. وقال جابرُ بن زَيْد: لا يَتَوَضَّأُ به للصَّلَاةِ. وأَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ لا يَرَوْنَ بِسُؤْرِها بَأْساً؛ منهم الحَسنُ، ومُجَاهِد، والزُّهْرِيُّ، ومالِكٌ، والأَوْزَاعِيُّ، والثَّوْرَيْ، والشَّافِعِيُّ، وأبوُ عُبَيْدٍ. وقد دَلَّلْنَا على طَهَارَةِ الجُنُبِ والحائِضِ، والتَّفْريقُ بين اليَدِ والرِّجْلِ لا يَصِحُّ؛ لأنَّهُما اسْتَوَيَا فيما إذا أَصَابَتْهُما نَجَاسَةً، فاسْتَوَيَا في الجَنَابَةِ، ويَحْتَمِلُ أن نَقُولَ بهِ؛ لأنّ اليَدَ يُرَادُ بها الاغْتِرَافُ، وقَصْدُه هو المانِعُ مِنْ جَعْلِ الماء مُسْتَعْمَلًا، وهذا لا يُوجَدُ في الرِّجْل؛ لأنَّها لا يُغْتَرَفُ بِها، فكان غَمْسُها بعدَ إِرَادَةِ الغَسْلِ اسْتِعْمالاً للماء. واللهُ أَعْلَمُ.

٧٥ - مسألة؛ قال: (ولا يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ بِفَضْلِ وَضُوءِ^(۱) المَرْأَةِ إذا خَلَتْ بالْماءِ)

اخْتَلَفَت الرِّوَايةُ عن أحمدَ، رَحِمَه اللهُ، في وُضُوءِ الرَّجُلِ بِفَضْلِ طَهُورِ (٢) المَرْأَةِ إِذَا خَلَتْ به، والمشهورُ عنه: أنَّهُ لا يجوزُ ذلك. وهو قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ (٣)

⁽٧) من: م.

⁽١) في م: «طهور».

⁽٢) في م: «وضوء».

⁽٣) عبد الله بن سرجس المزنى، صحابى سكن البصرة، روى عن النبى عَلِيْكُ وعن الصحابة. تهذيب التهذيب ٢٣٢/٠، ٢٣٣.

والحسن، وعُنَيْمِ بنِ قَيْسِ (٤)، وهو قَوْلُ ابنِ عُمَر فى الحائِضِ والجُنْبِ. قال أحمد: قد كَرِهَه غيرُ واحِد مِنْ أَصْحَابِ النبيِّ عَلَيْكَ اللهِ وَالمَّا إذا كان جَمِيعًا فلا بَأْسَ. ٨٤ والثانية، يجوزُ الوُضُوءُ به للرِّ جَالِ والنَّسَاءِ. اخْتَارَها ابنُ عَقِيلٍ، وهو قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ فى صَحِيحِه، قال: كان النَّبِيُّ عَلَيْكَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ (٤) مَيْمُونَةُ (١٠). وقالت مَيْمُونَةُ: اغْتَسَلْتُ مِنْ جَفْنَةٍ، فَقَضَلَتْ فيها فَضْلَةً، فجاء النَّبِيُّ عَلِيلًة يَغْتَسِلُ، فقلتُ: إنِّى قد اغْتَسَلْتُ مِنْهُ، فقالَ: «الماءُ لَيْسَ عَلَيْه جَنَابَةٌ (٧)». ولأنَّه مَاءٌ طَهُورٌ، جَازَ لِلْمَرْأَةِ الوُضُوءُ بِهِ، فجازَ لِلرَّجُلِ كَفَضْلِ الرَّجُلِ. وَوَجْهُ الرِّولِيةِ الأُولَى ما رَوَى الحَكَمُ بنُ عَمْرِو، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِلِكُ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ اللَّوْرَعِ اللهِ اللهِ عَلَى الرَّجُلُ عَلَى السَّعُونِ المَرْأَةِ. قال التَرْمِذِيُّ: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ (٨). ورَوَاهُ أَبُو داود، وابنُ مَاجَه (١٠). قال الخَطَّابِيُّ (١٠): قال محمدُ بنُ إسماعيل: خَبرُ الأَقْرَعِ (١١) لا يَصِحُ. مَاجَهُ فقد مَاجَهُ في هذا خَبرُ عَبْدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ، وهو مَوْقُوفٌ، ومَنْ رَفَعَهُ فقد والصَّحِيخُ في هذا خَبرُ عَبْدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ، وهو مَوْقُوفٌ، ومَنْ رَفَعَهُ فقد أَخْطأً. قُلْنَا: قد رَوَاهُ أَحْدُ، واحْتَجَّ به، وهذا يُقَدَّمُ عَلَى التَّضْعِيفِ؛ لِاحْتِمالِ أَن يكونَ قد رُوىَ مِنْ وَجُهٍ صَحِيحٍ خَفِىَ على مَنْ ضَعَفَهُ، وأيضًا فإنَّهُ قَوْلُ جَماعةٍ مِن يكونَ قد رُوىَ مِنْ وَجْهٍ صَحِيحٍ خَفِى على مَنْ ضَعَفَهُ، وأيضًا فإنَّهُ قَوْلُ جَماعةٍ مِن

(٤) غنيم بن قيس المازني، أدرك النبي عَلَيْكُ ورآه. وقال أبو سعيد بن يونس: لا تصح له رواية ولا صحبة. أسد الغابة ٣٤٣/٤.

⁽٥) في م زيادة: «وضوء».

⁽٦) أخرجه مسلم، فى: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة فى إناء واحد إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٧/١. وابن ماجه، فى: باب الرخصة بفضل وضوء المرأة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٢/١.

 ⁽٧) تقدم فى صفحة ٣١. وهو بهذا اللفظ عند الدارقطني، أخرجه فى: باب استعمال الرجل فضل وضوء المرأة، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ٢/١.

^{. (}٨) أخرجه الترمذي، في: باب في كراهية فضل طهور المرأة. من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذي ٨٢/١.

⁽٩) أخرجه أبو داود، فى: باب النهى عن الوضوء بفضل المرأة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١٩/١. وابن ماجه، فى: باب النهى عن الوضوء بفضل وضوء المرأة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٢١. كما أخرجه النسائى، فى: باب النهى عن فضل وضوء المرأة، من كتاب المياه. المجتبى ١٤٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢١٣/٤، ٢١٥٥.

⁽١٠) في معالم السنن ٢/١.

⁽١١) هو الحكم بن عمرو. كما جاء في معالم السنن.

الصَّحَابَةِ، قال أَحمدُ: أَكْثُرُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَيِّلِكُمْ يقولون: إذا خَلَتْ بالماءِ فلا يَتَوَضَّأُ منه. فأمَّا حَدِيثُ مَيْمُونَةَ فقد قال أَحمد: أَنْفِيهِ؛ لِحَالِ سِمَاكِ (١٠٠)، لَيْسَ أَحَدٌ يَتُوفِهُ عَيْرُه. وقال: هذا فيه اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، بَعْضُهُم يَرْفَعُهُ، وبَعْضُهم لا يَرْفَعُهُ. وبَعْضُهم لا يَرْفَعُهُ. ولأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا لم تَخْلُ به، فَيُحْمَلُ عليه، جَمْعًا بين الخَبَرَيْنِ.

فصل: واختَلَفَ أصحابُنا في تفسيرِ الخُلْوَةِ به، فقال الشَّريفُ أبو جعفر قولاً يدلُّ على أنَّ الحُلْوَةَ هي أن لا يَحْضُرُها مَنْ لا تَحْصُلُ الحَلْوَةُ في النِّكَاجِ بحُضُورِهِ، سواةٌ كان رَجُلاً، أو الْمَرأةُ، أو صَبِياً عاقِلاً؛ لأَنَّها إحْدَى الحَلْوَتَيْنِ، فنافاها حُضُورُ أَحَدِ هؤلاءِ كالأُخرى. وقال القاضيى: هي أنْ لا يُشَاهِدَها رَجُلّ مُسْلِمٌ، فإنْ شاهَدَها صَبِيٌّ أَوْ الْمَرأةُ أو رَجُلٌ كافِرٌ، لم تَحْرُجْ بحُضُورِهِمْ عَن الحَلْوَةَ. وذَهَبَ بَعْضُ الأصْحابِ إلى أنَّ الحَلْوَةَ اسْتِعْمالُها للماءِ مِنْ غَيْرِ مُشَارَكَةِ النَّهُ بُولُ في اسْتِعْمالُه؛ لأنَّ أَحمدَ قال: إذا خَلَتْ به فَلا يُعْجِبُنِي أَنْ يَغْتَسِلَ هو به. وإذا الرَّجُلِ في اسْتِعْمالُه؛ لأنَّ أَحمدَ قال: إذا خَلَتْ به فَلا يُعْجِبُنِي أَنْ يَغْتَسِلَ هو به. وإذا شَرَعًا فيه جَمِيعاً فلا بَأْسَ بهِ؛ وذلك (١٠٠ لِقولِ عبد الله بنِ سَرْجِسَ: اغْتَسِلَ هي جَمِيعاً فلا بَأْسَ بهِ؛ وذلك (١٠٠ لِقولِ عبد الله بنِ سَرْجِسَ: اغْتَسِلَ هي جَمِيعاً فلا بَأْسَ بهِ؛ وذلك (١٠٠ لِقولِ عبد الله بنِ سَرْجَسَ: اغْتَسِلَ هي جَمِيعاً فلا بَأْسَ به فلا تَقْرَبَنَهُ. رَوَاهُ الأَثْرَمُ. وقد كانتُ عَائِشَةُ تَعْتَسِلُ هي ورَسُولُ اللهِ مِنْ إنّاءٍ واجِدٍ، يَعْتَرِفَانِ منه جميعاً. مُتَّفَقٌ عليه (١٠٠)، فيُخَصُّ بهذا عُمُومُ ورَسُولُ اللهِ مِنْ إنّاءٍ واجدٍ، يَعْتَرِفَانِ منه جميعاً. مُتَّفَقٌ عليه (١٠٠)، فيُخَصُّ بهذا عُمُومُ ورَسُولُ اللهِ مِنْ إنّاءٍ واجدٍ، يَعْتَرِفَانِ منه جميعاً. مُتَّفَقٌ عليه (١٠٠)، فيُخَصُّ بهذا عُمُومُ ورَسُولُ اللهِ مِنْ إنّاءٍ واجدٍ، يَعْتَرِفَانِ منه جميعاً. مُتَّفَقٌ عليه (١٠٠)، فيُخصُ عبد الله عبد المؤلِن عبد الله عبد الله المؤلِن عبد الله عبد الله عبد الله عبد المؤلِن عبد المؤلِن منه جميعاً عبد الله عبد الله عبد المؤلِن عبد الله عبد الله عبد المؤلِن عبد المؤلِن عبد المؤلِن المؤلِن المؤلِن عبد المؤلِن ا

⁽١٢) هو أبو المغيرة سماك بن حرب بن أوس الذهلي الكوفى، المتوفى سنة ثلاث وعشرين ومائة. انظر أقوال الأئمة فيه، فى ترجمته فى تهذيب التهذيب ٢٣٢/٤ – ٢٣٤.

⁽۱۳) سقط من: م.

⁽۱۶) لعله يعنى عبد الواحد بن زياد العبدى مولاهم البصرى، وهو يروى عن عاصم الأحول، عن عبد الله بن سرجس، وكانت وفاته سنة ست وثمانين ومائة، أو سنة سبع. انظر: تذكر الحفاظ ۲۵۸/۱.

⁽١٥) أخرجه البخارى، ف: باب غسل الرجل مع امرأته، وباب هل يدخل الجنب يده فى الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة، من كتاب الغسل، وفى: باب مباشرة الحائض، من كتاب الحيض، وفى باب ماوّطىء من التصاوير، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ٢١٦/٧، ٧٤، ٧٢، ٧٨، ٢١٦/٧. ومسلم، فى: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة فى إناء واحد إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢١٥٥١. وأبو داود، فى: باب الوضوء بفضل المرأة، وباب قدر الماء الذى يجزئ فى الغسل، من كتاب

فصل: فإنْ خَلَتْ به فى بعضِ أعضائِها، أو فى تَجْدِيدِ طهارةٍ، أو اسْتِنْجاءٍ، أو غَسْلِ نجاسةٍ، ففيه وَجْهان: أحدُهما المَنْعُ؛ لأنَّه طَهَارَةٌ شَرْعِيَّةٌ. والثانى لا يَمْنَعُ؛ لأنَّه الطَّهَارَةَ المُطْلَقَة تَنْصَرِفُ إلى طهارةِ الحَدَثِ الكَامِلَةِ. وإنْ خَلَتْ به ذِمِّيَةٌ فى اغْتِسَالِها، ففيه وَجْهان: أحدهما. هو كَخَلْوةِ المُسْلِمَةِ؛ لأنَّها أَدْنَى حَالاً مِن المُسْلِمَةِ وأبَّعَدُ مِن الطَّهَارَةِ، وقد تَعَلَّق بِغُسْلِها حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وهو حِلَّ وَطْفِها إذا اغْتَسَلَتْ مِن الحَيْضِ وأمْرُها به إذا كان مِنْ جَنَابَةٍ. والثانى لا يُؤثِّرُ؛ لأنَّ طهارتها لا تَصِحُّ، فهى كَتَبَرُّدِهَا. وإن خَلَت المَرْأَةُ بالماءِ فى تَبَرُّدِهَا، أو تَنْظِيفِها، أو غَسْلِ تَصِحُ، فهى كَتَبَرُّدِها. وإن خَلَت المَرْأَةُ بالماءِ فى تَبَرُّدِها، أو تَنْظِيفِها، أو غَسْلِ تَوْبِها من الوَسَخِ، لم يُؤثِّر؛ لأنَّه لَيْسَ بِطَهَارَةِ.

فصل: وإنَّما تُؤَثِّرُ خَلْوَتُها فى الماءِ القَلِيلِ، وما بَلَغَ القُلَّيْنِ لا يُؤَثِّرُ خَلْوَتُها فيه؛ لأنَّ حَقِيقَةَ النَّجَاسَةِ والحَدَثِ لا تُؤَثِّرُ فِيه، فَوَهْمُ ذلك أُوْلَى.

فصل: ومَنْعُ الرَّجُلِ مِنَ اسْتِعْمَالِ فَضْلَةِ طَهُورِ المَوْأَةِ تَعَبُّدِى عَيرُ مَعْقُولِ المَعْنَى، نَصَّ عَلَيْه أَحمدُ. ولذلك يُبَاحُ لامْرَأَةٍ سِوَاها التَّطَهُّرُ بِهِ في طهارةِ الحَدَثِ، المعنى، نَصَّ عَلَيْه أَحمدُ. ولذلك يُبَاحُ لامْرَأَةٍ سِوَاها التَّطَهُّرُ بِهِ في طهارةِ الحَدَثِ، وغَسْلِ النَّجَاسَةِ، وغَيْرِهِما؛ لأنَّ النَّهْيَ اخْتَصَّ الرَّجُلِ وَلم يُعقلُ مَعْنَاهُ، فيَجِبُ قَصِيرُهُ على مَحلِّ النَّهْي، وهل يجوزُ للرَّجُلِ غَسْلُ النَّجَاسَةِ به؟ فيه وَجُهان: أحدهما لا يَجُوزُ. وهو قَوْلُ القَاضِي؛ لأَنَّه مانِعٌ لا يَرْفَعُ حَدَثَه، فَلَمْ يُزِلِ النَّجَسَ، كسائِرِ المَائِعَاتِ. والثانِي يَجُوزُ. وهو الصَّحِيحُ؛ لأَنَّه ماةً يُطَهِّرُ المَوْأَةَ مِنَ الحَدَثِ المَائِعَاتِ. والثانِي يَجُوزُ. وهو الصَّحِيحُ؛ لأَنَّه ماةً يُطَهِّرُ المَوْأَةَ مِنَ الحَدَثِ

والنَّجَاسَةِ، ويُزِيلُها مِنَ المَحَالِّ كُلِّها إِذَا فَعَلَتْه المرَأَةُ (١٦)، فَيُزِيلهُا إِذَا فَعَلَهُ الرَّجُل، كسائِرِ المِيَاهِ، ولأَنَّهُ مَاءٌ يُزِيلُ النَّجَاسَةَ بمُبَاشَرَةِ المَرْأَةِ، (١٧ فَيزيلهُا إِذَا فَعَلَهُ ١٧ الرَّجُل، كسَائِرِ المِيَاهِ، والحديثُ لا نَعْقِلُ عِلَّتَهُ، فَيُقْتَصَرُ على ماوردَ به لَفْظُه، ونَحْوُ هذا يُحْكَى عن ابْنِ أَبى موسى (١٨). والله أعلمُ.

....

⁽١٦) سقط من: م.

⁽١٧ - ١٧) في الأصل: «يزيلها بمباشرة».

⁽١٨) أبو بردة عامر بن عبد الله بن قيس الأشعرى، ابن أبي موسى، قاضى الكوفة، كان من أوعية العلم، حجة باتفاق، توفي سنة أربع ومائة. سير أعلام النبلاء ٥/٥ -٧.

بابُ العُسْلِ مِن الجنابةِ

٨٥ - مسألة؛ قال أبو القاسم: (وإذَا أَجْنَبَ غَسَلَ مَابِهِ مِنْ أَذًى، وتُوضًا وَضُورَةُ للصَّلَاةِ، ثُم أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، يَرْوِى أَصُولَ الشَّعْرِ، ثم يُفِيضُ المَاءَ عَلَى سَائِر جَسَدِهِ)

قال الْفَرَّاءُ: يَقَالَ جَنُبَ (۱) الرَّجُلُ وأَجْنَبَ وتَجَنَّبَ (۲) واجْتَنَبَ، مِنَ الْجَنَابَةِ وَلِغُسْلِ الْجَنَابَةِ صِفْتَانِ: / صِفْةُ إجْزَاء، وصِفْةُ كَمَالِ، فالذى ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُ ٥٨ طَهِنا صِفَةُ الكمال. قال بعضُ أصحابِنا: الكامِلُ يَأْتِي فيه بعشرةِ أشْياء؛ النَّيَّة، والتَّسْمِيةِ، وغَسْلِ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وغَسْلِ مابه مِنْ أَذًى، والوُضُوء، ويَحْثِي على رَأْسِه وَالتَّسْمِيةِ، وغَسْلِ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وغَسْلِ مابه مِنْ أَذًى، والوُضُوء، ويَحْثِي على رَأْسِه ثَلَاثًا يَرْوِي بها أَصُولَ الشَّعْر، ويُفِيضُ الماءَ على سائِرِ جَسَدِه، ويَبْدَأُ بِشِقِهِ الأَيْمَنِ، ويَدُلُكُ بَدَنَهُ بِيدِه، ويَنْتَقِلُ مِنْ مَوْضِع غُسْلِه فَيغْسِل قَدَمَيْه. ويُستَحَبُّ أَنْ يُخَلِّلُ وَيُوضَى عَنها، قالت: كان رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ إذا اغْتَسَلَ مِن الجنابَةِ على حَدِيثِ عائِشَة، وهو مارُوِي عنها، قالت: كان رَسُولُ اللهِ عَيَّالَةُ إذا اغْتَسَلَ مِن الجنابَةِ على حَدِيثِ عائِشَة، وهو مارُوي عنها، قالت: كان رَسُولُ اللهِ عَيَّالَةُ إذا اغْتَسَلَ مِن الجنابَةِ على الجنابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وتَوضَا أَوْضُوءَهُ للصَّلَاقِ، ثُمَّ يُخلِّلُ شَعْرَهُ بِيدِه، حَتَّى إذا فَتَسَلَ مِن طَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرْوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ المَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سائِرَ جَسَدِه، مُتَّفَى على عَلَيْهِ المَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سائِرَ جَسَدِه، مُتَّفَى على يَدَيْه، وقالت مَيْمُونَةُ: وَضَعَ رَسُولُ اللهِ عَيَالَةٍ وَضُوءَ الجَنَابَةِ، فأَفْرَغَ على يَدَيْه،

⁽١) بضم النون وكسرها.

⁽٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) أخرجه البخارى، في: باب الوضوء قبل الغسل، وباب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، وباب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قذر غير الجنابة، من كتاب الغسل ٢٥٧/١ ٣٧، ٧٤. وأبو ٢٥٥. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٣/١ - ٢٥٥. وأبو داود، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٥٥١. والنسائي، في: باب ذكر غسل الجنب يديه قبل أن يدخلهما الإناء، وباب ذكر وضوء الجنب قبل الغسل، من كتاب الطهارة، وفي: باب الابتداء بالوضوء في غسل الجنابة، وباب ترك مسح الرأس في الوضوء من الجنابة، وباب استبراء البشرة في عسل الجنب العهارة، وباب التبراء البشرة في عسل الجنابة، وباب استبراء البشرة في عسل الجنابة، وباب استبراء البشرة في عسل المخالفة في عسل الجنابة، وباب استبراء البشرة في عسل المخالفة في المخالفة في عسل المخالفة في المخالفة في عسل المخالفة في المخالفة في عسل المخالفة في عسل المخالفة في المخالفة في عسل المخالفة في المخالفة في عسل المخالفة في المخالفة

فَعَسَلَهُما مَرَّ تَيْنِ أَو ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَ غَ بَيمِينِه على شِمَالِه، فَعَسَلَ مَذَاكِيرَهُ، ثَم ضَرَبَ بِيدِه (1) الأَرْضَ أَو الحائِط، مَرَّ تَيْنِ أَو ثَلَاثًا، ثم تَمَضْمَض، واسْتَنْشَق، وغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثم أَفَاضَ المَاءَ على رَأْسِه، ثم غَسَلَ جَسَدَهُ (ثَمْ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِه وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثم أَفَاضَ المَاءَ عِلى رَأْسِه، ثم غَسَلَ جَسَدَهُ (ثَمْ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِه ذَلك فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ (1) فَأَتَيْتُه بِالْمَنْدِيلِ، فَلَمْ يُرِدْها، وجَعَلَ يَنْفُضُ المَاءَ بِيدَيْه. مُتَقَقِّ ذلك فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ (1) فَأَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ، فَلَمْ يُرِدْها، وجَعَلَ يَنْفُضُ المَاءَ بِيتَدَيْه. مُتَقَقِّ عليه (1) وفي هذين الحديثين كَثِيرٌ مِن الخِصالِ المُسمَّاةِ، وأمَّا البِدَايةُ بِشِقِّهِ الأَيْمَن في طُهُورِهِ، وفي حَدِيثٍ عَنْ عائِشَة: كان فلأَنَّ النَّبِي عَيْظِيةٍ كان يُحِبُّ التَّيَمُّنَ في طُهُورِهِ، وفي حَدِيثٍ عَنْ عائِشَة: كان رسولُ اللهِ عَيْلِيةٍ إذا اغْتَسَلَ مِن الجَنَابَةِ دَعَا بشَيْء نَحْوِ الحِلَابِ (٧)، فأَخذَ بكَفَيْهِ، ثم بَدَأَ بشِقِّ رَأْسِهِ الأَيْمَنِ، ثُمَّ الأَيْسَرِ، ثم أَخذَ بكَفَيْهِ فقالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ. مُتَفَقّ عليه (٨).

وأمَّا غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ بعدَ الغُسْلِ، فقد اخْتَلَفَ^(٩) عَن أَحمد في موضِعِه؛ فقال في روايةٍ: أَحَبُّ إِلَىَّ أَنْ يَغْسِلَهُما بعدَ الوُضُوءِ؛ لِحَدِيثِ مَيْمُونَةَ. وقال في روايةٍ:

⁼ الغسل من الجنابة. المجتبى ١٩/١، ١٠١١، ١٦٩، ١٦٩. والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٥/٦، ٢٣٧.

⁽٤) فى الأصل: «يده بالأرض». وبكُّلُ رُوِي، مرة «بيده الأرضّ»، وأخرى: «يدَه بالأرضِ».

⁽٥-٥) لم يرد في: الأصل.

⁽٦) أخرجه البخارى، في: باب من توضأ في الجنابة، ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى ١٧٧/، ومسلم، في: أخرى، وباب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ٧٧/١، ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٤/١، والنسائي، في: باب غسل الرجلين في غير المكان الذي يغتسل فيه، من كتاب الطهارة، وفي: باب مسح اليد بالأرض بعد غسل الفرج، من كتاب العسل، المجتبى ١١٣/١، ١١٣٨، وابن ماجه، في: باب ماجاء في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٠١، والترمذي، في: باب ماجاء في الغسل من الجنابة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ابن ماجه ١٩٠١، والإمام أحمد، في: المسند ٥٦/١٠.

⁽V) الحلاب: إناء يحلب فيه، يسع قدر حلبة الناقة.

⁽٨) أخرجه البخارى، في: باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ٧٧/١ ٤٧. ومسلم، في: باب صفة غسل الجنابة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٥/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٥٥/١، والنسائي، في: باب استبراء البشرة في الغسل من الجنابة، من كتاب الغسل. المجتبى ١٦٩/١. والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٤/١.

⁽٩) أى النقل.

العَمَلُ على حَدِيثِ عائِشَةَ. وفيه أنَّهُ تَوَضَّأَ للصَّلَاةِ قبلَ اغْتِسَالِهِ. وقال في مَوْضِعٍ: غَسْلُ رِجْلَيْهِ في موضعِهِ وبعده وقبلهُ سَوَاءٌ. ولعله ذَهَبَ إلى أنَّ الْحتِلَافَ الأحاديثِ فيه يَدُلُّ على أنَّ مَوْضِعَ الغَسْلِ ليس بمَقْصُودٍ، وإنَّما المَقْصُودُ أَصْلُ العَسْلِ، واللهُ تعالى أعلمُ.

٩ (سمالة ؛ قال: (وإنْ غَسَلَ مَرَّةً، وعَمَّ بالماء رَأْسَهُ وجَسَدَهُ، ولَمْ يَتُوضَأً، ١٦
 أَجْزَأَهُ، بَعْدَ أَنْ يَتَمَصْمَضَ ويَسْتَنْشِقَ ويَنْوِىَ بهِ الغُسْلَ والوُضُوءَ، وكانَ تارِكاً لِلاِحْتِيَارِ)

هذا المذكورُ صِفَةُ الإِجْزاءِ، والأُوَّلُ هو المُحْتَارُ؛ ولذلك قال: (وكان تَارِكاً للاحْتِيار». يَعْنِي إذا اقْتَصَرَ على هذا أَجْزَأَهُ مَعَ تَرْكِهِ للأَفْضَلِ والأُوْلَى. وقَوْلهُ: (ويَنْوِى بهِ الغُسْلَ والوُضُوءَ». يَعْنِي أَنَّهُ يُجْزِئُه الغُسْلُ عَنهما إذا نَواهُما. نَصَّ عليه (ويَنْوِى بهِ الغُسْلَ والوُضُوءِ، حتى يَأْتِي به قَبْلَ الغُسْلِ أَحْدُ، وعنه رِوَايةٌ أُخْرَى: لا يُجْزِئُهُ الغُسْلُ عَن الوُضُوءِ، حتى يَأْتِي به قَبْلَ الغُسْلِ أَو بعدَه. وهو أَحَدُ قُوْلَى الشَّافِعِي، لأَنَّ النبيَّ عَيْقَالِيْهُ فَعَلَ ذلك، ولأَنَّ الجَنابَةَ والحَدَثَ وُجِدَا منه، فوَجَبَتْ لهما الطَّهَارَتَانِ، كَا لو كانا مُفْرَدَيْن ('). ولنا؛ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ لاَ تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوةَ وأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَاتَقُولُونَ ولا جُنبًا إلَّا عَلَيْ يَعِلُمُواْ مَاتَقُولُونَ ولا جُنبًا إلَّا عَلَيْ يَعْلَمُواْ مَاتَقُولُونَ ولا جُنبًا إلَّا يَعْبِي سَبِيلِ حَتَّىٰ تَعْتَسِلُواْ(') ﴾. جَعَلَ الغُسْلَ غايةً لِلْمَنْعِ مِن الصَّلَاةِ، فإذا اغْتَسَلَ عَبِي سَبِيلِ حَتَّى تَعْتَسِلُواْ(') ﴾. جَعَلَ الغُسْلَ غايةً لِلْمَنْعِ مِن الصَّلَاةِ، فإذا اغْتَسَلَ المُعْتَسِلُ مَتَى مَنها، ولأَنَّهُما عبادتان مِنْ جِنْسٍ واحدٍ(")، فَتَذْخُلُ الصُّغْرَى في يَجِبُ أَنْ لا يُمْنَعَ منها، ولأَنَهُما عبادتان مِنْ جِنْسٍ واحدٍ (")، فَتَذْخُلُ الصُّغْرَى في الكَبْرَى، كَالْعُمْرَةِ في الحَبِّ الْقَالَةِ إذا لم يتوَضَّأُ اللهُ عَلَى الْجَنَابَةِ إذا لم يتوَضَّأُ وعَمْ جَمِيعَ جَسَدِه، فقد أَدَّى ماعليه؛ لأَنَّ اللهَ تعالى إنَّمَا افْتَرَضَ على الجُنُبِ الغُسْلَ مِن الجَنَابَةِ وذا لم يتوضَالًا وحَدَانَ فِيهِ بين العُلَمَاءِ، إلَّا أَنَهم أَجْمَعُوا على اسْتِحْبَافِ الوُصُوءِ قَبْلَ الغُسْلِ، لا خِلَافَ فِيهِ بين العُلَمَاءِ، إلَّا أَنَهم أَجْمَعُوا على اسْتِحْبَافِ الوُصُوءِ قَبْلَ الغُسْلِ،

(المغنى ١٩/١)

⁽١) في م: «منفردين».

⁽٢) سورة النساء ٤٣.

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) انظر: الاستذكار ٢/٣٢٧، ٣٢٨.

⁽٥) سورة المائدة. ٦.

تأسيًا برسولِ اللهِ عَلَيْكُم، ولأنَّه أَعْوَنُ على الغُسْلِ، وأَهْذَبُ فيه. وروَى بإسْنَادِهِ، عَن عائِشَةَ، قالَتْ: كان النَّبِيُ عَلِيْكُ لا يَتَوَضَّأُ بعدَ الغُسْلِ مِنَ الجنابة (٢٠). فإنْ لم يَنْوِ الوضوءَ لم يُجْزِهِ إلَّا عن الغُسْلِ. فإنْ نَوَاهُما ثم أَحْدَثَ فى أَثْنَاءِ غُسْلِه، أَتَمَّ غُسْلَه، وتَوضَّأُ (٧). وبهذا قال عطاء، وعَمْرُو بنُ دِينارٍ (٨)، والتَّوْرِيُّ. ويُشْبِهُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ. وقال الحسنُ: يَسْتَأْنِفُ الغُسْلَ. ولا يَصِحُّ؛ لأَنَّ الحَدَثَ لا يُنَافِى الغُسْلَ، فلا يُوَتِّرُ وُجُودُه فيه، كَغَيْرِ الحَدَثِ.

فصل: ولا يجبُ عليه إمْرَارُ يَدِه على جَسَدِه في الغُسْلِ والوُضُوء، إذا تَيَقَّنَ أو غَلَبَ على ظَنَّه وُصُولُ الماءِ إلى جَمِيع جَسَدِه. وهذا قَوْلُ الحسنِ، والتَّخعِيّ، والشَّغيِيِّ، وحمَّادٍ، والثَّوْرِيِّ، والأَوْرَاعِيِّ، والشَّافِعِيِّ، وإسْحَاق، وأصْحابِ والشَّغيِيِّ، وقال مالكَ: إمْرَارُ يَدِه إلى حيثُ تَنَالَ يَدُه واجِبٌ. ونَحْوه قال أبو العالِيةِ. وقال عَطَاء، في الجُنُبِ يُفيضُ عليه الماء، قال: لا، بل يَغْتَسِلُ غُسْلًا (١٠)؛ لأنَّ اللهَ تَعالَى قالَ: هُ حَتَّى تَغْتَسِلُواْ ، ولا يُقالُ: اغْتَسَلَ. إلَّا لِمَنْ دَلَكَ نَفْسَه، ولأَنَّ الغُسْلُ طَهَارَةٌ عن حَدَثٍ، فوجَبَ إمْرَارُ اليّدِ فيها، كالتَّيمُّمِ. ولنَا، مارَوَتْ أُمُّ الغُسْلُ الجَسُلُ الجَنَابَةِ؟ فقال: ﴿ لَا، إلَّهُ اللهُ اللهُ

⁽٦) أخرجه الترمذى، فى: باب فى الوضوء بعد الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٦٢/١. وانسائى، فى: باب ترك الوضوء من بعد الغسل، من كتاب الطهارة، وفى الباب نفسه، من كتاب الغسل. المجتبى ١٦٣/١، ١٧١، وابن ماجه، فى: باب فى الوضوء بعد الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه / ١٩١/، والإمام أحمد، فى: المسند ٢٥٨، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٨.

⁽٧) في م: «ويتوضأ».

 ⁽٨) أبو محمد عمرو بن دينار، من فقهاء التابعين بمكة، توفى سنة ست وعشرين ومائة. طبقات الفقهاء،
 للشيرازى ٧٠.

⁽٩) في م: «غسلان».

⁽١٠-١٠) في الأصل: «ضفري». والمثبت في: م، وصحيح مسلم.

⁽١١) في: باب حكم ضفائر المغتسلة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٩/١. كما أخرجه أبو داود، في:=

فيه إمْرَارُ اليدِ، كغَسْلِ النَّجَاسَةِ (١٢)، وماذَكَرُوهُ في الغُسْلِ غير مُسَلَّم؛ فإنَّه يُقَالُ: غَسَلَ الإِناءَ. وإن لم يُمِرَّ فيه (١٢) يَدَهُ، ويُسَمَّى السَّيْلُ الكبيرُ غَاسُولًا (١٤)، والتَّيَّمُ أُمْرِنا فيه بالمَسْح؛ لأنَّه طَهَارَةٌ بالتُرَابِ، ويَتَعَذَّرُ في الغالِبِ إِمْرَارُ التُرَابِ إلَّا باليدِ. فإنْ قيل: فهذا الحديثُ لم تُذْكَرُ فيه النَّيَّةُ، وهي وَاجِبَةٌ، ولا المَضْمَضَةُ والاسْتِنْشَاقُ، وهما وَاجِبَانِ عندَكم. قلنا: أمَّا النَّيَّةُ فإنَّها سَأَلَتْهُ عَن غُسْلِ (١٥) الجَنَابَةِ، ولا يكونُ الغُسْلُ لِلجنابةِ إلَّا بالنَّيَّةِ، وأمَّا المَضْمَضَةُ والاسْتِنْشَاقُ فقد دَخَلَا في عُمُومِه؛ لقَوْلِه: «ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكِ الماءَ». والفَمُ والأَنْفُ مِنْ جُمْلَتِها.

فصل: ولا يَجِبُ التَّرْتِيبُ ولا المُوالاَةُ في أَعْضَاءِ الوُضُوءِ إِذَا قُلْنَا الغُسْلُ يُجْزِىءُ عنهما ؟ لأَنَّهما عبادتانِ دَخَلَتْ إِحْدَاهُما في الأُخْرَى، فَسَقَطَ حُكْمُ الصَّغْرَى، كَالعُمْرَةِ مع الحَجِّ. نَصَّ على هذا أحمدُ، قال حَنْبَل: سَأَلْتُه عَنْ جُنُبِ الصَّغْرَى، كَالعُمْرَةِ مع الحَجِّ. نَصَّ على هذا أحمدُ، قال حَنْبَل: سَأَلْتُه عَنْ جُنُبِ اغْسُلُه؟ اغْتَسَلَ وعليه خَاتَمٌ ضَيِّقٌ؟ قال: يَعْسِلُ مَوْضِعَ الخَاتَم. قلتُ: فإنْ جَفَّ غُسْلُه؟ قال: يَعْسِلُ مَوْضِعَ الخَاتَم، قلتُ وهذا على الجُمْلَةِ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وهذا على الجُمْلَةِ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وهذا على الجُمْلَةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَهِ إِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَرُ وَأُنْ الْعُلْمِ لا يَرَوْنَ تَفْرِيقَ الغُسْلِ مُبْطِلًا له، إلَّا أَنَّ مَوْضِعَه، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلَا هُ، إِلَّا أَنَّ مَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَأَرَى عليه أَنْ يُعِيدَ الغُسْلِ مُبْطِلًا له، إلَّا أَنَّ رَبِيعةَ قال: مَنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَأَرَى عليه أَنْ يُعِيدَ الغُسْل. وبه قال اللَّيثُ. واختَلَفَ (١٧) فيه عَنْ مَالِكِ، وفيه وَجُهٌ لأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ. وماعليه الجُمْهُورُ واختَلَفَ (١٧) فيه عَنْ مَالِكِ، وفيه وَجُهٌ لأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ. وماعليه الجُمْهُورُ واختَلَفَ (١٧)

باب المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ألى داود ٥٨/١. والترمذى، في: باب هل
 تنقض المرأة شعرها عند الغسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥٨/١. والنسائى، في: باب ذكر
 ترك المرأة نقض ضفر رأسها عند اغتسالها من جنابة، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٠٨/١.

⁽١٢) في الأصل: «الجنابة».

⁽١٣) سقط من: الأصل.

⁽١٤) ذكر المرتضى فى استدراكه على صاحب القاموس. أن الغاسول جبال بالشام، وأن الغاسول أيضاً الأشنان. تاج العروس ٤٦/٨.

⁽١٥) سقط من: م.

⁽١٦) سورة المائدة ٦.

⁽۱۷) أى النقل.

أَوْلَى؛ لأَنَّه غُسْلٌ لا يَجِبُ فيه التَّرْتِيبُ، فلا تَجِبُ المُوَالَاةُ، كَغَسْلِ النَّجَاسَةِ. فلو اغْتَسَلَ إِلَّا أَعْضَاءَ وُضُوئِه، لم يَجِب التَّرْتِيبُ فيها؛ لأَنَّ حُكْمَ الجَنابَةِ باق. وقال ابنُ عَقِيلٍ، والآمِدِيُّ، فِيمَنْ غَسَلَ جَمِيعَ بَدَنِه إلَّا رِجْلَيْه، ثم أَحْدَثَ: يَجِبُ التَّرْتِيبُ في الأَعْضَاءِ الثَّلاَثَةِ؛ لانْفِرَادِها بالحَدَثِ الأَصْغَرِ، ولا يَجِبُ التَّرْتِيبُ/ في الرِّجْلَيْنِ؛ لاجْتِمَاعِ الحَدَثَيْن فيهما.

فصل: فعلى هذا تكونُ وَاجِبَاتُ الغُسْلِ شَيْئَيْنِ لا غَيْرُ؛ النِّيَّةُ، وغَسْلُ جَمِيعِ البَدَنِ، فأَمَّا التَّسْمِيَةِ في الوضوءِ على مامَضَى، بل حُكْمُها في الجَنَابَةِ أَخَفُّ؛ لأَنَّ حَدِيثَ التَّسْمِيَةِ إِنَّمَا تَنَاوَلَ بصَريحِهِ الوضوءَ لا غيرُ.

فصل: إذا اجْتَمَعَ شيئان يُوجِبَانِ الغُسْلَ، كالحَيْضِ والجَنَابَةِ، أو الْتِقَاءِ الخِتَائَيْنِ والْإِنْزَالِ، فنوَاهُما بطَهَارَتِه، أَجْزَأُهُ عنهما. قالهُ أكثرُ أَهْلِ العِلْمِ؛ منهم عَطَاء، وأبو الزّناد، ورَبِيعة، ومَالِكٌ، والشَّافِعيُّ، وإسْحَاق، وأَصْحَابُ الرَّأْي. ويُرُوى عَن الحسنِ، والنَّخعِيِّ، في الحَائِضِ الجُنْبِ، تَغْتَسِلُ غُسْلَيْنِ. ولنا، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِقَالِيْهُ لِم يَكُنْ يَغْتَسِلُ مِن الجماع إلَّا غُسْلًا واحداً، وهو يَتَضَمَّنُ شيئين، إذْ هو النَّبَي عَقِقَةً لِم يَكُنْ يَعْتَسِلُ مِن الجماع إلَّا غُسْلًا واحداً، وهو يَتَضَمَّنُ شيئين، إذْ هو الزِّم للإنزالِ في غالِبِ الأحوالِ، ولأنَّهما سَبَبان يُوجِبَان الغُسْلَ، فأَجْزَأُ الغُسْلُ الوَاحِدُ عنهما، كالحَدَثِ والنَّجَاسَةِ. وهكذا الحُكْمُ إن اجْتَمَعَتْ أَحْدَاتٌ تُوجِبُ الطَّهَارَةَ الصَّغْرَى؛ كالنَّوْمِ، وتُحُرُوجِ النَّجَاسَةِ، واللَّمْسِ، فنواها بطَهارَتِه أو نَوى الطَّهَارَة الصَّغْرَى؛ كالنَّوْمِ، وتُحُرُوجِ النَّجَاسَةِ، واللَّمْسِ، فنواها بطَهارَتِه أو نَوى الطَّهَارَةُ الصَعْرَى؛ كالنَّوْمِ، وتُحرُوجِ النَّجَاسَةِ، واللَّمْسِ، فنواها بطَهارَتِه أو نَوى الطَّهَارَةُ الصَعْرَى؛ كالنَّوْمِ، وتُحرُوجِ النَّجَاسَةِ، واللَّمْسِ، فنواها بطَهارَتِه أو نَوى المَرْأَةُ الحَيْضَ دُونَ الجَنابةِ، فهل تُجْزِأُهُ عن الجَمِيعِ. وإنْ نَوى أحدها تُجْزِئُه عن الآخرِي، والنَّه عُسْلُ صَجِيحٌ نَوى به الفَرْضَ، فأَجْزَأُه، كا لو نَوى اسْتِبَاحَة الصَّلَاةِ. والنَّمَ الْحَدْرِهُ وَلَا النَّبِي عَلِيْكِ: (إنَّمَ للكُلُومِ السَّيَامِةِ؟ على المَرْعِيءِ مَانَوى». وكذلك لو اغْتَسَلَ للجُمُعَةِ، هل تُحْزِئُه عَن الجَنابةِ؟ على الجَنابةِ؟ على الْمَرْنَ، مَضَى تُوجِيهُهما فيما فيما مَضَى.

فصل: إذا بَقِيَتْ لُمْعَةٌ مِنْ جَسَدِهِ لم يُصِبْها الماءُ، فَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّه سُئِلَ عن

حَدِيثِ العَلاَءِ بِنِ زِيَادٍ (١٠)، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْتِهُ اغْتَسَلَ، فَرَأَى لُمْعَةً لَم يُصِبْها الماء، فَلَكَها بشَعَرِهِ. قال: نَعَم، آنحُذُ به. ورَوَاهُ ابنُ مَاجَه (١٠)، عن ابْنِ عَبَّاس، عنِ النَّبِيِّ عَلِيْتُهِ. ورُوِى عَنْ عَلِيٍّ، قال: جاءَ رَجُلٌ إلى النبيِّ عَلِيْتُ فقال: إلى اغْتَسَلْتُ فَلَ النبيِّ عَلِيْتُ فقال: إلى اغْتَسَلْتُ فقالَ رَمُوضِعِ الظُّفْرِ لَمْ يُصِبْهُ الماء، فقالَ رسولُ اللهِ عَلِيْتُ : «لَوْ كُنْتَ مَسَحْتَ عَلَيْه بَيدِكَ أَجْزَاكَ». رَوَاهُ ابنُ مَاجَه فقالَ رسولُ اللهِ عَلِيْتُهِ: «لَوْ كُنْتَ مَسَحْتَ عَلَيْه بَيدِكَ أَجْزَاكَ». رَوَاهُ ابنُ مَاجَه أيضا (١٠). قال مُهنَّا: وذَكَر لَى أَحمدُ، عن النَّبِيِّ عَلَيْتُهِ / أَنَّهُ رَأَى على رَجُلِ مَوْضِعًا لَم ١٨٤ عُصِبْهُ الماءُ، فأمَرَه أَنْ يَعْصِرَ شَعَرَهُ عليه (٢٠). ورُوِى عَن أَحمدَ أَنَّه قالَ: يَأْخُذُ ماءً يُصِبْهُ الماءُ، فأمَرَه أَنْ يَعْصِرَ شَعَرَهُ عليه (٢٠). ورُوى عَن أَحمدَ أَنَّه قالَ: يَأْخُذُ ماءً جَدِيداً، فيه حديث لا يَثْبُتُ بِعَصْرِ شَعَرِه. وذُكِرَ لَهُ حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النبيَّ عَصْرَ لِمَّتَهُ عَلَى لُمْعَةٍ كَانت فى جَسَدِه. قال: ذلك. ولم يُصَحِّحُه. والصَّحِيحُ عَلَى فَالَ يَعْشَلُهُ الغَسْلَةِ الثانيةِ أَو الثالثةِ، وجَرَى ماؤُهُ على تلك عَسْلِها بَاللَّ كَعَسْلِها بَاءٍ جَدِيدٍ، مع ما فيه مِن الأَخَادِيثِ. واللهُ أَعلَى مُن الأَسَلَةِ البَالِ كَعَسْلِها بَاءٍ جَدِيدٍ، مع ما فيه مِن الأَخَادِيثِ. واللهُ أَعلَمُ.

• ٦ - مسألة؛ قال: (ويَتَوَضَأُ بالمُدِّ، وهو رَطْلٌ وثُلْثٌ، ويَعْتَسِلُ بالصَّاعِ، وهو أَرْبَعَةُ أَمْدَادِي

ليس فى حُصُولِ الإِجْزَاءِ بالمُدِّ فى الوُضُوءِ والصَّاعِ فى الغُسْلِ خِلَافٌ نَعْلَمُه، وقد روَى سَفِينَةُ (١)، قال: كانَ رَسُولُ اللهِ عَلِيَّاتُهُ يُعَسِّلُهُ الصَّاعُ (أَمِنَ المَاءِ ٢) مِنَ

⁽١٨) أبو نصر العلاء بن زياد بن مطر العدوى البصرى ، أرسل عن النبى عَلَيْكُ ، كان من عُبَّاد أهل البصرة وقرائهم، توفى سنة أربع وتسعين. تهذيب التهذيب ١٨١/٨ .

⁽١٩) في: باب من اغتسل من الجنابة فبقى من جسده لمعة لم يصبها الماء كيف يصنع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٤٣/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٤٣/١.

⁽۲۰) في سنن ابن ماجه: «أصبحت».

⁽٢١) في الموضع السابق، صفحة ٢١٨.

⁽٢٢) انظر: باب من اغتسل من الجنابة فبقى من جسده لمعة لم يصبها الماء كيف يصنع، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٧/١. وانظر ماتقدم فى صفحة ١٨٦.

⁽۱) مولى رسول الله عَلِيْكُم، أو هو مولى أم سلمة زوج النبي عَلِيْكُم، وهي أعتقته. أسد الغابة ٢١١/٢. (٢-٢) سقط من: الأصل.

الجَنَابَةِ؛ ويُوضِئُهُ المُدُّ. رَوَاه مُسْلِمٌ (٣). ورُوِى أَنَّ قَوْمًا سَأَلُوا جابِرًا عن الغُسْلِ، فقال: يَكْفِيكَ صَاعٌ ، فقَالَ رَجُلِّ: مايَكْفِينِي. فقالَ جابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَكْثَرُ (١) شَعْراً مِنْكَ، وَخَيْرٌ مِنْكَ. يعنى النبيَّ عَلِيلَةٍ. مُتَّفَقٌ عليه (٥). وفيه أخبارٌ كثيرة صِحَاحٌ، والصاعُ: خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وثُلْثُ بالعِرَاقيّ، والمُدُّ: رُبْعُ ذَلِكَ، وهو رَطُلٌ وثُلْثُ. وهذا قَوْلُ مالِكٍ، والشَّافِعِيّ، وإسْحَاق، وأبي عُبَيْدٍ، وأبي يوسف، وقال أبو حَنِيفَة: الصاعُ ثَمَانِيةً أَرْطَالٍ؛ لأَنَّ أَنسَ بنَ مالِكٍ قال: كانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْكُ يَتَوَضَأُ بالمُدِّ – وهو رَطُلَان – ويَعْتَسِلُ بالصَّاعِ (١). ولَنَا، مارُوِيَ أَنَّ النبيَّ عَلَيْكُ قال لِكَعْبِ بن عُجْرَةَ: «أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ» مُتَّفَقٌ عليه (٧).

(٣) في: باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل المرأة والرجل في إناء واحدة، وغسل أحدهما بفضل الآخر من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٨١. كما أخرجه الترمذي، في: باب الوضوء بالمد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢٥/١. والدارمي، في: باب كم يكفي في الوضوء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١١٧٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٢٥. كما أخرجه، عن صفية بنت شيبة، أبو داود، في: باب مايجزئ من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢١/١. والنسائي، في: باب القدر الذي يكتفي به الإنسان من الماء للوضوء والغسل، من كتاب المهارة. المجتبي ١٤٧١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩/١، والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٠١، ٢١٩، ٢٦٩، ٢٣٤، ٢٨٠.

⁽٤) فى م: «أوفى».

⁽٥) أخرجه البخارى، في: باب الغسل بالصاع ونحوه، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ٧٢/١. ومسلم، في: باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثا، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٩/١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٨٩/١.

⁽٦) أخرجه البخارى، فى: باب الوضوء بالمد، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٦٢/١. ومسلم، فى: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٨١. وأبو داود، فى: باب ما يجزئ من الماء فى الوضوء. من كتاب الطهارة. سنن أبى داود. والإمام أحمد، فى: المسند ١٧٩/٣. وبلفظ: كان رسول الله عَيِّلَةُ يتوضأ بمَكُوك، ويغتسل بخمسة مَكاكِيَّ، أو مَكاكِيك. أخرجه مسلم، فى الموضع السابق ٢٥٧/١. والنسائى، فى: باب القدر الذى يكتفى به الإنسان من الماء للوضوء والغسل، من كتاب المهارة. سنن المياه. المجتبى ١١٤٧/١. والدارمى، فى: باب كم يكفى فى الوضوء من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٧٥/١.

⁽٧) أخرجه البخارى، في: باب غزوة الحديبية، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ١٦٤/١. ومسلم، في: باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى إلخ، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦١/٢. والترمذى، في: باب ماجاء في المحرم يحلق رأسه في إحرامه ماعليه، من كتاب الحج ١٧٧/٤. والإمام أحمد، في: المسند =

قال أبو عُبَيْد: ولا اختلافَ بين النَّاسِ أَعْلَمُه فى أَنَّ الفَرَقَ ثَلَاثَةُ آصُعِ، والفَرَقُ سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلاً، فَتَبَتَ أَنَّ الصَّاعَ حَمْسَةُ أَرْطَالٍ وثُلْثٌ. ورُوِى أَن أَبا يوسفَ دخلَ المدينة، فسألهم عن الصَّاعِ؟ فقالوا: خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وثُلْثٌ. (^فسألهم الحُجَّة ^) فقالوا:غَدًا. فجاءَ مِن الْغَدِ سَبْعُونَ شَيْخًا، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم آخِذُ صَاعًا تحتَ رِدَائِه، فقال: صَاعِى وَرِثْتُه عَن أَبِي، وَوَرِثَهُ أَبِي عَنْ جَدِّى، حتى انْتَهَوْا به إلى النَّبِيِّ عَيْقَةً. فقال: صَاعِى وَرِثْتُه عَن أَبِي، وَوَرِثَهُ أَبِي عَنْ جَدِّى، حتى انْتَهَوْا به إلى النَّبِيِّ عَيْقَةً. فرجعَ أبو يوسف عن قَوْلِهِ. وهذا إسْنَادٌ مُتَوَاتِرٌ يُفِيدُ القَطْعَ، وقد ثَبَتَ/ أَنَّ النبيَّ ١٨ عَيْقِيدٍ قال: «المِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ المَدِينةِ» (١٠). ولم يَثْبُتْ لنا تَغْيِيرُه، وحَدِيثُ أَنسٍ هذا انْفَرَدَ به مُوسَى بنُ نَصْرٍ (١٠)، وهو ضَعِيفُ الحَدِيثِ. قَالَهُ الدَّارَقُطْنِيُ (١١).

فصل: والرِّطْلُ العِرَاقِيُّ مائَةُ دِرْهَمٍ وثَمَانِيةٌ وعِشْرُونَ دِرْهَمًا وأَرْبَعَةُ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ، وهو تِسْعُونَ مِثْقَالاً. والمِثْقَالُ دِرْهَمٌ وثَلَاثَةُ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ. هكذا كانَ قَدِيمًا، ثم إنَّهِم زَادُوا فيه مِثْقَالاً، فجعلوهُ إحْدَى وتِسْعِينَ مِثْقَالاً وكَمُلَ به مِائةٌ وَلاَثُونَ دِرْهَمًا، وقصَدُوا بهذه الزِّيَادَةِ إِزَالةَ كَسْرِ الدِّرْهَمِ. والعَمَلُ على الأَوَّلِ؛ لأنَّه الذي كان مَوْجُوداً وَقْتَ تَقْدِيرِ العُلَمَاءِ المُدَّ به، فيكونُ المُدُّ حِيثَيْدِ مائةَ دِرْهَمٍ وإحْدَى وسَبْعِينَ دِرْهَمًا وثَلاثةَ أَسْبَاعِ دِرْهَمٍ، وذلك بالرِّطْلِ الدِّمَشْقِيِّ، الذي وزُنْه سِتُّمائِةِ دِرْهَمٍ، ثلاثةُ أَوْقِيَّةٍ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: هو رطْلٌ وسُبُعُ فيكونُ رطْلاً وأُوقِيَّةً وحَمْسَةَ أَسْباعِ أُوقِيَّةٍ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: هو رطْلٌ وسُبُعُ فيكونُ رطْلاً وأُوقِيَّةً وحَمْسَةَ أَسْباعِ أُوقِيَّةٍ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: هو رطْلٌ وسُبُعُ

^{. 7 \$ \$, 7 \$ 7 , 7 \$ 7 / \$ =}

⁽٨-٨) في م: «فطالبهم بالحجة».

⁽٩) أخرجه أبو داود، في: باب في قول النبي عَلِيقًا: المكيال مكيال المدينة، من كتاب البيوع. سنن أبي داود ٢٠/٢. والنسائي، في: باب كم الصاع، من كتاب الزكاة، وفي: باب الرجحان في الوزن، من كتاب البيوع. المجتبي ٢٠٠/٥، ٢٠٠/٧.

⁽١٠) الحنفي، أبو عاصم.

⁽١١) في: باب مايستحب للمتوضئ والمغتسل أن يستعمله من الماء، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني . ٩٤/١

٦١ _ مسألة؛ قال: (فإنْ أَسْبَعْ بدُونِهما أَجْزَأُهُ)

مَعْنَى الإسْبَاغِ أَنْ يَعُمَّ جميعَ الأَعْضَاء بالماء بحيثُ يَجْرى عليها؛ لأَنَّ هذا هو الغُسْلُ، وقد أُمِرْنا بالغَسْل. وقال أحمدُ: إنَّما هو الغَسْلُ ليس المَسْحُ، فإذَا أَمْكَنَه أن يَغْسِلَ غَسْلاً وإن كان مُدًّا أو أَقلَّ مِن مُدٍّ، أَجْزَأُهُ. وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ وأكثر أَهْلِ العِلْمِ، وقد قيل: لا يُجزىءُ دونَ الصَّاعِ في الغُسْلِ والمُدِّف الوضوء. وحُكِيَ هذا عن أبي حَنِيفَة؛ لأَنَّهُ رُوِيَ عن جَابِرٍ، قال: قال رسولُ الله عَلَيْكَمَ: «يُجْزِيءُ مِنَ الوُضُوءِ مُدٌّ، ومِنَ الجَنَابَةِ صَاعٌ»(١). والتَّقْدِيرُ بهذا يَدُلُّ على أنَّه لا يَحْصُلُ الإجْزَاءُ بدُونِهِ. وَلَنا، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بالغُسْلِ وقد أَتَى به، فيجبُ أَنْ يُجْزِئُه، وقد رُويَ عن عائِشة، أنَّها كانَتْ تَغْتَسِلُ هِي والنبيُّ عَلِيلًا مِنْ إِنَاءِ واحِدٍ، يَسَعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ، أو قَريبًا مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢). وعن عبدِ الله بن زيدٍ، أنَّ النَّبَّي عَلَيْكُ تَوَضَّأ بِتُلْتَىْ مُدِّ("). وحديثُهم إنَّمَا دَلُّ بِمَفْهُومِه. وهم لا يقولُونَ به، ثم إنَّه إنَّما يَدُلُّ بشَرْطِ أَنْ لا يكونَ للتَّخْصِيصِ فائِدَةٌ سِوَى تَخْصِيصِ الحُكْم به، وهْهُنا إنَّما خَصَّه لأَنَّه خَرَجَ مَخْرَجَ الغالِب، لأنَّه لا يَكْفِي في الغالِب أَقَلُّ مِنْ ذلك، ثم ٨٨ ظ ماذَكَرْناه مَنْطُوقٌ،/ وهو مُقَدَّمٌ على المَفْهُومِ اتَّفَاقًا، وقد رَوَى الأَثْرَمُ، عن القَعْنَبِيِّ (1)، عن سليمان بن بلال (٥)، عن عبد الرحمن بن عطاء (١)، أنه سَمِعَ سَعِيدَ

⁽١) أخرجه أبو داود، في: باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢١/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة. سنن ابن ماجه ٩٩/١ . والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٣/٣.

⁽٢) في: باب القدر المستحب من الماء إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٥٦/١.

⁽٣) أخرجه البيهقي، في: باب جواز النقصان عن المد في الوضوء والصاع في الغسل، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ١٩٦/١. وأخرجه، عن أم عمارة أبو داود، في: باب مايجزئ من الماء في الوضوء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٢/١ . والنسائي، في: باب القدر الذي يكتفي به الرجل من الماء للوضوء، من كتاب الطهارة .

⁽٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي، من أهل المدينة، سكن البصرة، وكان من المتقشفة الخشن، ولا يحدُّث إلا بالليل. توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين بالبصرة. الأنساب ٢٠٩/١٠. (٥) أبو محمد سليمان بن بلال المدني، كان بربريا جميلا عاقلا، وكان يفتي بالمدينة، وولى خراجها، توفي سنة اثنتين وسبعين ومائة. العبر ٢٦١/١.

⁽٦) أبو محمد عبد الرحمن بن عطاء القرشي مولاهم، ثقة، قليل الحديث، توفي سنة ثلاث وأربعين و مائة. تهذيب=

ابنَ المُستَّبِ، ورَجُلاً مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ يسألُهُ عَمَّا يَكْفِى الْإِنْسَانَ مِن غُسْلِ الجَنَابَةِ؟ فقال سعيد: إنَّ لَى تَوْراً يَسَعُ مُدَّيْنِ مِنْ ماءٍ ونحو ذلك، فأغْتَسِلُ به، ويَكْفِينِي، ويَفْضُلُ منه فَضْلٌ. فقال الرَّجُلُ: فَوَاللهِ إِنِّي لأَسْتَثْثِرُ وأَتَمَضْمَضُ بِمُدَّيْنِ مِنْ ماءٍ لاَوْخُو ذلك ، فقال الرَّجُلُ: فَوَاللهِ إِنِّي لأَسْتَثْثِرُ وأَتَمَضْمَضُ بِمُدَّيْنِ مِنْ ماءٍ لاَوْخُو ذلك ، فقال السعيدُ بنُ المُستَّبِ: فَبِمَ تَأْمُرُنِي إِنْ كان الشَّيْطانُ يَلْعَبُ بِك؟ فقال له الرَّجُلُ: فإنْ لم يَكْفِنِي، فإنِّي رَجُلٌ كَا تَرَى عَظِيمٌ. فقال له سعيدُ بنُ المُستَّبِ: ثَلَاثَةُ أَمْدَادٍ قَلِيلٌ. فقال له سعيد: فَصَاعٌ. وقال المُستَّبِ: ثَلَاثَةُ أَمْدَادٍ عَلَيلٌ. فقال له سعيد: فَصَاعٌ. وقال المُستَّبِ للله اللهُ عَلَيلٌ اللهُ المُدِينُ الذَى مَعْوَهُ، ثُمَّ أَبُولُ ثم التَوضَا أَو أَفْضِلُ منه فَضْلًا . قال عبدُ الرحمن: فذكرْتُ هذا الحَدِيثَ الذي مِثَلُ ذلك. وَلَى مَعْدُ بنِ المُستَّبِ لسليمانَ بنِ يَسَارٍ (أُنَّ ، فقال سُليمانُ: وأنا يَكْفِينِي مِثْلُ ذلك. مِنْ سعيد بنِ المُستَّبِ لسليمانَ بنِ يَسَارٍ (أُنَّ ، فقال سُليمانُ: وأنا يَكْفِينِي مِثْلُ ذلك. عَبْ شَعْد بنِ المُستَّبِ لسليمانَ بنِ يَسَارٍ (أُنَّ ، فقال سُليمانُ: وأنا يَكْفِينِي مِثْلُ ذلك. عَبْدُهُ اللهُ عَبَيْدَة ابنِ عَمَّارِ بنِ ياسِرٍ (١٠)، فقالَ أبو عَمَّارِ بنِ ياسِرٍ (١٠)، فقالَ أبو عَمَّادِ بنِ ياسِرُ (١٠)، فقالَ أبو عَمَّادِ وهكذا سَمِعْنَا مِنْ أَصْحَابِ رسولِ اللهُ عَيَقِيلُهُ . وقال إبراهيمُ النَّحَعِيُّ: إنِّي

فصل: وإن زادَ على المُدِّ في الوضوءِ، والصَّاعِ في الغُسْلِ، جَازَ؛ فإنَّ عائِشَة قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا والنبيُّ عَيِّلِيَّهُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ:الفَرَقُ. رَوَاهُ اللهِ عَلَيْلَةً مَا أَنسٍ، قال: كان رسولُ اللهِ عَيْلِةً يَغْتَسِلُ اللهِ عَلَيْلَةً مَا يَعْتَسِلُ

⁼ التهذيب ٢٣٠/٦، ٢٣١.

⁽٧-٧) سقط من: الأصل.

⁽٨) الركوة: دلو صغير.

 ⁽٩) أبو أيوب سليمان بن يسار الهلالى المدنى، مولى ميمونة، ويقال كان مكاتبا لأم سلمة، كان من علماء الناس بعد ابن المسيب ومن فقهاء المدينة، مات سنة سبع ومائة. تهذيب التهذيب ٢٢٨/٤ – ٢٣٠.

⁽١٠) أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر العنسي، أخو سلمة بن محمد، وقيل: هما واحد. وثقه ابن معين. تهذيب التهذيب ١٦٠/١٢.

⁽۱۱) فى: باب غسل الرجل مع امرأته، من كتاب الغسل. صحيح البخارى ۷۲/۱. كا أخرجه مسلم، فى: باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة إلخ، من كتاب الحيض، صحيح مسلم ٥٠/١. وأبو داود، فى: باب مقدار الماء الذى يجزئ فى الغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٥٠/١، والنسائى، فى: باب ذكر القدر الذى يكتفى به الرجل من الماء للغسل، وباب ذكر الدلالة على أنه لا وقت فى ذلك، من كتاب الطهارة، وفى: باب الدليل على أنه لاتوقيت فى الماء الذى يغتسل فيه، من كتاب الغسل. المجتبى ١١٠٥/١، ١٠٥/١، =

بالصَّاعِ إلى خَمْسَة أَمْدَادٍ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ أيضا(١٢)

ويُكْرَهُ الإسْرَافُ في الماءِ، والزِّيَادَةُ الكَثِيرةُ فيه؛ لِما رَوَيْنَا مِن الآثارِ. ورَوَى عبدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو، أَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكَ مَرَّ بسَعْدٍ، وهو يَتَوَضَأَ، فقالَ: «ماهَذَا السَّرَفُ؟». فقالَ: أفي الوُضُوءِ إسْرَافٌ؟ فقال: «نَعَمْ، وإنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرِ جَارٍ» السَّرَفُ؟». فقالَ: أبي بنِ كَعْبٍ قال: قال رسولُ الله عَيَيْكَةِ: «إنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا، يُقَالُ لَهُ:وَلُهَان، فاتَّقُوا وَسْوَاسَ الماءِ»(١٠٠). وكان يُقَالُ: مِنْ قِلَّةِ فِقْهِ الرَّجُلِ وَلُوعُه بالماء.

٣٢ _ مسألة؛ قال: (وتَنْقُضُ المَرْأَةُ شَعْرَها لِغُسْلِهَا مِنَ الحَيْضِ، ولَيْسَ عَلَيْها نَقْضُه لِلْجَنَابةِ (١) إذَا أَرْوَتْ أُصُولَه)

٨٩ و نَصَّ على هذا أحمدُ. قال مُهنَّا: /سألتُ أحمدَ عن المرأةِ تَنْقُضُ شَعَرَهَا إذا اغْتَسلَتْ مِنَ الجَنَابَةِ؟ فقال: لا. فقلتُ له: في هذا شيءٌ؟ قال: نعم، حديثُ أُمِّ سَلَمَةَ (١٠). قُلْتُ: فَتَنْقُضُ شَعَرَهَا مِنَ الحَيْضِ؟ قال: نعم. قلتُ له: وكيف تَنْقُضُهُ مِنَ الحَيْضَةِ، ولا تَنْقُضُهُ مِن الجَنَابَةِ؟ فقال: حديثُ أَسْمَاءَ (١٠) عن النَّبِيِّ عَيَالِيَّةٍ، أنه قال: لا تَنْقُضُهُ. ولا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ في أنَّه لا يَجِبُ نَقْضُه مِن الجنابة، ولا أعلمُ فيه خِلَافًا بين العلماءِ، إلا مارُويَ عَن عبد الله بنِ عُمَرَ، رَوَى أحمدُ، في «المُسْنَدِ» (١٠)،

⁼ ١٦٥. والدارمي، باب الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٢/١. والإمام أحمد، في: المسند والإمام مالك، في: باب العمل في غسل الجنابة، من كتاب الطهارة. الموطأ ٤٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٩٥/. ١٩٩٠.

⁽۱۲) تقدم في صفحة ۲۹٤.

⁽١٣) في: باب ماجاء في القصد في الوضوء وكراهة التعدى فيه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/٤٧١. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٢١/٢.

⁽١٤) أخرجه الترمذي، في: باب كراهية الإسراف في الماء، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذي ٧٦/١. وابن ماجه، في المبند ١٣٦/٥.

رًا) في م: «من الجنابة».

⁽٢) تقدم في صفحة ٢٩٠.

⁽٣) يأتي حديث أسماء في صفحة. ٣.

⁽٤) المسند ٦/٣٤.

حدثنا إسماعيل، حدثنا أيُّوب، عن أبي الزُّبيْر، عن عُبيْد بنِ عُمَيْر، قال: بَلَغَ عائِشَةَ أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَر، يأْمُرُ النِّسَاءَ إذا اغْتَسَلْنَ أَن يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، أَفلا يَأْمُرُ هُنَّ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، أَفلا يَأْمُر هُنَّ أَنْ يَخْلِقُ أَنْ يَنْقُضْنَ رُءُوسَهُنَّ، أَفلا يَأْمُر هُنَ أَنْ يَخْلِقُ أَنْ يَخْلِقُ أَنْ يَخْلِقُ أَنْ يَخْلِقُ أَنْ يَعْمَلُ فَيْرُ واجِبٍ؟ وذلك يَحْلِيثِ أَمِّ سَلَمة، أَنّها قالَتْ للنَّبِيِّ عَلِيلِهِ : إنّى امْرَأَةٌ أَشُدُ ضَفْرَ رَأْسِى، أَفَأَنقُضُهُ لِحَدِيثِ أَمِّ سَلَمة، أَنّها قالَتْ للنَّبِيِّ عَلِيلِهِ : إنّى امْرَأَةٌ أَشُدُ ضَفْرَ رَأْسِى، أَفَأَنقُضُهُ للجنابة؟ قال: (لاَ، إنَّمَا يَكْفِيكِ أَنْ تَحْثِى عَلَى رَأْسِك ثَلاثَ حَثَياتٍ، ثم تُفيضِينَ للجنابة؟ قال: (لاَ، إنَّمَا يَكْفِيكِ أَنْ تَحْثِى عَلَى رَأْسِك ثَلاثَ حَثَياتٍ، ثم تُفيضِينَ عَلَى وَأُسِك ثَلاثَ حَثَياتٍ، ثم تُفيضِينَ وصُولَ الماء إلى ما تحته، فيجبُ إزَ التَّه، وإنْ كان حَفِيفًا لا يَمْنَعُ، لم يَجِبْ، والرجلُ وصُولَ الماء إلى ما تحته، فيجبُ إزَ التَّه، وإنْ كان حَفِيفًا لا يَمْنَعُ، لم يَجِبْ، والرجلُ وسُدْرَةٍ والرجلُ عَلَيْكِ الماء فَعْرو وتَطُولِله. وأمَّا نَقْضَهُ لِلْغُسْلِ مِن الحَيْضِ فاخْتَلَف أَصْحَابُنا في الشَّعْرِ وتَوْفِيرِه وتَطُولِله. وأمَّا نَقْضَهُ لِلْغُسْلِ مِن الحَيْضِ فاخْتَلَف أَصْحَابُنا في وُجُوبِه، فمنهم مَنْ أَوْجَبَهُ، وهو قولُ الحسنِ، وطاؤس؛ لما رُوىَ عن عائشة، وأَمْتَشْطِى (١٠٠). ولايكونُ المَشْطُ إلَّا في شَعَرِ غير مَضْفُورٍ ، وللبُخَارِيِّ (١٠٠): (الْقُضَى اللهُ عَنها، أن النَّمَى عَلَيْكُمُ اللهُ كَانتُ حائِضًا: (وللبُخَارِيُّ (١٤٠): (الْقُضَى والمُتَشْطِى (١٠٠). ولايكونُ المَشْطُ إلَّا في شَعْرِ غير مَضْفُورٍ ، وللبُخَارِيِّ (١٤٠): (النَّقُضَى اللهُ في المُنْفَى المَّشَوْلِ الْمَلْكَ عَنْ المَنْفُولِ المَنْفُولِ والمُخْفَى والمُسْقَلَ المَاء اللهُ عَنْ المَنْفُولُ والمُنْفَلِ المَنْفَى المَنْفَى المَنْفُولُ والمُسْقِلُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ المُؤْلِقُ اللهُ اللهُ المُنْ المُنْفَونَ المَنْفُولُ والمُنْفُولُ المَنْفُولُ والمُنْفُولُ المُنْفُولُ المُعْمَا اللهُ اللهُ الْهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْفُولُ المُنْفُولُ المَلْقُولُ المُنْف

⁽٥) في الأصل: «أيا عجبا».

⁽٦) في م زيادة: «رءوسهن». وليست في المسند.

⁽٧) كما أخرجه مسلم، في: باب حكم ضفائر المغتسلة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٠/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في غسل النساء من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٨/١.

⁽٨) وتقدم في صفحة ٢٩٠.

⁽٩) في م: «اختصت».

⁽١٠) أُخرِجه الدرامي، في: باب في غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٧/١، بلفظ: «خذى ماءك وسدرك ثم اغتسلي وانقي، ثم صبى على رأسك حتى تبلغي شئون الرأس».

⁽١١) أخرجه البخارى، في: باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض، وباب كيف تهل الحائض والنفساء المحيض، وباب كيف تهل الحائض والنفساء إلخ، من كتاب الحج، وفي: باب العمرة ليلة الحصبة وغيرها، وباب الاعتار بعد الحج بدون هدى، من كتاب العمرة، وفي: باب حجة الوداع، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٨٦/١، ٨٧، ١٧٢/٢، ٣/٤، ٥٠ الامرام، كي أخرجه مسلم، في: باب بيان وجوه الإحرام إلخ، من كتاب الحج. صحيح مسلم =

رَأْسَكِ وَامْتَشِطِى » . ولابْنِ مَاجَه (١١): « انْقُضِى شَعْرَكِ وَاغْتَسِلِى » . ولأنَّ الأصلَ وجوبُ نَقْضِ الشَّعَرِ ليتحقَّقَ وصولُ الماءِ إلى ما يجبُ غَسْلُه ، فعُفِى عنه فى غُسْلِ الجنابة؛ لأنَّه يكثر فيشُقُّ ذلك فيه ، والحيضُ بخلافِه ، فَبَقَى على مُقْتَضَى الأصلِ فى الوجوبِ . وقال بعضُ أصحابِنا : هذا مُسْتَحَبِّ غيرُ واجبٍ . وهو قولُ الصحيحُ ، إن شاء الله ؛ لأنَّ فى بعضِ ألفاظِ حديثِ أُمِّ سَلَمَة ، أنَّها قالتْ للنَّبِيِّ عَلَيْكِ : إنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِى أَفَأَنُقضُهُ لِلْحَيْضِةِ ولِلْجنابة ؟ فقال : «لا ، إنَّما يَكْفِيكِ أن تَحْنِى عَلَى رَأْسِكِ ثَلاثَ حَتَياتٍ ، ثم تُفِيضِينَ عَلَيْكِ فقال : هلاء فَتَطْهُرِينَ » . رَوَاهُ مُسْلِم (١٠) . وهذه زيادة يجبُ قَبُولُها ، وهذا صريحٌ فى نَفْي الوُجُوبِ ، ورَوَتْ أَسْماءُ ، أنَّها سألت النَّبِيَّ عَلَيْكٍ عن غُسْلِ المَحِيض ، فقال : «تَأْخُذُ إحْدَاكُنَّ ماءَها وسِدْرَتَهَا (١٠) فَتَطَهَّرُ فَتُحْسِن الطُهُورَ ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى وَأُسِها ، فَتَدُلُكُه دَلْكًا شَدِيداً ، حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِها ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ » رواهُ مُسْلِم (١٠) . ولو كان النَّقْضُ واجبًا لذَكره ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ تأخير البيانِ عن وقتِ رواهُ مُسْلِم (١٠) . ولو كان النَّقْضُ واجبًا لذَكره ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ تأخير البيانِ عن وقتِ رائحة ، ولأنَّهُ مُوضِعٌ مِن البَدَنِ ، فاسْتَوَى فيه الحَيْضُ والجَنَابَةُ ، كسائرِ البدنِ ، الحَيْضُ والجَنَابَة ، كسائرِ البدنِ ،

⁼ ٢٠/٠/٨ - ٨٧٠ وأبو داود، في: باب في إفراد الحج. سنن أبي داود ٢١/١ ع. والنسائي، في: باب ذكر الأمر بنقض ضفر الرأس عند الاغتسال للإحرام، من كتاب الطهارة. وفي: باب في المهلة بالعمرة نحيض وتخاف فوت الحج، من كتاب الحج. المجتبى ٢٩/٥، ١، ٩/١ وابن ماجه، في: باب العمرة من التنعيم، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٩٨/٢ و والإمام مالك، في: باب دخول الحائض مكة، من كتاب الحج. الموطأ المناسك. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٢، ١٧٧، ١٩١، ٢٤٦. وهو طرف من الحديث الآتي: «دعي عمر تك...».

⁽١٢) أخرجه ابن ماجه، في: باب في الحائض كيف تغتسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٠/١. (١٣) في: باب حكم ضفائر المغتسلة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٠/١. وتقدم تخريجه باللفظ الأول، في صفحة. ٢٩.

⁽۱٤) في م: «وسدرها».

⁽١٥) فى: باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك فى موضع الدم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦١/١، كما أخرجه أبو داود، فى: باب الاغتسال من الحيض، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٧٥/١. وابن ماجه، فى: باب فى الحائض كيف تغتسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٠/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٤٧/٦، ١٤٨، وشؤون الرأس: موصل قبائلها.

وحديثُ عائِشَةَ، الذي رَوَاهُ البُحَارِيُّ، ليس فيه أمْرٌ بالغُسْلِ، ولو أُمِرَتْ بالغُسْلِ لم يكنْ فيه حُجَّةً؛ لأنَّ ذلك ليس هو غُسْلَ الحَيْضِ، إنَّما أُمِرَتْ بالغُسْلِ في حالِ الحَيْضِ للإِحْرَامِ بالحَجِّ؛ فإنَّها قالتْ: أَذْرَكَنِي يومُ عَرَفَةَ، وأنا حائِضٌ، فشكَوْتُ ذلك إلى النَّبِيِّ عَيِّلِكُمْ، فقال: «دَعِي عُمْرَتَكِ، وانْقُضِي رَأْسَكِ، وامْتَشِطِي (٢١٠)». وإنْ ثَبَتَ الأَمْرُ بالغُسْلِ حُمِلَ على الاسْتِحْبَابِ، بما ذكرنا مِن الحديثِ، وفيه ما يَدُلُّ على الاسْتِحْبابِ؛ لأَنَّه أَمَرَهَا بالمَشْطِ، وليس بواجِبٍ، فما هو مِنْ ضَرُورَتِهِ أَوْلَى.

فصل: وغَسْلُ بَشَرَةِ الرَّأْسِ واجِبٌ، سَوَاءٌ كان الشَّعَرُ كَثِيفًا أو خَفِيفًا، وكذلك كُلُّ ماتَحت الشَّعرِ، كجِلْدِاللَّحْيَةِ، وغيرِها بُلَا رَوَتْ أَسْمَاءُ، أَنَّهَا سأَلَت النَّبِيَّ عَلَيْكَةٍ عن غُسْلِ الجنابةِ، فقال: «تَأْخُذُ إحْدَاكُنَّ ماءً، فَتَطَهَّرُ، فَتُحْسِنُ الطَّهُورَ، أو تَبْلُغُ الطُّهُورَ، ثم تَصُبُّ عَلَى رَأْسِها، فَتَدْلُكُه حَتَّى تَبُلُغُ اللَّهُونَ رَأْسِها، فَتَدْلُكُه حَتَّى تَبُلُغ اللَّهُونَ رَأْسِها، فَتُدْلُكُه حَتَّى تَبُلُغ اللَّهُونَ رَأْسِها، ثُمَّ تُفِينُ مَنْ اللَّهُ عَنه ، عن النَّبِي عَلَيْكَ ، أَنَّه قال: «مَنْ تَرَكَ مُوضِعَ شَعَرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يُصِبْها المَاءُ فُعِلَ بِهِ مِنَ النَّارِ كَذَا وكَذَا». قال على : فَمِنْ مَوْضِعَ شَعَرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يُصِبْها المَاءُ فُعِلَ بِهِ مِنَ النَّارِ كَذَا وكَذَا». قال على : فَمِنْ ثَمَّ عادَيْتُ شَعَرِى. قال: وكان يَجُزُّ شَعَرَهُ. رواه أبو داود (۱۷). ولأَنَّ ماتَحتَ الشَعرِ بَشَرَةٍ، أَمْكُنَ إيصالُ المَاء إليها مِن غير ضَرَرٍ، فَلَزِمَهُ كسائر بَشَرَتِه.

فصل: فأمَّا غَسْلُ مااسْتَرْسَلَ من الشَّعْرِ، وبَلَّ ما على الجسدِ منه، ففيه وَجُهان:/ أَحَدُهما؛ يجبُ، وهو ظاهرُ قولِ الأصحابِ، ومذهبُ الشَّافِعِيِّ؛ لما رُوِى ٩٠ وعن النَّبِيِّ عَلِيْكُهُ أَنَّه قال: «تَحْتَ كُلِّ شَعَرَةٍ جَنَابَةٌ، فَبُلُوا الشَّعَرَ، وأَنْقُوا البَشَرَةَ». رواهُ أبو داود، وغيره (١٨٠)، ولأنَّه شَعَرٌ نابِتٌ في مَحَلِّ الغُسْل، فوجب غَسْلُه،

⁽١٦) تقدم في صفحة ٢٩٩.

⁽١٧) فى: باب فى الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٥٧/١. كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب تحت كل شعرة جنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٦/١.

⁽١٨) أخرجه أبو داود، فى: باب فى الغسل من الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٥٧/١. والترمذى، فى: باب ماجاء أن تحت كل شعرة جنابة، من أبواب الطهارة! عارضة الأحوذى ١٦١/١. وابن ماجه، فى: باب تحت كل شعرة جنابة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٦/١.

فصل: وغُسْلُ الحَيْضِ كَغُسْلِ الجنابةِ، إلَّا في نَقْضِ الشَّعَرِ، وأَنَّه يُستحبُ أَن تَعْسَلَ بِمَاءٍ وسِدْرٍ، وتَأْخُذَ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَتَبِعُ بِهَا مَجْرَى الدَّمِ، والموضعَ الذي يصلُ إليه الماءُ مِن فَرْجِها؛ لِيَقْطَعَ عنها زُفُورَةَ الدَّمِ ورائحته، فإنْ لم تجدْ مِسْكاً فغيرَه مِن الطِّيبِ، فإن لم تجدْ فالماءُ شافِ كافٍ. قالتْ عائِشَةُ، رَضِيَ اللهُ عنها: إنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ عَيْلِهِ عَنْ غُسْلِ المَحِيضِ، فقال: «تَأْخُذُ إحْدَاكُنَّ سِدْرَتَها ومَاءَها، فتتَطَهَّرُ فَتُحْسِنُ الطَّهُورَ، ثم تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً، فتتَطَهَّرُ بِهَا». فقالتْ أسْماءُ: وكيف أَتَطَهَّرُ بِها؟ فقال: «سُبْحَانَ الله! تَطَهَّرِي بِها». فقالتْ عائِشَةُ، كأنَّها وكيف أَتَطَهَّرُ بِها؟ فقال: «سُبْحَانَ الله! تَطَهَّرِي بِها». فقالتْ عائِشَةُ، كأنَّها

⁽١٩) أبو محمد الحارث بن وجيه الراسبي البصرى. انظر تضعيفه في تهذيب التهذيب ١٦٢/٢. وانظر قول الترمذي فيه، في موضعه من التخريج السابق.

⁽۲۰) فی م: «ثم».

⁽٢١) في م: «القطع».

تُخْفِي ذلك: تَتَبَّعِي(٢٢)أَثَرَ الدَّمِ. رواه مسلم(٢٢٠)./الفِرْصَةُ: هي القِطْعَةُ مِنْ كُلِّ شيءٍ. ٩٠ ظ

فصل: ويُسْتَحَبُّ للجُنُبِ إِذَا أَرَاد أَن يِنامَ، أَو يَطأَ ثَانِيا، أَو يَأْكُلَ، أَن يَعْسَلُ وَجُه ويتوضَّأَ إِلَّا غَسْلَ قَدَمَيْه. وقال ابنُ المُستَّب: إِذَا أَرَاد أَنْ يَأْكُلَ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ يَتَوَضَّأَ إِلَّا غَسْلَ قَدَمَيْه. وقال ابنُ المُستَّب: إِذَا أَرَاد أَنْ يَأْكُلَ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ وَيَتَمَضْمُ صُر. وحُكِى نحوه عن إمامِنا، وإسْحاق، وأصْحابِ الرَّأْي. وقال مُجاهِد: يَعْسِلُ كَفَّيْهِ وَلَمَا رُوِى عن عائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّةٍ كَان إِذَا أَرَاد أَنْ يَأْكُلَ، وقال مُجاهِد: يَعْسِلُ كَفَّيْهِ وَلَمَا رُوِى عن عائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّةٍ كَان إِذَا أَرَاد أَنْ يَأْكُلَ، وقال مَالِكَ: يَعْسِلُ يَدَيْهِ إِن كَانَ أَصَابَهِما أَذًى. وقال ابنُ المُستَيَّب، وأصْحَابُ الرَّأْي: ينامُ ولا يَمْسُ ماءً ولا يَمَسُّ ماءً ولا يَمَسُّ ماءً ولا يَمَسُّ ماءً ولا يَمَسُّ ماءً ولا يَمَسُ ماءً وابنُ ماجَه، وغيرُهما (٢٠٠ ورَوَى أَحَدُ، في جُنُبّ، ولا يَمَسُّ ماءً والذُ : كان رسولُ اللهِ عَلَيْلَة يُعْبُ مُشَلًى عن أَبِي إِسحاق، عن المُستَدِ» (٢٠٠ : عن عائِشَةَ، قالتْ: كان رسولُ اللهِ عَلَيْلَة يُعْبُ مُ مَن أَي إِسحاق، عن عائِشَة والك في عَنْ الله إسحاق، عن المُستَدِ» (٢٠٠ : عن عائِشَة والله عَنْ الله يَعْنَفُون على نِسَائِه بغُسْلُ واحِدٍ حتى يقومَ بعدَ ذلك فَيَغْتَسِلَ. ورُوى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْلَة كَان يَطُوف على نِسَائِه بغُسْلٍ واحِدٍ (٢٠٠ رُواهُ البُحَارِيُّ ٢٠٠)، ولأَنَّه حَدَثٌ يُوجِبُ الغُسْلَ، فلا يُسْتَحَبُ الوضوءُ واحِدٍ (٢٠٠ رواهُ البُحَارِيُّ ٢٠٠)، ولأَنَّه حَدَثٌ يُوجِبُ الغُسْلَ، فلا يُسْتَحَبُ الوضوءُ واحِدٍ (٢٠٠ رواهُ البُحَارِيُّ ٢٠٠)، ولأَنَّه حَدَثٌ يُوجِبُ الغُسْلَ، فلا يُسْتَحَبُ الوضوءُ واحِدُ واحِدُ اللهُ الله الله الله الله المُسْلَى المُولِوءُ المُولِوءُ الغُسُلُ فلا يُسْتَحَبُ الوضوءُ واحِدُ المُعْنُ الْحَارِ فَا الْحَدِيْ الْعُسْلُ الله الله المُسْلَى المُولِودَ المُولِودُ اللهِ الله المُعْنَا الْعُمْ الله الله المُعْنَا المُعْمَلُ الله المُعْنَا المُولِودُ المُولِودُ الله الله المُعْمَلُ المُولِودُ الله الله المُعْلَى الله المُعْمَلُ الله المُعْلَى المُعْلَى الله المُعْلَى الله المُعْلَى المُعْلَى المُعْلَى الله المُعْلَى المُعْلَى المُعْلِ المُعْ

⁽٢٢) في الأصل زيادة: (بها)، وليس في صحيح مسلم. وفي الصحيح: «تتبعين».

⁽۲۳) وتقدم صفحة ۳۰۰.

⁽٢٤) أخرجه أبو داود، في: باب الجنب يأكل، وباب من قال: الجنب يتوضأ، من كتاب الطهارة. سنن ألى داود ١٠٥١، ٥١ . والنسائي، في: باب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل، وباب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل، وباب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل أو يشرب، من كتاب الطهارة. المجتبي ١١٤/١ . وابن ماجه، في: باب من قال يجزئه غسل يديه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٥/١ . كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢/٦٠، ١٠٩٠.

⁽٢٥) أخرجه أبو داود، فى: باب [في] الجنب يؤخر الغسل، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٥٢/١ و ابن ماجه، فى: باب فى الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٢/١ . والترمذى، فى: باب فى الجنب ينام قبل أن يغتسل، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٨١/١ . والإمام أحمد، فى: المسند ١١١١/٦ ، ١٤٢١ ، ١٧١١ .

⁽٢٦) المسند ٦/٣٤.

⁽۲۷-۲۷) سقط من: الأصل. والحديث أخرجه البخارى، في: باب الجنب يخرج ويمشى في السوق وغيره، من كتاب الغسل، وفي: باب كثرة النساء، وباب من طاف على نسائه في غسل واحد. صحيح البخارى =

مع بقائِه، كالحَيْض. ولنا، ما رُويَ أنَّ عُمَرَ سأل النَّبيُّ عَيْلِيُّةٍ: أيرقدُ أحدُنا،وهو جُنُتٌ؟ قال: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأُ». مُتَّفَقٌ عليه (٢٨). وعن أبي سعيد قال: قال رسولَ الله عَلَيْكُ :﴿إِذَا أَتَى أَحَدُكُم أَهْلَه ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأً ﴾. رواه مسلمٌ (٢٩٠). وعن عائشةَ، أنَّ النَّبيُّ عَلَيْكُ كان إذا أراد أن يأكلَ، أو ينامَ، تَوَضَّأً. يَعْنِي وهو جُنُبّ. رواه أبو داود(٣٠). فأما حديثُ عائشةَ: يَنَامُ، وهو جُنُبٌ، ولا يَمَسُّ ماءً. فرواهُ أبو إسحاق، عن الأَسْوَدِ، عن عائِشَةَ، ورواهُ غيرُ واجِد عن الأَسْوَدِ، عن عائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيُّ عَلِيلًا كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ. رواه شُعْبَةُ، والتَّوْرِيُّ، ويَرَوْنَ أَنَّه غَلَطٌ مِن أَبِي إِسْحَاق (٣١). قال أحمدُ: أبو إِسْحَاق رَوَى عن الأَسْوَدِ حديثاً خَالَفَ فيه الناسَ، فلم يَقُلْ أَحَدٌ عَنِ الأَسْوَدَ مِثْلَ ماقد قال، فلو أَحَالَهُ على غيرِ الأَسْوَدِ! والحديثُ ٩١ و الآخَرُ ليس فيه/ أنَّه لم يَتَوَضَّأُ حين أراد أنْ يعودَ، على أن هذه الأحاديثَ مَحْمُولَةً

⁼ ٧٩/١، ٤/٧، ٤٤، ٤٥. ومسلم، في: باب جواز نوم الجنب إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٧٤٩/١. والترمذي، في: باب ماجاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢٣/١. والنسائي، في: باب إتيان النساء قبل إحداث الغسل، وفي: باب ذكر أمر رسول الله عَلَيْكُ في النكاح وأزواجه، من كتاب النكاح. المجتبي ١١٨/١، ٤٤/٦. وابن ماجه، في: باب ماجاء فيمن يغتسل من نسائه غسلا واحدا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٤/١. والدارمي، في: باب الذي يطوف على نسائه في غسل واحد، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٢/١.

⁽٢٨) أخرجه البخاري، في: باب نوم الجنب، من كتاب الغسل. صحيح البخاري ٨٠/١. ومسلم، في: باب جواز نوم الجنب إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٨/١، ٢٤٩. وأبو داود، في: باب في الجنب ينام، م. كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧/١٥. والترمذي، في: باب في الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٨٣/١. والنسائي، في: باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام، من كتاب الطهارة. المجتبي ١/٥١. وابن ماجه، في: باب من قال لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ١٧/١، ٤٦، ٧٩، ١٠٢، ١١٢، ٣٩٢.

⁽٢٩) أخرجه مسلم، في: باب جواز نوم الجنب إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٩/١. كما أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء إذا أراد أن يعود توضأ، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢٣٣/١. وابن ماجه، في: باب في الجنب إذا أراد العود توضأ، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٩٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨/٣.

⁽٣٠) في: باب من قال: الجنب يتوضأ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١/١٥.

⁽٣١) انظر: باب ماجاء في الجنب ينام قبل أن يغتسل، من أبواب الطهارة، من سنن الترمذي. عارضة الأحوذي ١٨٢/١.

على الجَوازِ، وأحادِيثُنا تَدُلُّ على الاسْتِحْبَابِ، فالحائِضُ حَدَثُها قائِمٌ، فلا وضوءَ مع ما يُنَافِيهِ، (٢٦ فلا مَعْنَى لِلْوضوء ٢٦).

فُصُولٌ فِي الْحَمَّامِ: بِنَاءُ الْحَمَّامِ، وبَيْعُهُ، وشِرَاؤُهُ، وكِرَاؤُهُ، مَكْرُوةٌ عندَ أَبِي عبدِ الله. قال في الذي يَشِنِي حَمَّاماً للنِّسَاءِ: ليس بِعَدْلٍ. قال أبو داود: سألتُ أحمدَ عن كِرَا الْحَمَّامِ؟ قالَ: أَخْشَى. كأنَّه كَرِهَه. وقيل له، فإن اشْتَرَطَ على المُكْتَرِي عن كِرَا الحَمَّامِ؟ قالَ: أَخْشَى. كأنَّه كَرِهَه. وقيل له، فإن اشْتَرَطَ على المُكْتَرِي أَنْ لا يَدْخُلَه أَحَدٌ بِغَيْرِ إِزَارٍ. فقال: ويُضْبَطُ هذا؟ وكأنَّه لم يُعْجِبْه. وإنَّما كَرِهَهُ ؛ لِمَا فيه مِنْ فِعْلِ المُنْكَرَاتِ، مِنْ كَشْفِ العَوْراتِ، ومُشَاهَدَتِها، ودُخُولِ النِّسَاءِ إيَّاه.

فصل: فأمَّا دُخُولُه؛ فإنْ كان الدَّاخِلُ رجلاً يَسْلَمُ مِن النَّظَرِ إِلَى العَوْرَاتِ، وَنَظَرِ الناسِ إِلَى عَوْرَتِه، فلا بَأْسَ بِدُخُولِه؛ فإنَّهُ يُرْوَى، أَنَّ ابنَ عَبَّاسِ دَخَلَ حَمَّاماً بالجُحْفَةِ. ويُرْوَى ذلك عن النَّبِيِّ عَيَظِيدٍ. ويُرْوَى عن خالد بنِ الوليد، أَنَّهُ دخلَ الحَمَّامَ. وكان الحسنُ وابنُ سِيرِينَ يَدْخُلَانِ الحَمَّامَ، رَوَاهُ الخَلَّالُ. وإِن خَشِي أَنْ الحَمَّامَ مِن ذلك، كُرِه له ذلك؛ لأنَّه لا يَأْمَنُ وُقُوعَه في المَحْظُورِ، فإنَّ كَنشْفَ العَوْرَةِ ومُشَاهَدَتَها حَرَامٌ، بدليلِ ما رَوَى بَهْزُ بنُ حَكِيمٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، أَنَّه قال: يارسولَ اللهِ، عَوْرَاتُنا ما نَأْتِي منها وما نَذَرُ؟ قال: ﴿احْفَظُ عَوْرَتَكَ، إلَّا مِنْ قال: يارسولَ اللهِ، عَوْرَاتُنا ما نَأْتِي منها وما نَذَرُ؟ قال: ﴿احْفَظُ عَوْرَتَكَ، إلَّا مِنْ قالَ: ﴿احْفَظُ عَوْرَتَكَ، إلَّا مِنْ عَوْرَةِ المَرْأَةِ وَمُشَاهَدَتِي مِنْهُ مِنَ (٢٣) النَّاسِ (٢٠٠) . وقالَ النَّبِيُّ عَلِيلَةٍ: ﴿لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ المَرْأَةِ». وقالَ عليه السَّلَامُ: ﴿لَا يَنْظُرُ المَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ المَرْأَةِ». وقالَ عليه السَّلَامُ: ﴿لَا يَنْظُرُ المَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ المَرْأَةِ». وقالَ عليه السَّلَامُ: ﴿ الْعَمَّمُ عليه إِزَالًا عَرْاةً إِلَى عَوْرَةِ المَرْأَةِ». رواهُما مُسْلِمٌ (٣٠٠). قال أحمدُ: إِن عَلِمْتَ أَنَّ كُلُّ مَنْ في الحَمَّامِ عليه إِزَالًا عُرَاةً اللهَ عَلْمَتَ أَنَّ كُلُّ مَنْ في الحَمَّامِ عليه إِزَالًا

⁽٣٢-٣٢) سقط من: الأصل.

⁽٣٣) سقط من: الأصل.

⁽٤٤) أخرجه أبو داود، في: باب [ماجاء] في التعرى، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٣٦٤/٢. والترمذي، في: في: باب ماجاء في حفظ العورة، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذي ٢٣٨، ٢٢٣/١، وابن ماجه، في: باب التستر عند النكاح. من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٢١٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٥، ٤. وروى البخارى طرفه والله أحق أن يستحيى منه من الناس». في: باب من اغتسل عريانا وحده في الخلوة ومن تستر فالتستر أفضل، من كتاب الغسل (الترجمة). صحيح البخارى ٧٨/١.

⁽٣٥) الأول أخرجه مسلم، في: باب تحريم النظر إلى العورات، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٢٦/١ = . (المغنى ٢٠٠١)

فادْ خُلهُ، وإلَّا فلا تدخُلْ. وقال سعيدُ بنُ جُبَيْر: دخولُ الحَمَّامِ بغيرِ إِزَارِ حَرَامٌ. فصل: فأمَّا النِّسَاءُ فليس لَهُنَّ دُخُولُه، مع ما ذكرْنا مِن السَّتْرِ، إلَّا لِعُدْرٍ؛ مِنْ حَيْضٍ، أو نِفَاسٍ، أو مَرَضٍ، أو حاجَةٍ إلى الغُسْلِ، ولا يُمْكِنُها أن تَغْتَسِلَ في بَيْتِها؛ لِتَعَدُّرِ ذلك عليها، أو حَوْفِها مِنْ مَرَضٍ أو ضَرَرٍ، فيباحُ لها ذلك، إذا غَضَّتْ بَصَرَها، وسَتَرَتْ عَوْرَتَها. وأمَّا مع عَدَمِ العُدْرِ، فلا؛ لِمَا رُوىَ، أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكُم أرْضُ العَجَمِ، وستَجِدُونَ فِيهَا حَمَّامَاتٍ، فامْنَعُوا عَلَيْكُم، إلَّا حائِضاً أو نُفَسَاءَ». (٢٦) ورُوىَ أنَّ عائشة / دخلَ عليها نِسَاءٌ مِنْ أهلِ حِمْصَ، فقالتْ: لَعَلَّكُنَّ مِن النِّسَاءِ اللَّائِي يَدْخُلْنَ الحَمَّامَاتِ، سَمِعْتُ رسولَ اللهِ عَرْسُولَ اللهِ عَوْلُ: «إنَّ المَرْأَةَ إذا خَلَعَتْ ثِيَابِهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِها هَتَكَتْ سِتْرَها بَيْنَها وَبَيْنَ اللهِ عَرَّ وَجَلَّ المَرْأَةَ إذَا خَلَعَتْ ثِيَابِهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِها هَتَكَتْ سِتْرَها بَيْنَها وَبَيْنَ اللهِ عَرَّ وَجَلَّ المَرْأَةَ إذَا خَلَعَتْ ثِيَابِهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِها هَتَكَتْ سِتْرَها بَيْنَها وَبَيْنَ اللهِ عَرَّ وَجَلَّ (٢٧)».

فصل: ومَن اغْتَسَلَ عُرْيَاناً بينَ الناسِ، لم يَجُزْ له ذلك؛ لأنَّ كَشْفَها للنَّاسِ مُحَرَّمٌ، لِمَاذكُرْنا، وإنْ كان خالِياً جازَ؛ لأنَّ موسى، عليه السَّلامُ، اغْتَسَلَ عُرْيَانًا (٣٨).

⁼ كما أخرجه أبو داود، فى: باب [ماجاء] فى التعرى، من كتاب الحمام. سنن أبى داود ٣٦٤/٢. والترمذى، فى: باب فى كراهية مباشرة الرجال الرجال والمرأة المرأة، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ٢٣٨/١٠. وابن ماجه، فى: باب النهى أن يرى عورة أخيه، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٧/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٦٣٣.

والثانى أخرجه مسلم، فى: باب الاعتناء بحفظ العورة، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٨/١. وأبو داود، فى الموضع السابق.

⁽٣٦) أخرجه أبو داود، في: باب النهى عن التعرى، من كتاب الحمام. سنن أبي داود ٣٦٣/٢. وابن ماجه، في: باب دخول الحمام، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ١٢٣٣/٢.

⁽٣٧) أخرجه أبو داود، في الموضع السابق، والترمذي، في: باب ماجاء في دخول الحمام، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذي، ٢٤٦/١. والدارمي، في: باب عارضة الأحوذي، ٢٤٤/١. والدارمي، في: باب في النبي عن دخول المرأة الحمام، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي ٢٨١/٢. والإمام أحمد، في: المسند في النبي عن دخول المرأة الحمام، من كتاب الاستئذان.

⁽٣٨) أخرجه البخارى فى: باب من اغتسل عريانا وحده، فى الخلوة، من كتاب الغسل، وفى: باب حدثنى إسحاق بن نصر، من كتاب الأنبياء. صحيح البخارى ٧٨/١، ١٩٠/٤. كما أخرجه الترمذي، فى: تفسير سورة الأحزاب، من أبو اب التفسير . عارضة الأحوذي ٩٦/١٢، ٩٧، و الإمام أحمد، في: المسند ١٤/٢، ٥١٥،

رواهُ البُخَارِيُّ، وأَيُّوبُ، عليه السَّلَامُ، اغْتَسَلَ عُرْيَاناً (٢٦). وإنْ سَتَرَهُ إِنْسَانٌ بَثُوْبِ فلا بَأْسَ، فقد كان النَّبِيُّ عَيِّلِلَّهُ يَسْتَتِرُ بِثَوْبٍ، ويَغْتَسِلُ (٢٠)، ويُسْتَحَبُّ التَّسَتُّرُ، وإن كان خالِياً؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَيِّلِلَّهِ: «فاللهُ أَحَقُّ أن يُسْتَحْيَى منْهُ (٢١)، مِنَ النَّاس».

فصل: ويُجْزِئُهُ الغُسْلُ بِماءِ الحَمَّامِ. قال الخَلَّالُ: ثَبَتَ عن أَصْحَابِ أَبِي عَبِد الله، أَنَّ ماءَ الحَمَّامِ يُجْزِيءُ أَنْ يُغْتَسَلَ بِه، ولا يُغْتَسَلُ منه؛ وذلك أَنَّ الأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فلا تَزُولُ بِالشَّكِّ. وقالَ أَحمد: لا بأْسَ بِالوضوءِ مِن ماءِ الحَمَّامِ، ورُوِيَ الطَّهَارَةُ، فلا تَزُولُ بِالشَّكِّ. وقالَ أَحمد: لا بأسَ بِالوضوءِ مِن ماءِ الحَمَّامِ، ولو لم يَفْعَلْه عنه أَنَّه قال: لا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِن الأَنْبُوبَةِ. وهذا عَلى سَبِيلِ الاحْتِيَاطِ، ولو لم يَفْعَلْه جازَ؛ لأَنَّ الأَصْلَ الطَّهَارَةُ، وقد قال أحمد: ماءُ الحَمَّامِ عندى طَاهِرٌ، وهو بمَنْزِلَةِ الماءِ الجَارِي؛ الأَنْرَمُ، أَنَّه قال: من النَّاسِ مَن يُشَدِّدُ فيه، ومنهم مَنْ يقول: هو بِمَنْزِلَةِ الماءِ الجارِي؛ لأَنَّه يُنْزَفُ، يَخْرُ جُ الأَوَّلُ فالأَوَّلُ. قُلْتُ: يكونُ كَالجارِي، وهو يَسْتَقِرُّ في مكانٍ قبلَ أَنْ يَخْرُ جَ؟! فقال: قد قلْتُ لك فيه احْتِلَافٌ. كَالجارِي، وهو يَسْتَقِرُّ في مكانٍ قبلَ أَنْ يَخْرُ جَ؟! فقال: قد قلْتُ لك فيه احْتِلَافٌ.

(٣٩) أخرجه البخارى، فى: باب من اغتسل عريانا وحده فى الخلوة، من كتاب الغسل، وفى: باب قول الله تعالى: ﴿ وَأَيُوبِ إِذْ نَادَى رَبّهُ أَنّى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين ﴾، من كتاب الأنبياء، وفى: باب قول الله تعالى: ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾، من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ١٨٤/٤، ٧٨/١، ٩٠٥/١. والأمام أحمد، فى: المسند والنسائى، فى: باب الاستتار عند الاغتسال، من كتاب الغسل. المجتبى ١٦٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢١٤/٢.

⁽٤٠) أخرجه البخارى، فى: باب من أفرغ بيمينه على شماله فى الغسل، وباب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة، وباب التستر فى الغسل عند الناس، من كتاب الغسل، وفى: باب الصلاة فى الثوب الواحد، من كتاب الصلاة، وفى: باب أمان النساء وجوارهن، من كتاب الجزية، وفى: باب ماجاء فى زعموا، من كتاب الأدب. صحيح البخارى ٢٥/١، ٢٥/١، ٢٠/٤، ١٢٢/٤، ومسلم، فى: باب تستر المغتسل بثوب ونحوه، من كتاب الحيض، وفى: باب استحباب صلاة الضحى إلخ، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٢٠٥/١، ٢٦٦، ٢٦٦، والنسائى، فى: باب المعهارة، وفى: باب الاغتسال فى قصعة بها أثر العجين، من كتاب الغسل. المجتبى ٢٠٥/١، ٢٦٦، والترمذي، فى: باب ما باب الاغتسال فى قصعة بها أثر العجين، من كتاب الغسل. المجتبى ١٩٥١، ١٦٦، والترمذي، فى: باب ما جاء فى مرحبا، من أبواب الاستئذان. عارضة الأحوذي ١٩٤٠، وابن ماجه، فى: باب المنديل بعد الوضوء وبعد الغسل، وباب ما جاء فى الاستتار عند الغسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه (الإمام أحمد، فى: المسند والدارمي، فى: باب صلاة الضحى، من كتاب الصلاة. سنن الدرامى ٢٠١١، ٣٩٩، والإمام أحمد، فى: المسند و/٥٠٥، ٢٠١، ٢٠١، ٢٠١، ٢٠١، ٢٠١، ٣٩٩٠.

⁽٤١) سقط من: الأصل. وتقدم الحديث قريبا.

⁽٤٢ – ٤٢) في م: «وقد روى عن».

وأَرَاهُ قد ظَهَرَ منه أَنَّه يُسْتَحَبُّ أَن يَحْتَاطَ بِماءٍ آخَرَ، ولم يُبَيِّنْ ذلك. وهذا يَدُلُّ على أَنَّ الماءَ الجارِى لا يُنجِّسُه إلَّا التَّغَيُّرُ؛ لأَنَّه لو كان يَتَنجَّسُ لم يكنْ لِكُوْنِه جارِياً أَثَرٌ. ويَدُلُّ أيضاً على اسْتِحْبابِه (٢٠٠ الاحتِياطَ مع الحُكْمِ بطَهَارَةِ الماء؛ لأنَّ ماءَ الحَمَّامِ طَاهِرٌ لِمَا ذَكَرْنا مِنْ قَبُلُ، وإنّما جَعَلَهُ بمَنْزِلَةِ الماءِ الجَارِي إذا كان الماءُ يَفيضُ من الحَوْضِ ويَحْرُبُ، فإنَّ الذي يَأْتِي أَخِيراً يَدْفَعُ ما في الحَوْضِ، ويَثْبُتُ في مكانِه، بدَلِيلِ أَنَّه لو كان ما في الحَوْضِ كَدِراً، وتَتَابَعَتْ عليه دُفَعٌ مِن الماءِ صافِياً، لَزَالَتْ كُدُورَتُه، واللهُ أعلمُ.

فصل: ولا بَأْسَ بِذِكْرِ اللهِ فَى الْحَمَّامِ؛ فإنَّ ذِكْرَ اللهِ حَسَنٌ فَى كُلِّ مَكَانٍ، مالم يَرِد المَنْعُ منه، وقد رُوِى أَنَّ أَبا هُرَيْرَةَ دخلَ الحَمَّامَ فقال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. ورُوِى عن النَّبِيِّ عَلَيْكُمُ، أَنَّه كَان يَذْكُرُ الله على كُلِّ أَحْيَانِهِ (''). فأمَّا قِراءة القرآنِ، فقال أحمدُ: النَّبِيِّ عَلَيْكُمُ، أَنَّه كَان يَذْكُرُ الله على كُلِّ أَحْيَانِهِ (''). فأمَّا قِراءة القرآنِ، فقال أحمدُ: ومَيْحُولُ، والشَّعْبِيُّ / والحسنُ، ومَكْحُولُ، وقبِيصَةُ بن ذُوَيْبٍ (°'). ولم يكرهه النَّحْعِيُّ، ومالِكٌ؛ لما ذكرْنا في ذِكْرِ اللهِ فيه. ووجْهُ الأَوَّلِ، أَنَّه مَحَلِّ للتَّكَشُّفِ، ويُفْعَلُ فيه ما لا يُسْتَحْسَنُ عملُه في غيرِه، فاسْتُحِبَّ صِيَانَةُ القرآنِ عنه (''وإن قرأهُ في الحَمَّام، فلا بَأْسَ ('')؛ لأنّنا لا نَعْلَمُ فِيهِ فاسْتُحِبَّ صِيَانَةُ القرآنِ عنه (''وإن قرأهُ في الحَمَّام، فلا بَأْسَ ('')؛ لأنّنا لا نَعْلَمُ فِيهِ حُجَّةً تَمْنَعُ مِنْ قِرَاءَتِه. فأمَّا التَّسْلِيمُ فيه، فقال أحمدُ: لا أعلمُ أنَّني سمعتُ فيه شيئاً. والأَوْلَى جَوَازُه؛ لِدُخُولِهِ في عُمُومٍ قَوْلِه عليه السَّلَام: «أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُم (''')».

⁽٤٣) في م: «استحباب».

⁽٤٤) أخرجه البخارى، في: باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، من كتاب الحيض، وفي: باب هل يتتبع المؤذن فاه ههنا وههنا وهل يلتفت في الأذان، من كتاب الأذان. صحيح البخارى 178 . 177. ومسلم، في: باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم 18 . وأبو داود، في: باب في الرجل يذكر الله [تعالى] على غير طهور، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود 19 . وابن ماجه، في: باب ذكر الله عز وجل على الخلاء والخاتم في الحلاء، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه 18 . 18 . وإلى مام أحمد، في: المسد 18 . 18 .

⁽٥٥) أبو سعيد قبيصة بن ذؤيب بن عمرو الخزاعي، من فقهاء التابعين بالمدينة، توفى سنة سبع وثمانين. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٦٢.

⁽٤٦-٤٦) في م: «والأولى جواز القراءة فيه».

⁽٤٧) أخرجه مسلم، في: باب بيان أنه لايدخل الجنة إلا المؤمنون، من كتاب الإيمان. صحيح مسلم ٧٤/١.

فصل: قال أحمد: لا يُعْجِبُنِي أَن يدخلَ المَاءَ إِلَّا مُسْتَتِراً؛ إِنَّ لِلْمَاءِ سُكَّاناً. وذلك لِمَا رُوِىَ عن الحسنِ والحسينِ، أَنَّهُما دَخَلَا المَاءَ، وعليهما بُرْدَانِ، فقيل لهما في ذلك، فقالا: إِنَّ لِلْمَاءِ سُكَّاناً. ولأَنَّ المَاءَ لا يَسْتُرُ، فَتَبْدُو عَوْرَةُ مَنْ دَخَلَهُ عُرْيَاناً.

⁼ والترمذى، فى: باب ماجاء فى فضل إطعام الطعام، من أبواب الأطعمة، وفى: باب حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، من أبواب صفة القيامة، عارضة الأحوذى ٤٤/٨، ٤٥، ٥٩، ٥٩، و١٥، وابن ماجه، فى: باب فى الإيمان، من المقدمة، وباب ماجاء فى قيام الليل، من كتاب الإقامة، وباب إطعام الطعام، من كتاب الأطعمة، وباب إفشاء السلام، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ٢٦/١، ٢٦، ٤٣، ١٠٨٧، ١٠١١، ١٢١١. والدارمى، فى: باب فضل صلاة الليل، من كتاب الصلاة، وفى: باب فى إطعام الطعام، من كتاب الأطعمة، وفى: باب فى إفشاء السلام، وباب فى النهى عن الجلوس فى الطرقات، من كتاب الاستئذان. سنن الدارمى ١٠٤١، ٣٤١/١، ١٠٩/٢، ٢٥٥، ١٠٩٠، ٢٥٠، ١٠٩٠، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٥،

بابُ التَّيَمُّمِ

التَّيَمُّمُ في اللَّغَةِ: القَصْدُ. قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ الخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ (١٠٠). وقال امْرُؤُ القَيْس (٢٠٠):

تَيَمَّمْتُ لِلْعَيْنِ الَّتِي عِنْدَ ضَارِج يَفِيءُ عَلَيْها الظَّلُ عَرْمَضُهَا طَامِي ('') وقولُ الله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً ﴾ (''). أي: اقْصِدُوهُ. ثم نُقِلَ في عُرْفِ الفقهاء إلى مَسْج الوَجْهِ واليَدَيْنِ بشيء مِن الصَّعِيدِ. وهو جائِزٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ والإَجْمَاعُ، أمَّا الكِتابُ، فَقَوْلُه تَعالَى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ وأمَّا السُّنَّةُ، فحديثُ عَمَّارٍ وغَيْرِه ('')، وأمَّا الإجْمَاعُ، فأجمَعَت الأُمَّةُ على جَوازِ التَّيَمُّمِ في الجملةِ.

٦٣ - مسألة؛ قال ('أبو القاسم') : (ويَتَيَمَّمُ فِي قَصِيرِ السَّفَرِ وطَوِيلِهِ).

طَوِيلُ السَّفَرِ: مَا يُبِيحُ القَصْرَ والفِطْرَ، وقَصِيرُه: ما دُونَ ذَلكَ، مِمَّا يَقَعُ عَلَيْه اسْمُ سَفَرٍ، مِثْلَ أَن يَكُونَ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ مُتَقَارِبَتَيْنِ أُو مُتَبَاعِدَتَيْنِ. قال القاضيى: لو خَرَجَ إِلَى ضَيْعَةٍ لَهُ، فَفَارَقَ البُنْيانَ والمَنَازِلَ، ولَوْ بخَمْسِينَ نُحطُوةً جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ،

⁽٤٨) سورة البقرة ٢٦٧.

⁽٤٩) ديوانه ٤٧٦، فى الشعر المنسوب إليه مما لم يرد فى المخطوطات، وهو أيضا فى: اللسان (ض رج، ع رم ض) ١٨٧/٧، ١٨٧/٧، ومعجم البلدان ٤٦٠/٣.

⁽٥٠) كذا ورد فى النسخ: «تيممت للعين». والذى فى الديوان والمصادر الأخرى: «تَيَمَّمَتِ العَيْنَ»، فى حديثه عن ناقته، وقبل البيت:

ولمَّا رأتْ أنَّ الشَّريعةَ هَمُّها وأنَّ البَياضَ مِن فَرائِصِها دَامِ

وضارج: مكان فى الطريق من اليمن إلى المدينة. والعرمض: الطحلب الذى يعلو الماء. وطام: عال.

⁽١٥) سورة المائدة ٦.

⁽٥٢) تأتى هذه الأحاديث في المسألة ٦٧ ومابعدها، وانظر لها أيضا: نصب الراية ١٤٨/١ ومابعدها.

⁽١-١) سقط من: م.

والصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وأَكُلُ المَيْتَةِ لِلضَّرُورَةِ. فَيُبَاحُ لَهُ التَّيَمُّمُ فِيهِمَا جَمِيعاً. وهذا قَوْلُ مالِكِ والشَّافِعِيِّ. وقَدْ قِيلَ: لا يُبَاحُ إلّا فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ. وقَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِنْ كُنْتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ إلى قَوْلهِ: ﴿ فَتَيَمَّمُوا ﴾ (١) يَدُلُّ بمُطَلَقِهِ على إباحةِ التَّيَمُّمِ في كُلِّ سَفَرٍ ؛ ولأنَّ السَّفَرَ القَصِيرَ يَكُثُرُ ، فيكثرُ عَدَمُ الماءِ فِيه، فيُحْتَاجُ إلى التَّيَمُّمِ فِيه/ فَينْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ به الفَرْضُ، كالطَّوِيلِ.

۹۲ ظ

فصل: ولا فَرْقَ بين سَفَرِ الطَّاعَةِ والمَعْصِيَةِ؛ لأنَّ التَّيَمُّمَ عَزِيمةٌ، فلا يجوزُ تَرْكُه، بخِلَافِ بَقَّيةِ الرُّخصِ، ولأنَّه حُكْمٌ لا يَخْتَصُّ بالسَّفَرِ، فأُبِيحَ في سَفَرِ المَعْصِيَةِ، كَمَسْحِ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ.

فصل: فإنْ عَدِمَ المَاءَ في الحَضَرِ، بأن انْقَطَعَ الماءُ عنهم، أو حُبِسَ في مِصْرٍ، فعليه التَّيْمُ والصلاة. وهذا قولُ مالِكِ، والثَّوْرِيِّ، والأُوْزَاعِيِّ، والشَّافِعِيِّ، وقال أبو حنيفة، في روايةٍ عنه: لا يُصَلِّى؛ لأنَّ الله تعالى شَرَطَ السَّفَرَ لِجَوَازِ التَّيَمُّمِ، فلا يجُوزُ لغيرِه، وقد رُوِي عَن أَحمدَ: أنَّه سُئِلَ عن رجلٍ حُبِسَ في دَارٍ، وأُغْلِقَ عليه البابُ (٣ بمَنْزِلِ المُضِيفِ ٤٠)، أيتَيَمَّمُ ؟ قال: لا. ولنا، ما رَوَى أبو ذَرِّ، أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْ قال: (إنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ المُسْلِمِ، وإنْ لَمْ يَجِد الْماءَ عَشْرَ سِنِين. فإذَا وَجَدَ المَاءَ فَالْيُحِسَّةُ بَشَرَتَهُ. فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ »(٤). قال التَّرْمِذِيُّ: هذا حديثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ. فيَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِه مَحَلُّ النَّزَاعِ، ولأنَّه عادِمٌ للمَاء، فأشْبَه المُسَافِرَ. والآيةُ يَحْتَمِلُ أن يكونَ ذِكْرُ السَّفَرِ فيها خَرَجَ مَحْرَجَ (٥) العَالِبِ، لأَنَّ الغَالِبَ؛ أنَّ الماءَ إنَّما يُعْدَمُ (١٠)، كا ذُكِرَ، في السَّفَرِ، وعدمُ وُجُودُ الكَاتِبِ في الرَّهْنِ، وليسا المَاءَ فِي الرَّهْنِ، وليسا شَرْطَيْنِ فيه، ولو كان حُجَّةً فالمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عليه، على أنَّ أبا حنيفة لا يَرَى دَلِيلَ شَرْطَيْنِ فيه، ولو كان حُجَّةً فالمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عليه، على أنَّ أبا حنيفة لا يَرَى دَلِيلَ

⁽٢) سورة المائدة ٦.

⁽٣) في الأصل: «بمنزلة الضيف».

⁽٤) تقدم فى صفحة ١٩، وأخرجه أيضا الترمذى ، فى: باب التيمم للجنب إذا لم يجد ماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٩٢/، ١٩٢٠. والإمام أحمد، فى: المسند ١٤٦٥، ١٤٧، ١١٥٠، ١٨٠٠.

⁽٥) في الأصل: «محل».

⁽٦) في الأصل: «انعدم».

الخِطَابِ حُجَّةً، والآيَةُ إِنَّما يُحْتَجُّ بَدَلِيلِ خِطَابِها. فعلى هذا إذا تَيَمَّمَ في الحَضَر، وصلَّى، ثم قَدَرَ على الماء، فهل يُعِيدُ؟ على رِوَايَتَيْنِ؛ إحداهمايُعِيدُ. وهو مذهب الشَّافِعِيِّ؛ لأنَّ هذا عُذْرٌ نادِرٌ، فلا يَسْقُطُ به القضاءُ، كالحَيْضِ في الصوم. والثانية لا يُعِيدُ. وهو مذهبُ مالِكِ؛ لأنَّه أَتَى بما أُمِرَ به، فخرجَ مِن عُهْدَتِهِ، ولأنَّهُ صَلَّى بالتَّيَمُّمِ المشروعِ على الوَجْهِ المشروعِ، فأَشْبَهَ المريضَ والمُسلَافِرَ، مع أَنَّ عُمُومَ الخَبِرِ يَدُلُ عليه. وقال أبو الخطَّاب: إنْ حُبِسَ في المِصْرِ صَلَّى. ولم يَذْكُر إعَادَةً. الخَبَرِ يَدُلُ عليه. وقال أبو الخطَّاب: إنْ حُبِسَ في المِصْرِ صَلَّى. ولم يَذْكُر إعَادَةً. وذَكَرَ الرِّوَايَتَيْنِ في غيرِه. ويَحْتَمِلُ أَنَّه إنْ كان عَدَمَ الماء لِعُذْرٍ نادِرٍ، أو يَزُول قريباً، كرجِلِ أُغْلِقَ عليه البابُ، مِثْل الضَّيْفِ ونحوِه، أو ما أَشْبَهَ هذا مِن الأعذارِ التي لا تَتَطَاوَلُ؛ فعليه الإعادةُ؛ لأَنَّ هذا بمَنْزِلَةِ المُتَشَاغِلِ بِطَلَبِ الماء و تَحْصِيلِهِ. وإن كان عَذْراً مُمْتَدًا، ويُوجَدُ كثيراً، كالمَحْبُوسِ، أو مَن انْقَطَعَ الماءُ في قُرْيَته، واحْتَاجَ إلى عُذْراً مُمْتَدًا، ويُوجَدُ كثيراً، كالمَحْبُوسِ، أو مَن انْقَطَعَ الماءُ في قُرْيَته، واحْتَاجَ إلى بعُذْرِ مُتَطَاولِ مُعْتَادٍ، فهو كالمُسَافِر، ولأَنَّ عَدَمَ هذا الماء أَكثُرُ مِنْ عَدَمِ المُسَافِر بعُذْرِ مُتَطَاولٍ مُعْتَادٍ، فهو كالمُسَافِر، ولأَنَّ عَدَمَ هذا الماء أَكثُرُ مِنْ عَدَمِ المُسَافِر بعُذْرِ مُتَطَاولًا مُعْتَادٍ، فهو كالمُسَافِر، ولأَنَّ عَدَمَ هذا الماء أَكثُرُ مِنْ عَدَمِ المُسَافِر بعُذْرِ مُتَطَاولِ مُعْتَادٍ، فهو كالمُسَافِر، ولأَنَّ عَدَمَ هذا الماء أَكثُرُ مِنْ عَدَمِ المُسَافِ

فصل: ومَنْ خَرَجَ مِن المِصْرِ إلى أَرْضِ مِنْ أَعْمَالِهِ ؛ لحَاجَةٍ (^)، كالحَرَّاثِ، والحَصَّادِ، والحَطَّابَ، والصَّنَّادِ، وأشْباهِهم مِمَّنْ لا يُمْكِنُه حَمْلُ الماءِ معه لِوُضُوئِهِ، فحضرتِ الصَّلَاةُ ولا ماءَ معه، ولا يُمْكِنُه الرُّجُوعُ لِيَتَوَضَّأَ إلَّا بِتَفُويتِ كَاجَتِه، فله أَنْ يُصَلِّى بالتَّيَمَّمِ، ولا إعادة عليه ؛ لأنَّه مُسافِرٌ، فأَشْبَهَ الحَارِجَ إلى قَرْيَةِ أَخْرَى. ويَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمُه الإعَادَةُ ؛ لِكَوْنِه في أَرضٍ مِنْ أَعْمَالِ (٩) المِصْرِ، فأَشْبَهَ المُقِيمَ فيه. فإنْ كانتِ الأَرضُ التي يَخْرُجُ إليها مِنْ عَمَلِ قَرْيَةٍ أَخْرَى، فلا إعادة عليه، وَجْها وَاحِداً ؛ لأنَّهُ مُسَافِرٌ.

له، فالنَّصُّ على التَّيَمُّمِ للمُسَافِرِ تَنْبِيةٌ على التَّيَمُّمِ هٰهُنا. والله أعلمُ.

⁽٧) في م: «ولأن».

⁽٨) سقط من: الأصل.

⁽٩) في الأصل: «عمِل».

٦٤ ـ مسألة؛ قال: (إذَا دَحَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وطَلَبَ الماءَ فَأَعْوَزَهُ)
هذه ثلاثةُ شُرُوطٍ لِصِحَّةِ التَّيَشِّجِ:

أحدُها؛ دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ. فَإِنْ كَانتِ الصلاةُ مَكْتُوبَةً مُؤَدَّاةً لِم يَجُزِ التَّيَمُّمُ لَمَا فِي وَقْتٍ نُهِي عن فِعْلِها فيه؛ قَبْلَ دخولِ وَقْتٍ لُهِي عن فِعْلِها فيه؛ لأَنَّه ليس بوَقْتٍ لها. وإن كانَتْ فائِتَةً جَازَ التَّيَمُّمُ له في كُلِّ وَقْتٍ؛ لأَنَّ فِعْلَها جائِزٌ في كُلِّ وَقْتٍ، لأَنَّ فِعْلَها جائِزٌ في كُلِّ وَقْتٍ، لأَنَّها طَهَارَةٌ تُبِيحُ الصَّلَاةَ، فأبِيحَ تَقْدِيمُها عَلى وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَلَيْ الطَّهَارَاتِ. ورُوى عن أحمد، أنَّه قال: القِيَاسُ أنَّ التَّيَمُّم بَمَنْزِلَةِ الطَّهَارَةِ كَسَائِرِ الطَّهَارَاتِ. ورُوى عن أحمد، أنَّه قال: القِيَاسُ أنَّ التَّيَمُّم بَمَنْزِلَةِ الطَّهَارَةِ للطَّهَارَةِ الطَّهَارَةِ فَعَلى هذا يَجُوزُ قبلَ الوَقْتِ. والمَذْهَبُ الأَوَّل؛ لأنَّه عَلى وَقْتٍ هو مُسْتَغْنِ عنه، فأَشْبَهَ مالو تَيَمَّمَ عندَ وُجُودِ المَاءِ. وقِياسُهم لِنُهُ وَقُتٍ هو مُسْتَغْنِ عنه، فأَشْبَهَ مالو تَيَمَّمَ عندَ وُجُودِ المَاءِ. وقِياسُهم لِنَهُ الطَّهَارَةِ الطَّهَارَةِ الطَّهَارَةِ المُسْتَحَاضَةِ، ويُفَارِقُ التَّيَمُّمُ سائِرَ الطَّهَارَاتِ؛ لِكَوْنِها ليست لِنَمُ الطَّهَارَةِ المُسْتَحَاضَةِ، ويُفَارِقُ التَّيَمُّمُ سائِرَ الطَّهَارَاتِ؛ لِكَوْنِها ليست لِضَرُورَةٍ.

الشَّرُّطُ الثانِي؛ طَلَبُ الماءِ. وهذا الشَّرْطُ وإعْوَازُ الماءِ إِنَّما يُشْتَرَطُ لِمن يَتَيَمَّمُ لِعُذْرِ عَدَمِ الماءِ. والمشهورُ عَن أحمد اشْتِرَاطُ طَلَبِ الماءِ لِصِحَّةِ التَّيَمُّمِ. وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. ورُوِيَ عن أحمد: لا يُشْتَرَطُ الطَّلَبُ. وهو مذهبُ أبى حنيفة؛ لِقَوْلِهِ عليه السَّلَامُ: «التُّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ (۱)». ولأَنَّه غَيْرُ عَالِمٍ بِوُجُودِ الماءِ عليه السَّلَامُ: «التُّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ يَجِدُ أُولِنَا، قولُه تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً ١٩ طَ فَيَرَمُ وَاجِدٍ إِلَّا بِعدَ الطَّلَبِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يكونَ بِقُرْبِهِ مَاءً لا يَعْلَمُهُ، ولذلك لَمَّا أَمَرَ فِي الظِّهَارِ بِتَحْرِيرِ رَقَبَةٍ، قال: ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ (٢) ﴾، لم يُبح له الصِيّامَ حتى يَطلُبَ الرَّقَبَةَ، ولم يُعَدَّ قبلَ ذلك غير

⁽١) تقدم الحديث فى صفحة ٢١.

⁽٢) سورة المجادلة ٤.

وَاجِدٍ، ولأنَّه سَبَبٌ لِلصَّلَاةِ مُخْتَصٌّ بها، فلَزِمَهُ الاجْتِهَادُ في طلبه عندَ الإعْوَاز، كالقِبْلَةِ.

فصل: وصِفَةُ الطَّلَبِ أَن يَطْلُبَ فِي رَحْلِهِ، ثَمْ إِنْ رَأَى خُضْرَةً أَو شَيْئًا يَدُلُّ على المَاءِ قَصَدَهُ فَاسْتَبْرَأَهُ، وإِن كَان بِقُرْبِهِ رَبُوةٌ أَو شَيْءٌ قَائِمٌ أَتَاهُ وطَلَبَ عندَه، وإِنْ لَم يَكُنْ نَظَرَ أَمَامَهُ ووراءَهُ، وعن يَمِينِهِ ويسارِهِ، وإِن كانت له رُفْقَةٌ يُدلُّ عليهم طَلَبَ منهم، وإِنْ وَجَدَ مَنْ له خِبْرَةٌ بالمكانِ سَأَلهُ عن مِيَاهِهِ، فإِنْ لم يَجِدْ فهو عادِمٌ. وإِنْ مَهُ مَاءٍ لَزِمَهُ قَصْدُهُ إِن كَان قَرِيبًا، مالم يَخَفْ على نَفْسِه أَو مَالِه، أَوْ يَخْشَى فَوَاتَ رُفْقَتِه، ولم يَفُتِ الوَقْتُ. وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

فصل: فإنْ طَلَبَ الماءَ^(٣) قبلَ الوَقْتِ، فعليه إعَادَةُ الطَّلَبِ بعدَهُ. قالَه ابنُ عَقِيلٍ؛ لأنَّه طَلَبٌ قبل المُخَاطَبَةِ بالتَّيَمُّمِ، فلم يَسْقُطْ فَرْضُهُ، كالشَّفِيعِ إذا طَلَبَ الشُفْعة قبلَ البَيْعِ. وإن طَلَبَ بعدَ الوَقْتِ، ولم يَتَيَمَّمْ عَقِيبَهُ، جازَ التَّيَمُّمُ بعدَ ذلك مِنْ غيرِ تَجْدِيدِ طَلَبِ.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ؛ إعْوَازُ الماءِ بعدَ الطَّلَبِ. ولا خِلافَ في اشْتِرَاطِهِ؛ لأَنَّ اللهَ تعالى قالَ: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾. وقال عليه السَّلَامُ: ﴿ التُّرَابُ كَافِيكَ مَالَمْ تَجِدِ المَاءَ ﴾. فاشْتَرَطَ أَنْ لا يَجِدَ المَاءَ ، ولأَنَّ التَّيَمُّمَ طهارَةُ ضَرُورَةٍ ، لا (عَنَ الضَّرُورَةِ ، ومع وُجُودِ الماء ، لا ضَرُورَة . فلا يَجُوزُ إلَّا عندَ الضَّرُورَةِ ، ومع وُجُودِ الماء ، لا ضَرُورَة .

فصل: وإذا وَجَدَ الجُنُبُ ما يَكْفِي بعضَ أَعْضَائِهِ، لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُه، ويَتَيَمَّمُ للباقى. نَصَّ عليه أحمدُ فِيمَنْ وَجَدَ ما يَكْفِيهِ لِوُضُوئِهِ، وهو جُنُبٌ، قال: يَتَوَضَّأُ ويَتَيَمَّمُ. وبه قال عبدةُ بن أبى لُبَابَةَ، ومَعْمَرٌ، ونَحْوَه قال عَطَاء، وهو أَحَدُ قَوْلَيِ الشَّافِعِيِّ. وقال الحسنُ، والزُّهْرِيُّ، وحَمَّاد، ومَالِك، وأَصْحَابُ الرَّأْي، وابنُ المُنْذِرِ، والشَّافِعِيُّ فِي القولِ الثانى: يَتَيَمَّمُ، ويَثُرُكُه؛ لأنَّ هذا الماءَ لا يُطَهِّرُهُ، فلم المُنْذِرِ، والشَّافِعِيُّ فِي القولِ الثانى: ولنا، قَوْلُه تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾، يَلْزَمْه اسْتِعْمَالُه، كالمُسْتَعْمَلِ. ولنا، قَوْلُه تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾،

⁽٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) في م: «ولا».

وَخَبَرُ أَبِى ذَرِّ ، شَرَطَ فِي التَّيَشُمِ عَدَمَ (٥) الماء ، وهذا واجدٌ ، وقال النَّبِيُّ عَلَيْكُ : (إذَا أَمُرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ». روَاهُ البُخَارِيُ (١) ، / ولأَنَّه وَجَدَ مِن الماءِ ما يُمْكِنُه اسْتِعْمَالُه في بعضِ جَسَدِه ، فَلَزِمَهُ ذلك ، كما لو كان أكثر بَدَنِه صَحِيحًا وباقِيهِ جَريحًا ، ولأَنَّه قَدَرَ على بَعْضِ الشَّرْطِ ، فلَزِمَهُ ؛ كالسُّتَرَةِ ، وإزَالَةِ النَّجَاسَةِ ، وإذا كان أكثر بَدَنِهِ صَحِيحًا ، ولا يُسَلَّمُ الحُكْمُ في المُسْتَعْمَلِ ، وإنْ سَلَّمْنَا فلأَنَّه لا يُطَهِّرُ شَيْعًا منه بخلافِ هذا . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّه يَسْتَعْمِلُ المَاءَ قبل التَّيَمُّمِ ؛ لِيَتَحَقَّقَ الإعْوَالُ المُسْتَرَ طُ .

فصل: وإنْ وَجَدَ المُحْدِثُ الحَدَثَ الأصْغَرَ بعضَ ما يَكْفِيهِ، فهل يَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُه؟ على وَجْهَيْنِ: أحدُهما؛ يَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُه؛ لما ذَكَرْنا فى الجُنُبِ، ولأنَّه قَدَرَ على بعضِ الطَّهَارَةِ بالماءِ، فلَزِمَهُ كالجُنبِ، وكما لو كان بعضُ بَدَنِهِ صَحِيحًا، وبعضه جَرِيحًا. والثانى؛ لا يَلْزَمُه؛ لأنَّ المُوالاةَ شَرْطٌ فيها، فإذا غَسَلَ بعضَ الأَّعْضَاءِ دُونَ بَعْضٍ، لم يُفِدْ، بخِلَافِ الجنابَةِ، ولذلك إذا وَجَدَ الماءَ أَجْزَأُهُ(٢) غَسلُ المُعَشِيلَةُ فقط، وفى الحَدَثِ يَلْزَمُه اسْتِعْنافُ الطَّهَارَةِ، وفَارَقَ ما إذا كان بعضُ أعْضائِهِ صَحِيحًا وبعضه جَرِيحًا؛ لأنَّ العَجْزَ بِبَعْضِ البَدَنِ يُخالِفُ العَجْزَ بِبَعْضِ البَدنِ يُخالِفُ العَجْزَ بِبَعْضِ البَدنِ يُخالِفُ العَجْزَ بِبَعْضِ البَدنِ يُخالِفُ العَجْزَ بِبَعْضِ البَدَنِ يُخلِفُ العَجْزَ بِبَعْضِ البَدَنِ يُخلِفُ وهِ مَلَكَ العَجْرَ بَعْضَ رَقَبَةٍ لم يَلْزَمُه إعْتَاقُه، وللشَّافِعِيِّ قُولَانِ كالوَجْهَيْنِ.

فصل: ومَنْ حالَ بينه وبين الماءِ سَبُعٌ، أو عَدُوٌّ، أو حَرِيقٌ، أو لِصٌّ، فهو كالعادِم. ولو كان الماءُ بمَجْمَعِ الفُسَّاقِ، تَخَافُ المَرْأَةُ على نَفْسِها منهم، فهى

⁽٥) في الأصل: «عند عدم».

⁽٢) أخرجه البخارى، فى: باب الاقتداء بسنن رسول الله عَلَيْكُ، من كتاب الاعتصام. صحيح البخارى ١١٧/٩. كا أخرجه مسلم، فى: باب فرض الحج مرة فى العمر، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٧٥/٢. والنسائى، قى: باب وجوب الحج، من كتاب المناسك. المجتبى ٥/٣٨. وابن ماجه، فى: باب اتباع سنة رسول الله عَلَيْكُ، من المقدمة. سنن ابن ماجه ١/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٧/٢، ٢٥٨، ٣١٣، ٢١٤، ٥٠٥.

⁽٧) في م: «لزمه».

عادِمَتُه. وقد تَوقَف أحمدُ عن هذه المَسْأَلَةِ. وقال ابنُ أَبِي موسى: تَتَيَمَّمُ، ولا إعَادَة عليها، وَجْهَا وَاحِداً، بل عليها في أَصَحِّ الوَجْهَنِ. والصَّحِيحُ أَنَّها تَتَيَمَّمُ، ولا إعَادَة عليها، وَجْهَا وَاحِداً، بل لا يَجلُ لها المُضِيُّ إلى الماء؛ لما فيه مِن التَّعرُضِ لِلزِّنَا، وهَنْكِ نَفْسِها وعِرْضِها، وتَنْكِيسِ رُءُوسِ أَهْلِها، ورُبَّها أَفْضَى إلى قَتْلِها، وقد أُبِيحَ لها التَّيَمُّمُ حِفْظًا لِلْقَلِيلِ مِنْ مَالِها، المُبَاجِ لها بَذْلُهُ، وحِفْظًا لِنَفْسِها مِنْ مَرَضٍ أو تَبَاطُو بُرْء، فههنا أَوْلَى. ومَنْ كان في مَوْضِعِ عند رَحْلِه، فخافَ إنْ ذَهَبَ إلى المَّاءِ ذَهَبَ المُناعِ بُرْء، فههنا أَوْلَى. ومَنْ كان في مَوْضِعِ عند رَحْلِه، فخافَ إنْ ذَهَبَ إلى المَّاء ذَهَبَ المَّاء بَوْفًا شَلِدِيداً، فهو ومَنْ كان في مَوْضِعِ عند رَحْلِه، فخافَ على أهْلِهِ لِصًّا، أو سَبُعًا، خَوْفًا شَلِدِيداً، فهو مَرْرَتُ دَابَّتُه، أو سُرِقَتْ، أو خَافَ على أَهْلِهِ لِصًّا، أو سَبُعًا، خَوْفًا شَلِدِيداً، فهو كالعَادِمِ. ومَنْ كان خَوْفُه جُبْنًا، لا عن سَبَبٍ يُخَافُ مِنْ مِنْ يُلْهِ، لم تُجْزِهِ الصَّلاةُ لا عن سَبَبٍ يُخَافُ مِنْ مِنْ يُلِقِهُ الصَّلاةُ ولائِكَمُ مِنْ أَنْ يَتَوضًا . ويَحْتَمِلُ أَنْ ثُبَاحَ له بالتَّيَمُّم، ويُعِيدَ إذا كان مِمَّنْ يَشْتَدُ خوفُهُ لِللَّيلِ مُ لُوسَتِ يُلِقُ أَلَّهُ أَسَد أَلُو للسَبَبِ طَلَتُهُ أَسِدَ الْتَنَمُّمُ وصَلَّى، ثَمْ بانَ خِلَافُه، فهل يَلْزَمُهُ الإعَادَة ؟ على وَجْهَيْنِ: أحدهما؛ لا يَمْ مَنْ عَرِ سَبَبٍ يُبِيحُ النَيْمُة، فأَلْمَنْهُ مَنْ نَسِى المَاءَ في رَحْلِه، ويَمَمْ. يَسْعُ عَلِي مَرْخِلِه، ويَمَمْ. يَسْعُ عَلَيْهُ مَنْ عَرِ سَبَبٍ يُبِيحُ النَّيَمُ مَنْ فَسِ مَنْ غيرِ سَبَبٍ يُبِيحُ النَّيَمُّمَ، فأَشْبُهُ مَنْ نَسِى المَاءَ في رَحْلِه، ويَمَمْ.

فصل: ومَنْ كَان مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَرَكَةِ، ولاَيْجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ المَاءَ، فهو كَالْعَادِم. قَالَه ابنُ أَبى موسى. وهو قَوْلُ الحسن؛ لأنَّه لا سَبِيلَ له إلى المَاءِ فأشْبَهَ مَنْ وَجَدَ بِعُراً ليس له مايَسْتَقِى به منها. وإن كان له مَنْ يُنَاوِلُه المَاءَ قبلَ خُرُوجِ الوَقْتِ، فهو كالواجِدِ؛ لأنَّه بمَنْزِلَةِ مَنْ يَجِدُ ما يَسْتَقِى به فى الوَقْتِ. وإنْ خَافَ خُرُوجَ الوَقْتِ قبلَ مَجِئهِ، فقال ابنُ أَبى موسى: له التَيَشُمُ، ولا إعادةَ عليه. وهو قَوْلُ الحسنِ؛ لأنَّه عَادِمٌ فى الوَقْتِ، فأشْبَهَ العادِمَ مُطْلَقًا، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَظِرَ مَجِىءَ مَنْ الحسنِ؛ لأنَّه حاضِرٌ يَنْتَظِرُ حُصُولَ المَاءِ قَرِيبًا، فأشْبَهَ المُشْتَغِلَ باسْتِقَاءِ الماءِ وَتَحْصِيلِهِ.

فصل: إذا وَجَدَ بِعْراً، وقَدَرَ على التَّوَصُّلِ إلى مائِها بالنُّزُولِ مِنْ غيرِ ضَرَرٍ، أو

الاغْتِرافِ بدَلْوٍ أَوْ ثَوْبٍ يَبُلُه ثَم يَعْصِرُهُ. لَزِمَهُ ذلك، وإِنْ خافَ فَوْتَ الوَقْتِ؛ لأَنَّ الاشْتِغَالَ به كالاشْتِغَالَ به كالاشْتِغَالَ به كالاشْتِغَالَ به كالاشْتِغَالَ بالوُضُوءِ. وحُكْمُ مَنْ في السَّفِينَةِ في المَاءِ كَحُكْمِ واجِدِ البِيْرِ، وإِنْ لَم يُمْكِنْه الوُصُولُ إلى مَائِها إلَّا بِمَشَقَّةٍ، أو تغريرِ بالنَّفْسِ، فهو كالعادِم. وهذا قَوْلُ التَّوْرِيِّ، والشَّافِعِيِّ، ومَنْ تَبِعَهُم. ومَنْ كان المَاءُ قَرِيبًا منه، يُمْكِنُه تَحْصِيلُهِ، وإِنْ تَحْصِيلُهِ، وإِنْ فَاتَ الوَقْتُ؛ لأَنَّه واجِدٌ لِلْمَاءِ، فلا يُبَاحُ له التَّيَّمُمُ؛ لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَ مَاكُونُ فَا لَهُ يَعْمُونُ ﴾.

فصل: وإنْ بُذِلَ له مَاءٌ لِطَهَارَتِه، لَزِمَهُ قَبُولُهُ؛ لأَنّه قَدَرَ على اسْتِعْمَالِه، ولا مِنّة في ذلك في العادّة. وإنْ لم يَجِدْهُ إلّا بِتَمَن لا يَقْدِرُ عليه، فَبُذِلَ له الثّمَنُ، لم يَلْزَمْهُ قَبُولُه؛ لأَنَّ المِنَّةَ تَلْحَقُ به. وإنْ وَجَدَهُ((()) يُبَاعُ بِثَمَن مِثْلِهِ في مَوْضِعِهِ، أو زِيَادَةٍ يَسِيرَةٍ، يَقْدِرُ على ذلك، مع اسْتِغْنَائِه عنه، لِقُوتِهِ ومُؤْنَةِ سَفَرِه، لَزِمَهُ شِرَاؤُه. وإن كانت الزِّيادَةُ كَثِيرةً تُجْحِفُ بِمالِهِ/، لم يَلْزَمْه شِراؤُه؛ لأَنَّ عليه ضَرَراً. وإن كانت كثيرةً (() لا تُجْحِفُ بِمالِهِ، فقد تَوَقَّفَ أَحمدُ فِيمَنْ بُذِلَ له ماءٌ بدينارٍ، ومعه مائة. كثيرةً (أ) لا ثَنْجَحِفُ بِمالِهِ، فقد تَوَقَّفَ أَحمدُ فِيمَنْ بُذِلَ له ماءٌ بدينارٍ، ومعه مائة. استِعْمالُهُ بِدَلالةٍ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾. والثانى؛ لا يَلْزَمُهُ شِراؤُهُ؛ لأَنّه واجدّ لِلْمَاءِ، قادرٌ عليه، فيلْزَمُهُ شِراؤُهُ؛ لأَنْ واجدّ لِلْمَاءِ، قادرٌ عليه، فيلْزَمُهُ مُوراؤُهُ؛ لأَنّه واجد لِلْمَاءِ، قادرٌ عليه، فيلْزَمُهُ مُوراؤُهُ؛ لأَنّه واجدٌ لِلْمَاءِ، قادرٌ عليه، فيلْزَمُهُ مُؤلُوهُ؛ لأَنّه واجدٌ لِلْمَاءِ، قادرٌ عليه، فيلْزَمُهُ مُوراؤُهُ؛ لأَنّه واجدٌ لِلنَّهُ عَلَى اللهُ اللهِ المُؤْمِةُ والله المُنْهُ مِنْ مَالِهِ فِلْ اللهُ تَعْلَى اللهُ مَن مِلْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مَن مِلْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ فَلَمُ اللهُ الل

⁽۸) فی م: «وجدوه».

⁽٩) في م: «يسيرة».

أَدَائِه فى بَلَدِهِ، فقال القاضى: يَلْزَمُهُ شِراؤُهُ؛ لأَنَّه قادِرٌ على أَخْذِهِ بما لا مَضَرَّةَ فيه. وقال أبو الحسن الآمِدِئُ: لا يَلْزَمُهُ شِراؤُه؛ لأَنَّ عليه ضَرَراً فى بَقاءِ الدَّيْنِ فى ذِمَّتِه، وربَّ ما يَتْلَفُ مالُه قَبْلَ أَدائِهِ. وإن لم يكن فى بَلَدِه ما يُؤَدِّى ثَمَنَه، لم يلْزَمْهُ شِراؤُهُ؛ لأَنَّ عليه ضَرَراً. وإن لم يَبْذُلُهُ له، وكان فاضِلاً عن حاجَتِه، لم يَجُزْ له مُكَاثَرَتُه عليه؛ لأَنَّ الضَّرُورَةَ لا تَدْعُو إليه، لأَنَّ هذا له بَدَلٌ، وهو التَّيَمُّمُ، بِخِلَافِ الطَّعَامِ فى المَجَاعَة.

فصل: إذا كان معهُ ماءٌ، فأراقهُ قبلَ الوَقْتِ، أو مَرَّ بماءٍ قبلَ الوَقْتِ، فَتَجَاوَزَهُ، وقال وَعَدِمَ المَاءَ في الوَقْتِ، صَلَّى بالتَّهُمْ مِنْ غيرِ إِعَادَةٍ. وبه يقولُ الشَّافِعِيُّ، وقال الأُوْزَاعِيُّ، إنْ ظَنَّ أَنَّه يُدْرِكُ المَاءَ في الوَقْتِ، كَقَوْلِنَا، وإلَّا صَلَّى بالتَّيَمُمِ، وعليه الإعادَةُ؛ لأنَّه مُفَرِّطٌ. ولنَا، أنَّه لم يَجِبْ عليه اسْتِعْمَالُهُ. فأَشْبَهَ مالو ظَنَّ أَنَّه يُدْرِكُ المَاءَ في الوَقْتِ فلم يَسْتَعْمِلُه، ثم عَدِمَ المَاءَ في الوَقْتِ وَجْهَانِ: أحدُهما؛ لا يُعِيدُ؛ لأنَّه صَلَّى بِتَيَمَّمِ وَيُصَلِّى، وفِي الإعادةِ وَجْهَانِ: أحدُهما؛ لا يُعِيدُ؛ لأنَّه صَلَّى بِتَيَمَّمِ وَصَعَلِي بَتَكَمَّمُ عَلِيهُ المَوْقَتِ. والثانى؛ يُعِيدُ؛ لأنَّه صَجِيحٍ، تَحَقَّقَتْ شَرَائِطُه، فهو كما لو أَرَاقَهُ قبلَ الوَقْتِ. والثانى؛ يُعِيدُ؛ لأنَّه وَجَبَتْ عليه الصَّلاةُ بِوضُوءٍ، وهو قد فَوَّتَ القُدْرَةَ على نَفْسِه، فَبَقِى في عُهْدَةِ وَجَبَتْ عليه الصَّلاةُ بعَد دُخُولِ الوَقْتِ لم تَصِحَ الهِبَةُ، والمَاءُ باقِ على مِلْكِهِ، فلو أَراقَهُ. المَوْهُوبُ له، فهو كما لو أَراقَهُ فيه المَوْهُوبُ له، فهو كما لو أَراقَهُ.

فصل: / إذا نَسِى فى رَحْلِه، أو مَوْضِع يُمْكِنُه اسْتِعْمَالُه، وصَلَّى بالتَّيَمُّمِ. فقد تَوَقَّفَ أَحمدُ، رَحِمَه اللهُ، فى هذه المَسألةِ، وقطَعَ فى مَوْضِع أَنَّه لا يُجْزِئُه. وهو قولُ الشَّافِعِيِّ. وقال أبو حنيفة، وأبو ثَوْر: يُجْزِئُهُ. وعن مالِكِ كالمَذْهَبَيْنِ؛ لأنَّه مع النِّسْيانِ غيرُ قادِرٍ على اسْتِعْمالِ الماءِ، فهو كالعَادِمِ. ولَنا، أنَّها طَهَارَةٌ تَجِبُ مع النِّسْيانِ غيرُ قادِرٍ على اسْتِعْمالِ الماءِ، فهو كالعَادِمِ. ولَنا، أنَّها طَهَارَةٌ تَجِبُ مع اللَّهُ عُيرُ السَّي اللَّهُ فَي اللَّهُ عَيرُ اللَّهُ عَيرُ المَسْعِ قبلَ صلاتِه، ويُفارِقُ مَا قاسُوا عليه؛ فإنَّه غيرُ مُفَرِّطٍ، وهُهُنا هو مُفَرِّطٌ بتَرْكِ الطَّلَب.

فصل: وإنْ ضَلَّ عن رَحْلِه الذي فيه الماءُ، أو كان يَعْرِفُ بِعُراً فضَاعَتْ عنه، ثم

وجدَها، فقال ابنُ عَقِيلِ: يَحْتَمِلُ أَن يكونَ كَالنَّاسِي. والصَّحِيحُ أَنَّه لا إعادةَ عليه. وهو قولُ الشَّافِعِيِّ؛ لأَنَّه ليس بِوَاجِدٍ لِلْمَاءِ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومٍ قَوْلِه تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾. ولأَنَّه غيرُ مُفَرِّطٍ، بِخِلَافِ النَّاسِي، وإنْ كان الماءُ مع عَبْدِهِ، فَنَسِيهُ العَبْدُ حتى صَلَّى سَيِّدُه، احْتَمَلَ أَن يكونَ كَالنَّاسِي، واحْتَمَلَ أَنْ لا يُعِيدَ؛ لأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْ غيرِه.

فصل: إذا صَلَّى، ثم بانَ أنَّه كان بِقُرْبِه بِثْرٌ أُو ماءٌ، نُظِرَتْ، فإنْ كانتْ خَفِيَّةً بِغيرِ عَلَامَةٍ، وطَلَبَ فلم يَجِدُها فلا إعَادَةَ عليه؛ لأنَّه غيرُ مُفَرِّطٍ. وإن كانت أَعْلامُهُ ظَاهِرَةً، فقد فَرَّطَ، فعليه الإعَادَةُ.

٥٥ ـ مسألة؛ قال: (والإِحْتِيَارُ تَأْخِيرُ التَّيَمُّمِ)

ظَاهِرُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ أَنَّ تَأْخِيرَ التَّيَمُّمِ أَوْلَى بِكُلِّ حَالٍ، وهو المَنْصُوصُ عن أَحمَدَ، ورُوِى ذلك عن على ، وعَطَاء ، والحسنِ، وابْنِ سِيرِينَ، والزُّهْرِى ، والتَّوْرِيِّ، وأصْحَابِ الرَّأَي. وقال أبو الخَطَّاب: يُسْتَحَبُّ التَّأْخِيرُ إِنْ رَجَا وُجُودَ اللّهِ، وإِن يَئِسَ مِن وُجُودِهِ اسْتُحِبَّ تَقْدِيمُه. وهو مذهبُ (١) مالِكِ. وقال الشَّافِعِيُّ فَي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: التَّقْدِيمُ أَفْضَلُ ، إلَّا أَن يكونَ واثِقاً بِوُجُودِ الماءِ في الوَقْتِ؛ لأَنَّه لا يُسْتَحَبُّ تَرْكُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الوَقْتِ، وهي مُتَحَقِّقة ، لأَمْ مَظْنُونٍ . ولَنا، قولُ على ، يَسْتَحَبُّ تَرْكُ فَضِيلَةٍ أَوَّلِ الوَقْتِ، وهي مُتَحَقِّقة ، لأَمْ مِظْنُونٍ . ولَنا، قولُ على ، رَضِيَ اللهُ عنه ، في الجُنُبِ: يتَلَوَّمُ (١) ما بينه وبين آخِرِ الوَقْتِ، فإن وَجَدَ الماء ، وإلَّا يَدَمَّ مَنْ عَلَى اللهُ عنه ، في الجُنُبِ: يتَلَوَّمُ (١) ما بينه وبين آخِرِ الوَقْتِ، فإن وَجَدَ الماء ، وإلَّا يَدْهَب مُشْتُونُ القَلْبِ فيها ، ويُسْتَحَبُ تَأْخِيرُها لإِدْرَاكِ الجَماعة ، فتأُخِيرُها لإِدْراكِ الطَّهارةِ المُشْتَرَطَةِ أَوْلَى .

٦٦ - / مسألة؛ قال: (فإنْ تَيَمَّمَ فِي أُوَّلِ الوَقْتِ وَصَلَّى، أَجْزَأُهُ، وإنْ أَصَابَ ٩٦ و
 الماءَ في الوَقْتِ)

وجُمْلَةُ ذلك أنَّ العَادِمَ لِلْمَاءِ في السَّفَرِ إذا صَلَّى بالتَّيَمُّجِ، ثم وَجَدَ الماءَ، إنْ

⁽١) في م: «قول».

⁽٢) تلوُّم في الأمر: تمكُّث وانتظر.

وَجَدَه بعدَ نُحرُوجِ الوَقْتِ، فلا إعَادَةَ عليه إجْمَاعاً. قال أبو بكر بنُ المُنْذِر: أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ على أنَّ مَنْ تَيَمَّمَ وصَلَّى ، ثم وَجَدَ الماءَ بعدَ خُرُوجٍ وَقُتِ الصَّلَاةِ ، أنْ لا إعَادَةَ عليه. وإنْ وَجَدَهُ في الوَقْتِ، لم يَلْزَمْه أيضاً إعَادَةٌ، سَوَاءٌ يَئِسَ مِنْ وُجُودِ الماء فِي الوَقْتِ، أو غَلَبَ على ظُنِّه وُجُودُه فيه. وبهذا قال أبوسَلَمةَ (١)، والشَّعْبَي، والنَّخَعِيُّ، والتَّوْرِيُّ، ومالكّ، والشَّافِعِيُّ، وإسحاق، وابنُ المُنْذِرِ، وأصْحابُ الرَّأْيِ. وقال عَطَاء، وطَاوُس، والقاسِمُ بنُ محمد، ومَكْحُولٌ، وابنُ سِيرينَ، والزُّهْرِيُّ، ورَبيعةُ: يُعِيدُ الصلاةَ. ولَنا، مارَوَى أبو داود، عن أبى سعيدٍ، أنَّ رَجُلُين خرجا في سَفَر، فحضرتِ الصلاة، وليس معهما ماء، فَتَيَّمَمَا صَعِيداً، فَصَلَّيًا، ثم وَجَدَا الماءَ في الوَقْتِ، فأَعَادَ أَحَدُهما الوُضُوءَ والصَّلاةَ ولم يُعِدِ الآخَرُ، ثم أتيا رسولَ اللهِ عَلِيْكُ، فذكرا له ذلك، فقال للذي لم يُعِدْ: «أَصَبَّتَ السُّنَّةَ، وأَجْزَأَتْكَ صَلَاتُكَ». وقال للذي أعاد: «لَكَ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ^(٢)». واحْتَجَّ أحمدُ بأنَّ ابنَ عُمَرتَيَمَّم، وهو يَرَى بُيُوتَ المَدِينَةِ، فصَلَّى العَصْرَ، ثم دخلَ المدينةَ والشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ فلم يُعِدْ، ولأنَّه أَدَّى فَرْضَه كما أُمِرَ، فلم يَلْزَمْهُ الإعَادَةُ، كما لو وجدَهُ بعدَ الوَقْتِ، ولأنَّ عَدَمَ الماء عُذْرٌ مُعْتَادٌ، فإذا تَيَمَّمَ معه يَجِبُ أَنْ يُسْقِطَ فَرْضَ الصَّلاةِ كَالْمَرَضِ، وَلَأَنَّهُ أَسْقَطَ فَرْضَ الصَّلَاةِ، فلم يَعُدْ إِلَى ذِمَّتِه، كما لو وَجَدَهُ بعدَ الوَ قُت.

٦٧ - مسألة؛ قال: (والتَّيَمُّمُ ضَرْبَةً وَاحِدةً)

المَسْنُونُ عندَ أَحمد التَّيَمُمُ بِضَرْبَةٍ واحِدَةٍ. فإنْ تَيَمَّمَ بِضَرْبَتَيْنِ جازَ. وقال القاضى: الإُخْزَاءُ يَحْصُلُ بضَرْبَةٍ، والكَمَالُ ضَرْبَتان. والمَنْصُوصُ ماذَكُرْنَاه، قال

⁽١) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى، من فقهاء التابعين فى المدينة، قال يحيى بن معين: مات أبو سلمة سنة أربع وتسعين. وقال الواقدى: سنة أربع ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازى ٦٦.

⁽٢) أخرجه أبو داود، في: باب في المتيمم يجد الماء بعدما يصلى في الوقت، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٢/١. والنسائي، في: باب التيمم لمن لم يجد الماء بعد الصلاة، من كتاب الغسل. المجتبى ١٧٤/١. والدارمي، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٠/١.

الأَثْرَمُ: قلتُ لأَي عبدِ الله: التَّيمُّمُ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ؟ فقال: نَعَمْ، ضَرْبَةٌ لِلوَجْهِ وَالكَفَّيْنِ، وَمَنْ قال ضَرْبَتَيْنِ، فإنَّما هو شَىءٌ زَادَهُ. قال التَّرْمِذِيُّ('): وهو قولُ غيرِ واحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رسولِ اللهِ عَيْلِهُ وغَيْرِهم؛ مِنْهُم: على، وعَمَّار، والبُرُ عَبَّاس، وعَطَاء، والشَّعْبِيُّ، ومَكْحُول، والأُوْزَاعِيّ، ومالِك، وإسْحَاق. وابنُ عَبَّس، ومَكْحُول، والأُوْزَاعِيّ، ومالِك، وإسْحَاق. وقال الشَّافِعِيُّ: لا يُجْزِيءُ التَّيمُّمُ إلَّا بِضَرْبَتَيْنِ لِلْوَجْهِ واليَدَيْنِ إلى المِرْفَقَيْنِ. ورُوى ذلك عن ابنِ عُمَر، وابْنِهِ سَالِم (''), والحسن، والتَّوْرِيِّ، وأصْحَابِ الرَّأَى؟ ١٩ طَلَ رَوَى ابنُ الصَّمَّةِ ('')، أنَّ النَّبِيَّ عَيْلِيَّةً قال: والتَّيمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وضَرْبَةً لِلْيَكُمْ مَنْ بَلَكُ يُونَى به في مَحَلِّ مُبْدَلِهِ، وكانَ حَدُّهُ عنهما واحِدًا كالوَجْهِ، ولنا، مارَوَى عَمَّار، قالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ عَيْلِيَّةٍ في حاجةٍ، فأَجْنَبُ والمَامَة، في الصَّعِيد كما تَمَرَّغُ النَّبِيُّ عَلِيْلَةٍ في حاجةٍ، فأَجْنَبُ في في مَحَلً مُبْدَلِهِ، وكانَ حَدُّهُ عنهما في المَامَة، في الصَّعِيد كما تَمَرَّغُ الدَّابَةُ، ثمُ أَتِيتُ النَّبِيُّ عَلَيْلَةً في حاجةٍ، فأَجْنَبُ في فلم أَجِد الماء، فتَمَرَّغُتُ في الصَّعِيد كما تَمَرَّغُ الدَّابَةُ ، ثمُ أَتَيتُ النَّبِيُّ عَيْلَةً ، فذكرتُ فلم أَجِد الماء، فتَمَرَّغُتُ في الصَّعِيد كما تَمَرَّعُ الدَّابَةُ ، ثمُ أَتِيتُ النَّبِيُّ عَيْنِهُ ، فذكرتُ

(المغنى ٢١/١)

⁽١) عارضة الأحوذي ٢٤٠/١.

 ⁽٢) أبو عمر سالم بن عبد الله بن يجمر بن الخطاب. من فقهاء التابعين فى المدينة، كان إليه الأمر بعد سعيد بن المسيب، توفى سنة ست ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازى ٦٢.

⁽٤) أخرجه البخارى، فى: باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة، من كتاب التيمم. صحيح البخارى / ٢٨١، ومسلم، فى: باب التيمم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم / ٢٨١، وأبو داود، فى: باب فى التيمم فى الحضر، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٧٩/١، والدارقطنى، فى: باب التيمم، من كتاب الطهارة. منن الدارقطنى / ١٧٧، والبيهقى، فى: باب كيف التيمم، من كتاب الطهارة. السند / ١٠٥/١، والبيهقى، فى: باب كيف التيمم، من كتاب الطهارة.

⁽٥) حديث ابن عمر أخرجه الحاكم في: كتاب الطهارة. المستدرك ١٧٩/١، والدارقطني، في: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن الدارقطني ١٨٠٠ - ١٨٠١ و البيهقي، في: باب كيف التيمم، من كتاب الطهارة. سنن البيهقي ٢٠٧/١. وكذلك أخرج الثلاثة السابقون حديث جابر، في المواضع السابقة: المستدرك ١٨٠٠/١، وسنن الدارقطني ١٨٠٢، ١٨٢١، وسنن البيقي ١٨٠/١ كم أخرج الدارقطني عن على أيضا: «ضربة للوجه وضربة للذراعين». سنن الدارقطني ١٨٢/١، أما حديث أبي أمامة، فلم يذكره أحد ممن رابعنا كتبهم، وذكر الزيلعي في نصب الراية ١٥١/١ مكانه حديث عائشة، وقال: رواه البزار في مسنده، وانظر: باب ماجاء في التيمم، من أبواب الطهارة من سنن الترمذي. عارضة الأحوذي ٢٤٠/١، وباب في التيمم في الحضر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ١٩/١.

ذلك له، فقال: «إِنَّما كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، ثم ضربَ بِيَدَيْهِ الأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثم مَسَحَ الشِّمَالَ على اليَمِينِ، وظَاهِرَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ. مُتَفَقَّ عليه (1). ولأنَّه حُكْمٌ عُلَقَ على مُطْلَقِ اليدينِ فلم يَدْخُلْ فيه الذِّراعُ، كقَطْع عليه (1). ولأنَّه حُكْمٌ عُلَق على مُطْلَقِ اليدينِ فلم يَدْخُلْ فيه الذِّراعُ، كقَطْع السَّارِق، ومَسِّ الفَرْجِ، وقد احْتَجَّ ابنُ عَبَّس بهذا فقال: إنَّ الله تعالى قال في التَّيَمُّمِ: ﴿ وَفَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ (٧) ﴿ وقال: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقُ وَاللَّهُ وَلِكُفَّانَ . يَعْنِي التَّيَمُ مَ وَأَمَّا أَحَادِيثُهِم فضعيفةٌ . قال الخَلَّالُقُ بَا يَعْمَو وَمَه أَلَّ السَّنَ إلاّ حديثَ ابنِ عُمَرَ . وقال أَلْ عَلَيْ عَلَى السَّيِّ عَلَى السَّنَ اللَّهُ عَلَى السَّنَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّولُ الذَّرَاعَيْنَ الْفَالِ الذَّرَاعَيْنَ الْاللَّولُ الذَّرَاءَيْنَ الْوَاللَّهُ وَلَكُنُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَالُولُ الذَّرَاعِيْنَ الْفَرَادُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْمَالُ اللَّهُ عَلَى الْمَلْقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمَالُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَل

(٦) أخرجه البخارى، فى: باب التيمم للوجه والكفين، من كتاب التيمم. صحيح البخارى ٩٣/١. ومسلم، فى: باب التيمم، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٠/١. وأبو داود، فى: باب التيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٧٧/١. والنسائى، فى: باب التيمم فى الحضر، وباب نوع آخر من التيمم، وباب تيمم الجنب، من كتاب الطهارة. المجتبى ٣٥/١، ١٣٨، ١٣٩٠. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى التيمم بضربة واحدة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٨٨، وانظر: باب ماجاء فى التيمم، من أبواب الطهارة، من سنن الترمذى. عارضة الأحوذى ٢٣٩/١.

⁽٧) سورة المائدة ٦.

⁽٨) سورة المائدة ٣٨. وفي الأصل: «في السارق»، على أن الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿فاقطعواْ أيديهما﴾.

⁽٩) معالم السنن ١٠١/١.

⁽١٠) العبارة في معالم السنن: قالوا: وحديث ابن عمر لا يصح؛ لأن محمد بن ثابت العبدي ضعيف جدا، لا يحتج بحديثه.

⁽۱۱) في م: «ضعف».

⁽۱۲) نقول: إن ابن عبد البر، رغم هذا، انتصر للتيمم بضربتين، فقال فى الاستذكار ۱۳/۲: ولما اختلفت الآثار فى كيفية التيمم وتعارضت، كان الواجب فى ذلك الرجوع إلى ظاهر القرآن، وهو يدل على ضربتين: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، قياسا على الوضوء، واتباعا لفعل عمر، رحمه الله.

ثم أحاديثُهم لا تُعَارِضُ حديثَنا؛ فإنَّها تَدُلُّ على جواز التَّيَمُّم بِضَرْبَتَيْنٍ، ولا يَنْفِي ذلك جَوَازَ التَّيَمُّمِ بِضَرْبَةٍ، كَمَا أَنَّ وُضُوءَ النَّبِيِّ عَيْلِيِّكُ ثَلاثًا ثلاثًا لا يَنْفِي الإجْزَاء بمَرَّةٍ (١٣) واحِدَةٍ. فإنْ قِيل: فقد رُوِيَ في حديثِ عَمَّار: إلَى المِرْ فَقَيْنِ. ويَحْتَمِلُ أَنَّه أرادَ بالكَفَّيْنِ اليَدَيْنِ إلى المِرْفَقَيْنِ. قُلْنا: أمَّا حديثُه إلى المِرْفَقَيْنِ، فلا يُعَوَّلُ عليه، إِنَّمَا رَوَاهُ سَلَمَةُ (١١)، وشَكَّ فيه، فقال له منصور (١٥): ما تقُولُ فيه، فإنَّه لا يَذْكُرُ الذِّرَاعَيْنِ أَحَدٌ غَيْرَك؟ فشكَّ، وقال: لا أَدْرى، أَذَكَرَ الذِّرَاعَيْن، أم لا؟ قال ذلك النَّسَائِيُّ (١٦). فلا يَثْبُتُ مع الشَّكِّ، وقد أُنْكِرَ عليه، وخالف به سائِرَ الرُّواةِ الثِّقاتِ، فكيف يُلْتَفَتُ إلى/مِثْلِ هذا؟ وهو لو انْفَرَدَ لم يُعَوَّلْ عليه، ولم يُحْتَجَّ به. وأمَّا التَّأْوِيلُ فباطلٌ؛ لِوُجُوهٍ(١٧): أحدُها، أنَّ عَمَّاراً الرَّاوي له الحَاكِي لِفِعْلِ النَّبِيّ عَلِيلَةٍ أَفْتَى بعدَ النَّبِيِّ عَلِيلَةٍ فِي التَّيَمُّمِ لِلْوَجْهِ والكَفَّيْنِ عَمَلاً بالحديثِ. وقد شاهَد فِعْلَ النَّبِيِّ عَلَيْكُم، والفِعْلُ لا احْتِمَالَ فيه. والثاني، أنَّه قال ضَرْبَةً واحِدَةً، وهم يقولون ضَرْبتانِ. والثالثُ، أنَّنا لا نَعْرفُ في اللُّغَةِ التَّعْبيرَ بالكَّفَّيْن عَنِ الذِّرَاعَيْن. والرابع، أنَّ الجَمْعَ بينَ الخَبَرَيْنِ بما ذَكَرْنَاهُ مِنْ أنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن الفِعْلَيْنِ جائِزٌ أَقْرَبُ مِنْ تَأْوِيلِهِم وأَسْهَلُ، وقِيَاسُهُم يَنْتَقِضُ بالتَّيَمُّ عِن الغُسْلِ الوَاجِب، فإنَّهُ يْنْقُصُ عَنِ المُبْدَلِ، وكذلك في الوُضُوءِ، فإنَّه في أربعةِ أعْضَاء، والتَّيَمُّمُ في عُضْوَيْن، وكذا نقولُ في الوَجْهِ، فإنَّه لا يجبُ مَسْخُ ماتحت الشُّعُورِ الخفيفةِ، ولا المَضْمَضَةُ والاسْتنشاقُ.

فصل: ولا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ أَنَّه يُجْزِيءُ التَّيَمُّمُ بِضَرْبَةٍ واحِدَةٍ وبِضَرْبَتْيْنِ،

⁽۱۳) فی م: «مرة».

⁽١٤) أي: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي الكوفي، أبو يحيى، متقن للحديث، توفي سنة اثنتين وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب ١٥٥/٤ -١٥٧ .

⁽١٥) أبو عتَّاب منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمى الكوفى، كان لا يروى إلا عن ثقة، توفى سنة اثنتين وثلاثين وماثة. تهذيب التهذيب ٣١٢/١٠ – ٣١٥.

⁽١٦) في: نوع آخر من التيمم، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٣٨/١.

⁽١٧) في الأصل: «بوجوه».

وإِنْ تَيَمَّمَ بِأَكْثَرَ مِنْ ضَرْبَتَيْنِ جاز أيضا؛ لأَنَّ المَقْصُودَ إِيصَالُ التُّرَابِ إِلَى مَحَلِّ الفَرْض، فَكَيْفَما حصل جاز، كالوُضُوء.

فصل: فإنْ وَصَلَ التُّرابُ إلى وَجْهِهِ ويَدَيْهِ بِغِيرِ ضَرْبٍ، نَحْو أَنْ يَنْسِفَ الرِّيحُ عليه غُبَاراً يَعُمُّه، فإنْ كان قَصَدَ ذلك، وأحْضَرَ النَّيَّةَ، احْتَمَلَ أَن يُجْزِئَهُ، كَما لَوْ صَمَدَ لِلْمَطَرِ حتى جَرَى على أعْضَائِهِ. والصَّحِيحُ أَنَّه لا يُجْزِئُه؛ لأَنَّه لم يَمْسَحْ به، وقد أمرَ الله تعالى بالمَسْج به. فإنْ مَسَحَ وَجْهَهُ بما على وَجْهِهِ، احْتَمَلَ أَنْ يُجْزِئَهُ؛ لأَنَّ الله تعالى أمرَ بِقَصْدِ الصَّعِيدِ لأَنَّه مَسَحَ به، ولم يأخذ الصَّعِيد. وإنْ لم يكنْ قصدَ الرِّيحَ، ولا صَمَدَ لها، فأَخذ عَيْر ما على وَجْهِهِ، منه على وَجْهِهِ، لم يكنْ قبر مَاعلى وَجْهِهِ منه على وَجْهِهِ، لم يكنْ قبر مَاعلى وَجْهِهِ منه على وَجْهِهِ، لم يكنْ عَصْدَ الرِّيحَ، ولا صَمَدَ لها، فأَخذ عَيْر ما على وَجْهِهِ منه على وَجْهِهِ، لم

فصل: إذا عَلَا على يَدَيْهِ تُرَابٌ كَثِيرٌ ، لم يُكْرَهْ نَفْخُهُ ؛ فإنَّ فِي حَدِيثِ عَمَّار ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّالًا ضَرَبَ بكَفَيْهِ الأَرْضَ ، ونَفَخَ فِيهما . قال أحمدُ : لا يَضُرُّهُ فَعَلَ أُو لم يَفْعُل . وإنْ كان خَفِيفًا ، فقال أصحابُنا : يُكْرَهُ نَفْخُهُ ، رِوَايةً وَاحِدَةً . فإنْ ذَهَبَ ما عليها بالنَّفْخ ، لم يُجْزِهِ حَتَّى يُعِيدَ الضَّرْبَ ؛ لأَنَّه مَأْمُورٌ بِالمَسْحِ بِشَيْءٍ مِن الصَّعِيد .

٦٨ – مسألة؛ قال: (ويَضْرِبُ بِيَدَيْهِ عَلَى الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، وهُوَ التُّرَابُ)

او جُمْلَةُ ذلك أنَّه لا يَجُوزُ التَّيَّمُمُ إِلَّا بِتُرَابِ طَاهِرٍ ذِى غُبَارٍ يَعْلَقُ باليَد؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً فَآمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾. قال ابنُ عَبَّاس: الصَّعِيدُ تُرَابُ الحَرْثِ. وقِيل فى قَوْلِه تعالى: ﴿ فَتُصْبِحَ صَعِيداً زَلَقاً (١) ﴾ تَرَابًا أَمْلَسَ. والطَّيِّبُ: الطَّاهِرُ. وبهذا قال الشَّافِعِيُّ، وإسْحَاق، وأبو يوسف، تُرَابًا أَمْلَسَ. والطَّيِّبُ: الطَّاهِرُ. وبهذا قال الشَّافِعِيُّ، وإسْحَاق، وأبو يوسف، وداود. وقال مالِك ، وأبو حنيفة: يَجُوزُ بِكُلُ (٢) ما كان مِنْ جِنْسِ الأَرْضِ؛ كَالنُّورَةِ والزِّرْنِيخِ (٣) والحِجَارَةِ. وقال الأَوْزَاعِيُّ: الرَّمْلُ مِن الصَّعِيدِ. وقال حَمَّادُ

⁽١) سورة الكهف ٤٠.

⁽٢) في م زيادة : «حال» .

⁽٣) الزرنيخ: حجر، منه ألوان عدة، يستعمله النقاشون والصيادلة. انظر: الجامع لمفردات الأدوية ٢٦٠/٢.

ابنُ أبى سليمان: لا بَأْسَ أَنْ يَتَيَمَّمَ بِالرُّحَامِ ؛ لِمَا رَوَى البُحَارِيُ ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْكُمُ أَتَى قَالَ: «جُعِلَتْ لِى الأَرْضُ مَسْجِداً وطَهُورًا (٤)». وعَنْ أبى هُرَيْرة ، أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ عَلِيْكُمْ فقال: يارسولَ اللهِ ، إِنَّا نكونُ بِالرَّمْلِ فَتُصِيبُنَا الجَنابِهُ ، والحَيْضُ ، والنَّفَاسُ ، ولا نَجِدُ المَاءَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَو خَمْسَةَ أَشْهُرٍ ، فقال النَّبِيُّ عَلِيْكُمْ بِاللَّرْضِ (٤) . ولاَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الأَرضِ ، فجاز التَّيَمُّمُ به كالتُرَابِ . ولَنا ، الآيةُ ؛ فإنَّ الله سبحانه أمرَ بالتَّيَمُّمِ بالصَّعِيد، وهو التُرابُ ، فقال: ﴿ فَاَمْسَحُواْ بِوجُوهِكُمْ وَاللهُ مِنْهُ ﴾ ، ولا يَحْصُلُ المَسْحُ بشيءٍ منه ، إلَّا أَنْ يكونَ ذا غُبَارِ يَعْلَقُ باليَدِ ، وَوَلَيْدِ يكُمْ مِنْهُ ﴾ ، ولا يَحْصُلُ المَسْحُ بشيءٍ منه ، إلَّا أَنْ يكونَ ذا غُبَارِ يَعْلَقُ باليَدِ ، وَوَلَيْدِ يكُمْ مِنْهُ ﴾ ، ولا يَحْصُلُ المَسْحُ بشيءٍ منه ، إلَّا أَنْ يكونَ ذا غُبَارِ يَعْلَقُ باليَدِ ، وَوَلَيْدِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَلَوْ كَانَ غَيْرُ التُرَابُ طَهُورًا » . وذَكَرَ الحديثَ ، رَوَاهُ الشَّافِعِي فَى وَرُوى عَنْ عَلِيٍّ ، وَلَوْ كَانَ غَيْرُ التُرَابُ طَهُورًا » . وذَكَرَ الحديثَ ، رَوَاهُ الشَّافِعِي فَى وَهُ وَمَد رُوعِ عَنْ عَلِي اللهِ عَلَيْهِ ، وقَدْ رَوعِ عَلَيْهِ ، وقَدْ رَوعِ طَهُورًا » (وقَلَ كَرَهُ فِيمَا مَنَّ اللهُ تَعالَى بِهِ عَلَيْهِ ، وقَدْ رَوى حُدَيْفَةُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ اللهُ الطَهارَة الْحَتَصَّتُ بأَعُمُّ المَاثِعَاتِ وُجُودًا ، وهو التُرابُ ، وحَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةً يَرُوبِهِ المُثَنَّى بنُ الصَّبَّاحِ (٤) ، وهو ضعيفٌ . المُعْدِينَا ، وخَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةً يَرُوبِهِ المُثَنَّى بنُ الصَبَّاحِ (٤) ، وهو ضعيفٌ .

فصل: وعن أحمد، رحمَه الله، روَايَةٌ أُخْرَى، في السَّبَخَةِ والرَّمْل، أنَّه يَجوزُ

⁽٤) تقدم في صفحة ١٣.

⁽٥) أخرجه البيهقى، فى : باب ماروى فى الحائض والنفساء أيكفيهما التيمم إلخ، من كتاب الطهارة . السنن الكبرى ٢١٧،٢١٦/١ . والإمام أحمد، فى مسنده، انظر: الفتح الربانى ٢١٩٠،١٨٩/٢ . وروى : «عليك بالتراب».

⁽٦) فى م : «وأنه» .

⁽٧) لم نجده فى مسند الإمام الشافعي، المطبوع بحاشية الجزء السادس من الأم، ولا بترتيب مسند الشافعي للسندي . وهو في مسند الإمام أحمد ١٥٨، ٩٨/١ . وانظر ماسبق في صفحة ١٣ .

⁽ Λ) حدیث حذیفة أخرجه مسلم، فی : باب مواضع الصلاة، من کتاب المساجد . صحیح مسلم Λ Λ .

 ⁽٩) أبو عبدالله المثنى بن الصباح اليمانى الأبتاوى المكى،مضطرب الحديث،ضعيف،توفى سنة تسع وأربعين ومائة . تهذيب التهذيب ٣٥/١٠ ـ ٣٧ .

التَّيَمُّم به. قال أبو الحارثِ: قال أحمدُ: أرْضُ الحَرْثِ أَحَبُّ إلىّ، وإنْ تَيَمَّمَ مِنْ أَرْضِ السَّبَخَةِ أَجْزَأَهُ. قال القاضى: المَوْضِعُ الذى أَجَازَ التَّيَمُّمَ بها إذا كان لها غُبَارٌ، والمَوْضِعُ الذى مَنَعَ إذا لم يكن لها غُبَارٌ. قال: ويُمْكِنُ أَنْ يُقال فى الرَّمْلِ مِثْلُ ذلك. وللهَ وعنه أنّه يجوزُ ذلك مع الاضْطِرَارِ / خَاصَّةً. قال: وفي رواية سِنْدِي (١٠٠٠: أرْضُ الحَرْثِ أَجْوَدُ مِن السَّبَخ، ومِنْ مَوْضِعِ النُّورَةِ والْحَصَا، إلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إلى ذلك، فإن السَّبَخ، قال الحَدَّلُ : إنَّما سَهَّلَ أحمدُ فيها إذا اضْطُرَّ إليها، إذا كانَتْ غَبَرَةً كالتُرابِ، فأمَّا إذا كانَتْ قلِحَةً (١١) كالمِلْحِ، فلا يَتَيَمَّمُ بها أَصْلاً. وقال ابنُ أبى موسى: يَتَيَمَّمُ عندَ عَدَم التُرَابِ بكُلِّ طَاهِرٍ تَصَاعَدَ على وَجْهِ الأَرْضِ، مِثْل الرَّمْلِ والسَّبَحَةِ والنُّورَةِ والكُحْلِ، ومافى مَعْنَى ذلك، ويَصُلِّى، وهل يُعِيد؟ على والسَّبَحَةِ والنُّورَةِ والكُحْلِ، ومافى مَعْنَى ذلك، ويَصُلِّى، وهل يُعِيد؟ على روايتَيْن.

فصل: فإنْ دُقَّ الخَرَفُ أو الطِّينُ المُحْرَقُ، لم يَجُز التَّيَمَّمُ به، لأَنَّ الطَّبْخَ أَخْرَجَهُ عِن أَنْ يَقَعَ عليه اسْمُ التُّرَابِ. وكذا إِنْ نُحِتَ المَرْمَرُ (١٢) والكَذَّانُ (١٣) حتى صارَ عُبارًا، لم يَجُزِ التَّيَمَّمُ به؛ لأَنَّه غيرُ تُرابٍ. وإِن دُقَّ الطِّينُ الصُّلْبُ كالأَرْمَنِيِّ، جازَ التَّيَمُّمُ به؛ لأَنَّه تُرابٌ.

فصل: فإنْ ضرب بِيَدهِ على لِبْدٍ أو ثَوْبٍ أو جُوالِقٍ أو بَرْ ذَعَةٍ أو فى شَعِيرٍ، فَعَلِقَ بَيدَيْهِ غُبَارٌ، فَتَيَمَّمَ به، جازَ. نَصَّ أَحْمَدُ على ذلك كُلِّه. وكلامُ أَحْمَدَ يَدُلُ على اعْتِبَارِ التُّرَابِ حَيْثُ كان، فعلى هذا لو ضرب بِيَدِهِ على صَخْرَةٍ، أو حائِطٍ، أو حيوانٍ، أو أيَّ شيءٍ كان، فصار على يَدَيْهِ غُبَارٌ، جاز له التَّيَمُّمُ به. وإنْ لم يكُنْ فيه غُبَارٌ، فلا يَجُوزُ. وقد رَوَى ابنُ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْقَالَةٍ ضرب يَدَيْهِ على الحائِطِ، ومسح بهما

⁽١٠) سندى هو أبو بكر الخواتيمى البغدادى، سمع من الإمام أحمد مسائل صالحة . وهو من جوار أبى الحارث، الذى تقدم ذكره منذ قليل، مع أبى عبدالله أحمد بن حنبل . طبقات الحنابلة ١٧١،١٧١، ١٧١ . (١١) القلح، بالتحريك : صفرة الأسنان . يعنى مصفرة من جدبها .

⁽١٢) المرمر : نوع من الرخام .

⁽١٣) الكذان، ككتان: حجارة رخوة كالمدر.

وَجْهَهُ، ثم ضرب ضَرْبَةً أُخْرَى، فمسح ذِرَاعَيْهِ. رَوَاهُ أبو داود (١١٠). ورَوَى الأَثْرَمُ، عن عُمَر، رَضِيَ الله عنه، أنَّه قال: لا يَتَيَمَّمُ بالثَّلْج، فَمَنْ لم يَجِد، فضَفَّةُ سَرْجِه، أو مَعْرَفَةُ (١٥) دائَّتِهِ. وأجاز مالِكٌ، وأبو حنيفة، التَّيَمُّمَ بصَخْرَةٍ لا غُبَارَ عليها، وتُرَابِ نَدِيٌّ لا يَعْلَقُ باليَدِ منه غُبَارٌ. وأجازَ مالِكُ التَّيَمُّمَ بالثَّلْجِ، والجِبْسِ، وكُلِّ ما تَصَاعَدَ على وَجْهِ الأرضِ. ولا يَجُوزُ عنده النَّيَمُّمُ بِغْبَارِ اللَّبْدِ والنَّوْبِ؛ لأنَّ النَّبِيّ عَيْضًا لَمَّا ضَرَبَ بِيَدِهِ نَفَحَهُمَا. ولنَا، قَوْلُ الله تعالى: ﴿فَٱمْسَحُواْ بُوجُوهِكُمْ وَأَيِديكُمْ مِنْهُ﴾. و«مِنْ» لِلتَّبْعِيض، فيَحْتَاجُ أَنْ يَمْسَحَ بِجُزْءِ منه، والنَّفْخُ لا يُزيلُ الغُبَارَ المُلَاصِقَ، وذلك يَكْفِي.

فصل: إذا خَالَطَ التُّرَابُ ما لا يجوزُ التَّيَمُّم به، كالنُّورَةِ والزِّرْنِيخِ والجصِّ، فقال القاضيي: حُكْمُهُ حُكْمُ الماءِ إذا خَالَطَتْه الطَّاهِراتُ، إنْ كانت العَلَبَةُ للتُّرَابِ جاز، وإنْ كانت الغَلَبَةُ للمُحَالِطِ، لم يَجُزْ. وقال ابنُ عَقِيلِ: / يَمْنَعُ، وإنْ كان قَلِيلاً. ٩٨ ط وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ. لأنَّه رُبَّما حَصَلَ في العُضْوِ، فمنَعَ وُصُولَ التُّرَابِ إليه. وهذا فيما يَعْلَقُ باليَدِ، فأمَّا ما لا يَعْلَقُ باليدِ، فلا يَمْنَعُ؛ فإنَّ أحمدَ قد نَصَّ على أنَّه يَجُوزُ التَّيَمُّم مِنَ الشَّعِيرِ؛ وذلك لأنَّهُ لا يَحْصُلُ على اليِّدِ منه ما يَحُولُ بين الغُبَارِ وبينها.

فصل: إذا كان في طِينٍ لا يَجِدُ تُرَابًا، فحُكِيَ عن ابنِ عَبَّاسِ أنَّه قال: يأْخُذُ الطِّينَ، فيَطْلِيبه جَسَدَهُ. فإذا جَفَّ تَيَمَّمَ به. وإن خَافَ فَوَاتَ الوَقْتِ قبل جَفَافِهِ، فهو كالعَادِمِ. ويَحْتَمِلُ أَنَّه إِنْ كَانَ يَجِفُّ قَرِيباً انْتَظَرَ جَفَافَهُ، وإِنْ فَاتَ الوَقْتُ؛ لأَنَّه كَطَالِبِ المَاءِ القَرِيبِ، والمُشْتَغِل بتَحْصِيلِهِ مِنْ بِئْرٍ ۚ ونَحْوِه. وإنْ لَطَخَ وَجْهَهُ بِطِينٍ، لم يُجْزِهِ؛ لأنَّه لم يَقَعْ عليه اسْمُ الصَّعِيدِ، ولأنَّه لا غُبَارَ فيه، أشْبَهُ التُّرَابَ النَّديُّ .

فصل: وإن عَدِمَ بكُلِّ حَالٍ صَلَّى على حَسَبِ حَالِه. وهذا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وقال

⁽١٤) في : باب التيمم في الحضر، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٧٩/١ .

⁽١٥) معرفة دابته : منبت عُرْفها من رقبتها . النهاية ٢١٨/٣ .

أبو حنيفة ، والتَّوْرِيُّ ، والأُوْرَاعِيُّ : لا يُصلِّي حتى يَقْدِرَ ، ثُمَّ يَقْضِي ؛ لأَنَّها عِبَادَةٌ لا تُسْقِطُ القضاء ، فلم تكنْ وَاجِبَة ، كصيام (١١ الحائِض وقال مالِك : لا يُصلِّي ولا يَقْضِي ؛ لأَنَّه عَجَزَ عن الطَّهَارَة ، فلم تَجِبْ عليه الصَّلاة ، كالحائِض وقال ابن عبد البَرِّ : هذه رِوَاية مُنْكَرَةٌ عن مالك . وذكرَ عن أصْحابِه قَوْلَيْنِ : أحدُهما كقوْلِ عبد البَرِّ : هذه والثاني يُصلِّي على (١٧ عسبِ حالِه ، ويُعيدُ . ولنا ، ماروَى مُسْلِمٌ ، في حنيفة ، والثاني يُصلِّي على (١١ عسبِ حالِه ، ويُعيدُ . ولنا ، ماروَى مُسْلِمٌ ، في الصَّلاة ، فضَلُوا بِغيرِ وُضُوء ، فأتُوا النَّبِي عَلِيلَة ، فذكرُوا ذلك له ، فنزَلَتْ آيةُ التَّيمُّ عِلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى النَّهَا عَلَى النَّهَ عَلَيْلَة ، فلَكَرُوا ذلك له ، فنزَلَتْ آيةُ التَّيمُّ عِلَى وَلاَ اللَّيْقَ عَلَيْلَة ، فلَكُرُوا ذلك له ، فنزَلَتْ آيةُ السَّلَوة ، ولأَنَّ اللهُ عَيْرُ السَّلاة عَيْرُ البَّي عَلِيلِة ذلك ، وَلاَ أَمْرَهُم ، بإعادة (١١٠) . فذلَ عَلَى أَنَها غيرُ البَيمُ على المَلَّدَة والمَّينَ واللَّوْرَا ، فلا المَنْزَلَة والتَّرَابَ ، لم المِتَلَقِ والمَّونِ في إحدَى الرِّوايَتَيْن ، والأَخْرَى عليه الإعادَة . وهو مذهبُ الشَّافِعِي ؛ لأَنَّه فَقَدَ شَرْطَ الصَّلَاق ، أَشَبَه مالو صَلَّى بالنَّجَاسَةِ . ولأَنَّ المَّوْلَ عِن الحَبْرِ ، ولأَنَّهُ أَتَى بَمَا أُمِرَ ، فَخَرَجَ عن عُهْدَتِه ، ولأَنَّه اشَرْطٌ مِنْ المَّرَائِطِ الصَّلَاةِ فَيَسْقُطُ عند العَجْزِ عنه ، كسَائِرِ شُرُوطِها وأَرْكانِها ، ولأَنَّه أَدًى شَرَائِطِ الصَّلَاةِ فَيَسَقُطُ عند العَجْزِ عنه ، كسَائِرِ شُرُوطِها وأَرْكانِها ، ولأَنَّه أَدًى عُرْيانًا ، وفَرَضَه على حَسَبِه ، فلم يَلْزُمُهُ الإعادَة ، كالعاجز / عن السُتَرَة إذا صَلَّى عُريانًا ، ولأَنَّه أَدًى عُريانًا ، وفَرَضَه على حَسَبِه ، فلم يَلْزُمُهُ الإعادَة ، كالعاجز / عن السُتَرَة إذا صَلَّى عُريانًا ، وفَرَ

⁽١٦) في الأصل: «كطهارة».

⁽١٧) سقط من : م .

⁽۱۸) فى : باب التيمم، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ۲۷۹/۱ . وأخرجه أيضا البخارى، فى : باب إذا لم يجد ماء و لا ترابا، من كتاب التيمم، وفى : باب فضائل أصحاب النبى على ، وفى : باب تفسير سورة النساء، من كتاب التفسير، وفى : باب استعارة الثياب للعروس وغيرها، من كتاب النكاح، وفى : باب استعارة القلائد، من كتاب اللباس . صحيح البخارى المعروس وغيرها، من كتاب اللهارة . سنن أنى داود، فى : باب التيمم، من كتاب الطهارة . سنن أنى داود ، ولا الصعيد، من كتاب الطهارة . المجتبى ١/١٤٠ . وابن ماجه، فى : باب ماجاء فى السبب، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٨٨ . والدارمى، فى : باب التيمم مرة، من كتاب الطهارة . المسند ٢/٧٠ .

⁽١٩) في م: «بالإعادة».

والعاجِزِ عن الاسْتِقْبَالِ إذا صَلَّى إلى غَيْرِها (٢٠)، والعاجِزِ عن القِيَامِ إذا صَلَّى جَالِساً، وقِيَاسُ أبى حنيفة على الحائِضِ في تَأْخِيرِ الصَّيَامِ لا يَصِعُ ؛ لأَنَّ الصَّوْمَ يعدَّلُه التَّأْخِيرُ، بخِلافِ الصلاةِ، بدلِيلِ أَنَّ المُسَافِرَ يُوَخِّرُ الصَّوْمَ دونَ الصلاةِ، ولأَنَّ عَدَمَ الماءِ لو قام مَقامَ الحَيْضِ لأَسْقَطَ الصلاةَ بالكُلِّيَةِ ؛ ولأَنَّ قِيَاسَ الصلاةِ ولأَنَّ عَدَمَ اللهِ لو قام مَقامَ الحَيْضِ لأَسْقَطَ الصلاةَ بالكُلِّيَةِ ؛ ولأَنَّ قِيَاسَ الصلاةِ على الصلاةِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِها على الصَّيَامِ، وأمَّا قِيَاسُ مالِك فلا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَى الصلاةِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِها على الحائِضِ، وأمَّا قِيَاسُ مالِك فلا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ النَّبِيَ شرائِطِ الصلاةِ أُولَى مِنْ قِيَاسِها على الحائِضِ، فإنَّ الحَيْضَ أَمْرٌ مُعْتَادٌ يَتَكَرَّرُ عادَةً، شرائِطِ الصلاةِ أُولَى مِنْ قِيَاسِها على الحائِضِ، فإنَّ الحَيْضَ أَمْرٌ مُعْتَادٌ يَتَكَرَّرُ عادَةً، والعَجْزُ هُهُنا عُذْرٌ نادِرٌ غيرُ مُعْتَادٍ، فلا يَصِحُّ قِيَاسُه على الحَيْضِ، ولأَنَّ هذا عُذْرٌ المَرْضَ، كنِسْيَانِ الصلاةِ وفَقْدِ سائِرِ الشُّروُطِ. والله تعالى أعلمُ. نادِرٌ فلم يُسْقِط الفَرْضَ، كنِسْيَانِ الصلاةِ وفَقْدِ سائِرِ الشُروطِ. والله تعالى أعلمُ. المَارِدُ فلم يُسْقِط الفَرْضَ، كنِسْيَانِ الصلاةِ وفَقْدِ سائِرِ الشُروطِ. والله تعالى أعلمُ. والله تعالى أعلمُ. والله تعالى أعلمُ. واللهُ عَلَى الحَدِيْقِ عَلَى المَعْرُوبَةَ)

لا نعلمُ خلافًا فى أنَّ التَّيَمُّمَ لا يَصِحُّ إلَّا بِنِيَّةٍ، غيرَ ما حُكِى عن الأُوْزَاعِيّ، والحسنِ بنِ صالِحِ (') أنه يَصِحُّ بغيرِ نِيَّةٍ. وسائِرُ أَهْلِ العِلْمِ على إيجابِ النَّيَّةِ فيه. ومِمَّنْ قال ذلك: رَبِيعةُ، ومالِكٌ، واللَّيْثُ، والشَّافِعِيُّ، وأبو عُبَيْد، وأبو ثُور، وابنُ المُنْذِر، وأصْحابُ الرَّأْي؛ وذلك لِمَا ذَكَرْنَا فى الوُضُوءِ، ويَنْوِى اسْتِبَاحَةَ الصلاةِ. فإنْ نَوَى رَفْعَ الحَدَثِ لم يَصِحَّ؛ لأنَّه لا يَرْفَعُ الحَدَثَ. قال ابنُ عَبْدِ البَرِّ (''): أَجْمَعَ العُلَماءُ على أنَّ طَهَارَةَ التَّيَمُّمِ لا تَرْفَعُ الحَدَثَ إذا وَجَدَ الماءَ. بل متى وَجَدَهُ أعادَ الطهارة، جُنبًا كان أو مُحْدِثًا. وهذا مذهبُ مالِكِ، والشَّافِعِيِّ، وغيرِهما، وحُكِى عن أبى حنيفة أنَّه يَرْفَعُ الحَدَثَ؛ لأنَّه طَهَارةٌ عن حَدَثٍ يُبِيحُ الصَّلاة، فيرْفَعُ الحَدَثَ؛ لأنَّه لو وَجَدَ الماءَ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُه لرَفْعِ الحدثِ الذى الحَدَثُ الذى الحَدَثُ الذي عَلَى الْعَلَمْ الْمَا الْعُلَمْ الْمُعْلَادُ الْمَا الْحَدَثُ اللَّهُ لَوْ وَجَدَ المَاءً لَوْمَهُ المَّعْمَالُه لرَفْعِ الحَدثِ الذى الحَدَثُ الذى الْمَا الْمُعَلِمُ الْمَالُونُ الْمَالُونُ اللّهُ المَاءُ عَلَى الْهُ الْمُ الْمَاءِ الْمَا الْمُؤْمِ الْمُلْعِلْمِ الْمَا الْمُعْمَالُه لَوْمُ الْمَاءِ اللهُ الْمُ الْمُعْمَالُه لَوْمُ الْمُولِيْ الْمَالِيْ الْمُعْمَالُه لَوْمُ الْمُولِيْ الْمُولُونُ الْمُ الْمُؤْمِ الحَدَثُ الذَى الْمُعَلَادُ الْمُولُونُ اللهَ الْمَامِةُ الْمُعْمَالُه لَوْمُ الْمُعْمَالُه لَوْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِونُ الذى اللهُ عَلَيْ الْمَامِ الْمُؤْمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْمَالُه لَوْمُ الْمُعْمَالُه لَوْمُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِ الْمُعْلِمُ المُعَلِمُ الْمُؤْمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْمَالُه لَوْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُعْمِولُونُ اللهُ الْمُؤْمِ ا

⁽٢٠) أي : إلى غير القبلة .

⁽۲۱) تقدم في صفحة ٣١٥.

⁽١) أبو عبدالله الحسن بنَ صالح بن حى الهَمْدانى، قال عنه الإمام أحمد : صحيح الرواية، يتفقُّه، صائن لنفسه فى الحديث والورع. توفى سنة سبع وستين ومائة . طبقات الفقهاء للشيرازى ٨٥.

⁽٢) الاستذكار ١٤/٢ .

كان قبلَ التَّيَمُّمِ، إن كان جُنبًا، أوْ مُحْدِثًا، أو امْرَأَةً حائِضاً، ولو رَفَعَ الحَدَثَ لَاسْتَوَى الجَمِيعُ؛ لاسْتِوَائِهِم في الوِجْدَانِ، ولأَنَّها طهارةُ ضَرُورَةٍ، فلم تَرْفَع الحَدَثَ كطهارةِ المُسْتَحَاضَةِ، وبهذا فارَقَ الماءَ.

فصل: إذا نَوَى الفَرْضَ اسْتَبَاحَ كُلَّ ما يُبَاحُ بالتَّيَشِّمِ مِنَ النَّفْلِ، قَبْلَ الفَرْضِ وبعدَه، وقِرَاءَة، القُرْآنِ، ومَسِّ المُصْحَفِ، واللَّبْثِ في المَسْجِدِ. وبهذا قال الشَّافِعِيُّ، وأصْحابُ الرَّأَى. وقال مالِكُ: لا يَتطَوَّعُ قبلَ الفَرِيضَةِ بِصلاةٍ غيرِ رَاتِيَةٍ. وحُكِى نَحْوُه عن أحمد؛ لأنَّ النَّفْلَ تَبَعِّ لِلْفَرْضِ، فلا يَتَقَدَّمُ المَتْبُوعَ. ولَنا، أنَّه تَطُوُّعٌ، فَأْبِيحَ له فِعْلُه إذا نَوى الفَرْضَ، كالسُّنِ الرَّاتِبَةِ وكا بَعْدَ الفَرْضِ. وقوله: إنَّه تَبَعِّ. قُلْنا: إنَّما هو تَبَعِّ في الاسْتِباحةِ، لا في الفعلِ، كالسُّنِ الرَّاتِبَةِ، وقِراءةِ القُرْآنِ، وغيرِهما. وإنْ نَوَى نافِلَةً أَبِيحَتْ له، وأبيحَ له قِراءةُ القُرْآنِ، ومَسُّ القُرْآنِ، وغيرِهما. وإنْ نَوَى نافِلَةً أَبِيحَتْ له، وأبيحَ له قِراءةُ القُرْآنِ، ومَسُّ المُصْحَفِ، والطَّوَافُ؛ لأنَّ النَّافِلَةَ آكَدُ مِن ذلك كُلَّه؛ لأنَّ الطَّهَارَتَيْنِ مُشْتَرطتان المُصْحَفِ، وفي اشْتِراطِهما لِمَا سِواها خِلافٌ، فيَدْخُلُ الأَدْنَى في الأَعْلَى، فلنَا النَّافِلةِ في الفَرِيضَةِ، ولأَنَّ النَّفْلَ يشْتَمِلُ على قِراءةِ القُرآنِ، فَنِيَّةُ النَّفْلِ كُدُّحُولِ النَّافِلةِ في الفَرِيضَةِ، ولأَنَّ النَّفْلَ يشْتَمِلُ على قِراءةِ القُرآنِ، فَنِيَّةُ النَّفْلِ

⁽٣-٣) في الأصل : «لامريء» . وتقدم .

⁽٤—٤) في م : «لم ينوى» .

تَشْمَلُه. وإِنْ نَوَى شَيْئاً مِنْ ذلك لم يُبَحْ له التَّنَقُّلُ بالصَّلَاةِ؛ لأَنَّه أَدْنَى، فلا يَسْتَبِيحُ الأَعْلَى بِنِيَّتِهِ، كالفَرْضِ مع النَّفْلِ. وإِنْ تَيَمَّمَ للطَّوَافِ أَبِيحَ له قِراءة القُرْآنِ، واللَّبْثُ في المَسْجِدِ؛ لأَنَّه الطَّهارتانِ، وله نَفْلُ وفَرْضٌ، ويَدْخُلُ في ضِمْنِه اللَّبْثُ في المَسْجِدِ؛ لأَنَّه لا يكونُ إلَّا في المَسْجِدِ. وإِنْ نَوَى فَرْضَ الطَّوافِ، نَوَى أَحْدَهُما لم يستَبِع الطَّوافَ؛ لأَنَّه أَعْلَى مِنْهُما. وإِنْ نَوَى فَرْضَ الطَّوافِ، اسْتَبِعُ فَرْضَهُ كالصلاةِ. وإِنْ نَوَى فَرْضَ الطَّوافِ، اللَّهُ أَعْلَى مِنْهُما لَوْنُ نَوَى فَرْضَ الطَّوافِ، اللَّهُ أَعْلَى مِنْهُما وإِنْ نَوَى بِتَيَمُّمِه قِرَاءة القُرآنِ لِكُونِهِ جُنُباً، أو اللبْثُ (في المَسْجِدِ، أو مَسَّ المُصْحَفِ، لم يَسْتَبِعْ غيرَ مائورَانِ لِكُونِهِ عَيْلَةٍ: «وإِنَّمَا لكُلِّ امْرِيءِ مَانَوَى». ولِأَنَّه لم يَسْتَبِعْ غيرَ ماهو مَانَوَانُهُ لم يَسْتَبِعْ ، كَالْ المُرْبِي مَانَوَى». ولأِنَّه لم يَسْوِد ذلك، ولا ماهو أَعْلَى منه، فلم يَسْتَبِعْه، كَالْ ليَسْتَبِيعُ الفَرْضَ إذا لم يَنْوِهِ.

/فصل: وإنْ تَيَمَّمَ الصَّبِيُّ لِإحْدَى الصَّلُواتِ الخَمْسِ، ثُم بَلَغَ، لم يَسْتَبِحْ بِتَيَمُّمِهِ فَرْضاً؛ لأَنَّ مانَوَاهُ كان نَفْلاً، ويُبَاحُ أن يَتَنَفَّلَ به، كالو نَوَى به البالِغُ النَّفْلَ. فأمَّا إنْ تَوضَّأً قبلَ البُلُوغِ، ثم بَلَغَ، فله أنْ يُصَلِّى به (١) فَرْضاً ونَفْلًا؛ لأَنَّ الوُضُوءَ للنَّفْلِ يُبِيحُ فِعْلَ الفَرْضِ.

٧٠ ــ مسألة؛ قال: (فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ وكَفَّيْهِ)

لا خِلافَ فى وُجُوبِ مَسْجِ الوَجْهِ والْكَفَّيْنِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ فَآمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾. ويَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِهَا (١)، واسْتِيعَابُ مايَأْتِي عليه الماءُ منها (١) ، لا يَسْقُطُ مِنها إلَّا المَضْمَضةُ والاسْتِنْشَاقُ ، وماتحتَ الشُّعُورِ الحَفِيفَةِ ، منها السَّافِعِيُّ. وقال سليمان بنُ داود (٢): يُجْزِئُه إنْ لمْ يَصِبْ إلَّا بعضَ وَجْهِه وَهِذَا قال الشَّافِعِيُّ. وقال سليمان بنُ داود (٢): يُجْزِئُه إنْ لمْ يَصِبْ إلَّا بعضَ وَجْهِه

⁽٥) في الأصل: «أو نوى اللبث».

⁽٦) سقط من: م.

⁽۱) في م: «جميعهما»، «منهما».

 ⁽۲) يعنى الإمام أبا داود الطيالسي الحافظ، كان يسرد من حفظه ثلاثين ألف حديث، توفى سنة أربع ومائتين . سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٩ ٣٨٤ .

وبعض كَفَّيْه. ولنَا، قَوْلُه تعالى: ﴿ فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْه ﴾ (والباءُ زائِدة ، فصارَ كأنَّه قال: فامْسَحُوا وجوهَكم وأيْدِيكمْ مِنْه ﴾ . فيَجِبُ تَعْمِيمُهُما، كَايجبُ تعميمُهما بالغَسْلِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿ فَا غْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيديكُمْ مِنْه ﴾ . فيَجبُ تَعْمِيمُهما بالغَسْلِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿ فَا غْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيديكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ . فيضربُ ضَرْبَةً واحِدة ، فيمْسَحُ وَجْهَه بِباطنِ أصابِع يَدَيْهِ، وظَاهِرَ كَفَّيْهِ إلى الكُوعَيْن بباطنِ رَاحَتَيْه، ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَمسَحَ إحْدَى الرَّاحَتِيْنِ بالأَخْرَى، ويُحَلِّلَ بينَ الأَصَابِع، وليسَ بِفَرْضِ ؛ لأَنَّ فَرْضَ الرَّاحَتِيْنِ قد سَقَطَ بإمْرَارِ كُلُّ وَاحِدَةٍ على طَهْرِ الكَفِّ. قال ابنُ عَقِيلَ: رأيتُ التَّيَمُّمَ بضَرْبَةٍ واحدةٍ قد أَسْقَطَ تَرْتِيباً مُسْتَحَقًّا في الوُضُوءِ، وهو أنَّه يَعْتَدُّ بِمَسْحِ بَاطِنِ يَدَيْهِ قبلَ مَسْحِ وَجْهِهِ، وكيْفما مَسَحَ بعدَ اسْتِيعابِ مَحَلًّ الفَرْضِ أَجْزَأَهُ، سَواةً كان بِضَرْبَةٍ، أو ضَرْبَتَيْنِ أو ثلاثٍ، أو أكثرَ. أو أكثرَ.

فصل: وإن تَيَمَّم بِضَرْبَيْن لِلْوَجْهِ والْيَدَيْنِ إلى المِرْفَقَيْنِ، فإنَّه يَمْسَحُ بالأُولَى وجهه، ويمسحُ بالثانية يَدَيْه، فيضعُ بُطُونَ أَصَابِع يَدهِ اليُسْرَى على ظُهُورِ أَصَابِع يَدهِ اليُسْرَى على ظُهُورِ أَصَابِع يَدهِ اليُسْرَى على ظُهُورِ أَصَابِع يَدهِ اليُسْنَى، ويُمِرُّها على ظَهْرِ الكَفّ، فإذا بلغ الكُوعَ قَبَضَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ على حَرْفِ الذِّرَاعِ، ويُمِرُّها إلى مِرْفَقِهِ، ثم يُدِيرُ بَطْنَ كَفّه إلى بَطْنِ الذِّرَاعِ، ويُمِرُّها عليه، ويَرْفَعُ إِبْهامَهُ، فإذا بلغ الكُوعَ أَمَرَّ الإِبْهامَ على ظَهْرِ إِبْهامِ يَدهِ اليُمْنَى، ويمسحُ عليه، ويَرْفَعُ إِبْهامَهُ، فإذا بلغ الكُوعَ أَمَرَّ الإِبْهامَ على ظَهْرِ إِبْهامِ يَدهِ اليُمْنَى، ويمسحُ بيدهِ اليُمْنَى يَدَهُ اليُسْرَى كذلك، ويمسحُ إحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بالأُخْرَى، ويُحَلِّلُ بَيْنَ أَصَابِعِهما، ولو مسحَ إلى المِرْفَقَيْنِ بِضَرْبَةٍ واحِدَةٍ، أو ثَلَاثٍ، أو أَكْثَرَ، جازَ؛ لأنَّه مسحَ مَحَلَّ التَيَمُّمِ بالغُبَارِ، فجازَ، كا لو مسحَه بِضَرْبَتَيْنِ.

فصل: فإنْ يَقِىَ مِنْ مَحَلِّ الفَرْضِ شَيَّ لَمْ يَصِلْهُ الترابُ، أَمَّرَ يَدَهُ عليه (٢)، مالم ١٠٠ ظ يَفْصِلْ راحَتَهُ، (°فإنْ فَصَلَ رَاحَتَه ()، وكان قد بَقِىَ عليها غُبَارٌ، جازَ أَنْ يمسحَ بها. وإنْ لَمْ يَبْقَ عليها غُبَارٌ، احْتَاجَ إلى ضَرْبَةٍ أُخْرَى. وإنْ كان المَتْرُوكُ مِن الوَجْهِ مَسَحَهُ، وأعادَ مَسْحَ يَدَيْهِ، لِيَحْصُلَ التَّرْتِيبُ. وإنْ تَطاوَلَ الفَصْلُ بينهما، وقُلْنَا

⁽٣-٣) سقط من: الأصل.

⁽٤) في م: «عليهما».

⁽٥-٥) سقط من: الأصل.

بِوُجُوبِ المُوَالَاةِ، اسْتَأْنَفَ التَّيَمُّمَ، لِتَحْصُلَ المُوَالَاةُ. ويُرْجَعُ في طُولِ الفَصْلِ وقِصَرِهِ إلى الفَدْرِ الذي ذكرْنَاهُ في الطهارِة؛ لأنَّ التَّيَمُّمَ فَرْعٌ عليها. والحُكْمُ في التَّسْمِيَةِ في الوُضُوءِ، على ما مَضَى مِن الخِلافِ فيه؛ لأَنَّهُ بَدَلً منه.

فصل: ويَجِبُ مَسْحُ اليَدَيْنِ إلى المَوْضِعِ الذي يُقْطَعُ منه السَّارِقُ، أومَأَ أحمدُ إلى هذا لَمَّا سُئِلَ عَن التَّيَمُّمِ، فأَوْمَأُ إلى كَفِّه ولم يُجَاوِزْهُ، وقال: قال اللهُ تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا (٦) ﴾. مِنْ أَيْنَ تُقْطَعُ يَدُ السَّارِق؟ أليس مِنْ هْهُنا؟ وأشار إلى الرُّسْغِ. وقد رَوَيْنا عن ابنِ عَبَّاس نَحْوَ هذا، فعلى هذا، إنْ كان أَقْطِعَ مِنْ فوق الرُّسْغِ سَقَطَ مَسْحُ اليَدَيْنِ، وإنْ كان مِنْ دُونِه مَسَحَ مابَقِيَ، وإنْ كان مِنَ المَفْصِلِ، فقال ابنُ عَقِيل: يَمْسَحُ مَوْضِعَ القَطْعِ. قال: ونَصَّ عليه أحمدُ؛ لأنَّ الرُّسْغَيْنِ في التَّيَمُّمِ كالمِرْفَقَيْنِ في الوُضُوءِ، فكما أنَّه إذا قُطِعَ مِنَ المِرْفَقَيْنِ في الوُضُوء، غَسَلَ مابَقِيَ، كذا هُهُنا يَمْسَحُ العَظْمَ الباقِيَ. وقال القاضي: يَسْقُطُ الفَرْضُ؛ لأنَّ مَحَلَّه الكَفُّ الذِي يُؤْخَذُ في السَّرقَةِ، وقد ذَهَبَ، لكنْ يُسْتَحَبُّ إِمْرَارُ التُّرَابِ عليه . ومَسْحُ العَظْمِ الباقِي مع بَقَاءِ الكَفِّ إِنَّما كان ضَرُورَةَ اسْتِيعَابِ الوَاجب؛ لأنَّ الوَاجبَ لايتِمُّ إلَّا به، فإذا زَالَ الأصْلُ المَأْمُورُ به، سَقَطَ ماوَجَبَ لِضَرُورَتِه، كمنْ سَقَطَ عنه غَسْلُ الوَجْهِ، لا يَجبُ عليه غَسْلُ جُزْءِ مِن الرَّأْس، ومَنْ سَقَطَ عنه الصِّيَّامُ، لا يَجبُ عليه إمْسَاكُ جُزْءِ مِن اللَّيْلِ. وإن أَوْصَلَ التُّرَابَ إِلَى مَحَلِّ الْفَرْضِ بِخِرِقَةٍ أَو خَشَيَةٍ، فقال القاضي: يُجْزِئُه؛ لأنَّ اللهُ تعالى أُمَر بالمَسْج، ولم يُعَيِّنْ آلَتُه، فلا يَتَعَيَّنُ. وقال ابنُ عَقِيلِ: فيه وَجْهَان، بِناءً على مَسْج الرَّأْسِ بِخِرْقَةٍ رَطْبَةٍ. وإنْ مَسَعَ مَحَلَّ الفَرْضِ بيَدٍ وَاحِدَةٍ، أو بِبَعْضِ يَدِهِ، أَجْزَأُهُ، إذْ كَانَتْ يَدُهُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ غيرِها. وإنْ يَمَّمَهُ غَيْرُه جَازَ، كما لو وَضَّأَهُ غيرُه، وتُعْتَبَرُ النِّيَّةُ فِي المُتَيَمِّمِ دُونَ المُيَمِّمِ؛ لأنَّه الذي يَتَعَلَّقُ الإجْزَاءُ والمَنْعُ به.

⁽٦) سورة المائدة ٣٨ .

١٠ و ٧١ – / مسألة؛ قال: (وإنْ كانَ مَا ضَرَبَ بِيَدَيْهِ غَيْرَ طَاهِر لَمْ يُجْزِهِ)

لا نعلمُ في هذا خِلَافاً. وبه قال الشَّافِعِيُّ، وأبو ثَوْرٍ، وأَصْحَابُ الرَّأَى، إلَّا أَنَّ اللَّوْرَاعِيَّ، قال: إِنْ تَيَمَّمَ بِتُرَابِ المَقْبَرَةِ وصَلَّى، مَضَتْ صَلَاتُهُ. ولَنا، قَوْلُ اللهِ تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً ﴾. والنَّجِسُ ليس بِطيِّبٍ، ولأنَّ التَّيَمُّمَ طَهَارَةٌ، فلم يَجُرْ بِغيرِ طَاهِرٍ، كَالُوضُوءِ، فأمَّا المَقْبَرَةُ فإِنْ كَانتْ لَم تُنْبَشْ، فَتُرَابُها طَاهِرٌ، وإِنْ يَجُرُ بِغيرِ طَاهِرٍ، كَالُوضُوءِ، فأمَّا المَقْبَرَةُ فإِنْ كَانتْ لَم تُنْبَشْ، فتُرَابُها طَاهِرٌ، وإِنْ كَان نَبْشُها والدَّفْنُ فيها تَكَرُّرِ الدَّفْنِ فيها، أو في نَجَاسَةِ التُرابِ الذي تَيَمَّمَ به، ولنَّ شَكَّ ولَ الطَّهَارَةُ، فلا يَزُولُ بالشَّكِّ، كَا لو شَكَّ في طَهَارَةِ الماءِ. فصل: ويجوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدِ بِغيرِ خِلافٍ، كَا يَجوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدِ بِغيرِ خِلافٍ، كَا يجوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدِ بِغيرِ خِلافٍ، كَا يجوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدِ بِغيرِ خِلافٍ، كَا يجوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدِ بِغيرِ خِلافٍ، كَا يجوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِد بِغيرِ خِلافٍ، كَا يجوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِد بِغيرِ خِلافٍ، كَا يجوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِد بِغيرِ خِلافٍ، كَا يَعْوَلُ أَنْ يَتَكَمَّمَ به؛ لأَنَّهُ لمْ يَرْفَعِ الحَدَثَ. وهذا قَوْلُ أَبى حنيفة والثانى، لا يجوزُ؛ لأنَّه مُسْتَعْمَلٌ في طهارةٍ أَبَاحَتِ (الللَّهُ المَاتِ المُسْتَعْمَلُ في الطهارةِ ، ولِلشَّافِعِيِّ وَجُهان، كهذين .

٧٢ - مسألة؛ قال: (وإذَا كَانَ بِهِ قَرْحٌ أو مَرَضٌ مَخُوفٌ، وأَجْنَبَ، فَحَشِيَ
 عَلَى نَفْسِه إِنْ أَصَابَهُ المَاءُ، غَسَلَ الصَّحِيحَ مِنْ جَسَدِهِ، وتَيَمَّمَ لِمَا لَمْ يُصِبْهُ المَاءُ)

هذه المَسألةُ دالَّةٌ على أحكامٍ: منها، إباحَةُ التَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ، وهو قُوْلُ جُمْهُورِ العُلماءِ، منهم: على، وابنُ عَبَّاس، وعمرو بن العاص، وأبو موسى، وعَمَّار، وبه قال التَّوْرِيُّ، ومالِك، والشَّافِعِيُّ، وأبو تَوْرٍ، وإسْحَاق، وابنُ المُنْذِرِ، وأصْحَابُ الرَّأْي. وكان ابنُ مَسْعُودٍ لايرى التَّيَمُّمَ لِلْجُنُبِ، ونَحْوُه عن عمر، رَضِى اللهُ عنهما. ورَوَى البُخَارِيُّ عَن شِقَيقِ بنِ سَلَمَةَ، أَنَّ أبا موسى ناظرَ ابنَ مَسْعُودٍ في ذلك، واحْتَجَّ عليه بحَدِيثِ عَمَّارٍ، وبالآيةِ التي في المائِدَة، قال: فما دَرَى عَبْدُ اللهِ ذلك، واحْتَجَّ عليه بحَدِيثِ عَمَّارٍ، وبالآيةِ التي في المائِدَة، قال: فما دَرَى عَبْدُ اللهِ

⁽١) في الأصل: «أباح».

⁽٢) في: باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم، من كتاب التيمم. صحيح البخاري ٩٥/١.

ما يقول، فقال: إنَّا لو رَخَصْنَا لهم في هذا لأَوْشَكَ إذا بَرَدَ على أَحدِهم الماءُ أَنْ يدعَهُ ويَتَيَمَّمَ (''). وقال التَّرْمِذِيُ (''): ويُرُوى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّه رجع عن قولِه. ومِمَّا يَدُلُّ على إباحةِ التَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ: ما رَوَى عِمْرانُ بنُ حُصَيْنٍ، أَنَّ رسولَ الله عَيْلِكُ رَأَى رجلاً مُعْتَزِلاً لم يُصَلِّ مع القوم، فقال: «يَافُلانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّى مَعَ القَوْمِ؟». فقال: أصَابَتْنِي جَنَابَةً، ولا مَاءٌ. قال: «عَلَيْكَ بالصَّعِيدِ، فإنَّه / يَكْفِيكَ». ١٠١ مُتَّفَقٌ عليه (°). وحَديثُ أَبِي ذَرِّ (۱)، وعمرو بنِ العاص، وحديثُ جابرٍ (۷) في الذي أصَابَتْهُ الشَّجَةُ، ولأنَّه حَدَثٌ فيجوزُ له التَّيَمُّم، كالحَدَثِ الأصْعَرِ.

ومنها، أنَّ الجَرِيحَ والمَرِيضَ إذا خاف على نَفْسِه مِن اسْتِعْمَالِ المَاءِ، (^جازَ له^) التَّيَمُّمُ، هذا قولُ أكْثرِ أَهْلِ العِلْمِ؛ منهم ابنُ عَبَّاس، ومُجاهِد، وعِكْرِمَةُ، وطَاوُس، والنَّحْعِيُّ، وقَتَادَة، ومالِك، والشَّافِعِيُّ. ولم يُرَخِّصْ له عَطَاءٌ في التَّيَمُّمِ إلَّا عندَ عَدَمِ اللَّهَ فِي النَّيمُّمِ اللَّاعِ؛ لِظَاهِرِ الآيةِ، ونَحْوُه عن الحسن في المَجْدُورِ الجُنُبِ، قال: لأبُدَّ مِن العُسْلِ. ولَنا، قَوْلُ اللهِ تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٩). وحَدِيثُ عِمرِو بنِ العاص حين تَيمَّمَ مِنْ خَوْفِ البَرْدِ، وحديثُ ابنِ عَبَّاس (١٠)، وجابِر في الذي أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ،

⁽٣) سقط من: الأصل. وهي في الصحيح.

⁽٤) في: باب ماجاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٩٣/١.

⁽٥) أخرجه البخارى، في: باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، وباب حدثنا عبدان، من كتاب التيمم. صحيح البخارى ٩٦/١، ٩٦، ومسلم، في: باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٧٤/١. والنسائي، في: باب التيمم بالصعيد، من كتاب الطهارة. المجتبى ١٩٥/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٣٤/١.

⁽٦) تقدم في صفحة ٢١١.

⁽٧) يأتي حديث عمرو بن العاص، في صفحة ٣٤٠، وحديث جابر، في صفحة ٣٣٦، ٣٣٧.

⁽٨-٨) في م: «فله».

⁽٩) سورة النساء ٢٩.

⁽١٠) يعنى حديث أبى الجهيم بن الحارث بن الصمة، الذى رواه عنه ابن عباس، وتقدم في صفحة ٣٢١، وذكر البخارى في باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، من كتاب التيمم، أن ابن عباس أمَّ وهو متيمم. صحيح البخارى ٩٣/١. وانظر أيضا تخريج حديث ابن عباس الآتي صفحة ٣٣٧.

ولأنَّهُ يُبَاحُ له التَّيَمُّم إذا خاف العَطَشَ، أو خاف مِنْ سَبُعٍ، فكذلك هْهُنا، فإنَّ الخَوْفَ لا يَخْتَلِفُ، وإنَّما اخْتَلَفَتْ جَهَاتُه.

فصل: واختُلِفَ في الحَوْفِ المُبِيحِ لِلتَّيْمُم، فرُوىَ عن أحمد: لا يُبِيحُه إلَّا خوفُ التَّافِ. وهذا أحدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. وظاهِرُ المذهبِ: أنَّه يُبَاحُ له التَّيْمُم إذا خاف زيادة المَرَضِ، أوْ تَبَاطُوُ البُرْءِ، أو خاف شيئاً فاحِشاً، أو أَلَماً غيرَ مُحْتَمَلِ. وهذا مذهبُ أبى حنيفة، والقَوْلُ الثانى للِشَّافِعِيِّ. وهو الصَّحِيحُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِه تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُم مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾. ولأنَّه يجوزُ له التَّيمُ مُ إذا خاف ذَهَابَ شيء مِنْ مَالِهِ، أو ضَرَراً في نَفْسِهِ؛ مِنْ لِصِّ، أو سَبُع، أو لم يجدِ الماءَ إلا بزيادة على شيء مِنْ مَالِه، أو ضَرَراً في نَفْسِهِ؛ مِنْ لِصِّ، أو سَبُع، أو لم يجدِ الماءَ إلا بزيادة على شيء مِنْ مَالِه، كثيرةٍ، فلَأَنْ يجوزَ هُهُنا أُولَى، ولأنَّ تَرْكَ الإَيْبَالِ، فكذا هُهُنا. فأمَّا الصَيِّامِ، لا يَنْحَصِرُ في خوفِ التَّلِف، وكذلك تَرْكَ الاسْتِقْبَالِ، مِثْلُ مَنْ به الصَّدَاعُ الصَّيرَ عليه فهنا. وحُكِي عن مالِكِ، والله المُثَلِ إِبَاحَةُ التَّيمُ مِ لِلْمَرِيضِ مُطْلقاً؛ لِظَاهِرِ الآيةِ. ولَنا، أنَّه واجِدٌ للماءِ، لا يَسْتَضِرُ باسْتِعْمَالِه، فلم يَجُوْ له التَّيمُ مُ الصَّرِ عليه هُهُنا. وحُكِي عن مالِكِ، وداود إللَّ إِبَاحَةُ التَّيمُ مِ لِلْمَرِيضِ مُطْلقاً؛ لِظَاهِرِ الآيةِ. ولَنا، أنَّه واجِدٌ للماءِ، لا يَسْتَضِرُ باسْتِعْمَالِه، فلم يَجُوْ له التَّيمُ مُ كَالصَّحِيج، والآيةُ الشُرُورَةِ، والضَّرُورَةُ إنَّما تكونُ بالشَيْعُمَالِه، فلم يَجُوْ له التَّيمُ مُ كالصَّحِيج، والآيةُ الضَّرُورَة، والضَّرُورَة إنَّما تكونُ عندَ الضَّرُورَة والضَّرُورَة إنَّما تكونُ عندَ الضَّرُورَة والضَّرُورَة إنَّما تكونُ عندَ الضَّرُورَة والضَّرُورَة إنَّما تكونَ

ومِنْهَا أَنَّ الجَرِيحَ والمَرِيضَ إِذَا أَمْكَنَهُ غَسْلُ بَعْضِ جَسَدِهِ دُونَ بَعْضِ، لَزِمَهُ اللهِ عَسْلُ مَا أَمْكَنَه، وتَيَمَّمُ للبَاقِي. وبهذا قال الشَّافِعِيُّ. / وقال أبو حنيفة، ومالِك: إنْ كان أكثرُ بَدَنِه صَحِيحاً غَسَلَهُ، ولا يَتَيَمَّمُ (١١)، وإنْ كان أكثرُه جَرِيحاً، تَيَمَّمَ ولا غُسْلُ عليه؛ لأنَّ الجَمْعَ بينَ البَدَلِ والمُبْدَلِ لا يجبُ، كالصيَّامِ والإطْعَامِ. ولنَا، غُسْلُ عليه؛ لأنَّ الجَمْعَ بينَ البَدَلِ والمُبْدَلِ لا يجبُ، كالصيَّامِ والإطْعَامِ. ولنَا، مارَوَى جابِرٌ، قال: خَرَجْنَا في سَفَرٍ، فأصابَ رَجُلاً مِنَّا شَجَّةٌ في وَجْهِهِ، ثم احْتَلَمَ، فسأل أصْحابَهُ: هل تَجدُون لي رُخْصَةً في التَّيَمُّمِ؟ فقالوا: ما نَجدُ لك رُخْصَةً، فسأل أصْحابَهُ: هل تَجدُون لي رُخْصَةً في التَّيَمُّمِ؟ فقالوا: ما نَجدُ لك رُخْصَةً،

⁽۱۱) في م: «تيمم عليه».

وأنْتَ تَقْدِرُ على الماء، فاغْتَسَلَ، فمَاتَ، فلمَّا قَدِمْنَا على النَّبِيِّ عَيَّالِكُمْ أُخْبِرَ بذلك، فقال: (قَتَلُوهُ، قَتَلَهُم الله، ألا سَأَلُوا، إذْ لَمْ يَعْلَمُوا، فإنَّمَا شِفَاءُ العِيِّ السُّوَالُ، إنَّما كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ، ويَعْصِبَ عَلَى جُرْجِهِ خِرْقَةً (١٠)، ثم يَمْسَحَ عَلَيْهَا(١٠)، ثم يَعْسِلَ سائِرَ جَسَدِهِ». رَوَاهُ أبو داود (١٠)، وعن ابنِ عَبَّاسٍ مِثْلَه (١٠). ولأنَّ كلَّ جُزْءِ مِن الجسدِ يجبُ تَطْهِيرُهُ بشيء إذا اسْتَوَى الجِسْمُ كلَّه في المَرَضِ أو الصِّحَة. فيجبُ ذلك فيه وإنْ خَالَفَهُ غيرُه، كما لو كان مِنْ جُمْلَةِ الأَكْثِرِ، فإنَّ حُكْمَه لايَسْقُطُ بمَعْنَى في غيرِه، وما ذكرُوهُ مُنْتَقِضَ (١١) بالمَسْجِ عَلَى الخُفَيْنِ مع غَسْلِ لايَسْقُطُ بمَعْنَى في غيرِه، وما ذكرُوهُ مُنْتَقِضَ (١١) بالمَسْجِ عَلَى الخُفَيْنِ مع غَسْلِ لايَسْقُطُ بمَعْنَى في غيرِه، وما ذكرُوهُ مُنْتَقِضَ (١١) بالمَسْجِ عَلَى الخُفَيْنِ مع غَسْلِ مَعْنَى أَلُوضُوء، ويُفارِقُ ماقاسُوا عليه، فإنه جَمْعٌ بَيْنَ البَدلِ والمُبْدَلِ في مَحَلِّ وَاحِدٍ، بِخِلافِ هذا، فإنَّ النَّيَمُّمَ بَدَلٌ عَمَّا لايُصِيبُهُ الماء، دُونَ ما أَصَابَهُ.

فصل: مالا يُمْكِنُ غَسْلُهُ مِن الصَّحِيجِ إِلَّا بانْتِشَارِ المَاءِ إِلَى الجَرِيجِ، حُكْمُهُ حُكْمُهُ الجَرِيجِ، فَانْ يَسْتَنِيبَ مَنْ يَضْبِطُه، لَزِمَه ذلك، حُكْمُ الجَرِيجِ، فإنْ لم يُمْكِنْه ضَبْطُه، وقَدَرَ أَنْ يَسْتَنِيبَ مَنْ يَضْبِطُه، لَزِمَه ذلك، فإنْ عَجَزَ عن خَسْلِهِ، فأَجْزَأَهُ التَّيَمُّمُ عنه كالجَريج.

فصل: إذا كان الجَرِيحُ جُنُباً، فهو مُخَيَّرٌ، إِنْ شَاءَ قَدَّمَ التَّيَمُّمَ عَلَى الغُسْلِ، وإِنْ شَاءَ أَخَرَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانِ التَّيَمُّمُ لِعَدَمِ مَا يَكْفِيهِ لَجَمِيعِ أَعْضَائِه، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُ المَاءِ أَوَّلاً؛ لأَنَّ التَّيَمُّمَ لِلْعَدَمِ، ولا يَتَحَقَّقُ (١ إلا بعدَ فَراغِ المَاءِ ١١٠. وهُهُنا التَّيَمُّمُ لِلْعَدَمِ، ولا يَتَحَقَّقُ (٢ إلا بعدَ فَراغِ المَاءِ ١١). وهُهُنا التَّيَمُّمُ لِلْعَجْزِ عن اسْتِعْمَالِه في الجريج (١٠)، وهو مُتَحَقِّقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، ولأَنَّ

⁽۱۲) سقط من: م.

⁽۱۳) في م: «عليه».

⁽١٤) في: باب [في] المجروح يتيمم، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٨٢/١.

⁽١٥) أخرجه أبو داود فى الموضع السابق، كما أخرجه ابن ماجه، فى: باب فى المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٩/١. والدارمي، فى: باب المجروح تصيبه الجنابة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٩٢/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٣٣٠/١.

⁽۱٦) في م: «ينتقض».

⁽۱۷-۱۷) في م: «مع وجود».

⁽١٨) في م: «الجرح».

الجَريحَ يَعْلَمُ أَنَّ التَّيَمُّمَ بَدَلٌ عن(١٩) غَسْل (٢٠) الجُرْحِ، والعادِمُ لِما يَكْفِي جميعَ أَعْضَائِهِ لا يعلمُ القَدْرَ الذي يَتَيَمَّهُ له إلا بعدَ اسْتِعْمَالِ الماء وفَرَاغِهِ، فلَزمَهُ تَقْدِيمُ اسْتِعْمَالِه. وإنْ كان الجَريحُ يَتَطَهَّرُ لِلْحَدَثِ الأصْعَرِ، فذَكَرَ القاضي أنَّه يَلْزَمُهُ التَّرْتِيبُ، فيَجْعَلُ التَّيَمُّمَ في مكانِ الغُسْلِ الذي يَتَيَمَّمُ بَدَلاً عنه، فإنْ كان الجُرْ حُ في ١٠٠ ط وَجْهِهِ بحيثُ لا يُمْكِنُه غَسْلُ/ شيءٍ منه، لَزِمَهُ التَّيَمُّهُ أَوَّلاً، ثم يَتَيَمَّهُ للوُضُوء. وإنْ كان في بعضٍ وَجْهِهِ نُحيِّرُ بينَ غَسْلِ صَحِيجٍ وَجْهِهِ ثُم تَيَمَّمَ، وبينَ أَنْ يَتَيَمَّمَ ثُم يَعْسِلَ صَحِيحَ وَجْهِهِ وَيُتَمِّمَ وُضُوءَهُ. وإنْ كانَ الجُرْحُ في عُضْوِ آخَر، لَزِمَهُ غَسْلُ ما قَبْلَهُ، ثم كان فيه على ما ذكرْنا في الوَجْهِ. وإن كان في وَجْهِهِ ويَدَيْهِ ورجْلَيْه، احْتَاجَ فِي كُلِّ عُضْو إلى تَيَمُّج فِي مَحَلِّ غَسْلِه، لِيَحْصُلَ التَّرْتِيبُ. ولو غسلَ صَحِيحَ وَجْهِهِ، ثم تَيَمَّمَ له ولِيَدَيْهِ تَيَمُّماً واحِداً، لم يُجْزِهِ؛ لأنَّه يُؤَدِّى إلى سُقُوطِ الفَرْضَ عن جُزْءِ مِن الوَجْهِ واليَدَيْن في حالٍ (٢١) واحدةٍ. فإنْ قِيل: يَبْطُلُ هذا بالتَّيمُّمِ عن جُمْلَةِ الطهارةِ، حيثُ يَسْقُطُ الفَرْضُ عن جَمِيعِ الأعْضَاءِ جُمْلَةً واحِدَةً. قُلْنَا: إذا كان عن جُمْلَةِالطُّهَارَةِ، فالحُكْمُ لها(٢٢) دُونَها، وإنْ كان عن بَعْضِها، نابَ عن ذلك البَعْضِ، فاعْتُبِرَ فيه ما يُعْتَبَرُ فيما يَنُوبُ عنه مِن التَّرْتِيبِ. ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يجبَ هذا التَّرْتِيبُ؛ لأنَّ التّيمُّمَ طهارةٌ مُفْرَدةٌ، فلا يجبُ التَّرْتِيبُ بينَها وبَيْنَ الطَّهَارَةِ الْأُخْرَى، كَا لُو كَانَ الجَرِيحُ جُنُباً، ولأنَّه تَيَمَّمَ عَنِ الحَدَثِ الأَصْغَرِ، فلم يَجبْ أنْ يَتَيَمَّمَ عَن كُلِّ عُضْوِ فَي مَوْضِعِ غَسْلِهِ، كَمَا لُو تَيَمَّمَ عَن جُمْلَةِ الوُضُوء، ولأنَّ في هذا حَرَجاً وضَرَراً، فَيَنْدَفِعُ بقَوْلِه تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّين مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٢٣). وحَكَى المَاوَرْدِيُّ، عن مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مِثْلَ هذا. وحَكَى ابنُ الصَّبَّاغ (٢٤) عنه مثلَ القَوْلِ الأوَّلِ.

⁽۱۹) في م: «على».

⁽٢٠) سقط من: الأصل.

⁽٢١) في م: «حالة».

⁽٢٢) في الأصل: «له».

⁽٢٣) سورة الحج ٧٨.

⁽٢٤) أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، ابن الصباغ، الشافعي، صاحب «الشامل» في فَقه =

فصل: وإِنْ تَيَمَّمَ الجَرِيحُ لِجُرْحٍ في بعض أعْضَائِه، ثم خَرَجَ الوَقْتُ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، ولم تَبْطُلْ طَهَارَتُهُ بالماء إنْ كانَتْ غُسْلاً لِجَنَابَةٍ أو نَحْوِها؛ لأنَّ التَّرْتِيبَ والمُوَالاةَ غيرُ واجبَيْن فيها. وإنْ كانتْ وُضُوءًا، وكان الجُرْحُ في وَجْههِ، خُرِّجَ بُطْلَانُ الوُصُوءِ على الوَجْهَيْنِ اللذِّيْنِ فِي الفَصْلِ الذي قبلَ هذا؛ فمنْ أَوْجَبَ التَّرْتِيبَ أَبْطَلَ الوُضُوءَ هُهُنا؛ لأنَّ طهارةَ العُضْوِ الذي نَابَ التَّيَمُّمُ عنه بَطَلَتْ، فلو لم يَبْطُلْ فيما بعدَهُ لَتَقَدَّمَتْ طَهَارَةُ مَا بعدَه عليه، فيَفُوتُ التَّرْتِيبُ. و[مَن](٢٥) لم يُوجِبِ التَّرْتِيبَ لم يُبْطِلِ الوُضُوءَ، وَجُّوزَ له أَنْ يَتَيَمَّمَ لا غيرُ. وإِنْ كان الجُرْحُ في إِحْدَى رِجْلَيْهِ، أو فيهما، فعلى قَوْلِ مَنْ لا يُوجِبُ التَّرْتِيبَ بينَ الوُضُوء والتَّيَشُمِ، لا تَجِبُ المُوَالَاةُ بِينَهُما أيضاً، وعليه التَّيَمُّهُ وحدَه. ومَنْ أَوْجَبَ التَّرْتِيبَ، فقِيَاسُ قوله: أنْ يكونَ في المُوَالَاةِ وَجْهَان، بناءً على المُوَالَاةِ في الوُضوء، وفيها روَايتان؟ إحداهُما، تَجِبُ، فتجبُ هَهُنا، ويَبْطُلُ الوُضُوءُ لِفَوَاتِها. والثَّانِيَةُ، لا تَجِبُ، فيكْفِيهِ التَّيَمُّمُ/ وحدَه. ويَحْتَمِلُ أنْ لا تجبَ المُوَالَاةُ بينَ الوُضُوءِ والتَّيَمُّمِ، وَجُهاً ١٠٣ و واحِداً؛ لأنَّهما طَهارتان، فلم تَجِب المُوَالَاةُ بينهما، كسائِرِ الطَّهَارَاتِ، ولأنَّ في إيجابها حَرَجًا، فيَنْتَفِي بقَوْلِه سُبْحَانَهُ: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٢٦).

فصل: وإنْ خاف مِن شِدَّةِ البَرْدِ، وأَمْكَنَهُ أَنْ يُسَخِّنَ المَاءَ، أو يَسْتَعْمِلَه على وَجْهٍ يَأْمَنُ الضَّرَرَ، مِثْل أَنْ يَعْسِلَ عُضْواً عُضْواً، وكُلَّمَا غَسَلَ شيئًا سَتَرَهُ، لَزِمَهُ ذلك. وإنْ لم يَقْدِرْ، تَيَمَّمَ وصلى فى قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ. وقال عَطَاء، والحسنُ: يَعْتَسِلُ، وإنْ ماتَ، لم يَجْعَلِ الله له عُذْراً. ومُقْتَضَى قَوْلِ ابنِ مَسْعُودٍ: أَنَّه لا يَتَيَمَّمُ؟ فإنَّه قال: لَوْ رَخَّصْنَا لهم فى هذا لأَوْشَكَ أحدُهُم إذا بَرَدَ عليه الماء أَنْ يَتَيَمَّمَ ويَدَعَهُ.

⁼ الشافعية، و «الكامل» في الخلاف بين الشافعية والحنفية، توفي سنة سبع وسبعين وأربعمائة. طبقات الشافعية الكبري ١٢٢/٥ - ١٣٤.

⁽٢٥) تكملة يصح بها السياق.

⁽٢٦) سورة الحج، الآية الأخيرة.

وَلَنَا، قَوْلُ الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوآ أَنْفُسَكُمْ (٢٢)﴾، وقولهُ تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (٢٨) ﴾. ورَوَى أبو داود (٢٩)، وأبو بكر الخَلَّال، بإسْنَادِهِما، عن عمرو بن العاص، قال: احْتَلَمْتُ في لَيْلَةٍ بارِدَةٍ في غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فأَشْفَقْتُ إِنِ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ، فتَيَمَّمْتُ، ثم صَلَّيْتُ بأصْحَابِي الصُّبْحَ، فذَكَرُوا ذلك للنَّبِيِّ عَيِّلِيِّهِ فقال: «يَاعَمْرُو، أَصَلَّيْتَ بأَصْحَابِكَ، وأَنْتَ جُنُبٌ؟» فأُخبَرْتُه بالذي مَنَعَنِي مِن الاغْتِسَالِ، وقلتُ : إنِّي سَمِعْتُ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يقولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بَكُمْ رَحِيمًا ﴾. فضَحِك رَسولُ الله عَلَيْكُم، ولم يَقُلْ شَيْئًا. وسكوتُ النَّبِيِّ عَيْرِكَ لِللَّهِ عَلَى الجواز؛ لأنَّه لا يُقِرُّ على الخَطَأ، ولأنَّه خائِفٌ على نَفْسِهِ، فأبِيحَ له التَّيَمُّمُ كالجَرِيحِ والمَرِيضِ، وكما لو خافَ على نَفْسِه عَطَشاً أَوْ لِصًّا أو سَبُعاً في طَلَب الماء. وإذَا تَيَمَّمَ وصَلَّى، فهلْ يَلْزَمُهُ الإعادةُ؟ على رِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُما، لا يَلْزَمُهُ. وهو قَوْلُ التَّوْرِيِّ، ومالِكِ، وأبي حنيفةَ، وابْنِ المُنْذِرِ؛ لِحَدِيثِ عمرو، فإنَّ النَّبيُّ عَيْالِلَّهُ لم يأْمُرُهُ بالإعادةِ، ولو وَجَبَتْ لأَمَرَهُ بها، ولأنَّه خَائِفٌ على نَفْسِهِ، أَشْبَهَ المَرِيضَ، ولأنَّه أَتَى بما أُمِرَ به (٣٠)، فأَشْبَهَ (٣١) سائِرَ مَنْ يُصلِّي بِالتَّيَمُّ بِي والثانية، يَلْزَمُهُ الإعادةُ. وهو قولُ أبي يوسف ومحمد؛ لأنَّه عُذْرٌ نادِرٌ غيرُ مُتَّصِل، فلم يَمْنَع الإعادة، كنِسْيَانِ الطَّهَارَةِ. والأَوَّلُ أَصَحُّ. ويُفَارِقُ نِسْيَانَ الطَّهَارَةِ؛ لأنَّه لم يَأْتِ بما أُمِرَ به (٣٠)، وإنَّما ظَنَّ أنَّه أَتَى به، بخِلَافِ مَسْأَلَتِنا. وقال أبو الخَطَّاب: لا إعادةَ عليه إنْ كان مُسَافِراً، وإنْ كان حاضِراً/ فعلى رِوَايَتَيْنِ؟ وذلك لأنَّ الحَضَرَ مَظِنَّةُ القُدْرَةِ على تَسْخِينِ الماء، ودُخُولِ الحَمَّامَاتِ، بخِلافِ

۱۰۲ ظ

السَّفَر، وقال الشَّافِعيُّ: يُعيدُ إنْ كان حَاضِراً، وإنْ كان مُسَافِراً فعلى قَوْلَيْن.

⁽٢٧) سورة النساء ٢٩.

⁽۲۸) سورة البقرة ۱۹۵.

⁽٢٩) فى: باب إذا خاف الجنب البرد، أيتيمم؟، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٨١/١. كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٢٠٣٤. وأخرجه البخارى فى ترجمة باب إذا خاف على نفسه المرض إلخ، من كتاب التيمم. صحيح البخارى ٩٥/١.

⁽٣٠) سقط من: الأصل.

⁽٣١) في الأصل: «أشبه».

٧٣ – مسألة؛ قال: (وإذَا تَيَمَّمُ صَلَّى الصَّلَاةَ الَّتِي حَضَرَ وَقْتُها، وصَلَّى بِهِ فَوَائِتَ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ، والتَّطَوُّ عَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى)

المذهبُ أنَّ التَّيَمُّمَ يَبْطُلُ بِخُرُوجِ الوَقْتِ ودُخُولِهِ، ولعلَّ الْخِرَقِتَى إِنَّمَا عَلَّق بُطْلَانَه، بدُخُولِ وَقتِ صَلَاةٍ أُخْرَى تَجَوُّزاً منه، إذا كان خُرُوجُ وَقْتِ الصَّلَاةِ مُلَازِمًا لِدُخُولِ وَقْتِ الْأُخْرَى، إِلَّا في مَوْضِعِ واحِدٍ، وهو وَقْتُ الفَجْرِ، فإنَّهُ يَخْرُ جُ مُنْفَكًا عن دُخُولِ وَقْتِ الظُّهْرِ، ويَبْطُلُ التَّيَمُّمُ بِكُلِّ واحِدٍ منهما، فلا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّي بِهِ صَلَاتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ، رُويَ ذلك عن عليِّ، وابْن عمرَ، وابْن عَبَّاس، رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، والشُّعْبِيِّ، والنَّخَعِيِّ، وقَتَادَة، ويَحْيَى الأَنْصَارِيِّ، ورَبيعةً، ومَالِكِ، والشَّافِعِيِّ، واللَّيْثِ، وإسحاق. ورَوَى المَيْمُونِيُّ (١)، عن أحمد في المُتَيمِّم، قال: إنَّه لَيُعْجِينِي أَنْ يَتَيَمَّمَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، ولكنَّ القِيَاسَ أنَّه بمَنْز لَةِ الطَّهَارَةِ حتى يَجِدَ الماءَ، أو يُحْدِثَ؛ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ عَيْلِكُ فِي الجُنُبِ. يَعْنِي قَوْلَ النَّبِيّ عَلِيلَةِ: «ياأَبَاذَرِّ، الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ طَهُورُ المُسْلِمِ، وإنْ لَمْ يَجِدِ المَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فإذَا وَجَدْتَ الماءَ فأمِسَّهُ بَشَرَتَك (٢) . وهو مذهب سعيد بن المُسيَّب، والحسن، والزُّهْرِيِّ، والثُّورِيِّ، وأصْحَابِ الرَّأَي. ورُويَ عن ابْنِ عَبَّاس، وأبي جعفر؛ لأنَّها طَهَارَةٌ تُبيحُ الصَّلَاةَ، فلم تَتَقَدَّرْ بالوَقْتِ كطهارةِ الماء. ولَنا، مارَوَى الحارثُ(٣)، عن علمِّي، رَضِيَى اللهُ عنه، أنَّه قال: التَّيمُّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وابنُ عمرَ قال: تَيَمَّمْ لِكُلِّ صَلَاةٍ. ولأنُّها طهارةُ ضَرُّورَةٍ، فَتَقَيَّدَتْ بِالْهَ قْتِ؛ كطهارة المُسْتَحَاضَةِ، وطهارةُ الماء ليستْ لِلضَّرُورَةِ، بخِلَافِ مَسْأَلَتِنا. والحدِيثُ أَرَادَ به أنَّه يُشْبُهُ الوُضُوءَ في إِباحَةِ الصَّلَاةِ، ويلْزَمُهُ (١) التساوى فِي جَمِيعِ الأَحْكَامِ. إذا ثَبَتَ هذا، فإنَّه إذا نَوَى

⁽١) هو عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران، وتقدم في صفحة ٢١.

⁽٢) تقدم، في صفحة ٣١١.

⁽٣) أبو زُهير الحارث بن عبد الله الأعور الهَمْدانى، كان متهما غاليا فى التشيع، واهيا فى الحديث، وقال ابن أبى داود: كان الحارث أفقه الناس، وأحسب الناس، وأفرض الناس، تعلم الفرائض من على. توفى سنة خمس وستين. تهذيب التهذيب ١٤٠/٢ - ١٤٠٧.

⁽٤) في م: «ولا يلزم».

بتَيَمُّمِهِ مَكْتُوبَةً، فله أَنْ يُصلِّي به ماشاء مِن الصَّلوَات(٥)، فيُصلِّي الحاضرة، ويَجْمَعُ بِينَ الصَّلَاتَيْنِ، ويَقْضِي فَوَائِتَ، ويَتَطَوَّعُ قِبَلَ الصَّلَاةِ وبعدَها. هذا قَوْلَ أَبِي ثَوْرٍ. وقال مالِك، والشَّافِعِيُّ: لا يُصَلِّي به فَرْضَيْنِ. وقد رُوِيَ عن أحمدَ، أنَّه قال: لا يُصلِّي بالتَّيَمُّ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدةً، ثم يَتَيَمَّهُ للأَخْرَى. وهذا يَحْتَمِلُ أَنْ ١٠٤ و يكونَ مِثْلَ قُوْلِهما؛ لما رُويَ عن (٦) ابن عَبَّاس، أنَّه قال: مِن/السُّنَّةِ أَنْ لا يُصَلِّي بالتَّيَمُّمِ إِلَّا صَلَاةً واحدةً، ثم يَتَيَمَّمُّ للأُخْرَى. وهذا مُفْتَضَى سُنَّةِ النَّبِيِّ عَلِيلْةٍ، ولأَنَّهَا طهارةُ ضَرُورَةٍ فلا يَجْمَعُ بها بينَ فَرِيضَتَيْنِ، كما لو كانا في وَفْتَيْنِ. ولَنا، أنَّها طهارَةٌ صَحِيحَةٌ، أباحَتْ فَرْضًا، فأباحَتْ فَرْضَيْن، كطهارةِ الماء، ولأنَّه بعد الفَرْضِ الأُوَّلِ تَيَمُّمٌ صَحِيحٌ مُبيحٌ للتَّطَوُّعِ، نَوَى به المَكْتُوبَةَ، فكان له أَنْ يُصَلِّي به فَرْضًا، كحالَةِ ابْتِدَائِه، ولأنَّ الطُّهَارَةَ في الأُصُولِ، إنَّما تَتَقَيَّدُ بالوَقْتِ دُونَ الفِعْل، كطهارة الماسِج على الخُفِّ، وهذه في النَّوَافِل، وظهارةِ المُسْتَحَاضَةِ، ولِأَنَّ(٧) كُلُّ تَيَدُّمٍ أَبَاحَ صَلَاةً أَباحَ ماهو مِنْ نَوْعِها، بِدليلِ صَلَواتِ (^) النَّوَافِل. وأمَّا حَدِيثُ ابن عَبَّاس، فَيَرْويه الحسنُ بنُ عُمارةَ (٩)، وهو ضَعِيفٌ، ثم يَحْتَمِلُ أنَّه أراد (١٠ أنْ لا يُصَلِّي `` به صَلَاتَيْنِ في وَقْتَيْن؛ بدَلِيلِ أَنَّه يجوزُ أَنْ يُصَلِّي به صَلَوَاتٍ مِنَ التَّطَوُّ ع، ويَجْمَعَ بينَ صَلَاتَيْنِ؛ فَرْضٍ، ونَفْلِ، وإنَّما امْتَنَعَ الجَمْعُ بين فَرْضَيْ وَقَتَيْنِ، لِبُطَّلَانِ التَّيَمُّج، بخُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى منها.

إذا ثَبَتَ هذا، فإنَّ الْخِرَقِيَّ إِنَّما ذكرَ قضاءَ الفَوَائِتِ والتَّطَوُّعَ، ولم يَذْكُرِ الجَمْعُ بَيْنَ الجَمْعُ بَيْنَ صَلاتَيْنِ (١١)، وكذا ذَكرَ الإمامُ أحمدُ، فيَحْتَمِلُ أَنْ لا يجوزَ الجَمْعُ بَيْنَ

⁽٥) في م: «الصلاة».

⁽٦) سقط من: الأصل.

⁽٧) سقطت الواو من الأصل.

⁽٨) سقط من: م.

⁽٩) الحسن بن عمارة الكوفى الفقيه، مولى بجيلة، قال ابن عيينة: كان له فضل، وغيره أحفظ منه. جرَّحه سفيان وشعبة، توفى سنة ثلاث وخمسين ومائة. ميزان الاعتدال ١٣/١هـ٥١٥.

⁽۱۰ – ۱۰) سقط من: م.

⁽١١) في م: «الصلاتين».

الصَّلاَتَيْنِ. وهو مذهبُ أبى ثَوْرٍ. والصَّحِيحُ جَوَازُ الجَمْع؛ (١١ لما ذَكُرْنَا مِن الْحِيَّةِ، ولأنَّ ماأبَاحَ فَرْضَيْنِ فَالِتَيْن ما أبَاحَ (١١) فَرْضَيْنِ فَى الجَمْع (١١) كَسائِر الطَّهَارَاتِ. وقال الْمَاوَرْدِيُّ: ليسَ لِلْمُتَيَمِّمِ أَنْ يَجْمَعَ بينَ صَلَاتْينِ بِحَالٍ؛ لأَنَّ الطَّهَارَاتِ. وقال الْمَاوَرْدِيُّ: ليسَ لِلْمُتَيَمِّمِ أَنْ يَجْمَعَ بينَ صَلَاتْينِ بِحَالٍ؛ لأَنَّ الطَّهَارَاتِ. وقال الْمَاوَرْدِيُّ: ليسَ لِلْمُتَيمِّمِ أَنْ يَجْمَعَ بينَ صَلَاتْينِ بِحَالٍ؛ لأَنَّ الصَّلاةَ الثَّانِيةَ تَفْتَورُ إلى طَلَبٍ، والطَّلَبُ يَقْطَعُ الجَمْعَ، ومِنْ شَرْطِهِ المُوالاةُ – يَعْنِي على مذهبِ الشَّافِعِيِّ – وهذا يَنْبَغِي أَنْ يَتَقَيَّدُ بالجَمْعِ فَى وَقْتِ النَّانِية، فلا تُشْتَرَطُ له المُوالاةُ في الصَّحِيحِ.

فإنْ قِيل: فكيفَ يُمْكِنُ قضاءُ الفَوائِتِ، والتَّرْتِيبُ شَرْطٌ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الفَائِتَةِ على الحَاضِرَةِ، فَكَيْفَ تَتَأَخَّرُ الفَائِتَةُ عنها؟ قُلْنا: يُمْكِنُ ذلك لِوُجُوهٍ: أحدُها، أَنْ يُقدِّمَ الفَائِتَةَ على الحَاضِرَةِ. الثانى، أَنْ يَنْسَى الفَائِتَةَ، ثم يذكرَها بعدَ الحَاضِرَةِ. الثالث، أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ وَقْتِ الحَاضِرَةِ، فَيُصَلِّمها، ثم يُصَلِّى فى بَقِيَّةِ الوَقْتِ الثالث، أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ وَقْتِ الحَاضِرَةِ، فَيُصَلِّمها، ثم يُصَلِّى فى بَقِيَّةِ الوَقْتِ فَوَائِتَ. الرابع، أَنَّه إذا كَثُرَت الفَوَائِتُ بحيثُ لا يُمْكِنُ قَضَاؤُها قبلَ خُرُوجِ وَقْتِ الحَاضِرَةِ، فله أَنْ يُصَلِّى الحَاضِرَةَ فى الجَمَاعَةِ فى أَوَّلِ الوَقْتِ، ويُقَدِّمَها على الخَاضِرَةِ، فله أَنْ يُصِلِّى الحَاضِرَة فى الجَمَاعَةِ فى أَوَّلِ الوَقْتِ، ويُقَدِّمَها على الفَوائِتِ، فلا فَائِدَةَ الفَوَائِتِ، في إحْدَى الرِّوايَتَيْنِ؛ فإنَّه لابُدَّ مِنْ تَقْدِيمِها على بَعْضِ الفَوَائِتِ، فلا فَائِدَةَ فَى تَأْخِيرِها، ولأَنَّه لو لَزِمَ تَأْخِيرُها إلى آخِرِ وَقْتِها، لَلَزِمَ تَرْكُ/ الجَمَاعَةِ المَاضِرةِ (10 المَلَيِّةِ المُنْفِقِ المُديمة اللهِ المَقْوائِتِ، فلا فَائِدةً المُنْ يُعْرَبُها إلى آخِرِ وَقْتِها، لَلَزِمَ تَرْكُ/ الجَمَاعَةِ المَاكِلِيَةِ. الحَاضِرةِ (10 المَلَيِّةِ اللهُ الْفَائِدِةِ اللهُ المَاكِلَةِ اللهُ المُنْ المَالِمُ المَاكِلَةِ المَاكِلَةِ اللهُ المَالِمُ المَقْوائِتِ المَاكِلَةِ المَلْقِ المَالِمُ المَالِمُ الْقَائِمَ المَالِمُ المُنْ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَلْقِ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالْفَوائِتِ المَلْمُ الْمَنْ المَالِمُ المَلْمُ المِنْ المَالِمُ المَلْمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالْمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المُولِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالَمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ ال

٧٤ _ مسألة؛ قال: (وإذَا خَافَ العَطَشَ حَبَسَ الماءَ وتَيَمَّمَ، وَلَا إَعَادَةَ عَلَيْهِ)

قال ابنُ المُنْذِرِ: أَجْمَعَ كُلَّ مَنْ نَحْفَظُ عنه مِن أَهْلِ العِلْمِ على أَنَّ المُسَافِرَ إِذَا كان معه مَاءٌ، وخَشِيَ العَطَشَ، أَنَّه يُبْقِى ماءَهُ لِلشُّرْبِ، ويَتَيَمَّمُ؛ منهم علىّ، وابنُ عَبَّاس، والحسنُ، وعَطَاء، ومُجَاهِد، وطاؤس، وقَتَادَة، والضَّحَّاكُ، والتَّوْرِيُّ، ومَالِك، والشَّافِعِيُّ، وإسْحَاق، وأصْحَابُ الرَّأْي، ولأنَّه خائِفٌ على نَفْسِهِ مِن

⁽١٢- ١٢) سقط من: الأصل.

⁽۱۳) أي: هو ما أباح فرضين.

⁽١٤) في م: «للحاضرة».

اسْتِعْمَالِ الماء، فأبيحَ له التَّيَمُّمُ، كالْمَرِيض.

فصل: وإنْ خافَ على رَفِيقِه، أو رَقِيقِه، أو بَهَائِمِه، فهو كما لو خافَ على نَفْسِه؛ لأَنَّ حُرْمَةَ رَفِيقِه كَحُرْمَةِ نَفْسِه، والخَائِفُ على بَهَائِمِه خَائِفٌ مِنْ ضَيَاعِ مالِه، فأشْبَهَ مالو وَجَدَ ماءً بينه وبينه لِصِّ أَوْ سَبُعٌ يَخَافُهُ على بَهِيمتِهِ أو شَيءٍ مِنْ مالِه.

وإِنْ وَجَدَ عَطْشَانَ يَخَافُ تَلَفَه، لَزِمَهُ سَقْيُه، ويَتَيَمَّمُ. قِيلَ لأَحمَد: الرجلُ معه إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ لِلْوُضُوءِ، فيرَى قَوْمًا عِطَاشًا، أَحَبُ إليكَ أَنْ يَسْقِيَهُم أَو يَتَوَضَّا ؟ قال: يَسْقِيهِم. ثم ذَكَرَ عِدَّةً مِنْ أَصْحابِ رَسولِ الله عَلَيْتُهُ يَتَيَمَّمُون، ويَحْبِسُون قال: يَسْقِيهِم. ثم ذَكَرَ عِدَّةً مِنْ أَصْحابِ رَسولِ الله عَلَيْتُهُ يَتَيَمَّمُون، ويَحْبِسُون المَاءَ لِشِفَاهِهم. وقال أبو بكر، والقاضى: لا يَلْزَمُه بَذْلُه؛ لأَنّه مُحْتَاجٌ إليه. ولَنا، أَنَّ حُرْمَةَ الآدَمِيِّ ثُقَدَّمُ على الصَّلَاةِ، بِدليلِ مالو رَأَى حَرِيقاً، أو غَرِيقاً، في الصَّلَاةِ عِنْدَ ضِيقِ وَقْتِها، لَزِمَهُ تَرْكُ الصَّلَاةِ، والخُرُوجُ لِإنْقَاذِه، فَلَأَنْ يُقَدِّمَها على الطَّهَارَةِ بالماء ضيقِ وَقْتِها، لَزِمَهُ تَرْكُ الصَّلَاةِ، والخُرُوجُ لِإنْقَاذِه، فَلَأَنْ يُقَدِّمَها على الطَّهَارَةِ بالماء وَيَقَلَى، وقد رُومِي في الخَبَرِ، أَنَّ بَغِيًّا أَصَابَها العَطَشُ، فَنَزَلَتْ بِعُراً فَشَرِبَتْ منه، فلمَّا وَعَدَتْ رَأَتْ كُلْباً يَلْحَسُ الثَّرَى مِن العَطَشِ، فقالتْ: لقد أَصَابَ هذا مِنَ العَطْشِ مِثْلُ ماأَصَابَنِي. فَنَزَلَتْ فَسَقَتْهُ بِمُوقِها (١٥)، فَعَفَرَ اللهُ لها اللهُ لها الأَنْ . فإذا كان هذا الأَجْرَ مِنْ سَقْي الكَلْب، فغيرُه أَوْلَى.

فصل: وإذا وَجَدَ الخائِفُ مِن العَطَشِ ماءً طَاهِراً، وماءً نَجِساً، يَكْفِيه أحدُهما لِشُرْبِه، فإنَّه يَحْبِسُ الماءَ الطَّاهِرَ لِشُرْبِه، ويُرِيقُ النَّجِسَ إن اسْتَغْنَى عَن شُرْبِه. وقال القاضى: يَتَوَضَّأُ بالطَّاهِرِ، ويَحْبِسُ النَّجِسَ لِشُرْبِه؛ لأنَّه وَجَدَ ماءً طَاهِراً مُسْتَغْنَى عَن شُرْبِه. فأَشْبَه مالو كان ماءً كثيراً طاهِراً. ولَنا، أنَّه لا يَقْدِرُ على ما يَجُوزُ الوُضُوءُ به، ولا على ما يَجُوزُ له شُرْبُه سِوَى هذا الطَّاهِر، فجازَ له حَبْسُه إذا خافَ الوُضُوءُ به، ولا على ما يَجُوزُ له شُرْبُه سِوَى هذا الطَّاهِر، فجازَ له حَبْسُه إذا خافَ

⁽١٥) الموق: خف غليظ يلبس فوق الخف.

⁽١٦) أخرجه البخارى، في: باب حدثنا أبو اليمان، من كتاب الأنبياء. صحيح البخارى ٢١١/٤. ومسلم، في: باب فضل ساق البهائم المحترمة وإطعامها، من كتاب السلام. صحيح مسلم ١٧٦١/٤. والإمام أحمد، في: المسند ٧/٢٠٥.

العَطَشَ، كَمَا لُو لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سِوَاهُ. وإِنْ وَجَدَهُمَا وَهُو عَطْشَانُ، شَرِبَ الطَّاهِرَ، وأَرَاقَ النَّجِسَ إِذَا اسْتَغْنَى عنه، سواءً كان في الوَقْتِ، أو قبلَه. وقال بعضُ الشَّافِعِيَّة: إِنْ كَان في الوَقْتِ شَرِبَ النَّجِسَ؛ لأَنَّ الطَّاهِرَ مُسْتَحِقُ الطَّهَارَةِ، فَهُو كَالْمَعْدُومِ. لوليس بِصَحِيحٍ؛ لأَنَّ شُرْبَ النَّجِسِ حرامٌ، وإنَّمَا يَصِيرُ الطَّاهِرُ ١٠٥ و مُسْتَحِقًا لِلطَّهَارَةِ إِذَا اسْتَغْنَى عن شُرْبِه، وهذا غيرُ مُسْتَغْنِ عن شُرْبِه، ووُجُودُ النَّجِس كَعَدَمِه؛ لِتَحْرِيمِ شُرْبِه.

فصل: وإذا كان الماءُ مَوْجُوداً إِلَّا أَنّه إن الشّعَعَلَ بِتَحْصِيلِهِ واسْتِعْمالِهِ فاتَ الوَقْتُ، لم يُبَحْ له التَّيَمُّمُ، سَوَاءٌ كان حاضِراً أَوْ مُسَافِراً، في قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ؛ منهم: الشَّافِعي، وأبو ثَوْرٍ، وابنُ المُنْذِرِ، وأصْحابُ الرَّأْي. وعن الأُورَاعِي، والتَّوْرِيِّ: له التَّيَمُّمُ. رَوَاهُ عنهما الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ (١٨٠). قال الوليدُ: فذكر ثُ ذلك لِمَالِكِ، وابنِ أبي ذِئْبِ (١٩٠)، وسعيد بنِ عبد العزيز، فقالوا: يَغْتَسِلُ، وإنْ طَلَعَتِ لِمَالِكِ، وابْنِ أبي ذِئْبِ الله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ ماءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾ (٢٠٠)، وحديثِ أبي الشَّمْسُ؛ وذلك لِقَوْلِ الله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ ماءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾ (٢٠٠)، وحديثِ أبي ذرِّ، وهذا وَاجِدٌ للْمَاءِ، ولأَنَّهُ قادِرٌ على الماء، فلم يَجُوْله التَّيَمُّمُ، كالولم يَحَفْ فَوْتَ الوَقْتِ، ولِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ، فلم يُبَحْ ثَرْكُها خِيفَةَ فَوْتِ وَقْتِها، كسَائِر شَرَائِطِها. وإنْ خَافَ فَوْتَ العِيدِ، لم يَجُوْله التَّيَمُّمُ، وقال الأوْرَاعِيُّ، وأصْحَابُ الرَّأَي له التَّيَمُّمُ؛ لأَنّه يخَافُ فَوْتَها بالكُلِّيةِ، فأَشْبَهُ العَادِمَ. ولنا، الآيةُ والخَبْرُ، وماذَكُرْنا مِن المَّعْنَى. وإنْ خافَ فَوْتَ الجَارَةِ، فكذلك، في إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ؛ لِمَا ذَكُرْنا مِن المُعْنَى. وإنْ خافَ فَوْتَ الجَارَةِ، فكذلك، في إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ؛ لِمَا ذَكُرْنا مِن والأَخْرَى، والأَوْرَاعِيُّ، والخَسنُ، والنَّوْرِيُّ، والأَوْرِيُّ، والأَوْرَاعِيُّ، والحسنُ، ويعي الأَنْصَارِيُّ، وسعدُ بنُ إبراهيم، واللَّيثُ، والنَّوْرِيُّ، والأَوْرَاعِيُّ، والمَاليَّ، والمَعْرَبُ والمَعْرَبُ والمَعْرَبُ والمَعْرَبُ والمَّوْرَةُ عَيْ والأَوْرَاعِيُّ، والمَعْرَبُ والمَاللَّهُ والمَاللَّةُ والمَوْرَاعِيْ والمَالِقُورَاءِيْ والأَوْرَاعِيُّ، والمُسْرَاقِيَّ والمَالِقُورِيُّ والمَالِقُورِيُّ والمُورِقُ والمُورِقُ والمَالِقُورِيْ والأَوْرُاعِيْ والمُؤْورَةِ والمَالِقُورِيْ والمَوْرَاءِيْ والمُورِقُ والمَالِقُ والمَالِقُورَاءِ والمَورِقُ والمَالِولِيُورِيْ والمَاللَّذُورَاءِ والمَالِولِيُ والمَالِولِيُ والمَالِقُولَ واللَّوْرُاءِ والْمَالِيُعْرَاهُ والْعُورَاءِ والمَالِولَةُ والمَالِهُ والْمَالِيُ فَالْمِيْ والمَّهُ والْعَالِيُولِ والمَالِهُ

⁽۱۷) في م: «إذا».

⁽۱۸) أبو العباس الوليد بن مسلم، محدث الشام، صنف التصانيف، وتوفى سنة خمس وتسعين ومائة. العبر ٣١٩/١.

⁽٩٩) أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي، ابن أبي ذئب، من فقهاء التابعين بالمدينة، توفي سنة تسع وخمسين ومائة. طبقات الفقهاء، للشيرازي ٦٧.

^{(.} ٢) من الآية ٤٣ من سورة النساء، والآية ٦ من سورة المائدة.

وأصحابُ الرَّأْي؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ اسْتِدْرَاكُها بالوُضُوءِ، فأَشْبَهَ العَادِمَ. وقال الشَّعْبِيُّ: يُصَلِّى عليها من غيرِ وُضُوءٍ ولا تَيَمُّمٍ؛ لأنَّها لا رُكُوعِ فيها ولا سُجُود، وإنَّما هي دُعَاءٌ، فأشْبَهَتِ الدُّعَاءَ في غيرِ الصَّلَاةِ. ولَنا، قَوْلُ النَّبِيِّ عَيِّلِكَهُ: «لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً مِنْ أَحْدَثَ حَتَّى اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهُورٍ (٢١)». وقَوْلُه: «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ (٢١)». وقَوْلُ اللهِ تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَآغُسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية، يَتَوضَأَ (٢١)». وقَوْلُ اللهِ تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُواْ مَاءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾، فما لم يُوجَدِ الشَّرْطُ يَبْقَى على قَضِيَّةِ العُمُومِ.

٧٥ ــ مسألة؛ قال: (وإذَا نسبى الجَنَابَةَ وتَيَمَّمَ لِلْحَدَثِ لَمْ يُجْزِهِ)

وبهذا قال مالِك، وأبو ثُورٍ. وقال أبو حنيفة، والشَّافِعِيُّ: يُجْزِئُه؛ لأنَّ طهارتَهما واحدة، فسقَطَتْ إحْدَاهُما بِفِعْلِ الأُخْرَى كَالبَوْلِ والغائِطِ. ولَنا، قَوْلُ النَّبِيِّ عَلِيْكُمْ! ﴿ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ، وإنَّمَا (لِكُلِّ امْرِيءٍ أ مَانُوىَ»، وهذا لم يَجْزِهِ عنها، ولأنَّهما سَبَبان مُخْتَلِفَان، فلم تُجْزِ نِيَّةُ أحدِهما عن الآخرِ، كالحَجِّ والعُمْرَةِ، ولأنَّهما طَهارتان، فلم تَتَأَدَّ إحْدَاهُما بِنِيَّةِ الأُخْرَى، كَطَهارةِ الماءِ عند الشَّافِعِيِّ، وفَارَقَ ماقاسُوا عليه؛ فإنَّ حُكْمَهما واحِد، وهو الحَدثُ الأصْعَرُ، ولهذا تُجْزِيءُ نِيَّةُ أَحَدِهما عن نِيَّةِ الآخرِ في طَهَارَةِ الماءِ.

فصل: وإنْ تَيَمَّمَ لِلْجَنابةِ، لم يُجْزِهِ عن الحَدَثِ الأَصْغَرِ؛ لما ذَكَرْنا. والخِلَافُ فيها كالتي قَبْلَها، فعلى هذا يَحْتَاجُ إلى تَعْيِينِ ماتَيَمَّمَ له مِن الحَدَثِ الأَصْغَرِ والجَنابةِ

۱۰۰ ظ

⁽۲۱) أخرجه مسلم، فى: باب وجوب الطهارة للصلاة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ۲۰٤/۱. وأبو داود، فى: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة ا ۱٤/۱. والترمذى، فى: باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ۱/۸. والنسائى، فى: باب فرض الوضوء، من كتاب الطهارة، وفى: باب الصدقة من غلول، من كتاب الزكاة. المجتبى ۲/۰۷، ۲۰/۵. وابن ماجه، فى: باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور، من كتأب الطهارة. سنن ابن ماجه ۱/۰۰۱. والدارمى، فى: باب لا تقبل الصلاة بغير طهور، من كتاب الطهارة. سنن ابن اب ۱۷۵/۱. والإمام أحمد، فى: المسند ۲۰/۲، ۳۹، ۵۱، ۵۱، ۷۵، ۷۷، ۷۲، ۷۰، ۷۵، ۷۰،

⁽۲۲) تقدم في صفحة ۲۳۸.

⁽١-١) في الأصل: «لأمرئ».

والحَيْضِ والنَّجاسةِ؛ فإنْ نَوَى الجَمِيعَ بِتَيَمُّمٍ واحِدٍ أَجْزَأُهُ؛ لأَنَّ فِعْلَهُ واحِدٌ، فأَشْبَهَ طَهارةَ الماءِ، وإنْ نَوَى بَعْضَهَا أَجْزَأُهُ عن المَنْوِىِّ دُونَ ماسِوَاهُ، وإنْ كان التَّيَمُّمُ عن جُرْحٍ في عُضْوٍ مِن أعْضَائِهِ، نَوَى التَّيَمُّمَ عن غَسْلِ ذلك العُضْوِ.

فصل: وإذا تَيَمَّمَ لِلْجَنابِةِ دُونَ الحَدَثِ، أَبِيحَ له ما يُباحُ لِلْمُحْدِثِ، مِنْ قِراءَةِ القُرْآنِ، واللَّبثِ في المَسْجِدِ، ولم تُبَعْ له الصَّلَاةُ، والطَّوافُ، ومَسُّ المُصْحَفِ. وإنْ أَحْدَثَ لم يُؤَثِّرُ ذلك في تَيَمَّمِهِ؛ لأَنَّه نائِبٌ عن الغُسْلِ، فلم يُؤَثِّرِ الحَدَثُ فيه، كالغُسْلِ. وإنْ تَيَمَّمَ لِلْجَنابِةِ والحَدَثِ، ثم أَحْدَثَ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ لِلْحَدَثِ، وبَقِي كالغُسْلِ. وإنْ تَيَمَّمَ لِلْجَنابِةِ والحَدَثِ، ثم أَحْدَثَ، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ لِلْحَدَثِ، وبَقِي تَيَمُّمُ الجَنابِةِ بِحَالِه، ولو تَيَمَّمَتِ المَرْأَةُ بعدَ طُهْرِها مِنْ حَيْضِها لِحَدَثِ الحَيْضِ، تَيَمُّمُ الجَنابِةِ بِحَالِه، ولو تَيَمَّمَتِ المَرْأَةُ بعدَ طُهْرِها مِنْ حَيْضِها لِحَدَثِ الحَيْضِ، مُ الْعَنْمُ الجَنابِةِ بَعْدَ الْمُؤْلُونُ الحَيْضِ بَاقِ، ولا يَبْطُلُ بالوَطْء؛ لأَنَّ ثم أَجْنَبُث، لم يَحْرُمُ وَطُوهُ ها؛ لأَنَّ حُكْمَ تَيَمُّمِ الحَيْضِ بَاقِ، ولا يَبْطُلُ بالوَطْء؛ لأَنَّ الوَطْء إلَى المَا اللهِ عَلَيْ والأَوْلُ أَصَلَاةٍ تَحْتَاجُ إلَى المَا اللهُ عَقِيلٍ: وإنْ قُلْنَا كُلُّ صَلَاةٍ تَحْتَاجُ إلَى المَا اللهُ عَقِيلٍ: وإنْ قُلْنَا كُلُّ صَلَاةٍ تَحْتَاجُ إلَى تَيَمُّمٍ يَخُصُّه، والأَوَّلُ أَصَحُ.

٧٦ _ مسألة؛ قال: (وإذَا وَجَدَ المُتَيَمِّمُ الْماءَ، وهُوَ فى الصَّلَاةِ، خَرَجَ فَتَوَضَّأَ، أو اغْتَسَلَ إنْ كانَ جُنبًا، واسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ)

المشهورُ في المذهبِ أَنَّ المُتَيَمِّمَ إِذَا قَدَرَ على اسْتِعْمَالِ المَاءِ بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، سَوَاءٌ كَان في الصَّلَاةِ بَطَلَانِ طَهَارَتِه، ويَلْزَمُهُ كَان في الصَّلَاةِ بَطَلَانِ طَهَارَتِه، ويَلْزَمُهُ اسْتِعْمَالُ المَاءِ، فيَتَوَضَّأُ إِنْ كَان مُحْدِثًا، ويَعْتَسِلُ إِنْ كَان جُنبًا. وبهذا قال الثَّوْرِيُّ، وابو عَنهِ مَالُول المُنْذِرِ: إِنْ كَان في الصَّلَاةِ، وأبو حنيفةً. وقال مَالِك، والشَّافِعِيُّ، وأبو تَوْرٍ، وابْنُ المُنْذِرِ: إِنْ كَان في الصَّلَاةِ، مَضَى فيها. وقد رُوِي ذلك عن أحمد، إلَّا أنَّه رُوِي عنه مايَدُلُ على رُجُوعِهِ عنه. قال المَرُّ وذِيُّ: قال أحمد/: كنتُ أقول يَمْضِي. ثم تَدَبَّرْتُ، فإذا أَكْثَرُ الأحاديثِ ١٠١ وعلى أنَّه يَخْرُجُ. وهذا يَدُلُ على رُجُوعِهِ عن هذه الرِّوايَةِ. واحْتَجُّوا بأنَّه وَجَدَ على المُبْدَل بعدَ التَّلَبُسِ بمَقْصُودِ البَدَلِ، فلم يَلْزَمْهُ الحروجُ، كما لو وجَد الرَّقَبَةَ بعدَ التَّلبُسِ بالصِّيامِ، ولأنَّه غيرُ قادِرٍ على اسْتِعْمالِ المَاءِ؛ لأَنْ قُدْرَتَهُ تَتَوقَفُ على إبْطَالِ المَّابِ الصَّلَاةِ، وهو مَنْهِيٌّ عن إبْطَالِها، بقَوْلِه تعالى: ﴿ وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ (١٠). ولَنا، الصَّلاةِ، وهو مَنْهِيٌّ عن إبْطَالِها، بقَوْلِه تعالى: ﴿ وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ (١٠). ولَنا، الصَّلاةِ، وهو مَنْهِيٌّ عن إبْطَالِها، بقَوْلِه تعالى: ﴿ وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ (١٠). ولَنا،

⁽۱) سورة محمد ۳۳.

قُولُه عَلَيْكَةُ: «الصَّعِيدُ الطَّيْبُ وَضُوءُ المُسْلِمِ وإنْ لَمْ يَجِدِ الماءَ عَشْرَ سِنِينَ، فإذَا وَجَدْتَ الماءَ فأَمِسَهُ جِلْدَكَ (٢)». أَخْرَجَهُ أبو داو دوالنَّسَائِيُّ. دَلَّ بِمَفْهُومِه: على أنّه لا يكونُ طَهُوراً عندَ وُجُودِ الماءِ، وبمَنْطُوقِه على وُجُوبِ إمْسَاسِه جِلْدَهُ عندَ وُجُودِه. ولأنّه قَدَرَ على اسْتِعْمالِ الماءِ، فبَطَلَ تَيَمُّمُه، كالخَارِج مِن الصَّلَاةِ، ولأنَّ التَّيَمُّمَ طَهارةُ ضَرُورَةٍ، فبَطلَتْ بِزَوالِ الضَّرُورَةِ كَطَهارةِ المُسْتَحَاضَةِ إذا انْقَطَعَ التَيَّمُ طَهارةُ سَرُورَةٍ، فبَطلَتْ بِزَوالِ الضَّرُورَةِ كَطَهارةِ المُسْتَحَاضَةِ إذا انْقَطَع دَمُها. يُحَقِّقُه أَنَّ التَّيَمُّمَ لا يَرْفَعُ الحَدَثَ، وإنَّما أبيح لِلْمُتَيَمِّمِ أَنْ يُصَلِّى مع كُونِه مُحْدِثًا؛ لِضَرُورَةِ العَجْزِ عن الماءِ، فإذا وَجَدَ الماءَ زَالَتِ الضَّرُورَةُ، فَظَهَرَ حُكْمُ الحَدَثِ كَالأَصْلِ، ولا يَصِحُ قِيَاسُهُم؛ فإنَّ الصَّوْمَ هو البَدَلُ نَفْسُه، فنظِيرُهُ إذا قَدَرَ على الماء بعدَ تَيَمُّمِه، ولا خِلافَ في بُطْلَانِه. ثم الفَرْقُ بَيْنَهِما أَنَّ مُدَّةَ الصَيَّامِ تَطُولُ، على الماء بعدَ تَيَمُّمِه، ولا خِلافَ في بُطْلَانِه. ثم الفَرْقُ بَيْنَهِما أَنَّ مُدَّةَ الصَيَّامِ تَطُولُ، فيشُقُ الخُرُوجُ منه؛ لِمَا فيه مِنَ الجَمْعِ بِينَ فَرْضَيْنِ شَاقَيْنِ، بِخِلَافِ مَسْالَتِنا. فيشُقُ الخُرُوجُ منه؛ لِمَا فيه مِنَ الجَمْعِ بِينَ فَرْضَيْنِ شَاقَيْنِ، بِخِلَافِ مَسْالِنِا الصَّلَاقِ، وقَوْلُهم: إنَّهُ مَنْهِيٌّ عن إبْطَالِ الصَّلَاةِ. لا يَحْتَاجُ إلى إبْطَالِ الصَّلَاقِ، وقَوْلُهم: إنَّهُ مَنْهِيٌّ عن إبْطَالِ الصَّلَاةِ. قُلْنَا: لا يَحْتَاجُ إلى إبْطَالِ الصَّلَاقِ، بل هِي تَبْطُلُ برَوَالِ الطَهارةِ، كَا في نَظَائِرِها.

فإذا ثَبَتَهذا، فمتى خَرَجَ فَتَوَضَّاً لَزِمَهُ اسْتِئنَافُ الصلاةِ. وقيل: فيه وَجْهٌ آخَرُ، أَنَّه يِبْنِي على مامَضَى منها، كالذى سَبَقَهُ الحَدَثُ. والصَّحِيحُ أَنَّه لا يَبْنِي؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطُه، وقد فاتَتْ بِبُطْلَانِ التَّيَمُّم، فلا يَجُوزُ بَقَاءُ الصَّلَاةِ مع فَواتِ شَرْطِها، ولا يَجُوزُ بَقَاءُ ما مَضَى صَحِيحًا مع نُحرُوجِهِ منها قبلَ إِنْمَامِها (٢). وكذا نَقُولُ فِيمَنْ سَبَقَهُ الحَدَثُ. وإنْ سَلَّمْنَا، فالفَرْقُ بينهما أَنَّ ما مَضَى مِن الصَّلَاةِ انْبَنَى على طَهَارَةٍ ضَعِيفَةٍ هُهُنا، فلم يَكُنْ له البِنَاءُ عليه، كطَهارةِ المُسْتَحاضةِ، بخِلافِ مَنْ سَبَقَهُ الحَدَثُ.

فصل: والمُصلِّى على حَسَبِ/ حَالِه بِغَيْرِ وُضُوءٍ، ولا تَيَمُّمٍ، إذا وَجَدَ ماءً في الصَّلَاةِ، أو تُرَابًا خَرَجَ منها بِكُلِّ حَالٍ؛ لأنَّها صَلَاةٌ بغير طَهَارَةٍ. ويَحْتَمِلُ أَنْ

⁽۲) تقدم ِفی صفحات ۱۹، ۲۱، ۳۱۱.

⁽٣) في الأصل: «تمامها».

يُخَرَّجَ فيها مِثْلُ ما فى التَّيَمُّمِ إذا وَجَدَ الماء؛ إذا قُلْنَا إِنَّه (1) لا تَلْزَمُهُ الإِعَادَةُ، ولأَنَّ الطَّهارةَ شَرْطٌ سَقَطَ اعْتِبَارُه، فأَشْبَهَتِ السُّتْرَةَ إذا عَجَزَ عنها، فَصَلَّى عُرْيَاناً، ثم وَجَدَ السُّتْرَةَ فى أَثناءِ الصَّلَاةِ قَرِيباً منه. وكُلُّ صَلَاةٍ يَلْزَمُهُ إِعَادَتُها، فإنَّه يَلْزَمُه الخُرُوجُ منها إذا زال العُذْرُ، ويَلْزَمُه اسْتِقْبَالُها. وإنْ قُلْنَا لا يَلْزَمُهُ إِعَادَتُها، فإنَّها تُشْبهُ صَلَاةَ المُتَيَمِّمِ إذا وَجَدَ الماءَ، على مامَضَى مِن القَوْلِ فيها.

فصل: ولو يَمَّمَ المَيِّتَ، ثم قَدَرَ على الماءِ فى أثْنَاءِ الصَّلَاةِ عليه، لَزِمَهُ الخُرُوجُ؛ لأَنَّ غُسْلَ المَيِّتِ مُمْكِنٌ، غيرُ مُتَوَقِّفٍ على إِبْطَالِ المُصَلِّى صَلَاتَهُ، بخِلَافِ مَسْأَلَتِنا. ويَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ كمَسْأَلَتِنا؛ لأَنَّ الماءَ وُجِدَ بعدَ الدُّخُولِ فى الصَّلَاةِ.

فصل: وإذا قُلْنَا لا يَلْزَمُ المُصَلِّى الخُرُوجُ لرُؤْيَةِ الماءِ، فهل يَجُوزُ له الخُرُوجُ؟ فيه وَجْهَان: أَحَدُهما، له ذلك؛ لأَنَّهُ شَرَعَ في مَقْصُودِ البَدَلِ، فَخُيَّر بَيْنَ الرُّجُوعِ فيه وَجْهَان: أَحَدُهما، له ذلك؛ لأَنَّهُ شَرَعَ في مَقْصُودِ البَدَلِ، فَخُيَّر بَيْنَ الرُّجُوعِ إلى المُبْدَلِ، وبين إثْمَامِ ماشَرَعَ فيه، كَمَنْ شَرَعَ في صَوْمِ الكَفَّارَةِ، ثم أَمْكَنَهُ (٥) الرُّقَبَةُ. والثانى، لا يَجُوزُ له الخُرُوجُ؛ لأَنَّ مالا (١) يُوجِبُ الخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ لَا يُبِيحُ الخُرُوجَ منها (١)، كسائِرِ الأشياءِ. ولأصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَان، كهذَيْن.

فصل: إذا رَأَى ماءً فى الصَّلَاةِ، ثُم انْقَلَبَ قبلَ اسْتِعْمَالِه، فإنْ قُلْنَا يَلْزَمُه الْخُرُوجُ مِن الصَّلَاةِ. فقد بَطَلَتْ صَلَاتُه وتَيَمُّمُهُ بِرُؤْيَةِ الماءِ، والقُدْرَةِ عليه، ويَلْزَمُه اسْتِئنافُ النَّيَمُّيمِ والصَّلَاةِ. وإنْ قُلْنَا لَا تَبْطُلُ صَلَاتُه. وانْدَفَقَ وهو فيها، فقال ابْنُ عَقِيل: ليس له أنْ يُصلِّى بذلك التَّيَمُّمِ صَلَاةً أُخْرَى. وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ؛ لأنَّ رُؤْيَةَ الماءَ حَرَّمَتْ عليه افْتِتَاحَ صَلَاةٍ أُخْرَى.

ولو تَلَبَّسَ بِنَافِلَةٍ، ثُم رَأَى مَاءً؛ فإنْ كان نَوَى عَدَداً، أَتَى بِه. وإنْ لم يكنْ نَوَى عَدَداً، أَق عَدَداً، لم يكنْ له أَنْ يَزِيدَ على رَكْعَتَيْنِ؛ لأَنَّه أَقَلُ الصَّلَاةِ،على ظَاهِرِ المَذْهَبِ. قال(٢)

⁽٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) في م: «أمكنته».

⁽٦) سقط من: م.

⁽٧) سقط من م: «قال الشيخ رحمه الله».

الشَّيْخُ، رحمَه الله: ويَقْوَى عندى أَنَّنا إذا قُلْنا لا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِرُوْيَةِ الماءِ. فله افْتِتَاحُ صَلَاةٍ أُخْرَى؛ لأَنَّ رُوْيَةَ الماءِ لم تُبْطِل التَّيَمُّمَ، ولو بَطَلَ لَبَطَلَتِ الصَّلَاةُ، وما وَجِدَ بعدَها ما (^^) يُبْطِلُهُ، فأشْبَهَ مالو رَآهُ وبينَه وبينَه سَبُعٌ ثم انْدَفَقَ قبلَ زَوَالِ المانِع، له أَنْ يُصَلِّي مايَشَاءُ، كما لو لم يَرَ الماءَ.

9 1 . ٧

فصل: إذا تَيَمَّم، ثم/ رَأَى رَكْبًا يَظُنُّ أَنَّ معه مَاءً، وقُلْنَا بِوُجُوبِ الطَّلَبِ، أو رَأًى خُضْرَةً، أو شيئاً يَدُلُ على الماءِ في مَوْضِعٍ يَلْزَمُه الطَّلَبُ فيه، بَطَلَ تَيَمُّمُه. وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ؛ لأَنَّه لَمَّا وَكَذَلِكُ إِنْ رَأَى سَرَاباً ظَنَّهُ مَاءً، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ. وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ؛ لأَنَّه لَمَّا وَحَبَ الطَّلَبُ بَطَلَ التَّيَمُّمُ. وسَوَاءٌ تَبَيَّنَ له خِلَافُ ظَنِّهِ أو لم يَتَبَيَّنَ. فأمَّا إِنْ رَأَى الرَّحْبَ الطَّلَبُ بَطَلَ التَّيَمُّمُ. وسَوَاءٌ تَبَيْنَ له خِلَافُ ظَنِّهِ أو لم يَتَبَيَّنَ. فأمَّا إِنْ رَأَى الرَّحْبَ أو الخُضْرَة في الصلاةِ، لم تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ولا تَيَمُّمُه ايضاً، إذا كان خَارِجاً مِن مُتَيَقَّنَةٍ، فلا تَزُولُ بالشَّكِّ. ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يَبْطُلُ بالشَّكِّ، كَطَهارةِ الماءِ، وَوُجُوبُ الطَّلَبِ السَّلَكِ، كَطَهارةِ الماءِ، وَوُجُوبُ الطَّلَبِ للسَّعَلِ المَّعْلِ لِلتَيْمُعِ، لأَنَّ كَوْنَه مُبْطِلاً إِنَّمَا يَثَبُثُ بِذَلِيلٍ شَرْعِيِّ، وليس في هذا ليس بمُبْطِلِ لِلتَيْمُعِ، لأَنَّ كَوْنَه مُبْطِلاً إِنَّمَا يَثَبُثُ بِذَلِيلٍ شَرْعِيِّ، وليس في هذا نَصُّ، ولا مَعْنَى نَصِّ، فَيَنْتَفِى الدَّلِيلُ.

فصل: وإنْ خَرَجَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وهو فيها، بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، وبَطَلَتْ صَلَاتُه؛ لأَنَّ طَهَارَتَهُ انْتَهَتْ مُدَّةُ المَسْج، وهو في طَهَارَتَهُ انْتَهَتْ مُدَّةُ المَسْج، وهو في الصَّلَاةِ.

فصل: ويَبْطُلُ التَّيَمُّمُ عن الحَدَثِ بِكُلِّ ما يُبْطِلُ الوُضُوءَ، ويَزِيدُ بِرُوْيَةِ الماءِ، المَقْدُورِ على اسْتِعْمَالِه، وخُرُوجِ الوَقْتِ، وزادَ بعضُ أصْحَابِنا ظَنَّ وُجُودِ الماءِ، على ما ذَكَرْنا، وزادَ بَعْضُهُم مالو نَزَعَ عِمَامَةً أو خُفًّا يَجُوزُ له المَسْحُ عليه؛ فإنَّه يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ. وذُكِرَ أَنَّ أَحمدَ نَصَّ عليه؛ لأنَّه مُبْطِلٌ لِلْوُضُوءِ، فأبطلَ التَّيَمُّم، كسائِرِ مُبْطِلاتِهِ. والصَّحِيحُ أنَّ هذا ليس بِمُبْطِل لِلتَّيمُّم، وهذا قَوْلُ سَائِرِ الفُقَهَاءِ؛ لأنَّ التَّيمُّمَ طَهَارَةً لم يَمْسَحْ فيها عليه، فلا يَبْطُلُ بِنَزْعِهِ، كطَهارةِ الماءِ، وكما لو كان

⁽٨) في م: «لا».

المَلْبُوسُ ممَّا لا يَجُوزُ المَسْحُ عليهِ. ولا يَصِحُّ قَوْلُهم: إِنَّه مُبْطِلٌ لِلْوُضُوءِ؛ لأَنَّ مُبْطِلَ الوُضُوءِ لأَنَّ إِبَاحَةَ مُبْطِلَ الوُضُوءِ (أَنْزُعُ ماهو) مَمْسُوحٌ عليهِ فيه، ولم يُوجَدُ هُهُنا، ولأَنَّ إِبَاحَةَ المَسْجِ لا يَصِيرُ بها مَاسِحًا، ولا بمَنْزِلَةِ الماسِجِ، كما لو لَبِسَ عِمَامةً يَجُوزُ المَسْحُ على رَأْسِه مِنْ تَحْتِها، فإنَّه لا تَبْطُلُ طَهَارَتُه بِنَزْعِها.

فأمَّا التَّيَمُّمُ لِلْجَنَابَةِ، فلا يُبْطِلُهُ إلَّا رُؤْيَةُ المَاءِ، وخُرُوجُ الوَقْتِ، ومُوجِبَاتُ الغُسْلِ. وكذلك التَّيَمُّمُ لِحَدَثِ الحَيْضِ والنِّفَاسِ، لا يَزُولُ حُكْمُهُ إلَّا بِحَدَثِهِما، أو بِأَحِدِ الأَمْرَيْنِ.

فصل: يَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِكُلِّ ما يُتَطَهَّرُ له مِن نَافِلَةٍ، أو مَسِّ مُصْحَفٍ، أو قِرَاءَةِ قُرْآنٍ، أو سُجُودِ تِلاَوَةٍ، أو شُكْرٍ، أو لُبْثٍ في مسجدٍ. قال أحمدُ، يَتَيَمَّمُ ويَقْرَأُ جُزْأَهُ. يغنِي/ الجُنُبَ. وبذلك قال عَطَاء، ومَكْحُولُ، والزُّهْرِيُّ، ورَبِيعةُ، ويحيى الأَنْصَارِيُّ، ومالِكَّ، والشَّافِعِيُّ، والتَّوْرِيُّ، وأصْحابُ الرَّأْي. وقال أبو مَخْرَمَةُ (١٠): لا يَتَيَمَّمُ إلَّا لِمَكْتُوبَةٍ. وكرة الأُوزَاعِيُّ أَنْ يَمَسَّ المُتَيَمِّمُ المصحفَ. ولنا، قَوْلُ النَّبِيِّ عَلِيلةً: «الصَّعِيدُ الطَّيْبُ طَهُورُ (١١) المُسْلِمِ، وإنْ لم يَجِد الماءَ عَشْرَ منِينَ»، وقَوْلُه عليه السَّلام: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِداً وطَهُوراً» (١٦). ولأنَّه يُسْتَبَاحُ بِطَهارةِ الماء، فَيُسْتَبَاحُ بالتَّيَمُّمِ، كالمَكْتُوبَةِ.

فصل: وإنْ كانَتْ على بَدَنِه نَجَاسَةٌ، وعَجَزَ عن غَسْلِها؛ لِعَدَمِ المَاءِ، أو خَوْفِ الضَّرَرِ بِاسْتِعْمَالِه، تَيَمَّمَ لها وصَلَّى. قال أحمدُ: هو بِمَنْزِلَةِ الجُنُبِ، يَتَيَمَّمُ. ورُوِىَ مَعْنَى ذلك عن الحسنِ. ورُوِىَ عن الأوْزَاعِيِّ، والتَّوْرِيِّ، وأبى تَوْرٍ: يَمْسَحُهَا بالتُرَابِ، ويُصلِّى؛ لأنَّ طَهارةَ النَّجَاسَةِ إنَّما تكونُ في مَحلِّ النَّجَاسَةِ دُونَ غَيْرِه. وقال القاضى: يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مَعْنَى قُوْلِ أحمدَ: إنَّه بِمَنْزِلَةِ الجُنُبِ الذي يَتَيَمَّمُ، أي أَنَّه القاضى: يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مَعْنَى قُولِ أحمد: إنَّه بِمَنْزِلَةِ الجُنُبِ الذي يَتَيَمَّمُ، أي أَنَّه

۱۰۷ ظ

⁽٩-٩) في الأصل: «فرع ماهو» دون نقط.

⁽١٠) كذا ورد، وهو يعنى بكير بن عبد الله بن الأشج وكنيته أبو عبد الله. وإنما كناه هنا باسم ولده مخرمة، وتقدم في صفحة ٦٧.

⁽١١) في الأصل: «وضوء».

⁽۱۲) تقدم في صفحة ۱۳.

يُصَلِّى على حَسَبِ حالِه كما يُصلِّى الجُنُبُ الذَى يَتَيَمَّمُ، وهذا قَوْلُ الأَكْرين مِن الفُقهاء؛ لأنَّ الشَّرَعَ إِنَّما وَرَدَ بِالتَّيَمُّمِ لِلْحَدَثِ، وغَسْلُ النَّجَاسَةِ ليس فى مَعْناه؛ لأنَّه إِنَّمَا يُؤْتَى بِه فى مَحَلِّ النَّجَاسَةِ، لا فى غيرِه، ولأنَّ مَقْصُودَ الغَسْلِ إِزَالةُ النَّجَاسَةِ، ولا يَحْصُلُ ذلك بِالتَّيَمُّمِ. ولَنا، قَوْلُه عليه السَّلامُ: «الصَّعِيدُ الطَّيْبُ طَهُورُ المُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ المَاءَ عَشْرَ سِنِينَ»، وقَوْلُه: «جُعِلَتْ لِى الأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»، ولأنَّها طَهارة فى البَدَنِ تُرَادُ لِلصَّلَاةِ، فجاز لها التَّيَمُّمُ عندَ عَدَمِ المَاءِ، أو خَوْفِ الضَّرِ باسْتِعْمَالِه، كالحَدَثِ. ويُفَارِقُ الغَسْلُ التَّيَمُّم؛ فإنَّه فِى طَهارةِ الحَدَثِ يُؤْتَى بِه فى غيرِ مَحَلِّه، فيما إذا تَيَمَّمَ لِجُرْجٍ فى رِجْلِهِ، أو مَوْضِعٍ مِنْ طَهارةِ الحَدَثِ يُو جُهِهِ ويَدَيْهِ، بِخِلَافِ الغَسْلِ، وقَوْلُهم: لم يَرِدْ بهِ الشَّرُعُ. قُلْنَا: هو دَاخِلُ فى عُمُومِ الأَخْبَار، وفى مَعْنَى طَهارةِ الحَدَثِ؛ لِما ذَكُرْنا.

فإذا ثَبَتَ هذا، فإنَّهُ إذا تَيَمَّمَ لِلنَّجَاسَةِ وصَلَّى، فهل يَلْزَمُه الإعادة ؟ على رَوِّايَتَيْنِ. وقال أبو الحَطَّاب: إنْ كان على جُرْحِهِ نَجَاسَةٌ يَسْتَضِرُّ بِإِزَالَتِها، تَيَمَّمَ وصَلَّى، ولا إعَادَة عليه. وإنْ تَيَمَّمَ لِلنَّجَاسَةِ عندَ عَدَمِ الماءِ وصَلَّى، لَزِمَتُهُ الإعادة وصَلَّى، وقال أصْحابُنا: لا تَلْزُمُه الإعادة ؛ لِقَوْلِه عليه السلَّامُ /: «التُّرَابُ كَافِيكَ مَالَمْ تَجِدِ الماء». ولأنَّها طَهَارَةٌ نابَ عنها التَّيَمُّمُ، فلم تَجِب الإعادة فيها، كطهارة الحَدَثِ، وكا لو تَيَمَّمَ لِنَجَاسَةٍ على جُرْحِهِ يَضُرُّهُ إِزَالتُها، ولأنَّهُ لو صَلَّى مِنْ غير الحَدَثِ، وكا لو تَيَمَّمَ لِنَجَاسَةٍ على جُرْحِهِ يَضُرُّهُ إِزَالتُها، ولأنَّهُ لو صَلَّى مِنْ غير تَيَمُّمٍ لمَ يَلْزَمْهُ الإعادة ، فمع التَّيمُّمِ أَوْلَى. فأمَّا إنْ كانتِ النَّجَاسَةُ على ثَوْبِهِ، أو غير تَيَمُّمِ لمَا يُلُوبُ فيه الجَامِدُ في البَدَنِ، فلا يَنُوبُ عن "البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ، فلا يَنُوبُ عير البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ، فلا يَنُوبُ عير البَدَنِ البَدَنِ، فلا يَنُوبُ عير البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ المَابَدِ المَابَدُ في البَدَنِ، فلا يَنُوبُ عيرَ البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ، في ولا يَنُوبُ فيه الجَامِدُ عندَ العَجْزِ، بِخِلَافِ البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ الْعَبْزِ، بِخِلَافِ البَدَنِ البَدَنِ المَابَدُ المَابَدِ المَابَلُونِ البَدَنِ البَدَنِ البَدَنِ المَابَدِ المَابَدِ المَابَدِ المَالِقُولُ البَدَنِ المَابَدِ المَابَدِ المَابَدِ المَابُولُ البَدَنِ البَدَنِ الْمَابُولُ فيه الجَامِدُ عندَ العَجْزِ، بِخِلَافِ البَدَنِ البَدَنِ البَدَانِ المَابِهُ عندَ العَجْزِ، بِخِلَافِ البَدَنِ المَابَدُ المَابِعُولُ المَابِهُ المَالِي المَابِعُ المَابُولُ المَابِعُ ال

فصل: فإن اجْتَمَعَ عليه نَجَاسَةٌ وحَدَثٌ، ومعه ما لا يَكْفِى إِلَّا أَحَدَهما، غَسَلَ النَّجَاسَةَ وتَيَمَّمَ لِلْحَدَث. نَصَّ على هذا أحمدُ. وقال الخَلَّالُ: اتَّفَقَ أبو عبدِ الله، وسفيانُ على هذا. ولا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا؛ وذلك لأنَّ التَّيَمُّمَ لِلْحَدَثِ ثابِتٌ بالنَّصِّ والإجْمَاع، ومُخْتَلَفٌ فيه لِلنَّجَاسَةِ. وإنْ كانتِ النَّجَاسَةُ على ثَوْبِه، قَدَّمَ غَسْلَها،

⁽۱۳) فی م: «من».

وتَيَمَّمَ لِلْحَدَثِ. ورُوِى عن أحمد: أنَّه (١٠) يَتَوَضَأَ، ويَدَعُ الثَّوْبَ؛ لأنَّه واجِدِّ للماء، والوُضُوءُ أشَدُّ مِنْ غَسْلِ (١٠) الثَّوْبِ. وحَكَاهُ أبو حنيفة، عن حَمَّادٍ في الدَّمِ. والأُوَّلُ أُوْلَى؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، ولأنَّه إذا قَدَّمَ غَسْلَ (١٥) يَجَاسَةِ البَدَنِ مع أنَّ لِلتَّيَمُ فيها مَدْخَلاً، فتقْدِيمُ طَهارةِ التَّوْبِ أُولَى. وإنِ اجْتَمَعَ نَجَاسَةٌ على الثَّوْبِ، ونَجَاسَةٌ على البَدنِ، وليس معه إلَّا ما يَكْفِى أَحَدَهُما، غَسَلَ الثَّوْبَ، وتَيَمَّمَ لِنَجَاسَةِ البَدَنِ؛ لأنَّ لِلتَّيَمُّمِ فيها مَدْخَلاً.

فصل: وإذا اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمَيْتٌ وَمَنْ عليها غُسْلُ حَيْضٍ، ومعهم مَاءٌ لا يَكْفِى اللّا أَحَدَهم؛ فإنْ كان مِلْكًا لِأَحَدِهم، فهو أَحَقُ به، فإنَّه (١٦) يَحْتَاجُ إليه لِنَفْسِه، ولا يَجُوزُ له بَذْلُه لغَيرِه، سَوَاءٌ كان مَالِكُه المَيْتَ أَوْ أَحَدَ الحَيَّيْنِ. وإنْ كان الماءُ لغيرِهم، وأرادَ أن يَجُودَ به على أَحَدِهم، فعن أَحمد، رَحِمَه الله ووايتان: إحْدَاهُما، المَيِّتُ أَحَقُ به؛ لأَنَّ غُسْلَه خَاتِمَةُ طَهَارَتِه، فَيُسْتَحَبُ أَن تكونَ طهارةً كَامِلَةً، والحَيُّ يَرْجِعُ إلى الماءٍ فيعْتَسِل، ولأنَّ القَصْدُ بِعُسْلِ المَيِّتِ تَنْظِيفُه، ولا يَحْصُلُ المَيِّتِ تَنْظِيفُه، ولا يَحْصُلُ بالتَّيْمُ مِن والحَيِّ يُؤْمِنُ ولا يَخْصُلُ المَيِّتِ تَنْظِيفُه، ولا يَحْصُلُ الحَيِّ وَالْعَيْتِ اللّهُ وَمَا الفَرْضُ عنه بالتَّيَمُ مِن المَنْ أَنِي المَوْتِ والثانية، والحَيْثُ ولم المَعْشِل مع وُجُودِ الماء، والمَيِّتُ قد سَقَطَ الفَرْضُ عنه بالمَوْتِ. اخْتَارَ هذا الخَلَّلُ. وهل يُقَدَّمُ الجُنُبُ أَو الحائِضُ؟ فيه وَجْهَانِ المَدْوَتِ. الْحَنَارَ هذا الخَلَّلُ. وهل يُقَدَّمُ الجُنُبُ أَو الحائِضُ؟ فيه وَجْهَانِ والنَانِه، الجَنْفُ، والحَيْثُ فيه وَجْهَانِ والنَانِه، الجُنُبُ إذا كانَ رَجُلاً؛ لأنَّ الرَّجُلُ أَحَقُ بالكمالِ مِن المَرْأَقِ، ولأَنَّه يَصْلُحُ والنانِ ، الجُنُبُ إذا كانَ رَجُلاً؛ لأنَّ الرَّجُلُ أَحَقُ بالكمالِ مِن المَرْأَقِ، ولأَنَّ يَصْلُحُ وَطُنِها. وهي لا تَصْلُحُ لِإمَامَتِه. أُوإنْ كان على أَحَدِهم نَجَاسَةٌ فهو أُولَى به. وإنْ وَجَدُوا الماءَ في مكانٍ، فهو لِلأَحْيَاء؛ لأنَّ المَيِّتَ لا يَجَدُ شَيْقًا. وإنْ كان لِلْمَيْتِ، فَانَ عَلَى أَحْدِهم نَجَاسَةٌ فهو أُولَى به. وإنْ فَضَمُنَتُه من فَضْلُةٌ منه فَضْلُةً، فَوْلُ المَعْثُ أَصْمُ أَصْمُ أَصْمُ الْمَحْدُ المَنْ لِلْمَ عَلَى أَحْدُمُ أَنْ فَلَوْلُ مَلَى المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ عَلَى أَحْدُوهُ اللّه مُلْكُومُ الْمَلْكَ أَلَا عَلَى المَقْرَاتُ خَلَقَ الْمُؤَدُهُ والْمُ عَلَى المَقْرَاتِ عَلَى المَلْكَمُ المَقْدَهُ أَوْلُ مَلْ مَلْ اللّه عَلَى المَدْرُاتُ عَلَى المَلْكَمُ المَعْ وَالِنَّ عَلَى المَلْكَمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى المَدَّهُ اللّهُ عَلَى المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَنْ المَل

١٠٨ ط

⁽١٤) سقط من: الأصل.

⁽١٥) في الأصل: «على».

⁽١٦) في م: «لأنه».

يَأْذَنْ له فيه، إلّا أَنْ يَحْتَاجَ إليه لِلْعَطَشِ، فيأْخُذَهُ بِشَرْطِ الضَّمَانِ. وإنِ اجْتَمَعَ جُنُبٌ ومُحْدِثٌ، فالْجُنُبُ أَحَقُ إِنْ كَانِ المَاءُ يَكْفِيهِ؛ لأَنَّه يَسْتَفِيدُ بهِ مالا يَسْتَفِيدُه المُحْدِثُ. وإنْ كَان وَفْقَ حَاجَةِ المُحْدِثِ فهو أَوْلَى به (٢١٧)؛ لأَنَّه يَسْتَفِيدُ به طَهارةً كَامِلةً. وإنْ كَان لا يَكْفِى واحداً منهما، فالْجُنُبُ أَوْلَى به ؛ لأَنَّه يَسْتَفِيدُ به تَطْهِيرَ بَعْضِ أَعْضَائِه. وإنْ كان يَكْفِى كُلَّ وَاحِدٍ منهما، ويَفْضُلُ مِنْه فَضْلَةٌ (١٨٥) لا تَكْفِى الآخَرَ، فالمُحْدِثُ أَوْلَى ؛ لأَنَّ فَضْلَتَه يُمْكِنُ لِلْجُنُبِ اسْتِعْمَالُها، ويَحْتَمِلُ أَنَّ الْجُنُبُ أَوْلَى ؛ لأَنَّه يَسْتَفِيدُ المُحْدِثُ. وإذا تَعَلَّبَ مَنْ غَيْرُه الْجُنُبُ أَوْلَى ؛ لأَنَّه يَسْتَفِيدُ بِعُسْلِهِ ما لا يَسْتَفِيدُ المُحْدِثُ. وإذا تَعَلَّبَ مَنْ غَيْرُه الْجُنُبَ أَوْلَى ؛ لأَنَّه يَسْتَفِيدُ بِعُسْلِهِ ما لا يَسْتَفِيدُ المُحْدِثُ. وإذا تَعَلَّبَ مَنْ غَيْرُه أَوْلَى ، منه على الماءٍ، فاسْتَعْمَلَه، كان مُسِيئًا، وأَجْزَأَهُ ؛ لأَنَّ الآخَرَ لم يَمْلِكُهُ، وإنَّما رَجَحَ لِشِدَّةِ حَاجَتِهِ.

فصل: وهل يُكْرَهُ لِلْعَادِمِ جِمَاعُ زَوْجَتِه إذا لَم يَخَفِ الْعَنتَ؟ فِيهِ رِوايَتان: إحْدَاهُما، يُكْرَهُ؛ لأنّه يُفُوِّتُ على نَفْسِه طَهَارَةً مُمْكِناً بَقَاؤُها. والثانية، لا يُكْرَهُ، وهو قَوْلُ جابِرِ بنِ زيد، والحسنِ، وقَتَادَةَ، والتَّوْرِيِّ، والأَوْزَاعِيِّ، وإسحاق، وهو قَوْلُ جابِرِ بنِ زيد، والحسنِ، وقَتَادَةَ، والتَّوْرِيِّ، والأَوْزَاعِيِّ، والسحاق، وأصْحَابِ الرَّأْي، وابنِ المُنْذِرِ. وحُكِي عن الأَوْزَاعِيِّ: أنَّه إنْ كان بينه وبين أهْلِه أَرْبَعُ لَيَالٍ، فَلْيُصِبْ أَهْلَه، وإن كانَ (١٩٠ ثَلاثٌ فما دُونَها، فلا يُصِبْها. والأَوْلَى جَوَازُ إصَابَتِها مِنْ غيرِ كَرَاهَةٍ؛ لأَنَّ أَبا ذَرِّ قال لِلنَّبِيِّ عَيْلِيَّةٍ: إنِّي أَعْزُبُ عَنِ الماءِ وَمَعِي أَهْلِي، فَتُصِيبنِي الجَنَابَةُ فَأْصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ؟ فقال النبيُّ عَيْلِيَّةٍ: «الصَّعِيدُ وَمَعِي أَهْلِي، فَتُصِيبنِي الجَنَابَةُ فَأْصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ؟ فقال النبيُّ عَيْلِيَّةٍ: «الصَّعِيدُ وَمَعِي أَهْلِي، فَتُصِيبنِي الجَنَابَةُ فَأْصَلِي بِغَيْرِ طَهُورٍ؟ فقال النبيُّ عَيْلِيَّةٍ: «الصَّعِيدُ وَمَعِي أَهْلِي، فَتُصِيبنِي الجَنَابَةُ فَأَصَلِي بِغَيْرِ طَهُورٍ؟ فقال النبيُّ عَيْلِيَّةٍ له الطَيِّبُ طَهُورُ (٢٠٠)». رواه أبو داود والنَّسَائِيُّ. وأصابَ ابنُ عَبَاسٍ مِنْ جَارِيَةٍ له رُومِيَّة، وهو عادِمٌ لِلمَاء، وصلَّى بأصْحَابِه وفيهم عَمَّازٌ، فلم يُنْكِرُوهُ. قال إسحاق ابن رَاهُويَة : هو سُنَةٌ مَسْنُونَةٌ عنِ النَّبِيِّ عَلِيلَةً في أَي ذَرِّ وعَمَّارٍ وغَيْرِهُما. فإذا فعلا وجَدَا مِنْ المَاءِ مَا يَغْسِلانِ به فَرْجَيْهِما غسلاهُما، ثمْ تَيَمَّمَا، وإن لم يَجِدَا، تَيَمَّمَا والحَدَثِ الأَصْعُر والنَّجَاسَةِ، وصلَيًا.

⁽١٧) سقط من: م.

⁽١٨) في الأصل: «فضل».

⁽۱۹) في م زيادة: «بينه».

⁽۲۰) تقدم فی صفحات ۱۹، ۲۱، ۳۱۱.

٧٧ - مسألة؛ قال: (وإذَا شَدَّ الكَسِيرُ الجَبَائِرَ، وكَانَ طَاهِراً ولَمْ يَعْدُ بِهَا مَوْضِعَ الكَسْرِ، مَسَحَ عَلَيْها/ كُلَّمَا أَحْدَثَ، إلَى أَنْ يَحُلَّها)

الجَبائِرُ: مَا يُعَدُّ لِوَضْعِهِ عَلَى الكَسْرِ؛ لِيَنْجَبِرَ. وقولُه: «وَلَمْ يَعْدُ بَهَا مَوْضِعَ الكَسْرِ ». أرادَ لَمْ يُجَاوِز(١) الكَسْرَ إلَّا بما لابُدَّ مِن وَضْعِ الجَبِيرةِ عليه، فإنَّ الجَبِيرةَ إِنَّمَا تُوضَعُ على طَرَفَي الصّحِيج؛ لِيَرْجِعَ الكَسْرُ. قال الخَلَّالُ: كأنَّ أبا عبدِ اللهِ اسْتَحَبَّ أَنْ يَتَوَقَّى أَنْ يَبْسُطَ الشَدَّ على الجُرْجِ بِمَا يُجَاوِزُه (٢)، ثم سَهَّلَ في مسألةِ المَيْمُونِيِّ وَالمَرُّوذِيِّ؛ لأنَّ هذا مِمَّا لا يَنْضَبطُ، وهو شَدِيدٌ جِدًّا. ولا بَأْسَ بالمَسْجِ على العَصَائِبِ، كيف شَدَّهَا. والصَّحِيحُ ما ذكرْنَاه إنْ شاءَ اللهُ؛ لأنَّه إذا شَدَّهَا على مَكَانٍ يَسْتَغْنِي عن شَدِّهَا عليه، كانَ تَارِكًا لِغَسْل ما يُمْكِنُه غَسْلُه، مِن غيرِ ضَرَرٍ، فلمْ يَجُزْ، كما لو شَدُّها على مالا كَسْرَ فيه، فإذا شَدَّهَا على طَهَارَةٍ، وخافَ الضَّرَرَ بِنَزْعِها، فلهُ أن يَمْسَحَ عليها، إلى أنْ يَحُلُّهَا. ومِمَّنْ رَأَى المَسْحَ على العَصَائِبِ ابْنُ عُمَر، وعُبَيْدُ بن عُمَيْر (٦)، وعَطَاء. وأَجَازَ المَسْحَ على الجَبَائِرِ الحَسنُ، والنَّخَعِيُّ، ومَالِك، وإسحاق، والْمُزَنِيُّ، وأبو ثَوْرٍ، وأصْحابُ الرَّأْي. وقال الشَّافِعِيُّ، في أَحَدِ قَوْلَيْه: يُعِيدُ كُلُّ صَلاةٍ صَلَّاهَا؛ لأنَّ الله تَعالَى أَمَرَ بالغَسْل، ولم يَأْتِ به. ولَنا، ما رَوَى عليّ، رَضِيَ اللهُ عنه، قال: انْكَسَرَتْ إحْدَى زَنْدَيَّ(أَ) ، فأَمَرَنِي النَّبِيُّ عَلِيلِهُ أَنْ أَمْسَحَ على الجَبَائِرِ. رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (أَ). وحدِيثَ جابرٍ في الذي أصَابَتْهُ الشَّجَّةُ(1)، ولأنَّه قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ ، (٧ ولم نَعْرِفْ له في الصَّحابةِ مُخالِفًا ٧٧، ولأنَّه مَسَحَ على حَائِلٍ أُبِيحَ له المَسْحُ عليه، فلمْ تَجِبْ معه الإعادةُ،

⁽١) في م: «يتجاوز».

⁽٢) في م: «يجاوره».

⁽٣) أبو عاصم عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، قاص أهل مكة، مكى، تابعى، ثقة، من كبار التابعين، توفى سنة ثمان وستين. تهذيب التهذيب ٧١/٦ .

⁽٤) الزند: موصل أطراف الذراع في الكف.

⁽٥) في: باب المسح على الجبائر، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٥/١.

⁽٦) تقدم في صفحة ٣٣٦.

⁽٧-٧) في م: «ولم يعرف له في الصحابة مخالف».

كالمَسْحِ على الخُفِّ.

فصل: ويُفَارِقُ مَسْحُ الجَبِيرةِ مَسْعَ الخُفِّ مِن خمسةِ أَوْجُهٍ: أحدُها، أنَّه لا يَجُوزُ المَسْحُ عليها إلَّا عندَ الضَّرَرِ بِنَزْعِها، والخُفُّ خلافُ (^) ذلك. والثاني، أنَّه يَجِبُ اسْتِيعَابُها بالمَسْجِ؛ لأنَّه لا ضَرَرَ في تَعْمِيمِها به، بخِلَافِ الخُفِّ؛ فإنَّه يَشْتُق تَعْمِيمُ جَمِيعِه، ويُتْلِفُه المَسْحُ. وإنْ كان بَعْضُها في مَحَلِّ الفَرْض، وبَعْضُها في غيرِه، مَسَحَ ما حَاذَى مَحَلَّ الفَرْضِ. نَصَّ عليه أَحمدُ. الثالِثُ، أَنَّه يَمْسَحُ على الجَبِيرَةِ مِن غيرِ تَوْقِيتٍ بِيَوْمٍ ولَيْلَةٍ ولا ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لأنَّ مَسْحَها لِلضَّرُورَةِ، فيقُدَّرُ بِقَدْرِها، والضَّرُورَةُ تَدْعُو في مَسْحِها إلى حَلِّها، فيُقَدَّرُ بذلك دُونَ غَيْره. الرابعُ، ١٠٩ ظ أنَّه / يَمْسَحُ عليها في الطَّهَارَةِ الكُبْرَى، بخِلَافِ غيرِها؛ لأنَّ الضَّرَرَ يَلْحَقُ بِنَزْعِها فيها، بخِلَافِ الخُفِّ. الخامسُ، أنَّه لا يُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ الطَّهَارَةِ على شَدِّها في إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ. اخْتَارَه الخَلَّالُ وقال: قد رَوَى حَرْبٌ، وإسحاق، والمَرُّوذِيُّ، في ذلك سُهُولَةً عن أحمدَ. واحْتَجَّ بابْن عُمَرَ، وكأنَّه تَرَكَ قَوْلَه الأُوَّل، وهو أَشْبَهُ؛ لأنَّ هذا مِمَّا لا يَنْضَبِطُ، ويَغْلُظُ على النَّاسِ جِدًّا، فلا بَأْسَ به. ويُقَوِّى هذا حَدِيثُ جَابِرٍ، في الذي أصَابَتْهُ الشَّجَّةُ، فإنَّه قال: «إنَّما كان يُجْزِئُه أَنْ يَعْصِبَ على جُرْحِهِ خِرْقَةً، ويَمْسَحَ عَلَيْها». ولم يَذْكُر الطَّهَارَةَ، وكذلك أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمْسَحَ على الجَبَائِرِ، ولم يَشْتَرِطْ طَهَارَةً، ولأنَّ المَسْحَ عليها جازَ دفْعاً (٩) لِمَشَقَّةِ نَزْعِها، ونَزْعُها يَشُقُّ إذا لَبِسَها على غيرِ طَهَارَةٍ، كَمَشَقَّتِه إذا لَبِسَها على طَهَارَةٍ. والرِّوايةُ الثانية: لا يَمْسَحُ عليها إلَّا أَنْ يَشُدُّها على طَهارةٍ . وهو ظَاهِرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لأنَّه حَائِلٌ يَمْسَحُ عليه، فكان مِنْ شَرْطِ المَسْجِ عليه تَقَدُّمُ الطُّهارةِ، كسائِرِ المَمْسُوحَات. فعلى هذا إذا لَبِسَها على غيرِ طَهَارَةٍ، ثم خَافَ مِنْ نَزْعِها، تَيَمَّمَ لها. وكذا إذا تجاوزَ بالشَّدُّ عليها مَوْضِعَ الحاجةِ، وخافَ مِن نَزْعِها، تَيَمَّمَ لها؛ لأنَّهُ مَوْضِعٌ يَخَافُ الضَّرَرَ باسْتِعْمَالِ الماءِ فيه، فيَتَيَمَّمُ له كالجُرْحِ نَفْسِه.

⁽٨) في م: «بخلاف».

⁽٩) سقط من: الأصل.

فصل: ولا يَحْتَاجُ مع مَسْحِهَا إلى تَيَمُّمٍ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَتَيَمَّمَ مع مَسْحِها فيما إذا تَجاوزَ بها مَوْضِعَ الحاجَةِ؛ لأنَّ ما على مَوْضِعِ الحَاجَةِ يَقْتَضِي المَسْحَ، والرَّائِدُ يَقْتَضِي التَّيَمُّمَ، وكذلك فيما إذا شَدَّهَا على غيرِ طَهارةٍ؛ لأَنَّها مُخْتَلفٌ في إبَاحَةِ المَسْجِ عليها. فإذا قُلْنا: لا يَمْسَحُ عليها. كان فَرْضُها التَّيَمُّمَ. وعلى القَوْلِ الآخَرِ يكونُ فَرْضُها المَسْحَ. فإذا جَمَع بينهما خَرَجَ مِنَ الخِلَافِ، ومذهبُ الشَّافِعِيِّ في الجَمْعِ بِينهما قَوْلان في الجُمْلَةِ؛ لِحَدِيثِ جابِرٍ في الذي أَصَابَتْهُ الشَّجَّةُ. ولَنا، أنَّه مَحَلٌّ واحِدٌ، فلا يَجْمَعُ فيه بينَ بَدَلَيْنِ، كالخُفِّ، ولأنَّه مَمْسُوحٌ في طَهارةٍ، فلم يَجِبْ له التَّيَمُّمُ، كالخُفِّ، وصَاحِبُ الشَّجَّةِ، الظَّاهِرُ أَنَّه لَبِسَها على غيرِ طَهَارَةٍ.

فصل: ولا فَرْقَ بينَ كَوْنِ الشَّدِّ على كَسْرِ أو جُرْجٍ، (''قال أحمدُ''): إذا تَوَضَّأُ، وخَافَ على جُرْحِهِ الماءَ، مَسَحَ على الخِرْقَةِ. وحَدِيثُ جَابِرٍ في صَاحِبِ الشَّجَّةِ إِنَّمَا هُو فِي المَسْجِ عَلَى / عِصَابَةِ جُرْجٍ؛ لأَنَّ الشَّجَّةَ اسْمٌ لِجُوْحِ الرَّأْس خَاصَّةً، ولأنَّه حائِلُ مَوْضِعٍ يخَافُ الضَّرَرَ بِغَسْلِهِ، فأشْبَهَ الشَّدَّ على الكَسْرِ. وكذلك إنْ وَضَعَ على جُرْحِهِ دَوَاءً، وخَافَ مِنْ نَزْعِه، مَسَحَ عليه. نَصَّ عليه أَحمدُ. قال الأثْرَمُ: سألْتُ أبا عبد اللهِ عَن الجُرْجِ يكونُ بالرَّجُلِ، يَضَعُ عليه الدَّوَاءَ، فيَحَافُ إِنْ نَزَعَ الدَّوَاءَ إِذا أَرَادَ الوُّضُوءَ أَنْ يُؤْذِيَهُ؟ قال: ما أُدْرِي ما يُؤْذِيه! ولكنْ إذا خَافَ على نَفْسِه، أَوْ نُحُوِّفَ مِنْ ذلك، مَسَحَ عليه. ورَوَى الأَثْرَمُ، بإِسْنَادِهِ، عن ابْنِ عُمَرَ، أَنَّه خَرَجَتْ بإِبْهَامِهِ قُرْحَةٌ، فأَلْقَمَها مَرَارَةً، فكان يَتَوَضَّأُ عليها.

ولو انْقَلَعَ(''' ظُفْرُ إِنْسَانٍ، أو كان بِأَصْبَعِه جُرْحٌ خافَ إِنْ أَصابَهُ المَاءُ أَنْ يَزْرَقَّ الجُرْحُ، جَازَ المَسْعُ عليهِ. نصَّ عليه أحمدُ. وقال القاضي، في اللَّصُوقِ على الجروح (٢٠٠٠:

⁽١٠-١٠) سقط من: الأصل.

⁽١١) في م: «انقطع».

⁽١٢) في م: «الجرح».

("اإِنْ لَمْ يكُنْ فى نَزْعِهِ ضَرَرٌ، نَزَعَهُ، وغَسَلَ الصَّحِيحَ، ويَتَيَمَّمُ لِلْجُرْج، ويَمْسَحُ على مَوْضِعِ الجُرْج، فإنْ كان فى نَزْعِهِ ضَرَرٌ، فَحُكْمُه" أَ حُكْمُ الجَبِيرَةِ، يَمْسَحُ على مَوْضِعِ الجُرْج، فإنْ كان فى نَزْعِهِ ضَرَرٌ، فَحُكْمُه" كُمُّ الجَبِيرَةِ، يَمْسَحُ عليه.

فصل: فإنْ كان في رِجْلِهِ شَقَّ، فَجَعَلَ فيه قِيراً '''، فقال أحمدُ: يَنْزِعُه ولا يَمْسَحُ عليه. وقال: هذا أَهْوَنُ، هذا لا يُحَافُ مِنه. فقيل له: مَتَى يَسَعُ صاحِبَ الجُرْحِ أَنْ يَمْسَحَ على الجُرْحِ ؟ فقال: إذا خَشِي أَنْ يَزْدَادَ وَجَعاً أو شِدَّةً. وتَعْلِيلُ الجُرْحِ أَنْ يَمْسَحَ على الجُرْحِ ؟ فقال: إذا خَشِي أَنْ يَزْدَادَ وَجَعاً أو شِدَّةً. وتَعْلِيلُ أَحمدَ في الْقِيرِ بِسُهُولَتِه يَقْتَضِي أَنَّه مَتَى كان على شيءٍ يَخَافُ منه، جَازَ المَسْحُ أَحمد في الْقِيرِ بِسُهُولَتِه يَقْتَضِي أَنَّه مَتَى كان على شيءٍ يَخَافُ منه، جَازَ المَسْحُ عليه، كَا قُلْنا في الإصبَعِ المَجْرُوحَةِ إذا جَعَلَ عليها مَرَارَةً، أوْ عَصبَها، مَسَحَها. وهو قَوْلُ وقال مالِك في الظَّفْرِ يَسْقُطُ: يَكُسُوهُ مَصْطَكَا ('')، ويَمْسَحُ عليه. وهو قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأَى.

فصل: وإذا^(١١) لم يكنْ على الجُرْج عِصَابٌ، فقد ذَكَرْنا فيما تَقَدَّمَ، أَنَّه يَغْسِلُ الصَّحِيحَ، ويَتَيَمَّمُ لِلجَرِيجِ^(١١). وقد رَوَى حَنْبَلٌ، عن أحمدَ، فى المَجْرُوج والمَجْدُورِ يُخَافُ عليه، يَمْسَحُ مَوْضِعَ الجُرْج، ويَغْسِلُ ما حَوْلَه. يَعْنِى يَمْسَحُ إذا لم يكنْ عليه عِصَابٌ.

⁽١٣-١٣) في الأصل: «وإن كان في نزعه ضرر فحكمه».

⁽١٤) القير: الزفت.

⁽١٥) المصطكا: علك رومي.

⁽١٦) في م: «وإن».

⁽١٧) في م: «للجرح».

بابُ المَسْحِ على الخُفَّيْنِ

المَسْحُ على الخُفَّيْنِ جَائِزٌ عندَ عامَّةِ أَهْلِ العِلْمِ. حَكَى ابنُ المُنْذِرِ عن ابنِ المُبارِكِ قال: ليس فى المَسْجِ على الخُفَّيْنِ اخْتِلَافٌ أَنَّه جائِزٌ. وعن الحسنِ قال: حَدَّثَنِى سَبْعُونَ مِنْ أصحابِ رسولِ اللهِ عَيْقِيلَةٍ أَنَّ رسولَ اللهِ عَيْقِلَةٍ مَسَحَ على الخُفَّيْنِ. ورَوَى البُخَارِيُّ، عن سَعْدِ بنِ مالِكٍ، والمُغِيرَةِ، وعَمْرِو بنِ أُمَيَّة (١١٠ / ١١٠ طَالَحُقَيْنِ. ورَوَى البُخَارِيُّ، ورَوَى أبو داود، (١٩٠) عن جَرِيرِ بنِ عبدِ اللهِ، أَنَّه أَنَّه اللهِ، أَنَّه اللهِ، أَنَّه اللهِ، أَنَّه اللهِ عَلَيْدِ اللهِ اللهِ عَلَيْدِ اللهِ ال

(١٨) حديث سعد بن مالك، أي ابن أبي وقاص، أخرجه البخاري، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٢/١. كما أخرجه النسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. المجتبي ٧٠/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١/١٨١. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٩/، ١٧٠، ١٦٦، ٣٦٦. وحديث المغيرة بن شعبة، أخرجه البخاري، في: باب الرجل يوضيء صاحبه، وباب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء، وفي: باب الصلاة في الجبة الشامية، وباب الصلاة في الخفاف، من كتاب الصلاة. وفي: باب في الجبة في السفر والحرب، من كتاب الجهاد، وفي: باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر، وباب من لبس جبة الصوف في الغزو، من كتاب اللباس. صحيح البخاري ٥٦/١، ١٠١، ٢٢، ١٠١، ٥٠/٤، ٥٠/٤ . ومسلم، ف: باب في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة، وفي: باب في تقديم الجماعة من يصلي بهم إلخ، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢٢٨/١ - ٣٢٠، ٣١٧، ٣١٨. وأبو داود، في: باب في المسح على الخفين، وباب كيف المسح، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٣/١-٣٦. والترمذي، في: باب في ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١/٠٥١. والنسائي، في: باب الإبعاد عند إرادة الحاجة، وباب صب الخادم الماء على الرجل للوضوء، وباب صفة الوضوء-غسل الكفين، وباب المسح على العمامة مع الناصية، وباب كيف المسح على العمامة، وباب المسح على الخفين، وباب المسح على الخفين في السفر، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصلاة في الخفين، من كتاب القبلة. المجتبي ٢١/١، ٥٥، ٥٥، ٦٦، ٦٠، ٧١، ٧١، ٥٧/٢ . وابن ماجه، في: باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، وباب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٣٧/١، ١٨١. والإمام مالك، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. الموطأ ٣٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٤٤/٤، ٢٤٦ – ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥. وحديث عمرو بن أمية أخرجه البخاري، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٦٢/١. والنسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. المجتبي ١٩/١. والإمام أحمد، في: المسند

(٩٩) في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١. وأخرجه أيضا البخاري، في:

تَوضَّأً، ومَسَحَ على الحُفَّيْنِ، فقِيلَ له: أَتَفْعَلُ هذا؟ قال: مَا يَمْنَعُنِى أَنْ أَمْسَحَ، وقد رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَمْسَحُ! فقِيلَ له: قَبْلَ نُزُولِ المَائِدَةِ أَو بَعْدَهُ؟ فقال: ماأَسْلَمْتُ إِلَّا بِعِدَ نُزُولِ المَائِدَةِ. وفي رِوَايةٍ، أَنَه (٢٠٠) قال: إنِّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلِيْهِ ماأَسْلَمْتُ إِلَّا بِعِدَ نُزُولِ المَائِدَةِ. وفي رِوَايةٍ، أَنَه (٢٠٠): فكان يُعْجِبُهُم هذا؛ لأنَّ بَالَ، ثم تَوضَّأً، ومَسَحَ على خُفَّيه. قال إبراهيمُ (٢٠٠): فكان يُعْجِبُهُم هذا؛ لأنَّ إِسْلامَ جَرِيرٍ كَانَ بِعِدَ نُزُولِ المَائِدَةِ. مُتَّفَقٌ عليه. ورَوَاهُ حُذَيْفَة (٢٠٠)، والمُغِيرَة (٢٠٠)، عن النَّبِيِّ عَلَيْتُهُ، مُتَّفَقٌ عليهما. قال أحمدُ: ليس في قلْبِي مِن المَسْجِ شَيءٌ، فيه (٢٠٠) أَرْبَعُونَ حَدِيثاً عن أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَيْقِيلٍهُ، مَا رَفَعُوا إِلَى النَّبِيِّ، ومَا وقَفُوا. فَصل: ورُوى عن أَحْدَ، أَنَّه قال: المَسْحُ أَفْضَلُ. يَعْنِي مِن العَسْلِ؛ لأَنَّ النَّبِي فَضَلَ: وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ، والحَكَمِ، وإسْحَاق؛ فَنْ أَنَّهُ وَالْ الفَضْلَ. وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ، والحَكَمِ، وإسْحَاق؛ لأَنَّهُ رُوى عن النَّبِيِّ عَلَيْلِهُ، أَنَّهُ قال: (إنَّ الله يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ برُخَصِهِ». (٢٥٠) وما فَلَانَّهُ وَلَا اللهُ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ برُخَصِهِ». (٢٥٠) وما فَلَانَهُ وَلَا اللهُ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ برُخَصِهِ». (٢٥٠) وما فَلَانَهُ وَلَا اللهُ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ برُخَصِهِ». (٢٥٠) وما

باب الصلاة في الخفاف، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ١٠٨/١. ومسلم، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. من كتاب الطهارة. من كتاب الطهارة. من كتاب الطهارة. على الخفين، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٣٩/١. والنسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة، وفي: باب الصلاة في الخفين، من كتاب القبلة. المجتبى ١٧٩/١، ٥٧/٢. وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٤/، ١٨١، ١٨١، والإمام أحمد، في: المسند ١٩٥٨، ٣٦١، ٣٦١، ٣٦٤.

⁽٢٠) سقط من: الأصل.

⁽۲۱) أي: النخعي.

⁽٢٢) حديث حذيفة أخرجه البخارى، فى: باب البول عند صاحبه والتستر، من كتاب الوضوء. صحيح البخارى ٢٦/١. ومسلم، فى: باب ماجاء فى المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ١٨١/١. وليس فى لفظه عند البخارى ومسلم أنه مسح على خفيه. كما أخرجه أبو داود، فى: باب البول قائما، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢/١. والنسائى، فى: باب ترك الإبعاد عند قضاء الحاجة، وباب الرخصة فى البول فى الصحراء قائما، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢١/١، ٢٧، ٢٧، وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨١/، والإمام أحمد، فى المسند ٢٠/٥.

⁽٢٣) تقدم في أول الباب.

⁽۲٤) في م: «وفيه».

⁽۲۰) أخرجه مسلم، في: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر إلخ، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ۲۸/۲ ۷۸. والنسائي، في: باب العلة التي من أجلها قيل: مايكره في الصيام في السفر، وذكر الاختلاف، وباب ذكر الاختلاف على على بن المبارك في مايكره في الصيام في السفر. المجتبى ١٤٧/٤. والإمام أحمد، في: المسند ٧١/٢، ١٤٨٨، ١٥٨٤.

خُيرُ رسُولُ اللهِ عَيْقِ مِنْ أَمْرَيْنِ، إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُما (٢١)، ولأنَّ فيه مُخَالَفَةَ أَهْلِ البِدَعِ، وقد رُوِى عن سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ أَنَّه قال لِشُعَيْبِ بنِ حَرْبٍ (٢٧): لا يَنْفَعُكَ ما كَتَبْتَ، حتى تَرَى المَسْحَ على الخُفَيْنِ أَفْضَلَ مِن الغَسْلِ. ورَوَى حَنْبَلّ، عن أَحمد، أنَّه قال: كُلَّهُ جَائِزٌ، المَسْحُ والغَسْلُ، ما فى قَلْبِي مِنَ المَسْحِ شيءٌ، ولا من الغَسْلِ. وهذا قَوْلُ ابْنِ المُنْذِرِ. ورُوِى عن ابنِ عُمَرَ، أنَّه أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا على الغَسْلِ. وهذا قَوْلُ ابْنِ المُنْذِرِ. ورُوِى عن ابنِ عُمَرَ، أنَّه أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا على خِفَافِهِم، وخَلَعَ خُفَّيْه، وتَوضَّأَ، وقال: حُبِّبَ إِلَى الوُضُوءُ. وقال ابنُ عُمَرَ: إنِّى لَمُولَعْ بِغَسْلِ قَدَمَى، فلا تَقْتَدُوا بِي. وقِيل: الغَسْلُ أَفْضَلُ، لأَنَّه المَفْرُوضُ فى كِتَابِ اللهِ تعالى، والمَسْحُ رُحْصَةٌ. وقد ذَكَرْنَا مِنْ حديثِ رسولِ اللهِ عَيْقَالَةٍ: «إنَّ كَتَابِ اللهِ تَعالَى، والمَسْحُ رُحْصَةٌ. وقد ذَكَرْنَا مِنْ حديثِ رسولِ اللهِ عَيْقَالَةٍ: «إنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ تُقْبَلُ رُحَصَهُ".

٧٨ – مسألة؛ قال أبو القاسِم، رحمه الله: (ومَنْ لَبِسَ خُفَّيْهِ، وَهُوَ كَامِلُ الطَّهَارَةِ، ثُمَّ أَحْدَثَ، مَسَحَ عَلَيْهِما)

لا نعلمُ فى اشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الطَّهَارَةِ لِجَوَازِ المَسْجِ خِلافاً. ووَجْهُه: ماروى المُغِيرَةُ، قال: المُغِيرَةُ، قال: كنتُ مع النَّبِيِّ عَيِّلِكُ فى سَفَرٍ، فأهْوَيْتُ لأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فقال: «دَعْهُما فإنِّى أَدْخَلْتُهُما طَاهِرَتَيْنِ» فمَسَحَ عليْهِما. مُتَّفَقٌ عليه (١١./ فأمَّا إِنْ غَسَلَ ١١١ و

⁽٢٦) أخرجه البخارى، فى: باب صفة النبى عَلِيَكُ ، من كتاب المناقب، وفى: باب قول النبى عَلِيكَ : يسروا ولا تعسروا، من كتاب الأدب، وفى: باب إقامة الحدود، من كتاب الحدود. صحيح البخارى ٢٣٠/، ٢٣٠/، ٣٧/، ١٩٩، ١٩٩، ١٩٩، ١٩٩، وأبو ١٩٩، ١٩٩، وأبو المضائل. صحيح مسلم ١٨١٣/٤. وأبو داود، فى: باب التجاوز فى الأمر، من كتاب الأدب. سنن أبى داود ١/٥٥، والإمام مالك فى: باب ماجاء فى حسن الخلق، من كتاب حسن الخلق. الموطأ ٣٠٣/، ٩٠٠، والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٥، ١١٥، ١١٤، ٢٦٢، ٢٢٢، ٢٢٢، ٢٢٢، ٢٢٢، ٢٦٢.

⁽۲۷) شعيب بن حرب المدائني الزاهد، أحد علماء الحديث، المتوفى سنة سبع وتسعين ومائة. العبر ٣٢٣/١. (١) أخرجه البخارى، ف: باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان، من كتاب الوضوء، وفى: باب جبة الصوف فى الغزو، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ٢٢/١، ١٨٦/٧. ومسلم، فى: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٠٠١. وأبو داود، فى: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٣٣/١، والدارمي، فى: باب في المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٨١/١، والإمام أحمد، فى: المسند ١٨١/١، ٢٥٥، ٢٥٥،

إِحْدَى رِجْلَيْهِ، فَأَدْخَلَهَا الْحُفَّ، ثَم غَسَلَ الْأَخْرَى وأَدْخَلَهَا الْحُفَّ، لَم يَجُوز الْمَسْحُ أَيضاً. وهو قَوْلُ الشَّافِعِيّ، وإسْحَاق، ونَحْوه عن مَالِكٍ. (وحَكَى بَعْضُ أَصحابِنا رِوَايَةً أُخْرَى عن أَحَمَدَ) أَنَّه يجوزُ الْمَسْخُ. رَوَاهَا أَبُو طَالِبٍ عنه، وهو قَوْلُ يحيى بنِ آدَم، وأَبى ثَوْرٍ، وأصْحابِ الرَّأْي، لأَنَّه أَحْدَثَ بعد كَمَالِ الطَّهَارَةِ واللَّبُسِ، فجازَ الْمَسْحُ، كَالُو نَزَعَ الخُفَّ الأَوَّلُ ثَم عادَ فَلَبِسَهُ. وقِيل أَيضاً، فِيمَنْ غَسَلَ رِجْلَيْه، ولَبِسَ خُفَيْه، ثم غَسَلَ بَقِيَّةً أَعْضَائِهِ: يجوزُ له المَسْحُ. وذلك مَبْنِيِّ عَلَيْكِة: على أَنَّ الترْتِيبَ غيرُ وَاجِبٍ في الوُضُوءِ، وقد سَبَقَ. ولَنا، قَوْلُ النَّبِيِّ عَلِيْكِة: (دَعْهُمَا، فإنِّي أَدْخَلْتُهُما طَاهِرَتَيْنِ». وفِي لَفْظٍ لأَيى داود: «دَع الخُفَيْنِ، فَإِنِّي الْحُقْنِ، فَإِنِّي وَقَدَ اللَّهِ وَلَى الْفَظِ اللهِيَّةُ وَجُودَ الطَّهَارَةِ فيهما جميعاً أَدْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الخُفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ». فَجَعَلَ العِلَّةُ وُجُودَ الطَّهَارَةُ فيهما جميعاً أَدْخَالُهُها؛ كالصَّلَاةِ، ومَسَّ المُصْحَفِ، ولأَنَّ الأَوَّلُ خُفِّ مَالُبُوسٌ وَقَتَ إِلْحَقْنُ الْأَوَّلُ خُفِّ مَالُمُوسٌ وَفَتَ الْمَلْمَ فَالَ عَسْلِ قَدَمِهُ مَا عَلْمُ ولَا الطَّهارَةُ الْمَدْ فَالَه الْمَسْحُ عليه، كَا لوْ لَبِسَهُ قبلَ غَسْلِ قَدَمِه أَنَ الْمُوسُ وَلِيلُ الطَّهارِةُ المَحْدِثِ أَنَّه لا يجوزُ له مَسُّ المُصْحَفِ بالعُضْوِ المَعْسُولِ، فأمَّا إذا نَزَعَ الخُفَّ الخُفَّ المَصْحَفِ الْعُضُو المَعْسُولِ، فأمَّا إذا نَزَعَ الخُفَّ الخُفَّ الْخُلُولُ، ولَمَ الْمُسْحُ عليه، كَا لُو لَبِسَهُ قبلَ غَسْلِ قَدَمِهُ المَعْمُولُ الخُفَّ الْخُفُّ الْخُفَّ الْخُفُّ الْمَعْمُولُ ، فَاللَّهُ المَعْمُولُ اللَّهُ الْوَلَ الْمُؤْلُ اللْوَلُ اللْعُلُولُ اللْعُلُولُ الْعُلْولُ الْعُلْمُ الْمُعْرَالِ الطَهارِقِ.

وقَوْلُ الْخِرَقِيِّ: «ثَم أَحْدَثَ». يَعْنِي الحَدَثَ الأَصْغَرَ؛ فإنَّ جَوَازَ المَسْجِ مُخْتَصُّ به، ولا يُجْزِيءُ المَسْحُ في جَنابةٍ، ولا غُسْلِ وَاجِبٍ، ولا مُسْتَحَبِّ، لا نَعْلَمُ في هذا خِلافاً. وقد رَوَى صَفْوَانُ بنُ عَسَّالِ المُرَادِيُّ، قال: كان رسولُ اللهِ عَلَيْتِهِ يَأْمُرُنا إذا كُنَّا مُسَافِرِينَ، أو سَفْراً، أَنْ لا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، إلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لكنْ مِنْ غائِطٍ وبَوْلٍ ونَوْمٍ. رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٤). وقال:

⁽٢-٢) فى الأصل: «وحُكى عن بعض أصحابنا رواية أخرى».

⁽٣) في م: «قدميه».

⁽٤) فى: باب ماجاء فى المسح على الخفين للمسافر والمقيم، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٤٢/١. والنسائى، فى: باب التوقيت فى المسح على الخفين للمسافر، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧١/١. وابن ماجه، فى: باب الوضوء من النوم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٦١/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٣٩/٤.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ. ولأنَّ وُجُوبَ الغُسْلِ يَنْدُرُ، فلا يَشُقُّ إِيجَابُ غَسْلِ القَدَمِ، بِخِلافِ الطَّهارَةِ الصُّغْرَى، ولذلك وَجَبَ غَسْلُ ما تَحْتَ الشُّعُورِ الكثيفة، وهكذا الحُكْمُ في العِمَامَةِ، وسائِر الحوائِل، إلَّا الجَبِيرَةَ وما في مَعْناها.

فصل: فإنْ تَطَهَّرَ، ثم لَبِسَ الخُفَّ، فأَحْدَثَ قبلَ بُلُوغِ الرِّجْلِ قَدَمَ الخُفِّ، لم يَجُزْ له المَسْحُ؛ لأَنَّ الرِّجْلَ حَصَلَت في مَقَرِّها وهو مُحْدِثٌ، فصارَ كما لو بَدَأ اللَّبْسَ وهو مُحْدِثٌ.

فصل: فإنْ تَيَمَّم، ثم لَبِسَ/ الخُفَّ، لم يكن له المَسْعُ؛ لأنَّه لَبِسَهُ على طَهارَةٍ غيرِ كَامِلَةٍ، ولأنَّها طهارَةُ ضَرُورَةٍ، بَطَلَتْ مِنْ أَصْلِها، فصارَ كاللَّابِسِ له على غيرِ طهارَةٍ، ولأنَّ التَّيَمُّمَ لا يَرْفَعُ الحَدَثَ، فقد لَبِسه وهو مُحْدِثٌ. وإنْ تَطَهَّرَتِ طهارَةٍ، ولأنَّ التَّيَمُّمَ لا يَرْفَعُ الحَدَثَ، فقد لَبِسه وهو مُحْدِثٌ. وإنْ تَطَهَّرَتِ المُسْتَحَاضَةُ، ومَنْ بِهِ سَلَسُ البَوْلِ، وشِبْهُهُما، ولَبِسُوا خِفَافاً، فلهم المَسْعُ عليها. نصَّ عليه أحمدُ؛ لأنَّ طَهارَتَهُم كَامِلَةٌ في حَقِّهِم. قال ابْنُ عَقِيلٍ: لأنَّها عليها. نصَّ عليه أحمدُ؛ لأنَّ طَهارَتَهُم كَامِلَةٌ في حَقِّهِم. قال ابْنُ عَقِيلٍ: لأنَّها مُضْطَرَّةٌ إلى التَّرُخُص، وأَحَقُ مَنْ يَتَرَخَّصُ (٥) المُضْطَرُّ. فإن انْقَطَعَ الدَّمُ، وزَالَتِ الطَّهارَةُ مِنْ أَصْلِها، ولم يكنْ لها المَسْحُ، كالمُتَيَمِّمِ إذا وَجَدَ المُاءَ.

فصل: إذا لَبِسَ خُفَيْنِ، ثم أَحْدَثَ، ثم لَبِسَ فوقَهُما خُفَيْنِ أو جُرْمُوقَيْنِ أَو جُرْمُوقَيْنِ، ثم أَحْدَثَ، ثم لَبِسَهُما على حَدَثِ. وإنْ مَسَحَ على يَجُزِ المَسْحُ عليهما أيضاً. ولأصْحَابِ الشَّافِعِيِّ الأَوَّلَيْنِ، ثم لَبِسَ الجُرْمُوقَيْنِ، لم يَجُزِ المَسْحُ عليهما أيضاً. ولأصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجُهٌ فِي تَجْوِيزِه؛ لأنَّ المَسْحَ قائِمٌ مَقَامَ غَسْلِ القَدَمِ. ولَنَا، أَنَّ المَسْحَ على الخُفِّ لم يُزِل الحَدَثَ عَنِ الرَّجُلِ، فكأنَّه لَبِسَه على حَدَثٍ، ولأنَّ الخُفَّ المَمْسُوحَ عليه بَدُلٌ، والبَدَلُ لا يكونُ له بَدَلٌ، ولأَنَّه لَبِسَهُ على طَهَارَةٍ غيرِ كَامِلَةٍ، فأَشْبَهَ المُتَيَمِّم. وإنْ لَبِسَ الفَوْقَانِيَّ قبلَ أَنْ يُحْدِثَ، جَازَ المَسْحُ عليه بِكُلِّ حَالٍ، سَوَاءٌ كان الذي وإنْ لَبِسَ الفَوْقَانِيَّ قبلَ أَنْ يُحْدِثَ، جَازَ المَسْحُ عليه بِكُلِّ حَالٍ، سَوَاءٌ كان الذي عَنه صَحِيحاً أَو مُخَرَّقاً. وهو قَوْلُ الحسنِ بنِ صَالِحٍ، والتَّوْرِيِّ، والأَوْزَاعِيِّ،

⁽٥) في م: «ترخص».

⁽٦) الجرموق، كعصفور: مايلبس فوق الخف.

وأصْحَابِ الرَّأْي، ومَنَعَ منه مالِكٌ في إحْدَى رَوَايَتَيْه، والشَّافِعِيُّ في أَحَدِ قَوْلَيْه؛ (الله عَلَيْ الحَاجَةَ لا تَدْعُو إلى لُبْسِه في الغالِب، فلا يَتَعَلَّقُ به رُخْصَةٌ عَامَّةٌ ، كالجَبيرَةِ ا وَلَنَا، أَنَّه خُفٌّ سَاتِرٌ يمكنُ مُتَابَعَةُ المَشْي فيه، أَشْبَهَ المُنْفَرِدَ (^^)، وكما لو كان الذي تَحَتُّه مُخَرَّقاً، وقَوْلُه: «الحَاجَةُ لا تَدْعُو إليه». مَمْنُوعٌ؛ فإنَّ البلادَ الباردَةَ لا يَكْفِي فيها خُفٌّ وَاحِدٌ غالِباً، ولو سَلَّمْنَا ذلك، ولَكِنَّ الحاجَةَ مُعْتَبَرَةٌ بِدَلِيلِها، وهو الإقْدَامُ على اللُّبس، لابنَفْسِها، فهو كالخُفِّ الوَاحِدِ. إذا ثَبَتَ هذا فمتى نَزَعَ الفَوْقَانِيُّ قبلَ مَسْجِهِ، لم يُؤَثِّر ذلك، وكان لُبْسُه كعَدَمِه، وإنْ نَزَعَهُ بعدَ مَسْجِه، بَطَلَتِ الطَّهَارَةُ، ووَجَبَ نَزْعُ الخُفَّيْنِ وغَسْلُ الرِّجْلَيْنِ؛ لِزَوَالِ مَحَلِّ المَسْجِ. ونَزْعُ أَحَدِ الخُفَّيْنِ كَنَرْعِهِما؛ لأنَّ الرُّخْصَةَ تَعَلَّقَتْ بهما، فصَارَ كانْكِشَافِ القَدَمِ، ولو أَدْخَلَ يَدَهُ مِن تَحْتِ الفَوْقَانِيِّ، ومَسَحَ الذي تحته، جازَ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ منهما مَحَلِّ لِلْمَسْج، ١١٢ و فجازَ المَسْحُ على ماشاءَ منهما، كما يَجُوزُ غَسْلُ/ قَدَمِهِ في الخُفِّ، مع أنَّ له المَسْحَ عليه. ولو لَبسَ أَحَدَ الجُرْمُوقَيْن في إحْدَى الرِّجْلَيْن دُونَ الْأَخْرَى، جازَ المَسْحُ عليه، وعلى الخُفِّ الذي في الرِّجْلِ الأُخْرَى؛ لأنَّ الحُكْمَ تَعَلَّقَ به وبالخُفِّ في الرِّجْلِ الأُخْرَى، فهو كما لو لم يكنْ تَحْتَهُ شيءٌ.

فصل: فإنْ لَبِسَ نُحفًّا مُخَرَّقاً فَوْقَ صَحِيجٍ، فعن أحمدَ، جَوَازُ المَسْجِ. قال، في رواية حَرْب: الخُفُّ (٩) المُخَرَّقُ إذا كان في رِجْلَيْهِ جَوْرَبٌ، مَسَحَ، وإنْ كان الخُفُّ مُنْخَرِقاً، وأمَّا إنْ كان تَحْتَه لَفَائِفُ أو خِرَقٌ، فلا يَجُوزُ المَسْحُ. نَصَّ عليه أحمدُ في مَوَاضِعَ. ووَجْهُه أنَّ القَدَمَ مَسْتُورٌ (٩) بما يَجُوزُ المَسْحُ عليه، فَجَازَ المَسْحُ كما لو كان السُّفْلَانِيُّ مَكْشُوفاً، بخِلَافِ ما إذا كان تحتَه لُفَافَةٌ. وقال القاضي وأصْحابُه: لا يَجُوزُ المَسْحُ إِلَّا على التَّحْتَانِيِّ؛ لأنَّ الفَوْقَانِيَّ لا يَجُوزُ المَسْحُ عليه مُنْفَرِدًا(' ')، فلم يَجُزِ المَسْحُ عليه مع غيرِه، كالذي تحَتَّهُ لُفَافَةٌ، وإنْ لَبسَ مُخَرَّقاً

⁽٧-٧) سقط من: الأصل.

⁽٨) في م: «المفرد».

⁽٩) سقط من: الأصل.

⁽١٠) في م: «مفردا».

على مُخَرَّقٍ، فاسْتَتَرَ القَدَمُ بهما، احْتَمَلَ أَنْ يكونَ كالتى قَبْلَها؛ لأَنَّ القَدَمَ مَسْتُورٌ بالخُفَّيْنِ، فأَشْبُهَ المَسْتُورَ بالصَّحِيحَيْنِ، أو صَحِيحٍ ومُخَرَّق، واحْتَمَلَ أَنْ لا يَجُوزَ؛ لأَنَّ القَدَمَ لم يَسْتِترْ بِخُفِّ صَحِيحٍ، بِخِلافِ التي قَبْلُهَا.

فصل: وإنْ لَبِسَ الخُفَّ بعدَ طَهَارَةٍ مستحَ فيها على العِمَامَةِ، أو العِمَامَةَ بعدَ طَهَارَةٍ مَستحَ فيها على العِمَامَةِ أَنَّه لا يَجُوزُ طَهَارَةٍ مَستحَ فيها على الخُفِّ، فقال بعضُ أصْحَابِنا: ظَاهِرُ كَلاِمِ أَحمدَ: أَنَّه لا يَجُوزُ المَسْحُ، لأَنَّهُ لَبِسَ على طَهَارَةٍ مَمْسُوحٍ فيها على بَدَلٍ، فلم يَسْتَبِج المَسْحَ باللَّبسِ فيها، كما لو لَبِسَ خُفًّا على طَهَارَةٍ مَستحَ (١١) فيها على خُفِّ. وقال القاضى: يَحْتَمِلُ فيها، كما لو لَبِسَ جُفًّا على طَهَارَةٌ كَامِلَةٌ، وكُلُّ وَاحِدٍ منهما ليس بِبَدَلٍ عَنِ الآخرِ، بخِلافِ الخُفِّ المَلْبُوسِ على خُفِّ مَمْسُوحٍ عليه.

فصل: وإنْ لَبِسَ الجَبِيرَةَ على طَهَارَةٍ مَسَحَ فيها على خُفِّ أو عِمَامةٍ، وقُلْنَا ليس مِنْ شَرْطِهَا الطَّهَارَةُ، جَازَ المَسْحُ بكُلِّ حَالٍ، وإنْ اشْتَرَطْنَا لها الطَّهَارَةَ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ كالعِمَامَةِ المَلْبُوسَةِ على طَهَارَةٍ مَسَحَ فيها على الخُفِّ، واحْتَمَلَ جَوَازَ المَسْجِ بكُلِّ حَالٍ؛ لأَنَّ مَسْحَهَا عَزِيمَةٌ، وإنْ لَبِسَ الخُفَّ على طَهَارَةٍ مَسَحَ فيها على الجَبِيرَةِ، جَازَ المَسْحُ عليهِ، لأَنَّها عَزِيمَةٌ، ولأنَّها إنْ كانَتْ ناقِصةً فهو لِنَقْصٍ لم يَرَلُ، فلمْ يَمْنَعْ جَوَازَ المَسْج، كنَقْصِ طَهَارَةِ المُسْتَحَاضَةِ قبلَ زَوَالِ عُذْرِها. وإنْ لَبِسَ الجَبِيرَةِ، جازَ المَسْحُ، لما ذَكُرْنَاهُ.

٧٩ ــ /مسألة؛ قال: (يَوْماً ولَيْلَةً لِلْمُقِيمِ، وثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ولَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ)

۱۱۲ ظ

قال أحمدُ: التَّوْقِيتُ ما أَثْبَتُهُ فى المَسْعِ على الخُفَّيْنِ. قيل له: تَذْهَبُ إليه؟ قال: نعم، وهو مِنْ وُجُوهٍ. وبهذا قال عُمَرُ، وعلىّ، وابنُ مَسْعُودٍ، وابْنُ عَبَّاس، وأبو زَيْدٍ، وشُرُيْع، وعَطَاء، والتَّوْرِيُّ، وإسحاق، وأصْحابُ الرَّأْي، وهو ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وقال اللَّيْثُ: يَمْسَعُ ما بَدَا له. وكذلك قال مَالِكٌ فى المُسَافِرِ. وله فِى المُقِيمِ رِوايَتانِ؛ إحْدَاهُما يَمْسَعُ، مِنْ غيرِ تَوْقِيتٍ. والثانيةُ لا يَمْسَعُ؛ لِما

⁽۱۱) فی م: «ومسح».

رَوَى أَبِيُّ بِنُ عُمارة ، قال: قُلْتُ: يارسول اللهِ، أَمْسَحُ (') على الخُفَيْنِ؟ قال: (ويَوْمَيْنِ). وَلَمَنَمْ (') على الخُفَيْنِ؟ قال: (ويَوْمَيْنِ)، قَلْتُ: (ويَوْمَيْنِ)، قال: (ويَوْمَيْنِ)، قَلْتُ: ويَوْمَيْنِ)، قال: (ويَوْمَيْنِ)، رَوَاهُ أَبُو داود ('')، ولأَنَّهُ مَسْحٌ في طَهَارَة ، فلم يَتَوَقَّتْ، كَمَسْجِ الرَّأْسِ والجَبِيرَةِ ('). ولَنا، مارَوَى علىّ، رَضِى الله عنه، أنَّ النّبِيَّ عَلَيْ جَعَلَ ثَلاَثَة أَيَّامٍ ولَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ، ويَوْماً ولَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. رواهُ مُسْلِم ('')، وَحَدِيثُ صَفُوانَ بِنِ عَسَّالٍ، وقد ذَكَرْ نَاهُ (')، وعَنْ عَوْفِ بِنِ مالِكٍ الأَشْجَعِيّ، أنَّ وحَدِيثُ صَفُوانَ بِنِ عَسَّالٍ، وقد ذَكَرْ نَاهُ (')، وعَنْ عَوْفِ بِنِ مالِكٍ الأَشْجَعِيّ، أنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيْكَ أَمَر بالمَسْجِ على الخُفَيْنِ في غَزْوَةٍ تَبُوكَ، ثَلاثَة أَيَّامٍ ولَيَالِيهِنَّ لِلْمُسنَافِرِ، ويَوْماً ولَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. رواهُ الإِمامُ أَحْدُ (')، وقال: هو أَجْوَدُ حَدِيثِ في المُسَافِرِ، ويَوْماً ولَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. رواهُ الإِمامُ أَحْدُ (')، وقال: هو أَجْوَدُ حَدِيثِ في المُسَافِرِ، ويَوْماً ولَيْلَةً لِلْمُقِيمِ. رواهُ الإِمامُ أَحْدُ (')، وقال: هو أَجُودُ حَدِيثِ في المُحَدِّينِ ولللهُ اللهِ أَلْهُ مَنْ وَعِمد بن زيد. ويحتمِلُ أنَّه وهو آخِرُ فِعْلِه، وحَدِيثُهُم ليس بالقوييِّ. قاله أبو داود. وفِي إسْنادِهِ مَجَاهِيلُ، ممهم: عَبْدُ الرَّحْمُنِ بن رَزِين، وأيوبُ بنُ قَطَن، ومحمد بنُ زيد. ويحتمِلُ أنَّه قال: مُمْسَخُ ما شَاءَ، إذا نَزَعَهُما عندَ النِهاءِ مُدَّتِهِ ثُمَّ لَبِسَهُما. ويحمد بنُ زيد. ويحتمِلُ أنَّه قال: مُسْمَحُ ما شَاءَ، إذا نَزَعَهُما عندَ النِهاءِ مُدَّتِهِ ثُمَّ لَبِسَهُما. ويمُعمد بنُ زيد. ويحتمِلُ أنَّه مَالُونِ حَدِيثِ عَوْف في غَزْوَةٍ تَبُوكَ، وليس بينها وبينَ وَفَاق رَسُولِ اللهِ عَلَيْكُ أَلَّهُ مَنْ وَفَا وَسُهُمْ بِنَقِضُ بِاللهُ عَلْ والسَّدِيثَةِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا وَيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِاللّهِ اللهِ عَلْوَلَ وَاللّهُ اللهُ وَلَا وَيَعْمُلُ أَلَّهُ مَسْرُونَ عَدِيثِ عَوْفَ وَ اللهُ عَلْقُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

فصل: إذا انْقَضَتِ المُدَّةُ بَطَلَ الوُضُوءُ، وليس له المَسْحُ إِلَّا أَنْ يَنْزِعَهُما ثم

⁽١) في الأصل: «أتمسح». والمثبت في: م، وسنن أبي داود.

⁽٢-٢) سقط من: الأصل.

⁽٣) في: باب التوقيت في المسح، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٥/١.

⁽٤) في الأصل: «في الجبيرة».

^(°) فى: باب التوقيت فى المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٢/١. وأخرجه النسائى، فى: باب التوقيت فى المسح على الخفين للمقيم، من كتاب الطهارة. المجتبى ٧٢/١. والدارمى، فى: باب التوقيت فى المسح، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ١٨١/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٩٦/١، ١٠٠، ١٢٩، ١٢٥.

⁽٦) تقدم في صفحة ٣٦٢.

⁽٧) في المسند ٦٧/٦.

⁽٨) في م: «غزاة».

يَلْبِسَهُما على طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ. وفيه رِوَايةٌ أُخْرَى، أَنَّه يُجْزِئُه غَسْلُ قَدَمَيْهِ، كَمَا لو خَلَعَهُما. وسنذْكُرُ ذلك والخِلَافَ فيه، إنْ شاءَ الله تعالى. وقال الحسنُ: لا يَبْطُلُ الوُضُوءُ، ويُصَلِّى حتى يُحْدِثَ، ثم لا يَمْسَحُ بعدُ حتى يَنْزِعَهُما. وقال داود: يَنْزِعُ خُفَيْهِ ولا يُصَلِّى فِيهما، فإذا نَزَعَهُما صَلَّى حتى يُحْدِثَ؛ لأنَّ الطَّهَارَةَ لا يَبْطُلُ إلَّا بِحَدَثٍ، ونَزْعُ الخُفِّ ليس بِحَدَثٍ، وكذلك انْقِضَاءُ المُدَّةِ. ولَنا، / أنَّ عَسْلُ الرِّجْلَيْنِ شَرْطٌ لِلصَّلَةِ، وإنَّما قَامَ المَسْحُ مَقَامَهُ في المُدَّةِ، فإذا انْقَضَتْ لم غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ شَرْطٌ لِلصَّلَةِ، وإنَّما قَامَ المَسْحُ مَقَامَهُ في المُدَّةِ، فإذا انْقَضَتْ لم يَجُوزُ أنْ يَقُومَ مَقَامَهُ إلَّا بِدَلِيلٍ، ولأنَّها طَهَارَةٌ لا يَجُوزُ ابْتِدَاؤُها، فيُمْنَعُ مِن اسْتِدَامَتِها، كالتَّيَمُّمِ (٩) عندَ رُؤْيَةِ الماءٍ.

• ٨ _ مسألة؛ قال: (فإِنْ خَلَعَ قَبْلَ ذَلِكَ أَعَادَ الرُضُوءَ)

يَعْنِى قبلَ انْقِضَاءِ المُدَّةِ، إذا خَلَعَ خُفَّيْهِ بعدَ المَسْجِ عليهما، بَطلَلَ وُضُوؤُهُ. وبه قال النَّخَعِیُّ، والزُّهْرِیُّ، ومَکْحُولْ، والأَّوْزَاعِیُّ، وإسحاق، وهو أَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِیِّ، والنَّهْرِیُّ، والنَّهْ فَعْنُلُ قَدَمَیْه. وهو مَذْهَبُ أَلَی الشَّافِعِیِّ، لُأَنَّ مَسْحَ الخُفَّیْنِ نَابَ عَنْ غَسْلِ الرِّجْلَیْنِ خَاصَةً، فَطُهُورُهُما یُبْطِلُ مَا نَابَ عنه النَّ مَسْحَ الخُفَّیْنِ نَابَ عَنْ غَسْلِ الرِّجْلَیْنِ خَاصَةً، فَطُهُورُهُما یُبْطِلُ مَا نَابَ عنه اللَّیْ مُسْحَ الخُفَیْنِ نَابَ عَنْ أَجازَ نَابَ عَنه. وهذا الاختِلَافُ مَبْنی علی وُجُوبِ المُوالَاةِ فی الوُضُوءِ، فَمَنْ أَجازَ التَّهْرِیقَ جَوَّزَ غَسْلَ القَدَمَیْنِ؛ لأَنَّ سَائِرَ أَعْضَائِهِ مَعْسُولَةٌ، ولم یَبْقَ إلَّا غَسْلُ قَدَمَیْهِ، التَّهْرِیقَ أَبْطَلَ وُضُوءَهُ؛ لِفُواتِ المُوالاةِ، فعلی فاذا عَسَلَهُ مَا الخُفَیْنِ قبلَ جَفافِ الماءِ عَنْ یَدَیْه، أَجْزَأَهُ غَسْلُ قَدَمَیْه، وصارَ کَانَّهُ عَلَیْهُ مَا قبلَ مَسْحِهِ علیهما. وقال الحسنُ، وقتَادَةُ، وسُلیمان بنُ حَرْبِ (۲): لا خَلَعُهُما قبلَ مَسْحِهِ علیهما. وقال الحسنُ، وقتَادَةُ، وسُلیمان بنُ حَرْبِ (۲): لا یَتُوضَانً ، ولا یَعْسِلُ قَدَمَیْه؛ لأَنَّه أَزَالَ المَمْسُوحَ علیه بعدَ کَمالِ الطَّهارَةِ، فأَشْبَة وَلَا المَهْسُوحَ علیه بعدَ کَمالِ الطَّهارَةِ، فأَشْبَهَ وَالْ الطَّهارَةِ، فأَرْالَ المَمْسُوحَ علیه بعدَ کَمالِ الطَّهارَةِ، فأَرْالَ المَمْسُوحَ علیه بعدَ کَمالِ الطَّهارَةِ، فأَرْالَ المَمْسُوحَ علیه بعدَ کَمالِ الطَّهارَةِ، فأَرْانَ المَانِهُ عَلَيْهُ الْمَانِ الطَّهارَةِ، فأَنْهُ الْمَانِهُ عَلَيْهُ الْمَانِ الْمُعْسُونَ علیه بعدَ کَمالِ الطَّهارَةِ، فأَنْهُ الْمُؤْلِ المُعْسَلَةِ عَلَيْهِ الْمُؤْلِ الْمَانِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِقُ الْمَانِ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْمُؤْلِةُ الْم

⁽٩) في م: «كالمتيمم».

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) أبو أيوب سليمان بن حرب بن بجيل الأزدى البصرى، سكن مكة وكان قاضيها، توفي سنة أربع وعشرين وماثتين. تهذيب التهذيب ١٧٨/٤ - ١٨٠.

مالو حَلَقَ رَأْسَهُ بَعْدَ المَسْجِ عليه، أو قَلَّمَ أَظْفَارَهُ بعدَ غَسْلِها، ولأنَّ النَّزْعَ ليس بحَدَثٍ، والطُّهَارَةُ لا تَبْطُلُ إِلَّا بالحَدَثِ. ولَنا، أنَّ الوُضُوءَ بَطَلَ في بَعْض الأعْضاء، فَبَطَلَ في جميعِها، كما لو أَحْدَثَ، وما ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بَنْزُعِ أَحَدِ الخُفَّيْنِ، فإنَّه يُبْطِلُ الطَّهَارَةَ في القَدَمَيْنِ جميعاً، وإنَّمَا نَابَ مَسْحُهُ عن إحْدَاهُما. وأمَّا التَّيَمُّمُ عن بَعْض الأعْضَاء إذا بَطَلَ، فقد سَبَقَ القَوْلُ فيه في مَوْضِعِه. وحُكِيَ عَنْ مَالِكِ أَنَّه إِذَا خَلَعَ خُفَّيْهِ، غَسَلَ قَدَمَيْهِ مَكَانَهُ، وصَحَّتْ طَهَارَتُه. وإنْ أُخَّرَهُ، اسْتَأْنَفَ الطُّهارَةَ؛ لأنَّ الطُّهَارَةَ كانَتْ صَحِيحَةً في جَمِيعِ الأعْضَاء إلى حِين نَزْعِ الخُفَّيْن، أو الْقِضَاءِ المُدَّةِ، وإنَّما بَطَلَتْ في القَدَمَيْن خَاصَّةً، فإذا غَسَلَهُما عَقِيبَ (٣) النَّزْع، لم تَفُتِ المُوالاةُ؛ لِقُرْبِ غَسْلِهِما مِن الطَّهارةِ الصَّحِيحَةِ في بَقِيَّةِ الأعْضَاءِ، ١١٣ ظ بِخِلَافِ ما إذا تَرَاخَى غَسْلُهُما. ولا يَصِحُّ؛ لأنَّ المَسْحَ قد بَطَلَ حُكْمُهُ، (' وصارَ إِلَى أَنْ نُضِيفَ أَ الغَسْلَ إِلَى الغَسْلِ، فلم يَبْقَ لِلْمَسْجِ حُكْمٌ، ولأنَّ الاغْتِبَارَ في المُوالاةِ إِنَّمَا هُو بِقُرْبِ^(°) الغَسْلِ مِنَ الغَسْلِ، لا مِنْ حُكْمِه، فإنَّه متى زال حُكْمُ الغَسْلِ بَطَلَتِ الطَّهارةُ، ولم يَنْفَعْ قُرْبُ الغَسْلِ شيئًا؛ لِكُوْنِ الحُكْمِ لا يَعُودُ بعدَ

فصل: وإنْ نَزَعَ العِمامةَ بعدَ مَسْحِها، بَطَلَتْ طَهارتُه أيضاً. وعلى الرُّوايَة الأُخْرَى، يَلْزَمُه مَسْحُ رَأْسِهِ، وغَسْلُ قَدَمَيْهِ؛ لِيَحْصُلَ التَّرْتِيبُ. ولو نَزَعَ الجَبيرَةَ بعدَ مَسْجِها، فهو كَنَزْ عِ العِمَامَةِ، إلَّا أنَّه إنْ كان مَسَحَ عليها في غُسْلِ يَعُمُّ البَدَنَ، لم يَحْتَجْ إِلَى إِعَادَةِ غُسْلِ وَلا وُضُوءٍ؛ لأنَّ التَّرْتِيبَ والمُوَالَاةَ سَاقِطَانِ فيه.

فصل: ونَزْعُ أَحَدِ الخُفَّيْنِ كَنَزْعِهما في قَوْلِ أَكْثَر أهل العِلْمِ؛ منهم: مالِك، والنُّورِيُّ، والأَوْزَاعِيُّ، وابْنُ المُبَارَكِ، والشَّافِعِيُّ، وأصْحَابُ الرَّأْي. ويَلْزَمُهُ نَزْعُ الآخرِ . وقال الزُّهْرِيُّ : يَغْسِلُ القَدَمَ الذي نَزَ عَ الخُفُّ منه ، ويَمْسَحُ الآخَرَ ؛ لأنَّهما

زَوَالِهِ إِلَّا بسَبَبِ جَدِيدٍ.

⁽٣) في م: «عقب». وهما بمعني.

⁽٤ - ٤) في م: «وصارا الآن نضيف».

⁽٥) في م: «لقرب».

عُضْوَانِ، فأَشْبَهَا الرَّأْسَ والقَدَمَ. ولَنا، أَنَّهما في الحُكْمِ كَعُضْوِ واحِدٍ، ولهذا لا يَجِبُ تَرْتِيبُ أَحَدِهِما على الآخرِ، فبطَلَ (٢) مَسْحُ أَحَدِهِما بِظُهُورِ الآخرِ، كالرِّجْلِ الواحِدةِ، وبهذا فارَقَ الرَّأْسَ والقَدَمَ.

فصل: وانْكِشَافُ بَعْض القَدَمِ مِنْ خَرْقِ كَنَرْعِ الخُفِّ. فإنْ انْكَشَفَتْ ظِهَارَتُهُ، وبَقِيَتْ بِطَانَتُهُ، لم تَضُرَّ؛ لأَنَّ القَدَمَ مَسْتُورَةٌ بما يَتْبَعُ الخُفَّ في البَيْعِ، فأشْبَهَ مالو لم يَنْكَشِطْ.

فصل: وإنْ أَخْرَجَ رِجْلَهُ إلى سَاقِ الخُفِّ، فهو كَخَلْعِهِ. وبهذا قال إسحاق، وأصْحَابُ الرَّأْيِ. وقال الشَّافِعِيُّ: لا يَبينُ لى أَنَّ عليه الوُضُوءَ؛ لأنَّ الرِّجْلَ لم تَظْهَرْ. وحَكَى أبو الخَطَّابِ في «رُءُوسِ المَسَائِلِ»، عن أحمد رِوَايةً أُخْرَى كذلك. ولَنا، أَنَّ اسْتِقْرَارَ الرِّجْلِ في الخُفِّ شَرْطُ جَوازِ المَسْح، بِدَلِيلِ مالو أَدْخَلَ الخُفَّ، فأَحْدَثَ قبلَ اسْتِقْرَارِها فيه، لم يكنْ له المَسْحُ، فإذا تَغَيَّرَ الاسْتِقْرَارُ زَالَ الخُفْ مُرْطُ جوازِ المَسْحُ، فإذا تَغَيَّر الاسْتِقْرَارُ زَالَ شَرْطُ جوازِ المَسْح، فإذا تَغَيَّر الاسْتِقْرَارُ زَالَ شَرْطُ جوازِ المَسْح، فيبطُلُ المَسْحُ لِزَوَالِ شَرْطِه، كَزُوالِ اسْتِتَارِهِ، وإنْ كان إخْراجُ القَدَمِ إلى مادُونَ ذلك، لم يَبْطُل المَسْحُ، لأَنَّها لَمْ تَزُلْ عَنْ مُسْتَقَرِّها.

فصل: كَرِهَ أَحمدُ لُبْسَ الخُفَيْنِ وهو يُدَافِعُ الأَخْبَثَيْنِ، أو أَحَدَهُما؛ لأنَّ الصَّلاة مَكْرُوهَة بهذه الطَّهارةِ، واللَّبْسُ يُرَادُ لِيمْسَحَ عليه لِلصَّلاةِ. وكان إبراهيم النَّخعِيُّ إذا أرادَ أَنْ يَبُولَ لَبِسَ خُفَيْهِ، ويرَى (٧) الأَمْرَ في ذلك وَاسعِاً؛ لأنَّ الطَّهارة كامِلة، فأشْبَهَ مالو لَبِسَهُ إذا خافَ غَلَبةَ النَّعاسِ، وإنَّمَا كُرِهَتِ الصَّلاةُ؛ لأنَّ اشْتِعَالَ قَلْبِهِ بِمُدَافَعَةِ الأَّعْبَثَيْنِ يَذْهَبُ بِخُشُوعِ الصَّلاةِ، ويَمْنَعُ الإِثْيانَ بها على الكَمَالِ، ورُبَّما حَمَلَهُ ذلك على العَجَلَةِ فيها، ولا يَضُرُّ ذَلِكَ فِي اللَّبْسِ.

٨١ – مسألة؛ قال: (ولَوْ أَحْدَثَ وَهُوَ مُقِيمٌ، فَلَمْ يَمْسَحْ حَتَّى سَافَرَ، أَتَمَّ
 مَسْحَ^(١) مُسَافِرٍ مُنْذُ كَانَ الحَدَثُ

⁽٦) ف: «فيبطل».

⁽٧) فى النسخ: «ولايرى». وفى حاشية: وفى نسخة ولا يرى الأمر فى ذلك إلا واحدا.

⁽١) في م: «على مسح».

لا نَعْلَمُ بِينَ أَهْلِ العِلْمِ خِلَافاً، في أَنَّ مَنْ لم يَمْسَعْ حتى سَافَر، أَنَّه يُتِمُّ مَسْحَ المُسَافِرِ؛ وذلك لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ: «يَمْسَحُ المُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ولَيَالِيهنَّ». وهو حَالَ ابْتِدَائِهِ بالمَسْجِ كان مُسَافِراً. وقَوْلُه: «مُنْذُ كانَ الحَدَثُ». يَعْنِي أَنَّ^(٢) ابْتَداءَ المُدَّةِ مِن حِينِ أَحْدَثَ بعدَ لُبْسِ الخُفِّ. هذا ظَاهِرُ مذهبِ أحمدَ، وهو مذهبُ التُّورِيِّ، والشَّافِعِيِّ، وأصْحَابِ الرَّأْيِ. ورُوِيَ عن أحمدَ روَايةٌ أُخْرَى، أنَّ ابْتِداءَها مِن حِينِ مَسَحَ بعدَ أَنْ أَحْدَثَ، ويُرْوَى ذلك عن عُمَر، رَضِيَ اللهُ عنه، فرَوَى الخَلَّالُ عنه، أنَّه قال: امْسَحْ إِلَى مِثْلِ سَاعَتِكَ الَّتِي مَسَحْتَ. وفِي لَفْظٍ، قال: يَمْسَحُ المُسَافِرُ إلى السَّاعَةِ التي تَوَضَّأُ فيها. واحْتَجَّ أحمدُ بِظَاهِرِ الحَدِيثِ، قَوْلِه عَلِيْكُ: «يَمْسَحُ المُسَافِرُ علَى خُفْيهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ». ولأنَّ ما قبلَ المَسْحِ مُدَّة لم تُبَحِ الصَّلَاةُ بِمَسْجِ الخُفِّ فيها. فلم تُحْسَبْ مِنَ المُدَّةِ، كما قبلَ الحَدَثِ. وقال الشُّعْبَيُّ، وأبو ثَوْر، وإسحاق: يَمْسَحُ المُقِيمُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، لا يَزيدُ عليها. ولَنا، ما نَقَلَهُ القَاسِمُ بنُ زَكَريًّا المُطَرِّزُ (٣)، في حَدِيثِ صَفْوَانَ: «مِنَ الحَدَثِ إِلَى الحَدَثِ». ولأنّ ما بعدَ الحَدَثِ زَمَنٌ (٤) يُسْتَبَاحُ فِيهِ المَسْحُ، فكان مِنْ وَقَتِه، كبعدَ المَسْجِ، والخَبَرُ أَرَادَ أَنَّه يَسْتَبيحُ المَسْحَ دُونَ فِعْلِه. واللهُ أعلمُ. وأمَّا تَقْدِيرُهُ بِعَدَدِ الصَّلَواتِ فلا يَصِحُ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيُّكُمْ إِنَّما قَدَّرَهُ بالوَقْتِ دون الفِعْلِ، فعلى هذا يُمْكِنُ المُقِيمُ أَنْ يُصَلِّي بالمَسْحِ سِتَّ صَلَواتٍ، وهو أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلاةَ، ثم يَمْسَحُ، ١١٤ و ويُصلِّمها، وفِي اليُّومِ النَّانِي يُعَجِّلُها، فيَصُلِّمها في أُوَّلِ وَقْتِها قبلَ انْقِضَاءِ مُدَّةٍ المَسْجِ. وإنْ كان له عُذْرٌ يُبِيحُ الجَمْعَ مِنْ سَفَرٍ، أو غيرِه، أَمْكَنَهُ أَنْ يُصَلِّي سَبْعَ صَلُواتٍ.

٨٢ ــ مسألة؛ قال: (وَلَوْ أَحْدَثَ مُقِيمًا، ثُمَّ مَسْحَ مُقِيمًا، ثُمَّ سَافَر، أَثَمَّ عَلَى
 مَسْح مُقِيمٍ، ثُمَّ خَلَعَ)

⁽٢) سقط من: م.

 ⁽٣) أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادى المطرز المقرىء المحدث الثقة، صنف المسند والأبواب،
 وتصدر للإقراء، وتوفى سنة خمس وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ١٥٠/١٤٩/١٠٠.

⁽٤) في م: «زمان».

۱۱۶ ظ

اخْتَلَفَت الرِّوايةُ عن أحمدَ في هذه المسألةِ؛ فَرُوِيَ عنه مِثْلُ ماذَكَرَ الْخِرَقِيُّ، وهو قَوْلُ التَّوْرِيِّ، والشَّافِعِيِّ، وإسحاق، ورُوِيَ عنه: أَنَّه يَمْسَحُ مَسْحَ المُسَافِرِ، سَوَاءٌ مَسَحَ في الحَضَرِ/ لِصَلَاةٍ أَوْ أَكْثَر مِنها بعدَ أَنْ لا تَنْقضِي مُدَّةُ المَسْعِ، وهو حَاضِرٌ. وهو مذهبُ أبي حنيفة؛ لِقَوْلِهِ عَيِّلِكِهِ: «يَمْسَحُ المُسَافِرُ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ ولَيَالِيهِنَّ». وهذا مُسَافِرٌ، ولأنَّهُ سَافَرَ قبلَ كَمالِ مُدَّةِ المَسْعِ، فأَشْبَهَ مَنْ سَافَرَ قبلَ المَسْعِ بعدَ الحَدَثِ. وهذا الْحَتِيَارُ الحَلَّلِ، وصاحبِه أبي بكْرٍ. وقال الحَلَّالُ: رَجَعَ أحمدُ عن قُولِه الأوَّلِ إلى هذا. ووَجْهُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّها عِبَادَةٌ تَحْتَلِفُ بالحَضَرِ والسَّفَرِ، وفي الحَضِرِ، فَعَلَبَ فيها حُكْمُ الحَضَرِ، كالصَّلاةِ، والحَبَرُ وفي مَسْأَتِنا يَحْتَسِبُ بِالمُدَّةِ التي مَضَتْ في الحَضَرِ.

فصل: فإنْ شَكَّ، هل ابْتَدَأَ المَسْحَ فِي الحَضَر أو فَ (') السَّفَرِ، بَنِي على مَسْجِ حاضِرٍ ؛ لأَنَّه لا يَجُوزُ المَسْحُ مع الشَّكِّ في إِبَاحَتِهِ. فإنْ ذَكَرَ بعدُ أَنَّه كان ('') قد ابْتَدَأَ المَسْحَ في السَّفَرِ، جازَ البِنَاءُ على مَسْجِ مُسَافِرٍ. وإنْ كان قد صَلَّى بعدَ اليَوْمِ واللَّيْلَةِ مع الشَّكِّ، ثم تَيَقَّنَ، فعليه إعادَةُ ما صَلَّى مع الشَّكِّ؛ لأَنَّه صَلَّى بِطَهارةٍ لم يكنْ له أنْ يُصلِّى بها، فهو كا لو صَلَّى يَعْتَقِدُ أَنَّه مُحْدِثٌ ، ثم ذَكَرَ أَنَّه كان على وصُوءٍ، كانَتْ طَهارَتُهُ صَحِيحَةً، وعليه إعادُة الصَّلاةِ. وإنْ كان مَسَحَ مع الشَّكِ، وصَحَّ ؛ لأَنَّ الطَّهارةَ تَصِحُ مع الشَّكِّ في سَبَبها، ألا تَرَى أنَّه لو شَكَّ في الحَدَثِ، فَعَ الحَدَثِ، ثم تَيَقَّنَ أَنَّه كان مُحْدِثاً، أَجْزَأَهُ. وعَكْسُهُ: ما لو شَكَ في دُخُولِ الوَقْتِ، فَصَلَّى، ثم تَيَقَّنَ أَنَّه كان قد دَخَلَ، لم يُجْزِهِ. وكذلك إنْ شَكَّ المَاسِحُ في وَقْتِ الحَدَثِ، بَنَى على الأَحْوَطِ عندَهُ. وهذا التَّفْرِيعُ على الرِّوايةِ المَاسِحُ في وَقْتِ الحَدَثِ، بَنَى على الأَحْوَطِ عندَهُ. وهذا التَّفْرِيعُ على الرِّوايةِ المَاسِحُ في وَقْتِ الحَدَثِ، بَنَى على الأَحْوَطِ عندَهُ. وهذا التَّفْرِيعُ على الرِّوايةِ الأُولَى، فأمًا على الثَّانِيةِ، فإنَّه يَمْسَحُ مَسْحَ المُسَافِرِ على كُلِّ حَالٍ.

٨٣ _ مسألة؛ قال: (وإذَا مَسَحَ مُسَافِرٌ أَقَلَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، ثُمَّ أَقَامَ أَوْ قَدِمَ، أَتُمَّ

 ⁽١) سقط من: م.

⁽٢) سقط من: الأصل.

عَلَى مَسْجِ مُقِيمٍ وَ حَلَعَ، وإذَا مَسَحَ مُسَافِرٌ يَوْماً ولَيْلَةً فَصَاعِداً، ثُمَّ أَقَامَ أَوْ قَدِمَ، حَلَعَ)

وهذا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وأصْحَابِ الرَّأْي، ولا أَعْلَمُ فيه مُخَالِفاً؛ لأَنَّهُ صارَ مُقِيمًا، لم يَجْزُ له أَنْ يَمْسَحَ مَسْحَ المُسَافِرِ، كَمَحَلِّ الوِفَاقِ، ولأَنَّ المَسْحَ عِبادةٌ يَخْتَلِفُ حُكْمُها بالحَضَرِ والسَّفَرِ، فإذا ابْتَدَأها في السَّفَرِ ثم حَضَرَ في أَثْنَائِها، غَلَبَ حُكْمُ الحَضَرِ، كالصَّلَةِ. فعلَى هذا لو مَسَحَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ، ثم دَخَلَ في الصَّلاةِ، فنوى الإقامَة في أَثْنَائِها، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إلائه قد بَطَلَ المَسْحُ، فبَطَلَتْ طَهارَتُه، فبَطَلَتْ صَلَاتُه أَلْ المَسْحُ، فبَطَلَتْ البَلَدَ في أَثْنَائِها، ولو تَلَبَّسَ بالصَّلاةِ في سَفِينَةٍ، فدَخلَتْ البَلَدَ في أَثْنَائِها، ولو تَلَبَّسَ بالصَّلاةِ في سَفِينَةٍ، فدَخلَتْ البَلَدَ في أَثْنَائِها، ولو تَلَبَّسَ بالصَّلاةِ في سَفِينَةٍ، فدَخلَتْ البَلَدَ في أَثْنَائِها، ولو تَلَبَّسَ بالصَّلاةِ في سَفِينَةٍ، فدَخلَتْ البَلَدَ في أَثْنَائِها،

٨٤ - مسألة؛ قال: (وَلَا يَمْسَحُ إِلَّا عَلَى نحْفَيْنِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُما؛ مِنْ
 مَقْطُوعٍ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، مِمَّا يُجَاوِزُ الكَعْبَيْنِ)

مَعْنَاهُ، والله أعلمُ، يَقُومُ مَقامَ الخُفَيْنِ في سَتْرِ مَحلِّ الفَرْضِ، وإمْكانِ المَشْيِ فيه، وثُبُوتِه بِنَفْسِه. والمَقْطُوعُ هو الخُفُّ القَصِيرُ السَّاقِ؛ وإنَّمَا يَجُوزُ المَسْحُ عليه إذا كان سَاتِراً لِمَحلِّ الفَرْضِ، لا يُرى منه الكَعْبانِ؛ لِكَوْنِه ضَيِّقاً أو مَشْدُوداً، وبهذا قال الشَّافِعِيُّ، وأبو ثَوْرٍ. ولو كان مَقْطُوعاً مِنْ دونِ الكَعْبَيْنِ، لم يَجُزِ المَسْحُ عليه. وهذا الصَّحِيحُ عن مالِك. وحُكِى عنه، وعن الأوْزَاعِيِّ، جَوَازُ المَسْج؛ لأَنَّه خُفِّ يُمْكِنُ مُتَابِعَةُ المَشْيِ فيه، فأشْبَهَ السَّاتِرَ. ولنا، أنَّه لا يَسْتُرُ مَحَلَّ الفَرْضِ، فأَشْبَهَ السَّاتِرَ. ولنا، أنَّه لا يَسْتُرُ مَحَلَّ الفَرْضِ، فأَشْبَهَ السَّاتِرَ. ولنا، أنَّه لا يَسْتُرُ مَحَلَّ الفَرْضِ، فأَشْبَهَ السَّاتِرَ. ولنا، أنَّه لا يَسْتُرُ مَحَلَّ الفَرْضِ،

فصل: ولو كان لِلْخُفِّ قَدَمٌ وله شَرَجٌ (٢) مُحَاذٍ لِمَحَلِّ الفَرْضِ، جَازَ المَسْحُ عليه، إذا كان الشَّرجُ مَشْدُوداً يَسْتُرُ القَدَمَ، ولم يكنْ فيه خَلَلٌ يَبِينُ منه مَحَلَّ الفَرْضِ. وقال أبو الحسيل الآمِدِيُّ: لا يَجُوزُ. ولَنا، أنَّه خُفِّ سَاتِرٌ يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ

⁽١) كذا أورده المؤلف كما يرد في النسبة، فيقال «اللالكائي» نسبة إلى بيع اللوالك التي تلبس في الأرجل على غير قياس. ولعله المفرد. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ٣٠٠/٣، وتاج العروس ١٧٤/٧.

⁽٢) الشرج: عُرَى العَيْبة، أي محل الربط منه.

المَشْي فيه، فأشْبَهَ غَيْرَ ذِي الشَّرَجِ.

فصل: فإنْ كان الخُفُّ مُحَرَّماً؛ كالقَصَبِ والحَرِيرِ، لم يُسْتَبَح المَسْحُ عليه في الصَّحِيجِ مِن المذهبِ، وإنْ مَسَحَ عليه، وصلَّى، أعَادَ الطَّهارةَ والصَّلاةَ؛ لأَنَّه عاصِ بِلُبْسِهِ، فلم تُسْتَبَح به الرُّخصَةُ، كا لا يَسْتَبِيحُ المُسَافِرُ رُخصَ السَّفَرِ بسَفَرِ (٢) عاص بِلُبْسِهِ، فلم تُسْتَبَح به الرُّخصَةُ، كا لا يَسْتَبِعُ المُسَافِرُ رُخصَ السَّفَرِ بسَفَرِ (١) المَعْصِيةِ. ولو سَافَرَ لِمَعْصِيةٍ لم يَسْتَبِع المَسْعَ أَكْثَرَ مِنْ يومٍ وليلةٍ؛ لأنَّ يوماً وليلةً غير مُخْتَصِّ (١) بالسَّفَرِ، ولا هي مِنْ رُخصِه، فأَشْبَهَ غيرَ الرُّخصِ، بخِلَافِ مازاد على يومٍ وليلةٍ؛ فإنَّه مِنْ رُخصِ السَّفَرِ، فلمْ يَسْتَبِحُهُ بِسَفَرِ المَعْصِيةِ، كالقَصْرِ والجَمْع.

فصل: ويَجُوزُ المَسْعُ على كلِّ خُفِّ سَاتِرٍ، يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ المَسْيِ فيه، سَوَاءً كان مِنْ جُلُودٍ أَوْ لُبُودٍ وَمَا أَشْبَهِهُما (٥). فإنْ كان خَشَباً أو حَدِيداً أو نَحْوَهُما، كان مِنْ جُلُودٍ أَوْ لُبُودٍ وَمَا أَشْبَهِهُما لاَنْ كان خَشَباً أو حَدِيداً أو نَحْوَهُما، فقال بعضُ أَصْحَابِنا: لا يَجُوزُ المَسْعُ عليها؛ لأنَّ الرُّحْصَةَ وَرَدَتْ في الخِفَافِ المُتَعارَفةِ لِلْحاجةِ، ولا تَدْعُو الحاجَةُ إلى المَسْعِ على هذه في الغَالِبِ. وقال القاضي: قِياسُ المذهبِ جَوَازُ المَسْعِ عليها؛ لأنَّهُ خُفِّ سَاتِرٌ يُمْكِنُ المَسْيُ فيه، أَشْبَهَ الجُلُودَ.

٨٥ ـ مسألة؛ قال: (وكَذَلِكَ الجَوْرَبُ الصَّفِيقُ الَّذِى لَا يَسْقُطُ إِذَا مَشَى فِيهِ)

/ إِنَّمَا يَجُوزُ المَسْحُ على الجَوْرَبِ بِالشَّرْطَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُما فى الخُفِّ، ١١٥ ط أَحَدُهُما أَنْ يكونَ صَفِيقاً، لا يَبْدُو منه شيءٌ مِن القَدَمِ. الثانى أَنْ يُمكنَ مُتَابَعَةُ المَشْي فيه. هذا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ. قال أَحمدُ فى المَسْجِ على الجَوْرَبَيْنِ بِغيرِ نَعْلِ: إذا كان يَمْشِي عليهما، ويَثْبُتَانِ في رِجْلَيْهِ، فلا بَأْسَ. وفِي مَوْضِعِ قال: يَمْسَحُ عليهما إذا ثَبَتَا في العَقِب. وفي مَوْضِعِ قال: إنْ كان يَمْشِي فيه فلا يَنْتَنِي، فلا

⁽٣) في م: «لسفر».

⁽٤) في م: «مختصة».

⁽٥) في م: «أشبهها».

بَأْسَ بالمَسْجِ عليه، فإنَّهُ إذا انْتَنَى ظَهَرَ مَوْضِعُ الوُضُوءِ. ولايُعْتَبَرُ أن يكونَا مُجَلَّديْن، قال أحمدُ: يُذْكُرُ المَسْخُ على الجَوْرَبَيْنِ عَنْ سَبْعَةٍ، أو ثَمَانِيَةٍ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله عَيْظَةً. وقال ابْنُ المُنْذِرِ: ويُرْوَى إِبَاحَةُ المَسْجِ على الجَوْرَبَيْنِ عنْ تِسْعَةٍ مِن أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلِيْكَةٍ؛ علمٌ ، وعَمَّارٍ ، وابْنِ مَسْعُودٍ ، وأنس، وابْنِ عُمَرَ ، والْبَراء، وبِلالٍ، وابنِ أَبِي أَوْفَى، وسَهْلِ بنِ سعدٍ، وبه قال عَطاء، والحسنُ، وسَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ، والنَّخعِيُّ، وسَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ، والأَعْمَشُ، والثَّوْرِيُّ، والحَسَنُ ابنُ صالِح، وابنُ المُبَارَكِ، وإسحاق، ويَعْقُوب، ومحمد. وقال أبو حنيفة، ومَالِك، والأَوْزَاعِيُّ، ومُجَاهِد،وعَمْرُو بن دِينار، والحسنُ بن مُسْلِم، والشَّافِعِيُّ: لا يَجُوزُ المَسْحُ عليهما، إلَّا أَنْ يُنْعَلَا؛ لأنَّهما لا يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ المَشْي فيهما، فلم يَجُزِ المَسْحُ عليهما، كالرَّقِيقَيْنِ. ولَنا، ما رَوَى المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَة، أنَّ النَّبِيَّ عَيْكُ مَسَحَ على الجَوْرَبَيْنِ والنَّعْلَيْنِ (١). قال التِّرْمِذِيُّ: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وهذا يَدُلُّ على أنَّ النَّعْلَيْنِ لم يكونا عليهما؛ لأَنَّهُما لو كانا كذلك لم يَذْكُرِ النَّعْلَيْن، فإنَّه لا يُقَالُ: مَسَحْتُ على الخُفِّ ونَعْلِهِ، ولأنَّ الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عنهم، مَسَحُوا على الجَوَارِبِ، ولم يَظْهَرْ لهم مُخَالِفٌ في عَصْرِهم، فكان إجْماعاً، ولأنَّه سَاتِرٌ لِمَحَلِّ الفَرْضِ، يَثْبُتُ في القَدَمِ، فجازَ المَسْحُ عليه، كالنَّعْل. وقَوْلُهم: لا يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ المَشْي فيه. قُلْنَا: لا يَجُوزُ المَسْحُ عليه إلَّا أَنْ يكونَ مِمَّا يَثْبُتُ بِنَفْسِه، ويُمْكِنُ مُتَابَعَةُ المَشْيي فيه. فأمَّا الرَّقِيقُ فليس بِسَاتِرٍ.

فصل: وقد سُئِلَ أحمدُ عن جَوْرَبِ الخِرَقِ، يُمْسَحُ عليهِ؟ فَكَرِهَ الخِرَقَ. ولعلَّ أَحمدَ كَرِهَها؛ لأنَّ الغَالِبَ عليها الخِقَّةُ، وأنَّها لا تَثْبُتُ بأَنْفُسِها. فإنْ كانَتْ مِثْلَ جَوْرَبِ الصُّوفِ في الصَّفَاقَةِ والثُّبُوتِ، فلا فَرْقَ. وقد قال أحمدُ، في مَوْضِع: لا يُجْزِئُهُ المَسْحُ على الجَوْرَب، حتى يكونَ جَوْرَباً صَفِيقاً، يَقُومُ قَائِماً/ في رِجْلِهِ لا يُجْزِئُهُ المَسْحُ على الجَوْرَب، حتى يكونَ جَوْرَباً صَفِيقاً، يَقُومُ قَائِماً/ في رِجْلِهِ لا

۱۱۲و

⁽١) أخرجه أبو داود، فى: باب المسح على الجوربين، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٣٥/١. والترمذى، فى: باب فى المسح على الجوربين والنعلين، من كتاب الطهارة. عارضة الأجوذى ١٤٨/١. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى المسح على الجوربين والنعلين، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماحه ١٨٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٥٢/٤.

يَنْكَسِرُ مِثْلَ الخُفَّيْنِ، إِنَّمَا مَسَعَ القَوْمُ على الجَوْرَبَيْنِ أَنَّهُ كَانَ عندهم بِمَنْزِلَةِ الخُفِّ، يقُومُ مَقَامَ الخُفِّ في رِجْلِ الرَّجُلِ، يَذْهَبُ فِيهِ الرَّجُلُ ويَجِيءُ.

٨٦ ـ مسألة؛ قال: (وإنْ كانَ يَثْبُتُ بالنَّعْلِ مَسْحَ، فإذَا خَلَعَ النَّعْلَ الْتَقَضَتِ الطَّهَارَةُ).

يَعْنِى أَنَّ الجَوْرَبَ إِذَا لَم يَثْبُتْ بِنَفْسِهِ، وَثَبَتَ بِلُبْسِ النَّعْلِ، أَبِيحَ المَسْحُ عليه، وتُنتَقِضُ الطَّهَارَةُ بِحَلْعِ النَّعْلِ؛ لأَنَّ ثُبُوتَ الجَوْرَبِ أَحَدُ شُرْطَى جَوَازِ المَسْحِ، وإنَّمَا حَصَلَ بِلُبْسِ النَّعْلِ، فإذا خَلَعَها زَالَ الشَّرْطُ، فَبَطَلَت الطَّهَارَةُ. كما لو ظَهَرَ القَدَمُ. والأَصْلُ في هذا حَدِيثُ المُغِيرَةِ.

وقُوْلُه: «مَسَحَ عَلَى الجَوْرَبَيْنِ والنَّعْلَيْنِ». قال القاضى: ويَمْسَحُ على الجَوْرَبِ والنَّعْلِ، كما جَاءَ الحَدِيثُ. والظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ عَيِّقَتْهُ إِنَّمَا مَسَحَ على سُيُورِ النَّعْلِ التى على ظَاهِرِ القَدَمِ، فأَمَّا أَسْفَلُهُ وعَقِبُه فلا يُسَنُّ مَسْحُهُ مِنَ الخُفِّ، فكذلك مِنَ النَّعْل.

٨٧ ــ مسألة؛ قال: (وإذَا كَانَ فِي الْحُفِّ خَرْقٌ يَيْدُو مِنْهُ بَعْضُ الْقَدَمِ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ)

وجُمْلَتُه أَنَّه إِنَّمَا يَجُوزُ المَسْحُ على الخُفِّ ونَحْوِه، إذا كان سَاتِراً لِمحلِّ الفَرْضِ، فإنْ ظَهَرَ مِن مَحَلِّ الفَرْضِ شيءٌ، لم يَجُزِ المَسْحُ، وإنْ كان يَسِيراً مِنْ مَوْضِعِ الخَرْزِ أو مِنْ غيرِه، إذا كان يُرَى مِنه القَدَمُ. وإنْ كان فيه شَقَّ يَنْضَمُّ ولا يَبْدُو مِنْهُ القَدَمُ، لم يَمْنَعْ جَوَازَ المَسْجِ. نَصَّ عليه أحمدُ (۱). وهو مَذْهَبُ مَعْمَرِ (۱)، يَبْدُو مِنْهُ القَدَمُ، لم يَمْنَعْ جَوَازَ المَسْجِ. نَصَّ عليه أحمدُ (۱). وهو مَذْهَبُ مَعْمَرِ (۱)، وأحدُ قُولِي الشَّافِعِيِّ. وقال التَّوْرِيُّ، ويَزِيدُ بنُ هارُون، وإسحاق، وابْنُ المُنْذِر: يَجُوزُ المَسْحُ على الخُفِّ المُخَرَّقِ، وعلى يَجُوزُ المَسْحُ على الخُفِّ المُخَرَّقِ، وعلى مَا ظَهَرَ مِن رِجْلِه. وقال أبو حنيفة: إنْ تَحَرَّقَ قَدْرَ ثَلَاثِ أَصَابِعَ، لم يَجُزْ، وإنْ كانَ مَا ظَهَرَ مِن رِجْلِه. وقال أبو حنيفة: إنْ تَحَرَّقَ قَدْرَ ثَلَاثِ أَصَابِعَ، لم يَجُزْ، وإنْ كانَ

⁽١) سقط من: الأصل.

 ⁽۲) أبو عروة معمر بن راشد الأزدى البصرى، سكن اليمن، وهو من أقران سفيان بن عيينة وعبد الله بن
 المبارك، توفى سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين ومائة. تهذيب التهذيب ٢٤٣/١٠ - ٢٤٦٠.

أَقُلَّ، جازَ. ونَحْوَه قال الحسنُ، وقال مالِكِّ: إِنْ كَثُرَ وتَفاحَشَ، لم يَجُزْ، وإلَّا، جازَ. وتَعَلَّقُوا بِعُمُومِ الحَدِيثِ، وبأنَّهُ نُحفِّ يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ المَشْي فيه، فأَشْبَهَ الصَّحِيحَ. ولأَنَّ الغَالِبَ على خِفَافِ العَرَبِ كَوْنُها مُخَرَّقَةً. وقد أَمَرَ النبيُ عَلِيلِهِ الصَّحِيحَ. ولأَنَّ الغَالِبَ على خِفَافِ العَرَبِ كَوْنُها مُخَرَّقَةً. وقد أَمَرَ النبيُ عَلِيلِهِ بِمَسْحِها مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، فينْصَرِفُ إلى الخِفَافِ المَلْبُوسَةِ عِنْدَهم غَالِباً. ولَنا، أَنَّهُ عِيرُ سَاتِرٍ لِلْقَدَمِ، فلم يَجُزِ المَسْحُ عليه، كما لو كَثُرَ وتَفاحَشَ، أو قِيَاسًا على غيرِ الخُفِّ، ولأَنَّ حُكْمَ ما ظَهَرَ الغَسْلُ، وما اسْتَتَرَ المَسْحُ، فإذا اجْتَمَعَا، غَلَبَ حُكْمُ الغَسْل، كما لو انْكَشَفَتْ إحْدَى قَدَمَيْهِ.

/فصل: ولا يَجُوزُ المَسْعُ على اللَّفَائِفِ والخِرَقِ. نَصَّ عليه أَحمدُ. وقِيلَ له: إنَّ أَهلَ الجَبَلِ يَلُقُونَ على أَرْجُلِهِم لَفَائِفَ إلى نِصْفِ السَّاقِ؟ قال: لا يُجْزِئُه المَسْعُ على ذلك، إلَّا أَنْ يكونَ جَوْرَبًا. وذلك لأَنَّ اللَّفَافَةَ لا تَثْبُتُ بِنَفْسِها، إنَّما تَثْبُتُ بِشَدِّهَا، ولا نَعْلَمُ في هذا خِلَافًا(٢).

٨٨ ـ مسألة؛ قال: (ويَمْسَحُ عَلَى ظَاهِر القَدَمِ)

السُّنَةُ مَسْحُ أَعْلَى الخُفِّ دُونَ أَسْفَلِهِ وعَقِبِه، فَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَوْضِعِ الأَصَابِعِ، وَالْ تَمَّ يَجُرُّها إلى سَاقِهِ خَطَّا بأَصابِعِهِ. وإنْ مَسَحَ مِنْ ساقِهِ إلى أَصابِعِهِ، جازَ، والأَوَّلُ الْمَسْنُونُ. ولا يُسَنُّ مَسْحُ أَسْفَلِهِ، ولا عَقِبِهِ. بذلك قال عُرْوَة، وعَطَاء، والحسنُ، والنَّخِعِيُّ، والتَّوْرِيُّ، والأَوْزَاعِيُّ، وإسحاق، وأصْحَابُ الرَّأي، وابْنُ المُنذِرِ. ورُوِيَ عن سَعْد أَنَّه كان يَرَى مَسْحَ ظَاهِرِهِ وبَاطِنِه. ورُوِيَ أيضاً عَن ابْنِ عُمَرَ، وعُمَرَ بن عبد العزيز، والزُّهْرِيِّ، ومَكْحُولِ، وابْنِ المُبَارَكِ، ومَالِك، والشَّافِعِيُّ؛ لِمَا رَوَى المُغِيرَةُ بنُ شُعْبةً، قال: وَضَّأْتُ رسولَ الله عَلَيْكَ، فَمَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وأَسْفَلَهُ. رواهُ ابْنُ مَاجَه (۱)، ولأَنَّهُ يُحَاذِي مَحَلَّ الفَرْض، فأَشْبَهَ ظَاهِرَهُ. ولَنا، قَوْلُ وأَسْفَلَهُ. رواهُ ابْنُ مَاجَه (۱)، ولأَنَّهُ يُحَاذِي مَحَلَّ الفَرْض، فأَشْبَهَ ظَاهِرَهُ. ولَنا، قَوْلُ

⁽٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصواب أنه يمسح على اللفائف، وهي بالمسح أولى من الخف والجورب». انظر احتجاجه لهذا في الفتاوي ١٨٥/٢١.

⁽١) فى: باب فى المسح أعلى الخف وأسفله، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٣/١. وأخرجه الترمذى أيضا، فى: باب فى المسح على الخفين أعلاه وأسفله، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٤٦/١.

عَلِيًّ، رَضِى الله عَنهُ: لو كان الدِّينُ بالرَّأْي لَكان أَسْفَلُ الخُفِّ أَوْلَى بالمَسْجِ مِنْ أَعْلَاهُ() وقد رأيتُ رسولَ الله عَيْلِيَّهُ يَمْسَحُ ظَاهِرَ خُفَيْهِ. رواهُ أبو داود(). وعن المُغيرةِ قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَيْلِيَّهُ يَمْسَحُ على الخُفَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهمَا. رواهُ أبو داود، والتَّرْمِذِيُّ، وقال: حدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (). وعَن عمرَ، قال: رَأَيْتُ النبيَّ داود، والتَّرْمِذِيُّ، وقال: حدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (). وعَن عمرَ، قال: رَأَيْتُ النبيَّ عَلَى ظَاهِرِ الخُفَيْنِ إذا لَبِسَهُمَا وهما طَاهِرَتَانِ. رواهُ الخَلالُ بإسْنَادِهِ. ولأنَّ بَاطِنَه ليس بِمَحَلِّ لِفَرْضِ المَسْجِ، فلم يكنْ مَحَلًا لِمَسْنُونِهِ، بإسْنَادِهِ. ولأنَّ مَسْحَهُ غيرُ وَاجِبٍ، ولا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ مُبَاشَرةِ أذًى فيه، تَتَنَجَّسُ كَساقِهِ، ولأنَّ مَسْحَهُ غيرُ وَاجِبٍ، ولا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ مُبَاشَرةِ أذًى فيه، تَتَنَجَّسُ كَساقِهِ، ولأنَّ مَسْحَهُ غيرُ وَاجِبٍ، ولا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ مُبَاشَرةٍ أذًى فيه، تَتَنَجَّسُ يَدُه به، فكان تَرْكُهُ أوْلَى، وحَدِيثُهُم مَعْلُولٌ، قالَهُ التَرْمِذِيُّ. قال: وسَأَلْتُ أبا أَمْدُ به، فكان تَرْكُهُ أوْلَى، وحَدِيثُهُم مَعْلُولٌ، قالَهُ التَرْمِذِيُّ. قال: ليس بِصَحِيحٍ (أ). وقال رُمْدَة مَنْ وَرُادٍ () كاتبِ المُغِيرَة، ولمُ أَمْدُ: هذا مِنْ وَجْهٍ ضَعِيفٍ، رواهُ رَجَاءُ بنُ حَيْوَةَ، عن وَرَّادٍ () كاتبِ المُغِيرَةِ، ولم أَمْدُ: وأَسْفَلُ الخُفُّ ليس بِمَحَلِّ لِفَرْضِ المَسْج، بِخِلافِ أَعْلَاهُ.

فصل: والمُجْزِئُ في المَسْحِ أَنْ يَمْسَحَ أَكْثَرَ مُقَدَّمِ ظَاهِرِهِ خِطَطًا (^^) بالأصابع، وقال/ الشَّافِعِيُّ: يُجْزِئُهُ أقلَّ ما يَقَعُ عليه اسْمُ المَسْجِ؛ لأَنَّه أطْلَقَ لَفْظَ المَسْجِ، ولم يُنْقَلْ فيه تَقْدِيرٌ، فوجَبَ الرُّجُوعُ إلى ما يَتَنَاوَلُهُ الاسْمُ. وقال أبو حنيفة: يُجْزِئُه قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ؛ لِقَوْلِ الحسنِ: سُنَّةُ المَسْجِ خطط بالأصابِع. فَيَنْصَرِفُ إلى سُنَّةِ النَّبِيِّ عَلَيْكُم، وأقلُ لَفْظِ الجَمْعِ ثَلَاثٌ. ولَنا، أَنَّ لَفْظَ المَسْجِ وَرَدَ مُطْلَقًا، وفَسَرَهُ النَّبِيِّ عَلَيْكُم بِفِعْلِه، فيعَلِه، فيجِبُ الرُّجُوعُ إلى تَفْسِيرِه، وقد رَوَى الخَلَّلُ، بإسْنادِهِ، عن

۱۱۷و

⁽٢) في م: «ظاهره».

 ⁽٣) في: باب كيف المسبح، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٣٦/١، ٣٧. وأخرجه الترمذي أيضا، في:
 باب في المسبح على الخفين ظاهرهما، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٤٧/١.

⁽٤) انظر: التخريج السابق.

⁽٥-٥) سقط من: الأصل.

⁽٦) انظر: عارضة الأحوذي ١٤٦/١، ١٤٧.

⁽٧) أبو سعيد ورَّاد الثقفي، كاتب المغيرة بن شعبة ومولاه. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ١١٢/١١.

⁽٨) في م: «خطوطا». والمثبت في: الأصل، ويأتي بعاً سطور قول الحسن.

وخططًا: أي علامات، من قولهم خط الدار خطَّة، أي احتجز أرضها وعلَّم عليها.

المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَة، فذَكَرَ وُضُوءَ النَّبِيِّ عَيَّالَةٍ قال: ثم تَوَضَّأً، ومَسَحَ على الخُفَّيْنِ، فوضَعَ يَدَهُ اليُسْرَى على خُفِّهِ الأَيْسَرِ، ثم مَسَحَ أَعْلَاهُما مَسْحَةً وَاحِدَةً، حتى كأنِّى أَنْظُرُ إلى أثَرِ أَصَابِعِهِ على الخُفَّيْنِ (٩). قال أَسْرَى على خُفِّهِ الدُفَّيْنِ (٩). قال ابْنُ عَقِيلٍ: سُنَّةُ المَسْحِ هكذا، أَنْ يَمْسَحَ خُفَّيْهِ بِيَدَيْهِ اليُمْنَى لِلْيُمْنَى واليُسْرَى لِلْيُمْنَى واليُسْرَى وَقال أَحمدُ: كَيْفَما فَعَلْتَ (١١) فهو جائِزٌ، باليَدِ الوَاحِدَةِ أو باليَدَيْنِ (١١)، وقولُ الحسن، مع ماذكُرْنا، لا يتنافيانِ.

فصل: فَإِنْ مَسَحَ بِخِرْ قَةٍ أُو حَشَبَةٍ ، احْتَمَلَ الإِجْزَاءَ ؛ لأَنَّهُ مَسَحَ على خُفَّيْه ، واحْتَمَلَ المَنْعَ ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ مَسَحَ بِيدِهِ . وإِنْ مَسَحَ بإصْبَعِ أُو إصْبَعَيْنِ ، أَجْزَأُهُ إِذَا كُرَّرَ المَسْحَ بِها ، حتى يَصِيرَ مِثْلَ المَسْجِ بأصَابِعِهِ . وقِيل لأحمدَ: يَمْسَحُ بالرَّاحَتَيْنِ أُو المَسْعَ بِالأَصَابِعِ؟ قال: بالأَصَابِع. قِيل له: أَيُجْزِئُه بإصْبَعَيْنِ؟ قال: لم أَسْمَعْ.

فصل: وإنْ غَسَلَ الخُفَّ، فتَوَقَّفَ أَحمدُ، وأَجازَهُ ابنُ حامِدٍ؛ لأَنَّهُ أَبْلَغُ مِن المَسْجِ. وقال القاضى: لا يُجْزِئُه؛ لأَنَّه أُمِرَ بالمَسْج، ولم يَفْعَلْهُ، فلم يُجْزِهِ، كما لو طَرَحَ التُرَابَ على وَجْهِهِ ويَدَيْهِ في التَّيَمُّمِ، لكِنْ إنْ أَمَرَّ يَدَيْهِ على الخُفَّيْنِ في حالِ الغَسْلِ، أو بَعْدَه أَجْزَأَهُ؛ لأَنَّه قد مَسَحَ.

٨٩ - مسألة؛ قال: (وإنْ مَسْتَحَ أَسْفَلَهُ دُونَ أَعْلَاهُ، لَمْ يُجْزِهِ)

لا نَعْلَمُ أحداً قال: يُجْزِئُه مَسْعُ أَسْفَلِ الخُفِّ، إِلَّا أَشْهَبَ (١) مِنْ أَصْحَابِ مَالِك، وبعض أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لأَنَّهُ مَسَعَ بَعْضَ مَا يُحاذِى مَحَلَّ الفَرْضِ، فأَجْزَأَهُ، كَا لو مَسَعَ ظَاهِرَهُ. والمَنْصُوصُ عن الشَّافِعِيِّ، أَنَّه لا يُجْزِئُه؛ لأَنَّه ليس مَحَلَّ لِفَرْضِ المَسْحِ، فلم يُجْزِىءْ مَسْحُهُ، كَالسَّاقِ. وقَدْ ذَكَرْنا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ

⁽٩) انظر: تخريج حديث المغيرة بن شعبة، المتقدم في أول الباب صفحة ٣٥٩.

⁽۱۰) في م: «فعله».

⁽۱۱) في م: «أو باليدين».

⁽۱) أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسى، من أهل مصر ، من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك. وأشهب لقب له واسمه مسكين، توفى بمصر سنة أربع ومائتين. الديباج المذهب ۲۰۷/۱، ۳۰۸.

إِنَّمَا مَسَحَ ظَاهِرَ الخُفِّ، ولا خِلافَ فى أَنَّه يُجْزِىءُ مَسْحُ ظَاهِرِهِ،/ قال ابنُ ١١٧ ظ المُنْذِر: لا أَعْلَمُ أحداً يقولُ بالمَسْجِ على الخُفَّيْنِ يقُولُ: لا يُجْزِىءُ المَسْحُ على أَعْلَى الخُفِّ.

فصل: والحُكْمُ في المَسْجِ على عَقِبِ الخُفِّ كالحُكْمِ في مَسْجِ أَسْفَلِهِ؛ لأَنَّهُ ليس بِمَحَلِّ لِفَرْضِ المَسْجِ، فهو كأَسْفَلِهِ.

• ٩ _ مسألة؛ قال: (والرَّجُلُ والمَرْأَةُ في ذلك سَوَاءٌ)

يَعْنِى فى المَسْجِ على الخِفافِ، وسَائِرِ أَحْكَامِهِ وشُرُوطِهِ؛ لِعُمُومِ الخَبْرِ، ولِأَنّه مَسْحٌ أَقِيمَ مُقَامَ العَسْلِ، فاسْتَوَى فيه الرِّجالُ والنِّساءُ، كالتَّيَمُّم، ولا فَرْقَ بينَ المُسْتَحَاضَةِ ومَنْ بِهِ سَلَسُ البَوْلِ، وغَيْرِهما. وقال بعضُ الشَّافِعِيَّة: ليس لهما أَنْ يَمْسَحَا على الخُفِّ أَكْثَرَ مِنْ وَقْتِ صَلاةٍ؛ لأَنَّ الطَّهارة التي لَبِسَا الخُفَّ عليها لا يُمْسَحَا على الخُفِّ أَكْثَرُ مِنْ ذلك. ولَنا، عُمُومُ قَوْلِه عليه السَّلام: «يَمْسَحُ المُقِيمُ يَوْمًا ولَيْلَةً، والمُسَافِرُ ثَلاثَة أَيَّامٍ ولَيَالِيهِنَّ». ولأَنَّ المَسْحَ لا يَبْطُلُ بِمُبْطِلاتِ الوُضوءِ (')، فلا يَبْطُلُ بِخُرُوجِ الوَقْتِ. لكِنْ إنْ زالَ عُذْرُهما كَمَّلا فِي بَابِهما، فلم يكنْ لهما المَسْحُ بتلْكَ الطَّهَارَةِ، كالتَّيَمُّمِ إذا كَمَّلَ (') بالقُدْرَةِ على المَاء، لا يَمْسَحُ بالخُفِّ المَلْبُوسِ على التَّيَمُّمِ إذا كَمَّلَ (') بالقُدْرَةِ على المَاء، لا يَمْسَحُ بالخُفِّ المَلْبُوسِ على التَّيَمُّمِ.

فصل: ويَجُوزُ المَسْحُ على العِمَامَةِ، قال ابْنُ المُنْذِرِ: ومِمَّنْ مَسَحَ على العِمَامَةِ أبو بكرٍ الصِّدِيقُ، وبه قال عمرُ، وأنس، وأبو أُمامَة، ورُوِىَ عن سَعِيدِ بنِ مَالِكِ، وأبي اللَّرْدَاء، رَضِيَ اللهُ عنهم، وبه قال عمرُ بن عبد العزيز، والحسنُ، وقتادَة، ومَكْحُول، والأوْزَاعِيُّ، وأبو ثَوْرِ، وابْنُ المُنْذِرِ. وقال عُرْوَة، والنَّخَعِيُّ، والشَّعْبِيُّ، والقاسِمُ، ومَالِك، والشَّافِعِيُّ، وأصْحَابُ الرَّأْي: لا يَمْسَحُ عليها؛ لِقَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ وَالمَسْحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾. ولأنَّه لا تَلْحَقُه المَشَقَّةُ في نَزْعِها، فلم لِقَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ وَآمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾. ولأنَّه لا تَلْحَقُه المَشَقَّةُ في نَزْعِها، فلم

⁽١) في م: «الطهارة».

⁽٢) في م: «أكمل».

يَجُرِ المَسْحُ عليها، كالكُمَّيْنِ. ولنا، مارُوِى عن المُغِيرَةِ بنِ شُغْبَة، قال: تَوَضَأَ رَسُولُ اللهِ عَلِيلِيةً، ومَسَحَ على الخُفَّيْنِ، والعِمَامَةِ (٣). قال التَّرْمِذِيُّ: هذا حَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وفي «مُسْلِم»: أنَّ النَّبِيَ عَلِيلِيّةً مَسَحَ على الخُفَّيْنِ والخِمَارِ (٤). قال أَحمُد: هو مِنْ خَمْسَةِ وُجُوهٍ عن النَّبِي عَلِيلِيّةً. رَوَى الخَلَّالُ، بإسْنَادِهِ، عن عُمَر، رَضِى الله عنه أنَّه قال: مَنْ لَمْ يُطَهِّرُهُ المَسْحُ على العِمَامَةِ فلا طَهَرَهُ اللهُ. ولأنَّه حَاثِلُ في مَحلٌ وَرَدَ الشَّرْعُ بِمَسْحِهِ، فجازَ المَسْحُ على حَائِلِه، كالخُفْيْنِ، والآيةُ لا تَثْفِى عُضْوٌ يَسْقُطُ فَرْضُهُ في النَّيَمَّمِ، فجازَ المَسْحُ على حَائِلِه، كالخُفْيْنِ، والآيةُ لا تَثْفِى عُضْوٌ يَسْقُطُ فَرْضُهُ في النَّيَّ مَبِيلًا لَكَلَامِ اللهِ، مُفَسِّرٌ له، وقد مَسَحَ النَّبِي عَلَيْكُ على ما ذَكُرْناهُ؛ فإنَّ النَّبِي عَلِيلًا عَلى المَسْحُ على حَائِلِه، كالفَدَمَيْنِ، والآيةُ لا تَثْفِى الْعَمَامَةِ، وأَمَرَ بالمَسْحِ عليها، وهذا/ يَدُلُ على أنَّ المُرَادَ (°مِن الآيةِ) المَسْحُ على الرَّأُسِ، أو حَائِلِهِ. ومِمَّا يُبَيِّنُ ذلكِ، أَنَّ المَسْحَ في العَالِبِ لا يُصِيبُ الرَّأُسَ. وإنَّنَ المَسْحُ على الشَّعْرِ، وهو حائِلٌ بَيْنَ اليَدِ وبَيْنَه، فكذلك العِمامَةُ، فإنَّه يُقَالُ لِمَنْ يَمْسَحُ على الشَّعْرِ، وهو حائِلٌ بَيْنَ اليَدِ وبَيْنَه، فكذلك العِمامَةُ، فإنَّه يُقَالُ لِمَنْ لَمَسَحُ على الشَّعْرِ، وهو حائِلٌ بَيْنَ اليَدِ وبَيْنَه، فكذلك العِمامَةُ، فإنَّه يُقالُ لِمَنْ المَسَعْ على جَوَازِ مَسْحِ حَائِلِهِما.

(٣) أخرجه مسلم، في: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٠،١ وأبو داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢٥،١١. والنسائي، في: بأب ماجاء في المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢٥،١، ١٥، والنسائي، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الطهارة. المجتبي ٢٥٥، ٦٦. وعن غير المغيرة بن شعبة أخرجه البخاري، في: باب المسح على الخفين، من كتاب الوضوء. صحيح البخاري ٢٨٦، ١٨٦٠ والدارمي، وابن ماجه، في: باب ماجاء في المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٦/١. والدارمي، في: باب المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٦/١. والدارمي، في: باب المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٨١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٨٩/٤).

⁽٤) أخرجه مسلم، فى: باب المسح على الناصية والعمامة، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣١/١. والترمذى، فى: باب ماجاء فى المسح على الجوربين والعمامة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ١٥/١. والنسائى، فى: باب مسح العمامة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٢٤/١. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى المسح على العمامة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ١٨٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٨١/٥، ٢٨٨، ٢٨٨٠،

⁽٥-٥) في م: «بالآية».

فصل: ومِنْ شُرُوطِ(١) جَوَازِ المَسْجِ على العِمَامَةِ، أَنْ تكونَ ساتِرَةً لِجَمِيعِ الرَّأْسِ، إِلَّا ماجَرَت العادَةُ بِكَشْفِه، كَمُقَدَّمِ الرَّأْسِ والْأَذُنَيْنِ، وشِبْهِهِما مِن جَوانِبِ الرَّأْسِ، فإنَّه يُعْفَى عنه، بِخِلَافِ الخَرْقِ اليَسِيرِ في الخُفِّ، فإنَّه لا يُعْفَى عنه؛ لأنَّ هذا الكَشْفَ جَرَت العَادَةُ بِهِ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ عنه، وإنْ كان تَحْتَ العِمَامَةِ قَلَنْسُوَةٌ يَظْهَرُ بَعْضُها، فالظَّاهِرُ جَوازُ المَسْجِ عليهما؛ لأنَّهما صارَا كالعِمَامةِ الواحِدَةِ. ومِنْ شُرُوطِ جَوَازِ المَدْجِ عليها، أَنْ تكونَ على صِفَةِ عَمَائِمِ المُسْلِمِينَ، بأنْ يكونَ تحتَ الحَنكِ منها شيءٌ؛ لأنَّ هذه عَمَائِمُ العَرَبِ، وهي أَكْثَرُ سَتْراً مِن غيرِها، ويَشُقُّ نَزْعُها، فيَجُوزُ المَسْحُ عليها، سَوَاءٌ كانتْ لها ذُوَابَةٌ أو لم يكنْ. قاله القاضي. وسَوَاء كانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً، وإنْ لم يَكُنْ تحتَ الحَنكِ منها شَيٌّ، ولا لها ذُوَّابَةٌ، لم يَجُزِ المَسْحُ عليها؛ لأَنُّها على صِفَةِ عَمَاثِمِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، ولا يَشُقُّ نَزْعُها. وقد رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْلِكُ، أَنَّهُ أَمَرَ بالتَّلَحِّي، ونَهَى عَنِ الاقْتِعَاطِ. رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٌ(٧)، قال: والاقْتِعَاطُ أَنْ لا يكونَ تَحْتَ الحَنَكِ منها شيءٌ. ورُوِيَ أَنَّ عمرَ، رَضِيَى اللهُ عَنْهُ، رَأَى رَجُلًا ليس تَحْتَ حَنَكِهِ مِن عِمَامَتِهِ شيءٌ، فَحَنَّكُهُ بِكُوْرِ(^) مِنْها، وقال: ماهذه الفَاسِقِيَّة؟ فامْتَنَعَ المَسْحُ عليها لِلنَّهْي عنها، وسُهُولَةِ نَزْعِهَا. وإنْ كانتْ ذاتَ ذُؤابَةٍ، ولم تَكُنْ مُحَنَّكَةً، ففي المَسْحِ عليها وَجْهَانِ: أَحَدُهما، جَوازُه؛ لأنَّه لا تُشْبِهُ عَمائِمَ أَهْلِ الذِّمَّةِ، إذ ليس مِنْ عادَتِهم الذُّؤابَةُ. والثاني، لا يَجُوزُ، لأنَّها دَاخِلَةٌ في عُمُومِ النَّهْي، ولا يَشُقُّ نَزْعُها.

فصل: وإذا كان بعضُ الرَّأْسِ مَكْشُوفاً، مِمَّا جَرَتِ العادُة بِكَشْفِهِ، اسْتُحِبَّ أَنْ يمسَحَ عليه مع العِمَامَةِ. نَصَّ عليه أحمدُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ مَسَحَ على عِمَامَتِه ونَاصِيَتِه، فِي حَدِيثِ المُغِيرَةِ (أُ بنِ شُعْبَةً)، وهو حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قالهُ التَّرْمِذِيُّ.

⁽٦) في الأصل: «شرط».

⁽٧) في: غريب الحديث ٣/١٢٠.

⁽۸) يسمى كل دور من العمامة كورا.

⁽٩-٩) سقط من: الأصل.

۱۱۸ ظ

وهل الجَمْعُ بينهما وَاجِبٌ؟ وقد تَوقَّفَ أحمدُ عنه، فيُخَرَّ جُ فيها وَجْهَانِ: أَحَدُهما، وُجُوبُه؛ لِلْخَبَرِ، ولِأَنَّ العِمَامَةَ/نَابَتْ عَمَّا اسْتَتَرَ، فبَقِى الباقِي على مُقْتَضَى الأصْلِ، كَالجَبِيرَةِ. والثانِي، لا يَجِبُ؛ لأنَّ العِمامةَ نَابَتْ عَن الرَّأْسِ، فتَعَلَّق الحُكْمُ بها، وانْتَقَلَ الفَرْضُ إليها، فلم يَثْق لما ظَهَرَ حُكْمٌ، ولأنَّ وُجُوبَهما مَعاً يُفْضِي إلى الجمع بَيْنَ بَدَلٍ ومُبْدَلٍ في عُضْوٍ وَاحِدٍ، فلم يَجُزْ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، كالخُفِّ. وعلى هذا تُخَرَّ جُ الجَبيرَةُ.

ولا خِلَافَ في أنَّ الأَذُنَيْنِ لا يَجِبُ مَسْحُهُما؛ لأنَّه لم يُنْقَلْ ذلك، ولَيْسا مِن الرَّأْسِ، إلَّا على وَجْهِ التَّبَعِ.

فصل: وإِنْ نَزَعَ العِمَامَةَ بعدَ المَسْعِ عليها، بَطَلَتْ طَهَارَتُه، نَصَّ عليه أحمدُ. وكذلك إِن انْكَشَفَ رَأْسُهُ، إِلَّا أَنْ يكونَ يَسِيراً، مِثْلُ إِنْ حَكَّ رَأْسَه، أو رفَعَها لأَجْلِ الوُضُوءِ، فلا بَأْسَ. قال أحمدُ: إِذَا زَالَت العِمَامَةُ عن هامَتِهِ، لا بَأْسَ، مالم يَنْقُضْها، أو يَفْحُشْ ذلك. وذلك لأَنَّ هذا مِمَّا جَرَتِ العادَةُ به، فَيَشُقُّ التَّحَرُّزُ يَعْها. عنه. وإِنْ انْتقَضَتِ العِمَامَةُ بعدَ مَسْجِها، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ؛ لأَنَّ ذلك بِمَنْزَلَةِ نَزْعِها. وإِن انْتقَضَ بَعْضُها، ففيه رِوَايَتان، ذَكَرَهُما ابنُ عَقِيلٍ: إحْدَاهُما، لا تَبْطُلُ طَهَارَتُه؛ لأَنَّه زال بَعْضُ المَمْسُوحِ عليهِ، مع بَقَاءِ العُضْوِ مَسْتُوراً، فلم تَبْطُل الطَّهَارَةُ، كَكَشْطِ الخُفّ، مع بَقَاءِ الطِطَانَةِ. والثانِيةُ: تَبْطُلُ. قال القاضى: لو الطَّهَارَةُ، كَكَشْطِ الخُفّ، مع بَقَاءِ البِطَانَةِ. والثانِيةُ: تَبْطُلُ. قال القاضى: لو التَقَضَ مِنْها كُورٌ وَاحِدٌ، بَطَلَتْ؛ لأَنَّه زال المَمْسُوحُ عليه، فأَشْبَهَ نَزْعَ الخُفِّ.

فصل: واخْتُلِفَ فى وُجُوبِ اسْتِيعَابِ العِمَامَةِ بالمَسْج؛ فرُوِى عن أَحمدَ أَنَّه قال: يَمْسَحُ على العِمَامَةِ، كَا يَمْسَحُ على رَأْسِهِ. فَيَحْتَمِلُ أَنَّه أَرَادَ التَّسْبِية فى صِفَةِ المَسْج دُونَ الاسْتِيعَابِ، وأَنَّه يُجْزِىءُ مَسْحُ بَعْضِها، لأَنَّها (١٠٠ مَمْسُوحٌ على وَجْهِ المَسْج دُونَ الاسْتِيعَابِ، وأَنَّه يُجْزِىءُ مَسْحُ بَعْضِها، لأَنَّها أَرَاد التَّشْبِية فى الاسْتِيعَابِ، الرُّخصَةِ، فأَجْزأ مَسْحُ بَعْضِه، كَالحُفِّ. ويَحْتَمِلُ أَنَّه أَرَاد التَّشْبِية فى الاسْتِيعَابِ، في خُرُبُ فيها مِنَ الخِلَافِ ما فى وُجُوبِ اسْتِيعَابِ الرَّأْسِ، وفيه رِوَايَتانِ؛ أَظْهَرُهما وُجُوبُ اسْتِيعَابِ الرَّأْسِ، وفيه رِوَايَتانِ؛ أَظْهَرُهما وُجُوبُ اسْتِيعَابِ الرَّأْسِ، وفيه رَوَايَتانِ؛ أَظْهَرُهما وُجُوبُ اسْتِيعَابِ الرَّأْسِ، وفيه رَوَايَتانِ؛ أَظْهَرُهما وُجُوبُ اسْتِيعَابِهِ بالمَسْج. فكذلك فى العِمَامَةِ؛ لأَنَّ مَسْحَ العِمَامَةِ بَدَلٌ مِن

⁽۱۰) في م: «لأنه».

الجِنْسِ، فَيُقَدَّرُ بِقَدْرِ المُبْدَلِ، كَقِرَاءَةِ غير الفَاتِحَةِ مِن القُرْآنِ، بَدَلاً مِنَ الفاتِحَةِ، يَجِبُ أَن يكُونَ بِقَدْرِها، ولو كان البَدَلُ تَسْبِيحاً، لم يَتَقَدَّرْ بِقَدْرِها، ومَسْحُ الخُفِّ بَدَلٌ مِنْ غير الجِنْسِ؛ لأَنَّه بَدَلٌ عن الغَسْلِ، فلم يَتَقَدَّرْ به، كالتَّسْبِيجِ بَدَلاً عن القُرْآنِ. وقال القاضى: يُجْزِىءُ مَسْحُ بَعْضِها، كَإْجْزَاءِ المَسْجِ فى الخُفِّ على بَعْضِه، ويَخْتَصُّ ذلك بأكُوارِها، وهى دَوَائِرُها/ دُونَ وَسَطِها. (١١) فإنْ مَسَحَ وَسَطَها وَحْدَهُ (١١)، فِفيهِ وَجْهانِ؛ أَحَدُهما يُجْزِئُه، كما يُجْزِىءُ مَسْحُ بَعْضِ دائِرها والثانى، لا يُجْزِئُه، كما لو مَسَحَ أَسْفَلَ الخُفِّ.

, 119

فصل: والتَّوْقِيتُ في مَسْج العِمامَةِ كَالتَّوْقِيتِ في مَسْجِ الخُفِّ؛ لِما رَوَى أَبُو أَمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْ قال: «يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ والعِمَامَةِ ثَلَاثاً فِي السَّفَرِ، ويَوْماً وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ». رَوَاهُ الخَلَّالُ بإسْنَادِه، إلَّا أَنَّه مِنْ رِوَايَةِ شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ^(١١). ولأَنَّهُ مَمْسُوحٌ على وَجْهِ الرُّحْصَةِ، فَيُوقَّتُ بذلك، كالخُفِّ.

فصل: والعِمامةُ المُحَرَّمَةُ، كعِمامةِ الحَرِيرِ والمَعْصُوبَةِ، لا يَجُوزُ المَسْحُ عليها، لما ذَكُرْنَا في الخُفِّ المَعْصُوبِ. وإنْ لَبِسَت المَرْأَةُ عِمَامَةً، لم يَجُزِ المَسْحُ عليها؛ (° لأنَّها مَنْهِيَّةٌ عن ° ' التَّشَبُّهِ بالرِّجَالِ، فكانتْ مُحَرَّمةً في حَقِّها، وإنْ كان له عُذَرٌ، فهذا يَنْدُرُ، فلم يُرْبَطِ (١٦) الحُكْمُ به.

فصل: ولايَجُوزُ المَسْحُ على القَلَنْسُوةِ، الطَّاقِيَّةِ، نَصَّ عليه أحمدُ، قال هارونُ (١٧)

⁽۱۱) في م زيادة: «وحده».

⁽١٢) سقط من: م.

⁽۱۳) في م: «دوائرها».

⁽١٤) أبو سعيد شهر بن حوشب الأشعرى الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، جرّحوه وطعنوا فيه، وكانت وفاته سنة ماثة. انظر: تهذيب التهذيب ٣٦٩/٤-٣٧٢.

⁽١٥-١٥) في م: «لما ذكرنا من».

⁽١٦) في م: «يرتبط».

⁽١٧) أبو موسى هارون بن عبد الله بن مروان البزاز، يعرف بالحمَّال، رجل كبير السن، قديم السماع، كان عنده عن الإمام أحمد جزء كبير، مسائل حسان جدا، توفى سنة ثلاث وأربعين ومائتين. طبقات الحنابلة ٣٩٨–٣٩٨.

الحَمَّالُ: سُئِلَ أبو عبدِ الله عن المَسْجِ على الكَلتة (١٨)؟ فلم يَرَهُ؛ وذلك لأنَّها لا تَسْتُرُ جَمِيعَ الرَّأْسِ في العادَةِ، ولا تَدُومُ (١٩) عليه، وأمَّا القَلَانِسُ المُبَطَّناتُ، كَذَنَّيَّاتِ (٢٠) القُضاة، والنوميات (٢١)، فقال إسحاقُ بن إبراهيم، قال أحمدُ: لا يَمْسَحُ على القَلَنْسُوَةِ. وقال ابنُ المُنْذِرِ: ولا نَعْلَمُ أَحَداً قال بالمَسْجِ على القَلَنْسُوةِ، إِلَّا أَنَّ أَنَساً مَسَعَ على قَلَنْسُوتِهِ ؛ وذلك لأنَّها لا مَشَقَّةَ في نَزْعِها ، فلم يَجُز المَسْحُ عليها كالكلتة، ولأنَّها أَدْنَى مِن العِمَامَةِ غيرِ المُحَنَّكَةِ التي ليستُ لها ذُوَابَةٌ. وقال أبو بكرِ الخَلَّالُ: إِنْ مَسَحَ إِنْسَانٌ على القَلَنْسُوةِ لم أَرَ به بَأْساً؛ لأنَّ أحمدَ قال، في رَوَايِةِ المَيْمُونِيِّ: أَنَا أَتُوَقَّاهُ. وإنْ ذَهَبَ إليهِ ذَاهِبٌ لم يُعَنِّفُهُ. قال الخَلَّالُ: وكيف يُعَنُّفُه؟ وقد رُوِيَ عن رَجُلَيْنِ مِن أَصْحَابِ رسولِ الله عَيْلِيُّكُم، بأَسَانِيدَ صِحَاجٍ، ورِجالٍ ثِقاتٍ. فرَوَى الأثْرَمُ، بإِسْنَادِهِ، عن عمر ،أنَّه قال: إنْ شَاءَ حَسَرَ عن رَأْسِهِ، وإنْ شَاءَ مَسَحَ على قَلَنْسُوتِه وعِمامَتِهِ. ورَوَى بإسْنَادِه، عن أبي موسى، أنَّه خَرَجَ مِن الخَلاء، فمَسنَحَ على القَلَنْسُوَةِ. ولأنَّهُ مَلْبُوسٌ مُعْتَادٌ يَسْتُتُرُ الرَّأْسَ، فأشْبَهَ العمامَةَ المُحَنَّكَةَ، وفارَقَ العِمَامَةَ التي ليستْ مُحنَّكَةً ولا ذُؤابَةَ لها؛ لأنَّها مَنْهيٌّ عنها.

فصل: وفِي مَسْجِ الرَّأْسِ على مِقْنَعَتِهَا (٢٢) رِوَايَتانِ: إحْدَاهما، يَجُوزُ؛ لأَنَّ أُمَّ ١١٩ ظ سَلَمَة كانتْ تَمْسَحُ على خِمَارِها. ذَكَرَهُ ابْنُ المُنْذِرِ. وقد رُوى عَن النَّبِيِّ عَلَيْكُمُ / أنَّهُ أَمَرَ بالمَسْجِ على الخُفَّيْنِ والخِمَارِ. ولأنَّهُ مَلْبُوسٌ لِلرَّأْسِ مُعْتَادٌ، يَشُقُّ نَزْعُهُ، فأَشْبَهَ العِمَامَةَ. والثانيةُ، لا يجُوزُ المَسْحُ عليه؛ فإنَّ أحمدَ سُئِلَ: كيف تَمْسَحُ المرْأَةُ على رَأْسِها؟ قال: مِنْ تحتِ الخِمارِ، ولا تَمْسَحُ على الخِمَارِ، قال: وقَدْ ذَكروا أنَّ أُمَّ سَلَمَة كَانَتْ تَمْسَحُ على خِمَارِها. ومِمَّنْ قال لا تَمْسَحُ على خِمارِها، نافِعٌ،

⁽١٨) الكلتة أو الكلوتة: غطاء للرأس، ولها كلاليب بغير عمامة فوقها، يلبسها السلطان والأمراء وسائر العساكر. معجم دوزي ٣٨٧.

⁽۱۹) في م: «يدور».

⁽٢٠) دنية القاضى: قلنسوته، شبهت بالدن.

⁽٢١) في م: «والمنوميات». ولم نعرف النوميات هذه.

⁽٢٢) في الأصل: «مقنعها». والمقنع والمقنعة، بكسر ميمها: ماتقنع به المرأة رأسها.

والنَّخَعِيُّ، وحَمَادُّ بنُ أَبِي سُليمانَ، والأَوْزَاعِيُّ، وسَعِيدُ بنُ عبد العزِيزِ (٢٣)؛ لأَنَّهُ مَلْبُوسٌ لِرَأْسِ المَرْأَةِ، فلم يَجُزِ المَسْحُ عليه، كالوقاية، ولا يُجْزِئُ المَسْحُ على الوِقاية، ولا يُجْزِئُ المَسْحُ على الوِقايَة، روَايَةً وَاحِدَةً. لا نَعْلَمُ فيه خِلَافاً؛ لأَنَّهَا لا يَشُقُّ نَزْعُهَا، فهي (٢٠ كطاقِيَّةِ الرَّجُلِ ٢٠٠ واللهُ أعلم.

(٧٣) أبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي، من فقهاء التابعين بالشام، مع الأوزاعي وبعده، توفي سنة ست وستين ومائة. طبقات الفقهاء للشيرازي ٧٦.

⁽٢٤-٢٤) في م: «كالطاقية للرجل».

باب الحيش

الحَيْضُ: دَمِّ يُرْخِيهِ الرَّحِمُ إِذَا بَلَغَتِ المُرْأَةُ، ثَم يَعْتَادُها فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ وَلَالكِ لِحِكْمَةِ تَرْبَيةِ الوَلَدِ، فَإِذَا حَمَلَت انْصَرَفَ ذَلْكَ الدَّمُ بَإِذْنِ اللهِ إِلَى تَغْذِيَتِه، ولذلك لا تَحِيضُ الحَامِلُ، فإذَا وَضَعَتِ الوَلَدَ قَلَبَهُ اللهُ تعالى بِحِكْمَتِهِ لَبَناً يَتَعَذَّى بِهِ الطَّفْلُ، ولذلك قَلَمَّا تَحِيضُ المُرْضِعُ، فإذَا خَلَتِ (٢٠) المرأةُ مِن حَمْلٍ ورَضَاعٍ. بَقِى ذلك ولذلك قَلَمًا تَحِيضُ المُرْضِعُ، فإذَا خَلَتِ (٢٠) المرأةُ مِن حَمْلٍ ورَضَاعٍ. بَقِى ذلك الدَّمُ لا مَصْرِفَ له، فيستقِرُ في مكانٍ، ثم يَخْرُجُ في الغالِب في كُلِّ شَهْرٍ سِنَّةَ أَيَّامٍ أَو سَبْعة، وقد يَزِيدُ على ذلك، ويَقِلُ، ويَطُولُ شَهْرُ المَرْأَةِ ويَقْصُرُ، على حَسَبِ مارَكَّبَهُ اللهُ تعالى في الطّبَاعِ ؛ وسُمِّى حَيْضاً مِنْ قَوْلِهم: حاضَ السَّيْلُ. قال عُمارَةُ ابنُ عَقِيلٍ (٢٠):

أَجَالَتْ حَصَاهُنَّ الذَّوَارِي وحَيَّضَتْ عَلَيْهِنَّ حَيْضَاتُ السُّيُولِ الطُّوَاحِمِ (٢٦)

وقد عَلَّقَ الشَّرْعُ على الحَيْضِ أَحْكَاماً؛ فمِنها، أَنَّهُ يَحْرُمُ وَطْءُ الحَائِضِ فى الفَرْج، لِقَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَآعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهِ اللهِ عَلْ الصَّلَاةِ والصَّوْمِ؛ بدليلِ قَوْلِ النَّبِيِّ عَيَالِهِ: ﴿ أَلَيْسَتُ الْحَدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتُ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّى ﴾. رَوَاهُ البُخَارِيُ (٢٨). وقالتْ حَمْنَةُ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّى ﴾. رَوَاهُ البُخَارِيُ (٢٨).

⁽۲٤) في م: «دخلت».

⁽٢٥) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفى، من شعراء الدولة العباسية، وأبو جده هو جرير الشاعر المعروف، توفى سنة تسع وثلاثين ومائتين. انظر مقدمة ديوانه المجموع. والبيت فيه ٧٩، عن اللسان والتاج (ح ى ض، ط ح م).

⁽۲۲) فی النسخ: «الذراری وحیضت». تحریف.

والذوارى والذاريات: الرياح. وطَحمة السيل وطُحمته: دُفًّاعِ معظمه. وقيل: دفعته الأولى ومعظَمه. (٢٧) سورة البقرة ٢٢٢.

⁽٢٨) في : باب ترك الحائض الصوم، من كتاب الحيض، وفي : باب الحائض تترك الصوم والصلاة، من كتاب=

للنّبِيِّ عَيْلِيَّةِ: إِنِّى أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً شَدِيدَةً مُنْكَرَةً، قد (٢٠) مَنَعَيْنِي الصَّوْمَ والصَّلاةَ. (٢٠) وقال النّبِيُّ عَيِّلِيَّةِ لفاطمة بِنْتِ أَبِي حُبَيْشِ: (إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ وَالصَّلاةَ. (٢٥) وقال النّبِيُّ عَيِّلِيَّةِ لفاطمة بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: (إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَالْتُرَى الصَّلاةِ / دُونَ الصَّيَامِ؛ لِمَا رُوِى فَانَّ مُعاذَة قالتْ: سألتُ عائشة، فقلتُ: مابَالُ الحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ ولا تَقْضِي الصَّلاةَ؟ فقالتْ: أَحُرُورِيَّةٍ (٢٦) أَنْتِ؟ فقلتُ: لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ، ولكِنِّي أَسألُ. فقالتْ: كُنَّا نَجِيضُ على عَهْدِ رسولِ اللهِ عَيْلِيَّةٍ فَنُوْمَرُ بِقَضاءِ الصَّوْمِ ولا نُؤْمَرُ فقالتُ: كُنَّا نَجِيضُ على عَهْدِ رسولِ اللهِ عَيْلِيَّةٍ فَنُومَرُ بِقَضاءِ الصَّوْمِ ولا نُؤْمَرُ بقَضاءِ الصَّوْمِ ولا نُؤْمَرُ عَلَى اللهِ عَلَيْلَةِ فَلَى اللهِ عَلَيْسَةُ ذلك؛ لأَنَّ الحَولِهِ عليه السَّلامُ: (لا بِقَضَاءِ الصَّلاةِ. ومنها، أَنَّهُ يَمْنَعُ قِرَاءَةَ القُرْآنِ؛ لقولِهِ عليه السَّلامُ: (لا تَقْرَأُ الحَائِضُ قَضَاءَ الصَّلاةِ. ومنها، أَنَّهُ يَمْنَعُ قِرَاءَةَ القُرْآنِ؛ لقولِهِ عليه السَّلامُ: (لا تَقْرَأُ الحَائِضُ وَلَا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ (٢٠)». ومنها: أَنَّهُ يَمْنَعُ اللَّبْثُ في المَعْنَابَةِ. ومنها، أَنَّهُ يُحَرِّمُ الطَّلاقَ؛ المَسْجِدِ، والطَّوافَ بالبَيْتِ؛ لأَنَّهُ في مَعْنَى الجَنَابَةِ. ومنها، أَنَّهُ يُحَرِّمُ الطَّلاقَ؛

⁼ الصوم. صحيح البخارى ٨٣/١، ٥٥/٣ . والإمام أحمد، في: المسند ٣٧٤/٢. ولفظه: «أليس إحداكن إذا حاضت لم تصم ولم تصل».

⁽۲۹) في م: «وقد».

⁽٣٠) يأتي حديث حمنة بنت جحش بتهامه، في المسألة ٩٤ الآتية.

⁽٣١) تقدم في صفحة ٢٧٧.

⁽٣٢) نسبة إلى حروراء، وهو موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به، فنسبوا إليه. اللباب ٢٩٤/١.

⁽٣٣) أخرجه البخارى، في: باب لاتقضى الحائض الصلاة، من كتاب الحيض. صحيح البخارى ١٨٨/١. وأبو داود، في: ومسلم، في: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٢/١. وأبو داود، في: باب في الحائض لا تقضى الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٠/١. والترمذى، في: باب ماجاء في قضاء الحائض الصيام دون الصلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١١/٢. والنسائي، في: باب سقوط الصلاة عن الحائض، من كتاب الحيض، وفي: باب وضع الصيام عن الحائض، من كتاب الصيام. المجتبى ١١٥٧١، والارام، من كتاب الطهارة، وفي: باب المحاء في قضاء رمضان، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٢٣٠/١ ٥٣٠. والدارمي، في: باب في الحائض ماجاء في قضاء رمضان، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٢٧٠١، ٥٣٣. والإمام أحمد، في: المسند تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة، من كتاب الوضوء. سنن الدارمي ٢٣٣/١. والإمام أحمد، في: المسند

^{. (}٣٤) أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في الحائض والجنب أنهما لا يقرآن القرآن، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢١٢/١. وابن ماجه، في: باب ماجاء في قراءة القرآن على غير طهارة. من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٩٦/١.

لِقُوْلِ اللهِ تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ (٣)، ولمَّا طَلَّقَ ابنُ عُمَر امْرَأَتُهُ وهي حَائِضٌ أَمَرَهُ النَّبِيُّ عَلِيْكُ بِرَجْعَتِهَا وإمْسَاكِهَا حتى تَطْهُرَ (٣٦). ومنها، أنَّهُ يُوجِبُ الغُسْلَ عندَ انْقِطَاعِهِ، يَمْنَعُ صِحَّةَ الطَّهَارَةِ؛ لأَنَّ حَدَثَهَا مُقِيمٌ. ومنها، أنَّهُ يُوجِبُ الغُسْلَ عندَ انْقِطَاعِهِ، لقولِهِ عليه السَّلَامُ: ﴿امْكُثِي قَدْرَ مَاكَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضَتُكِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّى ﴾. مُتَّفَقٌ عليه (٣٧). وهو عَلَمٌ على البُلُوغ؛ لقولِهِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلامُ: ﴿لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ (٨٣)﴾. ولا تَنْقَضِي العِدَّةُ في حَقِّ المُطَلَّقَةِ وَأَسْبِهِمْ اللهُ اللهُ عَلَى الْمُطَلَّقَةِ وَالْمَا اللهُ عَلَى الْمُلَلَّقَةِ وَلَا تَبْتَ هذا، فالحَاجَةُ دَاعِيةٌ وأَكْثُرُ هذه الأحْيَضُ إِلَّانُهُ مَا يَتَعَلَّقُ به مِنَ الأَحْكَامِ. قال أَحمُدُ، رحِمَه اللهُ: الحَيْضُ وَالْمَعْفِقُ المَعْفِقَةِ الحَيْضُ وَقِهِ الحَيْضُ وَقِي وَالِهِ: عَلَى حَدِيثِ أَمُّ مَا يَتَعَلَّقُ به مِنَ الأَحْكَامِ. قالمُ أَمْدُ، وأَمْ حَبِيبَةَ، وحَمْنَةَ. وفِي رِوايةٍ: يَدُونُ عِلْ أُمْ سَلَمةً مَكُانَ حَدِيثِ أَمُّ حَبِيبَةً و سَنَذْكُو هذه الأَعَادِيثَ وغيرَها في حَدِيثِ أُمُّ سَلَمةً مَكَانَ حَدِيثِ أَمُّ حَبِيبَةً. وسَنَذْكُو هذه الأَحَادِيثَ وغيرَها في مَواضِعِها، إنْ شَاء اللهُ تعالى.

⁽٣٥) سورة الطلاق ١.

⁽٣٦) يأتي حديث ابن عمر، في المسألة ١٠٦.

⁽٣٧) أخرجه مسلم، في: باب المستحاضة وغسلها، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٦٤/١. ولم نجده عند البخارى، وسيعيد المؤلف ذكره في المسألة ٩٣، ويذكر فيها أن مسلما رواه. كما أخرجه أبو داود، في: باب في المرأة تستحاض... إلخ، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٦٣/١. والنسائي، في باب ذكر الاغتسال من الحيض، من كتاب الطهارة، وفي: باب المرأة يكون لها أيام معلومة، وباب ذكر الأقراء، من كتاب الحيض. المجتبي ١٩٥١، ١٥٠، والإمام أحمد، في: المسند ٢٢٢/٦.

⁽٣٨) أخرجه أبو داود، فى: باب المرأة تصلى بغير خمار، من كتاب الصلاة. والترمذى، فى: باب ماجاء لاتقبل صلاة المرأة إلا بخمار، من أبواب الصلاة. وابن ماجه، فى: باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٥/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٥،١٥،١١، ٢٥٩، ٢٥٩.

⁽٣٩) سورة البقرة ٢٢٨ .

سبعةَ عشرَ يوماً(١). وللشَّافِعِيِّ قَوْلان، كالرِّوايَتَيْن في أَقلُّه وأَكْثَره. وقال إسحاقُ ابنُ رَاهُويَه: قال عطاء: الحَيْضُ/ يَوْمٌ واحدٌ. وقال سعيدُ بنُ جُبَيْر: أكثرُه ثلاثةَ عشرَ يوماً. وقال النُّوريُّ، وأبو حنيفة، وصاحِباه: أقلُّهُ ثلاثةُ أيَّامٍ، وأكْثَرُهُ عشرة؛ لِمَا رَوَى وَاثِلَةُ بنُ الأَسْقَعِ، أنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ قال: «أقلُّ الحَيْض ثَلَاثَةُ أيَّامٍ، وأكثرُه عَشَرَةٌ (٢) ». وقال أَنسٌ: قُرْءُ المَرْأَةِ: ثلاث، أَرْبَع، خَمْس، سِتّ، سَبْع، ثمان، تِسْع، عشر(٣). ولا يقولُ أنسَّ ذلك إلَّا تَوْقِيفاً، وقال مالِكُ بنُ أنس: ليس لأقلُّهِ حَدٌّ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَاعَةً؛ لأَنَّهُ لو كان لأَقَلُّه حَدٌّ، لَكَانَتِ المَرْأَةُ لا تَدَعُ الصَّلَاةَ حَتَّى يَمْضِيَ ذلك الحَدُّ. ولَنا، أنَّهُ وَرَدَ في الشُّرْعِ مُطْلَقاً مِنْ غيرِ تَحْدِيدٍ، ولا حَدّ له في اللُّغَةِ، ولا في الشَّريعة، فيجبُ الرُّجُوعُ فيه إلى العُرْفِ والعادَّة، كما في القَبْض، والإحْرَاز، والتَّفَرُّق، وأشباهِها، وقد وُجِد حَيْضٌ مُعْتادٌ يوماً، قال عطاء: رأيتُ مِن النِّساءِ مَنْ تَحِيضُ يوْمًا، وتَحِيضُ خمسةَ عشرَ . وقال أحمدُ: حدَّثني يحيي، ابنُ آدمَ، قال: سَمِعْتُ شَريكاً يقولُ: عندنا امْرَأَةٌ تَحِيضُ كُلُّ شَهْرِ خمسةَ عشرَ يَوْمًا حَيْضًا مُسْتَقِيمًا. وقال ابنُ المُنْذِر: قال الأوْزَاعِيُّ: عندنا امْرَأَةٌ تَحِيضُ غُدْوَةً وتَطْهُرُ عَشِيًّا. يَرَوْنَ أَنَّه حَيْضٌ تَدَعُ له الصَّلاةَ. وقال الشَّافِعِيُّ: رأيتُ امْرَأَةً أَثْبَتَ لى عنها أنُّها لم تَزَلْ تَحِيضُ يَوْمًا لا تَزِيدُ عليه، وأُثْبِتَ لى عَن نِسَاءِ أَنَّهُنَّ لم يَزَلْنَ يَحِضْنَ أَقُلُّ مِن ثَلاثِةِ أَيَّامٍ. وذكر إسحاقُ بنُ رَاهُويَه، عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ المُزَنِيّ، أَنَّه قال: تَحِيضُ امْرَأْتِي يَوْمَيْنِ. قال إسحاق: وقالتْ امْرَأَةٌ مِن أَهْلِنا معْرُوفَةٌ: لم أَفْطِرْ مُنْذُ عشرِين سنةً في شهرِ رمضانَ إلَّا يَوْمَيْن. وقَوْلُهُنَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ إليه؛ لقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾(¹) فلولا أنَّ قَوْلَهُنَّ مَقْبُولٌ لَما^(٥) حَرَّمَ عليهنَّ الكِتْمانَ، وجَرَى ذلك مَجْرَى قولِه: ﴿وَلَا

⁽١) سقط من: الأصل.

⁽٢) أخرجه الدارقطني، في: كتاب الحيض. سنن الدارقطني ٢١٩/١.

⁽٣) في م: «عشرة». وانظر: سنن الدارقطني ٢٠٩/١.

⁽٤) سورة البقرة ٢٢٨.

⁽٥) في م: «ما».

تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ ﴾ (١). ولم يُوجَدْ حَيْضٌ أقَلَّ مِنْ ذلك عَادَةً مُسْتَمِرَّةً في عَصْر مِن الأعْصَار، فلا يكونُ حَيْضًا بحالٍ. وحدِيثُ وَاثِلَةَ يَرْوِيهِ محمد بن أحمدَ الشَّامِيُّ، وهو ضَعِيفٌ، عَنْ حَمَّاد بن المِنْهَال، وهو (٧) مَجْهُولٌ. وحدِيثُ أنس يَرْويهِ (٨) الجَلْدُ بنُ أَيُّوب، وهو ضَعِيفٌ. قال ابنُ عُيَيْنَة: وهو مُحَدِّثٌ لا أصْلَ له (٩). وقال أحمدُ في حَدِيثِ أنس: ليس هو شيئًا، هذا مِنْ قِبَل الجَلْدِ بن أَيُّوب، قِيل: إنَّ محمدَ ابنَ إسحاقَ رَوَاهُ، قال (١٠): ما أَرَاهُ سَمِعَهُ إِلَّا مِن الحَسَنِ بنِ دِينَارِ. وضَعَّفَهُ جِدًّا. قال: وقال يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ: ذاك أبو حنيفة، لم يَحْتَجّ إِلَّا بالجَلْدِ بن أَيُّوب، (''وَحَدِيثُ الجَلْدِ'') قد رُوِيَ عن عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه ما يعارضُه. فإنَّه قال: ١٢١ و ما/زاد على خمسةَ عشرَ اسْتِحاضَةٌ، وأقلُّ الحَيْضِ يوم وليلةٌ.

فصل: وأقَلُّ الطُّهر بين الحَيْضَتَيْن ثلاثةَ عشرَ يومًا؛ لأنَّ كلامَ أحمدَ لا يَخْتَلِفُ أنَّ العِدَّةَ تَصِحُّ أَنْ تَنْقَضِيَ في شهر واحدٍ إذا قامَتْ به البِّيُّنَةُ. وقال إسحاقُ: تَوْقِيتُ هؤلاء بالخمسةَ عشرَ باطِلٌ. وقال(١٢) أبو بكر: أقلُّ الطُّهْر مَبْنِيٌّ على أكثر الحَيْض، فإنْ قُلْنا إنَّ (١٣) أَكْثَرَه خمسةَ عَشرَ يومًا، فأقُلُّ الطُّهْر خمسةَ عشرَ، وإنْ قُلْنَا أَكْثَرُهُ سبعةَ عشرَ، فأَقُلُ الطُّهْرِ ثلاثة عشرَ. وهذا كأنَّهُ بَنَاهُ على أنَّ شَهْرَ المَرْأَةِ لا يَزيدُ على ثلاثينَ يومًا، يَجْتَمِعُ لها فيه حَيْضٌ وطُهْرٌ ، وأمَّا إذا زَادَ شَهْرُ ها على ذلك تُصُوِّرَ أَنْ يَكُونَ حَيْضُها سبعةَ عَشَرَ، وطُهْرُها خمسةَ عَشَرَ وأَكْثَرَ. وقال مالِك، والثَّوْرِيُّ، والشَّافِعِيُّ، وأبو حنيفة: أقَلُّ الطُّهْر خمسةَ عشرَ. وذكر أبو ثَوْرٍ: أنَّ ذلك لا يَخْتَلِفُون فيه. ولَنا، مارُويَ عن عليٍّ، رَضِيَ اللهُ عنه، أنَّ امْرَأَةً جَاءَتُهُ، وقد

⁽٦) سورة البقرة ٢٨٣.

⁽٧) سقط من: الأصل.

⁽٨) في الأصل: «رواه».

⁽٩) نقل الذهبي عن ابن عيينة قوله: جلد ومن جلد ومن كان جلد. ميزان الاعتدال ٢٠/١ ٤.

⁽١٠) في م: «وقال».

⁽١١-١١) في الأصل: «حديث الحيض» خطأ.

⁽١٢) في م: «قال».

⁽۱۳) سقط من: م.

طَلَّقَهَا زَوْجُها، فَزَعَمَتْ أَنَّها حاضَتْ فِي شَهْرِ ثَلَاثَ حِيَض، طَهُرَتْ عندَ كُلِّ قُرْءِ وصَلَّتْ، فقال عليٌّ لِشُرَيْحِ(١٤): قُلْ فيها. فقال شُرَيْحٌ: إنْ جاءتْ بِبَيِّنَةٍ مِن بِطانةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرْضَى دِينُه وأَمَانَتُه، فشَهدَتْ بذلك، وإلَّا فهي كاذِبةٌ. فقال عليّ: قَالُون. وهذا بالرُّومِيَّةِ. ومَعْنَاهُ: جَيِّدٌ. وهذا لا يقولُه إِلَّا تَوْقيفًا، ولأنَّه قولُ صَحَابِيٌّ الْتَشَرّ، ولم نَعْلَمْ خِلافَهُ، رَوَاهُ الإمامُ أَحمدُ بإسْنادِه، ولا يَجِيءُ إلَّا على قَوْلِنا أَقلُّه ثلاثةَ عشرَ ، وأقلُّ الحَيْض يومَّ وليلةً . وهذا في الطُّهْرِ بينَ الحَيْضَتَيْن، وأمَّا الطُّهْرُ فِي أَثْنَاءِ الحَيْضَةِ فلا تَوْقِيتَ فيه؛ فإنَّ ابْنَ عَبَّاسِ قال: أمَّا مارَأَتِ الدَّم البَحْرَانِيَّ (١٠) فإنَّها لا تُصلِّي، وإذا رَأْتِ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِل. ورُوِيَ أَنَّ الطُّهْرَ إذا كَانَ أَقَلُّ مِن يومٍ، لا يُلْتَفَتُ إليه. لقولِ عائشةَ: لا تَعْجَلْنَ حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ البَيْضَاءَ (١١٠). ولأنَّ الدُّمَ يَجْرِي مَرَّةً ويَنَقَطِعُ أُخْرَى. فلا يَثْبُتُ الطُّهْرُ بِمُجَرَّدِ انْقطاعِه، كما لو انْقَطَعَ أَقُلُّ مِنْ سَاعَةٍ.

٩ ٢ _ مسألة؛ قال: (فَمَنْ طَبَّقَ (١) بِهَا الدَّمُ فَكَانَتْ مِمَّنْ تُمَيِّزُ، فَتَعْلَمُ إِقْبَالَهُ بِأَنَّهُ أَسْوَدُ ثَخِينٌ مُنْتِنٌ، وإِدْبَارَهُ رَقِيقٌ أَحْمَرُ، تَرَكَتِ الصَّلَاةَ فِي إِقْبَالِهِ، فإذَا أَدْبَرَ، اغْتَسَلَتْ، وتُوضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ وصَلَّتْ)

قولُه: «طَبَّقَ بها الدُّمُ». يَعْنِي امْتَدُّ وتجاوزَ أَكْثَرَ الحَيْض، فهذه مُسْتَحَاضَةٌ، قد الْحْتَلَطَ حَيْضُها باسْتِحَاضَتِها، فتحْتَاجُ إلى مَعْرِفَةِ الحَيْضِ مِن الاسْتِحَاضَةِ التُرتُّب

⁽١٤) أبو أمية شريح بن الحارث القاضي، استقضاه عمر رضي الله عنه على الكوفة، وبقي في القضاء خمسا وسبعين سنة، ثم استعفى الحجاج فأعفاه، وتوفي سنة اثنتين وثمانين، عن مائة وعشرين سنة. طبقات الفقهاء

⁽١٥) دم بحراني: شديد الحمرة، كأنه نسب إلى البحر وهو اسم قعر الرحم، وزادوه في النسب ألفا ونونا للمبالغة. النهاية ٩٩/١.

⁽١٦) أخرجه البخاري، في: باب إقبال المحيض وإدباره، من كتاب الحيض. صحيح البخاري ٨٧/١. والإمام مالك، في: باب طهر الحائض، من كتاب الطهارة. الموطأ ٩/١.

والقصة البيضاء: هو أن تخرج القطنة أو الخرقة التي تحتشي بها الحائض كأنها قصة بيضاء لا يخالطها صفرة. وقيل: القصة البيضاء شيء كالخيط الأبيض يخرج بعد انقضاء الدم كله. النهاية ٧١/٤.

⁽١) في م هنا وفيما يأتي: «أطبق».

عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ منهما حُكْمَه، ولا تَخْلُو مِن أَرْبعةِ أَخْوَالٍ: مُمَيِّزَةٍ لا عادةَ لها، ومُغْتَادَةٍ لا عَادَةً وتَمْيِيزٌ، ومَنْ لا عادَةً لها ولا تَمْيِيزَ.

أمَّا المُمَيْزَةُ: فهى التى ذكرَها الْخِرَقِيُّ فى هذه المسألةِ، وهى التى لِدَمِها إقْبَالَ وإِدْبَارٌ، بعضُه أَسْوَدُ تَخِينٌ مُنْتِنٌ، وبعضُهُ أَحْمَرُ مُشْرِقٌ، أَوْ أَصفُر، أَو لا رائِحة له، ويكونُ الدَّمُ الأسودُ أَو الشَّخِينُ لا يَزِيدُ على أكثرِ الحَيْضِ، ولا يَنْقُصُ عن أَقَلَه، فَحُكْمُ هذه أَنَّ حَيْضَهَا زَمَانُ اللَّمِ الأسودِ أَو الشَّخِينِ أَو المُنْتِنِ، فإذا (١) الْقَطَعَ فهى مُسْتَحَاضَةٌ، تَغْتَسِلُ لِلْحَيْضِ، وتَتَوَضَّأُ بعدَ ذلك لِكلِّ صلاةٍ، وتُصلِّى، وذكر أحمدُ المُسْتَحاضَةٌ (١) فقال: لَهَا سُنَنّ، فذكرَ (١) المُعتَادَةَ، ثُمَّ قال: وسنَّة أُخْرَى، إذا المُستَحاضَة (١) فقال: لَهَا سُنَنّ، فذكرَ (١) المُعتَادَةَ، ثُمَّ قال: وسنَّة أُخْرَى، إذا خَتْجُلِسِينَها، ولكن انْظُرِى إلى إقْبَالِ الدَّمِ وإذبَارِه، فإذا أَقْبَلَتِ الحَيْضَةُ و وإقْبَالُها أَنْ تَرَىٰ دَما أَسُودَ يُعْرَفُ و فإذا تَعَيَّرَ دَمُها وكان إلى الصَّفْرَةِ والرَّقَة، فذلك دَمُ اسْتِحَاضَةٍ، فاغتَسِلِى، وصلِّى. وبهذا قال مالكَ، والشَّافِعِيُّ. وقال أبو حنيفة: لا اسْتِحَاضَةٍ، فاغتَسِلِى، وصلِّى. وبهذا قال مالكَ، والشَّافِعِيُّ. وقال أبو حنيفة: لا اسْتِحَاضَةٍ، فأَمُّ سَلَمَة على عَهْدِ رَسُول لله عَيْقِيَّهُ فقال: (لِتَنْظُرْ عِدَّةَ الأَيَّامِ وَاللَّيلِى الَّيلِى الَّيلِى الْتِي الْحَيْضَةُ وَاللَّهُ الْمُعْدِرَ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ الْمُ الْمَامُ اللهُ عَلَى عَهْدِ رَسُول لله عَيْقِيَّهُ فقال: (لِتَنْظُرْ عِدَّةَ الأَيَّامِ وَاللَّيلِى الَيلَى الْتِي كَنْ تَحِيضُهُنَّ قَبْلُ أَنْ يُصِيبَها الَّذِى أَصَابَها، فَلْتَتُولُو الصَّلاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِن كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ قَبْلُ أَنْ يُصِيبَها الَّذِى أَصَابَها، فَلْتَتُولُو الصَّلاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِن السَّهْرِ، فإذَا خَلَفَتُ اللَّي وابنُ مَاجَه (١٠) وهو أحدُ الأحديث الثَّلاثة التي قال الإمَامُ أحمدُ: والنَّسَائِقُ، وابنُ مَاجَه (١٠) وهو أحدُ الأحادِيث الثَّلَاثَة التي قال الإمَامُ أحمدُ:

⁽٢) في م: «فإن».

⁽٣) في الأصل: (في المستحاضة).

⁽٤) في م: «وذكر».

⁽٥) يقال: أراق الدم. وتبدل الهمزة هاء فيقال: هراقه.

⁽٦) خلفت: تركت أيام الحيض التي كانت تعهدها وراءها.

⁽٧) أي تشد فرجها بخرقة عريضة بعد أن تحشى قطنا.

⁽٨) أخرجه أبو داود، فى: باب فى المرأة تستحاض... إلخ، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٦٢/١. والنسائى، فى: باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر، من كتاب الجبيض، من كتاب الطهارة، وفى: باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر، من كتاب الحيض. المجتبى ٩٩/١، و١٤٤. ولم نجده عن ابن ماجه. وأخرجه أيضا: =

إِنَّ الحَيْضَ يَدُورُ عليها. ولَنا، مارَوَتْ عائِشةُ، قالتْ: جاءتْ فاطمةُ بنتُ أَي حُبَيْشٍ إِلَى رسولِ اللهِ عَلَيْ فقالتْ: يارسولَ اللهِ، إِنِّى أُسْتَحَاضُ، فلا أَطْهُرُ، أَفَأَدَعُ الصَّلاةَ؟ فقال النَّبِيُّ عَلِيْ فَقالَ النَّبِيُّ عَلِيْ فَقالَ النَّبِيُ عَلِيْ فَا فَاللَّهُ عَرْقٌ، ولَيْسَ بالحَيْضَةِ، فَإِذَا أَفْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتُرُكِى الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِى عَنْكِ الدَّمَ، وصَلِّى». مُتَّفَقَ عليه (٩). فَاتُرُكِى الصَّلاةَ، فَإِذَا كَانَ دَمُ الحَيْضِ فَإِنَّهُ دَمٌ (١٠) أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فأَمْسِكِى عَنِ الصَّلاةِ، فإذَا كَانَ الآخَرُ فَتَوَضَّئِى فَإِنَّما هُوَ عِرْقٌ» (١١). وقال ابنُ عَبَّاسٍ: أمَّا ما/ الصَّلاةِ، فإذَا كَانَ الآخَرُ فَتَوَضَّئِى فَإِنَّما هُوَ عِرْقٌ» (١١). وقال ابنُ عَبَّاسٍ: أمَّا ما/ رَأْتِ الدَّمَ البَحْرَانِيَّ فإنَّها تَدَعُ الصَّلاةَ. وقال: إنَّها واللهِ لن تَرَى الدَّمَ الذي هو الدَّهُ بعدَ أَيَّامٍ مَحِيضِهَا إِلَّا كَغُسَالَةِ ماء اللَّحْمِ. وحديثُ أُمُّ سَلَمة إنَّما يَدُلُ على اعْتِبارِ العادِة، ولا نِزَاعَ فيه. وحَدِيثُ فَاطِمَةَ هو أَحَدُ الثَّلَاثَةِ التَى يَدُورُ عليها الحَيْضُ.

۱۲۲ و

فصل: ظَاهِرُ كَلامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّ المُمَيِّزَةَ إِذَا عَرَفَتِ التَّمْيِزَ جَلَسَتْهُ مِن غيرِ اعْتِبَارِ تَكُرَادٍ. وهو ظاهِرُ كَلامِ أَحمدَ فِيما رَوَيْنَاهُ عنه. وكذلك قال ابْنُ عَقِيلٍ؛ لأَنَّ مَعْنَى التَّمْيِيزِ أَنْ يَتَمَيَّزُ أَحَدُ الدَّمَيْنِ عَن الآخِرِ في الصِّفَة، وهذا يُوجَدُ بأُوَّلِ مَرَّةٍ. وبهذا قال الشَّافعيُّ. وقال القاضي وأبو الحسنِ الآمِدِيُّ: إِنَّما تَجْلِسُ المُمَيِّرَةُ مِن التَّمْيِيزِ مَا تَجْلِسُ المُمَيِّرَةُ مِن التَّمْيِيزِ مَا تَجْلِسُ المُمَيِّرَةُ مِن التَّمْيِيزِ عَلَى الرَّاوِيَيْن، فِيما تَبْبُتُ به العادةُ. ولَنا، قولُ النَّبِيِّ عَلَى الرَّاوِيَيْن، فِيما تَبْبُتُ به العادةُ. ولَنا، قولُ النَّبِيِّ عَلَى الدَّامَ، عَلَى الدَّامَ الْحَيْضَةُ مِن غيرِ اعْتِبَارِ أَمْرِ آخَرَ، ثُمَّ مَدَّهُ وصَلِّي، أَمَرَهَا بِتَرْكِ الصَّلاةِ إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ مِن غيرِ اعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ، ثُمَّ مَدَّهُ إِلَى حَينِ إِذْبَارِه، ولأَنَّ التَّمْيِيزَ أَمارةٌ بمُجَرَّدِه، فلم يَحْتَجُ إلى ضَمِّ غيرِه إليه، وعند القاضى: إِنَّمَا تَجْلِسُ مِن التَّمْيِيزِ مَا وَافَقَ العادةَ؛ لأَنَّه يَعْتِبُ التَّمْيِيزِ مَا وَافَقَ العادةَ؛ لأَنَّه يَعْتِبُ التَّكْرَار، ومتى تَكَرَّرَ صَارَ عَادَةً.

⁼ الدارمي، في: باب في غسل المستحاضة. سنن الدارمي ١٩٩/١، ٢٠٠. والإمام مالك، في: باب المستحاضة ٦٢/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٩٣/٦، ٣٢٠، ٣٢٠، ٣٢٠.

⁽٩) تقدم في صفحة ٢٧٧.

⁽١٠) سقط من: الأصل.

⁽١١) أخرجه أبو داود، في: باب من قال تتوضأ لكل صلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٣/١. والنسائي، في: باب الفرق بين دم الحيض والاستحاضة، من كتابي الطهارة والحيض. المجتبي ١٠٢/١، ١٠١٠.

فصل: فإنْ لم يكن الأسْوَدُ مُخْتَلِفًا، مِثْلَ أَنْ تَرَى في كُلِّ شَهْرِ ثَلاثةً أَسْوَدَ، ثم يَصِيرُ أَحْمَرَ، ويَعْبُر أَكْثَرَ الحَيْض، فالأَسْودُ وحدَه حَيْضٌ. ولو لم يَعْبُرْ أَكْثَرَ الحَيْض كان جميعُ الدُّم حَيْضاً ؛ لأنَّهُ دَمِّ أَمْكَنَ أَنْ يكونَ حَيْضاً ، فكان حَيْضاً ، كا لو كان كُلُّهُ أَحْمَرُ. وإنْ كان مُخْتَلِفاً، مِثْلَ أَنْ تَرَى في الشَّهْرِ الأُوَّلِ خَمْسَةً أَسْودَ، وفي الثَّانِي أَرْبَعَةً، وفي الثَّالِثِ ثلاثةً، أو فِي الأُوَّلِ خمسة، وفي الثانِي سِتَّة، وفي الثَّالث سَنْعَة ، أوْ في الأوَّل خَمْسَة ، وفي الثَّاني أَرْبَعَة ، وفي الثَّالِثِ سِتَّة ، أو غير ذلك مِن الاخْتِلَافِ؛ فعلى قَوْلِنا الأَسْوَدُ حَيْضٌ في كُلِّ حالٍ، وعلى قَوْلِ القاضي الأَسْوَدُ حَيْضٌ فِيمَا وَافَقَ العادَةَ فقط، وهو ثَلَاثٌ في الأُولَى، وخَمْسٌ في الثَّانِية، وأرْبَع في الثَّالثة، ومازاد عليه إنْ تَكرَّرَ فهو حَيْضٌ، وإنْ لم يَتكرَّرْ فليس بِحَيْض. وعلى قَوْلِه: لَا تُجلِسُ منه في الشُّهْرِ الأُوَّلِ والثَّانِي إلَّا اليَقِينَ الذي تجلسُه مَنْ لا تَمْييزَ لها، فإنْ كانتْ مُبْتَدَأًةً لم تَجْلِسْ إلَّا يوماً وليلةً. وهل تَجْلِسُ الذي يَتَكَرَّرُ في الشهر الثَّالِثِ أو/ الرَّابِعِ؟ يَنْبَنِي على الرِّوايَتَيْن فيما تَثْبُتُ به العادةُ، ويكونُ حُكْمُها حُكْمَ المُبْتَدَأَةِ التي تَرَى دَماً لا يَعْبُرُ أَكْثَرَ الحَيْضِ، الأَحْمَرُ ههنا كالطُّهْر هناك، والأسودُ كالدَّم هناك. فإنْ كانتْ نَاسِيَةً، وكان الأسودُ في أثناء الشُّهْرِ، وقُلْنَا إنَّها تَجْلِسُ مِنْ أُوَّلِ الشَّهْر، (١٢ جَلَست ههنا مِنْ أُوَّلِ الشَّهْر ٢١) ماتَجْلِسُه النَّاسِيةُ وإنْ كان أحمرَ، ولا تَنْتَقِلُ إلى الأسودِ حتى يتَكَرَّرَ ، فإذا تَكَرَّرَ الْتَقَلَتْ إليه ، وعَلِمْنَا أَنَّهُ حَيْضٌ ، فتَقْضيي ماصامَتْهُ مِن الفَرْض فيه.

۱۲۱ ظ

فصل: فإن (١٣) رَأْتُ أسودَ بينَ أَحمريْن أو أحمرَ بين أسودَيْن، وانْقَطَعَ لِدُونِ أَكْثَرِ الحَيْضِ، فالجميعُ حَيْضٌ إذا تَكَرَّر؛ لأنَّ الأَحْمرَ أَشْبَهُ بالحَيْضِ مِن الطَّهْرِ. وإنْ عَبَرَ أَكْثَرَ الحَيْضِ، وكاد الأَسْوَدُ بمُفْرَدِهِ يَصْلُحُ أَنْ يكونَ حَيضاً، فهو حَيْضٌ، والأَحمرُ كُلُّهُ اسْتِحَاضَةٌ؛ لأنَّ الأَحمرَ الأوَّلَ أَشْبَهُ بالأَحمرِ الثَّانِي الذي حَكَمْنا بأنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ، وتُلفِّقُ الأسودِ، فيكونُ حَيْضاً. ولا فَرْقَ بينَ كُونِ الأسودِ

⁽١٢ - ١٢) سقط من: الأصل.

⁽۱۳) في م: «فإذا».

قليلًا أو كثيراً إذا كان بانْضِمَامِهِ إلى بَقِيَّةِ الأسودِ يَبْلُغُ أَقَلَّ الحَيْض، ولا يَزيدُ على أكثره، ولايكونُ بينَ طَرَفَيْهما زَمَنَّ يَزِيدُ على أكثرِ الحَيْضِ، وكذلِك لافَرْقَ بينَ كُوْنِ الأَحْمَرِ قليلًا أو كثيراً إذا كان زَمَنُه يَصْلُحُ أَنْ يكونَ طُهْراً. فأمَّا إِنْ كان زَمَنُه لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ طُهْراً، مِثْلَ الشَّيء اليسيير أو مادُونَ اليومِ، على إحْدَى الرِّوَايَتَيْن، فإنَّه يُلْحَقُ بالدَّمَيْن الذي هو بينهما؛ لأنَّهُ لو كان الدَّمُ مُنْقَطِعاً، لم يُحْكَمْ بكَوْنِه طُهْراً، فإذا كانَ الدَّمُ جَارِياً كان أَوْلَى، فلو رَأْتْ يومًا دَماً أسودَ، ثم رأت الثَّانِيَ دَماً أَحْمَر، ثم رَأْتِ الثَّالِثُ أَسودَ، ثم صارَ أَحْمَر وعَبَرَ، لَقَّفَتِ الأَسودَ إلى الأسود، فصارَ حَيْضُها يَوْمَيْن وبَاقِي الدَّمِ اسْتِحَاضَةٌ، وإنْ رَأْتْ نِصْفَ يومٍ أسودَ، ثم صارَ أحمرَ، ثم رَأَت النَّانِيَ كذلك، ثم رَأَت النَّالِثَ كُلَّهُ أسودَ، ثم صارَ أَحمرَ وعَبَرَ، فإنْ قُلْنا إنَّ الطُّهْرَ يكـونُ أَقَلَّ مِن يومٍ، لَفَّقَتِ الأسود إلى الأسودِ فكانَ حَيْضُها يومَيْن. وإنْ قُلْنا لا يكونُ أقَلَّ مِن يومٍ، فحَيْضُها الأَيَّامُ الثَّلاثةُ الأُوَلُ، والباقي اسْتِحَاضَةٌ. وإنْ رَأَتْ نصْفَ يوم أَسْوَدَ، ثم صارَ أَحمَر وعبرَ (١٤) إلى العاشر، تُم (١٤) رَأَتُهُ كُلُّه أسودَ، ثم صارَ أحمرَ، وعَبَرَ، فالأسودُ حَيْضٌ كُلُّه، ونِصْفُ اليومِ الأُوَّل. ولو رَأْتْ بينَ الأسودِ وبينَ الأحمر نَقَاءً يومًا أو أَكْثَرَ، لم يَتَغَيَّر الحُكْمُ الذي ذَكَرْنَاه؛ لأنَّ الأَحْمَرَ مَحْكُومٌ/ بأنَّه اسْتِحَاضَةٌ، مع اتِّصَالِه بالأسود، فمع انْفِصَالِه

فصل: إذا رَأَتْ في شهرٍ خمسةً أَسْوَدَ، ثم صارَ أَحْرَ، واتَّصَلَ، وفي الثَّانِي كَذَلك، ثم صارَ الثَّالِثُ كُلَّه أَحْمَر، ثم رَأَتْ في الرَّابِعِ مِثْلَ الأُوَّلِ، ثم رَأَتْ في الحامِسِ خمسةً أحمَر، ثم صَارَ أسودَ واتَّصَلَ، فحَيْضُها الأسودُ مِن الأُوَّلِ والثَّانِي الحَامِسِ خمسةً أحمَر، ثم صَارَ أسودَ واتَّصَلَ، فحَيْضُها الأسودُ مِن الأُوَّلِ والثَّانِي والرَّابِع. وأمَّا الثَّالِث والحامِس فلا تَمْيِيزَ لها فيهما؛ لأنَّ حُكْمَ الأسودِ في الحامِسِ سَقَطَ لِعُبُورِهِ. فإنْ قُلْنا العادَةُ تَثْبُتُ بِمَرَّتَيْن، جلست ذلك مِن الأشْهُرِ الثَّلاثة، وهي الثَّالِثُ والرَّابِعُ والحَامِسُ. وإنْ قُلْنا لا تَثْبُتُ إلَّا بِثَلاثَةٍ، جلست ذلك مِن المُشْهُرِ التَّلاثِة، الحَامِسِ، لأَنَّها قد رَأَتْ ذلك في ثلاثةِ أَشْهُرٍ. وقِيل: لا تَثْبُتُ لها عَادَةً، وتَجْلِسُ ما

۱۲۳ و

⁽١٤) سقط من: الأصل.

تَجْلِسُه مِن (١٥٠ الخامِس مِن الدَّم الأسودِ؛ لأنَّه أَشْبَهُ بدَم الحَيْض.

فصل: إذا رَأَتْ فى كُلِّ شهر خمسةَ عشرَ يومًا دَماً أسودَ، وخمسةَ عشرَ أحمرَ، فالأسودُ كُلُّهُ حَيْضٌ؛ لأنَّه يَصْلُحُ أن يكونَ حَيْضاً، وقد رَأَتْ فيه أَمَارَةَ الحَيْضِ، فَيَثْبُتُ كُوْنُه حَيْضاً.

٩٣ – مسألة؛ قال: (فإنْ لَمْ يَكُنْ دَمُها مُنْفَصِلًا، وكانتْ لَهَا أَيَّامٌ مِنَ الشَّهْرِ تَعْرِفُهَا، أَمْسَكَتْ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، واغْتَسَلَتْ إذَا جَاوَزَتْهَا)

هذا القِسْمُ النَّانِي: وهي مَنْ لها عادةٌ ولاتَمْيِيزَ لها؛ لِكُوْن دَمِهَا غيرَ مُنْفَصِل، أي على صِفَةٍ لا تَحْتَلِفُ ولا يَتَمَيَّرُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْض، على مَاذَكُوْنَاهُ فِي المُمَيِّرَةِ، وكذلك إِنْ كَان مُنْفَصِلًا إِلَّا أَنَّ الدَّمَ الذي يَصْلُحُ لِلْحَيْضِ دُونَ أَقَلِّ الحَيْضِ أو وكذلك إِنْ كَان مُنْفَصِلًا إِلَّا أَنَّ الدَّمَ الذي يَصْلُحُ لِلْحَيْضِ دُونَ أَقَلِّ الحَيْضِ أو فوقَ أَكْثَرِه، فهذه لا تَمْيِيزَ لها. فإذا كانتْ لها عادةٌ قَبْلَ أَنْ تُسْتَحَاضَ، جَلَسَتْ أَيَّامَ عادَتِها، واغْتَسَلَتْ عِنْدَ الْقِضَائِها، ثم تَتَوَضَّأُ بعدَ ذلك لِوقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وتُصلّى. عادَتِها والشَّافِعيُّ. وقال مَالِك: لا اعْتِبارَ بالعادةِ، إنَّما الاعْتِبارُ بالتَّمْييزِ، فإنْ لم تَكُنْ مُمَيِّزة اسْتَطْهَرَتْ بعدَ زَمَانِ عادَتِها بثلاثةِ أيَّام، إِنْ لم تُجَاوِزْ مِهنَا عُشَرَ يومًا، (أثم هي) بعدَ ذلك مُسْتَحَاضَةٌ. واحْتجَّ بحَدِيثِ فَاطِمَةَ الذي خَسَةَ عَشَرَ يومًا، (أثم هي) بعدَ ذلك مُسْتَحَاضَةٌ. واحْتجَّ بحَدِيثِ فَاطِمَة الذي خَلَانُهُ. ولنا، حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَة، وقد رُويَ في حدِيثِ فَاطِمَة أَنَّ النَّبِيَّ عَيَلِكُ قَال ها: «دَعِي الصَّلَاةَ قَدْرَ الأَيَّامِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وصَلِّي، مُتَّفَقٌ عليه (٢)، وفي لَفْظِ، قال: «فإذا أَقْبَلَت الحَيضَةُ فَاتُرُكِي الصَّلَاةَ، فإذا ذَهَبَ مَنْ اللَّهُ عَلِيلِي عَنْكِ الدَّمَ، وصَلِّي». أمْ مُقَقَ عليه (٢). ورَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ ٢)، أنّها مَنْ النَّبِي عَلِيلِي عَنْكِ الدَّمَ، وصَلِّي». أمْ مُقَقَ عليه (٢). ورَوَتُ أُمُّ حَبِيبَةَ ٢)، أنّها مَالَتِ النَّبِي عَلِيلِي عَنْكِ اللَّهُ ؟ فقال لها (أوسول الله عَلَيْكُ). ورَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ ٢)، أنّها سَألَتِ النَّبِي عَلِكُ عَلَى اللهُ ؟ وقال لها (أوسول الله عَلَيْكُ). ورَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ ١٤)، أنْها سَألَتُ النَّبُ عَلَيْكُ عن الدَّمَ؟ وقال لها (أوسَلُقُ اللهُ عَلَيْكُ أَلُولُ اللهُ عَلَيْكُ أَلَهُ أَلْهُ عَلَى الْعَلْكُ مَا كَانَتْ

۱۲۳ ظ

⁽١٥) في الأصل: «ومن».

⁽۱ – ۱) في م: «وهي».

⁽٢) انظر مامضي في تخريج الحديث صفحة ٢٧٧.

⁽٣) أي: بنت جحش.

⁽٤-٤) سقط من: م.

تَحْبِسُكِ حَيضَتُكِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وصَلِّى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (°). ورَوَى عَدِيُّ بنُ ثابِتٍ عن أبيه، عن جَدِّه، عن النَّبِيِّ عَلِيْكُ (۱) فِي المُسْتَحَاضةِ: ("تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرائِها، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وتَصُومُ، وتُصَلِّى، وتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». أَخْرَجَه أبو داوُد والتَّرْمِذِيُّ (۷). ولا حُجَّة له في الحديثِ على تَرْكِ العادة في (۸) حَقِّ مَنْ لا تَمْيِيزَ لها.

فصل: ولا يَخْتَلِفُ المذهبُ فَ (*) أَنَّ العادةَ لا تَشْبُتُ بِمَرَّةِ، وظاهِرُ مذهبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّها تَشْبُتُ بِمَرَّةِ. وقال بعضُهُم: تَشْبُتُ بِمَرَّتَيْن؛ لأَنَّ المَرْأَةَ (أ) التي الشَّفْتَتُ لها أَمُّ سَلَمَة رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُ رَدَّها إلَى الشَّهْرِ الذِي يَلِي شَهْرَ الاسْتِحاضةِ، ولأِنَّ ذلِك أَقْرَبُ إليها، فوَجَبَ رَدُّها إليه. ولَنا، أَنَّ العادةَ مَأْخُوذَةً مِنَ المُعاوَدَةِ، ولا تَحْصُلُ المُعاوَدَةُ بِمَرَّةٍ واحِدةٍ، والحَدِيثُ حُجَّةٌ لنا؛ لأَنَّه قال: (لتَنظُرْ عِدَّةَ اللَّيَالِي والأيامِ الَّتِي (١٠٠ كَانَتْ (١١٠ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبها (لِتَنظُرْ عِدَّةَ اللَّيَالِي والأيامِ التِي (١٠٠ كَانَتْ (١١٠ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبها اللّذِي أَصَابَها». و (اكان) يُخْبَرُ بها عن دَوَامِ الفِعْلِ وتَكْرَارِه، ولا يَحْصُلُ ذلك بِمَرَّةٍ، ولا يُقالُ لِمَنْ فَعَلَ شَيْعًا مَرَّةً: كان يَفْعَلُ وقَى الحَدِيثِ الآنَةِ على الصَّلَاةَ أَيَّامُ أَفْرَائِها». والأقراءُ جَمْعٌ، وأقلُه ثلاثَةً، وسَائِرُ الأحاديثِ الدَّالَة على الصَّلَاةَ أَيَّامُ أَفْرَاءُ مَمْعَ مِن اسْمِ العادةِ فِعْلَ مَرَّةٍ بِحَالٍ. واخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ: العادةِ بَعُلُ مَرَّةٍ بِحَالٍ. واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ: هل تَشْبُتُ بِمَرَّتَيْن؛ لأَنَّها مَأْخُوذَةً مِن المُعَاوَدَةِ، ولا يَقْامُ أَوْ ثلاث؟ فعنهُ أَنَّها تَثْبُتُ بِمَرَّتَيْن؛ لأَنَّها مَأْخُوذَةً مِن المُعَاوَدَةِ، ولأَنْ فَقَا هُو المَرَّةِ الثَّانِيَةِ. وعنه لا تَشْبُتُ إلَّا بثلاث؛ لِظَاهِر الأحاديثِ، ولأَنَّ

⁽٥) تقدم في صفحة ٣٨٨.

⁽٦) في م زيادة: «قال».

⁽٧) أخرجه أبو داود، في: باب في المرأة تستحاض ومن قال... إلخ، وفي: باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٤/١، ٧٠. والترمذي، في: باب ماجاء في أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ١٩٩/١. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ماجاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٤/١.

⁽٨) سقط من: م.

⁽٩) في م زيادة: «الأولى» خطأ.

⁽١٠) في الأصل: «اللاتي».

⁽١١) سقط من: م.

العادةَ لا تُطْلَقُ إِلَّا على ماكَثُرَ، وأَقَلُّهُ ثلاثة؛ ولأنَّ أَكْثَرَ ما يُعْتَبَرُ له التَّكْرَارُ اعْتُبِرَ ثلاثًا، كأيَّامِ الخِيارِ فِي المُصَرَّاةِ.

فصل: وتَثْبُتُ العادةُ بالتَّمْيِيزِ، فإذا رَأَتْ دَمًا أَسودَ خمسةَ أَيَّامٍ فى ثَلاثةِ أَشْهُرٍ أَو شهرَيْن علَى الرِّوَايَةِ الأُخْرَى، ثم صارَ أحمرَ، واتَّصَلَ، ثُمَّ صارَ فى سائرِ الأَشْهُرِ دَماً مُبْهَماً، كانتْ عادتُها زَمَنَ الدَّمِ الأسودِ.

فصل: والعادَةُ على ضَرْبَيْن: مُتَّفِقَةٍ، ومُخْتَلِفةٍ، فالمُتَّفِقَةُ أَنْ تكونَ أيَّاماً مُتَساوِيةً، كَأَرْبِعةٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، فإذا اسْتُحِيضَتْ جَلَسَت الأَرْبِعةَ فقط، وأمَّا ١٢٤ و المُخْتَلِفَةُ فإنْ كانت على تَرْتِيبٍ، مِثْلَ إنْ كانتْ ترى في شهرِ ثلاثةً، وفِي/ الثانِي أربعةً، وفي الثَّالِثِ خمسةً، ثم تَعُودُ إلى ثلاثةٍ، ثم إلى أرْبعةٍ على ماكانتْ، فهذه إذا اسْتُحِيضَتْ في شَهْرٍ، فعَرَفَتْ نَوْبَتَه عَمِلَتْ عليه، ثم على الذي بَعْدَه، ثم على الذي بَعْدَهُ، ثَمْ^(۱۲)على العادَة. وإنْ نَسِيَتْ نَوْبَتَه حَيَّضْناها اليَقِينَ، وهو ثلاثةُ أيَّامٍ، ثم تَغْتَسِلُ، وتُصلِّي بَقِيَّةَ الشَهْرِ. وإِنْ أَيْقَنَتْ أَنَّه غيرُ الأُوَّلِ، وشَكَّتْ؛ هل هو الثَّاني أو الثَّالِث؟ جَلَسَتْ أَرْبعةً؛ لأنَّها اليَقِينُ، ثم تَجْلِسُ مِن الشَّهْرَيْنِ الآخَرَيْنِ ثلاثةً ثلاثةً، ثم تَجْلِسُ في الرَّابِعِ أَرْبَعةً، ثم تَعُودُ إلى الثَّلاثةِ كذلك أبدًا، ويُجْزِئُها غُسْلٌ وَاحِدٌ عِنْدَ انْقِضَاء المُدَّةِ التي جلستُها، كالنَّاسِيةِ إذا جلستْ أقلَّ الحَيْضِ؛ لأنَّ مازاد على اليَقِينِ مَشْكُوكٌ فيه، فلا نُوجِبُ عليها الغُسْلَ بالشَّكِّ، ويَحْتَمِلُ وُجُوبُ الغُسْلِ عليها أيضا عِنْدَ مُضِيِّ أَكْثَرِ عادَتِها؛ لأنَّ يَقِينَ الحَيْضِ ثَابِتٌ، وحُصُولُ الطُّهارَةِ بِالغُسْلِ مَشْكُوكٌ فيه، فلا نَزُولُ عن اليَقِينِ بِالشَّكِّ، وِلأَنَّ هذه مُتَيَقِّنَةٌ وُجُوبَ الغُسْل عليها في أَحَدِ الأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ في اليومِ الخامِس، وقد اشْتَبَهَ عليها، وصِحَّةُ صلاتِها تَقِفُ على الغُسْل، فَيَجبُ عليها لِتَخْرُجَ على العُهْدَةِ بِيقِينٍ، كَمَنْ نَسِيَ صلاةً مِنْ يَوْمٍ لا يَعْلَمُ عَيْنَها. وهذا الوَجْهُ أَصَحُ لِما ذَكَرْنَا، وتُفَارِقُ النَّاسِيَةَ، فإنَّها لا تَعْلَمُ لِهَا حَيْضًا زَائِداً على ماجَلَسَتْهُ، وهذه تَتَيَقَّنُ لها حَيْضًا زَائِداً على ماجَلَسَتْه تَقِفُ صِيحَةُ صَلَاتِها على غُسْلِهَا منه، فوجَبَ ذلك، فعلى هذا يَلْزَمُهَا غُسْلٌ ثَانٍ،

⁽۱۲) سقط من: م.

عَقِيبَ اليَوْمِ الحَامِسِ في كُلِّ شَهْرٍ، وإنْ جَلَسَتْ في رمضان ثلاثةَ أيَّامٍ، قَضَتْ خمسةَ أَيَّامٍ؛ لأنَّ الصَّوْمَ كان في ذِمَّتِها، ولا نعلمُ أنَّ اليَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ صامَتْهما أَسْقَطَا(١٣) الفَرْضَ مِن ذِمَّتِها، فيَبْقَى على الأصْل، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَها في كُلِّ شَهْرٍ ثلاثةُ أغْسَالٍ: غُسْلٌ عَقِيبَ (١١) اليومِ الثَّالِثِ، وغُسْلٌ عَقِيبَ الرَّابِع، وغُسْلٌ عَقِيبَ الحامِس؛ لأنَّ عَليها عَقِيبَ الرَّابعِ غُسْلًا في أَحَدِ الأَشْهُرِ، وكُلُّ شَهْرٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ هو الشَّهْرَ الذي يَجبُ الغُسْلُ فِيهِ بَعْدَ الرَّابِعِ، فيلزَمُها ذلك كما قُلْنا في الحامِسِ. وإنْ كان الاختِلَافُ على غيرِ تَرْتِيبٍ، مِثْل أَنْ تَحِيضَ مِنْ شَهْرٍ ثلاثةً، ومِن الثَّانِي خمسةً، ومِن الثَّالِثِ أربعةً، وأشْبَاهَ ذلك، فإنْ كان هذا يُمْكِنُ ضَبْطُه ويَعْتَادُها على وَجْهِ لا يَخْتَلِفُ، فالحُكمُ فيه/ كالذي قَبْلَه. وإنْ كان غيرَ مَضْبُوطٍ، جَلَسَت الأَقلُّ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وهي الثَّلائَةُ إِنْ لم يكنْ لها أَقلُّ مِنْها، واغْتَسَلَتْ عَقِيبَه. وذكر ابْنُ عَقِيلِ في هذا الفَصْلِ، أنَّ قِياسَ المذهبِ أنَّ فيه رِوَايةً ثانِيَةً، وهي إِجْلَاسُها أَكْثَرَ عَادَتِها في كُلِّ شَهْرٍ، كَالنَّاسِيَةِ لِلعَدَدِ، تَجْلِسُ أَكْثَرَ الحَيْضِ. وهذا لَا يَصِحُ ، إذْ فيه أَمْرُها بتَرْكِ الصَّلاةِ ، وإسْقَاطُها عنها مع يَقِين وُجُوبِها عليها ، فإنَّنا متى أَمَرْ نَاها بَتَرْكِ الصَّلَاةِ خمسةَ أَيَّامٍ في كُلِّ شَهْرٍ، ونَحْنُ نَعْلَمُ وُجُوبَها عليها في يَوْمَيْنِ منها في شَهْرٍ، وفي يَوْمٍ في شَهْرِ آخَرَ، فقد أَمَرْنَاها بِتَرْكِ الصَّلَاةِ الوَاجِبَةِ يَقِيناً، فلا يَحلُّ ذلك، ولا تَسْقُطُ الصَّلاةُ الوَاجبَةُ بالاشْتِبَاهِ، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ لا يَعْلَمُ عَيْنَها، وفارَقَ (١٥) النَّاسِيَةَ، فإنَّنا لا نَعْلَمُ عليها صَلَاةً وَاجِبَةً يَقِينًا، والأصْلُ بَقَاءُ الحَيْضِ، وسُقُوطُ الصَّلَاةِ، فَتَبْقَى عليه.

فصل: ولا تكونُ المَرْأَةُ مُعْتَادَةً حتى تَعْرِفَ شَهْرَها، ووَقْتَ حَيْضِهَا وطُهْرٌ، وأقَلُ ذلكِ وطُهْرِها. وشَهْرُ المَرْأَةِ عِبَارَةٌ عن المُدَّة التي لها فيها حَيْضٌ وطُهْرٌ، وأقَلُ ذلكِ أربعةَ عشرَ. وإنْ قُلْنَا: أقَلُ الطُّهْرِ خمسةَ أربعةَ عشرَ. وإنْ قُلْنَا: أقَلُ الطُّهْرِ خمسةَ

۱۲٤ ظ

⁽١٣) في الأصل: «اسقاط».

⁽١٤) في م هنا وفي الموضعين التاليين: «عقب».

⁽١٥) في م: «وفارقت».

عشرَ يَومًا، فأقْصَرُ مايكونُ الشَّهُرُ سِتَّةَ عشرَ يومًا، وأكثرهُ لا حَدَّ له (١٦)؛ لِكُوْنِ الطُّهْرِ لا حَدَّ له، والغَالِبُ أَنَّه الشَّهْرُ المعروفُ بينَ النَّاسِ، فإذا عَرَفَتْ أَنَّ شَهْرَها ثلاثون يومًا، وأنَّ حَيْضَها منه خمسةُ أيَّامٍ، وطُهْرَها خسمةٌ وعشرون، وعَرَفَتْ أوَّلَه، فهى مُعْتَادَةٌ، وإنْ عَرَفَتْ أيَّامَ حَيْضِها، وأيَّامَ طُهْرِها، فقد عَرَفَتْ شهرَها، وإنْ عَرَفَتْ أيَّامَ طُهْرِها، أو أيَّامَ طُهْرِها ولم تَعْرِفْ أيَّامَ طُهْرِها، أو أيَّامَ طُهْرِها ولم تَعْرِفْ أيَّامَ حَيْضِها، والنَّ عَرَفَتْ أيَّامَ طُهْرِها، أو أيَّامَ طُهْرِها ولم تَعْرِفْ أيَّامَ حَيْضِها، فليستْ مُعْتَادَةً، لكنَّها متى جَهِلَتْ شهرَها، رَدَدْنَاها إلى الغالِبِ، فحيَّضْناها مِنْ كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةً، كما رَدَدْنَاها في عَدَدِ أيَّامِ الحَيْضِ إلى سِتِّ أو إلى سَبْع، لِكُوْنِهِ الغَالِبَ.

فصل: القِسْمُ النَّالِث مِن أقسامِ المُسْتَحَاضَةِ: مَنْ لها عادَةٌ وتَمْيِيزٌ، وهي مَنْ كانتْ لها عَادَةٌ فاسْتُجِيضَتْ، ودَمُها مُتَمَيِّزٌ، بعضُه أسودُ وبعضُه أحمُر، فإنْ كان الأسودُ في زَمَنِ العادَةِ فقد اتفقَتِ العادَةُ والتَّمْيِيزُ في الدَّلالةِ، فيُعْمَلُ بهما. وإنْ كان أكثرَ مِن العادَةِ أو أقلَّ ويصلُحُ أنْ يكونَ حَيْضًا، ففيه رِوايتَان: إحْدَاهُما، يُقَدَّمُ التَّمْيِيزُ، فيعْمَلُ به، وتدَعُ العادَة، وهو ظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ؛ لِقَولِه: (فكَانَتْ مِمَّنْ تُمَيِّزُ تَرَكَتِ الصَّلاةَ فِي إِقْبَالِهِ». ولم يُفَرِّقُ بينَ مُعْتَادَةٍ وغيرِها. / واشْتَرَطَ في رَدِّها إلى العادَةِ أنْ لا يكونَ دَمُها مُنْفَصِلًا (١٧٠)، وهو ظاهِرُ مذهبِ الشَّافِعِيّ؛ لأنَّ صِفَةَ الدَّمِ أَمَارَةٌ قَائِمَةٌ به، والعادَةُ زَمَانٌ مُنْقَضٍ، ولأَنه خَارِجٌ يُوجِبُ الغُسْلَ، فرَجَعَ إلى العادَةِ عندَ الاسْتِبَاهِ كالمَنِيِّ. وظاهِرُ كلامِ أحمدَ اعْتِبَارُ العادَةِ. وهو قَوْلُ أَكثَرِ العادَةِ، وهو قَوْلُ أَكثَرِ العادَةِ، ولم يُفَرِّقُ ولم يَسْتَفْصِلْ بينَ كُوْنِها مُمَيِّرةً أو غيرَها، وحديثُ فاطمةَ قد العادَةِ، ولم يُفَرِّقُ ولم يَسْتَفْصِلْ بينَ كُوْنِها مُمَيِّرةً أو غيرَها، وحديثُ فاطمةَ قد رُقِي فيه رَدُها إلى العادَةِ، وفي نَفْظٍ آخَرَ رَدُها إلى التَّمْيِيزِ، فتعارَضَتْ رِوَايتاهُ (١٨٠٠)، وبيتَ عَالِيةً عن مُعَارِض، فيجِبُ العَمَلُ بها. على أنَّ حديثُ وبَقِيتِ الأحادِيثُ البَاقِيَةُ خَالِيةً عن مُعَارِض، فيجِبُ العَمَلُ بها. على أنَّ حديث

¹¹¹⁰

⁽٦٦) في الأصل: «لها».

⁽۱۷) في م: «متصلا».

⁽۱۸) فی م: «روایتان».

فاطمةَ قَضِيَّةٌ فُ^{(١٩}عَيْن، وحِكَايَةُ حَالٍ، يَحْتَمِلُ أَنَّهَا أَخْبَرَتُهُ أَنَّهَا لَا عَادَةَ لهَا، أو عَلِمَ ذلك مِنْ غَيْرِهَا، أو قَرِيَنةِ حَالِها، وحَدِيثُ عَدِيٍّ بنِ ثَابِتٍ عَامٌّ في كُلِّ مُسْتَحَاضَةٍ، فيكونُ أَوْلَى، ولِأَنَّ العادَةَ أَقْوَى؛ لِكُوْنِها لا تَبْطُلُ دَلَالتُها، واللَّوْنُ إذا زَادَ على أَكْثَرِ الحَيْضِ، بَطَلَتْ دَلَالتُه، فما لا تَبْطُلُ دَلَالتُه أَقْوَى وأَوْلَى.

فصل: ومَنْ كان حَيْضُها خمسةَ أيَّامٍ مِنْ أوَّلِ كُلِّ شهرٍ، فاسْتُحِيضَتْ، وصارتْ تَرَى ثلاثةَ أيَّامٍ دَمَّا أُسودَ في أُوَّلِ كُلِّ شهرٍ، فمَنْ قَدَّمَ العادَةَ قال: تَجْلِسُ خمسةً في كُلِّ شهرٍ ، كما كانتْ تَجْلِسُ قبلَ الاسْتِحَاضَةِ. ومَنْ قَدَّمَ التَّمْييزَ جعل (٢٠٠) حَيْضَهَا الثَّلَاثَةَ التي تَرَى الدَّمَ (٢٠) الأسودَ فيها، إلَّا أنَّها لا تَتْرُك الصَّلاةَ في الشَّهْرِ الأُوَّلِ فيما زادَ على الثَّلاثَةِ؛ لأنَّا لا نَعْلَمُ أنَّها مُسْتَحَاضَةٌ إلَّا بتَجَاوُز الدَّمِ أكثَرَ الحَيْض، ولا نَعْلَمُ ذلك في الشَّهْرِ الأُوَّلِ، فإذا عَبَرَ الدُّمُ أَكْثَرَ الحَيْضِ في الشَّهْرِ الأُوَّلِ عَلِمْنَا أَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ. فلا تَجْلِسُ في الثَّانِي مازاد على الدَّمِ الأسودِ. فإنْ رَأْتْ في كُلِّ شهرٍ عشرةً دَمَّا أسودَ، ثم صارَ أحمرَ واتَّصَلَ، فمَنْ قال: إنَّها لا تَلْتَفِتُ إلى مازاد على العادَةِ حتى تَتَكَرَّرَ لم يُحَيِّضُها في الشَّهْرَيْنِ الأُوَّلَيْنِ أُو الثَّلَاثَةِ إلَّا خمسةً، قَدْرَ عادَتِها. ومَنْ قال: إنَّها إذا زَادَتْ على العَادَةِ جَلَسَتْهُ بأُوَّلِ مَرَّةٍ. أَجْلَسَها في الشهرِ الأُوَّلِ خمسةَ عشرَ يومًا، ثم تَغْتَسِلُ وتُصلِّي، وفي الثَّانِي تَجْلِسُ أيَّامَ العادَةِ، وهي الخمسةُ الأُولَى مِن الشهر عندَ مَنْ يُقَدِّمُ العادَةَ على التَّمْييزِ، ومَنْ قَدَّمَ التَّمْييزَ ولم(٢١) يَعْتَبِرْ فيه التَّكرارَ، أَجْلَسَها العشرةَ/ كُلُّهَا. فإذا تَكَرَّرَ ثلاثةَ أَشْهُرٍ على هذا الوَصْفِ، فقال القاضي: تَجْلِسُ العشرةَ في الشهر الرَّابع، على الرِّوايَتَيْن جَمِيعًا؟ لأنَّ الزِّيَادَةَ على العادَةِ تَثْبُتُ بِتَكَرُّرِ الأسودِ. ويَحْتَمِلُ أَنْ لا تَجْلِسَ زِيَادَةً على عادَتِها على قَوْلِ مَنْ يُقَدِّمُ العادَةَ على التَّمْييزِ ؛ لأنَّا لو جَعَلْنا الرَّائِدَ على العادةِ مِن التَّمْييز حَيْضاً بِتَكَرُّرهِ، لَجَعَلْنَا النَّاقِصَ عنها اسْتِحَاضَةً بِتَكَرُّره، فكانتْ لا تَجْلِسُ

⁽١٩) سقط من: م.

⁽٢٠) سقط من: الأصل.

⁽٢١) سقطت الواو من: م.

فيما إذا رَأْتُ ثلاثةً أسودَ ثم صارَ أحمرَ، أكْتَرَ مِن الثلاثةِ، والأَمْرُ بِخِلافِ ذلك.

فصل: فإنْ كان حَيْضُها حَمْساً مِنْ أَوَّلِ شهرِها (٢١) فَاسْتُجِيضَتْ، فصارتْ تَرَى حَمْساً (٢١) أسودَ ثم يَصِيرُ أحمرَ، ويَتَّصِلُ، فالأسودُ حَيْضٌ بِلا خِلَافٍ؛ لِمُوافَقَتِه زَمَنَ العادَةِ والتَّمْيينِ، وإنْ رأتْ مَكانَ الأسودِ أحمرَ، ثم صارَ أسودَ، وعَبَرَ، سَقَطَ حُكْمُ الأسودِ؛ لِعُبُورِهِ أَكْثَرَ الحَيْضِ، وكان حَيْضُها الأحمر؛ لِمُوافَقَتِه زَمَنَ العادَةِ. وإنْ رأتْ مَكانَ العادَةِ أحمرَ، ثم خمسةً أسودَ، ثم صارَ أحمرَ واتَّصَلَ، فمَنْ قَدَّمَ العادَةَ حَيَّضَها أيَّامَ العادَةِ. وإذا تَكَرَّرَ الأسودُ، فقال القاضى: يَصِيرُ حَيْضاً. وأمَّا مَنْ يُقَدِّمُ التَّمْييزَ، فإنَّه يَجْعَلُ الأسودَ وَحْدَهُ حَيْضاً.

٩٤ - مسألة؛ قال: (فإنْ كائتْ لَهَا أَيَّامٌ أُنْسِيَتْهَا، فإنَّهَا تَقْعُدُ سِتًّا أَوْ سَبْعاً فِي كُلِّ شَهْرٍ)

هذه مِن القسمِ الرَّابِعِ مِنْ أقسامِ المُسْتَحَاضَةِ، وهي مَنْ لا عادَة لها ولا تَمْيِيزَ، وهذا القِسْمُ نَوْعَان: أَحَدُهُما النَّاسِيَةُ، ولها ثلاثةُ أَحْوَالِ: أَحَدُها، أَنْ تَكُونَ نَاسِيةً لِوَقْتِها وَعَدَدِها، وهذه يُسَمِّها الفُقَهَاءُ المُتَحَيِّرةَ. والثَّانِيَةُ، أَنْ تَنْسَى عددَها، وتَذْكُرَ وَقْتَها. والثَّالِثَةُ، أَنْ تَذْكُرَ عَدَدَها، وتَنْسَى وَقْتَها.

⁽۲۲) في م: «شهر».

⁽۲۳) فی م: «خمسة».

غيرِها، فجميعُ زَمَانِها مَشْكُوكُ فيه، وقد رَوَتْ عائشة أَنَّ أُمَّ حَبِيبةَ اسْتُحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فسألَتِ النَّبِيَّ عَلِيلًا، فأَمْرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، (فكانتْ تَغْتَسِلُ) لِكُلِّ صَلَاةٍ. مُتَّفَقٌ عليه (٢). ولَنا، ما روتْ حَمْنةُ بِنْتُ جَحْش، قالتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضةً كَبِيرةً شَدِيدةً، فأَتَيْتُ النَّبِيَّ عَلِيلِي أَسْتَحَاضُ حَيْضةً كَبِيرةً شَدِيدةً. فما بِنْتِ جَحْش. فقلتُ: يارسولَ الله، إنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضةً كَبِيرةً شَدِيدةً. فما يَنْتِ أَمْرُنِي فيها؟ قد مَنَعَتْنِي الصَّيامَ والصَّلاةَ، قال: (أَنْعَتُ لَكِ الكُرْسُفَ (٢)، فإنَّهُ يَنْظَهِ اللهِ عَلَيْهِما فأَنْتِ أَعْلَمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِما فأَنْتِ أَعْلَمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِما فأَنْتِ أَعْلَمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِما فأَنْتِ أَعْلَمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ عَلَى رَكُونَةً مِنَ الشَّيْطَانِ، فَوَيتِ عَلَيْهِما فأَنْتِ أَعْلَمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

⁽١-١) سقط من: م.

⁽۲) أخرجه البخارى، فى: باب عرق الاستحاضة، من كتاب الحيض. صحيح البخارى ۱۹۸، ۹۰. ومسلم، فى: باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، من كتاب الحيض ۲۹۳۱. كما أخرجه أبو داود، فى: باب [من قال] إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، وباب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ۲۹/۱، ۲۰، ۲۰، والترمذى، فى: باب ماجاء فى المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ۲۰۷۱، والنسائى، فى: باب ذكر الاغتسال من الحيض، وباب ذكر الأقراء، من كتاب الحيض. المجتبى ۱۹۸۱، ۱۹، ۱۹، وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى المستحاضة إذا اختلط عليها الدم، فلم تقف على أيام حيضها، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى، فى: باب غسل المستحاضة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ۲۰۰۱، ۲۰۱۹.

⁽٣) الكرسف: القطن.

⁽٤) الثج: سيلان دم الهدى.

⁽٥) سقط من: الأصل.

⁽٦) سقط من: م.

⁽٧-٧) في الأصل: «ثم تغتسلي حتى تطهري».

وتُصَلِّينَ الظُهْرَ والعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرينَ المَغْرِبَ وتُعَجِّلِينَ العِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وتَغْتَسِلِينَ لِلصُّبْحِ، فَافْعَلِي، وصُومِي إنْ قَوِيتِ عَلَى ذَلِكَ». وقال(^) رسولُ اللهِ عَيْشِكَةِ: «وَهُوَ أَعْجَبُ الأَمْرَيْنِ إِلَىَّ». رَوَاهُ أَبُو داود، والتُّرْمِذِيُّ (٩)، وقال: هذا حديثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قال: وسَأَلْتُ محمداً (١٠) عنه، فقال: هو حَدِيثٌ حَسَنٌ (١١). وحَكَى ذلك عن أحمدَ أيضاً. وهو بِظَاهِرِه يُثبتُ الحُكْمَ في حَقِّ النَّاسِيَةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيْكُ لم يَسْتَفْصِلْها، هل هي مُبْتَدَأَة أو نَاسِيَة؟ ولو افْتَرَقَ الحالُ لاسْتَفْصَلَ وسَأَلَ. واحْتِمَالُ أَنْ تَكُونَ نَاسِيَةً أَكْثُرُ، فإنَّ حَمْنَةَ امْرَأَةٌ كَبِيرَةٌ، كذلك قال أحمدُ. ولم يَسْأَلُها النَّبيُّ عَلِيلَةٍ عن تَمْييزها؛ لأنَّه قد جرى مِنْ كَلَامِها، مِنْ تَكْثِيرِ الدَّمِ وصِفَتِه ما أَغْنَى عن السُّؤَالِ عنه، ولم يَسْأَلُها هل لها عَادَةٌ فَيَرُ دُّهَا/ إليها؟ لاسْتِغْنَائِه عن ذلك، لِعِلْمِه إيَّاهُ، إذ كان مُشْتَهَرَأ، وقد أَمَرَ بِهِ أُخْتَهَا أُمَّ حَبِيبةَ، فلم يَبْقَ إِلَّا أَن تكونَ نَاسِيَةً، ولأنَّ(١٢) لها حَيْضًا لا تَعْلَمُ قَدْرَه، فيُرَدُّ إلى غالِب عاداتِ النِّسَاء، كالمُبْتَدَأَةِ، ولأنَّها لا عادَةَ لها ولا تَمْييزَ، فأَشْبَهَتِ المُبْتَدَأَةَ. وقوْلُهم: لها أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ. قُلْنا: قد زَالَتِ المَعْرِفَةُ، فصارَ وُجُودُها كَعَدَمِها(١٣). وأمَّا أمْرُهُ (١٤) أمَّ حَبِيبةَ بالغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فإنَّما هو نَدْبٌ، كأمْره لِحَمْنَةَ في هذا الخَبَر، فإنَّ أمَّ حَبيبةَ كانتْ مُعْتَادَةً رَدُّهَا إلى عَادَتِها، وهي التي اسْتَفْتَتْ لها أَمُّ سَلَمَةَ، على أنَّ حَدِيثَ أُمِّ حَبِيبةَ إِنَّمَا رُوِيَ عن الزُّ هْرِيِّ، وأنْكَرَهُ اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، فقال: لم يَذْكُرْ ابنُ شِهَابِ أنَّ رَسُولَ اللهِ عَلِيُّكُ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبةَ أنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صلاةٍ، ولكنَّه شيءٌ فَعَلَتْه هي.

(A) في الأصل: «فقال».

⁽٩) أخرجه أبو داود، فى: باب [من قال] إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ١٧/٦. والترمذى، فى: باب فى المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢٠١/١، كما أخرجه الإمام أحمد، فى: المسند ٣٩/٦.

⁽١٠) أي: ابن إسماعيل البخاري.

⁽۱۱) في سنن الترمذي زيادة: «صحيح».

⁽١٢) في الأصل: «لأن».

⁽١٣) في م: «كالعدم».

⁽١٤) في الأصل: «أمر».

فصل: قولُه: «سِتًّا أَوْ سَبْعًا» الظَّاهِرُ أَنَّهُ رَدَّهَا إِلَى اجْتِهَادِها(۱۰ ورأَيها، فيما يَعْلِبُ على ظَنِّها أَنَّه أَقْرَبُ إِلَى عادَتِها أو عادَةِ نِسَائِها، أو مايكونُ أَشْبَهَ بكُونِه حَيْظًا. ذَكَرَهُ القاضى فى بعضِ المَواضِع، وذَكَرَ فى مَوْضِعِ آخَرَ أَنَّه خَيْرَها بَيْنَ سِتٍّ وسَبْعٍ، لا على طَرِيقِ الاجْتِهادِ، كَا خَيَّرَ وَاطِىءَ الحائِضِ بِينَ التَّكْفِيرِ بِلِينَارٍ أَوْ سِبِّ وسَبْعٍ، لا على طَرِيقِ الاجْتِهادِ، كَا خَيْرَ وَاطِىءَ الحائِضِ بِينَ التَّكْفِيرِ بِلِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ، بدَلِيلِ أَنَّ حَرْفَ «أو» لِلتَّخْييرِ. والأوَّلُ إِنْ شَاءِ اللهُ أَصَحُّ؛ لأنَّا لو جَعَلْنَاها مُحَيَّرةً أَفْضَى إلى تَخْييرِها فى اليومِ السَّابِعِ بِينَ أَنْ تكونَ الصَّلَاةُ عليها وَاجِبَةُ وبِينَ كُونِهَا مُحَرَّمَةً، وليس إليها(١١) فِى ذَلِكَ خِيرَةٌ بحالٍ. أَمَّا التَّكْفِيرُ فَفِعْلُ الْجَيَارِيِّ، يُمْكِنُ التَّخْيِيرُ فيه بينَ إِخْرَاجٍ دِينَارٍ أو نِصْفِ دِينَارٍ، والوَاجِبُ نصفُ الْجَيَارِيُّ، يُمْكِنُ التَّخْيِيرُ فيه بينَ إِخْرَاجٍ دِينَارٍ أو نِصْفِ دِينَارٍ، والوَاجِبُ نصفُ الْتَكْفِيرُ فيه اللهُ تَعْلِي اللهُ تعالى: ﴿ وَقُولُهُم : إِنَّ «أَوْ» لا يَتَخَيَّرُ بينَ فِعْلِه وتَرْكِه. وقَوْلُهُم: إِنَّ «أَوْ» لينَ وَضْعِها، وليس لِلإمامِ في الأَسْرَى إلَّا فِعْلُ ما فِذَاء اللهُ اجْتِهادُه أَنَّهُ الأَصْلَحُ.

فصل: ولا تَخْلُو النَّاسِيَةُ مِن أَنْ تَكُونَ جَاهِلَةً بِشهرِها، أَو عَالِمَةً بِه، فإنْ كَانتْ جَاهِلَةً بِشهرِها، رَدَدْنَاها إلى الشهر الهِلَالِيِّ، فَحَيَّضْنَاها في كُلِّ شهرٍ حَيْضَةً؛ لِحَدِيثِ حَمْنَةَ، ولأَنَّه الغَالِبُ، فتُرَدُّ إليه، كرَدِّها إلى السِّتِّ والسَّبِّع. وإنْ كانتْ عَالِمةً بشهرِها، حَيْضَنَاها في كُلِّ شهرٍ مِن شُهُورِها حَيْضَةً؛ لأَنَّ ذلك عادَتُها، عَلَيمةً بشهرِها، كَا تُرَدُّ المُعْتَادَةُ إلى عادَتِها في عَدَدِ الأَيَّامِ، إلَّا أَنَّها متى كانَ شهرُها أقل فَتُردُ إليها، كَا تُرَدُّ المُعْتَادَةُ إلى عادَتِها في عَدَدِ الأَيَّامِ، إلَّا أَنَّها متى كانَ شهرُها أقل مِنْ عشرِينَ / يومًا، لم نُحَيِّضْها منه أكثرَ مِن الفَاضِلِ عن ثلاثةَ عشرَ يومًا، أو خمسة عشرَ يومًا؛ لأَنَّها لو حَاضَتْ أكثرَ مِن ذلك، لَنَقَصَ طُهْرُها عن أقلِّ الطَّهْرِ، ولا مسبِيلَ إليه. وهل تَجْلِسُ أيَّامَ حَيْضِها مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شهرٍ، أو بالتَّحَرِّي والاجْتِهَادِ؟ منهو وَجْهان: أحدُهما، تَجْلِسُه مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شهرٍ إذا كان يَحْتَمِلُ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ فيه وَجْهان: أحدُهما، تَجْلِسُه مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شهرٍ إذا كان يَحْتَمِلُ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ فيه وَجْهان: أحدُهما، تَجْلِسُه مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شهرٍ إذا كان يَحْتَمِلُ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُمْ الله في وَلْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللَّهُ اللهُ المَلْ اللهُ المُعْلَى اللهُ اللهُ اللهُ المُلْ اللهُ ال

, , , ,

⁽۱۵) فی م: «ورأیه».

⁽١٦) في م: ﴿ لَمَّا ﴾.

⁽١٧) سورة محمد ٤.

قال لِحَمْنةَ : (تَحَيَّضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ، فِي عِلْمِ اللهِ ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وصَلِّي أَرْبَعًا وعِشْرِينَ لَيْلَةً وأيَّامَهَا » . فقدَّمَ حَيْضَها على الطَّهْرِ ، ثم أمرَها بالصَّلاةِ والصَّوْمِ في بَقِيَّة ، ولأنَّ (١ المُبْتَدأَةَ تَجْلِسُ مِن أَوَّلِ الشهرِ ، مع أنَّه لا عادَةَ لها ، فكذلك النَّاسِيةُ ، ولأنَّ دَمَ الحَيْضِ دَمُ جِبِلَّةٍ ، والاسْتِحَاضَةُ عَارِضَةٌ ، فإذا رَأْتِ الدَّمَ ، وَجَبَ تَعْلِيبُ دَمِ الحَيْضِ . والوَجْهُ الثَّانِي ، أنَّها تَجْلِسُ أيَّامَها مِن الشهرِ بالتَّحَرِّى والاجْتِهَادِ . وهذا قَوْلُ أَبِي بكرٍ ، وابْنِ أَبِي موسى ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيْقِيلٍ رَدَّهَا إلى الجَيْضِ . أَنْها مَعْنِ اللَّهِ عَلَيْكُ رَدَّهَا إلى الشهرِ التَّحَرِّى والاجْتِهَادِ ها في القَدْرِ بِقَوْلِه: «سِتَّا أَو سَبْعًا» . فكذلك في الزَّمَانِ ، ولأنَّ للتَّحَرِّى (١ اللهُ مَيْرَةَ تَرْجِعُ إلى صِفَةِ الدَّمِ . فكذلك في زَمَنِه ، فإنْ مَدْحَلًا في الحَيْضِ ، بدليلِ أَنَّ المُمَيِّرَةَ تَرْجِعُ إلى صِفَةِ الدَّمِ . فكذلك في زَمَنِه ، فإنْ تَسَاوَى عِنْدَها الزَّمَانُ كُلُه ، ولم يَعْلِبْ على ظَنِّها شيءٌ ، تَعَيَّنَ إجْلاسُها مِنْ أَوَّلِ الشَهِرِ ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ فيما سِوَاهُ .

القِسْمُ الثَّانِي، النَّاسِيَةُ لِعَدَدِهَا دُونَ وَقْتِها، كالتي تَعْلَمُ أَنَّ حَيْضَها في العشرِ الشَّهْرِ، ولا تَعْلَمُ عَدَدَه، فهي في قَدْرِ ما تَجْلِسُه كالمُتَحَيِّرَةِ، تَجْلِسُ سِتَّا الْأُولِ مِن الشَّهْرِ دُونَ غيرِها، وهل أَوْ سَبْعاً، في أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْن، إلَّا أَنَّها تَجْلِسُها مِن العَشْرِ دُونَ غيرِها، وهل تَجْلِسُها مِنْ أَوَّلِ العَشْرِ، أو بالتَّحَرِّى؟ على وَجْهَيْن. وإنْ قالتْ: أَعْلَمُ أَنِّنِي كُنْتُ أَوَّلِ الشَّهْرِ حائِضاً، ولا أَعْلَمُ آخِرَه. أو أَنَّنِي كُنْتُ آخِرَ الشَّهْرِ حائِضاً، ولا أَعْلَمُ آخِرَه. أو أَنَّنِي كُنْتُ آخِرَ الشَّهْرِ حائِضاً ولا أَعْلَمُ أَوَّلَ حَيْضِي أو آخِرَه؟ حَيَّضْنَاهَا اليومَ الذي عَلِمَتْهُ، وأَتَّ مَنْ اللَّالِيَةِ مَا يَعْدَه في الصُّورِةِ الأُولَى، ومِمَّا قَبْلَه في الثَّانِية، وبِالتَّحَرِّي في الثَّالِيَةِ، أو مِمَّا يَلِي أَوَّلَ الشَّهْرِ، على اخْتِلَافِ الوَجْهَيْنِ.

القِسْمُ الثَّالِثُ، النَّاسِيَةُ لِوَقْتِها دُونَ عَدَدِها، وهذه تَتَنَوَّعُ نَوْعَيْن: أَحَدُهما، أَنْ لَا تَعْلَمَ لَا تَعْلَمَ لَا تَعْلَمَ أَنَّ حَيْضَها خمسةُ أَيَّامٍ ، فإنَّها تَجْلِسُ خمسةَ أَيَّامٍ ، فإنَّها تَجْلِسُ خمسةَ أَيَّامٍ . والثَّانِي، أَو بِالتَّحَرِّي، على اخْتِلافِ الوَجْهَيْن. والثَّانِي، أَو بِالتَّحَرِّي، على اخْتِلافِ الوَجْهَيْن. والثَّانِي،

⁽١٨) في الأصل: «لأن».

⁽۱۹) في م: «التحري».

⁽۲۰) سقط من: م.

أَنْ تَعْلَمَ/ لِهَا وَقْتاً، مِثْلَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهَا كَانتْ تَحِيضُ أَيَّاماً مَعْلُومَةً مِنْ العَشْر الأُوَلِ مِنْ ١٢٧ ظ كُلِّ شهر، فإنَّها تَجْلِسُ عَدَدَ أَيَّامِهَا مِنْ ذلك الوَقْتِ دُونَ غَيْره، ثم لا يَخْلُو عَدَدُ أَيَّامِها؛ إمَّا أَنْ يكونَ زَائِداً على نِصْفِ ذلك الوَقْتِ، أو لا يَزِيدُ، فإنْ كان زَائِداً على نِصْفِه، مِثْلَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ حَيْضَها سِتَّةُ أَيَّامٍ مِن العَشْرِ الْأُولِ مِن كُلِّ شهرٍ، أَضْعَفْنا الزَّائِدَ، فجَعَلْنَاهُ حَيْضاً بيَقِين، وتَجْلِسُ بَقِيَّةَ أَيَّامِها بالتَّحَرِّي في أَحَدِ الوَجْهَيْن، وفي الآخر، من أوَّلِ العَشْرِ، ففي هذه المَسْأَلَةِ الزَّائِدُ يَوْمٌ وهو السَّادِسُ، فنُضَعِّفُه، ويكونُ الخامِس والسَّادِسُ حَيْضاً بِيَقِينِ، لأَنَّنا متى عَدَدْنَا لها سِتَّةَ أَيَّامٍ مِن أَيِّ مَوْضِيعِ كان مِن العَشْر، دَخَلَ فيه الخامِسُ والسَّادِسُ، يَبْقَى لها أَرْبَعةُ أيَّامٍ، فإنْ أَجْلَسْنَاهَا مِن الأَوَّلِ، كَان حَيْضُها مِن أُوَّلِ العَشْرِ إلى آخِرِ السَّادِسِ، منها يومان حَيْضٌ بِيَقِينٍ، والأَرْبِعةُ حَيْضٌ مَشْكُوكٌ فيه ، والأَرْبِعةُ البَاقِيَةُ طُهْرٌ مَشْكُوكٌ فيه، وإنْ أَجْلَسْناها بالتَّحَرِّي، فأدَّاهَا اجْتِهَادُها إلى أنَّها مِن أوَّلِ الشَّهر، فهي كالتِي ذَكَرِنا. وإنْ جَلَسَت الأَرْبِعةَ مِن آخِرِ الشهرِ، كانتْ حَيْضاً مَشْكُوكاً فيه، والأَرْبِعَةُ الْأُولَى طُهْرٌ مَشْكُوكٌ فيه. وإنْ قالتْ: حَيْضِي سَبْعَةُ أَيَّامٍ مِن العَشْرِ الْأُوَلِ. فقد زادتْ يَوْمَيْن على نِصْفِ الوَقْتِ، فَنَضَعَّفُهما، فيَصِيرُ لها أَرْبعةُ أَيَّامٍ حَيْضاً بِيَقِينٍ، وهي مِنْ أُوَّلِ الرَّابِعِ إِلَى آخِرِ السَّابِعِ، ويَبْقَى لها ثلاثةُ أيَّامٍ تَجْلِسُها مِنَ أَوَّلِ العشرِ الأَوَلِ(٢١)، أو بِالتَّحَرِّي، فيكونُ ذلك حَيْضاً مَشْكُوكاً فيه، ويَبْقَى لها تُلَاثَةٌ، طُهْراً مَشْكُوكاً فيه، وسَائِرُ الشهر طُهْرٌ. وحُكْمُ الحَيْضِ المَشْكُوك فيه حُكْمُ الحَيْضِ المُتَيَقَّنِ، في تَرْكِ العِبادات. وإنْ كان حَيْضُها نِصْفَ الوَقْتِ فما دُونَ، فليس لها حَيْضٌ بِيَقِينِ؛ لأنَّها متى كانتْ تَحِيضُ خمسةَ أيَّامِ، احْتَمَلَ أَنْ تكونَ الخمسةَ الأُولَى، وأنْ تكونَ الثَّانِيةَ، وأنْ تكونَ بَعْضُها مِن الأُولَى وبَاقِيها مِن الثَّانِية، فتَجْلِسُ خمسةً بالتَّحَرِّي، أو مِن أوَّلِ العشر، على اخْتِلَافِ الوَجْهَيْن.

> فصل: ولا يُعْتَبَرُ التَّكْرَارُ في النَّاسِيَةِ؛ لأنَّها عَرَفَت اسْتِحَاضَتَها في الشَّهْر الأوَّل، فلا مَعْنَى لِلتَّكْرَار.

⁽٢١) سقط من: م.

. 1 7 A

فصل: وإذا ذَكَرَتِ النَّاسِيَةُ عَادَتَها بعدَ جُلُوسِها في غيرِه، رَجَعَتْ إلى عَادَتِها؛ لأَنَّ تَرْكَهَا لِعَارِضِ النِّسْيَانِ، فإذا زَالَ العَارِضُ عادَتْ إلى الأصْلِ. وإنْ تَبَيَّنَ أَنَّها كانتْ تَرَكَتِ الصَّلاةَ في غير عَادَتها، لَزِمَها/ إعادَتُها، ويَلْزَمُها قَضَاءُ ما صَامَتْهُ مِن الفَرْضِ في عَادَتِها، فلو كانتْ عادَتُها ثلاثةً مِن آخِرِ العَشْرِ الأُولِ، فجَلَسَت السَّبْعَة التي قَبْلَها مُدَّةً، ثم ذَكَرَتْ، لَزِمَها قَضَاءُ ماتركتْ مِن الصَّلاةِ والصِّيامِ المَفْرُوضِ في السَّبْعةِ، وقَضَاءُ ماصَامَتْ مِن الفَرْضِ في النَّلاثةِ؛ لأنَّها صَامَتْهُ في زَمَنِ حَيْضِها.

9 - مسألة؛ قال: (والمُبْتَدَأُ بِهَا الدَّمُ تَحْتَاطُ، فَتَجْلِسُ يَوْماً ولَيْلَةً، وتَعْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وتُصَلِّى. فإن الْقَطَعَ دَمُهَا فِي خَمْسةَ عَشْرَ يَوْماً، اغْتَسلَتْ عِنْدَ الْقِطَاعِهِ، وتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ ثَانِيةً وثَالِثَةً. فإنْ كانَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، عَملَتْ عَلَيْهِ وَأَعَادَتِ الصَّوْمَ، إنْ كانتْ صَامَتْ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ مِرَارٍ لِفَوْضٍ)

هذا النَّوْعُ النَّانِي مِن القِسْمِ الرَّابِعِ؛ وهي مَنْ لا عادَةَ لها ولا تَمْيِيزَ، وهي التي بَدَأُ بها الحَيْضُ ولم تكنْ حَاضَتْ قَبْلَه؛ والمشهورُ عن أحمدَ فيها أنَّها تَجْلِسُ إذا رأَتِ الدَّمَ، وهي مِمَّنْ يُمْكِنُ أَنْ تَجِيضَ، وهي التي لها تِسْعُ (۱) سِنِينَ فصاعِداً، فتتُركُ الصَّوْمَ والصلاة؛ فإنْ رادَ الدَّمُ على يومٍ وليلةٍ، اغْتَسلَتْ عَقِيبَ اليومِ والليلةِ، وتَعَوْمُ. فإنِ انْقَطَعَ الدَّمُ لاَكْثَرِ الحَيْضِ فما وتَتَوضَّأَ لِوَقْتِ كُلِّ صلاةٍ، وتُصلِّى، وتَصُومُ. فإنِ انْقَطَعَ الدَّمُ لاَكْثَرِ الحَيْضِ فما دونَ، اغْتَسلَتْ غُسْلًا ثانياً عِنْدَ انْقِطاعِه، وصَنعَتْ مِثْلَ ذلك في الشهرِ النَّانِي دونَ، اغْتَسلَتْ غُسْلًا ثانياً عِنْدَ انْقِطاعِه، وصَنعَتْ مِثلَ ذلك في الشهرِ النَّانِي والنَّالِثِ، فإنْ كانتْ أيَّامُ الدَّمِ في الأشهرِ النَّلاثَةِ مُتَساوِيةً، صار ذلك عادةً؛ وعَلِمْنَا والنَّالِثِ، فإنْ كانتْ أيَّامُ الدَّمِ في الأشهرِ النَّلاثَةِ مُتَساوِيةً، صار ذلك عادةً؛ وعَلِمْنَا والنَّانِي مَعْ في هذا روايةٌ وَاحِدةً. قال: أنَّها كانتْ حَيْضاً، فيَجِبُ عليها قضاءُ ما صامَتْ مِن الفَرْضِ؛ لأَنَّا تَبَيَّنَا أَنَها صَامَتْهُ وأَصِحابُنا يَجْعَلُون في قَدْرِ ماتَجْلِسُهُ المُبْتَدَأَةُ في الشَّهْرِ الأَوَّلِ أَرْبَعَ رواياتٍ: إحْدَاهُنَ، وأَنَّا لَتَهُ مِن الفَرْضِءُ والرَّابِعَةُ عادَةً نِسَائِها. وأنها تَجْلِسُ أَقَلَّ الحَيْضِ، والنَّائِيةُ عَالِبَهُ، والنَّالِيَّةُ أَكْثَرَهُ، والرَّابِعَةُ عادَةَ نِسَائِها. قال: وليس ههنا مَوْضِعُ الرَّوايَاتِ، وإنَّما مَوْضِعُ ذلك إذا اتَّصَلَ الدَّمُ، وحَصَلَتْ

⁽١) في الأصل: «سبع».

مُسْتَحَاضَةً في الشُّهْرِ الرَّابِعِ. وقد نُقِلَ عن أحمدَ ما يَدُلُّ على صِحَّةِ قولِ الأصْحَابِ؛ فرَوَى صَالِح، قال: قال أبي: أوَّلُ مايَبْدَأُ الدَّمُ بالمَرْأَةِ تَقْعُدُ سِتَّةَ أَيَّامِ أو سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وهو أَكْثَرُ مَا تَجْلِسُهُ النِّسَاءُ على حَدِيثِ حَمْنَةَ. فَظَاهِرُ (٢) هذا أَنَّها تَجْلِسُ ذلك في أوَّلِ حَيْضِها. وقولُه: أَكْثُرُ مَا تَجْلِسُهُ النِّسَاءُ. يَعْنِي أَنَّ الغَالِبَ مِن النِّسَاء هكذا يَحِضْنَ. ورَوَى حَرْبٌ عنه/ قال: سألتُ أبا عبدِ الله قلتُ: امْرَأَةٌ أُوَّلَ ما حَاضَتْ اسْتَمَرَّ بها الدَّمُ، كم يَوْماً تَجْلِسُ؟ قال: إِنْ كَانَ مِثْلُهَا مِن النِّسَاء مَن يَحِيضُ^(٣)، فإنْ شاءتْ جلستْ سِتًّا أو سَبْعًا، حتى يَتَبَيَّنَ لها حَيْضٌ وَوَقْتٌ، وإنْ أَرَادَت الاحْتِياطَ، جلستْ يومًا واحِداً، أَوَّلَ مَرَّةٍ حتى تَتَبَيَّنَ وَقْتَها. وقال في مَوْضِعِ آخَرَ: قالوا هذا، وقالوا هذا، فأيُّها أَخَذَتْ فهو جَائِزٌ. ورَوَى الخَلَّالُ، بإِسْنَادِهِ، عن عَطَاءِ، في البكْرِ تُسْتَحَاضُ، ولا تَعْلَمُ لها قُرْءاً، قال: لِتَنْظُرْ قُرْءَ أُمِّها أو أُخْتِها أو عَمَّتِها أو خَالَتِها، فَلْتَتُرُكِ الصَّلَاةَ عِدَّةَ تلك الأَيَّامِ، وتَغْتَسِلُ وتُصلِّي. قال حَنْبَلِّ: قال أبو عبد الله: هذا حَسَنٌّ. واسْتَحْسَنَهُ جدًّا. وهذا يَدُلُّ على أنَّه أَخَذَ به، وهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ، والثَّوْرِيِّ، والأوْزَاعِيِّ. ورُوِيَ عن أحمدَ: أنَّها تَجْلِسُ أَكْثَرَ الحَيْضِ. إِلَّا أَنَّ المشهورَ في الرِّوَايَةِ عنه مِثْلُ ما ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ؛ وقال مالكٌ و أبو حنيفة، والشَّافِعِيُّ: تَجْلِسُ جميعَ الأَيَّامِ التي تَرَى الدَّمَ فيها إلى أَكْثَرِ الحَيْضِ، فإن انْقَطَعَ لأَكْثَرِهِ فما دُونَ، فالجميعُ حَيْضٌ؛ لأنَّا حَكَمْنا بأنَّ ابْتِدَاءَ الدَّمِ حَيْضٌ مع جَوَازِ أَنْ يَكُونَ اسْتِحَاضَةً، فَكَذَلَكَ أَثْنَاؤُه، وَلأَنَّنَا حَكَمْنَا بَكُوْنِه حَيْضًا، فلا نَنْقُضُ مَا حَكَمْنَا بِهِ بِالتَّجْوِيزِ، كَمَا فِي المُعْتَادَة، وِلأَنَّ دَمَ الحَيْضِ دَمُ جِبلَّةٍ، والاسْتِحَاضَةُ دَمٌ عَارِضٌ لِمَرَضٍ عَرَضَ؛ وعِرْقِ انْقَطَعَ، والأصْلُ فيها الصِّحَّةُ والسَّلَامَةُ، وأنَّ دَمَها دَمُ الجِبِلَّةِ دُونَ العِلَّةِ. ولَنا، أنَّ في إجْلَاسِها أَكْثَرَ مِنْ أقلِّ الحَيْضِ حُكْماً بِبَرَاءَةِ ذِمَّتِها مِن عِبادةٍ وَاجَبِةٍ عليها؛ فلم يُحْكُمْ به أُوَّلَ مَرَّةٍ، كَالْمُعْتَدَّةِ لَا يُحْكُمُ بِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهَا مِن العِدَّةِ بأُوَّلِ حَيْضَةٍ، ولا يَلْزَمُ اليَوْمُ والليلَةُ،

⁽٢) فى الأصل: «وظاهر».

⁽٣) في م: «يحضن».

لأَنَّهَا اليَقِينُ، فلو لم نُجْلِسُها ذلك أدَّى إلى أنْ لا نُجْلِسَهَا أَصْلًا؛ ولأَنَّهَا مِمَّنْ لا عَادَةَ لها ولا تَمْييزَ، فلم تَجْلِسْ أَكْثَرَ الحَيْض، كالنَّاسِيَةِ.

فصل: والمَنْصُوصُ في المُبْتَدَأَةِ اعْتِبارُ التَّكْرَارِ ثلاثًا، فعلى هذا لا تَنْتَقِلُ عن اليَقِينِ في الشهرِ الثَّالِثِ، وقد نَصَّ في المُعْتَادَةِ تَرَى الدَّمَ زِيَادَةً على عَادَتِها على جُلُوسِها الزَّائِد بِمَرَّتَيْنِ، في إحْدَى الرِّوايَتَيْنِ عنه، فكذا ههنا، وقد مَضَى تُوجِيهُهُما. وعلى الرِّوايَاتِ كُلِّها، إذا انْقَطَعَ الدَّمُ لاَكْثَرِ الحَيْضِ فما دُونَ، وكان في الأَشْهُرِ الثَّلاثَةِ على قَدْرٍ وَاحِدٍ، انْتَقَلَتْ إليه، وعَمِلَت عليه، وصارَ ذلك عَادَةً في الأَشْهُرِ الثَّلاثَةِ على قَدْرٍ وَاحِدٍ، انْتَقَلَتْ إليه، وعَمِلَت عليه، وصارَ ذلك عَادَةً لها، وأعَادَتْ ماصاَمَتْهُ مِن الفَرْضِ فيه؛ لأَنْنَا تَبَيَّنَا أَنَّها صَامَتْهُ في حَيْضِها.

۱۲۹ و

فصل: /وإنِ انْقَطَعَ في الأَشْهُرِ الثَّلَاثِةِ مُخْتَلِفًا، ففي شَهْرِ انْقَطَعَ على سَبْعٍ، وفي شَهْرٍ على سِتِّ، وفي شَهْرٍ على خَمْس، نَظَرَتْ إلى أَقَلَّ ذلك، وهو الخَمْس، فَظَرَتْ إلى أَقَلَّ ذلك، وهو الخَمْس، فَجَعَلَتْه حَيْضًا، ('ومازاد عليه لا يكونُ حيضًا')، حتى يَأْتِي عليه التَّكْرَارُ. نَصَّ عليه. وإنْ جاء في الشهرِ الرَّابِعِ سِتَّا أُو أَكْثَرَ، صارتِ السَّتَّةُ حَيْضاً؛ لتَكْرَارِها(') ثلاثًا، وكذلك الحُكْمُ في السَّابِعِ إِذَا تَكَرَّرَ ثلاثًا. ومَنْ قال بِإِجْلاسِها سِتَّا أُو سَبْعًا، فإنَّه تَجلسُ ذلك مِنْ غير تَكْرَارٍ، ولاتَجْلِسُ مازاد عليه حتى يَتَكَرَّرَ، ولذلك مَنْ أَجْلَسُها عَادَةَ نِسَائِها، فإنَّهُ يُجْلِسُها ما وَافَقَ عَادَتَهُنَّ، مِنْ غيرِ تَكْرَارٍ.

فصل: ومتى أَجْلَسْنَاها يومًا وليلةً، أو سِتاً أو سَبْعاً، أو عَادَةَ نِسَائِها، فرأَتِ اللَّمَ أَكْثَرَ مِن ذلك، لم يَحِلّ لِزَوْجِها وَطُؤُها فيه حتى يَنْقَطِع، أو يَتَجَاوَزَ أَكْثَرَ اللَّهُ أَكْثَرَ مِن ذلك، لم يَحِلّ لِزَوْجِها وَطُؤُها فيه حتى يَنْقَطِع، أو يَتَجَاوَزَ أَكْثَرَ الحَيْضِ؛ لأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ يكونَ حَيْضاً احْتِمَالًا ظاهِراً، وإنَّما أَمْرْنَاهَا بالصَّوْمِ فيه والصَّلَاةِ احْتِيَاطاً لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِها، فيَجِبُ تَرْكُ وَطْئِها احْتِيَاطاً أيضًا. وإنِ انْقَطَعَ اللَّمُ، واغْتَسلَتْ، حَلَّ وَطُؤُها، وهل يُكْرَهُ؟ على رِوايَتَيْنِ: إحْدَاهُما، لا يُكْرَهُ؛ لأَنَّها واغْتَسلَتْ، حَلَّ وَطُؤُها، وهل يُكْرَهُ؟ على رِوايَتَيْنِ: إحْدَاهُما، لا يُكْرَهُ؛ لأَنَّها رَأَتِ النَّقَاءَ الخَالِصَ، أَشْبُهَ غيرَ المُبْتَدَأَةِ. والتَّانِيةُ، يُكْرَهُ؛ لأَنَّنا لا تَأْمَنُ مُعَاوِدَةَ الدَّامِ، فَكُرِهَ وَطُؤُها، كالنَّفَسَاءِ إذا انْقَطَعَ دَمُها لأَقَلَّ مِنْ أربعين يومًا. فإنْ عَاوَدَها اللَّمْ، فَكُرِهَ وَطُؤُها، كالنَّفَسَاءِ إذا انْقَطَع دَمُها لأَقَلَّ مِنْ أربعين يومًا. فإنْ عَاوَدَها

⁽٤ - ٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) في م: «لتكررها».

الدَّمُ فى زَمَنِ العادَةِ، لم يَطَأْها، نَصَّ عليه؛ لأَنَّه زَمَنَّ صَادَفَ زَمَنَ الحَيْضِ، فلم يَجُزِ الوَطْءُ فيه كما لو لم يَنْقَطِعْ. وعنه: لا بَأْسَ بِوَطْئِها. قال الخَلَّالُ: الأَحْوَطُ فى قَوْلِه، على مَا اتَّفَقُوا عليه دُونَ الأَنْفُسِ التَّلَاثَةِ، أَنَّه لا يَطَوُّها.

٩٦ - مسألة؛ قال: (فَإِنِ اسْتَمَرَّ بِهَا اللَّهُ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ، قَعَدَتْ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتًا أَوْ سَبْعاً؛ لأَنَّ العَالِبَ مِنَ النِّسَاءِ هَكَذَا يَحِضْنَ)

قَوْلُه: «اسْتَمَرَّ بها الدَّمُ». يَعْنِي زاد على أَكْتُرِ الحَيْضِ. وقولُه: «لَمْ يَتَمَيَّرٌ». يَعْنِي لَم يَكُنْ دَمُها مُنْفَصِلًا، على الوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاه. فهذه حُكْمُها، أَنْ تَجْلِسَ في كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أو سَبْعَةً. وقَدْ ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ عِلَّتَهُ، وهي أَنَّ الغالِبَ مِن النِسَاءِ هكذا يَحِضْنَ. والظَّاهِرُ أَنَّ حَيْضَ هذه كَحَيْضِ غَالِبِ النِّسَاءِ، فَيَجِبُ رَدُّها إليه، كَرَدُها في الوَقْتِ إلى حَيْضَةٍ في كُلِّ شَهْرٍ. وهذا أَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ، وعن أَحمَد أَنَّها تَجْلِسُ يومًا وليلةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. وهذا القَوْلُ النَّانِي لِلشَّافِعِيِّ، وعن أَحمَد أَنَّها ومازاد عليه مَشْكُوكَ فيه. فلا تَزُولُ عن اليَقِينِ بالشَّكِّ. وعنه رِوَايَة تَالِقَة: أَنَّها ومازاد عليه مَشْكُوكَ فيه. فلا تَزُولُ عن اليَقِينِ بالشَّكِّ. وعنه رِوَايَة تَالِقَة: أَنَّها تَجْلِسُ أَكْثَرَ الحَيْضِ، وهو مذهبُ أبي حنيفة؛ لأنَّه زَمَانُ الحَيْضِ، فإذا رَأْتِ اللَّمَ والتَّوْرِيِّ، والأَوْرُاعِيِّ، لأَنَّ الغَالِبَ أَنَّها تُشْبِهُهُنَّ في عَادَتِهِنَّ. والأَوْلُ أَوْلَى؛ فيه جَلَسَتْهُ، والأَوْرُاعِيِّ، لأَنَّ الغَالِبَ أَنَّها تُشْبِهُهُنَّ في عَادَتِهِنَّ. والأَوْلُ أَوْلَى؛ لِحَدِيثِ حَمْنَةَ، فإنَّ النَّيِيَ عَيَّالَةٍ رَدَّهَا إلى سِتُّ أو سَبْعٍ، ولم يَرُدَّها إلى اليقينِ، ولا إلى أَكْثِرِ الحَيْضِ، ولأَنَّ هذه تُرَدُّ إلى غَالِبِ عادَاتِ النَّسَاءِ في وَقَتِها؛ لِكُوْنِها تَجْلِسُ في كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً؛ فكذلك في عَدَدِ أَيَّامِها، وبهذا يَبْطُلُ وقَتِها؛ لِكُوْنِها تَجْلِسُ في كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً؛ فكذلك في عَدَدِ أَيَّامِها، وبهذا يَبْطُلُ ماذكُرُنَاه لِلْيَقِين، ولِعَادَةِ نِسَائِها.

فصل: وهَلْ تُرَدُّ إِلَى ذلك إِذَا اسْتَمَرَّ بها الدَّمُ في الشَّهْرِ الرَّابِعِ أَو النَّانِي؟ المنصوصُ أَنَّهَا لَا تُرَدُّ إِلَى سِتِّ أَو سَبْعٍ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ؛ لأَنَّا لَم نُحَيِّضْهَا أَكْثَرَ مِنْ ذلك إِذَا لَم تكنْ مُسْتَحَاضَةً. فأوْلَى أَنْ نَفْعَلَ ذلك إِذَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً. قال القاضى: ويَحْتَمِلُ أَنْ تَنْتَقِلَ إِليها في الشَّهْرِ النَّانِي بغيرِ تَكْرَارٍ؛ لأَنَّنَا قد عَلِمْنَا السَّعْرِ الثَّانِي بغيرِ تَكْرَارٍ؛ لأَنَّنَا قد عَلِمْنَا السَّعْرِ الشَّانِي بغيرِ تَكْرَارٍ؛ لأَنَّنَا قد عَلِمْنَا السَّيْحَاضَتَهَا، فلا مَعْنَى لِلتَّكْرَارِ في حَقِّها.

١٢٩ ظ

۱۳۰ و

فصل: وإنْ كانت التي اسْتَمَرَّ بِهـا الدَّمُ مُمَيِّزَةً، على ما ذَكَرْنَاهُ فيما مَضَى، جَلَسَتْهُ(١) بِالتَّمْيِيزِ فيما بعدَ الأَشْهُرِ الثلاثةِ، وتَجْلِسُ في الثَّلاثةِ اليَقينَ يوماً وليلةً، إِلَّا أَنْ نَقُولَ: العَادَةُ تَثْبُتُ بِمَرَّتَيْنِ، فإنَّهَا تَعُودُ إلى التَّمْيِيزِ في الشَّهْرِ الثَّالِثِ، ويُعْمَلُ به. وقال ابنُ عَقِيلِ: وعن أحمدَ أنَّها تُرَدُّ إلى التَّمْييزِ في الشَّهْرِ الثَّانِي، ولا يُعْتَبَرُ التَّكْرَارُ، فإنَّهُ قال: إذا بَدَأً بها الحَيْضُ، ولم ينْقَطِعْ عنها الدَّمُ، ولم تَعْرِفْ أَيَّامَها، قَعَدَتْ إِقْبَالَ الدَّمِ إِذَا أَقْبَلَ سَوَادُه وغِلَظُهُ ورِيحُه (٢)، فإذا أَدْبَرَ وصَفَا وذَهَبَ رِيحُهُ، صَلَّتْ وصَامَتْ، وذلك لأنَّها مُسْتَحَاضَةٌ مُمَيَّزُةٌ، فُتُرَدُّ إلى تَمْييزِها، كما في الشَّهْرِ الرَّابِعِ، ولا يُعْتَبَرُ التَّكْرَارُ في التَّمْيِيزِ بعدَ أَنْ يَعْلَمَ كَوْنَها مُسْتَحَاضَةً، على ما نَصَرْناهُ. وقال القاضي: لا تَجْلِسُ منه إلَّا ما تَكَرَّرَ. فعلي هذا إذا رَأَتْ في كُلِّ شَهْرٍ خمسةً أحمرَ ثم خمسةً أسودَ، ثم أحمرَ واتَّصلَ، جَلَسَتْ زَمَانَ الأسودِ، فكان حَيْضَها، والباق اسْتِحَاضَة. وهل تَجْلِسُ زمانَ الأسودِ في الشَّهْرِ الثَّانِي أو الثَّالِثِ أُو الرَّابِعِ؟ يُخَرُّجُ ذلك على الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثِ. ولو رَأْتْ عشرةً أحمَرَ، ثم/ خمسةً أسودَ،ثم أحمرَ واتَّصَلَ، فالحُكْمُ فيها كالتي قَبْلَها، فإن اتَّصَلَ الأسودُ، وعَبَرَ أَكْثَرَ الحَيْضِ، فليس لها تَمْييزٌ، ونُحَيِّضُها مِن الأسودِ؛ لأنَّه أشْبَهُ بدَمِ الحَيْضِ. ولو رَأَتْ أَقُلُّ مِن يومٍ دَمَّا أَسُودَ، فلا تَمْبِيزَ لها؛ لأنَّ الأَسُودَ لا يَصْلُحُ أَنْ يكونَ حَيْضًا، لِقِلَّتِهِ عن أُقلِّ الحَيْضِ. وإنْ رَأْتْ في الشَّهْرِ الأُوَّلِ أَحْمَرَ كُلَّه، وفي الثَّانِي والتَّالِثِ والرَّابعِ خمسةً أسودَ، ثم أحمرَ واتَّصَلَ، وفي الخَامِس كُلِّه أحمرَ، فإنَّها تَجْلِسُ في الأشْهُر الثَّلَاثَةِ اليَقِينَ، وفي الرَّابِعِ أَيَّامَ الدَّمِ الأسْوَدِ، وفي الخَامِسِ تَجْلِسُ خمسةً أيضا؛ لأنَّها قد صارَتْ مُعْتَادَةً. وقال القاضي: لا تَجْلِسُ مِن الرَّابِعِ إِلَّا اليَقِينَ، إِلَّا أَنْ نَقُولَ بِثُبُوتِ العادَةِ بمَرَّتَيْن. وهذا فيه نَظَرٌ؛ فإنَّ أَكْثَرَ مايُقَدَّرُ فيها أنَّها لا عَادَةَ لها ولا تَمْيِيزَ، ولو كانتْ كذلك، لَجَلَسَتْ سِتًّا أو سَبْعاً، في أصَحِّ الرِّوايَاتِ، فكذا ههنا. ومَنْ لم يعْتَبِرِ التَّكْرَارَ في التَّمِيْيزِ فهذه مُمَيِّزَة، ومَنْ قال إنَّ المُمَيِّزَةَ تَجْلِسُ بالتَّمْيِيزِ

⁽١) في م: «جلست».

⁽٢) سقطت واو العطف من: الأصل.

فى الشَّهْرِ الثَّانِي، قال إِنَّهَا تَجْلِسُ الدَّمَ الأسودَ فى الشَّهْرِ الثَّالِثِ؛ لأَنَّهَا لا تَعْلَمُ أَنَّهَا مُمَيِّزةٌ قَبْلَه، ولو رَأْتُ فى شَهْرٍ خمسةً أسودَ، ثم صارَ أحمرَ واتَّصَلَ، وفى الثَّانِي كذلك، وفى الثَّالِثِ كُلِّهِ أحمرَ، والرَّابِع رَأْتُ خمسةً أحمرَ، ثم صارَ أسودَ واتَّصَلَ، جَلَسَتِ اليَقِينَ مِن الأَشْهُرِ الثَّلاثةِ، والرَّابِع لا تَمْيِيزَ لها فيه، فتَصِيرُ فيه إلى سِتَّةِ أَيَّامٍ جَلَسَتِ اليَقِينَ مِن الأَشْهُرِ الثَّلاثةِ، والرَّابِع لا تَمْيِيزَ لها فيه، فتَصِيرُ فيه إلى سِتَّةِ أَيَّامٍ أو سَبْعَةٍ، فى أَشْهَرِ الرِّوايَات، إلَّا أَنْ نَقُولَ:العَادَةُ تَثْبُتُ بِمَرَّتَيْنِ، فتَجْلِسُ مِن الثَّالِثِ والرَّابِع خمسةً خمسةً . وقال القاضى: لا تَجْلِسُ فى الأَشْهُرِ الأَرْبَعَةِ إلَّا اليَقِينَ. وهذا والرَّابِع خمسةً مُسودَ، والبَاقِي كُلَّه أحمرَ، صارَ عادَةً بذلك.

٩٧ _ مسألة؛ قال: (والصُّفْرَةُ والْكُدْرَةُ فِي أَيَّامِ الحَيْضِ مِنَ الحَيْضِ)

يَعْنِي إذا رأَتْ في أَيَّامٍ عَادَتِها صُفْرةً أَو كُدْرَةً، فهو حَيْضٌ، وإنْ رَأَتُهُ بعدَ أَيَّامِ حَيْضِها، لم يُعْتَدّ به. نَصَّ عليه أحمدُ. وبه قال يحيى الأَنْصَارِيُّ، ورَبِيعةُ، ومَالِكُ، والتَّوْرِيُّ، والأُوْرَاعِيُّ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِئُ، والشَّافِعِيُّ، وإسحاق. وقال أبو يوسف، وأبو تَوْرٍ: لا يكونُ حَيْضاً، إلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَهُ دَمِّ أسودُ؛ لأَنَّ أُمَّ عَطِيَّةً، يوسف، وأبو تَوْرٍ: لا يكونُ حَيْضاً، إلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَهُ دَمِّ أسودُ؛ لأَنَّ أُمَّ عَطِيَّةً، وكانتْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ عَيِّالِكُم، قالتْ: كُنَّا لاَنْعَتَدُ بالصُّفْرَةِ والْكُدْرَةِ بعدَ/ الغُسْلِ شَيْئاً. رَوَاهُ أبو داود، (١) وقال: بَعْدَ الطَّهْرِ. ولَنا، قولُه تعالى: ﴿ويَسْئَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ وَالْكُدْرَةَ، ورَوَى الأَثْرَمُ، بِإِسْنَادِهِ، عن قُلْ هُوَ أَذًى ﴾ (١)، وهذا يتَنَاوَلُ الصُّفْرَةَ والْكُدْرَةَ، ورَوَى الأَثْرَمُ، بِإِسْنَادِهِ، عن عائشةَ، رَضِيَ اللهُ عنها، أنَّها كانَتْ تبعَثُ إليها النِّساءُ بالدِّرَجَةِ (٣) فيها الكُرْسُفُ،

⁽۱) في: باب في المرأة ترى الكدرة والصفرة بعد الطهر، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ۷۳/۱ كما أخرجه البخارى، في: باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض، من كتاب الحيض. صحيح البخارى ۸۹/۱ والنسائي، في: باب الصفرة والكدرة، من كتاب الحيض. المجتبى ۱۵۳/۱ وابن ماجه، في: باب ماجاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدرة، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ۲۱۲/۱ والدارمي، في: باب الطهر كيف هو، وباب الكدرة إذا كانت بعد الحيض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ۲۱۶/۱، ۲۱۵، (۲) سورة البقرة ۲۲۲،

⁽٣) بكسر الدال وفتح الراء: جمع دُرْج، وهو كالسُّفط الصغير، تضع فيه المرأة خِفُّ متاعها وطِيبها. النهاية ١١١/٢.

فيها الصُّفْرَةُ والْكُدْرَةُ، فتقول: لا تَعْجَلْنَ حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ البَيْضَاءَ (أَ كُرِيدُ بذلك الطُّهْرَ مِن الحَيْضَةِ. وجديثُ أُمِّ عَطِيَّة إِنَّما يَتَنَاوَلُ ما بعدَ الطُّهْرِ والاغْتِسالِ، ونحن نقولُ به، وقد قالتْ عائشةُ: ماكُنَّا نُعِدُّ الكُدْرَةَ والصُّفْرَةَ حَيْضًا (٥٠). مع قُولِها المُتَقَدِّمِ، الذي ذَكَرْ نَاه.

فصل: وحُكْمُ الصُّفْرَةِ والْكُدْرَةِ حُكْمُ الدَّمِ الْعَبِيطِ (١) في أَنَّها في أَيَّامِ الحَيْضِ حَيْضٌ، وتَجْلِسُ مِنْها المُبْتَدَأَةُ كَا تَجْلِسُ مِن غيرِها. وإنْ رَأَتُها فيما بعدَ العادَةِ فهو كَا لو رَأَتُ غيرَها على ماسيأتى ذِكْرُه، إنْ شاء الله. وإنْ طَهُرَتْ ثم رَأَتْ كُدْرَةً أو صُفْرَةً، لم يُلْتَفَتْ إليها؛ لِخَبَرِ أُمِّ عَطِيَّة وعائشة، وقد رَوَى النَّجَادُ (٧)، بإسْنَادِه، عن صُفْرَةً، لم يُلْتَفَتْ إليها؛ لِخَبَرِ أُمِّ عَطِيَّة وعائشة، وقد رَوَى النَّجَادُ (٧)، بإسْنَادِه، عن عمدِ بنِ إسحاق، عن فاطمَة، عن أَسْمَاءَ قالتْ: كُنَّا في حِجْرِها مع بَنَاتِ بِنْتِها (٨)، فكانتْ إحْدَانا تَطْهُرُ ثم تُصلِّى، ثم ثُنْكُسُ بالصُّفْرَةِ اليَسِيرَةِ، فنَسْأَلُها، فتقولُ: اعْتَرِلْنَ الصَّلَاةَ حتى لا تَرْيْنَ إلَّا البَيَاضَ خَالِصاً. (٩) والأوَّلُ أَوْلَى؛ لِمَا ذَكَرْنا، وقولُ عائِشَةَ وأُمِّ عَطِيَّة أَوْلَى مِنْ قولِ أَسْمَاءَ. وقال القاضى: مَعْنَى هذا أَنَّها لا تَلْتَفِتُ إليهُ قَبْلَ التَّكْرَارِ، وقولُ أَسْمَاءَ فيما إذا تَكَرَّرَ، فجَمَعَ بينَ الأَخْبَارِ. واللهُ أَعلى.

٩٨ ـ مسألة؛ قال: (ويُسْتَمْتَعُ مِنَ الحائِضِ بِمَا دُونَ الفَرْجِ)

وجُمْلَتُه أَنَّ الاسْتِمْتَاعَ مِن الحائِضِ فيما فوقَ السُّرَةِ ودونَ الرُّكْبَةِ جَائِزٌ بالنَّصِّ والإِجْماعِ، والوَطْءُ في الفَرْجِ مُحَرَّمٌ بهما. واخْتُلِفَ في الاسْتِمْتَاعِ بما بَيْنَهُما؛

⁽٤) انظر ماتقدم في صفحة ٣٩١.

⁽٦) دم عبيط: طرى خالص لا خلط فيه.

⁽٧) أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد الفقيه الحنبلي، كان مكثرا من الحديث، توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة ِ اللباب ٢١٣/، ٢١٤، طبقات الحنابلة ٧/٧ – ١٢.

⁽٨) عند البيهقي: «أخيها».

⁽٩) أخرجه البيهقي، في: باب الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ٣٣٦/١.

فذهبَ أحمدُ، رَحِمهُ اللهُ إلى إِباحَتِه. ورُوىَ ذلك عَنْ عِكْرِمَة، وعَطَاءِ، والشَّعْبِيِّ، والثَّوْرِيِّ، وإسحاقَ، ونَحْوَه قال الحَكَمُ، فإنَّه قال: لا بَأْسَ أَنْ تَضَعَ على فَرْجها ثَوْباً مالم يُدْخِلْه. وقال أبو حنيفةً، ومَالِكٌ، والشَّافِعِيُّ: لا يُبَاحُ؛ لما رُوىَ عن عائشةَ، قالتْ: كَانَ رَسُولُ الله عَيْضَةِ يَأْمُرُنِي فَأَتَّزِرُ، فَيُبَاشِرُنِي وأَنا حَائِضٌ. رواهُ البُخارِيُّ(١). وعن عمرَ، قال: سألتُ رسولَ اللهِ عَلَيْكُ عمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُل مِن امْرَأَتِهِ وهي/ حَائِضٌ، فقال: «فَوْقَ الإِزَارِ^(٢)». ولَنا، قَوْلُ اللهِ تعالى: ﴿ فَاعْتَزَلُواْ ٱلنِّسَاءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ﴾(٢)، والمَحِيضُ: اسْمٌ لمكانِ الحَيْضِ (١)، كالمَقِيل والمَبِيتِ، فتَخْصِيصُه مَوْضِعَ الدُّمِ بِالاعْتِزَالِ دَلِيلٌ على إِبَاحَتِه فيما عَدَاه. فإنْ قِيل: بل المَحِيضُ الحَيْضُ، مصدرُ حَاضَتِ المْرأةُ حَيْضاً ومَحِيضاً، بدليلِ قولِه تعالى ف أوَّلِ الآيةِ: ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى ﴾ . والأذَى: هو الحَيْضُ المَسْئُولُ عنه ، وقال تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ﴾ (٥). قُلْنا: اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيَيْن، وإرَادَةُ مكانِ الدُّمِ أَرْجَحُ، بدليلِ أَمْرَيْن: أَحَدُهما، أنَّه لو أرادَ الحَيْضَ لكانَ أَمْراً بِاعْتِرَالِ النِّسَاءِ في مُدَّةِ الحَيْضِ بِالكُلِّيَّةِ، والإجْماعُ بِخِلَافِه. والثَّانِي، أنَّ سببَ نُزُولِ الآيةِ، أنَّ اليهودَ كانوا إذا حاضتِ المَرْأَةُ اعْتَزَلُوها، فلمْ يُؤَاكِلُوها، ولم يُشَارِبُوهَا، ولم يُجَامِعُوها في البيتِ، فسألَ أصْحَابُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ النَّبِيُّ عَلَيْكُ فَنَزَلَتْ هذه الآيةُ، فقال النبيُّ عَلِيْتُهُ: «اصْنَعُوا كُلُّ شَيْءٍ غَيْرَ النِّكَاحِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ في

⁽۱) فى: باب مباشرة الحائض، من كتاب الحيض، وفى: باب فى غسل المعتكف، من كتاب الاعتكاف. صحيح البخارى ٢٣/٣، ٢/٨، ٦٣/٣. كما أخرجه مسلم، فى: باب مباشرة الحائض فوق الإزار، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٢/١. وأبو داود، فى: باب فى الرجل يصيب منها مادون الجماع من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٢١/١، والترمذى، فى: باب ماجاء فى مباشرة الحائض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١٤/١، وابن ماجه، فى: باب ماللرجل من امرأته إذا كانت حائضا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٨/١، والدارمى، فى: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ٢٤٤/١، ٢٤٤/١، ٢٢٥، ١٧٤، ٢٣٥، ٢٣٥،

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١٤/١. كما أخرجه عن عائشة رضي الله عنها، في: المسند ٧٢/٦.

⁽٣) سورة البقرة ٢٢٢.

⁽٤) في الأصل: «الدم».

⁽٥) سورة الطلاق ٤ .

«صَحِيحِه»(١)، وهذا تَفْسِيرٌ لِمُرَادِ اللهِ تعالى، ولا تَتَحَقَّقُ مخالفةُ اليهودِ بحَمْلِها على إرادَةِ الحَيْضِ؛ لأنَّه يكونُ مُوَافِقاً لهم، ومِن السُّنَّةِ قولُه عليه السَّلَام: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْء غَيْرَ النِّكَاجِ»، ورُوِى عنه عَلَيْهِ السَّلام، أنَّه قال: «اجْتَنِبْ مِنْهَا شَعَارَ الدَّمِ (٢)». ولأنَّه مَنَعَ الوَطْءَ لأَجْلِ الأَذَى، فاخْتَصَّ مَحَلَّه (٨) كالدُّبُرِ، ومارَوَوْهُ عن عائشةَ دَلِيلٌ على حِلٌ ما فوقَ الإزارِ، لا على تَحْرِيمِ غيرِه، وقد يَثرُكُ النَّبِيُّ عَيَيْكَ بعضِ عضرَ المُبَاحِ تَقَذَّرًا، كَثَرْ كِه أَكُلَ الضَّبُ والأَرْنَبِ، وقد رَوَى عِكْرِمَةُ عن بعضِ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ عَيْلِيَّةٍ كان إذا أَرَادَ مِن الحَاثِضِ شَيْئاً أَلْقَى على فَرْجِها أَوْبَ النَّبِيِّ عَلَيْكُ وهو أَوْلَى مِن المَفْهُومِ.

فصل: فإنْ وَطِىءَ الحائِضَ فى الفَرْجِ أَثِمَ، ويستغفرُ الله تعالى، وفى الكَفَّارَةِ رِوَايَتان: إحْدَاهما، يجِبُ عليهِ كَفَّارَةً؛ لِما رَوَى أبو داود، والنَّسَائِيُّ، بإسْنادِهما، عن ابنِ عَبَّاس، أنَّ النَّبِيَّ عَيِّلِيَّةٍ قال، فى الذى يأْتِي امْرَأْتُهُ وهى حَائِضٌ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ (١٠٠)». والثَّانِيةُ، لا كفَّارَةَ عليه، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، بدينَارٍ أوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ (١٠٠)». والثَّانِيةُ، لا كفَّارَةَ عليه، وبه قال مالك، وأبو حنيفة،

⁽٦) فى: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها.. إلخ، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٤٦/. كما أخرجه أبو داود، فى: باب [فى] مؤاكلة الحائض ومجامعتها، من كتاب الطهارة، وفى: باب فى إتيان الحائض ومباشرتها، من كتاب النكاح. سنن أبى داود ٩٩١، و٩٩٠. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى مؤاكلة الحائض وسؤرها، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١١/١.

⁽٧) أخرجه الدارمي، في: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٤٣/١.

⁽٨) في م: «مكانه».

⁽٩) أخرجه أبو داود، فى: باب فى الرجل يصيب منها ما دون الجماع، من كتاب الطهارة. سنن أبى داود ٦١/١ .

⁽۱۰) أخرجه أبو داود، فى: باب فى إتيان الحائض، من كتاب الطهارة، وفى: باب كفارة من أتى حائضا، من كتاب النكاح. سنن أبى داود ۲۰/۱، ۵۰، والنسائى فى: باب مايجب على من أتى حليلته فى حال حيضتها مع علمه بنهى الله عز وجل عن وطئها، من كتابى الطهارة والحيض. المجتبى ۲/۱، ۱۰۵، ۱۰۵، كا أخرجه الترمذى، فى: باب ماجاء فى كفارة إتيان الحائض من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ۲۱۸/۱، وابن ماجه، فى: باب فى كفارة من أتى حائضا، وباب من وقع على امرأته وهى حائض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه فى كفارة من أتى حائضا، وباب من قال عليه كفارة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ۲۰۶/۱، والإمام أحمد، فى: باب من قال عليه كفارة، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ۲۰۶/۱.

۱۳۱ ظ

وأكثرُ أهلِ العِلْمِ؛ لِقَوْلِ النَّبِي عَلَيْكَ : «مَنْ أَتَى/ كَاهِناً فَصَدَّقَهُ بِمَا قال، أَوْ أَتَى الْمَرَأَةُ (١) فِي دُبُرِهُا، أَوْ أَتَى حَائِضاً، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » رَوَاهُ ابنُ مَا جَه (١١)، ولم يذكرُ كَفَّارَةً، ولأنَّه وَطْءٌ نُهِى عنه لأَجْلِ الأَذَى، فأشبَه الوَطْءَ في الدُّبُرِ. ولِلشَّافِعِي قولان كالرِّوايَتَيْن. وحديثُ الكَفَّارَةِ مَدَارُهُ على عبد الحميد بنِ عبد الرحمن بنِ زَيْد بنِ الخَطَّاب، وقد قيلَ لأحمدَ: في نَفْسِكَ منه شيءٌ؟ قال: نعم، ولأنَّه (١٦) مِن حديثِ فلان. أُظنَّه قال: عبد الحميد. وقال: لو صَحَّ ذلك الحديثُ عن النَّبِي عَلِيهِ لكَفَّارَةً. وقال في مَوْضِع: ليس به بَأْسٌ، وقد رَوَى عن النَّبِي عَلِيهُ الرَّوَايَة في الكَفَّارَة مَنْنِي على الْحَيَلَافِ قَوْلِ أَحمدَ في الحديثِ. وقال أبو عبدِ اللهِ ابنُ حامِدٍ: كَفَّارَةُ وَطْءِ الحائِضِ تَسْقُطُ بالعَجْزِ عنها، أو عَنْ وقال أبو عبدِ اللهِ ابنُ حامِدٍ: كَفَّارَةُ وَطْءِ الحائِضِ تَسْقُطُ بالعَجْزِ عنها، أو عَنْ بَعْضِها، كَكَفَّارَةِ الوَطْءِ في رمضانَ.

فصل: وفي قَدْرِ الكَفَّارَةِ روايتان: إحْدَاهُما، أَنَّهَا دينارٌ، أو نصفُ دينار، على سبيلِ التَّخْييرِ، أَيُّهُما أَخْرَجَ أَجْزَأُه، رُوِيَ ذلك عن ابْنِ عباسٍ. والثَّانِيةُ، أنَّ الدَّمَ إنْ كان أصفرَ، فنِصْفُ دينارٍ. وهو قول إسحاقَ، وقال النَّخَعِيُّ: إنْ كان في فَوْرِ الدَّمِ فدينارٌ، وإنْ كان في آخِرِه فنِصْفُ دينارٍ؛ لِمَا رَوَى النَّخَعِيُّ: إنْ كان في فَوْرِ الدَّمِ فدينارٌ، وإنْ كان في آخِرِه فنِصْفُ دينارٍ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عباسٍ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ أَنَّه قال: «إنْ كَانَ دَماً أَحْمَرَ فَدِينَارٌ، وإنْ كانَ دَمَا أَحْمَرَ فَدِينَارٌ، وإنْ كانَ دَمَا أَصْمَرَ فَدِينَارٌ، وإنْ كانَ دَمَا أَصْمَرُ فَدِينَارٌ، وإنْ كانِ في أَوْدِينَارٌ، وإنْ كانَ في أَوْدِينَارٌ، وإنْ كانَ دَمَا أَحْمَرَ فَدِينَارٌ، وإنْ كانَ في فَوْدِ الرَّولَةُ أَلْ فَيَعْمُونَ فَذِينَارٌ، وإنْ كانَ في أَوْدَ الرَّولَيْهُ أَصْفُونَ فَيْصِفْفُ دِينَارٍ». وإن كانَ في أَوْدِينَارٌ أَنْ دَمَا أَصْمَرُ فَذِينَارٌ أَنْ فَلَ أَنْ فَيَصْفُ

⁽۱۱) في م: «امرأته».

⁽١٢) فى: باب النهى عن إتيان الحائض، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٩/١. كما أخرجه الترمذى، فى: باب ماجاء فى كراهية إتيان الحائض، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١٧/١. والدارمى، فى: باب من أتى امرأته فى دبرها، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى ٩/١ و٥٠. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٠٨/٢،

⁽١٣) في م: «لأنه».

⁽١٤) سقط من: الأصل. (١٥) فى: باب ماجاء فى الكفارة، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١٨/١. كما أخرجه الدارمى، فى: باب من قال عليه كفارة، من كتاب الطهارة. سنن الدازمى ٢٥٥/١.

الصَّحِيحةُ قال (١٦): «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ (١٧) دِينَارٍ » (١٨). ولأنَّه حُكْمٌ تَعَلَقَ بِالحَيْضِ، فلم يُفَرَّ في بينَ أَوَّلِه و آخِرِه، كسائِرِ أَحْكَامِه. فإنْ قِيل: فكيف يُخَيَّرُ بينَ شيءٍ ونِصْفِه؟ قُلْنَا: كَما يُخَيَّرُ المُسَافِرُ بَيْنَ قَصْرِ الصَّلَاةِ وإِثْمَامِها، فأَيُّهُما فعل كان وَاجباً، كذا ههنا.

فصل: وإنْ وَطِيءَ بعدَ طُهْرِها، وقبلَ غُسْلِها فلا كَفَّارةَ عليهِ. وقال قَتَادَةُ، والأُوْزَاعِيُّ: عليه نِصْفُ دينَارٍ. ولو وَطِيءَ في حالِ جَرَيَانِ الدَّمِ، لَزِمَهُ دينارٌ؛ لأَنَّهُ حكمٌ تَعَلَّقَ بالوَطْءِ في الحَيْضِ، فَثَبَتَ قَبْلَ الغُسْلِ، كالتَّحْرِيمِ. ولَنا، أنَّ وُجُوبَ الكَفَّارَةِ بالشَّرْعِ، وإنَّما وَرَدَ بها الخَبرُ في الحائِضِ، وغيرُها لا يُسَاوِيها؛ لأنَّ/الأَذَى المَانِعَ مِنْ وَطْئِها قد زال بانْقِطَاعِ الدَّمِ، وما ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِما لو حَلفَ لا يَطأَ للنَّعَ مِنْ وَطْئِها قد زال بانقِطَاعِ الدَّمِ، وما ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِما لو حَلفَ لا يَطأَ حَائِضاً، فإنَّ الكَفَّارَةَ تَجبُ بالوَطْء في الحَيْض، ولا تَجبُ في غيره.

فصل: وهل تَجِبُ الكَفَّارَةُ على الجَاهِلِ وَالنَّاسِي ؟ على وَجْهَيْنِ: أحدُهما، تَجِبُ؛ لِعُمُومِ الخَبَرِ، ولِأَنَّها كَفَّارَةٌ تَجِبُ بِالوَطْءِ، أَشْبَهَتْ كَفَّارَةَ الوَطْءِ في الصَّوْمِ والإحْرَامِ. والثَّانِي، لا تَجِبُ؛ لقولِه عليه السلامُ: «عُفِي لِأُمَّتِي عَنِ الخَطَأِ وَ النِّسْيَانِ» (١٩٠٠). ولأَنَّها تَجبُ لِمَحْوِ المَأْثَمِ، فلا تَجِبُ مع النِّسْيَانِ، ككَفَّارَةِ اليَمِينِ، فعلى هذا لو وَطِيءَ طَاهِراً، فحاضَتْ في أَثْنَاءٍ وَطْئِهِ، لا كَفَّارَةَ عليه. وعلى الرِّوايَةِ الأُولَى، عليه كَفَّارَةٌ. وهو قَوْلُ ابنِ حامِدٍ، قال: ولو وَطِيءَ الصَّبِيُ لَزِمَتُهُ الرَّوَايَةِ الأُولَى، عليه كَفَّارَةٌ. وهو قَوْلُ ابنِ حامِدٍ، قال: ولو وَطِيءَ الصَّبِي لَزِمَتُهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى، عليه كَفَّارَةً، وهو قَوْلُ ابنِ حامِدٍ، قال: ولو وَطِيءَ الصَّبِي لَزِمَتُهُ الرَّةَ؛ لِعُمُومِ الخَبَرِ، وقِياساً على كَفَّارَةِ الإحْرامِ، ويَحْتَمِلُ أَنْ لا يَلْزَمُهُ كَفَّارَةً الأَنْ وَالْ بَعْبُونَ فَرَعِهَا، فلا تَثْبُتُ في حَقِّه، وهذا مِنْ فُرُوعِها، فلا تَثْبُتُ.

فصل: وهلْ تَلْزَمُ المَرْأَةَ كَفَّارَةٌ؟ المَنْصُوصُ أَنَّ عليها الكَفَّارَةُ. قال أحمدُ في امْرَأَةٍ غَرَّتْ زَوْجَها: إِنَّ عليه الكَفَّارَةَ وعليها. وذلك لأنَّهُ وَطْءٌ يُوجِبُ الكَفَّارَةَ،

⁽١٦) سقط من: م.

⁽۱۷) في م: «بنصف».

⁽١٨) انظر: باب في إتيان الحائض، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢٠/١.

⁽١٩) أخرجه ابن ماجه، في: باب طلاق المكره والناسي، من كتاب الطّلاق، بلفظ مقارب. سنن ابن ماجه ٢/٩٥٦. وانظر: إرواء الغليل ٢٣٣١.

فَاوْجَبَهَا عَلَى الْمَرْأَةِ المُطْاوِعةِ ، كَكَفَّارَةِ الوَطْءِ فِي الإِحْرَامِ. وقال القاضى: في وُجُوبِهَا على المَرْأَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهما لا يَجِبُ؛ لأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بإيجَابِها عليها ، وإنَّما يُتَلَقَّى الوُجُوبُ مِن الشَّرْعِ. وإنْ كانتْ مُكْرَهَةً أو غيرَ عَالِمةٍ ، فلا كَفَّارَةَ عليها ، لِقولِه عليه السلامُ: «عُفِى لأُمَّتِى عَنِ الخَطَأِ والنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

فصل: والنُّفَسَاءُ كالحائِضِ في هذا؛ لأنَّها تُسَاوِيها في سَائرِ أَحْكَامِها، ويُجْزِيءُ نِصْفُ دينارٍ مِن أَى ذَهَبٍ كان إذا كانَ صَافِياً مِن الغِشّ، ويَسْتَوِى تِبُرُه ومَضْرُوبُه، نِصْفُ دينارٍ مِن أَى ذَهَبٍ كان إذا كانَ صَافِياً مِن الغِشّ، ويَسْتَوِى تِبُرُه ومَضْرُوبُه، لَوُقُوعِ الاسْمِ عليهِ. وهل يَجُوزُ إِخْرَاجُ قِيمَتِه؟ فيه وَجْهَان: أحدُهما، يجوزُ؛ لأنَّ اللهِ فجازَ المَقْصُودَ يَحْصُلُ بإخْرَاجِ هذا القَدْرِ مِن المالِ، على أَى صِفَةٍ كان مِن المالِ، فجازَ بأيِّ مَالٍ كان، كالخَرَاجِ والجِزْيَة. والثَّانِي، لا يجوزُ؛ لأنَّه كَفَّارَةٌ، فاخْتُصَّ ببعضِ بأيِّ مَالٍ كان، كالخَرَاجِ والجِزْيَة. والثَّانِي، لا يجوزُ؛ لأنَّه كَفَّارَةٌ، فاخْتُصَّ ببعضِ النَّواعِ المالِ، كسائِرِ الكَفَّارَاتِ، فعلى هذا الوَجْهِ هل يجوزُ إخْرَاجُ الدَّرَاهِمِ مكانَ الدِّينارِ؟ فيهِ وَجْهَان، بِنَاءً على إخْرَاجِها عنه في الزَّكاة، والصَّحِيحُ جَوَازُه؛ لما ذَكُرْنَا، ولأَنَّه حَتَّى يُجْزِيءُ فيه أَحَدُ الثَّمَنَيْنِ، فأَجْزَأَ فيه الآخَرُ، كسائِرِ الحَقُوقِ. ذَكَرْنَا، ولأَنَّه حَتِّى يُجْزِيءُ فيه أَحَدُ الثَّمَنَيْنِ، فأَجْزَأَ فيه الآخَرُ، كسائِر الحُقُوقِ. ومَصْرِفُ هذه/ الكَفَّارَة إلى مَصْرِفِ سائِرِ الكَفَّارَات؛ لِكَوْنِها كَفَّارَة، ولأَنَّ المساكِينَ مَصْرُفُ خُقُوق الله تعالى، وهذا منها.

٩٩ _ مسألة؛ قال: (فَإِنِ الْقَطَعَ دَمُهَا، فَلَا تُوطَأُ حَتَّى تَعْتَسِلَ)

وجُمْلَتُه أَنَّ وَطْءَ الحَائِضِ قَبَلَ الغُسْلِ حَرَامٌ، وإِنِ انْقَطَعَ دَمُها فَى قُولِ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ. قَالَ ابنُ المُنْذِر: هذا كالإجْمَاعِ منهم. وقال أحمدُ بنُ محمدِ المَرُّوذِيّ: لا أَعْلَمُ فَى هذا الْحَيْلافًا('). وقال أبو حنيفةً: إِنِ انْقَطَعَ الدَّمُ لأَكْثَرِ الحَيْضِ، حَلَّ وَطُوُها، وإِنِ انْقَطَعَ لِدُونِ ذلك، لم يُبَحْ حتى تَغْتَسِلَ، أو تَتَيَمَّمَ، أو يَمْضِيَ عليها وَقْتُ صَلَاةٍ؛ لأَنَّ وُجُوبَ الغُسْلِ لا يَمْنَعُ مِن الوَطْءِ كالجنابةِ('). ولَنا، قُولُ اللهِ تَعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ تَعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَركُمُ

۱۳۲ ظ

⁽١) في م: «خلافا».

⁽٢) في م: «بالجنابة».

الله هنا، يعنى إذا اغتسلن. هكذا فسرَّهُ ابنُ عباس. ولأنَّ الله تعالى قال فى الآية: ﴿إِنَّ الله يُحِبُ التَّوَابِينَ ويُحِبُ المُتَطَهِّرِينَ ﴾ (أ). فأثنى عليهم، فيدُلُ على أنَّه فِعْلَ منهم أثنى عليهم به، وفِعْلُهُم هو الاغتِسالُ دُونَ انْقِطاعِ الدَّمِ، فَشَرَطَ لإباحَةِ الوَطْءِ شَرْطَيْن: انْقِطاعَ الدَّمِ، والاغتِسالَ، فلا يُبَاحُ إلَّا بهما، كقولِه تعالى: ﴿وَالْبَتُلُوا الْيَقَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُسْداً فَآدْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أُمُوالَهُمْ ﴾ (أ). لمَّا اشْتَرَطَ لِلَفْعِ المالِ إليهم بُلُوغَ النِّكاحِ والرُّشْدَ لم يُبَعْ إلَّا بهما. كذا ههنا، ولأنَّها مَمْنُوعَةً مِن الصَّلاةِ لِحَدَثِ الحَيْضِ، فلم يُبحْ وَطُوها كا لو انْقَطَعَ لِأَقَلُ الحَيْضِ، فلم يُبحْ وَطُوها كا لو انْقَطَعَ لِأَقَلُ الحَيْضِ، ولمَا يَطْفَعَ لِأَقَلُ الحَيْضِ، ولمَا حَدَثِ الجَنَابَةِ، فلا يَصِحُ قِيَاسُه عليه.

• • ١ - مسألة؛ قال: (وَلَا تُوطَأُ مُسْتَحَاضَةٌ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ)

اخْتَلَفَ ('' عن أحمدَ، رَحِمَه اللهُ، في وَطْءِ المُسْتَحَاضَةِ، فُرُوى ليس له وَطُوُها إِلَّا وَنْ يَخَافَ على نَفْسِهِ الوُقُوعَ في مَحْظُورٍ. وهو مذهبُ ابنِ سِيرِينَ، والشَّعْبِيِّ، والنَّحْعِيِّ، والحاكِمِ ('')؛ لِما رَوَى الخَلَّالُ، بإسْنَادِه، عن عائشةَ، أَنَّها قالتْ: المُسْتَحَاضَةُ لا يَغْشَاها زَوْجُها (''). ولأنَّ بها أذًى، فيَحْرُمُ وَطُوُها كالحائِضِ؛ فإنَّ المُسْتَحَاضَةُ لا يَغْشَاها زَوْجُها (''). ولأنَّ بها أذًى، فيَحْرُمُ وَطُوُها كالحائِضِ؛ فإنَّ الله تعالى مَنعَ وَطْءَ الحائِضِ مُعَلِّلًا بالأذَى بِقولِه: ﴿ قُلْ هُوَ أَذًى فَآغَتَولُوا ٱلنَّسَاءَ فِي المَحِيضِ ﴾. أمَرَ باغِتِزَ الِهِنَّ عَقِيبَ الأذَى مَذْكُوراً بفاءِ التَّعْقِيبِ، ولِأَنَّ الحُكْمَ إذا ذَكِرَ مع وَصْفِ يَقْتَضِيه ويَصْلُحُ له، عُلِّلَ به، كقولِه تعالى: / ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ وَٱلسَّارِقَةُ

, 177

⁽٣) سورة البقرة ٢٢٢.

⁽٤) لم يرد في م: ﴿إِنَّ اللَّهُ يَحِبُ التَّوَابِينَ ﴾.

⁽٥) سورة النساء ٦.

⁽١) أى: النقل.

⁽٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابورى، ابن البيع، الشافعي الحاكم الحافظ، صاحب التصانيف في علوم الحديث، توفي سنة خمس وأربعمائة. طبقات الشافعية الكبرى ١٥٥/٤ – ١٧١.

⁽٣) أخرجه البيقهي، في: باب صلاة المستحاضة واعتكافها... إلخ، من كتاب الحيض. السنن الكبرى

فَاقُطْعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ (الأذَى يَصْلُحُ أَنْ يكونَ عِلَةً. فَيُعَلِّلُ به، وهو مَوْجُودٌ فى المُسْتَحاضة، فَيَثْبُتُ التَّحْرِيمُ فى حَقِّها. ورُوِى عن أَحمدَ إِبَاحَةُ وَطْفِها مُطْلَقًا، مِن غيرِ اشْتِراطٍ (٥). وهو قولُ أَكْثَرِ الفُقَهاء؛ لما رَوَى أبو داود (٢) عن عِكْرِمَةَ، عن حَمْنةَ بِنْتِ جَحْش، أَنَّها كانتْ مُسْتَحَاضَةً، وكان زَوْجُها يُجامِعُها. وقال (٧): كانتْ أَمُ حَبِيبَةَ تُسْتَحَاضُ، وكان زَوْجُها يعْشَاها. ولأنَّ حَمْنة كانتْ تحت طَلْحَة، وكانتْ أَمْ حَبِيبَة تحت عبد الرحمن بنِ عَوْف، وقد سألتا رسولَ الله عَلَيْهُ عن أَحْكامِ وأَمُّ حَبِيبَة بَعْتَ عبد الرحمن بنِ عَوْف، وقد سألتا رسولَ الله عَلَيْهُ عن أَحْكامِ المُسْتَحَاضَة، فلو كان حرامًا لَبَيْنَه لهما. وإنْ خافَ على نَفْسِه الوُقُوعَ فى مَحْظُورٍ إِنْ تَرَكَ الوَطْءَ، أَبِيحَ على الرِّوايَتَيْن، لأنَّ حُكْمَهما أَخَفُ مِن حُكْمِ الحَائِض، ولو وَطِعُهامِن غيرِ خَوْفٍ، فلا كَفَّارَةَ عليه؛ لأنَّ الوُجُوبَ مِن الشَّرْع، ولم يَرِدْ بإيجابِها فى حَقِّها، ولا هى فى مَعْنَى الحَائِضِ لما بينهما مِن الاَحْتِلَافِ. وإذا انْقَطَعَ دَمُها، ويحَقُومَ عَلَى غيرِ غُسُلِ؛ لأَنَّ الغُسْلَ ليس بِواجِبٍ عليها، أَشْبَهَ سَلَسَ البَوْلِ. وكَثَوَةِ المَدْى، فَلا يَنْقَطِعُ، أَبِيحَ عَلَى الْ يَنْهَلِ بَعْلَى بسَلَسَ البَوْلِ، وكَثَوَةِ المَدْى، فَلا يَنْقَطِعُ، فَلا يَنْقَطِعُ، فَلا يَنْقَطِعُ، فَلا يَنْقَطِعُ، فَلا يَنْقَطِعُ، فَلا يَنْقَطِعُ،

١ • ١ - مسألة؛ قال: (والمُبْتَلَى بِسَلَسِ البَوْلِ، وكَثْرَةِ المَدْي، فَلَا يَنْقَطِعُ،
 كَالمُسْتَحَاضَةِ، يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، بَعْدَ أَنْ يَعْسِلَ فَرْجَهُ)

وجملتُه أنَّ المُسْتحاضةَ، ومَنْ به سَلَسُ البولِ أو المَذْى، أو الجَرِيحَ الذي لا يرْقَأُ دَمُه، وأشْبَاهَهم مِمَّنْ يسْتَمِرُ منه الحَدَثُ ولا يُمْكِنُه حِفْظُ طَهارَتِه، عليه الوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ بعدَ غَسْلِ مَحَلِّ الحَدَثِ، وشَدِّه والتَّحَرُّزِ مِنْ خُرُوجِ الحَدَثِ بالمُصْوَءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ بعدَ غَسْلِ المَحَلَّ، ثم تَحْشُوهُ بقُطْنِ أو ما أشْبَهه، لِيَرُدَّ الدَّم؛ بما يُمْكِنُه. فالمُسْتَحَاضَةُ تَعْسِلُ المَحَلَّ، ثم تَحْشُوهُ بقُطْنِ أو ما أشْبَهه، لِيَرُدَّ الدَّم؛ لِقولِ النَّبِيِّ عَيْنِكُ لِحَمْنَة، حين شَكَتْ إليه كثرةَ الدَّم: «أَنْعَتُ لَكِ الكُرْسُف، فإنَّه يُذْهِبُ الدَّمَ» (١٠). فإنْ لم يَرْتَدَّ الدَّمُ بالقُطْنِ، اسْتَثْفَرَتْ بِخِرْقَةٍ مُشْقُوقةِ الطَّرَفين، تشكُدُ الدَّمُ بالقُطْنِ، اسْتَثْفَرَتْ بِخِرْقَةٍ مُشْقُوقةِ الطَّرَفين، تشكُدُ على الفَرْجِ، وهو المذكورُ في حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَة: تشكُدُها ووَسَطُها على الفَرْجِ، وهو المذكورُ في حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَة:

⁽٤) سورة المائدة ٣٨.

⁽٥) في م: «شرط».

⁽٦) في: باب المستحاضة يغشاها زوجها، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٤/١.

⁽٧) انظر: الموضع السابق من سنن أبي داود.

⁽١) تقدم في صفحة ٤٠٣.

«لِتَسْتَنْفِرْ بَنُوْبٍ» (۱). وقال لِحَمْنة: «تَلَجَّمِي». لَمَّا قالَتْ: إِنَّهُ أَكْثَرُ مِن ذلك. فإذا (۱) فعلت ذلك، ثم خرج الدَّمُ، فإنْ كانَ لِرَخاوةِ الشَّدِّ، فعليها إعَادةُ الشَّدِ والطَّهَارَةُ، وإِنْ كَانَ لِغلَبَةِ الحَارِجِ وقُوَّتِه وكَوْنِه لاَيُمْكِنُ شَدُّه أَكْثَرَ مِنْ ذلك، لم والطَّهَارَةُ، وإِنْ كَانَ لِغلَبَةِ الحَارِجِ وقُوَّتِه وكَوْنِه لاَيُمْكِنُ شَدُّه أَكْثَرَ مِنْ ذلك، لم تَبْطُل/ الطَّهارةُ؛ لأَنَّه لا يُمْكِنُ التَّحَرُّز منه، فَتُصَلِّى ولو قَطَرَ الدَّمُ، قالتْ عائشةُ: اعْتَكَفَتْ مع رسولِ الله عَيْظِيدٍ امْرَأَةٌ مِن أزواجِه، فكانتْ تَرَى الدَّمَ والصَّفْرَة والطَّسْتُ تحتها وهي تُصلِّى. رواه البُخارِيُّ (۱)، وفِي حَدِيثٍ: «صَلِّى وإنْ قَطَرَ اللَّمُ عَلَى الحَصِيرِ» (۱). وكذلك مَنْ به سَلَسُ البولِ، أو كَثَرَةُ المَدْي، يَعْصِبُ رَأْسَ ذَكِره بِخِرْقَةٍ، ويَحْتَرِسُ حَسَبَ ما يُمْكِنُه، ويفْعُلُ ما ذَكَرنا (۱). وكذلك مَنْ به جُرْحٌ يَفُورُ منه الدَّمُ، أو به رِيحٌ، أو نحوُ ذلك مِن الأَحْدَاثِ مِمَّنُ لا يُمْكِنُه قَطْعُه به جُرْحٌ يَفُورُ منه الدَّمُ، أو به رِيحٌ، أو نحوُ ذلك مِن الأَحْدَاثِ مِمَّنُ لا يُمْكِنُه قَطْعُه عن نَفْسِه، فإنْ كان مِمَّا لا يُمْكِنُ عَصْبُه، مِثْل مَنْ به جُرْحٌ لا يُمْكِنُ شَدُّه، أو به باسُورٌ أو نَاصُورٌ لا يَتَمَكَّنُ مِن عَصْبِه، صَلَّى على حَسَبِ حالِه، كَمَا رُوىَ عن باسُورٌ أو نَاصُورٌ لا يَتَمَكَّنُ مِن عَصْبِه، صَلَّى على حَسَبِ حالِه، كَمَا رُوىَ عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه، أنَّه حِين طُعِنَ صَلَّى وجُرْحُهُ يَتْعَبُ (۲) دَمًا.

فصل: ويَلْزَمُ كُلُّ واحِدٍ مِن هؤلاء الوضُوءُ لِوَقْتِ كُلِّ صَلاةٍ، إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنه شَيْءٌ، وبهذا قال الشَّافِعِيُّ، وأبو ثَوْرٍ، وأصْحابُ الرَّأْي. وقال مالكُّ: لا يجبُ الوضُوءُ على المُسْتَحَاضَةِ. ورُوِيَ ذلك عن عِكْرِمَةَ ورَبِيعَةَ. واسْتَحَبَّ مالكُّ لِمَنْ به سَلَسُ البَوْلِ أَنْ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، إِلَّا أَنْ يُؤْذِيَهُ البَرْدُ، فإن آذاهُ قال: فأرْجُو أَنْ لا يكونَ عليه ضِيقٌ في تَرْكِ الوضُوءِ. واحْتَجُوا بأَنَّ فِي حديثِ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عن اليه عن عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ عَيْقِيلِهُ قال لفاطمة بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «فَاغْتَسِلِي

⁽٢) تقدم في صفحة ٣٩٢.

⁽٣) في م: «فإن».

⁽٤) تقدم في صفحة ٢٠١.

⁽٥) أخرجه النسائى، فى: باب ترك الوضوء من القبلة، من كتاب الطهارة. المجتبى ٨٧/١. وابن ماجه، فى: باب ماجاء فى المستحاضة.. إلخ، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٠٤/١. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٠٤، ١٣٧، ٢٠٢.

⁽٦) في م: «ذكر».

⁽V) ثعب الماءَ والدم؛ كمنع: فجره، فانثعب.

وَصَلِّى (^^)». ولم يَأْمُرْهَا بالوضُوءِ، ولأنَّه ليس بِمَنْصُوصِ على الوضُوءِ منه، ولا في مَعْنَى المَنْصُوصِ، لأنَّ المَنْصُوصَ عليه الخَارِجُ المُعْتَادُ، وليس هذا بِمُعْتَادٍ. ولنا، مارَوَى عَدِيُّ بنُ ثابِتٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النَّبِيِّ عَلِيْلِهُ في المُسْتَحَاضَةِ: (تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وتَصُومُ وتُصَلِّى، وتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». (واه أبو داود، والتَّرْمِذِيُّ (٩)، وعن عائشة، قالتْ: جاءتْ فاطمة بِنْتُ أبي حُبَيْشِ إلى النبيِّ عَيْقِلَةٍ، فذكرتْ خَبَرَها، ثم قال: «اغْتَسِلِي، ثمَّ تَوضَيَّى لِكُلِّ صَلَاةٍ وصَلِّى». رواه أبو داود، والتَّرْمِذِيُّ (١)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنَّ صَحِيحٌ. ولأنَّه خارِجٌ مِن السَّبِيلِ، فَنَقَضَ الوُضُوءَ، كالمَذْي.

يَّ أَذَا ثَبَتَ هَذَا، فإنَّ طَهارةً هؤلاء مُقَيَّدَةٌ بِالوَقْتِ؛ لقولِه: «تَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». وقولِه: «ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ». ولأنَّها طَهَارَةُ عُذْرٍ وضَرُورَةٍ، فَتَقَيَّدَتْ بالوَقْتِ، كالتَّيَمُّمِ.

فصل: فإنْ تَوَضَّأُ أَحدُ/ هؤلاء قبلَ الوَقْتِ، وَحَرَجَ منه شيءٌ، بَطَلَتْ طَهَارَتُه؛ ١٣٤ وَلَانَّ دُخُولَه يخرُجُ به الوَقْتُ الذي تَوَضَّأُ فيه، وخُرُوجُ الوَقْتِ مُبْطِلٌ لِهذه الطَّهَارَةِ، وإنَّما عُفِي عنه لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عنه كَا قَرَّرْنَاه. ولأنَّ الحَدَثَ مُبْطِلٌ لِلطَّهَارَةِ، وإنَّما عُفِي عنه لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عنه مع الحَاجَةِ إلى الطَّهَارَةِ. وإنْ تَوَضَّأُ بعدَ الوَقْتِ، صَحَّ، وارْتَفَعَ حَدَثُه، ولم يُوَثِّرْ فيه ما يَتَجَدَّدُ مِنَ الحَدَثِ الذي لايُمْكِنُ التَّحَرُّزُ منه. فإنْ دَخلَ في الصَّلَاةِ عَقِيبَ طَهَارَتِه، أو أَخْرَها لأمْ يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ، كَلُبْسِ النِّيَّابِ، والْتِظَارِ الجَمَاعَةِ، أو لم يَعْلَمْ أَنَّه خَرَجَ منه شيءٌ، جازَ. وإنْ أَخْرَهَا لغيرِ ذلك، ففيه الجَمَاعَةِ، أو لم يَعْلَمْ أَنَّه خَرَجَ منه شيءٌ، جازَ. وإنْ أَخْرَهَا لغيرِ ذلك، ففيه وَجْهَان: أحدُهما، الجَوَازُ؛ لأَنَّها طَهَارَةٌ أُرِيدَتْ لِلصَّلَاةِ بعدَ دُخُولِ وَقْتِها، فأَشْبَهَتِ النَّيْمُم، ولِأَنَّها طَهَارَةُ ضَرُورَةٍ، فَتَقَيَّدَتْ بالوَقْتِ، كَالتَيْمُم، والنَّانِي، لا عَهُورُ؛ لأَنَّه إلَّه إنَّما أَبِيحَ له الصَّلَاةُ بهذه الطَّهَارَةِ مَع قِيَامِ الحَدَثِ لِلْحَاجَةِ والضَّرُورَةِ، عَلَى المَحْدَثِ لِلْحَاجَةِ والضَّرُورَةِ،

⁽٨) تقدم في صفحة ٢٧٧.

⁽٩) تقدم في صفحة ٣٩٧.

⁽١٠) تقدم في صفحة ٢٧٧.

ولا ضَرُورَةَ ههنا. وإنْ خَرَجَ الوَقْتُ بعدَ أَنْ خَرَجَ منها شيءٌ، أو أَحْدَثَتْ حَدَثًا سوى هذا الخَارِج، بَطَلَتِ الطَّهَارَةُ. قال أَحمدُ، في رواية أحمد بن القاسِمِ: إنَّما أَمْرَها أَنْ تَتَوَضَّا لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَتُصَلِّى بذلك الوُضُوءِ النَّافِلَة وَالصَّلَاةَ الفَائِتَة، حتى يَدْخُلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الأَخْرَى، فَتَتَوَضَّأُ أيضا. وهذا يَقْتَضِي إلْحَاقَهَا بالتَّيمُم، في يَدْخُلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الأَخْرَى، فَتَتَوضَّا أيضا. وهذا يَقْتضِي إلْحَاقَهَا بالتَّيمُم، في أَنَّها بَاقِيَةٌ بِبَقَاءِ الوَقْتِ، يجُوزُ لها أَنْ تَتَطَوَّعَ بها، وتَقْضِي بها الفَوائِت، وتَجْمَعَ بينَ الصَّلَاتَيْنِ، مالم تُحْدِثْ حَدَثًا آخَرَ، أو يخرُج الوَقْتُ.

فصل: ويَجُوزُ لِلْمُسْتَحَاضَةِ الجَمْعُ بِينَ الصَّلَاتَيْنِ بِوُضُوءِ واحِدٍ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلِيلًا أَمَرَ جَمْنَةَ بَنْتَ جَحْشِ بالجَمْعِ بِينَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ (''')، وأَمَرَ به سَهْلَةَ بنتَ سُهَيْلٍ (''')، وغيرُ المُسْتَحَاضَةِ مِن أَهْلِ الأَعْذَارِ مَقِيسٌ عليها، ومُلْحَقٌ بها.

فصل: إذا تَوضَّاتِ المُسْتَحَاضَةُ، ثم انْقَطَع دَمُها، فإنْ تَبَيَّن أَنَّه انْقَطَع لِبُرْئِها بِالنِّصَالِ الانْقِطَاعِه؛ لأنَّ الحَدَث الخارِجَ مُبْطِلٌ بِالنِّصَالِ الانْقِطَاعِ، لأنَّ الحَدَث الخارِجَ مُبْطِلٌ لِلطَّهَارَةِ عُفِى عنه لِلعُذْرِ، فإذا زال العُذْرُ زالتِ الضَّرُورَةُ، فظَهر حُكُمُ الحَدَثِ. وإنْ عادَ الدَّمُ، فظَاهِرُ كلامِ أَحمدَ أَنَّه لا عِبْرَةَ بهذا الانْقِطاع. قال أحمدُ بنُ القاسمِ: وإنْ عادَ الله، فقلتُ: إنَّ هؤلاء يَتَكَلَّمُون بكلامٍ كَثِيرٍ، ويُوقَّتُونَ بِوقْتِ، سألتُ أبا عبد الله، فقلتُ: إنَّ هؤلاء يَتَكَلَّمُون بكلامٍ كَثِيرٍ، ويُوقَّتُونَ بِوقْتِ، يقولون: إذا تَوضَاً ثُ الله قبلَ أَنْ تَدُخُلَ في السَّلَاةِ، فَتَوضَاتُ سال بعدَ ذلك قبلَ أنْ تَدُخُلَ في الصَّلَاةِ، تُعِيدُ الوضُوءَ ويقولون: إذا كان الدَّمُ سَائِلًا، فَتَوضَاً ثُ مَ مَا اللَّمُ مُ الله أَنْ النَّمُ عَلَى الله أَنْ اللَّمُ الله الوضُوءِ النَّافِلَة والفَائِنَة، حتى يَدْخُلَ وقتُ الصَّلَاةِ، وقلك لأنَّ النَّبِيَّ عَيْلِكُ أَمَرَهَا بِالوضُوءِ لِكُلِّ صَلاةٍ، مِنْ غيرِ الصَّلَاةِ التَّفْصِيلُ بُخَالِفُ مُقْتَضَى الخَبَرِ. ولأنَّ اعْتِبَارَ هذا يَشُقُ، والعادَةُ في المُسْتَحَاضَةِ وأَصْحَابِ هذه الأَعْذَارِ أنَّ الخَبرِ. ولأنَّ اعْتِبَارَ هذا يَشُقُ، واعْتِبَارُ مِقْدَارِ المُسْتَحَاضَةِ وأَصْحَابِ هذه الأَعْذَارِ أنَّ الخَارِجَ يَجْرِى ويَنْقَطِعُ، واعْتِبَارُ مِقْدَارِ

272

⁽١١) تقدم في صفحة ٤٠٤، ٤٠٤.

⁽١٢) أخرجه أبو داود، في: باب من قال تجمع بين الصلاتين وتغتسل لهما غسلا، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٠/١.

الانْقِطَاعِ فيما يُمْكِنُ فِعْلُ (١٣) العِبَادَةِ فيه يَشُقُّ، وإيجَابُ الوضُوءِ به حَرَجٌ لم يَرِدِ الشُّرْعُ به، ولا سَأَلَ عنه النَّبيُّ عَلِيلًا المُسْتَحَاضَةَ التي اسْتَفْتَتُهُ، فيدُلُّ ذِلكَ ظَاهِراً على عَدَمِ اعْتِبَارِه مع قولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (١١)، ولم يُنْقَلْ عن النَّبِيِّ عَيْلِيَّةً ولا عن أَحَدٍ مِن الصَّحابَة هذا التَّفْصِيلُ. وقال القاضي، وابْنُ عَقيل: إِنْ تَطَهَّرَت المُسْتَحَاضَةُ حَالَ جَرَيَانِ دَمِها ثم انْقَطَعَ قبلَ دُخُولِها في الصَّلَاةِ، ولم يكنْ لها عادَةٌ بانْقِطَاعِه، لم يكنْ لها الدُّنُولُ في الصَّلَاةِ حتى تَتَوَضَّأَ؛ لْأَنُّهَا طَهَارَةٌ عُفِي عن الحَدَثِ فيها لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ، فإذا انْقَطَعَ الدُّمُ زَالَتِ الضَّرُورَةُ، فظهَر حُكْمُ الحَدَثِ كالمُتَيَمِّمِ إذا وَجَدَ الماءَ، وإنْ دَخَلَتْ في الصَّلَاةِ فَاتُّصَلَ الانْقِطَاعُ زَمَناً يُمْكِنُ الوُضُوءُ والصَّلَاةُ فيه، فهي بَاطِلَةٌ؛ لأنَّنا تَبَيَّنَّا بُطْلَانَ طَهارَتِها بانْقِطَاعِه. وإنْ عادَ قبلَ ذلك، فطَهَارَتُها صَحِيحَةٌ؛ لأنَّنا تَبَيَّنَا عَدَمَ الطُّهْر المُبْطِل لِلطَّهَارَةِ، فأَشْبَهَ مالو ظَنَّ أنَّه أَحْدَثَ، ثم تَبَيَّنَ أنَّه لم يُحْدِثْ. وفي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَجْهَان: أَحَدُهما، يَصِحُّ؛ لأنَّنا تَبَيَّنًا صِحَّةَ طَهارَتِها؛ لِبَقاء اسْتِحاضتِها. والثَّانِي، لا يَصِحُّ؛ لأنَّها صَلَّتْ بطَهارَةٍ لم يكنْ لها أنْ تُصَلِّي بها فلم تَصِحَّ، كما لو تَيَقَّنَ الحَدَثَ وشَكَّ في الطَّهَارَةِ، فصَلَّى، ثم تَبَيَّنَ أَنَّه كَانَ مُتَطَهِّراً. وإنْ عاودها الدَّمُ قَبْلَ دُنُحُولِها في الصَّلَاةِ لِمُدَّةٍ تَتَّسِعُ لِلطَّهَارَةِ والصَّلَاةِ، بَطَلَت الطَّهَارَةُ، وإنْ كانتْ لَا تَتَّسِعُ، لم تَبْطُلْ؛ لأنَّنا تَبَيَّنَّا عَدَمَ الطُّهْرِ المُبْطِلِ لِلطَّهَارَةِ، فأشبَهَ مالو ظَنَّ أَنَّه أَحْدَثَ، فَتَبَيَّنَ أَنَّه لم يُحْدِثْ، وإنْ كان انْقِطَاعُهُ في الصَّلَاةِ، ففي بُطْلَانِ الصَّلَاةِ به وَجْهَانِ/ مَبْنِيَّانِ على المُتَيَمِّمِ يَرَى الماءَ في الصَّلَاةِ. ذَكَرَ ذلك ابنُ حَامِدٍ. وإنْ عاوَدَها(°۱° الدَّمُ، فالْحُكْمُ فيه على مامَضَى في انْقِطَاعِهِ في غيرِ الصَّلَاةِ. وإنْ تَوَضَّأَتْ فِي زَمَنِ انْقِطَاعِه، ثم عاوَدَها الدَّمُ قبْلَ الصَّلَاةِ أو فيها، وكانتْ(١٦) مُدَّةُ

۱۳۵ و

⁽١٣) في الأصل: «فصل».

⁽١٤) سورة الحج، الآية الأخيرة.

⁽١٥) في م: «عاود».

⁽١٦) في م: «أو كانت».

انْقِطَاعِهِ تَتَّسِعُ لِلِطَّهَارَةِ والصَّلَاةِ، بَطَلَتْ طَهَارَتُها بِعَوْدِ الدَّمِ؛ لأَنَّها بهذا الانْقِطَاع صارَتْ في حُكْمِ الطَّاهِرَاتِ، فصارَ عَوْدُ الدَّمِ كَسَبْقِ الحَدَثِ. وإِنْ كان انْقِطَاعًا لا يَتَّسِعُ لذلك، لم يُؤَثِّر عَوْدُهُ؛ لأَنَّها مُسْتَحَاضَةٌ، ولا حُكْمَ لهذا الانْقِطَاع. وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ. وقَدْ ذَكَرْنا مِنْ كلامِ أحمدَ رحمَه الله مايدُل على أنَّه لا عِبْرَةَ بهذا الانْقِطَاع، بل متى كانتْ مُسْتَحَاضَةً أو بها عُذْرٌ مِنْ هذه الأعْذَارِ، فتَحَرَّزَتْ وتَطَهَّرَتْ، فَطَهَارَتُها صَحِيحَةٌ، وصَلَاتُها بها ماضِيةٌ، مالم يَزُلْ عُذْرُها، وتَبْرَأُ مِنْ مَرْضِها، أو يَخْرُجُ وَقْتُ الصَّلَاةِ، أو تُحْدِثْ حَدَثًا سوى حَدَثِها.

فصل: فإنْ كانتْ لها عَادَةٌ بانْقِطَاعِ الدَّمِ زَمَنًا لا يَتَسِعُ لِلطَّهَارَةِ والصَّلَاةِ، فتوضَّأَتْ، ثم انْقَطَعَ دَمُها، لم يُحْكَمْ بِبُطْلَانِ طهارَتِها، ولا صَلَاتِها، إنْ كانتْ فيها؛ لأنَّ هذا الانْقِطاعَ لا يُفِيدُ المَقْصُودَ. وإن اتَّصَلَ الانْقِطاعُ وبَرَأَتْ، وكان قد خَرَى منها دَمِّ بعدَ الوُضُوءِ، بَطَلَتْ الطَّهَارةُ (٢١) وَالصَّلَاةُ؛ لأنَّ تَبَيَّنًا أَنَّها صارَتْ في حُكْمِ الطَّهرَاتِ بذلك الانْقِطاعِ. وإنِ انْقَطع (٢١) زَمَنًا يَتَّسِعُ لِلطَّهارَةِ والصَّلَاةِ، فلا عَادَةٌ بِانْقِطاعِهِ على مَاذُكِرَ فيه. وإنْ كانتْ فالحُكْمُ فيها كَالحُكْمِ في التي لم يَجْرِ لها عادَةٌ بِانْقِطاعِهِ على مَاذُكِرَ فيه. وإنْ كانتْ للمَعادَةٌ بِانْقِطاعِهِ على مَاذُكِرَ فيه. وإنْ كانتْ فالحُكْمُ فيها كَالحُكْمِ في التي لم يَجْرِ لها عادَةٌ بانْقِطاعِهِ على مَاذُكِرَ فيه. وإنْ كانتْ لما عادَةٌ بانْقِطاعِهِ وَمَنَا يَتَّسِعُ لِلطَّهَارَةِ والصَّلَاةِ، لم تُصلِّ حال جَريَانِ الدَّم، وتَنْتَظِرُ السَّكَهُ، إلَّا أَنْ تَخْشَى خُرُوجَ الوَقْتِ، فَتَتَوَضَّأُ وتُصَلِّى. فإنْ شَرَعَتْ في الصَّلَاةِ الصَّلَاةِ الصَّلَاةِ الصَّلَاةِ الصَّلَةِ وَالصَّلَاةِ الصَّلَاةِ الصَّلَةِ مَنْ الصَّلَةِ وَالصَّلَاةِ الصَّلَاقِ المَسْتَحَاصَةِ. وإنْ الصَّلَاةُ بِطَهارَةٍ غيرِ ضَرُورِيَّةٍ، فأَمْ مَنْ أَلَّهُ عَنْ أَنَّ الْتَعْرِها، كغيرِ المُسْتَحَاصَةِ. وإنْ كان زَمَنُ إمْسَاكِهُ في هذا الوَقْتِ لا يَتَّسِعُ وَتَارَةً لا يَتَّسِعُ، فهي كالتي قَبْلَها، إلَّا أَنْ انْقِطَاعُهُ في هذا الوَقْتِ لا يَتَّسِعُ. ويَحْتَمِلُ أَنَّها إذا شَرَعَتْ في الصَّلَاقِ، ألْ الْمَالَةُ مَا اللَّهُ عَلَيْ المَّالَةُ مَا أَنْ يكونَ صَيِّعَا اللَّمُ الْ يكونَ مُتَسِعًا، فَتَبْطُلُ ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ ضَيِّقًا، فلا (* تَبْطُلُ ويكونَ مُتَعْطُلُ الْأَيْ الْمَاعُ الدَّمُ المَّالَ ويكونَ مُتَعْطُلُ الْ يكونَ مُتَعْطُلُ اللهُ الْمُعْرَا اللهَ فَا المَالِعَةُ اللهُ الْمُ الْمُعْرَادِ ويُعْلَعُ اللهُ الْمُعْرَادُ اللهُ الْمُعْرَادُ اللهُ الْمُ الْمُعْرَادُهُ اللهُ الْمُ الْمُعْرَادُهُ اللهُ الْمُؤْرُونُ الْمُعْرَادُ الْمُ الْمُعْرُودُ المُؤْرِقُ المَالِقُ الْمُوالَ المُعْمَالُ المَعْ اللهُ المُو اللهُ المُوالِ المُوالِعُلُولُ المَالِعُ المَالِولُولُ الم

١٣٥ ظ

⁽۱۷) في م: «طهارتها».

⁽۱۸) في م: «اتصل».

⁽١٩-١٩) سقط من: الأصل.

يَزُولُ اليَقِينُ بِالشَّكِّ. فإن اتَّصَلَ الانْقِطَاعُ، تَبَيَّنا أَنَّه كَان مُبْطِلاً، فَبَطَلَتِ الطَّهارَةُ والصَّلَاةُ به.

٧ • ١ - مسألة؛ قال: (وأَكْثَرُ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا)

هذا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهلِ العِلْمِ. قال (أبو عيسى) التَّرْمِذِيُّ: أَجْمَعُ أَهلُ العِلْمِ مِن أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلِيْكُ وَمَنْ بِعدَهم على أَنَّ النَّفُسَاءَ تَدَعُ الصَّلَاةَ أَربعين يوماً، إلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذلك، فَتَغْتَسِلُ وتُصَلِّى. وقال أبو عُبَيْد: وعلى هذا جَمَاعَةُ النَّاسِ، ورُوى هذا عن عمر، وابنِ عَبَّاسٍ، وعثانَ بن أبى العاصِ (أ)، وعَائِذِ بنِ عَمْرٍ و (أ)، وأنسٍ، وأمِّ سَلَمَة، (أرضِيَ اللهُ عنهم أ). وبهِ قال التَّوْرِيُّ، وإسحاقُ، وأصحابُ وأنسٍ، وأمِّ سَلَمَة، (أرضِيَ اللهُ عنهم أ). وبهِ قال التَّوْرِيُّ، وإسحاقُ، عن أحمد، الرَّأْي. وقال مَالِكٌ، والشَّافِعِيُّ: أكثرُهُ سِتُونَ يومًا. وحكى ابْنُ عَقِيل، عن أحمد، روايةً مِثْلَ قَوْلِهِما؛ لأنَّهُ رُوىَ عن الأوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قال: عِنْدَنا امْرَأَةٌ تَرَى النَّفَاسَ شَهْرَيْنِ. ورُوىَ مِثْلُ ذلك عن عَطَاء أنَّه وَجَدَهُ. والمَرْجِعُ في ذلك إلى الوُجُودِ، قال الشَّافِعِيُّ: وغَالِبُه (٥) أَرْبَعُونَ يوماً. ولَنا، مارَوَى أبو سَهْلٍ كَثِيرُ بنُ زِيادٍ، عن أَمُّ سَلَمَة، قالتْ: كانت النُّفَسَاءُ تَجْلِسُ على عَهْدِ النَّبِيِّ عَيْكُمُ أُرْبَعِينَ ليلةً. رواه أبو داود والتَّرْمِذِيُّ (أ)، وقال: (٧هذا الحَدِيث ٧) لا أَمْ عَلَى للةً. رواه أبو داود والتَرْمِذِيُّ أَنْ وقال: (٧هذا الحَدِيث ٧) لا أَرْبَعِينَ ليلةً. رواه أبو داود والتَرْمِذِيُّ أَنَّ وقال: (٧هذا الحَدِيث ٧) لا

⁽١-١) سقط من: الأصل. والنقل عن الترمذي، في: باب ماجاء في كم تمكث النفساء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢٩٩/١.

 ⁽٢) أبو عبد الله عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفي، وفد على النبي عَلَيْتُه في وفد ثقيف فأسلم، واستعمله الرسول عَلَيْتُه على الطائف، وعاش إلى خلافة عثمان رضى الله عنه. أسد الغابة ٥٧٩/٣،٥٠٠.

⁽٣) أَبُو هَبِيرة عائذُ بن عمرو بن هلال المزنى، كان ممن بايع بيعة الرضوان، وتوفى في إمارة عبد الله بن زياد، أيام يزيد بن معاوية أسد الغابة ٢١٤٧/٣، ١٤٨.

⁽٤ - ٤) سقط من: الأصل.

⁽٥) في م: «غالبه».

⁽٦) أخرجه أبو داود، في: باب ماجاء في وقت النفساء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٧٤/١ و الترمذي، في: باب ماجاء في كم تمكث النفساء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذي ٢٢٨/١ . كما أخرجه ابن ماجه، في: باب النفساء كم تجلس، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢١٣/١ . والدارمي، في: باب في المرأة الحائض تصلى في توبها إذا طهرت، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ٢٢٩/١ . والإمام أحمد، في: المسند ٢٠٠٠/١ . وصلى في توبها إذا طهرت، من كتاب الطهارة.

⁽٧-٧) سقط مِن: الأصل. وفي سنن الترمذي: «هذا حديث غريب».

نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حديثِ أَبِي سَهْلِ، وهو ثِقَةٌ. قال الخَطَّابِيُّ: أَثْنَى محمدُ بنُ إسماعيلَ على هذا الحديثِ (٨). ورَوَى الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ، عن مُسَّة، عن أُمِّ سَلَمَةَ، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُم، النَّهُ اللَّهُ أَوْ إِذَا وَلَدَتْ؟ قال: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى عَلَيْكُم، النَّهُ اللَّهُ عَلَى الصَّحابةِ، ولم الطُهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ ». رواه الدَّارَقُطْنِيُ (٩). ولأنَّه قولُ مَن سَمَّيْنَا مِن الصَّحابةِ، ولم الطُهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ ». رواه الدَّارَقُطْنِيُ (٩). ولأنَّه قولُ مَن سَمَّيْنَا مِن الصَّحابةِ، ولم نَعْرِفُ لهم مُحَالِفًا في عصرِهم، فكان إجْمَاعًا، وقَدْ حكاهُ التَّرْمِذِيُّ إجْمَاعًا، ونَدْ حكاهُ التَّرْمِذِيُّ إِجْمَاعًا، ونَدْ حَكَاهُ الرِّانِ إِذَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ الللَّهُ اللَهُ الللللللَّةُ اللَّهُ اللللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

فصل: فإن زاد دَمُ النُّفَساءِ على أربعين يومًا، فصادَفَ عادَة الحَيْضِ، فهو حَيْضٌ، وإنْ لم يُصَادِفْ عادةً، فهو اسْتِحَاضَةٌ. قال أحمدُ: إذا اسْتَمَرَّ بها الدَّمُ، فإنْ كان فى أَيَّامٍ حَيْضِها الذَى تَقْعُدُه أَمْسَكَتْ عن الصَّلَاةِ، ولم يَأْتِها زَوْجُها، وإنْ لم يكنْ لها أَيَّامٌ كانتْ بِمَنْزِلَةِ المُسْتَحَاضَةِ، يَأْتِها زَوْجُها، وتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وتَصُومُ وتُصلِّى إِنْ أَدْرَكَها رَمَضَانُ، ولا تَقْضِى. وهذا يَدُلُّ على مِثْلِ ما قُلْناهُ (١٠٠٠).

٢٠١ - / مسألة؛ قال: (ولَيْسَ لِأَقَلِهِ حَدِّ، أَيَّ وَقْتٍ رَأْتِ الطُّهْرَ اغْتَسَلَتْ، وَهِيَ طَاهِرٌ، وَلَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا فِي الفَرْجِ حَتَّى تُتِمَ الأَرْبَعِينَ اسْتِحْبَابًا)

وبهذا قال التَّوْرِيُّ، والشَّافِعِيُّ. وقال مالك، والأَوْزَاعِيُّ، وأبو عُبَيْد: إذا لم تَرَ دَمًا تَغْتَسِلُ وتُصَلِّى. وقال محمد بنُ الحسن، وأبو ثَوْرٍ: أَقَلُه سَاعَةٌ. وقال أبو عُبَيْد: أقلُّه خمسةٌ وعشرون يومًا. ولَنا، أنَّه لم يَرِدْ في الشَّرْعِ تَحْدِيدُه، فيُرْجَعُ فيه إلى الوُجُودِ، وقد وُجِدَ قليلًا وكثيراً، وقد رُوِيَ أَنَّ امْرَأَةً وَلَدَتْ على عَهْدِ رسولِ الله عَيْلِيَّةً، فلم تَرَ دَمًّا، فَسُمِّيتْ ذَاتَ الجُفُوفِ. قال أبو داوُد: ذاكرْتُ أبا عبدِ اللهِ حديثَ جَرِيرٍ: كائتِ امْرَأَةٌ تُسَمَّى الطَّاهِرَ، تَضَعُ أَوَّلَ النَّهارِ وتَطْهُرُ آخِرَه. فجعلَ , 177

⁽٨) لم يرد هذا في معالم السنن المطبوع. وانظر: سنن الترمذي، الموضع السابق.

⁽٩) فى كتاب الحيض. سنن الدارقطنى ٢٢٣/١. وانظر حاشية ٢٢٢/١، ٢٢٣.

⁽۱۰) في م: «قلنا».

يعْجَبُ منه. وقال على رَضِى الله عنه: لا يَحِلُ لِلنَّفَسَاءِ إِذَا رَأْتِ الطَّهْرَ إِلَّا أَنْ الْسَبِيرَ دَمٌ وُجِدَ عَقِيبَ سَبَبِهِ وهو الوِلَادَةُ، فيكونُ نِفَاسًا كَالكَثِيرِ، وَقَد رُوِى عن أَحمد، أنّها إِذَا رَأْتِ النَّقَاءَ لِدُونِ اليَوْمِ لا تَثْبُتُ لها أَحْكَامُ الطَّاهِراتِ. وقد رُوِى عن أَحمد، أنّها إذا رَأْتِ النَّقَاءَ لِدُونِ اليَوْمِ لا تَثْبُتُ لها أَحْكَامُ الطَّاهِراتِ. قال يعقوبُ ('): سألتُ أبا عبد اللهِ عنِ المَرْأَةِ إِذَا ضَرَبَها المَخَاضُ، فتكونُ أيّامُها عَشْرًا، فترَى النَّقَاءَ قبلَ ذلك، فتَغْتَسِلُ، ثم تَرَى الدَّمَ مِنْ يَوْمِها؟ قال: هذا أقلُ مِنْ يومٍ، ليس عليها شيءً. فعلى هذا لا تَثْبُتُ لها أَحْكَامُ الطَّهِرَاتِ حتى تَرَى الطَّهْرَ يومٍ، ليس عليها شيءً. فعلى هذا لا تَثْبُتُ لها أَحْكَامُ الطَّاهِرَاتِ حتى تَرَى الطَّهْرَ يومُ كُمِ وَحُدُم عن حُكْمِ لي أَنْ لا تَسْقَطَ الصَّلَاةُ عنها في نِفَاسِها، وهذا يُحَلِفُ النَّصَ النَّفَاسِ بِمُجَرَّدِ انْقِطَاعِهِ؛ لأَنَّ ذلك يُفْضِى إلى أَنْ لا تَسْقَطَ الصَّلَاةُ عنها في نِفَاسِها، إذْ مامِنْ وَقْتِ صلاةٍ إلَّا يُوجدُ فيه طُهْرٌ يَجِبُ عليها الصَّلَاةُ به، وهذا يُحَالِفُ النَّصَ وَالإِجْمَاعَ، وإذا لم يُعْتَبَرْ مُجَرَّدُ انْقِطَاعِ الدَّمِ فلابُدَّ مِن ضابِطِ للانْقِطَاعِ المَعْدُودِ وَالْإِجْمَاعَ، وإذا لم يُعْتَبَرْ مُجَرَّدُ انْقِطَاعِ الدَّمِ فلابُدَّ مِن ضابِطِ للانْقِطَاعِ المَعْدُودِ والإِجْمَاعَ، وإذا لم يُعْتَبَرْ مُجَرَّدُ انْقِطَاعِ الدَّلُ ، فتَعَلَّقَ الحُكْمُ به.

فصل: وإنْ وَلَدَتْ ولم تَر دَمًا، فهى طَاهِرٌ لا نِفاسَ لها؛ لأنَّ النَّفَاسَ هو الدَّمُ، ولم يُوجَدْ، وفى وُجُوبِ الغُسْلِ عليها وَجْهَان: أحدُهما، لا يَجِبُ؛ لأنَّ الوُجُوبَ مِن الشَّرْع، وإنَّما وَرَدَ الشَّرْعُ بإيجَابِه على النَّفَسَاء، وليست هذه نُفَسَاء، ولا فى مَعْنَاها، لأنَّ النَّفَسَاء قد خَرَجَ منها دَمَّ يَفْتَضِى خُرُوجُهُ وُجُوبَ الغُسْلِ، ولم يُوجَدْ ذلك فِيمَنْ لم يَخْرُجْ منها. والثَّانِي، يَجِبُ؛ لأنَّ الوِلادَةَ مَظِنَّةٌ لِلنَّفَاسِ، فيتَعَلَّقُ (٣) ذلك فِيمَنْ لم يَخْرُجْ منها. والثَّانِي، يَجِبُ؛ لأنَّ الوِلادَة مَظِنَّةٌ لِلنَّفَاسِ، فيتَعَلَّقُ (٣) الإيجابُ بها، كتَعَلَّقِه بالْتِقَاء/الخِتَانَيْنِ، وإنْ لم يُوجَد الإِنْزَالُ.

١٣٦ ظ

فصل: وإذا طَهُرَتْ لِدُونِ الأربعِينَ اغْتَسَلَتْ، وصَلَّتْ، وصَامَتْ، ويُسْتَحَبُّ أَنْ لا يَقْرَبَها زَوْجُها قبلَ الأربعين. قال أحمدُ: ما يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْتِيَها زَوْجُها، على

⁽١) أخرجه البيهقي، في: باب النفاس، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ٣٤٢/١

 ⁽۲) لعله أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدى الدورق، جالس الإمام أحمد، وسأله عن أشياء رواها
 عنه، وتوفى سنة اثنتين وخمسين ومائتين. طبقات الحنابلة ٤١٥،٤١١، ٤١٥.

⁽٣) في م: «فتعلق».

حَدِيثِ عثمان بن أبي العَاصِ، أنَّها (٤) أتَّتُهُ قبلَ الأربعين، فقال: لا تَقْرَبيني (٥). ولأنَّه لا يَأْمَنُ عَوْدَ الدُّمِ في زَمَنِ الوَطْء، فيكونُ وَاطِئاً في نِفاس، وهذا على سبيل الاسْتِحْبَاب، فإنَّا حَكَمْنا لها بأَحْكَامِ الطَّاهِرَاتِ، ولِهذا يَلْزَمُها أَنْ تَغْتَسِلَ، وتُصَلِّي (٢)، وتَصُومَ. وإنْ عاوَدَها (٧) في مُدَّةِ الأرْبعين ففيه روَايَتَان. إحْداهما، أنَّه مِنْ نِفَاسِها، تَدَعُ له الصَّوْمَ والصَّلاَةَ. نَقَلَ عنه أحمدُ بنُ القَاسِمِ أنَّه قال: فإنْ عاوَدَها الدَّمُ قبلَ الأربعين، أمْسكَتْ عن الصَّلاةِ والصَّوْم، فإنْ طَهُرَتْ أيضا اغْتَسَلَتْ وصَلَّتْ وصَامَتْ. وهذا قولُ عَطَاءِ، والشَّعْبِيِّ؛ لأنَّه دَمٌّ في زَمَنِ النِّفَاسِ، فكان نفاساً كالأوَّل، و كما لو اتَّصالَ. والثَّانيَةُ، أنَّه مَشْكُوكٌ فيه، تَصُومُ وتُصلِّي، ثم تَقْضِي الصَّوْمَ احْتِيَاطاً. وهذه الرِّوايَةُ المَشْهُورَةُ عنه، نَقَلَها الأثْرَمُ، وغيره. ولا يَأْتِيها زَوْجُها، وإنَّما أَلْزَمَها فِعْلَ العِباداتِ في هذا الدَّمِ، لأنَّ سَبَبَها مُتَيَقَّنِّ، وسُقُوطَها بهذا الدَّمِ مَشْكُوكٌ فيه، فلا يَزُولُ اليَقِينُ بالشَّكِّ، وأَمَرَهَا بالقَضاء احْتِيَاطاً؛ لأنَّ وُجُوبَ الصَّلاةِ والصَّوْمِ مُتَيَقَّنَّ، وسُقُوطَ الصَّوْمِ بفِعْلِه في هذا الدَّمِ مَشْكُوكٌ فيه، فلا يَزُولُ بالشَّكِّ. والفَرْقُ بين هذا الدَّم وبينَ الزَّائِدِ على السِّتِّ والسَّبْعِ في حَقِّ النَّاسِيَةِ، حيثُ لا يَجِبُ قَضَاءُ ما صَامَتْهُ فيه مع الشَّكّ، أنَّ الغَالِبَ مع عَاداتِ النِّسَاءِ سِتٌّ أَو سَبْعٌ، ومازادَ عليه نَادِرٌ بخلافِ النَّفَاسِ، ولأنَّ الحَيْضَ يَتَكَرَّرُ، فَيَشُوُّ إِيجابُ القَضَاء فيه، والنَّفَاسُ بخلافه، وكذلك الدُّمُ الزَّائِدُ عن العادَةِ في الحَيْضِ. وقال مالكٌ: إِنْ رَأْتِ الدَّمَ بعدَ يَومَيْنِ أَو ثلاثةٍ، فهو نِفَاسٌ، وإِنْ تباعدَ ما بينهما، فهو حَيْضٌ. ولأصْحاب الشَّافِعِيِّ وَجْهَان فيما إذا رَأْتِ الدَّمَ يوماً وليلةً بعدَ طُهْر خمسةَ عشرَ يوماً: أَحَدُهما، يكونُ حَيْضاً. والثانِي، يكونُ نِفاساً. وقال القاضى: إِنْ رَأْتِ الدَّمَ أَقَلُّ مِنْ يُومٍ وليلةٍ بعدَ طُهْرِ خَمْسَةَ عشرَ يُومًا، فهو دَمُ

(٤) في الأصل: «أنه».

⁽٥) أخرجه الدارقطني، في: كتاب الحيض. سنن الدارقطني ٢٢٠/١. والبيهقي، في: باب النفاس، من كتاب الحيض. السنن الكبرى ٣٤٢/١.

⁽٦) سقط من: الأصل.

⁽٧) في م: «عاد دمها».

فَسادٍ، تُصَلِّى وتصُومُ ولا تَقْضِى. وهذا قولُ أَبى ثَوْرٍ. وإنْ كان الدَّمُ الثَّانِى يومًا وليلةً، فالحُكْمُ فيه كما قُلْنَاه، مِنْ أَنَّها تَصُومُ/ وتُصَلِّى وتَقْضِى الصَّوْمَ. ولَنا، أَنَّه دَمَّ ١٣٧ وصادفَ زَمَنَ النِّفَاسِ، فكان نِفَاسًا، كمالو اسْتَمَرَّ، ولا فَرْقَ بينَ قليله وكثيرِه؛ لما ذكرْنَاهُ، ومَنْ أَبُه حَيْضًا، فإنَّما خَالَفَ في العِبارةِ، فإنَّ حُكْمَ الحَيْضِ والنِّفَاسِ وَاحِدٌ، وأَمَّا ما صَامَتْه في زَمَن الطَّهْرِ، فلا إعادةَ عليها فيه.

فصل: إذا رَأْتِ المَرْأَةُ الدَّمَ بعدَ وَضْعِ شيءٍ يَتَبَيَّنُ فيه خَلْقُ الإِنْسان، فهو نِفَاسٌ. نَصَّ عليه. وإنْ رَأَتُه بعدَ إلْقَاءِ نُطْفَةٍ أو عَلَقَةٍ (٩)، فليس بنِفَاس. وإنْ كانَ المُلْقَى مُضْعَةً (١٠) لم يَتَبَيَّنْ فيها شيءٌ مِن خَلْقِ الإِنْسانِ، فِفيها وَجْهَان: أَحدُهما، هو نِفَاسٌ؛ لأَنَّه بَدْءُ خَلْقِ آدَمِيٍّ، فكان نِفَاسًا، كما لو تَبَيَّنَ فيها خَلْقُ آدَمِيٍّ. والثَّاني، ليس بِنِفَاسٍ؛ لأَنَّه لم يَتَبَيَّنْ فيها خَلْقُ آدَمِيٍّ، فأَشْبَهَتِ النُّطْفَة.

فصل: إذا وَلَدَتِ المَرْأَةُ تَوْأَمَيْن، فذكر أصْحَابُنا عن أَحمد روايتيْن فيها: إحْداهما، أنَّ النِّهَاسَ مِن الأَوَّلِ كُلِّه، أَوَّلِه وآخِرِه، قالوا: وهي الصَّحِيحَةُ. وهذا قولُ مالك، وأبي حنيفة. فعلى هذا متى انْقَضَتْ مُدَّةُ النِّهَاسِ مِنْ حِين وَضَعَتِ الأَوَّلِ، لم يكنْ مابعده نِهَاساً؛ لأنَّ مابعد وِلاَدَةِ الأَوَّلِ دَمٌ بعد الوِلاَدَة، فكان نِهَاساً، كالمُنْفَرِدِ، وآخِرُه منه؛ لأنَّ أوَّلَه منه، فكان آخِرُه منه، كالمُنْفَرِدِ، وآخِرُه منه، كالمُنْفَرِدِ، وأخِرُه منه، كالمُنْفَرِدِ، وأخَرُه منه التَّانِيةِ، فقال الشَّرِيفُ أبو جعفر، وأبو الخَطَّاب فِي واخْتَلَفَ أصْحَابُنا في الرِّوايَةِ الثَّانِيةِ، فقال الشَّرِيفُ أبو جعفر، وأبو الخَطَّاب فِي (رُعُوسِ المَسَائِلِ»: هي أنَّ أوَّلَهُ مِن الأَوْلِ وآخِرَهُ مِن الثَّانِي. وهذا قولُ القاضي، فِي كتاب «الرِّوايَتَيْن»؛ لأنَّ الثَّانِي وُلِدَ فلا تَنْتَهِي مُدَّةُ النَّهَاسِ قبلَ انْتِهَائِها منه، كالمُنْفَرِدِ، فعلى هذا تَزِيدُ مُدَّةُ النِّهاسِ على الأربعين في حَقِّ مَنْ وَلَدَتْ تَوْأَمَيْن. وقال القاضي أبو الحسين، في «مَسَائِلِهِ»، وأبو الخَطَّابِ. في «الهِدَايَةِ»: الرِّوايَةُ وقال القاضي أبو الحسين، في «مَسَائِلِهِ»، وأبو الخَطَّابِ. في «الهِدَايَةِ»: الرِّوايَةُ النَّانِي فقط. وهذا قولُ زُفَرَ ؛ لأنَّ مُدَّةَ النِّفَاسِ مُدَّة تَتَعَلَّقُ بالوِلَادَة، النَّفَاسِ مُدَّة تَتَعَلَّقُ بالوِلَادَة،

⁽۸) فی م: «من».

⁽٩) النطفة: ماء الرجل والمرأة. والعلقة: المني ينتقل بعد طوره فيصير دما غليظا متجمدا.

⁽١٠) في م: «بضعة». والمضغة: المني ينتقل من طور العلقة فيصير لحما.

فكان اثبتداؤها واثبتهاؤها مِن الثّانِي، كمُدَّةِ العِدَّةِ. فعلى هذا ما تَرَاهُ مِن الدَّمِ قبلَ وَلَادَةِ الثّانى لا يكونُ نِفَاساً. ولأصْحَابِ الشّافِعِيِّ ثلاثةُ أَوْجُهٍ، كالأَقْوَالِ الثلاثةِ. ولاَدَةِ الثّانى لا يكونُ نِفَاساً، ووَايَةً وَاحِدةً، وإنّمَا الخِلافُ في الدَّمِ الذي بينَ الوِلَادَتَيْن، هل هو نِفَاسٌ، أم لا؟ وهذا ظَاهِرُه إِنْكَارٌ لِرِوَايَةِ مَنْ رَوَى أَنَّ آخِرَ النّفَاسِ مِن الأَوَّلِ.

۱۳۷ ظ

فصل: وحُكْمُ النَّفَساءِ حُكْمُ الحَائِضِ في جميع مايحرمُ عليها، ويَسْقُطُ عنها، لا نَعْلَمُ في هذا خِلافاً، وكذلك تَحْرِيمُ وَطْئِها وحِلَّ مُبَاشَرَتِها، والاسْتِمْتَاعُ/ بما دون الفَرْجِ منها، والخِلافُ في الكَفَّارَةِ بِوَطْئِها؛ وذلِك لأنَّ دَمَ النِّفَاسِ هو دَمُ الحَيْضِ، الفَرْجِ منها، والخِلافُ في الكَفَّارَةِ بِوَطْئِها؛ وذلِك لأنَّ دَمَ النِّفَاسِ هو دَمُ الحَيْضِ، إنَّما امْتَنَعَ نُحُرُوجُهُ مُدَّةَ الحَمْلِ لِكَوْنِه يَنْصَرِفُ إلى غِذَاءِ الحَمْلِ، فإذا وُضِعَ الحَمْلُ، وانْقَطَعَ العِرْقُ الذي كان مَجْرَى الدَّم، خَرَجَ مِن الفَرْجِ، فَيَثَبُتُ حُكْمُه، كَال حَرْج مِن الخَرْقُ الذي كان مَجْرَى الدَّم، خَرَجَ مِن الفَرْجِ، فَيَثَبُتُ حُكْمُه، كَال حَرْج مِن الحَرْفِ الحَمْلُ به؛ لأنَّها كَالو خرج مِن الحَمْلِ قَبْلَه، ولا يَدُلُّ على البُلُوغِ؛ لحُصُولِهِ بالحَمْلِ قَبْلَه.

١٠٤ – مسألة؛ قال: (ومَنْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ فَزَادَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَعْرِف، لَمْ تَلْقِفْ إِلَى الزِّيَادَةِ، إِلَّا أَنْ تَرَاهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَتَعْلَمُ حِينَئِذِ أَنَّ حَيْضَها قَدِ ائْتَقَلَ، تَلْقَفْ إِلَى الزِّيَادَةِ، إِلَّا أَنْ تَرَاهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَتَعْلَمُ حِينَئِذِ أَنَّ حَيْضَها قَدِ ائْتَقَلَ، فَتَصِيرُ إِلَيْه وتَتْرُكُ (١) الأُوَّلَ. وإنْ كانتْ صَامَتْ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ مَرَّاتٍ (٢)، أَعَادَتُهُ، إذَا كانَ صَوْمًا وَاجِبًا، وإذَا رَأَتِ الدَّمَ قَبَلَ أَيَّامِهَا التَّي كانتْ تَعْرِف، فَلَا تَقَادَتُهُ، إذَا كانَ صَوْمًا وَاجِبًا، وإذَا رَأَتِ الدَّمَ قَبَلَ أَيَّامِهَا التَّي كانتْ تَعْرِف، فَلَا تَلْفِت إِلَيْهِ، حَتَّى يُعَاوِدَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)

وجملةُ ذلك أنَّ المَرْأَةَ إذا كانتْ لها عَادَةٌ مُسْتَقِرَّةٌ في الحَيْضِ، فرَأَتِ الدَّمَ في غيرِ عَادَتِها، لم تَعْتَدّ بما خَرَجَ مِن العادةِ حَيْضًا، حتى يَتَكَرَّرَ ثَلَاثًا، في إحْدَى الرِّوايَتَيْن، أَوْ مَرَّتَيْنِ، في الْأَخْرَى. نَقَلَ حَنْبَلْ عن أَحمدَ في امْرَأَةٍ لها أيَّامٌ مَعْلُومَةٌ، فتَقَدَّمَتِ الحَيْضَةُ قبلَ أيَّامِها، لم تَلْتَفِتْ إليها، تَصُومُ وتُصَلِّي، فإنْ عَاوَدَها في الثَّانِية، مِثْلُ الحَيْضَةُ قبلَ أيَّامِها، لم تَلْتَفِتْ إليها، تَصُومُ وتُصَلِّي، فإنْ عَاوَدَها في الثَّانِية، مِثْلُ

⁽١) في م: «فتترك».

⁽٢) في م: «مرار».

ذلك، فإنَّه دَمُ حَيْض مُنْتَقِلٌ. ونقل الفضلُ بنُ زيادٍ (٦): لا تُنْتَقِل إليه إلَّا في الثَّالِئَةِ، فْلْتُمْسِكْ عن الصَّلَاةِ والصَّوْمِ. وفي لفظٍ له قال: سألتُ أبا عبدِ الله عن المَرْأَةِ أَيَّامُ أَقْرَائِها مَعْلُومَةٌ، فُربَّما زادَ في الأشْهُر الكثيرةِ على أيَّامِ أَقْرَائِها، أتَّمْسِكُ عن الصَّلَاةِ أُو تُصَلِّي؟ قال: بل تُصَلِّي، ولا تَلْتَفِت إلى مِازادَ على أَقْرَائِها، إلَّا أَنْ يَكُونَ دَمَ حَيْضٍ مُتَنَقِّلًا^(؛) أو نحو هذا. قلتُ: أفتُصلِّي إلى أنْ يُصِيبَها ثلاثَ مَرَّاتٍ^(°)، ثم تَدَعُ الصَّلَاةَ بعدَ ثلاثٍ (٢)؟ قال: نعم، بعدَ ثَلَاثٍ. ففي هذه الرِّوايَة تَصْريحٌ بأنَّها لا تَعُدُّ الزِّيَادَةَ مِنْ حَيْضِها إلَّا في المَرَّةِ الرَّابِعَةِ، وأنَّها تُصلِّي وتَصُومُ في المَرَّاتِ النَّلَاثِ. وفِي رَوَايَتِه الْأُولَى يَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَحْتَسِبُهُ (٧) مِن حَيْضِهَا في المَرَّةِ الثَّالِلَة؛ لقولِه: لا تُنْتَقِلَ إِلَيهِ إِلَّا فِي النَّالِثَةِ. ويَحْتَملُ أَنَّه أَرَادَ بعدَ الثَّالِثَةِ، وفِي روَايَة حَنْبَل احْتِمالان: أحدُهما، أنَّها تَنْتَقِلُ إليه في المَرَّةِ الثَّانِيةِ، وتَحْتَسِبُه منْ حَيْضِها. والثاني، أنَّها لا تَنْتَقِلُ إليه إلَّا في الثَّالِئَةِ. وأكثرُ الرِّوَايَاتِ عنه اعْتِبارُ التَّكْرَارِ ثلاثًا فيما خَرَجَ عن العادَةِ سَوَاءٌ رَأْتِ الدُّمَ قبلَ عادَتِها، أو بعدَها مع بَقَاء العادَةِ، أو انْقِطَاعِ الدَّمِ فيها، أو في بعضِها، فإنَّها لا تَجْلِسُ في غيرِ أيَّامِها حتى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أُو/ ثلاثًا، فإذا تَكَرَّرَ عَلَمْنا أَنَّه حَيْضٌ مُنْتَقِلٌ، فتَصِيرُ إليه، أَى تَتْرُكُ الصَّلَاةَ والصَّوْمَ فيه، وتَصِيرُ عادَةً لها، وتَتْرُك الأُوَّل، أي العادَةَ الأُولَى؛ لأنَّها قد انْتَقَلَتْ عنها، وصارَتِ العادَةُ أكثرَ منها أو غيرها. ثم يَجبُ عليها قَضَاءُ مَا صامَتْ (^) مِن الفَرْض في هذه المرَّاتِ الثلاثِ التي أَمَرْ نَاها بِالصِّيَامِ فيها؛ لأنَّنا تَبَيَّنَّا أَنَّها صَامَتْهُ في حَيْض، والصَّوْمُ في الحَيْض غيرُ صَحِيجٍ، وأمَّا الصَّلاة فليس عليها قَضَاؤُ ها؛ لأنَّ الحائِضَ لا تَقْضِي الصَّلاةَ. قال أبو

۱۳۸ و

⁽٣) أبو العباس الفضل بن زياد القطان البغدادي، كان من المتقدمين عند الإمام أحمد، وكان الإمام يعرف قدره و يكرمه، فوقع له عنه مسائل كثيرة جياد. طبقات الحنابلة ٢٥١/١ -٢٥٣ .

⁽٤) في م: «تنتقل إليه».

⁽٥) في م: «مرار».

⁽٦) في م: «الثلاث».

⁽٧) في الأصل: «وتحسبه». وسيأتي بعد قليل ما يوافق رواية م.

⁽۸) فی م: «صامته».

عبد الله: ولا يُعْجبُنِي أَنْ يَأْتِيَها زَوْجُها فِي الأَيَّامِ التِّي تُصَلِّي فيها؛ لأنَّنا لا نَأْمَنُ كَوْنَها حَيْضًا، وإنَّما تُصلِّي وتَصُومُ احْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ، وتَرْكُ الوَطْء احْتِيَاطاً أيضا، فيَجِبُ كَمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ. وإِنْ تَجَاوَزَتِ الزِّيَادَةُ أَكثرَ الحَيْضِ، فهي اسْتِحَاضةٌ، ولا تَجْلِسُ غيرَ أَيَّامِ العادَةِ بكُلِّ حَالٍ. ومِثالُ ذلك امْرَأَةٌ عادَتُها ثلاثةُ أيَّامٍ في أوَّلِ كُلِّ شهرٍ، فَرَأْتْ خمسةً في أَوَّلِ الشهرِ، أُورَأَتْ يَوْمَيْن مِن آخِرِ الشهر الذي قبلَه، والثلاثةَ المُعْتادَة، أو طَهُرَت الثلاثةَ، ورَأَتْ ثلاثةً (٩) أو أكثرَ منها، أو أقلَّ، قَبْلَها أو بَعْدَها، أو طَهُرَت اليومَ الأُوَّلَ ورَأَتْ ثلاثةً بَعْدَهُ أو أكثرَ (١٠)، أو طَهُرَتْ يَوْمَيْن ورَأَتْ يَوْمَيْن بَعْدَهما أو أكثرَ (١٠) أو رَأْتِ الدَّمَ يَوْمَيْن في آخِر الشَّهر ويومًا في أُوَّلِه، وما أَشْبَهَ ذلك، فإنَّها لا تَجْلِسُ في جَمِيعِ هذهالصُّورِ ،ماعدا الأُوَّلَ مِن الشَّهرِ حتى تَتَكَرَّرَ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيِّكِ : «اجْلِسِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضَتُكِ (١١)». ولأُنَّ لها عَادَةً، فرُدَّتْ إليها، كالمُسْتَحَاضَة. وقال أبو حنيفةَ: مارَأَتْه قبلَ العادَة ليس بِحَيْضٍ، حتى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ، وماتَرَاهُ بعدَها فهو حَيْضٌ. وقال الشَّافِعيُّ: جمِيعُه حَيْضٌ، مالم تَتَجَاوَزْ أَكثرَ الحَيْض. وهذا أَقْوَى عِنْدِى؛ لأَنَّ عائشةَ، رَضِيَ الله عنها، كانتْ تَبْعَثُ إليها النِّسَاءُ بالدِّرَجَةِ فيها الصُّفْرَةُ والكُدْرَةُ، فتقول: لَا تَعْجَلْنَ حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ البيضاءَ (١٢). ومعناه لا تَعْجَلْنَ بالغُسْل حتى يَنْقَطِعَ الدُّمُ، وتذهبَ الصُّفْرَةُ والكُدْرَةُ، ولا يَبْقَى شيءٌ يَخْرُجُ مِنِ المَحَلِّ، بحيث إذا دَخَلَتْ فيه قُطْنَةٌ خرجتْ بيضاءَ. ولو لم تَعُدّ الزِّيَادَةَ حَيْضًا لَلَزِمَها الغُسْلُ عندَ انْقِضاءِ العادَةِ، وإِنْ كَانَ الدُّمُ جَارِيًا؛ لأنَّ الشَّارِ عَ عَلَّقَ على الحَيْضِ أَحْكَامًا، ولم يَحُدُّهُ، فَعُلِمَ أنَّه ١٣٨ ظ ۚ رَدَّ النَّاسَ فيه إلى عُرْفِهم، والعُرْفُ بينَ النِّسَاء/ أنَّ المَرْأَةَ متى رَأَتْ دَمَّا يَصْلُحُ أنْ يكونَ حَيْضًا، اعْتَقَدَنْهُ حَيْضًا، ولو كانَ عُرْفُهُنَّ اعْتِبَارَ العادَةِ على الوَجْهِ المَذْكُور

⁽٩) في م زيادة: «بعده» ولا محل له بعد قوله الآتي «قبلها أو بعدها».

⁽۱۰) في م زيادة: «منها».

⁽۱۱) تقدم في صفحة ٣٨٨.

⁽۱۲) تقدم في صفحة ٣٩١.

لَيْقِلَ، ولم يَجُز التَّوَاطُوُ على كِتْمَانِهِ، مع دُعَاءِ الحَاجَةِ إليه، ولذلِك لَمَّا كان بعضُ أَزُوَاجِ النَّبِيِّ عَلِيْكَةٍ معه في الحَمِيلَةِ، فجاءَهَا الدَّمُ، فانسَلَتْ مِنَ الحَمِيلَةِ، فقال لها النَّبِيُّ عَلِيْكَةٍ: «مَالَكِ؟ أَنْهِسْتِ (۱٬۲۰)» قالت: نعم. فأَمَرها أَنْ تَأْتِرَ (۱٬۲۰). ولم يَسْأَلها النَّبِيُّ عَلِيْكَةٍ: هلَ وَافَق العادَة أَو جاء قبلَها؟ ولا هي ذَكَرَتْ ذلك، ولا سَأَلَتْ عنه، وإنَّمَا اسْتَدَلَتْ على الحَيْضَةِ بِحُرُوجِ الدَّمِ، فأقرَّها عليهِ النَّبِيُ عَلِيْكَةٍ، وكذلك حين حاضَتْ عائشة في عُمْرَتِها في حَجَّةِ الوَدَاعِ (۱٬۵۰)، إنَّما عَلِمَ الحَيْضَةَ بِرُوْيَةِ الدَّمِ لا عَرْمَ عائشةَ اسْتَكُرَهَتْهُ، والثَّلَةُ عليها، وبَكَتْ حين رَأَتُه، وقالتْ: وَدَدْتُ أَنِي لم أَكُنْ عَجَجْتُ العَامَ. ولو كانتْ (۱۱) لها عَادَةٌ تَعْلَمُ مَجِيعَه فيها وقد جاء فيها، ماأنْكَرَتْه، وأَنْ في العَادَة بي العَرْمَ عليها، والعَاقِمُ مَجِيعَه فيها وقد جاء فيها، ماأنْكَرَتْه، ولا صَعْبَ عليها، ولو كانتْ (۱۱) لها عَادَةٌ تَعْلَمُ مَجِيعَه فيها وقد جاء فيها، ماأنْكَرَتُه، وأَزُو اجُهُ وغَيْرُهُنَ مِن النِّساءِ يَحْتَجْنَ إلى بَيانِ ذلك في كُلُّ وقتِ، فلم يكنْ لِيُغْفِلَ وأَزُواجُهُ وغَيْرُهُنَ مِن النِّساءِ يَحْتَجْنَ إلى بَيانِ ذلك في كُلُّ وقتٍ، فلم يكنْ لِيُغْفِلَ وَيْهُ، وأَمَّ المَيْسَةِ على السَّلَامُ ذِكْرُ العادَةِ، ولا بَيَانُها، إلَّا فِي حَقِّ المُسْتَحَاضَةِ لا غِيرُ، وأَمَّا الْمَرَأَةُ طَاهِرٌ تَرَى اللَّمَ فِي وَقْتٍ يُمْكِنُ أَنْ يكونَ حَيْضًا ثُمَ يَنْقَطِعُ عنها، فلم يَذْكُرُ في حَقِّها عادَةً أَصْلًا، ولا ثَنَا لو اعْتَبَرْنا التَّكُرَا وَفِيما خَرَجَ عن العادَةِ أَدَى فلم عَنْ العادَةِ أَدَى فلم يكنْ يَنْقَطِعُ عنها، فلم يَذْكُو في حَقَها عادَةً أَصْلًا ، ولا ثَنَا الله اعْتَبَرْنا التَّكُرَا وَفِيما خَرَجَ عن العادَةِ أَدَى المَدْرَةِ عن العادَة أَدَى العَدَاقَ أَدَى العَدَة أَدَى المَهُ مَعِها عنها العَدَة أَدَى المَاكَوْ المَالَوة أَدَى المَدْرَة عن العادَة أَدَى المَدَاعِة المَدْرَة عن العادَة أَدَى المَدْرَة عن العادَة أَدَى المَدْرَاءِ عن العادَة أَدَى المَدْرَاءُ عنها العَدَة أَدَى المَدْرَاءُ عنها العَدَة أَدَى المَدْرَبُ عن العَدَة أَدَى المَدْرَبُ عن العَادَة أَدْلِ

⁽۱۳) بفتح النون وضمها، أي: أحِضْتِ.

⁽١٤) حديث أم سلمة أخرجه البخارى، فى: باب من سمى النفاس حيضا، وباب النوم مع الحائض فى ثيابها، وباب من أخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر، من كتاب الحيض، وفى: باب القبلة للصائم، من كتاب الصوم. وفى: باب من ذبح ضحية غيره، من كتاب الأضاحى. صحيح البخارى ٢٤٣/، ٨٨، ٣٩/٣، ١٥٣٠ الصوم. وفى: باب الاضطحاع مع الحائض فى لحاف واحد، من كتاب الحيض ٢٤٣/١. والنسائى، فى: باب مضاجعة الحائض، من كتاب الطهارة، وفى: باب مضاجعة الحائض فى ثياب حيضها، من كتاب الحيض. المجتبى ١٩٣١، ١٥٤٥، وابن ماجه، فى: باب ماللرجل من امرأته إذا كانت حائضا، من كتاب الطهارة. سنن ابن ماجه ٢٤٣١، والدارمى، فى: باب مباشرة الحائض، من كتاب الطهارة. سنن الدارمى الكرجل من امرأته وهى حائض، من كتاب الطهارة. الموطأ ١٨٥٠، ٢٤٣١.

⁽١٥) تقدم في صفحة ٢٩٩، ٣٠٠.

⁽١٦) في م زيادة: «تعلم».

إلى خُلُوِّ نِسَاءٍ عن الحَيْضِ بالكُلِيَّةِ، مع رُؤْيَتِهِنَّ الدَّمَ فى زَمَنِ الحَيْضِ، وصَلَاحِيَةِ أَن يكونَ حَيْضًا؛ بَيَانُه أَنَّ المَرْأَةَ إِذَا رَأَت الدَّمَ فى غيرِ أَيَّامٍ عَادَتِهَا، وطَهُرَتْ أَيَّامٍ عَادَتِها، لم تُمْسِكُ عن الصَّلَاةِ ثلاثةَ أشهرٍ، فإذا انْتَقَلَتْ فى الشهرِ الرابع إلى أيَّامٍ أَخَرَ لم تَحِضْها أيضا (١٧) ثلاثةَ أشهرٍ، وكذلك أبدا، فيُفْضِى إلى إخْلَائِها مِن الحَيْضِ بالكُليَّةِ، ولا سبيلَ إلى هذا، فعلى هذا القَوْلِ تَجْلِسُ مَاتَرَاهُ مِن الدَّمِ قبلَ عَادَتِها وبَعْدَها، ما لم يَزِدْ على أكثرِ الحَيْضِ، فإنْ زَادَ على أكثرِه عَلِمْنا أنّه اسْتِحَاضَةٌ، فرَدُدْنَاها إلى عادَتِها، ويَلْزَمُها قَضَاءُ ما تَركَتُه من الصَّلَاةِ والصِّيَامِ فِيما زاد على عَادَتِها، لأنّنا تَبَيّنًا أنّه ليس بِحَيْضٍ، إنَّمَا هو اسْتِحَاضَةٌ.

, 179

فصل: فإنْ كانتْ لها عَادَةٌ، فرَأْتِ الدَّمَ أكثر / منها، وجَاوَزَ (١٠) أكثرَ الحَيْضِ، فهي مُسْتَحَاضَةٌ، وحَيْضُها منه قَدْرُ العَادَةِ لا غيرُ، ولا تَجْلِسُ بعدَ ذلك مِن الشُّهُورِ المُسْتَقْبَلَةِ إِلَّا قَدْرَ العادَةِ، ولا أَعْلَمُ في هذا خِلافاً عندَ مَنِ اعْتَبَرَ العادَة. الشُّهُورِ المُسْتَقْبَلَةِ إِلَّا قَدْرَ العادَةِ، ولا أَعْلَمُ في هذا خِلافاً عندَ مَنِ اعْتَبَرَ العادَة. فأمّا إنْ كانتْ عادَتُها ثلاثةً مِنْ كُلِّ شهرٍ، فرأَتْ في شَهْرٍ خمسة أَيَّامٍ، ثُم اسْتُحِيضَتْ في الشهرِ الآخرِ، فإنَّها لا تَجْلِسُ (١١ في ما ١١) بَعْدَه مِن الشُّهُورِ إلَّا ثلاثةً ثلاثةً. وبهذا قال أبو حنيفة. وقال الشَّافِعِيُّ: تَجْلِسُ خمسةً مِنْ كُلِّ شهرٍ. وهذا مَبْنِيٌ على أنَّ العادَة لا تَثْبُتُ بِمَرَّةٍ، وإنْ رَأَتْ خمسةً في شهرَيْنِ، فهلْ تَنْتَقِلُ عادَتُها إلى خمسةٍ ؟ يُخَرَّ جُ (٢٠) على الرِّوَايَتَيْن فيما تَثْبُتُ به العادَة، وإنْ رَأْت الخمسة في ثلاثةِ أَشْهُرٍ، ثم اسْتُحِيضَتْ، انْتَقَلَتْ إليها، وجَلَسَتْ (٢١) مِنْ كُلِّ شهرٍ خمسةً، في ثلاثةِ أَشْهُرٍ، ثم اسْتُحِيضَتْ، انْتَقَلَتْ إليها، وجَلَسَتْ (٢١) مِنْ كُلِّ شهرٍ خمسةً، بغيرِ خِلافٍ بينهم.

١٠٥ ــ مسألة؛ قال: (ومَنْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ فَرَأْتِ الطُّهْرَ قَبَلَ ذَلِكَ، فَهِيَ طَاهِرٌ، تَعْتَسِلُ و تُصَلِّى، فإنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ، لَمْ تَلْتَفِتْ إلَيْه حَتَّى تَجِيءَ أَيَّامُهَا)

⁽١٧) سقط من: الأصل.

⁽١٨) في الأصل: «ويجاوز».

⁽۱۹–۱۹) في م: «مما».

⁽٢٠) سقط من: الأصل.

⁽٢١) في الأصل: «جلست».

الكَلَامُ في هذه المسْأَلَةِ في فَصْلَيْن: أَحَدُهما، فِي الطُّهْرِ بينَ الدَّمَيْن. والثانِي، في حُكْمِ الدَّمِ العائِد بَعْدَه.

أمَّا الأوَّلُ، فإنَّ المَرْأَةَ متى رَأَتِ الطُّهْرَ فهي طَاهِرٌ تَغْتَسِلُ، وتَلْزَمُها الصَّلَاةُ والصِّيَامُ، سَوَاءٌ رَأَتْهُ في العادَةِ، أو بعدَ انْقِضَائِها، ولم يُفَرِّقُ أَصْحَابُنا بينَ قليل الطُّهْرِ وكِثيرِه؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاس: أمَّا مارَأْتِ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِل. ويَتَوَجَّهُ أنَّ انْقِطَاعَ الدُّمِ متى نَقَصَ عن اليومِ، فليس بطُهْرِ، بنَاءً على الرُّوايَةِ التي حَكَيْنَاها في النَّفاس، أنَّها لا تَلْتَفِتُ إلى طُهْر (١) مادونَ اليوم. وهو الصَّحيحُ إنْ شاءَ اللَّهُ؛ لأنَّ الدَّمَ يَجْرِى مَرَّةً، ويَنْقَطِعُ أُخْرَى، وفي إيجَابِ الغُسْلِ على مَنْ تَطْهُرُ سَاعَةً بعدَ سَاعَةٍ حَرَجٌ يَنْتَفِي بِقَوْلِه سِبِحانَه (٢): ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَج ﴾ (٣). ولأنَّنا لو جَعَلْنا انْقِطاعَ الدَّمِ سَاعَةً طُهْراً، ولا تَلْتَفِتُ إلى ما بعدَهُ مِن الدَّمِ، أَفْضَى إلى أنْ لا يَسْتَقِرُّ لها حَيْضٌ، فعلى هذا لا يكونُ انْقِطَاعُ الدُّم أَقَلُّ مِن يَوم طُهْرًا، إلَّا أَنْ تَرَى مَايَدُلُّ عَلَيه، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ انْقِطَاعُهُ فِي آخِرِ عَادَتِها، أَو تَرَى القَصَّة البَيْضَاءَ، وهو شيءٌ يَتْبَعُ الحَيْضَ أَبْيضُ، يُسمَّى التَّريَّةَ. رُوىَ ذلك عَنْ إمامِنا، ورُويَ عنه أنَّ القَصَّةَ البَيْضَاءَ هي القُطْنَةُ التي تَحْشُوهَا المَرْأَةُ، إذا خَرَجَتْ بَيْضَاء كَمْ دَخَلَتْ لَا تَغيرُ عليها فهي القَصَّةُ البّيضَاءُ (١٠). حُكِي ذلك/ عن الزُّهْرِيِّ. ورُويَ عن إمَامِنا أيضا، وقال أبو حنيفةَ: ليس النَّقَاءُ بينَ الدَّمَيْنِ طُهْراً، بل لو صَامَتْ فيه فَرْضًا لَمْ يَصِحٌ، ولَزمَها قَضَاؤُهُ، ولا يجبُ عليها فيه صَلَاةٌ، ولا يَأْتِها زَوْجُها، فيكونَ الدَّمَانِ وما بينهما حَيْضاً. وهو أَحَدُ قَوْلَى الشَّافِعِيِّ؛ لأنَّ الدَّمَ يَسيلُ تَارَةً ويَنْقَطِعُ أَخْرَى، ولِأَنَّه لو لم يكنْ مِن الحَيْض لم يُحْتَسَبْ مِنْ مُدَّتِه. ولَنا، قولُ الله تعالى: ﴿ وِيَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى ٥٠٠ ﴾. وَصَفَ الحَيْضَ بكُوْنِه أَذًى،

١٣٩ ظ

⁽١) سقط من: م.

⁽٢) سقط من: م.

⁽٣) سورة الحج، الآية الأخيرة.

⁽٤) في م زيادة: «بضم القاف» بين علامتي تنصيص، مما يدل على أنها مقحمة.

⁽٥) سورة البقرة ٢٢٢.

فإذا ذَهَبَ الأذَى وَجَبَ أَنْ يَزُولَ الحَيْضُ. وقال ابنُ عَبَّاس: أمَّا مارَأَتِ الدَّمَ البَحْرَانِيَّ فإنَّها لا تُصلِّي، وإذا رَأْتِ الطُّهْرَ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِل. وقالتْ عائشةُ: لَا تَعْجَلْنَ حتى تَرَيْنَ القَصَّةَ البَيْضَاءَ (١٠). ولأنَّها صَامَتْ وهي طاهِرٌ، فلم يَلْزَمْها القَضَاءُ، كَمَا لُو لَمْ يَعُدِ الدَّمُ. فأَمَّا قَوْلُهُم: إِنَّ الدَّمَ يَجْرِى تَارَةً ويَنْقَطِعُ أُخْرَى. قُلْنا؟ لا عِبْرَةَ بالانْقِطَاعِ اليَسِيرِ، وإنَّما إذا وُجِدَ انْقَطَاعٌ كَبِيرٌ يُمْكِنُ فيه الصَّلَاةُ والصِّيَامُ، وتَتَأدَّى العِبادَةُ فيه، وَجَبَتْ عليها؛ لِعَدَمِ المَانِعِ مِن وُجُوبِها.

الفَصْلُ التَّانِي، إذا عاو دَها الدَّمُ، فلا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُعاودَها في العادَةِ، أو بَعْدَها، فإنْ عاوَدَها في العادَةِ، ففيه رِوَايَتَان : إحْدَاهما، أنَّه مِنْ حَيْضِها؛ لأنَّه صادفَ زَمَنَ العادَةِ، فأَشْبَهَ مالو لم يَنْقَطِعْ، وهذا مَذْهَبُ التَّوْرِيِّ، وأصْحَابِ الرَّأْيِ، والشَّافِعِيِّ. والثَّانِيةُ، ليس بِحَيْض، وهو ظاهِرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ، والْحتِيَارُ ابن أبي موسى، ومذهبُ عَطَاءٍ؛ لأنَّه عادَ بعدَ طُهْرِ صَحِيحٍ، فأشْبَهَ مالو عادَ بعدَ العادَةِ. وعلى هذه الرِّواية يكونُ حُكْمُه حُكْمَ مالو عادَ بعدَ العادَةِ على ما سنذكُرُه ('فيما بعد'')، إنْ شاء اللهُ تعالى. وقد رُوِيَ عن أحمدَ، رحِمَه اللهُ: إذا كانتْ أيَّامُها عشراً، فقعدتْ خمساً، ثم رَأْتِ الطُّهْرَ، فإنَّها تُصلِّي، فإذا كانَ اليومُ التَّاسِعُ أو الثَّامِنُ، فرأتِ الدَّمَ، صَلَّتْ وصامتْ، وتَقْضِي الصَّوْمَ. وهذا على سَبِيلِ الاحْتِيَاطِ؛ لِوُجُودِ التَّرَدُّدِ في هذا الدَّم، فأشْبَهَ دَمَ النُّفَسَاء العائِدِ في مُدَّةِ النِّفاسِ. فإنْ رَأَتُه في العادَةِ، وتجاوزَ العادة، لم يَخْلُ مِن أَنْ يَعْبُرَ أكثرَ الحَيْض أو لايَعْبُرَ، فإنْ عَبَرَ أكثرَ الحَيْض، فليس بِحَيْضٍ؛ لأنَّ بَعْضَهُ ليس بِحَيْضٍ، فيكونُ كُلُّه اسْتِحَاضةً؛ لأنَّهُ مُتَّصِلٌ به، فكان ١٤٠ و أَقْرَبَ إليه، فَإِلْحَاقُهُ بِالاسْتِحَاضَةِ/ أَقْرَبُ مِنْ إِلْحَاقِهِ بِالْحَيْضِ؛ لِانْفِصَالِه عنه، وإنِ انْقَطَعَ لِأَكْثَرُهِ فما دُونَ، فَمَنْ قال: إنَّ ما لم يَعْبُر العادَةَ ليس بِحَيْضٍ. فهذا أوْلَى أنْ لا يكونَ حَيْضاً، ومَنْ قال: هو حَيْضٌ. ففي هذا على قَوْلِه ثلاثةُ أَوْجُهِ: أحدُها، أنّ جميعَه حَيْضٌ، بنَاءً على الوَجْهِ الذي ذَكَرْنَا في أنَّ الزِّيادةَ (٨) على العادَةِ حَيْضٌ، مالم

⁽٦) تقدم في صفحة ٣٩١.

⁽٧-٧) سقط من: الأصل.

⁽A) في م: «الزائد».

يَعْبُر أَكثر الحَيْض. والثَّانِي، أنَّ مَاوَافَق العادَةَ حَيْضٌ؛ لِمُوَافَقَتِه العادَةَ، ومازادَ عليها ليس بحَيْض؛ لِخُرُوجِه عنها. والثَّالِثُ، أنَّ الجميعَ ليس بِحَيْض؛ لا حُتِلَاطِه بما ليس بحَيْض. فإنْ تَكَرَّرَ فهو حَيْضٌ، على الرِّوايَتَيْن جميعاً. فأمَّا إنْ عادَ بَعْدَ العادَةِ لم يخُلُ مِن حَالَيْن: أحدُهما، أَنْ لايُمْكِنَ كَوْنُه حَيْضاً. (أُوالثَّانِي، أَنْ يُمْكِنَ ذلك؛ فإنْ لم يُمْكِنْ كَوْنُه حَيْضاً ٩٠)؛ لِعُبُورِهِ أكثرَ الحَيْضِ، وأنَّه ليس بينَه وبينَ الدَّمِ أقلُّ الطُّهْر، فهذا اسْتِحَاضَةٌ كُلُّه، سَوَاءٌ تَكَرَّرَ أو لم يَتَكَرَّر؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ جَعْلُ جميعِه حَيْضًا، فكان جميعُه اسْتِحَاضَةً؛ لأنَّ إِلْحَاقَ بَعْضِه بِبَعْضِ أَوْلَى مِنْ إِلْحَاقِه بغيرِه. والثَّانِي، أَنْ يُمْكِنَ جَعْلُه حَيْضًا، وذلك يُتَصَوَّرُ في حَالَيْن؛ أَحَدُهما، أَنْ يكونَ بضَمِّهِ إلى الدَّمِ الأوَّلِ لا يكونُ بينَ طَرَفَيْهما أكثرُ مِنْ خمسةَ عشرَ يوماً، فإذا تَكرَّرَ جَعَلْنَاهُما حَيْضَةً واحدةً، ويُلَفُّقُ أحدُهما إلى الآخرِ، ويكونُ الطُّهْرُ الذي بينهما طُهْراً فى خِلالِ الحَيْض. والصُّورَةُ الثَّانِيَةُ، أنْ يكونَ بينهما أقَلُّ الطُّهْرِ، إمَّا ثلاثةَ عشرَ يومًا، أو خمسةَ عشرَ يومًا، ويكونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِن الدَّمَيْنِ يَصْلُحُ أَنْ يكونَ حَيْضاً بمُفْرَدِه بأنْ يكونَ يومًا وليلةً فصاعِداً، فهذا إذا تَكَرَّرَ كان الدَّمَانِ حَيْضَتَيْنِ، وإنْ نَقصَ أحدُهما عن أقلِّ الحَيْضِ، فهو دَمُ فَسَادٍ، إذا لـم يُمْكِنْ ضَمُّهُ إلى ما بعدَه. ومِثَالُ ذلك مالو كانتْ عادَتُها عشرةً مِنْ أوَّلِ الشَّهْر، فرأتْ خمسةً منها دَماً، وطَهْرَتْ خمسةً، ثم رأتْ خمسةً دَماً، وتكرَّرَ ذلك. فالخمسةُ الأُولَى والثَّالثةُ (١٠) حَيْضَةٌ واحدةٌ تُلَفِّقُ الدَّمَ الثَّانِي إلى الأوَّلِ. وإنْ رَأْتِ الثَّانِي سِتَّةً أو سبعةً، لم يُمْكِنْ أَنْ يكونَ حَيْضًا؛ لأَنَّ بينَ طَرَفَيْها أكثرَ مِنْ خمسةَ عشرَ يومًا، وليس بَيْنَهُما أَقُلُ الطُّهْرِ. وإِنْ رَأْتْ يومًا دَمًا وثلاثةَ عشرَ طُهْراً، ثم رأَتْ يومًا دَمًا وتَكَرَّرَ هذا، كانا حَيْضَتَيْن، وصارَ شَهْرُها أَرْبَعَةَ عشرَ يومًا. وكذلك إنْ رأتْ يَوْمَيْن دَماً وثلاثةَ عشرَ طُهْراً، (١١ ثم رأتْ يَوْمَيْن دَماً وثلاثةَ عشرَ طُهْراً ١١١)، ثم

⁽٩-٩) سقط من: الأصل.

⁽١٠) في م: «والثانية».

⁽١١ – ١١) سقط من: الأصل.

، ۱۶ ظ

رأتْ يَوْمَيْنِ دَمًا، وتَكَرَّرَ شهرُها خمسةَ عشرَ يومًا. وإنْ كان الطَّهْرُ بينهما أحدَ عشرَ يومًا فما دُونَ وتَكَرَّرَ، فهما حَيْضةٌ واحدةٌ؛ لأنّه ليس بينَ طَرَفَيْهِما أكثرُ مِنْ خمسةَ عشرَ (١٢) يومًا، ولا بينهما أقلُّ الطَّهْرِ. وإنْ كان بينهما اثنا عشرَ يومًا طُهْرًا، لم فيمكنْ كَوْنُهما حَيْضةً واحدةً؛ لِزِيَادَتِهِما بما يُمْكِنْ كَوْنُهما حَيْضةً واحدةً؛ لِزِيَادَتِهِما بما بينهما والطَّهْرِ (١٣) على أكثرِ الحَيْضِ، ولا يُمْكِنُ جَعْلُهُما حَيْضَتَيْنِ؛ لأنّه ليس بينهما أقلُّ الطَّهْرِ، فيكونُ حَيْضها منهما ماوَافقَ العادة، والآخرُ اسْتِحَاضة. وعلى هذا كلُّ ما يَتَفَرَّعُ مِن المَسَائِلِ، إلَّا أنّها لاتَلْتَفِتُ إلى مارَأَتْه بعدَ الطَّهْرِ فيما خَرَجَ عَنِ العادة حتى يَتَكَرَّرَ مَرَّتَيْنِ أو ثلاثاً، فإنْ تَكَرَّرَ، وأمْكَنَ جَعْلُهُ حَيْضاً، فهو حَيْضٌ، وإلَّا فلا. وكُلُّ مَوْضِعِ رأتِ الدَّمَ ولم تَتْرُكُ العِبَادة فيه، ثم تَبَيَّنَ أَنَّه كان حَيْضًا، فعليها قضاء الصَّوْمِ المَفْرُوضِ فيه. وكُلُّ مَوْضِعِ عَدَّنَهُ حَيْضاً وتَرَكَتْ فيه العِبادة، فه عليها قضاء الصَّوْمِ المَفْرُوضِ فيه. وكُلُّ مَوْضِعِ عَدَّنَهُ حَيْضاً وتَرَكَتْ فيه العِبادة، ثم تَبَيَّنَ أَنَّه طُهْرٌ، فعليها قضَاء ماتَركته مِن الواجبَاتِ فيه.

فصل: واختلَفَ أصْحابُنا في مُرَادِ الْخِرَقِيِّ، رَحِمَه الله، بِقَوْلِه: «فإنْ عَاوَدَهَا الله، بِقَوْلِه: «فإنْ عَاوَدَهَا الله فَا الله فَلَا تَلْتَفِت إليه أَنَّه، فقال أبو الحسنِ التَّمِيمِيُّ، والقاضى، وابْنُ عَقِيلِ: أرادَ إذا عاوَدَها بعدَ العادَةِ، وعَبَرَ أكثرَ الحَيْضِ، بِدَلِيلِ أَنَّه مَنَعَها أَنْ تَلْتَفِتَ إليه مُطْلَقاً، ولو أرادَ غير ذلك لقال: حتى يَتَكَرَّرَ. قال القاضى: ويَحْتَمِلُ أَنَّه أرادَ إذا عاوَدَها بعدَ العادَةِ ولم يَعْبُرْ. فإنَّها لا تَلْتَفِتُ إليه قَبْلَ التَّكْرَارِ. وقال أبو حفص العُكْبَرِيُّ: أرادَ مُعاوَدَةَ الله في كُلِّ حالٍ، سواءٌ كانَ في العادَةِ أو بَعْدَها؛ لأَنَّ لَفْظَه مُطْلَق، فيتَنَاوَلُ بإطْلَاقِهِ الزَّمانَ كُلَّه. وهذا أَظْهَرُ، إنْ شاءَ الله. وماذكرُوه مِن التَّرْجِيجِ مُعَارَضٌ بِمِثْلِه، وهو أَنَّ قَوْلَهم يَحْتَاجُ إلى إضْمَارِ عُبُورِ أكثرِ الحَيْضِ، وليس هذا أَوْلَى مِن إضْمَارِ التَّكْرَار، فيتَسَاوَيانِ، ويَسْلَمُ التَّرْجِيحُ الذي ذَكُرْنَاه.

فصل في التَّلْفِيقِ: ومَعْنَاه ضَمُّ الدَّمِ إلى الدَّمِ اللَّذَيْنِ بَينهما طُهْرٌ. وقد ذَكَرْنا أَنَّ

⁽١٢) في الأصل زيادة: «وإن كان الطهر» خطأ.

⁽١٣) في م: «من الطهر».

⁽١٤ - ١٤) سقط من: الأصل.

الطُّهْرَ في أثناء الحَيْضَةِ طُهْرٌ صَحِيحٌ، فإذا رَأَتْ يومًا طُهْرًا ويومًا دَمًا، ولم يُجَاوِزْ أكثرَ الحَيْض، فإنَّها تَضُمُّ الدَّمَ إلى الدَّمِ، فيكونُ حَيْضًا، وما بينهما مِن النَّفَاء طُهْرٌ، على ما قُرَّرْنَاه. ولا فَرْقَ بينَ كَوْنِ (١٥) زَمَن الدَّمِ أَكْثَرَ مِنْ زَمَن الطُّهْر، (١٦ أُو مِثْلَهَ ١٦)، أو أَقَلَّ منه، مِثْلَ أَنْ تَرَى يَوْمَيْن دَمَّا ويومًا طُهْرًا، أَوْ يَوْمَيْن طُهْرًا ويومًا دَمًا، أو أَقَّلَ أو أكثرَ، فإنَّ جميعَ الدَّمِ حَيْضٌ/ إذا تَكَرَّرَ (٧٠ ولم تُجَاوِز المدَّةُ ١٧٠ أكثرَ الحَيْضِ، فإنْ كان الدَّمُ أقلَّ مِن يومٍ ؛ مِثْلَ أَنْ تَرَى نِصْفَ يومٍ دَمًا ونِصْفًا (١٨) طُهْرًا، أو ساعةً وساعةً، فقال أصْحابُنا: هو كالأيَّامِ، يُضَمُّ الدَّمُ إلى الدَّمِ، فيكونُ حَيْضًا، ومابينهما طُهْرٌ، إذا بَلَغَ المُجْتَمِعُ منه أقلَّ الحَيْض، فإنْ لم يَبْلُغْ ذلك فهو دَمُ فَسَادٍ. وفيه وَجْهٌ آخَرُ، لا يكونُ الدَّمُ حَيْضًا، إلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَهُ حَيْضٌ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ. وهذا كُلُّه مذهبُ الشَّافِعِيِّ. وله قَوْلٌ في النَّقَاء بينَ الدَّمَيْنِ أَنَّه حَيْضٌ. وقد ذَكَرْنَاه، وذَكَرْنا أيضًا وَجْهًا لنا في أنَّ النَّقَاءَ متى كان أَقلَّ مِنْ يَوْمٍ لم يكنْ طُهْرًا. فعلى هذا متى نَقَصَ النَّقَاءُ عَن يوم كان الدَّمُ ومابينَه حَيْضًا كُلُّه، فإنْ جاوزَ الدُّمُ أكشرَ الحَيْضِ، بأنْ يكونَ بينَ طَرَفَيْه أكثرُ مِنْ خمسةَ عشرَ يومًا، مِثْل أنْ تَرَى يومًا دَمًا ويومًا طُهْراً، إن(١٩) ثمانِيةَ عشرَ يومًا، فهي مُسْتَحَاضَةٌ، لا تَخْلُو مِن أَنْ تكونَ مُعْتَادَةً، أو مُمَيِّزَةً، أو لا عادَةَ لها ولا تَمْبِيزَ، أو يُوجَدُ في حَقِّها الأمْرَانِ؛ فإنْ كانتْ مُعْتَادَةً، مِثْلَ أَنْ يكونَ حَيْضُها خمسةَ أيَّامٍ في أوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ، فهذه تَجْلِسُ أوَّلَ يوم تَرَى الدَّمَ فيه في العادَةِ، وتَغْتَسِلُ عندَ انْقِطَاعِه، ومابعدَ ذلك مَبْنِيٌّ على الرُّوَايَتَيْنِ في الطُّهْرِ فِي أَثْنَاءِ الحَيْضَة؛ هل يَمْنَعُ مابَعْدَه أَنْ يكونَ حَيْضًا، أو لا؟ فإنْ قُلْنا يَمْنَعُ، فَحَيْضُها اليومُ الأُوَّلُ خَاصَّةً، ومابَعْدَه اسْتِحَاضَةٌ، وإِنْ قُلْنا لايَمْنَعُ، فحيْضُهااليومُ الْأُوَّلُ، والثَّالِثُ، والخَامِسُ، فيَحْصُلُ لها مِنْ عادَتِها ثلاثةُ أيَّامٍ، والباقِي

9121

⁽٥١) في م: «أن يكون».

⁽١٦-١٦) سقط من: الأصل.

⁽١٧ – ١٧) في م: «ولم يجاوز لمدة».

⁽۱۸) في م: «ونصفه».

⁽۱۹) أي: إن ترى ذلك، أو: إن يكن ذلك.

اسْتِحَاضَةٌ. وفي وَجْهِ آخَر أَنَّه يُلَفَّقُ لها الخمسةُ مِنْ أَيَّامِ الدَّمِ جميعها، فتَجْلِسُ السَّابِعَ والتَّاسِعَ. والصَّحِيحُ الأوَّلُ؛ لأنَّ هَذَيْنِ اليَوْمَيْنِ ليسا مِنْ عادَتِها. فلا تَجْلِسُهُما كَغَيْرِ المُلفِّقَةِ. وإنْ كانتْ مُمَيِّزَةً جَلَسَتْ زَمَانَ الدَّمِ الأسودِ مِن الأيَّامِ، فكان حَيْضَها، وبَاقِيه اسْتِحاضَة. وإنْ كانتْ مُبْتَدَأَةً جَلَسَتِ اليَقِينَ في ثلاثِةِ أشْهُر، مِنْ أَوَّلِ دَمِ تَرَاهُ،أَوْ في شَهْرَيْن، ثم تَنْتَقِلُ بعدَ ذلك إلى سِتَّة أيَّام أو سَبْعَة. وهل يُلَفَّقُ لها السُّبْعَةُ مِن خمسةَ عشرَ يومًا، أو تَجْلِسُ أربعةَ أيَّامٍ مِن سبعةِ أيَّامٍ؟ على وَجْهَيْن، كما قُلْنا فِيمَنْ عادَتُها سبعةُ أيَّامٍ، فإذا قُلْنا تَجْلِسُ زَمَانَ الدَّمِ مِنْ سَبْعَةٍ، جَلَسَت الأوَّلَ والثَّالِثَ والخَامِسَ والسَّابِعَ، وإنْ أَجْلَسْنَاها سِتَّةَ أَيَّامِ سَقَطَ السَّابِعُ، وإنْ قُلْنا تُلَفُّقُ لها، زَادَتِ التَّاسِعَ،/ والحادِي عَشَرَ إِنْ قُلْنَا تَجْلِسُ سِتَّةً، وإِنْ جَلَسَتْ سَبْعَةً زَادَت الثَّالِثَ عشرَ، وهكذا الحُكْمُ في النَّاسِيَة. وهذا أَحَدُ قَوْلَـي الشَّافِعِيِّ، إلَّا أنَّه لا يُلفُّقُ لها عَدَدَ أيَّامِها في أحدِ الوَجْهَيْنِ. وقال القاضيي، في المُعْتَادَة كما ذَكَرْنَا. وفِي غَيْرِها: ماعَبَرَ الخمسةَ عشرَ اسْتِحَاضَةٌ، وأيَّامُ الدُّم مِن الخمسة عشرَ حَيْضٌ كُلُّها إذا تَكَرَّرَ، فإنْ كان يومًا ويومًا، فلها ثَمَانِيَةُ أَيَّامٍ حَيْضٌ، وسَبْعَةٌ طُهْرٌ، وإنْ كانتْ أَنْصَافًا فلها سَبْعَةُ أَيَّامٍ ونِصْفٌ حَيْضٌ، وَمِثْلُها طُهْرٌ. وهذا قَوْلُ ابْن بِنْتِ الشَّافِعِيِّ (٢٠)؛ لأنَّ الطُّهْرَ في اليومِ السَّادِسِ عشرَ يَفْصِلُ بينَ الحَيْضِ ومابَعْدَه، فإنَّها فيما بَعْدَه في حُكْمِ الطَّاهِراتِ، نأْمُرُها بالصَّلَاةِ والصِّيَامِ. ولَنا، أنَّ الطُّهْرَ لو مُيِّزَ بعدَ الخامِس عشرَ لَمُيِّزُ قَبْلَه، كَتَمَيُّز (٢١) اللَّوْنِ، والحُكْمُ فيما إذا كان أنْصَافًا أو مُخْتَلِفًا، يومًا دَمًا وأيَّامًا طُهْرًا، أو يومًا طُهْرًا وأيَّامًا دَمًا، كالحُكْمِ في الأيَّامِ الصِّحَاجِ المُتَسَاوِيَةِ، إِلَّا أَنَّه إِذَا كَانِ الجُزْءُ الذي تَرَى الدَّمَ فيه أُوَّلًا أَقَلَّ مِن أُقلِّ الحَيْضِ، ففيه وَجْهٌ أنَّه لا يكونُ حَيْضاً حتى يَسْبِقَهُ دَمَّ مُتَّصِلٌ يَصْلُحُ أَنْ يكونَ حَيْضاً. وإنْ قُلْنا الطُّهْرُ يَمْنَعُ مابعدَه مِن كَوْنِه حَيْضًا قبلَ التَّكْرَارِ، وجاء في العادَةِ،

⁽٢٠) أبو محمد أحمد بن محمد بن عبد الله، أمه زينب بنت الإمام الشافعي، كان إماما مبرزا، من رجال المائة الثالثة. طبقات الشافعية الكبرى ١٨٦/٢.

⁽٢١) في الأصل: «وكتميز».

فإنّها تَضُمُّ إِلَى الأُوَّلِ مَاتُكُمُّلُ بِهِ أَقَلَّ الْحَيْضِ؛ فإذا كَانتْ تَرَى الدَّمَ يَومًا ويومًا، ضَمَّت التَّالِثَ إِلَى الأُوَّلِ. فكانا(٢٠) حَيْضًا في المَرَّةِ الأُولَى والتَّانِية، ثم تَنتَقِلُ إلى ماتَكَرَّرَ في المَرَّةِ التَّالِئَة أو الرَّابِعَة، على اخْتِلَافِ الوَجْهَيْن، وإذا رأتْ أقلَّ مِن أقلِّ الحَيْضِ، ثم طَهُرَتْ ثلاثة عشر يَومًا، ثم رأتْ دَمًا مِثْلَ ذلك، وقلنا أقلَّ الطَّهْرِ ثلاثة عشر يَومًا، فهو دَمُ فَسَادٍ؛ لأنّه لا يَصْلُحُ أن يكونَ حَيْضَةً واحدةً؛ لِفَصْل أقلِّ الطَّهْرِ بينهما، ولاحَيْضَ، فإن التَّوْسُ التَّانِي، فكانَا اللَّهْرِ بينهما، ولاحَيْض، وإنْ قُلنا أقلَّ واحد منهما عَن أقلِّ الحَيْض، وإنْ قُلنا أقلَّ الطَّهْرِ خمسة عشرَ، ضَمَمْنا الأَوَّلَ إلى الثَّانِي، فكانَا (٢٠٠ حَيْضَةً واحدةً، إذا بَلَغَا (٢٠٠ بمَجْمُوعِهما أقلَّ الحَيْضِ، وإنْ كان كلَّ واحد مِن الدَّمَيْنِ يَبْلُغُ أقلَّ الحَيْضِ، فهما مَعْن أقلَّ الحَيْض، فهما إلى الثَّانِي عَشرَ، وإنْ قُلنا أقلَّ الحَيْض، فهما إلى الأَوْل إلى الثَّانِي عَشرَ، وإنْ قُلنا أقلَّ الحَيْض، فهما إلى الأَوْل إلى الأَوْل إلى الثَّانِي عَشرَ، وإنْ قُلنا أقلَّ الحَيْض، فهما إلى الأَوْل، فكانا حَيْضًا واحِدًا، إذا لم يكنْ بينَ طَرَفَيْهما أكثرُ مِنْ خمسة عشرَ عرفها، فإنْ كان بينَ طَرَفَيْهما خميعاً حَيْضًا، في يُعْدَل أَدُول المَعْ عَيْمَا حَيْضًا، في عَلَى هذا فَقِسْ. ويمًا، في عُد وعلى هذا فقِسْ.

١٤٦ - /مسألة؛ قال: (والحَامِلُ^(١) لَا تَحِيضُ، إلَّا أَنْ تَرَاهُ قَبْلَ وِلَادَتِهَا ١٤٢ و بِيَوْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَيَكُونُ دَمَ نِفَاسٍ)

مذهبُ أبى عبد الله، رَحِمَهُ الله، أنَّ الحامِلَ لا تَحِيضُ، وماتراهُ مِن الدَّمِ فهو دَمُ فَسَادٍ. وهو قَوْلُ جُمْهُورِ التَّابِعِين؛ منهم: سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ، وعَطَاءٌ، والحسنُ، وجابرُ بنُ زيدٍ، وعِكْرِمَة، ومحمدُ بنُ المُنْكَدِر، والشَّعْبِيُّ، ومَكْحُولُ، وحَمَّادٌ، والتَّوْرِيُّ، والأُوزَاعِيُّ، وأبو حنيفة، وابْنُ المُنْذِرِ، وأبو عُبَيْد، وأبو تَوْرٍ. ورُوِيَ عن عائشةَ، رَضِيَ اللهُ عنها، والصَّحِيحُ عنها أنَّها إذا رَأْتِ الدَّمَ لا تُصَلِّى. وقال

⁽۲۲) في م: «فكان».

⁽٢٣) في م: «بلغ».

⁽۲٤) في م: «يكن».

⁽٢٥) سقط من: الأصل.

⁽١) في الأصل زيادة بقلم مغاير: «إذا رأت الدم فلا تلتفت إليه، لأن الحامل».

مَالِكٌ، والشَّافِعِيُّ، واللَّيْثُ: ماتراهُ مِن الدَّمِ حَيْضٌ إِذَا أَمْكُنَ. ورُوِى ذلك عن الزُّهْرِىِّ، وقَتَادَة، وإسحاقَ؛ لأنَّه دَمِّ صَادَفَ عَادَةً، فكان حَيْضًا كغيرِ الحامِلِ. ولنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ عَلِيْلِمَّ: «لَا تُوطأُ حَامِلْ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا حَايِلٌ (٢) حَتَّى تُسْتَبْراً ولنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ عَلِيْلِمَّةِ: «لَا تُوطأُ حَامِلْ حَتَّى تَضَعَ، وَلاَ حَايِلٌ (١ حَتَّى تُسْتَبْراً بِعَيْضَةٍ (٣)». فَجعل وُجُودَ الحَيْضِ عَلَمًا على بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، فدل ذلك على أنَّه لا يَجْتَمِعُ معه. واحْتَجَ إمامُنا بحديثِ سَالِم، عن أبيه، أنَّه طلَّقَ امْرَأتَه وهي حائِضٌ، فَسأل عمرُ النَّبِيَّ عَلِيْلَةٍ فقال: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يُطلِّقهَا (١ طاهِراً أَوْ حَامِلًا (١٠)». فجعل الحمرُ الخَيْضُ، كَا جعل الطُّهْرَ عَلَماً عليه، ولأَنَّهُ زَمَنُ لا فجعل الحَيْضُ فيه غَالِباً، فلم يكنْ مائرَاهُ فِيهِ حَيْضًا، كالآيسَةِ. قال أحمدُ: إنَّما يعْرِفُ النِّسَاءُ الحَمْلَ بانْقِطَاعِ الدَّمِ، وقولُ عائشةَ يُحمَلُ على الحُبْلَى التى قَارَبَتِ يَعْرِفُ النِّسَاءُ الحَمْلَ بانْقِطَاعِ الدَّمِ، وقولُ عائشةَ يُحمَلُ على الحُبْلَى التى قَارَبَتِ الوَصْعُ، جَمْعاً بينَ قَوْلَيْها، فإنَّ الحَّامِلَ إذا رأتِ الدَّمَ قَرِيبًا مِنْ ولادَتِها فهو نِفَاسٌ، الوَضْعُ ، جَمْعاً بينَ قَوْلَيْها، فإنَّ الحَّامِلَ إذا رأتِ الدَّمَ قَرِيبًا مِنْ ولادَتِها فهو نِفَاسٌ، تَدَعُ له الصَّلَاةَ. كذلك قال إسحاقُ. وقال الحسنُ: إذا رأت الدَّمَ على الوَلِد

⁽٢) الحائل: التي لم تحمل.

⁽٣) أخرجه أبو داود، فى: باب فى وطء السبايا، من كتاب النكاح. سنن أبى داود ٤٩٧/١. والدارمى، فى: باب فى استبراء الأمة، من: كتاب الطلاق. سنن الدارمى ١٧١/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٨/٣، ٦٢، ٨٧. وانظر: عارضة الأحوذى ٩/٧ه.

⁽٤) في م: «ليطلقها».

أَمْسَكَتْ عن الصَّلَاةِ. وقال يعقوبُ ابنُ بختان (١٠): سألتُ أحمدَ عن المَرْأَةِ إذا ضَرَبَها المَخَاضُ قبل الوَلَادَةِ بِيَوْمٍ أَو يَوْمَيْنِ تُعِيدُ الصَّلَاةَ ؟ قال: لا. وقال إبراهيمُ النَّحَعِيُّ: إذا ضَرَبَها المَخَاضُ فرأتِ الدَّمَ، قال: هو حَيْضٌ. وهذا قولُ أهْلِ المَدينةِ، والشَّافِعِيِّ. وقال عَطَاءٌ: تُصَلِّى، ولا تَعُدُّهُ حَيْضًا ولا نِفَاسًا. ولَنا، أنَّه دَمِّ المدينةِ، والشَّافِعِيِّ. وقال عَطَاءٌ: تُصلِّى، ولا تَعُدُّهُ حَيْضًا ولا نِفَاسًا. ولَنا، أنَّه دَمُ خَرَجَ بِسَبَبِ الوِلَادَةِ، فكان نِفَاسًا، كالخَارِج بعدَه، وإنَّما يُعْلَمُ خُرُوجُهُ بِسَبَبِ الوِلَادَةِ إذا كان قَريبًا منها، ويُعْلَمُ ذلك بِرُؤْيَةِ أَمارَاتِها؛ مِنَ المَخَاضِ، ونحوهِ في وَقْتِه. وأمَّا إنْ رَأْتِ الدَّمَ مِنْ غيرِ عَلاَمةٍ على قُرْبِ الوَضْعِ، لم/ تَثْرُكُ له العِبَادَةَ؛ لأنَّ ١٤٢ طَلَقَهُ وَلِيبًا مِن الوَضْعِ، كَوَضْعِها (٧) بَعْدَه بيومٍ أَوْ الظَّاهِرَ أَنَّهُ دَمُ فَسَادٍ. فإنْ تَبَيَّنَ كُونُه قَرِيبًا مِن الوَضْعِ، كَوَضْعِها (٧) بَعْدَه بيومٍ أَوْ الظَّاهِرَ أَنَّهُ دَمُ فَسَادٍ. فإنْ تَبَيَّنَ كُونُه قَرِيبًا مِن الوَضْعِ، كَوَضْعِها أَوْاجِبَة؛ لأَنَّها بَعْدَنْ مَا أَوْ أَنْ رَأَتُهُ عَنْ أَنْ وَلَوْ رَأَتُهُ عَلَى الوَاجِبَة؛ لأَنَّها تَرْكَتُهُ مِنَ العِبَادَةَ. فإنْ تَبَيَّنَ بُعْدَهُ عنها أَعَادَتْ مَاتَرَكَتُهُ مِنَ العِبَادَاتِ الوَاجِبَة؛ لأَنَّها وَيُ مَنْ عَيْ حَيْضٍ ولا نِفَاسٍ.

١٠٧ – مسألة؛ قال: (وإذَا رَأْتِ الدَّمَ ولَهَا حَمْسُونَ سَنَةً، فلا تَدْعُ الصَّوْمَ،
 ولَا الصَّلَاةَ، وتَقْضِى الصَّوْمَ احْتِيَاطًا، فإنْ رَأْتُهُ بَعْدَ السَّتِين، فَقَدْ زَالَ
 الإشكال؛ وتُيقِّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ، فَتَصُومُ وتُصَلّى، وَلَا تَقْضِى)

اخْتَلَفَتِ الرِّوايَةُ عن أَحمدَ، رَحِمَهُ الله، في هذه المسألة؛ فالذي نَقَلَ الْخِرَقِيُّ ههنا، أَنَّها لاَتِيَّاسُ مِن الحَيْضِ يَقِينًا إلى سِتِّينَ سَنَةً، وماتَرَاهُ فيما بينَ الحَمْسِين والسَّتِّين مَشْكُوكَ فيه، لا تَتْرُكُ له الصَّلاةَ ولا الصَّوْمَ؛ لأَنَّ وُجُوبَهُما مُتَيَقَّنَ فلا يَسْقُطُ بالشَّكِّ، وتَقْضِي الصَّوْمَ المَفْرُوضَ احْتِيَاطاً، لأَنَّ وُجُوبَهُ كانَ مُتَيَقَّناً، وما صامَتْهُ في زَمَنِ الدَّمِ مَشْكُوكَ في صِحَّتِه، فلا يَسْقُطُ به ماتَيَقَّنَ وُجُوبُهُ. ورُوِيَ عنه ما يَدُلُ على أنَّها بعدَ الخَمْسِين لا تَحِيضُ. وكذلك قال إسحاقُ بنُ رَاهُويَه: لا يكونُ حَيْمُها فيما تَرَاهُ مِن الدَّمِ حُكْمَ يكونُ حَكْمُها فيما تَرَاهُ مِن الدَّمِ حُكْمَ يكونُ حَكْمُها فيما تَرَاهُ مِن الدَّمِ حُكْمَ

 ⁽٦) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن بختان، كان جار الإمام أحمد وصديقه، وروى عنه مسائل صالحة كثيرة. طبقات الحنابلة ٤١٦، ٤١٦.

⁽٧) في م: «كوضعه».

المُسْتَحَاضَةِ؛ لما رُوِيَ عن عائشةَ، رَضِيَ اللهُ عنها، أنَّها قالتْ: إذا بَلَغَتْ خَمْسِيرَ، سَنَةً خَرَجَتْ مِنْ حَدِّ الحَيْضِ. ورُوِيَ عنها أَنُّها قالتْ: لَنْ تَرَى المَرْأَةُ في بُطْنِها ولداً بعدَ الخَمْسِين. ورُويَ عنه (١)، أنَّ نِسَاءَ الأَعَاجِمِ يَعِسْنَ مِن المَحِيضِ في خَمْسِين، ونِسَاءَ بَنِي هَاشِمٍ وغيرِهم مِن العَرَبِ إلى سِتِّينَ سَنَةً. وهو قولُ أَهْلِ المدينة؛ لما رَوَى الزُّبَيْرُ بنُ بَكَّارِ (٢)، في «كتابِ النَّسَبِ» عن بعضيهم، أنه قال: لَاتَّلِدُ لِحُمْسِينَ سَنَةً إِلَّا العَرَبِيَّةُ، ولا تَلِدُ لِسِتِّينَ إِلَّا قُرَشِيَّةٌ. وقال: إِنَّ هندًا بنتَ أبي عُبَيْدَةَ ابن عبدِ اللهِ بن زَمْعَةَ ولدتْ موسى بنَ عبدِ اللهِ بنِ حسين بنِ حسن بنِ عليِّ بن أبي طالِب ولها سِتُّونَ سَنَةً. وقال أحمدُ، في امْرَأَةٍ مِن العَرَب رأتِ الدَّمَ بعدَ الخَمْسِين: إِنْ عَاوَدَهَا مَرَّتَيْنِ أَو ثلاثَةً فهو حَيْضٌ. وذلك لأنَّ المَرْجِعَ في هذا إلى الوُجُودِ، وقد وُجدَ حَيْضٌ مِنْ نِسَاءِ ثِقَاتٍ أَخْبَرْنَ به عن أَنْفُسِهِنَّ بعدَ الخَمْسِين، فوجبَ اعْتِقَادُ كَوْنِه حَيْضًا، كَمَا قبلَ الخَمْسِينِ. ولأنَّ الكلامَ فيما إذا وُجدَ مِن المَرْأَةِ دَمٌ في ١٤٣ و زَمَن عادَتِها/ على وَجْهِ كانتْ تَرَاهُ قبلَ ذلك، فالوُجُودُ ههنا دَلِيلُ الحَيْض، كما كان قبلَ الخَمْسِينِ دَلِيلًا، فوجبَ جَعْلُه حَيْضًا، وأمَّا إيجابُ الصَّلَاةِ والصَّوْمِ فيه فلِلْاحْتِيَاطِ، لِوُقُوعِ الخِلَافِ فيه. والصَّحِيحُ أنَّه لا فَرْقَ بينَ نِسَاء العَرَب وغيرِهنَّ؛ لأنَّهُنَّ لا يَخْتَلِفْنَ في سَائِر أَحْكَامِ الحَيْضِ، فكذلك في هذا، وماذُكِرَ عن عائشة لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ وُجُودَ الحَيْضِ أمْرٌ حَقِيقيٌّ، المَرْجِعُ فيه إلى الوُجُودِ، والوُجُودُ لا عِلْمَ لها به. ثم قد وُجدَ بخِلافِ ماقالَتُه؛ فإنَّ موسى بنَ عبد الله بن حسن قد وَلَدَتْهُ أُمُّهُ بعدَ الخَمْسِين، ووُجِدَ الحَيْضُ فِيما بَعْدَ الخَمْسِين على وَجْهِه، فلا يُمْكِنُ إِنْكَارُه. فإنْ قِيل: هذا الدُّمُ ليس بحَيْض، مع كَوْنِهِ على صِفَتِه، وفِي وَقْتِهِ وعَادَتِه، بِغَيْرِ نَصٍّ. فهذا تَحَكُّمٌ لا يُقْبَلُ. فأمَّا بعدَ السِّتِّينَ فقد زالَ الإشكالُ، وتُنْقِّنَ أَنَّه ليس بِحَيْض؛ لأَنَّهُ لم يُوجَدْ، وقد عُلِمَ أَنَّ لِلْمَرْأَةِ حَالًا تَنْتَهي فيه إلى الإياس؛ لِقَوْلِ الله تعالى: ﴿ وَٱلَّلائِي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ (٣) ﴾. قال

⁽١) أي: عن الإمام أحمد.

⁽٢) أبو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله الزبيري، الحافظ النسّابة، قاضي مكة وعالمها، توفي سنة ست وخمسين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١/١٢ ٣١–٣١٥.

⁽٣) سورة الطلاق ٤.

أحمدُ، في المَوْأَةِ الكَبِيرَةِ تَرَى الدُّمَ: لا يكونُ حَيْضًا، هو بِمَنْزِلَةِ الجُوْجِ، وإنْ اغْتَسَلَتْ فَحَسَنٌ. وقال عَطَاءٌ: هي بمَنْزِلَةِ المُسْتَحَاضَةِ. ومعنى القَوْلَيْنِ وَاحِدٌ؛ وذلك لأنَّ هذا الدَّمَ إذا لم يكنْ حَيْضًا فهو دَمُ فَسَادٍ، وحُكْمُها حُكْمُ المُسْتَحَاضَةِ ومَنْ به سَلَسُ البَوْل، على مامَرٌ حُكْمُهُما.

فصل: وأقلُّ سِنِّ تَحِيضُ له المَرْأَةُ تِسْعُ سِنِينَ؛ لأنَّ الصَّغِيرَةَ لا تَحِيضُ، بِدَلِيلِ قُولِ الله تعالى: ﴿وَٱللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ () ﴾. ولأنَّ المَرْجِعَ فيه إلى الوُجُودِ، ولم يُوجَدْ مِن النِّسَاءِ مَنْ يَحِضْنَ عادَةً فيما دوُنَ هذا السِّنِّ، ولأنَّ دَمَ الحَيْضِ إنَّما خَلَقَه الله لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الحَمْل به، فمَنْ لا تَصْلُحُ لِلْحَمْل لا تُوجَدُ فيها حِكْمَتُه، فَيَنْتَفِي لِانْتِفَاءِ حِكْمَتِه كالمَنِيّ، فإنَّهما مُبَقَارِبانِ في المَعْنَى، فإنَّ أحدَهُما يُخْلَقُ منه الوَلَدُ، والآخَرُ يُرَبِّيهِ ويُغَذِّيهِ، وكُلُّ وَاحِدِ مِنهِما لا يُوجَدُ مِن صَغِيرٍ، ووُجُودُهُ عَلَمٌ على البُلُوغِ، وأقلُّ سِنِّ تَبْلُغُ له الجارِيَةُ تِسْعُ سِنِينَ، فكان ذلك أقَلُّ سِنِّ تَحِيضُ له الجارية(٥)، وقد رُوى عن عائشة أنَّها قالتْ: إذا بَلَغَتِ الجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فهي امْرَأَةٌ (١). ورُوِى ذلك مَرْفُوعاً إلى النَّبِيِّ عَيْلِيَّهِ، والمُرَادُ به حُكْمُها حُكْمُ المَرْأَةِ. وهذا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وقد حُكِيَ عنه أنَّه قال: رَأَيْتُ جَدَّةً بنْتَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً. وهذا يَدُلُّ على أنَّها حَمَلَتْ لِدُون عَشْرِ سِنِينَ، وحَمَلَتْ ابْنَتُها لَمِثْلِ ذلك. فعلى هذا إذا رَأْتْ بِنْتُ/ تِسْعِ سِنِين دَماً، تَرَكَتِ الصَّلَاةَ؛ لأنَّها رَأَتُه في زَمَن يَصْلُحُ ١٤٣ ط لِلْحَيْضِ، فإنِ اتَّصَلَ يوماً وليلةً فهو حَيْضٌ، يَثْبُتُ (٧) به بُلُوغُها، ونُثْبتُ فيه أحْكامَ الحَيْضِ كلها. وإن انْقَطَعَ لِدُون ذلك، فهو دَمُ فَسَادٍ، لا يَثْبُتُ به شيءٌ ممَّا ذَكَرْنا. وإنّ رأتِ الدَّمَ لِدُون تِسْعِ سِنِينَ، فهو دَمُ فَسَادٍ على كُلِّ حَالٍ؛ لأنَّه لا يَجُوزُ أنْ يكونَ حَيْضاً. وقد رَوَى المَيْمُونِيُّ، عن أحمد، في بِنْتِ عَشْرِ رأْتِ الدَّم، قال:

⁽٤) سورة الطلاق ٤.

⁽٥) سقط من: م.

⁽٦) أخرجه الترمذي، في: باب ماجاء في إكراه اليتيمة على التزويج، من أبواب النكاح. عارضة الأحوذي . 49/0

⁽٧) في م: «ويثبت».

ليس بِحَيْضٍ. فعلى هذا ليسَ التِّسْعُ ولا العَشْرُ زَمَناً لِلْحَيْضِ. قال القاضى: فيجِبُ على هذا أَنْ يُقال: أوَّلُ زَمَنِ يَصِحُّ فيه وُجُودُ الحَيْضِ ثِنْتَا عشرةَ سَنَةً؛ لأَنَّه الزَّمَانُ الذى يَصِحُّ فيه بُلُوغُ الغُلامِ. والأوَّلُ أَصَحُّ.

١٠٨ ـ مسألة؛ قال: (وَالمُسْتَحَاضَةُ إِنِ اغْتَسَلَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَهُوَ أَشَدُّ مَاقِيلَ فِيهَا، وإنْ تَوَضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَجْزَأَهَا)

الْحَتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فَى المُسْتَحَاضَة، فقال بعضُهم: يَجِبُ عليها الغُسْلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. رُوِى ذلك عن على ، وابنِ عمرَ ، وابنِ عَباسٍ ، وابنِ الزُّبَيْرِ ، وهو أحدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ فَى الْمُتَحَيِّرَةِ ؛ لأَنَّ عائشة رَوْتُ ، أَنَّ أَمَّ حَبِيبَة استُجيضَتْ ، فسألتِ النَّبِي عَلَيْهِ ، فأَمْرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ ، (فكانتْ تَغْتَسِلُ الكِكُلِّ صَلَاةٍ ، مُتَّفَقِ عليه (اللهِ عَلَيْكَ ، واَنَّ رسولَ أَبُو داوُد ، أَنَّ امْرَأَةً كانتْ تُهرَاقُ الدَّمَ على عَهْدِ رسولِ اللهِ عَلَيْكَ ، وأَنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْكَ ، وأَنْ رسولَ يومِ غُسْلًا . رُوِى ذلك عن عائشة ، وعن ابنِ عمرَ ، وأنس ، (وسعيد بنِ المُسيَّبِ ") فإنَّهم قالوا: تَغْتَسِلُ مِن ظُهْرٍ إلى ظُهْرٍ . ولكنَّ الوَهَمَ (اللهِ : إنِّى أحسِبُ حديثَ ابْنِ المُسيَّبِ إنَّما هو: مِنْ طُهْرٍ إلى ظُهْرٍ . ولكنَّ الوَهَمَ (اللهِ عَلَيْ المُعْبَعِ عَلَى المُعْجَمةِ أَبْدِلَتْ بالظَّاءِ المُعْجَمةِ . وقال بعضهم: تَجْمَعُ بينَ كُلُّ صَلَاتَى جَمْعِ بِغُسْلِ واحدٍ (اللهِ عَنْهِ اللهُ المُعْجَمةِ على مافى حديثِ حَمْنة. وقد وَلا تَعْتَسِلُ واحدٍ على مافى حديثِ حَمْنة. وقد ذكرْنَاه (۱۵) ، وكذَلِكَ أَمَرَ به سَهْلَة بِنْتَ سُهَيْلِ (۱۹) . وقال بعضهم: تَعْتَسِلُ مَرَّة ؛

⁽١-١) سقط من: م.

⁽٢) تقدم في صفحة ٤٠٣.

⁽٣-٣) في م: «بالغسل».

⁽٤) تقدم في صفحة ٣٩٢.

⁽٥-٥) في م: «وسعيد وابن المسيب» خطأ.

⁽٦) الوهم؛ بالتحريك: الغلط. وبسكون الهاء: سبق القلب إلى الشيء مع إرادة غيره.

⁽٧) سقط من: الأصل.

⁽٨) في صفحة ٤٠٣.

⁽٩) تقدم في صفحة ٤٢٤.

لِانْقِضَاء حَيْضَتِها، وتَتَوضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ (١٠)، وبه قال عَطَاء، والنَّخَعِيُّ، وأكثرُ أهل العِلْمِ، على أنَّ الغُسْلَ عندَ انْقِضَاء الحَيْض، ثم عليها الوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، ويُجْزِئُها ذلك. ويُرْوَى هذا عن عُرْوَة، وبه قال الشَّافِعِيُّ، وأصْحَابُ الرَّأْي . وقال عِكْرِمَةُ، ورَبِيعَة، ومالكٌ: إنَّما عليها الغُسْلُ عندَ انْقِضَاء حَيْضِها، وليس عليها لِلاسْتِحَاضَةِ وُضُوءٌ؛ لأنَّ ظَاهِرَ حديثِ هِشَامِ بن عُرْوَةً، / عن أبيه، عن عائشةً، في حديثِ فاطمةَ بنت أبي حُبَيْش (١١) العُسْلُ فقط؛ لأَنَّ النَّبيَّ عَلَيْكُ قال لها: «فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي». ولم يذكُر الوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ. ولَنا، (١٠ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلِيْكُ لفاطمةً ١١٠ : «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، ولَيْسَتْ بالحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ فَدَعِي الصَّلَاةَ، فإذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصِلِّي، وتَوَضَّئي لكُلِّ صِلَاة». قال التِّرْمذيُّ: هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وهذه زيَادَةٌ يَجبُ قَبُولُها. وفي حديث عَدِيّ بن ثَابتٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النَّبِيِّ عَلَيْكُ في المُسْتَحَاضَةِ: «تَذَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَفْرَ إئها، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ (١٥)». ولأنَّه دَمٌ خَارجٌ مِن الفَرْج، فأَوْجَبَ الوُضُوءَ كَدَمِ الحَيْض، وهذا يَدُلُّ على أنَّ الغُسْلَ المَأْمُورَ به في سائِر الأحادِيثِ مُسْتَحَبٌّ، غَيْرُ وَاجِبٍ، والغُسْلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَفْضَلُ؛ لما فيه مِنَ الخُرُوجِ مِن الخِلَافِ، والأَخْذُ بِالثُّقَةِ والاحْتيَاطِ، وهو أشدُّ ماقيل، ثم يَليه في الفَضْل والمَشَقَّةِ الجَمْعُ بينَ كُلِّ صَلَاتَيْن بغُسْلِ وَاحِدٍ، والاغْتِسَالُ لِلصُّبْحِ، ولذلك قال النبيُّ عَيْضًا فيه (١١٠): «وَهُوَ أَعْجَبُ الأَمْرَيْنِ إِلَيَّ». ثم يَلِيه الغُسْلُ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً، (١٥مُم بعدَه " الغُسْلُ عِنْدَ انْقِطا ع (١٦) الحَيْض، ثم تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وهو أقلُّ الأُمُور، وَيُجْزِئُها. والله أعلمُ.

9 1 2 2

⁽١٠) من أول قوله: «وقال بعضهم» الماضي سقط من: الأصل.

⁽۱۱) تقدم في صفحة ۲۷۷.

⁽١٢-١٢) في م: «أن النبي عَلِيْكُ قال لفاطمة».

⁽۱۳) تقدم في صفحة ٣٩٧.

⁽۱۱) عدم ي عدد ا (۱٤) سقط من: الأصل.

⁽١٥ – ١٥) في م: «بعد».

⁽١٦) في م: «انقضاء».

⁽المغنى ٢٩/١)

فصل: وحُكْمُ طَهارَةِ المُسْتَحَاضَةِ حُكْمُ النَّيَمُّمِ، فى أَنَّها إِذَا تَوضَّأَتْ فى وَقْتِ الصَّلَاةِ، صَلَّتْ بها الفَرِيضَةَ، ثم قَضَتِ الفَوَائِتَ وتَطَوَّعَتْ حتى يَخْرُجَ الوَقْتُ. نَصَّ على هذا أَحمدُ. وعلى قِيَاسِ ذلك لها الجَمْعُ بينَ الصَّلَاتَيْنِ بِوُضُوءِ واحدٍ. وقال الشَّافِعِيُّ: لا تَجْمَعُ بينَ فَرْضَيْنِ بِطَهَارَةٍ وَاحِدَةٍ. ولا تَقْضِى به فَوَائِتَ، ولا تَجْمَعُ بينَ صَلَاتَيْنِ. كَقَوْلِهِ فى التَّيَمُّمِ. ويَحْتَمِلُه قَوْلُ الْخِرَقِيِّ؛ لِقَوْلِه: (لِكُلِّ صَلَاةٍ». بينَ صَلَاتَيْنِ. كَقَوْلِهِ فى التَّيَمُّمِ. ويَحْتَمِلُه قَوْلُ الْخِرَقِيِّ؛ لِقَوْلِه: (لِكُلِّ صَلَاةٍ». ولَنا، أَنَّهُ قَدْ رُوِى فى بعضِ بينَ الصَّلَاقِ: (تَوَضَيِّي لِوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ». ولأَنَّه وُضُوءٌ يُبِيحُ النَّفْلَ، وَحُجَتُهِم قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ الصَّلَاةِ، وحديثُ مَنْ النَّفْلَ، وضُوءٌ يُبِيحُ النَّفْلَ، وحديثُ عَمْولِ على الوَقْتِ، كُلِّ صَلَاةٍ». أي وَقْتُها، وحديثُ حَمْنَةَ ظَاهِرً في النَّبِي عَيِّلِيَّةٍ: (أَيْنَمَا أَذْرَكَتُكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ (١٠٠)». أي وَقْتُها، وحديثُ حَمْنَة ظَاهِرً في الجَمْعِ بينَ الصَّلَاتَيْنِ بِوُضُوءٍ واحدٍ، ولأَنَهُ (١٠٠)». أي وَقْتُها، وحديثُ حَمْنَةَ ظَاهِرً في الجَمْعِ بينَ الصَّلَاتَيْنِ بِوُضُوءٍ واحدٍ، ولأَنَهُ (١٠٠) لم يَأْمُوهَا بالوُضُوءِ بينهما، وهو في الجَمْعِ بينَ الصَّلَاتِيْنِ بِوُضُوءٍ واحدٍ، ولأَنَهُ (١٠٠) لم يَأْمُوهَا بالوُضُوءِ بينهما، وهو مِمَّ يَخْفَى ويُحْتَاجُ إلى بَيَانِه، ولا يجوزُ تَأْخِيرُ البيانِ عن وَقْتِ الحَاجَةِ إليه.

فصل: رُوِى عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللهُ، أَنَّهُ قال: لا بأسَ أَنْ تَشْرَبَ المَوْأَةُ دَوَاءً يَقْطَعُ عنها الحَيْضَ، إذا كان دَوَاءً مَعْرُوفاً.

فهرس الجزء الأول

	الصفحة
مقدمة التحقيق	•••
مقدمة المؤلف	11 - 4
نرجمة الإمام أحمد)
باب ما تكون به الطهارة من الماء	
١ ــمسألة : ﴿ وَالطُّهَارَةُ بِالمَّاءُ الطَّاهُرُ الْمُطْلَقُ ﴾	31 - 37
فصل : فأما غير النبيذ من المائعات	77 - 7.
فصل : والماء الآجن ، وهو الذي يتغير بطول	72 , 37
مكثه في المكان ،	
فصل : وإذا كان على العضو طاهر ،	7
٢ ــمسألة : ﴿ وَمَا سَقَطَ فَيْهُ ثَمَّا ذَكُرْنَا أُو مِنْ غَيْرُهُ … ﴾	۳۰ – ۲٤
فصل : وإذا وقع في الماء مائع ، لايغير الماء	77,70
فصل : وإن كان الواقع في الماء ماء مستعملا	77 , 77
عفي عن يسيره .	
فصل : فإن كان معه ماء لا يكفيه لطهارته،	77
فصل : ولا يكره الوضوء بالماء المسخن بطاهر	٧٢ ، ٨٢
فصل : ولا تكره الطهارة بالماء المشمس .	A7 , P7
فصل : فأما الماء المسخن بالنجاسة ، فهو على	۲۹
ثلاثة أقسام:	
فصل: ولا يكره الوضوء والغسل بماء زمزم،	٣٠ ، ٢٩
فصل : الذائب من الثلج والبرد طهور ،	٣.
٣_مسألة : ﴿ وَلَا يَتُوضَأُ بَمَاءً قَدْ تُوضَىءً بَه ﴾ .	۲٦ - ۲۲
فصل : وجميع الأحداث سواء فيما ذكرنا ،	٣٤
فصل : وإن استعمل فى طهارة مستحبة	٣ ٤

		الصفحة
	فصل: فأما المستعمل في تعبد من غير حدث،	80
	فصل: إذا انغمس الجنب أو المحدث	80
	فصل : إذا اجتمع ماء مستعمل إلى قلتين	٣٦
٤ _ مسألة :	(وإذا كان الماء قلتين ،)	00 - 77
	فصل : اختلف أصحابنا : هل القلتان	٤٤ ، ٤٣
	فصل: فأما ما عدا الماء من المائعات	٤٥ ، ٤٤
	فصل : فأما الماء المستعمل ، وماكان طاهرا …	٤٥
	فصل : إذا كان الماء كثيرا ، فوقع في جانب منه	१७ १ १०
	نجاسة ،	
	فصل : ولا فرق بين يسير النجاسة وكثيرها ،	٤٧ ، ٤٦
	فصل :والغديـران إذا اتصل أحدهما	٤٧
	فصل : في الماء الجارى :	£9 - £Y
	فصل : فإن كان في جانب النهر ماءواقف ، …	0.689
	فصل : إذا اجتمعت الجريات في موضع ،	01,0.
	. فصل : في تطهير الماء النجس	07 (01
	فصل : ولا يعتبر في المكاثرة صب الماء	0 7
	فصل : فإن كوثر بما دون القلتين	0 7
	فصل : ولا يطهر غير الماء من المائعات	07 , 07
	فصل : وإذا وقعت النجاسة في غير الماء	٥٣
	فصل : وإن تنجس العجين ونحوه	०० , ०६
عـمسألة :	(إلا أن تكون النجاسة بولا)	09 - 00
	فصل : ولم أجد عن إمامنا	٥٧
	فصل : ولا فرق بين البول القليل والكثير .	٥٧
•	فصل : إذا كانت بئر الماء ملاصقة	٥٨، ٥٧
	فصل : وإن توضأ من الماء القليل ،	٥٨
	فصل: إذا نزح ماء الئه النجس	09,01

الصفحة	
	فصل: قال محمد بن يحيى: سألت أبا عبدالله عن
०९	قبور الحجارة التي للروم يجيء المطر …
78 - 09	٦ ــ مسألة : ﴿ وَإِذَا مَاتَ فَيَ الْمَاءِ اليَسْيَرِ)
15,75	فصل : فإن غير الماء فحكمه حكم الطاهرات
	فصل : ذكر ابن عقيل ، فيمن ضرب حيوانا
٦٢	مأكولا ، فوقع في ماء ثم وجده ميتا …
75,75	فصل : الحيوان ضربان
٦٣	فصل : وحكم أجزاء الآدمي وأبعاضه
٦٤	فصل : وفي الوزغ وجهان
٦٤	فصل : وإذا مات في الماء حيوان لا يعلم
۷۳ – ٦٤	٧ ـ مسألة : ﴿ وَلَا يَتُوضَأُ بِسَوْرَ كُلُّ بَهِيمَةً ﴾
٧٢	فصل : إذا أكلت الهرة نجاسة ثم شربت
77 , 77	فصل : وإن وقعت الفأرة أو الهرة ونحوهما ، …
٧٣	· فصل : كل حيوان فحكم جلده وشعره
	 ٨ - مسألة : (وكل إناء حلت فيه نجاسة؛ من ولوغ
17 - 17	كلب ،)
	فصل : فإن جعل مكان التراب ؛ غيره من
YY - Y £	الأشنان ،
٧٧	فصل : إذا أصاب المحل نجاسات متساوية …
۷۸ ، ۷۷	فصل : وإذا غسل محل الولوغ فأصاب
٧٨	فصل : ولافرق بين النجاسة من ولوغ الكلب
۸۷ ، ۷۸	فصل : وغسل النجاسة يختلف باختلاف
	معلها ؛
۸۰،۷۹	فصل : ماأزيلت به النجاسة ،
٨٠	فصل :إذاغسل بعض الثوب النجس ،جاز ،
۸۱ ، ۸۰	فصل: إذا أصاب ثوب المرأة من دم حيضها

•	الصفح
٩	الصمح

، ۲۸	۸١	فصل : فإذا كان فى الإناء خمر أو شبهه
۸۸ –	٨٢	 ٩ ـ مسألة : (وإذا كان معه فى السفر إنـــاآن ؛)
۸۰،	٨٤	فصل : وهل يجوز له التيمم قبل إراقتهما ؟
	٨٥	فصل : وإذا علم عين النجس استحب
		إراقته
	٨٥	فصل : وإن اشتبه ماء طهور بماء قد بطلت
		طهوريته ،
، ۲۸	٨٥	فصل : وإن اشتبهت عليه ثياب طاهرة
		بنجسة ،
	۲۸	فصل: فإن لم يعلم عدد النجس،
۸۷،	۲۸	فصل : وإن ورد ماء فأحبره بنجاسته صبي أو
		كافر
	۸٧	فصل : فإن أخبره أن كلبا ولغ في هذا
		الإناء ،
۸۸ ،	۸٧	فصل : إذا سقط على إنسان من طريق
		ماء ،
		باب الآنية
۹٧ –	٨٩	 ١ - مسألة : (وكل جلد ميتة دبغ أو لم يدبغ فهو نجس)
	9 7	فصل : هل يجوز الانتفاع به في اليابسات؟
		فصل : فأما جلود السباع ، فقال القاضي :
98 -	97	لايجوز الانتفاع بها
	۹ ٤	فصل : إذا قلنا بطهارة الجلود بالدباغ
	90	فصل : ولا يحل أكله بعد الدبغ ،
	90	فصل : ويجوز بيعه ، وإجارته ،

فصل : ولا يفتقر الدبغ إلى فعل ؛ ...

90

97

فصل : ويفتقر ما يدبغ به

97 6 97	فصل : وإذا ذبح مالا يؤكل لحمه كان جلده
	. نجسا
9 ٧	فصل : ظاهر المذهب ، أنه لا يطهر شيء من
	النجاسات
1.1 - 97	١١_مسألة : ﴿ وَكَذَلَكَ آنية عظام الميتة ﴾ .
1 99	فصل : والقرن والظفر والحافر كالعظم،
1.1.1	فصل : ولبن الميتة وإنفحتها نجس
1.1	فصلّ : وإن ماتت الدجاجة ، وفي بطنها
	بيضة
1 - 7 - 1 - 1	١٢ ـ مسألة : (ويكرهأن يتوضأ في آنية الذهب والفضة).
	فصل : فإن جعل آنية الذهب والفضة مصبا
١٠٣	لماء الوضوء ،
1.8.1.8	فصل : ويحرم اتخاذ آنية الذهب والفضة .
1.0.1.8	فصل : فأما المضبب بالذهب أو الفضة ،
1.7.1.0	فصل : فأما سائر الآنية فمباح اتخاذها
	واستعمالها ،
177 - 1.7	١٣ ــمسألة : ﴿ وَصُوفَ المَيْتَةُ وَشَعْرِهَا طَاهُرٍ ﴾ .
1.7	فصل : والريشكالشعر فيما ذكرنا ؟
١٠٨،١٠٧	فصل : وشعر الآدمي طاهر
۱۰۹،۱۰۸	فصل : وكل حيوان فشعره مثل بقية
	أجزائه ؛
١٠٩	فصل : واختلفت الرواية عن أحمد في الخرز
	بشعر الخنزير ،
117 - 1 - 9	فصل : والمشركون على ضربين : أهل
	كتاب ، وغيرهم .
117,117	فصل : وتباح الصلاة في ثياب الصبيان

```
الصفحة
```

```
فصل: وإذا صبغ في حب صباغ لم يجب غسل ١١٤
                       الثوب المصبوغ ، ...
                                 فصول في الفطرة:
110,118
فصل: فأما الختان فواجب على الرجال ، .. ١١٥ – ١١٧
فصل : والاستحداد : حلق العانة . وهو ١١٨ ، ١١٧
                           مستحب ؛ ...
                    فصل: ونتف الإبط سنة ؛ لأنه من
       111
                              الفطرة ، ...
                فصل: ويستحب تقليم الاظفار ؟ ...
119 6 114
       فصل: ويستحب غسل رءوس الأصابع ... ١١٩
               فصل: واتخاذ الشعر أفضل من إزالته.
171 - 119
فصل: واختلفت الرواية عن أحمد في حلق ١٢٢، ١٢٣
                                  الرأس.
               فصل: فأما حلق بعض الرأس فمكروه.
178 , 175
            فصل: ولا تختلف الرواية في كراهة حلق المرأة
                      , أسها من غير ضرورة .
       175
                     فصل: ويكره نتف الشيب، ...
170 . 178
                         فصل: ويكره حلق القفا ...
       140
                فصل: ويستحب خضاب الشيب بغير
171 - 170
                              السواد ، . . .
             فصل : ويستحب أن يكتحل وترا ، ...
179 . 171
            فصل: وروى عن النبي صلى الله عليه و سلم ،
أنه لعن الواصلة والمستوصلة ، ... ١٢٩ – ١٣١
فصل: فأما النامصة: فهي التي تنتف الشعر ١٣١، ١٣٢٠
                           من الوجه ، ...
```

باب السواك وسنة الوضوء الصفحة ٤ ١ ـ مسألة ؛ (والسواك سنة ، يستحب عند كل صلاة) ١٣٨ - ١٣٨ فصل: ويستاك على أسنانه ولسانه ، ... ١٣٥ ، ١٣٦ فصل: ويستحب أن يكون السواك عوداً ١٣٦ - ١٣٨ لنا ... 10- مسألة ؛ (إلا أن يكون صائما ، فيمسك من وقت ١٣٨ ، ١٣٩ صلاة الظهر ...) ١٤٤ – مسألة ؛ (وغسل اليدين إذا قام من نوم الليل ...) ١٣٩ – ١٤٤ فصل: ولا تختلف الرواية في أنه لا يجب 121 6 12. غسلهما ... فصل: فإن غمس يده في الإناء قبل 121 غسلها ، ... فصل: وحد اليد المأمور بغسلها من 127 الكوع ؛ ... فصل: ولا فرق بين كون يد النائم مطلقة أو ١٤٣، ١٤٣ مشدودة بشيء، ... فصل: فإن كان القائم من نوم الليل صبيا ... ١٤٣ فصل: والنوم الذي يتعلق به الأمر بغسل ١٤٣ البد ... فصل: وغسل اليدين يفتقر إلى النية ... ١٤٤، ١٤٣ فصل: ولو انغمس الجنب في ماء كثير، ... فصل: إذا وجد ماء قليلا ليس معه ما يغترف ١٤٤

۱۷ - مسألة ؛ (والتسمية عند الوضوء) فصل : وإن قلنا بوجوبها فتركها عمداً ، ... ۱٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٨ - ١٤٨ - ١٤٨

```
الصفحة
             عصل: المبالغة مستحبة في سائر أعضاء
184 6 184
                              الوضوء ؛ ...
                                  ١٩ ـ مسألة : ( وتخليل اللحية )
10. - 121
                  فصل: قال يعقوب: سألت أحمد عن
التخليل ؟ فأراني من تحت لحيته ... ١٥٠، ١٤٩

 ٢ - مسألة : ( وأخذ ماء جديد للأذنين ... )

107 - 10.
       فصل: قال المروذي: رأيت أبا عبد الله مسح ١٥١
                                رأسه ، . . .
             فصل: وذكر بعض أصحابنا من سنن الوضوء
101,101
                    غسل داخل العينين ، ...
                           ٢١ ـ مسألة : ( وتخليل ما بين الأصابع )
107 107
فصل: ويستحب أن يعرك رجله بيده ، ... ١٥٢ ، ١٥٣
                        ٧٧ _ مسألة ؛ ( وغسل الميامن قبل المياسر )
108 104
                     ياب فرض الطهارة
                    ٢٣ ـ مسألة ؛ ( وفرض الطهارة ماء طاهر ... )
107 ( 100
                                 ٢٤ ـ مسألة ؛ ( والنية للطهارة )
171 - 107
                        فصل: ومحل النية القلب ؟ ..
       104
فصل: وصفتها أن يقصد بطهارته ... ١٥٧ – ١٥٩
17. (109
                  فصل: ويجب تقديم النية على الطهارة
                               كلها ؛ ...
       فصل : وإن شك في النية في أثناء الطهارة ... ١٦٠
                          فصل: وإذا وضأه غيره ...
       17.
فصل: وإذا توضأ وصلى الظهر، ثم الم ١٦١ ، ١٦١
                               أحدث ...
```

```
الصفحة
               ٢٥ ــ مسألة ؛ ﴿ وغسل الوجه ، وهو من منابت شعر
171 - 771
                                     الرأس ...)
                فصل: ويدخل في الوجه العذار، ...
177 , 177
       فصل: وهذه الشعور كلها إن كانت كثيفة ... ١٦٤
       فصل: ومتى غسل هذه الشعور ، ... ١٦٤
 فصل: ويجب غسل ما استرسل من اللحية . ١٦٤ ، ١٦٥
       فصل: يستحب أن يزيد في ماء الوجه ؟ ... ١٦٦
                       ٢٦ – مسألة ؛ ﴿ وَالْفِيمُ وَالْأَنْفُ مِنِ الْوَجِهِ ﴾ .
177 - 771
               فصل : والمضمضة : إدارة الماء في الفم .
       179
فصل: ويستحب أن يتمضمض ويستنشق ١٦٩ – ١٧١
                                سمناه ،...
فصل: ولا يجب الترتيب بينها وبين غسل بقية ١٧١، ١٧٢
                                اله جه ...
                    ٧٧ - مسألة ؛ ( وغسل اليدين إلى المرفقين ... )
140 - 144
       فصل: وإن خلق له إصبع زائدة أو يد ...
                فصل: وإن انقلعت جلدة من غير محل
       174
                              الفرض ، ...
 فصل: وإن قطعت يده من دون المرفق، ... ١٧٣ ، ١٧٤
       فصل: إذا كان تحت أظفاره و سخ ...
فصل: ومن كان يتوضأ من ماء يسير يغترف ١٧٤ ، ١٧٥
                                 ٢٨ - مسألة ؛ ( ومسح الوأس )
111 - 140
                فصل: وإذا قلنا بجواز مسح البعض،
        1 7 7
               فصل : والمستحب في مسح الرأس ...
 ۱۷۸ ، ۱۷۷
               فصل: ولا يسن تكرار مسح الرأس ...
14. - 144
```

```
فصل: إذا وصل الماء إلى بشرة الرأس، ... ١٨١، ١٨١
فصل: ويمسح رأسه بماء جديد غير ما فضل عن ١٨١ ، ١٨٢
                                  ذراعيه.
       فصل: فان غسل رأسه بدل مسحه ، ...
فصل: وإن مسح رأسه بخرقة مبلولة ، أو ١٨٢ ، ١٨٣
                          فصل: والأذنان من الرأس،
116 , 117
              ٢٩ ـ مسألة ؛ ( وغسل الرجلين إلى الكعبين،... )
119 - 112
       فصل: ويلزمه إدخال الكعبين في الغسل، ... ١٨٩

    ٣٠ - مسألة : ( ويأتى بالطهارة عضو ابعد عضو ، كما أمر الله

                                   تعالى
197 - 189
                      فصل: ولا يجب الترتيب بين اليمني
191 ( 19 .
                            واليسري، ...
                       فصل: وإذا نكس ضوءه، ...
       191
                  فصل: ولم يذكر الخرقي الموالاة، ...
197 . 191
       فصل: والموالاة الواجبة أن لايترك غسل ١٩٢
                                  عضو ...
                  فصل: وإن نشفت أعضاؤه لاشتغاله
       197
                                بواجب ...
                 ٣١ ــ مسألة ؛ ﴿ والوضوء مرة مرة يجزىء ، والثلاث
                                          أفضل
197 - 197
       فصل: وإن غسل بعض أعضائه مرة وبعضها ١٩٤
                                 أكثر ، . . .
               فصل: قال أحمد ، رحمه الله : لا يزيد على
                       الثلاث إلا رجل مبتلي .
       198
```

```
الصفحة
                      فصل: وإذا فرغ من وضوئه ...
       190
       فصل: ولا بأس بالمعاونة على الوضوء ؟ ... ١٩٥
فصل: ولا بأس بتنشيف أعضائه بالمنديل ... ١٩٥، ١٩٦،
                     ٣٢ - مسألة ؛ ( وإذا توضأ لنافلة صلى فريضة )
191 - 197
       فصل: يجوز أن يصلي بالوضوء مالم يحدث،... ١٩٧
                   فصل: وتجديد الوضوء مستحب،
       197
       فصل: ولا بأس بالوضوء في المسجد ... ١٩٨
٣٣ - مسألة ؛ (ولا يقرأ القرآن جنب ولا حائض ولا نفساء) ١٩٩ - ٢٠٢
                       فصل: ويحرم عليهم قراءة آية.
       ۲..
فصل: وليس لهم اللبث في المسجد، ... ٢٠١، ٢٠١
                         فصل: فأما المستحاضة ، ...
       7.1
فصل: وإن خاف الجنب على نفسه أو ٢٠٢، ٢٠٢
                                 ماله ، ...
                    فصل: إذا توضأ الجنب فله اللبث في
       7.7
                                المسحد ...
                       ٣٤ - مسألة ؛ ( ولا يمس المصحف إلا طاهر )
T . E - T . T
                          فصل: ويجوز حمله بعلاقته.
       7 .. 7
             فصل: ويجوز مس كتب التفسير والفقه ...
       4.5
                     فصل: وإن احتاج المحدث إلى مس
       Y . £
                              المصحف ...
       فصل: ولا يجوز المسافرة بالمصحف إلى دار ٢٠٤
                              الحوب ؛ ...
                    بابا الاستطابة والحدث
                 ٣٥ ـ مسألة ؛ ( وليس على من نام أو خرجت منه ريح
```

7.7 6 7.0

استنجاء

```
الصفحة
                    ٣٦ ــ مسألة ؛ ﴿ وَالْاسْتَنْجَاءُ لِمَا خُرْجَ مِنْ السَّبِيلَيْنَ ﴾
Y . 9 - Y . 7
                   فصل: وهو مخير بين الاستنجاء بالماء أو
Y . 9 - Y . V
                                 الأحجان ، ...
                       ٣٧ ـ مسألة ؛ ( فإن لم يعدو المخرجهما أجزأه ثلاثة
                                           أحجار ...
717 - 7.9
        فصل: وإذا زاد على الثلاثة استحب أن لا يقطع ٢٠٩
                               إلا على و تر ؛ ...
        فصل: وكيفما حصل الإنقاء في الاستجمار ٢١٠
                                        أحزأه .
فصل: ويجزئه الاستجمار في النادر ، ... ۲۱۱ ، ۲۱۱
                       فصل: ولا يستجمر بيمينه ؛ ...
117 , 717
فصل: ويبدأ الرجل في الاستنجاء بالقبل؛ ... ٢١٢، ٢١٣
                  ٣٨ ـ مسألة ؛ ﴿ وَالْحُشْبِ وَالْحُرْقِ وَكُلُّ مَاأَنْقِي بِهِ فَهُو
                                           كالأحجار
110 - 11T
                        ٣٩ ـ مسألة ؛ ﴿ إِلَّا الرَّوْثُ وَالْعَظَّامُ وَالْطَّعَامِ ﴾ .
017 : 117
        فصل: ولا يجوز الاستنجاء بماله حرمة ؛ ... ٢١٦

    ٤ - مسألة ؛ ( والحجر الكبير الذي له ثلاث شعب ... ) ٢١٦ ، ٢١٦

        فصل: ولو استجمر بحجر، ثم غسل ... ۲۱۷
٤١ ـ مسألة ؛ ( وما عدا الخرج فلا يجزىء فيه إلا الماء ). ٢١٧ - ٢١٩
        فصل: والمرأة البُّكر كالرجل ؛ لأن عذرتها تمنع ٢١٨
                                  انتشار اليول.
                       فصل: والأقلف إن كان مرتتقا ...
        XIX
                    فصل: وإن انسد المخرج المعتاد وانفتح
        111
                                    آخب ، . . .
```

	فصل : ظاهر كلامأحمدأن محل الاستجمار بعد
117 ° 617	الإنقاء طاهر ،
719	فصل : إذا استنجى بالماء لم يحتج إلى تراب .
779 - 77.	فصول في أدب التخلي
777	فصل : ويكره أن يستقبل الشمس والقمر
	بفرجه ؟
777 , 777	فصل : ويستحب أن يستتر عن الناس ،
777	فصل : ويستحب أن يرتاد لبوله موضعا
	رخوا ؟
772	فصل : ويستحبأن لايرفع ثوبه حتى يدنو من
	الأرض ؛
377 - 777	فصل : ولا يجوز أن يبول في طريق الناس ، …
777 , 777	فصل : ويعتمد في حال جلوسه على رجله
	اليسرى ،
	فصل :إذاأراددخولالخلاءومعه شيءفيه ذكر
777 , 777	الله تعالى ،
177 , P77	فصل : ويقدم رجله اليسري في الدخول ،
779	فصل : ولا بأس أن يبول في الإناء .
	باب ما ينقض الطهارة
	٤٢ ــ مسألة ؛ ﴿ وَالَّذِي يَنْقُضُ الطَّهَارَةُ مَا خُرَجٍ مِنْ قَبْلُ أُو
777 - 77.	دبر)
	فصل :وقدنقلصالح ،عنأبيه ،فىالمرأة يخرج
	من فرجها الريح ، ما خرج من السبيلين
221 , 22.	ففيه الوضوء .
771	فصل: وإن قطر في إحليله دهنا ،

```
فصل: قال أبو الحارث: سألت أحمد عن رجل
             به علة , بما ظهر ت مقعدته ؟ قال : إن
        علم أنه يظهر معهاندي توضأ ، ... ۲۳۲
                       فصل: قد ذكر نا أن المذي بنقض
777 , 777
                              الوضوء، ...
٣٣ ـ - مسألة ؛ ( وخروج البول والغائط من غير مخرجهما ) ٢٣٤ ، ٢٣٣
ع ع - مسألة ؛ (وزوال العقل . إلا أن يكون بنوم يسير ...) ٢٣٨ - ٢٣٨
فصل: والنوم ينقسم ثلاثة أقسام: ... ٢٣٥ – ٢٣٧
              فصل: واختلفت الرواية عن أحمد في القاعد
                          المستند والمحتبي .
        227
             فصل: واختلف أصحابنا في تحديد الكثير من
              النوم الذي ينقض الوضوء ؟ ...
        777
فصل: ومن لم يغلب على عقله فلا وضوء ٢٣٨ ، ٢٣٨
                                 عليه ؛ ...
                           ٥٤ _ مسألة ؛ ( والارتداد عن الإسلام )
72. - TTA
        فصل: ولا ينقض الوضوء ما عدا الردة من ٢٣٩
                               الكلام ؛ ...
                      فصل: وليس في القهقهة وضوء.
78. 4779
                                   ٤٦ ــ مسألة ؛ ﴿ وَمَسَ الْفُرَجِ ﴾
727 - 727
       فصل: فعلى رواية النقض لا فرق بين العامد ٢٤٢
                                    وغيره .
               فصل: ولا فرق بين بطن الكف وظهره.
727 , 727
                       فصل: ولا ينقض مسه بذراعه.
        727
                فصل: ولا فرق بين ذكره و ذكر غيره.
        727
فصل: ولا فرق بين ذكر الصغير والكبير. ٢٤٤، ٢٤٣
                   فصل: وفرج الميت كفرج الحي ...
        7 2 2
```

7 2 2	فصل: فأما مس حلقة الدبر،
780 , 788	فصلّ : وفي مس المرأة فرجها أيضا روايتان
787 , 780	فصلّ : فأما لمس فرج الخنثى المشكل ،
787	فصل : ولا ينقض الوضوء بمس ما عدا
	الفرجين
70· - 7 E V	٤٧ ــ مسألة ؛ ﴿ وَالْقَيْءُ الْفَاحَشُ ، وَالَّدُمُ الْفَاحَشُ ﴾
7 \$ 7	فصل : وإنما ينتقض الوضوء بالكثير من ذلك
	دون اليسير .
7 2 9	فصل : وظاهر مذهب أحمد أن الكثير الذي
	ينقض الوضوء …
7 2 9	فصل : والقيح والصديد كالدم فيما
	ذكرناه،
70.	فصل : والقلس كالدم ، ينقض الوضوء منه ما
	فحش .
70.	فصل : فأما الجشاء فلا وضوء فيه .
700 - 70.	٤٨ ــ مسألة ؛ (وأكل لحم الجزور)
307	فصل : وفى شرب لبن الإبل روايتان :
307,007	فصل : وما عدا لحم الجزور من الأطعمة
707	٩٤ ــ مسألة ؛ (وغسل الميت ₎
707 - 777	 • ه ـ مسألة ؛ (وملاقاة جسم الرجل للمرأة لشهوة)
۲٦.	فصل: ولا فرق بين الأجنبية وذات المحرم ،
۲٦.	فصل: ولا يختص اللمس الناقض باليد،
. 77 ، 177	فصل : وإن لمسها من وراء حائل
177	فصل : وإن لمست امرأة رجلا ،
157 , 757	فصل : ولاينتقض الوضوء بلمس عضو
	مقطوع
(المغنى ٣٠/١)	٤٦٥

الصفحة	
777 - 377	(من تيقن الطهارة وشك في الحدث،)
777	فصل : إذا تيقن الطهارة والحدث معا ،
777 , 377	فصل : وإن تيقن أنه في وقت الظهر …
	باب ما يوجب الغسل
077 - 177	(والموجب للغسل خروج المنيي)

٧ ٥ ـ مسألة ؛ ﴿ وَالْمُوجِبِ لَلْغُسِلِ خَرُوجِ الْمُ فصل:فإن خرج شبيه المنبي ؛ لمرض أو إبردة ... ٢٦٦ ، ٢٦٧

فصل: فإن أحس بانتقال المنبي عند الشهوة ... ٢٦٧ ، ٢٦٨ فصل: فأما إن احتلم ، أو جامع ، فأمنى ، ... ٢٦٨ ، ٢٦٩

فصل: إذا رأى أنه قد احتلم ، ولم يجد منيا فلا ٢٦٩ ، ٢٧٠

غسل عليه

١ ٥ - مسألة ؛ (من تيقن الطهارة وشك في

فصل: إذا انتبه من النوم فو جد بللا ... 77. فصل: فان رأى في ثوبه منيا ، ... TV1 . TV.

فصل: فإذا وطيء امرأته دون الفرج ،... 177

٥٣ _ مسألة ؛ (والتقاء الختانين) 177 - 377 فصل: ويجب الغسل على كل واطيء 777

وموطوء ...

فصل: وإن أولج بعض الحشفة ... 777

فصل: فإن أو لج في قبل خنثي مشكل ... ٢٧٤ ، ٢٧٤ فصل: فإن كان الواطيء أو الموطوء صغيرا... ٢٧٤

\$ ٥ - مسألة : (وإذا أسلم الكافر) 377 - 777

فصل: فإن أجنب الكافر ثم أسلم ... 777

فصل: ويستحب أن يغتسل المسلم بماء 777

و سدر ...

٥٥ ـ مسألة: (والطهر من الحيض والنفاس) $\Gamma V Y - \cdot \Lambda Y$

فصل: فأما الولادة إذا عريت عن دم ... ٢٧٨

```
الصفحة
```

فصل: إذا كان على الحائض جنابة ... ٢٧٨ فصل: ولا يجب الغسل من غسل الميت ٢٧٨ ، ٢٧٩ فصل: ولا يجب الغسل على المجنون والمغمى ٢٧٩ ، ٢٧٩ عليه ...

٥٦ ــ مسألة : ﴿ وَالْحَائَضُ وَالْجَنْبُ وَالْمُشْرِكُ إِذَا غَمْسُوا أَيْدَيْهُمْ

في الماء فهو طاهر) ۲۸۰ – ۲۸۲

فصل : وأما طهورية الماء ، فإن الحائض ٢٨١ ، ٢٨٦ والكافي ...

٢٨٦ – ٢٨٢ (ولايتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة...)
 ٢٨٤ فصل : واختلف أصحابنا فى تفسير الخلوة

به ...

فصل: فإن خلت به في بعض أعضائها ...

فصل: وإنما تؤثر خلوتها في الماء القليل... ٢٨٥

فصل : ومنع الرجل من استعمال فضلة طهور ٢٨٥ ، ٢٨٦ الم أة ...

باب الغسل من الجنابة

٥٨ ـ مسألة : (وإذا أجنب غسل ما به من أذى ، وتوضأ

وضوءه للصلاة ...) ۲۸۷ – ۲۸۹

٥٩ - مسألة : (وإن غسل مرة ، وعم بالماء رأسه

وجسده ...) ۲۹۳ – ۲۹۹

فصل : ولا يجب عليه إمراريده على جسده في ٢٩١ ، ٢٩٠ الغسل ...

فصل : ولا يجب الترتيب ولا الموالاة في أعضاء ٢٩١ الوضوء ...

```
الصفحة
```

```
فصل: فعلى هذا تكون و اجبات الغسل شيئين ٢٩٢
                                 لاغير ...
       فصل: إذا اجتمع شيئان يوجبان الغسل ... ٢٩٢
فصل : إذا بقيت لمعة من جسده لم يصبها الماء ... ٢٩٢ ، ٢٩٣
٠٠ ـ مسألة : ( ويتوضأ بالمد وهو رطل وثلث ... ) ٢٩٥ ـ ٢٩٥
                فصل: والرطل العراقي مائة درهم وثمانية
                         وعشرون درهما ...
       790
                         ٦١ - مسألة : ( فإن أسبغ بدونهما أجزأه )
79X - 797
                 فصل: وإن زاد على المد في الوضوء ...
791, 197
٣٠٩ - ٢٩٨ (وتنقض المرأة شعرها لغسلها من الحيض..) ٢٩٨ - ٣٠٩
       فصل: وغسل بشرة الرأس واجب ... ٣٠١
فصل: فأما غسل ما استرسل من الشعر ... ٣٠٢ ، ٣٠٠
فصل: وغسل الحيض كغسل الجنابة ... عسل الحيض
             فصل: ويستحب للجنب إذا أراد أن ينام، أو
                                بطأ ثانيا ...
T.0 - T.T
                 فصول في الحمام: بناء الحمام، وبيعه،
               وشراؤه ، و كراؤه ، مكروه عند
                                أبي عبد الله
       4.0
فصل : فأما دخوله ؛ فإن كان الداخل رجلا ... ٣٠٥ ، ٣٠٦
       فصل: فأما النساء فليس لهن دخوله ...
فصل: و من اغتسل عريانا بين الناس ... ٣٠٧ ، ٣٠٦
                      فصل: ويجزئه الغسل بماء الحمام
T. A . T. V
فصل: ولا بأس بذكر الله في الحمام ... ٢٠٩ ، ٣٠٩
                        باب التيمم
                    ٦٣ - مسألة: ( ويتيمم في قصير السفر وطويله )
T17 - T1.
```

```
فصل: ولا فرق بين سفر الطاعة والمعصية ... ٣١١
                    فصل: فإن عدم الماء في الحضر ...
717, 717
       فصل: ومن خرج من المصر إلى أرض من ٢١٢
                                  أعماله ...
٢٤ ــ مسألة: ( إذا دخل وقت الصلاة وطلب الماء فأعوزه ) ٣١٣ ـ ٣١٩
        فصل: وصفة الطلب أن يطلب في رحله ... ١١٤
       فصل: فإن طلب الماء قبل الوقت ... قان طلب الماء
فصل: وإذا وجد الجنب ما يكفي بعض ٢١٥، ٣١٤
                                 أعضائه ...
       فصل: وإن وجد المحدث الحدث الأصغر بعض ٣١٥
                                ما بكفيه ...
فصل: ومن حال بينه وبين الماء سبع ، أو ٣١٦ ، ٣١٥
                                   عدو ...
                    فصل: ومن كان مريضا لا يقدر على
       717
                                 الحركة ...
فصل: إذا وجد بئرا، وقدر على التوصل إلى ٣١٧، ٣١٦
                                  مائها ...
فصل : وإن بذل له ماءلطهارته ، لزمه قبوله ... ٣١٧ ، ٣١٨
       فصل: إذا نسى في رحله ، أو موضع يمكنه ٣١٨
                     استعماله ، وصلى بالتيمم
فصل: وإن ضل عن رحله الذي فيه الماء ... ٣١٩ ، ٣١٩
       فصل: إذا صلى ، ثم بان أنه كان بقر به بئر ... ٣١٩
                           ٦٥ _ مسألة : ( والاختيار تأخير التيمم )
       719
٦٦ - مسألة : ( فإن تيمم في أول الوقت وصلى ... ) ٢١٩ - ٣٢٠
                            ٣٧ ـ مسألة : ( والتيمم ضربة واحدة )
TTE - TT.
```

```
الصفحة
```

فصل : ولا يختلف المذهب أنه يجزيء 777 377

التيمم ...

فصل: فإن وصل التراب إلى وجهه ويديه بغير ٣٢٤ ضرب ...

فصل : إذا علا على يديه تراب كثير ، لم يكره ٣٢٤ نفخه ...

٦٨ - مسألة : (ويضرب بيديه على الصعيد الطيب وهو

التراب). **479 - 478**

فصل : وعن أحمد، رحمه الله ، رو اية أخرى، في

السبخة والرمل ... 777 , 770

فصل : فإن دق الحزف أو الطين المحرق، لم يجز ٣٢٦

التيمم به ...

فصل: فإن ضرب بيده على لبدأو ثوب ... ٣٢٧ ، ٣٢٧ فصل: إذا خالط التراب مالا يجوز التيمم

فصل: إذا كان في طين لا يجد ترابا ... فصل : وإن عدم بكل حال صلى على حسب ٣٢٧ _ ٣٢٩

٦٩ ـ مسألة : (وينوى به المكتوبة) 771 - 779

فصل: إذا نوى الفرض استباح كل ما يباح ٣٣١، ٣٣٠ بالتيمم ...

> فصل: وإن تيمم الصبي لإحدى الصلوات ٣٣١ الخمس ...

٧٠ - مسألة : (فيمسح بهما وجهه وكفيه) 777 - 771

فصل: وإن تيمم بضربتين للوجه واليدين إلى ٣٣٢

المرفقين ...

فصل : فإن بقى من محل الفرض شيء لم يصله ٣٣٢ ، ٣٣٣ التراب ...

> فصل: ويجب مسح اليدين إلى الموضع الذي ٣٣٣ يقطع منه السارق ...

۳۳۱ - مسألة : (وإن كان ما ضرب بيديه غير طاهر لم يجزه) ۳۳۱ - ۷۱ - مسألة : و يجوز أن يتيمم جماعة من موضع ۳۳۲ - ۳۳۶

واحد ...

٧٧ ـ مسألة : (وإذا كان به قرح أو مرض مخوف ...) ٣٤٠ - ٣٢٠

فصل: واختلف في الخوف المبيح للتيمم ... ٣٣٦ ، ٣٣٧ فصل: مالا يمكن غسله من الصحيح إلا بانتشار

الماء إلى الجريح ... فصل : إذا كان الجريح جنبا ، فهو مخير ، إن شاء قدم التيمم على الغسل ، وإن شاء

أخره ... ۲۳۸ ، ۲۳۸

فصل : وإن خاف من شدة البرد ، وأمكنه أن ٣٣٩ ، ٣٤٠ يسخن الماء ...

إعادة عليه) ٣٤٦ – ٣٤٣

فصل : وإن خاف على رفيقه ، أو رقيقه ، أو ٣٤٤ مائمه ...

فصل : وإذا وجد الخائف من العطش ماء ٣٤٥ ، ٣٤٥ طاهرا ...

فصل: وإذا كان الماء موجودا إلا أنه إن اشتغل

بتحصيله واستعماله فات الوقت ... ٣٤٦ ، ٣٤٦

الصفحة

٧٥ - مسألة : (وإذا نسى الجنابة وتيمم للحدث لم يجزه) ٣٤٦ ، ٣٤٦ - ٧٥٣ فصل : وإن تيمم للجنابة ، لم يجزه عن الحدث ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٧

فصل: وإذا تيمم للجنابة دون الحدث ... ٣٤٧

٧٦ – مسألة : (وإذا وجد المتيمم الماء ، وهو في الصلاة...) ٣٤٧ – ٣٥٤ – ٣٤٩ فصل : والمصلي على حسب حاله بغير وضوء ٣٤٨ ، ٣٤٩ ولاتيمم ...

> فصل : ولو يمم الميت ، ثم قدر على الماء فى أثناء ٣٤٩ الصلاة عليه ...

> فصل : وإذا قلنا لا يلزم المصلى الحروج لرؤية ٣٤٩ الماء ...

فصل : إذا رأى ماء في الصلاة ، ثم انقلب قبل ٣٤٩ ، ٣٥٠ استعماله ...

فصل : إذا تيمم ثم رأى ركبا يظن أن معهماء ... ٣٥٠

فصل : وإن خرج وقت الصلاة ، وهو فيها ، ٣٥٠ بطل تيممه ...

فصل : ويبطل التيمم عن الحدث بكل ما يبطل ٣٥١ ، ٣٥١ الوضوء

فصل : يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من نافلة ، . . ٣٥١

فصل : وإن كانت على بدنه نجاسة ، ... ٢٥١ ، ٣٥٢

فصل: فإن اجتمع عليه نجاسة وحدث ، ... ٣٥٢ ، ٣٥٣

فصل: وإذا اجتمع جنب وميت ومن عليها ٣٥٣، ٣٥٣

غسل حيض ، ...

فصل: وهل يكره للعادم جماع زوجته ... ٣٥٤

٧٧ ـ مسألة : ﴿ وَإِذَا شِدَالْكُسِيرِ الْجِبَائِرِ ، وَكَانَ طَاهِرًا...) ٣٥٥ ـ ٣٥٨

فصل: ويفارق مسح الجبيرة مسح الخف من ٣٥٦ خمسة أو جه

فصل: ولا يحتاج مع مسحها إلى تيمم ،... ٢٥٧

فصل : ولا فرق بین کون الشد علی کسر أو ۳۵۷ ، ۳۵۸ جرح ...

> فصل : فإن كان فى رجله شق ، فجعل فيه ٣٥٨ قيرا ، ...

> فصل : وإذا لم يكن على الجرح عصاب ، ... ٣٥٨ باب المسح على الخفين

فصل : وروى عن أحمد ، أنه قال : المسح ٣٦١ ، ٣٦٠ أفضا .

۷۸ - مسألة: (ومن لبس خفيه ، وهو كامل الطهارة ،...) ۳٦١ - ٣٦٥ فصل : فإن تطهر ، ثم لبس الخف ، فأحدث... ٣٦٣ فصل : فإن تيمم ، ثم لبس الخف ، لم يكن له ٣٦٣ المسح ؛ ...

فصل : إذا لبس خفين ، ثم أحدث ، ثم لبس ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ فوقهما خفين ، ...

فصل: فإن لبس خفا مخرقا فوق صحيح ، ... ٣٦٥ ، ٣٦٥ فصل: وإن لبس الخف بعد طهارة مسح فيها على ٣٦٥ العمامة ، ...

فصل :وإذلبس الجبيرة على طهارة مسح فيها على ٣٦٥ خف ...

٧٩ ـ مسألة : ﴿ يوما وليلة للمقيم ، وثلاثة أيام ولياليهن

للمسافر) ٣٦٧ – ٣٦٧

فصل: إذا انقضت المدة بطل الوضوء ، وليس ٣٦٦ ، ٣٦٧

له المسح ...

```
الصفحة
                   ٠ ٨ ـ مسألة ؛ ﴿ فَإِنْ خَلَعَ قَبَلَ ذَلَكَ أَعَادَ الوضوء ﴾
779 - 77V
       فصل: وإن نزع العمامة بعد مسحها ، ... ٣٦٨
فصل: ونزع أحد الخفين كنزعهما ... ٣٦٩ ، ٣٦٩
       فصل: وانكشاف بعض القدم من خرق كنزع ٣٦٩
        فصل: وإن أخرج رجله إلى ساق الخف، فهو ٣٦٩
                                    كخلعه .
             فصل : كره أحمد لبس الخفين وهو يدافع
        779
                               الأخشن ، ...
                 ٨١ ـ مسألة ؛ ﴿ وَلُو أَحَدَثُ وَهُو مَقْيَمٍ ، فَلَمْ يُمْسَحُ حَتَّى
                                      سافر ، . . . )
TV. 6 779
                ٨٢ - مسألة ؛ ( ولو أحدث مقيما ، ثم مسح مقيما ، ثم
                                         سافر ...)
TV1 . TV.
        فصل: فإن شك ، هل ابتدأ المسح في الحضر أو ٣٧١
                               في السفر ، ...
٨٣ ـ مسألة ؛ (وإذا مسح مسافر أقل من يوم وليلة ، ...) ٣٧١ ، ٣٧٢
                   ٨٤ ـ مسألة ؛ ﴿ وَلا يُمسِحُ إِلَّا عَلَى خَفَيْنَ ، أَوْ مَا يَقُومُ
                                      مقامهما ؛ ...)
 TVT ' TVT
 فصل : ولو كان للخف قدم وله شرج ... ٣٧٣ ، ٣٧٣
        فصل: فإن كان الخف محرما ؛ كالقصب
                                 والحرير، ...
         فصل: ويجوز المسح على كل خف ساتر، ... ٣٧٣
```

TY0 - TYT

٨٥ مسألة ؛ (وكذلك الجورب الصفيق الذى لا يسقط إذا

مشی فیه)

```
الصفحة
```

فصل : وقد سئل أحمد عن جورب الخرق ، ۳۷۶ ، ۳۷۰ يمسح عليه ؟ فكره الخرق .

٨٦ مسألة ؛ (وإن كان يثبت بالنعل مسح ، فإذا خلع النعل انتقضت الطهارة)

٨٧_مسألة ؛ ﴿ وَإِذَا كَانَ فِي الْحَفُّ خُرِقَ يَبْدُو مَنْهُ بَعْضُ

القدم ، ...)

فصل: ولا يجوز المسح على اللفائف والخرق. ٣٧٦

۸۸_مسألة ؛ (ويمسح على ظاهر القدم) ۲۷۸ – ۳۷۸

فصل : والمجزىء في المسح أن يمسح أكثر مقدم ٣٧٧ ، ٣٧٨ ظاهره ...

فصل: وإن غسل الخف ، فتوقف أحمد ، ... ٣٧٨

٩٠ – مسألة ؛ (والرجل والمرأة في ذلك سواء)

فصل: ويجوز المسح على العمامة ، ... ٣٧٩ فصل: ومن شروط جواز المسح على ٣٨١ العمامة ، ...

فصل: وإذا كان بعض الرأس مكشوفا ،... ۳۸۱ ، ۳۸۲ فصل: وإن نزع العمامة بعد المسح عليها ، ... ۳۸۲

فضل : واختلف فى وجوب استيعاب العمامة ٣٨٣ ، ٣٨٣ بالمسح ؛ ...

> فصل : والتوقيت في مسح العمامة كالتوقيت في ٣٨٣ مسح الخف ؛ ...

فصل: والعمامة المحرمة ، كعمامة الحرير ... ٣٨٣ فصل: ولا يجوز المسح على القلنسوة ،... ٣٨٣ ، ٣٨٤

```
الصفحة
۳۸۵، ۳۸٤
```

فصل : وفى مسح الرأس على مقنعتها روايتان : ...

باب الحيض

٩١ - مسألة ؛ (وأقل الحيض : يوم وليلة ، وأكثره خمسة

عشر يوما) ۳۸۸ – ۳۹۱

فصل : وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر ٣٩٠ ، ٣٩٠ يوما ؛ ...

97 - مسألة ؛ (فمن طبق بها الدم فكانت عمن تميز ، ...) 97 - ٣٩٦ - ٣٩٦ فصل : ظاهر كلام الخرق أن المميزة إذا ٣٩٣

عرفت ...

فصل: فإن لم يكن الأسود مختلفا، ... ٣٩٤

فصل: فإن رأت أسود بين أحمرين أو أحمر بين ٣٩٥، ٣٩٥ أسودين، ...

فصل : إذا رأت فى شهر خمسة أسود ، ثم صار ٣٩٥ ، ٣٩٦ أحمر ، ...

٩٣ ـ مسألة ؛ (فإن لم يكن دمها منفصلا ، ...) ٩٦ ـ ٢٩٦ ـ ٤٠٢

فصل : ولا يختلف المذهب فى أن العادة لا تثبت ٣٩٧ ، ٣٩٨

بمرة ، ...

فصل: وتثبت العادة بالتمييز، ...

فصل : والعادة على ضربين : متفقة ، ٣٩٨ ، ٣٩٩

ومختلفة ، ...

فصل : ولا تكون المرأة معتادة حتى تعرف ٣٩٩، ٢٠٠ شهرها ، ...

فصل: القسم الثالث من أقسام المستحاضة ... ٤٠١ ، ٤٠٠

فصل: ومن كان حيضها خمسة أيام ...

الصفحة	
٤٠٢	فصل : فإن كان حيضها خمساً من أول
	شهرها
$\xi \cdot \lambda = \xi \cdot \Upsilon$	ع ٩ _ مسألة ؛ (فإن كانت لها أيام أنسيتها ،)
٤.٥	فصل : قوله : « ستا أو سبعا » الظاهر أنه
	ردها
£ · V - £ · 0	فصل : ولا تخلو الناسية من أن تكون جاهلة
	بشهرها ،
٤٠٧	فصل : ولا يعتبر التكرار في الناسية ؛
٤٠٨	فصل : وإذا ذكرت الناسية عادتها بعد
	جلوسها في غيره ،
	9 9 ــ مسألة ؛ ﴿ وَالْمُبَتَّدَأُ بَهَا الدُّمْ تَحْتَاطُ ، فَتَجَلَّسُ يُومَا
٤١١ - ٤٠٨	وليلة ،)
٤١٠	فصل : والمنصوص في المبتدأة اعتبار التكرار
	: טעלו
٤١٠	فصل : وإن انقطع في الأشهر الثلاثة
	غتلفا ،
٤١١	فصل : ومتى أجلسناها يوما وليلة ،
113 - 713	٩٦ ــ مسألة ؛ ﴿ فَإِنْ استمر بها الدم ولم يتميز ،)
٤١١	فصل: وهل ترد إلى ذلك إذا استمر بها الدم
213,713	فصل : وإن كانت التي استمر بها الدم
	مميزة ،
	٩٧ ــمسألة ؛ ﴿ وَالصَّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فَي أَيَّامُ الْحَيْضُ مَنْ
213 6 217	الحيض)
٤١٤	فصل : وحكم الصفرة والكدرة حكم الدم
	العبيط

٩٨ ــ مسألة ؛ (ويستمتع من الحائض بما دون الفرج) ٤١٤ ــ ٤١٩ فصل: فإن وطيء الحائض في الفرج أثم ، ... ٤١٦ ، ٤١٧ فصل: وفي قدر الكفارة روايتان: ... ٤١٧ ، ٤١٨ فصل: وإن وطيء بعد طهرها ، وقبل غلسها ٤١٨ فلا كفارة عليه. فصل: وهل تجب الكفارة على الجاهل 211 والناسي ؟ ... فصل: وهل تلزم المرأة كفارة ؟ ... ٤١٩ ، ٤١٨ فصل: والنفساء كالحائض في هذا ؟ ... ٩٩ ـ مسألة ؛ (فإن انقطع دمها ، فلا توطأ حتى تغتسل) ٢٠ ، ٢٠ ، ٠٠٠ ـ مسألة ؛ ﴿ وَلا تُوطأ مستحاضة إلا أن يُخاف على نفسه 271 . 27. ١٠١ - مسألة ؛ (والمبتلى بسلس البول، وكثرة المذى ، ...) ٢١ - ٢٧ 277 , 277 فصل: ويلزم كل واحد من هؤ لاء الوضوء ... فصل: فإن توضأ أحد هؤلاء قبل 273 , 373 الوقت ، . . . فصل : ويجوز للمستحاضة الجمع بين 272 الصلاتين ... فصل: إذا توضأت المستحاضة ، ثم انقطع ٢٢١ - ٢٢٦ دمها ... فصل: فإن كانت لها عادة بانقطاع الدم ٢٦٦ ، ٤٢٧ زمنا ... ١٠٢ – مسألة ؛ (وأكثر النفاس أربعون يوما) 27X 6 27V فصل: فإن زاد دم النفساء على أربعين. يوما، ...

```
الصفحة
              ١٠٣ - مسألة ؛ ( وليس لأقله حد ، أي وقت رأت الطهر
                      اغتسلت ، وهي طاهر ، ... )
173 - 773
                  فصل: وإن ولدت ولم تر دما، فهي
       279
                                 طاهر ...
                    فصل: وإذا طهرت لدون الأربعين
271 - 279
                               اغتسلت ...
                 فصل : إذا رأت المرأة الدم بعد وضع
       281
                                  شيء . . .
                  فصل: إذا ولدت المرأة توأمين، ...
173 , 773
       فصل: وحكم النفساء حكم الحائض .... ٤٣٢
              ١٠٤ - مسألة : ( ومن كانت لها أيام فز دات على ما كانت
                                    تعرف ، ...)
277 - 277
       فصل: فإن كانت لها عادة ، فرأت الدم أكثر ٤٣٦
                                 منها ، ...
             ٠٠٥ ـ مسألة : ( ومن كانت لها أيام فرأت الطهر قبل ذلك ،
                               فهی طاهر ، . . )
227 - 277
                    فصل: واختلف أصحابنا في مراد
       ٤٤.
             الخرقي ، ... بقوله : « فإن عاو دها
                                الدم ... »
              فصل في التلفيق: ومعناه ضم الدم إلى الدم
224 - 22.
                           اللذين بينهما طهر
1 · ٦ ـ مسألة : ( والحامل لا تحيض ، إلا أن تراه ... ) ٤٤٥ – ٤٤٣
١٠٧ - مسألة : ( وإذا رأت الدم ولها خمسون سنة ، ... ) ٤٤٥ - ٤٤٨
فصل: وأقل سن تحيض له المرأة تسع ٤٤٨، ٤٤٧
```

سنين ، . . .

الصفحة

۱۰۸ – مسألة : (والمستحاضة إن اغتسلت لكل طلق : (والمستحاضة إن اغتسلت لكل صلاة ، ...)

فصل: وحكم طهارة المستحاضة حكم ٤٥٠

التيمم ، ...

فصل : روى عن أحمد ، رحمه الله ، أنه قال :

لا بأس أن تشرب المرأة ، دواء يقطع

عنهاالحيض ، إذا كان دواء معروفا ٢٥٠

آخر الجزء الأول ويليه الجزء الثانى، وأوله : كتاب الصلاة والحمدُ لله حَقَّ حَمْدِه